إصدارات موسوعة صحيح البخاري ٨

التلقيح
لفهم قارئ الصحيح

تأليف
الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل
الشهير بسبط ابن العجمي
(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى
العقد الغالي في حل إشكال البخاري

المجلد الرابع عشر

تحقيق
محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة
عطاءات العلم

دار عطاءات العلم ❁ دار المنهاج القويم

إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٨)

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

المجلد الرابع عشر

الأحاديث (٥٣٧٣ - ٥٩٦٩)

دار عطاءات العلم

دار المنهاج القويم

علم ينتفع به

التَّلْقِيحُ

لِفَهْمِ قَارِئِ الصَّحِيحِ

(١٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

جميع الحقوق محفوظة لدار عطاءات العلم للنشر

دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع

الجمهورية العربية السورية
دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الشلاح
هاتف : 2235402 - فاكس : 2242340 - ص.ب : 31446
جوال : 00963944272501 - العلاقات العامة : 00963947320948
Email : darminhagkawem@hotmail.com
Email : darminhagkawem@gmail.com

ISBN: 978-9933-609-50-4

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٩ - كِتَابُ الأَطْعِمَةِ

١ - وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٧]

وَقَوْلِهِ: كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَقَوْلِهِ: ﴿كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَٰتِ وَاعْمَلُوا صَٰلِحًا﴾ الآيَةَ [المؤمنون: ٥١]

(كِتَابُ الأَطْعِمَةِ)... إلى (بَابِ الأَكْلِ فِي إِنَاءٍ مُفَضَّضٍ)

قوله في الآية الثانية التي تلاها: (كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ): كذا في أصلنا القاهريِّ، وكذا الدِّمَشْقيُّ، والتِّلاوة: ﴿أَنفِقُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقد تَقَدَّمَ الكلام في مثل هذه المسألة في أوَّل هذا التعليق في قوله: (و﴿يَٰٓأَهْلَ الْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٦٤]) فانظر ذلك[ح٧]، والله أعلم.

٥٣٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَطْعِمُوا الْجَائِعَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ، وَفُكُّوا الْعَانِيَ». قَالَ سُفْيَانُ: وَالْعَانِي: الأَسِيرُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (كَثِيرًا) بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، و(سُفْيَانُ) بعده: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، هذا فيما يظهر؛ وذلك لأنَّ عبد الغنيِّ ذكر الثَّوريَّ في مشايخ مُحَمَّد بن كَثِير، ولم يذكرِ ابن عيينة[١]، والذَّهبيُّ ذكر في مشايخه سفيانَ وأطلق[٢]، فحملت المُطلَق على المُقيَّد[ح١٣٣٥]، و(مَنْصُور) روى عنه: السُّفيانان؛ وهو ابن المُعتمِر[ح٧٠]، و(أَبُو وَائِلٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه شقيق بن سلمة[ح٤٨]، و(أَبُو مُوسَى) كذلك: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ[ح١١]، وتقدَّموا مُترجَمين.

قوله: (أَطْعِمُوا): هو بفتح الهمزة، وكسر العين، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا، قد رأيتُ بخطِّ شيخنا البُلْقَينيِّ فائدةً: (ليس في إطعام الجائع ما يدلُّ على الأطعمة المُترجَم عليها المَتلوِّ فيها الآيات المذكورة). انتهت. قال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين: (مطابقة الآيات والترجمة مُتَّجهٌ لمن له فطنةٌ). انتهى.

قوله: (وَفُكُّوا الْعَانِيَ): تَقَدَّمَ أنَّه بالعين المُهْمَلة، ونون بعد الألف، منقوص؛ كـ(القاضي)[ح٣٠٤٦]،

---

(١) انظر «الإكمال» (٢/٣٨٠).

(٢) انظر «تذهيب التهذيب» (٨/٢٦٥).

(قَالَ سُفْيَانُ) هنا: (وَالْعَانِي: الأَسِيرُ)، وقد تَقَدَّمَ أنَّ (سفيان): الظاهر أنَّه الثَّوريُّ، والله أعلم.

٥٣٧٤ - ٥٣٧٥ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ طَعَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى قُبِضَ.

وَعَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَصَابَنِي جَهْدٌ شَدِيدٌ، فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَاسْتَقْرَأْتُهُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَدَخَلَ دَارَهُ وَفَتَحَهَا عَلَيَّ، فَمَشَيْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ، فَخَرَرْتُ لِوَجْهِي مِنَ الْجَهْدِ وَالْجُوعِ، فَإِذَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِي فَقَالَ: «يَا أَبَا هِرٍّ» فَقُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَقَامَنِي، وَعَرَفَ الَّذِي بِي، فَانْطَلَقَ بِي إِلَى رَحْلِهِ، فَأَمَرَ لِي بِعُسٍّ مِنْ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «عُدْ يَا أَبَا هِرٍّ»، فَعُدْتُ فَشَرِبْتُ، ثُمَّ قَالَ: «عُدْ»، فَعُدْتُ فَشَرِبْتُ، ثُمَّ قَالَ: «عُدْ»، فَعُدْتُ فَشَرِبْتُ حَتَّى اسْتَوَى بَطْنِي فَصَارَ كَالْقِدْحِ، قَالَ: فَلَقِيتُ عُمَرَ وَذَكَرْتُ لَهُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِي وَقُلْتُ لَهُ: تَوَلَّى اللهُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِهِ مِنْكَ يَا عُمَرُ، وَاللهِ لَقَدِ اسْتَقْرَأْتُكَ الآيَةَ وَلَأَنَا أَقْرَأُ لَهَا مِنْكَ، قَالَ عُمَرُ: وَاللهِ، لَأَنْ أَكُونَ أَدْخَلْتُكَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي مِثْلُ حُمْرِ النَّعَمِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ الفاء، وفتح الضَّاد، و(أَبُو حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء، وأنَّ اسمه سلمانُ مولى عزَّة الأشجعيَّة[ح١٠٢].

قوله: (وَعَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): هو معطوف على السَّند الذي قبله بلا شكٍّ، وقائله هو فُضَيل بن غزوان، ورأيت بخطِّ شيخنا البُلْقَينيِّ ما لفظه: (فائدةٌ: قوله: «وعن أبي حازم، عن أبي هريرة»: لا يمكن عطفه على قوله: «عن أبيه»؛ لأنَّه يلزم عليه إسقاطُ فُضَيل، فيكون منقطعًا؛ لأنَّه يصير التَّقدير: عن أبيه وعن أبي حازم، ولا يمكن عطفه على قوله: «عن أبي حازم»؛ لأنَّ المُحدِّث الذي أتى بـ«عن»: هو مُحَمَّد بن فُضَيل، فيلزم الانقطاعُ، كما في الذي قبله، وإن كان قوله: «وعن أبي حازم» معطوفًا على الجملة السابقة؛ كان مُعلَّقًا، وقد ذكره في «الأطراف» في «المُسنَد» بالسند الأوَّل[1]، فكان اللَّائقُ أن يقول: «وبه إلى أبي حازم عن أبي هريرة»). انتهت. ورأيت بخطِّ بعض الحُفَّاظ العصريِّين ما لفظه: (قوله: «لا يمكن عطفه على أبي حازم» مردودٌ، بل هو ممكنٌ واضحٌ، فإنَّه يصير هكذا: مُحَمَّد بن فُضَيل، عن أبيه، عن أبي حازم، عن أبي هريرة بكذا، وعن مُحَمَّد بن فُضَيل، عن أبيه، عن أبي حازم... إلى آخره، فحذف من «مُحَمَّد...» إلى «أبيه»، فصارت: «وعن»، ولا فرق بين أن يقول:

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١٠/٨٩).

«وعن أبي حَازم»، أو «وعن أبيه عن أبي حازم»، أو «وعن مُحَمَّد بن فُضَيل، عن أبيه، عن أبي حازم»؛ بل ولو قال: «وعن أبيه»؛ لكان سائغًا). انتهى[(١)].

قوله: (أَصَابَنِي جَهْدٌ شَدِيدٌ): (الجُهد) بِضَمِّ الجيم وفتحها؛ لغتان، وقيل: بالفرق بينهما[(٢)].

قوله: (فَاسْتَقْرَأْتُهُ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ...) إلى آخره: هذه الآية لا أعرفها بعينها[(٣)]، قال شيخنا الشارح: (كان من عادتهم إذا استقرأ أحدُهم صاحبَه القرآنَ؛ أن يحمله إلى بيته، ويطعمه ما تيسَّر عنده، والله أعلم، ولم يحمل عمرُ أبا هريرة حين استقرأه، إمَّا لشغل كان به، أو أنَّه لم يتيسَّر له حينئذٍ ما يُطعِمه، وقد رُوِي عن أبي هريرة أنَّه قال: «والله لقد استقرأت عمر الآية وأنا أقرأُ منه؛ إلَّا طمعًا في أن يذهب ويُطعمُني»[(٤)]، وهو زائد على ما في «البُخاريِّ»). انتهى[التوضيح٢٦/٧١]. وسيأتي قريبًا ما قاله أبو هريرة لعمر بعد ذلك، والله أعلم، وسيأتي الكلام على قوله: (وأنا أقرأُ منه).

قوله: (إِلَى رَحْلِهِ): تَقَدَّمَ أنَّه المَنزِل والمأوى[ح٥٤٧].

قوله: (فَأَمَرَ لِي بِعُسٍّ): هو بِضَمِّ العين، وبالسين المُهْمَلة المُشَدَّدة؛ وهو القدح الضخم، وجمعه: عساس وأعساس[(٥)].

قوله: (كَالْقِدْحِ): هو بكسر القاف، وإسكان الدَّال وبالحاء المُهْمَلتين، وقد تَقَدَّمَ أنَّه عود السهم إذا قُوِّم[(٦)] واستوى قبل أن يُنصَل ويُراشَ، فإذا رُكِّب فيه النَّصلُ والرِّيشُ؛ فهو سهم، وقيل: (القِدح): عود السهم نفسه[ح٥٠٥٨]؛ والمراد هنا: امتلأ واعتدل[(٧)].

قوله: (تَوَلَّى اللهُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ أَحَقَّ بِهِ مِنْكَ): كذا لهم، وعند النَّسفيِّ: (تولَّى والله)[(٨)]، وعند ابن

---

(١) انظر «فتح الباري» (٩/٤٢٩).

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/٣٢٠) مادَّة (جهد): (هو بالضم: الوسع والطاقة، وبالفتح: المشقة، وقيل: المبالغة والغاية، وقيل: هما لغتان في الوسع والطاقة، فأمَّا في المشقة والغاية؛ فالفتح لا غير).

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» (٩/٤٣٠): (ووقع في ترجمة أبي هريرة في «الحلية لأبي نعيم» (١/٣٧٩) من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة من سورة آل عمران).

(٤) لم أقف على الرواية بهذا اللفظ، وفي «حلية الأولياء» (١/٣٧٨): (فقلت: أقرئني، وما أريد إلا الطعام).

(٥) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/٢٣٦) مادَّة (عسس).

(٦) كذا في (أ)، وفي الموضع السابق تبعًا لمصدره: (قوي).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٠٩).

(٨) ولأبي ذرٍّ والأَصيلي عن الكشميهني: (فولَّى الله).

السَّكن: (ولَّى الله ذلك)، وهو أبين، أي: جعله مُتولِّيَ صنعِه وإحسانِه[(١)].

قوله: (**لَقَدِ اسْتَقْرَأْتُكَ الآيَةَ وَلأَنَا أَقْرَأُ لَهَا مِنْكَ**): رأيت بخطِّ شيخنا شيخ الإسلام البُلْقَينيِّ حاشيةً لفظها: (فائدةٌ: يَبْعد أنْ يقول هذا أبو هريرة؛ لحرمة عمر، ولعدم اطِّلاع أبي هريرة على ذلك)، انتهت، قال بعض الحُفَّاظ العصريِّين: (هذا الاستبعاد عجيبٌ؛ لأنَّ قول أبي هريرة ذلك لعمر لا بدَّ أنْ يكون سبق له اطِّلاع على أنَّه أقرأ لعمرَ منها، إمَّا لكون عمر ما كان يحفظها كلَّها؛ لغيبته، وحضر أبو هريرة مثلًا عند نزولها كلِّها فحفظها كلَّها، أو لغير ذلك مِن المحتملات، وأمَّا كونه لا يقول ذلك لعمر؛ هيبةً له، فمحمول أنَّه خاطبه في حياة النَّبيِّ ﷺ، لا بعد أن وُلِّي عمر الخلافة). انتهى[(٢)]، وهذا الظَّاهر مِن الحديث.

قوله: (**مِثْلُ حُمْرِ النَّعَمِ**): (حُمْر) بإسكان الميم: جمع (أحمر) يعني: الإبل، وحُمْرها أفضلها عند العرب، وقد تَقَدَّمَ[ح٩٢٣].

٢ - التَّسْمِيَةِ عَلَى الطَّعَامِ، وَالأَكْلِ بِالْيَمِينِ

٥٣٧٦ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**: أَخْبَرَنَا **سُفْيَانُ**، قَالَ **الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ**: أَخْبَرَنِي أَنَّه سَمِعَ وَهْبَ ابْنَ كَيْسَانَ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ يَقُولُ: كُنْتُ غُلَامًا **فِي حَجْرِ رَسُولِ اللهِ** ﷺ، **وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ فِي الصَّحْفَةِ**، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ، سَمِّ اللهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ» فَمَا زَالَتْ تِلْكَ **طِعْمَتِي** بَعْدُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو ابن المدينيِّ، الحافظ، وأنَّ (**سُفْيَان**) بعده: هو ابن عيينة، و(**الْوَلِيدُ بْنُ كَثِير**): بفتح الكاف، وكسر الثَّاء المُثلَّثة.

قوله: (**فِي حَجْرِ رَسُولِ اللهِ** ﷺ): تَقَدَّمَ قريبًا[ح٥٣٧٢] وبعيدًا[ح٢٢٣] أنَّ (حَجرًا) بفتح الحاء وكسرِها.

قوله: (**وَكَانَتْ يَدِي تَطِيشُ**) أي: تتحرَّك وتضطرب.

قوله: (**فِي الصَّحْفَةِ**): هو إناء؛ كالقصعة المبسوطة، وجمعها: صحاف[(٣)].

قوله: (**طِعْمَتِي**): هو بكسر الطَّاء، أي: صفة أكلي، كذا صرَّح بكسرها ابن الأثير، ولم يذكر فيها

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٢١١-٢١٢).

(٢) انظر «فتح الباري» (٩/٥٢٠).

(٣) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/١٣) مادَّة (صحف).

غير الكسر[(١)]، وكذا هي بالكسر على مقتضى كلام ابن قُرْقُول[(٢)]، ولكنَّها في أصلنا بـ«البُخاريِّ» مضمومة الطَّاء، وفي نسخة الدِّمْيَاطيِّ بالكسر، وكلاهما في أصلنا، وكذا هو بهما في نسخة صحيحة أخرى، و(الطُّعمة) بالضمِّ؛ الأكلة، وبالكسر: وجه الكسب وهيئته، قاله ابن قُرْقُول[(٢)]، وقال ابن الأثير: («الطُّعمة»؛ بالكسر والضَّمِّ: وجه الكسب، يقال: هو طيِّب الطعمة، وخبيث الطعمة).

٣- بَابُ الأَكْلِ مِمَّا يَلِيهِ،

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْكُرُوا اسْمَ اللهِ، وَلْيَأْكُلْ كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا يَلِيهِ»

٥٣٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ الدِّيلِيِّ**، عَنْ **وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نُعَيْمٍ**، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ -وهو: ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ- زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَكَلْتُ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ طَعَامًا، فَجَعَلْتُ آكُلُ مِنْ نَوَاحِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ».

قوله: (**عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ الدِّيلِيِّ**): (حَلْحَلَة): بحاءَين مهملتَين مفتوحتَين، بعد كلِّ واحدة لامٌ؛ الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة، وبعدها تاء التأنيث، تَقَدَّمَ، و(**وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ**): أبو نُعَيمٍ، مُؤدِّب، يروي عن ابن عَبَّاس وجابر، وعنه: مالك وابن الماجشون، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٢٧هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف١٥٥أ].

٥٣٧٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، **عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نُعَيْمٍ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِطَعَامٍ** وَمَعَهُ رَبِيبُهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فَقَالَ: «سَمِّ اللهَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ».

قوله: (**عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نُعَيْمٍ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِطَعَامٍ...**) الحديث: هذا مُرْسَل، والعمدةُ المُسنَد المُتَّصلُ: المُتقدِّمُ؛ وهو مُحَمَّد بن عمرو بن حلحلة عن وهب بن كيسان، عن عمر بن أبي سلمة، فمالكٌ أرسله، وابنُ حلحلة أسنده، لكن أخرجه النَّسَائيُّ من طريق مالك عن وهب مسندًا -رواه النَّسَائيُّ كذلك عن أبي داود الحرَّانيِّ، عن خالد بن مَخْلد، عن مالك كذلك[كن١٠٠٣٨]- وعن قتيبة عن مالك مُرْسَلًا[كن١٠٠٣٩،٦٧٢٧]، والله أعلم[(٣)].

---

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/١٢٦) مادَّة (طعم).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٧٣).

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» (٩/٤٣٤): (كذا رواه أصحاب مالك في «الموطأ» عنه [٢/٩٣٤]، وصورته الإرسال، وقد وصله خالد بن مَخْلد ويحيى بن صالح الوحاظي فقالا: عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة، =

قوله: (أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ): (أُتِي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(رسول): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

٤ - بَابُ مَنْ تَتَبَّعَ حَوَالَيِ الْقَصْعَةِ مَعَ صَاحِبِهِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ كَرَاهِيَةً

قوله: (بَابُ مَنْ تَتَبَّعَ حَوَالَيِ الْقَصْعَةِ): (حوالَي): بفتح اللَّام، ثُمَّ كسرة؛ لالتقاء الساكنين، تقول: (قعدت حولَه، وحوالَه، وحولَيه، وحوالَيْه)(١)، ولا تقل: (حوالِيه) بكسر اللَّام.

قوله: (الْقَصْعَةِ): تَقَدَّمَ أنَّها بفتح القاف، ولا تُكسَر[ح٢٠٩٢].

قوله: (إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ كَرَاهِيَةً): (يَعرِف): مَبْنيٌّ للفاعل، و(كراهية): مَنْصوبٌ مُنوَّنٌ مفعول (يَعرف)، و(الكراهية): تَقَدَّمَ أنَّها بتخفيف الياء[ح٤١٧]./ [٢/٢٣٥ب]

٥٣٧٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: إِنَّ خَيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسٌ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَرَأَيْتُهُ يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَالَيِ الْقَصْعَةِ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ. قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «كُلْ بِيَمِينِكَ».

قوله: (إِنَّ خَيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللهِ ﷺ): هذا (الخيَّاط) لا أعرف اسمه، وسيجيء في (باب الثَّريد) مِن هذا «الصَّحيح» مِن حديث أنس: «دخلت مع النَّبيِّ ﷺ على غلام له خيَّاط»[ح٥٤٢٠]، ويجيء أيضًا في (باب: الدُّبَّاء): (أنَّ رسول الله ﷺ أتى مولًى له خيَّاطًا)[ح٥٤٣٣]، كلُّه مِن حديث أنس، وقد قَدَّمْتُ مواليه ﷺ قبل هذا في (مناقب زيد بن حارثة) فانظرهم[قبل ح٣٧٣٠]، ولا أعرف هذا بعينه.

قوله: (يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ): هو بِضَمِّ الدَّال المُهْمَلة، وتشديد الموحَّدة، ممدودٌ ومقصورٌ: القَرْع، جمع (دُبَّاءة) بالمدِّ والقصر أيضًا(٢).

= وخالف الجميع إسحاق بن إبراهيم الحنيني أحد الضعفاء فقال: عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر، وهو منكر، وإنما استجاز البخاري إخراجه -وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الإرسال- لأنَّه تبيَّن بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة، واقتضى ذلك أن مالكًا قصَّر بإسناده، حيث لم يُصرح بوصله وهو في الأصل موصول، ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان، أخرج ذلك الدارقطني في «الغرائب» عنهما، واقتصر ابن عبد البر في «التمهيد» [٢٣/١٦] على ذكر رواية خالد ابن مخلد وحدَه).

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣٦٧).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (١/٥٠٣).

قوله: (مِنْ حَوَالَيِ الْقَصْعَةِ): تَقَدَّمَ أنَّ (حوالَي): بفتح الحاء واللَّام، ثُمَّ كسرةٍ؛ لالتقاء السَّاكنين [قبل ح٥٣٧٩]، و(القصعة): تَقَدَّمَ أنَّها بفتح القاف، ولا تُكسَر [ح٢٠٩٢].

٥ - بَابُ التَّيَمُّنِ فِي الأَكْلِ وَغَيْرِهِ

٥٣٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي طُهُورِهِ وَتَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ، وَكَانَ قَالَ بِوَاسِطٍ قَبْلَ هَذَا: فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وأنَّ عبدان لقب، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابن المبارك، و(أَشْعَث): بالثاء المُثلَّثة، وهو أشعث بن أبي الشَّعثاء، وتَقَدَّمَ أنَّ اسم (أَبِي الشَّعْثَاءِ): سُلَيم بن أسود المحاربيُّ -وسُلَيم: بِضَمِّ السين وفتح اللَّام- الكوفيُّ، تقدَّما.

قوله: (فِي طُهُورِهِ): هو بِضَمِّ الطَّاء، ويجوز فتحها، وتَقَدَّمَ مِرارًا [قبل ح١٣٥].

قوله: (وَتَرَجُّلِهِ): (التَّرجُّل): تسريح الرأس بماء، أو دهن، أو شيء ممَّا يُليِّنه، ويُرسِل ثائره، ويردُّ مُنْقَبِضَه(١).

قوله: (وَكَانَ قَالَ بِوَاسِطٍ): قال شيخنا: (الظاهر أنَّ المراد بهذا القائل: شعبة، فإنَّه واسطيٌّ وإن سكن البصرة). انتهى [التوضيح ٢٦/١٠٤].

قوله: (بِوَاسِطٍ): قال الجوهريُّ: (و«واسط»: بلد سُمِّي بالقصر الذي بناه الحَجَّاج بين الكوفة والبصرة، وهو مُذكَّر مصروفٌ؛ لأنَّ أسماء البلدان الغالب عليها التَّأنيث وترك الصَّرف إلَّا منًى، والشام، والعراق، وواسط، ودابق، وفلج، وهجر(٢)، فإنَّها تُذكَّر وتُصرَف، ويجوز أن تريد بها: البقعة أو البلدة، فلا تصرفه). انتهى.

٦ - بَابُ مَنْ أَكَلَ حَتَّى شَبِعَ

قوله: (بَابُ مَنْ أَكَلَ حَتَّى شَبِعَ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (تَقدَّمَ له في جملة التَّراجم «بابُ شُربِ البَرَكَة»، وساق قول أنس رضي الله عنه: «فجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه»، نبَّه ثَمَّ على أنَّ شربَ أنسٍ ليس مِن الإكثار المكروه؛ لأنَّ هذا شراب خاصٌّ لبَرَكَتِهِ، فرغب فيه تبرُّكًا

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١٢٠).

(٢) كذا في (أ)، وفي مصدره: (منًى، والشَّام، والعراق، وواسطًا، ودابقًا، وفلجًا، وهجرًا).

لا تَكثُّرًا(١)، ولم يتعرَّض في ترجمته الشِّبَع هنا لهذا المعنى، فيحتمل أنَّ شبعهم منه كان على عادتهم في الاقتصاد(٢) على ما يملأ ثلث المِعَى، ويحتمل الشِّبع الذي هو الامتلاء؛ لأنَّه طعام بَرَكَةٍ؛ كشرب البَرَكَةِ، والله تعالى أعلم). انتهى[المتواري٣٧٣]، والذي ظفرت به الآن إنَّما هو حديث جابر في آخر (باب الأشربة): (باب شرب البَرَكَة والماءَ المُبارَك)، وهو في آخر (كتاب الأشربة)[ح٥٦٣٩]، وهذا الكتاب لم يأت بعد، والله أعلم.

٥٣٨١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لأُمِّ سُلَيْمٍ: لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ضَعِيفًا أَعْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ، فَهَلْ عِنْدَكِ مِنْ شَيْءٍ؟ فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخْرَجَتْ خِمَارًا لَهَا، فَلَفَّتِ الْخُبْزَ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ دَسَّتْهُ تَحْتَ ثَوْبِي وَرَدَّتْنِي بِبَعْضِهِ، ثُمَّ أَرْسَلَتْنِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهِ، فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ، فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «آرْسَلَكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِطَعَامٍ؟» قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِمَنْ مَعَهُ: «قُومُوا» فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالنَّاسِ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الطَّعَامِ مَا نُطْعِمُهُمْ، فَقَالَتْ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَقْبَلَ أَبُو طَلْحَةَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى دَخَلَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكِ» فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخُبْزِ، فَأَمَرَ بِهِ فَفُتَّ، وَعَصَرَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ عُكَّةً لَهَا فَأَدَمَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ» فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ أَذِنَ لِعَشَرَةٍ، فَأَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا، وَالْقَوْمُ ثَمَانُونَ رَجُلًا.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويس عبد الله، وأنَّه ابن أخت الإمامِ مالك بن أنس المجتهدِ[ح٢٢]، و(أَبُو طَلْحَةَ): تَقدَّمَ ببعض ترجمته، وأنَّ اسمه زيد بن سهل النَّجَّاريُّ، بدريٌّ نقيبٌ رضي الله عنه[ح٣٧١]، و(أُم سُلَيم): تَقدَّمَتْ، والاختلاف في اسمها: سهلة، أو رُميلة، أو مُلَيكة، أو غير ذلك ممَّا تَقدَّمَ رضي الله عنهما[ح١٣٠].

(١) في (أ): (ثلث)، ولعلَّه سبق نظر، والمثبت من مصدره.

(٢) كذا في (أ)، وفي مصدره: (الاقتصار).

قوله: (أَأَرْسَلَكَ(١) أَبُو طَلْحَةَ؟): هو بمدِّ الهمز على الاستفهام، ويجوز تحقيق الهمز، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (مَا نُطْعِمُهُمْ): هو بِضَمِّ النُّون، كذا في أصلنا.

قوله: (هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكِ): هذا على لغة أهل نجدٍ، فإنَّهم يصرفون (هلمَّ)، فيقولون للاثنين: هلمَّا، وللجميع: هلمُّوا، وللمرأة: هلمِّي، وأمَّا أهل الحجاز: فإنَّهم يستوي عندهم الواحد والجمع والتأنيث، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقد تَقَدَّمَ ذلك[ح٩٧٩].

قوله: (فَفُتَّ): هو بِضَمِّ الفاء الثانية، مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (عُكَّةً لَهَا): قال الدِّمْيَاطيُّ: (وعاء مِن جلود يكون فيه السَّمن والعسل يختصُّ بهما، وهو بالسَّمن أخصُّ). انتهى، وهذا أخذه مِن ابن الأثير(٢).

قوله: (فَآدَمَتْهُ(٣)): قال الدِّمْيَاطيُّ: (أي: خلطته وجعلت فيه إدامًا يُؤكَل، يقال بالمدِّ والقصر(٤)، ورُوِي بتشديد الدَّال على التَّكثير). انتهى، وأصرح مِن هذا ما قاله ابن قُرْقُول، فإنَّه قال: («فآدمَتْه»؛ بمدِّ الهمزة، كذا أكثرُ ما ضبطناه قراءة، ويقال أيضًا: «أدْمته»؛ مُخفَّف الدَّال مقصور الألف؛ لغتان، ثُلاثيٌّ ورُبَاعيٌّ، ورواه القنازعيُّ في «المُوطَّأ»: «فأدَّمَتْه»[الموطأ٢/٩٢٩]؛ بتشديد الدَّال، ووجهه: تكثير الإدام). انتهى[مطالع١/٢٢٣].

٥٣٨٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَحَدَّثَ أَبُو عُثْمَانَ أَيْضًا، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثِينَ وَمِئَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ»، فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوُهُ، فَعُجِنَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌّ طَوِيلٌ بِغَنَمٍ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبَيْعٌ أَمْ عَطِيَّةٌ -أَوْ قَالَ: هِبَةٌ- ؟» قَالَ: لَا، بَلْ بَيْعٌ، قَالَ: فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً فَصُنِعَتْ، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ بِسَوَادِ الْبَطْنِ يُشْوَى، وَايْمُ اللهِ، مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَمِئَةٍ إِلَّا قَدْ حَزَّ لَهُ حُزَّةً مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَهَا لَهُ، ثُمَّ جَعَلَ فِيهَا قَصْعَتَيْنِ فَأَكَلْنَا أَجْمَعُونَ وَشَبِعْنَا، وَفَضَلَ فِي الْقَصْعَتَيْنِ، فَحَمَلْتُهُ عَلَى الْبَعِيرِ، أَوْ كَمَا قَالَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): هذا هو موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ، الحافظ، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليه،

---

(١) كذا في (أ) بهمزة استفهام، ورواية «اليونينيَّة»: (أرسلك) بهمزة واحدة، وفي (ق): (آرسلك).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/٢٨٤) مادَّة (عكك).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فأدمته) وهو المحتمل للروايات الثلاث الآتية.

(٤) والقصر رواية «اليونينيَّة».

وعلى نسبته هذه، و(**مُعْتَمِرٌ**): هذا هو ابن سليمان بن طَرْخَان، تقدَّما، و(**أَبُو عُثْمَان**): هذا هو النَّهديُّ عبد الرحمن بن مَلٍّ، وقد تَقَدَّمَتِ اللُّغات في (مَلٍّ)، وتَقَدَّمَ بعض ترجمة أبي عثمان[ح٥٢٦]، وقوله: (**وَحَدَّثَ أَبُو عُثْمَانَ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ**): الظَّاهر أنَّ هذا الحديث كان معطوفًا على حديث قبله، فحُذِف ذلك، وحُدِّث بهذا، والله أعلم.

قوله: (**فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ**): هذا (الرجل) لا أعرف اسمه، و(الصَّاع): تَقَدَّمَ كم هو [من] مُدٍّ، وكم زنة المُدِّ بالرَّطل، وكم الرَّطل، وهذا ظاهِرٌ[قبل ح٢٠١].

قوله: (**أَوْ نَحْوُهُ**): هو بكسر الواو في أصلنا(١)، والذي يظهر الرَّفعُ، أي: معه صاع أو نحوُه، لا نحو الطعام، وقد طرأ على أصلنا الرَّفعُ كما قلت، والظَّاهر أنَّه أُخِذ ذلك منِّي، والله أعلم.

قوله: (**فَعُجِنَ**): هو بِضَمِّ العين وكسر الجيم، مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ**): هذا (الرَّجل المُشرِك) لا أعرف اسمه.

قوله: (**مُشْعَانٌّ**): هو بِضَمِّ الميم، وإسكان الشين المُعْجَمة، ثُمَّ عين مهملة، وفي آخره نونٌ مُشدَّدةٌ، هو المُنتفِش الشَّعر الثَّائر الرأس، يقال: شعر مُشعانٌّ، ورجل مُشعانٌّ، ومشعانُّ الرأس، والميم زائدة(٢)، وقال المستملي كما نقله ابن قُرْقُول: (هو الطويل جدًّا، البعيد العهد بالدُّهن، الشعِث). انتهى[مطالع ٦/٦٤].

قوله: (**فَصُنِعَتْ**): هو بِضَمِّ الصاد، وكسر النُّون، مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه./ [٢/٢٣٦أ]

قوله: (**بِسَوَادِ الْبَطْنِ**): قال ابن قُرْقُول: («سواد البطن»: قيل: الكبد خاصَّة، وقيل: حشو البطن كلِّها). انتهى[مطالع ٥/٥٤٥]، و(البطن): مُذكَّرٌ وحُكِي تأنيثُه.

قوله: (**وَايْمُ اللهِ**): تَقَدَّمَ الكلام على همزته، وأنَّها همزة وصل، وقيل: قطع، وقد تَقَدَّمَ ما معناه[ح٣٤٤].

قوله: (**خَبَأَهَا لَهُ**): (خبأ): بهمزة مفتوحة في آخره.

قوله: (**قَصْعَتَيْنِ**): تَقَدَّمَ أنَّ القصعة بالفتح، ولا تُكسَر[ح٢٠٩].

قوله: (**وَفَضَلَ**): بفتح الضاد، يقال: (فضَل يفضُل) كـ(دخَل يدخُل)، وفيه لغة أخرى: (فضِل -بكسر الضَّاد- يفضَل) بفتحها؛ مثل: (حذِر يحذَر)، حكاها ابن السِّكِّيت[إصلاح المنطق ٢١٢]، وفيه لغة ثالثة مُركَّبة منهما: (فضِل -بالكسر- يفضُل) بالضَّمِّ، وهو شاذٌّ لا نظير له، قال سيبويه: (هذا عند أصحابنا إنَّما يجيء على لغتين...) إلى آخر كلامه، قاله الجوهريُّ في «صحاحه»، وقد قَدَّمْتُ فيما مضى ذلك أنَّ

(١) الذي في (ق) الضم، والكسر طارئ عليه بالحمرة، فليُتأمَّل.

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/٤٨٢) مادَّة (شعن).

في (فضل) ثلاثَ لغاتٍ[ح٢٣٩٦].

٥٣٨٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ شَبِعْنَا مِنَ الأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): هو مسلم بن إبراهيم الفراهيديُّ، الحافظ، وقد تَقَدَّمَ الكلام على هذه النسبة: أنَّها إلى جدِّه فُرهود، والنِّسبة إليه: فُرهوديٌّ، وفراهيديٌّ[ح٢٦٤]، و(وُهَيْبٌ) بعده: هو ابن خالد، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(مَنْصُورٌ، عَنْ أُمِّهِ): هو منصور ابن صفيَّة بنت شيبة بن عثمان، وهو منصور بن عبد الرحمن ابن طلحة بن الحارث، وتَقَدَّمَ الاختلاف في صحبة أمِّه مُطَوَّلًا في (الغسل)[ح٢٧٧] و(الجنائز) [ح١٣٤٩].

٧ - بَابٌ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ الآية [النور: ٦١].

وَالنِّهْدِ وَالاجْتِمَاعِ فِي الطَّعَامِ

قوله: (بَابٌ: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [النُّور: ٦١]): ساق ابن المُنَيِّر حديث الباب على عادته، ثُمَّ قال: (ترجم له -يعني: للحديث المذكور في الباب-: «باب السَّويق»، ثُمَّ قال: موضع المطابقة مِن التَّرجمة وسط الآية؛ وهو قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾...، وذكر الحديث، وهو أصلٌ في جواز أكل المُخَارَجة(١) في حقِّ الأسخياء، لا السُّفهاء)[المتواري٣٧٤].

٥٣٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ بُشَيْرَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ -قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَهِيَ مِنْ خَيْبَرَ عَلَى رَوْحَةٍ- دَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِطَعَامٍ، فَمَا أُتِيَ إِلَّا بِسَوِيقٍ، فَلُكْنَاهُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قَالَ سُفْيَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَوْدًا وَبَدْءًا.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ سفيانَ بعد (عليِّ بن عبد الله) -هو ابن المدينيِّ- ابنُ عيينة، و(يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هو الأنصاريُّ، و(بُشَيْر بْن يَسَارٍ): بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الشين المُعْجَمة، و(يَسار): بفتح الياء قبل السِّين.

قوله: (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ): تَقَدَّمَ متى كانت غزوة خيبر، والخلاف في تاريخها[قبل ح٤١٩٥].

---

(١) المُخارجة: إخراجُ القوم نفقاتهم، وخلطُها عند المرافقة في السفر ليشتركوا بها جميعًا وإن تفاوتوا في الأكل، وليس هذا من الربا في شيء وإنما هو من باب الإباحة. انظر «عمدة القاري» (١٩/٣٦١).

قوله: (**بِالصَّهْبَاءِ**): تَقَدَّمَ ضبطها[ح٢٠٩].

قوله: (**قَالَ يَحْيَى**): تَقَدَّمَ أنَّه يحيى بن سعيد الأنصاريُّ.

قوله: (**عَلَى رَوْحَةٍ**): هي بفتح الرَّاء، وإسكان الواو، وحاء مهملة مفتوحة، ثُمَّ تاء، وهي المرحلة.

قوله: (**فَمَا أُتِيَ**): هو بِضَمِّ الهمزة، وكسر التَّاء، مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (**إِلَّا بِسَوِيقٍ**(١)): تَقَدَّمَ ما (السَّوِيق)[ح٢٠٩].

قوله: (**وَلَمْ يَتَوَضَّا**): كذا في أصلنا، وقد قَدَّمْتُ فيه ثلاثَ لغات؛ (ولم يتوضَّ، ويتوضَّأْ، ويتوضَّا) مُطَوَّلًا؛ فانظره[ح١٣٨].

قوله: (**قَالَ سُفْيَانُ**): تَقَدَّمَ أنَّه ابن عيينة المذكور في السَّند، و(**سَمِعْتُهُ مِنْهُ**) يعني: من يحيى بن سعيد الأنصاريِّ.

قوله: (**عَوْدًا وَبَدْءًا**): هما مصدران، في موضع الحال؛ يعني: مرَّتين، و(بَدْءًا): بفتح الموحَّدة، وإسكان الدال المُهْمَلة، ثُمَّ همزة، مَنْصوبٌ مُنوَّن، وقد قَدَّمْتُ في أَوَّله لِمَ ذاك، وهذا ظاهِرٌ[قبل ح١].

٨- بَابُ الْخُبْزِ الْمُرَقَّقِ، وَالأَكْلِ عَلَى الْخِوَانِ وَالسُّفْرَةِ

قوله: (**وَالأَكْلِ عَلَى الْخُوَانِ**): هو بكسر الخاء، ويُضمُّ، والإخوان: المائدة ما لم يكن عليها طعامٌ(٢).

قوله: (**وَالسُّفْرَةِ**): أصل (السُّفرة): طعام المسافر، وسُمِّيت هذه الآلة التي يُعمَل فيها سفرةً؛ إذا كانت مِن جلدٍ، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٩٧٩].

٥٣٨٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: **حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَنَسٍ **وَعِنْدَهُ خَبَّازٌ لَهُ**، فَقَالَ: مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ خُبْزًا مُرَقَّقًا وَلَا شَاةً مَسْمُوطَةً حَتَّى لَقِيَ اللهَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**): هو همَّام بن يحيى العَوْذيُّ، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (**وَعِنْدَهُ خَبَّازٌ لَهُ**): (خبَّاز أنس) لا أعرف اسمه.

٥٣٨٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، **عَنْ يُونُسَ -قَالَ عَلِيٌّ: هُوَ الإِسْكَافُ-** عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَا عَلِمْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ **عَلَى سُكُرُّجَةٍ قَطُّ، وَلَا خُبِزَ لَهُ مُرَقَّقٌ قَطُّ، وَلَا أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ**، قِيلَ لِقَتَادَةَ: فَعَلَامَ كَانُوا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفَرِ.

---

(١) في (أ): (بسوق)، وهو تحريفٌ.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٨٤).

قوله: (عَنْ يُونُسَ -قَالَ عَلِيٌّ: هُوَ الإِسْكَافُ-): هذا هو يونس بنُ أبي الفرات، الإسكافُ البصريُّ، يروي عن الحسن وعمر بن عبد العزيز، وعنه: هشام الدَّستوائيُّ، والبرسانيُّ، أخرج له البُخاريُّ، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، وهو ثقة[الكاشف١١٦٣]، وقال ابن حِبَّان: (لا يجوز الاحتجاج به؛ لغلبة المناكير في حديثه)[المجروحين٣/١٣٩]، وتعقَّبه الذَّهَبيُّ في «ميزانه»[٤/٤٨٣] بأن قال: (بل الاحتجاج به واجب؛ لثقته)(١)، وقوله: (قال عليٌّ: هو الإسكاف): يعني: أنَّ عليَّ بن عبد الله ابن المدينيِّ شيخَ البُخاريِّ في هذا الحديث نَسبَ يونسَ فقال: الإسكاف، وهذا توضيح مِن عليٍّ، لا من هشام بن أبي عبد الله الدَّستوائيِّ الرَّاوي عنه؛ فاعلمه، وقد سألني عن هذا المكانِ بعضُ مَن يقرأ «البُخاريَّ» بحلبَ، والله أعلم.

قوله: (عَلَى سُكُرُجَةٍ(٢)): قال ابن قُرْقُول: (بِضَمِّ السين والكاف والراء قيَّدناه، وقال ابن مكِّيٍّ: صوابه بفتح الراء[تثقيف اللسان١٠٣]، وهي قصاع صغار يُؤكَل فيها، وليست بعربيَّة، فيها كبيرة وصغيرة، فالكبيرة تحمل قدر ستَّةِ أواقيَّ، وقيل: أربعة مثاقيل، وقيل: ما بين ثلثي أوقية؛ ومعنى ذلك: أنَّ العجم كانت تستعملها في الكَوَاميخ وما أشبهها من الجُوارشنات على الموائد حول الأطعمة؛ للتَّشهِّي، فأخبر أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يأكل على هذه الصِّفة قطُّ، وقال الدَّاوديُّ: هي قصعة صغيرة مدهونة، قلت: ورأيت لبعضهم أنَّها قصعةٌ ذات قوائم مِن عود؛ كمائدة صغيرة). انتهى[مطالع٥/٤٨٩]، وفي «النهاية»: (هي بِضَمِّ السِّين والكاف والرَّاء والتَّشديد: إناء صغير يُؤكَل/ فيه الشيء القليل من الأُدم، وهي [٢/٢٣٦ب]
فارسيَّة، وأكثر ما يُوضَع فيها الكَوَاميخُ ونحوها)، وقال شيخنا عن ابن الجوزيِّ: (إنَّها بِضَمِّ السِّين والكاف وفتح الراء المُشَدَّدة، نقله عن شيخه أبي منصور اللُّغويِّ قال: وكان بعض أهل اللُّغة يقول: الصواب: أسكرَجة؛ بالألف، وفتح الرَّاء، وهي فارسيَّة مُعرَّبة، وترجمتها: مقرب الخلِّ، وقد تكلَّمت بها العرب)[التوضيح٢٦/١٢١].

قوله: (قَطُّ): تَقَدَّمَ الكلام عليها، ولغاتها[ح٧].

قوله: (وَلَا خُبِزَ لَهُ مُرَقَّقٌ): (خُبِزَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(مُرقَّق): مَرْفوعٌ مُنوَّن نائب مناب الفاعل.

قوله: (وَلَا أَكَلَ عَلَى خِوَانٍ): تَقَدَّمَ ما (الخوان) قريبًا بلغاته[قبل ح٥٣٨٥].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٣٥).

(٢) كذا في (أ) واليونينيَّة، ورواية (ق) بتشديد الراء وفتحها، ثم طرأ الفتح بالحمرة عليه وفوقها معًا.

٥٣٨٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْنِي بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، فَأَمَرَ بِالأَنْطَاعِ، فَبُسِطَتْ فَأُلْقِيَ عَلَيْهَا التَّمْرُ وَالأَقِطُ وَالسَّمْنُ، وَقَالَ عَمْرٌو، عَنْ أَنَسٍ: بَنَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا فِي نِطَعٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): هو سعيد(١) بن الحكم بن مُحَمَّد بن سالم الجمحيُّ، تَقَدَّمَ[ح٤١]، و(مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) بعدَه: مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير المدنيُّ، و(حُمَيْدٌ): هو الطويل، وهو حميد بن أبي [حميد]، وهو حميد بن تِيْر، ويقال: تِيْرَويه.

قوله: (يَبْنِي بِصَفِيَّةَ): فيه ردٌّ على الجوهريِّ؛ حيث قال: (وبنى على أهله: زفَّها، والعامَّة تقول: بنى بأهله، وهو خطأ)، وقد تَقَدَّمَ أنَّ ابن دريد حكى: بنى بأهله[ح٥٠٨٥].

قوله: (فَبُسِطَتْ): هو بِضَمِّ الموحَّدة، وكسر السين، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا (فَأُلْقِيَ عَلَيْهَا): مَبْنيٌّ أيضًا.

قوله: (وَالأَقِطُ): تَقَدَّمَ ما هو بِلُغَتَيه[ح١٥٠٦].

قوله: (وَقَالَ عَمْرٌو عَنْ أَنَسٍ): هو عمرو بن أبي عمرٍو، مولى المطَّلب بن عبد الله بن حنطب، وحديثه أسنده البُخاريُّ في (المغازي)[ح٤٢١١] وفي (البيوع)[ح٢٢٣٥] عن عبد الغفَّار بن داود، وفي (الجهاد)[ح٢٨٩٣] عن قتيبة، وفي (المغازي)[ح٤٢١١] عن أحمد عن ابن وهب؛ ثلاثتهم عن يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو به، وفي (الأطعمة)[ح٥٤٢٥] وفي (الدعوات)[ح٦٣٦٣] عن قتيبة، عن إسماعيل بن جعفر، عن عمرٍو به بطوله، وأخرجه أبو داود في (الخراج) ببعضه[د٢٩٩٥].

فائدةٌ: من اسمه (عمرو) ويروي عن أنسٍ في الكُتُب السِّتَّة أو بعضِها: صاحب الترجمة عمرو ابن أبي عمرو، وعمرو بن سعيد أبو سعيد القرشيُّ، ويُقال: الثقفيُّ مولاهم، وعمرو بن عامر الأنصاريُّ الكوفيُّ، وليس بوالد أسد بن عمرو، وعمرو بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاريُّ، وعمرو ابن عبد الله الهمدانيُّ أبو إسحاق السبيعيُّ، وعمرو بن الوليد بن عبْدة السهميُّ المصريُّ، والله أعلم(٢).

قوله: (صَنَعَ حَيْسًا): (الحَيْس): تَقَدَّمَ ضبطه، وما هو[ح٣٧١].

---

(١) زيد في (أ): (بن محمَّد)، وتقدَّم مرات أنَّه سعيد بن الحكم بن محمَّد بن سالم، وأن الوهم تسرَّب للمصنف من نسخته من «الكاشف».

(٢) تقدم الكلام عنهم عند الحديث (٥٠٣)..

٥٣٨٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الشَّامِ يُعَيِّرُونَ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُونَ: يَا ابْنَ ذَاتِ النِّطَاقَيْنِ، فَقَالَتْ لَهُ أَسْمَاءُ: يَا بُنَيَّ، إِنَّهُمْ يُعَيِّرُونَكَ بِالنِّطَاقَيْنِ، هَلْ تَدْرِي مَا كَانَ النِّطَاقَانِ، إِنَّمَا كَانَ نِطَاقِي شَقَقْتُهُ نِصْفَيْنِ، فَأَوْكَيْتُ قِرْبَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِأَحَدِهِمَا، وَجَعَلْتُ فِي سُفْرَتِهِ آخَرَ، قَالَ: فَكَانَ أَهْلُ الشَّامِ إِذَا عَيَّرُوهُ بِالنِّطَاقَيْنِ، يَقُولُ: إِيهًا وَالإِلَهْ، تِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا(١) مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا(٢) أَبُو مُعَاوِيَةَ): (مُحَمَّد) هذا: هو [ابن] سلَام؛ بالتخفيف على الأصحِّ، قال شيخنا: (كما نصَّ عليه أبو نعيم، وذكر الكَلَاباذيُّ أنَّ مُحَمَّد بن سلَام ومُحَمَّد بن المثنَّى يرويان عن أبي معاوية مُحَمَّدِ بن خازم الضرير[الهداية ٢/٦٥٣]). انتهى[التوضيح ٢٦/١١٨]، والمِزِّيُّ لم ينسبه[تحفة١١/٢٤٩].

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ): (هشام) هذا: هو ابن عروة بن الزُّبَير بن العَوَّام، وقد روى هذا الحديث عن أبيه عروة ووهب بن كَيسان؛ كلاهما عن أسماء، والذي ظهر لي في الحكمة في أنَّه أعاد الجارَّ في قوله: (وعن وهب بن كَيسان)، ولم يقل: عن أبيه ووهب بن كيسان: أنَّه سمعه منهما متفرِّقَين لا مجتمعَين، فلو لم يُعْدِ الجارَّ؛ لفُهِم منه أنَّه سمعه منهما في مجلسٍ مجتمعَين، والله أعلم.

قوله: (يَا ابْنَ ذَاتِ النِّطَاقَيْنِ): تَقَدَّمَ الكلام على (ذات النطاقين)، وما (النطاق)[ح٢٩٧٩].

قوله: (يُعَيِّرُونَكَ بِالنِّطَاقَيْنِ): الأفصح تعديته بنفسه، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٠].

قوله: (إِيهًا): هو بكسر الهمزة منوَّن، كلمة تصديق وارتضاء، ورُوِيَ: (إيهٍ) وهي كلمة استزادة؛ ومعناه: زدني من هذا الكلام، وقد تأتي (إيهًا) بمعنى: كيفَّ(٣).

قوله: (تِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا): وفي بعض النسخ: (فتلك شكاة...) إلى آخره، هذا عجز بيت من قصيد، أوَّل هذا البيت [من الطويل]:

وَعَيَّرَهَا الوَاشُونَ أَنِّي أُحِبُّهَا ... وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (حدثني).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٣) كذا في (أ) وعليها: (صح)، وفي المطبوع من المصادر: (كُف)، انظر «مطالع الأنوار» (١/٣٦١-٣٦٢).

وهي لأبي ذُؤيب الهذليِّ في نُسيبة[1] الهذليَّة، قاله شيخنا[2]، وفي كلام ابن عَبْدِ البَرِّ في «الاستيعاب» في ترجمة أسماء بنت أبي بكر، قال ما لفظه: لمَّا بلغ ابن الزُّبَير أنَّ الحَجَّاج يعيِّره بـ«ابن ذات النِّطَاقَين»؛ أنشد قول الهذليِّ، فذكر بيتين؛ البيت الأوَّل:

وَعَيَّرَهَا الوَاشُونَ .... البيت، والبيت الثاني:

فَـإِنْ أَعْتَـذِرْ مِنْهَـا فَـإِنِّيَ مُـذْنِبٌ وَإِنْ تَعْتَذِرْ تَرْدُدْ عَلَيْكَ اعتِذَارَهَا[3]

ففي هذا الكلام أنَّه تمثَّل به ولم يبتدئه، وقال شيخنا: (قال ابن قتيبة: لست أدري أخذ ابن الزُّبَير هذا من قول أبي ذؤيب أو ابتدأه؟) انتهى[التوضيح ٢٦/١٢٣]، وقد تَقَدَّمَ كلام ابن عَبْدِ البَرِّ، والله أعلم، و(ظاهرٌ) معناه: زائلٌ، قال الأصمعيُّ: (ظهر عنه العار: زال وذهب، أي: لا عارَ عليَّ فيه)[4].

قوله: (**وتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا**): فإن كان ابتدأه؛ فـ(تلكَ) و(عنكَ) بفتح الكاف، يخاطِب نفسه، وهو في أصلنا بالفتح فيهما، وكذا أحفظه أنا في «الصَّحيح»، وإن كان تمثَّل به؛ فتُكسَر الكاف من (تلكِ)، وكسرها من (عنكِ) لأنَّه خطاب لمؤنَّث، والله أعلم.

٥٣٨٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**: حَدَّثَنَا **أَبُو عَوانَةَ**، عَنْ **أَبِي بِشْرٍ**، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ **أُمَّ حُفَيْدٍ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ** -خَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ- أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ سَمْنًا **وَأَقِطًا وَأَضُبًّا**، فَدَعَا بِهِنَّ **فَأُكِلْنَ** عَلَى مَائِدَتِهِ، وَتَرَكَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ كَالْمُتَقَذِّرِ لَهُنَّ، وَلَوْ كُنَّ حَرَامًا مَا **أُكِلْنَ** عَلَى مَائِدَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه -كما قال الدِّمْيَاطيُّ-: مُحَمَّد بن الفضل، الملقَّب بعارم. انتهى، و(**أَبُو عَوَانَةَ**) كما قال الدِّمْيَاطيُّ: إنَّه الوضَّاح بن عبد الله. انتهى، و(**أَبُو بِشْرٍ**): بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، قال الدِّمْيَاطيُّ: أبو بشرٍ جعفر بن إياس. انتهى.

---

(١) في هامش (أ): (لعلَّه: نبيشة).

(٢) كذا في (أ) تبعًا لـ«التوضيح» (٢٦/١٢٣)، وفي «ديوان أبي ذؤيب الهذلي» (ص١٠٨) أنَّه يرثي نُشَيْبة بن محرث، وفي البيت الحادي والثلاثين مِن القصيدة صرح باسمه بقوله:

وإنِّي صَبَرتُ النفسَ بعد ابنِ عَنْبَسٍ نُـشَيْبَةَ والهَلْكَـى يَهِـيجُ ادِّكارُهـا

وانظر «ديوان الهذليين» (٢٥).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٨٧١).

(٤) انظر «الفائق في غريب الحديث» (٣/٤٤٥).

قوله: (**أَنَّ أُمَّ حُفَيْدٍ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنٍ**): (أمُّ حُفَيد) بِضَمِّ الحاء المُهْمَلة، وفتح الفاء، والباقي معروفٌ: هزيلة بنت الحارث بن حَزْن الهلاليَّة، من أخوات ميمونة(١)، وسيأتي قريبًا ما وقع في «البُخاريِّ»[ح٥٣٩١].

قوله: (**وَأَقِطًا**): تَقَدَّمَ ما هو بِلُغَتَيه[ح١٥٠٦].

قوله: (**وَأَضُبًّا**): جمع (ضبٍّ)، و(الضَّبُّ): دويبَّة معروفة(٢) مأكولة عند جماعة كبيرة، ومنع أكلها آخرون(٣)، وقد جوَّزت أكلَها السُّنَّةُ(٤)./ [٢/٢٣٧أ]

قوله: (**فَأُكِلْنَ**): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا قوله: (**مَا أُكِلْنَ**): مَبْنيٌّ أيضًا.

٩ - بَابُ السَّوِيقِ

قوله: (**بَابُ السَّوِيقِ**): تَقَدَّمَ ما (السَّويق)[ح٢٠٩].

٥٣٩٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ أَنَّه أَخْبَرَهُ: أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالصَّهْبَاءِ -وَهِيَ عَلَى رَوْحَةٍ مِنْ خَيْبَرَ- فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَدَعَا بِطَعَامٍ فَلَمْ يَجِدْهُ إِلَّا سَوِيقًا، فَلَاكَ مِنْهُ وَلُكْنَا مَعَهُ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ، ثُمَّ صَلَّى وَصَلَّيْنَا، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

قوله: (**حَدَّثَنَا حَمَّادٌ**): هو ابن زيد، مشهورٌ، وقد قَدَّمْتُ غيرَ مَرَّةٍ أنَّ (سليمان بن حرب) الراوي هنا إذا أطلق الرواية عن حمَّاد؛ فهو ابن زيد، وكذا إذا أطلقه عارم مُحَمَّد بن الفضل، وإن أطلقه موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ، أو عفَّانُ، أو حجَّاج بن منهال؛ فهو ابن سلمة، وكذا إذا أطلقه هدبة بن خالد، والله أعلم[ح١٤٢]، وقد تَقَدَّمَ أنَّ حمَّاد بن سلمة علَّق له البُخاريُّ، وروى له مسلمٌ والأربعة، وأنَّ

---

(١) انظر «الإصابة» (٤/٤٢١).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (ضبب).

(٣) ذهب الجمهور إلى إباحته، وذهب أبو حنيفة إلى تحريمه، انظر «الهداية» (٤/١٤٥٦)، «المدونة الكبرى» (٢/٤٤٣)، «روضة الطالبين» (٣/٢٧٢)، «المغني» (١٣/١١١).

(٤) مراده ما أخرجه البخاريُّ (٥٥٣٧) ومسلم (١٩٤٥) من حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه: (أنَّه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونةَ، فأُتيَ بضبٍّ محنوذٍ، فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده، فقال بعض النسوة: أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل، فقالوا: هو ضبٌّ يا رسول الله، فرفع يده، فقلت: أحرامٌ هو يا رسول الله؟ فقال: «لا، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجِدُني أعافُه»، قال خالد: فاجتررتُه، فأكلتُه ورسولُ الله ﷺ ينظر).

البُخاريَّ لم يروِ له في الأصول[ح١٧٢٢/م]، و(**يَحْيَى**): هذا هو ابن سعيد الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، و(**بُشَيْر ابْن يَسَارٍ**): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الشين المُعْجَمة، و(يسار): بتقديم المُثنَّاة تحت.

قوله: (**بِالصَّهْبَاءِ**): تَقَدَّمَ ضبطها وأين هي، وتَقَدَّمَ أنَّها على روحة من خيبر[ح٢٠٩]، وكذا هنا[ح٥٣٨٤]، و(**الروحة**): المرحلة؛ وهي المنقلة.

قوله: (**وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**): كذا في أصلنا، وقد تَقَدَّمَ أنَّه يجوز: (ولم يتوضَّ)، (ولم يتوضَّأْ)، (ولم يتوضَّا)، والله أعلم[ح١٣٨].

١٠- بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُسَمَّى لَهُ فَيَعْلَمَ مَا هُوَ

قوله: (**مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُسَمَّى لَهُ**): قد يُستَشْكَل دخولُ النفي على النفي، وجوابه: أنَّ الثاني مؤكِّدٌ، والأصل: كان النَّبيُّ ﷺ لا يأكل حتَّى يُسمَّى له، وقد ثبت في بعض الأصول: (ما كان يَأْكلُ حتَّى يُسمَّى له).

قوله: (**حَتَّى يُسَمَّى لَهُ**): (يُسمَّى): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

٥٣٩١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ: **أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**: أَخْبَرَنَا **يُونُسُ**، عَنِ **الزُّهريُّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي **أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ الأَنْصَارِيُّ**: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: سَيْفُ اللهِ، أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى مَيْمُونَةَ -وَهِيَ خَالَتُهُ وَخَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ- **فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا مَحْنُوذًا، قَدْ قَدِمَتْ بِهَا أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ** مِنْ نَجْدٍ، فَقَدَّمَتِ الضَّبَّ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانَ قَلَّمَا يُقَدِّمُ يَدَهُ لِطَعَامٍ حَتَّى يُحَدَّثَ بِهِ **وَيُسَمَّى لَهُ**، فَأَهْوَى رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى الضَّبِّ، **فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْحُضُورِ**: أَخْبِرْنَ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَا قَدَّمْتُنَّ لَهُ، هُوَ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللهِ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ عَنِ الضَّبِّ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَحَرَامٌ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، **فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ**» قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَزْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ إِلَيَّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا**(١) **عَبْدُ اللهِ**): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه ابن المبارك، و(**يُونُسُ**): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(**أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ الأَنْصَارِيُّ**): اسمه أسعد، له إدراكٌ، وُلِدَ في حياته ﷺ، وسُمِّيَ باسم جدِّه لأمِّه أسعد بن زُرَارة النَّقيب، أرسل عن النَّبيِّ ﷺ، وروى

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

عن أبيه، وعمر، وعائشة، وأبي هريرة، وجماعةٍ، وعنه: سعد بن إبراهيم، وأبو الزِّناد، والزُّهريُّ، ويحيى ابن سعيد، وابناه مُحَمَّد وسهل ابنا أبي أُمامة، وآخرون، قال جماعة: تُوُفِّيَ سنة مئة، أخرج له الجماعة(١).

قوله: (فَوَجَدَ عِنْدَهَا ضَبًّا مَحْنُوذًا) أي: مشويًّا، كما جاء في بعض الروايات: (بضبَّين مشويَّين)[م١٩٤٥]، وسيجيء في تبويب البُخاريِّ: (باب الشواء، [و]قول الله تعالى: فَ﴿جَآءَ بِعِجۡلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]؛ أَيْ مَشْوِيٌّ). انتهى[قبل ح٥٤٠٠]، وقوله: ﴿حَنِيذٍ﴾: قيل: على الحجارة المحمَّاة بالنار، وقيل: هو الشواء المغموم، وقيل: هو الشواء الذي لم يبالَغ في نُضْجِه، والله أعلم(٢).

قوله: (قَدِمَتْ(٣) بِهِ(٤) أُخْتُهَا حُفَيْدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ): كذا هنا (أختها حُفيدة)، والمعروف ما تَقَدَّمَ في الرواية: (أمُّ حُفَيد)، وقد تَقَدَّمَ نسبُها[ح٥٣٨٩].

قوله: (حَتَّى يُحَدَّثَ): هو بِضَمِّ أوَّله، وفتح الدال المُشَدَّدة، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا قوله: (وَيُسَمَّى لَهُ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسْوَةِ الْحُضُورِ): هذه (المرأة): في «صحيح مسلم»: (فنادت امرأةٌ مِن نساء النَّبيِّ ﷺ: إنَّه لحمُ ضبٍّ...)[م(١٩٤٤)(٤٢)]، ثُمَّ ساق مسلمٌ بعدَ ذلك بطرقٍ: (قالت له ميمونة: إنَّه لحم ضبٍّ)[م١٩٤٨]، وفي «الطَّبَرانيِّ الأوسط» أصرح منه عن ابن عَبَّاس قال: (أُتِيَ رسولُ الله ﷺ وهو في بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد بِلَحْمٍ، فقالت ميمونة: أخبروا رسولَ الله ﷺ ما هو...) الحديث[طس٨٧٤٩].

قوله: (فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ): (أَجدُني): بفتح الهمزة، مضمومة الدال، ثُمَّ نون، ثُمَّ ياء الإضافة، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (أَعَافُهُ) أي: أكرهُه.

١١- بَابٌ طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الاِثْنَيْنِ

قوله: (بَابٌ: طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الاِثْنَيْنِ): ساق ابن المُنَيِّر حديث الباب على عادته، ثُمَّ قال: (**إن قلت**: كيف تطابق التَّرجمة الحديث، ومقتضاها أنَّ الواحد إذا قنع بنصف شبعه توفَّر نصف طعامه

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٢٥٢)، وقد تقدم عند الحديث (٢٣).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣١٥).

(٣) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (قد قدمت) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (بها) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

للآخَر، والحديث لا يقتضي ذلك، وإنَّما يقتضي أنَّ الذي يمكنه تركه مِن شبعه إنَّما هو الثُّلث، وما يلزم مِن إمكان ترك(١) الثُّلث إمكانُ ترك النِّصف؛ لأنَّه تجحُّفٌ؟ **قلت**: قد ورد في حديثٍ بلفظ التَّرجمة، لكنَّه لم يوافق شرط البُخاريِّ، فاستُقرِئ معناه على الجملة مِن هذا الحديث، وإنَّ مَن أمكنه ترك الثُّلث؛ أمكنه ترك النِّصف؛ لتقاربهما، والله أعلم). انتهى[المتواري٣٧٤]، ولفظ الترجمة أخرجه التِّرمِذيُّ(٢)، وابن ماجه[جه٣٢٥٤] مِن حديث أبي الزُّبَير عن جابر مرفوعًا: «طعامُ الواحدِ يكفي الاثنين، وطعامُ الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية»، وأخرجه مسلمٌ[م(٢٠٥٩)(١٧٩)]، وسند ابن ماجه ليس على شرطه(٣)، والله أعلم؛ لأنَّه من رواية أبي الزُّبَير عن جابر، والله أعلم، و(أبو الزُّبَير): مُحمَّد بن مسلم بن تدرس، لم يخرِّج له البُخاريُّ في الأصول، وإنَّما قرنه(٤).

قوله: (**بَابٌ: طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الاِثْنَيْنِ**) أي: ما يُشبعه يقوتُهما(٥).

٥٣٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ. (ح) وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «طَعَامُ الاِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الأَرْبَعَةِ».

قوله: (ح(٦)): تَقَدَّمَ الكلام عليه كتابة وتلفُّظًا في أوَّل هذا التعليق[ح٦]، وسيأتي الكلام عليها في آخر هذا التعليق أيضًا[ح٧٥٦١].

قوله: (**وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويس عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت الإمام مالكٍ المجتهدِ[ح٢٢]، و(**أَبُو الزِّنَادِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالنون، وأنَّه عبد الله بن ذكوان، وأنَّ (**الأَعْرَجِ**): عبد الرحمن ابن هرمز، وأنَّ (**أَبَا هُرَيْرَةَ**): عبد الرحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**كَافِي الثَّلَاثَةِ**): (الثَّلاثةِ): بالجرِّ مضاف، وكذا (**الأَرْبَعَةِ**): بالجرِّ أيضًا؛ لأنَّه مضاف.

---

(١) في (أ): (من ترك إمكان)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(٢) أخرجه الترمذي عقب حديث أبي هريرة (١٨٢٠)، لكن من طريق الأعمش عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر، لا عن أبي الزبير عن جابر.

(٣) أي: ليس على شرط البخاري.

(٤) انظر «ميزان الاعتدال» (٣٧/٤)، وقد تقدمت ترجمته عند الحديث (٧٠٥).

(٥) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١٢٥/٣) مادَّة (طعم).

(٦) (ح): ليس في «اليونينيَّة»، وعليها في (ق) علامة الزيادة.

١٢- بَابٌ الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ

قوله: (فِي مِعًى وَاحِدٍ): (مِعًى): بكسر الميم، منوَّن، و(المعى): واحد (الأمعاءِ)(١).

٥٣٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ نَافِعٍ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُؤْتَى بِمِسْكِينٍ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَأَدْخَلْتُ رَجُلًا يَأْكُلُ مَعَهُ، فَأَكَلَ كَثِيرًا، فَقَالَ: يَا نَافِعُ، لَا تُدْخِلْ هَذَا عَلَيَّ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقبه (بُنْدَار)، و(عَبْدُ الصَّمَدِ): هو ابنُ عبد الوارث الحافظ الحجَّة، تَقَدَّمَ، و(وَاقِد بْن مُحَمَّدٍ): بالقاف.

قوله: (فَأَدْخَلْتُ رَجُلًا يَأْكُلُ مَعَهُ): هذا الرجل لا أعرف اسمه، وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (لعلَّ هذا الرجلَ أبو نَهِيك المذكورُ في الثانية). انتهى[الإفهام ٤٩٢]، وقال بعض حفَّاظ هذا العصر من المصريِّين: (هو أبو نَهِيك، كما أخرجه المصنِّف مِن وجهٍ آخرَ). انتهى[هُدى ٣٤٣]، وأبو نَهِيك: لا أعرف ترجمته ولا اسمه(٢).

قوله: (وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ): نظم هذه الأمعاءَ السبعةَ شيخُنا الحافظُ العراقيُّ، وقد أنشدني ذلك فقال:

سَبْعَةُ أَمْعَاءٍ لِكُلِّ آدَمِي ... مَعِدَةٌ بَوَّابُهَا مَعَ صَائِمِ
مَعَ الرَّقِيقِ أَعْوَرٌ قَيْلُونُ(٣) مَعْ ... الْمُسْتَقِيمِ مَسْلَكِ المَطَاعِمِ(٤)/ [٢/٢٣٧ب]

قال الجوهريُّ حين ذكر هذا الحديث: (فِي مِعًى) ما لفظه: (وهو مَثَلٌ؛ لأنَّ المؤمن لا يأكل إلَّا مِن الحلال، ويَتَوقَّى الحرامَ والشُّبهة، والكافرُ لا يبالي بما أكل، ومِن أين أكل، وكيف أكل). انتهى، وفي «النهاية»: (هذا مَثَلٌ ضربه للمؤمنِ وزهدِه في الدنيا، والكافرِ وحرصه عليها، وليس معناه كثرة الأكلِ

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/٣٤٤) مادَّة (معا).

(٢) ذكر ابن عبد البر في «الاستيعاب» (ص٨٦١) من الصحابة أبا نهيك فقال: (أبو نهيك الأنصاري الأشهلي من بني عبد الأشهل، لا أعرف له خبرًا ولا رواية إلا أنه بعثه أبو بكر الصديق رضي الله عنه إلى خالد بن الوليد مع سلمة ابن سلامة ابن وقش يأمره أن يقتل من بني حنيفة كل مَن أنبت، فوجداه قد صالح مجاعة بن مرارة).

(٣) كذا في (أ)، وفي مصدره: (قولون).

(٤) انظر «طرح التثريب» (٦/١٨).

دون الاتِّساع في الدنيا، ولهذا قيل: الرُّغب شؤمٌ؛ لأنَّه يَحمل صاحبَهُ على النار[(١)]، وقيل: هو تخصيصٌ للمؤمن، وتحامي ما يجرُّه الشِّبَع من القسوة وطاعة الشهوة، ووصفَ الكافرَ بكثرة الأكل؛ إغلاظًا على المؤمن وتأكيدًا لما رُسِمَ له، وقيل: هو خاصٌّ في رجلٍ بعينِه كان يأكل كثيرًا، فأسلم، فقلَّ أكلُه، و«المعى»: واحد «الأمعاء»؛ وهي المصارينُ). انتهى.

فائدةٌ: هذا قاله ﷺ في جهجاهِ بن مسعود، وقال ابن عَبْدِ البَرِّ: (جهجاه بن سعد بن حرام هو صاحب حديث: «المؤمن يأكل في مِعًى واحدٍ»، وقيل: إنَّ ذلك قيل في غيره). انتهى[الاستيعاب١٣٠]، فقيل: إنَّه ثُمامة بن أُثال الحنفيُّ، ذكره ابن إسحاق[(٢)]، وقيل: بل هو أبو بَصْرة الغفاريُّ؛ قاله أبو عُبيد[(٣)]، وقيل: نَضْلة بن عُمرو، وقيل: أبو غزوان؛ ذكرهما ابن بَشْكُوال في «مبهماته» مع أبي بَصْرة وثُمامة[(٤)]، وفي «مبهمات الخطيب»: (هذا الرجل أبو بَصْرة). انتهى[الأسماء المبهمة٣٤٨]، وقد رأيت أنا ذلك في «مسند أحمد ابن حنبل»[حم٢٧٢٢٦] من حديثه، والله أعلم.

١٣ - بَابٌ الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ. فِيْهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبيِّ ﷺ

٥٣٩٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ، وَإِنَّ الْكَافِرَ -أَوِ: الْمُنَافِقَ، فَلَا أَدْرِي أَيَّهُمَا قَالَ عُبَيْدُ اللهِ- يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ». وَقَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عن نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنِي[(٥)] مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ الأصحَّ فيه التخفيفُ، وتَقَدَّمَ مُطوَّلًا في أوَّل هذا التعليق، وما يفصل النزاعَ فيه[ح٢٠]، و(عَبْدَةُ): بإسكان الموحَّدة، وهو عبْدة بن سليمان الكلابيُّ، و(عُبَيْد اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العمريُّ، تقدَّما، وهو (عُبَيْد اللهِ) المذكورُ بعده.

---

(١) في «النهاية»: (على اقتحام النار).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٤/٢٩٥).

(٣) انظر «غريب الحديث» (٣/٢٣).

(٤) انظر «الغوامض والمبهمات» (ص٢٦٤، ٢٦٦).

(٥) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثنا).

قوله: (لَا[(١)] أَدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ): (أيُّهما): بالنصب.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ بُكَيْرٍ): هو يحيى بن عبد الله بن بكير الحافظ، تَقَدَّمَ مِرارًا، وهو شيخ البُخاريِّ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ)، وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه كهذا؛ فإنَّه كـ(حدَّثنا)، غير أنَّه الغالب أخذه ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢].

٥٣٩٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ أَبُو نَهِيكٍ رَجُلًا أَكُولًا فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ» فَقَالَ: فَأَنَا أُومِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (سفيان) بعد (ابن المدينيِّ) -عليِّ بن عبد الله- يكون ابن عيينة، و(عَمْرو) بعد (سفيان): هو ابن دينار المَكِّيُّ الإمام، لا قهرمان آل الزُّبَير، وقد تَقَدَّمَ هذا مرارًا.

قوله: (كَانَ أَبُو نَهِيكٍ): هو بفتح النون، وكسر الهاء، ثُمَّ مثناة تحت ساكنة، ثُمَّ كاف، ولا أعرف اسمه ولا ترجمته، والله أعلم، كما تَقَدَّمَ[ح٥٣٩٣].

٥٣٩٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مِعًى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وهو ابن أخت مالكٍ أحدِ الأعلام[ح٢٢]، و(أَبُو الزِّنَادِ): بالنون، تَقَدَّمَ مِرارًا، واسمه عبد الله بن ذكوان، و(الأَعْرَج): عبد الرحمن ابن هرمز، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

٥٣٩٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ كَثِيرًا، فَأَسْلَمَ فَكَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا قَلِيلًا، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ».

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، وأنَّ اسمَه سلمانُ مولى عزَّة الأشجعيَّة[ح٢٧٢٧].

قوله: (أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ[(٢)] كَثِيرًا، فَأَسْلَمَ، فَكَانَ يَأْكُلُ[(٣)] قَلِيلًا): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه جهجاه، وقيل: ثُمامة بن أُثال، وقيل: أبو بَصْرة الغفاريُّ، وقيل غيرُهم ممَّن تَقَدَّمَ[ح٥٣٩٣].

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَلا).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» وهامش (ق): (أَكْلًا).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (أَكْلًا).

قوله: (وَالْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ): تَقَدَّمَ معناه أعلاه[ح٥٣٩٣].

١٣- بَابُ الأَكْلِ مُتَّكِئًا

قوله: (بَابُ الأَكْلِ مُتَّكِئًا:) ذكر الحديث الذي فيه: «لا آكل متّكئًا»، اعلم أنَّ أكله ﷺ متّكئًا؛ هل هو حرام عليه أو مكروه، كما هو في حقّنا؟ فيه وجهان لأصحاب الشَّافِعيِّ، أشبههما -كما قاله الرافعيُّ- الثاني؛ يعني: أنَّه مكروه[١]، وجزم بالأوَّل صاحبُ «التلخيص»، أي: لما فيه من الكِبر والعُجْب، وعُلِّل الأوَّل[٢] بأنَّه لم يثبت فيه ما يقتضي التحريم، واجتنابه ﷺ الشيءَ واختيارُه غيرَه لا يدلُّ على كونه محرَّمًا عنده.

ثُمَّ ما المراد بـ(المتَّكئ) في الحديث؟ قال الخَطَّابيُّ: (المراد به هنا: الجالس المعتمد على وِطاءٍ تحته)[معالم٤/١٤١]، وأقرَّه البَيْهَقيُّ عليه في «سننه»[٧/٢٨٣]، وكذا قال صاحبُ «الشفا»، فإنَّه فسَّره بما فسَّره به الخَطَّابيُّ، ثُمَّ قال: (وليس هو الميل إلى شقٍّ عند المحقِّقِين)[الشفا١٣٠]، وكذا قال ابن دحية في «المستوفَى في أسماء المصطفى»: (إنَّ الاتِّكاء في اللغة هو التمكُّن في الأكل)، ونقل ابن قُرْقُول الكلامَ المتقدِّم عن الخَطَّابيِّ، وأقرَّه عليه[٣]، وقال ابن الأثير في «نهايته»: (المتَّكئ في العربيَّة: كلُّ مَن استوى قاعدًا على وِطَاء متمكِّنًا، والعامَّة لا تعرف المتَّكئ إلَّا مَن مال في قعوده معتمدًا على أحد شقَّيه، والتاء فيه بدلٌ من الواو، وأصله من «الوِكاء»؛ وهو ما يُشَدُّ به الكيس، كأنَّه أوكأ مقعدته وشدَّها بالقعود على الوِطاء التي تحته، ومعنى الحديث: إنِّي إذا أكلت؛ لم أقعد متمكِّنًا فعلَ من يريد الاستكثار منه، ولكن آكل بُلْغَةً، فيكون قعودي مُسْتَوْفِزًا، ومَن حمل الاتِّكاء على الميل إلى أحد الشقَّين؛ تأوَّله على مذهب الطبِّ؛ فإنَّه لا ينحدر في مجاري الطعام سهلًا، ولا يُسيغُه هنيًّا، وربَّما تأذَّى به) انتهى، وأنكر ابن الجوزيِّ المعتمد، وقال: (المراد به: المائل[٤] على جنبٍ)، والله أعلم[٥].

٥٣٩٨- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الأَقْمَرِ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا آكُلُ مُتَّكِئًا».

---

(١) انظر «الشرح الكبير» (٧/٤٣٧).

(٢) يعني: أنَّه مكروه.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٨).

(٤) في (أ): (المال)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٥) انظر «كشف المشكل» (٣/٢٧٣).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكين، و(مِسْعَرٌ) بعده: بكسر الميم وإسكان السين المُهْمَلة، ابن كِدَام، أبو سلمة الهلاليُّ الكوفيُّ العَلَمُ، و(أَبُو جُحَيْفَة): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ الجيم، وفتح الحاء المُهْمَلة، واسمه وهب بن عبد الله، ويُقال: وهب بن وهب، السُّوائيُّ؛ من سواءة ابن عامر ابن صعصعة، تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ رضي الله عنه[ح١١١].

٥٣٩٩ - حَدَّثَنِي عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الأَقْمَرِ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ: «لَا آكُلُ وَأَنَا مُتَّكِئٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا(١) جَرِيرٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الجيم وكسر الراء، ابن عبد الحميد الضبِّيُّ، و(مَنْصُور) بعده: هو ابن المعتمر، و(أَبُو جُحَيْفَة): تَقَدَّمَ أعلاه./ [٢/٢٣٨أ]

قوله: (فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجل لا أعرف اسمه.

١٤ - بَابُ الشِّوَاءِ، وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: فـ﴿جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ أَيْ: مَشْوِيٍّ

قوله: (باب: الشِّوَاءِ، وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ(٢): فَ﴿جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ [هود: ٦٩]): تَقَدَّمَ الكلام على ﴿حَنِيذٍ﴾ قريبًا[ح٥٣٩١].

٥٤٠٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِضَبٍّ مَشْوِيٍّ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ لِيَأْكُلَ، فَقِيلَ لَهُ: أنَّه ضَبٌّ، فَأَمْسَكَ يَدَهُ، فَقَالَ: خَالِدٌ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ» فَأَكَلَ خَالِدٌ وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَنْظُرُ، قَالَ مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: بِضَبٍّ مَحْنُوذٍ.

قوله: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا [أنَّه] بفتح الميمين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابن راشد، و(الزُّهْرِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ): تَقَدَّمَ في ظاهرها.

قوله: (أُتِيَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، وهذا ظاهِرٌ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الذي أتى به أمُّ حُفيد خالةُ ابن عَبَّاس وخالدٍ قريبًا[ح٥٣٨٩].

قوله: (بِضَبٍّ): تَقَدَّمَ أنَّ (الضبَّ): دابَّةٌ معروفةٌ اختُلِف في أكلها، وجوَّزت السُّنَّةُ أكلَها[ح٥٣٨٩].

قوله: (فَأَجِدُنِي): تَقَدَّمَ ضبطه قريبًا، وكذا (أَعَافُهُ)، ومعناه: أكرهه[ح٥٣٩١].

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (تعالى).

١٥ - بَابُ الْخَزِيرَةِ. قَالَ النَّضْرُ: الْخَزِيرَةُ[(١)] مِنَ النُّخَالَةِ، وَالْحَرِيرَةُ مِنَ اللَّبَنِ

قوله: (الْخَزِيْرَةِ): هي بفتح الخاء المُعْجَمة، وكسر الزاي، ثُمَّ مثناة تحت ساكنة، ثُمَّ راء، ثُمَّ تاء التأنيث، قال البُخاريُّ هنا: (قَالَ النَّضْرُ) يعني: ابن شُمَيل الإمام اللُّغَويَّ، وقد قَدَّمْتُ بعض ترجمته[ح١٥٢]: (الْخَزِيرَةُ مِنَ النُّخَالَةِ، وَالْحَرِيرَةُ مِنَ اللَّبَنِ). انتهى، و(الخَزِيرة) التي مِن النُّخَالة: بالخاء المُعْجَمة، كما قَدَّمْتُ ضبطه، والتي من اللَّبن بالحاء المُهْمَلة، والراء المكسورة، قال الدِّمْيَاطيُّ: (الخَزِيرة: لحمٌ يقطع صِغارًا، ويُصَبُّ عليه ماءٌ كثير، فإذا نضج؛ ذُرَّ عليه الدقيق، فإن لم يكن فيها لحمٌ؛ فهي عَصِيدةٌ، وقيل: إذا كان من دقيق؛ فهو حريرةٌ، وإن كان مِن نُخَالة؛ فهي خَزِيرة، والتلبينة والتلبين: حساء[(٢)] يُعمَل من دقيقٍ أو نُخَالة، وربَّما جُعِل فيها عسلٌ، سُمِّيَت تشبيهًا باللبن؛ لبياضها ورقَّتها، وقيل: دقيقٌ ولبن). انتهى، وما قاله أخذه من ابن الأثير[(٣)]، أمَّا الكلام على (الخَزِيرة) فبالحروف، وأمَّا الكلام على (التلبينة) فبالحروف أيضًا، غير أنَّه زاد عليه[(٤)] قوله: (وقيل: دقيقٌ ولبنٌ)، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (الخزيرة) في أوائل هذا التعليق، والله أعلم[ح٤٢٥].

٥٤٠١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيُّ: أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الأَنْصَارِ: أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصَرِي وَأَنَا أُصَلِّي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتِ الأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ لَهُمْ، فَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّي فِي بَيْتِي، فَأَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَقَالَ: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللهُ» قَالَ عِتْبَانُ: فَغَدَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَذِنْتُ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ لِي: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ» فَأَشَرْتُ[(٥)] إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَكَبَّرَ، فَصَفَفْنَا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ، فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذَوُو عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَاكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللهَ

---

(١) في هامش الأصل كلام على (الخزيرة) بخط الحاضري.

(٢) في (أ): (فحساء)، والمثبت من حاشية الدمياطيِّ.

(٣) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/٢٨) مادَّة (خزر)، و(٤/٢٢٩) مادَّة (لبن).

(٤) أي: زاد الدمياطي على ابن الأثير.

(٥) زيد في الأصل مستدركًا: (له)، دون علامة تصحيح.

وَرَسُولَهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُلْ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ» قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: قُلْنَا: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: **ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ** الأَنْصَارِيَّ أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ وَكَانَ مِنْ **سَرَاتِهِمْ** عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودٍ، فَصَدَّقَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَير، وأنَّ (بُكَيرًا) بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وأنَّ (**اللَّيْث**): هو ابن سعد، وأنَّ (**عُقَيلًا**): بِضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، و(**ابْن شِهَابٍ**): هو مُحمَّد بن مسلم الزُّهريُّ، و(**مَحْمُود بْن الرَّبِيع**): تَقَدَّمَ مُطوَّلًا، وأنَّ له رؤيةً، وهو خزرجيٌّ، وقد عَقِل المجَّة وهو ابن خمس سنين، أو أربع سنين، في (كتاب العلم) في (باب متى يصحُّ سماع الصبيِّ)[ح٧٧]، وتَقَدَّمَ (**عِتْبَان بْن مَالِكٍ**): الخزرجيُّ السالميُّ البدريُّ، وأنَّه تُوُفِّيَ زمان معاوية[ح٤٢٤].

قوله: (**فَوَدِدْتُ**): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الدَّال الأولى، مضموم تاء المُتكلِّم[ح٣٦].

قوله: (**وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرٍ**): (حبسناه) أي: أخَّرناه، و(الخزير): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله أيضًا[ح٤٢٥،٥٤٠٠].

قوله: (**فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ**): (ثاب) بالثاء المُثلَّثة في أوَّله، أي: اجتمع، وقد تَقَدَّمَ، و(**أَهْل الدَّارِ**): المحلَّة، تَقَدَّمَ، والقائل (**أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْشُنِ؟**): تَقَدَّمَ أنيَ لا أعرفه، وتَقَدَّمَ الكلام على (مالك)، واللُّغات في (الدُّخْشُن)، وكذا تَقَدَّمَ القائل (**ذَاكَ**(١) **مُنَافِقٌ**): أنيَ لا أعرفه، وأنَّ شيخنا قال: (إنَّه عتبان ابن مالك)[التوضيح٥/٤٤٩]، وتَقَدَّمَ ما في ذلك[ح٤٢٥]، وقال هنا بعض حفَّاظ هذا العصر ما لفظه: (تَقَدَّمَ في «الصَّلاة» أنَّ بعضهم قال: إنَّ القائل هو عتبان بن مالك) انتهى[هدى٣٤٣]، وتَقَدَّمَ الكلام على (**الْحُصَيْن ابْن مُحَمَّدٍ**): وأنَّه بِضَمِّ الحاء وفتح الصاد المُهْمَلتين، وأنَّه شبهُ مجهولٍ، وهو مُحتجٌّ به في «البُخاريِّ» و«مسلم»، في (باب المساجد في البيوت)[ح٤٢٥]، قال الذَّهبيُّ: (لا يَكاد يُعرَف)[الميزان١/٥٥٤]، وتَقَدَّمَ الكلام على (**سَرَاتِهِمْ**)، وذكرت كلام السُّهيليِّ مع كلامه مع النحُاة وغيرهم[ح٤٢٥].

١٦- بَابُ الأَقِطِ، وَقَالَ حُمَيْدٌ: سَمِعْتُ أَنَسًا: «بَنَى النَّبِيُّ ﷺ بِصَفِيَّةَ، فَأَلْقَى التَّمْرَ وَالأَقِطَ وَالسَّمْنَ»، **وَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنَسٍ**: «صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْسًا»

قوله: (**بَابُ الأَقِطِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وما هو بلُغَتيه[ح١٥٠٦].

قوله: (**وَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسٍ...**) إلى آخره: هذا هو عمرو بن أبي عمرٍو، مولى المطَّلب

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (ذلك).

ابن عبد الله بن حنطب، يروي عن أنسٍ وعكرمة، وعنه: مالكٌ، والدَّراورديُّ، وعِدَّة، صدوقٌ، قال ابن معين وأبو داود: ليس بالقويِّ(١)، وقال أحمد: (ليس به بأسٌ)[العلل٢/٥٢][الكاشف١٠٧ب]، قال ابنُ سعدٍ: (تُوُفِّيَ في أوَّل خلافة المنصور)[الكبرى٧/٥٢٠]، قال النَّسائيُّ في «الصغرى»: (ليس هو بالقويِّ وإن كان قد روى عنه مالك)[س٥/٢٠٦]، له ترجمة في «الميزان»[٣/٢٨١]، وقد قدَّمته[ح٣٥٥٧]، أخرج له الجماعة(٢)، وهذا التعليق أخرجه البُخاريُّ[ح٢٢٣٥] وأبو داود[د٢٩٩٥].

قوله: (حَيْسًا): تَقَدَّمَ ضبطه، وما هو غيرَ مَرَّةٍ قريبًا وبعيدًا[ح٣٧١و٥٣٨٧].

٥٤٠٢ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: **أَهْدَتْ خَالَتِي** إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ضِبَابًا وَأَقِطًا وَلَبَنًا، **فَوُضِعَ الضَّبُّ** عَلَى مَائِدَتِهِ، فَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُوضَعْ، وَشَرِبَ اللَّبَنَ، وَأَكَلَ الأَقِطَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو الفراهيديُّ، الحافظ، و(**أَبُو بِشْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، وأنَّه جعفر بن أبي وحشيَّةَ إياسٍ، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٦٠].

قوله: (**أَهْدَتْ خَالَتِي**): تَقَدَّمَ أنَّها أمُّ حُفَيد بنت الحارث بن حَزَن[ح٥٣٨٩]، ووقع في هذا «الصَّحيح» قريبًا أنَّها حُفَيدة[ح٥٣٩١]، وليس بمعروف، وقَدَّمْتُ أنَّ اسمها هُزَيلة[ح٥٣٨٩].

قوله: (**فَوُضِعَ الضَّبُّ**): (وُضِع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الضَّبُّ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعلِ.

١٧ - بَابُ السِّلْقِ وَالشَّعِيرِ

٥٤٠٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ **أَبِي حَازِمٍ**، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَنَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، **كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ** تَأْخُذُ أُصُولَ السِّلْقِ، فَتَجْعَلُهُ فِي قِدْرٍ لَهَا، فَتَجْعَلُ فِيهِ حَبَّاتٍ مِنْ شَعِيرٍ، إِذَا صَلَّيْنَا زُرْنَاهَا فَقَرَّبَتْهُ إِلَيْنَا، وَكُنَّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَمَا كُنَّا نَتَغَدَّى وَلَا نَقِيلُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ، وَاللهِ مَا فِيهِ شَحْمٌ وَلَا وَدَكٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَير، وأنَّه بِضَمِّ الموحَّدة وفتح الكاف، وتَقَدَّمَ (**أَبُو حَازِمٍ**): أنَّه بالحاء المُهْمَلة،/ وأنَّه سلمة بن دينار. [٢/٢٣٨ب]

قوله: (**كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ**): تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرف اسم هذه العجوز[ح٩٣٨و٢٣٤٩].

(١) «تاريخ ابن معين» رواية الدوريِّ (٣/١٩٣)، «مختصر سنن أبي داود» (٦/٢٧٤).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٦٨).

١٨- بَابُ النَّهْشِ، وَانْتِشَالِ اللَّحْمِ

قوله: (بَابُ النَّهْشِ[(١)]): هو بالإعجام في أصلنا، قال الدِّمْيَاطيُّ: («النَّهس»؛ -يعني: بالإهمال-: الأخذ بأطراف الأسنان، و«النَّهش» -يعني: بالإعجام-: الأخذ بجميعها) انتهى، وهذا قول في ذلك[(٢)]، وقال ابن قُرْقُول في (نهس منها نَهْسَةً): (بالسِّين والشِّين...) إلى أن قال: (ومعناهما واحدٌ، وقيل: بالمُهْمَلَة: الأخذ بأطراف الأسنان، وبالمُعْجَمة: بالأضراس، وقال الخَطَّابيُّ: بالعكس[غريب الحديث١/٧٧]، وقال ثعلب: «النَّهس: سرعة الأكل»)[مطالع٤/٢٢٨]، وقد تَقَدَّمَ ذلك، والله أعلم[ح٣٣٤٠].

قوله: (وَانْتِشَالِ اللَّحْمِ): قال ابن قُرْقُول: (وانتشل عرقًا، أي: رفعه، وأخرجه، وقيل: نهشه بفمه وتَعَرَّقه) انتهى[مطالع٤/٢٢٢]، ومعنى (انتشال اللَّحم): أخذه مِن القِدر قبل النُّضج؛ قاله ابن الأثير بمعناه[(٣)].

٥٤٠٤- ٥٤٠٥- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: تَعَرَّقَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَتِفًا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

وَعَنْ أَيُّوبَ وَعَاصِمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: انْتَشَلَ[(٤)] النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَرْقًا مِنْ قِدْرٍ فَأَكَلَ، ثُمَّ صَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هذا هو ابن زيد، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(أَيُّوبُ): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، و(مُحَمَّد): بعده هو ابن سيرين، وليس لابن سيرين مُحَمَّدٍ عن ابن عَبَّاس في «البُخاريِّ» غيرُ هذا الواحد، وليس هو في «مسلم»، إذا علمتَ ذلك؛ فاعلم [أنَّ] أحمد ابن حنبل وعليَّ بن المَدينيِّ قالا: لم يسمع مُحَمَّد بن سيرين من ابن عَبَّاس شيئًا، قال أحمد: (إنَّما يقول: نُبِّئْتُ عن ابن عَبَّاس)[العلل١/٤٨٧]، وقد سمع مَن سمع عن ابن عَبَّاس، إنَّما سمعه مِن عكرمة، لقيه أيَّام المختار بالكوفة[(٥)]، نقل ذلك شيخ شيوخي الحافظُ صلاح الدين العلائيُّ في كتابه «المراسيل»[جامع التحصيل٢٦٤]، ونقل شيخنا الشارح عن ابن بَطَّال[٩/٤٧٧] الجزمَ بأنَّه لا يصحُّ له سماع منه، والله أعلم[التوضيح ٢٦/١٥٨]، وهذا مكان حسن، وقد

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (النهس).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/١٣٦) مادَّة (نهس).

(٣) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/٥٩) مادَّة (نشل).

(٤) في هامش الأصل: (أي: أخذه قبل النضج).

(٥) انظر «العلل» لابن المديني (ص٦٠).

ذكره المِزِّيُّ[تهذيب الكمال ٢٥/٣٤٤] والذَّهَبيُّ في ترجمة مُحَمَّد بن سيرين أنَّه روى عن ابن عَبَّاس، ونقلا بعد ذلك كلامَ أحمد، ثُمَّ قالا: وقال خالد الحَذَّاء: (كلُّ شيء يقول: نُبِّئت عن ابن عَبَّاس؛ إنَّما سمعه مِن عكرمة أيَّام المختار)، وقال الذَّهَبيُّ: (قلت: وذلك في حياة ابن عَبَّاس) انتهى[التذهيب ٨/١٢٨]. وأنا أستبعد دخول مثل ذلك على البُخاريِّ مع اشتراطه اللُّقيَّ، والله أعلم، وقال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين ما لفظه: (لم يعتمدِ البُخاريُّ على طريق ابن سيرين عن ابن عَبَّاس، ولم يخفَ ذلك عليه، وهو مِن تنبيهات شيخه عليِّ بن المدينيِّ، بل اعتمد على إسناد أيُّوب وعاصم عن عكرمة، ورمز إلى صحَّة ما قال خالد الحَذَّاء: إنَّ رواية ابن سيرين، عن ابن عَبَّاس هي من حديث عكرمة). انتهى.

تنبيهٌ: ولأجلِ ما قِيل في ذلك عقَّبه البُخاريُّ بقوله: (وعن أيُّوب) يعني: بالسَّند المُتقدِّم، وهو عبد الله بن عبد الوهَّاب، عن حمَّاد، عن أيُّوبَ وعاصم -يعني: ابن سُليمان الأحول- عن عكرمة، عن ابن عَبَّاس، قال: (انتشل النَّبيُّ ﷺ عَرْقًا)، والله أعلم.

قوله: (**تَعَرَّقَ النَّبيُّ**(١) ﷺ): يأتي الكلام عليه قريبًا[ح٥٤٠٥].

قوله: (**وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**): كذا في أصلنا، وقد قَدَّمْتُ أنَّه يجوز فيه: (ولم يتوضَّ)، (ولم يتوضَّأْ)، (ولم يتوضَّا) ثلاثة ضبوط، مُطَوَّلًا[ح١٣٨].

قوله: (**انْتَشَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَرْقًا**): تَقَدَّمَ معنى (انتشل) أعلاه[قبل ح٥٤٠٤].

قوله: (**عَرْقًا**): هو بفتح العين المُهْمَلة، وإسكان الرَّاء(٢)، وبالقاف: هو العظم بما عليه مِن بقيَّة اللَّحم يقال: عرَّقتَه، وتعرَّقتَه، واعترقتَه؛ إذا أكلتَ ما عليه بأسنانك(٣)، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (العَرْق)[ح٤٧٩٥].

١٩ - بَابُ تَعَرُّقِ الْعَضُدِ

قوله: (**بَابُ تَعَرُّقِ الْعَضُدِ**): تَقَدَّمَ ما (التعرُّق) أعلاه[ح٥٤٠٥].

٥٤٠٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: **حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ**: حَدَّثَنَا **أَبُو حَازِمٍ** الْمَدَنِيُّ: حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ**: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ **نَحْوَ مَكَّةَ**.

٥٤٠٧ - (ح) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ**

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رسول الله).

(٢) في(أ): (العين)، وهو سبق قلم.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤١٢).

ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ نَازِلٌ أَمَامَنَا، وَالْقَوْمُ مُحْرِمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَحْشِيًّا وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي لَهُ، وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ، فَالْتَفَتُّ فَأَبْصَرْتُهُ، فَقُمْتُ إِلَى الْفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقَالُوا: لَا وَاللهِ، لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَغَضِبْتُ فَنَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا، ثُمَّ رَكِبْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى الْحِمَارِ فَعَقَرْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ، فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ حُرُمٌ، فَرُحْنَا وَخَبَأْتُ الْعَضُدَ مَعِي، فَأَدْرَكْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ» فَنَاوَلْتُهُ الْعَضُدَ، فَأَكَلَهَا حَتَّى تَعَرَّقَهَا، وَهوَ مُحْرِمٌ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ مِثْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا [أنَّه] بِضَمِّ الفاء وفتح اللَّام، وأنَّه ابن سُليمان، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٥٩]، و(أَبُو حَازِمٍ) بعده: بالحاء المُهْمَلة سَلَمة بن دينار، و(عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ): تَقَدَّمَ أنَّ أبا قتادة الحارث بن رِبْعيٍّ، وقيل فيه غير ذلك، فارس رسول الله ﷺ[ح١٥٣].

قوله: (نَحْوَ مَكَّةَ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا كان في عمرة الحديبية، وأنَّها كانت في ذي القعدة سنة ستٍّ[ح١٨٢١].

قوله: (ح[(١)]): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابةً وتلفُّظًا في أوائل هذا التعليق[ح٦]، وسيأتي في الكلام عليها أيضًا في أواخره إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ): هذا هو مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير، و(أَبُو حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، وأنَّ اسمه سلَمةُ بن دينار، و(أَبُو قَتَادَةَ): الحارث بن رِبْعيٍّ، وقيل غير ذلك.

قوله: (السَّلَمِيِّ): هو بفتح السِّين واللَّام؛ نسبةً إلى بني سلِمة؛ بكسر اللَّام، ويجوز كسر اللَّام أيضًا في النَّسب، على لغة، وأهل العربيَّة يفتحون؛ لكراهة توالي الكسرات؛ كنَمَريٍّ، وشَقَريٍّ، وصَدَفِيٍّ، وأهل الحديث يكسرونها؛ قاله ابن السَّمعانيِّ[(٢)]، قال ابن الصَّلاح في «علومه»: (وأكثر أهل الحديث يقولونه بكسر اللَّام على الأصل، وهو لحنٌ)[(٣)]، واقتصر ابن باطيش في «مشتبه النِّسبة» على كسر اللَّام،

---

(١) (ح): ليس في «اليونينيَّة»، وعليها في (ق) علامة الزيادة.

(٢) «الأنساب» (٣/٢٨٠).

(٣) «علوم الحديث» (ص٣٥٧)، وقال الحافظ في «فتح الباري» (٥/٢٣٨): (بل كسر اللام لغةٌ معروفةٌ، وهي الأصل، ويُتعجَّب من خفاء ذلك عليه).

وجعل المفتوح نسبة إلى سَلَمِيَّة مِن عَمل حماةَ.

قوله: (**وَأَنَا غَيْرُ مُحْرِمٍ**): تَقَدَّمَ الكلام على عدم إحرام أبي قتادة في (الحجِّ) مُطَوَّلًا؛ فانظره[ح١٨٢١].

قوله: (**فَقُمْتُ إِلَى الْفَرَسِ**): تَقَدَّمَ أنَّ اسم فرسه الجرادةُ[ح٢٧٥٠].

قوله: (**فَعَقَرْتُهُ**): تَقَدَّمَ معناه[ح٢٧٥٠].

قوله: (**شَكُّوا**): هو بتشديد الكاف، من الشكِّ المعروف، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**فَأَدْرَكْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ**): هو بإسكان الكاف، والضمير مَرْفوعٌ فاعل، و(رسولَ): مَنْصوبٌ مفعول.

قوله: (**حَتَّى تَعَرَّقَهَا**): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه[ح٥٤٠٥].

قوله: (**قَالَ مُحَمَّدُ**[1] **بْنُ جَعْفَرٍ**): كذا في الأصل، وعلى (مُحَمَّد) علامة نسخة، بَقِيَ: (**قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: مِثْلَهُ**)، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ مثل ما في أصلنا القاهريِّ: (وقال مُحَمَّد بن جعفر)، من غير تردُّد، (ابن جعفر) وقع في الأَصيليِّ والقابسيِّ عن المروزيِّ: (قال أبو جعفر) مُكَنًّى، وهو وَهَمٌ، وإنَّما هو مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير الذي تَقَدَّمَ في السَّند، وكذا قال ابن السَّكن في روايته: هو أخو إسماعيل بن جعفر المدنيُّ؛ قاله الغسَّانيُّ في «تقييده»، والله أعلم[2]، وهذا ليس تعليقًا، وإنَّما رواه البُخاريُّ بالسَّند المُتقدِّم: (عن عبد العزيز بن عبد الله، عن مُحَمَّد بن جعفر)، ورواه مُحَمَّد بن جعفر بسندَين؛ **الأَوَّل**: عن أبي حازم، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، **والثاني**: عن مُحَمَّد بن جعفر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي قتادة، وقوله: (**مثلَهُ**): مَنْصوبٌ، أي: مثل الحديث الذي قبله، والله أعلم.

٢٠ - بَابُ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسِّكِّينِ

قوله: (**بَابُ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسِّكِّينِ**): إنَّما بوَّب بهذا؛ ردًّا على الحديث الذي جاء فيه النَّهي عن قطع اللَّحم بالسِّكِّين، فإنَّه مِن صنيع الأعاجم، والمراد: المطبوخ، وهو في «أبي داود» من حديث عائشة رضي الله عنها[ح٣٧٧٨]، تعقَّبه المِزِّيُّ في «أطرافه» بقوله: (قال النَّسائيُّ: أبو معشر له أحاديثُ مناكيرُ؛

(١) (محمَّد): ليس في «اليونينيَّة»، وهي ثابتة في رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّوبي والمستملي، ورواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني: (قال أبو جعفر).

(٢) «تقييد المهمل» (٢/٧١٧)، وقال الحافظ في «فتح الباري» (٩/٤٥٨): (وفي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني: «قال أبو جعفر»؛ فإن كان محمَّد بن جعفر يكنى أبا جعفر؛ صحت رواية الكشميهني، وإلا فهو ابن لا أب).

منها: هذا، ومنها: حديث أبي هريرة: «ما بين المشرق والمغرب قبلةٌ»(١)) انتهى[تحفة١٢/٢١١]، قال النَّوَويُّ في «شرح مسلم» في (الوضوء ممَّا مسَّت النَّار): (قالوا: ويُكرَه قطع اللَّحم بالسِّكِّين مِن غير حاجة) انتهى[شرح مسلم٤/٢٦٨]،/ وقال شيخنا في «شرح هذا الكتاب» في (الجهاد): (إنَّما يُكرَه قطعُ الخبز بالسِّكِّين، ففي «شُعَب الإيمان» للبيهقيِّ مِن حديث أمِّ سلمة: «لا تقطعوا الخبز بالسِّكِّين، كما تفعله الأعاجم»[هب٥٥٠٦]) انتهى[التوضيح١٧/٦٦٠]، وما في «الصَّحيح» هو الصَّحيح، والله أعلم، وقال بعض حفَّاظ العصر: (حديث النَّهي عن قطع اللَّحم بالسِّكِّين أقوى من حديث النَّهي عن قطع الخبز فقوله: «إنَّما» حصرٌ مُعترَضٌ). انتهى. [٢/٢٣٩أ]

٥٤٠٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ أَبَاهُ عَمْرَو بْنَ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ، **فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ** فَأَلْقَاهَا وَالسِّكِّينَ الَّتِي يَحْتَزُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، **وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(**شُعَيْبٌ**): هو ابن أبي حمزة، و(**الزُّهْرِي**): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (**فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ**): (دُعِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (**وَلَمْ يَتَوَضَّا**): كذا في أصلنا، وقد تَقَدَّمَ أنَّ فيه ثلاثةَ ضبوطٍ: (ولم يتوضَّ)، (ولم يتوضَّأْ)، (ولم يتوضَّا) مُطَوَّلًا[ح١٣٨].

٢١ - بَابٌ مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا

٥٤٠٩ - **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ**: أَخْبَرَنَا **سُفْيَانُ**، عَنِ **الْأَعْمَشِ**، عَنْ **أَبِي حَازِمٍ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، إِنِ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا**(٢) **مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، و(**سُفْيَانُ**) بعده: الظاهر أنَّه الثَّوريُّ، وقد قَدَّمْتُ مدركي في ذلك، وهو أنَّ الحافظ عبد الغنيِّ في «الكمال»[٢/٣٨٠] ذكر الثَّوريَّ في مشايخ مُحَمَّد بن كثير، ولم يذكرِ ابنَ عيينة، والذَّهبيُّ في «تذهيبه»[٨/٢٦٥] ذكر في مشايخ مُحَمَّد ابن كثير سفيانَ، وأَطلَق، فحملت المُطلَق على المُقيَّد، و(**الأَعْمَش**): سليمان بن مِهْران، و(**أَبُو حَازِمٍ**):

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٢)، وانظر كلام النسائي في «سننه» (٤/٤٨٢).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وفي (ق): (حدثني).

سلمان مولى عزَّة الأشجعيَّة، تقدَّموا.

٢٢- بَابُ النَّفْخِ فِي الشَّعِيرِ

٥٤١٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ: أَنَّهُ سَأَلَ سَهْلًا: هَلْ رَأَيْتُمْ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ النَّقِيَّ؟ قَالَ: لَا، فَقُلْتُ: كُنْتُمْ تَنْخُلُونَ الشَّعِيرَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ كُنَّا نَنْفُخُهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه سعيد بن الحكمِ بن مُحَمَّد أبي مريم(١)، و(أَبُو غَسَّانَ): تَقَدَّمَ أنَّ (غسَّان) يُصرَف ولا يُصرَف[ح٩٣٨]، وأنَّ اسمه مُحَمَّد بن مُطرِّف، و(أَبُو حَازِمٍ) بالحاء: سلمة بن دينار.

قوله: (النَّقِيَّ): هو بفتح النُّون، وكسر القاف، وتشديد الياء، وهو الحُوَّارَى، و(الحُوَّارَى) بِضَمِّ الحاء المُهْمَلة، وتشديد الواو، وفتح الرَّاء، وهو الدَّرْمَك(٢).

٢٣ - بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَأْكُلُونَ

٥٤١١ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبَّاسٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا، فَأَعْطَى كُلَّ إِنْسَانٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ، فَأَعْطَانِي سَبْعَ تَمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ حَشَفَةٌ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ تَمْرَةٌ أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهَا، شَدَّتْ فِي مَضَاغِي.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه مُحَمَّد بن الفضل، ولقبُ مُحَمَّدٍ عارمٌ، و(عَبَّاس الْجُرَيْرِي): بالموحَّدة، والسين المُهْمَلة، وهو العَبَّاس بن فرُّوخ الجُريريُّ -بِضَمِّ الجيم- بصريٌّ، عن أبي عثمان النَّهديِّ وعمرو بن شعيب، وعنه: شعبة والحمَّادان، ثقةٌ[الكاشف٦٦ب]، مات كهلًا بعدَ العشرين ومئة، أخرج له الجماعة(٣)، وقد تَقَدَّمَ[ح١١٧٨]، و(أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه عبد الرَّحمن بن مَلٍّ، وتَقَدَّمَتِ اللُّغات في (مَلٍّ)[ح٥٢٦].

قوله: (فَأَعْطَانِي سَبْعَ تَمَرَاتٍ): كذا هنا، وذكر بعد ذلك أنَّه أعطاه خمساً، قال شيخنا: (قال ابن التِّين: فإمَّا أن تكون إحداهما فيها وَهَم، أو كان مرَّتين). انتهى[التوضيح٢٦/١٦٦]، ويحتمل أنَّ السَّبع مِن نوعين، والخمس مِن نوعٍ واحدٍ، والله أعلم.

---

(١) في (أ): (سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمد)، والمثبت هو الصواب؛ فإنَّه منسوبٌ إلى جدِّه، كما ذكر المصنف في مواضع أخرى، وقد نبَّهنا إلى أن ذلك تسرب للمصِّف من نسخته من «الكاشف».

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٠٨).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٢٣٨).

قوله: (إِحْدَاهُنَّ حَشَفَةٌ): قال ابن قُرْقُول: (بفتح الشين، واحدة «الحَشَف»، وقيل: معناه: صُلبةٌ، وهذا إنَّما يصحُّ على تسكين الشِّين، والمُتحشِّف: المتقبِّض) انتهى[مطالع ٢/٣٥٩]، وفي «النهاية»: (الحشف: اليابس الفاسد مِن التمر، وقيل: الضَّعيف الذي لا نوى له؛ كالشِّيص).

قوله: (أَعْجَبَ): مَنْصوبٌ خبر (كان)، و(تَمْرَةٌ): مَرْفوعٌ مُنوَّنٌ، الاسمُ.

قوله: (فِي مَضَاغِي): قال ابن قُرْقُول: («في مِضاغي»، وعند الأَصيليِّ: بفتح الميم). انتهى[مطالع ٤/٥٢]، وهو في أصلنا: بفتح الميم وكسرها بالقلم(١)، وعلى كلٍّ واحدٍ منهما: (صح)، وفي «النِّهاية»: («المَضاغ»؛ بالفتح: الطَّعام يُمضَغ، وقيل: هو المَضغُ نفسُه، يقال: لقمة ليِّنة المضاغ، وشديدة المضاغ؛ أراد أنَّها كان فيها قوَّةٌ عند مضغها). انتهى.

٥٤١٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، مَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الْحُبْلَةِ -أَوِ: الْحَبَلَةِ- حَتَّى يَضَعَ أَحَدُنَا مَا تَضَعُ الشَّاةُ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أَسَدٍ تُعَزِّرُنِي عَلَى الإِسْلَامِ، خَسِرْتُ إِذًا وَضَلَّ سَعْيِي.

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هو المسنَديُّ، وقد تَقَدَّمَ، و(وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ): هو بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، و(إِسْمَاعِيلَ): هو ابن أبي خالد، و(قَيْس): هو ابن أبي حازمٍ، و(سَعْد): هو ابن أبي وقَّاصٍ مالكِ بن أُهَيب، ويقال: وُهَيب، أحد العشرة.

تنبيهٌ: تَقَدَّمَ أنَّ (قيسًا) هذا: هو ابن أبي حازم، وأنَّ (سعدًا): هو أحد العشرة، ابنُ أبي وقَّاص[ح٥٧]، ووقع في «شرح شيخنا»: (قيس بن سعد عن أبيه) فذكره، فاجتنبه، وأنَّه ظنَّه قيس بن سعد بن عبادة ابن دُلَيم، ثُمَّ تنبَّه شيخنا في الكلام عليه، ولم يغيِّره(٣)، وهذا الحديث ذكره أصحاب الأطراف في ترجمة قيس بن أبي حازم عن سعد بن أبي وقَّاص[تحفة ٣/٣٠٩]، وليس لسعد بن أبي وقَّاص ابنٌ يُقال [له]: قيسٌ، وله عدَّة أولاد ذكرهم ابن الجوزيِّ وغيرُه؛ فاعلمْه واجتنبْه(٤)، والله أعلم.

---

(١) الكسر رواية أبي ذرٍّ.

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (حدثني).

(٣) «التوضيح» (٢٦/١٦٧)، قال الحافظ في «فتح الباري» (٩/٤٦٠): (وهو غلط فاحش، فقد مضى الحديث في مناقب سعد من طريق قيس وهو ابن أبي حازم «سمعت سعدًا»، ووقع في رواية «مسلم» [(٢٩٦٦) (١٢)] عن قيس: «سمعت سعد بن أبي وقاص»).

(٤) انظر «تلقيح فهوم الأثر» (١١٨)، «الطبقات الكبرى» (٣/١٢٨).

قوله: (رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ): هو بِضَمِّ التَّاء من (رأيتُني)، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (إِلَّا وَرَقُ الْحُبْلَةِ): قال ابن قُرْقُول: («الحُبْلة»؛ بِضَمِّ الحاء، وسكون الموحَّدة: كذا هو في «مسلم»: «وهو السَّمُر»[م(٢٩٦٦)(١٢)]، كذا هو عند عامَّة الرواة، وعند التَّميميِّ والطَّبريِّ: «وهذا[(١)] السَّمُر»، وعند البُخاريِّ: ورق السَّمُر، قال ابن الأعرابيِّ: «الحبلة»: ثمر السَّمُر، يشبه اللُّوبياء، وقيل: ثمر العِضاه، والأوَّل هو المعروفُ، وضبطه الإمام الأَصيليُّ في «كتاب الرَّقائق»: «الحَبُلة»، ورأيتُ بعضَهم صوَّبه). انتهى[مطالع٢/٢١٦]، وفي «النِّهاية»: (بِضَمِّ الحاء، وسكون الباء، وفسَّره: ثمر السَّمُر، وقيل: ثمر العِضاه)، ثُمَّ قال ابن قُرْقُول: (وفي «كتاب الأطعمة»: «الحُبلة أو الحَبَلة»، ولم يكن عند الأَصيليِّ في الأولى إلَّا ضمَّةٌ واحدةٌ، والذي ذكرناه أوَّلًا ذكره أبو عُبَيد[الغريبين٢/٤٠٢]، وكذلك قيَّدناه). انتهى[مطالع٢/٢١٦].

قوله: (أَوِ الْحَبَلَةِ): هو بفتح الحاء المُهْمَلة، وفي الموحَّدة الفتحُ، وربَّما سُكِّنت: الأصل أو القضيب من شجر الأعناب، وفي أصلنا تجاه (أو الحبلة) ما لفظه: (ورق الكرم) انتهى[(٢)].

قوله: (بَنُو أَسَدٍ): هو بفتح السين، تَقَدَّمَ الكلام عليه في (مناقب سعد بن أبي وقَّاص)[ح٣٧٢٨].

قوله: (تُعَزِّرُنِي عَلَى الإِسْلَامِ): تَقَدَّمَ معناه في (مناقب سعد بن أبي وقَّاص)[ح٣٧٢٨].

٥٤١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ: سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ فَقُلْتُ: هَلْ أَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّقِيَّ؟ فَقَالَ سَهْلٌ: مَا رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّقِيَّ مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ اللهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: هَلْ كَانَتْ لَكُمْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَنَاخِلُ؟ قَالَ: مَا رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مُنْخُلًا مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ اللهُ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ، قَالَ: فقُلْتُ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ الشَّعِيرَ غَيْرَ مَنْخُولٍ؟ قَالَ: كُنَّا نَطْحَنُهُ وَ نَنْفُخُهُ، فَيَطِيرُ مَا طَارَ، وَمَا بَقِيَ ثَرَّيْنَاهُ فَأَكَلْنَاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ): هذا هو يعقوب بن عبد الرَّحمن القاريُّ، و(أَبُو حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، وأنَّ اسمه سلمة بن دينار.

قوله: (النَّقِيَّ): تَقَدَّمَ قريبًا ضبطه وما هو[ح٥٤١٠].

قوله: (مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ اللهُ): يجوز في (حينَ) الفتح، وهو أفصح، ويجوز الكسر، والله أعلم./ [٢/٢٣٩ب]

قوله: (مُنْخُلًا): هو بِضَمِّ الميم والخاء، ويجوز فتحها: ما يُنخَل به، وهو أحد ما جاء في الأدوات، على (مُفْعُلٍ)، و(المُنخَلُ) لغةٌ فيه، قاله الجوهريُّ.

---

(١) في (أ): (قال)، والمثبت من مصدره، وهي رواية البخاري في الحديث (٦٤٥٣)، ومسلم (٢٩٦٦) (١٢).

(٢) انظر «الغريبين» (ص٤٠٣).

قوله: (مِنْ حِينَ ابْتَعَثَهُ اللهُ): يجوز في (حين) الفتح، وهو أفصح، ويجوز الكسرُ، كما تَقَدَّمَ في التي قبلها.

قوله: (ثَرَّيْنَاهُ): هو بتشديد الرَّاء، أي: ندَّيناه بالماء، فصيَّرناه كالثَّرى، وهو التُّراب النَّدِيُّ[1].

٥٤١٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ شَاةٌ مَصْلِيَّةٌ، فَدَعَوْهُ فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الدُّنْيَا وَلَمْ يَشْبَعْ مِنَ الْخُبْزِ الشَّعِيرِ.

قوله: (حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هذا هو ابن راهُوْيَه، أحد الأعلام، و(رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الراء، وحكى بعضهم ضمَّها[ح٣٦٤]؛ و(عُبَادة) بِضَمِّ العين وتخفيف الموحَّدة، و(ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أحد الأعلام.

قوله: (مَرَّ بِقَوْمٍ): هؤلاء (القوم) لا أعرفهم.

قوله: (مَصْلِيَّةٌ): هي بفتح الميم، وإسكان الصَّاد، وبعد اللَّام المكسورة مثنَّاةٌ تحت مُشدَّدة مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، أي: مشويَّة، صَلَيْتُها: شَوَيْتُها[2].

٥٤١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِوَانٍ، وَلَا فِي سُكُرُّجَةٍ، وَلَا خُبِزَ لَهُ مُرَقَّقٌ، قُلْتُ لِقَتَادَةَ: عَلَى مَا يَأْكُلُونَ؟ قَالَ: عَلَى السُّفَرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذٌ): هو معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، و(يُونُس): هو ابن أبي الفرات، الإسكاف البصريُّ، تقدَّموا.

قوله: (عَلَى خِوَانٍ): تَقَدَّمَ قريبًا ما (الخِوان) بلغتيه[قبل٥٣٨٥]، وكذا (السُّكْرُجَة) بلغاتها، وما هي[ح٥٣٨٦]، وكذا (السُّفر): واحدها (سُفرة)، تَقَدَّمَتْ[ح٢٩٧٩].

٥٤١٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ مُنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ طَعَامِ الْبُرِّ ثَلَاثَ لَيَالٍ تِبَاعًا، حَتَّى قُبِضَ.

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، وأنَّه ابن عبد الحميد الضَّبِّيُّ،

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٥٢).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٨٤).

القاضي، و(مَنْصُور): هو ابن المُعتمِر، و(إِبْرَاهِيم): هو ابن يزيد النَّخعيُّ، و(الأَسْوَد): هو ابن يزيد النَّخعيُّ.

قوله: (مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّ المراد بـ(آله): أهل بيته؛ أزواجُه وأتباعُهنَّ، والله أعلم.

قوله: (حَتَّى قُبِضَ): هو بِضَمِّ القاف، وكسر الموحَّدة، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهذا ظاهِرٌ.

٢٤- بَابُ التَّلْبِينَةِ

قوله: (بَابُ التَّلْبِينَةِ): هي بفتح المُثنَّاة فوقُ، ثُمَّ لام ساكنة، ثُمَّ مُوَحَّدَة مكسورة، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ نون مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، تَقَدَّمَ في (باب الخزيرة) كلامُ الدِّمْيَاطيِّ على (التَّلبينة) ما هي، وذكر فيها قولين[قبل ح٥٤٠١]، وقال ابن قُرْقُول: (حساء مِن دقيق أو نُخالة، سُمِّيت مِن اللَّبن؛ لبياضها، وقد يُجعَل فيها اللَّبنُ والعَسل). انتهى[مطالع٣/٤١٣]، وقال ابن قَيِّم الجَوزيَّة في «الهَدْي» لمَّا ذكر الأحاديث التي فيها ذكر التَّلبينة: («التَّلبين»: هو الحساء الرَّقيق الذي هو في قوام اللَّبن، ومنه اشتُقَّ اسمُه، قال الهرويُّ: سُمِّيت تلبينةً؛ لشبهها باللَّبن؛ لبياضها ورقَّتها، وهذا الغذاء النَّافع للعليل، وهو الرَّقيق النَّضيج، لا الغليظ النَّيْء، وإذا شئتَ أنْ تعرف فضل التَّلبينة؛ فاعرف فضل ماء الشَّعير، بل هي ماء الشَّعير لهم، فإنَّها حِساء مُتَّخذٌ مِن دقيق الشَّعير، والفرقُ بينها وبين ماءِ الشَّعير أنَّه يُطبَخ صحاحًا، والتَّلبينة تُطبَخ منه مطحونًا، وهي أنفع منه؛ لخروج خاصِّيَّة الشَّعير بالطَّحن، وقد تَقَدَّمَ أنَّ للعادات تأثيرًا في الانتفاع بالأدوية والأغذية، وكانت عادة القوم أنْ يتَّخذوا ماءَ الشَّعير منه مطحونًا لا صِحاحًا، وهو أكثر تغذيةً وأقوى فعلًا، وأعظم جِلاءً، وإنَّما اتَّخذه أطبَّاء المدن منه صحاحًا؛ ليكون أرقَّ وألطفَ؛ فلا يثقل على طبيعة المريض، وهذا بحسب طبائع أهل المدن ورَخاوتها، وثقل ماء الشَّعير المطبوخ عليها...) إلى آخر كلامه[الهدي٤/١٢٠]، والله أعلم.

٥٤١٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ مِنْ أَهْلِهَا، فَاجْتَمَعَ لِذَلِكَ النِّسَاءُ، ثُمَّ تَفَرَّقْنَ، إِلَّا أَهْلَهَا وَخَاصَّتَهَا، أَمَرَتْ بِبُرْمَةٍ مِنْ تَلْبِينَةٍ فَطُبِخَتْ، ثُمَّ صُنِعَ ثَرِيدٌ فَصُبَّتِ التَّلْبِينَةُ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَتْ: كُلْنَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّلْبِينَةُ مَجَمَّةٌ لِفُؤَادِ الْمَرِيضِ، تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزْنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، وأنَّه بِضَمِّ الموحَّدة وفتح الكاف، و(اللَّيْثُ): هو ابن سعد، و(عُقَيل): بِضَمِّ العين وفتح القاف، ابنُ خالد، و(ابْن شِهَابٍ): مُحَمَّد

ابن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (**إِلَّا أَهْلَهَا وَخَاصَّتَهَا**): هو بالنَّصب، و(خاصَّتها): معطوف عليه، ويجوز (أهلُها) بالرَّفع[١]، و(خاصَّتُها): معطوف عليه، والله أعلم.

قوله: (**بِبُرْمَةٍ**): تَقَدَّمَ [ما] (البُرْمةُ)[٤١٠١]، وتَقَدَّمَ ما (**التَّلْبِينَة**)[قبل ح٥٤٠١، قبل ٥٤١٧].

قوله: (**فَطُبِخَتْ**): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا (**صُنِعَ**): مَبْنيٌّ أيضًا، و(**ثَرِيدٌ**): مَرْفوعٌ مُنوَّن، نائب مناب الفاعل، وكذا (**فَصُبَّتِ**): مَبْنيٌّ أيضًا، و(**التَّلْبِينَةُ**): مَرْفوعٌ، نائب مناب الفاعل.

قوله: (**مَجَمَّةٌ**): قال ابن قُرْقُول: (بفتح الجيم وكسرها مع فتح الميم، فإن ضممْتَ الميم؛ كسرتَ الجيم لا غيرُ، وفي حديثٍ آخرَ: «تَجمُّ فؤادَ الحَزِين»[خ٥٦٨٩]، أي: تُريحه، وقيل: تفتَحه، وقيل: تجمَعه). انتهى[مطالع٢/١٤٤]، وقال ابن القَيِّم في (مَجمَّة): (تُروَى بوجهين؛ بفتح الميم والجيم، وبضمِّ الميم وكسر الجيم، والأوَّل أشهر، ومعناه: أنَّها مُريحة له، أي: تريحه وتُسكنه، مِن الإجمام؛ وهو الراحة)[الهدي٤/١١٠]، وذكر شيخنا عن ابن بَطَّال أنَّه قال: (ويُروى: «تخمُّ» -يعني بالخاء المُعْجَمة- قال: ومعنى «تخمُّ»: تنقِّي، والمِخمَّة: المِكنسة، ثُمَّ ذكر مِن هذه المادة حديث: «صادق اللِّسان المخموم القلب»[٢]) انتهى[التوضيح٢٧/٣٦٥].

قوله: (**تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزْنِ**): قال ابن القَيِّم في «الهدْي»: (هذا -والله أعلم- لأنَّ الغمَّ والحزن يُبرِّدان المزاج، ويُضعِفان الحرارة الغريزيَّة؛ لميل الرُّوح الحامل لها إلى جهة القلب الذي هو منشؤها، وهذا الحساء يقوِّي الحرارة الغريزيَّة، بزيادة في مادتها، فتزيل أكثر ما عرض له مِن الغمِّ والحزن، وقد يقال -وهو أقرب-: إنَّها تُذهِب ببعض الحزن بخاصِّيَّةٍ فيها من جنس خواصِّ الأغذية المُفرِحة، فإنَّ مِن الأغذية ما يُفرِح بالخاصِّيَّة، والله أعلم، وقد يقال: قُوى الحزين تضعُف باستيلاء اليُبس على أعضائه، وعلى معدته خاصَّة لتقليل الغذاء، وهذا الحساء يرطِّبها ويقوِّيها ويغذِّيها، ويفعل مثل ذلك في فؤاد المريض، لكنَّ المريض كثيرًا ما يجتمع في معدته خلطٌ مراريٌّ أوبلغميٌّ وصديديٌّ، وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة، ويسروه، ويحدره، ويميعه، ويُعدِّل كيفيَّته، ويكسر سَوْرَته؛

---

(١) في (أ): (الرَّفع)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) والحديث كما أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٤٢١٦): (عن عبد الله بن عمرو قال: قيل لرسول الله ﷺ: أيُّ الناس أفضل؟ قال: «كل مخموم القلب صدوق اللسان»، قالوا: صدوق اللسان نعرفه، فما مخموم القلب؟ قال: «هو التقي النَّقي، لا إثم فيه ولا بغي، ولا غل ولا حسد»)، وانظر «شرح ابن بطال» (٩/٣٩٧).

فيُريحها ولا سيَّما لمن عادته الاغتذاء بخبز الشَّعير، وهي عادة أهل المدينة إذ ذاك، وكان هو غالبَ قُوْتِهم، وكانت الحنطةُ عزيزةً عندهم، والله أعلم). انتهى[الهدي٤/١١٠]./ [٢/٢٤٠أ]

٢٥ - بَابُ الثَّرِيدِ

قوله: (بَابُ الثَّرِيدِ): ذكر حديث: «كفضل الثَّريد على سائر الطَّعام»[٥٤١٨]، قال ابن الأثير لمَّا ذكر هذا الحديث: (لم يُرِدْ عينَ الثَّريد، وإنما أراد الطَّعام المُتَّخذ من اللَّحم والثَّريد معًا؛ لأنَّ الثَّريد غالبًا لا يكون إلَّا مِن لحم، والعرب قَلَّمَا تتَّخذ طبيخًا ولا سيَّما بلحم، ويقال: الثَّريد: أحد اللَّحمين، بل اللَّذَّة والقوَّة؛ إذا كان اللَّحم نضيجًا في المرق أكثر ممَّا في نفس اللَّحم). انتهى، وهذا تَقَدَّمَ[ح٣٤١١]، وكذا قال ابن قَيِّم الجَوزيَّة في «الهدْي»، ولفظه: (الثَّريد: الخبز واللَّحم، وأنشد قولَ الشاعر: [من الوافر]

إِذَا مَا الخُبْزُ تَأْدُمُه بِلَحْمٍ فَـذَاكَ أَمَانَـةُ اللهِ الثَّرِيـدُ)

انتهى[الهدي١/٣٤١]، وقال الجوهريُّ: (ثردت الخبزَ ثَرْدًا؛ كسرتُه؛ فهو ثريدٌ ومثرودٌ، والاسم: الثُّردة؛ بالضَّمِّ، وكذلك اثردتُ(١) الخبزَ)، وفي «القاموس»: (ثرد الخبز: فتَّه، كـ«اتَّرده» و«اثَّرَدَه»؛ على «افتَعَله»؛ بالتَّاء والثَّاء). انتهى، ورأيتُ في بعض التَّفاسير أنَّ (الثَّريد): الخبزُ والتَّمر.

٥٤١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ الْجَمَلِيِّ، عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ، وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بُنْدَار، وهو لقبٌ له، وتَقَدَّمَ ما معنى (بُنْدَار)، و(**غُنْدَرٌ**): تَقَدَّمَ ضبطُه مرارًا، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر، و(**عَمْرو بْن مُرَّةَ الْجَمَلِي**): بفتح الجيم والميم، منسوب إلى جملٍ؛ فخذٌ مِن مراد(٢)، وقيل فيه: الجهنيُّ، وهو خطأ، و(**مُرَّة الْهَمْدَانِي**): تَقَدَّمَ أنَّه مُرَّة بن شَراحيل الهمْدانيُّ الطَّيِّب، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٣٧٦٩]، و(الهمْدانيُّ): بإسكان الميم وبالدال المُهْمَلة، إلى القبيلة، و(**أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ**): عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار، الأمير، تقدَّم مُترجَمًا[ح١١].

قوله: (**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ**): تَقَدَّمَ أنَّه مُثلَّث الميم، والكسر أردؤها، وتَقَدَّمَ ما معناه[ح٣٤١١].

قوله: (**وَلَمْ يَكْمُلْ**): تَقَدَّمَ أيضًا[ح٣٤١١].

---

(١) كذا في (أ)، وفي المطبوع من مصدره: (اتَّرَدْتُ الخبز)، قال: (وأصلهُ اثْرَدْتُ على افْتَعَلْتُ).

(٢) انظر «الأنساب» للسمعاني (٢/٨٧)، وقد تقدم عند الحديث (١٤٩٧).

٥٤١٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي طُوَالَةَ، عَنْ أَنَسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ».

قوله: (عَنْ أَبِي طُوَالَةَ): هو بِضَمِّ الطاء، وتخفيف الواو، قال الدِّمْيَاطيُّ: (اسمه عبد الله بن عبد الرحمن ابن مَعْمَر بن حزم، قاضي المدينة، مات في خلافة السَّفَّاح، مُتَّفق عليه). انتهى[1]، قال ابن قُرْقُول: (في «بَابِ الثَّرِيد»: «خالد بن عبد الله عن ابن أبي طُوَالة»، كذا للأَصيليِّ والقابسيِّ[2]، ولغيرهما: «عن أبي طُوَالة»، قال أبو ذرٍّ والأَصيليُّ والقابسيُّ: الصَّواب: عن أبي طُوَالة). انتهى[مطالع٣/٣٠٠].

٥٤٢٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ أَبَا حَاتِمٍ الأَشْهَلَ بْنَ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ ثُمَامَةَ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى غُلَامٍ لَهُ خَيَّاطٍ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ قَصْعَةً فِيهَا ثَرِيدٌ، قَالَ: وَأَقْبَلَ عَلَى عَمَلِهِ، قَالَ: فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَتَتَبَّعُهُ فَأَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ بَعْدُ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ.

قوله: (حَدَّثَنِي[3] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ): هو بِضَمِّ الميم وكسر النُّون، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ راء، تَقَدَّمَ، و(ابْنُ عَوْنٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عون ابن أرطبان، لا عبد الله بن عون ابن أمير مصر، هذا ليس له في «البُخاريِّ» شيءٌ، إنَّما روى له مسلم والنَّسائيُّ[4][ح٦٧]، و(ثُمَامَةَ ابْنِ أَنَسٍ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك روى له الجماعة). انتهى[5]، وهذا واضح، ولكن شرطي أنْ أذكر حواشي الدِّمْيَاطيِّ التي وقفتُ عليها في هوامش أصلنا، والله أعلم.

قوله: (عَلَى غُلَامٍ لَهُ خَيَّاطٍ): تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرفه[ح٢٠٩٢ و٥٣٧٩].

قوله: (قَصْعَةً): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّها بفتح القاف[ح٢٠٩٢]، وكذا تَقَدَّمَ (الدُّبَّاء) ضبطًا[ح٥٣].

٢٦ - بَابُ شَاةٍ مَسْمُوطَةٍ وَالْكَتِفِ وَالْجَنْبِ

قوله: (بَابُ شَاةٍ مَسْمُوطَةٍ، وَالْكَتِفِ وَالْجَنْبِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال:

---

(١) تقدمت ترجمته عند الحديث (٢٥٧١).

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (٩/٥٦٢): (وهو تصحيف).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (حدثنا).

(٤) انظر «الكاشف» (٧٤ب)، و«تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

(٥) تقدمت ترجمته قبل الحديث (٢٧٥٢).

(ظنَّ الشَّارح أنَّ مقصود التَّرجمة تحقيقُ أنَّه أكلَ السَّميط، فأورد عليه حديث أنس: «أنَّه ما رأى سميطًا قطُّ»[ح٥٤٢١]، واعتقد أنَّ البُخاريَّ أرادَ ذلك وتلقَّاه مِنْ حزِّها بالسِّكِّين(١)، [وإنما تُحَزُّ] إذا شُوِيَتْ بجلدها، وجمع بينهما أنَّ المنفيَّ سَمطُ جميع الشَّاة، والمُثبَتَ سَمطُ بعضها(٢)، وذلك كلُّه وَهَمٌ، ليس في حزِّ الكتف ما يدلُّ على أنَّها كانت مسموطة، إنَّما حزَّها لأنَّ عادة العرب في الغالب ألَّا تُنضِجَ اللَّحم، والشِّواء المهَضَّبُ(٣) يتمادحون بأكله، وهو الذي لم ينضج(٤)؛ فلعدم نضجها احتِيج إلى حزِّها، والحديثان مُتَّفِقان). انتهى[المتواري٣٧٥].

٥٤٢١ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَخَبَّازُهُ قَائِمٌ قَالَ: كُلُوا، فَمَا أَعْلَمُ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَغِيفًا مُرَقَّقًا حَتَّى لَحِقَ بِاللهِ، وَلَا رَأَى شَاةً سَمِيطًا بِعَيْنِهِ قَطُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الهاء، وإسكان الدَّال المُهْمَلة، ثُمَّ مُوَحَّدَة مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، وهذا واضح، ويقال له: هَدَّاب، و(هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى): هو العوذيُّ، تَقَدَّمَ.

قوله: (وَخَبَّازُهُ قَائِمٌ): تَقَدَّمَ أنَّ (خبَّاز أنس) لا أعرف اسمه[ح٥٣٨٥].

قوله: (قَطُّ): تَقَدَّمَتْ بلغاتها في أوائل هذا التعليق[ح٧].

٥٤٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ فَطَرَحَ السِّكِّينَ فَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن المبارك، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّه ابن راشد، و(الزُّهْرِي): مُحمَّد بن مسلم.

قوله: (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ): كذا في أصلنا، وقد تَقَدَّمَ أنَّ فيه ثلاثةَ ضبوطٍ: (ولم يتوضَّ)، (ولم يتوضَّأ)، (ولم يتوضَّا)، والله أعلم[ح١٣٨].

---

(١) أي: في حديث عمرو بن أمية الآتي (٥٤٢٢)، ولفظه: «يحتز من كتف الشاة».

(٢) انظر «شرح البخاري» لابن بطال (٤٨٧/٩-٤٨٨).

(٣) في(أ): (الهضب) والمثبت من مصدره.

(٤) انظر «لسان العرب» مادَّة (ضهب).

٢٧- بَابُ مَا كَانَ السَّلَفُ يَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِهِمْ وَأَسْفَارِهِمْ مِنَ الطَّعَامِ وَاللَّحْمِ وَغَيْرِهِ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ وَأَسْمَاءُ: صَنَعْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ سُفْرَةً

قوله: (بَابُ مَا كَانَ السَّلَفُ): (السَّلَف): هم المُتقدِّمون، والجمع أسلاف، وسلف الرجل: أباؤه المتقدِّمون، و(السَّلف): العمل الصالح يقدِّمه الإنسان، والله أعلم(١).

قوله: (صَنَعْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ سُفْرَةً): تَقَدَّمَ أنَّ (السُّفرة): طعام المسافر، وبه سُمِّيت الآلة التي يُعمَل فيها سفرةً؛ إذا كانت من جلد[ح٢٩٧٩].

٥٤٢٣- حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُؤْكَلَ لُحُومُ الأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ؟ قَالَتْ: مَا فَعَلَهُ إِلَّا فِي عَامٍ جَاعَ النَّاسُ، فَأَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ الْغَنِيُّ الْفَقِيرَ، وَإِنْ كُنَّا لَنَرْفَعُ الْكُرَاعَ، فَنَأْكُلُهُ بَعْدَ خَمْسَ عَشْرَةَ، قِيلَ: مَا اضْطَرَّكُمْ إِلَيْهِ؟ فَضَحِكَتْ قَالَتْ: مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ خُبْزِ بُرٍّ مَأْدُومٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى لَحِقَ بِاللهِ، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ فيما يظهر، وذلك لأنَّ الحافظ عبد الغنيِّ في «الكمال» ذكر في مشايخ خلَّاد بن يحيى الثَّوريَّ، ولم يذكرِ ابن عيينة[الكمال٤/٣٩٦]، وذكر في عبد الرَّحمن بن عابس أنَّه روى عنه الثَّوريُّ، ولم يذكرِ ابن عيينة[الكمال٦/٤٤١]، والذَّهبيُّ ذكر في ترجمة عبد الرَّحمن بن عابس أنَّه روى عنه سفيان وأطلق[التذهيب٥/٤٢٩]، و(عَبْد الرَّحْمَنِ بْن عَابِسٍ(٢)): تَقَدَّمَ أنَّه بالموحَّدة والسِّين المُهْمَلة، وتَقَدَّمَ ما يشتبه به[ح٨٦٣]؛ وهو عبد الرَّحمن بن عائش -بالمُثنَّاة والشين المُعْجَمة- شاميٌّ، مُختلَف في صحبته، له في «التِّرْمِذيِّ» حديث الرؤية، وصحَّحه التِّرْمِذيُّ[ت٣٢٣٥]، وأبوه عابس بن ربيعة النَّخعيُّ، يروي عن عمر وعليٍّ، وعنه: ابنه عبد الرحمن، وإبراهيم، وأبو إسحاق، قال النَّسائيُّ: (ثقةٌ)[ح١٥٩٧].

قوله: (لَنَرْفَعُ الْكُرَاعَ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الكاف، وتخفيف الراء، وتَقَدَّمَ ما هو[ح٤٨٩و٩٣٢]./ [٢/٤٠ب]

قوله: (وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ): هو بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، وهو مُحَمَّد بن كثير العبديُّ، البصريُّ، أبو عبد الله، وهو شيخ البُخاريِّ، وقد قدَّمْتُ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلان)، وفلانٌ شيخُه -كهذا-؛

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (سلف)، «مطالع الأنوار» (٥/٥٠١).

(٢) في هامش (ق): (اتفقا عليه وعلى أبيه).

فإنَّه كـ(حَدَّثَنَا)، غير أنَّه الغالب أخذُه عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، والحكمة في المجيء بهذا؛ لأنَّ سفيان -هو الثَّوريُّ- مُدَلِّس، فأتى بهذا؛ لأنَّ فيه تصريحَ سفيانَ بالتَّحديث من عبد الرحمن بن عابس، وفي الأوَّل عنعن، والله أعلم.

٥٤٢٤ - **حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**، عَنْ **عَمْرٍو**، عَنْ **عَطَاءٍ**، عَنْ **جَابِرٍ** قَالَ: كُنَّا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الْهَدْيِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، **تَابَعَهُ مُحَمَّدٌ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ**: قُلْتُ **لِعَطَاءٍ**: أَقَالَ: حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: لَا.

قوله: (**حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): هذا هو المسنديُّ، كما تَقَدَّمَ في (الجمعة) لا الحافظ الكبير أبو بكر ابن أبي شيبة[٨٩٩]، و(**سُفْيَانُ**): هو ابن عيينة، صرَّح به المِزِّيُّ في «أطرافه»[التحفة٢/٢٣٩]، وسيجيء التَّصريح به في المتابعة مِن عند البُخاريِّ، و(**عَمْرو**): هو ابن دينار، و(**عَطَاء**): هو ابن أبي رَباح المَكِّيُّ، و(**جَابِر**): هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاريُّ.

قوله: (**تَابَعَهُ مُحَمَّدٌ عن ابن عُيَيْنَةَ**): قال شيخنا: (هو ابن سلَام، قاله أبو نعيم)[التوضيح٢٦/١٨٦].

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، و(**عَطَاء**): تَقَدَّمَ أنَّه ابن أبي رَباح، وتعليق ابن جُرَيج أخرجه البُخاريُّ في (الحجِّ) عن مُسدَّد عن يحيى[ح١٧١٩]، ومسلم في (الأضاحي) عن أبي بكر عن عليِّ بن مسهر، وعن يحيى بن أيُّوب عن إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، وعن مُحَمَّد ابن حاتم عن يحيى[م١٩٧٢(٣٠)]، والنَّسَائيُّ في (الحجِّ) عن عمرو بن عليٍّ عن يحيى[كن٤١٢٤]، وعن عمران ابن يزيد عن شُعَيب[كن٤١٢٧]؛ أربعتهم عن ابن جُرَيج به.

٢٨ - بَابُ الْحَيْسِ

قوله: (بَابُ الْحَيْسِ): تَقَدَّمَ الكلام على (الحيس) ضبطًا، وما هو غيرَ مَرَّةٍ[ح٣٧١].

٥٤٢٥ - حَدَّثَنَا **قُتَيْبَةُ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ **عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ حَنْطَبٍ**: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **لِأَبِي طَلْحَةَ**: «الْتَمِسْ غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِكُمْ يَخْدُمُنِي» فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرْدِفُنِي وَرَاءَهُ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ، فَكُنْتُ أَسْمَعُهُ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ **مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ**، وَالْعَجْزِ وَالْكَسَلِ، **وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ وَضَلَعِ الدَّيْنِ**، وَغَلَبَةِ الرِّجَالِ» فَلَمْ أَزَلْ أَخْدُمُهُ حَتَّى أَقْبَلْنَا مِنْ خَيْبَرَ، وَأَقْبَلَ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ قَدْ حَازَهَا، فَكُنْتُ أَرَاهُ **يُحَوِّي** وَرَاءَهُ بِعَبَاءَةٍ -أَوْ: بِكِسَاءٍ- ثُمَّ يُرْدِفُهَا وَرَاءَهُ، حَتَّى إِذَا كُنَّا **بِالصَّهْبَاءِ** فَصَنَعَ حَيْسًا **فِي نِطَعٍ**، ثُمَّ أَرْسَلَنِي

فَدَعَوْتُ رِجَالًا فَأَكَلُوا، وَكَانَ ذَلِكَ بِنَاءَهُ بِهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَا لَهُ أُحُدٌ قَالَ: «**هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ**» فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مُدِّهِمْ وَصَاعِهِمْ»(١).

قوله: (**عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَنْطَبٍ**): (حَنْطَب) بفتح الحاء، وإسكان النُّون، ثُمَّ طاء مفتوحة مهملتين، ثُمَّ مُوَحَّدَة، وقد تَقَدَّمَ أنِّي كذلك أحفظه، ولم أره في كتب اللُّغة، وليس له معنًى، وأنِّي رأيتُه في نسخة بـ«البُخاريِّ» قُرِئت على شيخنا الإمام غياث الدين ابن العامريِّ أنَّه حُنْظب؛ بِضَمِّ الحاء المُهْمَلة، ثُمَّ نونٍ ساكنة، ثُمَّ ظاءٍ معجمة مُشَالة، ويجوز فتحُها، وقد ذكرتُ ما معناه في هذا التَّعليق[ح٢٨٨٩]، والله أعلم، والظاهر أنَّ هذا الضَّبطَ هو الصَّواب.

قوله: (**لأَبِي طَلْحَةَ**): تَقَدَّمَ أنَّه زيد بن سهل، وتَقَدَّمَ نسبُه وبعضُ ترجمته ﵁[ح٣٧١].

قوله: (**مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ**): يأتي الكلام عليه في (الدَّعوات): هل هما غيران أو واحد(٢)؟ وتَقَدَّمَ أيضًا الكلام عليهما، والله أعلم[ح٢٨٩٣].

قوله: (**وَالْبُخْلِ**): يقال: (بُخْل وبَخَل) لغتان معروفتان.

قوله: (**وَالْجُبْنِ**): هو ضدُّ الشَّجاعة.

قوله: (**وَضَلَعِ الدَّيْنِ**): هو بفتح الضَّاد المُعْجَمة واللَّام، وبالعين المُهْمَلة، قال ابن قُرْقُول: (شدَّته وثقل حمله، ورُوِي عن الأَصيليِّ في موضع بالظَّاء، ووهَّمه بعضُهم، والذي حكى ابن العربيِّ بالضَّاد). انتهى[مطالع٤/٣٤١]، وقوله: (بالظَّاء): يعني المُعْجَمة المشالة.

قوله: (**يُحَوِّي**): تَقَدَّمَ ضبطُه ومعناه في (الجهاد)[ح٢٨٩٣].

قوله: (**بِالصَّهْبَاءِ**): تَقَدَّمَ ضبطُها، وأين هي، وأنَّها على روحة مِن خيبر[ح٢٠٩]، وكذا تَقَدَّمَ (**الحَيْس**): ما هو وضبطه، وكذا (**النِّطَع**): بلغاته، وأنَّ أفصحها كسرُ النُّون وفتح الطَّاء[ح٣٧١].

قوله: (**بَدَا لَهُ أُحُدٌ**): (بدا): غير مهموز، أي: ظهر.

قوله: (**هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ**): تَقَدَّمَ الكلام على محبَّة أُحُد في أواخر (غزوة أُحُد)، وأنَّ الصَّحيح أنَّه حقيقةٌ؛ إذ لا مانع منها، مُطَوَّلًا[قبل ح٤٠٨٤].

---

(١) في هامش الأصل: (بلغ الشيخ عز الدين الحاضري ومن معه سماعًا عليَّ، كتبه عبد الرحيم بن الحسين).

(٢) لم يشرح عليها في كتاب الدعوات، إنما قال عند الحديث (٦٣٦٣ و٦٣٦٩) عندها: (تقدم)، وذلك تقدم عند الحديث (٢٨٩٣).

٢٩ - بَابُ الأَكْلِ فِي إِنَاءٍ مُفَضَّضٍ

(بَابُ الأَكْلِ فِي إِنَاءٍ مُفَضَّضٍ)... إلى (كِتَاب الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ)

قوله: (بَابُ الأَكْلِ فِي إِنَاءٍ مُفَضَّضٍ): والحديث في آنية الفضَّة، إلَّا أنْ يُراد أنَّ الإناء كان مضبَّبًا وأنَّ الماء كان فيه، أو في موضع الشِّفة، على أنَّ الأصحَّ عند الشَّافِعيَّة أنَّه لا فرق بين أنْ يكون في موضع الاستعمال أو غيره، والله أعلم(١)، ولعلَّ البُخاريَّ يميل إلى أنَّه لا يحرُم الأكلُ في إناء مُضبَّب، إنَّما يحرُم ذلك في الإناء الخالص مِن الذَّهب أو الفضَّة، ويكون التبويب تقديره: بابُ جواز الأكل في إناءٍ مُفضَّضٍ، واستدلَّ بالحديث على أنَّه لا يحرُم إلَّا الخالص، لا في المُضبَّب، والله أعلم، وهذا نظير ما قيل في ثوب الحرير؛ فلا يحرُم المُركَّب مِن إبريسم وغيره إلَّا إذا زاد وزن الإبريسم، أمَّا إذا كان الغالب المباح أو استويا؛ فإنَّه يحلُّ، هذا من حيثُ مذهبُ الشَّافِعيِّ(٢)، ويكون نظيرَ حديث ابن عَبَّاس: (إنَّما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المُصْمَتِ مِن الحرير، أمَّا العَلَم وسَدَى(٣) الثَّوب؛ فلا بأس به) رواه أحمد[حم١٩٥١] وأبو داود بإسناد صحيح[د٤٠٥٥]، ورواه الحاكم بلفظ: (إنَّما نهى رسول الله ﷺ عن المُصْمَتِ إذا كان حريرًا)، ثُمَّ قال: (صحيحٌ على شرط الشَّيخين، ولم يخرِّجاه). انتهى[ك١٩٢/٤].

تنبيهٌ: جاء في حديث: «مَن شرب في آنية الذَّهب والفضَّة، أو إناء فيه شيء مِن ذلك؛ فإنَّما يجرجر في جوفه نار جهنَّم» رواه الدَّارقطنيُّ[ح٩٣]، والبَيْهَقيُّ[هق٢٨/١]، والحاكم في «علومه»[١٣١] مِن رواية ابن عمر، وهو حديث ضعيف لا يصِحُّ، كما قاله ابن القَطَّان في «علله»، قال البَيْهَقيُّ: (المشهور عن ابن عمر في المُضبَّب موقوفًا عليه أنَّه كان لا يشرب في قدحٍ فيه حلقة فضَّة ولا ضبَّة فضَّة) انتهى[هق٢٨/١]، وقد ذكر الذَّهبيُّ في ترجمة يحيى بن مُحَمَّد الجاري: أنَّ هذا حديث مُنكَر، وعزا الحديث إلى الدَّارقطنيِّ فقط. والله أعلم(٤).

٥٤٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ حُذَيْفَةَ فَاسْتَسْقَى، فَسَقَاهُ مَجُوسِيٌّ، فَلَمَّا وَضَعَ الْقَدَحَ فِي يَدِهِ رَمَى بِهِ وَقَالَ:

(١) انظر «المجموع» (١٤١/١).
(٢) انظر «المجموع» (٤/٢٢٦).
(٣) في (أ): (سداء)، والمثبت من مصادره.
(٤) انظر «ميزان الاعتدال» (٤/٤٠٦).

لَوْلَا أَنِّي نَهَيْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَمْ أَفْعَلْ هَذَا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيبَاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَهِيَ لَكُمْ فِي الآخِرَةِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو الفضل بن دُكَين، الحافظ، و(**حُذَيْفَة**): هو ابن اليماني حِسْلٍ أو حُسيلٍ، تقدَّما.

قوله: (**وَلَا الدِّيبَاجَ**): تَقَدَّمَ الكلامُ عليه[ح٩٤٨].

قوله: (**فِي صِحَافِهَا**): تَقَدَّمَ أنَّ (الصِّحاف) جمع (صحفة)، وتَقَدَّمَ ما (الصَّحفة)[ح٥٣٧٦].

٣٠- بَابُ ذِكْرِ الطَّعَامِ

٥٤٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: **حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ **أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ** كَمَثَلِ **الْأُتْرُجَّةِ**، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ التَّمْرَةِ، لَا رِيحَ لَهَا، وَطَعْمُهَا حُلْوٌ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ، لَيْسَ لَهَا رِيحٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ».

قوله: (**بَابُ ذِكْرِ الطَّعَامِ**)، ثمَّ ذكر حديث: (**مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ...**) إلى آخره[ح٥٤٢٧]: وجهُ تخريج هذا الحديث في هذا الباب: قولُه: (طَعْمُهَا طَيِّبٌ) لأنَّ الطَّعم يُطلَق لغةً على الطَّعام، والثاني: على ما يُشتَهى من الطعام، قاله بمعناه الجوهريُّ في «صحاحه»، فلهذا بوَّب عليه بذلك.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، وتَقَدَّمَ (**أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ**): أنَّه عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حضَّار مُترجَمًا[ح١١].

قوله: (**الأُتْرُجَّةِ**): تَقَدَّمَ ضبطها ولغاتها في (سورة يوسف) في (التفسير)[قبل ح٤٦٨٨].

٥٤٢٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا خَالِدٌ**: حَدَّثَنَا **عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، عَنْ أَنَسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ **كَفَضْلِ الثَّرِيدِ** عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدٌ**): (خالد) هذا: هو ابن عبد الله الواسطيُّ، الطَّحَّان، الرَّجل الصالح، تقدَّم مُترجَمًا[ح١٩١]، و(**عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**): هو ابن مَعمَر بن حزم، أبو طُوَالة الأنصاريُّ، تَقَدَّمَ.

قوله: (**كَفَضْلِ الثَّرِيدِ**): تَقَدَّمَ ما (الثَّريد) قريبًا[قبل ح٥٤١٨] وبعيدًا[ح٣٤١١].

٥٤٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ مِنْ وَجْهِهِ نَهْمَتَهُ، فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله مرارًا، و(سُمَيٌّ): تَقَدَّمَ أنَّه بالسِّين المُهْمَلة، وزان (عُلَيٍّ) المُصغَّر، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٦١٥]، و(أَبُو صَالِحٍ): تَقَدَّمَ أنَّه ذكوان السَّمَّان الزَّيَّات.

قوله: (السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ): تَقَدَّمَ في (الحجِّ) وغيره لِمَ كان قطعة مِن العذاب، وجواب إمام الحرمين، وجواب المحبِّ الطَّبريِّ، وتَقَدَّمَ أنَّ بعض أشياخنا الحلبيِّين المُحدِّثين أنَّه أخبرني: أنَّه مرَّ به في بعض الأجزاء: أنَّ عائشة ﵂ قالت: (لولا أنَّ رسول الله ﷺ قال: «السفر قطعةٌ مِن العذاب»؛ لقلت: العذابُ قطعةٌ من السفر)[قبل ح١٨٠٤].

قوله: (نَهْمَتَهُ): تَقَدَّمَ أنَّها شهوته ورغبته، وأنَّها بفتح النُّون، ونقل بعضهم عن ابن التِّين أنَّه قال: (وضبطناه أيضًا بكسرها) انتهى(١)[ح٣٠٠١]./ [٢/٢٤١أ]

٣١ - بَابُ الأُدْمِ

قوله: (بَابُ الأُدْمِ): هو بِضَمِّ الهمزة، وإسكان الدَّال المُهْمَلة: ما يُؤكَل مع الخبز، أيَّ شيء كان، وكذا (الإِدام) بكسر الهمزة(٢).

٥٤٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ رَبِيعَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنٍ، أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَهَا فَتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: وَلَنَا الْوَلَاءُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ شِئْتِ شَرَطْتِيهِ لَهُمْ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» قَالَ: وَأُعْتِقَتْ فَخُيِّرَتْ فِي أَنْ تَقَرَّ تَحْتَ زَوْجِهَا أَوْ تُفَارِقَهُ، وَدَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا بَيْتَ عَائِشَةَ وَعَلَى النَّارِ بُرْمَةٌ تَفُورُ، فَدَعَا بِالْغَدَاءِ فَأُتِيَ بِخُبْزٍ وَأُدْمٍ مِنْ أُدْمِ الْبَيْتِ فَقَالَ: «أَلَمْ أَرَ لَحْمًا؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَكِنَّهُ لَحْمٌ تُصُدِّقَ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَأَهْدَتْهُ لَنَا، فَقَالَ: «هُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا، وَهَدِيَّةٌ لَنَا».

قوله: (عَنْ رَبِيعَةَ): هو ربيعة بن أبي عبد الرَّحمن فرُّوخ، مَولى آل المُنكَدر، فقيه المدينة، أبو عثمان، صاحب الرَّأي، عن السائب ابن يزيد وأنس وابن المُسَيَّب، وعنه: مالك واللَّيث وأبو ضمرة

(١) «التنقيح» (٢/٦٦٠).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/٣١) مادَّة (أدم).

وغيرهم، تُوُفِّيَ بالأنبار سنة (١٣٦هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف ٤٠أ]، وقد تَقَدَّمَ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤٤/٢]، وصحَّح عليه، تَقَدَّمَ[ح٢٤٢٧].

قوله: (سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سُنَنٍ): هو القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق، وهو هنا مِن كلام القاسم، وقد تَقَدَّمَ في (النِّكاح)[ح٥٠٩٧] و(الطَّلاق)[ح٢٥٧٩]: (عن القاسم، عن عائشة: كان في بَريرة...) الحديث.

تنبيهٌ: قال شيخنا: (اعترض الدَاوديُّ، فقال: يشتمل على نحو ثلاثين، قلت: وُصِّلت إلى نحو أربع مئةٍ، وأُفرِدت بالتَّأليف، والجواب: أنَّ هذه الثَّلاث مهمَّاتٌ). انتهى[التوضيح ٢٠٠/٢٦].

قوله: (فَقَالَ أَهْلُهَا): تَقَدَّمَ (أهلُها)، والاختلاف في مواليها[ح٢١٦٨].

قوله: (وَأُعْتِقَتْ): هو بِضَمِّ الهمزة، وكسر التَّاء، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، والتي أعتقتْها عائشةُ ﵂.

قوله: (فَخُيِّرَتْ): تَقَدَّمَ أنَّه مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه[ح٥٠٩٧]، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (أَنْ تَقِرَّ(١)): هو بفتح التَّاء، وكسر القاف وفتحها أيضًا، وهو لازمٌ، ولا يُبْنَى منه.

قوله: (تَحْتَ زَوْجِهَا): تَقَدَّمَ أنَّ (زوجها) اسمُه مغيثٌ -وتَقَدَّمَ ضبطه- أو برير، أو مِقْسم، والاختلاف في أنَّه عبدٌ -وهو الصَّحيح- أو حُرٌّ[ح٢٥٣٦].

قوله: (بُرْمَةٌ): تَقَدَّمَ ما (البرمة)[ح٤١٠١].

قوله: (فَأُتِيَ بِخُبْزٍ): (أُتِي): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (وَأُدْمٍ): تَقَدَّمَ ضبطه، وما هو، وكذا (الإِدام)[قبل ح٥٤٣٠].

قوله: (أَلَمْ أَرَ لَحْمًا؟): تَقَدَّمَ أيُّ لحمٍ كان، وأنَّه بقر[ح٢٥٧٨].

قوله: (تُصُدِّقَ): هو بِضَمِّ أوَّله وثانيه، وكسر ثالثه مُشدَّدًا، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

٣٢ - بَابُ الْحَلْوَاءِ وَالْعَسَلِ

قوله: (بَابُ الْحَلْوَاءِ وَالْعَسَلِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته ثُمَّ قال: (وجه مطابقة التَّرجمة لحديث أبي هريرة -يعني: الحديث الذي فيه: (كنت ألزم رسول الله ﷺ...) إلى أنْ قال: (ليُخرج إلينا العكَّة ليس فيها شيءٌ، فنشقُّها ونلعقَ ما فيها)[ح٥٤٣٢]- قال: إنَّه أراد التَّنبيهَ على أنَّ الحلواء المذكورة ليستِ المعهودةَ الآن على وجه الإسراف واجتماع المفردات الكثيرة، وإنَّما

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» بالكسر فقط.

هي الحلو ولو نبيذ التَّمر، ونبَّه بحديث أبي هريرة على خشونة العيش التي لا تُناسب هذه الحلواءَ المعهودةَ، والله أعلم). انتهى[المتواري٣٧٦].

قوله: (بَابُ الْحَلْوَاءِ): تَقَدَّمَ أنَّ (الحلواء) ممدودة ومقصورة، وأنَّها كلُّ شيء حلوٍ، وقد ذكر المُحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه» في (ذكر حبِّه ﷺ الحلواءَ والعسلَ) قال ما لفظه: (والظَّاهر أنَّ المراد بالحلواء في الحديث: التمر، يدلُّ عليه ما رُوِي مِن قوله ﷺ لعليٍّ رضي الله عنه: «أتأكل الحلواء وأنت أرمد؟!»، وكان يأكل تمرًا) انتهى[غاية الأحكام٤٩٠/٥]، وقد تَقَدَّمَ[ح٥٢٦٨].

٥٤٣١ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحِبُّ الْحَلْوَاءَ وَالْعَسَلَ.

قوله: (عَنْ أَبِي أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، و(هِشَام): هو ابن عروة بن الزُّبَير.

٥٤٣٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ شَيْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِشِبَعِ بَطْنِي حِينَ لَا آكُلُ الْخَمِيرَ، وَلَا أَلْبَسُ الْحَرِيرَ، وَلَا يَخْدُمُنِي فُلَانٌ وَلَا فُلَانَةُ، وَأُلْصِقُ بَطْنِي بِالْحَصْبَاءِ، وَأَسْتَقْرِئُ الرَّجُلَ الآيَةَ وَهِيَ مَعِي كَيْ يَنْقَلِبَ بِي فَيُطْعِمَنِي، وَخَيْرُ النَّاسِ لِلْمَسَاكِينِ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، يَنْقَلِبُ بِنَا فَيُطْعِمُنَا مَا كَانَ فِي بَيْتِهِ، حَتَّى إِنْ كَانَ لَيُخْرِجُ إِلَيْنَا الْعُكَّةَ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ، فَنَشُقُّهَا فَنَلْعَقُ مَا فِيهَا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ شَيْبَةَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة، أبو بكر القرشيُّ مولاهم، روى عنه البُخاريُّ، وروى النَّسَائيُّ عن رجل عنه). انتهى، قال أبو زرعة: (لم يكن بين تحديثه وبين موته كثيرُ شيءٍ، اختلفتُ إلى بيته عشرين ليلة أنظر في كتبه)(١)، وقال ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٣٧٥/٨]: (ربَّما خالف)، وقال أبو بكر بن أبي داود: (ضعيف)، تُوُفِّيَ في حدود العشرين ومئتين، له ترجمةٌ في «الميزان»[٥٧٨/٢]، أخرج له البُخاريُّ والنَّسَائيُّ فقط(٢)، و(ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ(٣)): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه مُحمَّد بن إسماعيل بن أبي فديك؛ بِضَمِّ الفاء، وفتح الدال المُهْمَلة، الدِّيليُّ مولاهم، تَقَدَّمَ[ح١١٩]، أخرج له الجماعة(٤)، و(ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ): مُحمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أحد الأعلام،

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٢٥٩/٥).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦٠/١٧).
(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الفُدَيك).
(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٤٨٥/٢٤).

و(**الْمَقْبُرِي**): سعيدٌ، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبد الرحمن ابن صخر.

قوله: (**لِشِبْعِ**[(١)] **بَطْنِي**): هو بإسكان الموحَّدة، و(الشِّبْع): بكسر الشين، وإسكان الموحَّدة، اسم ما أشبعك مِن شيء، وأمَّا (الشِّبَع) بتحريكها؛ فهو نقيض الجوع، وقد تَقَدَّمَ[ح١١٨]، وفي أصلنا هنا بفتح الموحَّدة بالقلم، وفيه نظر.

قوله: (**حِينَ لَا آكُلُ الْخَمِيرَ**): هكذا هو في «الصَّحيح» بلا خلاف، وقال ابن الأثير في «نهايته» في (الخاء -يعني: المُعْجَمة- والباء -يعني الموحَّدة- والراء؛ يعني المُهْمَلة) ما لفظه: (وفي حديث أبي هريرة: «حين لا آكل الخبير»، هكذا جاء في رواية، أي: الخبز المأدوم، و«الخبير والخُبرة»: الإدام، وقيل: هي الطَّعام مِن اللَّحم وغيره، ويقال: اخبُر طعامك، أي: دسِّمه، وأتانا بخُبْزة ولم يأتِنا بخُبْرة). انتهى، وقد علَّم عليه: (س) يعني: أنَّه في «غريب أبي موسى المدينيِّ»، والله أعلم[(٢)].

قوله: (**وَأُلْصِقُ**): هو بِضَمِّ الهمزة، وكسر الصَّاد، رُبَاعيٌّ.

قوله: (**بِالْحَصْبَاءِ**): هو بفتح الحاء، وإسكان الصَّاد المُهْمَلتين، ثُمَّ مُوَحَّدَة، ممدودٌ، وهو الحَصَى الصِّغار.

قوله: (**لَيُخْرِجُ إِلَيْنَا الْعُكَّةَ**): تَقَدَّمَ ما (العُكَّة)[ح٥٣٨١].

قوله: (**فَنَشُقُّهَا**[(٣)]): كذا هو في أصلنا، وفي هامشه نسخةٌ وهي: «فَنَشْتَفُّهَا»، وفي نسخة أخرى في هامش أصلنا: «فنشتقُّها»، وهذه وإنْ كانت في الهامش فعليها: (صح)، قال ابن قُرْقُول: («فنشتفُّها[(٤)]»، كذا لهم، أي: نتقصَّى ما فيها مِن بقيَّة؛ كما جاء: «فنلعق ما فيها»، ورواه المروزيُّ والبلخيُّ بالسين، [ولا وجه له هنا، وعند ابن السكن والنسفي: «فيشقها» بالقاف والياء][(٥)]، وهو أوجه مع[(٦)] قوله: «فنلعَقُ

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لِشِبَعِ)؛ بفتح الباء.

(٢) انظر «المجموع المغيث» (٥٤٧/١) مادَّة (خبر).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وعليها في (ق) علامة نسخة، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (فَنَشْتَقُّهَا).

(٤) في (أ): (فَنَسْتَفُّهَا)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، والأَصيلي، والمثبت من مصدره: (فنشتفها)، و«مشارق الأنوار» (٥٦٣/٢)، قال في «الإرشاد» (٣٣٥/٨): (قال في «المطالع»: كذا لهم، أي: بالمعجمة والفاء، أي: نتقصى ما فيها من بقيَّة).

(٥) في (أ): (ورواه المروزيُّ والبلخيُّ بالشين والقاف، وهو أوجه...)، وكذا في «مطالع الأنوار» (٧١/٦)، لكن قال: (بالسين)، والمثبت من «مشارق الأنوار» (٥٦٣/٢)، وهو الصواب.

(٦) في (أ): (من)، والمثبت من مصدره.

ما فيها») انتهى[مطالع٦/٧١]، قال شيخنا: (قال ابن التين: لأبي الحسن، بالمُعْجَمة والفاء، ورُوِي بالقاف، والثاني أظهر...) إلى آخر كلامه[التوضيح٢٦/٢٠٥]./ [٢/٢٤١ب]

٣٣- بَابُ الدُّبَّاءِ

قوله: (بَابُ الدُّبَّاءِ): تَقَدَّمَ أنَّه بالمدِّ والقصر، وأنَّه القرع[ح٥٣].

٥٤٣٣- حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَتَى مَوْلًى لَهُ خَيَّاطًا، فَأُتِيَ بِدُبَّاءٍ، فَجَعَلَ يَأْكُلُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُهُ.

قوله: (حَدَّثَنِي(١) عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ): كَذا في أصلنا، وهو خطأ، وصَوابه: (عَمرو(٢)) بفتح العين وزيادة واوٍ، وهو الفَلَّاس، وليس في مشايخِ أصحابِ الكُتُبِ السِّتَّة أحدٌ يُقال له: عُمر بنُ عليٍّ(٣)، وفي الكُتُب السِّتَّة عُمر بنُ عليٍّ اثنان؛ **أحدهما**: عمر بن عليِّ بن أبي طالب، أخرج له الأربعة، تُوُفِّيَ سنة (٦٧هـ)، **والثَّاني**: عمر بن عليِّ بن عطاء بن مُقدَّم المُقدَّميُّ، أخرج له السِّتَّة، تُوُفِّيَ سنة (١٩٠هـ)(٤)، والذي في أصلنا خطأ محضٌ، وقد ضَببتُ عليه، وكَتبتُ في الهامش: صوابه عمرو بن عليٍّ، والله أعلم، و(ابن عون): هو عبد الله بن عون بن أرطبان، لا عبد الله بن عون ابن أمير مصر؛ هذا ليس له في «البُخاريِّ» شيءٌ، إنَّما روى له مسلم والنَّسائيُّ(٥)، وقد تَقدَّمَ ذلك مرارًا[ح٦٧].

قوله: (أَتَى مَوْلًى لَهُ خَيَّاطًا): تَقدَّمَ أنَّ هذا المولى الذي للنَّبيِّ ﷺ الخيَّاطَ لا أعرفه[ح٢٠٩٢و٥٣٧٩]، وقد ذكرت مواليه ﷺ في (المناقب) في (زيد بن حارثة)[قبل ح٣٧٣٠].

قوله: (فَأُتِيَ بِدُبَّاءٍ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، كذا في أصلنا، ويجوز بناؤه للفاعل، وهو أحسن، ولكنَّ الروايةَ المُتَّبعةُ، و(الدُّبَّاء): تَقَدَّمَ أنَّه بالمدِّ والقصر في الجمع والمُفرَد، وأنَّه القرع[ح٥٣].

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٢) كذا هو في «اليونينيَّة» على الصَّواب.

(٣) وإنما فيهم (عمرو)، وقد تقدم عند الحديث (٦٩) ذكر من اشترك الأئمة الستة في الأخذ عنه.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/٤٦٨)، (٢١/٤٧٠)، ولهما ثالث: عمر بن علي بن الحسين، أخرجه له مسلم والترمذي والنسائي.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، و«تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

٣٤- بَابُ الرَّجُلِ يَتَكَلَّفُ الطَّعَامَ لإِخْوَانِهِ

قوله: (بَابُ الرَّجُلِ يَتَكَلَّفُ الطَّعَامَ لإِخْوَانِهِ): ساق ابن المُنَيِّر حديث الباب على عادته، ثُمَّ قال: (تَرجَم لهذا الحديث بصيغة التَّكلُّف، ولم يُترجِم كَذلك لحديثِ أبي طلحة، وسرُّ ذلك أنَّه قال لغُلامِهِ: اصْنَع لي طعامًا لخمسة، فكانت نيَّته في الأصالة التَّحديدَ، ولهذا لم يأذنِ النَّبيُّ ﷺ للسَّادس حتَّى أذِنَ لَهُ أَبُو شُعيب، وأمَّا حديث أبي طلحة؛ فإنَّه استَصْحَب معه أُمَّةً كثيرةً ولم يدْعُها أبو طلحة؛ لاسترسال نيَّة أبي طلحة مِن الأوَّل، والمعروف أنَّ التحديدَ يُنافي البركة، والاسترسال يلائمها، والتَّحديد في الطعام حال المُتكلِّف، والله أعلم). انتهى[المتواري٣٧٧].

٥٤٣٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ مِنَ الأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَّامٌ فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا أَدْعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ دَعَوْتَنَا خَامِسَ خَمْسَةٍ وَهَذَا رَجُلٌ قَدْ تَبِعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَذِنْتَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ» قَالَ: بَلْ أَذِنْتُ لَهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا -يعني: ابْنَ إِسْمَاعِيل- يَقُولُ: إِذَا كَانَ الْقَوْمُ عَلَى الْمَائِدَةِ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُنَاوِلُوا مِنْ مَائِدَةٍ إِلَى مَائِدَةٍ أُخْرَى، وَلَكِنْ يُنَاوِلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي تِلْكَ الْمَائِدَةِ أَوْ يَدَعُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هو الفِرْيَابيُّ، وقد قَدَّمْتُ في أوائل هذا التعليق الفرق بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البِيكنديِّ البُخاريِّ، وذكرتُ الأماكن التي روى فيها البُخاريُّ عن البِيكنديِّ، والله أعلم[ح٦٨]، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ، و(الأَعْمَش): سُليمان بن مِهْرَان، أبو مُحَمَّد، الكاهليُّ القارئ، و(أَبُو وَائِلٍ): شقيق بن سَلَمَة، و(أَبُو مَسْعُودٍ): عُقبة بن عَمرو الأنصاريُّ، تقدَّموا كلُّهم.

قوله: (كَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ[1] يُقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَّامٌ): (أبو شُعيب): مَعْدودٌ في الصَّحابة، وهو مِن الأنصار، كما هنا، ولا أعرف اسمه، وأمَّا (غلامه) فلا أعرف اسمه أيضًا، والله أعلم[2].

قوله: (فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ): هذا (الرَّجل التَّابع) لا أعرف اسمه.

قوله: (قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُف: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا -يَعْنِي: ابن إِسْمَاعِيل- يَقُول:...) إلى آخر كلامه: كذا هو في بعض النُّسخ، وعليه في أصلنا علامة: (مِن... إلى) مِن أوَّل هذا الكلام إلى آخره، وعليه

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (كان مِن الأنصار رجلٌ).

(٢) وقد تقدم عند الحديث (٢٠٨١).

علامة راويه(١)، ولم يكن في روايتنا، وليس هو في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، و(مُحَمَّد بن يوسف): قائل ذلك هو الفِرَبْريُّ، راوي «الصَّحيح» عن البُخاريِّ، و(مُحَمَّد) بعده -الذي فيه: (يعني: ابن إسماعيل)-: هو البخاريُّ، وقوله: (يعني: ابن إسماعيل) هو مِن توضيح مَن دُون الفِرَبْريِّ، وضَّحه، والله أعلم.

٣٥- بَابُ مَنْ أَضَافَ رَجُلًا إِلَى طَعَامٍ، وَأَقْبَلَ هُوَ عَلَى عَمَلِهِ

٥٤٣٥- **حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ**: سَمِعَ النَّضْرَ: أَخْبَرَنَا **ابْنُ عَوْنٍ**، قَالَ: أَخْبَرَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ غُلَامًا أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **عَلَى غُلَامٍ لَهُ خَيَّاطٍ**، فَأَتَاهُ بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ وَعَلَيْهِ دُبَّاءٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَتَبَّعُ **الدُّبَّاءَ**، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَجْمَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: فَأَقْبَلَ الْغُلَامُ عَلَى عَمَلِهِ، قَالَ أَنَسٌ: لَا أَزَالُ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ بَعْدَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَنَعَ مَا صَنَعَ.

قوله: (**حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ**): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّه بِضَمِّ الميم، وكسر النُّون، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ راء، و(**النَّضْرَ**): بالمُعْجَمة، ولا يَحتاج إلى تقييد، كما تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ، وهو ابن شميل، الإمامُ، و(**ابْنُ عَوْنٍ**): عبد الله بن عون بن أَرْطَبان، لا ابن أمير مصر، ذا ليس له في «البُخاريِّ» شيء، إنَّما روى له مسلم والنَّسائيُّ(٢)، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا[ح٦٧].

قوله: (**عَلَى غُلَامٍ لَهُ خَيَّاطٍ**): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الغلام) لا أعرفه، و(**الْقَصْعَة**): تَقَدَّمَتْ أنَّها بفتح القاف، ولا تُكسَر[ح٢٠٩٢]، وتَقَدَّمَ (**الدُّبَّاء**): أنَّه بالمدِّ والقصر، وأنَّه القرع[ح٥٣].

٣٦- بَابُ الْمَرَقِ

٥٤٣٦- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: **أَنَّ خَيَّاطًا** دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ، فَذَهَبْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَرَّبَ خُبْزَ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَدِيدٌ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ مِنْ **حَوَالَيِ الْقَصْعَةِ**، فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ بَعْدَ يَوْمِئِذٍ.

قوله: (**أَنَّ خَيَّاطًا**): تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرف اسمه[ح٢٠٩٢]، و(**حَوَالَيِ**): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح اللَّام، ثُمَّ كسرة؛ لالتقاء الساكنَين[قبل ح٥٣٧٩]، و(**الْقَصْعَةِ**): بالفتح، ولا تُكسَر[ح٢٠٩٢].

---

(١) وهي رواية المستملي.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، و«تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

٣٧- بَابُ الْقَدِيدِ

٥٤٣٧- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِمَرَقَةٍ فِيهَا دُبَّاءٌ وَقَدِيدٌ، فَرَأَيْتُهُ يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ يَأْكُلُهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، الحافظ.

قوله: (أُتِيَ بِمَرَقَةٍ): (أُتِي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهذا ظاهِرٌ.

٥٤٣٨- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا فَعَلَهُ إِلَّا فِي عَامٍ جَاعَ النَّاسُ، أَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ الْغَنِيُّ الْفَقِيرَ، وَإِنْ كُنَّا لَنَرْفَعُ الْكُرَاعَ بَعْدَ خَمْسَ عَشْرَةَ، وَمَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مَنْ خُبْزِ بُرٍّ مَأْدُومٍ ثَلَاثًا.

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتحِ القَافِ، وكَسر الموحَّدة، وهذا ظاهِرٌ، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ، سفيان بنُ سعيدِ بن مسروقٍ، و(عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَابِسٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بمُوحَّدة، وسين مهملة، وقد قَدَّمْتُ الفَرق بينَه وبين عبدِ الرَّحمنِ [بن] عائش؛ بالمُثَنَّاة تحت، والشين المُعْجَمة، وأنَّ هذا الثاني شخصٌ مُختلَفٌ في صحبته، أخرج له التِّرمِذيُّ، وصحَّح حديثه عن معاذ، رواه: عبد الرَّحمن ابن عائش، عن مالك بن يُخامِر، عن معاذ[ت٣٢٣٥]، والله أعلم[ح٨٦٣].

قوله: (الْكُرَاعَ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الكاف، وتخفيف الرَّاء[ح٤٨٩]، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (وَمَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ): تَقَدَّمَ أنَّ الظاهر أنَّ المراد بـ(الآل): الزَّوجات، أمَّهات المؤمنين، والظاهر: وأتباعهنَّ في بيوتهنَّ، وقد تَقَدَّمَ قريبًا[ح٥٤١٦]، والله أعلم.

٣٨- بَابُ مَنْ نَاوَلَ، أَوْ قَدَّمَ إِلَى صَاحِبِهِ عَلَى الْمَائِدَةِ شَيْئًا، قَالَ: وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا بَأْسَ أَنْ يُنَاوِلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا يُنَاوِلُ مِنْ هَذِهِ الْمَائِدَةِ إِلَى مَائِدَةٍ أُخْرَى

قوله: (وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ): هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظليُّ، التَّميميُّ مولاهم، المروزيُّ، شيخ خراسان، أبوه تركيٌّ، وأمُّه خُوارزميَّة، تُوُفِّيَ في رمضان سنة (١٨١هـ)، وقبره بهيت يُزار، وهو أشهر مِن أنْ يُترجَم، رحمة الله عليه(١).

٥٤٣٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خَيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسٌ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٥).

إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ خُبْزًا مِنْ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَدِيدٌ، قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوْلِ الصَّحْفَةِ، فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ. وَقَالَ ثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسٍ: فَجَعَلْتُ أَجْمَعُ الدُّبَّاءَ بَيْنَ يَدَيْهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويس عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالكٍ الإمامِ، شيخِ الإسلام[ح٢٢].

قوله: (**إِنَّ خَيَّاطًا**): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الخيَّاط) لا أعرفه[ح٢٠٩٢]، و(**الدُّبَّاء**): تَقَدَّمَ أنَّه بالمدِّ والقصر: القرع[ح٥٣].

٣٩ - بَابُ الرُّطَبِ بِالْقِثَّاءِ

قوله: (**بَابُ الرُّطَبِ بِالْقُثَّاءِ**): هو بكسر القاف وضمِّها، والمدِّ، وقد قرأ يحيى بن وثَّاب وطلحة ابن مُصرِّف بالضَّمِّ، وكذا الأشعثُ العُقيليُّ، وهو معروف(١)، وفي «صحاح الجوهريِّ»: (الخيار: القثَّاء)، ذكره في (خير)، وإنَّما هو نوع آخرُ غيره، هذا الذي نعرفه./ [٢/٢٤٤أ]

٥٤٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: **رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالْقِثَّاءِ**.

قوله: (**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ الْقِثَّاءَ بِالرُّطَبِ**(٢)): كذا في «البُخاريِّ» و«مسلم»[م(٢٠٤٣)(١٤٧)] مِن حديث عبد الله بن جعفر، وفي غيرهما زيادةٌ: قال: «يكسر حر هذا برد هذا»(٣).

٤٠ - بَابٌ

٥٤٤١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ **عَبَّاسٍ الْجُرَيْرِيِّ**، عَنْ **أَبِي عُثْمَانَ** قَالَ: **تَضَيَّفْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَبْعًا، فَكَانَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ وَخَادِمُهُ يَعْتَقِبُونَ اللَّيْلَ أَثْلَاثًا**، يُصَلِّي هَذَا، ثُمَّ يُوقِظُ هَذَا، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا، **فَأَصَابَنِي سَبْعُ تَمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ حَشَفَةٌ**.

قوله: (**عَنْ عَبَّاسٍ الْجُرَيْرِيِّ**): (عَبَّاس): تَقَدَّمَ أنَّه بموحَّدة وسين مهملة، و(الجُرَيريُّ): تَقَدَّمَ أنَّه

(١) انظر «التوضيح» (٢١٣/٢٦).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الرُّطب بالقِثَّاء).

(٣) هذه الزيادة أخرجها أبو داود في حديث آخر (٣٨٣٦) عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسول الله ﷺ يأكل البطيخ بالرطب، فيقول: «نكسر حر هذا ببرد هذا، وبرد هذا بحر هذا»).

بِضَمِّ الجيم وفتح الراء، واسم والده فرُّوخ، وليس عَبَّاس هذا بأخٍ لسعيد الجريريِّ[ح١١٧٨]، و(أَبُو عُثْمَان): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الرحمن بن مَلٍّ، وتَقَدَّمَتْ(١) اللُّغات في (مَلٍّ)[ح٥٢٦].

قوله: (تَضَيَّفْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ): (تضيَّفه): إذا اتَّخذه ضيفًا.

قوله: (فَكَانَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ وَخَادِمُهُ): امرأة أبي هريرة، وكذا خادمه لا أعرف اسمَيهما، وقال بعض حفَّاظ العصر: (امرأته: بُسرة بنت غزوان)[هُدى٣٤٤]، ثُمَّ رأيت الذَّهبيَّ ذكر في «تجريده» ما لفظه: (بُسرة بنت غزوان التي كان أبو هريرة أجيرها، ثُمَّ تزوَّجها، ما رأيت أحدًا ذكرها). انتهى[التجريد٢/٢٥٢].

قوله: (فَأَصَابَنِي سَبْعُ تَمَرَاتٍ): وفي الحديث الآخر الآتي قريبًا: (فأصابني منه خمس تمرات)[ح٥٤٤١م]، وقد قَدَّمْتُ الكلام في ذلك، وجمعًا قريبًا، والله أعلم[ح٥٤١١].

قوله: (إِحْدَاهُنَّ حَشَفَةٌ): تَقَدَّمَ الكلام عليها قريبًا؛ فانظره[ح٥٤١١].

٥٤٤١م - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَنَا تَمْرًا، فَأَصَابَنِي مِنْهُ خَمْسٌ: أَرْبَعُ تَمَرَاتٍ وَحَشَفَةٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَشَفَةَ هِيَ أَشَدُّهُنَّ لِضِرْسِي.

قوله: (عَنْ عَاصِمٍ): هذا هو عاصم بن سُليمان الأحول، أبو عبد الرحمن، البصريُّ، و(أَبُو عُثْمَان): عبد الرحمن بن مَلٍّ، وتَقَدَّمَتِ اللُّغات في (مَلٍّ)[ح٥٢٦].

قوله: (فَأَصَابَنِي مِنْهُ خَمْسٌ(٢) تَمَرَاتٍ): تَقَدَّمَ جمعٌ بين هذا وبين (سبع) قبل هذا؛ فانظره، وكذا قوله: (وَحَشَفَةٌ)، وضبطها[ح٥٤١١].

٤١ - بَابُ الرُّطَبِ وَالتَّمْرِ، وَقَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ الآية [مريم: ٢٥]

٥٤٤٢ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورِ ابْنِ صَفِيَّةَ: حَدَّثَتْنِي أُمِّي، عَنْ عَائِشَةَ: تُوُفِّيَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ شَبِعْنَا مِنَ الأَسْوَدَيْنِ التَّمْرِ وَالْمَاءِ.

قوله: (وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَان...) إلى آخره: أمَّا (مُحَمَّد بن يوسف) فهو الفِرْيَابيُّ، وقد قَدَّمْتُ الفرق بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البُخاريِّ البيكنديِّ، وذكرت الأماكن التي روى فيها البُخاريُّ عن البيكنديِّ[ح٦٨]، و(سُفْيَان): هو الثَّوريُّ، و(مَنْصُور): قال الدِّمْيَاطيُّ: (هو منصور بن عبد الرحمن

(١) زيد في (أ): (في)، وهو تكرارٌ.

(٢) زيد في «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (أربع).

ابن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة الحَجَبِيُّ). انتهى، وأمُّه (صَفِيَّة): تَقَدَّمَ الكلام عليها: هل هي صحابيَّة أم لا؟ في (الجنائز)[ح١٣٤٩] وقبله[ح٢٧٧]، وفي (النِّكاح)[ح٥١٧٢]، وهي صفيَّة بنت شيبة الحاجب، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ)، وفلانٌ المعزوُّ إليه القولُ شيخُه -كهذا- فإنَّه يكون كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالب أَخْذُ ذلك عنه في حال المذاكرة، وأنَّ مثل هذا يجعله المِزِّيُّ والذَّهَبيُّ تعليقًا[ح١٤٢]، وعلى كلِّ تقدير؛ فقد تَقَدَّمَ هذا مُسنَدًا عن مسلم بن إبراهيم، عن وُهَيب، عن منصور به[ح٥٣٨٣]، وأخرجه مسلم في آخر الكتاب عن يحيى بن يحيى، وسعيد بن منصور؛ كلاهما عن داود بن عبد الرَّحمن، عن منصور بن عبد الرَّحمن به، وعن ابن مثنَّى عن عبد الرَّحمن بن مهديٍّ، وعن أبي كريب عن الأشجعيِّ، وعن نصر بن عليٍّ عن أبي أحمد الزُّبَيريِّ[م(٢٩٧٥)]؛ ثلاثتهم عن سفيان، عن منصور به، والله أعلم.

٥٤٤٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ يَهُودِيٌّ وَكَانَ يُسْلِفُنِي فِي تَمْرِي إِلَى الْجِدَادِ، وَكَانَتْ لِجَابِرٍ الأَرْضُ الَّتِي بِطَرِيقِ رُومَةَ فَجَلَسَتْ، فَخَلَا عَامًا، فَجَاءَ الْيَهُودِيُّ عِنْدَ الْجِدَادِ، وَلَمْ أَجُدَّ مِنْهَا شَيْئًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَنْظِرُهُ إِلَى قَابِلٍ فَيَأْبَى، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ لأَصْحَابِهِ: «امْشُوا نَسْتَنْظِرْ لِجَابِرٍ مِنَ الْيَهُودِيِّ» فَجَاؤُونِي فِي نَخْلِي، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَلِّمُ الْيَهُودِيَّ، فَيَقُولُ: أَبَا الْقَاسِمِ لَا أُنْظِرُهُ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ قَامَ فَطَافَ فِي النَّخْلِ، ثُمَّ جَاءَهُ فَكَلَّمَهُ فَأَبَى، فَقُمْتُ فَجِئْتُ بِقَلِيلِ رُطَبٍ فَوَضَعْتُهُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ عَرِيشُكَ يَا جَابِرُ؟» فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «افْرُشْ لِي فِيهِ» فَفَرَشْتُهُ فَدَخَلَ فَرَقَدَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ فَجِئْتُهُ بِقَبْضَةٍ أُخْرَى فَأَكَلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَ فَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ فَأَبَى عَلَيْهِ، فَقَامَ فِي الرِّطَابِ فِي النَّخْلِ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ قَالَ: «يَا جَابِرُ، جُدَّ وَاقْضِ» فَوَقَفَ فِي الْجِدَادِ فَجَدَدْتُ مِنْهَا مَا قَضَيْتُهُ وَفَضَلَ مِثْلُهُ، فَخَرَجْتُ حَتَّى جِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَبَشَّرْتُهُ، فَقَالَ: «أَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد بن أبي مريم(١)، و(أَبُو غَسَّانَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (غسَّان) يُصرَف ولا يُصرَف، وأنَّه مُحَمَّد بن مُطَرِّف[ح٩٣٨]، و(أَبُو حَازِمٍ):

---

(١) في (أ): (سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمد)، والمثبت هو الصواب؛ فإنَّه منسوبٌ إلى جدِّه، كما ذكر المصنف في مواضع أخرى، وسبق أن ذكرنا أنَّ المصنِّف تبع في هذا نسخته من «الكاشف»، وتسرَّب إليه الوهم منها.

تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، سَلمة بن دينار.

قوله: (كَانَ بِالْمَدِينَةِ يَهُودِيٌّ[(١)] يُسْلِفُنِي): هذا اليهوديُّ قال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (إنَّه هو أبو الشحم)، والله أعلم[الإفهام٤٩٦]، وقال بعض حفَّاظ العصر: (لم أعرف اسمه، ويحتمل أنْ يكون هو [أبو] الشَّحم)[هُدى٣٤٤].

قوله: (إِلَى الْجِدَادِ): هو بفتح الجيم وكسرها، وهو معروف.

قوله: (رُوْمَةَ): هي بِضَمِّ الرَّاء، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ ميم مفتوحة، ثُمَّ تاء التَّأنيث، قال ابن قُرْقُول: («رُوْمة»: اسم بئر عثمان بالمدينة، وفي الحديث: «وأرض جابر بطريق رُوْمَة»، ولعلَّها تلك). انتهى[مطالع٣/٢٠٩]، وتَقَدَّمَ الكلام على (رُوْمَة) صاحبِ البئر[ح٢٧٧٨].

قوله: (فَجَلَسَتْ، فَخَلَا عَامًا): كذا في أصلنا، وفي هامش أصلنا نسخة: (فخاست نخلُها عامًا[(٢)])، وفي نسخة أُخرى لم تكن بأصلنا: (فحبست)، وقد ذكر ابن قُرْقُول الرِّوايات الثَّلاث في (الجيم مع اللَّام) وقال: (وصوابُ ذلكَ: ما رواه أبو الهيثم؛ يعني: «فخاست نخلها»، أي: خالفتْ معهودَ حملها)... إلى أنْ قال: (وكان أبو مروان بن سراج يُصوِّب رواية القابسيِّ) يعني: (فجلست، فخلا عامًا)، قال: (إلَّا أنَّه يُصلِح ضبطَها: «فجلستُ»، أي: فجلستُ عن القضاء، «فخلا»؛ يعني: السَّلف، «عامًا»، لكنَّ ذكرَه للأرض في أوَّل الحديث يدلُّ على أنَّ الخبر عنها، لا عن نفسه، والله أعلم) انتهى مُلخَّصًا[(٣)]، وفي «النِّهاية»: في «خنس» -يعني: بالخاء المُعْجَمة، ثُمَّ النُّون، ثُمَّ السِّين المُهْمَلة- ما لفظه: (وفي حديث جابر أنَّه كان له نخل فخنستِ النَّخل، أي: تأخَّرتْ عن قبول التَّلقيح؛ فلم يُؤثِّر فيها، ولم تحمل تلك السَّنة) انتهى، وهذه في هامش أصلنا الدِّمَشْقيِّ، والله أعلم.

قوله: (أَسْتَنْظِرُهُ) أي: أطلب منه الإنظار؛ وهو التَّأخير.

قوله: (فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم): (أُخبِر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ، نائب مناب الفاعل.

قوله: (امْشُوا): هو بهمزة وصل، فإنِ ابتدأتَ بها؛ كَسَرْتَها[(٤)].

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (وكان).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٣٣).

(٤) هذه الفقرة جاءت مستدركة في (أ) قبل الفقرة السَّابقة.

قوله: (لَا أُنْظِرُهُ): هو بِضَمِّ الهمزة وكسر الظَّاء، رُبَاعيٌّ، أي: لا أُؤَخِّره.

قوله: (أَيْنَ عَرِيشُكَ): هو بفتح العين، وكسر الرَّاء، وفي آخره شينٌ معجمةٌ، وهو بيت في النخيل مِن سَعَفه؛ مثل الكوخ، يقيمون فيه، يأكلون مدَّة حمل الرُّطب إلى أنْ يُصرَم(١).

قوله: (بِقُبْضَةٍ أُخْرَى): (القُبضَة): ما قَبضتَ عليه مِن شيءٍ، يقال: أعطاه قُبضَة مِن سَويق أو تمر، أي: كفًّا منه، وربَّما جاء بالفتح(٢)، وهو في أصلنا مفتوحُ القاف بالقلم، وقد قال الجوهريُّ: (إنَّه قليل)(٣)، والله أعلم.

قوله: (فِي الرِّطَابِ): هو بكسر الرَّاء، قال ابن قُرْقُول: («فقام في الرِّطَاب في النَّخل ثانيةً»، كذا جاء في «الأطعمة» عند أكثر الرواة، وعند ابن السَّكن: «فقام فطَاف في النَّخل ثانية»، وكأنَّه الأشبه). انتهى[مطالع٣/١٤٦]، و(الرُّطَب) مِن التمر معروفٌ، الواحدة: رُطَبة، وجمع الرُّطَب: أرطَاب ورِطَاب أيضًا؛ مثل: ربع ورِباع، وجمع الرُّطَبة: رطَباتٌ، ورُطَبٌ(٤).

قوله: (فَوَقَفَ فِي الْجِدَادِ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه بالكسر والفتح.

قوله: (وَفَضِلَ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الضَّاد وكسرها، وفي مجموعه ثلاثُ لغات، تَقَدَّمَتْ[ح٢٣٩٦].

٤٢ - بَابُ أَكْلِ الْجُمَّارِ

قوله: (بَابُ أَكْلِ الْجُمَّارِ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الجيم، وتشديد الميم، وفي آخره راءٌ، وهو الكَثَرُ، وهو رخْصُ طلع النَّخل وما يُؤكَل من غلقته(٥)[ح٧٢]./ [٢/٤٤٢ب]

٥٤٤٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جُلُوسٌ، إِذْ أُتِيَ بِجُمَّارِ نَخْلَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ لَمَا بَرَكَتُهُ كَبَرَكَةِ الْمُسْلِمِ» فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَعْنِي النَّخْلَةَ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: هِيَ النَّخْلَةُ يَا رَسُولَ اللهِ، ثُمَّ الْتَفَتُّ فَإِذَا أَنَا عَاشِرُ عَشَرَةٍ أَنَا أَحْدَثُهُمْ فَسَكَتُّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (غِياثًا) بكسر الغين وتخفيف المُثَنَّاة

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤١٥).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق)، انظر «الصحاح» مادَّة (قبض).

(٣) عبارة الجوهري في «الصحاح»: (ربما جاء بالفتح) كما تقدم.

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (رطب).

(٥) في «المطالع»: (غلفته).

تحت، وفي آخره ثاءٌ مُثَلَّثةٌ، و(**الأَعْمَش**): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمان بن مِهْرَان، الكاهليُّ القارئ.

قوله: (**إِذْ أُتِيَ**): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(**الجُمَّار**): تَقَدَّمَ ضبطه، وما هو قريبًا جدًّا[قبل ح٥٤٤٤].

قوله: (**لَمَا بَرَكَتُهُ**): هو بفتح اللَّام وتخفيف الميم، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (**أَنَا أَحْدَثُهُمْ**) أي: أصغرهم سنًّا، وهذا ظاهِرٌ.

٤٣ - بَابُ الْعَجْوَةِ

٥٤٤٥ - **حَدَّثَنَا جُمْعَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**: حَدَّثَنَا **مَرْوَانُ**: أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ: أَخْبَرَنَا عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا جُمْعَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هو جمعة بن عبد الله بن زياد السُّلَميُّ البلخيُّ، أبو بكر، وقيل: اسمه يحيى، وجمعة لقبه، عن هشيم، ومروان بن معاوية، وجماعة، وعنه: البُخاريُّ، والحسن بن سفيان، وغيرهما، ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»(١)، وأنَّه مِن دُعاة السُّنَّة، وتُوُفِّيَ سنة (٢٣٣هـ)، انفرد به البُخاريُّ عن أصحاب الكُتُب السِّتَّة(٢)، و(**مروان**): هو ابن معاوية.

قوله: (**مَنْ تَصَبَّحَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً...**) الحديث: هو في أصلنا: (تمراتٍ عجوةً)، وفي نسخة: (تمراتِ عَجْوَةٍ(٣))، واعلم أنَّه يجوز فيه الإضافةُ وتركُها، قال ابن مالك: (ويجوز نصبه على التَّمييز)[شواهد التوضيح٢٢٢]، و(العَجْوَة): نوعٌ مِن التَّمر، واعلم أنَّ هذا وَرَد مُقيَّدًا في «مسلم»، وكلاهما مِن رواية سعد بن أبي وقَّاصٍ، ولفظه: «مَن أكل سَبعَ تمراتٍ ممَّا بين لابَتَيها حين يُصبح؛ لم يضرَّه سمٌّ حتَّى يُمسِي»؛ الحديث[م(٢٠٤٧)(١٥٤)]، وفي «مسلم» أيضًا مِن حديثه الإطلاقُ كما هنا[م(٢٠٤٧)(١٥٥)]، وفي «المستدرك» وقال: صحيح الإسناد: «مَن تصبَّح...» إلى أنْ قال: «مِن البرنيِّ»(٤)، وفي «الدَّارميِّ»: «لم يضرَّه ذلك اليومَ شيءٌ حتَّى يمسي»(٥)، وأخرج مسلم مِن حديث عائشة رضي الله عنها: «إنَّ في عَجْوَة

(١) انظر «الثقات» (٨/١٦٥).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥/١٢٠)، «تذهيب التهذيب» (٢/١٥٧).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) لم أقف عليه في «المستدرك» بهذا اللفظ، والذي في «المستدرك» (٤/٢٢٦): من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «إنَّ أرضكم رفعت لي منذ قعدتم إليَّ، فنظرت مِن أدناها إلى أقصاها، فخيرُ تمراتكم البرني، يُذهب الداء ولا داء فيه».

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والذي عند الدارمي في «مسنده» (٣/١٨٧٦): (العجوة من الجنَّة، وهي شفاء من السم)، وفيه عباد بن منصور، وهو ضعيف.

العالية شفاءً -أو إنَّها ترياقٌ- أوَّل البُكرَة»[م٢٠٤٨(١٥٦)]، والحاصل: أنَّه ليس مراده العَجْوَة مِن حيث هي؛ بل عَجْوَة أرضٍ مخصوصةٍ، وقد بَوَّب عليه الشيخ مُحيِي الدين في «شرح مسلم»: (بَابُ فَضلِ تمرِ المدينة)[شرح مسلم١٤/٢٣١]، و(اللَّابَتَان): الحرَّتان، وظاهر تبويب البُخاريِّ: أنَّه أراد مُطلَق العَجْوَة؛ وذلك لأنَّه فيما يأتي في (الطِّبِّ) قال: (باب الدَّواء بالعَجْوَة للسِّحر)[قبل ح٥٧٦٨]، والظَّاهرُ مِن حاله: أنَّه وَقفَ على رواية التَّقييد، ولو رضيَها لقال في (الطِّبِّ): (باب الدواء بعَجْوَة كذا للسِّحر)، وقد نقل شيخنا في (كتاب الطِّبِّ) في (باب الدَّواء بالعَجْوَة): (عن القزاز[(١)]: أنَّها ممَّا غرس رسول الله ﷺ بالمدينة، قال: وكذا قال ابن الأثير: إنَّها نوعٌ مِن تَمر المدينة، أكبر مِن الصَّيْحَانيِّ، يضرب إلى السَّواد، مِنْ غرس رسول الله ﷺ). انتهى[التوضيح٢٧/٥٥٣]، ثُمَّ رأيت الذي قاله عن ابن الأثير في «نهايته» في حديث: «العَجْوة من الجنَّة»[(٢)]، ولم يقوَ فهمي أنَّه أراد: عَجْوَة المدينة خاصَّةً مِن كلامه. والله أعلم.

قوله: (لَمْ يَضُرَّهُ): هو بفتح الراء المُشَدَّدة، ونصَّ سيبويه على ضمِّها[(٣)]، وقد تَقَدَّمَ[ح١٤١].

قوله: (سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ): تَقَدَّمَ أنَّ (السُّمَّ) مثلَّث السين، وأردؤها الكسر، وقد أُنكِر[قبل ح٢٦١٥].

تنبيهٌ: قال الخَطَّابيُّ وغيرُه: وكونها عُوذة مِن السُّمِّ والسِّحر إنَّما هو ببركة دعوة النَّبيِّ ﷺ التي سبقت فيها، لا لأنَّ التمر يصنع شيئًا من ذلك. انتهى[الأعلام٢/٢٠٥٤].

٤٤ - بَابُ الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ

٥٤٤٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ قَالَ: أَصَابَنَا عَامُ سَنَةٍ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ فرزَقَنا تَمْرًا، فَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا وَنَحْنُ نَأْكُلُ وَيَقُولُ: لَا تُقَارِنُوا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الإِقْرَانِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ. قَالَ شُعْبَةُ: الإِذْنُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

قوله: (حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ): هو بِضَمِّ السين وفتح الحاء المُهْمَلتين، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ ميم.

قوله: (أَصَابَنَا عَامُ سَنَةٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (السنة): القَحْط والجَدْب[ح٨٠٤].

---

(١) في (أ): (الفراء)، والمثبت من نسخة المصنف من «التوضيح» التي بخطِّه.

(٢) أخرجه ابن ماجة (٣٤٥٣) والإمام أحمد في «مسنده» (٣/٤٨) من حديث جابر وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، وانظر كلام ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» (٣/١٨٨) مادَّة (عجا).

(٣) انظر «الكتاب» (٣/٥٢٩-٥٣٣).

قوله: (مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ): هو عبد الله بن الزُّبَير بن العَوَّام، الصَّحابيُّ المشهور، ابن الصَّحابيِّ، أحد العشرة.

قوله: (عَنِ الإِقْرَانِ): كذا في أصلنا وعليه علامة نسخة وراويه[1]، وفي الهامش: (القِران[2]) وعليه (صح)، قال ابن قُرْقُول: («نهى عن القران في التمر»: وجاء في أحاديثَ كثيرةٍ في الصَّحيحين: «عن الإقران»[ح(٢٤٥٥، ٢٤٩٠)، م(٢٠٤٥)(١٥٠)]، والأوَّل هو المعروف). انتهى[مطالع٥/٣٤٩]، وقد رأيت في حواشي الحافظ زكيِّ الدين بن عبد العظيم بن عبد القويِّ المنذريِّ على «أبي داود»: نقل ذلك عن أبي بكر المعافريِّ -هو القاضي أبو بكر ابن العربيِّ المالكيُّ-: أنَّه يُقال: قرن بين الشيئين وأقرن؛ إذا جمع بينهما. انتهى، وفي «النهاية»: («نهى عن القران إلَّا أنَّ يستأذن الرجلُ صاحبَه»، ويُروى: «الإقران»، والأوَّل أصحُّ، وهو أنَّ يقرن بين التمرتين في الأكل، وإنما نهى عنه؛ لأنَّ فيه شَرهًا، وذلك يُزْري بفاعله، أو لأنَّ فيه غبنًا لصاحبه، وقيل: إنَّما نهى عنه لما كانوا فيه مِن شِدَّة العيش، وقلَّة الطعام، وكانوا مع هذا يُواسون مِن القليل، فإذا اجتمعوا على الأكل؛ آثر بعضُهم بعضًا على نفسه، وقد يكون في القوم مَن قد اشتدَّ جوعُه، فربَّما قَرَن بين التَّمرتين، أو عَظَّم اللُّقمة، فأرْشَدهم إلى الإذن فيه؛ لِتَطِيبَ به أنفُس الباقين). انتهى.

واعلم أنَّه اختُلِف في هذا النَّهي؛ أهو على التحريم أو الكراهة؟ قال النَّوَويُّ رحمه الله: (والصواب التفصيل: فإنْ كان الطعام مشتركًا بينهم؛ فالقران حرامٌ إلَّا برضاهم، ويحصل الرضا بتصريحهم، أو بما يقوم مقام التصريح مِن قرينة حالٍ وإدلالٍ عليهم، بحيث يعلم يقينًا أو ظنًّا قويًّا أنَّهم يرتضون به، ومتى شكَّ في رضاهم؛ فهو حرامٌ، وإنْ كان الطعام لغيرهم أو لأحدهم؛ اشتُرط رضاه وحده، فإنْ قرن بغير رضاه؛ فحرام، ويستحبُّ أنْ يستأذنَ الآكلين معه ولا يجب، وإنْ كان الطعام لنفسه وقد ضيَّفهم به؛ فلا يحرم عليه القران، ثُمَّ إنْ كان في الطعام قلَّةٌ؛ فحسنٌ ألَّا يقرن ليُساويَهم، وإنْ كان كثيرًا بحيث يفضل عنهم؛ فلا بأس بقرانه، لكنَّ الأدب مطلق التأدُّب في الأكل وترك الشَّرَه، إلَّا أنْ يكون مستعجلًا ويريد الإسراع لشغل...) إلى آخر كلامه، وذكر أيضًا (الإقران) فقال: (هكذا هو في الأصول، والمعروف في اللغة: القران)[شرح مسلم١٣/٢٢٥]، والله أعلم.

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

قوله: (**إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ، قَالَ شُعْبَةُ: الإِذْنُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ**): ولفظ شعبة في «مسلم»: (لا أُرى هذه الكلمة إلَّا مِن كلمة ابن عمر)[م(٢٠٤٥)(١٥٠)]؛ يعني بـ(الكلمة): الكلام، وهذا معروفٌ سائغٌ، قال النَّوويُّ: (/ وما قاله شعبة لا يؤثِّر في رفع الاستئذان؛ لأنَّه نفاه بظنٍّ في «مسلم» -وكأنَّه قَوِيَ ظنُّه مرَّة أخرى، فجزم به كما هنا- ولكن أثبته سفيان في «صحيح مسلم» -ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ أنْ يقرُن الرجلُ بين التمرتين حتَّى يستأذن أصحابه»[م(٢٠٤٥)(١٥١)]-). انتهى[١]، وقال الخطيب البغداديُّ: (إنَّ هذا من قول ابن عمر، وليس من قول رسول الله ﷺ)[الفصل للوصل١/١٣٥]، نقله عنه المحبُّ الطبريُّ[٢]، وقد تَقَدَّمَ كلامٌ على هذا الموضع[ح٢٤٥٥]، والله أعلم[٣]. [٢/٢٤٣أ]

٤٦ - بَابُ بَرَكَةِ النَّخْلِ

٥٤٤٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ تَكُونُ مَثَلَ الْمُسْلِمِ، وَهيَ النَّخْلَةُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، و(**زُبَيْد**) بالموحَّدة: هو ابن الحارث الياميُّ، تَقَدَّمَ.

٤٥ - بَابُ الْقِثَّاءِ

قوله: (**بَابُ الْقِثَّاءِ**)[٤]: تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بكسرِ[٥] القاف وضمِّها، وتَقَدَّمَ مَن قرأ بِضَمِّ القاف، وتَقَدَّمَ ما وقع للجوهريِّ فيه[قبل ٥٤٤٠].

---

(١) انظر «شرح مسلم» (١٣/٢٢٦)، وذِكرُ الروايات ليست في كلامه.

(٢) انظر «غاية الإحكام» (٥/٥١٥).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/٤٨٣) بعد أن ذكر الأقوال في كون هذه الزيادة مدرجة أو موقوفة أو مرفوعة: (فلما اختلفوا على شعبة وتعارض جزمه وتردده، وكان الذين رَوَوْا عنه التردد أكثر؛ نظرنا فيمن رواه غيره من التابعين، فرأيناه قد ورد عن سفيان الثوري وابن إسحاق الشيباني ومسعر وزيد بن أبي أنيسة...) وساق الروايات، وذكر رواية مرفوعةً لأبي هريرة ﵁، ثم قال: (فالذي ترجَّح عندي أن لا إدراج فيه، وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في «كتاب المظالم» [قبل ح٢٤٥٥] وفي «الشركة» [قبل ح٢٤٨٩]، ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الإذن مرَّةً غير مرفوع ألَّا يكون مستندُه فيه الرفع).

(٤) (باب القثاء) صحَّ تقديمه على (باب بركة النخل) المتضمِّن حديث أبي نُعَيم في رواية أبي ذرٍّ، خلافًا لـ«اليونينيَّة»، وعليه في (ق) علامة تقديم وتأخير.

(٥) في (أ): (بفتح)، والمثبت ممَّا تقدَّم قبل الحديث (٥٤٤٠).

٤٧ - بَابُ جَمْعِ اللَّوْنَيْنِ أَوِ الطَّعَامَيْنِ بِمَرَّةٍ

قوله: (بَابُ جَمْعِ اللَّوْنَيْنِ أَوِ الطَّعَامَيْنِ بِمَرَّةٍ): قال شيخنا: (قال المهلَّب: لا أعلم مَن نهى عن خلط الأُدم إلَّا شيئًا يُروى عن عمر رضي الله عنه، ويمكن أنْ يكون ذلك من السَّرَف، والله أعلم؛ لأنَّه كان يمكن أنْ يأتَدِم بأحدهما ويرفع الآخر إلى مرَّة أخرى، ولم يحرِّم ذلك عمرُ رضي الله عنه؛ لأجل الاتِّباع في أكل الرُّطَب بالقِثَّاء، والقديد مع الدُّبَّاء، وقد رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبيِّن هذا، روى عبيد الله بن عمر القواريريُّ... -وساق سندًا إلى سلمة بن حَبِيب- عن أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنَّه عليه الصلاة والسلام نزل قباء...» -فذكر حديثًا...، إلى أنْ قال عليه السلام-: «ما شَرَابُك هذا؟» قال: لبنٌ وعسلٌ يا رسول الله، قال: «إنِّي لا أحرِّمه، ولكن أدعه تواضعًا لله، فإنَّه مَن تواضع لله؛ رفعه الله، ومَن تكبَّر؛ قَصَمه الله، ومَن بذَّر؛ أَفْقَره الله، ومَن اقتَصَد؛ أَغْنَاه الله، ومَن ذكر الله؛ أحبَّه الله»). انتهى[(١)].

وقد ذكر ابن الجوزيِّ في «موضوعاته» بسنده حديثًا في الجمع بين إدامين عن عائشة رضي الله عنها قالت: أُتِيَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بقدح لبن وعسل، فقال: «أَشربتان في شربةٍ، وأُدْمان في أدم وقدح؟! لا حاجة لي فيه، أَمَا إنِّي لا أزعم أنَّه حرامٌ، ولكنِّي أكره أن يسألني الله عن فضول الدنيا يوم القيامة، أتواضعُ، فمَن تواضع لله؛ رفعه الله، ومَن تكبَّر؛ وضعه الله، ومَن استغنى؛ أغناه الله، ومن أكثر ذكر الله؛ أحبَّه الله»، قال ابن الجوزيِّ: تفرَّد به نعيم، ثُمَّ ذكر جرحه عن جماعةٍ. انتهى[(٢)].

وفي «المستدرك» في (الأطعمة): (عن أنس رضي الله عنه: أُتِيَ النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بقعب فيه لبنٌ [وشيء][(٣)] من عسل، فقال: «أُدمان في إناء؟! لا آكله ولا أحرِّمه»، صحيحٌ)، قال الذَّهَبيُّ في «تلخيصه»: (بل منكرٌ واهٍ، رواه مُحمَّد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب: حدَّثني عمِّي عبد السلام عن أبيه عن أنس، ولم أرَ فيهم مجروحًا). انتهى[ك٤/١٢٢]، والله أعلم.

وتقدير تبويب البُخاريِّ: باب جواز جمع اللَّونَين، أو باب جمع اللَّونَين... إلى آخره، هل جاء فيه شيء؟ وقد ذكر فيه دليلَ الجوازِ.

٥٤٤٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالْقِثَّاءِ.

---

(١) انظر «التوضيح» (٢٦/٢٢٧).

(٢) انظر «الموضوعات» (٣/١٩).

(٣) (وشيء): بياض في (أ)، وكُتِبَ فوقها: (كذا).

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ): هو مُحَمَّد بن مقاتل، أبو الحسن المروزيُّ، رُخٌّ؛ بِضَمِّ الراء، وتشديد الخاء المُعْجَمة، تقدَّم مُترجَمًا[ح٦٥]، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابن المبارك الإمام، شيخ خراسان.

٤٨ - بَابُ مَنْ أَدْخَلَ الضِّيفَانَ عَشَرَةً عَشَرَةً، وَالْجُلُوسِ عَلَى الطَّعَامِ عَشَرَةً عَشَرَةً

٥٤٥٠ - حَدَّثَنِي الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ. (ح) وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ. (ح) وَعَنْ سِنَانٍ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ أُمَّهُ، عَمَدَتْ إِلَى مُدٍّ مِنْ شَعِيرٍ، جَشَّتْهُ وَجَعَلَتْ مِنْهُ خَطِيفَةً، وَعَصَرَتْ عُكَّةً عِنْدَهَا، ثُمَّ بَعَثَتْنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ وَهوَ فِي أَصْحَابِهِ فَدَعَوْتُهُ فَقَالَ: «وَمَنْ مَعِي؟» فَجِئْتُ فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: «وَمَنْ مَعِي؟» فَخَرَجَ إِلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعَتْهُ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَدَخَلَ فَجِيءَ بِهِ، قَالَ: «أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً» فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: «أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً» فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: «أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً» فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً حَتَّى عَدَّ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَامَ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ هَلْ نَقَصَ مِنْهَا شَيْءٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (ابن عبد الرحمن بن أبي المغيرة، أبو همَّام البصريُّ الخاركيُّ، وخارك: جزيرةٌ في البصرة، روى عنه البُخاريُّ، وروى النَّسَائيُّ عن رجلٍ عنه). انتهى[(١)].

قوله: (ح[(٢)]): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابة وتلفُّظًا في أوَّل هذا التعليق[ح٦]؛ فانظر ذلك إنْ أردته، وسيأتي في أواخر هذا التعليق[ح٧٥٦١].

قوله: (وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ): قائل ذلك هو حمَّاد بن زيد، و(هشام) هذا: هو ابن حسَّان، و(مُحَمَّد): هو ابن سيرين، وهذا معطوفٌ على السند قبله.

قوله: (وَعَنْ سِنَانٍ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ أَنَسٍ): قائل ذلك هو حمَّاد بن زيد.

والحاصل: أنَّ هذا الحديثَ رواه حمَّاد بن زيد عن الجعد أبي عثمان عن أنس، وعن هشام بن حسَّان عن مُحَمَّد بن سيرين عن أنس، وعن سنان أبي ربيعة عن أنس، وليس تعليقًا، فاعلمه، والله أعلم، وكذا رأيت الدِّمْيَاطيَّ قال: (القائل: «وعن هشام -وهو ابن حسَّان- وعن سنان» هو حمَّاد بن زيد، وسنان بن ربيعة أبو ربيعة الباهليُّ البصريُّ، انفرد به البُخاريُّ). انتهى، سنان بن ربيعة الباهليُّ

---

(١) تقدم عند الحديث (٢١٥٨).

(٢) (ح): ليس في «اليونينيَّة»، وعليها في (ق) علامة الزيادة.

أبو ربيعة، عن أنسٍ، وشهر بن حَوْشَب، وغيرِهما، وعنه: الحمَّادان، وعبد الوارث، وعبد الله بن بكر السهميُّ، وَثَّقَهُ بعضُهم(١)، قال أبو حاتم: (مضطرب الحديث)[الجرح والتعديل٤/٢٥١]، وقال ابن معين: (ليس بالقويِّ)[الدوري٤/١٦٥]، أخرج له البُخاريُّ هذا الحديثَ مقرونًا بغيره، فقول الدِّمْيَاطيِّ: (انفرد به البُخاريُّ) يوهم أنَّه أخرج له في الأصول، وليس كذلك، بل قرنه كما ترى(٢)، وروى له أبو داود، والتِّرْمِذيُّ، وابن ماجه(٣)، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٣٥](٤)، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ): تَقَدَّمَ بعض ترجمتها، والاختلاف [في] اسمها، ﵂[ح١٣٠].

قوله: (عَمَدَتْ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الميم في الماضي، وكسرها في المستقبل، وأنِّي رأيت العكس أيضًا في حاشيةٍ نقلتها عن «شرح الفصيح»(٥)[ح١٢٢].

قوله: (إِلَى مُدَّيْنِ(٦) مِنْ شَعِيرٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (المدَّ) رطلٌ وثلث برطل بغداد، وتَقَدَّمَ الخلاف في رطل بغداد[قبل ح٢٠١].

قوله: (خَطِيْفَةً): (الخَطِيْفة): بفتح الخاء المُعْجَمة، وكسر الطاء المُهْمَلة، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ فاء، ثُمَّ تاء التأنيث، قال الدِّمْيَاطيُّ: (لبنٌ ودقيقٌ يُطحنان، ويُختَطَف بالملاعق بسرعة). انتهى، وهذا لفظ ابن الأثير في «نهايته»، وقال ابن قُرْقُول: («فجعلت منه خطيفةً»؛ يعني: عصيدة مِن دقيقٍ بلبنٍ، وقيل: هو مِن الكثَافة دون العصيدة)[مطالع٢/٤٣٣].

قوله: (وَعَصَرَتْ عُكَّةً): تَقَدَّمَ ما (العُكَّة)[ح٥٣٨١].

قوله: (فَخَرَجَ إِلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه زيد بن سهل، بدريٌّ نقيب جليل، تَقَدَّمَ بعض ترجمته[ح٣٧١].

قوله: (إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ): يعني: قليلًا.

قوله: (حَتَّى عَدَّ أَرْبَعِينَ): كذا هنا، وفيما مضى أنَّهم كانوا (ثمانين)[ح٥٣٨١]، ومرَّة: (سبعين أو ثمانين)[ح٣٥٧٨، ٦٦٨٨]، فالظاهر تعدُّد الواقعة، والله أعلم، أو يُقال: إنَّ هذا من باب مفهوم العدد، وإنَّ

---

(١) انظر «الثقات» (٤/٣٣٧).

(٢) وأخرج له في الأدب المفرد كما ذكر المزي في «تهذيبه» (١٢/١٤٧).

(٣) رووا عنه أيضًا حديثًا واحدًا وهو: «الأذنان من الرأس»، أخرجه أبو داود (١٣٤)، والترمذي (٣٧)، وابن ماجه في «السنن» (٤٤٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/١٤٧).

(٥) انظر «تحفة المجد الصريح» (ص٨٣).

(٦) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (مُدٍّ).

الكلَّ داخلٌ في (ثمانين)، وليس في ذكر القليل ما ينفي الكثير، أو يُقال: إنَّ مَن روى: (ثمانين) عدَّ المجموع، ومن روى: (أربعين) عدَّ الرؤساء، أو نحو ذلك من الأجوبة، والله أعلم./ [٢/٢٤٣ب]

٤٩ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الثُّومِ وَالْبُقُولِ، فِيهِ ابْنُ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٤٥١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: قِيلَ لأَنَسٍ: مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي الثُّومِ؟ فَقَالَ: «مَنْ أَكَلَ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الوارث بن سعيد، أبو عبيدة الحافظ، و(عَبْدُ الْعَزِيزِ) بعده: هو ابن صهيب.

٥٤٥٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ: زَعَمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا، فَلْيَعْتَزِلْنَا أَوْ: لِيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا».

قوله: (حَدَّثَنَا[1] يُونُسُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يونس بن يزيد الأيليُّ، و(ابْن شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ، و(عَطَاءٌ): هو ابن أبي رَباح المَكِّيُّ.

٥٠ - بَابُ الْكَبَاثِ، وَهوَ ثَمَرُ الأَرَاكِ

قوله: (بَابُ الْكَبَاثِ؛ وَهوَ ثَمَرُ الأَرَاكِ): (الكَبَاث): بفتح الكاف، وتخفيف الموحَّدة، وفي آخره ثاء مُثَلَّثة، قال الدِّمْيَاطيُّ: (الكَبَاث: النضيج، وما لم يونِع منه: فهو بَرِيرٌ ومَرْدٌ، والأسود منه أشدُّه نضجًا). انتهى، وقال ابن قُرْقُول: (والكَبَاث: ثمر الأراك، قيل: نَضِيجه، وقيل: بل حصرمه، وقيل: غضُّه، وقيل: متزبِّبه، وهو البرِير أيضًا). انتهى[مطالع ٣/٣٢٦]، واقتصر ابن الأثير على القول الأوَّل من كلام ابن قُرْقُول[2]، وكذا اقتصر الجوهريُّ وصاحب «القاموس» عليه[3].

٥٤٥٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ نَجْنِي الْكَبَاثَ، فَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالأَسْوَدِ مِنْهُ، فَإِنَّهُ أَيْطَبُ» فَقَالَ: أَكُنْتَ تَرْعَى الْغَنَمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَعَاهَا».

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/١٣٩) مادَّة (كبث).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (كبث).

قوله: (بِمَرِّ الظَّهْرَانِ): تَقَدَّمَ الكلام على (مرِّ الظهران) غيرَ مَرَّةٍ، وأنَّه الذي يسمِّيه العامَّةُ: بطنَ مروٍ[ح٤٩٠].

قوله: (فَإِنَّهُ أَيْطَبُ): هذه لغةٌ فصيحةٌ في (أطيب)، ولم يذكرها في «الصحاح» الجوهريُّ في مكانها، وذكرها في (طيب)، فقال: (وقولهم: مَا أَطيَبه، ومَا أَيْطَبَه مقلوبٌ منه)، وذكرها شيخنا مجد الدين في «القاموس» في مكانها(١)، والله أعلم.

٥١ - بَابُ الْمَضْمَضَةِ بَعْدَ الطَّعَامِ

٥٤٥٤ - ٥٤٥٥ - حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ دَعَا بِطَعَامٍ، فَمَا أُتِيَ إِلَّا بِسَوِيقٍ، فَأَكَلْنَا فَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَتَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا.

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ بُشَيْرًا يَقُولُ: قَالَ: حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ -قَالَ يَحْيَى: وَهِيَ مِنْ خَيْبَرَ عَلَى رَوْحَةٍ- دَعَا بِطَعَامٍ، فَمَا أُتِيَ إِلَّا بِسَوِيقٍ، فَلُكْنَاهُ فَأَكَلْنَا مَعَهُ مِنْهُ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. وَقَالَ سُفْيَانُ: كَأَنَّكَ تَسْمَعُهُ مِنْ يَحْيَى.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ): هو عليُّ بن عبد الله ابن المدينيِّ الحافظ، و(سُفْيَانُ) بعده: هو ابن عيينة، و(يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ) بعده: هو الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، و(بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ): بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الشين المُعْجَمة، و(يسار): بتقديم المُثَنَّاة تحت، و(سُوَيْد بْن النُّعْمَانِ): أوسيٌّ، ممَّن بايع تحت الشجرة، عنه بُشَير بن يسارٍ فقط، ويُقال: إنَّه شهد أُحُدًا، له عند البُخاريِّ والنَّسائيِّ وابنِ ماجه حديثٌ(٢)، والله أعلم.

قوله: (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ): تَقَدَّمَ متى كانت خيبر والاختلاف فيها[ح٤١٩٥].

قوله: (بِالصَّهْبَاءِ): تَقَدَّمَ ضبط (الصهباء)، وأنَّها على مرحلةٍ من خيبر[ح٢٠٩].

قوله: (فَمَا أُتِيَ إِلَّا بِسَوِيقٍ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(السَّويق): تَقَدَّمَ ما هو[ح٢٠٩]، وهو معروف أيضًا.

قوله: (قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ بُشَيْرًا): تَقَدَّمَ أنَّ (يحيى) هو ابن سعيد الأنصاريُّ.

قوله: (عَلَى رَوْحَةٍ): تَقَدَّمَ ضبط (الرَّوْحة)، وأنَّها المرحلة والمنقلة[ح٥٣٩٠].

---

(١) انظر «القاموس المحيط» مادَّة (يطب).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٢٧٤).

قوله: (**وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**): تَقَدَّمَ أنَّه يجوز فيها ثلاثة ضبوط: (ولم يتوضَّ)، (ولم يتوضَّأْ)، (ولم يتوضَّا)[ح١٣٨].

قوله: (**وَقَالَ سُفْيَانُ: كَأَنَّكَ تَسْمَعُهُ مِنْ يَحْيَى**): تَقَدَّمَ أنَّ (سفيان): هو ابن عيينة، والظاهر أنَّ قوله: (كأنَّك تسمعه من يحيى) يعني: أنِّي لم أزد حرفًا، ولم أنقص حرفًا، رويته بلفظه، لا بمعناه فقط، و(يحيى): تقدَّمَ أنَّه ابن سعيد الأنصاريُّ، والله أعلم.

٥٢ - بَابُ لَعْقِ الأَصَابِعِ وَمَصِّهَا قَبْلَ أَنْ تُمْسَحَ بِالْمِنْدِيلِ

قوله: (**قَبْلَ أَنْ تُمْسَحَ بِالْمِنْدِيلِ**): (تُمْسَح): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

٥٤٥٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ **عَطَاءٍ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا**».

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بعد (ابنِ المديني) -عليِّ بن عبد الله-: ابنُ عيينة، و(**عَطَاء**): هو ابن أبي رَباح.

قوله: (**حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا**): (يَلعَق) الأولى: بفتح أوَّله، وفتح العين، والثانية: بضمِّها، وكسر العين، وهذا ظاهِرٌ.

٥٣ - بَابُ الْمِنْدِيلِ

٥٤٥٧ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ**، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ **سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ**، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، فَقَالَ: لَا، قَدْ كُنَّا زَمَانَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَجِدُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ إِلَّا قَلِيلًا، فَإِذَا نَحْنُ وَجَدْنَاهُ لَمْ تَكُنْ لَنَا مَنَادِيلُ، إِلَّا **أَكُفُّنَا وَسَوَاعِدُنَا وَأَقْدَامُنَا**، ثُمَّ نُصَلِّي وَلَا نَتَوَضَّأُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا**(١) **مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ الفاء، وفتح اللام، و(**سَعِيد بْن الْحَارِثِ**): قال الدِّمْيَاطيُّ: (سعيدٌ اتَّفقا عليه، وأبو الحارث بن أوس ابن المُعَلَّى، انفرد به البُخاريُّ، له صحبةٌ). انتهى، هذا سقط منه هاء الضمير في قوله: (وأبو)، صوابه أنْ يقولَ: (وأبوه)، وقد اختُلِف في والد سعيدٍ؛ فقيل: رافع، وقيل: الحارث، وقيل غير ذلك، وأصحُّ ما قيل فيه: الحارث، والله أعلم(٢).

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثني).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٧٩/١٠).

قوله: (إِلَّا أَكُفَّنَا وَسَوَاعِدَنَا وَأَقْدَامَنَا): (أكفَّنا): مَنْصوبٌ على الاستثناء، وما بعده معطوفٌ عليه، ويجوز رفعُه، والباقي معطوفٌ عليه.

٥٤ - بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ

٥٤٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ، وَلَا مُوَدَّعٍ، وَلَا مُسْتَغْنًى عَنْهُ، رَبَّنَا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفَضل بن دُكَيْن الحافظ، و(سُفْيَانُ) بعده: الظاهر أنَّه الثَّوريُّ، وإنْ كان أبو نُعَيم روى عن السفيانَين إلَّا أنَّ هذا رواه أيضًا الضَّحَّاك بن مَخْلَد، ولم يذكر عبدُ الغنيِّ[الكمال٦/١١] في ترجمة الضَّحَّاك بن مَخْلَد في مشايخه إلَّا الثَّوريَّ، ولم يذكر ابنَ عيينة، وقد قال المِزِّيُّ في تطريفه: (البُخاريُّ في «الأطعمة» عن أبي عاصم الضَّحَّاك بن مَخْلَد وعن أبي نُعَيم، عن سفيان)[تحفة٤/١٦٢]، فـ(سفيان) فيهما واحدٌ، والظاهر أنَّه الثَّوريُّ كما ذكرته عن عبد الغنيِّ، والله أعلم.

تنبيهٌ: رأيت في «مشيخة الفخر ابن البُخاريِّ» تخريجَ الحافظ جمال الدين ابن الظاهريِّ، وقد أخرج هذا الحديثَ فيها، فقال في أثناء السند: (حدَّثنا عليُّ بن عبد العزيز: حدَّثنا أبو نُعَيم: حدَّثنا سفيان بن عيينة...)[المشيخة٣/١٧٣٠]؛ فذكر هذا الحديثَ، وقد كتب تجاه: (سفيان بن عيينة) شيخُنا شرف الدين الحسين بن حبيب: إنَّما هو الثَّوريُّ. انتهى؛ فليُعلَم.

و(ثَوْر): هو بالثاء المثلَّثة، وهو ثور بن يزيد، و(أَبُو أُمَامَة): هو صُديُّ بن عجلان بن وهب بن غريب بن وهب، من قيس عيلان، الباهليُّ، ويُقال: إنَّه مِن بني سهم بن عَمرو بن ثعلبة، نزلَ حمص، وروى أيضًا عن معاذ، وأبي عبيدة، وعُمَر، وعمَّار، وعَمرو بن عَبَسة، وجماعةٍ، وكان مِن علماء الصَّحابة، وعنه شَهْر بن حَوْشَب، وخالد بن مَعْدان، ورَجاء بن حَيْوَة، وغيرُهم، تُوُفِّيَ سنة (٨١هـ)، ويُقال: سنة (٨٦هـ)، قال أبو اليمان: (مات بقرية دَنْوَة على عشرة أميالٍ من حمص)، أخرج له الجماعة، رضي الله عنه(١).

قوله: (إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ): (رَفع): مَبْنيٌّ للفاعل، و(مائدَته): مَنْصوبٌ مفعول.

قوله: (كَثِيرًا): هو بالثاء المثلَّثة.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/١٥٨)، وقد تقدم عند الحديث (٢٣٢١).

٥٤٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ طَعَامِهِ -وَقَالَ مَرَّةً: إِذَا رَفَعَ مَائِدَتَهُ- قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَفَانَا وَأَرْوَانَا، غَيْرَ مَكْفِيٍّ، وَلَا مَكْفُورٍ -وَقَالَ مَرَّةً: لَكَ الْحَمْدُ رَبَّنَا، غَيْرَ مَكْفِيٍّ، وَلَا مُوَدَّعٍ- وَلَا مُسْتَغْنًى، رَبَّنَا».

قوله: (غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مَكْفُورٍ)، وفي رواية تأتي قريبًا: (وَلَا مُوَدَّعٍ)، قال في «النهاية»: (أي: غير مردودٍ ولا مقلوبٍ، والضمير راجعٌ إلى الطعام، وقيل: «مَكْفِي»: مِن الكفاية؛ فيكون مِن المعتلِّ؛ يعني: أنَّ الله تعالى هو المُطْعِم والكافي، وهو غير مُطْعَم ولا مَكْفيٍّ، فيكون الضمير راجعًا إلى الله، وقوله: «ولا مُوَدَّع»، أي: غير متروكٍ الطلبُ إليه، والرغبةُ فيما عنده، وأمَّا «رَبَّنَا»؛ فيكون على الأوَّل منصوبًا على النداء المضاف بحذف[1] [حرف] النداء، وعلى الثاني؛ مرفوعًا على الابتداء المؤخَّر، أي: أنت ربُّنا غير مَكْفيٍّ ولا مُوَدَّع، ويجوز أنْ يكون الكلام راجعًا إلى الحمد؛ كأنَّه قال: حمدًا كثيرًا مباركًا فيه غير مَكْفِيٍّ ولا مُوَدَّع ولا مُسْتَغنًى عنه، أي: عن الحمد). انتهى.

وقال ابن قُرْقُول في (غير مودَّع ولا مكفور[2]): (أي: غير متروكٍ ولا مفقود؛ يريد: الطعام، هذا مذهب الحربيِّ، وذكر الخَطَّابيُّ: أنَّ المرادَ الدعاءُ لله -قال غيره[3]: «مودِّع»؛ بكسر الدال، وقال: معناه: غير تاركٍ طاعتَك ربَّنا- [قال]: ويُروى: «غير مودَّع»؛ ومعناه: غير متروك الطلبُ إليه والسؤالُ منه؛ كما قال: «غير مستغنًى عنه». انتهى[4]، وقد تَقَدَّمَ في «الراء والكاف»)، كذا قال[مطالع ٦/١٨٨]، وصوابه: في (الكاف والفاء)، قال في (الكاف [و]الفاء): («غير مَكْفِيٍّ ولا مَكْفُور»، رواه[5] الحربيُّ، ورُوِيَ: «غير مُكْفًى[6]»، ومراده بهذا كلِّه: الطعام، وإليه يعود الضمير، قال الحربيُّ: والمَكْفِيُّ: الإناء المقلوب للاستغناء عنه،/ كما قال: «غير مستغنًى عنه»، أو لعدمه أيضًا، و«غير مَكفور»: غيرَ مجحودٍ نعمةُ الله [٢/٢٤٤أ]

(١) في (أ): (بحرف)، والمثبت من مصدره.

(٢) كذا في (أ) تبعًا لمصدره، وهي رواية عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٥٧٩)، ورواية البخاري كما سلف: (غير مكفي ولا مكفور) أو: (غير مكفي ولا مودَّع).

(٣) في (أ) تبعًا لمصدره: (قال: غير مودع)، والمثبت من «المشارق» (٢/٦١١)، ولعله الصواب؛ لأن الخطابي لم يذكر كسر الدال في كلامه.

(٤) انظر «معالم السنن» (٤/١٨٧)، «أعلام الحديث» (٣/٢٠٥٦).

(٥) في (أ): (قال)، والمثبت من مصدره.

(٦) كذا في (أ)، وهو موافق لنسخة من نُسَخ مصدره الخطية، وأثبت في متنه: (مُكَفّي)، وفي «المشارق» (١/٦٨١): (غير مُكْفَأ).

فيه، بل مشكورةٌ غيرُ مستورةِ الاعتراف بها، ولا متروكِ الحمدُ والشكرُ عليها، وذهب الخَطَّابيُّ إلى أنَّ المراد بهذا الدعاء كلِّه الباري سبحانه، وأنَّ الضمير يعود إليه، وأنَّ معنى قوله: «غير مكفيٍّ»، أي: أنَّه يُطعِم ولا يُطعَم[١]، كأنَّه هنا من الكفاية، وإلى هذا ذهب غيره في تفسير هذا الحرف إلى أنَّه تعالى مستغنٍ عن مُعينٍ وظهير، وقوله: «ولا مُوَدَّع»، أي: غير متروك الطلب إليه والرغبة له، وهو بمعنى المستغنى عنه، وينتصب «ربَّنا» على هذا بالاختصاص والمدح، أو النداء؛ كأنَّه قال: يا ربَّنا؛ اسمع حمدنا ودعاءَنا، ومَن رفعَ قَطَعَه وجعله خبرًا، وكذا قَيَّدهُ الأَصيليُّ؛ كأنَّه قال: ذاك ربُّنا، أو أنت ربُّنا، ويصحُّ فيه الكسرُ على البدل من الاسم في قوله: «الحمد لله») انتهى [مطالع٣/٣٧٩].

وقال النَّوَويُّ في «أذكاره»: («غير مَكْفِيٍّ ولا مَكْفُور»: قلت: «مَكْفيٌّ»؛ بفتح الميم، وتشديد الياء، هذه الرواية الصَّحيحة الفصيحة، ورواه أكثر الرواة بالهمز، وهو فاسدٌ مِن حيث العربيَّةُ، سواء كان مِن الكفاية، أو مِن «كَفَأْتُ الإنَاء»، كما لا يقال في «مَقْرُوءٍ» من القراءة: «مَقرِئٌ»، ولا في «مرميٍّ»: «مَرْمِئٌ»، ثُمَّ في «ربَّنا» ثلاثةُ أوجه: النصبُ على النداء أو الاختصاص، والرفعُ على الابتداء، والجرُّ على البدل من قوله: «الحمد لله»)[٢]، وقال في «روضته» من زياداته على الرافعيِّ كذلك. انتهى[٣]، والرفع اختلف فيه ابنُ قُرْقُول فقال: (إنَّه على الخبر)، والشيخُ مُحيِي الدين قال: (على الابتداء)، وهذا قريبٌ، والله أعلم.

٥٥ - بَابُ الأَكْلِ مَعَ الْخَادِمِ

٥٤٦٠ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدٍ -هُوَ: ابْنُ زِيَادٍ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ، فَلْيُنَاوِلْهُ أُكْلَةً أَوْ أُكْلَتَيْنِ -أَوْ: لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ- ، فَإِنَّهُ وَلِيَ حَرَّهُ وَعِلَاجَهُ».

قوله: (**إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ**): (الخادمُ): مَرْفوعٌ فاعل، و(أحدَكم): مَنْصوبٌ مفعول، وهذا ظاهِرٌ معروفٌ.

قوله: (**أُكْلَةً أَوْ أُكْلَتَيْنِ**): (الأُكْلَة) بِضَمِّ الهمزة: اللقمة، وكذلك (الأُكلتان) بالضمِّ: اللُّقمَتَان، وهذا معروفٌ.

---

(١) انظر «معالم السنن» (٤/١٨٧)، «أعلام الحديث» (٣/٢٠٥٦).

(٢) انظر «الأذكار» (ص٣٨٦-٣٨٧).

(٣) انظر «روضة الطالبين» (٧/٣٤١).

٥٦ - بَابُ الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ، مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ

فِيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (بَابُ: الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ، فِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): هذا التبويب هو حديثٌ رواه التِّرْمِذيُّ في «جامعه» في (كتاب الزهد)، وابنُ ماجه في «سننه» في (الصَّوم)، أمَّا التِّرْمِذيُّ؛ فعن إسحاق بن مُحَمَّد الأنصاريِّ، عن مُحَمَّد بن معن الغفاريِّ، عن أبيه، عن سعيد المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة، فذكره، وقال: (حسنٌ غريبٌ)[ت٢٤٨٦]، وأمَّا ابن ماجه؛ فعن يعقوب بن حميد ابن كاسب، عن مُحَمَّد بن معن به، وعن يعقوب بن حميد، عن عبد الله بن عبد الله، عن معن بن مُحَمَّد، عن حنظلة بن عليٍّ الأسلميِّ، عن أبي هريرة، فذكره[جه١٧٦٤]، وأخرجه ابن حِبَّان مِن حديث أبي هريرة أيضًا[حب٣١٥]، وفي الباب أيضًا: عن سنان بن سَنَّة، أخرجه ابن ماجه في «سننه» في (الصَّوم) عن إسماعيل بن عبد الله الرَّقِّيِّ، عن عبد الله بن جعفر، عن عبد العزيز بن مُحَمَّد، عن مُحَمَّد بن عبد الله ابن أبي حُرَّة، عن عمِّه حكيم بن أبي حُرَّة، عنه، فذكره، ولفظه: «الطَّاعم الشَّاكر له مثلُ أجْرِ الصَّائم الصَّابر»[جه١٧٦٥]، وقوله: (فيه عن أبي هريرة): يشير به إلى الحديث الذي بوَّب به، وقد قَدَّمْتُ أنَّه أخرجه التِّرْمِذيُّ، وابن ماجه، وابن حِبَّان، والله أعلم.

٥٧ - بَابُ الرَّجُلِ يُدْعَى إِلَى الطَعَامِ، فَيَقُولُ: وَهَذَا مَعِي،

وَقَالَ أَنَسٌ: إِذَا دَخَلْتَ عَلَى مُسْلِمٍ لَا يُتَّهَمُ، فَكُلْ مِنْ طَعَامِهِ، وَاشْرَبْ مِنْ شَرَابِهِ

قوله: (بَابُ الرَّجُلِ يُدْعَى إِلَى الطَّعَامِ(١)): (يُدعَى): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

٥٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ: حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ الأنصاريُّ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ يُكْنَى أَبَا شُعَيْبٍ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَّامٌ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهوَ فِي أَصْحَابِهِ، فَعَرَفَ الْجُوعَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَهَبَ إِلَى غُلَامِهِ اللَّحَّامِ فَقَالَ: اصْنَعْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةً، لَعَلِّي أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَصَنَعَ لَهُ طُعَيِّمًا، ثُمَّ أَتَاهُ فَدَعَاهُ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا شُعَيْبٍ، إِنَّ رَجُلًا تَبِعَنَا فَإِنْ شِئْتَ أَذِنْتَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ» قَالَ: لَا، بَلْ أَذِنْتُ لَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، و(الأَعْمَشُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمان

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (طَعَامٍ).

ابن مِهْرَان، و(**شَقِيقٌ**): هو أبو وائل، شقيق بن سلمة، و(**أَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ**): تَقَدَّمَ أنَّه عقبة بن عَمْرو، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح٥٥].

قوله: (**كَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ يُكْنَى أَبَا شُعَيْبٍ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه قريبًا، وأنَّه لا أعرف اسمه[٥٤٣٤].

قوله: (**وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَّامٌ**): تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرف اسمَ غلامه[ح٢٠٨١].

قوله: (**فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ**): هذا الرجل تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرف اسمَه[ح٢٠٨١].

٥٨ - بَابٌ إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ، فَلَا يَعْجَلْ عَنْ عَشَائِهِ

قوله في التبويب: (**فَلَا يَعْجَلْ**): هو بفتح أوَّله وثالثه.

٥٤٦٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهريِّ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ: أَنَّ أَبَاهُ عَمْرَو بْنَ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَاهَا وَالسِّكِّينَ الَّتِي كَانَ يَحْتَزُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(**شُعَيْبٌ**): هو ابن أبي حمزة، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (**وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ**): (الليث): هو ابن سعد الإمام، و(يونس): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(**ابْن شِهَابٍ**): هو الزُّهريُّ، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أخرجه البُخاريُّ في (الطهارة)، لكن من حديث الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب به[ح٢٠٨]، والله أعلم، وروايته له عن يونس ليست في الكتب إلَّا ما [في] هذا التعليق، ولم أرها في الكُتُب السِّتَّة، والله أعلم(١).

قوله: (**فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ**): (دُعِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**): كذا في أصلنا، وقد تَقَدَّمَ فيه ثلاثةُ ضبوطٍ؛ أحدها: (ولم يتوضَّ)، ثانيها: (يتوضَّأ)، ثالثها: (يتوضَّا)، والله أعلم[ح١٣٨].

٥٤٦٣ - ٥٤٦٤ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وُضِعَ الْعَشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَابْدَؤُوا بِالْعَشَاءِ».

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٤٩٨/٩): (قوله: «وقال الليث: حدثني يونس -أي: ابن يزيد- عن ابن شهاب»: وصله الذُّهْليُّ في «الزُّهريَّات» عن أبي صالح عن الليث، وأخرجه الإسماعيلي من رواية أبي ضمرة عن يونس).

وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.
وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ تَعَشَّى مَرَّةً وَهوَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الإِمَامِ.

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه وُهَيب بن خالد الكرابيسيُّ الحافظ، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تَميمةَ السَّخْتيَانيُّ، و(أَبُو قِلَابَةَ): بكسر القاف، وبعد الألف مُوَحَّدَة، ثُمَّ تاء التأنيث، وتَقَدَّمَ أنَّ اسمه عبد الله بن زيد الجَرْميُّ.

قوله: (إِذَا وُضِعَ الْعَشَاءُ): (وُضِع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(العَشاءُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ... نَحْوَهُ): هذا معطوفٌ على السند الذي قبله، روى هذا البُخاريُّ عن معلَّى، عن وُهَيب، عن أيوب به، وليس تعليقًا؛ فاعلمه.

قوله: (وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ تَعَشَّى): هذا معطوفٌ أيضًا على السند الذي قبله، ولم أرَه في «الأطراف» للمِزِّيِّ، ورأيته في «البُخاريِّ» في (باب إذا حضر الطعام وأُقِيمَت الصلاةُ)، لكن من حديث حمَّاد بن أسامة، عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، عن نافع، عن ابن عمر، والله أعلم[ح٦٧٣].

٥٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ الْعِشَاءُ، فَابْدَؤُوا بِالْعَشَاءِ». قَالَ وُهَيْبٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ: «إِذَا وُضِعَ الْعَشَاءُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هو الفِرْيَابيُّ، وقد قَدَّمْتُ الفرق بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البيكنديِّ[ح٦٨]، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ.

قوله: (قَالَ وُهَيْبٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ): أمَّا (وُهَيب) فهو ابن خالد، وتعليقه ليس في الكُتُب السِّتَّة(١)، وأمَّا (يحيى) فهو ابن سعيد القَطَّان، وتعليقُه أخرجه البُخاريُّ فقط في (الصلاة) عن مسدَّد عن يحيى بن سعيد به[ح٦٧١](٢).

٥٩ - باب قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانتَشِرُوا﴾ [الأحزاب: ٥٣]

٥٤٦٦ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/٤٩٨): (رواية وُهَيب، فوصلها الإسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلى بن أسد).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٩/٤٩٩): (أما رواية يحيى بن سعيد القطان؛ فوصلها أحمد عنه بهذا اللفظ [(٦/٥١)]).

شِهَابٍ، أَنَّ أَنَسًا قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحِجَابِ كَانَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ، أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَرُوسًا بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، **وَكَانَ تَزَوَّجَهَا بِالْمَدِينَةِ**، فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ**، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَمَشَى وَمَشَيْتُ مَعَهُ، حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا فَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ الثَّانِيَةَ، حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ سِتْرًا، **وَأُنْزِلَ الْحِجَابُ**.

قوله: (**حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): هذا هو المسنديُّ، و(**صَالِح**): هو ابن كَيسان، و(**ابْن شِهَابٍ**): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم./ [٢/٢٤٤ب]

قوله: (**وَكَانَ تَزَوَّجَهَا بِالْمَدِينَةِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا الاختلافُ متى تزوَّج النَّبيُّ ﷺ بزينب [بنت] جحش؛ فانظره[ح١٤٦و٤١٤١].

قوله: (**وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْدَمَا قَامَ الْقَوْمُ**): تَقَدَّمَ في (سورة الأحزاب) وغيرِها أنِّي لا أعرفهم[ح٤٧٩٠].

قوله: (**وَأُنْزِلَ الْحِجَابُ**): تَقَدَّمَ متى أُنزِل، والاختلاف فيمَن أُنزِلت بسببها، في (سورة الأحزاب [ح٤٧٩٠]).

❁ ❁ ❁

بسم الله الرحمن الرحيم

٧٠- كِتَابُ العَقِيْقَةِ

١- بَابُ تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ غَدَاةَ يُولَدُ لِمَنْ لَمْ يَعُقَّ، وَتَحْنِيكِهِ

قوله: (تَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ غَدَاةَ يُولَدُ لِمَنْ لم يَعُقَّ[١] وَتَحْنِيكِهِ): قال شيخنا: (وتقييد البُخاريِّ أنَّه يسمِّيه غداةَ يُولَد لمَن لم يَعُقَّ غريبٌ، نعم؛ حكاه ابن التين عن مذهب مالك[٢]...) إلى آخر كلام شيخنا في ذلك[التوضيح٢٦/٢٩٤]، والله أعلم[٣].

٥٤٦٧- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنِي بُرَيْدٌ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: وُلِدَ لِي غُلَامٌ، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ، فَحَنَّكَهُ بِتَمْرَةٍ، وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ وَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، و(بُرَيْدٌ): بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الرَّاءِ، تَقَدَّمَ مِرارًا، وهو بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُردة الحارثِ -أو عامر- ابن أبي موسى الأشعريِّ؛ عبدِ الله ابن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار.

قوله: (وُلِدَ لِي غُلَامٌ...) إلى أنَّ قال: (فَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ): (إبراهيم) هذا: هو ابن أبي موسى الأشعريِّ، حمَّر على (إبراهيمَ) الذَّهبيُّ[٤]، فالأصحُّ أنَّه تابعيٌّ عنده، يروي عن أبيه والمغيرة بن شعبة، وعنه: الشَّعْبيُّ وعمارة بن عمير، حنَّكه النَّبيُّ ﷺ، ودعا له، أخرج له مسلمٌ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[٥]،

---

(١) رواية أبي ذرٍ عن الكشميهني: (لم يعق عنه).

(٢) انظر «التمهيد» (٤/٣٢٠).

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» (٩/٥٠١): (وقضية رواية الفربري أنَّ مَن لم يُرد أنْ يَعُقَّ عنه لا يُؤخِّر تسميته إلى السَّابع، كما وقع في قصَّة إبراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة، وكذلك إبراهيم ابن النَّبي ﷺ، وعبد الله بن الزبير؛ فإنَّه لم ينقل أنَّه عَقَّ عنْ أحدٍ منهم، ومَن أُريْدَ أنْ يَعُقَّ عنه تؤخَّر تَسميته إلى السَّابع كما سيأتي في الأحاديث الأُخرى، وهو جمعٌ لطيفٌ لم أره لغير البخاري).

(٤) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٦).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢/١٢٧).

وإنَّما حَمَّر عليه الذَّهَبيُّ؛ لأنَّ شرط الرؤية أنْ تكون مع التمييز؛ كما قدَّمته في شرط الصَّحابيِّ، والله أعلم[قبل ح٣٦٤٩].

٥٤٦٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِصَبِيٍّ يُحَنِّكُهُ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَأَتْبَعَهُ الْمَاءَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): (يحيى) بعد (مسدَّد): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن سعيد القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ الذي قال فيه الإمام أحمد: (ما رأت عيناي مثلَ يحيى بن سعيد القَطَّان)[العلل٥٤٤]، وقد تَقَدَّمَ بعض ترجمته[ح٤٣].

قوله: (أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (بِصَبِيٍّ...) الحديث: قال شيخنا في أوائل «الصَّحيح» في (باب بول الصبيان): (الصبيُّ المذكور في حديث عائشة -يعني هذا- يحتمل أنْ يكون عبدَ الله بن الزُّبَير، أو الحسن، أو الحسين؛ لرواياتٍ في ذلك سُقتُها في «تخريج أحاديث الرافعيِّ»؛ فليُراجَع منه(١))[التوضيح٤/٤٠٩]، والمراد به: التخريج الكبير المسمَّى: بـ«البدر المنير»، لا «الخلاصة»، وذلك لأنِّي قرأتُ عليه «الخلاصة» وليس هذا فيها، وقد قَدَّمْتُ ما قاله ابن شيخنا البُلْقينيِّ: (يحتمل أنْ يكون(٢) ولدَ أمِّ قيس بنت مِحْصَن الأسَديَّة، ويحتمل أنْ يكون غيره) انتهى(٣)، وقد قَدَّمْتُ مَن بال مِن الصِّغار في حِجْر رسول الله ﷺ في البَاب المشار إليه؛ فليُنظَر منه، وهم: الحسن، والحسين، وابن الزُّبَير عبدُ الله، وابنُ أمِّ مِحْصَن -ولا أعرف اسمه- وسليمان بن هاشم بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، والله أعلم[ح٢٢٣].

٥٤٦٩ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ قَالَتْ: فَخَرَجْتُ وَأَنَا مُتِمٌّ، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَنَزَلْتُ قُبَاءً، فَوَلَدْتُ بِقُبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَوَضَعْتُهُ فِي حَجْرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِتَمْرَةٍ فَمَضَغَهَا، ثُمَّ تَفَلَ فِي فِيهِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ حَنَّكَهُ بِالتَّمْرَةِ، ثُمَّ دَعَا لَهُ فَبَرَّكَ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الإِسْلَامِ، فَفَرِحُوا بِهِ فَرَحًا شَدِيدًا، لأَنَّهُمْ قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الْيَهُودَ قَدْ سَحَرَتْكُمْ، فَلَا يُولَدُ لَكُمْ.

---

(١) انظر «البدر المنير» (١/٥٤٣-٥٤٤).

(٢) زيد في (أ): (أن يكون)، وهو تكرار.

(٣) انظر «الإفهام» (٣٩-٤٠).

قوله: (حَدَّثَنَا[1] إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ[2]): كذا في أصلنا، وقد ضُرِبَ على (منصور)، وخُرِّج (نصر) عوضه، وصُحِّحَ عليه، فبقي (إسحاق ابن نصر)، وقد راجعت «أطراف المِزِّيِّ»، فرأيت هذا الحديث فيها عن إسحاق بن منصور ليس غير[3]، وكذا هو في أصلٍ آخرَ لنا دمشقيٍّ، ولم يذكر هذا المكانَ ابنُ قُرْقُول ولا أبو عليٍّ الجَيَّانيُّ، فالذي يظهر تصويب ما في «الأطراف» وما ضُرِب عليه في أصلنا؛ وهو (ابن منصور)، وكما هو في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، و(أَسْمَاء بِنْت أَبِي بَكْرٍ): تَقَدَّمَ بعض ترجمتها، وأنها تُوُفِّيَت بعد مقتل ابنها عبد الله بن الزُّبَير بقليل - رضي الله عنهما - بمكَّة[ح٨٦].

قوله: (وَأَنَا مُتِمٌّ): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: قاربتُ الوضعَ[ح٣٩٠٩].

قوله: (فَنَزَلْتُ قُبَاءً): تَقَدَّمَ أنَّ فيه المدَّ والقصر، والصرفَ وعدمَه، والتأنيثَ والتذكير[ح٤٠٣].

قوله: (فِي حِجْرِهِ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الحاء وكسرها مرارًا[ح٢٩٧].

قوله: (فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ اللهِ): (أَوَّلَ): مَنصوبٌ، و(رِيقُ): مَرْفوعٌ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وُلِدَ فِي الْإِسْلَامِ): يعني: للمهاجرين القادمين المدينةَ من مكَّة؛ لأنَّه وُلِد قبله أولادٌ بالحبشة للمسلمين، وقولي: (للمهاجرين) احترازًا مِن الأنصار، فإنَّ النُّعمان بن بشير وُلِدَ قبله للأنصار، والله أعلم[4].

٥٤٧٠ - حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ ابْنٌ لأَبِي طَلْحَةَ يَشْتَكِي، فَخَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ، فَقُبِضَ الصَّبِيُّ، فَلَمَّا رَجَعَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: مَا فَعَلَ ابْنِي؟ قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: هُوَ أَسْكَنُ مَا كَانَ، فَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ الْعَشَاءَ فَتَعَشَّى، ثُمَّ أَصَابَ مِنْهَا، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَتْ: وَارُوا الصَّبِيَّ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَبُو طَلْحَةَ أَتَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: «أَعْرَسْتُمُ اللَّيْلَةَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمَا» فَوَلَدَتْ غُلَامًا قَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: احْفَظْهُ حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَأَرْسَلَتْ مَعَهُ بِتَمَرَاتٍ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «أَمَعَهُ شَيْءٌ» قَالُوا: نَعَمْ، تَمَرَاتٌ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَمَضَغَهَا، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ فِيهِ فَجَعَلَهَا فِي

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (حدثني).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (نصرٍ).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (١١/٢٤٨)، وقد صحَّحها المحقِّق إلى نصر، وقال: (في الأصول بأيدينا: منصور، وهو تصحيف).

(٤) تقدم هذا عند الحديث (٣٩٠٩).

فِي الصَّبِيِّ، وَحَنَّكَهُ بِهِ، وَسَمَّاهُ عَبْدَ اللهِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ**(١)، **عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.**

قوله: (**كَانَ ابْنٌ لأَبِي طَلْحَةَ يَشْتَكِي...**) الحديث: هذا الابن هو أبو عُمَير الذي كان يمازحه النَّبيُّ ﷺ ويقول له: «يا أبَا عُمَير؛ ما فعل النُّغَير؟»، وأبو عُمَير: اسمه حفصٌ(٢)، و(أبو طلحة): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه زيد بن سهل، بدريٌّ نقيبٌ جليل.

قوله: (**فَقُبِضَ الصَّبِيُّ**): (قُبِض): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الصبيُّ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (**قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ**): تَقَدَّمَ الاختلاف في اسمها رضي الله عنها، وهي أمُّ أنس بن مالك[ح١٣٠].

قوله: (**فَوَلَدَتْ غُلَامًا**): هو عبد الله بن أبي طلحة، وسيجيء في هذا الحديث نفسِه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ سمَّاه عبدَ الله، (عبدُ الله) هذا: حمَّر عليه الذَّهَبيُّ؛ لأنَّ الصَّحيح أنَّه تابعيٌّ، وقد قَدَّمْتُ قريبًا وبعيدًا في (المناقب) أنَّ شرط الرؤية أنْ تكون مع التمييز حتَّى يُعَدَّ صحابيًّا، وإلَّا؛ فهو تابعيٌّ له رؤية[ح٣٩٠٩، ٥٤٦٧]، وهو أخو أنسٍ لأمِّه، روى عن أبيه، وعنه: ابناه إسحاقُ وعبدُ الله، وسليمان مولى الحسن بن عليٍّ، وأبو طُوالة، قال ابن سعد: (كانت أمُّه حاملًا به يوم حنين، ولم يزل في المدينة في دار أبي طلحة، وكان ثقةً قليلَ الحديث). انتهى[الكبرى٧/٧٧]، أخرج له مسلمٌ والنَّسائيُّ، قال الذَّهَبيُّ في «تجريده»: تُوُفِّيَ زمن الوليد[التجريد١/٣١٩]، قال أبو عمر بن عَبْدِ البَرِّ: (شهد عبد الله بن أبي طلحة مع عليٍّ صِفِّين)[الاستيعاب٤٠٥]، والله أعلم.

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عديٍّ السُّلَميُّ مولاهم، البصريُّ القسمليُّ؛ لأنَّه نزل في القساملة، تَقَدَّمَ[ح٢٦٧]، والله أعلم، و(**ابْن عَوْنٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله ابن عون بن أرطبان، لا عبد الله بن عون ابنِ أمير مصر، هذا ليس له شيءٌ في «البُخاريِّ»، إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ(٣)[ح٦٧]، و(**مُحَمَّد**) بعده: هو ابن سيرين.

قوله: (**وَسَاقَ الْحَدِيثَ**): قال بعض حفَّاظ العصر في قوله: (وَسَاقَ الحديث): (يُتَوهَّم أنَّ المتن ساوى الذي قبله، وليس كذلك، نبَّه عليه الإسماعيليُّ، وقد أخرجه مسلمٌ عن مُحَمَّد بن المثنَّى شيخِ

---

(١) في الأصل تحتها: (يحيى بن إبراهيم) وتعقبه البرهان في الهامش.

(٢) انظر «الإصابة» (٤/١٤٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، و«تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

البُخاريِّ[م(٢١١٩)(١٠٩)]، كما ذكره الإسماعيليُّ). انتهى [هُدى ٣٤٤].

٢ - بَابُ إِمَاطَةِ الأَذَى عَنِ الصَّبِيِّ فِي الْعَقِيقَةِ

٥٤٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ قَالَ: مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ. وَقَالَ حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ وَقَتَادَةُ وَهِشَامٌ وَحَبِيبٌ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: عَنْ عَاصِمٍ وَهِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنِ الرَّبَابِ، عَنْ سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ سَلْمَانَ قَوْلَهُ.

٥٤٧٢ - وَقَالَ أَصْبَغُ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ سِيرِينَ: حَدَّثَنَا سَلْمَانُ بْنُ عَامِرٍ الضَّبِّيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ، فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الأَذَى».

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِينَ أَنْ أَسْأَلَ الْحَسَنَ مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ؟ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: مِنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل السَّدُوسيُّ، وتَقَدَّمَ أنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ عارمٌ، وأنَّه بعيدٌ من العرامة[ح٦٠]، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تَميمَةَ السَّخْتِيَانيُّ، و(مُحَمَّد) بعده: هو ابن سيرين، و(سَلْمَان بْن عَامِرٍ الضَّبِّيُّ(١)): هو سلمان بن عامر بن أوس بن حجر بن عمرو بن الحارث ابن تيم بن ذهل بن مالك بن بكر بن سعد بن ضبَّة بن أُدِّ بن طابخة بن إلياس بن مضر الضَّبِّيُّ، له صحبةٌ، قال مسلمٌ: (لم يكن في الصَّحابة ضبِّيٌّ غيره)، وقال ابن أبي خيثمة: قد روى عن النَّبيِّ ﷺ من بني ضبَّة عتَّاب بن شمير(٢)، ذكره أبو عمر، ولم يعزُ الأوَّل لمسلم، بل قال: (قال بعض أهل العلم بهذا الثاني)[الاستيعاب٢٩٣]، روى عنه عبد العزيز/ بن بُشَير العدويُّ، ومُحَمَّد بن سيرين، وحفصة بنت [٢/٢٤٥أ] سيرين، وبنت أخيه أمُّ الرائح الرَّبابُ بنت صُليع بن عامر الضَّبِّيُّ، وله دارٌ بالبصرة بقرب الجامع(٣).

قوله: (مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ): (العقيقة) هنا: الشعر الذي يُولَد به المولود، وسُمِّيَ الذبح عن المولود

(١) (الضَّبِّيُّ): ليس في «اليونينيَّة»، وعليها في (ق) علامة الزيادة وعلامة أبي ذرٍّ.

(٢) «تاريخ ابن أبي خيثمة» (السفر الثاني) (٢/٢٦٤).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٢٩٣)، «تهذيب الكمال» (١١/٢٤٤).

بها[١]؛ لأنَّه يُحلَق عنه رأسه حينئذ، وهو معنى قوله: «فأميطوا عنه الأذى»[خ٥٤٧٢]، أي: أزيلوا عنه أذى الشَّعر، والعقيقة سُنَّة تُذبَح عن المولود يومَ سابعه، واستقبح رسولُ الله ﷺ العقوق، وأصل (العقِّ): الشقُّ، وسُمِّيَ العقوق للآباء عقوقًا؛ لأنَّه شقُّ رَحِمهم وقطعُها[٢]، وهذا الحديث هنا موقوفٌ من كلام سلمان بن عامر، وقد رواه البُخاريُّ هنا عن أبي النعمان، عن حمَّاد بن زيد، وقال أصبغ: عن ابن وهب عن جرير بن حازم؛ كلاهما عن أيُّوب، وقال حجَّاج -يعني: ابن منهال- عن حمَّاد -يعني: ابن سلمة- عن أيُّوب وقتادة وحبيب -يعني: ابن الشهيد-؛ ثلاثتهم[٣] عن مُحَمَّد ابن سيرين، عن سلمان به، وقفه حمَّاد بن زيد، ورفعه الآخران، وقال غير واحد: عن عاصم وهشام، عن حفصة، عن الرَّباب، عن سلمان، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: ورواه يزيد بن إبراهيم عن مُحَمَّد عن سلمان قولَهُ[٤].

قوله: (**وَقَالَ حَجَّاجٌ**): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن منهال.

قوله: (**حَدَّثَنَا حَمَّادٌ**): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن سلمة.

قوله: (**وَهِشَامٌ**): هذا هو ابن حسَّان.

قوله: (**وَحَبِيبٌ**): هو بفتح الحاء المُهْمَلة، وكسر الموحَّدة، تَقَدَّمَ أنَّه ابن الشهيد أعلاه.

قوله: (**عَنِ ابْنِ سِيرِينَ**): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه مُحَمَّد بن سيرين.

قوله: (**وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: عَنْ عَاصِمٍ**): هذا هو عاصم بن سليمان، و(**هِشَامٌ**): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن حسَّان، وأمَّا (غيرُ واحدٍ) قال بعض الحُفَّاظ العصريِّين: (ذكرتُ منهم في «تغليق التعليق» سفيانَ بن عيينة، وعبدَ الرَّزَّاق، وحفصَ بن غياث، وعبدَ الله بن نُمير، وعبدَ الله بن بكر السهميَّ، وغيرَهم[٥]). انتهى[هُدى٣٤٤].

---

(١) كتب فوقها في (أ): (به).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/٢٧٦) مادَّة (عقق)، «مطالع الأنوار» (٥/٣٧-٣٨).

(٣) هكذا في (أ) تبعًا لـ«تحفة الأشراف»، والذي في «الصحيح»: «وهشام... أربعتهم».

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٤/٢٣).

(٥) قال الحافظ في «تغليق التعليق» (٤/٤٩٧): (وأمَّا حديث مَنْ رَواه عن عاصم وهشام عن حفصة؛ فقال الإمام أحمد: حدَّثنا سفيان بن عيينة عن عاصم به [«مسند الإمام أحمد» (٤/١٧)]، وكذا رواه النَّسائي عن عبد الله بن محمد عن سفيان [«تحفة الأشراف» (٤/٢٣)]، وقال أحمد أيضًا: أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا هشام به [«مسند أحمد» (٤/١٨)]، وكذا رواه أبو داود (٢٨٣٩) والترمذي (١٥١٥) عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق، وهكذا رواه ابن منده في «المعرفة» مِن حديث حفص بن غياث عن هشام، وقال أبو بكر ابن أبي شيبة: حدَّثنا عبد الله ابن نمير: حدَّثنا هشام به، أخرجه ابن ماجه عنه (٣١٦٤)).

قوله: (عَنِ الرَّبَابِ): هي بفتح الراء، وتخفيف الموحَّدة، وبعد الألف مُوَحَّدَة أخرى، وهي أمُّ الرائح بنت صُلَيع الضَّبِّيَّة، عن عمِّها سلمان بن عامر الضَّبِّيِّ، وعنها حفصة بنت سيرين، علَّق لها[1] البُخاريُّ، كما ترى، وأخرج لها الأربعة[2].

قوله: (وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هو التُّسْتَرِيُّ، أبو سعيد، مولى بني تميم، عن الحسن، وابن سيرين، وابن أبي مُلَيْكَة، وعطاء، وقتادة، وجماعةٍ، وعنه: وكيع، وبهز بن أسد، وخلقٌ، وَثَّقَهُ أحمد، وأبو حاتم، وجماعةٌ[3]، وقال ابن سعد: (كان ثقةً ثبتًا، كان عَفَّانُ يرفع أمرَه)[الكبرى٩/٢٧٧]، قال يحيى القَطَّان: (ليس بذاك في قتادة)، وقال ابن معين: (هو أثبت مِن جرير بن حازم)[4]، قال الفَلَّاس: تُوُفِّيَ سنة اثنتين وستِّين ومئة، ويُقال: سنة إحدى، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[5]، وما رواه يزيدُ بن إبراهيم لم أرَه في الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، لكن شيخُه مُحَمَّدٌ -هو ابن سيرين- حديثُه أخرجه البُخاريُّ مرفوعًا، ووقفه حمَّاد بن زيد، ورفعه الآخران؛ كما تَقَدَّمَ أعلاه، وأخرجه غير البُخاريِّ أيضًا[6].

قوله: (عَنِ ابْنِ سِيرِينَ): يعني: مُحَمَّدًا.

قوله: (عن سَلْمَانَ): تَقَدَّمَتْ ترجمة (سلمان) -هو ابن عامر الضَّبِّيُّ- في ظاهرها وأعلاه.

قوله: (قَوْلَهُ): هو مَنْصوبٌ، أي: من قوله؛ يعني: موقوفًا عليه.

قوله: (وَقَالَ أَصْبَغُ): هو أصبغ بن الفرج، وهو شيخ البُخاريِّ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ: كذا)، وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه كهذا؛ فإنَّه كـ(حَدَّثَنَا)، غير أنَّ الغالبَ أخذُ ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٤٢]، و(ابْنُ وَهْبٍ) بعده: هو عبد الله بن وَهْب، أحد الأعلام، و(جَرِير بْن حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، و(أَيُّوب السَّخْتِيَانِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أَيُّوب ابن أبي تَميمةَ كيسان،

---

(١) في (أ): (له)، وكذا في الموضع اللاحق، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) انظر «تهذيب التهذيب» (٣٥/١٧١)، «ميزان الاعتدال» (٤/٦٠٦).

(٣) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٣٣٠)، «الجرح والتعديل» (٩/٢٥٢).

(٤) كذا نقل عنه في «الجرح والتعديل» (٩/٢٥٣)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/٧٧) عن رواية الدوري، ولم أقف عليها، وذكر ابن معين في «تاريخه» رواية الدارمي (١/٢٢٤): (حدثنا عثمان قال: سمعت أبا الوليد الطيالسي يقول: يزيد ابن إبراهيم أثبت عندنا من هشام بن حسان).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٤/٤١٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٧٧).

(٦) قال الحافظ في «فتح الباري» (٩/٥٠٥): (وصله الطحاوي في «مشكل الحديث» [٣/١٠٥٠] فقال: حدَّثنا محمَّد ابن خزيمة، حدَّثنا حجَّاج بن منهال، حدَّثنا يزيد بن إبراهيم موقوفًا).

و(السُّخْتِيَانيُّ): تَقَدَّمَ أنَّه مثلَّث السين.

قوله: (**وَأَمِيطُوا عَنْهُ الأَذَى**): قيل: حلقُ شَعره، وقيل: الختان، وقيل: لا تقربوه الدمَ كما كانت الجاهليَّة تفعله.

قوله: (**عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ**): هو بفتح الحاء المُهْمَلة، وكسر الموحَّدة، و(الشَّهِيد): بفتح الشين المُعْجَمة، وكسر الهاء، الأزديُّ، عن أبي مِجْلَزٍ وابن سيرين، وعنه: شعبة والأنصاريُّ، ثقة ثبت، تُوُفِّيَ سنة (١٤٥هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف٩٢٤].

قوله: (**أَمَرَنِي ابْنُ سِيرِينَ**): هو مُحَمَّد بن سيرين، وقد قَدَّمْتُ عدد بني سيرين وبناته في أوَّل هذا التعليق[ح٦٧].

قوله: (**أَنْ أَسْأَلَ الْحَسَنَ: مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ؟ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: مِنْ سَمُرَةَ**): اعلم أنَّ في سماع الحسن أبي الحسن البصريِّ من سَمُرة بن جندب خلافًا، ففي هذا «الصَّحيح» ما رأيتَ: أنَّه سمع منه حديثَ العقيقة، وقد روى عن سَمُرة نسخةً كبيرةً غالبها في السنن الأربعة، وعند عليٍّ ابن المدينيِّ أنَّ كلَّها سماع، وكذلك حكى التِّرْمِذيُّ عن البُخاريِّ نحوَ هذا، وقال يحيى بن سعيد القَطَّان وجماعةٌ كثيرون: هي كتاب(١)، وذلك لا يقتضي الانقطاع، وفي «مسند أحمد»: أخبرنا هُشَيم عن حميد الطويل قال: جاء رجل إلى الحسن البصريِّ، فقال: إنَّ عبدًا له أبق، وإنَّه نذر إنْ قدر عليه؛ أن يقطعَ يده، فقال الحسن: حدَّثنا سَمُرة قال: قلَّما خطبنا رسول الله ﷺ خُطبةً إلَّا أمر(٢) فيها بالصدقة، ونهى عن المثلة[حم٢٠١٣٦]، وهذا يقتضي سماعه من سَمُرة لغير حديث العقيقة.

٣- بَابُ الْفَرَعِ

قوله: (**بَابُ الْفَرَعِ**): هو بفتح الفاء والراء، وبالعين المُهْمَلة، قال ابن قُرْقُول: (الفَرَع والفرعة: أوَّل ما تُنتج الناقة، كانوا يذبحونه لطواغيتهم، فنُهِيَ المؤمنون عن ذلك، وقيل: بل كان الرجل مِن العرب إذا تَتَامَت إبلُه مئة؛ قدَّم بَكْرًا، فنَحَرَه لصَنمه، فهو الفَرَع، وقد جاء في حديث: «مَن شَاءَ فَرَّع»(٣)، وفي حديثٍ آخرَ: «في كلِّ سَائمةٍ فَرَعٌ»(٤)، وفي حديثٍ: «أَمَرَ رسول الله ﷺ بالفَرَع في كلِّ

(١) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٥/٥٠٠).

(٢) في (أ): (مر)، والمثبت من مصدره.

(٣) أخرجه النسائي (٧/١٩٠) من طريق يحيى بن زرارة عن أبيه عن جده.

(٤) أخرجه أبو داود (٢٨٣٠)، وابن ماجه (٣١٦٧) من حديث نبيشة ﵁.

خمسينَ شاةً»(١)، وبعض السَّلف وأكثرُ فقهاء الفتوى يقولون بنسخه والنَّهْيِ عنه(٢). انتهى[مطالع٥/٢١٧]، والقول الأوَّل من كلامه فسَّر به الراوي (الفَرَع).

تنبيهٌ: تفسير (الفَرَع) و(العتيرة) نقل شيخنا عن أبي قرَّة موسى بن طارق في «سننه»: أنَّه مِن كلام الزُّهريِّ. انتهى[التوضيح٢٦/٣٠٤]، وقال الخَطَّابيُّ في «شرح البُخاريِّ»: (أحسب هذا التفسير من كلام الزُّهريِّ راوي الحديث)(٣)، وكذا نقله النَّوَويُّ في «تهذيبه» في (عتر) عن الخَطَّابيِّ في «شرح البُخاريِّ»، والله أعلم(٤).

٥٤٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا فَرَعَ، وَلَا عَتِيرَةَ»، وَالْفَرَعُ: أَوَّلُ النِّتَاجِ، كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لِطَوَاغِيتِهِمْ، وَالْعَتِيرَةُ: فِي رَجَبٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي روَّاد، وأنَّ (عبدان) لقبه، و(عَبْدُ اللهِ) بعده: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن المبارك، شيخ خراسان، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الميمين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابن راشد، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(ابْن الْمُسَيَّب): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سعيد، وأنَّ أباه يجوز في يائه الفتحُ والكسرُ، وأنَّ غير أبيه ممَّن اسمه (المُسَيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتح، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبد الرحمن بن صخرٍ.

قوله: (لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ): (الفَرَع): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه، وأمَّا (العَتِيْرة(٥)) فهي بفتح العين المُهْمَلة، وكسر المثنَّاة فوق، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة،/ ثُمَّ راء، ثُمَّ تاء التأنيث، قال ابن قُرْقُول: (قال [٢/٤٤٥ب]
أبو عبيد: هي الرجبيَّة، كانوا يذبحونها في الجاهليَّة في رجب يتقرَّبون بها، وكانت في أوَّل الإسلام، ثُمَّ نُهِيَ عنها[غريب الحديث١/١٩٥]، وقال بعض السلف: يبقى حكمها، والفَرَع: أوَّل النتاج، كانوا يذبحونه لطواغيتهم، وقيل: إنَّ العتيرة نذرٌ كانوا ينذرونه إذا بلغ مال أحدهم كذا؛ أنْ يذبحَ مِن كلِّ عشرة منها شاةً في رجب). انتهى[مطالع٤/٣٧٢]، وكونُها تُذبَح في رجب كذا قاله الراوي، وكانت تُذبَح في العشر الأوَّل من رجب، قال الشيخ محيي الدين النَّوَويُّ في «شرح مسلم» بعد أنْ ذكر أحاديثَ تتعلَّق بالفَرَع والعَتِيرة تدلُّ على الجواز، وبعضُها ظاهرُه يدلُّ على الاستحباب: (والصَّحيح عند أصحابنا -وهو نصُّ الشَّافِعيِّ-:

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٣٣) من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها.

(٢) انظر «الإشراف على مذاهب العلماء» (٣/٤٢٥).

(٣) لم أقف على هذا اللفظ له في «أعلام الحديث».

(٤) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٣٤٦).

(٥) في (أ): (العتيرية)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

استحبابُ الفَرَع والعَتِيرة، وأجابوا عن حديث: «لا فَرَع ولا عَتِيرَة» بثلاثة أجوبةٍ؛ **أحدها** جواب الشَّافِعيِّ: أنَّ المرادَ نفيُ الوجوب، **والثاني**: نفيُ ماكانوا يذبحونه لأصنامهم، **والثالث**: أنَّهما ليسا كالأضحية في الاستحباب، أو في ثواب إراقة الدم، فأمَّا تفرقة اللحم على المساكين؛ فبِرٌّ وصدقة، وقد نصَّ الشَّافِعيُّ في «سنن حرملة»: أنَّها إنْ تيسَّرت في كلِّ شهر؛ فكان حَسَنًا، هذا تلخيص حكمها في مذهبنا، وادَّعى القاضي عياض أنَّ جماهير العلماء على نسخ الأمر بالفَرَع والعَتِيرة(١)، والله أعلم)[شرح مسلم١٣/١٣٧]، وقد ذكر المسألةَ في «الروضة» ورجَّح الاستحبابَ(٢)، والله أعلم.

قوله: (**وَالْفَرَعُ: أَوَّلُ النِّتَاجِ، كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لِطَوَاغِيتِهِمْ، وَالْعَتِيرَةُ: فِي رَجَبٍ**): تَقَدَّمَ في أوَّل الباب أنَّه من كلام الزُّهريِّ، والله أعلم، و(الطواغيت): الأصنام، ويُقال: بيوتها، وقيل: الطاغوت: الشيطان، ويكون الطاغوت واحدًا وجمعًا؛ كـ(الفُلْك)، والله أعلم(٣).

٤ - بَابُ الْعَتِيرَةِ

قوله: (**بَابُ الْعَتِيرَةِ**): تَقَدَّمَ قريبًا ضبطها، وما هي.

٥٤٧٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا فَرَعَ، وَلَا عَتِيرَةَ» قَالَ: وَالْفَرَعُ: أَوَّلُ نِتَاجٍ كَانَ يُنْتَجُ لَهُمْ، كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لِطَوَاغِيتِهِمْ، وَالْعَتِيرَةُ: فِي رَجَبٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو ابن المدينيِّ، الحافظ الجِهْبِذ، و(**سُفْيَانُ**) بعده: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن عيينة، وقد صرَّح مسلمٌ بأنَّه ابن عيينة في هذا الحديث[م١٩٧٦]، وفي «النَّسَائيِّ»: أنَّه سفيان بن حسين[كن٤٥٣٥]، قال شيخنا: (وقد ذكر الحديثَ الإسماعيليُّ كما ذكره النَّسَائيُّ، وخالف الطرقيُّ فذكره كذلك، وأبدل «ابن حسين» بـ«ابن عيينة») انتهى[التوضيح٢٦/٣٠٣]، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم، و(**سَعِيْد بْن الْمُسَيَّبِ**): تَقَدَّمَ ضبط ياء أبيه أنَّها بالفتح والكسر، بخلاف غيره، فإنَّه لا يجوز فيه إلَّا الفتح.

❊ ❊ ❊

(١) انظر «إكمال المعلم» (٦/٤٢٩)، «مشارق الأنوار» (٢/٢١٢).

(٢) انظر «روضة الطالبين» (٣/٢٣٣).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٧٦).

بسم الله الرحمن الرحيم

٧١- كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ والتَّسْمِيَةِ عَلَى الصَّيْدِ

١- بابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى الصَّيدِ وَقَوْل اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ الآيةَ [المائدة: ٩٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ إِلى قَوْلِهِ: ﴿وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ١-٣]. وَقالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: العُقُودُ: العُهُودُ، ما أُحِلَّ وَحَرُمَ. ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾: الخِنْزِيرُ. ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [المائدة: ٢]: يَحْمِلَنَّكُمْ. ﴿شَنَـَٔانُ﴾ [المائدة: ٢]: عَدَاوَةُ. ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾: تُخْنَقُ فَتَمُوتُ. ﴿ٱلْمَوْقُوذَةُ﴾: تُضْرَبُ بِالخَشَبِ تُوقِذُهَا فَتَمُوتُ. ﴿وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ﴾: تَتَرَدَّى مِنَ الجَبَلِ. ﴿وَٱلنَّطِيحَةُ﴾: تُنْطَحُ الشَّاةُ، فَمَا أَدْرَكْتَهُ يَتَحَرَّكُ بِذَنَبِهِ أَوْ بِعَيْنِهِ فَاذْبَحْ وَكُلْ

(كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ والتَّسْمِيَةِ عَلَى الصَّيْدِ)... إلى (كِتَاب الأَضَاحِي)

كذا في أصلنا القاهريِّ، وفي الدِّمَشْقيِّ العكسُ، وهذا أمرٌ غريبٌ.

قوله: (والتَّسْمِيَةِ عَلَى الصَّيْدِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب كعادته، ثُمَّ قال: (ليس في جميع ما ذكرَ مِن الآيِ والأحاديثِ تعرُّضٌ للتسمية المترجَم عليها إلَّا آخرَ حديثِ عَدِيٍّ، فعدَّه بيانًا لما أجمَلَته الأدلَّةُ مِن التَّسمية، ولذلك أدخلَ الجميع تحت التَّرجمة، والله أعلم، وعند الأصوليِّين نظرٌ في المجمل إذا اقترنت به قرينةٌ لفظيَّةٌ مبيِّنةٌ؛ هل يكونُ الدليلُ المجملَ أو إيَّاها خاصَّة؟) انتهى[المتواري١٧٠].

قوله: (مَا أُحِلَّ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (وَحَرُمَ): هو بفتح الحاء، وضمِّ الراء، كذا في أصلنا، وفي أخرى: (وَحُرِّمَ) بِضَمِّ الحاء، وكسر الراء المُشَدَّدة، وكلاهما جائزٌ.

قوله: (﴿ٱلْمَوْقُوذَةُ﴾ [المائدة: ٣]: تُضْرَبُ بِالْخَشَبِ، يُوقِذُهَا فَتَمُوتُ): في هامش أصلنا: الصواب: (تَقِذُها)، والظاهر أنَّه أخذ ذلك من الدِّمْيَاطيِّ ولم يعزُه إليه، وفي «صحاح الجوهريِّ» دليلٌ لما قاله في الهامش ولفظه: (وَقَذَه يَقِذه وَقْذًا: ضربه حتَّى استرخى وأشرف على الموت، وشاةٌ موقوذةٌ: قُتِلَت بالخشب) انتهى، وفي «المطالع»: (وقيذ، أي: ميتة)[مطالع٦/٢٣٣]، وسيأتي قريبًا، وقال شيخنا في «شرحه»: (وقذه وأوقذه، و﴿ٱلْمَوْقُوذَةُ﴾ من «وقذه»). انتهى[التوضيح٢٦/٣١٧].

قوله: (تُنْطَحُ الشَّاةُ): (تُنطَح): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الشاةُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

٥٤٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ فَقَالَ: «مَا أَصَابَ بِحَدِّهِ، فَكُلْهُ، وَمَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ، فَهوَ وَقِيذٌ» وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ، فَقَالَ: «مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ، فَإِنَّ أَخْذَ الْكَلْبِ ذَكَاةٌ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ أَوْ كِلَابِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ فَخَشِيتَ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مَعَهُ، وَقَدْ قَتَلَهُ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(زَكَرِيَّاءُ) بعده: هو ابن أبي زائدة، و(عَامِرٍ): هو ابن شَراحيل الشَّعْبيُّ، و(عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ): هو عديُّ بن حاتم بن سعد الطائيُّ، الجواد ابن الجواد، أسلم سنة سبع، وعنه: الشَّعْبيُّ، وسعيد بن جبير، وأبو إسحاق، نزل قرقيسيا منعزلًا، قال ابن سعد: (مات سنة «٦٨هـ»(١) وهو ابن مئة وعشرين سنةً)[الكبرى٦/٢٢٤]، أخرج له الجماعة، رضي الله عنه(٢).

قوله: (عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ): هو بكسر الميم، وإسكان العين المُهْمَلة، ثُمَّ راء، ثُمَّ ألف، ثُمَّ ضاد معجمة، قال ابن قُرْقُول: (خشبةٌ محدَّدة الطَّرف، وقيل: بل فيه حديدةٌ يُرمى بها الصيدُ، وقيل: بل هو سهمٌ لا ريش له). انتهى[مطالع٤/٤٠١]، وفي «النهاية»: («المِعْرَاض» بالكسر: سهم بلا ريشٍ ولا نصلٍ، وإنَّما يصيب بعرضه دون حدِّه)، وفي تفسير (المعراض) غيرُ ما ذكرت، تركته اختصارًا، وقد قَدَّمْتُ كلام ابن قُرْقُول في أوَّل (البيوع)[ح٢٠٥٤].

قوله: (فَهوَ وَقِيذٌ): هو بفتح الواو، وكسر القاف، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ ذال معجمة، قال في «المطالع»: («وقيذ» أي: ميتة؛ بمعنى «مفعول»، وهي المقتولة بعصًا أو حَجَرٍ لا حدَّ له، يُقال: وقذْتُه؛ إذا أثخنتَه ضربًا، قال أبو سعيد: أصل الوَقْذِ: الضرب على فأس القفا، فتصل هدَّتها إلى الدماغ، فيذهب العقل). انتهى[مطالع٦/٢٣٤]، وقد تَقَدَّمَ في أوَّل (البيوع)[ح٢٠٥٤].

٢ - بَابُ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْمَقْتُولَةِ بِالْبُنْدُقَةِ: تِلْكَ الْمَوْقُوذَةُ، وَكَرِهَهُ سَالِمٌ، وَالْقَاسِمُ، وَمُجَاهِدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَكَرِهَ الْحَسَنُ رَمْيَ الْبُنْدُقَةِ فِي الْقُرَى وَالأَمْصَارِ، وَلَا يَرَى بَأْسًا فِيمَا سِوَاهُ

قوله: (بَابُ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه وضبطه[ح٥٤٧٥].

---

(١) في (أ): (٢٨)، وليس بصحيح.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٥٢٤).

قوله: (وَكَرِهَهُ سَالِمٌ): هذا هو سالم بن عبد الله بن عمر، هذا أحد الفقهاء السبعة على قولٍ، وهو مشهور الترجمة.

قوله: (وَالْقَاسِمُ): هذا هو القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر، أحد الفقهاء السبعة.

قوله: (وَإِبْرَاهِيمُ): هو ابن يزيد النَّخَعيُّ، مشهور الترجمة.

قوله: (وَعَطَاءٌ): هو ابن أبي رَباح المَكِّيُّ، أحد الأعلام، تَقَدَّمَ.

قوله: (وَالْحَسَنُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي الحسن البصريُّ.

قوله: (وَكَرِهَ الْحَسَنُ...) إلى آخره: هو المشار إليه أعلاه، وإنَّما كره الحسنُ ذلك؛ لإمكان وجودِهم للسكاكين وما تقع به الذكاةُ، وأجازها في البراري وفي مواضعَ يتعذَّر وجودُ ذلك فيه، واعلم أنَّ أكثر العلماء على كراهة صيد الحَجَر والبندقة، وهو عندهم وَقِيذ؛ لقول ابن عَبَّاس: (إلَّا أنْ يَدرك ذكاتَه)، وبه قال النَّخَعيُّ، وذهب إليه الأربعةُ، والثَّوريُّ، وإسحاق، ورخَّص في صيد البندقة عمَّارُ بن ياسر، وهو قول ابن المُسَيَّب وابن أبي ليلى، وبه قال الشَّافِعيُّون، يعنون تخذيله بها، والأصل في ذلك حديثُ عديِّ بن حاتم: أنَّه أباح ما أصاب بحدِّه، ومَنْعُه أكل ما أصاب بعرضه؛ لأنَّه وَقِيذ، ولا حجَّة لمن خالف السُّنَّة، والله أعلم[(١)]./ [٢/٢٤٦أ]

٥٤٧٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ فَقَالَ: «إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، فَإِذَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ فَقَتَلَ فَإِنَّهُ وَقِيذٌ، فَلَا تَأْكُلْ» فَقُلْتُ: أُرْسِلُ كَلْبِي، قَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَسَمَّيْتَ، فَكُلْ» قُلْتُ: فَإِنْ أَكَلَ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّهُ لَمْ يُمْسِكْ عَلَيْكَ، إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» قُلْتُ: أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ؟ قَالَ: «لَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الآخَرِ».

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ): هو سعيد بن يُحْمِد، و(أبو السَّفَر): بالفتح، وقد قَدَّمْتُ أنَّ الأسماءَ بالسكون، والكنى بالفتح[ح١١٠]، ومن المغاربة مَن سكَّن الفاء من هذا (أبي السَّفْر)، قال ابن الصلاح: (وذلك خلافُ ما يقوله أصحاب الحديث، حكاه الدارقطنيُّ عنهم)[مقدمة٣٤٧]. و(الشَّعْبِيُّ): بفتح الشين المُعْجَمة، عامر بن شَراحيل، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (عنِ الْمِعْرَاضِ): تَقَدَّمَ ضبطه وما هو قريبًا، وكذا تَقَدَّمَ (وَقِيذٌ): ضبطه وما معناه[ح٥٤٧٥].

---

(١) انظر «الإشراف على مذاهب العلماء» (٣/٤٥٩)، «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٥/٣٨٥).

٣- بَابُ مَا أَصَابَ الْمِعْرَاضُ بِعَرْضِهِ

٥٤٧٧ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلَّمَةَ، قَالَ: «كُلْ مَا أَمْسَكْنَ عَلَيْكَ» قُلْتُ: وَإِنْ قَتَلْنَ؟ قَالَ: «وَإِنْ قَتَلْنَ» قُلْتُ: وَإِنَّا نَرْمِي بِالْمِعْرَاضِ، قَالَ: «كُلْ مَا خَزَقَ، وَمَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ، فَلَا تَأْكُلْ».

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، وأنَّه ابن عقبة السُّوائيُّ، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ، وقَدَّمْتُ أنَّ مَدركي في ذلك أنَّ الحافظَ عبدَ الغنيِّ ذكر الثَّوريَّ في مشايخ قبيصة بن عقبة، ولم يذكر فيهم ابنَ عيينة[الكمال ١٩٤/٨]، وأنَّ الذَّهَبيَّ في «تذهيبه» أطلق سفيان[التذهيب ٣٩١/٧]، فحملتُ المطلق على المقيَّد، و(مَنْصُور): هو ابن المعتمر، و(إِبْرَاهِيم): هو ابن يزيد النَّخعيُّ.

قوله: (كُلْ مَا خَزَقَ): هو بالخاء المُعْجَمة، والزاي، والقاف، المفتوحات، قال الدِّمْيَاطيُّ: (خزق وخسق: أصاب الرَّمِيَّة ونفذ فيها). انتهى، وما قاله هو لفظ ابن الأثير في «نهايته»، وتكملة كلامه: وسهمٌ خازقٌ وخاسقٌ. انتهى، وكذا لغيره بالمعنى، وأمَّا شيخنا؛ فإنَّه ذكره بالزاي، ثُمَّ قال: (ورُوِيَ بالراء). انتهى، ذكره في (كتاب التوحيد)(١)، والله أعلم.

٤- بَابُ صَيْدِ الْقَوْسِ، وَقَالَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ: إِذَا ضَرَبَ صَيْدًا، فَبَانَ مِنْهُ يَدٌ أَوْ رِجْلٌ، لَا يَأْكُلِ الَّذِي بَانَ، وَيَأْكُلُ سَائِرَهُ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِذَا ضَرَبْتَ عُنُقَهُ أَوْ وَسَطَهُ، فَكُلْهُ، وَقَالَ الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدٍ: اسْتَعْصَى عَلَى آلِ عَبْدِ اللهِ حِمَارٌ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَضْرِبُوهُ حَيْثُ تَيَسَّرَ، دَعُوا مَا سقطَ مِنْهُ، وَكُلُوهُ

قوله: (وَقَالَ الْحَسَنُ): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، العالم المشهور.

قوله: (وَإِبْرَاهِيمُ): هو ابن يزيد النَّخعيُّ، العالم المشهور.

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (وَقَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ زَيْدٍ: اسْتَعْصَى عَلَى آلِ عَبْدِ اللهِ حِمَارٌ...) إلى آخره: قال شيخنا: (هذا التعليق

---

(١) «التوضيح» (٢٣٧/٣٣)، وقال في هذا الموضع (٣٤١/٢٦): (و«خزق»: بالخاء والزاي المعجمتين، وخسق أيضًا: إذا أصاب الرمية ونفذ فيها، خزق يخزق خزوقًا وبالسين في الثلاث أيضًا، وسهم خازق وخاسق أي: نافذ، قال صاحب «العين»: كل شيء حاد تَرُزُّهُ في الأرض فَيَرْتَزّ تقول: خزقته، والخزق والخسق: ينبت والخرق: ما ينفذ. وقال ابن التين: خزق: أصابه بحده، وأصل الخزق في اللغة: الطعن).

أخرجه ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، ولفظه: «سُئل ابن مسعود عن رجلٍ ضربَ رِجْلَ حمارِ وحشٍ فقطعها، فقال: دعوا ما سقط، وكلوا ما بَقِي»[ش٢٠٠٥٥][التوضيح٢٦/٣٤٣]، وإنَّما ذكرت عزوه؛ لما فيه من الفوائد؛ منها: التَّصريح بأنَّه حمارُ وحشٍ، والتصريح بأنَّه ابنُ مسعود وإنْ كان هذا معروفًا، و«زَيْدٌ» أنَّه ابنُ وَهْب، هو زيد بن وَهْب، أبو سليمان الجهنيُّ، هاجر إلى النَّبيِّ ﷺ، فقُبِض ﷺ وزيدٌ في الطريق، روى عن عمر، وعثمان، وعليٍّ، وأبي ذرٍّ، وابن مسعود، وجماعةٍ، وعنه جماعةٌ، ولم يُصِب يعقوبُ بن سفيان الفسويُّ في الكلام فيه، وقد ردَّه الذَّهَبيُّ في «التذهيب» و«الميزان»(١)، تُوُفِّيَ سنة (٩٦هـ)، وقال ابن سعد: (في ولاية الحَجَّاج، بعد الجماجم)[الكبرى٨/٢٢٣]، قال الذَّهَبيُّ: (هذا أشبه)[التذهيب٣/٣٦٠]، أخرج له الجماعة، وهو ثقةٌ(٢).

٥٤٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَفَنَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ؟ وَبِأَرْضِ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِقَوْسِي وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ، وَبِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، فَمَا يَصْلُحُ لِي؟ قَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا، فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا، فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا، وَمَا صِدْتَ بِقَوْسِكَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ فَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ غَيْرَ مُعَلَّمٍ فَأَدْرَكْتَ ذَكَاتَهُ، فَكُلْ».

قوله: (حَدَّثَنَا حَيْوَةُ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الحاء المُهْمَلة، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ واو مفتوحة، ثُمَّ تاء، وهو ابن شريح الحضرميُّ الحمصيُّ، لا حَيْوَة بن شريح التُّجِيبيُّ؛ هذا متقدِّم الطبقة على شيخ البُخاريِّ، تُوُفِّيَ شيخُ البُخاريِّ سنة (٢٢٤هـ)(٣)، وهنا بينه وبينه واحدٌ، والتُّجِيبيُّ سنة (١٥٨هـ)(٤)، والله أعلم، و(أَبُو إِدْرِيسَ): اسمه عائذ الله بن عبد الله، وقيل غير ذلك، أحد علماء التابعين بالشام وأعلامِهم، ترجمته معروفةٌ، و(أَبُو ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيُّ): هو بِضَمِّ الخاء وفتح الشين المعجمتين، ثُمَّ نون، ثُمَّ ياء النسبة، منسوب إلى خُشَين؛ بِضَمِّ الخاء وفتح الشين المعجمتين، وهم بطنٌ مِن قُضَاعة، وهو خُشَين ابن النَّمر بن وَبَرة بن تغلب بن حُلوان، واختلف في اسم أبي ثعلبة واسم أبيه على أقوال كثيرة؛ فقيل:

(١) انظر «تذهيب التهذيب» (٣/٣٦٠)، «ميزان الاعتدال» (٢/١٠٧).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/١١١).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٤٨٢).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٤٧٨).

جُرهم، وقيل: جُرثوم، وقيل: عَمرو، وقيل: لاشِر؛ بكسر الشين المُعْجَمة، وقيل غير ذلك، واسم أبيه: ناشِم؛ بالنون أوَّله، وبعد الألف شين معجمة مكسورة، ثُمَّ ميم، وقيل: ناشِر، وقيل: ناشِب؛ بالموحَّدة في آخره، وقيل: ناشج؛ بالجيم، وقيل: جُرهم، وقيل: جُرثومة، ترجمته معروفةٌ، من أهل بيعة الرضوان، قاله غير واحد، وقيل: قَدم عليه ﷺ وهو يتجهَّز إلى خيبر، فشهدها معه، تُوُفِّيَ في خلافة معاوية، وقيل: في خلافة عبد الملك، سنة خمسٍ وسبعين، أخرج له أحمد والجماعةُ وبَقِيٌّ[1]، وسيجيء قريبًا بعض ترجمته من كلام الدِّمْيَاطيِّ.

قوله: (أَمَّا مَا ذَكَرْتَ): (أَمَّا): بفتح الهمزة، وتشديد الميم.

٥ - بَابُ الْخَذْفِ وَالْبُنْدُقَةِ

قوله: (بَابُ الْخَذْفِ): هو بفتح الخاء وإسكان الذال المعجمتين، وبالفاء: الرمي بحصًى أو نوًى بين سبَّابتَيه وبين الإبهام والسَّبَّابة[2].

٥٤٧٩ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ رَاشِدٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ -وَاللَّفْظُ لِيَزِيدَ- عَنْ كَهْمَسِ ابْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَخْذِفُ فَقَالَ لَهُ: لَا تَخْذِفْ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ -أَوْ: كَانَ يَكْرَهُ الْخَذْفَ- وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يُصَادُ بِهِ صَيْدٌ وَلَا يُنْكَأُ بِهَا عَدُوٌّ، وَلَكِنَّهَا قَدْ تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ» ثُمَّ رَآهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْذِفُ فَقَالَ لَهُ: أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ -أَوْ: كَرِهَ الْخَذْفَ- ، وَأَنْتَ تَخْذِفُ، لَا أُكَلِّمُكَ كَذَا وَكَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ ابْنُ رَاشِدٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ): هو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال، أبو يعقوب الكوفيُّ القطَّان، نزيل الريِّ مدَّةً للتِّجارة، وكان عالمًا صاحبَ حديثٍ، عن جرير بن عبد الحميد، وأبي خالد الأحمرَ، وابن عيينة، وخلقٍ، وعنه: البُخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمِذيُّ، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والبغويُّ، وابن صاعد، والمحامليُّ، وآخرون، وكتب عنه ابن معين مع تقدُّمه، وقال هو وأبو حاتم: صدوق[الجرح والتعديل ٩/٢٣١]، قال السراج: (مات في سنة «٢٥٣هـ»)، وذكره ابن حِبَّان في «ثقاته» وأرَّخ وفاته شبه [ما] قاله السراج[3]، وقد تَقَدَّمَ في (تفسير البقرة)[ح٤٤٨٧].

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٧٨٥)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٥٤)، «تهذيب الكمال» (٣٣/١٦٧).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤١٨).

(٣) «الثقات» (٩/٢٨٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٦٥).

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الميم، وفتح الغين المُعْجَمة، والفاء المُشَدَّدة، و(المغفَّل): صَحَابيٌّ أيضًا، قدَّمته مرارًا.

قوله: (أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَخْذِفُ): هذا الرجل لا أعرف اسمه، غير أنَّه قريبٌ لعبد الله بن مُغَفَّل، كما جاء في رواية في «الصَّحيح»[م(١٩٥٤)(٥٦)]، وفي «ابن ماجه»: أنَّه ابنُ أخيه[جه١٧].

قوله: (وَلَا يُنْكَأُ[(١)] بِهِ[(٢)] عَدُوٌّ): قال ابن قُرْقُول: (بفتح الكاف، مهموزٌ، وهي لغةٌ، والأشهر: «لا يُنكَى»، ومعناه: المبالغة في الإيذاء). انتهى[مطالع٤/١٥٩]، وفي «النهاية»: (يُقال: نَكيت في العدوِّ أنكي نكايةً، فأنا ناكٍ؛ إذا أكثرتَ فيهم الجراحَ والقتلَ، فَوَهَنوا لذلك، وقد يُهمَز، لغة فيه؛ يقال: نكأت القرحة أنكؤها؛ إذا قشرتَها). انتهى، وكذا قاله غيرُهما[(٣)].

قوله: (وَتَفْقَأُ الْعَيْنَ): هو بفتح التاء[(٤)]، مهموزٌ.

قوله: (لَا أُكَلِّمُكَ كَذَا وَكَذَا): في «مسلم»: «لا أكلِّمك أبدًا»[م(١٩٥٤)(٥٦)].

٦ - بَابُ مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ

٥٤٨٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ: عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبِ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيَةٍ، نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطَانِ».

قوله: (أَوْ ضَارِيَةٍ): هو بالضاد المُعْجَمة، ثُمَّ ألف، ثُمَّ راء مكسورة، ثُمَّ مثنَّاة تحت مفتوحة، الكلب الضاري: المعتاد للصيد، ورأيت في حاشيةِ نسخةٍ مكتوب عليها أنَّها من الصَّاغانيِّ: (كذا وقع: «إلَّا كلبٌ ضارٍ لصيدٍ»، والصواب: كلبًا ضاريًا بِصَيْدٍ) انتهت، قال ابن قُرْقُول: («إلَّا/ كلبًا ضاريًا»[(٥)] كذا [٢/٢٤٦ب] رواية الأكثر، والمعروف في رواية يحيى بن يحيى وغيرِه في «مسلم»: «إلَّا كلبَ ضاريةٍ»[(١٥٧٤)(٥٢)]، وفي الحديث الآخر: «إلَّا كلبَ ماشيةٍ أو ضاريةٍ»[ح٥٤٨٠]، وعند بعضهم: «أو ضارٍ»[م(١٥٧٤)(٥٠)]، وكذا للعذريِّ، والأوَّل المعروف، ويُخَرَّج الثاني على إضافة الشيء إلى نفسه؛ كماء البارد، أي: يرجع

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (يُنْكَى).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينية»، وفي (ق): (بها).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (نكى)، «العين» (٥/٤١٢).

(٤) في (أ): (الياء)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٥) أخرجها الإمام مالك في «الموطأ» (٢/٩٦٩)، وهي رواية أبي ذرٍّ في الحديث الآتي (٥٤٨١).

ضارٍ وضاريةٍ إلى صاحبِ الصيد، أي: كلب صاحبِ كلابِ الصيد). انتهى [مطالع ٣٣٦/٤]، وفي «النهاية»: («إلَّا كلب ماشيةٍ أو ضارٍ»، أي: كلبٌ معوَّدٌ بالصيد، يُقال: ضرِيَ الكلبُ، وأضراه صاحبُه؛ أي عوَّده وأغراه به، ويُجمَع على «ضوارٍ»)، وقال النَّوَويُّ في قوله: «إلَّا كلبَ ضاريةٍ»: («تقديره: إلَّا كلب ذي كلابٍ ضارية، والضاري: المعلَّم للصيد المعتادُ له») انتهى [شرح مسلم ٢٣٨/١٠].

قوله: (**نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ**(١) **قِيرَاطَانِ**): تَقَدَّمَ [ح ٣٣٢٤] أنَّ النقص مِن ماضي عمله أو مستقبلِه، أو قيراطٌ مِن عمل الليل وآخرُ من عمل النهار، أو واحدٌ مِن الفرض وآخرُ مِن النفل؛ فيه إحتمالاتٌ حكاها شيخنا عن «البحر» [بحر المذهب ٨٥/٥]. انتهى [التوضيح ٣٦٠/٢٦].

٥٤٨١ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: سَمِعْتُ سَالِمًا يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا **إِلَّا كَلْبٌ ضَارٍ** لِصَيْدٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ».

قوله: (**إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا**(٢)): تَقَدَّمَ الكلام عليه قريبًا [ح ٥٤٨٠]، كذا في الهامش نسخة، وفي أصلنا: (إلَّا كلبٌ ضارٍ).

٥٤٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ **أَوْ ضَارٍ**، نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطَانِ».

قوله: (**أَوْ ضَارٍ**): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (ضاريًا)(٣)، تَقَدَّمَ ما (الضاري) [ح ٥٤٨٠].

٧ - بَابٌ إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ﴾ الآية [المائدة: ٤]

﴿مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤] **الصَّوَائِدُ وَالْكَوَاسِبُ**. ﴿ٱجْتَرَحُوا۟﴾ [الجاثية: ٢١]: اكْتَسَبُوا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ فَقَدْ أَفْسَدَهُ، إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ وَاللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤] **فَيُضْرَبُ وَيُعَلَّمُ** حَتَّى يَتْرُكَ، وَكَرِهَهُ ابْنُ عُمَرَ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنْ شَرِبَ الدَّمَ وَلَمْ يَأْكُلْ، فَكُلْ

قوله: (**بَابٌ: إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ**): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال ما لفظه: (ساق

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (كلَّ يوم من عمله).

(٢) كذا في (أ) وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (إلَّا كلبٌ ضارٍ).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيلي.

الآية والأحاديث بعدها؛ لأنَّها بيَّنت أنَّ الإمساك في الآية شرطٌ فيه أنْ يكون على صاحبه، أي: وفْق بطاعته، لا لشهوة الجارح، فإذا أكل؛ تحقَّق إمساكُه لنفسه، لا لربِّه). انتهى[المتواري ١٧١].

قوله: (**الصَّوَائِدُ وَالْكَوَاسِبُ**): كذا في أصلنا مرفوعان، و(الكَوَاسب): بفتح الكاف وتخفيف الواو، وبعد الألف سين مهملة، ثُمَّ مُوَحَّدَة، وينبغي أنْ يكون (الصوائدَ) بالنصب؛ لأنَّه مفعول اسم الفاعل؛ وهو قوله: ﴿مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤]، و(المكلِّب) بكسر اللام: معلِّم الكلابِ الصيدَ، و(الكواسبَ): معطوف عليه، فهو مَنْصوبٌ أيضًا، والله أعلم، ويجوز ما في الأصل.

قوله: (**فَتُضْرَبُ وَتُعَلَّمُ**): هما مبنيَّان لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهما.

قوله: (**وقال عَطاءٌ**): هو ابن أبي رَباح المَكِّيُّ، أحد الأعلام، تَقَدَّمَ.

٥٤٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ**، عَنْ بَيَانٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بِهَذِهِ الْكِلَابِ، فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كِلَابَكَ الْمُعَلَّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ، فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عليك، وَإِنْ قَتَلْنَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا، فَلَا تَأْكُلْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ الفاء، وفتح الضاد، و(**بَيَان**): هو بيان بن بشر المؤدِّب، عن أنس وقيس بن أبي حازم، وعنه: شعبة، وزائدة، وعِدَّةٌ، أخرج له الجماعة[الكاشف ١٨ب]، قال أحمد وابن معين: ثقة، تُوُفِّيَ في حدود (١٤٠هـ)(١)، لا بيان بن عمرو، الثاني شيخ البُخاريِّ، ومتأخِّرُ الطبقةِ عن الأوَّل، تُوُفِّيَ هذا -على ما قاله البُخاريُّ- سنة (٢٢٢هـ)[تخ ٢/١٣٤]، أخرج للثاني البُخاريُّ فقط، قال ابن عديٍّ: (عالمٌ جليلٌ، له غرائبُ)، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٣٥٦]، وصحَّح عليه، و(**الشَّعْبِيُّ**): عامر ابن شَراحيل، تَقَدَّمَ مِرارًا.

٨ - بَابُ الصَّيْدِ إِذَا غَابَ عَنْهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً

٥٤٨٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ: **حَدَّثَنَا عَاصِمٌ**، عَنِ **الشَّعْبِيِّ**، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَسَمَّيْتَ فَأَمْسَكَ وَقَتَلَ، فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا خَالَطَ كِلَابًا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهَا فَأَمْسَكْنَ وَقَتَلْنَ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٤١٣)، «الجرح والتعديل» (٢/٤٢٥) «تهذيب الكمال» (٤/٣٠٣)، «تذهيب التهذيب» (٢/٧٢)، وقد تقدم عند الحديث (٣٨٢٢).

تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَ، وَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ، فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ، فَلَا تَأْكُلْ».

٥٤٨٥ - وَقَالَ عَبْدُ الأَعْلَى: عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَدِيٍّ: أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَقْتَفِي أَثَرَهُ الْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ، ثُمَّ يَجِدُهُ مَيِّتًا وَفِيهِ سَهْمُهُ قَالَ: «يَأْكُلُ إِنْ شَاءَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ): هذا هو عاصم بن سليمان الأحول، و(الشَّعْبِيُّ): عامر بن شراحيل، تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (لَا تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَ): (أَيُّهَا): بالضمِّ:

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ أَيًّا مُطْلَقًا[(١)]

قوله: (وَقَالَ عَبْدُ الأَعْلَى عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَدِيٍّ): هذا تعليقٌ مجزومٌ به، وهو صحيحٌ إلى المعلَّق عنه، ومنه إلى فوق قد يكون على شرطه، وقد لا، وهذا ليس على شرطه، وسيجيء بيانه، و(عبد الأعلى): هو ابن عبد الأعلى، و(داود) هذا: هو ابن أبي هند البصريُّ، أحد الأعلام، علَّق له البُخاريُّ، وروى له مسلمٌ والأربعة[(٢)]، وهذا من التعليق، و(عامرٌ): هو ابن شَراحيل الشَّعْبيُّ، وهذا التعليق أخرجه أبو داود في (الصيد) عن الحسين بن معاذ بن خُلَيف[(٣)] عن عبد الأعلى[د٢٨٥٣]، وعن ابن المثنَّى عن عبد الوهَّاب؛ كلاهما عن داود نحوه، وحديث ابن المثنَّى في رواية ابن العبد، ولم يذكره أبو القاسم، والله أعلم[(٤)].

قوله: (يَرْمِي الصَّيْدَ): (يَرْمِي): مَبْنيٌّ للفاعل، و(الصَّيْدَ): مَنْصوبٌ مفعول.

قوله: (فيَقْتَفِي[(٥)] أَثَرَهُ): كذا في أصلنا، وعليها علامة راويها، وفي الهامش: (فَنَقْتَفِرُ)، وعليها (صح)، (نَقْتَفِر): هو بفتح النون، ثُمَّ قاف ساكنة، ثُمَّ مثنَّاة فوق مفتوحة، ثُمَّ فاء مكسورة، ثُمَّ راء، و(أَثَرَه): مَنْصوبٌ مفعول، و(يقتفي): يتبع، و(أَثَرَه): أيضًا مَنْصوبٌ عليه، ويجوز بناء (يقتفي) و(نقتفر) للفاعل وللمفعول، فإنْ بنيتَه للفاعل؛ نصبتَ (أثَرَه)، وإنْ بنيته للمفعول؛ ضَممتَ (أثره)، وهما بمعنًى: (يقتفي)

---

(١) «ألفية ابن مالك» (ص٣١).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٨/٤٦١).

(٣) ضبطه في (أ) بالحاء المهملة، وضبطه غيره بالمعجمة، وانظر «تهذيب الكمال» (٦/٤٨٠).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٧/٢٧٥).

(٥) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ ورواية ابن عساكر، وفي «اليونينيَّة»: (فَيَقْتَفِرُ)، وفي هامش (ق) مصحَّحًا عليه: (فَنَقتَفِرُ).

و(نقتفر)، قال ابن قُرْقُول: («فنقتفر أثره»: كذا عند أبي ذرٍّ والأَصيليِّ، وعند القابسيِّ: «نقتفي أثره»، وهما بمعنًى). انتهى[مطالع٥/٣٩٤]، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (فنَفْتَقِد أثره) أي: نتطلَّبُ أثرَه.

٩ - بَابٌ إِذَا وَجَدَ مَعَ الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ

٥٤٨٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي وَأُسَمِّي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَسَمَّيْتَ، فَأَخَذَ فَقَتَلَ فَأَكَلَ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» قُلْتُ: إِنِّي أُرْسِلُ كَلْبِي أَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ، لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ، فَقَالَ: «لَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ» وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: «إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ، فَكُلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ فَقَتَلَ، فَإِنَّهُ وَقِيذٌ، فَلَا تَأْكُلْ».

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بفتح الفاء، وأنَّ الكنى بفتح الفاء، والأسماء بالسكون، وأنَّ مِن المغاربة مَن سكَّن الفاء من (أبي السَّفَر) هذا، واسمه سعيد بن يُحمد، وأنَّ ابن الصلاح قال: وذلك خلاف ما يقوله أصحاب الحديث، حكاه الدارقطنيُّ عنهم(١)[ح٥٤٧٦]، و(الشَّعْبِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل.

قوله: (لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَهُ): (أيُّ): بِضَمِّ الياء المُشَدَّدة:

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ أَيًّا مُطْلَقًا

قوله: (عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ): تَقَدَّمَ ضبطه وما هو قريبًا، وكذا (وَقِيذٌ) ضبطًا ومعنًى[ح٥٤٧٥].

١٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّصَيُّدِ

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّصَيُّدِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب مختصرًا بلا إسنادٍ، ثُمَّ قال: (مقصوده بهذه التَّرجمةِ التَّنبيهُ على أنَّ الصَّيد لمن عَيشه ذلك، أو لمن عَيشه مستقلٌّ بدونه ولكنَّه عَرَض له ذلك؛ كلُّه جائزٌ مشروعٌ، وفي صيد اللهو خلافٌ). انتهى[المتواري١٧١]، قال الشيخ محيي الدين في «شرح مسلم»: (قال القاضي عياض...، فذكر كلامًا وفيه: واختلفوا فيمَن اصطاد للهو ولكن قصد تذكيته والانتفاعَ به، فكرهه مالكٌ، وأجازه الليث وابنُ عبد الحكم(٢)، قال: فإنْ فعله بغير نيَّة التذكية؛ فهو حرامٌ؛ لأنَّه فسادٌ في الأرض وإتلافُ نفسٍ عبثًا) انتهى[شرح مسلم١٣/٧٣].

---

(١) في (أ): (عندهم)، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر «البيان والتحصيل» (١٨/٧٤).

٥٤٨٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنِي ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ بَيَانٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّا قَوْمٌ نَتَصَيَّدُ بِهَذِهِ الْكِلَابِ، فَقَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كِلَابَكَ الْمُعَلَّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ، فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ، فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ خَالَطَهَا كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا، فَلَا تَأْكُلْ».

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنِي ابْنُ فُضَيْلٍ): قال الجَيَّانيُّ: (وقال -يعني البُخاري- في «الصيد»[ح٥٤٨٧] و«الاعتكاف»[ح٢٠١٤]: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا ابن فضيل»، نسبه ابن السكن في الموضعين «ابن سلَام»، ووافقه الأَصيليُّ على الذي في «الاعتكاف»، فنسبه كذلك، وقد صرَّح البُخاريُّ باسمه في «كتاب النِّكاح»[ح٥١١٣] فقال: «حدَّثنا مُحَمَّد بن سلَام: حدثنا ابن فضيل») انتهى[التقييد ١١٢٣/٣]، وقد ذكرت ذلك أيضًا في (البيوع)، فإنَّ فيه: (حدَّثنا مُحَمَّد: حدثنا ابن فضيل)[ح٢٠٦٤]، ولم يذكره الجَيَّانيُّ، والظاهر أنَّه لو ظفر به؛ لقال كما قال في المكانَين المذكورَين، وقد قال شيخنا هناك -كما قدَّمتُه-: (هو ابن سلَام البيكنديُّ، قاله الدِّمْيَاطيُّ والمِزِّيُّ). انتهى[التوضيح ٩٨/١٤]، وكذا قال المِزِّيُّ هنا: (عن مُحَمَّد؛ هو ابن سلَام)[تحفة ٢٧٤/٧]./ [٢/٢٤٧أ]

قوله: (عن بَيَانٍ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه ابن بشر، أبو بشر، و(عَامِرٍ): هو الشَّعْبيُّ ابن شَراحيل.

٥٤٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ. (ح) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ حَيْوَةَ: سَمِعْتُ رَبِيعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِذُ اللهِ: سَمِعْتُ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيَّ يَقُولُ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، نَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ، وَأَرْضِ صَيْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، وَالَّذِي لَيْسَ مُعَلَّمًا، فَأَخْبِرْنِي مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ الْكِتَابِ، تَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آنِيَتِهِمْ، فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَاغْسِلُوهَا ثُمَّ كُلُوا فِيهَا، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ، فَمَا صِدْتَ بِقَوْسِكَ، فَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ، ثُمَّ كُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ، فَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ، ثُمَّ كُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ مُعَلَّمًا فَأَدْرَكْتَ ذَكَاتَهُ، فَكُلْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل، و(حَيْوَة بْن شُرَيْحٍ[1]): كذا هو منسوب في نسخة، بشين معجمة مضمومة، وفي آخره حاء مهملة.

---

(١) (بن شريح): ليست في «اليونينيَّة».

قوله: (ح[١]): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابة وتلفُّظًا في أوائل هذا التعليق[ح٦]، وسأذكره في أواخره أيضًا إنْ شاء الله[ح٧٥٦١]، و(أَبُو إِدْرِيس): عائذ الله، تَقَدَّمَ، وكذا (أَبُو ثَعْلَبَة الْخُشَنِيُّ): تَقَدَّمَ ببعض ترجمة[ح٥٤٧٨].

قوله: (أَمَّا ما ذَكَرْتَ): (أمَّا): بفتح الهمزة، وتشديد الميم، وكذا (وأمَّا) الثانية.

٥٤٨٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَوْا عَلَيْهَا حَتَّى لَغِبُوا، فَسَعَيْتُ عَلَيْهَا حَتَّى أَخَذْتُهَا، فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ، فَبَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِوَرِكِيهَا وَفَخِذَيْهَا، فَقَبِلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا بعد (مسدَّد): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن سعيد القَطَّان الحافظ، شيخ الحُفَّاظ.

قوله: (أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا): (أَنْفَجْنا): بفتح الهمزة، ثُمَّ نون ساكنة، ثُمَّ فاء مفتوحة، ثُمَّ جيم ساكنة، والباقي معروفٌ، ومعناه: أَثَرْنَاها، فنفَجَتْ هي، أي: وَثَبَت.

قوله: (بِمَرِّ الظَّهْرَانِ): [تَقَدَّمَ] ضبطه، وأنَّه الذي يَسمِّيه العامَّة: بطنَ مَرْوٍ[ح٤٩٠].

قوله: (حَتَّى لَغِبُوا): هو بفتح الغين وكسرِها، والفتح أشهرُ، وأنكر بعضُهم الكسرَ، ومعناه: أعيَوا وكلُّوا[مطالع٣/٤٤٥].

٥٤٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ، وَهوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى حِمَارًا وَحْشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، ثُمَّ سَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاوِلُوهُ سَوْطًا، فَأَبَوْا، فَسَأَلَهُمْ رُمْحَهُ، فَأَبَوْا، فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ، فَقَتَلَهُ فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللهُ».

٥٤٩١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ مِثْلَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابن أختِ مالكٍ الإمام[ح٢٢]، و(أَبُو النَّضْرِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالضاد المُعْجَمة، وأنَّه لا يشتبه بـ(نصر)، (نصر) بالمُهْمَلة: لا يأتي بالألف واللام، بخلاف (النضر) -بالمُعْجَمة- فإنَّه لا يجيء إلَّا بهما[ح١٥٢]، واسمه سالم بن أبي أُمَيَّة، تَقَدَّمَ، مشهورٌ، (أَبُو قَتَادَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحارث بن رِبْعِيٍّ.

(١) (ح): ليست في «اليونينيَّة»، وعليها في (ق) علامة الزيادة.

قوله: (وَهوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ): تَقَدَّمَ في (الحجِّ) ما سبب تأخُّره عن الإحرام مُطَوَّلًا، وأنَّ هذه السَّفرة كانت عمرةَ الحديبية[ح١٨٢١].

قوله: (فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ): تَقَدَّمَ أنَّ اسمَ فرسه الجرادةُ[ح٢٨٥٤].

قوله: (إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ): قال ابن قُرْقُول: (بِضَمِّ الطاء وكسرها، فبالضمِّ: الأُكلَةُ، وبالكسر: وجه الكسب وهيئتُه)[مطالع٣/٢٧٣]، وقد تَقَدَّمَ في أوَّل (الأطعمة) مع زيادة، نُقِل ذلك عن ابن الأثير أيضًا، والله أعلم[ح٥٣٧٦].

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن أبي أويس.

١١ - بَابُ التَّصَيُّدِ عَلَى الْجِبَالِ

قوله: (بَابُ التَّصَيُّدِ عَلَى الْجِبَالِ): ساق ابن المُنَيِّر حديث الباب على عادته، وهو حديث أبي قتادة في عقر الحمار، ثُمَّ قال: (نبَّه على جواز ارتكاب المشاقِّ لنفسه ولدابَّته لغرضٍ صحيحٍ؛ وهو الصيد)[المتواري١٧٢].

٥٤٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرٌو: أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْءَمَةِ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، وَهُمْ مُحْرِمُونَ وَأَنَا حِلٌّ عَلَى فَرَسِي، وَكُنْتُ رَقَّاءً عَلَى الْجِبَالِ، فَبَيْنَا أَنَا عَلَى ذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ النَّاسَ مُتَشَوِّفِينَ لِشَيْءٍ، فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا هُوَ حِمَارُ وَحْشٍ فَقُلْتُ لَهُمْ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: لَا نَدْرِي، قُلْتُ: هُوَ حِمَارُ وَحْشٍ، فَقَالُوا: هُوَ مَا رَأَيْتَ، وَكُنْتُ نَسِيتُ سَوْطِي، فَقُلْتُ لَهُمْ: نَاوِلُونِي سَوْطِي، فَقَالُوا: لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ، فَنَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُ، ثُمَّ ضَرَبْتُ فِي أَثَرِهِ، فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا ذَاكَ، حَتَّى عَقَرْتُهُ، فَأَتَيْتُ إِلَيْهِمْ فَقُلْتُ لَهُمْ: قُومُوا فَاحْتَمِلُوا، قَالُوا: لَا نَمَسُّهُ، فَحَمَلْتُهُ حَتَّى جِئْتُهُمْ بِهِ، فَأَبَى بَعْضُهُمْ، وَأَكَلَ بَعْضُهُمْ، فَقُلْتُ: أَنَا أَسْتَوْقِفُ لَكُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَدْرَكْتُهُ فَحَدَّثْتُهُ الْحَدِيثَ، فَقَالَ لِي: «أَبَقِيَ مَعَكُمْ شَيْءٌ مِنْهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «كُلُوا، فَهوَ طُعْمٌ أَطْعَمَكُمُوهُ اللهُ».

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن وَهْبٍ، أحد الأعلام، و(عَمْرو) بعده: هو ابن الحارث بن يعقوب، أبو أُمَيَّة الأنصاريُّ مولاهم، المصريُّ، أحد الأعلام، و(أَبُو النَّضْر): بالضاد المُعْجَمة، سالم بن أبي أُمَيَّة، تَقَدَّمَ، و(نَافِع مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ): هو نافع بن عَبَّاس، ويُقال: عياش، أبو مُحَمَّد الأقرع، مولى أبي قتادة، تَقَدَّمَ، و(أَبُو صَالِح مَوْلَى التَّوْءَمَةِ): (أبو صالح) هذا: اسمه نبهان الجمحيُّ المدنيُّ، والد صالحٍ مولى التوءمة، عن أبي قتادة في الحمار الوحشيِّ، وعنه: سالمٌ أبو

النَّضر فقط، روى له البُخاريُّ في قصَّة الحمار الوحشيِّ مقرونًا بأبي مُحَمَّد مولى أبي قتادة، أخرج له البُخاريُّ مقرونًا، ولم يُخَرِّج له غيره من أصحاب الكتب[(١)]، قال ابن قُرْقُول: (و«التُّؤَمة»[(٢)]: بِضَمِّ التاء وفتح الهمزة يقولها المحدِّثون)، وكذا هي في أصلنا بالقلم[(٣)]، قال ابن قُرْقُول: (وصوابه: بفتح التاء، وإسكان الواو، وهمزة مفتوحة بعدها، كذا سمعناه من الحُذَّاق، ومنهم من ينقل حركة الهمزة، فيفتح بها الواو، وهي مولاة أبي صالح بنت أُمَيَّة بن خلف، وُلِدَت مع أختٍ لها في بطنٍ، فسُمِّيَت بذلك[(٤)]، والذكر: توءَمٌ). انتهى[مطالع٢/٣٨].

قوله: (أَبَا قَتَادَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه الحارث بن رِبْعِيٍّ.

قوله: (كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ): تَقَدَّمَ أنَّ ذلك كان في عمرة الحديبية[ح١٨٢١].

قوله: (فِي إِثْرِهِ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الهمزة والثاء، وبكسرها مع إسكان الثاء، وتَقَدَّمَ ما قاله شيخُنا في ذلك[ح٢٧٨].

١٢ - بَابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦]، وَقَالَ عُمَرُ: صَيْدُهُ مَا اصْطِيدَ، وَطَعَامُهُ مَا رَمَى بِهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: الطَّافِي حَلَالٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَعَامُهُ مَيْتَتُهُ إِلَّا مَا قَذِرْتَ مِنْهَا، وَالْجِرِّيُّ لَا تَأْكُلُهُ الْيَهُودُ وَنَحْنُ نَأْكُلُهُ، وَقَالَ شُرَيْحٌ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ: كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ، وَقَالَ عَطَاءٌ: أَمَّا الطَّيْرُ، فَأَرَى أَنْ يَذْبَحَهُ، وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: صَيْدُ الأَنْهَارِ وَقِلَاتِ السَّيْلِ، أَصَيْدُ بَحْرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ﴾ ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ [فاطر: ١٢] وَرَكِبَ الْحَسَنُ عَلَى سَرْجٍ مِنْ جُلُودِ كِلَابِ الْمَاءِ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: لَوْ أَنَّ أَهْلِي أَكَلُوا الضَّفَادِعَ لأَطْعَمْتُهُمْ، وَلَمْ يَرَ الْحَسَنُ بِالسُّلَحْفَاةِ بَأْسًا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلْ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ[(٥)] نَصْرَانِيٌّ أَوْ يَهُودِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ، وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ فِي الْمُرِّيِّ: ذَبَحَ الْخَمْرَ النِّينَانُ وَالشَّمْسُ

قوله: (مَا رَمَى بِهِ): (رَمَى): بفتح الراء والميم، مَبْنِيٌّ للفاعل، وهو البحر.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١١٣).

(٢) كذا في (أ)، وفي المطبوع من مصدره: (التَّوْأَمة).

(٣) ضبط في (ق) بضم التاء وفتحها.

(٤) في (أ): (بذكر)، ولعلَّه سبق نظر، والمثبت من مصدره.

(٥) في هامش الأصل: (ز ص: وإن صاده).

قوله: (وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ): هو أبو بكر الصِّدِّيق، عبدُ الله بن عثمان الصِّدِّيق، خليفةُ رسول الله ﷺ، كذا عزاه شيخُنا[التوضيح٣٩٢/٢٦] إلى ابن أبي شيبة أنَّه أخرجه[ش٢٠١١٥].

قوله: (الطَّافِي حَلَالٌ): هو بالطاء المُهْمَلة، وبعد الألف فاء، ثُمَّ ياء، منقوصٌ؛ كـ(القاضي)، وهو ما مات في البحر فطفا على الماء، يُؤكَل عند أهل الحجاز، ومنعه الكوفيُّون(١)، يُقال: طفا الشيء فوق الماء يطفُو طَفوًا وطُفُوًّا؛ إذا علا ولم يرسب(٢).

قوله: (إِلَّا مَا قَذِرْتَ مِنْهَا): (قَذِرْتَ): بفتح القاف، وكسر الذال المُعْجَمة في الماضي، مفتوحها في المستقبل، وقد تَقَدَّمَ[ح٣١٣٣].

قوله: (وَالْجِرِّيُّ لَا تَأْكُلُهُ الْيَهُودُ): وفي نسخة: (والجِرِّيث(٣))، (الجِرِّيُّ): بكسر الجيم، وتشديد الراء المكسورة، ثُمَّ ياء مشدَّدة، قال شيخنا: (هو بفتح الجيم، كما ذكر القاضي عياض، وفيه الكسر أيضًا، وبه ضبطه الدِّمْيَاطيُّ بخطِّه، وهو ما لا قِشْر له). انتهى[التوضيح٣٩٣/٢٦]، و(الجِرِّيث): بكسر الجيم، [٢٤٧/٢ب] وتشديد الراء المكسورة،/ ثُمَّ مثنَّاة تحت، ثُمَّ ثاء مُثَلَّثة، قال ابن قُرْقُول: (و«الجِرِّيُّ»: هو الجِرِّيث؛ ضربٌ من الحيتان، ذكره ابن عَبَّاس، وأنَّ اليهود لا تأكله، قال الخَطَّابيُّ: الأنكليس، نوعٌ من السمك شبه الحيَّات[غريب الحديث١٨٥/٢]، وذكر غيره: أنَّه نوع عريض الوسط دقيقُ الطرفين). انتهى[مطالع١١١/٢]، وفي «النهاية»: («الجِرِّيث»: نوع من السمك يشبه الحيَّاتِ، ويُقال له بالفارسيَّة: المرماهِي)، وفي «الصحاح»: (الجِرِّيث؛ بالتشديد: ضربٌ من السمك). انتهى، وقال ابن القَيِّم الجوزيَّة في «الهدْي»: إنَّه السلور[الهدي٢٩٩/٤].

قوله: (شُرَيْحٌ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ: كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ): هذا الموقوفُ رواه الدارقطنيُّ مرفوعًا عن شُرَيح(٤) عن النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ الله ذبح ما في البحر لبني آدم»[قط٤٦٦٧]، عزاه إليه المحبُّ الطبريُّ في «أحكامه»[غاية الإحكام٤٣٧/٥]، وعزاه شيخُنا[التوضيح٣٩٤/٢٦] لأبي نعيم[معرفة الصحابة١٤٧٩/٣] وغيرِه مرفوعًا، وقال غير شيخنا: إنَّ البُخاريَّ أسنده في «تاريخه الكبير» فقال: (حدَّثنا مسدَّد: حدَّثنا يحيى عن ابن جُرَيج: أخبرني عمرو بن دينار وأبو الزُّبَير: سمعا شريحًا أدرك النَّبيَّ ﷺ قال: «كلُّ

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢٧٨/٣).

(٢) انظر «لسان العرب» مادَّة (طفا).

(٣) كذا في (أ) وهامش (ق)، وفي هامش «اليونينيَّة»: (الجريت)، وهي ورواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني.

(٤) في (أ) (أبو شريح)، والمثبت من مصادر التخريج.

شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ»). انتهى(١).

و(شُريحٌ) هذا: بالشين المُعْجَمة، وفي آخره حاء مهملة، قال ابن قُرْقُول في (الشين المُعْجَمة): («وقال شُريحٌ صاحبُ النَّبيِّ ﷺ»: كذا لكافَّتهم، قال الفربريُّ: وكذا في أصل «البُخاريِّ»، وعند الأَصيليِّ في أصله: «وقال أبو شُريح» [والصواب كما للكافة، وهو شُريح بن هانئ أبو هانئ(٢)، وفي الصحابة أيضًا: أبو شُريح] الخزاعيُّ، أخرج عنه مسلم(٣)). انتهى[مطالع٦/٩٧]، قال الدِّمْيَاطيُّ: (شُريح بن هانئ، أبو هانئ، وعند الأَصيليِّ: «أبو شُريح»، وهو وَهَمٌ). انتهى، وكذا قال الجَيَّانيُّ في (شُريح) بالشين المُعْجَمة، وفي آخره حاء مهملة: (وشُريح رجلٌ مِن أصحاب النَّبيِّ ﷺ أيضًا، يُروى عنه: «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ»، أتى ذكره في «الذبائح» من «الجامع»). انتهى[التقييد٢/٢٩٤]، وفي «الاستيعاب» لابن عَبْدِ البَرِّ: (شُريحٌ رجلٌ مِن الصَّحابة حجازيٌّ(٤)، روى عنه أبو الزُّبَير وعمرو ابن دينار، سمعاه يحدِّث عن أبي بكر الصِّدِّيق قال: «كلُّ شيءٍ في البحر مذبوحٌ، ذبح الله لكم كلَّ دابَّة خلقها في البحر»، قال أبو الزُّبَير وعمرو بن دينار: وشُريح هذا أدرك النَّبيَّ ﷺ، قال أبو حاتم: «له صحبة»[الجرح والتعديل٤/٣٣٢]). انتهى(٥)، ولم يذكره الذَّهَبيُّ في (الكنى)، إنَّما ذكره في (الأسماء) في «التَّذهيب»، وفي «التَّجريد»: شُريح بن أبي شُريح، وقال في «التَّذهيب» ما معناه: أنَّه علَّق عنه البُخاريُّ،

(١) «التاريخ الكبير» (٤/٢٢٨)، وانظر «فتح الباري» (٩/٥٣١)، «اللامع الصبيح» (١٤/٩٩).

(٢) قول ابن قُرْقُول تبعًا للقاضي عياض في «مشارقه» أنَّه شريح بن هانئ أبو هانئ، تعقَّبه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/٥٣١) فقال: (وقع في رواية الأصيلي: «وقال أبو شريح»، وهو وهمٌ، نبَّه على ذلك أبو علي الجيَّانيُّ، وتبعه عياض، وزاد: «وهو شريح بن هانئ أبو هانئ» كذا قال، والصواب أنَّه غيره، وليس له في «البخاريِّ» ذكرٌ إلَّا في هذا الموضع، وشريحُ بن هانئ لأبيه صحبةٌ، وأمَّا هو فله إدراك ولم يثبت له سماع ولا لقاء، وأما شريح المذكور فذكره البخاريُّ في «التاريخ» [٤/٢٢٨] وقال: «له صحبة»)، وزاد: (يعدُّ في أهل الحجاز)، وفرَّق بينه وبين شريح بن هانئ، وكذا فرَّق بينهما ابن عبد البر في «الاستيعاب» (ص٣٣٢) و(ص٣٣٣)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٢٤٢١) و(٢٤٢٧)، وتبعه الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٥٦) كما سيأتي، وكذا في «تذهيب التهذيب» (٤/٢٦٨) و(٤/٢٧٠) تبعًا للمزي في «تهذيب الكمال» (١٢/٤٥٢) و(١٢/٤٥٧)، وقالوا في ترجمة شريح ابن هانئ: (أدرك النبي ﷺ ولم يره)، وأمَّا شريح الحجازي فله صحبة، وهو رواي الحديث هنا، فليتنبه.

(٣) انظر «رجال صحيح مسلم» (٢/٣٩٢)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/٤٠٠)، وقد روى له الجماعة لا مسلم فقط.

(٤) زيد في (أ): (انتهى)، وسيأتي التنبيه عند انتهاء كلام ابن عبد البر.

(٥) هنا انتهى كلام ابن عبد البر «الاستيعاب» (ص٣٣٢).

فإنَّه رقم عليه (خت)(١)، وكذا في «الكاشف»[١/٤٨٤].

قوله: (وَقَالَ عَطَاءٌ): تَقَدَّمَ أنَّه ابن أبي رَباح المَكِّيُّ الإمام، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح٩٨].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح٢٩٦].

قوله: (قُلْتُ لِعَطَاءٍ): هو ابن أبي رَباح، تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (وَقِلَاتِ السَّيْلِ): (القِلَات): بكسر القاف، وتخفيف اللام، وبعد الألف تاء ممدودة، جمع (قَلْت) بفتح القاف، وإسكان اللام، وهو النقرة في الجبل يستنقع فيها الماءُ(٢).

قوله: (وَرَكِبَ الْحَسَنُ): هو ابن أبي الحسن البصريُّ.

قوله: (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الشين، وأنَّه عامر بن شَراحيل.

قوله: (وَلَمْ يَرَ الْحَسَنُ): هو ابن أبي الحسن البصريُّ.

قوله: (بِالسُّلَحْفَاةِ بَأْسًا): (السُّلَحْفاة): بِضَمِّ السين، وفتح اللام، ثُمَّ حاء مهملَتَين ساكنة، ثُمَّ فاء، ثُمَّ ألف، ثُمَّ تاء التأنيث، وهي تاء الوحدة، قال الجوهريُّ: (السُّلَحْفاة؛ بفتح اللام: واحدة السَّلاحف، قال أبو عبيدة: وحكى الرُّؤاسِيُّ: سُلَحْفِيَة؛ مثل: بُلَهْنِيَة، وهو ملحقٌ بالخماسيِّ بألف، وإنَّما صارت ياء؛ لكسرة ما قبلها)، وفي «المطالع»: («السُّلَحْفاة»: بالهاء عند الكافَّة، وعند عُبدوس: «السُّلَحْفا» بغير هاء، وكذا ذكره أبو عليٍّ بفتح اللام، وهو قول الأصمعيِّ، وغير الأصمعيِّ يُسَكِّن اللام فيقول: «سُلْحَفاة»، وذلك غير معروفٍ، قال: ويُقال: سُلَحْفِيَة)[مطالع٥/٤٩٥]، وتَقَدَّمَ أنَّ في «الصحاح» فتحَ اللام فقط، وقدَّمه في «المحكم»، وحكى الإسكانَ، وحكى إسقاطَ الهاء(٣).

قوله: (كُلْ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ نَصْرَانِيٌّ أَوْ يَهُودِيٌّ أَوْ مَجُوسِيٌّ(٤)): هو برفع (نصراني)، وما بعده معطوفٌ عليه، وهو فاعلٌ مقدَّرٌ، تقديره: وإنْ صاده نصرانيٌّ... إلى آخره، وكذا هو ثابتٌ في نسخة في هامش أصلنا: (وإن صاده نصرانيٌّ...)(٥) إلى آخره.

قوله: (وقال أبو الدَّرْدَاءِ في الْمُرِّيِّ(٦)): (أبو الدرداء): هو عويمر بن مالك، وقيل: ابن عامر، وقيل:

---

(١) انظر «تذهيب التهذيب» (٤/٢٧٠)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٥٦).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» مادَّة (قلت).

(٣) انظر «المحكم» (٤/٦٦).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (نصرانيٍّ أو يهوديٍّ أو مجوسيٍّ).

(٥) وهي رواية الأَصيلي.

(٦) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (المُرِي)، وفي هامش (ق): (قال ابن الجواليقي: هو المُرْيُ؛ بسكون الراء لا غير).

ابن ثعلبة، وقيل غير ذلك، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه تأخَّر إسلامه حتَّى أسلم عَقِب بدر، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح١٥١]، رضي الله عنه، و(المُرِّيُّ): بِضَمِّ الميم، وتشديد الراء المكسورة، وكذا الياء مشدَّدة، والمغاربة رأيتهم ينطقون به بتخفيف الراء والياء، وقد ذكره الجوهريُّ في (مرر) فقال: (والمُرِّيُّ: الذي يُؤتَدم به، كأنَّه منسوب إلى المرارة، والعامَّة تخفِّفه). انتهى، ونقل ابن الأثير ذلك عن الجوهريِّ بزيادةٍ، وفيها توضيح، ولفظه: (المُرِّيُّ؛ بالضمِّ وتشديد الراء: الذي يُؤتَدَم به، كأنَّه منسوبٌ إلى المرارة...) إلى آخره[(١)]، وقال الشيخ مُحيِي الدين في «تهذيبه»: (هو بِضَمِّ الميم، وسكون الراء، وتخفيف الياء، وهو أدم معروفٌ، وليس هو عربيًّا، وهو يشبه الذي يسمِّيه الناسُ الكامَخ، والكامَخُ ليس عربيًّا، لكنَّه عجميٌّ معرَّبٌ، وذكر الجواليقيُّ في آخر كتابه في «لحن العَوَام»[تكملة إصلاح١٢٣] فيما جاء ساكنًا فحرَّكوه: المُرْيَ، ثُمَّ ذكر كلام الجوهريِّ في «صحاحه» الذي ذكرته). انتهى[تهذيب الأسماء٤/٥٨٧]، والمراد هنا بـ(المُرِّيِّ): هو الذي يأتي تفسيره في (ذَبَحَ الْخَمْرَ النِّينَانُ وَالشَّمْسُ)، أمَّا (مري) المغاربة، فإنَّه حلالٌ بالإجماع؛ لأنَّه عقاقيرُ مجموعةٌ.

قوله: (ذَبَحَ الْخَمْرَ النِّينَانُ وَالشَّمْسُ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (قال أبو موسى: عبَّر عن قوَّة الملح والشمسِ، وغَلَبَتِهما على الخمر، وإزالَتِهما طعمَها وريحَها بـ«الذبح»، وإنَّما ذكر النِّينانَ دون الملح؛ لأنَّ المقصود من ذلك هي دون الملح، وهي التي حلَّلَته، وذهب البُخاريُّ إلى ظاهر اللفظ، وأورده في طهارة صيد البحر؛ يريد: أنَّ السمك طاهرٌ حلالٌ، وحِلُّه يتعدَّى إلى غيره؛ كالملح حتَّى تصيرَ الخمرُ النجسةُ الحرامُ بإضافته إليها طاهرةً حلالًا[(٢)]؛ وكان أبو الدرداء ممَّن يُفتي بذلك، ومعناه: أنَّ أهلَ الريف بالشام وغيرِها قد يعجنون المُرِّيَّ بالخمر، وربَّما يجعلون فيه أيضًا السمكَ المُرِّيَّ بالملح والإبزار، نحو ما يسمُّونه: الصِّحْنَاء، وكان أبو هريرة وأبو الدرداء وابن عَبَّاس وغيرُهم من التابعين يأكلون هذا المُرِّيَّ المعمولَ بالخمر، ولا يرون به بأسًا، ويقول/ أبو الدرداء: إنَّما حرَّم الله الخمرَ بعينها وسكرها، [٢/٢٤٨أ]
وما ذبحته الشمس والملح؛ فنحن نأكلُه، ولا نرى به بأسًا) انتهى[(٣)].

وفي «المطالع»: («ذبحُ الخمرِ النينانُ والشمسُ»، ويُروى: «ذبحَ الخمرَ النينانُ والشمسُ»، أي: طهرُها واستباحةُ استعمالها صنعُها مُرِّيًّا بالحوت المطروح فيها، وطبخُها بالشَّمْسِ[(٤)]، فيكون ذلك

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٤/٣١٨) مادَّة (مرر).

(٢) في (أ): (حلال)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٣) انظر «التنقيح» (٣/١١٠١-١١٠٢).

(٤) في (أ): (للشمس)، والمثبت من مصدره.

كالذَّكاة لما يُستَحلُّ من الحَيَوَان، وفيه اختلافٌ بين العلماء، وهذا على مذهب مَن يجيز تخليلها). انتهى[مطالع٣/٧٠]، فاستفدنا من كلامه أنَّه يُقرَأ بوجهين: (ذبحَ): فعلٌ ماضٍ، و(النينانُ): مَرْفوعٌ فاعلُ (ذبح)، و(الشمسُ): معطوفٌ عليه، و(الخمرَ): مَنصوبٌ مفعول، وبهذا هو مضبوطٌ في أصلنا، والوجه الثاني: (ذبحُ): مَرْفوعٌ مبتدأ، وهو مصدرٌ، و(الخمرِ): مضاف مجرور، و(النينانُ): مَرْفوعٌ خبرُ المبتدأ، و(الشمسُ): معطوف عليه، وذكر ابن قُرْقُول في (النون مع الواو): (النينان: جمع «نون»؛ مثل: حِيتان)، وذكر كلامًا قريبًا من الأوَّل(١).

٥٤٩٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى**، عَنِ **ابْنِ جُرَيْجٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: **غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَبَطِ وَأُمِّرَ أَبُو عُبَيْدَةَ** فَجُعْنَا جُوعًا شَدِيدًا، فَأَلْقَى الْبَحْرُ حُوتًا مَيِّتًا لَمْ يُرَ مِثْلُهُ يُقَالُ لَهُ الْعَنْبَرُ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ، فَمَرَّ الرَّاكِبُ تَحْتَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو يحيى بن سعيد القَطَّان الحافظ، و(**ابْنُ جُرَيْجٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، و(**عَمْرٌو**) بعده: هو ابن دينار، و(**جَابِر**): هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاريُّ.

قوله: (**غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَبَطِ**): تَقَدَّمَ أن هذه السريَّة كانت سنة ثمانٍ في رجب، بعثهم إلى حيٍّ من جُهَينة ممَّا يلي ساحل البحر، وبينها وبين المدينة خمسُ ليالٍ، وقد قدَّمته، وقَدَّمْتُ ما فيه، وذكرت أنَّه ﷺ جرى له مثلُ ذلك مِن حديث جابر بن عبد الله الحديثِ الطويلِ في أواخر «مسلم»، وفي آخر الحديث: (وشكى الناس لرسول الله ﷺ الجوعَ فقال: «عَسَى اللهُ أنْ يُطعِمَكُم»، فأتينا سيفَ البحر، فزخر البحر زخرةً، فألقى دابَّةً، فأورينا على شقِّها النَّارَ، فاطَّبَخْنا واشتوينا، فأكلنا وشبعنا، قال جابرٌ: فدخلتُ أنا وفلانٌ وفلانٌ -حتَّى عدَّ خمسةً- في حِجاج عينها، حتَّى ما يرانا أحدٌ، حتَّى خرجنا فأخذنا ضِلَعًا من أضلاعه، فقوَّسناه، ثُمَّ دعَونا بأعظم رجلٍ في الرَّكب، وأعظمِ جَمَلٍ في الرَّكب، وأعظمِ كفلٍ في الرَّكب، فدخل تحته ما يُطأطئ رأسَه). انتهى الحديث[م٣٠١٤ قبل ح٤٣٦٠]، وفي أوائل هذا الحديث أنَّهم كانوا في غزوة بُواط[م٣٠٠٩ قبل ح٤٣٦٠].

قوله: (**وَأُمِّرَ أَبُو عُبَيْدَةَ**(٢)): كذا في أصلنا، وفي نسخة في هامش أصلنا: (وأميرنا أبو عبيدة)، تَقَدَّمَ

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٣٥).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق): (أميرنا)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

مِرارًا أنَّ أبا عبيدة هو أحد العشرة، وأنَّ اسمه عامر بن عبد الله بن الجرَّاح الفهريُّ، أمين الأمة، تَقَدَّمَ بعض ترجمته ﷺ[ح٣١٥٨]، وقوله: (وأميرنا أبو عبيدة)، كذا في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ»[م(١٩٣٥)(١٨)]، قال شيخنا: (ووقع في كتاب «الأطعمة» لابن أبي عاصم من حديث جابر: أنَّ الأميرَ عليهم يومئذ قيسُ ابن سعد بن عبادة، وهو عجيبٌ). انتهى[التوضيح٢٦/٤٠٤]، وقد تَقَدَّمَ ذلك في مكانه[قبل ح٤٣٦٠].

قوله: (لَمْ يُرَ مِثْلُهُ): (يُرَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(مثلُه): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وفي ضبطٍ آخرَ: (لم نَرَ)(١)؛ بفتح النون، مَبْنيٌّ للفاعل، و(مثلَه): مَنْصوبٌ مفعول.

٥٤٩٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: بَعَثَنَا النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَ مِئَةِ رَاكِبٍ وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ نَرْصُدُ عِيرًا لِقُرَيْشٍ، فَأَصَابَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ حَتَّى أَكَلْنَا الْخَبَطَ، فَسُمِّيَ: جَيْشَ الْخَبَطِ، فَأَلْقَى الْبَحْرُ حُوتًا يُقَالُ لَهُ الْعَنْبَرُ، فَأَكَلْنَا نِصْفَ شَهْرٍ وَادَّهَنَّا بِوَدَكِهِ حَتَّى صَلَحَتْ أَجْسَامُنَا: فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلَعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَصَبَهُ، فَمَرَّ الرَّاكِبُ تَحْتَهُ، وَكَانَ فِينَا رَجُلٌ فَلَمَّا اشْتَدَّ الْجُوعُ نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّه المسنديُّ، قاله بعض الحُفَّاظ(٢)، وقد تَقَدَّمَ كلامه في (الجمعة)، والله أعلم[٨٩٩].

قوله: (نَرْصُدُ عِيرًا لِقُرَيْشٍ): تَقَدَّمَ ما (العير)، وقد تُعُقِّب هذا الكلام في (غزوة سيف البحر) فانظره[قبل ح٤٣٦٠].

قوله: (حَتَّى أَكَلْنَا الْخَبَطَ): هو بفتح الخاء المُعْجَمة والباء الموحَّدة، وبالطاء المُهْمَلة، ورق الشجر، وقال بعضهم: ورق السَّمُر(٣)، و(الخَبْطُ): ضرب الشجر بالعصا ليتناثر ورقها، واسم الورق المتساقط: خَبَطٌ؛ بالتحريك، (فَعَلٌ) بمعنى: (مفعول)، وهو من علف الإبل، وقد تَقَدَّمَ[ح٤٣٦١].

قوله: (حَتَّى صَلَحَتْ): هو بفتح اللام، ويُقال بضمِّها.

قوله: (فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلَعًا): هو بفتح اللام وتُسَكَّن، تَقَدَّمَ[ح٤٣٦١].

قوله: (وَكَانَ فِينَا رَجُلٌ، فَلَمَّا اشْتَدَّ الْجُوعُ؛ نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ): تَقَدَّمَ في (غزوة سيف البحر) أنَّ هذا الرجلَ قيسُ بن سعد بن عبادة، كذا قال الشيخ مُحيِي الدين

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) «الأجوبة الواردة على الأسئلة الوافدة» (ص٥٥-٥٦)، وانظر «فتح الباري» (١١/٥٣٧) و(١٢/٣٠٤-٣٠٥).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٠٤).

النَّوَوِيُّ[شرح مسلم١٣/٨٩]، وكذا قاله غيره، وقد تَقَدَّمَ أنَّ في الغزوة المذكورة في «الصَّحيح» ما يرشد إلى أنَّه قيسٌ المشار إليه[ح٤٣٦١]، وترجمة قيسٍ معروفةٌ، ﵄ وعن أبيه.

قوله: (ثَلَاثَ جَزَائِرَ): هو جمع (جزور)، ويُجمَع أيضًا (الجزور) على (جُزُر)، و(الجزور): البعير ذكرًا كان أو أنثى، إلَّا أنَّ اللفظةَ مؤنثَّةٌ، تقول: هذه الجزور وإنْ أردت ذَكَرًا، والله أعلم(١).

١٣ - بَابُ أَكْلِ الْجَرَادِ

٥٤٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ -أَوْ: سِتًّا- كُنَّا نَأْكُلُ مَعَهُ الْجَرَادَ. **قَالَ سُفْيَانُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَإِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى: سَبْعَ غَزَوَاتٍ.**

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ الحافظ، و(أَبُو يَعْفُورٍ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (وقدان، واسمه واقد، سمع ابنَ أبي أوفى ومصعبَ بن سعد، وأبو يعفورٍ الصَّغيرُ: عبد الرحمن ابن عُبيد [بن] نِسْطَاس البكَّاء، سمع أبا الضحى، متَّفقٌ عليهما(٢)). انتهى.

تنبيهٌ: وقع للشيخ مُحيِي الدين النَّوَويِّ ﵀ في «شرح مسلم»: أنَّ هذا هو عبد الرحمن بن عُبيد ابن نِسْطَاس. انتهى(٣)، والصواب ما قاله الدِّمْيَاطيُّ، ولم يذكر المِزِّيُّ الحديثَ المذكورَ عن عبد الله ابن أبي أوفى إلَّا في مسند وقدان أبي يعفور الأكبرِ عنه(٤)، ولم يذكر في مسند عبد الله بن أبي أوفى حديثًا لأبي يعفور الأصغرِ عبدِ الرحمن عنه، والله أعلم.

و(عَبْدُ اللهِ(٥) بْن أَبِي أَوْفَى): تَقَدَّمَ مِرارًا، وأبو أوفى تَقَدَّمَ أنَّه صَحَابيٌّ، ﵄، وقَدَّمْتُ نسب أبي أوفى غيرَ مَرَّةٍ[ح١٧٦].

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَإِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى: سَبْعَ غَزَوَاتٍ): إنَّما جاء بهذا؛ لأن الأوَّل فيه شكٌّ، وهذا/ فيه جزمٌ بالسَّبْعِ، وقد روى هذا الحديثَ البُخاريُّ[خ٥٤٩٥]، [٢/٢٤٨ب] ومسلمٌ[م١٩٥٢(٥٢)]، وأبو داود[د٣٨١٢]، والتِّرْمِذيُّ[ت١٨٨١]، والنَّسَائيُّ[س٧/٢١٠]، (ستَّ أو سبعَ) لفظ حديث

(١) انظر «المخصص» (٥/٩٥).

(٢) تقدمت ترجمتهما عند الحديث (٢٠٢٤).

(٣) انظر «شرح مسلم» (١٣/١٠٤).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٤/٢٨٩).

(٥) (عبد الله): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

أبي الوليد والحوضيِّ وابن أبي عمر، وفي حديث إسحاقَ بن إبراهيم وأحمدَ بن منيع وقتيبةَ: (ستَّ)، وفي حديث الباقين: (سبعَ)، والله أعلم.

وما قاله الثَّوريُّ؛ رواه مسلم عن أبي بكر ابن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر؛ ثلاثتهم عن ابن عيينة عن أبي يعفور به[م١٩٥٢]، وأخرجه التِّرْمِذيُّ عن أحمدَ بن منيع، عن سفيان بن عيينة به[ت١٨٨١]، وقال: حسنٌ صحيحٌ(١)، والنَّسَائيُّ في (الصيد) عن قتيبة عن ابن عيينة به[س٢١٠/٧]، وأخرجه التِّرْمِذيُّ عن محمود بن غيلان عن أبي أحمد الزبيديِّ والمؤمَّل بن إسماعيل؛ كلاهما عن الثَّوريِّ عن أبي يعفورٍ به[ت١٨٨٢].

وما قاله أبو عوانة؛ فقد أخرجه مسلم عن أبي كامل الجحدريِّ، عن أبي عوانة، عن أبي يعفور[م١٩٥٢(٥٢)].

وما قاله إسرائيل؛ فلم أره في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٢).

و(سفيان) هذا: هو الثَّوريُّ، كما نصَّ عليه ابن طاهر[الجمع٥٤٥/٢]، وروى ابنُ عيينة عن أبي يعفور عند مسلم(٣)، و(أبو عوانة): الوضَّاح بن عبد الله، و(إسرائيل): هو [...](٤)، و(أبو يعفور): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه وقدان؛ فانظره، و(ابن أبي أوفى): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه عبد الله بن أبي أوفى، وتَقَدَّمَ نسب أبي أوفى، وأنَّه صَحَابيٌّ أيضًا.

١٤- بَابُ آنِيَةِ الْمَجُوسِ، وَالْمَيْتَةِ

قوله: (بَابُ آنِيَةِ الْمَجُوسِ وَالْمَيْتَةِ): ساق ابن الْمُنَيِّر حديثَي الباب على قاعدته، ثُمَّ قال: (ترجم على آنية المجوس والأحاديثُ في أهل الكتاب؛ لأنَّه بنى(٥) على أنَّ المحذور منها واحدٌ؛ وهو عدم توقِّيهم النجاسات، ونبَّه بقوله في التَّرجمة: «والميتة» على أن الحُمُرَ لمَّا كانت محرَّمةً؛ لم تُؤَثِّر فيها الذكاة). انتهى[المتواري١٧٣]، وقد يُقال: لعلَّ البُخاريَّ يرى أنَّ المجوسَ مِن أهل الكتاب، وهذه المسألة فيها خلافٌ للناس(٦)، والظاهر مِن حاله أنَّه يرى أنَّهم منهم؛ بدليل إخراجه حديثَ عبد الرحمن بن

(١) بلفظ «ست غزوات» ولم يقل عنه «حسن صحيح»، وإنَّما قال ذلك عن الحديث التالي.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (٥٣٧/٩): (وصله الطبراني من حديث عبد الله بن رجاء عنه، ولفظه: «سبع غزوات»).

(٣) انظر «رجال مسلم» (٢٨٥/١).

(٤) أخلى في (أ) بياضًا، وهو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، كما ذكره العيني في «عمدة القاري» (٢٢٦/١٧).

(٥) في (أ): (لا بنى)، وفي هامشها: (لعلَّه: لينبئ، أو لينبه)، والمثبت من مصدره.

(٦) انظر «الإشراف» (٤٠/٤).

عوف: (أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخذ الجزيةَ من مجوس هجر)[ح٣١٥٧]، والأشبه أنَّهم كان لهم كتابٌ فبدَّلوه، فأصبحوا وقد أُسرِيَ به، وهو أحد القولين عند الشَّافِعيَّة[١] -أعني: أنَّهم كان لهم كتاب- وكذا عند المالكيَّة، ومشهور مذهب مالكٍ: أنَّهم لا كتابَ لهم[٢]، وقد روى عبد بن حميد في «تفسيره»: أنَّهم كان لهم كتابٌ، قال ابن حزم: (وصحَّ أنَّه ﷺ أخذ منهم الجزيةَ، ولا تُؤخَذ إلَّا من كتابيٍّ؛ لقوله: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ...﴾؛ الآية [التوبة: ٢٩]، وحديث: «لا تُؤكَل لهم ذبيحةٌ»[٣] مُرْسَل، وقد سُئِل ابن المُسَيَّب عن مريضٍ أمر مجوسيًّا أنْ يذبح ويُسمِّيَ، فقال سعيدٌ: لا بأس بذلك، وهو قول أبي قتادة وأبي ثور وأصحابِنا). انتهى[٤].

٥٤٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ الدِّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا بِأَرْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَنَأْكُلُ فِي آنِيَتِهِمْ، وَبِأَرْضِ صَيْدٍ، أَصِيدُ بِقَوْسِي، وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الْمُعَلَّمِ، وَأَصِيدُ بِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكُمْ بِأَرْضِ أَهْلِ الكِتَابِ، فَلَا تَأْكُلُوا فِي آنِيَتِهِمْ، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا بُدًّا، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا بُدًّا فَاغْسِلُوا وَكُلُوا، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ، فَمَا صِدْتَ بِقَوْسِكَ، فَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ وَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمِ، فَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ وَكُلْ، وَمَا صِدْتَ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ، فَأَدْرَكْتَ ذَكَاتَهُ، فَكُلْهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل، و(حَيْوَة بْن شُرَيْحٍ): تَقَدَّمَ ضبط (حَيْوَة)، و(شُرَيْح): تَقَدَّمَ أنَّه بالشين المُعْجَمة، والحاء المُهْمَلة، و(أَبُو إِدْرِيسَ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه عائذ الله الخولانيُّ، و(أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ): تَقَدَّمَ قريبًا أيضًا أنَّه جرثوم، أو جرهم، ويُقال غير ذلك، وتَقَدَّمَ ضبط (الخُشَنِيِّ)[ح٥٤٧٨].

٥٤٩٧ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا أَمْسَوْا يَوْمَ فَتَحُوا خَيْبَرَ أَوْقَدُوا النِّيرَانَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى مَا أَوْقَدْتُمْ هَذِهِ النِّيرَانَ؟» قَالُوا:

---

(١) انظر «المجموع» (٢١/٢٠٠).

(٢) انظر «مواهب الجليل» (٣/٤٧٧).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٦٤٥) ما قالوا في المجوسي.

(٤) انظر «المحلى» (٧/٦٠٥).

لُحُومِ الْحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ، قَالَ: «أَهْرِيقُوا مَا فِيهَا، وَاكْسِرُوا قُدُورَهَا» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقَالَ: نُهَرِيقُ مَا فِيهَا وَنَغْسِلُهَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ ذَاكَ».

قوله: (يَوْمَ فَتَحُوا خَيْبَرَ): تَقَدَّمَ متى كانت غزوة خيبر والاختلاف فيها في أماكنَ[ح٢٠٩]؛ منها: في غزوتها[قبل ح٤١٩٥].

قوله: (عَلَى مَا): كذا في أصلنا، وفي الهامش: (عَلَامَ)(١)، وهذه الفصيحة، وتلك لُغَةٌ.

قوله: (الإِنْسِيَّةِ): تَقَدَّمَ ضبطها[ح٢٤٧٧]، وهو مشهورٌ معروفٌ.

قوله: (فَقَالَ(٢) رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ): تَقَدَّمَ[ح٤١٩٦] أنَّ هذا الرجلَ لا أعرف اسمه، وتَقَدَّمَ في (غزوة خيبر) قول بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين: (لم يُسَمَّ، ويحتمل أنْ يكون عمرَ). انتهى[هُدى٣٢٣].

قوله: (نُهَرِيقُ): هو بفتح الهاء، ويجوز إسكانها، وقد تَقَدَّمَ[ح٤١٩٦].

قوله: (أَوْ ذَاكَ): (أَوْ): بإسكان الواو، وهذا ظاهرٌ، وقد تَقَدَّمَ[ح٤١٩٦].

١٥- بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى الذَّبِيحَةِ، وَمَنْ تَرَكَ مُتَعَمِّدًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ نَسِيَ فَلَا بَأْسَ، وَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] وَالنَّاسِي: لَا يُسَمَّى فَاسِقًا، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]

٥٤٩٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ابْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ، فَأَصَبْنَا إِبِلًا وَغَنَمًا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرَيَاتِ النَّاسِ، فَعَجِلُوا فَنَصَبُوا الْقُدُورَ، فَدُفِعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَأَمَرَ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِئَتْ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشَرَةً مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ، فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ، فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا» قَالَ: وَقَالَ جَدِّي: إِنَّا لَنَرْجُو -أَوْ: نَخَافُ- أَنْ نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مُدًى، أَفَنَذْبَحُ بِالْقَصَبِ؟ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ، وَسَأُخْبِرُكُمْ عَنْهُ، أَمَّا السِّنُّ عَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ».

(١) وهي رواية أبي ذرٍ عن الكشميهني.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فقام).

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه التَّبُوذَكيُّ الحافظ، وتَقَدَّمَ الكلام على هذه النسبة لماذا[ح٦٣]، و(أَبُو عَوَانَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله.

قوله: (عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا): كذا في أصلنا، وصوابه: (عن [عباية ابن] رفاعة[(٢)] عن رافع بن خديج)، ولا بدَّ من هذا، وقد ضبَّبت عليه، وصوَّبت تجاهها: (عن)، ثُمَّ غُيِّرَت وأُصلحَت في أصلنا.

قوله: (ابْنِ خَدِيجٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الخاء المُعْجَمة، وكسر الدال المُهْمَلة، وهذا معروفٌ عند أهله.

قوله: (بِذِي الْحُلَيْفَةِ): تَقَدَّمَ ضبطها، وأنَّها بتهامة، وليست الميقاتَ، وكذا جاء في بعض طرقه: (بذي الحُلَيْفَة مِن تِهَامَة)[ح٢٥٠٧]، قال الداوديُّ: («ذو الحُليفة» هذه ليست المُهَلَّ التي بقرب المدينة). انتهى[(٣)]، وقال القاضي في «شرح مسلم»: (و«ذو الحُليفة»: ماء لبني جشم)[الإكمال ٤/١٧٠]، وربَّما اشتبه هذا بالحُليفة على لفظ الميقات، وهي موضعٌ بين جادة وذات عرق من تهامة، ونقل شيخنا عن ابن بَطَّال[٥/٤٠٦]: أنَّها المُهَلُّ، قال: (وهو عجيبٌ؛ فاجتنبه). انتهى[التوضيح ٢٦/٤٢٥].

قوله: (فَدُفِعَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَيْهِمْ[(٤)]): (دُفِعَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، و(الدَّفع): الانبعاث.

قوله: (فَأُكْفِئَتْ) أي: قُلِبت، وهو[(٥)] مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ): (نَدَّ): بفتح النون، وتشديد الدال المُهْمَلة، أي: شَرَدَ ونَفَر.

قوله: (فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَجُلٌ بِسَهْمٍ): هذا الرجل: في هذا الحديثِ ما يرشد إلى أنَّه راوي الحديث نفسُه، وهو رافع بن خديج، ويشهد لذلك مكانان من الحديث نفسِه. انتهى، وفي «مسلم» في (الأضاحي[(٦)]) من حديث رافع بن خَدِيج: (فرميناه بالنَّبل حتَّى وهصناه)[م١٩٦٨(٢٢)]، فمقتضى هذا أن يكون رافعٌ

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدثني).

(٢) في (أ): (عن رفاعة)، والحديث تقدَّم سندًا ومتنًا عن عباية عن جدِّه (٣٠٧٥)، على أنَّ في رواية أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق (٥٥٤٣): (عن عَباية بن رِفاعة عن أبيه عن جدِّه) على الخلاف، وانظر كلام الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/٥٤٠)، وسيأتي بتمامه عند حديث أبي الأحوص (٥٥٤٣).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣٨٥).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فدفع إليهم النبي صلى الله عليه وسلم).

(٥) في (أ): (وهي)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٦) في (أ): (الصحابة)، والمثبت هو الصواب.

ممَّن رماه، والله أعلم.

قوله: (**أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ**): (أَوابِد): بفتح الهمزة، وكسر الموحَّدة بعد الألف، ثُمَّ دال مهملة، أي: نوافر، يقال: أَبَدَتْ تَأْبِدُ وتأْبُدُ، فهي آبدةٌ؛ إذا توحَّشَتْ(١).

قوله: (**وَقَالَ جَدِّي**): القائل: (وقال جدِّي): هو عباية بن رفاعة، وجدُّه رافع بن خَدِيج، الصَّحابيُّ راوي هذا الحديثِ.

قوله: (**مُدًى**): تَقَدَّمَ أنَّها السكاكين[ح٢٥٠٧].

قوله: (**ما أَنْهَرَ الدَّمَ**) أي: أَسَالَه، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٤٨٨].

قوله: (**وَسَأُخْبِرُكُمْ عَنْهُ**): هذا مدرجٌ في الحديث، وقد قَدَّمْتُ الكلام عليه في (كتاب الشركة)[ح٢٤٨٨]؛ فانظره.

١٦- بَابُ مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَالأَصْنَامِ

قوله: (**بَابُ ما ذُبِحَ على النُّصُبِ وَالأَصْنَامِ**): ساق ابن المُنَيِّر ما ذكره البُخاريُّ مِن حديث ابن عمر: (أنَّه عليه السلام لقي زيدَ بن عمرو بن نُفيل بأسفل بلدح..) الحديث، ثُمَّ قال: (قلت: النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم قُدِّم إليه هذا الطعام فأباه، وقدَّمه لزيدٍ فأباه زيدٌ، وأقبل على أصحاب الطعام فقال قوله هذا، والله أعلم). انتهى[المتواري١٧٤]، ويعني بـ(قوله هذا): (إنِّي لا آكل ممَّا تذبحون على أنصابكم...) الحديث، وما قاله ابن المُنَيِّر -هذا الإمامُ- يحتاج إلى أن يكون منقولًا، وقد ذكر ابن الأثير في (نصب) حديثًا مِن عند أبي موسى المدينيِّ(٢)، وهو ينافي ما قاله ابن المُنَيِّر، وأجاب عنه الحربيُّ بوجهين؛ فانظر ذلك من «النهاية» لابن الأثير(٣)،/ وقد قَدَّمْتُ المسألةَ، وذكرتُ فيها حديثًا من «مسند أحمدَ»[حم١٦٤٨]، [٢/٢٤٩أ] وذكرت كلام السُّهَيليِّ وجوابَه عنه بوجهين(٤)، وذكرت هناك كلام ابن المُنَيِّر مُطَوَّلًا؛ كلُّ ذلك في (باب حديث زيد بن عمرو(٥) بن نفيل)[ح٣٨٢٦]، وذكرتُ وفاة زيدٍ وبعض ترجمته رحمه الله[ح٢٤٥٠].

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (أبد)، وقد تقدم عند الحديث (٢٤٨٨).

(٢) «المجموع المغيث» (٣/٣٠٤-٣٠٥)، ولفظه: (خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مُرْدِفي إلى نُصُب من الأنصاب، فذَبَحنا له شاةً...) الحديث.

(٣) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٥/٥٩) مادَّة (نصب)، وانظر «غريب الحديث» للحربي (٢/٧٩١).

(٤) انظر «الروض الأُنُف» (١/٢٥٦-٢٥٧).

(٥) في (أ): (عمر)، وليس بصحيح.

قوله: (على النُّصُبِ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ النون والصاد وتُسَكَّن، وهو حَجَرٌ كانوا ينصبونه في الجاهليَّة، ويتَّخذونه صنمًا، فيعبدونه، والجمع: أنصاب، وقيل: هو حَجَرٌ كانوا ينصبونه ويذبحون عليه[ح٢٤٧٨].

٥٤٩٩ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ -يَعْنِي: ابْنَ الْمُخْتَارِ-: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ بِأَسْفَلِ بَلْدَحَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ الْوَحْيُ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ سُفْرَةً فِيهَا لَحْمٌ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لَا آكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ، وَلَا آكُلُ إِلَّا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ.

قوله: (أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (باب حديثه)[٣٨٢٦]، كما قدَّمته أعلاه[ح٥٤٩٨].

قوله: (بِأَسْفَلِ بَلْدَحٍ): تَقَدَّمَ ضبطه، وضبط (بَلْدَح) في المكان المشار إليه أعلاه[ح٣٨٢٦]، وأنَّ (بَلْدَح): وادٍ قبل مكَّة من جهة الغرب، كذا قاله ابن قُرْقُول[مطالع١/٥٨٨]، ولابن الأثير نحوُه، وفي «القاموس»: (وادٍ قبل مكة، أو جبل بطريق جدَّة)، وفي «الصحاح»: (بَلْدَح: موضعٌ)، وهو غير مصروفٍ؛ للعلميَّة ووزن الفعل، وكذا هو غير مصروفٍ في أصلنا في المكان المذكور[ح٣٨٢٦]، وهنا صرفه ومنع صرفه بالقلم أيضًا، و(أسفلِ) هنا: مجرورٌ.

قوله: (قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ(١) ﷺ الْوَحْيُ): (يُنزَل): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (فَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ سُفْرَةً): تَقَدَّمَ ما (السُّفْرَة)[ح٢٩٧٩].

قوله: (ثُمَّ قَالَ: إِنِّي لا آكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ...) الحديث: تَقَدَّمَ كلام ابن المُنَيِّر، وما ذكره ابنُ الأثير في (نُصُب) أشرت إليه، وتَقَدَّمَ كلام السهيليِّ وجواباه؛ كلُّ ذلك في (باب حديث زيد ابن عمرو بن نفيل)، مُطَوَّلًا[ح٣٨٢٦]؛ فانظره.

١٧ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللهِ»

قوله: (بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللهِ»): ساق ابن المُنَيِّر حديث الباب -وفيه: فلمَّا رآهم النَّبيُّ ﷺ أنَّهم قد ذبحوا قبل الصلاة؛ فقال: «مَن ذبح قبل الصَّلاة؛ فليذبح مكانها أخرى، ومَن لم يذبح حتَّى صلَّينا؛ فليذبح على اسم الله»- بلا إسناد على قاعدته، ثُمَّ قال: (فائدة

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رَسُولِ اللهِ).

هذه التَّرجمة بعد تَقَدُّمَ التَّرجمة على التَّسمية: التَّنبيهُ على أنَّ الناسيَ ذبح على اسم الله؛ لأنَّه لم يقل في هذا الحديث: «فَلْيُسَمِّ»، وإنَّما جعل أصلَ ذبحِ المسلم على اسم الله مِن صفة فعله ولوازمه؛ كما ورد: «ذِكْرُ اللهِ على قلبِ كُلِّ مسلمٍ سمَّى أو لم يُسَمِّ»(١)، أمَّا المُتَعمِّد للتَّرك؛ فملتحق بالمتهاون باسم الله، وذلك كالضدِّ الخاصِّ للتسمية، والله أعلم). انتهى [المتواري ١٧٥].

٥٥٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَجَلِيِّ قَالَ: ضَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَضْحَاةً ذَاتَ يَوْمٍ، فَإِذَا أُنَاسٌ قَدْ ذَبَحُوا ضَحَايَاهُمْ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَآهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ ذَبَحُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ حَتَّى صَلَّيْنَا، فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا مرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، و(جُنْدُبُ ابْنُ سُفْيَانَ الْبَجَلِيُّ): بِضَمِّ الدال وفتحها؛ لُغَتان، صَحَابيٌّ، وهو جندب بن عبد الله بن سفيان، منسوب إلى جدِّه، صَحَابيٌّ مشهورٌ، روى عنه الحسن، وأبو عمران الجونيُّ، وعبد الملك بن عمير، تُوُفِّيَ سنة (٦٤هـ)، أخرج له الجماعة(٢)، وقد تَقَدَّمَ رضي الله عنه [ح ٩٨٥].

قوله: (أَضْحَاةً(٣)): (الأضحية): فيها أربعُ لُغَات: أُضْحِيَةٌ؛ بِضَمِّ الهمزة وكسرها، والجمع: أضاحيُّ، وضحيَّة، والجمع: ضحايا، وأَضحاة؛ والجمع: أضحًى، وهي معروفةٌ(٤).

١٨ - بَابُ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ الْقَصَبِ وَالْمَرْوَةِ وَالْحَدِيدِ

قوله: (بَابُ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ) أي: أساله.

قوله في التبويب: (وَالْمَرْوَةِ): (المَرْوَة): الحجارة المحدَّدة، ومنه سُمِّيَت مروة الطواف(٥).

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وروى ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٦/٣٨٤)، والدارقطني في «سننه» (٤٧٥٨) قريبًا منه، وهو: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله؛ أرأيت الرجل منا يذبح وينسى أن يسمي الله؟ فقال النبي ﷺ: «اسم الله على كل مسلم».

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص١١٢)، «تهذيب الكمال» (٥/١٣٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٢٤٤).

(٣) كذا في (أ) و(ق) وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، وفي «اليونينيَّة»: (أضحية).

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (ضحى)، وقد تقدم هذا عند الحديث (٢٩٨٠).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣١).

٥٥٠١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، سَمِعْتُ ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ يُخْبِرُ ابْنَ عُمَرَ: أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ كَانَتْ تَرْعَى بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ شَاةً مِنْ غَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا، فَقَالَ لأَهْلِهِ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْأَلَهُ، أَوْ حَتَّى أُرْسِلَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا.

قوله: (حَدَّثَنِي[(١)] مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ): هو بِضَمِّ الميم، وفتح القاف، وفتح الدال المُهْمَلة المُشَدَّدة، ثُمَّ ميم، ثُمَّ ياء النسبة، تَقَدَّمَ أنَّ هذه نسبة إلى جدِّه مُقَدَّم؛ اسم مفعول، وهو مُحَمَّد بن أبي بكر بن عليِّ بن عطاء بن مُقَدَّم، مولى ثقيف، تقدَّم مُترجَمًا[ح٤٨٣]، و(مُعْتَمِرٌ) بعده: هو ابن سُليمان، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(ابْن كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ): هو عبد الله بن كعب بن مالك، كما أخرجه المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة٨/٣١٤] في ترجمته عن أبيه كعب بن مالك.

قوله: (أَنَّ جَارِيَةً لَهُمْ): جارية كعب بن مالك لا أعرف اسمها.

قوله: (بِسَلْعٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح السين، وإسكان اللام، وبالعين، المُهْمَلتين، جُبَيل بسوق المدينة، قال ابن قُرْقُول بعد أنْ ضَبَطَه بإسكان اللام: (ووقع عند ابن سهل بفتح اللام وسكونِها، وذُكر أنَّه رواه بعضُهم بغين معجمة، قال ابن قُرْقُول: وكلُّه خطأ). انتهى[مطالع٥/٥٨٧]، وقد تَقَدَّمَ[ح١٠١٣].

٥٥٠٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رَفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَيْسَ لَنَا مُدًى، فَقَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ فَكُلْ، لَيْسَ الظُّفُرَ وَالسِّنَّ، أَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ، وَأَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ» وَنَدَّ بَعِيرٌ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا، فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ)[(٢)]: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي رَوَّاد، وأنَّ (عبدان) لقبه.

قوله: (لَيْسَ لَنَا مُدًى): أي سكاكِين، تَقَدَّمَ[ح٢٥٠٧]، وكذا (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ) أي: أساله، وكذا (نَدَّ) أي: شرد، وكذا (أَوَابِدَ)[ح٢٤٨٨].

---

(١) كذا في (أ) و(ق) وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (حدثنا).

(٢) كذا في (أ) و(ق) بتقديم قوله: (حَدَّثَنَا عبدان...) على قوله: (حَدَّثَنَا موسى...)، وهي رواية أبي ذرٍّ، بخلاف رواية «اليونينيَّة».

٥٥٠٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلِمَةَ أَخْبَرَ عَبْدَ اللهِ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ تَرْعَى غَنَمًا بِالْجُبَيْلِ الَّذِي بِالسُّوقِ وَهوَ بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا، فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): تَقَدَّمَ أنَّه ابن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ، و(جُوَيْرِيَةُ): هو ابن أسماء، و(نَافِع): مولى ابن عمر، و(الرَّجُلُ مِنْ بَنِي سَلِمَةَ): هو عبد الله بن كعب بن مالك، و(سَلِمَة) بكسر اللام: قَبيلٌ من الأنصار، تَقَدَّمَ[ح٦٥٥]، و(عَبْد اللهِ) المخبَر: هو ابن عمر، كما تَقَدَّمَ قبله، و(الجَارِيَة): تَقَدَّمَ أعلاه أنِّي لا أعرف اسمها[ح٥٥٠٣]، و(الْجُبَيْلِ الَّذِي بِالسُّوقِ): تَقَدَّمَ أنَّه سَلْع[ح٥٥٠١]، وكذا صُرِّح به هنا أيضًا.

١٩- بَابُ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ وَالأَمَةِ

٥٥٠٤ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ يُخْبِرُ عَبْدَ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبٍ بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ): هو صدقة بن الفضل المروزيُّ، حافظٌ ثقةٌ ثبتٌ، تَقَدَّمَ، و(عَبْدَةُ): تَقَدَّمَ أنَّه بإسكان الموحَّدة، هو ابن سليمان، و(عُبَيْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ أنَّه ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ابن الخطَّاب الفقيه، و(نَافِع): مولى ابن عمر، و(ابْن كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ[1]): تَقَدَّمَ أنَّه عبد الله بن كعب، و(المَرْأَة الَّتِي ذَبَحَتْ): تَقَدَّمَ أنَّها جارية كعب، وأنِّي لا أعرف اسمها، والحديثُ مُرْسَلٌ؛ لأنَّ ابنَ كعب بن مالك أخبرَ عن قصَّة لم يُدرِكْها، والمعتمَدُ الحديثُ المذكورُ قبل قبله الذي فيه: (ابن كعب ابن مالك عن أبيه)[ح٥٥٠١]، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ[2]: سَمِعَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ: يُخْبِرُ عَبْدَ اللهِ): هذا تعليقٌ مجزومٌ به، و(الليث): هو ابن سعد، وتعليقه هذا ليس في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، قال شيخنا: (أسنده الإسماعيليُّ فقال: أخبرنا ابن شريك: حدَّثنا أحمد -يعني: ابن يونس-: حدَّثنا الليث بن سعد به)[التوضيح ٢٦/٤٤٥]، و(نافع): مولى ابن عمر، كما تَقَدَّمَ، و(الرَّجُلُ مِنَ الأَنْصَارِ): هو عبد الله بن كعب بن مالك، و(عبد الله) المخبَر: هو ابن عمر بن الخطَّاب، وكلُّه ظاهرٌ، والله أعلم./ [٢/٢٤٩ب]

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ابنٍ لكعب بن مالك).

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (أنَّه).

قوله: (**أَنَّ جَارِيَةً لِكَعْبٍ بِهَذَا**): تَقَدَّمَ أنَّ الجارية لا أعرف اسمها.

٥٥٠٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ **نَافِعٍ**، عَنْ **رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ**، عَنْ **مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ** -أَوْ: **سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ**- أَخْبَرَهُ أَنَّ **جَارِيَةً لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ** كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ، فَأُصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا، فَأَدْرَكَتْهَا فَذَبَحَتْهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوهَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه إسماعيل بن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالكٍ الإمامِ[ح٢٢]، و(**نَافِع**): مولى ابن عمر، و(**الرَّجُلُ مِنَ الأَنْصَارِ**): هو عبد الله بن كعب بن مالك، و(**مُعَاذ ابْن سَعْدٍ، أَوْ سَعْد بْن مُعَاذٍ**): كذا بالشكِّ في «الصَّحيح»، قال الذَّهَبيُّ: (معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ عن النَّبيِّ ﷺ في الذَّكاة بحَجَر، قاله مالكٌ عن نافعٍ عن رجلٍ عنه). انتهى، ولم يزد على هذا، ورقم عليه (خ)[تذهيب٩/٢٠]، وكذا قاله نحوَه في «تجريد الصَّحابة» ونحوَه في «الكاشف»(١)، ولا أعلم معاذًا هذا بأكثرَ مِن هذا، وقد أخرجه المِزِّيُّ في «أطرافه» في سعد بن معاذ فقال: (في «مسند كعب بن مالك»)[تحفة٣/٥٠٤]؛ يعني: الحديث مذكورًا في (مسند كعب بن مالك)، وقد راجعت (مسند كعب)، فرأيته فيه، ولم يَزِد على قوله: (عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ)[تحفة٨/٣١٤]، وقد ذكره في (معاذ بن سعد)، فأشار إلى أنَّه تَقَدَّمَ في (سعد)(٢)، وكذا هو، والله أعلم، و(سعد بن معاذ): سيِّد الأوس، بدريٌّ مشهورٌ، تُوُفِّيَ عقيب بني قريظة مِن رمية رُمِيَها بالخندق، وقد اهتزَّ لموته عرشُ الرحمن، وهو فردٌ مشهورٌ، و(**جَارِيَة لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ**): تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرفها[ح٢٣٠٤و٥٥٠١]، وتَقَدَّمَ (سَلْع): أنَّه جُبَيل بسوق المدينة، وضبطُه[ح١٠١٣و٥٥٠١].

٢٠ - بَابٌ لَا يُذَكَّى بِالسِّنِّ وَالْعَظْمِ وَالظُّفُرِ

٥٥٠٦ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**، عَنْ **أَبِيهِ**، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ **رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ** قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلْ -يَعْنِي: **مَا أَنْهَرَ الدَّمَ**-، إِلَّا السِّنَّ وَالظُّفُرَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، وأنَّه ابن عقبة السُّوائيُّ، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو الثَّوريُّ، سفيان بن سعيد بن مسروق، و(**أَبُوهُ**) سعيدٌ: تَقَدَّمَ، و(**رَافِع بْن خَدِيجٍ**): بفتح الخاء المُعْجَمة، وكسر الدال المُهْمَلة، تَقَدَّمَ مِرارًا.

---

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٨١)، «الكاشف» (٣/١٣٥).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٨/٤٢٢)، قال: (تقدم في حرف السين).

قوله: (مَا أَنْهَرَ) أي: أسال، تَقَدَّمَ[ح٢٤٨٨].

٢١ - بَابُ ذَبِيحَةِ الأَعْرَابِ وَنَحْوِهِمْ

قوله: (بَابُ ذَبِيحَةِ الأَعْرَابِ وَنَحْوِهِمْ): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة: (ونحرهم)(١)، قال ابن قُرْقُول: («ونحرهم» كذا للقابسيِّ، ولغيره: «ونحوِهم»، والأوَّل أشبه). انتهى[مطالع٤/١٣٢].

٥٥٠٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ الْمَدَنِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: «سَمُّوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ» قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكُفْرِ. تَابَعَهُ عَلِيٌّ، عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَتَابَعَهُ أَبُو خَالِدٍ وَالطُّفَاوِيُّ.

قوله: (أَنَّ قَوْمًا): لا أعرف هؤلاء القوم مسمَّين.

قوله: (تَابَعَهُ عَلِيٌّ عن الدَّرَاوَرْدِيِّ): أمَّا (عليٌّ) فهو إنْ كان ابن خشرم المروزيَّ الحافظ؛ فهذا لا أعلم روى عنه البُخاريُّ شيئًا، إنَّما روى له مسلمٌ، والتِّرْمِذيُّ، وابن ماجه، وأيضًا لم يعلِّق له شيئًا(٢)، وإنَّما هو عليُّ بن حُجْر؛ بِضَمِّ الحاء المُهْمَلة وإسكان الجيم، السعديُّ، حافظ مرو، وهو شيخ البُخاريِّ، فالظاهر أنَّ (عليًّا) هو ابن حُجْر، وكلاهما روى عن الدراورديِّ(٣)، وهو عبد العزيز ابن مُحَمَّد(٤)، وقد تَقَدَّمَ أنَّ (دراورد) قريةٌ بخراسان، وقيل: بفارس، جدُّه منها[ح٢٠١٨]، وهو روى هذا الحديثَ عن هشام ابن عروة، والضمير في (تابعه) يعود على أسامة بن حفص الذي رواه عن هشام، والله أعلم. وأسامة بن حفص: صدوقٌ، ضعَّفه أبو الفتح الأزديُّ بلا حجَّة، وقال اللالكائيُّ: مجهول، قال الذَّهَبيُّ: (قلت: روى عنه أربعة). انتهى(٥)، روى له البُخاريُّ حديثًا بمتابعة جماعةٍ له، فتابعه عليه -كما هنا- الطُّفَاوِيُّ وأبو خالد الأحمرُ والدراورديُّ؛ فاعلمه(٦).

قوله: (وَتَابَعَهُ أبو خَالِدٍ وَالطُّفَاوِيُّ): أمَّا (أبو خالد) فهو الأحمر، واسمه سليمان بن حَيَّانَ؛ بالمُثَنَّاة

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٢١)، «الكاشف» (٢/٢٧٧)، ولم يذكروا فيمن روى عنه ابن ماجة، وإنما ذكر النسائي.

(٣) في (أ): (الدراودي)، وهو تحريف.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٥٥).

(٥) «ميزان الاعتدال» (١/١٧٤)، والكلام بتمامه له.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٣٣٢).

تحت المُشَدَّدة، الأزديُّ الكوفيُّ، صدوقٌ إمامٌ، قال ابن معين: (ليس بحجَّة)[الكامل٣/٢٨١]، وهو من رجال السِّتَّة، مكثرٌ يَهِمُ كغيره، تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٤٣٠]، ومتابعته أخرجها البُخاريُّ في (التوحيد) عن يوسف بن موسى عن أبي خالد عن هشام به[ح٧٣٩٨]، وأخرجها أبو داود في (الذبائح) عن يوسف ابن موسى[ح٢٨٢٩].

تنبيهٌ: قد رُوِيَ هذا الحديثُ عن هشام بن عروة عن أبيه مُرْسَلًا(١).

و(الطُّفَاويُّ): بِضَمِّ الطاء المُهْمَلة، وتخفيف الفاء، و(طفاوة): حيٌّ من قيس عَيلان(٢)، و(الطُّفَاوة) أيضًا: دارة الشمس(٣)، والظاهر نسبته إلى الأوَّل، واسمه مُحَمَّد بن عبد الرحمن، أبو المنذر البصريُّ، رواه أيضًا عن هشام بن عروة به، ومتابعته رواها البُخاريُّ في (البيوع) عن أبي الأشعث أحمدَ بنِ المقدام، عن الطُّفَاويِّ، عن هشام به[ح٢٥٠٧]، والضمير في (تَابَعَهُ) يعود على أسامة بن حفص، والله أعلم.

٢٢- بَابُ ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَشُحُومِهَا مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَغَيْرِهِمْ،
وَقَوْلِهِ: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥]، **وَقَالَ الزُّهْرِيُّ**: لَا بَأْسَ بِذَبِيحَةِ نَصَارَى الْعَرَبِ، وَإِنْ سَمِعْتَهُ يُسَمِّي لِغَيْرِ اللهِ فَلَا تَأْكُلْ، وَإِنْ لَمْ تَسْمَعْهُ فَقَدْ أَحَلَّهُ اللهُ، وَعَلِمَ كُفْرَهُمْ. **وَيُذْكَرُ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوُهُ. وَقَالَ الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ: لَا بَأْسَ بِذَبِيحَةِ الأَقْلَفِ**. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَعَامُهُمْ ذَبَائِحُهُمْ

قوله: (**وقال الزُّهْرِيُّ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (**وَيُذْكَرُ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوُهُ**): (يُذكَر): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(نحوُه): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، وهذه صيغةُ تضعيفٍ، فكأنَّه لم يصحَّ عنده على شرطه، قال شيخنا: (وذكر الطبريُّ عن عليٍّ في نصارى بني تغلبَ خلافَ ما ذكره البُخاريُّ: روى ابن سيرين عن عَبِيدة عن عليٍّ سأله عن ذبائح نصارى العرب، فقال: «لا نأكل ذبائحهم؛ فإنَّهم لم يتمسَّكوا من دينهم إلَّا بشرب

---

(١) انظر «الموطأ» (٢/٤٨٨)، وقال الحافظ في «فتح الباري» (٩/٥٥٠): (قال الدار قطني في «العلل»: رواه عبد الرحيم ابن سليمان ومحاضر بن المورع والنضر بن شميل وآخرون عن هشام موصولا ورواه مالك مرسلًا عن هشام، ووافق مالكًا على إرساله الحمادان وابن عيينة والقطان عن هشام، وهو أشبه بالصواب).

(٢) انظر «الأنساب» للسمعاني (٤/٦٨).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (طفا).

الخمر»[(١)]، قال: وهو قول ابن سيرين والنَّخَعيِّ[(٢)]، وقال مكحولٌ: «لا تأكلوا ذبائحَ بني تَغْلِبَ، وكلوا ذبائحَ تَنُوخ وبَهْراءَ وسَلِيحٍ»، فنهى عن أكل ذبائحهم، فيجب على مذهبه أن يُنهَى عن نكاح نسائهم[(٣)]). انتهى[التوضيح٢٦/٤٥٥]، سَلِيح: قبيلةٌ مِن اليمن[(٤)]، ولم يعزُ شيخُنا أَثَرَ عليٍّ الذي ذكره البُخاريُّ هنا، والله أعلم[(٥)].

قوله: (**وقال الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ**): أمَّا (الحسن) فهو ابن أبي الحسن البصريُّ المشهور، وأمَّا (إبراهيم) فهو ابن يزيد النَّخَعيُّ المشهور.

قوله: (**لَا بَأْسَ بِذَبِيحَةِ الْأَقْلَفِ**): هو بفتح الهمزة، وسكون القاف، ثُمَّ لام مفتوحة، ثُمَّ فاء، قال ابن قُرْقُول: (ورواه بعضهم: «الأغلف»، وهما بمعنى مَن لم يختَتِن)[مطالع٥/٣٦٤]، وقال في (الغين): («وفي ذبيحة الأغلف»، كذا رواه ابن السكن، ولغيره: «الأقلف»؛ وهما بمعنًى؛ وهو الذي لم يختتن)[مطالع٥/١٥٠].

٥٥٠٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ: كُنَّا مُحَاصِرِينَ قَصْرَ خَيْبَرَ، فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فِيهِ شَحْمٌ، فَنَزَوْتُ لآخُذَهُ، فَالْتَفَتُّ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ، و(**عَبْد اللهِ بْن مُغَفَّلٍ**): تَقَدَّمَ ضبط والده مرارًا، وأنَّه صَحَابيٌّ أيضًا، وهذا الحديثُ تَقَدَّمَ سندًا ومتنًا في (الخمس)[ح٣١٥٣]، وقلَّ أنْ يجيءَ مثلُه، وقد ذكرت شيئًا من ذلك قبل هذا؛ أحاديث كرَّرها سندًا ومتنًا، ذكرتُها في (كتاب الحجِّ)[ح١٧١٢]، والله أعلم.

قوله: (**فَرَمَى إِنْسَانٌ بِجِرَابٍ فيه شَحْمٌ**): هذا الإنسان لا أعرف اسمه، و(الجِراب): فيه لغتان: الكسرُ؛ وهو أعرفهما، والفتح؛ وهو غريبٌ[(٦)].

---

(١) انظر «تهذيب الآثار» -مسند علي رضي الله عنه- (ص٢٢٦).

(٢) ذكر ابن المنذر في «الإشراف على مذاهب الفقهاء» (٣٧/٤، ٣٨) عن النخعي القول بالكراهة والقول بالإباحة فانظره.

(٣) انظر «تهذيب الآثار» -مسند علي رضي الله عنه- (ص٢٢٧).

(٤) انظر «القاموس المحيط» مادَّة (سلح).

(٥) قال الحافظ في «فتح الباري» (٥٥٣/٩): (لم أقف على من وصله، وكأنه لم يصح عنه، لذلك ذكره بصيغة التمريض) وأورد الحديث الذي أورده الطبري عن علي رضي الله عنه ثم قال: (ولا تعارض بين الروايتين عن علي، لأنَّ منع الذي منعه أخص من الذي نقل فيه الجواز).

(٦) انظر «شرح مسلم» (٢٦٠/١٢) وقد تقدم عند الحديث (٢٣٠٩).

قوله: (فَنَزَوْتُ): هو بالنون والزاي، أي: وَثَبْتُ.

قوله: (فَإِذَا رَسُولُ اللهِ[(١)] صلى الله عليه وسلم، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ): تَقَدَّمَ في (غزوة خيبر) ماذا جرى له حين استحيا في غزوة خيبر[٤٢١٤].

٢٣ - بَابٌ مَا نَدَّ مِنَ الْبَهَائِمِ، فَهوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْشِ، وَأَجَازَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا أَعْجَزَكَ مِنَ الْبَهَائِمِ مِمَّا فِي يَدَيْكَ، فَهوَ كَالصَّيْدِ، وَفِي بَعِيرٍ تَرَدَّى فِي بِئْرٍ فَذَكِّهِ مِنْ حَيْثُ قَدَرْتَ عَلَيْهِ، وَرَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ وَابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ

قوله: (مَا نَدَّ مِنَ الْبَهَائِمِ؛ فَهوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْشِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (فهم البُخاريُّ مِن الحديث -يعني: حديث رافع: «إنَّا لاقوا العدوِّ غدًا...»؛ الحديث- الاقتصارَ في إباحة البعير على السهم الذي حبسه، والأمر محتملٌ لأنْ يكون احتبس ولم يَنفذ مقاتله حتَّى ذُكِّيَ، وهي واقعة عينٍ، وتشبيهه النعم الشاردة بالوحش ليس في الحكم، ولكن في صفة الوجود؛ إذ قد تنفر كالوحش). انتهى[المتواري١٧٦].

[٢/٢٥٠أ] قوله في التبويب: (ما نَدَّ): تَقَدَّمَ معنى (ندَّ)، وأنَّه شَرَدَ ونَفَرَ[ح٢٤٨٨]./

قوله: (فَهوَ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْشِ): كذا في أصلنا، وكذا أحفظه، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (الوَكْرِ) في الأصل، وفي الهامش: (الوحش)، وعلى (الوحش) علامة نسخة، و(الوَكْر): له معنًى، وهو بفتح الواو، ووَكْر الطائر: عشُّه، وجمعه: وكور وأوكار، قال أبو يوسف: سمعت أبا عمرو الشيبانيَّ يقول: الوَكر: العشُّ حيثما كان في جبل أو شجر، وقد وَكر الطائر يكرُ وَكرًا، أي: دخل وَكْرَه، والله أعلم[(٢)].

قوله: (وَفِي بَعِيرٍ تَرَدَّى) أي: سقط، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (قَدَرْتَ عَلَيْهِ): هو بفتح الدال، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

٥٥٠٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ابْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا لَاقُو الْعَدُوِّ غَدًا، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مُدًى، فَقَالَ: «اعْجَلْ -أَوْ: أَرِنْ- مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ، وَسَأُحَدِّثُكَ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ»، وَأَصَبْنَا نَهْبَ إِبِلٍ وَغَنَمٍ فَنَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيُّ).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (وكر).

فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ، فَافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا».

قوله: (حَدَّثَنِي[1] عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفَلَّاس الحافظ، و(يَحْيَى) بعده: هو ابن سعيد القَطَّان، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ، و(أَبُوهُ): سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، تَقَدَّمَ، و(رَافِع بْن خَدِيجٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الخاء المُعْجَمة، وكسر الدال المُهْمَلة.

قوله: (مُدًى): أي سكاكِين، تَقَدَّمَ مِرارًا[ح٢٥٠٧].

قوله: (اعْجَلْ أَوْ أَرِنْ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (قال الخَطَّابيُّ: صوابه: «ائْرَنْ»؛ على وزن «اعْجَلْ» وبمعناها، وهو مِن النَّشاط، أي: خِفَّ لئلَّا تموتَ الذبيحةُ خنقًا؛ لأنَّ الذبح إذا كان بغير حديد؛ خُشِيَ عليها الخنقُ[2]، وقال غيره: وقد يكون «أَرِنْ» على وزن «أَطِعْ»، أي: أهلِكْها ذبحًا، ويكون «أَرْنِ» على وزن «أَعْطِ»، و«أَرْنِي»؛ بمعنى: هاتِ، وفي هذه اللفظة أوجهٌ أُخَرُ، والصواب ما قدَّمناه). انتهى[3]، وقد ذكر المحبُّ الطبريُّ هذه اللفظةَ من عند ابن الأثير ثُمَّ قال: قوله: («اعْجَلْ»؛ بفتح الجيم، وسكون اللام على الأمر، ومعنى «أو» في الحديث: الشكُّ مِن الراوي، ويجوز أنْ تكون «أو» من لفظه ﵇ بمعنى الواو، فإنْ جعلنا «أَرِنْ» بمعنى: «اعجل»؛ كان التكرار للتوكيد، وإنْ جعلناه بمعنًى آخرَ؛ كان مأمورًا بهما). انتهى ملخَّصًا[4]، وقد قال غير واحد: إنَّ (أو) شكٌّ من الراوي، وقد قَدَّمْتُ الكلام على ذلك مُطَوَّلًا في (الشركة) فانظره[ح٢٥٠٧].

قوله: (مَا أَنْهَرَ الدَّمَ) أي: أساله، تَقَدَّمَ مِرارًا[ح٢٤٨٨]، وقد تَقَدَّمَ أنَّ إسالةَ الدم ليس بشرطٍ على الصَّحيح، بل الشرط الحركة الشديدة وحدها، ولا يُشتَرَط خروج دم الذبيحة، والله أعلم[5].

قوله: (وَأَصَبْنَا نَهْبَ إِبِلٍ): (النَّهْب): بفتح النون بلا خلاف، وكذا قَيَّدَهُ جماعةٌ؛ منهم: النَّوَويُّ في «شرح مسلم»[١١/١١٥]، ورأيت بعض الطَّلبة بالقاهرة يقولها بالكسر، وهذا شيءٌ لا أعرفه، وقد ذكرت ذلك مُطَوَّلًا في أواخر «الصَّحيح»[ح٦٦٤٩].

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): حدثنا، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «غريب الحديث» (١/٣٨٦).

(٣) انظر «التنقيح» (٣/١١٠٤).

(٤) انظر «غاية الإحكام» (٥/٤١٢).

(٥) لم يتقدم هذا، وانظر «روضة الطالبين» (٣/٢٠٣-٢٠٤).

قوله: (فَنَدَّ): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: شَرَدَ[ح٢٤٨٨]، و(الرَّجُلُ الَّذِي رَمَاهُ بالسَّهْمِ): تَقَدَّمَ[ح٥٤٩٨]، وكذا تقدم الكلام على (الأَوَابِد) وهي النوافر[ح٢٤٨٨].

٢٤- بَابُ النَّحْرِ وَالذَّبْحِ

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: لَا ذَبْحَ وَلَا مَنْحَرَ إِلَّا فِي الْمَذْبَحِ وَالْمَنْحَرِ، قُلْتُ: أَيَجْزِي(١) مَا يُذْبَحُ أَنْ يُنْحَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، ذَكَرَ اللهُ ذَبْحَ الْبَقَرَةِ، فَإِنْ ذَبَحْتَ شَيْئًا يُنْحَرُ جَازَ، وَالنَّحْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَالذَّبْحُ قَطْعُ الأَوْدَاجِ، قُلْتُ: فَتُخَلَّفُ الأَوْدَاجُ حَتَّى يُقْطَعَ النِّخَاعُ، قَالَ: لَا إِخَالُ، وَأَخْبَرَنِي نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ نَهَى عَنِ النَّخْعِ، يَقُولُ: يُقْطَعُ مَا دُونَ الْعَظْمِ، ثُمَّ يَدَعُ حَتَّى تَمُوتَ. ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: الذَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَسٌ: إِذَا قُطِعَ الرَّأْسُ فَلَا بَأْسَ.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج.

قوله: (عَنْ عَطَاءٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي رَباح المَكِّيُّ الإمام، أحد الأعلام.

قوله: (أَيَجْزِي؟): هو ثُلاثيٌّ معتلٌّ، ويجوز رُباعيٌّ مهموزٌ، وقد تَقَدَّمَ في (العيدين)[ح٩٥٥].

قوله: (مَا يُذْبَحُ أَنْ يُنْحَرَ(٢)): (يُذبَح) و(يُنحَر): مبنيَّان لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهما، وهذا ظاهِرٌ، وكذا (يُنْحَرُ) الثانية.

قوله: (وَالذَّبْحُ: قَطْعُ الأَوْدَاجِ): هذا ممَّا استُنكِر؛ لأنَّهما وَدَجَان فقط، وأُجيب: بأنَّ كلَّ قِطْعَة منهما وَدَجٌ، والله أعلم.

قوله: (فَيُخَلَّفُ الأَوْدَاجُ(٣)): (يُخَلَّف): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الأوداجُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (حَتَّى يُقْطَعَ النِّخَاعُ(٤)): (يُقطَع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(النخاعُ): مَرْفوعٌ قائمٌ مقام الفاعل، و(النُّخاع): مثلَّث النون، قال الجوهريُّ: (قال الكِسائيُّ: مِن العرب مَن يقول: قطعتُ نِخَاعهُ ونُخَاعهُ، وناسٌ مِن أهل الحجاز يقولون: هو مقطوع النُّخاع؛ وهو الخيط الأبيض الذي في جوف

(١) ضُبط في الأصل بضبطين، أحدهما المثبت والآخر: (أيُجزئ).
(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أنْحَرَهُ)، وفي هامش (ق) من نسخة: (أَنْحَرَ).
(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فيُخَلِّفُ الأوداجَ)؛ مبنيًّا للفاعل.
(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يَقطَعَ النِّخاعَ)؛ مبنيًّا للفاعل.

الفقار). انتهى.

قوله: (لَا إِخَالُ): تَقَدَّمَ الكلام [عليها] بلُغَتَيها، ومعناه: أظنُّ[ح١١٧٥].

قوله: (وَأَخْبَرَنِي نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ نَهَى عَنِ النَّخْعِ): قائل ذلك: هو عبد الملك بن عبد العزيز ابن جُرَيج عن نافع، والله أعلم.

قوله: (نَهَى عَنِ النَّخْعِ): هو بفتح النون، وإسكان الخاء المُعْجَمة، وبالعين المُهْمَلة، وهو قطع النخاع، وقطع النخاع مقتلٌ، و(النَّخْع) أيضًا: القتل الشديد، ونخْعُ البهيمة: هو قطع عنقها قبل زهوق نفسها(١).

قوله: (وَقَالَ سَعِيدٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ): (سعيد) هذا: هو ابن جبير، كما في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، ولم يذكر المِزِّيُّ في «أطرافه» هذا التعليقَ، والله أعلم(٢).

قوله: (إِذَا قُطِعَ الرَّأْسُ(٣)): (قُطِعَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الرأسُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

٥٥١٠ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ امْرَأَتِي، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَرَسًا، فَأَكَلْنَاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو الثَّوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق؛ و(فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ): ابن الزُّبَير بن العَوَّام بن خويلد، زوج هشام، تَقَدَّمَتْ، و(أَسْمَاء): جدَّتها، بنت أبي بكر الصِّدِّيق، تَقَدَّمَتْ أيضًا، وتَقَدَّمَ بعض ترجمتهما[ح٨٦].

٥٥١١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: سَمِعَ عَبْدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: ذَبَحْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَرَسًا وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ، فَأَكَلْنَاهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: سَمِعَ عَبْدَةَ): (إسحاق) هذا: قال الجَيَّانيُّ: (وقال -يعني: البُخاري- في «الذبائح»[٥٥١١]: «حدَّثنا إسحاق: سمع عَبْدَة»، نسبه أبو عليٍّ ابن السكن: «إسحاق ابن راهُوْيَه»،

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١٣٣/٤).

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (٥٥٧/٩): (وصله سعيد بن منصور، والبيهقي من طريق أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنَّه قال: «الذكاة في الحلق واللبة»، وهذا إسناد صحيح، وأخرجه سفيان الثوري في «جامعه» عن عمر مثله وجاء مرفوعًا من وجه).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (قَطَعَ الرَّأسَ)؛ مبنيًّا للفاعل.

وذكر أبو نصر «عَبْدَة بن سليمان»، وقال: روى عنه إسحاق غير منسوب[الهداية٢/٥٠٣]، ولعلَّه ابن راهُوْيَه). انتهى[التقييد٣/٩٧٩]، وقال المِزِّيُّ في تطريف هذا الحديث: (عن إسحاق بن إبراهيم، عن عبْدة بن سليمان). انتهى[تحفة١١/٢٥٥]، فظاهر اللفظ أنَّه وقع له كذلك، وليس من توضيحه. انتهى، و(عَبْدَة) هذا: هو بإسكان الموحَّدة، وهذا معروفٌ عند أهله.

٥٥١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ. تَابَعَهُ وَكِيعٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ فِي النَّحْرِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا جَرِيرٌ**): هذا بفتح الجيم، وكسر الراء، وهو جرير بن عبد الحَميد./ [٢/٢٥٠ب]

قوله: (**تَابَعَهُ وَكِيعٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامٍ فِي النَّحْرِ**): الضمير في (تابعه) يعود على عبْدة؛ هو ابن سليمان، و(وكيع): هو ابن الجرَّاح الإمام، أحدُ الأعلام، ومتابعة وكيع أخرجها مسلمٌ عن مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه، وحفص بن غياث، ووكيع، عن هشام به[م١٩٤٢(٣٨)]، وأخرجها ابن ماجه في (الذبائح) عن أبي بكر ابن أبي شيبة، عن وكيع به[جه٣١٩٠]، ومتابعة ابن عيينة أخرجها البُخاريُّ عن الحُمَيديِّ، عن هشام به[خ٥٥١٩]، وأخرجها النَّسَائيُّ عن مُحَمَّد بن عبد الله بن يزيدَ[س٧/٢٣١]، وفي (الوليمة) عن قتيبة؛ كلاهما عن ابن عيينة، عن هشام به[كن٦٦١٠].

٢٥ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْمُثْلَةِ وَالْمَصْبُورَةِ وَالْمُجَثَّمَةِ

قوله: (**بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْمُثْلَةِ**): (يُكرَه) مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، ومراده بالكراهة: التحريم، وهذا جارٍ على طريق الأقدمين؛ يريدون بالكراهةِ التحريمَ، وهو دليل القرآن: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئَةً(١) عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، ولم يرد الكراهة التي يذكرها الأصوليُّون من أنَّها راجحةُ التَّرك.

قوله: (**مِنَ الْمُثْلَةِ**): يقال: مَثَلْتُ بالحَيَوان؛ إذا قطعتَ أطرافه، وشوَّهت به، ومَثَلْتُ بالقتيل؛ إذا جدعتَ أنفه، أو أذنه، أو مذاكيره، أو شيئًا من أطرافه، وقد تَقَدَّمَ[خ١٢٩٣].

قوله: (**وَالْمَصْبُورَةِ**): هي بفتح الميم، وإسكان الصاد المُهْمَلة، ثُمَّ مُوَحَّدَة مضمومة، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ راء مفتوحة، ثُمَّ تاء، و(الصبر): أن يُمسَك شيءٌ من ذوات الروح حيًّا، ثُمَّ يُرمَى بشيءٍ حتَّى يموتَ(٢).

---

(١) كذا في الأصل مضبوطًا وهي على قراءة أبي نافع وابن كثير وأبي عمرو، وللباقين ﴿سَيِّئُهُۥ﴾ انظر «السبعة» (ص٣٨٠)، «الحجة» (٥/١٠٢)، «حجة القراءات» (٤٠٣).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (صبر).

قوله: (والمُجَثَّمَةِ): هي بِضَمِّ الميم، وفتح الجيم، ثُمَّ ثاء مُثَلَّثة مشدَّدة مفتوحة، ثُمَّ ميم، ثُمَّ تاء التأنيث، وهي كلُّ حَيَوَان يُحْبَس فيُرمَى، وهي المصْبُورة، و(الجثوم): الانتصاب على الرُّكَب[١]، وفي «النهاية» لابن الأثير: (هي كلُّ حَيَوَان يُنصَب ويُرمَى ليقتل، إلَّا أنَّها تكثر في الطير، والأرانب، وأشباه ذلك ممَّا يجثم في الأرض، أي: يلزمها ويلصق بها، وجثم الطائر جثومًا، وهو بمنزلة البروك للإبل).

٥٥١٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَنَسٍ عَلَى الْحَكَمِ ابْنِ أَيُّوبَ، فَرَأَى غِلْمَانًا -أَوْ: فِتْيَانًا- نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُصْبَرَ الْبَهَائِمُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ.

قوله: (عَلَى الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ): هذا هو الحكم بن أيُّوب ابن عمِّ الحَجَّاج، وقد روى الحكمُ ابن أيُّوب عن أبي هريرة، وعنه الجُريريُّ، وهو مجهولٌ، قاله الذَّهَبيُّ، وقد ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٢]، وما ذَكر عنه راويًا إلَّا الجُريريَّ، وذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» فقال: (روى عن أبي هريرة: «لا صلاة إلَّا بقراءة»، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهولٌ، لا يُدرى مَن هو). انتهى[الجرح والتعديل ٣/١١٤]، وقال شيخنا: (ابن عمِّ الحَجَّاج بن يوسف الثقفيِّ، وزوج أخته زينبَ التي كان يشبِّبُ بها النُّميريُّ، وكان الحَجَّاج استعمله على البصرة). انتهى[التوضيح ٢٦/٤٨٠].

قوله: (نَصَبُوا دَجَاجَةً): (الدُّجاجة): للذكر وللأنثى، وهي مُثَلَّثة الدال، وقد تَقَدَّمَ[ح ٨٨١].

قوله: (أَنْ تُصْبَرَ الْبَهَائِمُ): (تُصْبَر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(البهائمُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وقد تَقَدَّمَ معنى (الصَّبر) أعلاه.

٥٥١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَغُلَامٌ مِنْ بَنِي يَحْيَى رَابِطٌ دَجَاجَةً يَرْمِيهَا، فَمَشَى إِلَيْهَا ابْنُ عُمَرَ حَتَّى حَلَّهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ بِهَا وَبِالْغُلَامِ مَعَهُ فَقَالَ: ازْجُرُوا غُلَامَكُمْ عَنْ أَنْ يَصْبِرَ هَذَا الطَّيْرَ لِلْقَتْلِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُصْبَرَ بَهِيمَةٌ أَوْ غَيْرُهَا لِلْقَتْلِ.

قوله: (أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَغُلَامٌ مِنْ بَنِي يَحْيَى رَابِطٌ دَجَاجَةً): لم أرَ مَن نصَّ على

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٩٠).

(٢) انظر «الثقات» (٤/١٥٤).

(يحيى بن سعيد) هذا، ويحتمل أن يكون يحيى بن سعيد بن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أُمَيَّة الأَمويَّ، أخو عمرٍو الأشدقِ، وعنبسةَ، وأبان، وعبدِ الله، فإنَّه في هذه الطبقة، وقد روى عن أبيه، وعثمان، وعائشة، وعنه: الزُّهريُّ وغيرُه، وقد لحق بعد قتل أخيه الأشدقِ بابن الزُّبَير، ثُمَّ خرج بالأمان، وَثَّقَهُ النَّسَائيُّ، وقد قدَّمته[ح٥٣٢١]، أخرج له مسلمٌ(١)، والله أعلم، وأمَّا (الغلام) فسمَّاه بعض حفَّاظ العصر من المصريِّين سعيدًا[هُدى٣٤٤].

قوله: (**أَنْ يَصْبُرَ(٢) هَذَا الطَّيْرَ**): تَقَدَّمَ ما (الصبر) أعلاه[قبل ح٥٥١٣].

قوله: (**أَنْ تُصْبَرَ بَهِيمَةٌ**): (تُصْبَر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(بهيمةٌ): مَرْفوعٌ منوَّنٌ نائبٌ مناب الفاعل، وتَقَدَّمَ معنى (الصبر) أعلاه[قبل ح٥٥١٣].

قوله: (**أَوْ غَيْرُهَا**): هو مَرْفوعٌ معطوفٌ على (بهيمةٌ) القائمِ مقامَ الفاعل.

٥٥١٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**: حَدَّثَنَا **أَبُو عَوَانَةَ**، عَنْ **أَبِي بِشْرٍ**، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَمَرُّوا بِفِتْيَةٍ -أَوْ: بِنَفَرٍ- نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوُا ابْنَ عُمَرَ، تَفَرَّقُوا عَنْهَا، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا.

تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ، عَنْ شُعْبَةَ: حَدَّثَنَا الْمِنْهَالُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ مَثَّلَ بِالْحَيَوَانِ، **وَقَالَ عَدِيٌّ**، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحمَّد بن الفضل عارم، و(**أَبُو عَوَانَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، و(**أَبُو بِشْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، وأنَّ اسمه جعفر بن أبي وحشيَّة إياسٍ.

قوله: (**تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ عَنْ شُعْبَةَ**): (سليمان) هذا: هو ابن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسيُّ، تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه علَّق له البُخاريُّ كهذا، وروى [له] مسلمٌ والأربعة، وهو إمامٌ كبيرٌ، قال: (أسردُ ثلاثين ألفَ حديثٍ ولا فخر)[تاريخ بغداد٩/٢٧]، ومع ثِقَتِه فقال إبراهيم بن سعيد الجوهريُّ: (أخطأ في ألف حديثٍ)، كذا قال[الكامل٢/٢٧٨]، تَقَدَّمَتْ ترجمته[ح٦٦٤]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٢٠٣](٣).

ومتابعته عن شعبة عن المنهال عن سعيد به لم أرَها في شيء من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، قال

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٣٢٥)، قال: والبخاري في «الأدب المفرد».

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة»: (يصبِر).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٤٠١).

شيخنا: (أسندها أبو نعيم الحافظ، فقال: حدَّثنا إسحاق بن حمزة وأبو أحمد قالا: حدَّثنا أبو خليفة: حدَّثنا أبو داود الطيالسيُّ سليمان بن داود: حدَّثنا شعبة)[التوضيح٢٦/٤٨١]، قال بعض الحفَّاظ المتأخِّرين: (هذا غلطٌ من شيخِنا -يعني: ابن الملقِّن-؛ فإنَّ أبا خليفة لم يلحق أبا داود الطيالسيَّ، وسليمان المذكور ما أظنُّه إلَّا ابن حرب، وقد وصل البَيْهَقيُّ في «السنن الكبرى»[هق٩/٧٠] هذا الحديثَ من طريق سليمان بن حرب عن شعبة به). انتهى[فتح الباري٩/٥٦٠].

قوله: (**حَدَّثَنَا الْمِنْهَالُ عَنْ سَعِيدٍ**): ابن جُبَيْرٍ، وهذا هو المنهال بن عمرو الأسَديُّ، تَقَدَّمَتْ ترجمته، وأنَّ شعبة تركه؛ لأنَّه سمع من داره صوت قراءةٍ بالتطريب، كذا قال ابن أبي حاتم[الجرح والتعديل٨/٣٥٧]، وقال وَهْبُ بن جرير عن شعبة: إنَّه سمع من داره صوت الطُّنبور، قال: (فرجعت ولم أسألْه، قلت: فهل سألتَه؛ عسى كان لا يعلم)[الضعفاء٤/٢٣٦]، وقد تَقَدَّمَت بعض ترجمته[ح٣٣٧١]، أخرج له البُخاريُّ والأربعةُ، والله أعلم(١).

قوله: (**مَنْ مَثَّلَ بِالْحَيَوَانِ**): (مَثَّل): بتشديد الثاء في أصلنا، وقد قَدَّمْتُ أنَّه يُقال: مَثَلْتُ بالحَيَوان أمثل به مَثْلًا؛ إذا قطعتَ أطرافه، وشوَّهت به، ومَثَلْتُ بالقتيل؛ إذا جدعتَ أنفه، أو أذنه، أو مذاكيره، أو شيئًا من أطرافه[ح١٢٩٣ وقبل ح٥٥١٣]، والاسم: المُثْلَة، فأمَّا (مثَّل) -بتشديد الثاء-؛ فهو للمبالغة، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ عَدِيٌّ**)(٢): هو عديُّ بن ثابت المذكورُ قبله، (**عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ**)، وتعليق عديٍّ أخرجه مسلم عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن شعبة، عن عديٍّ به[م(١٩٥٦)(٥٨)]، وأخرجه النَّسَائيُّ عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك، عن شعبة، عن عديٍّ، وعن مُحَمَّد بن عبيد الكوفيِّ، عن عليِّ بن هاشم، عن العلاء بن صالح، عن عديٍّ به[س٧/٢٣٨-٢٣٩].

٥٥١٦ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ: **سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ**، **عَنِ النَّبِيِّ** ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النُّهْبَى وَالْمُثْلَةِ.

قوله: (**سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ عَنِ النَّبِيِّ** ﷺ): هو عبد الله بن يزيد بن زيد بن حُصين بن عمرو، أبو موسى الأوسيُّ الخَطْميُّ، شهد الحديبية وهو ابن سبعَ عشرةَ سنةً، وشهد مع عليٍّ حروبه،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٦٨)، «ميزان الاعتدال» (٤/١٩٢) وصحَّح عليه.

(٢) قول عديٍّ جاء في (أ) عقب حديث الحجَّاج (٥٥١٦) كما في (ق)، لكن عليه في (ق) علامة تقديمٍ وتأخير، وتأخيره رواية أبي ذرٍّ، وجاء في «اليونينيَّة» متقدِّمًا عليه كما أثبت.

ووُلِّيَ إمرة الكوفة، وبعضُهم ينكر صحبةَ عبد الله هذا، قال ابن معين: (له رؤية)، وقال مصعب الزُّبيريُّ: (ليس له صحبةٌ)(١)، وقال أبو حاتم: (كان صغيرًا، فإن صحَّت روايته؛ فله) يعني: صحبة. انتهى[الجرح والتعديل ١٩٧/٥]، ترجمته معروفةٌ، أخرج له الجماعة، وأحمد في «المسند»(٢)، قال الذَّهَبيُّ في «تجريده»: (تُوُفِّيَ قبل ابن الزُّبَير)[التجريد ٣٤١/١]، وفي «الكاشف»: مات بُعَيد السبعين(٣).

٢٦ - بَابُ الدَّجَاجِ

قوله: (باب الدَّجَاجِ): تَقَدَّمَ أنَّ (الدُّجاج) مثلَّث الدال؛ كالمفرد[ح ٨٨١].

٥٥١٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ زَهْدَمٍ الْجَرْمِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ دَجَاجًا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ): تَقَدَّمَ الكلام على (يحيى) هذا في (سورة الأعراف)[ح ٤٦٤٣]، وقال شيخنا بعد ذكر القولين فيه: (وذكر أبو نُعيم أنَّه ابن جعفر). انتهى[التوضيح ٤٨٨/٢٦]، وهو أحد القولين فيه، والله أعلم، و(سُفْيَان): هو الثَّوريُّ، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(أَبُو قِلَابَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللام، وبعد الألف مُوَحَّدَة، ثُمَّ تاء التأنيث، وأنَّ اسمه عبد الله ابن زيد الجَرْميُّ، و(زَهْدَم): بالدال المُهْمَلة، و(الْجَرْمِيُّ): بفتح الجيم، وإسكان الراء، و(أَبُو مُوسَى): عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ، تقدَّموا./ [٢/٢٥١أ]

٥٥١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ(٤)، عَنْ زَهْدَمٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ إِخَاءٌ، فَأُتِيَ بِطَعَامٍ فِيهِ لَحْمُ دَجَاجٍ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ جَالِسٌ أَحْمَرُ، فَلَمْ يَدْنُ مِنْ طَعَامِهِ قَالَ: ادْنُ، فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ أَكَلَ شَيْئًا فَقَذِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لَا آكُلَهُ، فَقَالَ: ادْنُ أُخْبِرْكَ -أَوْ: أُحَدِّثْكَ- إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ، فَوَافَقْتُهُ وَهوَ غَضْبَانُ، وَهوَ يَقْسِمُ نَعَمًا مِنْ نَعَمِ الصَّدَقَةِ فَاسْتَحْمَلْنَاهُ، فَحَلَفَ أَنْ لَا يَحْمِلَنَا، قَالَ: «مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ» ثُمَّ أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِنَهْبٍ مِنْ إِبِلٍ فَقَالَ: «أَيْنَ الأَشْعَرِيُّونَ، أَيْنَ الأَشْعَرِيُّونَ؟» قَالَ: فَأَعْطَانَا خَمْسَ ذَوْدٍ غُرَّ الذُّرَى، فَلَبِثْنَا غَيْرَ بَعِيدٍ، فَقُلْتُ

(١) انظر «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص٢٠٠-٢٠١).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٤٤٢)، «تهذيب الكمال» (٣٠١/١٦)، «الإصابة» (٣٨٢/٢) وقد تقدم عند الحديث (٦٩٠).

(٣) انظر «الكاشف» (١٣٧/٢).

(٤) في هامش (ق): (ابن عاصم البصريُّ).

لأَصْحَابِي: نَسِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمِينَهُ، فَوَاللهِ لَئِنْ تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمِينَهُ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا اسْتَحْمَلْنَاكَ، فَحَلَفْتَ أَنْ لَا تَحْمِلَنَا، فَظَنَنَّا أَنَّكَ نَسِيتَ يَمِينَكَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ هُوَ حَمَلَكُمْ، إِنِّي وَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ، لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَتَحَلَّلْتُهَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الميمَين، بينهما عين ساكنة، وتَقَدَّمَ أنَّ اسمه عبد الله ابن عمرو بن أبي الحَجَّاج، و(**عَبْدُ الْوَارِثِ**) بعده: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، أبو عُبيدة الحافظ، و(**أَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ**): هو السَّخْتِيَانيُّ، و(**القَاسِم**): هو ابن عاصم الكلينيُّ، يروي عن رافع بن خَدِيج، وزَهْدَم، وابن المُسَيَّب، وعنه: أيُّوب، وحُمَيد، وخالدٌ الحَذَّاء، ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»(١)، أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، والنَّسَائيُّ(٢)، و(**زَهْدَم**): تَقَدَّمَ، وأنَّه بالدال المُهْمَلة، و(**أَبُو مُوسَى**): عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ.

قوله: (**فَأُتِيَ بِطَعَامٍ**): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (**فِيهِ لَحْمُ دَجَاجٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه مثلَّث الدال في الجمع والإفراد[ح٨٨١].

قوله: (**وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ جَالِسٌ أَحْمَرُ**): هذا الرجل تَقَدَّمَ، لا أعرف اسمه[ح٣١٣٣].

قوله: (**فَقَذِرْتُهُ**): تَقَدَّمَ أنَّ الماضي بالكسر، والمستقبل بالفتح[ح٣١٣٣].

قوله: (**فَاسْتَحْمَلْنَاهُ**) أي: طلبنا منه ما نركب عليه.

قوله: (**ثُمَّ أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(رسولُ): مَرْفوعٌ نائبُ مناب الفاعل.

قوله: (**بِنَهْبٍ مِنْ إِبِلٍ**): هو بفتح النون، ولا يجوز كسرها، وقد نصَّ على الفتح جماعةٌ سأذكرهم في آخر «الصَّحيح»[ح٦٦٤٩]؛ ومنهم النَّوَويُّ في «شرح مسلم»[١١/١١٥].

قوله: (**خَمْسَ ذَوْدٍ**): تَقَدَّمَ الكلام على (الذَّوْد)[ح١٤٠٥]، و(ذَوْد) مضافٌ إلى (خمس)، كذا نحفظه ونقرؤه، وقال بعضهم عن أبي البقاء: (والصواب: تنوين «خمس»، ولو أُضِيفَت؛ لتغيَّر المعنى؛ لأنَّ المضاف يجرُّ المضاف إليه، فيلزم أن يكون «خمسَ ذودٍ» خمسةَ عشرَ بعيرًا؛ لأنَّ إبلَ الذود ثلاثةُ أَبْعِرَةٍ). انتهى[التنقيح٣/١١٠٥]، وهو كلامٌ حسنٌ، عن ابن قُرْقُول قال: (والذود من الثلاث إلى التسع في

---

(١) انظر «الثقات» (٥/٣٠٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٣٧١).

الإبل، وإنَّ ذلك يختصُّ بالإناث، قاله أبو عبيد(١)، وقال الأصمعيُّ: ما بين الثلاث إلى العشر، وقال غيرُ واحد: ومقتضى لفظ الأحاديث انطلاقُه على الواحد، وليس فيه دليلٌ على ما قالوه، وإنَّما هو لفظٌ للجميع؛ كما قالوا: ثلاثةُ رَهْطٍ ونَفَرٍ ونسوةٍ، ولم يقولوه لواحدٍ منها، وذكر ابن عَبْدِ البَرِّ أنَّ بعض الشيوخ رواه: «في خمسِ ذَوْدٍ»[الاستذكار ١٤/٩]؛ على البدل، لا على الإضافة، وهذا إن تُصُوِّر له ههنا، فلا يُتصوَّر له في قوله: «أعطانا خمسَ ذودٍ»(٢). انتهى[مطالع ٨١/٣]، وقد تَقَدَّمَ كلام أبي البقاء في (الزكاة)، وكلام ابن قُرْقُول[ح١٤٠٥].

قوله: (**غُرَّ الذُّرَى**): يجوز في (غُرَّ) الجرُّ والنصب، أي: بيض الأعالي، وأراد أنَّها بيضٌ، فعبَّر ببياض أعاليها عن جملتها(٣).

قوله: (**لَئِنْ تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمِينَهُ**) أي: تحيَّنا غفلته، و(يمينَه): بدل اشتمال، أو مفعولٌ ثانٍ؛ وهذا أقرب.

٢٧ - بَابُ لُحُومِ الْخَيْلِ

٥٥١٩ - **حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**: حَدَّثَنَا **هِشَامٌ**، عَنْ **فَاطِمَةَ**، عَنْ **أَسْمَاءَ** قَالَتْ: نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَكَلْنَاهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن الزُّبير، وتَقَدَّمَ الكلام على نسبته هذه لماذا هي، وتَقَدَّمَ أنَّه أوَّل شيخٍ حدَّث عنه البُخاريُّ في هذا «الصَّحيح»[ح١]، و(**سُفْيَانُ**): بعده تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن عيينة، و(**هِشَامٌ**): هو ابن عروة، و(**فَاطِمَةُ**): هي بنت المنذر بن الزُّبَير بن العَوَّام بن خويلد، زوجة هشامٍ المشارِ إليه، و(**أَسْمَاءُ**): هي بنت أبي بكرٍ عبدِ الله بن عثمان الصِّدِّيق، جدَّة فاطمة، تقدَّموا كلُّهم.

٥٥٢٠ - حَدَّثَنَا **مُسَدَّدٌ**: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ**، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ **يَوْمَ خَيْبَرَ** عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ، وَرَخَّصَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ.

---

(١) كذا في (أ) تبعًا لمصدره، وفي «تهذيب اللغة» (١٠٦/١٤) (أبو عبيدة).

(٢) زيد في النسخ: (في باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة)، وهو كلام مستأنفٌ لابن قُرْقُول، وله تتمَّة عنده، فالأولى حذفه هنا، والحديث المذكور هنا إنَّما هو في (باب لحم الدجاج).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١٣٩/٥).

قوله: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ): هو مُحَمَّد بن عليٍّ بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب الهاشميُّ، أبو جعفر الباقر تَقدَّمَ.

قوله: (يَوْمَ خَيْبَرَ): تَقَدَّمَ متى كانت غزوة خيبر غيرَ مَرَّةٍ، فقيل: في آخر سنة ستٍّ، ويُقال: في أوَّل سنة سبع، وتَقَدَّمَ مدرك القولَين[ح٤١٩٥].

٢٨ - بَابُ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَنَسِيَّةِ. فِيهِ عَنْ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله: (بَابُ لُحُومِ الْحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (ذكر البُخاريُّ طريقَين في الحديث؛ إحداهما: النَّهْي عنها مطلقًا وإلقاء القُدُور، والأخرى: أنَّه سمع أنَّهم أكلوها، ولم يبادر النَّهْي في الأُولى والثانية، فلمَّا قيل في الثالث: «أُفْنِيَت الحُمُر»؛ نهى، فأفهم أنَّ النَّهْيَ خوف فناء الظهر، وإلَّا؛ كانت المسارعة للنهي متعيِّنة، فمِن ههنا نشأ الخلاف المذكور بين الصَّحابة فيها، والله أعلم). انتهى[المتواري١٧٧]، وقد قَدَّمْتُ الخلاف في علَّة التحريم في (خيبر)، وأنَّ الصَّحيحَ العلةُ التي علَّل بها رسولُ الله ﷺ؛ وهي أنَّها رِجْسٌ[ح٤١٩٨].

قوله: (الإِنَسِيَّةِ): تَقَدَّمَ أنَّ فيها لُغَتَين غيرَ مَرَّةٍ[ح٢٤٧٧،٤١٩٦].

٥٥٢١ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ سَالِمٍ وَنَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ.

قوله: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه صدقة بن الفضل المروزيُّ، و(عَبْدَةُ) بعده: تَقَدَّمَ أنَّه بإسكان الموحَّدة، وأنَّه ابن سُليمان، و(عُبَيْد اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(سَالِم): هو ابن عبد الله بن عمر، و(نَافِع): مولى ابن عمر.

٥٥٢٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ. تَابَعَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ. وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ سَالِمٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو يحيى بن سعيد القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ، و(عُبَيْد اللهِ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، و(عَبْد اللهِ): هو ابن عمر، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (تَابَعَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): الضمير في (تابعه) يعود على يحيى بن سعيد القَطَّان، و(ابن المبارك): هو عبد الله، شيخ خراسان، ومتابعة ابن المبارك عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن

عمر أخرجها البُخاريُّ في (المغازي) عن مُحمَّد بن مقاتل عنه به[ح٤٢١٧].

قوله: (**وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ سَالِمٍ**): (أبو أسامة): هو حمَّاد بن أسامة، ومتابعة حمَّاد ابن أسامة أخرجها البُخاريُّ في (المغازي) عن عُبيد بن إسماعيل، عن أبي أسامة به[ح٤٢١٥]، والله أعلم.

٥٥٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ وَالْحَسَنِ بْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ عَامَ خَيْبَرَ وَعَنْ لُحُومِ حُمُرِ الإِنْسِيَّةِ.

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ.

قوله: (**عَنِ الْمُتْعَةِ عَامَ خَيْبَرَ**): تَقَدَّمَ ما في ذلك في (غزوة خيبر)[ح٤٢١٦].

٥٥٢٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ، وَرَخَّصَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ.

قوله (**حَدَّثَنَا حَمَّادٌ**): هو ابن زيد، تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّ حمَّادًا إذا لم يُنسَب؛ فإن كان قد أطلقه سليمان ابن حرب كهذا، أو عارم مُحمَّد بن الفضل؛ فإنَّه يكون ابنَ زيد، وإنْ أطلقه موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ، أو عفَّانُ، أو حجَّاج بن منهال؛ فهو ابن سلمة، وكذا إذا أطلقه هُدبة بن خالد، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ أنَّ حمَّاد بن سلمة لم يخرِّج له البُخاريُّ في الأصول، وإنَّما علَّق له[ح١٤٢].

قوله: (**عَنْ عَمْرٍو**): هو ابن دينار، و(**مُحَمَّد بْن عَلِيٍّ**): هو أبو جعفرٍ الباقرُ.

٥٥٢٥ - ٥٥٢٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ: حَدَّثَنِي عَدِيٌّ، عَنِ الْبَرَاءِ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَا: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو ابن سعيد القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ، و(**عَدِيٌّ**) بعد (شعبة): هو عديُّ بن ثابت الأنصاريُّ، و(**الْبَرَاء**): هو ابن عازب، صَحَابيٌّ ابن صَحَابيٍّ، و(**ابْن أَبِي أَوْفَى**): عبد الله بن أبي أوفى، صَحَابيٌّ ابن صَحَابيٍّ، تقدَّموا.

٥٥٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ أَبَا إِدْرِيسَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا ثَعْلَبَةَ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لُحُومَ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ. تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ وَعُقَيْلٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ مَالِكٌ وَمَعْمَرٌ وَالْمَاجِشُونُ وَيُونُسُ وَابْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا[(١)] يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): (إسحاق) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه في آخر (كتاب الأنبياء) قُبَيل (باب ما ذُكِر في بني إسرائيل)[ح٣٤٤٨]، و(صَالِح): هو ابن كيسان، و(ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو إِدْرِيسَ): تَقَدَّمَ أنَّه الخولانيُّ عائذ الله بن عبد الله، و(أَبُو ثَعْلَبَةَ): جرثوم بن ناشر، وقد تَقَدَّمَ الاختلاف في اسمه واسم أبيه مُطَوَّلًا[ح٥٤٧٨].

قوله: (تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ وَعُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ): الضمير في (تابعه) يعود على صالح؛ هو ابن كيسان، و(الزُّبَيديُّ): بِضَمِّ الزاي، وفتح الموحَّدة، قال/ الدِّمْيَاطيُّ: (الزُّبَيديُّ: مُحَمَّد بن الوليد الشاميُّ، من [٢/٢٥١ب] بني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون). انتهى، كذا قال الناقل من حواشي الدِّمْيَاطيِّ، وقد خلط الناقل من حواشيه ترجمةً بترجمةٍ، وصوابه: الزُّبيديُّ: مُحَمَّد بن الوليد الشاميُّ، وقوله: (من بني عبد العزيز) ليس بصحيح، بل هو غلطٌ، وهذا لا يقع للدِّمياطيِّ، ولكنَّ بعدَه ذِكْرٌ للماجشون، وهذا الكلام في الماجشون[(٢)]، (وَالْمَاجِشُونُ): هو يوسف، كما صرَّح به مسلمٌ في «صحيحه»[م(١٩٣٢)(١٤)م]، وكذا المِزِّيُّ في «أطرافه»[٩/١٣٤]، وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (الماجشون) ما هو[ح٩١٣وح٢١٢٥]، وأمَّا (عُقَيل) فهو بِضَمِّ العين، وفتح القاف، وهو ابن خالد، و(الزُّهريُّ): مُحَمَّد ابن مسلم ابن شهاب.

قوله: (وَقَالَ مَالِكٌ، وَمَعْمَرٌ، وَالْمَاجِشُونُ، وَيُونُسُ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ): أمَّا (مالك) فلا يُسأَل عنه، ذاك النَّجم المجتهدُ أحدُ الأعلام، و(مَعْمَر) بفتح الميمَين، وإسكان العين، وهو ابن راشد، و(الماجشون): تَقَدَّمَ أعلاه مَن هو، و(يونس): هو ابن يزيدَ الأيليُّ، و(ابن إسحاق): مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، إمامُ أهل المغازي، و(الزُّهري): مُحَمَّد بن مسلم، والله أعلم، ومتابعة (الزُّبيديِّ) لم أرها في الكُتُب السِّتَّة إلَّا في «النَّسائيِّ» أخرجها عن عمرو بن عثمان، عن بقيَّة، عن الزُّبيديِّ، عن الزُّهريِّ[س٧/٢٠٤]، ومتابعة عقيل لم أرها في شيء من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا[(٣)].

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٢) ذكر ابن الملقن في «التوضيح» (٢٦/٥٠٧) العبارة كاملة دون أن ينسبها للدمياطي وهي: (الزُّبيديُّ اسمه: محمد ابن الوليد الشامي، وقد روى عن الزهري من بني الماجشون عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، وابن عمه يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة دينار...)، ولعل بها تصح عبارة الدمياطي، وقد تقدمت ترجمة الزُّبيدي عند الحديث (٧٧).

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» (٩/٥٧١): (ورواية عقيل وصلها أحمد [في مسنده (٤/١٩٣)] بلفظ الباب، وزاد «ولحم كل ذي ناب من السباع»).

قوله: (وَقَالَ مَالِكٌ، وَمَعْمَرٌ، وَالْمَاجِشُونُ، وَيُونُسُ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ): وتعليق مالك عن الزُّهريِّ أخرجه البُخاريُّ في (الذَّبائح) عن عبد الله بن يوسف عن مالك[خ٥٥٣٠]، وأخرجه مسلم عن أبي الطَّاهر، عن ابن وهب، عن مالك[م١٩٣٣]، وأخرجه أبو داود في (الأطعمة) عن القعنبيِّ عن مالك[د٣٨٠٢]، وأخرجه التِّرمِذيُّ عن أحمد بن الحسن التِّرمذيِّ، عن القعنبيِّ به[ت١٤٧٧]، وأمَّا تعليق مَعْمَر؛ فأخرجه مسلم عن مُحَمَّد بن رافع وعبد بن حميد؛ كلاهما عن عبد الرَّزَّاق عن معمر به[م١٩٣٢]، وأمَّا تعليق الماجشون؛ فأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن يوسف بن الماجشون[م١٩٣٢]، وأمَّا تعليق يونس؛ فأخرجه مسلم عن حرملة، عن ابن وهب، عن يونس به[م(١٩٣٢) (٣٢)]، وأخرجه أيضًا عن أبي الطَّاهر، عن ابن وهب، عن مالك، وابن أبي ذئب، وعمرو بن الحارث، ويونس، وغيرهم؛ يعني: عن الزُّهريِّ[م١٩٣٢]، وأمَّا تعليق ابن إسحاق؛ فلم أره في شيء مِن الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، والله أعلم، وذكر بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين، فقال: (التعليق عن مُحَمَّد بن إسحاق وصله إسحاق ابن راهُوْيَه في «مسنده»)[الفتح ٩/٥٧١].

٥٥٢٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِي، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَاءَهُ جَاءٍ، فَقَالَ: أُكِلَتِ الْحُمُرُ، ثُمَّ جَاءَهُ جَاءٍ فَقَالَ: أُكِلَتِ الْحُمُرُ، ثُمَّ جَاءَهُ جَاءٍ فَقَالَ: أُفْنِيَتِ الْحُمُرُ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى فِي النَّاسِ: إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ، فَأُكْفِئَتِ الْقُدُورُ وَإِنَّهَا لَتَفُورُ بِاللَّحْمِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] مُحَمَّدُ [بنُ] سَلَامٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (سلامًا) الأصحُّ فيه: التَّخفيف، مُطوَّلًا، وتَقَدَّمَ ما هو فاصل للنِّزاع[خ٢٠]، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(مُحَمَّد): هو ابن سيرين.

قوله: (جَاءَهُ جَاءٍ فَقَالَ: أُكِلَتِ الْحُمُرُ): هذا (الجائي) لا أعرف اسمه.

قوله: (أُكِلَتِ الْحُمُرُ): (أُكِلَت): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الحُمُرُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وكذا الثانية.

قوله: (ثُمَّ جَاءَهُ جَاءٍ): هذا (الجائي) الآخر لا أعرف اسمه.

قوله: (ثُمَّ جَاءَهُ جَاءٍ): هذا (الجائي) الثَّالث لا أعرف اسمه.

قوله: (أُفْنِيَتِ الْحُمُرُ): (أُفنِيَت): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الحُمُرُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (حدثني).

قوله: (**فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى فِي النَّاسِ**): هذا (المنادي): تَقَدَّمَ في (غزوة خيبر) أنَّه عبد الرحمن ابن عوف كما في «النَّسائيِّ»[س٢٠٤/٧]، وفي «مسلم» وغيره أنَّه أبو طلحة[م(١٩٤٠)(٤٠)]، ولعلَّ ﷺ أمرهما، فناديا، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الإمام الرَّافعيَّ قال في «الشرح الكبير»: (إنَّ المنادي خالد بن الوليد)[شرح الوجيز١٢٧/١٢]، وهذا غلط، خالد لم يكن أسلم إذ ذاك، والله أعلم[ح٤١٩٨].

قوله: (**إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ**): (إنَّ): في نسختنا كانت مُدلَّسة، وقد عُمِل تحتها كسرةٌ، وتَقَدَّمَ في (غزوة خيبر) أنَّها بالفتح في أصلنا، وقد ذكرت هناك أنَّها بالكسر؛ لأنَّها ابتدائيَّة[ح٤١٩٨]، ومِن حيث العربيَّةُ يجوز فيها الوجهان؛ مثل: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾ [آل عمران: ٣٩]، ففيها في السَّبع الكسرُ والفتحُ(١).

قوله: (**فَإِنَّهَا رِجْسٌ**): تَقَدَّمَ الكلام على العلَّة في تحريمها، وأنَّ هذه العلَّة هي الصواب التي علَّل بها رسولُ الله ﷺ، مُطوَّلًا في (خيبر)[٤١٩٨].

قوله: (**فَأُكْفِئَتِ الْقُدُورُ**): (أُكفِئَت): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهو بهمز(٢) مفتوحة بعد الفاء، وفي نسخة في هامش أصلنا: (فكُفِئَت)، وهما لغتان، كفأتُ القدور وأكفأتُها: قلبتها(٣).

٥٥٢٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرٌو: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ: يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ حُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ: قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَاكَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو الْغِفَارِيُّ عِنْدَنَا بِالْبَصْرَةِ، وَلَكِنْ أَبَى ذَاكَ الْبَحْرُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَرَأَ: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (سفيان) بعد (عليِّ ابن المدينيِّ): هو ابن عيينة، و(**عَمْرٌو**) هو ابن دينار، و(**جَابِر بْن زَيْد**): هو أبو الشَّعثاء الأزديُّ، الإمام، صاحب ابن عَبَّاس، وعنه: قتادة، وأيُّوب، وخلقٌ[الكاشف٢٠أ]، تَقَدَّمَ[ح١١٧٤].

قوله: (**كَانَ يَقُولُ ذَاكَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو الْغِفَارِيُّ عِنْدَنَا بِالْبَصْرَةِ**): (الحكم) هذا: هو الحكم بن عمرو ابن مُجدَّع، وقيل: مُجدَّح، ويقال له: الحكم بن الأقرع الغفاريُّ، أخو رافع، لهما صحبة، نزل البصرة،

(١) قرأ ابن عامر وحمزة بكسر الهمزة، والباقون بفتحها، انظر «السبعة» (ص٢٠٥)، «الحجَّة» (٣٨/٣)، «حجة القراءات» (ص١٦٢)، «النشر» (١٨٠/٢).

(٢) في (أ): (بهمز)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (كفأ) وقد تقدم هذا عند الحديث (٤١٩٩).

وعنه: سوادة بن عاصم، وأبو الشَّعثاء، والحسن، ووُلِّي خراسان، مات بمرو سنة (٤٥هـ)، وقيل: سنة (٥٠هـ)، أخرج له البُخاريُّ والأربعة[الكاشف٣١أ] رضي الله عنه.

قوله: (الْبَحْرُ ابْنُ عَبَّاسٍ): تَقَدَّمَ الكلام في أَوَّل مَن سمَّاه (البحر)(١)؛ فانظره[ح٢٦٨٤].

٢٩- بَابُ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ

٥٥٣٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ. تَابَعَهُ يُونُسُ وَمَعْمَرٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَالْمَاجِشُونُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو إِدْرِيس الْخَوْلَانِيُّ): عائذ الله، و(أَبُو ثَعْلَبَةَ): جرثوم بن ناشر، وقد تَقَدَّمَ الاختلافُ في اسمِه واسمِ أبيه[ح٥٤٧٨].

قوله: (تَابَعَهُ يُونُسُ، وَمَعْمَرٌ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَالْمَاجِشُونُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ): الضمير في (تابعه): راجع على مالك، و(يونس): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(مَعْمَر): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّه ابن راشد، و(ابن عيينة): سفيانُ، مشهورٌ، و(الماجشون): هو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة الماجشون، أبو سلمة، تَقَدَّمَ، أمَّا متابعة (يونس) فأخرجها مسلم عن حرملة بن يحيى، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزُّهريِّ[م١٩٣٢(١٣)]، وكذا متابعة مَعْمَر، أخرجها مسلم عن مُحَمَّد بن رافع وعبد بن حميد؛ كلاهما عن عبد الرَّزَّاق عن معمر[م١٩٣٢]، ومتابعة (ابن عيينة): أخرجها مسلم: عن أبي بكر ابن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر؛ ثلاثتهم عن ابن عيينة عن الزُّهريِّ[م١٩٣٢(١٢)]، وأمَّا متابعة (الماجشون) فأخرجها مسلم عن يحيى بن يحيى، عن يوسف بن الماجشون، عن الزُّهريِّ به[م١٩٣٢]، والله أعلم.

٣٠- بَابُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ

٥٥٣١- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ: أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ فَقَالَ: «هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا» قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. قَالَ: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا».

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن كيسان، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، و(عُبَيْد الله بْن عَبْدِ اللهِ): هو ابن عتبة بن مسعود، تَقَدَّمَ.

---

(١) كذا هنا، وإنَّما تقدم الكلام في أول من سماه: (حبرًا).

قوله: (إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا) (حَرُم) بفتح الحاء، وضمِّ الرَّاء، و(أكلُها): مَرْفوعٌ فاعل.

٥٥٣٢ - حَدَّثَنَا خَطَّابُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَجْلَانَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِعَنْزٍ مَيِّتَةٍ فَقَالَ: «مَا عَلَى أَهْلِهَا لَوِ انْتَفَعُوا بِإِهَابِهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا خَطَّابُ بْنُ عُثْمَانَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (أبو عمرو الفوزيُّ الحمصيُّ، روى عنه البُخاريُّ، وروى النَّسَائيُّ عن رجل عنه). انتهى، هو خطَّاب بن عثمان الطَّائيُّ الفوزيُّ -وفوزُ مِن قرى حمص- الحمصيُّ، أبو عُمر، ويقال: أبو عمرٍو، عن إسماعيل بن عيَّاش، وعيسى بن يونس، وبقيَّة، ومُحَمَّد ابن حِمْيَر، ووكيع، وجماعة، وعنه: البُخاريُّ، وابن ابن أخيه سلمة بن أحمد الفوزيُّ، وعمران بن بكَّار، وجماعة، يُعدُّ مِن الأبدال، أخرج له البُخاريُّ والنَّسَائيُّ[١]./ [٢/٢٥٤أ]

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حِمْيَرَ): هو بكسر الحاء المُهْمَلة، وإسكان الميم، ثُمَّ مثنَّاة تحت مفتوحة، ثُمَّ راء، مصروفٌ، قال الدِّمْيَاطيُّ: (أبو عبد الله الحمصي انفرد به البُخاريُّ). انتهى، فقوله: (انفرد به البُخاريُّ) يعني: عن مسلم[٢].

قوله: (عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَجْلَانَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (أبو عبد الله الأنصاريُّ الحمصيُّ انفرد به البُخاريُّ). انتهى، فقوله: (انفرد به البُخاريُّ) يعني: عن مسلم[٣].

قوله: (مَرَّ[٤] بِعَنْزٍ مَيْتَةٍ): وقد تَقَدَّمَ (مرَّ بشاة ميتة)[٥٥٣١]، اختُلِف في صاحبة الشَّاة؛ فقيل: ميمونة، وقيل: سودة، وفي رواية في مسلم: (أنَّها لمولاة لميمونة)[م٣٦٣(١٠٠)]، والله أعلم.

٣١- بَابُ الْمِسْكِ

قوله: (بَابُ الْمِسْكِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (وجْه الاستدلال مِن الحديث الأوَّل -يعني: حديث أبي هريرة «ما مِن مكلوم يُكلَم في سبيل الله...»؛ الحديث- على طهارة المِسكِ، وأنَّه مِن الطَّيِّبات شرعًا: تشبيهُ النَّبيِّ ﷺ دمَ الشَّهيدِ به في سياق التَّعظيم، فلو كان ميتة نجسًا؛ لكان مِن الخبيثات، وكذلك الحديث الثاني). انتهى[المتواري ص١٧٨]، والحديث الثاني: «مَثَلُ الجليس الصالح..»؛ الحديث[ح٥٥٣٤].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦٨/٨).
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١١٦/٢٥).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٦٣/٤).
(٤) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيُّ ﷺ).

تنبيهٌ: المسك فارسيٌّ مُعرَّب، وكانتِ العرب تسمِّيه المشموم، قاله الجوهريُّ، وقد تَقَدَّمَ[(١)].

٥٥٣٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ فِي سَبِيْلِ اللهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلْمُهُ يَدْمَى، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالرِّيحُ رِيحُ مِسْكٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(٢)] عَبْدُ الوَاحِدِ): هذا هو عبد الواحد بن زياد، قد تجنَّب أصحابُ «الصَّحيح» ما يُنكَر مِن حديثه، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٣٦]، و(عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ العين، وتخفيف الميم، و(أَبُو زُرْعَةَ) تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هرم، وقبل ذلك (ابْنُ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ): هو بن عبد الله البجليُّ، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ مِن نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ فِي سَبِيْلِ[(٣)] اللهِ) (المكلوم): المجروح، و(يُكلَم): يُجرَح.

٥٥٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسَّوْءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، و(بُرَيْد): بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الرَّاء، و(أَبُو بُرْدَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحارث أو عامر القاضي، و(أَبُو مُوسَى): هو الأشعريُّ عبد الله بن قيس ابن سُليم بن حضَّار.

قوله: (وَنَافِخِ الْكِيرِ): هو بكسر الكاف، وإسكان المُثنَّاة تحت، قال ابن الأثير: (كيرُ الحدَّاد، وهو المَبْنيُّ من الطِّين، وقيل: الزِّقُّ الذي يُنفَخ فيه النَّار، والمَبْنيُّ: الكور)، وقد تَقَدَّمَ في (الحجِّ)[ح١٨٧١].

قوله: (إِمَّا أَنْ): (إمَّا): هو بكسر الهمزة، وتشديد الميم.

قوله: (يُحْذِيَكَ): هو بِضَمِّ أوَّله، وإسكان الحاء المُهمَلة، ثُمَّ ذال معجمة مكسورة، ثُمَّ مثنَّاة تحت، أي: يعطيك، يقال: أحذيتُه أُحذيه إحذاءً[(٤)].

---

(١) لم يتقدم.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (عن)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) (سبيل): ليست في «اليونينيَّة»، وإثباتها رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني.

(٤) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣٥٨/١) (حذا).

قوله: (وَنَافِخُ الْكِيرِ): تَقَدَّمَ ما (الكيرُ) أعلاه، وفي (الحجِّ) أيضًا[ح١٨٧١].

٣٢ - بَابُ الأَرْنَبِ

٥٥٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا وَنَحْنُ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغِبُوا، فَأَخَذْتُهَا فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا، فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا -أَوْ قَالَ: بِفَخِذَيْهَا- إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَبِلَهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظ.

قوله: (أَنْفَجْنَا): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٢٥٧٢].

قوله: (بِمَرِّ الظَّهْرَانِ): تَقَدَّمَ، وأنَّه الذي يسمِّيه العامَّة بطنَ مَرْوٍ[ح٤٩٠]، وكذا (فَلَغِبُوا): وأنَّه بفتح الغين والكسر، أي: أعيوا، وكلُّوا، وأنَّ بعضهم أنكر الكسرَ[ح٢٥٧٢ وح٥٤٨٩].

٣٣ - بَابُ الضَّبِّ

قوله: (بَابُ الضَّبِّ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الضَّاد، وتشديد الموحَّدة، دُوَيبَة معروفةٌ مُختَلفٌ في أكلها بين العلماء، وقد جوَّزت السُّنَّةُ أكلَها[ح٣٤٥٦ وح٥٣٨٩].

٥٥٣٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ، فَأُتِيَ بِضَبٍّ مَحْنُوذٍ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِهِ، فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ، فَقَالُوا: هُوَ الضَّبُّ يَا رَسُولَ اللهِ، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ» قَالَ خَالِدٌ: فَاجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْظُرُ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحمَّد بن مسلم الزُّهريُّ، أحد الأعلام وحفَّاظ الإسلام، و(أَبُو أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ): تَقَدَّمَ أنَّ اسمه أسعد بن سهل بن حُنَيف، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا، وأنَّه وُلِد زمن النَّبيِّ ﷺ[ح٥٤٩].

قوله: (بَيْتَ مَيْمُونَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّها ميمونة بنت الحارث بن حَزن الهلاليَّة، أمُّ المؤمنين، خالة ابن عَبَّاس وخالد بن الوليد رضي الله عنهم.

قوله: (فَأُتِيَ بِضَبٍّ مَحْنُوذٍ): (أُتِي): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الضَّبُّ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا[ح٥٤٩]، وكذا تَقَدَّمَ (محنوذ)[ح٥٣٩١].

قوله: (فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ): تَقَدَّمَ [أنَّ] القائلة هي ميمونةُ؛ كما رواه مسلم[م١٩٤٨] وغيرُه[ح٥٣٩١].

قوله: (أَعَافُهُ) أي: أكرهه، وقد تَقَدَّمَ[ح٥٣٩١].

قوله: (فَاجْتَرَرْتُهُ): هو بالجيم والراء، كذا أحفظه، وكذا رأيتُه مضبوطًا، وقال بعضهم: (ويروى: بالحاء المُهْمَلة، والزَّاي). انتهى.

٣٤- بَابٌ إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ الْجَامِدِ أَوِ الذَّائِبِ

قوله: (بَابٌ إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ الْجَامِدِ أَوِ الذَّائِبِ): اعلم أنَّ البُخاريَّ عنده لا فرق بين أن يكون الذي وقعت فيه الفأرة جامدًا أو ذائبًا، والحديث الذي ساقه هو الصَّحيح الذي أخرجه البُخاريُّ[ح٥٥٣٩]، وأبو داود[د٣٨٤١]، والتِّرْمِذيُّ[ت١٧٩٨]، والنَّسَائيُّ[س١٧٨/٧]، قال التِّرْمِذيُّ: (حسن صحيح)، قال: (ورُوِي عن الزُّهريِّ، عن عُبيد الله، عن ابن عَبَّاس، ولم يذكروا ميمونة، والصَّحيح: حديث ابن عَبَّاس عن ميمونة، قال: وروى معمرٌ عن الزُّهريِّ، عن سعيد، عن أبي هريرة نحوه، وهو غير محفوظ، سمعت مُحَمَّدًا يقول: حديث معمر في هذا خطأ، والصَّحيح: حديث الزُّهريِّ، عن عبيد الله، عن ابن عَبَّاس، عن ميمونة). انتهى[ح١٧٩٨].

وأمَّا حديث التَّفصيل؛ فهو الذي رواه مَعمرٌ، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المُسَيِّب، عن أبي هريرة، وسيأتي أنَّ أبا داود أخرجه، قال ابن القَيِّم في «معاليم الموقِّعين» في (فصل: وسُئِل عنِ الوضوء بماء البحر) ما لفظه: (وسُئِل عن فأرة سقطت في سمن، فقال: «ألقوها وما حولها، وكلوا سمنكم»؛ ذكره البُخاريُّ، ولم يصحَّ عنده التَّفصيل بين الجامد والمائع). انتهى[إعلام الموقعين٢٧٩/٤]، وأمَّا حديث التَّفصيل؛ فأخرجه أبو داود في (الأطعمة) عن أحمد بن صالح والحسن بن عليٍّ؛ كلاهما عن عبد الرَّزَّاق، عن معمر، عن الزُّهريِّ، عن سعيد، عن أبي هريرة، قال عبد الرَّزَّاق: (ربَّما حدَّث به معمر عن الزُّهريِّ، عن عُبيد الله، عن ابن عَبَّاس، عن ميمونة، عن النَّبيِّ ﷺ)/. انتهى[د٣٨٤٢]، قال التِّرْمِذيُّ لمَّا أخرج [٢/٢٥٢ب]
حديث ميمونة وقال: (حسن صحيح) قال: (وقد رُوِيَ عن الزُّهريِّ، عن عبيد الله، عن ابن عَبَّاس، ولم يذكروا ميمونة، والصَّحيح حديث ابن عَبَّاس عن ميمونة)، قال: (وروى معمرٌ، عن الزُّهريِّ، عن سعيد، عن أبي هريرة نحوه، وهو غير محفوظ، سمعت مُحَمَّدًا يقول: حديث معمر في هذا خطأ، والصَّحيح: حديث الزُّهريُّ عن عبيد الله، عن ابن عَبَّاس، عن ميمونة). انتهى[ت١٧٩٨]، وقد أخرجه الطَّبَرانيُّ في «الأوسط»[طس ٣١٠١] من رواية ابن عمر مرفوعًا؛ أعني: التَّفصيل، وقد ذكره بنحوه الذَّهَبيُّ

في «ميزانه» في ترجمة عبد الجبَّار بن عمر[1] المذكور في سند الطَّبرانيِّ.

٥٥٣٨ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُهُ عَنْ مَيْمُونَةَ: أَنَّ فَأْرَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُوهُ» قِيلَ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ مَعْمَرًا يُحَدِّثُهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ إِلَّا عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ مِرَارًا.

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن الزُّبَير، وتَقَدَّمَ الكلام على نسبته هذه لماذا، وهو أوَّل شيخ روى عنه البُخاريُّ في هذا «الصَّحيح»[ح١]، و(سُفْيَانُ) بعده: هو ابن عيينة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحمَّد ابن مسلم ابن شهاب.

قوله: (أَنَّ فَأْرَةً): تَقَدَّمَ أنَّها تُهمَز ولا تُهمَز[ح٢٣٥].

قوله: (أَلْقُوهَا): هو بفتح الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (قِيلَ لِسُفْيَانَ): تَقَدَّمَ أنَّه ابن عيينة في أوَّل السَّند، و(مَعْمَر): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الميمَين، وإسكان العين، وهو ابن راشد، و(الزُّهْري): مُحمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(سَعِيد بْن الْمُسَيَّب): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيره ممَّن اسمه المُسَيَّب لا يجوز فيه إلَّا الفتح.

٥٥٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الدَّابَّةِ تَمُوتُ فِي الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَهوَ جَامِدٌ أَوْ غَيْرُ جَامِدٍ، الْفَأْرَةِ أَوْ غَيْرِهَا قَالَ: بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِفَأْرَةٍ مَاتَتْ فِي سَمْنٍ، فَأَمَرَ بِمَا قَرُبَ مِنْهَا فَطُرِحَ ثُمَّ أُكِلَ، عَنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وأنَّ (عبدان) لقبُه، و(عَبْدُ اللهِ) بعده: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن المبارك شيخ خراسان، و(يُونُس): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(الزُّهْري): مُحمَّد بن مسلم.

قوله: (الْفَأْرَةِ): تَقَدَّمَ أعلاه، وقبله أنَّها تُهمَز ولا تُهمَز[ح٥٥٣٨ وح٢٣٥].

قوله: (فَطُرِحَ، ثُمَّ أُكِلَ): (طُرِح): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا (أُكِل)، والله أعلم.

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/٥٣٤).

٣٥- بَابُ الْوَسْمِ وَالْعَلَمِ فِي الصُّورَةِ

٥٥٤١ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ تُعْلَمَ الصُّورَةُ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُضْرَبَ، تَابَعَهُ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْعَنْقَزِيُّ، عَنْ حَنْظَلَةَ، وَقَالَ: تُضْرَبُ الصُّورَةُ.

قوله: (عَنْ حَنْظَلَةَ): هو ابن أبي سفيان القرشيُّ، تقدَّم مُترجَمًا في (غزوة أُحُد)[ح٤٠٧٠] وغيرها[ح٨٥].

قوله: (أَنْ تُعْلَمَ الصُّورَةُ): هو بِضَمِّ أَوَّله، وإسكان ثانيه، مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الصُّورة): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (أَنْ تُضْرَبَ): هو مَبْنِيٌّ أيضًا لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (تَابَعَهُ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْعَنْقَزِيُّ عَنْ حَنْظَلَةَ وَقَالَ: تُضْرَبُ الصُّورَةُ): (قتيبة): هو ابن سعيد، تَقَدَّمَ، وهو شيخ البُخاريِّ، وقد أخذ ذلك عنه فيما يظهر، و(العَنْقَزيُّ) بفتح العين المُهْمَلة، ثُمَّ نون ساكنة، ثُمَّ قاف مفتوحة، ثُمَّ زاي، ثُمَّ ياء النِّسبة، قال أبو عليٍّ الغسَّانيُّ: (إنَّه نُسِب إلى العنقز المرزنجوش، ويقال له: الرَّيحان، وأنشد بيتًا للأخطل(١)). انتهى[التقييد ٢/٣٩٢]، وقال ابن قُرْقُول: (منسوب إلى العنقز؛ نوع من الرَّياحين يقال: هو المرزنجوش). انتهى[مطالع ٥/١٢٠]، واسمه: عمرو بن مُحمَّد العنقزيُّ، أبو سعيد، القرشيُّ مولاهم، الكوفيُّ، كان يبيع العنقز المرزنجوش، قال بعضُهم: ويزرعُه(٢)، عن أبي حنيفة، وعيسى بن طهمان، وحنظلة بن أبي سفيان، ويونس بن أبي إسحاق، وأسباط بن نَصْر، وطائفة، وعنه: ابن راهُوْيَه، وقتيبة، وآخرون، وَثَّقَهُ أحمد(٣) والنَّسائيُّ، تُوُفِّيَ سنة تسع وتسعين ومئة، علَّق له البُخاريُّ، وأخرج له مسلم، والأربعة(٤)، و(حنظلة): هو ابن أبي سفيان القرشيُّ، تقدَّم مُترجَمًا في (أُحُد) وغيرها[ح٤٠٧٠ و٨٥]، وتعليق (حنظلة) لم أره في شيء من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخنا(٥).

قوله: (تُضْرَبُ الصُّورَةُ): (تُضرَب): مَبْنِيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهو مَنْصوبٌ، فإنَّ المذكور في الحديث المُختَصر هذا منه، وكذا ذكر المِزِّيُّ هذه المتابعة بلفظ: (أن تضرب)، والله أعلم[التحفة ٥/٣٥٣].

(١) البيت هو: أَلَا اسْلَمْ سَلِمْتَ أَبا خالِدٍ وحَيَّاكَ رَبُّكَ بالعَنْقَزِ. (الصحاح: عنقز).

(٢) انظر «الإكمال في الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء» (٦/٩٧).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٦/٢٦٢).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٢٠).

(٥) قال الحافظ في «فتح الباري» (٩/٥٨٨): (أخرج الاسماعيلي الحديث من طريق بشر بن السري ومحمد بن عدي فرقهما، كلاهما عن حنظلة بالسند المذكور واللفظ المذكور...).

٥٥٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَخٍ لِي يُحَنِّكُهُ، وَهوَ فِي مِرْبَدٍ لَهُ، فَرَأَيْتُهُ يَسِمُ شَاةً -حَسِبْتُهُ قَالَ- فِي آذَانِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظ.

قوله: (بِأَخٍ لِي يُحَنِّكُهُ): (أخو أنس) هذا: هو لأمِّه، وهو عبد الله بن أبي طلحة زيد بن سهل، كما صُرِّح به في مكان غير هذا في هذا «الصَّحيح»[ح١٥٠٢]، وهو مِن أمِّه أمِّ سُلَيم.

قوله: (وَهوَ فِي مِرْبَدٍ): هو بكسر الميم، وإسكان الرَّاء، ثُمَّ مُوَحَّدَة مفتوحة، ثُمَّ دال مهملة، وهو الموضع الذي تُحبَس فيه الإبل والغنم، من (ربد بالمكان) إذا أقام به، وقد تَقَدَّمَ[قبل ح٣٣٧].

قوله: (حَسِبْتُهُ قَالَ: فِي آذَانِهَا): هذا الحسبان: الظاهر أنَّه من قول شعبة؛ إذ في(١) الصَّحيح أيضًا: (قال شعبة: وأكبر علمي أنَّه قال: في آذانها)(٢).

٣٦ - بَابٌ إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ غَنِيمَةً، فَذَبَحَ بَعْضُهُمْ غَنَمًا أَوْ إِبِلًا بِغَيْرِ أَمْرِ أَصْحَابِهِمْ، لَمْ تُؤْكَلْ لِحَدِيثِ رَافِعٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ طَاوُسٌ وَعِكْرِمَةُ فِي ذَبِيحَةِ السَّارِقِ: اطْرَحُوهُ

قوله: (بَابٌ: إِذَا أَصَابَ قَوْمٌ غَنِيمَةً، فَذَبَحَ بَعْضُهُمْ غَنَمًا أَوْ إِبِلًا بِغَيْرِ أَمْرِ أَصْحَابِهِمْ؛ لَمْ تُؤْكَلْ): هذا التَّبويب والاستدلال صريحٌ في أنَّ البُخاريَّ رحمه الله يختار ذلك، وقد اختلف العلماء في ذبح المغصوب؛ فنصَّ أحمد على أنَّه ذكيٌّ، وكذا مذهب الشَّافِعيِّ(٣)، وفيه حديث رافع بن خديج في ذبح الغنم المنهوبة، والحديثُ الآخر في المرأة التي أضافت النَّبيَّ ﷺ، فذبحتْ له شاة أخذتَها بغير إذن أهلها، قال: «أطعموها الأسارى»[حم ٢٢٥٠٩]، وفيه دليل على أنَّ المذبوح بدون إذن أهله يُمنَع مِن أكله المذبوحُ له دون غيره؛ كالصَّيد إذا ذبحه الحلالُ لحرام؛ حرم على الحرام دون الحلال، وقد نقل صالح عن أبيه فيمن سرق شاة فذبحها: لا يحلُّ أكلها؛ يعني: له، قلت لأبي: فإن ردَّها على صاحبها؟ قال: تُؤكَل، فهذه الرواية قد يُؤخَذ منها أنَّها حرام على الذَّابح مطلقًا؛ لأنَّ أحمد لو قصد التَّحريم مِن جهة أنَّ المالك لم يأذن في الأكل؛ لم يخصَّ الذَّابح بالتحريم، ومسألة المحرم: إذا أصاب الصيد فقتله؛ فهو ميتة، على الصَّحيح عنه الشَّافِعيَّة، وقد نقل البُخاريُّ في هذا الباب عن طاوس وعكرمة في ذبيحة

---

(١) زيد في (أ): (هذا)، والحديث ليس في «البخاري» بل في «مسلم»، والمثبت موافق لـ«التوضيح» (٥٥٣/٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢١١٩) (١١٠) بلفظ: (وأكثر علمي).

(٣) انظر «الإنصاف» (١٤٧/٦).

السارق: اطرحوه، فيجتمع في المسألة ثلاثةُ أقوال؛ الحلُّ مطلقًا، التَّحريم مطلقًا، التَّفصيل بين السَّارق والغاصب وغيرهما، وقد نقل شيخنا عن ابن بَطَّال أنَّه قال: (لا أعلم مَن تابع طاوسًا وعكرمة على كراهة أكلها غير إسحاق ابن راهُوْيَه، وجماعة الفقهاء على إجازتها[ابن بطال ٥/٤٥٤]) انتهى[التوضيح ٢٦/٥٥٥]، وقد اختُلِف في الذَّابح بآلة مغصوبة، وفيه عن أحمد روايتان(١)./ [٢/٢٥٣أ]

٥٥٤٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ(٢): قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا، وَلَيْسَ مَعَنَا مُدًى، فَقَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ فَكُلُوا، مَا لَمْ يَكُنْ سِنًّا وَلَا ظُفُرًا، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفُرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ» وَتَقَدَّمَ سَرَعَانُ النَّاسِ فَأَصَابُوا مِنَ الْغَنَائِمِ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي آخِرِ النَّاسِ،

(١) انظر «الإنصاف» (١٠/٣٩٠).

(٢) هكذا جاء الإسناد عند غير ابن السكن: (عن عَباية بن رِفاعة عن أبيه عن جدِّه)، قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/٥٤٠): («عن جدِّه رافع بن خديج» كذا قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه، كما سيأتي في آخر كتاب «الصيد والذبائح»: «وقال أبو الأحوص عن سعيد عن عباية عن أبيه عن جده»، وليس لرفاعة بن رافع ذكر في كُتب الأقدمين ممَّن صنَّف في الرجال، وإنَّما ذكروا ولده عَباية بن رِفاعة، نعم؛ ذكره ابن حِبَّان في ثقات التابعين [«الثقات»٤/٢٤٠] وقال: إنَّه يكنى أبا خديج، وتابع أبا الأحوص على زيادته في الإسناد؛ حسان بن إبراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق، وأخرجه البيهقي [في «سننه» ٩/٢٤٧] من طريقه، وهكذا رواه ليث بن أبي سُليم عن أبي سليم عن عَباية عن أبيه عن جدِّه، قاله الدارقطني في «العلل»، قال: وكذا قال مبارك بن سعيد الثوري: «عن أبيه»، وتُعقِّب بأنَّ الطبراني أخرجه [في «المعجم الكبير»(٤/٢٧٣)] مِن طريق مبارك فلم يقل في الإسناد «عن أبيه»؛ فلعله اختُلف على المبارك فيه، فإنَّ الدارقطني لا يتكلَّم في هذا الفن جُزافًا، ورواية ليث ابن أبي سُليم عند الطبراني [(٤/٢٧٣)]، وقد أغفل الدارقطنيُّ ذكر طريق حسان بن إبراهيم، قال الجياني [في «تقييد المهمل» (٢/٧٢٣-٧٢٤)]: روى البخاري حديث رافع من طريق أبي الأحوص فقال: «عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن أبيه عن جده»، هكذا عند أكثر الرواة، وسقط قوله: «عن أبيه» في رواية ابن السكن عند الفربري وحدَه، وأظنُّه من إصلاح ابن السكن؛ فإنَّ ابن أبي شيبة أخرجه [في «مصنفه» (٢٠١٥٩)] عن أبي الأحوص بإثبات قوله: «عن أبيه»، ثم قال أبو بكر: لم يقل أحد في هذا السند «عن أبيه» غير أبي الأحوص... قال: ثم نقل الجياني عن عبد الغني بن سعيد أنَّه قال: خرَّج البخاريُّ هذا الحديث عن مُسَدَّد عن أبي الأحوص على الصواب؛ يعني بإسقاط «عن أبيه» -يعني: برواية ابن السكن كما سيأتي- قال: وهذا أصلٌ يُعمل عليه من بعد البخاري إذا وقع له في حديث خطأ لم يكن عليه شيءٌ، قال: وإنَّما يحسُن هذا في النقصان كما عمل البخاري، يعني: أنَّه يحسن أن يُصلح الخطأ من الإسناد والمتن بأن يحذف منه الخطأ، وأمَّا أن يُصلحه بالزيادة؛ فلا، قال الجياني: وإنَّما تكلَّم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن؛ ظنًّا منه أنَّه من عمل البخاري، وليس كذلك؛ لأنَّ الأكثر من الرواة يقولون: «عنه، عن أبيه، عن جدِّه»)، وتقدَّم من تابع أبا الأحوص من كلام الحافظ.

فَنَصَبُوا قُدُورًا، فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِئَتْ، وَقَسَمَ بَيْنَهُمْ وَعَدَلَ بَعِيرًا بِعَشْرِ شِيَاهٍ، ثُمَّ نَدَّ مِنْهَا بَعِيرٌ مِنْ أَوَائِلِ الْقَوْمِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ، فَحَبَسَهُ اللهُ، فَقَالَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا، فَافْعَلُوا مِثْلَ هَذَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الهمزة، ثُمَّ حاء ساكنة، ثُمَّ واو مفتوحة، ثُمَّ صاد مهملتين، وتَقَدَّمَ أنَّ اسمه سلَّام -بتشديد اللَّام- ابنُ سُلَيم؛ بِضَمِّ السين وفتح اللَّام، و(**رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الخاء المُعْجَمة، وكسر الدال المُهْمَلة.

قوله: (**وَلَيْسَ مَعَنَا مُدًى**): تَقَدَّمَ أنَّها السَّكاكين، وتَقَدَّمَ أنَّ (**أَنْهَرَ**): أسال، وأنَّ قوله: (**وَسَأُحَدِّثُكُمْ**) من قول رافع مدرجٌ[ح٢٤٨٨].

قوله: (**سَرَعَانُ**): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّهم المُستعجِلون منهم، وأنَّه بفتح السِّين والرَّاء، وهو قول الكِسائيِّ، وهو الوجه، وضبطه بعضُهم بسكون الرَّاء، وله وجه، [وضبَطَه الأَصيليُّ وبعضُهم: «**سُرْعان**»][(١)]، والأوَّل أوجه، لكن يكون جمع (سريع) مثل: (قَفِيز وقُفْزَان)، وحكى الخَطَّابيُّ أنَّ بعضهم يقول: سِرْعان، قال: (وهو خطأ)[إصلاح ٢٨]، قاله ابن قُرْقُول[مطالع ٥/٤٧٩]، وفي «النِّهاية»: (السَّرَعان؛ بفتح السين والرَّاء: أوائل الناس الذين يتسارعون إلى الشَّيء ويُقبِلون عليه، ويجوز تسكين الرَّاء). انتهى.

قوله: (**فَأُكْفِئَتْ**): هو مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، وهو بهمزة مفتوحة بعد الفاء المكسورة، ويقال: كفأْتُ الإناء وأكفأْته؛ إذا قَلَبْتَه، وكذا تَقَدَّمَ (**فَنَدَّ**[(٢)])[ح٢٤٨٨]، وكذا تَقَدَّمَ أنَّ (**الرَّجلَ الذِي رَمَاهُ**) لا أعرف اسمه[(٣)]، وكذا (**أَوَابِد**)[ح٢٤٨٨].

٣٧- بَابٌ إِذَا نَدَّ بَعِيرٌ لِقَوْمٍ، فَرَمَاهُ بَعْضُهُمْ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ، فَأَرَادَ صَلَاحَهُمْ، فَهوَ جَائِزٌ لِخَبَرِ رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله في التَّبويب: (**فَأَرَادَ إِصْلَاحَهُمْ**): قال شيخنا: (قال المُهلَّب: يعني: إذا علم مرادَهم، فأراد حبسه على أربابه، ولم يُرِد إفسادَه عليهم)[التوضيح ٢٦/٥٥٦].

٥٥٤٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَايَةَ ابْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَنَدَّ بَعِيرٌ مِنَ الإِبِلِ، قَالَ: فَرَمَاهُ رَجُلٌ

---

(١) ما بين معقوفين مُستَفاد من مصدره.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ثمَّ نَدَّ).

(٣) تقدم عند الحديث (٣٠٧٥) والحديث (٥٤٩٨) أنَّه رافع بن خَديج، وأنَّ في الحديث ما يشير إلى ذلك.

بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ لَهَا أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا نَكُونُ فِي الْمَغَازِي وَالأَسْفَارِ فَنُرِيدُ أَنْ نَذْبَحَ، فَلَا تَكُونُ مُدًى، قَالَ: «أَرْنِي مَا أَنْهَرَ الدَّمَ أَوْ نَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ فَكُلْ، غَيْرَ السِّنِّ وَالظُّفُرِ، فَإِنَّ السِّنَّ عَظْمٌ، وَ الظُّفُرَ مُدَى الْحَبَشَةِ».

قوله: (حَدَّثَنِي[(١)] مُحَمَّد بْن سَلَام): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (سلامًا) بتخفيف اللَّام، على الصَّحيح، وقد قدَّمته مُطوَّلًا في أوائل هذا التَّعليق، وما يفصل النِّزاع[ح٢٠].

قوله: (فِي سَفَرٍ): تَقَدَّمَ أنَّهم كانوا بذي الحليفة مِن تهامة[ح٢٥٠٧]، وكذا تَقَدَّمَ (فَنَدَّ)، وكذا (الرَّجُل الذي رَمَاهُ)[ح٣٠٧٥]، وكذا (الأَوَابِدُ)[ح٢٤٨٨]، وكذا (المُدَى): السَّكاكين، وكذا (أَرِنْ[(٢)]): تَقَدَّمَ الكلام عليها مُطوَّلًا ومُختَصرًا[ح٢٥٠٧]، وكذا (أَنْهَرَ) أي: أسال، ووقع هنا: (ما أنهر أو نهر)، ولمَّا ذكر ابن قُرْقُول: أنهَرَ الدَّم؛ قال: (أساله، كذا في الأمَّهات، ووقع للأَصيليِّ: «نهر الدمَ»، وليس بشيء، والصَّواب: ما ندَّ لغيره، وجاء في «باب إذا ندَّ بعيرٌ»: «نَهَر أو أنهر»؛ على الشكِّ). انتهى[مطالع ٤/٢٢٦]، وأنَّ قوله: (فَإِنَّ السِّنَّ عَظْمٌ...) إلى آخره: مدرج في الحديث[ح٢٤٨٨].

٣٨- بَابُ أَكْلِ الْمُضْطَرِّ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ إلى ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٢، ١٧٣] وَقَالَ: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ﴾ [المائدة: ٣]. وَقَوْلِهِ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ۝ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا﴾ الآية [الأنعام: ١١٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ إلى ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا[(٣)]﴾ [الأنعام: ١٤٥]، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مُهَرَاقًا ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾ ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وقال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٤، ١١٥]

قوله: (﴿فِي مَخْمَصَةٍ﴾) [المائدة: ٣] أي: مجاعة.

قوله: (مُهْراقًا): يجوز في الهاء الفتح والسكون.

❁❁❁

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٢) في (ق) وفي (أ) من نسخة: (أَرِنِي)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) في هامش الأصل: (الآية مذكورة في الأصل).

بسم الله الرحمن الرحيم

٧٢- كِتَابُ الأَضَاحِي

١- بَابُ سُنَّةِ الأُضْحِيَّةِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هِيَ سُنَّةٌ وَمَعْرُوفٌ

(كِتَابُ الأَضَاحِي)... إلى (كِتَاب الأَشْرِبَة)

في (الأُضحية) أربعُ لغات: أُضحية وإِضحية؛ بِضَمِّ الهمزة وكسرها، والجمع: أَضاحِيُّ، وضَحِيَّة على (فَعِيلة)، والجمع: ضَحايا، وأُضحاة، والجمع: أضحًى؛ كما يقال: أَرطاة، وأرطًى[١]، وقد تَقَدَّمَ[ح٩٨٠]، وقد ذكر شيخنا فيها عن اللِّحيانيِّ في «نوادره» بكسر الضَّاد قال: (وجمعها: ضحايا، فجمَع «ضَحيَّة»؛ بفتحها، زاد ابن التيانيِّ: «وإِضحًى؛ بكسر الهمزة»، وقال صاحب «الدَّلائل»: «أُضْحِيَة؛ بِضَمِّ الهمزة، وتخفيف الياء»). انتهى[التوضيح٢٦/٥٦٣].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هِيَ سُنَّةٌ وَمَعْرُوفٌ): تنبيهٌ: قال أبو مُحَمَّد ابن حزم الحافظ: (لا يصحُّ عن أحدٍ مِن الصَّحابة أنَّ الأضحية واجبةٌ، وصحَّ أنَّها ليست واجبةً عن ابن المُسَيَّب، والشَّعْبِيِّ، وابن جُبَير، وعطاء، والحسن، وطاوس، وأبي الشَّعثاء، ورُوي أيضًا عن علقمة، وهو قول الثَّوريِّ، وعبيد ابن الحسن، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي سُليمان) انتهى[المحلى٧/٤٧٣]، وهذا (ابن عمر) مِن الصَّحابة قد نَقل عنه البُخاريُّ: أنَّها سنَّة ومعروف بصيغة جزم، فهو صحيح عنه، والله أعلم.

٥٥٤٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زُبَيْدٍ اليَامِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، مَنْ فَعَلَهُ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلُ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ» فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ وَقَدْ ذَبَحَ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَذَعَةً، فَقَالَ: «اذْبَحْهَا وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». قَالَ مُطَرِّفٌ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ».

قوله: (حَدَّثَنِي[٢] مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (ضحى).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدثنا)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

لقب (مُحَمَّد) بُنْدَار، وتَقَدَّمَ ما معنى (البُنْدَار)[ح٦٩]، و(غُنْدَر): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر، و(زُبَيْد): هو أنَّه بِضَمِّ الزَّاء، وفتح المُوحَّدة، وتَقَدَّمَ الكلام على (الإِيَامِي[(١)])، و(الشَّعْبِي): عامر بن شراحيل، و(الْبَرَاء): هو ابن عازب، تَقَدَّمَ، وأنَّ (عازبًا) صَحَابيٌّ أيضًا.

قوله: (فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ): تَقَدَّمَ، وأنَّه هانئ، ويقال: الحارث، وقيل: مالك، عقبيٌّ بدريٌّ، روى عنه ابن أخته البراء بن عازب وجابرٌ، مات عام الجماعة سنة إحدى وأربعين، ويقال: سنة اثنتين وأربعين، أخرج له الجماعة رضي الله عنه[ح٩٥٤][(٢)].

قوله: (إِنَّ عِنْدِي جَذَعَةً): يعني: مِن المعز، كما في طريق أخرى تأتي قريبًا[ح٥٥٥٦]، وأصل الجذع مِن أسنان الدَّوابِّ: وهو ما كان منها شابًّا قويًّا فتيًّا، وهو مِن الإبل: ما دخل في السَّنة الخامسة، ومن البقر والمعز: ما دخل في السَّنة الثانية، وقيل: في البقر في الثالثة، ومِن الضأن: ما تمَّت له سنةٌ، وقيل: أقلُّ منها، ومنهم مَن يخالف بعض هذا التقدير، قاله في «النهاية»، وفي «المطالع»: (و«الجذع»: ما لم يُثنِّ، وقبل ذلك بسنة، ومنه: «الجذع من الضأن»[(٣)]، و«عندي جذعةٌ»[(٤)] [«جذعة] مِن المعز»[(٥)]، و«لن تجزيَ جذعةٌ»[(٦)]، و«أصابني جَذَعٌ»[(٧)]، وقد قيل: إنَّ الجذع مِن الغنم ابن سنة، وقيل: ابن ثمانية أشهر، وقيل: ابن ستة، وقيل: ابن عشرة، وهو لا يجزئ إلَّا من الضأن، لا من المعز، قال الحربيُّ: لأنَّه[(٨)] ينزو من الضَّأن ويلقح، ولا ينزو إذا[(٩)] كان مِن المعز؛ فلا يجزئ حتَّى يكون ثنيًّا) انتهى[مطالع٢/١٠٤]، وعند الشَّافِعيَّة: أنَّه يشترط في الإبل أن يكون طعن في السَّنة السَّادسة ولو لحظة، والبقر والمعز أن يطعن في السنة الثالثة ولو لحظة، وفي الضأن أن يطعن في الثانية ولو لحظة، على الصَّحيح في الكلِّ، والله أعلم[(١٠)].

قوله: (وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ): ثُلاثيٌّ، أي: تقضي، ويجوز فيه الرُّبَاعيُّ، نَقل اللُّغتَين في

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق):(اليامي)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٧٨٠)، «تهذيب الكمال» (٧١/٣٣).

(٣) أخرجه ابن ماجة (٣١٣٠) من حديث هلال ابن أمية رضي الله عنه، وأبو داود (١٤١٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٩٦٥)، ومسلم (١٩٦١) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٥٥٥٦)، ومسلم (١٩٦١) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاري (٩٦٨) من حديث البراء رضي الله عنه.

(٧) أخرجه مسلم (١٩٦٥) من حديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه.

(٨) في (أ): (لا)، والمثبت من مصدره.

(٩) في (أ): (وإذا)، والمثبت من مصدره.

(١٠) انظر «المجموع» (٨/٢٢٢-٢٢٣).

هذا الحديث الجوهريُّ في «صحاحه»، وكذا غيره نقل اللُّغتين، والظاهر أنَّ أبا بُردة بن نيار هو آخر الثلاثة الذين رُخِّص لهم في ذلك، وقد قدَّمتهم في (العيدين)[ح٩٥٤]، وعقبة بن عامر في «البُخاريِّ» و«مسلم»[ح٢٣٠٠](١٩٦٥)، وزيد بن خالد في «أبي داود»[د٢٧٩٨]، والله أعلم.

قوله: (قَالَ مُطَرِّفٌ عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ): (مُطرِّف) هذا: هو ابن طريف الحارثيُّ، وقيل: الخارفيُّ، الكوفيُّ، أبو بكر، عن عبد الرَّحمن ابن أبي ليلى، والشَّعبيِّ، والحكم، وحبيب بن أبي ثابت، وجماعة، وعنه: السُّفيانان، وجرير بن عبد الحميد، وذوَّاد بن عُلْبَةَ، وخلق كثير، وَثَّقَهُ أحمد/وأبو حاتم، وغيرهما(١)، [٢/١٥٣ب] قال الفلَّاس وغيره: تُوُفِّيَ سنة ثلاثٍ وأربعين ومئة، وقيل: سنة إحدى أو اثنتين [وأربعين] ومئة، أخرج له الجماعة(٢)، وتعليقه هذا يأتي قريبًا مسندًا[ح٥٥٥٦]، و(عامر): هو ابن شراحيل الشَّعْبيُّ، وأخرجه أيضًا مسلم عن يحيى بن يحيى، عن خالد، عن مُطرِّف به[م(١٩٦١)(٤)].

٥٥٤٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هذا هو إسماعيل بن إبراهيم، أحد الأعلام، ابن عُلَيَّة، تَقَدَّمَ، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيانيُّ، و(مُحَمَّد): هو ابن سيرين، أحد الأعلام.

٢ - بَابُ قِسْمَةِ الإِمَامِ الأَضَاحِيَّ بَيْنَ النَّاسِ

قوله: (بَابُ قِسْمَةِ الإِمَامِ الأَضَاحِيَّ بَيْنَ النَّاسِ): (الأضاحيُّ) بتشديد الياء وتخفيفٍ، تَقَدَّمَ أَوَّل الباب الكلام عليها[قبل ح٥٥٤٥] وقبله[ح٢٩٨٠]، وهو مَنْصوبٌ؛ لأنَّه مفعول المصدر، وهو (قسمة).

٥٥٤٧ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ بَعْجَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ ضَحَايَا، فَصَارَتْ لِعُقْبَةَ جَذَعَةٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، صَارَتْ لِي جَذَعَةٌ، قَالَ: «ضَحِّ بِهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الفاء، وهذا لا خلاف فيه، و(هِشَامٌ) بعده: هو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، تَقَدَّمَ، و(يَحْيَى) بعده: هو يحيى بن أبي كثير، و(بَعْجَةَ الْجُهَنِي): هو

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٨/٣١٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٦٢).

بعجة بن عبد الله بن بدر الجهنيُّ، عن أبيه وأبي هريرة، وعنه: ابناه، ويحيى بن أبي كثير، وعِدَّة، ثقة أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[الكاشف١٧أ]، وَثَّقَهُ النَّسائيُّ، مات قبل القاسم ابن مُحَمَّد، ومات القاسم سنة (١١٧هـ)(١).

قوله: (فَصَارَتْ لِعُقْبَةَ جَذَعَةٌ): تَقَدَّمَ قريبًا ما (الجذعة)[ح٥٥٤٥].

٣- بَابُ الأُضْحِيَّةِ لِلْمُسَافِرِ وَالنِّسَاءِ

قوله: (بَابُ الأُضْحِيَّةِ لِلْمُسَافِرِ وَالنِّسَاءِ): في هذا التبويب ردٌّ على مَن قال: لا تُشرَع الأُضحية للمسافر، وقد قال النَّخعيُّ: هي واجبة على الموسر إلَّا الحاجَّ بمنًى، وقال مُحَمَّد بن الحسن: واجبة على المقيم بالأمصار، والمشهور عن أبي حنيفة أنَّه أوجبها على مُقيمٍ يملك نصابًا، والله أعلم(٢)، قيل: ليس هو مِن الأُضحية، وإنَّما المراد: ذبحها ضحًى، ولذلك سُمِّيت أضحية؛ لأنَّ الحاجَّ لا أضحية عليه، وإنَّما منًى موضع هدايا، ومذهب الشَّافِعيِّ أنَّها سُنَّةٌ على جميع الناس، وعلى الحاجِّ بمنًى، وبه قال أبو ثور(٣)، و(الأُضحية): تَقَدَّمَ في أوَّل الباب أنَّه يقال فيها بِضَمِّ الهمزة وكسرها[قبل ح٥٥٤٥].

٥٥٤٨- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَحَاضَتْ بِسَرِفَ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةَ وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لَكِ أَنُفِسْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» فَلَمَّا كُنَّا بِمِنًى أُتِيتُ بِلَحْمِ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: ضَحَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ بِالْبَقَرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان بن عيينة.

قوله: (بِسَرِفَ): تَقَدَّمَ ضبط (سرف)، وكم هي على ميل من مكَّة[ح٢٩٤].

قوله: (أَنُفِسْتِ؟): تَقَدَّمَ أنَّ النُّون مفتوحةٌ ومضمومة أيضًا، يُقال بهما في الحيض والنِّفاس، نقله غير واحدٍ[ح٢٩٤].

قوله: (أُتِيتُ بِلَحْمٍ): (أُتِيتُ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وفي آخره تاء المُتكلِّم المضمومة.

٤- بَابُ مَا يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ

قوله: (بَابُ مَا يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال:

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤/١٩٠).

(٢) انظر «المبسوط» (١٢/١٨).

(٣) انظر «المجموع» (٨/٢١٥).

(غرض التَّرجمة أنَّ شهوة اللَّحم في الأضحى عادةٌ مشروعةٌ، وليس مِن قبيل ما نُقِل عن عمر رضي الله عنه أنَّه قال لجابرٍ وقد رأى معه حمَّالًا[(١)] ولحمًا بدرهم، فقال عمر: ما هذا؟ قال: قَرِمْنَا إلى اللَّحم، فقال عمر رضي الله عنه: أين تذهب عن قوله: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾؛ الآية [الأحقاف: ٢٠][(٢)]) انتهى[المنواري٢١٠].

٥٥٤٩ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ النَّحْرِ: «مَنْ كَانَ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيُعِدْ» فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ -وَذَكَرَ جِيرَانَهُ- وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْ لَحْمٍ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلَا أَدْرِي أَبَلَغَتِ الرُّخْصَةُ مَنْ سِوَاهُ أَمْ لَا، ثُمَّ انْكَفَأَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى كَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَقَامَ النَّاسُ إِلَى غُنَيْمَةٍ فَتَوَزَّعُوهَا، أَوْ قَالَ: فَتَجَزَّعُوهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا صدقة بن الفضل، و(ابْنُ عُلَيَّةَ): إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّةَ، أحد الأعلام، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(ابْن سِيرِين): هو مُحَمَّد بن سيرين، وقد قَدَّمْتُ عدد بني سيرين في أوَّل هذا التعليق وبناته[ح٦٧].

قوله: (فَلْيُعِدْ): هو بِضَمِّ أوَّله؛ لأنَّه رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ...) الحديث: هذا (الرَّجل): هو أبو بُردة بن نيار، وقد قَدَّمْتُ قريبًا الاختلافَ في اسمه، عقبيٌّ بدريٌّ رضي الله عنه[ح٥٥٤٥].

قوله: (وَعِنْدِي جَذَعَةٌ): تَقَدَّمَ قريبًا ما (الجذعة)[ح٥٥٤٥].

قوله: (ثُمَّ انْكَفَأَ): هو بهمزة مفتوحة في آخره، أي: انقلب.

قوله: (إِلَى غُنَيْمَةٍ): هي مُصغَّرة؛ لأنَّه أراد جماعة الغنم، أو قطعةً منها.

قوله: (فَتَجَزَّعُوهَا): هو بالجيم والزَّاي، أي: اقتسموها، وأصله: من الجزع؛ وهو القطع[(٣)].

٥ - بَابُ مَنْ قَالَ: الأَضْحَى يَوْمُ النَّحْرِ

قوله: (بَابُ مَنْ قَالَ: الأَضْحَى يَوْمُ[(٤)] النَّحْرِ): اعلم أنَّ العلماء اختلفوا في أيَّام الأضحى بعد اتِّفاقهم

(١) كذا في (أ) مجوَّدة، وفي مصدره: (جمالًا).

(٢) أخرجه بنحوه مالك في «الموطأ» (٢/٩٣٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٠١٢)، والحاكم في «المستدرك» (٢/٤٥٥).

(٣) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/٢٦٩) مادَّة (جذع).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (يومَ) بالنَّصب.

-كما قال ابن عَبْدِ البَرِّ في «استذكاره» - أَن الأضحى[(١)] بعد انسلاخ [ذي] الحجَّة على أقوال؛ **أحدها**: يوم النَّحر ويومان بعده، وهو قول جماعة، **الثاني**: كذلك وزيادة يومٍ آخرَ، فصارت أربعة، وهو قول جماعة أيضًا[الاستذكار١٥/٢٠٥]، **ثالثها**: يوم واحد، وهو يوم النَّحر، وهو قول ابن سيرين[(٢)]، وعليه ترجم شيخ الإسلام البُخاريُّ، وحكى ابنُ حزم[المحلى٦/٤٠] عن حميد بن عبد الرَّحمن أنَّه كان لا يرى النَّحر إلَّا يوم النحر، وهو قول أبي سليمان. انتهى -يعني: داود بن عليٍّ بن خلف إمامُ أهلِ الظاهر- ونقل الشيخ مُحيِي الدين النَّوَويُّ: أنَّ داود قال: (تجوز الأُضحية يوم العيد وثلاثة بعده)، ولم يُحكَ عنه غيره. انتهى[شرح مسلم١٣/١١١]، **رابعُها**: يوم واحد في الأمصار، وفي منًى ثلاثة أيَّام، وهو قول ابن جُبير، وجابر بن زيد[(٣)]، **الخامس**: يوم النَّحر وستَّة أيَّام بعده، وهو قول قتادة، **سادسها**: عشرة أيَّام؛ حكاه ابن التِّين، كما قاله شيخنا[التوضيح٢٦/٦٠٧]، **سابعها**: وهو أغربها أنَّه إلى آخر يوم من ذي الحجَّة رُوي عن الحسن البصريِّ، قال شيخنا: (قال ابن التِّين: ويُؤثَر عن عمر بن عبد العزيز أيضًا، ونقله ابن حزم عن سليمان بن يسار، وأبي سلمة بن عبد الرَّحمن، وكلُّ هذه الأقوال غير القولين الأوَّلين شاذَّةٌ)، ونقل شيخنا عن ابن بَطَّال[شرح البخاري٦/١٤] أنَّها لا أصل لها في السُّنَّة، ولا في أقوال العلماء، ثُمَّ نقل شيخنا بعد ذلك عن ابن حزم: أنَّ الضَّحيَّة جائزة مِن طلوع الشمس يومَ النحر إلى أن يهلَّ هلال المحرَّم ليلًا ونهارًا، ثُمَّ نقل ابن حزم عن مالك أنَّ الأضحى إلى آخر يوم من ذي الحجَّة[المحلى٦/٣٩]. انتهى، غالبه من كلام شيخنا[التوضيح٢٦/٦٠٧][(٤)].

٥٥٥٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَي عَشَرَ شَهْرًا**، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: **ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ**، وَالْمُحَرَّمُ، **وَرَجَبُ مُضَرَ** الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ الْبَلْدَةَ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»

(١) كانت في (أ): (أن لا أضحى)، والمثبت من مصدره.
(٢) انظر «الاستذكار» (١٥/٢٠١).
(٣) انظر «الاشراف على مذاهب العلماء» (٣/٣٥١).
(٤) انظر الأقوال في «الاستذكار» (٥/٢٤٤، ٢٤٦).

قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ -قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ- : وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هذا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَّالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ -وَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ- أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بتخفيف اللَّام على الصَّحيح مُطوَّلًا، وذكرتُ فيه ما يَفصل النِّزاع، وأنَّه بالتخفيف[ح٢٠]، و(عَبْدُ الْوَهَّابِ): تَقَدَّمَ أنَّه عبد الوهَّاب بن عبد المجيد بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاصي، الثَّقفيُّ، الحافظ، و(أَيُّوبُ): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(مُحَمَّد): هو ابن سيرين، و(ابْن أَبِي بَكْرَةَ): هو عبد الرَّحمن بن أبي بكرة، و(أَبُو بَكْرَةَ): نفيع بن الحارث، تقدَّموا./ [٢/٢٥٤أ]

قوله: (الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ): يقال: دار يدور، واستدار يستدير؛ بمعنى: إذا طاف حول الشيء، وإذا عاد إلى الموضع الذي ابتدأ منه، ومعنى الحديث: أنَّ العرب كانوا يُؤخِّرون المحرَّمَ إلى صفر، وهو النَّسيء؛ ليقاتلوا فيه، ويفعلون ذلك سنة بعد سنة، فينتقل المُحرَّم مِن شهر إلى شهر حتَّى يجعلوه في جميع شهور السَّنة، فلمَّا كانت تلك السَّنة؛ كان قد عاد إلى زمنه المخصوص به قبل النَّقل، ودارت السَّنة كهيئتها الأولى، قاله في «النِّهاية»، وقال ابن قُرْقُول: («استدار الزَّمان»: دار حتَّى وافقَ وقت الحجَّة في ذي الحجَّة مِن أجل ما كانت العرب تغيِّره في تنقُّل أسماء الشُّهور، تزيد شهرًا في كلِّ أربعة أشهر؛ لتتَّفق الأزمان) انتهى[مطالع٣/٥٣].

قوله: (السَّنَةُ اثْنَي[(١)] عَشَرَ شَهْرًا): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (اثنا)، وهذه الجادَّة، والذي في الأصل على تقدير: أعني أو نحوها.

قوله: (ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ): تَقَدَّمَ أنَّ في (القعدة) لغتين؛ الفتح والكسر، وكذا (الحجَّة)[ح١٥٤٥].

قوله: (وَرَجَبُ مُضَرَ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٤٤٠٦].

قوله: (قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضَكُمْ): (مُحَمَّد) هذا: هو ابن سيرين، كما قدَّمته في السَّند.

قوله: (وَأَعْرَاضَكُمْ): (الأعراض): جمع (عِرْض) وهو موضع المدح والذَّمِّ مِن الإنسان سواء أكان

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (اثنا).

في نفسه، أو في سلفه، أو من يلزمه أمره، وقيل: هو جانبه الذي يصونه مِن نفسه وحسبه، ويحامي عنه أن يُنتقَص، أو يُثلَب، وقال ابن قتيبة: (عرض الرجل: نفسه وبدنه لا غير)(١).

قوله: (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ): تَقَدَّمَ أنَّه مَرْفوعٌ في أوائل هذا التعليق[ح١٢١].

قوله: (أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ): (أوعى) بالواو، قال ابن قُرْقُول: في (الراء مع العين): («أرعى»(٢) كذا للأَصيليِّ -أي: أحفظ له- وأقوم، وللمستملي مثله، ولغيرهما: «أوعى»، أي: أكثر تحصيلًا، وتقييدًا، وحفظًا، وهو الأكثر والأشهر)[مطالع٣/١٦٨]، وقال في (الواو مع العين): («أوعى له من بعضٍ»، وهو وَهَمٌ، ومَساقُ الحديث يدلُّ على الرِّواية الأولى). انتهى[مطالع٦/٢٢٨]، وقال شيخنا: («أوعى» في رواية، وفي رواية: «أرعى»، قيل: وهو الأشبه؛ لأنَّ المقصود الرِّعايةُ له والامتثال، ويحتمل أن يريد بـ«أوعى»: أحفظ للقيام بحدوده عاملًا به). انتهى.

قوله: (وَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ): تَقَدَّمَ أنَّه مُحَمَّد بن سيرين، وهذا ظاهِرٌ عند أهله.

٦ - بَابُ الأَضْحَى، وَالْمَنْحَرِ بِالْمُصَلَّى

قوله: (بَابُ الأَضْحَى وَالْمَنْحَرِ بِالْمُصَلَّى): كذا في أصلنا، وفي غيره: (والنَّحر)(٣) عوض (المنحر)، قال شيخنا: (إنَّما هذا مِن سنَّة الإمام خاصَّة أن يَذبَح أضحيته، أو يَنحَر بالمصلَّى، وعلى ذلك: جرى العملُ في أمصار المسلمين، فكان ابن عمر يذبح أضحيته بالمصلَّى، ولم يرَ ذلك مالك لغير الإمام) انتهى[التوضيح٢٦/٦١٥].

٥٥٥١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللهِ يَنْحَرُ فِي الْمَنْحَرِ، قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: يَعْنِي مَنْحَرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (حَدَّثَنِي(٤) مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ): تَقَدَّمَ ضبط (المقدَّميِّ)، وأنَّه منسوب إلى جدِّه مُقدَّم؛ اسم مفعول[ح٤٨٣]، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العمريُّ الفقيه، أحد الفقهاء السبعة، تَقَدَّمَ مِرارًا.

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٣/٢٠٩) مادَّة (عرض).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٣) انظر «فتح الباري» (١٠/١١).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (حدثنا).

٥٥٥٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ فَرْقَدٍ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَذْبَحُ وَيَنْحَرُ بِالْمُصَلَّى.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، نُسِب إلى جدِّه، و(بُكَيْر) بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، و(اللَّيْثُ): هو ابن سعد الإمام، أحد الأعلام، و(كَثِير بْن فَرْقَدٍ): بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، معروفٌ عند أهله.

٧- بَابٌ فِي ضَحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، وَيُذْكَرُ سَمِينَيْنِ

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ: كُنَّا نُسَمِّنُ الأُضْحِيَّةَ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ يُسَمِّنُونَ.

قوله: (بَابٌ: فِي أُضْحِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ): تَقدَّمَ الكلام على (الأضحية) في أوَّل (كتاب الأضاحي) وغيره[قبل ح٥٥٤٥].

قوله: (وَيُذْكَرُ سَمِينَيْنِ): (يُذكَر): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهذه صيغة تمريض، قال بعض حفَّاظ العصر: (وصله أبو عوانة في «صحيحه» من حديث أنسٍ[عو٣٢١٩]، وأحمد من حديث أبي رافع[حم٢٧١٩٠]) انتهى[هُدى٦٣].

قوله: (وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ): (يحيى بن سعيد) هذا: هو الأنصاريُّ القاضي، و(أبو أمامة[1]): تَقَدَّمَ أنَّ اسمه أسعدُ بن سهل بن حُنَيف، وُلِد في حياته ﷺ، تَقَدَّمَ بعض ترجمته[ح٤٥٩].

٥٥٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَحَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ. تَابَعَهُ وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ): تَقَدَّمَ قريباً وبعيداً أنَّه عبد الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلت بن عبيد الله بن الحكم، الثقفيُّ، الحافظ، و(أَيُّوبَ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، أحد الأعلام، و(أَبُو قِلَابَةَ): تَقَدَّمَ ضبطه مراراً، وأنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف مُوَحَّدَة، ثُمَّ تاء التَّأنيث، وأنَّ اسمه عبدُ الله بن زيد الجَرْميُّ.

---

(١) في (أ): (أسامة)، وليس بصحيح.

قوله: (انْكَفَأَ): تَقَدَّمَ أنَّه بهمزة مفتوحة في آخره، أي: انقلب[ح٩٢٢]، وتَقَدَّمَ ما (الأَمْلَح)[ح١٥٥١].

قوله: (وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَحَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ عَنْ أَيُّوبَ): أمَّا (إسماعيل) فهو ابن إبراهيم ابن عُلَيَّةَ، أحد الأعلام، و(أيُّوب): هو السَّخْتيَانيُّ، و(ابْن سِيرِين): مُحَمَّد بن سيرين، أمَّا تعليق (إسماعيل) فأخرجه البُخاريُّ في (صلاة العيد)[ح١٥٥١]، وفي (الأضاحي): عن مُسَدَّد[ح٥٥٤٦]، وفي (الأضاحي) أيضًا: عن عليِّ بن عبد الله[ح٥٥٦١]، وصدقة بن الفضل[ح٥٥٤٩] فرَّقهم؛ ثلاثتهم عن إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، وأخرجه مسلم في (الذَّبائح) عن يحيى بن أيُّوب، وزهير بن حرب، وعمرو الناقد؛ ثلاثتهم عن ابن عُلَيَّةَ[م١٩٦٢(١٠)]، وأخرجه النَّسَائيُّ في (الصَّلاة) وفي (الأضاحي)[س٧/٢٥٦] عن يعقوب بن إبراهيم الدَّورقيِّ، عن إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، وأخرجه ابن ماجه في (الأضاحي) عن عثمان ابن أبي شيبة عن إسماعيل ابن عُلَيَّةَ مختصرًا: (أنَّ رجلًا ذبح يوم النَّحر قبل الصلاة، فأمره النَّبيُّ ﷺ أن يُعِيد)[جه٣١٥١]، وتعليق (حاتم) أخرجه مسلم عن زياد بن يحيى الحسَّانيِّ عن حاتم بن وردان به[م١٩٦٢]، وأخرجه النَّسَائيُّ عن إسماعيل بن مسعود، عن حاتم بن وردان[س٧/٢٢٠](١).

قوله: (تَابَعَهُ وُهيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ): الضَّمير في (تابعه): يعود على (عبد الوهَّاب) الثَّقفيُّ، ومتابعة (وهيب) قال شيخنا: (أخرجها الإسماعيليُّ)، وساق سنده به إلى أيُّوب، عن أبي قلابة[التوضيح٢٦/٦١٨]، و(وهيب): هو ابن خالد الحافظ.

٥٥٥٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ضَحَايَا، فَبَقِيَ عَتُودٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ضَحِّ أَنْتَ بِهِ».

قوله: (عَنْ يَزِيدَ): هذا هو يَزيدُ بن أبي حبيب، و(أَبُو الخَيْر): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مرثد بن عبد الله اليزنيُّ.

قوله: (فَبَقِيَ عَتُودٌ): هو بفتح العين المُهْمَلة، وضمِّ المُثَنَّاة فوق، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ دال مهملة، هو الصَّغير مِن أولاد المعز؛ إذا قَوِيَ ورَعى وأتى عليه حولٌ، والجمع: أعتدة، وعِدَّان، وعِتدان(٢)، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الشَّافِعيَّة يشترطون في المعز أن يكون طعن في الثَّالثة ولو لحظة على الصَّحيح؛ فهذا لأبي بردة، وقد جاء ذلك لغيره، وجملتهم ثلاثة، تقدَّموا قريبًا[ح٥٥٤٥] وفي (العيدين)[ح٩٥٤]؛ أبو بردة، وعقبة بن عامر في «البُخاريِّ»[ح٢٣٠٠] و«مسلم»[م١٩٦٥]، وزيد بن خالد في «أبي داود»[د٢٧٩٨]، والله أعلم.

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١/٣٦٩).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٧٢)، (النهاية في غريب الحديث والأثر) (٣/١٧٧) مادَّة (عتد) «الصحاح» مادَّة «عتد».

٨- باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لأَبِي بُرْدَةَ: ضَحِّ بِالْجَذَعِ مِنَ الْمَعَزِ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ

قوله: (وَلَنْ تَجْزِيَ): تَقَدَّمَ أنَّ (تجزي) ثُلاثيٌّ، ورُبَاعيٌّ؛ ذكرهما غير واحد، وذكره الجوهريُّ في هذا الحديث نفسه[ح٥٥٤٥]./ [٢/٢٥٤ب]

٥٥٥٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: ضَحَّى خَالٌ لِي يُقَالُ لَهُ: أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «شَاتُكَ شَاةُ لَحْمٍ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عِنْدِي دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ الْمَعَزِ، قَالَ: «اذْبَحْهَا وَلَا تَصْلُحُ لِغَيْرِكَ» ثُمَّ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ذَبَحَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَدْ تَمَّ نُسُكُهُ، وَأَصَابَ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ». تَابَعَهُ عُبَيْدَةُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ، وَتَابَعَهُ وَكِيعٌ، عَنْ حُرَيْثٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَقَالَ عَاصِمٌ وَدَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: عِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ، وَقَالَ زُبَيْدٌ وَفِرَاسٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: عِنْدِي جَذَعَةٌ، وَقَالَ أَبُو الأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ: عَنَاقٌ جَذَعَةٌ، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: عَنَاقٌ جَذَعٌ، عَنَاقُ لَبَنٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه مُطرِّف بن طريف، وتَقَدَّمَ بعض ترجمته[ح٥٥٤٥]، و(عَامِرٍ): هو ابن شراحيل الشَّعْبيُّ، و(أَبُو بُرْدَةَ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا.

قوله: (دَاجِنًا جَذَعَةً مِنَ الْمَعَزِ): تَقَدَّمَ ما (الدَّاجن)[ح٢٣٥٢]، وكذا (الجذعة)[ح٩٥٤،٥٥٤٥].

قوله: (تَابَعَهُ عُبَيْدَةُ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ): أمَّا الضمير في (تابعه) يعود على مُطرِّف؛ هو ابن طريف، و(عُبَيدة) بِضَمِّ العين، وفتح الموحَّدة، وهو عبيدة بن مُعتِّب -بكسر التَّاء فوق المُشَدَّدة- أبو عبد الكريم، الضَّبِّيُّ، الكوفيُّ، عن إبراهيم بن يزيد النَّخعيِّ، والشَّعْبيِّ، وأبي وائل، وجماعة، وعنه: شعبة، وهُشَيم، ووكيع، وطائفة، قال شعبة: (أخبرني عبيدة قبل أن يتغيَّر)، وقال أحمد: (ترك النَّاسُ حديثَه)[العلل٢/٥٤٩]، وقال ابن معين: (ليس بشيء)[الدوري٣/٢٧٩]، وقال ابن عديٍّ: (مع ضعفه يُكتَب حديثه)[الكامل٥/٣٥٣]، أخرج له البُخاريُّ تعليقًا، والتِّرمِذيُّ، وأبو داود، وابن ماجه، وله ترجمة في «الميزان»[٣/٢٥][(١)]، وقد حسَّن التِّرمِذيُّ في «جامعه» في (قضاء الحائض الصِّيام دون الصلاة) حديثًا في سنده: عُبيدة بن معتِّب[ت٧٨٧]، ومتابعة عبيدة لم أرها في شيء من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخنا، و(الشَّعْبيُّ): عامر بن شراحيل، و(إبراهيم): هو ابن يزيد النَّخعيُّ.

قوله: (وَتَابَعَهُ وَكِيعٌ عَنْ حُرَيْثٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ): الضَّمير في (تابعه) يعود على مُطرِّف، و(وكيع): هو

(١) وانظر: «ضعفاء العقيلي» (٣/١٢٩)، «تهذيب الكمال» (١٩/٢٧٣).

ابن الجرَّاح، أحد الأعلام، و(حُرَيث): هو حُرَيث بن أبي مطر عمرٍو، الفزاريُّ الكوفيُّ الحنَّاط -بالنون- أبو عمرٍو، عن الشَّعْبيِّ، وسلمة بن كهيل، وجماعة، وعنه: شريك، ووكيع، وطائفة، ضعَّفه غير واحد، وتركه النَّسَائيُّ، علَّق له البُخاريُّ، كما ترى، وروى له التِّرْمِذيُّ وابن ماجه، له ترجمة في «الميزان» قال فيها البُخاريُّ: (ليس بالقويِّ عندهم)، وقال مرَّة: (فيه نظر)، و(الشَّعْبيُّ): عامر بن شراحيل، ومتابعة وكيع، عن حريث، عن الشَّعْبيِّ لم أرَه في شيء من الكُتُب السِّتَّة، ولم يُخرِّجه شيخنا، قال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين: (أخرجها أبو الشيخ ابن حيَّان في كتاب «الأضاحي» له من طريقه). انتهى[(١)].

قوله: (**وَقَالَ عَاصِمٌ وَدَاوُدُ عَنِ الشَّعْبِيِّ**): أمَّا (عاصم) فهو ابن سليمان الأحول، و(داود): هو ابن أبي هند، و(الشَّعْبي): عامر بن شراحيل، وتعليق (عاصم) أخرجه مسلم عن أبي النعمان مُحَمَّد ابن الفضل، عن عبد الواحد بن زياد، عن عاصم الأحول عنه به[م١٩٦١) (٨)]، وأمَّا تعليق (داود) فأخرجه مسلم في (الذبائح) عن يحيى بن يحيى عن هشيم[م١٩٦١)(٥)]، وعن مُحَمَّد بن الُمثنَّى، عن ابن أبي عديٍّ؛ كلاهما عن داود بن أبي هند[م١٩٦١]، وأخرجه التِّرْمِذيُّ عن عليِّ بن حُجْر، عن إسماعيل ابن إبراهيم، عن داود، قال التِّرْمِذيُّ: (حسن صحيح)[ت١٥٠٨]، وأخرجه النَّسَائيُّ في (الصَّلاة) عن عثمان بن عبد الله، عن عَفَّانَ، عن شعبة، عن منصور وداود وابنِ عون ومجالد وزبيد؛ خمستهم عن الشَّعبيِّ به[كن١٧٧٧].

قوله: (**وَقَالَ زُبَيْدٌ وَفِرَاسٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ**): أمَّا (زُبَيد) فقد تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الزَّاي، وبالموحَّدة، وهو ابن الحارث الياميُّ، وأمَّا (فراس) فهو ابن يحيى الهَمْدانيُّ الكوفيُّ، المُكتِب عن الشَّعْبيِّ وأبي صالح، وعنه: شعبة وأبو عوانة، مات سنة (١٢٩هـ)، أخرج له الجماعة، وَثَّقَهُ أحمد، وابن معين، والنَّسَائيُّ، قال القَطَّان: (ما أنكرت مِن حديثه إلَّا حديث الاستبراء)، ذكره[(٢)] الذَّهَبيِّ في «ميزانه» شبه التَّمييز[(٣)]، وقد وَثَّقَهُ ابن حِبَّان أيضًا[(٤)]، و(الشَّعْبيُّ): عامر بن شراحيل، وتعليق (زُبَيد عن الشَّعْبيِّ) أخرجه النَّسَائيُّ

---

(١) انظر: «المجروحين» (٢٦٠/١)، «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٩)، انظر «ميزان الاعتدال» (٤٧٤/١)، «التاريخ الكبير» (٧١/٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٥٦٢/٥)، «هُدَى السَّاري» (ص٦٣).

(٢) زيد في (أ): (في)، ولا يستقيم.

(٣) انظر «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص٢٩٨)، انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارميِّ (ص٥٦)، «ميزان الاعتدال» (٣٤٣/٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥٢/٢٣).

(٤) انظر «الثقات» (٣٢٢/٧).

عن مُحَمَّد بن عثمان بن أبي صفوان، عن بهز بن أسد، عن شعبة، عن زُبَيد[س١٨٢/٣]، وأمَّا تعليق (فراس عن الشَّعْبيِّ) فأخرجه البُخاريُّ في (الأضاحي) عن موسى بن إسماعيل، عن أبي عوانة، عن فراس عنه به[ح٥٥٦٣]، وأخرجه مسلم عن مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه، عن زكريَّاء بن أبي زائدة، عن فراس بن يحيى[م١٩٦١(٦)]، وأخرجه النَّسَائيُّ عن هنَّاد، عن يحيى بن زكريَّاء بن أبي زائدة، عن أبيه، عن فراس، عن عامر[س٢٢٢/٧].

قوله: (**وَقَالَ أَبُو الأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ: عَنَاقٌ جَذَعَةٌ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء والصاد المُهْمَلتين، وأنَّ اسمه: سلَّام -بتشديد اللَّام- ابن سُلَيم؛ بِضَمِّ السين وفتح اللَّام[ح٧٥١]، و(منصور): هو ابن المُعتمِر، وتعليق (أبي الأحوص، عن منصور) أخرجه البُخاريُّ عن مُسدَّد، عن أبي الأحوص، عن منصور[ح٩٨٣]، وأخرجه مسلم عن هنَّاد وقتيبة؛ كلاهما عن أبي الأحوص به[م١٩٦١].

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ**): يعني: عن الشَّعْبيِّ، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عون بن أرطبان، لا ابن عون ابنِ أمير مصر[قبل ح٤٧٧]، وتعليق ابن عون، عن الشَّعْبيِّ أخرجه النَّسَائيُّ في (الصَّلاة) عن عثمان ابن عبد الله، عن عفَّان، عن شعبة، عن منصور، وداود، وابن عون، ومجالد، وزُبَيد؛ خمستهم عن الشَّعْبيِّ به[كن١٧٧٧].

٥٥٥٧ - **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ** قَالَ: ذَبَحَ **أَبُو بُرْدَةَ** قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَبْدِلْهَا**» قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي إِلاَّ جَذَعَةٌ -قَالَ **شُعْبَةُ**: وَأَحْسِبُهُ قَالَ- هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ، قَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، **وَلَنْ تَجْزِيَ** عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». **وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ: عَنَاقٌ جَذَعَةٌ.

قوله: (**حَدَّثَنِي**(١) **مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، و(**مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ**) بعده: هو غُنْدَر، و(**سَلَمَة**) بعده: هو ابن كُهَيل، و(**أَبُو جُحَيْفَةَ**): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّه وهب ابن عبد الله السُّوائيُّ الصَّحابيُّ، و(**الْبَرَاء**): هو ابن عازب، و(**أَبُو بُرْدَةَ**): هو ابن نيار، تَقَدَّمَ.

قوله: (**أَبْدِلْهَا**): هو بقطع الهمزة وكسر الدَّال، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**وَلَنْ تَجْزِيَ**): تَقَدَّمَ أنَّه ثُلاثيٌّ ورُبَاعيٌّ مَرَّاتٍ[ح٩٥٥].

قوله: (**وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ**): وتعليق (حاتم) هذا: أخرجه مسلم عن زياد بن يحيى الحسَّانيِّ،

(١) كذا (أ) و(ق)، وفي اليونينيَّة: (حدثنا) وهي رواية أبي ذرٍّ.

عن حاتم بن وردان، عن أيُّوب به[م١٩٦٢]، وأخرجه النَّسائيُّ في (الصَّلاة)[س٣/١٩٣] و(الأضاحي) عن إسماعيل بن مسعود، عن حاتم به[س٧/٢٢٠].

قوله: (**وَقَالَ حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ عَنْ أَيُّوبَ**): هو ابن أبي تميمة، و(**مُحَمَّد**) بعده: هو ابن سيرين.

٩- بَابُ مَنْ ذَبَحَ الأَضَاحِيَّ بِيَدِهِ

٥٥٥٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ، فَرَأَيْتُهُ وَاضِعًا قَدَمَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ، فَذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ.

قوله: (**أَمْلَحَيْنِ**): تَقَدَّمَ ما (الأملح)[ح١٥٥١]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (**الصَّفَائِح**)، وهي جمع (صفحة) وهي جانب العُنُق(١).

١٠- بَابُ مَنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةَ غَيْرِهِ

وَأَعَانَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ فِي بَدَنَتِهِ، وَأَمَرَ أَبُو مُوسَى بَنَاتِهِ أَنْ يُضَحِّينَ بِأَيْدِيهِنَّ.

قوله: (**بَابُ مَنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةَ غَيْرِهِ**): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (التَّرجمة غير مُطابقةٍ لحديث ابن عُمر) يعني: قوله: (وأعان رجلٌ ابنَ عمر في بَدَنَتِه)، قال ابن المُنَيِّر: (لأنَّه ذكر الإعانة، فلعلَّه عقلها، وذبح ابنُ عمرَ، ولكنَّه رأى أنَّ الاستعانة إذا شُرِعت؛ التحقتْ بها الاستنابة، وأمَّا حديث أزواجه ﷺ) يعني: قوله: (وضحَّى رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر)، قال: (فيحتمل أن يكون ﷺ هو المُضحِّي مِن ماله عن أهل بيته، فهنَّ فيها تبع، ويحتمل أن يكون مِن أموالهنَّ، فيطابق الترجمة). انتهى[المتواري١٨١].

قوله: (**وَأَعَانَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ فِي بَدَنَتِهِ**): هذا (الرَّجل) لا أعرفه.

قوله: (**وَأَمَرَ أَبُو مُوسَى بَنَاتِهِ**): (بناتُ أبي موسى) لا أعرف أسماءهنَّ.

٥٥٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَرِفَ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا لَكِ أَنُفِسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، اقْضِي مَا يَقْضِ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» وَضَحَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو سفيان بن عيينة، تَقَدَّمَ.

قوله: (**بِسَرِفَ**): تَقَدَّمَ ضبطها، وكم هي على ميل مِن مكَّة، وكذا تَقَدَّمَ (**أَنُفِسْتِ**): وأنَّه بِضَمِّ النون

(١) لم يتقدَّم، وانظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٠٠).

وفتحها في الحيض والنِّفاس، ذكرهما غير واحد[ح٢٩٤].

قوله: (مَا يَقْضِ[1] الحَاجُّ): كذا في أصلنا بغير ياء، وهذا اجتزاء بكسر ما قبلها منها، مثل ما كُتِبت في المصحف: ﴿يَقْضِ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧] على قراءة الضَّاد المُعْجَمة[2]، وفي نسخة خارج الأصل: (اقضي)، وهذا على الجادَّة، والله أعلم.

١١- بَابُ الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

٥٥٦٠- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي زُبَيْدٌ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنِ الْبَرَاءِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ يُقَدِّمُهُ لأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النُّسُكِ فِي شَيْءٍ» فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ، فَقَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا، وَلَنْ تَجْزِيَ -أَوْ: تُوْفِيَ- عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ».

قوله: (أَخْبَرَنِي زُبَيْدٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ الزاي وبالموحَّدة، وهو ابن الحارث الإياميُّ، و(الشَّعْبِي): عامر بن شَرَاحيل، و(الْبَرَاء): ابن عازب.

قوله: (فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه ابن نِيار خال البراء، وتَقَدَّمَ الاختلاف في اسمه، وأنَّه بدريٌّ، واسمه: هانئ، وقيل: الحارث، وقيل: مالك[ح٩٥٤].

قوله: (وَعِنْدِي جَذَعَةٌ): تَقَدَّمَ قريبًا، وبعيدًا ما (الجذعة)، وأنَّها كانت مِن المعز[ح٩٥٤ و٥٥٤٥]؛ بدليل الرواية السابقة قريبًا[ح٥٥٥٦].

قوله: (وَلَنْ تَجْزِيَ): تَقَدَّمَ أنَّه ثُلاثيٌّ ورُبَاعيٌّ غيرَ مَرَّةٍ.

١٢- بَابُ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَعَادَ

٥٥٦١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ» فَقَالَ رَجُلٌ: هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ -وَذَكَرَ مِنْ جِيرَانِهِ، فَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَذَرَهُ- وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ، فَرَخَّصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا أَدْرِي أَبَلَغَتِ الرُّخْصَةُ أَمْ لَا، ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ -يَعْنِي: فَذَبَحَهُمَا- ثُمَّ انْكَفَأَ النَّاسُ إِلَى غُنَيْمَةٍ فَذَبَحُوهَا.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (يقضي).

(٢) قرأ ابن نافع وابن كثير وعاصم وأبو جعفر بالصاد والباقون بالضاد المعجمة ووقف يعقوب بالياء، انظر «السبعة» (٢٥٨)، «الحجة» (٣/٣١٤) «حجة القراءات» (ص٢٥٣)، «النشر» (ص٢٥٨).

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابن المدينيِّ، و(إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): هو ابن عُلَيَّة، أحد الأعلام، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(مُحَمَّد): هو ابن سيرين.

قوله: (فَلْيُعِدْ): هو بِضَمِّ أوَّله وكسر ثانيه، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ: هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ): تَقَدَّمَ أنَّه أبو بردة بن نِيار، وقد قَدَّمْتُ الاختلاف في اسمه أعلاه وقبله.

قوله: (وَذَكَرَ مِنْ جِيرَانِهِ): كذا في أصلنا، وفي نسخة في هامش أصلنا بعد (جيرانه): (هَنَة)[1]: وهي بفتح الهاء، وتخفيف النُّون المفتوحة، ثُمَّ تاء، قال ابن قُرْقُول: (أي: حاجة وفاقة، وقال الخليل: هَي كلمة يكنى بها عن الشيء، والأنثى: هَنَةٌ، وحكى الهرويُّ عن بعضهم شدَّ النون)[مطالع ١٣٥/٦]، وفي «النهاية»: («ذكر هَنَة من جيرانه» أي: حاجة، ويُعَبَّر بها عن كلِّ شيء. انتهى).

قوله: (وَعِنْدِي جَذَعَةٌ): تَقَدَّمَ ما (الجذعة) قريبًا وبعيدًا./ [٢/٢٥٥أ]

قوله: (ثُمَّ انْكَفَأَ): هو بهمزة مفتوحة في آخره، وقد تَقَدَّمَ[ح٩٢٢]، وكذا تَقَدَّمَ (غُنَيْمَةٍ) قريبًا[ح٥٥٤٩].

٥٥٦٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، فَلَا يَذْبَحْ حَتَّى يَنْصَرِفَ»، فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَعَلْتُ، فَقَالَ: «هُوَ شَيْءٌ عَجَّلْتَهُ» قَالَ: فَإِنَّ عِنْدِي جَذَعَةً هِيَ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّتَيْنِ، آذْبَحُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، ثُمَّ لَا تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»، قَالَ عَامِرٌ: هِيَ خَيْرُ نَسِيكَتِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، وتَقَدَّمَ (فِرَاس): أنَّه ابن يحيى الهمْدانيُّ، وتَقَدَّمَ قريبًا مترجمًا[ح٥٥٥٦، ٥٨٠]، و(عَامِر): هو الشَّعْبيُّ عامر بن شَراحيل، و(أَبُو بُرْدَةَ ابْنُ نِيَارٍ): تَقَدَّمَ الاختلاف في اسمه رضي الله عنه، وأنَّه خال البراء بن عازب.

قوله: (جَذَعَةً): تَقَدَّمَ ما (الجَذَعة)[ح٩٥٤، ٥٥٤٥].

قوله: (خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّتَيْنِ): قال الداوديُّ: (هي التي بدَّلت أسنانها، وهي الثنيَّة، واختُلِف في سنِّها في البقر؛ فقيل: ابنة ثلاث ودخلت في رابعة، وقيل: التي دخلت في الثالثة)، قاله ابن قُرْقُول[2].

قوله: (آذْبَحُهَا؟): هو بمدِّ الهمزة همزةِ الاستفهام، و(تَجْزِي): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ثُلاثيٌّ ورُبَاعيٌّ.

قوله: (قَالَ عَامِرٌ): هو عامر بن شَراحيل الشَّعْبيُّ المذكورُ في السند.

---

(١) جاءت النسخة في (ق) قبل: (من جيرانه).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥١٩).

١٣- بَابُ وَضْعِ الْقَدَمِ عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ

قوله: (عَلَى صَفْحِ الذَّبِيحَةِ): (الصَّفْح) بفتح الصاد، وإسكان الفاء، وبالحاء، المُهْمَلَتَين: جانب العنق، تَقدَّمَ[ح٥٥٥٨].

٥٥٦٤- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهالٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صَفْحَتِهِمَا، وَيَذْبَحُهُمَا بِيَدِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هذا هو همَّام بن يحيى العَوْذيُّ، تَقَدَّمَ مِرارًا، ومرَّة مترجمًا[ح٥٧٤].

قوله: (أَمْلَحَيْنِ): تَقَدَّمَ ما (الأملح)[ح١٥٥١]، و(صَفْحَتِهِمَا): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله أنَّ (الصَّفْحَة): جانب العُنق[ح٥٥٥٨].

١٤- بَابُ التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ

٥٥٦٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله.

١٥- بَابٌ إِذَا بَعَثَ بِهَدْيِهِ لِيُذْبَحَ، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ

قوله: (بَابٌ: إِذَا بَعَثَ بِهَدْيِهِ لِيُذْبَحَ؛ لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ): في الحديث الذي ذكره ردٌّ على ابن عُمر وابن عبَّاس رضي الله عنهم، وهو قول عطاء بن أبي رَباح، وأئمَّة الفتوى على خلافِ هذا القول، والله أعلم(١).

٥٥٦٦- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، أَنَّهُ أَتَى عَائِشَةَ فَقَالَ لَهَا: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ رَجُلًا يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ، وَيَجْلِسُ فِي الْمِصْرِ، فَيُوصِي أَنْ تُقَلَّدَ بَدَنَتُهُ، فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ مُحْرِمًا حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ، قَالَ: فَسَمِعْتُ تَصْفِيقَهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ كُنْتُ أَفْتِلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيَبْعَثُ هَدْيَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرِّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): قال الجَيَّانيُّ: (وقال -يعني: البُخاري- في مواضعَ من الكتاب: «حدَّثنا أحمد بن مُحَمَّد عن ابن المبارك»، قال أبو عبد الله النيسابوريُّ: هو أحمد ابن مُحَمَّد

(١) انظر «الاستذكار» (١١/١٧٥، ١٧٨).

ابن موسى المروزيُّ، يُكنَى أبا العَبَّاس، ويُلقَّب مردويه، وقال الدارقطنيُّ[ذكر أسماء التابعين ١/٦٣]: أحمد بن مُحَمَّد عن ابن المبارك: هو أحمد بن مُحَمَّد بن ثابت، يُعرَف بابن شبويه) انتهى[التقييد ٣/٩٤٩]، والمِزِّيُّ لم يزد على (أحمد بن مُحَمَّد) في «أطرافه»[تحفة ١٢/٣١٢]، و(عبد الله): هو ابن المبارك، كما تَقَدَّمَ، و(**إِسْمَاعِيلُ**): هو ابن أبي خالد، و(**الشَّعْبِيُّ**): عامر بن شَراحيل.

قوله: (**إِنَّ رَجُلًا يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ...**) إلى آخره: الرجل في حفظي أنَّه ابن عَبَّاس، وقد ذكرته عنه أعلاه وعن غيره، وقال بعض الحُفَّاظ المصريِّين في هذا المكان: (هو زياد بن أبيه، وذكر أنَّه أخذ ذلك عن ابن عَبَّاس) انتهى[هدى ٣٤٥]، وفي «صحيح مسلم»: أنَّ ابن زياد كتب إلى عائشة أنَّ ابن عَبَّاس قال: (مَن أهدى هديًا؛ حرم عليه ما يحرم على الحاجِّ حتَّى يُنحَرَ الهديُ...) الحديث[م (١٣٢١) (٣٦٩)]، صوابه ما قاله أبو عليٍّ الغسَّانيُّ وجميع المتكلِّمِين على مسلمٍ: إنَّ هذا غلطٌ -أعني: قوله: (ابن زياد)-، وإنَّ صوابه: أنَّ زياد بن أبي سفيان، وهو المعروف بزياد بن أبيه، وكذا وقع على الصواب في «البُخاريِّ»[ح ١٧٠٠]، و«المُوطَّأ»[١/٣٤٠]، و«أبي داود»(١)، وغيرِها من الكتب المعتمدة، ولأنَّ ابنَ زياد عبيدَ الله لم يلقَ عائشةَ، والله أعلم(٢)، ففيما ذكرته ردٌّ على بعض حفَّاظ المصريِّين(٣)، وفيه تنبيهٌ على وَهَمٍ وَقَع في «مسلم»، والله أعلم.

١٦- بَابُ مَا يُؤْكَلُ مِنْ لُحُومِ الأَضَاحِيِّ، وَمَا يُتَزَوَّدُ مِنْهَا

قوله: (**مِنْ لُحُومِ الأَضَاحِيِّ**): هو بتشديد الياء وتخفيفها.

قوله: (**وَمَا يُتَزَوَّدُ مِنْهَا**): (يُتزَوَّد): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، ويُعرَف ذلك من قوله: (**مَا يُؤْكَلُ**)، والله أعلم.

٥٥٦٧- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرٌو: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الأَضَاحِيِّ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَقَالَ غَيْرَ مَرَّةٍ: لُحُومَ الْهَدْيِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (سفيان) بعد (عليٍّ ابن المدينيِّ): هو ابن عيينة، و(**عَمْرٌو**): هو ابن دينار المَكِّيُّ الإمام، و(**عَطَاءٌ**): هو ابن أبي رَباح، أحد الأعلام.

(١) كذا تبعًا لـ«المنهاج شرح مسلم»، وقد أخرج أبو داود أصلَ الحديثِ من طريق أفلح بن حميد عن القاسم، عن عائشة (١٧٥٧) ومن طريق ابن شهاب عن عروة وعمرة، عن عائشة (١٧٥٨)، دون القصَّة؛ فليُتَنبَّه.

(٢) اللفظ بتمامه للنووي في «المنهاج شرح مسلم» (٩/٧٨)، وانظر «تقييد المهمل» (٣/٨٤٣)، «إكمال المعلم» (٤/٩٤).

(٣) تراجع عن ذلك ابن حجر في «الفتح» (١٠/٢٤) وجزم بكونه زياد بن أبي سفيان.

٥٥٦٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ: أَنَّ ابْنَ خَبَّابٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا، فَقَدِمَ فَقُدِّمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ، قَالَ: وَهَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا، فَقَالَ: أَخِّرُوهُ لَا أَذُوقُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُمْتُ فَخَرَجْتُ حَتَّى آتِيَ أَخِي قَتَادَةَ -وَكَانَ أَخَاهُ لِأُمِّهِ، وَكَانَ بَدْرِيًّا- فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَدَثَ بَعْدَكَ أَمْرٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالكٍ الإمامِ المجتهدِ[ح٢٢]، و(سُلَيْمَانُ): تَقَدَّمَ أنَّه ابن بلال، و(يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): هو الأنصاريُّ، و(الْقَاسِمِ): هو ابن مُحَمَّد بن أبي بكر الصِّدِّيق، و(ابْنَ خَبَّابٍ): بفتح الخاء المُعْجَمة، وتشديد الموحَّدة، وفي آخره مُوَحَّدَة أخرى، واسمه عبد الله بن خَبَّاب الأنصاريُّ النَّجَّاريُّ مولاهم، المدنيُّ، عن أبي سعيد، وعنه: القاسم ابن مُحَمَّد مع تقدُّمه، وبُكَيْر بن الأشجِّ، ويزيد بن الهادي، وابن إسحاق، وجماعةٌ، وَثَّقَهُ أبو حاتم وغيره، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤١٢/٢]، وصحَّح عليه(١)، وهو غير عبد الله بن خبَّاب ابن الأرتِّ، ابن الأرتِّ ليس له شيءٌ في «البُخاريِّ» و«مسلم»، إنَّما له في «التِّرْمِذيِّ» و«النَّسَائيِّ»، والله أعلم(٢)، و(أَبَا سَعِيدٍ): سعد بن مالك بن سنان الخُدْريُّ.

قوله: (فَقُدِّمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ): (قُدِّم): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(لحمٌ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (حَتَّى آتِيَ أَخِي(٣) قَتَادَةَ): هو قتادة بن النعمان الظَّفَريُّ، بدريٌّ، عنه أخوه لأمِّه أبو سعيدٍ الخُدْريُّ ومحمود بن لَبيد، مات سنة (٢٣هـ)، أخرج له البُخاريُّ، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسَائيُّ، وابن ماجه، رضي الله عنه(٤)، أمُّ أبي سعيد أو أمُّه أنيسةُ بنتُ أبي حارثة لم أرَ لها ذكرًا في الصَّحابيَّات، وقد قَدَّمْتُ ذلك أيضًا[ح٣٩٩٧].

٥٥٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ، فَلَا يُصْبِحَنَّ بَعْدَ ثَالِثَةٍ وَفِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا عَامَ الْمَاضِي؟ قَالَ: «كُلُوا وَأَطْعِمُوا وَادَّخِرُوا، فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ تُعِينُوا فِيهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيلُ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤٤٩/١٤)، تقدم عند الحديث (٦٤٦).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤٤٦/٤).

(٣) زيد في «اليونينيَّة»: (أبا)، ويُنظَر هامشها.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٦١٦)، «تهذيب الكمال» (٥٢١/٢٣-٥٢٣).

٥٥٧٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: الضَّحِيَّةُ كُنَّا نُمَلِّحُ مِنْها، فَنَقْدَمُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ: «لَا تَأْكُلُوا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» وَلَيْسَتْ بِعَزِيمَةٍ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُطْعَمَ مِنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ، ابن أخت مالكٍ، و(أَخُوهُ): هو عبد الحميد بن عبد الله أبي أويسٍ، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح١٢٠]، ولا عبرة بما قال الأزديُّ فيه، و(سُلَيْمَان): هو ابن بلال، و(يَحْيَى بْن سَعِيْدٍ) بعده: هو الأنصاريُّ، و(عَمْرَة بِنْت عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تَقَدَّمَتْ، وأنَّ أفضلَ النساء التابعيَّات ثلاثٌ: عَمْرة هذه، وحفصة بنت سيرين، وأمُّ الدرداء هجيمة بنت حييٍّ الأوصابيَّة[ح٣١٣].

قوله: (أَرَادَ أَنْ يُطْعَمَ(١) مِنْهُ): (يُطعَم) بِضَمِّ أوَّله، وفتح العين: مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

٥٥٧١ ← ٥٥٧٣ - حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ، أَنَّهُ شَهِدَ الْعِيدَ يَوْمَ الأَضْحَى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَأَمَّا الآخَرُ، فَيَوْمٌ تَأْكُلُونَ مِنْ نُسُكِكُمْ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خَطَبَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ قَدِ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي، فَلْيَنْتَظِرْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ، فَقَدْ أَذِنْتُ لَهُ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: ثُمَّ شَهِدْتُهُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لُحُومَ نُسُكِكُمْ فَوْقَ ثَلَاثٍ.

وَعَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، نَحْوَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر الحاء، وتشديد الموحَّدة، ومثله: حِبَّان ابن عَطيَّة، وحِبَّان ابن العَرِقَة، وابن عَطيَّة له ذكرٌ في «البُخاريِّ»[ح٦٩٣٩](٢)، وابن العَرِقَة كافرٌ هلك على كفره، له ذكرٌ في «البُخاريِّ»[خ٤١٢٢] و«مسلم»[م(١٧٦٩)(٦٥)]، و(ابن موسى): روى عنه البُخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحَيهما»(٣)، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابن المبارك، و(يُونُس): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد

---

(١) في «اليونينيَّة»: (يُطعِم) مبنيًّا للفاعل.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٣٨).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٣٤٤).

ابن مسلم ابن شهاب، و(أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ): اسمه سعد بن عبيد، أبو عبيد الزُّهريُّ المدنيُّ، مولى عبد الرحمن بن أزهر، عن عمر، وعثمان، وعليٍّ، وأبي هريرة، وعنه: الزُّهريُّ وسعيد بن خالد، قال ابن سعد: (كان من القرَّاء[١] وأهلِ/ الفقه، ثقةٌ)[٢]، مات سنة ثمانٍ وتسعين، أخرج له الجماعة[٣]. [٢/٢٥٥ب]

قوله: (قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليه قبله فيما يليه، وكذا قوله: (قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ).

قوله: (وَعَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ[٤] نَحْوَهُ): الذي ظهر لي أنَّ قوله: (وعن معمر) معطوفٌ على السند الذي قبله، فيكون رواه البُخاريُّ عن حِبَّان بن موسى، عن عبد الله -هو ابن المبارك- عن معمر، والأوَّل رواه ابن المبارك عن يونس، والمِزِّيُّ في «أطرافه» لم يوضِّح هذا المقصودَ، بل كلامه في قوَّة أنَّه يكون تعليقًا[٥]، ولكن راجعتُ كلام شيخنا في (الصوم)، فقال ما لفظه: (قال الطرقيُّ: طريق معمر هذه معطوفٌ على طريق يونس). انتهى، قال شيخنا: (فتكون على هذا القول متَّصلةً غيرَ معلَّقة). انتهى[التوضيح ١٣/٥٠٤]، وهذا الذي قلته أنا، وفي قوَّة كلام شيخنا متابعة المِزِّيِّ، والله أعلم، فإنَّ عبارته كعبارة المِزِّيِّ، فيكون على ما فهمت مِن كلام المِزِّيِّ وشيخِنا (نحوُه) بالرفع، وعلى ما قاله الطرقيُّ وأنا؛ فيكون منصوبًا، والله أعلم.

٥٥٧٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا مِنَ الأَضَاحِيِّ ثَلَاثًا» وَكَانَ عَبْدُ اللهِ يَأْكُلُ بِالزَّيْتِ حينَ[٦] يَنْفِرُ مِنْ مِنًى، مِنْ أَجْلِ لُحُومِ الْهَدْيِ.

قوله: (حَدَّثَنِي[٧] مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ): هذا أبو يحيى الحافظ صاعقة، تَقَدَّمَ، و(ابْن أَخِي

---

(١) كذا في (أ) تبعًا لـ«تذهيب التهذيب» (٣/٤٠٦)، وفي المطبوع من مصدره: (القدماء)، وفي «تهذيب الكمال» (١٠/٢٨٨) نقلًا عن ابن سعد: (القراء القدماء).

(٢) انظر «الطبقات الكبرى» (٧/٨٨).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢٨٨).

(٤) زيد في «اليونينيَّة»: (عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ).

(٥) انظر «تحفة الأشراف» (٨/١١٨).

(٦) في الأصل: (حتى)، وفي الهامش: (حين، صح)، قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/٢٩): «حين: هذا هو الصواب، ووقع في رواية الكشميهني وحده: (حتى) بدل (حين) وهو تصحيفٌ يُفسد المعنى».

(٧) كذا في (أ) و(ق)، وفي اليونينية: (حدثنا).

ابْن شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الله بن مسلم، ابن أخي الزُّهريِّ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٧]، و(**عَمُّه ابْنُ شِهَابٍ)**: هو الزهريُّ مُحَمَّد مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهريُّ، أحدُ الأعلامِ وحفَّاظِ الإسلام.

قوله: (**كُلُوا مِنَ الأَضَاحِيِّ**): تَقَدَّمَ أنَّه يُقال بتخفيف الياء وتشديدها؛ لُغَتَان[ح٢٩٨٠].

قوله: (**وَكَانَ عَبْدُ اللهِ يَأْكُلُ بِالزَّيْتِ**): هو عبد الله بن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنهما، راوي الحديث.

❋ ❋ ❋

بسم الله الرحمن الرحيم

٧٣- كِتَابُ الأَشْرِبَةِ

(كِتَابُ الأَشْرِبَة)... إلى (كِتَاب المَرْضَى)

فائدةٌ: قال الجوهريُّ بعد أن ذكر (المِزر -بالكسر- : ضَربٌ مِن الأَشْرِبَة)، ما لفظه: (وذكر أبو عُبيد أنَّ ابن عُمر رضي الله عنهما قد فسَّر الأَنْبِذَة، فقال: البِتْع: نبيذُ العَسلِ، والجِعَةُ: نَبيذُ الشَّعِير، والمِزْرُ: من الذُّرَة، والسَّكَر: مِن التَّمر، والخَمْرُ: مِن العِنَب[1]، وأمَّا السُّكُرْكَة -بتسكينِ [الرَّاء]- فَخَمْرُ الحَبش، قال أبو موسى الأشعريُّ: هي مِن الذُّرَة[غريب الحديث٢/١٧٦]، ويُقال لها: السُّقُرْقُعُ أيضًا، كأنَّه معرَّب سُكُرْكَة، وهي بالحبشيَّة). انتهى.

فائدةٌ ثانيةٌ: الخمر حُرِّمَت في غزوة بني النَّضير، كما ذكره ابن سَيِّد النَّاسِ في «سيرته»: (وغزوة بني النَّضير عند ابن إسحاقَ في ربيع الأوَّل على رأس خمسةِ أشهرٍ من وقعة أُحُد[2]، وقال البُخاريُّ عن الزُّهريِّ: كانت على رأس ستَّة أشهرٍ من وقعة بدر قبل أُحُد). انتهى[عيون٢/٧٣]، وكلام الزُّهريِّ فيه نظرٌ، وقد تَقَدَّمَ[قبل ح٤٠٢٨]، وفي كلام ابن سَيِّد النَّاسِ أيضًا في «سيرته» في (الحوادث): أنَّها حُرِّمَت سنةَ أربعٍ. انتهى[عيون٢/٣٧٣]، وقال بعض العلماء عن أبي مُحَمَّد ابن حزم الظاهريِّ: في ربيع الأوَّل[3]، وفي «سيرة الحافظ علاء الدين مُغُلْطاي» عقيب غزوة أُحُد في حمراء الأسد ما لفظه: (وحُرِّمَت الخمر في شوَّال؛ يعني: من الثالثة، قال: ويُقال: سنة أربع، والله أعلم)[الإشارة ٢٣٨].

قوله في الآية التي تلاها: (﴿وَٱلْمَيْسِرُ﴾ [المائدة: ٩١]): هو القمار.

قوله: (﴿وَٱلْأَنصَابُ﴾): تقدَّم الكلام عليها[ح٢٤٧٨]، وهي التي كانوا يذبحون عندها.

قوله: (﴿وَٱلْأَزْلَٰمُ﴾): تقدَّم الكلام عليها، وتَقَدَّمَ الكلام على واحدها ولُغَتَيه[ح١٦٠١]، وهي التي كانوا يستقسمون بها.

---

(١) «الصحاح» مادَّة (مزر)، وإلى هنا كلام «الصحاح»، وما بعده عدا قول أبي موسى عزاه للجوهري ابن الأثير في «النهاية» (٢/٣٨٣) مادَّة (سكركة).

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢١٠).

(٣) انظر «زاد المعاد» (٣/٢٢٢).

قوله: (﴿رِجْسٌ﴾) أي: نجسٌ خبيثٌ.

٥٥٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَهَا فِي الآخِرَةِ».

قوله: (حُرِمَهَا فِي الآخِرَةِ): هو بِضَمِّ الحاء، وكسر الراء، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، سأذكر فيه كلامًا في (اللباس) في قوله: (لن يلبسه في الآخرة)، والجمع بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣] إن شاء الله تعالى[ح٥٨٣٢].

٥٥٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ بِإِيلِيَاءَ بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا، ثُمَّ أَخَذَ اللَّبَنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَاكَ لِلْفِطْرَةِ، وَلَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ. تَابَعَهُ مَعْمَرٌ وَابْنُ الْهَادِ وَالزُّبَيْدِيُّ وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ): بفتح ياء أبيه وكسرها، وغير أبيه لا يجوز في يائه إلَّا الفتح، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (أُتِيَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا (أُسْرِيَ): مَبْنيٌّ أيضًا، و(ليلةَ): مَنْصوبٌ على الظرف.

قوله: (بِإِيلِيَاءَ): تَقَدَّمَ الكلام عليها، وأنَّها قيل: إنَّ معناها بالسُّريانيَّة: بيتُ الله، وهي بيت المقدس[ح٧].

قوله: (بِقَدَحَيْنِ): تَقَدَّمَ الكلام على هذه الرواية مع رواية: «أُتِيتُ بِثَلَاثة أَقْدَاحٍ»، والله أعلم(١).

قوله: (لِلْفِطْرَةِ): تَقَدَّمَ أنَّها الاستقامة هنا[ح٣٣٩٤].

قوله: (غَوَتْ أُمَّتُكَ) أي: انهمكت في الشرِّ، تَقَدَّمَ[ح٣٣٩٤].

قوله: (تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، وَابْنُ الهَادِي، والزُّبَيْدِيُّ، وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ(٢)، عَنِ الزُّهْرِيِّ): الضمير في (تابعه) يعود على شعيب؛ هو ابن أبي حمزة، و(مَعْمَر): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن راشد، ومتابعة معمر عن الزُّهريِّ

(١) تقدم الكلام عن رواية «إناءين» والثلاثة عند الحديث (٣٨٨٧)، وأشار إلى رواية «القدحين».

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، والزُّبَيْدِيُّ).

أخرجها البُخاريُّ في موضعين من (أحاديث الأنبياء) عن إبراهيم بن موسى، عن هشام بن يوسف، وعن محمود بن غيلان، عن عبد الرَّزَّاق؛ كلاهما عن معمر به[ح٣٤٣٧]، وأخرجها مسلم في (الإيمان) عن مُحَمَّد بن رافع، وعبد بن حُمَيد؛ كلاهما عن عبد الرَّزَّاق عن معمر به[م١٦٨]، وأخرجها التِّرْمِذيُّ في (التفسير) عن محمود بن غيلان به، وقال: حسنٌ صحيحٌ[ت٣١٣٠].

وأمَّا (ابن الهادي) فقد تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ أنَّ الصَّحيحَ إثباتُ الياء في آخره[ح٨٣]، وتَقَدَّمَ أنَّ اسمه يزيدُ ابن عبد الله بن أسامة بن الهادي، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح٦٤٦]، ومتابعتُه لم أرَها في شيء من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (قال الحاكم: أراد حديث ابن الهادي عن عبد الوهَّاب بن بُخت، عن الزُّهريِّ)[تحفة١٠/٢١]، قال شيخنا: (قلتُ: وهي في «النَّسَائيِّ»[كن٧٥٩٢])[التوضيح٢٧/١١] كذا قال، وأنا لم أرَها في «أطراف المِزِّيِّ»، لكن رأيته ذكر ذلك في عبد الوهَّاب بن أبي بكر عن الزُّهريِّ، لا في ترجمة عبد الوهَّاب ابن بخت(١)؛ فاعلمه، وشيخُنا انتقل نظرُه حال الكتابة من ترجمةٍ إلى ترجمةٍ لابن عبد الوهَّاب بن بُخت في «أطراف المِزِّيِّ» قبل ترجمة عبد الوهَّاب بن أبي بكر عن الزُّهريِّ، والله أعلم(٢).

وقوله: (وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ): قال المِزِّيُّ عطفًا على قول الحاكم قبله: (وعثمان بن عمر عن يونس، عن الزُّهريِّ). انتهى(٣)، وهذه بهذا الطريق: عثمان بن عمر، عن يونس، عن الزُّهريِّ لم أرَها في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة، وشيخُنا لم يخرِّجها، وقال بعض الحُفَّاظ من المصريِّين: (وعثمان بن عمر: هو ابن موسى بن عبيد بن معمر التيميُّ، ووَهِمَ مَن قال: هو عثمان بن عمر بن فارس)[هُدى٣٤٥]. انتهى، وأمَّا حديث (يونس بن يزيد عن الزُّهري) فأخرجه البُخاريُّ في (التفسير) عن أحمد بن صالح، عن عنبسة

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١٠/٣٣)، لكن قال الحافظ في «النكت الظراف»: (أحسب أنَّه ابن بُخت).

(٢) تقدَّم قريبًا نقل المزيِّ في «تحفة الأشراف» (١٠/٢١-٢٢) عن الحاكم أنَّه عبد الوهَّاب بن بُخت، وقول الحافظ في «النكت الظراف» (١٠/٣٣): (أحسب أنَّه ابن بُخت)، ونصَّ عليه في «هُدى الساري» (ص٦٣) قال: (وبهذا جزم الحاكم)، وقال في «فتح الباري» (١٠/٣٦): (وأمَّا رواية ابن الهاد؛ فوصلها النسائي [«السنن الكبرى» (٧٥٩٢)] وأبو عوانة والطبراني في «الأوسط» [«المعجم الأوسط» (٨٧٦٣)] من طريق الليث عنه عن عبد الوهَّاب بن بُخت عن ابن شهاب وهو الزهريُّ، قال الطبرانيُّ: «تفرَّد به يزيد بن الهاد عن عبد الوهَّاب»، فعلى هذا فقد سقط ذكرُ عبد الوهَّاب مِن الأصل بين ابن الهاد وابن شهاب، على أنَّ ابن الهاد قد روى عن الزهريِّ أحاديثَ غير هذا بغير واسطة، منها ما تقدَّم في تفسير المائدة قال البخاريُّ فيه: «وقال يزيد بن الهاد عن الزهريِّ» فذكره [ح٤٦٢٣]، ووصله أحمد وغيره من طريق ابن الهاد عن الزهريِّ بغير واسطة).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (١٠/٢٢).

ابن صالح[ح٤٧٠٩]، وفيه وفي (الأشربة) عن عبدان، عن عبد الله بن المبارك[ح٥٦٠٣]، وأخرجها مسلم في (الأشربة) عن زهير بن حرب ومُحَمَّد بن عباد؛ كلاهما عن أبي صفوان الأمويِّ[م١٨٦(٩٢)]، والنَّسائيُّ عن سويد بن نصر، عن عبد الله بن المبارك؛ ثلاثتهم عن يونس بن يزيد به[س٣١٢/٨]، قال المِزِّيُّ: (وقال البُخاريُّ في «الأشربة» عقيب حديث شعيب بن أبي حمزة -يعني: هذا المكان-: تابعه عثمان بن عمر؛ يعني: عن يونس). انتهى[(١)]، والله أعلم.

وأمَّا متابعة الزُّبيديِّ، عن الزُّهريِّ؛ فأخرجها النَّسائيُّ في (الرُّؤيا) عن كثير بن عبيد المذحجيِّ ومُحَمَّد بن صدقة الجيلانيِّ؛ كلاهما عن مُحَمَّد بن حرب، عن الزبيديِّ به[كن٧٥٩٦]، والله أعلم[(٢)]./ [٢/٢٥٦أ]

٥٥٧٧ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ بِهِ غَيْرِي، قَالَ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الزِّنَى، وَتُشْرَبَ الْخَمْرُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ، حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً قَيِّمُهُنَّ رَجُلٌ وَاحِدٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو الفراهيديُّ الحافظ، و(هِشَامٌ) بعده: هو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ.

قوله: (يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً قَيِّمُهُنَّ رَجُلٌ وَاحِدٌ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٨١].

٥٥٧٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي حِينَ يَزْنِي وَهوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهوَ مُؤْمِنٌ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ يُلْحِقُ مَعَهُنَّ «وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ فِيهَا حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهْوَ مُؤْمِنٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن وهب، أحدُ الأعلام، و(يُونُسُ): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(ابْنُ شِهَابٍ): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ، و(أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرحمن بن عوف، أحد الفقهاء السبعة على قول الأكثر، و(ابْنُ الْمُسَيَّبِ): هو سعيدٌ،

(١) «تحفة الأشراف» (٦٢/١٠)، وتعقبه الحافظ في «النكت الظراف» بما تقدَّم أعلاه عن «هُدى الساري».

(٢) وأخرجها ابن حبَّان في «صحيحه» (٥٢) عند محمد بن عبيد الله، عن كثير بن عبيد، عن ابن حرب.

و(المُسَيِّب): بفتح الياء وكسرها، وأمَّا غيره ممَّن اسمه (المُسَيَّب) فإنَّه لا يجوز فيه إلَّا الفتح.

قوله: (لَا يَزْنِي[١] حِينَ يَزْنِي وَهوَ مُؤْمِنٌ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (كتاب الإيمان)[٢].

قوله: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ): هذا بالسند الذي ساقه قبله (عن أحمد بن صالح، عن ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب)، و(عبد الملك) هذا: يروي عن أبيه وخارجة بن زيد، وعنه: الزُّهريُّ وابن جُرَيج، ثقة شريف، أخرج له الجماعة، وَثَّقَهُ النَّسَائيُّ وغيرُه، قال ابن سعد: (كان سخيًّا سريًّا، مات في أوَّل خلافة هشام)[الكبرى٧/٤٤٨][٣].

قوله: (ذَاتَ شَرَفٍ): هو بفتح الشين المُعْجَمة والراء، وبالفاء، قال في «المطالع»: (ذاتُ قَدْرٍ كبيرٍ، وقيل: يستشرف لها الناس؛ كما جاء في الرواية: «يرفع الناسُ إليه فيها أبصارَهم»[ح٢٤٧٥]، وقد رُوِيَ بالسين المُهْمَلة، وفُسِّر بذات القدر الكبير)[المطالع٦/٣٥]، وقال في (السين المُهْمَلة): («ذات سَرَف»: أمَّا روايتنا في «الصَّحيح»؛ فبالشين المُعْجَمة، وغيرهما[٤] بالمُهْمَلة؛ ذكرها الحربيُّ وفسَّرها بذات قَدْرٍ كبير، وقد قيَّده بعضُهم في «مسلم» بالمُهْمَلة، وبها فسَّر أيضًا المُعْجَمة، وكلاهما بمعنًى، وقيل: ذات شرف، أي: تستشرف الناس؛ كما قال: «يرفع الناسُ إليها أبصارَهم»، وهذا يحتمل الوجهين)[المطالع٥/٤٨٤]. انتهى، ولم يذكر ابنُ الأثير فيها إلَّا الإعجامَ، والله أعلم[٥].

٢- بَابٌ الْخَمْرُ مِنَ الْعِنَبِ

قوله: (بَابٌ: الْخَمْرُ مِنَ الْعِنَبِ): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (غرضُه الردُّ على الكوفيِّين؛ إذ فرَّقوا بين ماء العِنَب وغيرِه، فلم يُحَرِّموا من غيره إلَّا القَدْرَ المُسْكِر خاصَّةً، وزعموا أنَّ الخمرَ ماءُ العِنَب خاصَّةً)[المتواري١٨٢]. انتهى، و(الخمر): هل هو حقيقةٌ في عصير العِنَبِ مجازٌ في غيره؟ أو حقيقةٌ في جميع الأنبذة؟ قولان مشهوران شهرةً كبيرةً، والله أعلم[٦].

---

(١) كذا في (أ) و(ق) و«اليونينيَّة»، ورواية أبي ذرٍّ: (لا يزني الزاني).

(٢) لم أقف عليه في (كتاب الإيمان)، وقد تقدم عند الحديث (٢٤٧٥)، وسيأتي في (كتاب الأيمان والنذور) (٦٧٧٢).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٢٨٩).

(٤) في مصدره: (وغيرها).

(٥) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/٤٦١) مادَّة (شرف).

(٦) ذهب الحنفيَّة إلى أنَّ الخمر حقيقةٌ في النِّيْءِ من ماء العنب إذا اشتدَّ وصار مُسكرًا؛ مجازٌ في غيره، والجمهور إلى أنَّه حقيقة في جميع الأنبذة. انظر «المبسوط» (٢٤/٤)، «المجموع» (٢٢/١٧٩).

٥٥٧٩ - حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ: **حَدَّثَنَا مَالِكٌ -هُوَ: ابْنُ مِغْوَلٍ-** عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَقَدْ **حُرِّمَتِ الْخَمْرُ**، وَمَا بِالْمَدِينَةِ مِنْهَا شَيْءٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مَالِكٌ -هُوَ ابنُ مِغْوَلٍ-**): (مِغْوَل) بكسر الميم، وإسكان الغين المُعْجَمة، وفتح الواو، وباللَّام، وهو معروفٌ عند أهله، وتَقَدَّمَ.

قوله: (**حُرِّمَتِ الْخَمْرُ**): هو بِضَمِّ الحاء، وكسر الرَّاء المُشَدَّدة، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

٥٥٨٠ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ**: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ **يُونُسَ**، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: **حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الْخَمْرُ** حِينَ حُرِّمَتْ، وَمَا نَجِدُ خَمْرَ الأَعْنَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَامَّةُ خَمْرِنَا: الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أَنَّه أحمد بن عبد الله بن يونس، نُسِب إلى جدِّه، و(**يُونُس**) قبل (ثابت البنانيِّ) الرَّواي عنه: هو يونس بن عُبيد، أبو عبد الله، البصريُّ، عن الحسن، وابن سيرين، وإبراهيم التَّيميِّ، وعطاء بن أبي رَباح، وعكرمة، وطائفة، وعنه: شعبة، والحمَّادان، وسفيان، ووهيب، وهشيم، وخلق، وَثَّقَهُ أحمد والجماعة[١]، تُوُفِّيَ سنة (١٣٩هـ)، وقال ابن سعد: (سنة ١٤٠هـ)[٢]، أخرج له الجماعة[٣].

تنبيهٌ: صاحب التَّرجمة غيرُ يونس بن عُبَيد الكوفيِّ، هذا الثاني حدَّث عن البراء بن عازب لا يُدرَى مَن هو، وقد ذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٤]، وحديثه: (كانت راية النَّبيِّ ﷺ سوداء مُربَّعة مِن نمرة)[٥]، أخرج له أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[٦]، تَقَدَّمَ[٣١ح]، والله أعلم.

قوله: (**حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الْخَمْرُ**): (حُرِّمت): بِضَمِّ الحاء، وكسر الرَّاء المُشَدَّدة، و(الخمر): مَرْفوعٌ

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٩/٢٤٢).

(٢) كذا ذكره المزي في «تهذيبه» (٣٢/٥١٧)، وفي المطبوع من «الطبقات الكبرى» (٩/٢٥٩) نقلًا عن فهد بن حيَّان وغيره: مات سنة (١٣٩).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٥١٧)، «تذهيب التهذيب» (١٠/١٦٤).

(٤) انظر «الثقات» (٥/٥٥٤).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/٢٩٧)، وأبو داود (٢٥٩١)، والترمذيُّ (١٦٨٠)، والنسائيُّ في «سننه الكبرى» (٨٥٥٢)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وقال الترمذيُّ عقيبه: (وهذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٣٤)، قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/٤٧٢): (وقال ابن القطَّان: مجهول)، وقال في «التقريب» (ص٦١٣): (مقبول).

نائب مناب الفاعل.

٥٥٨١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ: حَدَّثَنَا عَامِرٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَامَ عُمَرُ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ، نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ: الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): (يحيى) هذا بعد (مُسَدَّد): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن سعيد القَطَّان، و(أَبُو حَيَّان) بعده: بفتح الحاء المُهْمَلة، وتشديد المُثَنَّاة تحت، واسمه: يحيى بن سعيد بن حَيَّانَ التَّيميُّ، إمامٌ ثبتٌ، أخرج له الجماعة، تُوُفِّيَ سنة (١٤٥هـ)[(١)]، و(عَامِرٌ) بعده: هو الشَّعْبيُّ عامر بن شَراحيل، تَقَدَّمَ.

قوله: (أَمَّا بَعْدُ): تَقَدَّمَ الكلام على إعرابها والاختلاف في أوَّل مَن قالها في أوَّل هذا التعليق[ح٧].

قوله: (مَا خَامَرَ الْعَقْلَ) أي: خالطه، وقد تَقَدَّمَ[ح٤٦١٩].

٣- بَابٌ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ

قوله: (وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ): (البُسْر)، بِضَمِّ الموحَّدة، وأوَّله: طَلْعٌ، ثُمَّ خَلالٌ، ثُمَّ بَلَح، ثُمَّ بُسْر، ثُمَّ رُطَبٌ، ثُمَّ تمر، الواحدة: بُسْرة وبُسَرة، وبُسرات، وبُسْر، والله أعلم[(٢)].

٥٥٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ مِنْ فَضِيخِ زَهْوٍ وَتَمْرٍ، فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: قُمْ يَا أَنَسُ، فَأَهْرِقْهَا، فَأَهْرَقْتُهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا ابن أبي أويس[(٣)] ابن أخت مالك المجتهِد، تَقَدَّمَ مِرارًا[ح٢٢].

قوله: (كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ...) إلى آخره: تَقَدَّمَ في (سورة المائدة) أنَّه اجتمع من روايات حديث أنس هذا جماعةٌ ذكرتُهم هناك، وذكرتُ أيضًا أنَّ عند أحمد ابن حنبل في «المسند»: أنَّهم كانوا أحد عشر رجلًا[حم١٣٢٧٥]، والله أعلم[ح٤٦١٧].

قوله: (مِنْ فَضِيخِ زَهْوٍ وَتَمْرٍ): (الفَضِيْخ): بفتح الفاء، وكسر الضاد المُعْجَمة، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ خاء معجمة أيضًا تَقَدَّمَ الكلام عليه في (المائدة)[ح٤٦١٧].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢٣/٣١)، و«تقريب التهذيب» (ص٥٩٠)، تقدم عند الحديث (٥٠).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (بسر).

(٣) في (أ): (ويس)، وهو تحريفٌ.

قوله: (زَهْوٍ): هو بفتح الزَّاي وتُضمُّ، وسكون الهاء، قال الجوهريُّ: (البُسر الملوَّن، يقال: إذا ظهرت الحمرة والصُّفرة في النَّخل؛ فقد ظهر فيه الزَّهْوُ، وأهل الحجاز يقولون: الزُّهو؛ بالضَّمِّ، وقد زها النَّخل زهوًا، وأزهَى أيضًا لغة حكاها أبو زيد، ولم يعرفها الأصمعيُّ)[(١)].

[٢/٢٥٦ب] قوله: (فَجَاءَهُمْ آتٍ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الآتي الذي جاءهم بتحريم الخمر لا أعرف اسمه[ح٤٦١٧]./

قوله: (فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه زيد بن سهل زوج أمِّ سُلَيم أمِّ أنس، بدريٌّ نقيبٌ، تقدَّم مُتَرجَمًا رضي الله عنه[ح٣٧١].

٥٥٨٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَسْقِيهِمْ -عُمُومَتِي، وَأَنَا أَصْغَرُهُمُ- الْفَضِيخَ، فَقِيلَ: حُرِّمَتِ الْخَمْرُ، فَقَالُوا: أَكْفِئْهَا، فَكَفَأْنَا، قُلْتُ لأَنَسٍ: مَا شَرَابُهُمْ؟ قَالَ: رُطَبٌ وَبُسْرٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنَسٍ: وَكَانَتْ خَمْرَهُمْ، فَلَمْ يُنْكِرْ أَنَسٌ. وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَتْ خَمْرَهُمْ يَوْمَئِذٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ أَبِيهِ): هو المعتمر بن سليمان بن طرخان التَّيميُّ، نزل فيهم، تقدَّما.

قوله: (أَسْقِيهِمْ عُمُومَتِي): تَقَدَّمَ في (سورة المائدة) مَن كانوا، وفيهم مَن ليس أنصاريًّا، ولكنَّ غالبهم أنصاريٌّ[ح٤٦١٧]، فلهذا قال: (عمومتي).

قوله: (الْفَضِيخَ): تَقَدَّمَ قريبًا ضبطه[ح٥٥٨٢]، وتَقَدَّمَ في (المائدة) ما هو[ح٤٦١٧].

قوله: (حُرِّمَتِ الْخَمْرُ): تَقَدَّمَ أنَّ (حُرِّمت): بِضَمِّ الحاء، وكسر الراء المُشَدَّدة[ح٥٥٧٩]، و(الخمر): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (أَكْفِئْهَا): تَقَدَّمَ أنَّه يقال: كَفَأَ وأكفأَ، ثُلاثيٌّ ورُبَاعيٌّ، مهموز الآخر فيهما[ح١٨٦]، فصرِّفْ أنت الأمرَ عليهما.

قوله: (قُلْتُ لأَنَسٍ): قائل ذلك هو سليمانُ التيميُّ[(٢)] الرَّاوي عنه هنا، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (قَالَ[(٣)] أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنَسٍ): هو أبو بكر بن أنس بن مالك الأنصاريُّ، يروي عن أبيه، وزيد ابن أرقم، وعتبان بن مالك، وغيرهم، وعنه: ابنه عبيد الله، وقتادة، وابن جدعان، ويونس بن عبيد،

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (زها).

(٢) في (أ): (قائل ذلك هو ابن أخيه لأمِّه إسحاقُ بن عبد الله بن أبي طلحة)، وهو سبقُ نظر، فإسحاقُ هو راوي الحديث الذي قبله، أمَّا هنا فالراوي عنه هو سليمان التيميُّ كما أثبت، ونصَّ عليه الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٤٢).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فقال).

وَثَّقَهُ العِجْليُّ[معرفة الثقات ٢/٣٨٧]، أخرج له مسلمٌ فقط(١).

قوله: (وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ(٢)): قائل ذلك هو سليمان بن طرخان التيميُّ الرَّاوي في هذا الحديث عن أنس، وقد بيَّن ذلك مسلمٌ في روايته، فقال: (وقال ابن عبد الأعلى: حدَّثنا المعتمر عن أبيه: حدَّثني بعضُ مَن كان معي أنَّه سمع أنسًا يقول: كانت خمرهم يومئذٍ)[م(١٩٨٠)(٦)]، وبعض أصحابِ سليمان لا أعرفه.

٥٥٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ أَبُو مَعْشَرٍ الْبَرَّاءُ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ الْخَمْرَ حُرِّمَتْ، وَالْخَمْرُ يَوْمَئِذٍ: الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ.

قوله: (حَدَّثَنِي(٣) مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ): تَقَدَّمَ أَنَّ (المُقَدَّمِي): بِضَمِّ الميم، وفتح الدَّال المُشَدَّدة، وأنَّه نسبه إلى جدِّه (مُقدَّم) اسم مفعول، و(يُوسُفُ أَبُو مَعْشَرٍ الْبَرَّاءُ): بفتح الموحَّدة، وتشديد الرَّاء، ممدود، وهو الذي يبري النُّشَّاب، وهو يوسف بن يزيد العطَّار.

٤ - بَابٌ الْخَمْرُ مِنَ الْعَسَلِ، وَهوَ الْبِتْعُ، وَقَالَ مَعْنٌ: سَأَلْتُ مَالِكًا عَنِ الْفُقَّاعِ فَقَالَ: إِذَا لَمْ يُسْكِرْ، فَلَا بَأْسَ. وَقَالَ ابْنُ الدَّرَاوَرْدِيِّ: سَأَلْنَا عَنْهُ فَقَالُوا: لَا يُسْكِرُ، لَا بَأْسَ بِهِ

قوله: (بَابٌ: الْخَمْرُ(٤) مِنَ الْعَسَلِ، وَهوَ الْبِتْعُ): إن قلت: ما وجه إدخال حديث أنس في الباب، وليس فيه إلَّا النَّهْي عن الانتباذ؟ قال شيخنا: (أجاب عنه المُهلَّب، فقال: هو موافق للتبويب، وذلك أنَّ الخمر مِن العسل لا يكون إلَّا منبذًا في الأواني بالماء الأيَّام حتَّى يصير خمرًا، وأنَّه ﷺ إنَّما نهى عن الانتباذ في الظُّروف المذكورة؛ لسرعة كون ما يُنبَذ فيها خمرًا من كلِّ ما يُنبَذ فيها)[التوضيح ٢٧/١١٧].

قوله: (وَهوَ الْبِتْعُ): هو بكسر الموحَّدة، وإسكان المُثنَّاة فوق -قال ابن قُرْقُول: (وبعض أهل اللُّغة يفتحها)(٥)- ثُمَّ عين مهملة، وقد فسَّره بأنَّه نبيذ العسل.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٨٥/٣٣).

(٢) (ابن مالك) ليست في «اليونينيَّة».

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدثنا).

(٤) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق) بالضبطين.

(٥) كُتِب في (أ) فوق قول ابن قُرْقُول: (يُحرَّر هذا الكلام مِن نسخةٍ صحيحةٍ)، وكلام «المطالع» (٤٤١/١) موافقٌ للمنقول، وعبارة «المشارق» (١٩٤/١): (البتع: بكسر الباء بواحدة وسكون للتاء باثنتين فوقها، وقد ذكر أهل =

قوله: (وَقَالَ مَعْنٌ: سَأَلْتُ مَالِكًا[١] عَنِ الْفُقَّاعِ): هذا هو معن بن عيسى المدنيُّ، أخرج له الجماعة، وكان ثقة ثبتًا مأمونًا، تُوُفِّيَ سنة (١٩٧هـ)[٢]، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٣٦].

تنبيهٌ: وقال شيخنا في (معنٍ) هذا هنا: ([٣]أخذَه[٤] عن معنٍ مذاكرةً). انتهى[٥]، وهذا غلطٌ صريح، وقد ذكرتُ لك متى تُوُفِّيَ معنٌ، والبُخاريُّ وُلِد بعد صلاة الجمعة لِيلة ثلاث عشرة خلت مِن شوَّال سنة أربع وتسعين، فانظر كم كان عمره لمَّا تُوُفِّيَ معن، ولم يأخذ عن معنٍ نفسِه، وهذا غلط؛ فاعلمْه واجتنبْه، وكلُّ هذا مِن السُّرعة[٦].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ الدَّرَاوَرْدِيِّ): الظَّاهر أنَّه عبد العزيز بن مُحَمَّد بن عبيد الدَّراورديِّ، أبو مُحَمَّد، المدنيُّ، مولى جُهَينة، وقيل: مولى قضاعة، ودراورد: قرية بخراسان، وقيل: بفارس[٧]، جدُّه منها تقدَّم مُترجَمًا[ح٥٢٨ و٢٠١٨]، فيقال له: الدَّراورديُّ، والظاهر أنَّه يقال له: ابن الدَّراورديِّ؛ نسبةً إلى جدِّه؛ لأنَّ جدَّه الدَّراورديُّ، ولا أعرف له ولدًا، وإن كانت كنيته أبا مُحَمَّد؛ فإنِّي لا أعلم له ولدًا يقال له: مُحَمَّدٌ مُترجَمًا، والله أعلم.

٥٥٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عَنْ عَائِشَةَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْبِتْعِ فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ، فَهوَ حَرَامٌ».

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف.

= اللغة فيه فتح التاء أيضًا، ولم يختلفوا في كسر الباء قبلها). و(البِتْع أو البِتَع) بفتح التاء أو إسكانها: نبيذ العسل، أمَّا (البَتَع) بفتح الباء والتاء فهو طويل العنق. انظر «الصحاح» مادَّة (بتع).

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (مالكَ بنَ أنسٍ).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٣٦).

(٣) زيد في (أ): (معنى هذا).

(٤) أي: البخاريُّ.

(٥) انظر «التوضيح» (٢٧/١٠٤).

(٦) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٤٥): (هذا الأثر ذكره معن بن عيسى القزاز في «الموطَّأ» رواية عن مالك، وقد وقع لنا بالإجازة، وغفل بعض الشرَّاح فقال: إنَّ معن بن عيسى مِن شيوخ البخاري فيكون له حكم الاتصال، كذا قال؛ والبخاريُّ لم يلقَ معنَ بن عيسى؛ لأنَّه مات بالمدينة والبخاريُّ حينئذٍ ببُخاري وعمره حينئذٍ أربع سنين).

(٧) انظر «معجم البلدان» (٢/٤٤٧).

قوله: (عَنِ الْبِتْعِ): تَقَدَّمَ أعلاه ضبطُه، وأنَّه نبيذُ العسل[ح٥٥٨٤].

٥٥٨٦ - ٥٥٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْبِتْعِ وَهوَ نَبِيذُ الْعَسَلِ، وَكَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَشْرَبُونَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ، فَهوَ حَرَامٌ».

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَنْتَبِذُوا فِي الدُّبَّاءِ، وَلَا فِي الْمُزَفَّتِ»، وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُلْحِقُ مَعَهُمَا الْحَنْتَمَ وَالنَّقِيرَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو سَلَمَةَ): تَقَدَّمَ أعلاه أيضًا.

قوله: (وَعَنِ الزُّهْرِيِّ[(١)]: حَدَّثَنِي أَنَسُ): هو معطوف على السَّند الذي قبله، وقد رواه البُخاريُّ عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزُّهريِّ، عن أنس، وليس تعليقًا.

قوله: (لَا تَنْتَبِذُوا فِي الدُّبَّاءِ...) إلى آخره: تَقَدَّمَ الكلام عليه وعلى الانتباذ في هذه الأواني، وأنَّه كان مُحرَّمًا، ثُمَّ نُسِخ، وقيل: النَّهي باقٍ، في أوائل هذا التَّعليق[ح٥٣].

قوله: (وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُلْحِقُ): هو بِضَمِّ أوَّله، وكسر الحاء، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (الْحَنْتَمَ وَالنَّقِيرَ): تَقَدَّمَ الكلام على (الحَنْتَم والنَّقير) ما هما، في أوَّل هذا التعليق[ح٥٣].

٥ - بابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْخَمْرَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ مِنَ الشَّرَابِ

قوله: (مَا خَامَرَ الْعَقْلَ): تَقَدَّمَ أنَّ معنى (خامر): خالط[ح٤٦١٩].

٥٥٨٨ - حدَّثني أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْخَمْرُ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ، وَثَلَاثٌ وَدِدْتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يُفَارِقْنَا حَتَّى يَعْهَدَ إِلَيْنَا عَهْدًا: الْجَدُّ، وَالْكَلَالَةُ، وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا، قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو؛ فَشَيْءٌ يُصْنَعُ بِالسِّنْدِ مِنَ الرُّزِّ؟ قَالَ: ذَاكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ -أَوْ قَالَ: عَلَى عَهْدِ عُمَرَ- وَقَالَ حَجَّاجٌ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ: مَكَانَ الْعِنَبِ: الزَّبِيبَ.

---

(١) زيد في «اليونينيَّة»: (قال).

قوله: (حَدَّثَنِي[(١)] يَحْيَى): هذا هو ابن سعيد القَطَّان الحافظ، شيخ الحُفَّاظ، و(أَبُو حَيَّان): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بفتح الحاء، وتشديد المُثنَّاة تحت، وأنَّه يحيى بن سعيد بن حَيَّانَ، و(الشَّعْبِي): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل.

قوله: (وَدِدْتُ): هو بكسر الدَّال الأولى، تَقَدَّمَ[ح٣٦]، وهو ظاهِرٌ.

قوله: (الْجَدُّ): هو بفتح الجيم، وهو أبو الأب، وقد اختلف الصَّحابة والفقهاء فيه اختلافًا كثيرًا، قال شيخنا: (فرُوِي عن عَبِيدةَ أنَّه قال: حفظتُ عن عمر في الجَدِّ سبعين قضيَّة؛ كلُّها تخالف بعضها بعضًا[(٢)]، وعن عمر: أنَّه جمع الصَّحابة؛ ليجتمعوا في الجَدِّ على قول، فسقطت حيَّةٌ مِن السقف، فتفرَّقوا، فقال عمر رضي الله عنه: أبى الله إلَّا أن تختلفوا في الجَدِّ[(٣)]، وقال عليٌّ: مَن أراد أن يقتحم جراثيم جهنَّم؛ فليقض في الجَدِّ[(٣)]؛ يريد: أصولها، والجُرثومة: الأصل)[التوضيح ٢٧/١٢٣]. انتهى.

قوله: (وَالْكَلَالَةُ): تَقَدَّمَ الكلام عليها[ح١٩٤]./ [٢/٢٥٧أ]

قوله: (وَأَبْوَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا): هذه (الأبواب) لا أعرفها بعينها، وأبواب الرِّبا كثيرةٌ[(٤)].

قوله: (قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو): قائل ذلك هو أبو حَيَّانَ التيميُّ، و(أبو عمرو): هو عامر بن شَراحيل الشَّعْبيُّ، كنيته أبو عَمرو.

قوله: (مِنَ الرُّزِّ): هو لغة في (الأرز)، وفيه ستُّ لغات: أَرُزٌّ؛ بفتح الهمزة، وأُرُزٌّ؛ بضمِّها إتباعًا، وأُرْزٌ وأُرُزٌ؛ مثل: (رُسْل ورُسُل)، ورُزٌّ، ورُنْز، وهذه لغة عبد القيس، حبٌّ معروفٌ، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٤٦٥].

تنبيهٌ: في الأرز حديثان باطلان موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أحدهما: (أنَّه لو كان رجلًا؛ لكان حليمًا)[(٥)]، والثاني: (أنَّ كلَّ شيء أخرجته الأرض، ففيه داءٌ وشفاءٌ إلَّا الأرز، فإنَّه شفاءٌ لا داءَ فيه)[(٦)] ذكرتُهما تحذيرًا من نسبتهما إليه عليه السلام[(٧)].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثنا).

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٤٥) بلفظ: (مائة قضية).

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٢٤٥).

(٤) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٥٢): (لعله يشير إلى ربا الفضل؛ لأنَّ ربا النسيئة متفق عليه بين الصحابة).

(٥) انظر «المقاصد الحسنة» (ص٣٤٦).

(٦) ذكره السخاوي في «المقاصد» (ص٤٤٩) بلفظ: (نعم الدواء الأرز، صحيح سليم من كل داء) وعزاه للديلمي «فردوس الأخبار» (٧٠٤٦) من حديث حمزة الزيات عن أبان بن أبي عياش عن أنس رضي الله عنه مرفوعًا.

(٧) انظر «زاد المعاد» (٤/٢٦٢) والكلام بتمامه له.

قوله: (وَقَالَ حَجَّاجُ عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ): أمَّا (حجَّاج) فهو ابنُ المنهال شيخُ البُخاريِّ، و(حمَّاد): هو ابن سلمة، وقد تَقَدَّمَ أنَّ حجَّاج بنَ منهال إذا أطلق حمَّادًا؛ فهو ابن سلمة، وكذا التَّبُوذَكيُّ موسى بن إسماعيل أو عفَّان، وكذا هَدَّابٌ، وأنَّ حمَّادًا إذا أطلقه سليمان بن حرب أو عارم مُحَمَّد بن الفضل؛ فإنَّه يكون ابنَ زيد، وتَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ علَّق لابن سلمة[ح١٤٢]، و(أبو حَيَّانَ): تَقَدَّمَ قريبًا جدًّا، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلان)، و(فلان) المُسنَد إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ فإنَّه كـ(حدَّثنا) غير أنَّ الغالبَ أَخْذُه عنه في حال المذاكرة، وأنَّ هذا وأمثالَه يجعله المِزِّيُّ وكذا الذَّهَبيُّ تعليقًا[ح١٤٢]، والله أعلم.

٥٥٨٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: الْخَمْرُ تُصْنَعُ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الزَّبِيبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْعَسَلِ.

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ): تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ أنَّ الكنى: بالفتح، وأنَّ الأسماء: بالسُّكون[ح١١٠]، وأنَّ بعضَ المغاربة قال في هذا -والد (عبد الله) سعيد بن يُحمِد- بالسُّكون[ح٥٤٧٦]، و(الشَّعْبي): بفتح الشين، عامر بن شَراحيل، تَقَدَّمَ مِرارًا.

٦- بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ

قوله: (بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْتَحِلُّ الْخَمْرَ وَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ): ساق ابن المُنَيِّر حديث الباب بسند البُخاريِّ، ثُمَّ قال: (الحديث مطابق للترجمة إلَّا قوله: «ويسمِّيه بغير اسمه»، وإن كان قد ورد مُبيَّنًا في غير هذه الطَّريق، لكنَّه لمَّا لم توافق شرط البُخاريِّ تلك الزِّيادة؛ ترجم عليها، وقنع في الاستدلال عليها بقوله: «مِن أمَّتي»، فإنَّ كونهم مِن الأمَّة يبعدُ معه أن يستحلُّوها بغير تأويل ولا تحريف، وإنَّ ذلك مجاهرةٌ بالخروج عن الأمَّة؛ إذ تحريم الخمر معلوم ضرورةً، فهذا هو سرُّ مطابقة الترجمة لهذه الزيادة). انتهى[المتواري١٨٣]، والذي أشار إليه ابن المُنَيِّر هو ما رواه ابن أبي شيبة قال: حدَّثنا زيد بن الحُبَاب عن معاوية بن صالح: حدَّثنا حاتم بن حُرَيث عن مالك بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن غنم: حدَّثني أبو مالك الأشعريُّ: أنَّه سمع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «يشرب ناس مِن أمَّتي الخمر يسمُّونها بغير اسمها، يُضرَب على رؤوسهم بالمعازف والقَيْنات، يخسف الله بهم الأرضَ، ويجعل منهم القردة، والخنازير»[ش٢٤٢٢٧]، وروى ابن أبي عاصم: حدَّثنا دُحَيم: حدَّثنا مُحَمَّد بن شعيب عن

أبي حفص القاصِّ، عن معاوية بن حاتم، عن ابن غنم، عن أبي مُسلِم[(١)] الأشعريِّ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «سيكون قوم يستحلُّون الخمر يُسَمُّونها بغير اسمها»، وقال ابن وهب[الجامع٤٦]: حدَّثني عمرو ابن الحارث عن سعيد بن أبي هلال، عن مُحَمَّد بن عبد الله: أنَّ أبا مسلم الخَولانيَّ حجَّ، فدخل على عائشة رضي الله عنها زوجِ النَّبيِّ ﷺ قال: فجعلتْ تسألني عن الشَّام، وعن بَرْدِهَا، فقال: يا أمَّ المؤمنين؛ إنَّهم يشربون شرابًا لهم يقال له: الطِّلاءُ، فقالت: صدق الله، وبلَّغ حبيبي، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ ناسًا مِن أمَّتي يشربون الخمر يُسمُّونها بغير اسمها»، وروى ابن أبي شيبة[ش٢٤٢٢٨] مِن حديث ابن محيريز عن ثابت بن السِّمْط، عن عُبادة مرفوعًا: «يَسْتحِلَّنَّ [كذا] آخرُ أمَّتي الخمرَ يسمُّونها بغير اسمها»، وأخرجه النَّسَائيُّ مِن حديث ابن مُحَيرِيز عن رجل مِن أصحاب رسول الله ﷺ؛ فذكره[س٨/٣١٢-٣١٣]، ولحديث عائشة رضي الله عنها طريقٌ آخرُ أخرجه ابن أبي عاصم[(٢)]، وثالث أخرجه أيضًا[(٣)]، وفي ذلك أيضًا عن ابن عمر أخرجه ابن أبي عاصم[(٤)]، وعن أبي أمامة أخرجه ابن ماجه[جه٣٣٨٤]، وعن سعيد بن أبي راشد أخرجه ابن قانع[(٥)]، وهذا كلُّه مِن «شرح شيخنا»؛ فاعلمْه[التوضيح٢٧/١٢٩]، والله أعلم.

٥٥٩٠ - وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ الأَشْعَرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ -أَوْ: أَبُو مَالِكٍ- الأَشْعَرِيُّ، وَاللهِ مَا كَذَبَنِي: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ [خ] وَالْحَرِيرَ

---

(١) كذا في (أ)، وكُتِب في هامش (أ): (لعلَّه: مالكٌ)، وقد أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٠١٠/٦) من حديث محمَّد بن شعيب به، وفيه: (عن أبي مسلم)، قال: (هكذا قال: «عن أبي مسلم»، وقال غيره: «عن أبي مالك»، وهذا وهم من بعض النقلة؛ لأنَّ عبد الله بن وهب، وعبد الله بن صالح روياه عن معاوية بن صالح، عن حاتم بن حريز، عن مالك بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري)، وانظر كلام الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤٠٤/٧) في ترجمة (أبو مسلم الأشعري).

(٢) ذكره في «الأوائل» (ص٧٨) من حديث بقيَّة، عن عُتبة بن أبي حَكِيم، عن سليمان بن موسى، عن القاسم، عن عمَّته عائشة أنَّ النبي ﷺ قال: «أول ما يُكفأُ الإسلامُ كما يُكفأُ الإناءُ، في الخَمرِ يسمُّونها بغير اسمها».

(٣) من حديث جعفر بن برقان عن فرات بن سليمان عن رجل من جلساء القاسم عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ: «إنَّ أول ما يُكفأُ الإسلام بشرابٍ يقال له: الطلاء» أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٢٤٥).

(٤) أخرجه من حديث بقية عن عتبة: حدثني أبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد مرفوعًا: «إنَّ ناسًا من أمتي يستحلون الخمر يشربونها يسمونها بغير اسمها».

(٥) «معجم الصحابة» (٢٦٧/١) بلفظ: «يكون في أمتي خسف ومسخ».

وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عَلَمٍ يَرُوحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ، يَأْتِيهِمْ لِحَاجَةٍ فَيَقُولُوا: ارْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا، فَيُبَيِّتُهُمُ اللهُ وَيَضَعُ الْعَلَمَ، وَيَمْسَخُ آخَرِينَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قوله: (وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ...) إلى آخره: تَقَدَّمَ الكلام على ما إذا قال البُخاريُّ: (قال فلان) وفلان المعزوُّ إليه القول شيخُه -كهذا-؛ أنَّه كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالب أخذُه عنه ذلك في حال المذاكرة[ح١٤٢]، و(هشام): شيخ البُخاريِّ حدَّث عنه بأحاديثَ، وخالف الحافظُ أبو مُحَمَّد ابن حزم الظاهريُّ في ذلك، فقال في «المُحلَّى» وقد ذكر هذا المكان «ليكونَنَّ مِن أمَّتي أقوام...» إلى آخره: (هذا حديث مُنقطِعٌ لم يتَّصل ما بين البُخاريِّ وصدقة بن خالد، ولا يصحُّ في هذا الباب شيءٌ أبدًا، وكلُّ ما فيه؛ فموضوعٌ)[المحلى٩/٧٦]، قال الحافظ أبو عمرو بن الصَّلاح: (ولا التفاتَ إليه في ردِّه ذلك مِن وجوه(١)، قال: والحديث صحيحٌ معروف الاتِّصال بشرط «الصَّحيح»، قال: والبُخاريُّ قد يفعل ذلك؛ لكون الحديث معروفًا مِن جهة الثِّقات عن الشخص الذي علَّق عنه، أو لكونه ذكره في موضعٍ آخرَ مِن كتابه متَّصلًا، أو لغير ذلك مِن الأسباب التي لا يصحبها خللُ الانقطاع). انتهى[علوم الحديث ٦٨]، والحديث المذكور متَّصل مِن طرقٍ؛ طريق هشام وغيره، قال الإسماعيليُّ في «المستخرج»: (حدَّثنا الحسن -وهو ابن سفيان النَّسويُّ الإمام-: حدَّثنا هشام بن عمَّار، ثُمَّ قال: وحدَّثنا الحسن أيضًا: أخبرنا عبد الرحمن بن إبراهيم: حدَّثنا بشر: حدَّثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وقال: وأبو عامر، ولم يشكَّ)، ووصله أيضًا أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الحافظ، فقال: حدَّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن حمزة: حدَّثنا عبْدان: حدَّثنا هشام، قال: وحدَّثنا الحسن بن مُحَمَّد: حدَّثنا مُحَمَّد ابن مُحَمَّد ابن سليمان: حدَّثنا هشام بن عمَّار...؛ فذكره، وقال أبو داود أيضًا: حدَّثنا عبد الوهَّاب بن نجدة عن بشر بن بكر: حدَّثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر...؛ فذكره[د٤٠٣٩]، وهذا على شرط «الصَّحيح»، قال بعض الحُفَّاظ العصريِّين: (ليس في سياق أبي داود والنَّسائيِّ(٢) هذا الوجه المقصود)(٣)، وقال الطَّبَرانيُّ في «مسند الشَّاميِّين»[٥٨٨]: حدَّثنا مُحَمَّد ابن يزيد بن عبد الصَّمد: حدَّثنا هشام بن عمَّار...؛ فذكره، قال بعض حفَّاظ العصر: (وعزوُه لـ«مسند

---

(١) وقد ذكر الوجوه في «صيانة حديث مسلم» (ص٨٣).

(٢) اقتصر الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٥٦) في عزوه إلى أبي داود، وكذا المزي في «تحفة الأشراف» (٩/٢٨٢).

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٥٦) بعد عزو شيخه الحديث لأبي داود: (قوله: «إنَّ أبا داود أخرجه» يوهم أنَّه عند أبي داود باللفظ الذي وقع فيه النزاع وهو المعازف، وليس كذلك، بل لم يذكر فيه الخمر الذي وقعت ترجمة البخاري لأجله).

الشاميِّين» قصورٌ، فأنَّه في «المعجم الكبير» عن جعفر بن مُحَمَّد الفِرْيَابيِّ، عن هشام(١)). انتهى(٢).

وقول ابن حزم: (لم يتَّصل ما بين البُخاريِّ وصدقةَ) كان ينبغي أن يقول: ما بين البُخاريِّ وهشام، والله أعلم، وقال شيخنا: (وليته -يعني: ليت ابن حزم- أعلَّه بصدقة، فإنَّ يحيى قال فيه: «ليس بشيء»، رواه ابن الجنيد عنه(٣)، وروى المَرُّوذيُّ عن أحمد: «ليس بمستقيم»(٤)، ولم يرضَه، لكن تابعه عليه بشرُ بن بكر)(٥)، قال شيخنا: (وأغرب المُهلَّب، فضعَّفه مِن وجهٍ آخرَ غير جيِّد، فقال: «هذا الحديث لم يسنده البُخاريُّ مِن أجل شكِّ المُحدِّث في الصَّاحب، فقال: أبو عامر، أو أبو مالك»، أو لمعنًى آخرَ لا أعلمه، فأغفل أنَّ الاختلاف في الصَّحابيِّ لا يضرُّ). انتهى[التوضيح٢٧/١٢٨]؛ لأنَّ الصَّحابة كلَّهم عدولٌ. انتهى، وسأذكر قريبًا ترجمة الاثنين.

قوله: (حَدَّثَنَا(٦) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ الأَشْعَرِيُّ): أسلم (عبد الرحمن) هذا في زمنه ﷺ، وصحب معاذًا، وقال بعضهم: قدم مع جعفر؛ إذ هاجر إلى الحبشة، وقد حمَّر عليه الذَّهَبيُّ[التجريد١/٣٥٤]، فالصَّحيح: أنَّه عنده تابعيٌّ، وقال في «التَّذهيب»: (يقال: له صحبة)[التذهيب٦/٣٩].

تنبيهٌ: عدَّ عبدَ الرَّحمن هذا صحابيًّا/ مُحَمَّدُ بنُ الرَّبيع الجيزيُّ في «مَن دخل مصر مِن الصَّحابة»(٧)، [٢/٢٥٧ب]

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٨٢) عن موسى بن سهل الجونيِّ البصريِّ عن هشام، وقد عزاه الحافظ في «الفتح» إلى الطبراني في «الكبير» من الوجهين؛ عن موسى بن سهل الجونيِّ وعن جعفر بن محمَّد الفِرْيَابيِّ، كلاهما عن هشام.

(٢) انظر «فتح الباري» (١٠/٥٥).

(٣) قال ابن معين في «تاريخه» (١/١٣٣) رواية الدارمي: (صدقة بن خالد ثقة) وقال في صدقة بن عبد الله السمين: (ضعيف).

(٤) لم يقل الإمام أحمد هذا في صدقة بن خالد؛ بل قال فيه: (صدقة بن خالد ثقة ثقة، أثبت من الوليد بن مسلم، صالح الحديث)، وقال في صدقة بن عبد الله السمين: (ما كان من حديثه مرفوع منكر، وما كان من حديثه مرسل عن مكحول فهو أسهل: قال: وهو ضعيف جدًا)، انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٣٠٠).

(٥) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٥٦) تعقيبًا على كلام ابن الملقن: (هذا الذي قاله الشيخ خطأ، وإنما قال يحيى وأحمد ذلك في صدقة بن عبد الله السمين [تقدم أعلاه ما قالوه في صدقة بن عبد الله] وهو أقدم من صدقة ابن خالد، وقد شاركه في كونه دمشقيًا وفي الرواية عن بعض شيوخه كزيد بن واقد، وأما صدقة بن خالد فقد قدمتُ قول أحمد فيه وأما بن معين فالمنقول عنه أنه قال: كان صدقة بن خالد أحب إلى أبي مسهر من الوليد ابن مسلم قال: وهو أحب إلي من يحيى بن حمزة ونقل معاوية بن صالح عن بن معين أن صدقة بن خالد ثقة ثم إن صدقة لم ينفرد به عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بل تابعه على أصله بشر بن بكر).

(٦) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (حدثني).

(٧) انظر «حسن المحاضرة» (١/٢١٧).

وهو وَهَم منه، على أنَّ أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل قد أخرج حديثه في «المسند»(١)، وذكر ابن يونس أنَّ له صحبةً(٢)، وكذا حكى ابن منده عن يحيى ابن بُكَيْر، عن اللَّيث وابن لهيعة(٣)، وأمَّا ابن عَبْدِ البَرِّ في «استيعابه»؛ فصرَّح بأنَّه لم يَفِدْ ولم يروِ[الاستيعاب٤٥٨]، والله أعلم، ترجمته معروفة، وقد رُقِم عليه: (خت، ٤)[تهذيب الكمال١٧/٣٣٩].

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ -أَوْ أَبُو مَالِكٍ- الأَشْعَرِيُّ): أمَّا (أبو عامر) فقد اختُلِف في اسمه، فقيل: عبد الله بن هانئ، وقيل: عبد الله بن وهب، وقيل: عُبَيد بن وهب، سكن الشام، وليس بعمٍّ أبي موسى الأشعريِّ، ذاك قُتِل يوم أوطاس في حياته ﷺ، واسمه: عبيد بن سُلَيم بن حضَّار رضي الله عنه(٤)، وهذا بقي إلى زمن عبد الملك بن مروان، وهو صَحَابيٌّ معروف، وأمَّا ابن عساكر؛ فلم يجعل هذا إلَّا عمَّ أبي موسى الأشعريِّ(٥)، وهو غلط، أمَّا (أبو مالك الأشعريُّ) فقد اختُلِف في اسمه، فقيل: الحارث ابن الحارث، وقيل: عُبَيد، وقيل: عَمرٌو، وقيل: كعب بن عاصم، وقيل: عُبَيد الله، وقيل: كعب بن كعب، وقيل: عامر بن الحارث بن هانئ بن كلثوم، وهو صَحَابيٌّ قَدِم في السَّفينَتَين(٦)، نزل الشام، روى عنه جابر بن عبد الله، وعبد الرَّحمن بن غنم، وعبد الله بن معانق، وشهر بن حَوْشَب، وشريح ابن عبيد، وجماعة، وبعض هؤلاء روايتُهم عنه مُرسلَةٌ، قال ابن سعد وغيره: ذكروا موته في خلافة عمر رضي الله عنه(٧)، وقال شهر بن حَوْشَب، عن عبد الرحمن بن غنم قال: (طُعِن معاذ بن جبل، وأبو عُبيدة، وأبو مالك الأشعريُّ، وشرحبيل ابن حسنة في يوم واحد)(٨)، والله أعلم(٩).

---

(١) قال الذهبي في «تاريخه» (٥/٤٧٧): (خَرَّج له أحمد بن حنبل أحاديث هي مراسيل فيما يغلب على الظن)، وهذا الحديث أخرجه في «المسند» (٥/٣٤٢) بلفظ: (إذ دخل علينا عبد الرحمن بن غنم صاحب النبي ﷺ)، وقال في «الجرح والتعديل» (٥/٢٧٤) في ترجمة عبد الرحمن هذا: (ليس له صحبة).

(٢) انظر «أسد الغابة» (٣/٣٨٢).

(٣) انظر «تاريخ الإسلام» (٥/٤٧٧).

(٤) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٨١).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٨١)، وانظر «تاريخ دمشق» (٣٨/٢١٧).

(٦) يعني السفينتين اللتين قدم بهما جعفر وأصحابه من الحبشة.

(٧) لم أقف على كلام ابن سعد في المطبوع من «الطبقات»، انظر «تهذيب التهذيب» (٤/٥٨٠).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤/٢٤٥).

(٩) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٥٦-٥٧): (كذا رواه أكثر الحفاظ عن هشام بن عمار بالشك، وكذا وقع عند الإسماعيلي من رواية بشر بن بكر، لكن وقع عند أبي داود [د٤٠٣٩] من رواية بشر بن بكر «حدثني أبو مالك» =

تنبيهٌ: لا يضرُّ الشَّكُّ في عين الصَّحابيِّ؛ لأنَّهم كلُّهم عدولٌ على الصَّحيح.

قوله: (وَاللهِ مَا كَذَبَنِي): هو بفتح الكاف، وتخفيف الذَّال المُعْجَمة المفتوحة، أي: ما حدَّثني حديثَ كذبٍ.

قوله: (يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ): هو بكسر الحاء المُهْمَلة، وتخفيف الراء، وكذا هو في أصلنا مُصحَّح عليه، وعلى الرَّاء: (خف)، قال ابن قُرْقُول: («ويُستحلُّ الحِرُ»؛ مخفَّف الرَّاء: اسم لفرج المرأة، ورواه بعضهم بشدِّ الرَّاء، والأوَّل أصوب، وقيل: أصله بالتَّاء بعد الرَّاء؛ فحُذِفت). انتهى[مطالع٢/٢٥٤]، وقال ابن الأثير في (حرر): (يُستحَلُّ الحِرُ والحرير، هكذا ذكره أبو موسى في «حرف الحاء والرَّاء»، وقال: الحِرُ؛ بتخفيف الرَّاء: الفرج، وأصله: حِرْح؛ بكسر الحاء وسكون الراء، وجمعه: أحراح، ومنهم مَن يُشدِّد الراء، وليس بجيِّد، فعلى التَّخفيف؛ يكون في «حرح»، لا في «حرر»، والمشهور في رواية الحديث على اختلاف طرقه «يستحلُّون الخز»؛ بالخاء المُعْجَمة والزاي، وهو ضرب مِن نبات الإبريسم معروف، وكذا جاء في «كتاب البُخاريِّ»(١) و«أبي داود»[د٤٠٣٩]، ولعلَّه حديثٌ آخرُ، كما ذكره أبو موسى(٢)، وهو حافظ عارف بما روى وشَرَحَ، ولا يُتَّهم، والله أعلم). انتهى، وفي ذلك كلامٌ كثيرٌ للنَّاس اقتصرتُ أنا على بعضه بغير تطويل(٣)، ومعنى (يستحلُّون الحر) أي: الزِّنى.

= بغير شك [قد وقع بالشك ولفظه: يستحلون الخز والحرير]، ووقع عند ابن حبان [حب٦٧٥٤] عن الحسين ابن عبد الله عن هشام بهذا السند إلى عبد الرحمن بن غنم، «أنه سمع أبا عامر وأبا مالك الأشعريين يقولان» فذكر الحديث)، ثم قال: (وقد أخرجه البخاري في «التاريخ» [٣٤٠/١] من طريق إبراهيم بن عبد الحميد عمن أخبره «عن أبي مالك أو أبي عامر» على الشك أيضا وقال: إنما يعرف هذا عن أبي مالك الأشعري. انتهى وقد أخرجه أحمد [حم٢٢٩٠٠] وابن أبي شيبة [ش٢٤٢٢٧] والبخاري في «التاريخ» من طريق مالك بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ :...الحديث. فظهر بهذا أن الشك فيه من عطية بن قيس لأن مالك بن أبي مريم -وهو رفيقه فيه عن شيخهما- لم يشك في أبي مالك...، وقد ترجَّح أنَّه عن أبي مالك الأشعري وهو صحابي مشهور).

(١) يعني: في هذا الحديث كما رواه الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٦٩٠/٣) ونصَّ عليه.

(٢) قال الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (٦٩٢/٣) عقب حديث البخاري وأبي داود وأنَّه بالخاء والزاي: (والذي ذكره أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي في «باب الحاء والراء» ليس في هذا من شيءٍ، إنَّما هو حديثٌ آخرُ من رواية مكحول عن أبي ثعلبة عن النبيِّ ﷺ قال: «أوَّلُ دينكم نبوَّةٌ ورحمة، ثم ملك ورحمةٌ، ثم ملكٌ وجبرية، ثم ملك عض يُستحل فيه الحر والحرير» يريد استحلالَ الحرام من الفروج، وهذا لا يتَّفقُ مع الذي أخرجه البخاريُّ وأبو داودَ في متنٍ ولا إسناد).

(٣) انظر «فتح الباري» (٥٧/١٠).

قوله: (وَالْمَعَازِفَ): هي بفتح الميم، وبالعين المُهْمَلة، وبعد الألف زايٌ مكسورةٌ، ثُمَّ فاء، قال ابن قُرْقُول: (المزاهر؛ وهي عيدان الغناء، «تعزفان»: تغنِّيان). انتهى[مطالع٤/٤٢٦]، وقال ابن الأثير: («العزف»: اللَّعب بالمعازف، وهي الدُّفوف وغيرها ممَّا يُضرَب، وقيل: إنَّ كلَّ لعبٍ عزفٌ). انتهى، وفي «صحاح الجوهريِّ»: («المعازف»: الملاهي)، وكذا عن «العُباب» للصغانيِّ، وعن «العين»: (المعازف: جمع «معزفة»؛ وهي[1] آلة اللَّهو)[2].

قوله: (إِلَى جَنْبِ عَلَمٍ): هو بفتح العين واللَّام، وهو الجبل[3].

قوله: (فَيُبَيِّتُهُمُ اللهُ) أي: يأخذهم في اللَّيل على غفلة.

قوله: (بِسَارِحَةٍ): (السَّارحة): الماشية[4].

قوله: (وَيَضَعُ الْعَلَمَ): تَقَدَّمَ أعلاه ما (العَلَمُ)، ومعنى (يضعه الله): يهدِمُه ويُلْصِقُه بالأرض، وقال شيخنا: (أي: يرمي بالجبل أو يخسف به، وقال ابن بَطَّال[شرح البخاري٦/٥٢]: إن كان العَلَمُ بناءً؛ فيهدمه، وإن كان جبلًا؛ فيدكدكه، وهكذا إن كان غيره). انتهى[التوضيح٢٧/١٣٤].

قوله: (وَيَمْسَخُ آخَرِينَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ): يعني: ممَّن لم يُهلكهم في البياتِ، قال شيخنا: (والمسخ في حكم الجواز في هذه الأمَّة إن لم يأتِ خبرٌ يرفع جوازَهُ، وقد رُوِيَتْ أحاديثُ ليِّنة الأسانيد: «أنَّه سيكون في أمَّتي خسف ومسخ» عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[5]، ولم يأتِ ما يرفع ذلك، وقال بعضُ العلماء: إنَّ معناه: مسخ القلوب حتَّى لا تعرف معروفًا ولا تُنكِر مُنكَرًا)، وقد نقل شيخنا في هذه المسألة كلامَ ابن بَطَّال، والخَطَّابيِّ[6]، والدَّاوديِّ، وأنَّه يكون في هذه الأمَّة مسخٌ وخسفٌ، وذكر شيخنا أحاديثَ مَعزوَّةً لكتبها في ذلك؛ فانظر ذلك إن أردته، والله أعلم[التوضيح٢٧/١٣٥].

٧- بَابُ الانْتِبَاذِ فِي الأَوْعِيَةِ وَالتَّوْرِ

قوله: (وَالتَّوْرِ): تَقَدَّمَ ما هو، وأنَّه بمثنَّاةٍ فوقُ[ح١٨٦].

---

(١) في (أ): (وهو).

(٢) انظر «العين» (١/٣٥٩) وعبارته: (الملاعب التي يضرب بها).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤٣٩).

(٤) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/٢٥٧) مادَّة (سرح).

(٥) أخرجه ابن ماجه (٤٠٦٠) من حديث سهل بن سعد، وقال: إسناده ضعيف، وأخرجه برقم (٤٠٦٢) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقال: إسناده منقطع، والترمذي (٢١٥٣)، والإمام أحمد في «مسنده» (٢/١٦٣).

(٦) انظر «شرح ابن بطال» (٦/٥٢-٥٣)، «أعلام الحديث» (٣/٢٠٩٨).

٥٥٩١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ: سَمِعْتُ سَهْلًا يَقُولُ: أَتَى أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ فَدَعَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ، فَكَانَتِ امْرَأَتُهُ خَادِمَهُمْ وَهِيَ الْعَرُوسُ، قَالَتْ: أَتَدْرُونَ مَا سَقَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، أَنْقَعْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، وأنَّه سلمة بن دينار، و(أَبُو أُسَيْدٍ): تَقَدَّمَ أنَّ الصَّواب فيه ضمُّ الهمزة، وتَقَدَّمَ الكلام عليه، وبعض ترجمته، وأنَّ اسمه مالكُ بن ربيعة أو هلال ابن ربيعة، ومالكٌ أشهرُ، خزرجيٌّ، بدريٌّ، مشهور، قيل: هو آخر البدريِّين وفاةً رضي الله عنه [قبل ح ٧٠٤ و٣٧٨٩].

قوله: (فَكَانَتِ امْرَأَتُهُ خَادِمَهُمْ): امرأة أبي أُسَيد معدودةٌ في الصَّحابيَّات، وتَقَدَّمَ الكلام على اسمها في أوائل (النِّكاح)، واسمُها سلامة بنت وهب [ح ٥١٧٦].

قوله: (وَهِيَ الْعَرُوسُ): تَقَدَّمَ [أنَّ] (العروس) يَشترك فيه الذَّكر والأنثى [قبل ح ٣٧١]، و(أَنْقَعْتُ لَهُ): هو بِضَمِّ تاء المُتكلِّم.

٨- بَابُ تَرْخِيصِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الأَوْعِيَةِ وَالظُّرُوفِ بَعْدَ النَّهْيِ

٥٥٩٢ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الظُّرُوفِ، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ لَنَا مِنْهَا، قَالَ: «فَلَا إِذًا».

وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان الثَّوريُّ فيما يظهر، وذلك لأنَّ الحافظ عبد الغنيِّ في «الكمال» ذكر الثَّوريَّ في مشايخ الزُّبيريِّ، ولم يذكرِ ابنَ عيينة، وكذلك الذَّهَبيُّ في «تذهيبه»(١)، لكن ذكر في «التذهيب» أنَّه روى عن منصور السُّفيانان [التذهيب ٩/١١٢]، وقبلَه الكَلَاباذيُّ وابن طاهر، ولم يعيِّن ابن طاهر في أيِّ الكتابَين رَوَيَا عنه(٢)، والله أعلم(٣)، و(مَنْصُور): هو ابن المُعتمِر، و(سَالِم): هو ابن أبي الجعد.

قوله: (نَهَى النَّبيُّ(٤) ﷺ عَنِ الظُّرُوفِ): كذا في أصلنا، وسأذكر الكلام على ذلك قريبًا [ح ٥٥٩٣].

(١) انظر «الكمال» (٢/٢٦٨)، «تذهيب التهذيب» (٨/١٥٥).
(٢) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٧٠٨)، «الجمع بين رجال الصحيحين» (٢/٤٩٥) في (من اسمه منصور عندهما).
(٣) زيد في (أ): (والله أعلم)، وهو تكرارٌ.
(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رسول الله).

قوله: (وَقَالَ خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): (خليفة) هذا: تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه خليفة بن خيَّاط شَبَابٌ العُصفريُّ، الحافظ، وتَقَدَّمَ ما إذا قال البُخاريُّ: (قال فلان: كذا)، ويكون المُسنَدُ إليه القولُ شيخَه -كهذا-؛ أنَّه كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالب أنَّه أخذ ذلك عنه في حال المذاكرة[ح٤٢١]، و(يحيى ابن سعيد): هو القَطَّان، و(سُفْيَانُ): تَقَدَّمَ أنَّ الظاهر أنَّه الثَّوريُّ قريبًا، و(مَنْصُور): هو ابن المُعتمَر، والله أعلم./ [٢/١٢٥٨أ]

٥٥٩٣- حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عِيَاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الأَسْقِيَةِ، قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاءً، فَرَخَّصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمُزَفَّتِ.

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا وَقَالَ: لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الأَوْعِيَةِ[(١)].

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ[(٢)]): هذا هو عليُّ بن عبد الله ابن المدينيِّ، الحافظ، الجِهبذ، و(سُفْيَانُ) بعده: هو ابن عيينة، و(أَبُو عِيَاض): قال الدِّمْيَاطيُّ: (واسمه: عَمرو بن الأسود، وقيل: قيس بن ثعلبة الكوفيُّ، انفرد به البُخاريُّ، كان حيًّا في ولاية معاوية). انتهى، عمرو بن الأسود العنسيُّ، ويقال: الهمْدانيُّ، أبو عياض، وقيل: أبو عبد الرحمن، الدِّمَشْقيُّ، الدَّارانيُّ، ويقال: الحمصيُّ، أحد زُهَّاد الشَّام الكبار، وهو عُمَير بن الأسود، ترجمته معروفة، فلا نُطوِّل بها[(٣)].

قوله: (لَمَّا نَهى النَّبيُّ ﷺ عَنِ الأَسْقِيَةِ[(٤)]): هذا وَهَم في الرِّواية، وإنَّما هو: (عن الأوعية)، كما سيأتي مِن رواية ابن عيينة، قال في «المطالع»: (لأنَّه لم ينهَ عن الأسقية؛ إنَّما نهى عن الظُّروف، وأباح الانتباذ في الأسقية، فقيل له: «ليس كلُّ النَّاس يجد سقاء»، وكذلك قال لوفد عبد القيس حين قالوا: فيمَ نشرب؟ قال: «في أسقية الأدم»[(٥)]، وقد جاء [أنَّه] نهى عن النَّبيِّذ إلَّا في الأسقية[(٦)]، على هذا كذلك، إلَّا أنَّه سقطت «إلَّا» من الراوي لفظًا أو خطًّا، ومعنى ذلك: أنَّ الأسقية يتخلَّلها الهواء مِن

---

(١) هذا الحديث جاء في «اليونينيَّة» عقب الحديث (٥٥٩٢)، والصواب إثباته هنا كما في (ق) و(أ).

(٢) كذا جاء حديث عليِّ بن عبد الله في (أ) و(ق) مُقدَّمًا على حديث عبد الله بن محمَّد، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» بتأخيره.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢١/٥٤٣)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٤٠٠).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» (الأوعية).

(٥) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (١٨) (٢٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٦) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٩٧٧) (١٠٦) من حديث بريدة رضي الله عنه، ولفظه: (ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء، فاشربوا في الأسقية كلها ولا تشربوا مسكرًا).

مسامِّها، فلا يُسرع إليها الفسادُ مثل ما يُسرع إلى الظُّروف المنهيِّ عنها، وأيضًا فإنَّ التغيُّر يَظهَر فيها؛ إمَّا بانتفاخها أو انشقاقها). انتهى، قاله ابن قُرْقُول[مطالع٥/٥٣٩]، ولشيخنا فيه كلام، قال شيخنا: («عن الأسقية» يريد: عن الظُّروف إلَّا الأسقية، يُوضِّحه باقي الحديث؛ إذ قيل له: «ليس كلُّ النَّاس تجد سقاء»، فرخَّص لهم في الجَرِّ غير الُمزفَّت، أي: عن المطليِّ بالزفت)[التوضيح٢٧/١٤٨]، وهذا أحسن مِن التوهيم، والله أعلم، واعلم أنَّ مسلمًا روى هذا الحديث، فقال: ([لما] نهى رسول الله ﷺ عن الأوعية قالوا: ليس كلُّ النَّاس يجدُ، فأرخص لهم في الجَرِّ غير المُزفَّت)[م٢٠٠٠]، فهذا هو الصَّواب، والله أعلم.

قوله: (فِي الْجَرِّ): هو بفتح الجيم، وتشديد الرَّاء، قال الجوهريُّ في «صحاحه»: (الجرَّة مِن الخَزَف، والجمع: جرٌّ وجِرار(١)).

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو فيما يظهر أبو بكر ابن أبي شيبة عبدُ الله بن مُحَمَّد، وقد رواه مسلم عنه عن سفيان: هو ابن عيينة، ويحتمل أن يكون المسنديَّ، فإنَّه روى أيضًا عن ابن عيينة، لكنَّ الذي يترجَّح في فهمي أنَّه أبو بكر ابن أبي شيبة؛ لرواية مسلم عنه عن سفيان ذلك، وقد أخرج هذا الحديث البُخاريُّ[خ٥٥٩٢]، ومسلمٌ[م٢٠٠٠]، وأبو داود[د٣٦٩٩]، والنَّسَائيُّ[كن٦٧٩٨]، ولم يروه أحدٌ منهم عن المسنديِّ، وإنَّما رواه مسلم عن ابن أبي شيبة، فالظَّاهر أنَّه عبد الله بن مُحَمَّد في «البُخاريِّ»، والله أعلم، وقال بعض حفَّاظ العصر: (الظاهر أنَّه المسنديُّ)(٢)، وقد تَقَدَّمَ كلامه مُطَوَّلًا في (الجمعة)[ح٨٩٩].

٥٥٩٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ ابْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قال: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الدُّبَّاءِ وَالْمُزَفَّتِ. حَدَّثَنِي عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ يحيى بعد (مُسدَّد): هو ابن سعيد القَطَّان الحافظ، و(سُفْيَان) هذا: يحتمل أن يكون ابنَ عيينة وأن يكون الثَّوريَّ، فإنَّ القَطَّان روى عنهما، وهما رويا عن الأعمش، والله أعلم، و(سُلَيْمَان) بعده: هو سليمان بن مِهْرَان الأعمش، أبو مُحَمَّد، الكاهليُّ.

قوله: (عَنِ الدُّبَّاءِ): تَقَدَّمَ أنَّه بالمدِّ والقصر؛ والمعنى: عن الانتباذ في الدُّبَّاء، وقد تَقَدَّمَ الكلام على الانتباذ في الأواني الأربعة، وهل هو منسوخ -كما قاله الجمهور- لحديث بُريدة في «مسلم» أم

---

(١) في (أ): (جرانٌ)، والمثبت من مصدره، وهو موافق لما ورد في الحديث (٤٣٦٨)، ولما يشير إليه في المواضع اللاحقة.

(٢) انظر «فتح الباري» (١٠/٦٢).

لا؟ مُطوَّلًا في أوائل هذا التَّعليق[ح٥٣].

٥٥٩٥ - حَدَّثَنِي عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: قُلْتُ لِلأَسْوَدِ: هَلْ سَأَلْتَ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَمَّا يُكْرَهُ أَنْ يُنْتَبَذَ فِيهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، عَمَّا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُنْتَبَذَ فِيهِ؟ قَالَتْ: نُهِينَا أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ نَنْتَبِذَ فِي الدُّبَّاءِ وَالْمُزَفَّتِ، قُلْتُ: أَمَا ذَكَرَتِ الْجَرَّ وَالْحَنْتَمَ؟ قَالَ: إِنَّمَا أُحَدِّثُكَ مَا سَمِعْتُ، أُحَدِّثُ مَا لَمْ أَسْمَعْ.

قوله: (حَدَّثَنِي عُثْمَانُ): الظاهر أنَّه عثمان ابن أبي شيبة، أخو الحافظ الكبير أبي بكر، وهو أسنُّ من أبي بكر أخيه، تَقَدَّمَ، و(جَرِيرٌ) بفتح الجيم، وكسر الرَّاء: هو ابن عبد الحميد، و(مَنْصُور): هو ابن المعتمر، و(إِبْرَاهِيم): هو ابن يزيد النَّخعيُّ، و(الأَسْوَد): هو ابن يزيد النَّخعيُّ.

قوله: (عَمَّا يُكْرَهُ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (أَنْ يُنْتَبَذَ فِيهِ): (يُنتَبذ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا بعدها (يُنتبَذ): مَبْنيٌّ أيضًا.

قوله: (أَمَا ذَكَرَتِ الْجَرَّ): (ذكرتِ): في آخره تاء التأنيث الساكنة، وكُسِرت في الوصل؛ لالتقاء السَّاكنَين، و(الجرّ): تَقَدَّمَ الكلام عليها قريبًا، وأنَّها الجرار[ح٥٥٩٢].

قوله: (وَالْحَنْتَمَ): تَقَدَّمَ ضبطها، والكلام عليها في أوائل هذا التعليق[ح٥٣].

٥٥٩٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجَرِّ الأَخْضَرِ، قُلْتُ: أَنَشْرَبُ فِي الأَبْيَضِ؟ قَالَ: لَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه التَّبُوذَكيُّ، الحافظ، وتَقَدَّمَ الكلام على نسبته هذه لماذا[ح٦٣]، و(عَبْدُ الْوَاحِدِ) بعده: هو ابن زياد، و(الشَّيْبَانِيُّ): بالشين المُعْجَمة، وهو أبو إسحاق سليمان بن فيروز، و(عَبْدَ الله ابْنَ أَبِي أَوْفَى): صَحَابيٌّ، وأبوه (أبو أوفى): علقمة بن خالد، تَقَدَّمَ نسبه، صَحَابيٌّ أيضًا رضي الله عنهما.

قوله: (عَنِ الْجَرِّ الأَخْضَرِ): تَقَدَّمَ أنَّ (الجرَّ): هو الجرار[ح٤٣٦٨، ٥٥٩٣].

قوله: (أَيُشْرَبُ(١)؟): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وقبله همزة الاستفهام.

٩ - بَابُ نَقِيعِ التَّمْرِ مَا لَمْ يُسْكِرْ

قوله: (مَا لَمْ يُسْكِرْ): هو بِضَمِّ أوَّله وكسر الكاف، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَنَشْرَبُ).

٥٥٩٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ: أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِعُرْسِهِ، فَكَانَتِ امْرَأَتُهُ خَادِمَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَهِيَ الْعَرُوسُ، فَقَالَتْ: مَا تَدْرُونَ مَا أَنْقَعْتُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنْقَعْتُ لَهُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فِي تَوْرٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر؛ بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، و(يَعْقُوبُ): بعده القاريُّ؛ بتشديد الياء؛ منسوبٌ إلى القارة القبيلة المعروفة، لا إلى القراءة، و(أَبُو حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة سلمة بن دينار، و(أَبُو أُسَيد): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ الصواب ضمُّ همزته وفتح السين، وتَقَدَّمَ الاختلاف في اسمه، وتَقَدَّمَ اسم (امْرَأَته): أمُّ أُسيد، وأنَّها سلامة بنت وهب[ح٥١٧٦].

قوله: (وَهِيَ الْعَرُوسُ): تَقَدَّمَ أنَّ (العروس): اسم يشترك فيه الرَّجل والمرأة[ح٣٧١].

قوله: (مَا أَنْقَعْتُ): هو بِضَمِّ تاء المُتكلِّم في آخره، وكذا الثَّانية: (أَنْقَعْتُ لَهُ)، قال بعضهم: (يقال: نقع وأنقع؛ لغتان)(١)، وتَقَدَّمَ ضبط (التَّور) وما هو[ح١٨٦].

١٠ - بَابُ الْبَاذَقِ، وَمَنْ نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ مِنَ الأَشْرِبَةِ

وَرَأَى عُمَرُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَمُعَاذٌ شُرْبَ الطِّلَاءِ عَلَى الثُّلُثِ.

وَشَرِبَ الْبَرَاءُ وَأَبُو جُحَيْفَةَ عَلَى النِّصْفِ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اشْرَبِ الْعَصِيرَ مَا دَامَ طَرِيًّا.

وَقَالَ عُمَرُ: وَجَدْتُ مِنْ عُبَيْدِ اللهِ رِيحَ شَرَابٍ، وَأَنَا سَائِلٌ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ يُسْكِرُ جَلَدْتُهُ.

قوله: (بَابُ الْبَاذَقِ): هو بالباء الموحَّدة، وبعد الألف ذالٌ معجمةٌ مفتوحةٌ، كذا قَيَّدهُ بفتحها ابن قُرْقُول وابنُ الأثير(٢)، قال الدِّمْيَاطيُّ: (المطبوخ من عصير العنب كان أوَّل مَن صنعه وسمَّاه بنو أُمَيَّة؛ لينقلوه عن اسم الخمر، وكلُّ مُسكِر، فهو خمرٌ؛ لأنَّ الاسم لا ينقله عن معناه الموجود فيه). انتهى، وما قاله هو نحو لفظ ابن قُرْقُول في «مطالعه»، وكأنَّه أخذه منه أو من القاضي عياض(٣) وغيَّره قليلًا جدًّا، وفي «النِّهاية»: (الباذَق): (هو بفتح الذال -يعني: المُعْجَمة-: الخمرُ، تعريب «باذه»؛ وهو اسم الخمر

(١) انظر «التنقيح» (١١١٢/٣).
(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤٦٥/١)، «النهاية في غريب الحديث» (١١١/١) مادَّة (بذق).
(٣) انظر «مشارق الأنوار» (٢٠٤/١).

بالفارسيَّة)، وقَيَّدهُ شيخنا أيضًا بفتح الذال المُعْجَمة، ثُمَّ قال: (وما ذكرتُه مِن فتح الذَّال هو ما قال ابن التِّين/ أنَّه ضبطه به، ونقل عن الشيخ أبي الحسن عن بعض الحُذَّاق أنَّه اسمٌ حَدَثَ بعد رسول الله ﷺ، [٢/٢٥٨ب] ولم يكن قديمًا في العرب، وسُئِل عن فتح الذَّال، فقال: ما وقفناهم عليه، ولكن الذي[1] قرؤوا بكسرها). انتهى[التوضيح٢٧/١٥١].

قوله: (**وَرَأَى عُمَرُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَمُعَاذٌ شُرْبَ الطِّلَاءِ**): أمَّا (عمر) فهو ابن الخطَّاب الفاروق، و(أبو عُبَيدة): عامر بن عبد الله بن الجرَّاح، أمين الأمَّة، تَقدَّمَ، وأحد العشرة، و(معاذ): هو ابن جبل، تَقَدَّمَ أيضًا[2].

قوله: (**شُرْبَ الطِّلَاءِ عَلَى الثُّلُثِ**): (الطِّلاء) بكسر الطاء المُهْمَلة، وبالمدِّ في آخره، قال الجوهريُّ: (ما طُبِخ مِن عصير العنب حتَّى ذهب ثلثاه، وتُسمِّيه العجم: المَيْبَخْتَج[3]، وبعض العرب يُسمِّي الخمرَ الطِّلاء؛ يريد بذلك تحسين اسمها، لا أنَّها الطِّلاءُ بعينها).

قوله: (**وَشَرِبَ الْبَرَاءُ وَأَبُو جُحَيْفَةَ**): (البراء): هو ابن عازب، وعازب صَحَابيٌّ أيضًا، [و(أبو جحيفة)]: تَقَدَّمَ ضبطه غيرَ مَرَّةٍ، وأنَّه وهب بن عبد الله السُّوائيُّ، وتَقَدَّمَ الخلاف في اسمه واسم أبيه[ح١٨٧][4].

قوله: (**وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: وَجَدْتُ مِنْ عُبَيْدِ اللهِ رِيحَ شَرَابٍ**): (عبيد الله) هذا: هو ولده، وفي «النَّسَائيِّ»: عن السَّائب بن يزيد، عن عمر رضي الله عنه أنَّه خرج عليهم، فقال: (إنِّي وجدت مِن فلان ريحَ شرابٍ، فزعم أنَّه الطِّلاء، وإنِّي سائل عمَّا شَرِب، فإن كان يُسكِر؛ جلدتُه)، فجلده عمرُ الحدَّ تامًّا[س٨/٣٢٦]، (فلان): هو عبيد الله المشار إليه، وقد عزا ابن بَشْكُوال تعيينه لحديث الزَّعفرانيِّ، وفي «جامع معمر» انتهى[5].

تنبيهٌ: عبد الرحمن بن عمر الأوسط: هو أبو شحمة، وهو الذي ضربه عمرو بن العاصي بمصر

---

(١) في (أ): (الذين)، وعليها: (كذا)، والمثبت من مصدره.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٦٥-٦٦): (فأما أثر عمر فأخرجه مالك في الموطأ من طريق محمود بن لبيد الأنصاري [«الموطأ» (٢/٨٤٧)]...، وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الخطمي [«سنن النسائي» (٨/٣٢٩)]...، أمَّا أثر أبو عبيدة -وهو ابن الجراح- ومعاذ ابن جبل؛ فأخرجه أبو مسلم الكجي وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق قتادة عن أنس [«المصنف» (٢٤٤٦٠)]).

(٣) (المِنْبَخْتُجَّ) كذا ضبطه في (أ)، والمثبت من مصدره.

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (١٠/٦٦): (أثر البراء أخرجه ابن أبي شيبة من رواية عدي بن ثابت [«المصنف» (٢٤٥٠٨)]...، وأمَّا أثر أبي جحيفة فأخرجه ابن أبي شيبة أيضًا من طريق حصين بن عبد الرحمن)، وأثر أبي جحيفة لم أقف عليه من طريق حصين، وأخرجه في «المصنف» (٢٤٥٠٩) من طريق طلحة بن جبر.

(٥) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٣٠٠).

في الخمر، ثُمَّ حمله إلى المدينة، فضربه أبوه أدبَ الوالد، ثُمَّ مرض، ومات بعد شهر، هكذا يرويه معمر، عن الزُّهريِّ، عن سالم، عن أبيه، وأمَّا أهل العراق؛ فيقولون: إنَّه مات تحت السِّياط، وذلك غلط[١]، وقال الزُّبَير: (أقام عليه عمرُ حدَّ الشَّرابِ، فمرض فمات) انتهى[٢].

تنبيهٌ: القصَّة التي يذكرها القُصَّاص في المساجد والجوامع وتحت القلعة للعوامِّ في ضرب أبي شحمة في إقامة الحدِّ عليه بالزِّنى، ذكره ابن الجوزيِّ في أواخر «الموضوعات» في (الموضوع على الصَّحابة) مطولة، ثُمَّ قال: (حديثٌ موضوعٌ، كيف رُوِي؟ ومن أيِّ طريق نقل؟! وضعه جهَّال القُصَّاص؛ ليكون سببًا في تبكية العَوامِّ والنِّساء، ولقد أبدعوا فيه، وأتَوا بكلِّ قبيح، ونسبوا عمرَ إلى ما لا يليق، ونسبوا الصَّحابة إلى ما لا يليق بهم، وكلماته الرَّكيكة تدلُّ على وضعه، وبُعْدُهُ عَن أحكام الشَّرع يدلُّ على سوء فهم واضعِه)، ثُمَّ ذكر ما فيه مُخالفٌ للشَّرع... إلى آخر كلامه، وهو كلام حسن؛ انظرْه إن أردتَه، والله أعلم[الموضوعات ٣/٢٧٤].

٥٥٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الْجُوَيْرِيَةِ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْبَاذَقِ، فَقَالَ: سَبَقَ مُحَمَّدٌ الْبَاذَقَ، فَمَا أَسْكَرَ فَهْوَ حَرَامٌ، قَالَ: الشَّرَابُ الْحَلَالُ الطَّيِّبُ؟ قَالَ: لَيْسَ بَعْدَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ إِلَّا الْحَرَامُ الْخَبِيثُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، و(سُفْيَانُ) بعده: هو -فيما يظهر- الثَّوريُّ؛ وذلك لأنَّ الحافظ عبد الغنيِّ ذكر في ترجمة (مُحَمَّد بن كثير) في مشايخه الثَّوريَّ، ولم يذكرِ ابنَ عيينة[٣]، وأمَّا الذَّهَبيُّ؛ فقال: (روى عن سفيان)، وأطلق[٤]، فحملتُ المُطلَق على المُقيَّد، ونظرت في ترجمة أبي الجويرية، واسمه: حطَّان بن خُفاف الجَرْميُّ، فرأيتُه قد روى عنه السُّفيانان، ثُمَّ نظرت في أطراف الحديث[تحفة ٤/٣٨٠]، فوجدت الحديث قد رواه البُخاريُّ والنَّسائيُّ، فرواه البُخاريُّ عن مُحَمَّد بن كثير، عن سفيان، ورواه النَّسائيُّ في (الأشربة) عن قتيبة، عن أبي عوانة وسفيان بن عيينة فرَّقهما؛ كلاهما عن أبي الجويرية مُختَصَرًا[س ٨/٣٠٠ و٨/٣٢١]، وأعاد حديث ابن عيينة

(١) انظر «أسد الغابة» (٣/٣٧٢) في ترجمة أخيه عبد الرحمن الأكبر.

(٢) لم أقف على قول الزبير في «جمهرة النسب»، وهو عند عمه مصعب في «نسب قريش» (ص٣٥٦) ولفظه: (فمات من ضربه).

(٣) انظر «الكمال» (٢/٣٨٠).

(٤) انظر «تذهيب التهذيب» (٨/٢٦٥).

في (الوليمة)[كن٦٧٨٧]، فيحتَمل أن يكون ابنَ عيينة إن كان روى عنه مُحَمَّد بن كثير، والله أعلم، و(**أَبُو الجُوَيْرِيَة**): حِطَّان بن خُفاف يروي عن ابن عَبَّاس، ومعن بن يزيد الأسلميِّ، وغيرهما، وعنه: شعبة، والسُّفيانان، وإسرائيل، وزهيرٌ، وأبو عوانة، وجماعة، وَثَّقَهُ أبو حاتم وغيره(١)، أخرج له البُخاريُّ وأبو داود، والنَّسَائيُّ، والله أعلم(٢).

قوله: (**فَقَالَ: سَبَقَ مُحَمَّدٌ الْبَاذَقَ**): (مُحَمَّد): مَرْفوعٌ فاعلٌ، وهو رسول الله ﷺ، و(الباذَق): تَقَدَّمَ ما هو، وهو مَنْصوبٌ هنا مفعول، ومعنى هذا الكلام: أنَّ الباذَقَ لم يكن في زمن مُحَمَّد ﷺ، أو سبق قولُه فيه وفي غيره مِن جنسه، قاله ابن الأثير، وفي هامش أصلنا ما لفظه: (قال الحافظ أبو ذرٍّ: يعني: أنَّ الاسم حدث بعد الإسلام). انتهى، وكذا نقل بعضهم عن أبي ذرٍّ(٣)، وهو القولُ الأوَّل مِن قَوْلَي ابنِ الأثير.

٥٥٩٩ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ **يُحِبُّ الْحَلْوَاءَ وَالْعَسَلَ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة.

قوله: (**يُحِبُّ الْحَلْوَاءَ وَالْعَسَلَ**): تَقَدَّمَ الكلام على (الحلواء) غيرَ مَرَّةٍ، وأنَّها بالمدِّ والقصر[ح٥٢٦٨]، وإنَّما أخرج هذا الحديث هنا؛ لأنَّ (الحلواء) اختُلِف فيها، فقيل: نقيع التَّمر، وقيل غير ذلك، وسيأتي الكلام عليها في (باب شرب الحلواء) قريبًا[قبل ح٥٦١٤].

١١ - بَابُ مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَخْلِطَ الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا، وَأَنْ لَا يَجْعَلَ إِدَامَيْنِ فِي إِدَامٍ

قوله: (**بَابُ مَنْ رَأَى أَلَّا يَخْلِطَ الْبُسْرَ وَالتَّمْرَ إِذَا كَانَ مُسْكِرًا...**) إلى آخر الترجمة: ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (وَهَّمَ الشَّارحُ البُخاريَّ في قوله: «إذا كان مُسكِرًا»، وقال: إنَّ النَّهْي عن الخليطين عامٌّ وإن لم يسكر كثيرهما؛ لسرعة سريان الإسكار إليهما من حيث لا يشعر به، ولا يلزم البُخاريَّ ذلك، إمَّا لأنَّه يرى جواز الخليطَين قبل الإسكار، وإمَّا لأنَّه ترجم على ما يطابق الحديث الأوَّل -أعني: حديث أنس-) ويعني بحديث أنس: (إنِّي لأسقي أبا طلحة وأبا دجانة وسهيل ابن بيضاء خليط بُسر وتمر...) الحديث[ح٥٦٠٠]، قال ابن المُنَيِّر: (ولا شكَّ أنَّ الذي كان يسقيه حينئذٍ القومَ مُسكِرٌ،

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٣٠٤).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٦/٥٦٠)، وقد تقدم عند الحديث (١٤٢٢).

(٣) انظر «التنقيح» (٣/١١١٣).

ولهذا دخل عندهم في عموم التحريم للخمر، وقال أنس: إنَّا لنعدُّها يومئذٍ الخمر، دلَّ على أنَّه كان مُسكِرًا، وأمَّا قوله: «وألَّا يجعل إدامين في إدام»، فيطابق حديث جابر وأبي قتادة)، ويعني بحديث جابر: «نهى النَّبيُّ ﷺ عن الزبيب، والتمر، والبُسر، والرُّطب»[ح٥٦٠١]، وبحديث أبي قتادة: «نهى النَّبيُّ ﷺ أن يجمع بين التمر والزهو، والتَّمر والزَّبيب، وليُنبَذ كلُّ واحد منهما على حدة»[ح٥٦٠٢]، قال ابن المُنَيِّر: (ويكون النَّهي مُعلَّلًا بعلل مُستقلَّة؛ إمَّا تَحقُّق إسكار الكثير، وإمَّا يوقُّع الإسكار بالاختلاط سريعًا، وإمَّا الإسرافُ والشَّره، والتَّعليلُ بالإسراف مُبيَّن في حديث النَّهي عن قران التَّمر هذا، والتَّمرتان نوعٌ واحدٌ، فكيف بالمُتعدِّد؟!) انتهى[المتواري١٨٤].

قوله: (**أَلَّا يَخْلِطَ**): هو مَبْنيٌّ للفاعل، و(البُسرَ): إذن مَنصوبٌ مفعول، و(التمر): معطوف عليه، وكذا (**يَجْعَلَ**): مَبْنيٌّ للفاعل أيضًا، والله أعلم.

٥٦٠٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنِّي لأَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا دُجَانَةَ وَسُهَيْلَ ابْنَ الْبَيْضَاءِ خَلِيطَ بُسْرٍ وَتَمْرٍ إِذْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ، فَقَذَفْتُهَا وَأَنَا سَاقِيهِمْ وَأَصْغَرُهُمْ، وَإِنَّا نَعُدُّهَا يَوْمَئِذٍ الْخَمْرَ. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، سَمِعَ أَنَسًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ**): هو ابن إبراهيم، الفراهيديُّ، الحافظ، تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٢٦٤]، و(**هِشَامٌ**) بعده: هو هشام بن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، تَقَدَّمَ.

قوله: (**إِنِّي لأَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ...**) إلى آخره: تَقَدَّمَ الجماعة الذين كان يسقِيهم أنسٌ في (سورة المائدة)، وأنَّ في «مسند أحمد»[حم١٣٢٧٥]: (أنَّهم كانوا أحد عشر رجلًا)[ح٤٦١٧].

قوله: (**حُرِّمَتِ الْخَمْرُ**): هو بِضَمِّ الحاء، وكسر الرَّاء المُشَدَّدة[ح٥٥٧٩]، و(الخمر): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل./ [٢/٢٥٩أ]

قوله: (**قَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، سَمِعَ أَنَسًا**): وهذا تعليق مجزوم به، وهو عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله، أبو أُمَيَّة، المصريُّ، الفقيه، المقرئ، أحد الأعلام، تَقَدَّمَ مِرارًا[ح٢٠٢]، وإنَّما أتى بهذا التَّعليق؛ لأنَّ في السَّند الأوَّل قتادةَ عنعن عن أنسٍ، وهو مُدَلِّس، فبيَّن بهذا تصريح قتادة بالسَّماع مِن أنسٍ، والله أعلم، قال شيخنا: (وقد أسنده أبو نعيم الحافظ...) فذكره[1].

(١) «التوضيح» (٢٧/١٥٩)، وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٧٠): (وقد أخرجه مسلم [١٩٨١] من طريق ابن وهب عن عمرو ابن الحارث، ولفظه: «نهى أن يخلط التمر والزهو ثم يشرب»).

٥٦٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الزَّبِيبِ وَالتَّمْرِ وَالْبُسْرِ وَالرُّطَبِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد، النَّبِيْلُ، و(ابْنِ جُرَيْجٍ): عبد الملك ابن عبد العزيز بن جُرَيج، و(عَطَاءٌ): هو ابن أبي رَباح، أحد الأعلام، و(جَابِر): هو ابن عبد الله بن عمرو ابن حرام الأنصاريُّ.

قوله: (نَهَى[1] عَنِ الزَّبِيبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْبُسْرِ، وَالرُّطَبِ): يعني: أن يُنبَذا جميعًا، وكذا ذكر في الحديث: «وليُنبذْ كلُّ واحد منهما على حدة»[ح٥٦٠٢].

تنبيهٌ: اعلم أنَّ أصحاب الشَّافِعيِّ وغيرَهم مِن العلماء قالوا: سبب الكراهة: أنَّ الإسكار يُسرِع إليه بسبب الخليط قَبلَ أن يتغيَّر طعمُه، فيظنُّ الشَّارب أنَّه ليس مُسكِرًا[2]، قال الشيخ محيي الدين النَّوَويُّ: (ومذهب الشَّافِعيِّ والجمهور: أنَّ النَّهْي؛ لكراهة التنزيه، ولا يحرم ذلك ما لم يَصِرْ مُسكِرًا، وبهذا قال جماهير العلماء، وقال بعضُ المالكيَّة: هو حرام، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية عنه: لا كراهةَ فيه، ولا بأسَ به؛ لأنَّ ما حلَّ مُفرَدًا حلَّ مخلوطًا[3]، وأنكر عليه الجمهور، والأحاديث الصَّحيحة الصَّريحة قاضية عليه في النَّهْي عنه، فإن لم يكن حرامًا؛ كان مكروهًا، واختلف أصحابُ مالك في النَّهْي: هل يختصُّ بالشُّرب أم يعمُّه وغيره؟ والأصحُّ التَّعميمُ). انتهى[شرح مسلم١٣/١٥٥]، وقال الإمام أبو سليمان حمْد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الخَطَّابيُّ البُستيُّ في «معالمه»: (ذهب غير واحد من العلماء إلى تحريم الخليطَين وإن لم يكن الشراب المُتَّخذ منهما مُسكِرًا؛ على ظاهر الحديث، ولم يجعلوه معلولًا بالإسكار، وبه قال عطاء، وطاوس، ومالك، وأحمد، وإسحاق، وعامَّة أهل الحديث، وهو غالبُ مذهب الشَّافِعيِّ، وقال: مَنْ شرب الخليطَين قبل حدوث الشِّدَّة؛ فهو آثمٌ مِن جهة واحدة، وإن شرب بعد حدوث الشِّدَّة؛ كان آثمًا مِن جهتَين؛ إحداهما: شرب الخليطَين، والأخرى: شرب المُسكِر، ورخَّص فيه سفيان، وأهل الرَّأي، وقال اللَّيث: «إنَّما جاءتِ الكراهة أن يُنبَذا جميعًا؛ لأنَّ أحدهما يُسنِد صاحبه». انتهى لفظ الخَطَّابيِّ، والله أعلم[معالم٤/١٠٠]، وقد نقل شيخُنا عن الشَّافِعيِّ: (أنَّه سُئِل عن رجل شرب

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبِيُّ ﷺ).

(٢) انظر «المجموع» (٢/٤٠٣).

(٣) انظر «المبسوط» (٢٤/٥)، وانظر «الإشراف على مذاهب العلماء» (٨/٢٠٢-٢٠٣).

خليطَين مُسكِرًا؟ فقال: هذا بمنزلة أكل لحم خِنزير ميِّت، فهو حرام من وجهين؛ الخِنزيرُ حرامٌ، والمُسكِرُ حرامٌ). انتهى [التوضيح ٢٧/١٦١].

٥٦٠٢ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّهْوِ، وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ، وَلْيُنْبَذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن إبراهيم، الفراهيديُّ، الحافظ، و(هِشَامٌ) بعده: تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه الدَّستوائيُّ، و(يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المُثلَّثة، و(أَبُو قَتَادَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحارث -وقيل غيره- ابن ربعيٍّ الأنصاريُّ.

قوله: (أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزَّهْوِ): (يُجمَع): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا (وَلْيُنْبَذْ): مَبْنيٌّ أيضًا.

١٢ - بَابُ شُرْبِ اللَّبَنِ، وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ﴾ الآية [النحل: ٦٦]

قوله: (بَابُ شُرْبِ اللَّبَنِ): ساق ابن المُنَيِّر أحاديثَ البابِ بلا إسناد مُختصَرةً، ثُمَّ قال: (أطال في هذه الترجمة النَّفَس؛ ليردَّ قولَ مَن تخيَّلَ أنَّ اللَّبن يُسكِر كثيرُه، فردَّ هذا الفقه البعيد بالنَّصِّ، ثُمَّ هو غيرُ مستقيم؛ لأنَّ اللَّبن بمجرَّده لا يُسكِر مُطلَقًا، وإنَّما يتَّفق ذلك فيه نادرًا والصِّفة تحدث) انتهى [المتواري ١٨٦].

٥٦٠٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ وَقَدَحِ خَمْرٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وأنَّ (عبدان) لقبه، و(عَبْدُ اللهِ) بعده: هو ابن المبارك شيخ خراسان، و(يُونُسُ): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(سَعِيد بْن الْمُسَيَّب): بفتح ياء أبيه وكسرها، وغير أبيه لا يجوز فيه إلَّا الفتح، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبد الرحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (لَيْلَةَ): هو مَنصوبٌ على الظَّرف.

قوله: (أُسْرِيَ بِهِ): هو مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

٥٦٠٤ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: سَمِعَ سُفْيَانَ: أَخْبَرَنَا سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ عُمَيْرًا مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ يُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: شَكَّ النَّاسُ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ بِإِنَاءٍ فِيهِ

لَبَنٌ فَشَرِبَ، وَكَانَ سُفْيَانُ رُبَّمَا قَالَ: شَكَّ النَّاسُ فِي صِيَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ، فَإِذَا وُقِّفَ عَلَيْهِ قَالَ: هُوَ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ.

قوله: (حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ الحاء وفتح الميم، وأنَّه عبد الله بن الزُّبَير، وتَقَدَّمَ الكلام على هذه النِّسبة لماذا في أوَّل هذا التعليق[ح١]، و(سُفْيَان) بعده: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن عيينة، و(سَالِم): أبو النَّضر، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالضاد المُعْجَمة، وأنَّه لا يحتاج إلى تقييد؛ لأنَّ (النَّضر) -بالمُعْجَمة- لا يأتي إلَّا بالألف واللَّام؛ بخلاف (نصر) بالمُهْمَلة، فإنَّه لا يأتي بهما، و(أُمُّ الْفَضْلِ): هي أمُّ بني العَبَّاس السِّتَّة النُّجباء لُبابة بنت الحارث بن حَزْن الكبرى، أوَّل امرأة أسلمت بعد خديجة، ويقال: أوَّل امرأة أسلمت بعد خديجة فاطمة بنت الخطَّاب[(١)].

قوله: (وَكَانَ سُفْيَانُ): تَقَدَّمَ أنَّه ابن عيينة.

قوله: (فَإِذَا وُقِّفَ عَلَيْهِ): هو مُشدَّد في أصلنا بالقلم، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وفي نسخة في هامش أصلنا: (وُقِف): مَبْنيٌّ مُخفَّف، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه[(٢)]، قال الجوهريُّ: (يقال: وقفتِ الدَّابةُ تقِفُ وقوفًا، ووقفتُها أنا، يتعدَّى ولا يتعدَّى، ووقَفْته على دَينه[(٣)]، أي: أطلعتُه عليه، ولم أر أنا وقَّفته؛ بالتَّشديد، اللَّهمَّ؛ إلَّا أن يكون شُدِّد؛ للمبالغة، والله أعلم).

٥٦٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَأَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عبد اللهِ قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلَّا خَمَّرْتَهُ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضَ عَلَيْهِ عُودًا».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هو بفتح الجيم وكسر الرَّاء، هو ابن عبد الحميد، و(الأَعْمَش): سليمان ابن مِهْرَان، أبو مُحمَّد، الكاهليُّ القارئُ، و(أَبُو صَالِحٍ): ذكوان السَّمَّان الزَّيَّات، و(أَبُو سُفْيَان): هو طلحة بن نافع، الواسطيُّ -ويقال: المَكِّيُّ- الإسكافُ، مولى قريش، عن أبي أيُّوب الأنصاريِّ، وابن/ [٢/٢٥٩ب] عَبَّاس، وجابر، وابن الزُّبَير، وأنس، وغيرهم، وعنه: الأعمشُ -فأكثر- وحصين بن عبد الرَّحمن، وجعفر بن أبي وحشيَّة، وحجَّاج بن أرطاة، وآخرون، قال أحمد: (ليس به بأس)[العلل٢/٤٧٤]، وقال شعبة: (حديثه عن جابر صحيفة)، أخرج له الجماعة؛ البُخاريُّ مقرونًا بغيره، كما هنا، فإنَّه قرنه بأبي

(١) انظر «مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا» (١/٣٤٣)، وقد تقدمت ترجمتها عند الحديث (٧٦٣).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) في المطبوع من مصدره: (ذنبه).

صالح، ولأبي سفيان ترجمة في «الميزان»[٢/٣٤٢](١).

قوله: (جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ): هو أبو حميد الساعديُّ، قال الدِّمْيَاطيُّ: (عبد الرحمن بن عَمرٍو). انتهى، وهو عبد الرحمن بن عمرو بن سعد، وقيل: ابن المنذر بن سعد، الخزرجيُّ المدنيُّ، تُوُفِّيَ في آخر خلافة معاوية، روى عنه جماعةٌ، ترجمته معروفة، أخرج له الجماعة، وأحمد في «المسند» وبقيٌّ أيضًا، وهو فرد في الصَّحابة(٢)؛ أعني: في الكنية، والله أعلم.

قوله: (بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ): هو بالنون المفتوحة، قال الدِّمْيَاطيُّ: («النَّقيع»: موضعٌ حماهُ عمرُ رضي الله [عنه] لنَعَم الفيء، وخيل المجاهدين، فلا يرعاه غيرها، وهو موضع قريب من المدينة كان يستنقع فيه الماء، أي: يجتمع فيه الناقع المجتمع(٣)) انتهى، وقال ابن قُرْقُول في (النُّون): («النَّقيع»: هو الذي حماه رسول الله ﷺ والخلفاء، وهو صدر وادي العقيق)[مطالع ٤/٢٤٢]، وقال في (الموحَّدة): (وأمَّا «النَّقيع» الذي حماه رسول الله ﷺ ثُمَّ عمر، وهو الذي يضاف إليه في الحديث: «وغرز(٤) النَّقيع»، وفي الحديث الآخر: «بقدح [من لبن] من النَّقيع»، و«حمى النَّقيع»[خ ٢٣٧٠] وهو على عشرين فرسخًا مِن المدينة، ومساحته ميل في بريد، وفيه شجر، ويستجمُّ حتَّى يغيب فيه الرَّاكبُ، واختلف الرواة في ضبطِه؛ فمنهم من قَيَّدَهُ بالنون؛ منهم النَّسفيُّ، وأبو ذرٍّ، والقابسيُّ، وكذلك قيَّدناه في «مسلم» عن الصَّدفيِّ وغيره، وكذلك لابن ماهان، وكذلك ذكره الهرويُّ والخَطَّابيُّ، قال الخَطَّابيُّ: وقد صحَّفه بعض أصحاب الحديث بالباء قال: وإنَّما الذي بالباء؛ فهو مَدفِن أهل المدينة[إصلاح ٦٨]، ووقع في كتاب الأَصيليِّ في موضع بالفاء مع النُّون، وهو تصحيف، وإنَّما هو بالنُّون والقاف، وقال البكريُّ أبو عُبيد: بالباء؛ مثل: بقيع الغرقد[معجم ١/٢٦٥]، و«النَّقيع» في الأصل: كلُّ موضع يستنقع فيه الماء، وبه سُمِّي هذا). انتهى[مطالع ١/٥٨٤]، ولم يذكرِ ابن الأثير في (النقيع) الحمى غيرَ النُّون، وقال النَّوَويُّ في «شرح مسلم» بعد أن حكى الاختلاف: (والصَّحيح الأشهر الذي قاله الخَطَّابيُّ والأكثرون: بالنُّون، وهو موضع بوادي العقيق، وهو الذي حماه ﷺ)[شرح مسلم ١٣/١٨٣].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٤٣٨).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٧٩٠)، «تهذيب الكمال» (٣٣/٢٦٤)، «تذهيب التهذيب» (١٠/٢٤٤). وقد تقدم عند الحديث (٣٩١).

(٣) انظر «التنقيح» (٣/١١١٤).

(٤) في (أ): (غرس)، وكتب فوقها: (كذا)، والمثبت من مصدره.

قوله: (أَلَا خَمَّرْتَهُ) أي: غطَّيته.

قوله: (وَلَوْ أَنْ تَعْرُضَ عَلَيْهِ عُودًا): (تعرُض): قال ابن قُرْقُول: («ولو بعُود تَعْرُضُه»[خ٥٦٢٤]؛ فبضمِّ الرَّاء كذا رويناه، وكذا قاله الأصمعيُّ، ورواه أبو عبيد بفتح التَّاء مع كسر الرَّاء، والأوَّل أشهر، وهو أن تضعَهُ عليه عرضًا [كأنَّه جعلَه بعرْضِه ومدّه هناك؛ إذ لم يجِد ما يخمِّرُه أجمع، ومثلُه: «كان يَعْرُضُ رَاحِلَته ويُصلِّي إليها»[ح٥٠٧]، أي: يُنيخُها عَرضًا][(١)] في قِبلته، كذا ضبطناه، وكذا قَيَّدَهُ الأَصيليُّ، وقَيَّدَهُ بعضُهم: «يُعَرِّض»، والأَوَّل أوجه). انتهى[مطالع٤٠٣/٤]، ولم يتعرَّض ابن الأثير للرَّاء، ولفظه: («ولو بعودٍ تَعرضه عليه»، أي: تضعه عليه بالعرض)، وفي «الصِّحاح»: (وعرض العودَ على الإناء والسَّيفَ على فخذه يعرِضه ويعرُضه أيضًا، فهذه وحدها بالضَّمِّ).

٥٦٠٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: [حَدَّثَنَا أَبِي][(٢)]: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَذْكُرُ -أُرَاهُ: عَنْ جَابِرٍ- قَالَ: جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ -رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ- مِنَ النَّقِيعِ بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَّا خَمَّرْتَهُ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضَ عَلَيْهِ عُودًا». وَحَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): كذا في أصلنا، وهو خطأ، سقط منه ([حدَثنا] أبي)، وهو غياث، وقد تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، و(الأعمش): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمان بن مِهْرَان، و(أَبُو صَالِحٍ): ذكوان السَّمَّان الزَّيَّات، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (أُرَاهُ): هو بِضَمِّ الهمزة، أي: أظنُّه، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (جَاءَ أَبُو حُمَيْدٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه[ح٥٦٠٥].

قوله: (مِنَ النَّقِيعِ): تَقَدَّمَ أعلاه الكلام عليه، وكذا (أَلَا خَمَّرْتَهُ) أي: غطَّيته، تَقَدَّمَ، وكذا (تَعْرُضَ): تَقَدَّمَ أعلاه[ح٥٦٠٥].

قوله: (وَحَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ): قائل ذلك هو الأعمش، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (أبي سفيان) أعلاه، وفي الصَّفحة قبل هذه، واسمه طلحةُ بن نافع[ح٥٦٠٥].

٥٦٠٧ - حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَرَرْنَا بِرَاعٍ وَقَدْ عَطِشَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ:

(١) ما بين معقوفين مُثبَت من مصدره طبعة دار الكمال، ومن «مشارق الأنوار» (٢٢٨/٢).

(٢) في هامش الأصل: (سقط: ثنا أبي) ولابد منه.

فَحَلَبْتُ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ فِي قَدَحٍ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ، وَأَتَاهُ سُرَاقَةُ ابْنُ جُعْشُمٍ عَلَى فَرَسٍ، فَدَعَا عَلَيْهِ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ سُرَاقَةُ أَنْ لَا يَدْعُوَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَرْجِعَ، فَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه محمود بن غيلان، و(النَّضْرُ): هو ابن شميل الإمامُ، و(أَبُو إِسْحَاق): عمرو بن عبد الله السَّبِيعيُّ، و(الْبَرَاء): ابن عازب.

قوله: (مَرَرْنَا بِرَاعٍ): هذا (الراعي) لا أعرف اسمه.

قوله: (فَحَلَبْتُ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ): تَقَدَّمَ الجمع بين هذا وبين الرواية الأخرى أنَّه أَمَرَ الرَّاعي، فحلب، في حديث الهجرة، والله أعلم[ح٣٩٠٨].

قوله: (كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ): (الكُثْبَة) بِضَمِّ الكاف، ثُمَّ ثاء مُثَلَّثة ساكنة، ثُمَّ مُوَحَّدَة مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، وهي الشيء القليل، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٤٣٩].

قوله: (وَأَتَاهُ سُرَاقَةُ بْنُ جُعْشُمٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وضبط جدِّه (جعشم)، وهو سراقة بن مالك ابن جعشم المُدْلِجيُّ رضي الله عنه[ح٣٦١٥].

٥٦٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «نِعْمَ الصَّدَقَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، تَغْدُو بِإِنَاءٍ، وَتَرُوحُ بِآخَرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّ اسمه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(أَبُو الزِّنَادِ) بالنُّون: عبد الله بن ذكوان، و(الأَعْرَجِ[1]): عبد الرَّحمن بن هرمز، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبد الرحمن ابن صخر، على الأصحِّ مِن نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ): (اللِّقْحَة) بكسر اللَّام، وقد يقال: بفتحها، وجمعها: لِقاح، وهي ذوات الدَّرِّ مِن الإبل، يقال لها ذلك بعد الولادة بشهر، وشهرين، وثلاثة، ثُمَّ هي لبون، و(اللِّقحة): اسم لها في تلك الحال، لا صفة، فلا يقال: ناقة لِقحة، ولكن يقال: هذه لقحة، فإن أرادوا الوصف؛ قالوا: ناقة لقوح ولاقح، وقد يقال لها ذلك وهنَّ حوامل لم يضعن بعدُ، وقد جاء في الحديث: (اللِّقحة) في البقر والغنم، كما جاءت في الإبل، قاله ابن قُرْقُول[مطالع٣/٤٤٩]، وقد تَقَدَّمَ في (المنحة)[ح٢٦٢٩].

قوله: (الصَّفِيُّ): هو بفتح الصاد المُهْمَلة، وكسر الفاء، وتشديد الياء، وهي الكريمة، الغزيرة

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (عبد الرَّحمن).

اللَّبن، وقد تَقَدَّمَ في (المنحة)[ح٢٦٢٩]./ [٢/٢٦٠أ]

قوله: (مِنْحَةً): هو مَنْصوبٌ مُنوَّن، وهذا ظاهِرٌ، وكذا بعده: (وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً).

٥٦٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا، فَمَضْمَضَ وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسَمًا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد، النَّبيلُ، و(الأَوْزَاعِي): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو، وتَقَدَّمَ الكلام على نسبته هذه لماذا[ح٧٨]، و(ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، و(عُبَيْد اللهِ بْن عَبْدِ اللهِ): هو ابن عتبة بن مسعود.

٥٦١٠ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «رُفِعْتُ إِلَى السِّدْرَةِ فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهَرَانِ ظَاهِرَانِ، وَنَهَرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: النِّيلُ وَالْفُرَاتُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَانِ: فَنَهَرَانِ فِي الْجَنَّةِ، فَأُتِيتُ بِثَلَاثَةِ أَقْدَاحٍ: قَدَحٌ فِيهِ لَبَنٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ عَسَلٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ خَمْرٌ، فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ فَشَرِبْتُ، فَقِيلَ لِي: أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ أَنْتَ وَأُمَّتُكَ»، وَقَالَ هِشَامٌ وَسَعِيدٌ وَهَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الأَنْهَارِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا ثَلَاثَةَ أَقْدَاحٍ.

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ شُعْبَةَ...) إلى آخره: هذا تعليق مجزوم به، و(إبراهيم بن طهمان): ثقة مشهور، وكان مِن أئمَّة الإسلام على إرجاء فيه، تَقَدَّمَ[ح٤٧٦٨]، تُوُفِّيَ سنة بضع وستِّين ومئة، أخرج له الجماعة(١)، قال شيخنا: (تعليق إبراهيم؛ وصله الإسماعيليُّ...، وكذا وصله أبو نعيم)، وساق سند كلِّ واحدٍ منهما[التوضيح٢٧/١٧٣](٢).

قوله: (رُفِعْتُ إِلَى السِّدْرَةِ): (رُفِعْتُ) بِضَمِّ الراء، وكسر الفاء، وفي آخره تاء المُتكلِّم المضمومة، و(إلى السِّدرة): جارٌّ ومجرور.

قوله: (وَأَمَّا الْبَاطِنَانِ؛ فَنَهَرَانِ فِي الْجَنَّةِ): تَقَدَّمَ[ح٣٢٠٧] أنَّ الشيخ محيي الدين النَّوَويَّ قال: ([قال]

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢/١٠٨)، «ميزان الاعتدال» (١/٣٨).

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٧٥): (وصله أبو عوانة والإسماعيلي والطبراني في «الصغير» [١١٤١] من طريقه، ووقع لنا بعلو في «غرائب شعبة لابن منده»، قال الطبراني: لم يروه عن شعبة إلَّا إبراهيم بن طهمان، تفرَّد به حفص ابن عبد الله النيسابوري).

مقاتل: هما السَّلسبيل والكوثر)[شرح مسلم ٢/٣٩٥]، وقال شيخنا: (عن ابن عَبَّاس ذلك)[(١)].

قوله: (**وَأُتِيتُ**[(٢)] **بِثَلَاثَةِ أَقْدَاحٍ**): تَقَدَّمَ الجمع بين رواية (ثلاثة أقداح)، ورواية: (بقدحَين)[ح٣٨٨٧]، و(أُتِيتُ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وتاء المُتكلِّم مضمومةٌ في آخره.

قوله: (**أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ**): تَقَدَّمَ أنَّ (الفطرة) هنا: الاستقامة، وتَقَدَّمَ الكلام على (غَوَتْ أُمَّتُكَ) أي: انهمكت في الشَّرِّ[ح٣٣٩٤].

قوله: (**وَقَالَ**[(٣)] **هِشَامٌ وَسَعِيدٌ وَهَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ...**) إلى آخره: أمَّا (هشام) فهو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، تَقَدَّمَ، وأمَّا (سعيد) فهو ابن أبي عَرُوبة، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ ما قاله شيخنا فيه في «القاموس»[(٤)][ح٢٨٤]، وأمَّا (همَّام) فهو ابن يحيى، والتَّعاليق الثَّلاثة أخرجها البُخاريُّ في «صحيحه» مسندةً[ح٣٢٠٧]، وتعليق (هشام) أخرجه أيضًا مسلم عن أبي موسى، عن معاذ بن هشام، عن أبيه به[م(١٦٤)(٢٦٤)]، وأمَّا تعليق (سعيد) فأخرجه البُخاريُّ وقد ذكرتُه قُبَيل هذا، وأخرجه مسلم في (الإيمان) عن أبي موسى، عن ابن أبي عديٍّ، عن سعيد به بطوله[م(١٦٤)(٢٦٤)]، وأخرجه التِّرْمِذيُّ في (التَّفسير) عن مُحَمَّد بن بَشَّار، عن غُنْدُر وابن أبي عديٍّ؛ كلاهما عن سعيد بن أبي عَروبة به ببعضه[ت٣٣٤٦]، وأمَّا تعليق (همَّام عن قتادة) فأخرجه البُخاريُّ، كما قدَّمتُه[ح٣٢٠٧].

١٣- بَابُ اسْتِعْذَابِ الْمَاءِ

قوله: (**بَابُ اسْتِعْذَابِ الْمَاءِ**): ذكر ابن المُنَيِّر حديث الباب -وهو: (كان أبو طلحة أكثر أنصاريٍّ بالمدينة مالًا مِن نخل)- مُختصَرًا بغير إسناد، ثُمَّ قال: (غرض الترجمة أنَّ التماس الماء العذب الطَّيِّب دون غيره ليس منافيًا للزُّهدِ، ولا داخلًا في التَّرفُّه والتَّرف المكروه، بخلاف تطييب الماء بالمسك وماء الورد ونحوه، فهو مكروه عند مالك، وقد نصَّ على كراهة الماء المُطيَّب بالكافور للمُحرِمِ والحَلال، قال: لأنَّه مِن ناحية السَّرَف[(٥)]، والله أعلم). انتهى[المتواري ١٨٧].

(١) الذي ذكره في «التوضيح» (٢٥٥/٥) عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّها عن يمين العرش.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فأُتيت).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (قال).

(٤) قال في «القاموس المحيط» مادَّة (عرب): (وابن أبي العروبة: باللَّام، وتركُها لحنٌ أو قليلٌ).

(٥) انظر «مواهب الجليل» (١٥٩/٣).

٥٦١١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ مَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءٍ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] قَامَ أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ مَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللهِ، فَضَعْهَا يَا رَسُولَ اللهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بَخٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ -أَوْ: رَايِحٌ، شَكَّ عَبْدُ اللهِ- وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَفِي بَنِي عَمِّهِ. وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى: رَايِحٌ.

قوله: (كَانَ أَبُو طَلْحَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه زيد بن سهل، نقيبٌ بدريٌّ جليلٌ رضي الله عنه، وكذا تَقَدَّمَ (بَيْرُحَاءٍ)، ولغاته، وتَقَدَّمَ أنَّ الحديقة تُعرف اليوم بالنُّوريَّة، وأنَّها اشترتها امرأة من النُّوريِّين؛ قضاةِ مكَّة، ووقفتها على الفقراء والمساكين[ح١٤٦١]، و(مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ): تَقَدَّمَ أنَّها بكسر الموحَّدة، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (بَخٍ) لفظًا ومعنًى، وعلى (رَابِح) بالموحَّدة[ح١٤٦١]، (أَوْ رَايِح) بالمُثنَّاة تحت، كذا هنا بالشَّكِّ، و(عبد الله): هو الشَّاكُّ، كما هنا، وهو عبد الله بن مسلمة القعنبيُّ، الإمامُ، صاحبُ «المُوطَّأ»، سمعناه عاليًا بحلبَ، و(أَفْعَلُ): فعلٌ مُستقبَلٌ مَرْفوعٌ.

قوله: (وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى: رَايِحٌ): (إسماعيل): هو ابن أبي أُوَيس عبدِ الله، وقد تَقَدَّمَ أنَّه ابن أخت مالكٍ الإمامِ[ح٢٢]، وأمَّا (يحيى بن يحيى) فهو أبو بكر التَّميميُّ، أبو زكريَّا النيسابوريُّ، أحد الأعلام، لا يحيى بن يحيى اللَّيثيُّ، عالمُ الأندلس، راوي «المُوطَّأ»، هذا الثاني ليس له في الكُتُب السِّتَّة شيء(١)، و(رايح) بالمُثنَّاة تحت، وهذان لم يشكَّا، بل جزما بالمُثنَّاة تحت، والله أعلم، وحديث إسماعيل عن مالك أخرجه البُخاريُّ في (التفسير)[ح٤٥٥٤]، وحديث يحيى بن يحيى أخرجه البُخاريُّ في (الوكالة) عن يحيى بن يحيى، عن مالك[ح٢٣١٨]، وأخرجه مسلم في (الزَّكاة) عن يحيى بن يحيى، عن مالك[م(٩٩٨)(٤٢)].

١٤ - بَابُ شَوبِ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ

قوله: (بَابُ شَوْبِ اللَّبَنِ بِالْمَاءِ): (الشوب) بالواو: الخلط، قال ابن المُنَيِّر بعد أن ساق ما في الباب

(١) انظر «تذهيب التهذيب» (١٠/٥٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/٣٩٩)، وقد تقدم عند الحديث (١٣٦١).

على عادته: (ترجم لحديث جابر: «باب الكرع في الحوض»، وفيه: «فقال: يا رسول الله؛ بأبي أنت وأمِّي، وهي ساعة حارَّة»[ح٥٦٢١]: شوب اللَّبن بالماء، هو أصل في نفسه، وليس من باب الخليطين في شيء). انتهى[المتواري١٨٨].

٥٦١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا وَأَتَى دَارَهُ، فَحَلَبْتُ شَاةً فَشُبْتُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْبِئْرِ، فَتَنَاوَلَ الْقَدَحَ فَشَرِبَ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، فَأَعْطَى الأَعْرَابِيَّ فَضْلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «الأَيْمَنُ فَالأَيْمَنُ».

[قوله]: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، ولقبه عبدان، و(عَبْدُ اللهِ) بعده: هو ابن المبارك، شيخ خراسان، و(يُونُسُ): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(الزُّهْرِي): مُحَمَّد ابن مسلم.

قوله: (فَحُلِبَتْ[(١)] شَاةٌ): (حلبتُ) بالتَّاء المضمومة؛ تاء المُتكلِّم، و(شاة): مَنصوبٌ مُنوَّن مفعول.

قوله: (فَشُبْتُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْبِئْرِ): (شُبْت) بِضَمِّ الشين المُعْجَمة، وإسكان الموحَّدة، ثُمَّ [تاء] المُتكلِّم المضمومة، أي: خَلطتُ[(٢)].

قوله: (وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ): قال شيخنا: (إنَّه خالد بن الوليد، كما سلف). انتهى[التوضيح١٦٢]، وفي هذا نظر، وذلك لأنَّ خالدًا ليس أعرابيًّا، بل هو مِن أهل الحاضرة، وقد قَدَّمْتُ ذلك[ح٢٣٥٢]، وقد أنكر ذلك أيضًا ابن شيخنا البُلْقَينيِّ، كما أنكرته، والله أعلم[(٣)]، ونقل بعضهم عن ابن عَبْدِ البَرِّ في «التمهيد» إنكارَه[(٤)].

قوله: (الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ): هما منصوبان على الإغراء، أي: عليك الأيمنَ، أو بإضمار: (أعطِ)، وقال النَّوَويُّ في «شرح مسلم»: (ضُبِط بالنَّصب والرَّفع، وهما صحيحان، النَّصب على تقدير: أعطِ، والرَّفع على تقدير: الأيمن أحقُّ أو نحوُ ذلك)، ثُمَّ قال النَّوَويُّ في «الشَّرح» المشار إليه: (وفي الرواية الأخرى: «الأيمنون»، وهو يرجِّح الرَّفع). انتهى[شرح مسلم ١٣/٢٠٢]، وقال المُحِبُّ الطَّبريُّ في (الأيمن

(١) كذا ضُبِطَتْ بالمبنيِّ للمفعول بالقلم في (أ)، وهي نسخة في هامش (ق).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (شوب).

(٣) انظر «الإفهام» (ص٢٠٨).

(٤) انظر «التمهيد» (٦/١٥٣-١٥٤).

فالأيمن): (في إعرابه وجهان؛ أحدهما: نصبُ النُّون)، ثُمَّ ذكر ما ذكرتُه، ثُمَّ قال: (والثَّاني: الرَّفع على معنى الابتداء، أي: الأيمن أولى). انتهى.[غاية الإحكام٥/٥٦٠]

٥٦١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَنَّةٍ، وَإِلَّا كَرَعْنَا» قَالَ: وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطِهِ، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، عِنْدِي مَاءٌ بَائِتٌ فَانْطَلِقْ إِلَى الْعَرِيشِ، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِهِمَا، فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنٍ لَهُ، قَالَ: فَشَرِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ شَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّه المسنديُّ؛ وذلك لأنَّ الحافظ عبد الغنيِّ ذكر في «الكمال» أنَّ المسنديَّ روى عن أبي عامر العَقَديِّ[الكمال٦/٢٩٢]، ولم يذكر في ترجمة العقديِّ راويًا اسمه عبد الله بن مُحَمَّد عنه سوى المسنديِّ، والله أعلم[الكمال٧/١٢٧]، و(أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ[(١)]): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بن عَمرو، وتَقَدَّمَ مُترجمًا، والكلام على نسبته هذه[ح٩]، و(فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ الفاء وفتح اللَّام./ [٢/٢٦٠ب]

قوله: (دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ): قال ابن شيخنا البُلْقينيِّ: (وقع في هذا المعنى قضيَّتان لأنصاريَّين؛ أحدهما: أبو الهيثم بن التَّيِّهان، وفيه: «أنَّه جاء إليه، ومعه أبو بكر وعمر ﵄»، الثانية: أبو أيُّوب الأنصاريُّ، وفيه أيضًا: «أنَّ معه أبا بكر وعمرَ»، والأوَّل في «مسلم»[(٢)]، والثاني في «الطَّبَرانيِّ»[(٣)]...) إلى أن قال: (فيحتمل أن يكون لثالث) انتهى مُلخَّصًا[الإفهام٥٠٥]. وجزم بعض الحُفَّاظ المعاصرين بأنَّه أبو الهيثم بن التَّيِّهان[هُدى الساري٣٤٥].

قوله: (وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ): الضمير في (معه) و(له): راجع إلى النَّبيِّ ﷺ، لا إلى الأنصاريِّ؛ بدليل قوله في آخر الحديث: (ثُمَّ شرب الرجل الذي جاء معه)، وسيجيء الحديث، وفيه: (فسلَّم

---

(١) (العَقَدِيُّ): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٣٨) من حديث أبي هريرة ﵁، وليس فيه تعيين الأنصاري، وجاء تعيينه أنَّه أبو الهيثم بن التيهان عند أبي يعلى في «مسنده» (٧٨) وغيره، وأخرجه أبو يعلى أيضًا (٢٥٠) من حديث ابن عباس ﵄.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٢٦٨)، و«الصغير» (١٨٥) من حديث ابن عباس ﵄، وهو عند ابن حبان في «صحيحه» (٥٢١٦).

النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم وصاحبُه، فردَّ الرَّجلُ)[ح٥٦٢١]، وقال في آخره أيضًا: (فشربَ الرَّجلُ الذي جاء معه)، والظاهر أنَّ الرجل الذي جاء معه عليه السلام إمَّا أبو بكر، وإمَّا عمر، والله أعلم؛ بدليل ما ذكرتُه أعلاه، وجزم بعض الحُفَّاظ المصريِّين بأنَّه أبو بكر رضي الله عنه[هُدى٣٤٥].

قوله: (فِي شَنَّةٍ): (الشَّنَّة): تَقَدَّمَتْ أنَّها القربة البالية[ح١٣٨]، و(في شنَّة): جارٌّ ومجرور، وليس فيها ضميرٌ، وكذا هو في أصلنا.

قوله: (كَرَعْنَا): (الكَرْع) بفتح الكاف، وإسكان الرَّاء، وبالعين المُهْمَلة، والكرع في الماء: الشرب منه بالفم، وقال ابن دريد: لا يكون الكَرْع إلَّا إذا خاض الماء بقدمَيه، فشرب منه بفيه، يقال: كرع في الماء يَكرَعُ كرعًا وكُروعًا، و(الكرَع) بفتح الرَّاء: الماء الذي تخوضه الماشية بأكارِعها، فتشرب منه، وقال غيره: (الكرَع): ماء السَّماء، وأكرع القومُ؛ إذا وجدوه فوردوه، قاله في «المطالع»، والله أعلم[مطالع٣/٣٥٠].

قوله: (وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ): (الرَّجل): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه.

قوله: (فِي حَائِطِهِ): تَقَدَّمَ ما (الحائطُ) مَرَّاتٍ[ح٢١٦].

قوله: (فَانْطَلِقْ إِلَى الْعَرِيشِ[1]): تَقَدَّمَ ما (العريش)[ح٥٤٤٣]، و(انطلقْ): فعلُ أمرٍ ساكنُ الآخِر.

قوله: (فَانْطَلَقَ بِهِمَا): (انطلقَ): فعل ماضٍ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (مِنْ دَاجِنٍ): تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ أنَّ (الدَّاجن): الشَّاة التي تألف البيت، ولا تخرج إلى المرعى[ح٢٣٥٢].

١٥- بَابُ شَرَابِ الْحَلْوَاءِ وَالْعَسَلِ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا يَحِلُّ شُرْبُ بَوْلِ النَّاسِ لِشِدَّةٍ تَنْزِلُ؛ لأَنَّهُ رِجْسٌ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٤]، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي السَّكَرِ: إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ

قوله: (شربُ[2] الْحَلْوَاءِ): تَقَدَّمَ ما (الحلواء)، وأنَّها بالمدِّ والقصر[ح٥٢٦٨]، قال ابن قُرْقُول: («الحلواء»: ممدودةٌ عند أكثرهم، والأصمعيُّ يقصرُها، وحكى أبو عليٍّ الوجهين، وقال اللَّيث: الحلواءُ؛ ممدودة، وهو كلُّ شيء حُلو يُؤكَل)[مطالع٢/٢٩٤]، وقال شيخنا: («الحلواء»: فيها ثلاثة أقوال؛ قول الخَطَّابيِّ: إنَّها ما يُصنَع مِن العسل ونحوِه[الأعلام٣/٢٠٥٣]، وقال الدَّاوديُّ: هو النَّقيع الحُلْو، وعليه يدلُّ تبويبُ البُخاريِّ: «شرْب الحلواء»، وقال أيضًا: «هو التمر ونحوه مِن الثمار»...) إلى أن قال: (وعبارة ابن بَطَّال: «كلُّ

---

(١) في هامش (ق): (كذا في نسخة مقروءة).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (شراب).

شيء حُلْوٍ»[ابن بطال٦/٧٠]) انتهى [التوضيح٢٧/١٨٧].

قوله: (وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَا يَحِلُّ شُرْبُ بَوْلِ النَّاسِ لِشِدَّةٍ تَنْزِلُ؛ لأَنَّهُ رِجْسٌ): أمَّا (الزُّهريُّ) فقد تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أحد الأعلام، مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ، وأمَّا كلامه؛ فيُستثنى منه بولُ رسولِ الله ﷺ، وقد يخرُجُ مِن كلامه مِن قوله: (لأنَّه رِجسٌ) وذلك لأنَّ بولَه ﷺ شفاءٌ وبركةٌ، وقد شربت أمُّ أيمن بركةُ حاضنةُ النَّبيِّ ﷺ بولَهُ، وقيل: إنَّ التي شربت بولَه بركةُ جاريةُ أمِّ حبيبة[(١)]، فقال: «إذن لا يجيع[(٢)] بطنُك بعدَه أبدًا»؛ رواه الحاكم في «مستدركه» في ترجمة أمِّ أيمن بركةَ حاضنةِ النَّبيِّ ﷺ جارِيَتِه[ك٤/٦٣]، وعن الدارقطنيِّ: أنَّ حديث المرأة التي شربت بولَه حديثٌ صحيحٌ[(٣)]، وعن «العلل» له: أنَّه مضطرب، وأنَّ الاضطراب جاء من جهة أبي مالكٍ النَّخَعيِّ، وأنَّه ضعيفٌ[العلل١٥/٤١٥]، وأبو مالك هذا في رواية الحاكم، واسمه عبد الملك بن حسين، أبو مالك النَّخَعيُّ الكوفيُّ، له ترجمة في «الميزان»[٢/٦٥٣]، وقد أخرج له ابن ماجه[(٤)]، وقد شرب بولَه أيضًا ﷺ امرأةٌ أخرى يُقال لها: أمُّ يوسف، واسمها أيضًا بركةُ[(٥)]، ذكره شيخُنا البُلْقينيُّ، والكلام في فَضَلاتِه ﷺ عند الشَّافِعيَّة معروفٌ[(٦)]، وقد شرب دَمَه جماعةٌ؛ منهم: سَفينة، كما رواه البَيْهَقيُّ[هق٧/٦٧]، وأبو طيبة الحجَّام[(٧)]، ومالك ابن سنان الخُدْريُّ يوم أُحُد؛ ذكره أهلُ السِّيَر[(٨)]، وهو في «المستدرك»، وتعقَّبه الذَّهبيُّ[ك٣/٥٦٣]، وشَرِبَ دمَه أيضًا عبدُ الله بن الزُّبَير، وشرب أيضًا دمَه عليُّ بن أبي طالب، ذكره الرافعيُّ في «الشرح الكبير»[(٩)]، ولم يرَه شيخُنا مخرِّجُ أحاديثِ «الرافعيِّ» شارحُ هذا الكتاب[(١٠)]، فهؤلاء جماعةٌ أيضًا، وشخصٌ آخَرُ حجَّامٌ اسمه سالمٌ، شَرِبَ دَمَه[(١١)].

---

(١) انظر «الإصابة» (٤/٢٤٩).

(٢) كذا في (أ)، وفي المطبوع من مصدره: (يفجع).

(٣) لم أقف عليه في «سننه»، وانظر كلام ابن الملقن في «البدر المنير» (١/٤٨٥).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤/٢٤٧).

(٥) انظر «التمييز» (١/١٢٨-١٢٩).

(٦) انظر «المجموع» (١/١٢٤).

(٧) انظر «العزيز شرح الوجيز» (١/٣٦)، وتعقبه الحافظ في «التمييز» (١/١٢٥) فانظره.

(٨) انظر «عيون الأثر» (٢/٢١).

(٩) «العزيز شرح الوجيز» (١/٣٧)، وخبر عبد الله بن الزبير أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/٦٧).

(١٠) أي حديث علي رضي الله عنه، انظر «البدر المنير» (١/٤٧٩).

(١١) ذكره أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/١٣٦٤).

قوله: (وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي السَّكَرِ): هو بفتح السين والكاف المخفَّفة، قال الجوهريُّ: («السَّكَر» بالفتح: نبيذ التمر، وفي التنزيل: ﴿نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧]) انتهى، و(السَّكَر) في الآية: فيه أقوال: قال شيخنا: (وقد اختُلِف في «السَّكَر»؛ فقيل: هو الخمر، وبه جزم الدِّمْيَاطيُّ، وقيل: ما كان شربُه حلالًا؛ كالنَّبيذ والخلِّ، وقيل: هو النَّبيذ)، ثُمَّ نقل كلام الجوهريِّ. انتهى[التوضيح ٢٧/١٨٧]، وأمَّا قول ابن مسعود: (إِنَّ اللهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) هو هنا موقوفٌ على ابن مسعود من قوله، وقد رواه البَيْهَقيُّ من حديث أمِّ سلمة[هق ١٠/٥]، وصحَّحه ابن حِبَّان[حب ١٣٩١]، وقد روى مسلم في «صحيحه» من حديث طارق بن سُوَيد الجعفيِّ: «إنَّه ليس بدواءٍ، ولكنَّه(١) داءٌ»[م ١٩٨٤]، وفي «أبي داود»[د ٣٨٧٣] و«ابن ماجه»[جه ٣٥٠٠]: «إنَّما ذلك داء، وليس بشفاء»، والله أعلم، وأمَّا التداوي بالأشياء النجسة؛ فمذهب الشَّافِعيِّ: جوازُه إلَّا الخمرَ بشرطين(٢)، وسأذكر ذلك في (كتاب الطبِّ) والله أعلم[ح ٥٧٨١]، وقد ذكرتُهما في أوائل هذا التعليق أيضًا[ح ٢٣٣].

٥٦١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْحَلْوَاءُ وَالْعَسَلُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(هِشَامٌ): هو ابن عروة بن الزُّبَير، وهذا معروفٌ ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (يُعْجِبُهُ الْحَلْوَاءُ وَالْعَسَلُ): تَقَدَّمَ الكلام على (الحلواء) أعلاه ما هو[قبل ح ٥٦١٤].

١٦ - بَابُ الشُّرْبِ قَائِمًا

٥٦١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنِ النَّزَّالِ قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ رضي الله عنه عَلَى بَابِ الرَّحَبَةِ، فَشَرِبَ قَائِمًا فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدُهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهوَ قَائِمٌ، وَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(مِسْعَرٌ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الميم، وإسكان السين وفتح العين المُهْمَلتين، ثُمَّ راء، وهو ابن كِدَام، أبو سلمة الهلاليُّ، العَلَم المشهور، و(النَّزَّالِ): بفتح النون، وتشديد الزاي، وهو ابن سبرة.

(١) في (أ): (ولكنَّها)، والمثبت من مصدره.

(٢) انظر «المجموع» (٣٥/٩).

قوله: (بَابِ الرَّحْبَةِ): هي رحبة الكوفة، كما سيأتي في الحديث بعده[ح٥٦١٦]، وهي بإسكان الحاء، وهي محِلَّة منها، وقال شيخُنا: (بإسكان الحاء...) إلى أن قال: (فعلى هذا؛ نقرَأُ ما في الأصل بالسكون...) إلى أن قال: (فتُقرَأ بالتحريك، قال ابن التين: وهذا هو البيِّن). انتهى[التوضيح٢٧/٢٠٣]، فحاصل كلامه: أنَّه يُقال بالإسكان والتحريك(١)، والله أعلم.

٥٦١٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ: سَمِعْتُ النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ قَعَدَ فِي حَوَائِجِ النَّاسِ فِي رَحَبَةِ الْكُوفَةِ حَتَّى حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، ثُمَّ أُتِيَ بِمَاءٍ فَشَرِبَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَذَكَرَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَشَرِبَ فَضْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قَائِمًا، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ.

قوله: (ثُمَّ أُتِيَ بِمَاءٍ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

٥٦١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِمًا مِنْ زَمْزَمَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ قريبًا اسمُه واسمُ أبيه، وتَقَدَّمَ قبل ذلك مرارًا، و(سُفْيَانُ): بعده هو الثَّوريُّ، و(الشَّعْبِيُّ): / تَقَدَّمَ مرارًا أنَّه عامر بن شَراحيل. [٢/٢٦١أ]

١٧ - بَابُ مَنْ شَرِبَ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ

٥٦١٨ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّهَا أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِقَدَحِ لَبَنٍ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَشَرِبَهُ. زَادَ مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ: عَلَى بَعِيرِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) أَبُو النَّضْرِ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه بالضاد المُعْجَمة، وأنَّه لا يشتبه بـ(نصر) -بالمُهْمَلَة-؛ لأنَّ (نصرًا) -بالمُهْمَلة- لا يأتي بالألف واللام، بخلاف (النضر) -بالمُعْجَمة-، فإنَّه لا يأتي إلَّا بهما[ح١٥٤]، واسم هذا: سالم بن أبي أُمَيَّة، و(أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتُ الْحَارِثِ): تَقَدَّمَ أنَّها لبابة الكبرى، زوجُ العَبَّاس وأمُّ بنيه السِّتَّةِ النُّجباء، وأنَّها أوَّلُ امرأةٍ أسلمت بعد خديجة، ويُقال: إنَّ أوَّل امرأة أسلمت بعد خديجة فاطمةُ بنت الخطَّاب[ح٧٦٣].

---

(١) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

قوله: (زَادَ مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ): (مالك): هو الإمام المجتهد، و(أَبُو النَّضْر): سيأتي قريبًا جدًّا أنَّه سالم، وحديث مالك رواه البُخاريُّ في (الحج) عن القعنبيِّ[ح١٦٦١]، وفي (الصوم) عن عبد الله بن يوسف، وعن مسدَّد عن يحيى؛ ثلاثتهم عن مالكٍ، عن أبي النضر[ح١٩٨٨]، وأخرجه مسلم في (الصوم) عن يحيى بن يحيى، عن مالك به[م(١١٢٣)(١١٠)]، وأبو داود[د٢٤٤١] عن القعنبيِّ به.

١٨- بَابُ الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ فِي الشُّرْبِ

قوله: (بَابُ الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ فِي الشُّرْبِ): ذكر ابن المُنَيِّر حديث الباب على عادته، ثُمَّ قال: (الحديث مطابقٌ للترجمة، والتيامنُ وإن كان مستحبًّا في كلِّ شيء إلَّا أنَّ المنقولَ عن مالكٍ البُداءة في الماء خاصَّةً، فلعلَّ البُخاريَّ احترز مِن هذا، فخصَّ التَّرجمة بالشرب؛ موافقةً للواقعة، والقياس أنَّ مناولةَ الطعام أيضًا كذلك، ويلحقُ به كلُّ ما يُقسَم على هذا الوجه مطلقًا). انتهى[المتواري١٨٩]، ونقل شيخُنا عن بعضهم أنَّه قال: (ما رُوِيَ عن مالك: أنَّه قال ذلك في الماء خاصَّةً؛ فلا أعلم أحدًا قاله غيره...) إلى أن قال: (قال ابن عَبْدِ البَرِّ: لا يصحُّ ذلك عن مالك[التمهيد٦/٣٦٠]، قال ابن العربيِّ: وهي روايةٌ أنكرها قومٌ، ثُمَّ ذكر وجهها). انتهى[التوضيح٢٧/٢٠٥].

قوله في الترجمة: (بابُ: الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ): يجوز فيه الجرُّ والرفعُ والنصبُ، هذا إذا لم تُنَوِّن (بابٌ)، فإن نوَّنتَه؛ يجِئ فيه الرفع والنصب، والله أعلم.

٥٦١٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أُتِيَ بِلَبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَشَرِبَ، ثُمَّ أَعْطَى الأَعْرَابِيَّ، وَقَالَ: «الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالكٍ الإمامِ المجتهدِ[ح١٢٠]، و(ابْن شِهَاب): مُحمَّد بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (أُتِيَ بِلَبَنٍ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ) أي: خُلِطَ.

قوله: (وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ): هذا الأعرابيُّ لا أعرف اسمه، وتَقَدَّمَ قريبًا ردُّ كلامِ مَن قال: إنَّه خالد ابن الوليد[ح٥٦١٢].

قوله: (الأَيْمَنَ فَالأَيْمَنَ): هما منصوبان، أي: أعطوا، أو نحو ذلك، وقد تَقَدَّمَ ما قاله النَّوَويُّ والمحبُّ الطبريُّ: (إنَّه يجوز الرفع والنصب)[غاية الأحكام٥/٥٦٠] قريبًا[ح٥٦١٢].

١٩- بَابٌ هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ فِي الشُّرْبِ لِيُعْطِيَ الأَكْبَرَ؟

٥٦٢٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الأَشْيَاخُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ» فَقَالَ الْغُلَامُ: وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، لَا أُوثِرُ بِنَصِيبِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَتَلَّهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي يَدِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ أعلاه، و(أَبُو حَازِمٍ): بالحاء المُهْمَلة، وتَقَدَّمَ أنَّ اسمه سلمة بن دينار.

قوله: (أُتِيَ بِشَرَابٍ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ): هذا هو عبد الله بن عَبَّاس، كذا جاء في بعض طرقه(١)، قال ابن بَشْكُوال: («الغلام»: عبد الله بن عَبَّاس، وكان عن يساره خالدُ بن الوليد، وكان ذلك في بيت ميمونة خالتِهما)، وساق له شاهدًا من «مسند الحُميديِّ»[ح٤٨٢]. انتهى[الغوامض١٨٣]، وقد قرأت بعض «مسند الحميديِّ» بالقاهرة، والباقي إجازةً عاليًا، وفي «مبهمات» الإمام الحافظ وليِّ الدين أبي زرعة ابن شيخِنا الحافظِ الجِهْبِذ العراقيِّ: («الغلام»: عبد الله بن عَبَّاس، وعن يساره خالد بن الوليد، كما في «مسند الحميديِّ»، وذلك في بيت ميمونة، وفي «المُوطَّأ» حديثٌ آخَرُ من رواية ابن شهاب: أنَّ أبا بكر كان عن يساره[الموطأ٢/٩٢٦]). انتهى[المستفاد١/٦٩٦]، فاستفدنا من كلامه رواية «المُوطَّأ»، وقد قَدَّمْتُ في (الشرب) قوله: إنَّه كان عن يمينه الفضل بن عَبَّاس، والله أعلم[ح٢٣٥١]، ولمَّا ذكر هذا الحديثَ بعضُ الحُفَّاظ المتأخِّرين؛ جزم بأنَّه ابنُ العَبَّاس عبدُ الله، ثُمَّ قال: (وفي «مسند أحمد» من حديث عبد الله بن أبي حبيبة الأنصاريِّ شيءٌ يدلُّ على أنَّه عبد الله بن أبي حبيبة المذكورُ). انتهى[هُدى٣٤٥].

قوله: (وَعَنْ يَسَارِهِ الأَشْيَاخُ): تَقَدَّمَ أنَّ خالد بن الوليد كان عن يساره، وقيل: أبو بكر، وقد اقتصر شيخنا على أنَّه خالدٌ[ح٥٦١٢]، وذكر من عند الحميديِّ -يعني به: عبد الله بن الزُّبَير- الحديثَ بذلك، والله أعلم.

قوله: (فَتَلَّهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي يَدِهِ): (تَلَّه): بفتح التاء المُثَنَّاة فوق، وتشديد اللام، ثُمَّ هاء الضمير، أي: دفعه إليه وبَرِئ منه(٢).

---

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٣٤٢٦) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٩) وقد تقدم عند الحديث (٢٤٥١).

٢٠ - بَابُ الْكَرْعِ فِي الْحَوْضِ

قوله: (بَابُ الْكَرْعِ فِي الْحَوْضِ): تَقَدَّمَ قريبًا ما (الكراع)، والاختلاف فيه[ح٥٦١٣].

٥٦٢١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَاحِبُهُ، فَرَدَّ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، وَهِيَ سَاعَةٌ حَارَّةٌ، وَهُوَ يُحَوِّلُ فِي حَائِطٍ لَهُ -يَعْنِي: الْمَاءَ- فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَائِتٌ فِي شَنَّةٍ، وَإِلَّا كَرَعْنَا» وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللهِ، عِنْدِي مَاءٌ بَاتَ فِي شَنَّةٍ. فَانْطَلِقْ(١) إِلَى الْعَرِيشِ، فَسَكَبَ فِي قَدَحٍ مَاءً، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنٍ لَهُ، فَشَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ أَعَادَ، فَشَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (فُلَيحًا) بِضَمِّ الفاء، وفتح اللام، وهذا معروفٌ عند أهله.

قوله: (دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ): تَقَدَّمَ الكلام قريبًا على هذا الرجل الأنصاريِّ مَن هو، وتَقَدَّمَ الكلام على (صَاحِب) النَّبيِّ ﷺ[ح٥٦١٣].

قوله: (بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي): تَقَدَّمَ الكلام على التفدية بالأب والأمِّ في (أُحُد)[ح٤٠٥٤] وقبل ذلك[ح٩٧٩]، وأنَّها جائزةٌ، سواءٌ أكان الأبوان مؤمنَين أم كافرَين، أو أحدهما مؤمنٌ، والله أعلم.

قوله: (فِي حَائِطٍ): تَقَدَّمَ ما (الحائط)[٢١٦]، وكذا تَقَدَّمَ (فِي شَنَّةٍ): أنَّه جارٌّ ومجرورٌ، وتَقَدَّمَ ما (الشَّنَّة)[ح١٣٨]، وتَقَدَّمَ (الكَرْع) ما هو، وكذا قوله: (فَانْطَلِقْ(٢)): أنَّه فعل أمر ساكن الآخر[ح٥٦١٣]، وتَقَدَّمَ الكلام على (الْعَرِيشِ)[ح٥٤٤٣] ما هو، وعلى (الدَّاجِن)[ح٢٣٥٢ وانظر ح٥٦١٣].

٢١ - بَابُ خِدْمَةِ الصِّغَارِ الْكِبَارَ

قوله: (بَابُ خِدْمَةِ الصِّغَارِ الْكِبَارَ): (الكبارَ): مَنْصوبٌ مفعولُ المصدرِ؛ وهو (خدمةُ)، وهذا ظاهِرٌ.

٥٦٢٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَسْقِيهِمْ -عُمُومَتِي وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ- الْفَضِيخَ، فَقِيلَ: حُرِّمَتِ الْخَمْرُ، فَقَالَ: إِكْفِئْهَا، فَكَفَأْنَا. قُلْتُ لأَنَسٍ: مَا شَرَابُهُمْ؟

(١) في هامش الأصل: (فانْطَلَقَ، كذا هو في نسخة مقروءة).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (فانْطَلَقَ).

قَالَ: رُطَبٌ وَبُسْرٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنَسٍ: وَكَانَتْ خَمْرَهُمْ، فَلَمْ يُنْكِرْ أَنَسٌ. وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَتْ خَمْرَهُمْ يَوْمَئِذٍ.

قوله: (أَسْقِيهِمْ عُمُومَتِي): تَقَدَّمَ مَن حضرني منهم في (سورة المائدة)، وقَدَّمْتُ هناك وغيرَه أنَّ في «مسند أحمد»: أنَّهم كانوا أحدَ عشرَ رجلًا[حم١٣٢٧٥]، وتَقَدَّمَ أنَّ في قول أنس: (عمومتي) مجازٌ؛ لأنَّ فيهم مَن ليس أنصاريًّا[ح٤٦١٧].

قوله: (الْفَضِيخَ): تَقَدَّمَ ضبطه، وما هو[ح٤٦١٧]، و(حُرِّمَتِ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الحاء، وكسر الراء المُشَدَّدة[ح٥٥٧٩]، وفي آخره تاء التأنيث الساكنة، وكُسِرت؛ لالتقاء الساكنين في الدَّرْج.

قوله: (اكْفَأْهَا(١)): تَقَدَّمَ أنَّه يُقال: كفأت الإناء وأكفأته؛ لُغتان[ح١٨٦]، بهمزةٍ ساكنة بعد الفاء، فصرِّفْ أنتَ الأمرَ على هاتين اللُّغتَين، وتَقَدَّمَ الكلام على (البُسْر) ما هو[قبل ح٥٥٨٢].

قوله: (فَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَنَسٍ): هو أبو بكر بن أنس بن مالك الأنصاريُّ، يروي عن أبيه، وزيد ابن أرقم، وعتبان بن مالك، وغيرِهم، وعنه: ابنه عبيد الله، وقتادة، وابن جُدعان، ويونس بن عُبيد، وَثَّقَهُ العِجْليُّ[معرفة٢/٣٨٧]، وأخرج له مسلمٌ فقط(٢)، وقد قدَّمتُه غيرَ بعيد جدًّا[ح٥٥٨٣].

قوله: (وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَتْ خَمْرَهُمْ): تَقَدَّمَ أنَّ قائل ذلك هو سليمان التيميُّ والدُ المعتمر، وأنَّ (بعض أصحابه) لا أعرفه[ح٥٥٨٣]، وقال بعض حفَّاظ العصر: إنَّه قتادة. انتهى[هُدى٣٤٥].

٢٢- بَابُ تَغْطِيَةِ الإِنَاءِ

٥٦٢٣- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جِنْحُ اللَّيْلِ وَأَمْسَيْتُمْ فَكُفُّوا صِبْيَانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَحُلُّوهُمْ، وَأَغْلِقُوا الأَبْوَابَ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا، وَأَوْكُوا قِرَبَكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ، وَخَمِّرُوا آنِيَتَكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللهِ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضُوا عَلَيْهَا(٣) شَيْئًا، وَأَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ».

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَكْفِئْهَا).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٨٥/٣٣).

(٣) في هامش الأصل: (عليه).

قوله: (أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ): تَقَدَّمَ أنَّ (رَوحًا) بفتح الراء، وأنَّ بعضهم قال: وبضمِّها[ح٣٦٤]، و(عُبَادَةَ): بِضَمِّ العين، وتخفيف الموحَّدة، و(ابْنُ جُرَيْجٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز ابن جُرَيج، و(عَطَاءٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي رَباح، أحد الأعلام، المَكِّيُّ./ [٢/٢٦١ب]

قوله: (إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ): (الجُنح) بكسر الجيم وضمِّها: أوَّله، وقيل: قطعة منه نحو النصف، والأوَّل أشبه بمراد الحديث، والله أعلم[1].

قوله: (فَكُفُّوا صِبْيَانَكُمْ): تَقَدَّمَ ما الحكمة في كفِّ الصبيان من عند ابن الجوزيِّ في (صفة إبليس)[ح٣٢٨٠].

قوله: (فَحُلُّوهُمْ): هو في أصلنا بالحاء المُهْمَلة، وفي نسخة في هامش أصلنا بالخاء المُعْجَمة، قال ابن قُرْقُول: (بحاء مهملة للحمُّويي، وللكافَّة بالخاء)[مطالع٢/٢٩٦].

قوله: (وَأَغْلِقُوا[2]): هو بهمزة قطعٍ مفتوحة؛ لأنَّه رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (وَأَوْكُوا قِرَبَكُمْ): هو بهمزة قطع، وضمِّ الكاف، رُبَاعيٌّ، وهو معتلٌّ، ووقع في أصلنا بقطع الهمزة، وكسر الكاف، مهموزٌ، وهذا لا أعرفه، والظاهر أنَّه خطأ، والله أعلم، يُقال: أوكيت السِّقاء أُوكِيه إيكاءً، فهو مُوكًى، وقد ذكره غير واحدٍ في المعتلِّ[3]، ولم أرَ مَن ذكره في المهموز، ومعنى الحديث: شُدُّوا رؤوس القِرب بالوكاء؛ لئلَّا يدخلها حَيَوَانٌ، أو يسقط فيها شيءٌ، والله أعلم.

قوله: (وَلَوْ أَنْ تَعْرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا): تَقَدَّمَ الكلام على (تعرض) قريبًا؛ فانظره[ح٥٦٠٥].

قوله: (وَأَطْفِئُوا مَصَابِيحَكُمْ): هو بقطع الهمزة، ثُمَّ طاء ساكنة، ثُمَّ فاء مكسورة، ثُمَّ همزة مضمومة، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

٥٦٢٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ إِذَا رَقَدْتُمْ، وَغَلِّقُوا الأَبْوَابَ، وَأَوْكِئُوا الأَسْقِيَةَ، وَخَمِّرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ -وَأَحْسِبُهُ قَالَ-: وَلَوْ بِعُودٍ تَعْرُضُهُ عَلَيْهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه التَّبُوذَكيُّ الحافظ، و(هَمَّامٌ) بعده: هو همَّام بن

(١) انظر «طرح التثريب» (٢/٢٧٥)، وقد نقله العراقيُّ فيه عن «النهاية»، لكن لم يذكر في «النهاية» (١/٣٠٥) مادَّة (جنح) القول بأنَّه نصف النصف، فليُعْلَم، وقد تقدم عند الحديث (٣٢٨٠).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (فأغلقوا).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (وكى).

يحيى العَوْذيُّ، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(عَطَاء): هو ابن أبي رَباح، و(جَابِر): هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام.

قوله: (أَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ): تَقَدَّمَ الكلام على (أَطْفِئُوا): أنَّه بالقطع، وكسر الفاء، ثُمَّ همزة مضمومة، وهذا ظاهِرٌ[ح٥٦٢٣].

قوله: (وَأَوْكُوا): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه، وأنَّه معتلٌّ، وهو هنا أيضًا في أصلنا مهموزٌ، والظاهر أنَّه خطأ، والله أعلم[ح٥٦٢٣].

قوله: (وَخَمِّرُوا): هو بتشديد الميم، أي: غطُّوا، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (تَعْرُضُهُ): تَقَدَّمَ الكلام عليه قريبًا غير بعيد[ح٥٦٠٥].

٢٣ - بَابُ اخْتِنَاثِ الأَسْقِيَةِ

قوله: (بَابُ اخْتِنَاثِ الأَسْقِيَةِ): هو بالخاء المُعْجَمة الساكنة، ثُمَّ مثنَّاة فوق مكسورة، ثُمَّ نون، وفي آخره ثاء مُثَلَّثة، و(اختناثها) وكذا (انخناثها): هو ثَنْيُ أفواهها إلى خارج؛ ليُشرَب منها، يُقال: خنثتُ السقاء؛ إذا ثنيتَ فمه إلى خارجٍ وشربتَ منه، وأقبعتُه؛ إذا ثنيتَ فمه إلى داخلٍ(١)، وقد فُسِّر (الاختناث) في الحديث -وسأذكر مِن كلام مَن هو- فقال: يعني: (أن تُكسَر أفواهها، فيُشرَب منها)[ح٥٦٢٥]، وإنَّما نهى عنه رسول الله ﷺ؛ لأنَّه يُنْتِنُها، فإنَّ إدامة الشرب هكذا ممَّا يغيِّر ريحها، وقيل: لا يُؤمَن أن يكون فيها هامَّة، وقيل: لئلَّا يترشَّش الماء على الشارب؛ لسعة فم القِربة، وقد جاء في حديثٍ آخَرَ إباحتُه، ويحتمل أن يكون النَّهْيُ خاصًّا بالسقاء الكبير دون الإداوة(٢)، والله أعلم بمراد رسوله ﷺ.

٥٦٢٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ اخْتِنَاثِ الأَسْقِيَةِ، يَعْنِي: أَنْ تُكْسَرَ أَفْوَاهُهَا، فَيُشْرَبَ مِنْهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث، أبو الحارث، فقيه أهل المدينة، ممَّن كان يأمر بالمعروف) انتهى، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(أَبُو سَعِيْد الخُدْرِيُّ): سعد بن مالك بن سنان الخُدْريُّ.

قوله: (يَعْنِي: أَنْ تُكْسَرَ أَفْوَاهُهَا، فَيُشْرَبَ مِنْهَا): قال شيخنا: (قال الخَطَّابيُّ: أحسبُ هذا التفسيرَ عن الزُّهريِّ[أعلام٣/٢٠٩٣]). انتهى[التوضيح٢٧/٢١٩]، وهو الذي يظهر؛ لأنَّ الزُّهريَّ يصنع ذلك كثيرًا، وهذه عادتُه رحمة الله عليه.

---

(١) انظر «الصحاح» مادة (خنث).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/٨٢) مادَّة (خنث).

٥٦٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ اخْتِنَاثِ الأَسْقِيَةِ، قَالَ عَبْدُ اللهِ: قَالَ مَعْمَرٌ أَوْ غَيْرُهُ: هُوَ الشُّرْبُ مِنْ أَفْوَاهِهَا.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن المبارك، و(يُونُسُ): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، تقدَّموا، و(عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هو ابن عتبة بن مسعود، كما تَقَدَّمَ نسبُه إلى جدِّه الأدنى أعلاه في الحديث الذي قبله، و(أَبُو سَعِيْد الخُدْرِيُّ): تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (نْهَى عَنِ اخْتِنَاثِ الأَسْقِيَةِ): تَقَدَّمَ أعلاه الكلام عليه[قبل ح٥٦٢٥].

قوله: (قَالَ عَبْدُ اللهِ: قَالَ مَعْمَرٌ أَوْ غَيْرُهُ: هُوَ الشُّرْبُ مِنْ أَفْوَاهِهَا): أمَّا (عبد الله) فهو ابن المبارك، كما قدَّمته أعلاه، وأمَّا (مَعْمَر) فقد تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الميمين، وإسكان العين، وأنَّه ابن راشد، و(عبد الله) شكَّ في قائل التفسير، والظاهر أنَّه الزُّهريُّ الذي فسَّر (الاختناث)، كما تَقَدَّمَ، ويحتمل أن يكون الراوي عنه (مَعْمَر)، فإنَّه تلميذه، والله أعلم(١).

٢٤- بَابُ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ السِّقَاءِ

قوله: (بَابُ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ السِّقَاءِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب مختصرًا، ثُمَّ قال: (لم يستغنِ بالترجمة التي قبلها -وهي قوله: «باب اختناث الأسقية»- عنها؛ لاحتمال أن يُظَنَّ النَّهْيُ عن صورة اختناثها، فبيَّن بالترجمة الثانية أنَّ النَّهْيَ مُطلَقٌ ممَّا يُختَنَث، وفيما لا يُختَنَث؛ كالفخَّار مثلًا). انتهى[المتواري١٩٠].

٥٦٢٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، قَالَ لَنَا عِكْرِمَةُ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَشْيَاءَ قِصَارٍ حَدَّثَنَا بِهَا أَبُو هُرَيْرَةَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فَمِ السِّقَاءِ أَوِ الْقِرْبَةِ، وَأَنْ يَمْنَعَ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَهُ فِي جِدَارِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ سفيان بعد (ابن المدينيِّ عليٍّ): هو ابن عيينة، و(أَيُّوبُ): تَقَدَّمَ أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ.

قوله: (خَشَبَهُ فِي دَارِهِ(٢)): تَقَدَّمَ الكلام عليها أنَّها بالإفراد والجمع[ح٢٤٦٣].

---

(١) انظر «فتح الباري» (٩٢/١٠).

(٢) في (أ) من نسخة وكذا (ق): (جداره)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

٥٦٢٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السِّقَاءِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هذا هو إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّةَ، أحد الأعلام، و(أَيُّوبُ): تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (أَنْ يُشْرَبَ): هو بِضَمِّ أوَّله، وفتح الراء، مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

٥٦٢٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ.

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ): (خالد): هو خالد بن مِهْرَان الحَذَّاء، تَقَدَّمَ.

٢٥ - بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّنَفُّسِ فِي الإِنَاءِ

٥٦٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الإِنَاءِ، وَإِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَمْسَحْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا تَمَسَّحَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(شَيْبَانُ) بعده: هو ابن عبد الرحمن النَّحْوِيُّ؛ إلى القبيلة، لا إلى صناعة النحو، تَقَدَّمَ مِرارًا، وتَقَدَّمَ أنَّ ابن أبي داود وغيرَه قالوا: إنَّ المنسوب إلى القبيلة يزيد بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبان النَّحْوِيُّ، والله أعلم[ح١١٢]، و(يَحْيَى): هو ابن أبي كثير، و(أَبُو قَتَادَةَ): الحارث بن رِبْعِيٍّ، وقد تَقَدَّمَ الاختلاف في اسمه رضي الله عنه[ح١٥٣]./ [٢/٦٦٢أ]

٢٦ - بَابُ الشُّرْبِ بِنَفَسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ

قوله: (بَابُ الشُّرْبِ بِنَفَسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ): ساق ابن المُنَيِّر حديث الباب على عادته، ثُمَّ قال: (أورد الشارح سؤالَ التعارض بين هذا الحديث وبين النَّهْي عن التنفُّس في الإناء؛ وهو الحديث المتقدم على هذه الترجمة، وأجاب بالجمع بينهما، ولقد أغنى البُخاريُّ عن ذلك، فإنَّه ترجم على الأولى: «باب التنفُّس في الإناء»، فجعل «الإناء» ظرفًا للتنفُّس، وهي النَّهْيُ(١) عنه، فجعل «الشُّرْب» مقرونًا بـ«نَفَسَين» أي: لا يشرب في نَفَسٍ واحدٍ؛ خوفَ الرَّبْوِ، بل يفصل بين الشُّرْبَين بنَفَسٍ أو أكثر). انتهى[المتواري١٩٠].

(١) في مصدره: (وهو المنهيُّ).

٥٦٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَتَنَفَّسُ فِي الإِنَاءِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ): أمَّا (أبو عاصم) فهو الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيلُ، وأمَّا (أبو نُعَيم) فهو الفضل بن دُكين الحافظ، و(عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ): بفتح العين المُهْمَلة، وإسكان الزاي، ثُمَّ راء مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث.

قوله: (كَانَ أَنَسٌ يَتَنَفَّسُ فِي الإِنَاءِ) أي: يتنفَّس خارجَ الإناء، وكذا قوله في رسول الله ﷺ: (كَانَ يَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا)، وقال ابن قُرْقُول: («يتنفَّس في الإناء ثلاثًا» أي: يزيله عن فِيه ويتنفَّس). انتهى[مطالع٥/٢٨٢]، والمعنى واحدٌ، وفي «النهاية»: («أنَّه نهى عن التنفُّس في الإناء»[م(٢٦٧)(٦٥)]، وفي حديث آخَرَ: أنَّه «كان يتنفَّس في الإناء ثلاثًا» يعني: في الشُّرب، الحديثان صحيحان، وهما باختلاف تقديرين؛ أحدهما: أن يشرب وهو يتنفَّس في الإناء مِن غير أن يُبينَه عن فِيه، وهو مكروهٌ، والآخر: أن يشرب من الإناء بثلاثة أنفاسٍ يفصل فيها فاهُ عن الإناء، يقال: أكرع في الإناء نَفَسًا أو نَفَسين، أي: جرعة أو جرعَتين). انتهى.

٢٧ - بَابُ الشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ

٥٦٣٢ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ حُذَيْفَةُ بِالْمَدَائِنِ فَاسْتَسْقَى، فَأَتَاهُ دِهْقَانٌ بِقَدَحِ فِضَّةٍ، فَرَمَاهُ بِهِ فَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَرْمِهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَهِ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنِ الْحَرِيرِ، وَالدِّيبَاجِ، وَالشُّرْبِ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَقَالَ: «هُنَّ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَهِيَ لَكُمْ فِي الآخِرَةِ».

قوله: (عَنِ الْحَكَمِ): هو ابن عُتيبة القاضي، و(ابْنِ أَبِي لَيْلَى): عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاريُّ الأوسيُّ الكوفيُّ، تَقَدَّمَ، و(حُذَيْفَةُ): هو ابن اليماني.

قوله: (بِالْمَدَايِنِ): هي مدائن كسرى.

قوله: (فَأَتَاهُ دُهْقَانٌ): (الدِّهقان): بكسر الدال المُهْمَلة وضمِّها، كذا قاله ابن قُرْقُول[مطالع٣/٥٢]، وحكى الشيخ محيي الدين النَّوَويُّ في «شرح مسلم» عن نسخ «الصحاح» للجوهريِّ أو بعضها: أنَّه بفتح الدال، واستغربه، وهو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وهو زعيم فلَّاحي العجم، ورئيس الإقليم، سُمُّوا بذلك من الدَّهْقَنَة والدَّهْقَمَة؛ وهي تليين الطعام؛ لترفُّهم وسِعَة عيشهم، والمعروف: (الدَّهْقَنَة) بالنون(١)،

(١) انظر «شرح مسلم» (١٤/٢٦١).

قال الجوهريُّ: (الدهقان معرَّبٌ إن جعلتَ النون أصليَّة -من قولهم: تدهقن الرجل، وله دهقنةُ موضعِ كذا- صرفتَه؛ لأنَّه «فُعلان»، وإن جعلتَه من الدَّهْقِ؛ لم تصرفه؛ لأنَّه «فِعلان»)، والله أعلم.

قوله: (وَالدِّيبَاجِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٩٤٨].

٢٨- بَابُ آنِيَةِ الْفِضَّةِ

٥٦٣٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ حُذَيْفَةَ، وذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَالدِّيبَاجَ، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): هو مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عَديٍّ السُّلَميُّ مولاهم، البصريُّ القَسْمَليُّ؛ لأنَّه نزل في القَسامِلة، ترجمته معروفة⁽¹⁾، و(ابْن عَوْن): هو عبد الله بن عون بن أرطبان، لا عبد الله بن عون ابنِ أمير مصر، هذا ليس له في «البُخاريِّ» شيءٌ؛ إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ⁽²⁾، و(ابْن أَبِي لَيْلَى): تَقَدَّمَ أعلاه، و(حُذَيْفَة): هو ابن اليماني.

قوله: (وَذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ): (النَّبيَّ): مَنصوبٌ مفعول، والفاعل: (هو) راجعٌ على (حذيفة)، وهذا ظاهِرٌ.

٥٦٣٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارُ (مَعًا) جَهَنَّمَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالكٍ الإمامِ أحدِ الأعلام[ح٢]، و(أُمّ سَلَمَةَ): تَقَدَّمَتْ مرارًا أنَّ اسمها هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفةَ المخزوميَّة، وتَقَدَّمَ بعض ترجمتها، وأنَّها آخر الزوجات وفاةً، تُوُفِّيَت بعد مقتل الحسين رضي الله عنهما[ح١١٥].

قوله: (إِنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ): قال الشيخ محيي الدين النَّوَويُّ: (اتَّفق العلماء مِن أهل الحديث والغريب واللُّغَةِ وغيرهم على كسر الجيم الثانية مِن «يجرجر») انتهى[شرح مسلم١٤/٢٥٤]، لكنِّي رأيت في بعض تعاليق بعض فضلاء الشَّافِعيَّة من أهل بلدنا عن بعض تعاليق بعض الحمويِّين -وسمَّاه-:

(١) تقدمت ترجمته عند الحديث (٢٦٧).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩)، وقد تقدم قبل الحديث (٤٧٧).

أنَّه فتحها. انتهى، وغالب ظنِّي أنَّه عزاه لابن أبي الدَّم، قال الشيخ محيي الدين: (واختلفوا في الراء من «النار»، فنقلوا فيها النصبَ والرفعَ، وهما مشهوران، [و] النصب هو الصَّحيح الذي جزم به غيرُ واحد، ورجَّحه غير واحد[(١)]، وتؤيِّده الروايةُ الأخرى: «يجرجر في بطنه نارًا من نارِ جهنَّم»، كذا هو في «مسلم»[(٢٠٦٥) (٢)]، وكذا هو في «مسند أبي عوانة» وغيرِه من رواية عائشة ﵂: «إنَّما يجرجِر في بطنه نارًا»[(٢)] بحذف «جهنَّم»، وأمَّا معناه؛ فعلى رواية نصب «النار»؛ فالفاعل -هو الشارب- مضمرٌ في «يجرجر»، أي: يلقيها في بطنه بجَرْعٍ متتابعٍ يُسْمَع له جرجرة -وهي الصوت-؛ لتردُّده في حلقه، وعلى رواية رفع «النار» تكون النار فاعله، ومعناه: تصوِّت النَّارُ في جوفه، و«الجرجرة»: التصويت، وسُمِّيَ المشروب نارًا؛ لأنَّه يؤول إليها؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠])، والله أعلم[(٣)].

٥٦٣٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: **حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدِ ابْنِ مُقَرِّنٍ**، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ، أَمَرَنَا: بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجِنَازَةِ، **وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ**، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، **وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ**، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ، وَنَهَانَا عَنْ: خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ، وَعَنِ الشُّرْبِ فِي الْفِضَّةِ -أَوْ قَالَ: آنِيَةِ الْفِضَّةِ- **وَعَنِ الْمَيَاثِرِ**، وَالْقَسِّيِّ، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ، **وَالدِّيبَاجِ، وَالإِسْتَبْرَقِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، و(**أَشْعَثُ بْنُ سُلَيم**): بالثاء المثلَّثة في آخره، وأمَّا (أشعب) -بالموحَّدة- الطامعُ؛ فذاك فردٌ، و(**سُلَيْم**): بِضَمِّ السين، وفتح اللام، و(**مُعَاوِيَة ابْن سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ**): بتشديد الراء المكسورة.

قوله: (**وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ**): تَقَدَّمَ أنَّ (التشميت) بالمُعْجَمة والمُهْمَلة، وهو الدعاء للعاطس بقولك: يرحمك الله، ولـ(التشميت) و(التسميت) كلماتٌ أخواتٌ تُقال بالمُعْجَمة والمُهْمَلة تنيفُ على تسعين كلمةً أفردها شيخُنا العلَّامة الأستاذ مجدُ الدين مؤلِّف «القاموس» في مؤلَّف سمَّاه: «تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين»، وقد قرأتُه عليه بالقاهرة[ح١٢٣٩].

قوله: (**وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ**): هو بالشين المُعْجَمة، وهو إظهاره وإذاعته، وهذا معروفٌ.

قوله: (**وَعَنِ الْمَيَاثِرِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليها[ح٥١٧٥]، وكذا (**الدِّيبَاجِ**)، وكذا (**الإِسْتَبْرَقِ**)[ح٩٤٨]./ [٢/٢٦٢ب]

(١) انظر «أعلام الحديث» (٣/٢٠٩٤).

(٢) «مسند أبي عوانة» (٨٤٦٦) من حديث أم سلمة ﵂.

(٣) انظر «شرح مسلم» (١٤/٢٥٤).

٢٩- بَابُ الشُّرْبِ فِي الأَقْدَاحِ

٥٦٣٦- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَالِمٍ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ: أَنَّهُمْ شَكُّوا فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَبَعَثَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ فَشَرِبَهُ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بموحَّدة، وسين مهملة، وأنَّه ليس لهم في الكُتُب السِّتَّة عمرو بن عيَّاش؛ بالمُثَنَّاة تحت، والشين المُعْجَمة[ح٣٩١]، و(عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بعده: هو ابن مهديٍّ، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق، و(سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ): بالضاد المُعْجَمة، و(أُمُّ الفَضْلِ): لبابة بنت الحارث بن حَزْن الهلاليَّة، زوجُ العَبَّاس، تَقَدَّمَتْ مرارًا.

٣٠- بَابُ الشُّرْبِ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَآنِيَتِهِ،

وَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: أَلَا أَسْقِيكَ فِي قَدَحٍ شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ

قوله: (بَابُ الشُّرْبِ مِنْ قَدَحِ النَّبِيِّ ﷺ وَآنِيَتِهِ): اعلم أنَّه ﵇ كان له قَدَحٌ يُسَمَّى الرَّيَّان، ويُسَمَّى مُغيْثًا، وآخرُ مضبَّبٌ، يُقَدَّر أكثر مِن نصف المدِّ، فيه ثلاث ضبَّات من فضَّة وحَلْقة؛ كأنَّه للسَّفر، وثالثٌ مِن زجاج، وقَدَحٌ آخرُ مِن عَيْدان يُوضَع تحت سريره يبول فيه مِن الليل، فهذا الذي أستحضر من أقداحه(١)، والظاهر أنَّ القَدَحَ الذي يأتي ذكره الذي سقى فيه سهلٌ النَّبيَّ ﷺ غيرُ هذه الأقداح، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ): هو ابن أبي موسى الأشعريِّ، واسمه: الحارث، أو عامر، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح١١]، و(عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بتخفيف اللام، وتَقَدَّمَ بعض ترجمته ﵁[ح٣٣٢٩]، وهذا التعليق ذكره البُخاريُّ في (فضل عبد الله بن سلَام)[ح٣٨١٤](٢) وفي (الاعتصام) مسندًا متَّصلًا[ح٧٣٤١].

٥٦٣٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: ذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَقَدِمَتْ فَنَزَلَتْ فِي أُجُمِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى جَاءَهَا، فَدَخَلَ عَلَيْهَا فَإِذَا امْرَأَةٌ مُنَكِّسَةٌ رَأْسَهَا، فَلَمَّا كَلَّمَهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، فَقَالَ: «قَدْ أَعَذْتُكِ مِنِّي» فَقَالُوا لَهَا: أَتَدْرِينَ

---

(١) ذكرها الإمام العراقي في «ألفيته» (ص١٤٧) وانظر «زاد المعاد» (١/١٢٧)، «عيون الأثر» (٢/٤١٧)..

(٢) ولم يذكر فيه القدح.

مَنْ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا، قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، جَاءَ لِيَخْطُبَكِ، قَالَتْ: كُنْتُ أَنَا أَشْقَى مِنْ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَئِذٍ حَتَّى جَلَسَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِنَا يَا سَهْلُ» فَخَرَجْتُ لَهُمْ بِهَذَا الْقَدَحِ، فَأَسْقَيْتُهُمْ فِيهِ، فَأَخْرَجَ لَنَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدَحَ، فَشَرِبْنَا مِنْهُ، قَالَ: ثُمَّ اسْتَوْهَبَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَوَهَبَهُ لَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ**): تَقَدَّم مِرارًا أنَّه سعيد بن الحكم بن محمَّد بن أبي مريم[(١)]، و(**أَبُو غَسَّانَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا، يُصرَف ولا يُصرَف، وأنَّ اسمه مُحَمَّد بن مُطَرِّف[ح٩٣٨]، و(**أَبُو حَازِمٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، وأنَّ اسمه سلمة بن دينار.

قوله: (**ذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ**): (ذُكِر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(امرأةٌ): مَرْفوعٌ مُنوَّنٌ نائب مناب الفاعل، وتَقَدَّمَ أنَّ هذه المرأةُ هي المُستَعِيذة منه، وكذا يأتي التصريحُ بذلك هنا، وقد قَدَّمْتُ الكلامَ عليها مُطَوَّلًا، وذكرتُ فيها سبعةَ أقوالٍ في أوَّل (كتاب الطلاق) من هذا التعليق؛ فانظره[ح٥٢٥٤].

قوله: (**فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ الصواب ضمُّ الهمزة من (أبي أُسَيد)، وتَقَدَّمَ الكلام في اسمه واسم أبيه، وأنَّه مالك بن ربيعة[قبل ح٧٠٤].

قوله: (**فِي أُجُمِ بَنِي سَاعِدَةَ**): (الأُجُم) بِضَمِّ الهمزة والجيم، وبالميم: الحِصْن، وجمعه: آجامٌ، وإجام أيضًا[(٢)].

قوله: (**مُنَكِّسَةٌ رَأْسَهَا**): (مُنَكِّسَة): بكسر الكاف، و(رأسَها): مَنْصوبٌ مفعولُ اسم الفاعل، يُقال: نَكَس رأسَه؛ بالتخفيف، فهو ناكِسٌ، ونكَّس؛ بالتشديد، فهو مُنَكِّس؛ إذا طأطأه، والله أعلم[(٣)].

قوله: (**قَالَ: اسْقِنَا يَا سَهْلُ**): يجوز في (اسقنا) الثُّلاثيُّ والرُّبَاعيُّ، وقيل: بينهما فرقٌ[(٤)].

٥٦٣٨ - **حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ**: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: أَخْبَرَنَا **أَبُو عَوَانَةَ**، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ قَالَ: رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَ قَدِ انْصَدَعَ فَسَلْسَلَهُ بِفِضَّةٍ قَالَ: وَهوَ قَدَحٌ

---

(١) في (أ): (سعيد بن أبي مريم الحكم بن محمد) وهو موافق لنسخة أبي ذر من «الكاشف»، والمثبت هو الصواب؛ فإنَّه منسوب إلى جدِّه، كما ذكر المصنف في مواضع أخرى.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١/٢٠٣).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (نكس).

(٤) تقول: سقيته فشرب، وأسقيته: جعلت له ماء وسقيا، انظر «كتاب سيبويه» (٤/٥٩).

جَيِّدٌ مِنْ نُضَارٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: لَقَدْ سَقَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي هَذَا الْقَدَحِ أَكْثَرَ مِنْ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: وَقَالَ أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ: إِنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلْقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَأَرَادَ أَنَسٌ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلْقَةً مِنْ ذَهَبٍ -أَوْ: فِضَّةٍ- فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: لَا تُغَيِّرَنَّ شَيْئًا صَنَعَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَرَكَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنِي**(١) **الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ**): هو اسم فاعل من (أدرك)، وهذا ظاهِرٌ جدًّا، و(**أَبُو عَوَانَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله.

قوله: (**فَسَلْسَلَهُ بِفِضَّةٍ**): الضمير في (سلسله) يعود على (أنس)، قال شيخُنا: (والذي عليه حفَّاظ الحديث: أنَّ المتَّخِذَ له أنسُ بن مالك). انتهى[التوضيح٢٧/٢٤٣]، وقد سبق ذلك في (باب ما ذُكِر في درع النَّبيِّ ﷺ)[ح٣١٠٩].

قوله: (**مِنْ نُضَارٍ**): هو بِضَمِّ النون، وتخفيف الضاد المُعْجَمة، وبعد الألف راء، قال الدِّمْيَاطيُّ: (أي: من خشب نُضَار، وهو خشبٌ معروفٌ، وقيل: أقداح النُّضَار حُمْرٌ من خشبٍ أحمرَ). انتهى، وقال ابن قُرْقُول: (النُّضَار: النبع، ويقال: بالتنوين وبالإضافة، والنُّضَار: الخالص، والنُّضَار: الأثل أيضًا، ويُقال أيضًا للذَّهب: نُضَار ونضِير ونضر). انتهى[مطالع٤/١٧٧]، وقال ابن الأثير: («من نُضَار» أي: من خشبٍ نُضَار؛ وهو خشبٌ معروفٌ، وقيل: هو الأثل الوَرْسيُّ اللون، وقيل: النَّبع، وقيل: الخِلَاف، والنُّضَار: الخالص من كلِّ شيء، والنُّضَار: الذهب أيضًا، وقيل: أقداح النُّضَار حُمْرٌ من خشبٍ أحمرَ). انتهى، وفي «الصحاح»: (قَدَحٌ نُضَارٌ: يُتَّخذ من أثل، يكون بالغَوْر، ورسيُّ اللون، يُضَاف ولا يُضَاف). انتهى.

فائدةٌ: قال أبو العبَّاس القُرْطُبيُّ -كما نقله بعضُهم عنه-: (وجدتُ في بعض نسخ «البُخاريِّ» وهي نسخة جيِّدة عتيقة: قال أبو عبد الله: قد رأيتُ هذا القَدَح بالبصرة، وشربت فيه، وقد اشتُرِيَ من ميراث النَّضْر بن أنس بثماني مئة ألفٍ). انتهى(٢)، و(النضر بن أنس): هو ابن مالك الأنصاريِّ الخادمِ ﷺ، أخرج له الجماعة، مشهور الترجمة(٣).

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ...**) إلى آخره: قائله هو عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن، وقد أخرج الحديثَ نفسَه البُخاريُّ في (الأشربة) هنا بالإسناد الذي ساقه، وأخرجه في (الخمس) عن عبدان، عن أبي حمزة، عن عاصم، عن ابن سيرين، عن أنس، نحو معناه[ح٣١٠٩]، وفيه: (فضَّة)،

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» (حدثنا).
(٢) انظر «اللامع الصبيح» (١٤/٢٣١).
(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٧٥).

وقول ابن سيرين هنا: (**فَأَرَادَ أَنَسٌ أَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا حَلْقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: لَا تُغَيِّرَنَّ شَيْئًا...**) إلى آخره، وهذه القصَّة مرسلةٌ؛ لأنَّ ابن سيرين وُلِد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان(١)، وأبو طلحة: وقد قال عليُّ بن زيد عن أنس: كان أبو طلحة لا يصوم على عهد رسول الله ﷺ من أجل الغزو، فصام بعده أربعين سنةً، كذا قال(٢)، وإنَّما عاش بعد النَّبيِّ ﷺ نيِّفًا وعشرين سنةً، وهو صحيحٌ عن أنس(٣)، فعلى هذا تُوُفِّيَ سنة نيِّفٍ وثلاثين؛ فيُقال: سنة ثِنْتَين وثلاثين، ويُقال: سنة أربع وثلاثين وهو ابن سبعين سنةً بالمدينة، كذا قال الأكثرون: إنَّه تُوُفِّيَ بالمدينة، وقال أبو زُرعة الدِّمَشْقيُّ: بالشام[تاريخ أبي زرعة ٢٨١]، وقيل: تُوُفِّيَ بالبحر غازيًا(٤)، وقد قَدَّمْتُ لك مولد (ابن سيرين)، لكن قال ابن عَبْدِ البَرِّ بعد أن ذكر ما ذكرته لك عن أنسٍ: (قال المدائنيُّ: مات أبو طلحة سنة إحدى وخمسين). انتهى[الاستيعاب٨٢٥]، فعلى هذا؛ أدركه ابن سيرين، ولم أرَ له روايةً عنه غير هذا المكان، والظاهر أنَّه مُرْسَلٌ، والله أعلم.

قوله: (**حَلْقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ**): تَقَدَّمَ أنَّ (الحلْقة) بإسكان اللام وفتحها[قبل ح٦٦].

قوله: (**أَبُو طَلْحَةَ**): تَقَدَّمَ أنَّه زيد بن سهلٍ، نقيبٌ بدريٌّ كبيرٌ، وتَقَدَّمَ ببعض ترجمةٍ رضي الله عنه، وهو عمُّ أنسِ بن مالك زوجُ أمِّه أمِّ سُلَيم[ح٣٧١].

٣١- بَابُ شُرْبِ الْبَرَكَةِ، وَالْمَاءِ الْمُبَارَكِ

قوله: (**بَابُ شُرْبِ الْبَرَكَةِ وَالْمَاءِ الْمُبَارَكِ**): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (مقصوده -والله أعلم- أنَّ شُرْبَ البركة يُغتَفَر فيه الإكثارُ، لا كالشرب المعتاد الذي ورد أن يُجعَل له الثلث؛ لقوله: وجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه) انتهى[المتواري١٩١]، قال شيخُنا: (قال المهلَّب: قال البُخاريُّ: «باب شُرْب البركة» لقول جابر: «فعلمتُ أنَّه بركةٌ» وهذا شائعٌ في لسان العرب أن يُسمَّى الشيءُ المباركُ فيه بركةً؛ كما قال أيُّوب ﷺ: «لا غنًى بي عن بركتك»[خ٢٧٩]، فسمَّى الذهبَ بركةً). انتهى[التوضيح٢٧/٢٤٧].

---

(١) يعني: في حدود سنة (٣٣)، وانظر «الطبقات الكبرى» (٩/١٩٢).

(٢) انظر «أسد الغابة» (٢/١٥٠)، «تهذيب الكمال» (١٠/٧٦) من رواية ثابت البناني، وليس من رواية علي بن زيد، وهي في «صحيح البخاري» (٢٨٢٨) دون ذكر الأربعين.

(٣) هو في «البخاري» (٢٨٢٨) دون ذكر الأربعين كما سلف.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٧٦).

٥٦٣٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ هَذَا الْحَدِيثَ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُنِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ حَضَرَتِ الْعَصْرُ وَلَيْسَ مَعَنَا مَاءٌ غَيْرَ فَضْلَةٍ، فَجُعِلَ فِي إِنَاءٍ، فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ ثُمَّ فَرَّجَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ قَالَ: «حَيَّ عَلَى أَهْلِ الْوُضُوءِ، الْبَرَكَةُ مِنَ اللهِ» فَلَقَدْ رَأَيْتُ الْمَاءَ يَتَفَجَّرُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، فَتَوَضَّأَ النَّاسُ وَشَرِبُوا، فَجَعَلْتُ لَا آلُو مَا جَعَلْتُ فِي بَطْنِي مِنْهُ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ بَرَكَةٌ، قُلْتُ لِجَابِرٍ: كَمْ كُنْتُمْ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: أَلْفًا وَأَرْبَعَ مِئَةٍ. تَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ. وَقَالَ حُصَيْنٌ وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ: خَمْسَ عَشْرَةَ مِئَةً. وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا جَرِيرٌ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن عبد الحميد الضبيُّ، و(**الأَعْمَش**): سليمان بن مِهْرَان القارئ.

قوله: (**رَأَيْتُنِي**): هو بِضَمِّ التاء، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا، أي: رأيتُ نفسي.

قوله: (**فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ**): (أُتِيَ): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (**أَهْلِ الْوُضُوءِ**): هو بفتح الواو، ويجوز ضمُّها، تَقَدَّمَ مِرارًا[قبل ح١٣٥].

قوله: (**يَتَفَجَّرُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ**): تَقَدَّمَ في (باب التماس الناس الوَضوءَ إذا حانت الصلاة)[ح١٦٩] كلامُ أبي عُمر ابنِ عَبْدِ البَرِّ: أنَّ هذا اتَّفق له ﷺ مَرَّاتٍ[الاستيعاب١٧]، وتَقَدَّمَ هناك كلامُ ابن حِبَّان -بكسر الحاء، وتشديد الموحَّدة- في «صحيحه»: أنَّه اتَّفق له ذلك في مواطنَ متعدِّدةٍ، ففي بعضها:/ [٢/٢٦٣أ] (أنَّه أُتِيَ بقدح رحراح)(١)، وفي بعضها: (زجاج)[هق١/٣٠]، وفي بعضها: (جفنة)(٢)، وفي بعضها: (ميضأة)(٣)، وفي بعضها: (مزادة)(٤)، وفي بعضها: (كانوا خمسَ عشرةَ مئة)(٥)، وفي بعضها: (ثمان مئة)، وفي بعضها: (زهاء ثلاث مئة)(٦)، وفي بعضها: (ثمانين)، وفي بعضها: (سبعين)(٧). انتهى[حب١٤/٤٨٢]، وقوله:

---

(١) أخرجه البخاريُّ (٢٠٠)، ومسلمٌ (٢٢٧٩) (٤)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٦٥٤٦) من حديث أنسٍ رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٥٢٤) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٥/٢٩٨) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه، وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٢٣٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاريُّ (٣٥٧١)، ومسلمٌ (٦٨٢) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاريُّ (٣٥٧٦)، ومسلمٌ (١٨٥٦) (٧٣)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٦٥٤٢) من حديث جابرٍ رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاريُّ (٣٥٧٢)، ومسلمٌ (٢٢٧٩) (٦)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٦٥٤٧) من حديث أنسٍ رضي الله عنه.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/١٦٥)، والنسائيُّ في «المجتبى» (١/٦١)، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٦٥٤٤) من حديث أنسٍ رضي الله عنه.

(كانوا خمسَ عشرةَ مئة) هذا اتَّفق له في (الحديبية)، واختُلِف في عددهم على سبعة رواياتٍ ذكرتُها في (الحديبية)[ح٤١٥٠]، والأكثر كانوا ألفًا وأربع مئة، كما يأتي في هذا الحديث.

وقد قَدَّمْتُ في (الوضوء) أنَّ هذه المعجزةَ أعظمُ من تفجُّر الماء من الحجر؛ لأنَّ ذلك من عادة الحجر، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [البقرة: ٧٤]، وأمَّا من لحمٍ ودَمٍ؛ فلم يُعهَد من غيره ﷺ، وقد قَدَّمْتُ أيضًا أنَّ نبعَ الماء كان من نفس الأصابعِ، أو من تحتها؛ قولان، وأنَّ الراجح: أنَّه من نفس الأصابع، والله أعلم[ح١٦٩].

قوله: (**لَا آلُو**): هو بمدِّ الهمزة، أي: لا أُقَصِّر.

قوله: (**تَابَعَهُ عَمْرو بْنُ دِيْنَار عَنْ جَابِرٍ**): الضمير في (تابعه) يعود على سالم بن أبي الجَعْد، وهذا ظاهِرٌ، ومتابعة عمرو بن دينار ذكرها البُخاريُّ في (التفسير)[ح٤٨٤٠] وفي (المغازي)[ح٤١٥٤]، ومسلمٌ في (المغازي)[م(١٨٥٦)(٧١)]، والنَّسَائيُّ في (التفسير)[كن١١٤٤٣].

قوله: (**وَقَالَ حُصَيْنٌ وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ جَابِرٍ**): (حُصَين) هذا: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ الحاء، وفتح الصاد المُهْمَلة، وقَدَّمْتُ مرارًا أنَّ الأسماءَ بالضمِّ، والكنى بالفتح[ح١١٠]، وهو ابن عبد الرحمن، تَقَدَّمَ، ومتابعته أخرجها البُخاريُّ في (علامات النبوَّة)[ح٣٥٧٦] وفي (المغازي)[ح٤١٥٢]، ومسلمٌ في (المغازي)[م(١٨٥٦)(٧٣)]، ومتابعة عمرو بن مرَّة أخرجها مسلمٌ في (المغازي)[م(١٨٥٦)(٧٢)] والنَّسَائيُّ[كن١١٤٤٢].

قوله: (**وَتَابَعَهُ سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ عَنْ جَابِرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (المُسَيَّب) والد سعيد بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه لا يُقال فيه إلَّا بالفتح[ح٢٦]، ومتابعة سعيد أخرجها البُخاريُّ في (المغازي)[ح٤١٥٣].

❁ ❁ ❁

بسم الله الرحمن الرحيم

٧٤- كِتَابُ المَرْضَى وَالطِّبِّ

(كِتَابُ المَرْضَى)... إلى (كِتَاب الطِّبِّ)

ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (وجه مطابقة التَّرجمة للآية -يعني: قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]- التَّنبيهُ على أنَّ المرض كما يكون مُكَفِّرًا للخطايا فقد يكون جزاءً لها، والمعنى في تعجيل جزائه بالمرض وتكفيرِ سيِّئاته متقاربٌ، والله أعلم)، انتهى[المتواري ٣٦٩]، وقد رأيت في «مستدرك الحاكم» في ترجمة عبد الله بن الزُّبَير عن ابن عمر قال: سمعت أبا بكر يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَن يعملْ سوءًا؛ يُجْزَ به في الدنيا»، لم يتعقَّبْه الذَّهَبيُّ في «تلخيصه»[ك٣/٥٥٣].

قال الإمام العلَّامة عزُّ الدين عبدُ العزيز بن عبد السلام الشَّافِعيُّ في «قواعده»: (قوله ﷺ: «مَن عزَّى مصابًا؛ فله مثلُ أجره»[ت١٠٧٩] -أي: أجر صبره- قال: وظنَّ بعضُ الجهلة أنَّ المصابَ مأجورٌ على مصيبته، وهو خطأ صريحٌ، فإنَّ الثواب والعقاب إنَّما هو على الكسب بمباشرةٍ أو سببٍ، قال تعالى: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠]، والمصائب ليست منها، بل إنْ صَبَرَ؛ فله أجرُ الصابرين، وإنْ رَضِيَ؛ فله أجر الراضين)[قواعد الأحكام ١/١١٥]، وخالف القرافيُّ فقال: (المصائب كفَّاراتٌ لأهلها جزمًا، سواء اقترن بها السَّخَط وعدمُ الصبر أم لا، غير أنَّها إن اقترن بها السَّخط؛ يقلُّ التكفير بها، وإن اقترن بها الصبرُ؛ عَظُمَ التكفيرُ بها، قال: [لا] يجوز أن يُقال للمصاب: جعل الله لك هذه المصيبةَ كفَّارةً لذنبك؛ لأنَّ الشارع قد أخبر أنَّها مكفِّرةُ الذنوب، فسؤالُ التكفير طلبٌ لتحصيل الحاصل وإساءةُ الأدب مع الشرع، وإنَّما يُقال: أعظم الله أجرك، فإنَّ تعظيمَه غيرُ معلوم من جهة الشرع، بخلاف أصل التكفير، وقال أيضًا: الأجر من آثار العمل، والتكفير قد يكون بالعمل، وقد يكون بغيره؛ كالمصائب، فإنَّها ليست مكتسبةً)، انتهى(١)، وما قاله ابن عبد السلام فيه نظرٌ، والحديث يردُّ عليه: «ما يصيب المسلم مِن نصب، ولا وَصَبٍ، ولا همٍّ، ولا حزن، حتَّى الشوكة يشاكها إلَّا

(١) انظر «الفروق» (٤/٣٩٢)، «فتح الباري» (١٠/١١٠).

كفَّر الله بها من سيِّئاته»[1].

١- بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الْمَرَضِ، وَقَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]

٥٦٤٠- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ، إِلَّا كَفَّرَ اللهُ بِهَا عَنْهُ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا[2] شُعَيْبٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (حَتَّى الشَّوْكَةِ): يجوز في (الشوكة) ثلاثةُ أوجهٍ: الجرُّ والرفع والنصب، وهذا معروفٌ.

قوله: (يُشَاكُهَا): هو بِضَمٍّ أوَّله في الموضعين في أصلنا، قال شيخنا: (أي: يُصاب بها، قال: وحقيقة هذا اللفظ أن تكون الشوكة يُدخِلها غيرُه في جسده...) إلى آخر كلامه، نبَّه عليه ابن التين، انتهى[التوضيح ٢٧/٢٦٣]، وفي أصلٍ آخرَ صحيحٍ: (يَشاكها) بفتح أوَّله بالقلم، وفي الهامش كلامٌ من عند الطيبي شارح «المصابيح»، ثُمَّ قال: (وأمَّا على فتح الياء -كما هو بخطِّ الصغانيِّ في ضبطه في متن هذه النسخة- فقد قال الجوهريُّ: قال الأصمعيُّ: يُقال: شاكتني الشوكةُ تَشُوكُني؛ إذا دخلت في جسده، وقد شِكتُ؛ فأنا أُشاك شاكةً وشِيْكة -بالكسر-؛ إذا وقعتَ في الشوك، ثُمَّ أنشد بيتًا شاهدًا، ثُمَّ قال: قال الكِسائيُّ: شُكْتُ الرجلَ أَشوكُه؛ إذا أدخلتُ شوكة في جسده، وشِيْك؛ على ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، ويَشاك شوكًا)، انتهت، وقد راجعتُ نسخةً صحيحةً من «صحاح الجوهريِّ» -وقد قُوبِلَت أربع مَرَّاتٍ، وهي عندي في ملكي- قال: (فيما يُشاك) كذا هو مضموم بالقلم، وأمَّا المفتوح؛ فإنَّه قال بعده -وليس ممَّا نحن فيه-: (والشوكة: حدَّة البأس، والحدُّ في السلاح، وقد شاكَ الرجلُ يَشاك شوكًا، أي: ظهرت شوكتُه وحِدَّتُه، وشاك ثدي الجارية يَشاك؛ إذا تهيَّأَ للنهود)، والله أعلم.

٥٦٤١- ٥٦٤٢- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ، وَلَا وَصَبٍ، وَلَا هَمٍّ، وَلَا حُزْنٍ، وَلَا أَذًى، وَلَا غَمٍّ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ».

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنَديُّ فيما يظهر؛ وذلك لأنِّي نظرت ترجمة عبد الملك بن عمرو أبي عامر العَقَديِّ في «الكمال»[١٢٧/٧]، فرأيته ذكر فيها عبدَ الله بن مُحَمَّد المسنديَّ، ولم يذكر أحدًا اسمه كذلك إلَّا هو، فغلب على ظنِّي أنَّه هو، والله أعلم، و(أَبُو سَعِيْدٍ الخُدْرِيُّ): سعد ابن مالك بن سنان، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبد الرحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا، تَقَدَّمَ مِرارًا.

وقوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ(١)، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): كذا بالواو، ظهر لي أنَّ عطاء بن يسار أخذه عنهما متفرِّقَين، فلهذا جاء بالواو، ولو كانا مجتمعين؛ لقال: عن أبي سعيد وأبي هريرة، وقد جعلهما المِزِّيُّ في «أطرافه» في المسنَدَين؛ في (مسند أبي سعيد)[تحفة٤٠٦/٣]، وقال في (مسند أبي هريرة)[تحفة٢٧٧/١٠] حين ذكره في ترجمة عطاء بن يسار: (عن أبي سعيد)، انتهى./ [٢/٢٦٣ب]

قوله: (مِنْ نَصَبٍ): هو بفتح النون والصاد المُهْمَلة، وبالموحَّدة، وهو التَّعَب والمشقَّة(٢).

قوله: (وَلَا وَصَبٍ): هو بفتح الواو والصاد المُهْمَلة، وبالموحَّدة، وهو المرض(٣).

قوله: (حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا): تَقَدَّمَ معناه، وأنَّه بِضَمِّ أوَّله، و(حتَّى الشوكةُ): يجوز فيها ثلاث إعراباتٍ تَقَدَّمَتْ قريبًا[ح٥٦٤٠].

٥٦٤٣ - حَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ تُفَيِّئُهَا الرِّيحُ مَرَّةً، وَتَعْدِلُهَا مَرَّةً، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالأَرْزَةِ لَا تَزَالُ حَتَّى يَكُونَ انْجِعَافُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً».

وَقَالَ زَكَرِيَّا: حَدَّثَنِي سَعْدٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو ابن سعيد القَطَّان الحافظ، و(سُفْيَان) بعده: لا أعرفه بعينه، وذلك لأنَّ القَطَّان روى عن السفيانَين(٤)، وهما رويا عن سعد بن إبراهيم(٥)، والله أعلم و(سَعْد): هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهريُّ، تَقَدَّمَ.

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (الْخُدْرِيِّ).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١٦٦/٤).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢١٥/٦).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢٩/٣١)، ذكر الحافظ في «الفتح» (١١٠/١٠) أنه الثوري.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٥٤/١١) (١٧٧/١١).

قوله: (كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ): (الخامة) بالخاء المُعْجَمة، وبعد الألف ميم مخفَّفة، ثُمَّ تاء التأنيث: هي الطاقة الغضَّة اللَّيِّنة من الزرع، وأَلِفُها منقلبةٌ عن واوٍ، قاله في «النهاية»، وقال شيخُنا: (وقيل: الضعيفةُ، قال في «المحكم»: هي أوَّل ما ينبتُ على ساقٍ واحدةٍ[٥/٢٧٣]، وبه جزم صاحبُ «العين»[٤/٣١٦]، وقيل: هي الطاقة الغضَّة منه، وقيل: الشجرة الرطبة، قال القزَّاز: ورُوِيَ: «الخافة»؛ بالفاء: وهي الطاقة من الزرع)، انتهى[التوضيح٢٧/٢٦٥]، وقد ذكر ابن الأثير في (خوف): («كمثل خافة الزرع»، وقال: وهو وعاء الحَبِّ، سُمِّيَت بذلك؛ لأنَّها وقاية له، والرواية بالميم، وسيجيء)، انتهى.

قوله: (تُفَيِّئُهَا الرِّيحُ مَرَّةً): هو بِضَمِّ أوَّله، وفتح الفاء، ثُمَّ مثنَّاة تحت مشدَّدة مكسورة، ثُمَّ همزة مضمومة، كذا في أصلنا، أي: تُمِيلها، وفي أصلٍ آخرَ صحيحٍ وفي رواية أبي ذرٍّ: (تَفَيَّؤُها) بفتح التاء والفاء، قاله في «المطالع»(١).

قوله: (وَتَعْدِلُهَا مَرَّةً): (تَعْدِلها): بفتح أوَّله، وإسكان ثانيه، وكسر الدال، أي: ترفعُها.

قوله: (كَالأَرْزَةِ): هي بفتح الهمزة، ثُمَّ راء ساكنة ومفتوحة، ثُمَّ زاي مفتوحة، ثُمَّ تاء الوحدة، قال ابن قُرْقُول: («الأَرْزة» بفتح الهمزة، وسكون الراء، كذا الرواية، وهو الصَّنَوبر، وقال أبو عُبيدة(٢): إنَّما هو «الآرِزَة» على وزن «فَاعِلة»، ومعناها: الثابتة في الأرض، وأنكر هذا أبو عُبيد[غريب١/١١٧])، انتهى[مطالع١/٢٣٨]، وفي «النهاية»: («الأَرَزة» بسكون الراء وفتحها: شجرة الأَرْزَن؛ وهو خشبٌ معروفٌ، وقيل: هي الصَّنَوبر، وقال بعضهم: هي «الآرِزة» بوزن «فَاعِلة»، وأنكرها أبو عبيد)، انتهى، وفي «الصحاح» للجوهريِّ: (أبو عَمرو: «الأَرَزَة» بالتحريك: شجرة الأَرْزَن، وقال أبو عبيد: «الأَرْزة»؛ بالتسكين: شجر الصَّنَوبر، والجمع: أرز، وشجرة آرِزة، أي: ثابتة في الأرض)، انتهى، و(الأَرْزَن) بفتح الهمزة، ثُمَّ راء ساكنة، ثُمَّ زاي مفتوحة، ثُمَّ نون: شجرٌ صلبٌ تُتَّخذ منه العصيُّ.

قوله: (انْجِعَافُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً): (الانجِعاف) بالنون، والجيم المكسورة، وبالعين المُهْمَلة، والفاء: انقلابها، قاله في «المطالع»(٣)، وقال ابن الأثير: («انجعافها»: انقلاعها)، وهما متقاربان، انتهى.

قوله: (وَقَالَ زَكَرِيَّاءُ: حَدَّثَنِي سَعْدٌ: حَدَّثَنِي(٤) ابْنُ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): أمَّا

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٢٧٨).

(٢) في (أ) عبيد، وفي الموضع اللاحق (عبيدة)، والصحيح هو المثبت.

(٣) الذي في المطبوع من «المطالع» (٢/١٥٩): (انقلاعها).

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حدَّثنا).

(زكرياء) فهو ابن أبي زائدة، و(سعد): هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، و(ابن كعب): هو عبد الله ابن كعب بن مالك المصرَّحُ به قبل ذلك، وتعليق زكرياء أخرجه مسلمٌ في (التوبة) عن أبي بكر ابن أبي شيبة، عن عبد الله بن نُمَيْر ومُحَمَّد بن بِشْر؛ كلاهما عن زكرياء[م٢٨١٠].

٥٦٤٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرْعِ مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ كَفَتهَا، فَإِذَا اعْتَدَلَتْ تَكَفَّأُ بِالْبَلَاءِ، وَالْفَاجِرُ كَالأَرْزَةِ صَمَّاءَ مُعْتَدِلَةً حَتَّى يَقْصِمَهَا اللهُ إِذَا شَاءَ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ الفاء، وفتح اللام.

قوله: (ابْنِ لُؤَيٍّ): تقَدَّمَ أنَّه يُهمَز ولا يُهمَز.

قوله: (خَامَةِ[(٢)] الزَّرْعِ): تَقَدَّمَ الكلام على (الخامة) ضبطًا وما هي أعلاه[ح٥٦٤٣].

قوله: (كَفَأَتْهَا): هو بهمزة مفتوحة بعد الفاء، أي: قلبتها، وتَقَدَّمَ الكلام على أنَّه يُقال: كفأ وأكفأ؛ إذا قلب[ح١٨٦].

قوله: (كَالأَرْزَةِ): تَقَدَّمَ الكلام عليها أعلاه[ح٥٦٤٣].

قوله: (صَمَّاءَ) أي: صلبة، ليست مجوَّفةً.

قوله: (مُعْتَدِلَةً): هو مَنْصوبٌ منوَّنٌ حالٌ.

٥٦٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ أَبَا الْحُبَابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُصَبْ مِنْهُ».

قوله: (سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ أَبَا الْحُبَابِ): (يسار): هو بتقديم المُثَنَّاة تحت، و(أبا الحُبَاب): هو يسار، و(الحُبَاب): بِضَمِّ الحاء المُهْمَلة، وتخفيف الموحَّدة، وبعد الألف مُوَحَّدَة أخرى، وهذا ظاهرٌ عند أهله جدًّا.

قوله: (يُصَبْ[(٣)] مِنْهُ): هو مَبْنيٌّ للفاعل وللمفعول، فإن بنيتَه للفاعل؛ كسرتَ الصاد، أو للمفعول؛

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثني).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الخامة من).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» بالفتح.

فتحتَها، وعلى كلٍّ تقديرِ الياءُ مضمومةٌ، قال بعضهم[(١)] عن أبي الفرج -والظاهر أنَّه ابن الجوزيِّ-: (سمعت ابن الخشَّاب[(٢)] يفتح الصاد، وهو أحسنُ وأَلْيَقُ)، انتهى.

٢- بَابُ شِدَّةِ الْمَرَضِ

٥٦٤٦- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ. (ح) وحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا الْوَجَعُ عَلَيْهِ أَشَدُّ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (**حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، وهو ابن عقبة السُّوائيُّ، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو الظاهر أنَّه الثَّوريُّ؛ وذلك لأنِّي راجعت «الكمال»[٨/١٩٤] للحافظ عبد الغنيِّ، فوجدته قد ذكر في مشايخ قَبِيصة بن عقبة الثَّوريَّ، ولم يذكر ابنَ عيينة، ونظرت ترجمة مصعب بن المقدام -فإنَّه رواه البُخاريُّ من طريقه عن سفيان- فرأيت الحافظ عبدَ الغنيِّ ذكر الثَّوريَّ في مشايخِ مصعبٍ، ولم يذكر ابنَ عيينة[الكمال٨/٤٠٠]، وفي «التذهيب» في ترجمة مصعب قال فيها: (إنَّه روى عن سفيان)، وأطلق[التذهيب٨/٤٥٢]، والله أعلم، و(**الأَعْمَش**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمان بن مِهْرَان.

قوله: (ح[(٣)]): تَقَدَّمَ في أوَّل هذا التعليق الكلامُ عليها كتابةً وتلفُّظًا؛ فانظره إن أردته[ح٦]، وسأذكر الكلام عليها في أواخرِه إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (**وحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، و(**عَبْدُ اللهِ**): هو ابن المبارك، و(**الأَعْمَش**): تَقَدَّمَ أعلاه، سليمان بن مِهْرَان، و(**أَبُو وَائِلٍ**): شقيق بن سلمة، تَقَدَّمَ مِرارًا، والله أعلم./ [٢/٢٦٤أ]

قوله: (**الْوَجَعُ أَشَدُّ عَلَيْهِ[(٤)] مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم**): (الوجعُ) و(أشدُّ): مرفوعان، وهذا ظاهِرٌ.

٥٦٤٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ ابْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فِي مَرَضِهِ وَهُوَ يُوعَكُ وَعْكًا شَدِيدًا، وَقُلْتُ: إِنَّكَ

(١) هو الزركشي في «التنقيح» (٣/١١٩).

(٢) في (أ): (الحباب)، والمثبت من مصدره، وهو الصواب، وهو الإمام العلَّامة المحدِّث أبو محمَّدٍ عبد الله بن أحمد ابن أحمد البغداديُّ المعروف بابن الخشَّاب، إمام النحو، توفِّي سنة (٥٦٧هـ)، انظر «إنباه الرواة» (٢/٩٩).

(٣) (ح): ليست في «اليونينيَّة»، وعليها في (ق) علامة الزيادة.

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة»: (أَشَدَّ عَلَيْهِ الْوَجَعُ)، وفي (ق): (الْوَجَعُ عَلَيْهِ أَشَدُّ)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

لَتُوعَكُ وَعْكًا شَدِيدًا، قُلْتُ: إِنَّ ذَاكَ بِأَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ: «أَجَلْ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى، إِلَّا حَاتَّ اللهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ، كَمَا تَحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**): هذا هو الفِرْيَابيُّ الحافظ، تَقَدَّمَ مِرارًا، وتَقَدَّمَ الفرق بينه وبين مُحَمَّد بن يوسف البُخاريِّ البيكنديِّ، وذكرتُ الأماكنَ التي حدَّث فيها البُخاريُّ عن البيكنديِّ في أوائل هذا التعليق[ح٦٨]، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو الثَّوريُّ، قاله شيخنا[التوضيح٢٧/٢٦٩]، و(**الأَعْمَش**): سليمان ابن مِهْرَان، و(**إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ**): هو إبراهيم بن يزيد، مشهورٌ، و(**عَبْدُ اللهِ**): هو ابن مسعود بن غافل الهُذَليُّ، الصَّحابيُّ المشهور.

قوله: (**وَهُوَ يُوعَكُ**): هو بِضَمٍّ أَوَّله، وفتح العين، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وقد تَقَدَّمَ ما (الوعْكُ)[ح١٨٨٩].

قوله: (**وَعْكًا شَدِيدًا**): تَقَدَّمَ أنَّ في (الوعْك) لُغَتين: الإسكان، والفتح[ح١٨٨٩].

قوله: (**أَجَلْ**): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّ معناه: نعم، وهي بفتح الهمزة والجيم، وإسكان اللام[ح١٠٤٦].

قوله: (**كَمَا تَحَاتُّ وَرَقُ الشَّجَرِ**): (تَحَاتُّ): بفتح التاء المُثَنَّاة فوق الأولى، وهو محذوفُ إحدى التاءين، والحاء بعدها مهملة مخفَّفة، وبعد الألف مثنَّاة أخرى فوق مشدَّدة، و(ورقُ): مَرْفوعٌ فاعلُ (تَحَاتُّ)، ومعنى (تَحَاتُّ): تتناثرُ وتتساقطُ.

٣- بَابٌ أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً الأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الأمثل فالأمثل الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ

قوله: (**بَابٌ: أَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً [الأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ] الأَوَّل فَالأَوَّلُ**): كذا في أصلنا، وفي نسخة صحيحةٍ كذلك(١)، وفي هامشها: (الأمثل فالأمثل)، وترجمةُ البُخاريِّ لفظُ حديثٍ، غير أنَّه قال: «الأمثل فالأمثل»؛ كالنسخة التي ذكرتُها بدل (الأوَّل فالأوَّل)، وهو في «التِّرْمِذيِّ» من حديث سعد بن أبي وقَّاص، وقال: حسنٌ صحيحٌ[ت ٢٣٩٨]، قال شيخنا: (وادَّعى الإسماعيليُّ أنَّه ليس في الحديث الذي أخرجه ما ترجم له)، قال شيخنا: (وليس كذلك، بل قوله: «أُوعَكُ كما يُوعَكُ رجلان منكم» ظاهرٌ فيه)، انتهى[التوضيح٢٧/٢٧١]، وصدق، والله أعلم.

٥٦٤٨- **حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**، عَنْ **أَبِي حَمْزَةَ**، عَنِ **الأَعْمَشِ**، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ**، عَنِ **الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ**، عَنْ **عَبْدِ اللهِ** قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهوَ يُوعَكُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ تُوعَكُ وَعْكًا شَدِيدًا،

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١١٦/١٠): (كذا للأكثر، وللنسفي «الأول فالأول» وجمعهما المستملي)، وذكر القسطلاني في «إرشاد الساري» (٣٤٣/٨) أنَّها رواية المستملي.

قَالَ: «أَجَلْ، إِنِّي أُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ» قُلْتُ: ذَاكَ، أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ: «أَجَلْ ذَلِكَ كَذَلِكَ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى شَوْكَةٌ فَمَا فَوْقَهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللهُ بِهَا سَيِّئَاتِهِ، كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي روَّاد، و(عَبْدان): لقبٌ له، و(أَبُو حَمْزَةَ) بعده[١]: بالحاء المُهْمَلة، وبالزاي، وهو مُحَمَّد بن ميمون السُّكريُّ، تَقَدَّمَ أنَّه إنَّما قيل له: السُّكريُّ؛ لحلاوة كلامِه[٤٥٩]، و(الأَعْمَش): سليمان بن مِهْرَان، و(إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه ابن يزيد، و(عَبْد اللهِ): هو ابن مسعود بن غافل الهُذَليُّ.

قوله: (ذَاكَ[٢] أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ): (أنَّ): بفتح الهمزة، وتشديد النون، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (أَذًى شَوْكَةٌ): (شوكةٌ): مَرْفوعٌ منوَّن بدلُ بعضٍ مِن كُلٍّ؛ وهو (أذًى) لأنَّه أعمُّ مِن أن يكون شوكةً أو غيرَها.

٤ - بَابُ وُجُوبِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ

قوله: (بَابُ وُجُوبِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ): صرَّح الإمامُ شيخُ الإسلام البُخاريُّ في تبويبه بوجوب عيادة المريض، وقد قال النَّوَويُّ رحمه الله في «شرح مسلم» في أوائل الربع الأخير في حديث البَرَاء: (أَمَرنا النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بسبعٍ...) الحديث ما لفظه: (أمَّا عيادة المريض؛ فسُنَّة بالإجماع، وسواء فيه مَن يعرفه، ومَن لا يعرفه، والقريبُ، والأجنبيُّ، واختلف العلماء في الأوكد والأفضل منها)، انتهى[شرح مسلم ١٤/٢٥٧]، وما أظن أنَّ الصَّحابة والتابعين وتابعيهم يجتمعون على ذلك، وكيف يُسَلَّم له ذلك وقد بوَّب شيخُ الإسلام البُخاريُّ على الوجوب؟! ثُمَّ إنِّي رأيتُ كلامَ الإمام الحافظ العلَّامة تقيِّ الدين القشيريِّ ابن دقيق العيد في «شرح العمدة» قال في حديث البراء المشار إليه: (أَمَرَنا النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم بسبعٍ...) ما لفظه: (عيادةُ المريضِ عندَ الأكثرين مُستحبَّةٌ بالإطلاق، وقد تَجبُ حين يضطرُّ المريضُ إلى مَن يتعاهَده، وإن لم يُعَدْ ضاع، وأوجبها الظاهريَّة مِن غير هذا القيد؛ لظاهر الأمر) انتهى[إحكام الأحكام ٩٥١]، وكأنَّ الشيخَ محيي الدين وقف على خلاف الظاهريَّة، وحكى الإجماعَ في الطرف الآخرِ، فلعلَّه يختارُ أنَّهم لا يُعتَدُّ بخلافهم، والمسألة فيها خلافٌ ذكره أبو عَمرو ابن الصلاح[٣]، وذكرها الشيخ

---

(١) في (أ): (بعد)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (ذلك).

(٣) انظر «فتاوى ابن الصلاح» (٢/٢٠٤-٢٠٥).

محيي الدين في «تهذيبه» في ترجمة داود بن عليٍّ بن خلفٍ إمامِهم، ونقل كلام الناس في ذلك، واختار ابنُ الصلاح الاعتدادَ بشرطٍ ذكره النَّوَويُّ في «تهذيبه» عن ابن الصلاح، والله أعلم[1].

٥٦٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ **أَبِي وَائِلٍ**، عَنْ **أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَطْعِمُوا** الْجَائِعَ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ، **وَفُكُّوا الْعَانِيَ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، و(**مَنْصُور**): هو ابن المعتمر، و(**أَبُو وَائِلٍ**): شقيق بن سلمة، و(**أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ**): عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار.

قوله: (**أَطْعِمُوا**): هو بفتح الهمزة، وكسر العين، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**وَفُكُّوا الْعَانِيَ**): هو بالعين المُهْمَلة، وبعد الألف نون، منقوصٌ؛ كـ(القاضي): الأسير، وأصله الخُضوع[2].

٥٦٥٠ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: **أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ** قَالَ: سَمِعْتُ **مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ**، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ، نَهَانَا عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَلُبْسِ الْحَرِيرِ، **وَالدِّيبَاجِ، وَالإِسْتَبْرَقِ**، وَعَنِ **الْقَسِّيِّ، وَالْمِيثَرَةِ**، وَأَمَرَنَا أَنْ نَتْبَعَ الْجَنَائِزَ، وَنَعُودَ الْمَرِيضَ، **وَنُفْشِيَ السَّلَامَ**.

قوله: (**أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ**): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بالثاء المثلثة في آخره، وأنَّ أشعب الطامع فردٌ بالباء، وتَقَدَّمَ أنَّ (سُلَيمًا) بِضَمِّ السين، وفتح اللام، وتَقَدَّمَ أنَّ (**مُعَاوِيَةَ ابْنَ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ**) بكسر الراء المُشَدَّدة[ح٥٦٣٥].

قوله: (**وَالدِّيبَاجِ**): تَقَدَّمَ، وكذا (**وَالإِسْتَبْرَقِ**)[ح٩٤٨]، وكذا (**الْقَسِّيِّ**) ضبطًا ومعنًى[ح١٢٣٩]، (**وَالْمِيثَرَةِ**) ما هي، وتَقَدَّمَ (**نُفْشِيَ**[3] **السَّلَامَ**): أنَّ (الإفشاء): هو الإظهار والإذاعة[ح٥١٧٥].

٥ - بَابُ عِيَادَةِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ

قوله: (**بَابُ عِيَادَةِ الْمُغْمَى عَلَيْهِ**): ذكر ابن المُنَيِّر حديث الباب على عادته، ثُمَّ قال: (ترجم على هذا؛ لئلَّا يُعتقَد أنَّ عيادة المُغمَى عليه ساقطةُ الفائدةِ؛ إذ لا يفيق لعائده، ومَا في الحديث أنَّهما

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٤٤٣، ٤٤٥).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٨) وقد تقدم عند الحديث (٣٠٤٦).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (نُفْشِيَ).

عَلِمَا أنَّه مغمًى عليه قبل عيادته، فلعلَّه وافق حضورهما، وزعم بعضُهم أنَّ عيادةَ المريض بعينيه غيرُ مشروعةٍ؛ لأنَّه يرى في بيته مَا لا يراه، فالمغمى عليه أشدُّ) انتهى[المتواري٣٦٩].

تنبيهٌ: المريض بعينيه: هو الرَّمِدُ، وقد رأيت في أوَّل (الجنائز) من «أحكام المحبِّ الطبريِّ» الشَّافِعيِّ الإمامِ الحافظِ ما لفظه لمَّا ذكرَ العيادة مِن وجع العين ونحوِه؛ ذكرَ فيه حديث زيد بن أرقم: «أنَّه ﷺ عاده مِن وجعٍ كان بعينه»، أخرجه أحمدُ[حم١٩٣٤٨] وأبو داود[د٣١٠٢]، وقال المنذريُّ: حديثٌ حسنٌ(١). قال المحبُّ الطبريُّ: (وفي هذا ردٌّ لمن أنكرَ ذلك، وكره عيادةَ مَن به وجعٌ في عينيه، وزعم أنَّه كُرِهَ؛ لأنَّه يرى في بيته ما لا يراه، وهذا يردُّه: أنَّه ﷺ عاد جابرًا وجلس في بيته وهو مغمًى عليه، ويرى في/ بيته ما لا يراه، ولا تُكرَه عيادة المغمى عليه لذلك)، انتهى، ثُمَّ ذكر حُجَّة مَن قال: لا عيادةَ في الرَّمد ونحوِه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لا يُعاد في الرَّمَد، والضَّرَس، والدَّمَل»، أخرجه أبو نعيم في (كتاب الطِّبِّ)(٢) انتهى[غاية الأحكام٣١٠/٣]، والله أعلم. [٢٦٤/٢ب]

٥٦٥١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: مَرِضْتُ مَرَضًا فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي، وَأَبُو بَكْرٍ وَهُمَا مَاشِيَانِ، فَوَجَدَانِي أُغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ صَبَّ وَضُوءَهُ عَلَيَّ، فَأَفَقْتُ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يُجِبْنِي بِشَيْءٍ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هو المسنَديُّ، كما تَقَدَّمَ في (الجمعة)، و(ابْن الْمُنْكَدِرِ): هو مُحَمَّد بن المنكدر.

قوله: (أُغْمِيَ عَلَيَّ): (أُغمِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (وَضُوءَهُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ الماء بالفتح، والفعلَ بالضم، وهذا: الماءُ، ويجوز في كلٍّ منهما الضمُّ والفتح[قبل ح١٣٥].

٦ - بَابُ فَضْلِ مَنْ يُصْرَعُ مِنَ الرِّيحِ

قوله: (بَابُ فَضْلِ مَنْ يُصْرَعُ مِنَ الرِّيحِ): يعني بـ(الريح): الجنَّ.

---

(١) «مختصر سنن أبي داود» (٢٧٩/٤).

(٢) «الطب النبوي» (٣٨٠/١)، وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩١٩٠). وقال: روى مسلمة بن علي الخُشني وهو ضعيف -ثم ساق إسناده ومتنه- ثم قال: ورواه هِقْل عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير من قوله لم يجاوز به وهو الصحيح. وانظر الأحكام الوسطى (٤٦٤/٢).

٥٦٥٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي أُصْرَعُ، وَإِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللهَ لِي، قَالَ: «إِنْ شِئْتِ صَبَرْتِ وَلَكِ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتِ دَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُعَافِيَكِ»، فَقَالَتْ: أَصْبِرُ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَتَكَشَّفُ، فَادْعُ اللهَ أَنْ لَا أَتَكَشَّفَ. فَدَعَا لَهَا.

حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَنَّهُ رَأَى أُمَّ زُفَرَ تِلْكَ امْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ سَوْدَاءُ عَلَى سِتْرِ الْكَعْبَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو ابن سعيد القَطَّان الحافظ، و(عِمْرَانُ أَبُو بَكْرٍ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (هو عمران بن مسلم، أبو بكر القصير المنقري[(١)]، اتَّفقا عليه[(٢)]) انتهى، و(عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ): بفتح الراء، وبالموحَّدة.

قوله: (أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟): هذه المرأة هي أمُّ زُفَر، كذا ذُكِرَت بالكنية، وكذا وردت مُكنَّاةً في الحديث الذي بعد هذا من قول عطاء، وقال شيخنا: (اسمها سُعَيرة الأَسَديَّة، ويقال: سُتَيرة) انتهى[التوضيح٢٧/٢٨٠]، قال الذَّهبيُّ: (سُعيرة الأسَديَّة: كانت تُصرَع، قال ابن خزيمة في حديثها: أَبْرأُ مِن عُهدَة هذا الإسنادِ)[(٣)]، قال شيخنا الشارح: (الذي ذكره أبو موسى: سُكَيرة، وفيه قال جعفرٌ: في إسناد حديثها نظرٌ)، انتهى[التوضيح٢٧/٢٨١]، وقال بعض حفَّاظ المصريِّين بعد أن ذكر أنَّها أمُّ زفر، وأنَّ أبا موسى سمَّاها في «الذيل»: سُعَيرة -بالمُهْمَلات-، قال: (وهو في «تفسير ابن مردويه»، وذكر ابنُ طاهر أنَّها المرأة التي كانت تأتي النَّبيَّ ﷺ فيُكرِمُها لأجل خديجة، وهو من رواية الزُّبَير بن بكَّار عن شيخٍ من أهل مكَّة قال: أمُّ زفر ماشطةُ خديجةَ[(٤)])[هُدى٣٤٥].

قوله: (حَدَّثَنِي[(٥)] مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدٌ): (مُحَمَّد) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه في (ذكر الملائكة) في

---

(١) كذا كانت في (أ) ثم أصلحت إلى: (المقرئ)، وكذا في «التوضيح» (٢٧/٢٧٩) والمثبت موافق لمصادر الترجمة.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٥١)، «ميزان الاعتدال» (٣/٢٤٣).

(٣) «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٧٦)، وكلام ابن خزيمة إشارة إلى ما رواه مصرحًا باسمها من طريق عطاء الخراساني، عن عطاء ابن أبي رباح، عن ابن عباس: ألا أريك إنسانًا من أهل الجنة؟ فأراني حبشية صفراء عظيمة قال: هذه سعيرة الأسدية... الحديث.

(٤) انظر «إيضاح المشكل» (١٣٦).

(٥) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حَدَّثَنَا).

(باب إذا قال أحدكم: آمين، والملائكة في السماء: آمين) فانظره[ح٣٢٢٤]، وقد قال المِزِّيُّ في هذا الحديث: (وعن مُحَمَّد بن سلَام، عن مَخْلَد بن يزيد)[تحفة٥/٩٧]، فالظاهر أنَّه وقع في روايته كذلك منسوبًا، وليس من توضيحه؛ إذ لو كان من توضيحه؛ لقال: عن مُحَمَّد؛ هو ابن سلَام، أو يعني: ابن سلَام[1]، و(ابْن جُرَيْجٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، و(عَطَاءٌ): هو ابن أبي رَباح، تَقَدَّمَ قريبًا جدًّا.

٧- بَابُ فَضْلِ مَنْ ذَهَبَ بَصَرُهُ

٥٦٥٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ قَالَ: إِذَا ابْتَلَيْتُ عَبْدِي بِحَبِيبَتَيْهِ ثُمَّ صَبَرَ، عَوَّضْتُهُ مِنْهُمَا الْجَنَّةَ» يُرِيدُ عَيْنَيْهِ.

تَابَعَهُ أَشْعَثُ بْنُ جَابِرٍ وَأَبُو ظِلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ الْهَادِ): كذا في أصلنا، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ الصَّحيحَ إثباتُ الياء في (الهادي) و(العاصي) و(أبي الموالي) و(اليماني)، والله أعلم[قبل ح٦١]، وقد تقدَّم مُترجَمًا، وأنَّ اسمه يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي[ح٦٤٦].

قوله: (عَنْ عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (عَمرو بن أبي عمرو ميسرةَ، مولى المطَّلِب ابن عبد الله بن حَنْطَب المخزوميِّ، روى له الجماعة، مات في خلافة أبي جعفر المنصور، قال ابن معين: ضعيف، ليس بالقويِّ، وليس بحُجَّة، علقمة بن أبي علقمة أوثقُ منه)، انتهى، عمرو بن أبي عمرو ترجمته معروفةٌ فلا نطوّل بها، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٢٨١].

قوله: (تَابَعَهُ أَشْعَثُ بْنُ جَابِرٍ وَأَبُو ظِلَالٍ عَنْ أَنَسٍ): الضمير في (تابعه) يعود على عَمرو مولى المطَّلب، فتابعاه على رواية ذلك عن أنسٍ رضي الله عنه، و(أشعثُ): هو بالثاء المثلَّثة، وذاك أشعبُ الطامعُ بالموحَّدة فردٌ، وصاحب الترجمة أشعث بن عبد الله بن جابر الحُدانيُّ البصريُّ الأعمى، أبو عبد الله، عن أنس، وشهر بن حَوْشَب، والحسن، وابن سيرين، وغيرِهم، وعنه: ابن بنته نصرُ بن عليٍّ الكبير، ومعمر، وحمَّاد بن سلمة، وشعبة، وغيرُهم، وَثَّقَهُ النَّسَائيُّ، قال الذَّهَبيُّ في «التذهيب» -من غير تمييز بـ(قلت)، فالظاهر أنَّه في أصله-: (وما علمت أنَّ أحدًا ضعَّفه)[التذهيب١/٣٩٨]، قال عبد الغنيِّ بن سعيد:

(١) وقد صرح به البخاري في «الأدب المفرد» (ص١٧٨).

(هو أشعث بن جابر الحُداني، وهو أشعث بن عبد الله البصريُّ، وأشعث الأعمى، وأشعث الأزديُّ، وأشعث الجمليُّ[١])، انتهى، وقد علَّق له البُخاريُّ، وأخرج له الأربعة.

قال الذَّهَبيُّ في «الميزان» حين ذكره، وقد صحح عليه: (وَثَّقَهُ النَّسَائيُّ وغيره)، ثُمَّ ذكر كلام عبد الغنيِّ الأزديِّ، ثُمَّ قال: (وقد أورده العقيليُّ في «الضعفاء»[٢٩/١]، وقال: في حديثه وَهَمٌ، وقال: حدَّثنا عبد الرَّزَّاق عن معمر، عن الأشعث، عن الحسن، عن عبد الله بن مُغَفَّل: قال رسول الله ﷺ: «لا يبولنَّ أحدكم في مستحمِّه، ثُمَّ يتوضَّأ فيه، فإنَّ عامَّة الوسواس منه»، رواه ابن المبارك عن معمر، قلتُ: قول العقيليِّ: «في حديثه وَهَمٌ»: ليس بمسلَّم إليه، وأنا أتعجَّب كيف لم يخرِّج له البُخاريُّ ومسلمٌ؟!)[الميزان١/٢٦٦]، انتهى[٢].

وأمَّا (أبو ظِلَال) فهو بالظاء المشالة المُعْجَمة المكسورة، وتخفيف اللام، قال الدِّمْيَاطيُّ: (أبو ظِلَال: هلال بن أبي مالك زيدٍ الأزديُّ القَسمليُّ الأعمى البصريُّ، روى عنه: عبد العزيز بن مسلم القَسمليُّ، وجعفر بن سليمان، ويزيد بن هارون، ومروان بن معاوية، قال يحيى بن معين: هو ضعيفٌ، روى له التِّرْمِذيُّ)، انتهى، وقال الذَّهَبيُّ: (أبو ظِلَال: هلال بن أبي هلال، ويقال: ابن أبي مالك)[الكاشف٢/٢١٧]، وفي «الميزان»: (هلال بن ميمون، وهو هلال بن أبي سويدٍ، أبو ظِلَال القسمليُّ، صاحب أنسٍ، قال ابن معين: ليس بشيءٍ[الدوري٤/١٠٠]، وقال البُخاريُّ: مقارب الحديث، وقال ابن عديٍّ[الكامل٧/١١٩]: عامَّة ما يرويه لا يُتَابِعه عليه الثقاتُ)[الميزان٤/٣١٦]، علَّق له البُخاريُّ، وأخرج له التِّرْمِذيُّ، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣].

ومتابعة أشعث لا أعلم من خرَّجها، ولم يخرِّجها شيخُنا، وقال بعض حفَّاظ العصر: (متابعة أشعث وصلها أحمد في «مسنده»[حم٢١٠٤١]، وأمَّا متابعة أبي ظِلَال؛ فأخرجها التِّرْمِذيُّ في «الزهد»[ت٢٤٠٠]، وكذا أخرجها عبد بن حُمَيد عن يزيد بن هارون، عن أبي ظِلَال، عن أنسٍ[٤])، والله أعلم.

---

(١) كذا في (أ) مضبوطًا بجيم معجمة، وكذا جاء في نسخةٍ من «تذهيب التهذيب» (٣٩٨/١)، وكذا ضبطه السَّمعانيُّ في «الأنساب» (٨٧/٢)، وضبطه الأميرُ ابنُ ماكولا في «الإكمال» (٢٥٣/٢) وابنُ حجر في «تبصير المنتبه» (٣٥٣/١): (الحُمْلِي)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٧٢/٣)، و«إكمال تهذيب الكمال» (٢٣٨/٢)، فقد عزى كلام عبد الغني إلى «المؤتلف والمختلف»، ولم نجده فيه. والقضية هل الحداني هو الجملي أم هما اثنان؟

(٢) قد تقدم عند الحديث (١٠٤٨).

(٣) تقدمت أعلاه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٥٠/٣٠).

(٤) انظر «فتح الباري» (١٢١/١٠).

٨- بَابُ عِيَادَةِ النِّسَاءِ الرِّجَالَ

وَعَادَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ مِنَ الأَنْصَارِ.

قوله: (بَابُ عِيَادَةِ النِّسَاءِ الرِّجَالَ): (الرجالَ): مَنْصوبٌ مفعول المصدر؛ وهو (عيادة)، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (وَعَادَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ مِنَ الأَنْصَارِ): (أمُّ الدرداء) هذه: قال شيخُنا ما لفظه: (وعيادة أمِّ الدرداء تُحمَل على أنَّها عَادَتْه وهي متجالَّة[1]، فلا تزورُ امرأةٌ رجلًا إلَّا أن تكون ذات[2] مَحْرَم منه أو تكون متجالَّة يُؤمَن من مثلها الفتنة أبدًا، وقيل: كان ذلك قبل نزول الحجاب)، انتهى[التوضيح ٢٧/٢٨٥]، ففي هذا -إن صحَّ- أنَّ (أمَّ الدرداء): هي الكبرى الصَّحابيَّة، واسمها خيرة بنت أبي حَدْرَد، صحابيَّة، ولها رواية، تُوُفِّيَت قبل أبي الدرداء، قال ابن عَبْدِ البَرِّ: (وكانت -يعني: الكبرى- من فُضَلاء النساء وعُقَلائهن، وذوات الرأي منهنَّ، مع العبادة والنسك، تُوُفِّيَت قبل أبي الدرداء بسنتين، وكانت وفاتها بالشام في خلافة عثمان، وكانت حفظت عن النَّبيِّ ﷺ، وعن زوجها أبي الدرداء عُويمرٍ الأنصاريِّ، روى عن أمِّ الدرداء جماعةٌ من التابعين؛ منهم: صفوان بن عبد الله بن صفوان، وميمون بن مِهْرَان، وزيد بن أسلم)، انتهى[3]، وإذا كان كذلك -أي: مثل ما قال شيخُنا: إنَّه قبل نزول الحجاب- فهذه واردةٌ على المِزِّيِّ والذَّهَبيِّ؛ لأنَّهما لم يترجما لها؛ المِزِّيُّ في «التهذيب»، ولا في «فروعه» للذهبيِّ، وكأنَّهما فَهِمَا أنَّها الصغرى، والصغرى مترجمةٌ، وهي تابعيَّة، واسمها هُجَيمة -ويقال: جهيمة- بنت حُيَيٍّ الأوصابيَّة، ويقال: الوصابيَّة، ووصابة: بطنٌ من حِمْيَر، تَقَدَّمَتْ، وهي جليلة القَدْر رحمة الله عليها، بقيت إلى بعد الثمانين[ح٦٥٠].

قوله: (رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ مِنَ الأَنْصَارِ): هذا الرجل لا أعرفه.

٥٦٥٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وُعِكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ، قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا فَقُلْتُ: يَا أَبَةِ، كَيْفَ تَجِدُكَ؟ وَيَا بِلَالُ، كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى يَقُولُ [من الرجز]:

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ ... وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

---

(١) أي: أسنَّت وكَبِرت، انظر «لسان العرب» مادَّة (جلل).

(٢) في (أ): (ذا)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٩٥٠).

وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَتْ عَنْهُ يَقُولُ [من الطويل]:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرٌ وَجَلِيلُ

وَهَلْ أَرِدَنْ يَوْمًا مِيَاهَ مِجَنَّةٍ وَهَلْ تَبْدُوَنْ لِي شَامَةٌ وَطَفِيلُ

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، اللَّهُمَّ وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدِّهَا وَصَاعِهَا، وَانْقُلْ حُمَّاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجُحْفَةِ».

قوله: (وُعِكَ أَبُو بَكْرٍ): (وُعِكَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(أبو بكر): نائبٌ مناب الفاعل، وقد تَقَدَّمَ ما (الوعك)[ح١٨٨٩].

تنبيهٌ: تَقَدَّمَ أنَّ قوله: (كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ...): البيتين ليسا له، كما قاله عمر بن شبَّة في كتاب «المدينة»، وقد ذكرته مُطَوَّلًا[ح١٨٨٩].

قوله: (مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ): تَقَدَّمَ الكلام على (الشِّراك) ما هو[ح١٨٨٩]./ [٢/٢٦٥أ]

قوله: (وَحَوْلِي إِذْخِرٌ وَجَلِيلُ): تَقَدَّمَ الكلام عليهما: أنَّه تمثَّل بهما، ولمن هُما، وتَقَدَّمَ الكلام على (مِيَاه): تَقَدَّمَ أنَّه بالهاء لا التاء، وكذا (مِجَنَّةٍ): تَقَدَّمَتْ، و(شَامَةٌ وَطَفِيلُ): تقدَّما، وكذا (الْجُحْفَة)، وما الحكمة في دعائه ﵇ أن يُجعَل بالجُحْفَة، كلُّ ذلك في (الحجِّ) قُبيل (الصوم)[ح١٨٨٩].

٩ - بَابُ عِيَادَةِ الصِّبْيَانِ

٥٦٥٥ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَاصِمٌ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ: أَنَّ ابْنَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِ -وَهوَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَعْدٌ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ- نَحْسِبُ أَنَّ ابْنَتِي قَدْ حُضِرَتْ، فَاشْهَدْنَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا السَّلَامَ، وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَمَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ مُسَمًّى، فَلْتَحْتَسِبْ وَلْتَصْبِرْ»، فَأَرْسَلَتْ تُقْسِمُ عَلَيْهِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْنَا، فَرُفِعَ الصَّبِيُّ فِي حَجْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَنَفْسُهُ تَقَعْقَعُ، فَفَاضَتْ عَيْنَا النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ وَضَعَهَا اللهُ فِي قُلُوبِ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادِهِ، وَلَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ إِلَّا الرُّحَمَاءَ».

قوله: (أَخْبَرَنِي عَاصِمٌ): هذا هو عاصم بن سُليمان الأحول، و(أَبُو عُثْمَان): هو النهديُّ عبد الرحمن ابن مَلٍّ، تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ اللُّغات في (مَلٍّ)[ح٥٢٦].

قوله: (أَنَّ ابْنَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ): تَقَدَّمَ الكلام على هذه (البنت) في (الجنائز)، وأنَّها زينب، صرَّح بذلك غيرُ واحد[ح١٢٨٤].

قوله: (وَسَعْدٌ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ): (سعدٌ): مَرْفوعٌ منوَّنٌ، وهو سعد بن عبادة، كما هو مُصرَّح به في «البُخاريِّ»[ح١٢٨٤]، وكذا في «مسلم»[م(٩٢٣)(١١)]، و(أُبيٌّ): مَرْفوعٌ معطوف عليه.

قوله: (أَنَّ ابْنَتِي قَدْ حُضِرَتْ): تَقَدَّمَ الكلام على رواية (ابنتي) أو (ابني)، ومَن هي الابنة، ومن هو الابن، وقَدَّمْتُ في (الجنائز) أنَّ الصواب -كما قاله في «المطالع»-: (أنَّ ابني) على التذكير(١)[ح١٢٨٤]، و(حُضِرت) بِضَمِّ الحاء المُهْمَلة، وكسر الضاد المُعْجَمة: مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (فَرُفِعَ الصَّبِيُّ): (رُفِع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الصبيُّ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (تَقَعْقَعُ): هو مَرْفوعٌ محذوف إحدى التاءين، أي: تتقعقع.

قوله: (فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ): تَقَدَّمَ أنَّه سعد بن عبادة، وقد كان معه ﷺ.

١٠- بَابُ عِيَادَةِ الأَعْرَابِ

قوله: (بَابُ عِيَادَةِ الأَعْرَابِ): (الأعراب): هم سكَّان البوادي خاصَّةً، قال شيخنا: (كما قال المهلَّب: إنَّه لا نقص على السُّلطان في عيادة مريضٍ مِن رعيَّته، أو واحدٍ مِن بادِيَته، ولا على العالم في عيادة الجاهل؛ لأنَّ الأعراب شأنُهم الجهلَ، كما وصفهم الله، ألا ترى ردَّ هذا الأعرابيِّ ؟!) انتهى[التوضيح٢٧/٢٩١].

٥٦٥٦- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُخْتَارٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ عَلَى مَرِيضٍ يَعُودُهُ فَقَالَ لَهُ: «لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللهُ» قَالَ: قُلْتَ: طَهُورٌ! كَلَّا بَلْ هِيَ حُمَّى تَفُورُ -أَوْ: تَثُورُ- عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، تُزِيرُهُ الْقُبُورَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذًا».

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ): (خالد) هذا: هو خالد بن مِهْرَان الحَذَّاء، تَقَدَّمَ.

قوله: (عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ): هذا الأعرابيُّ لا أعرفه، وقال ابن شيخنا البُلْقينيِّ: (وقع في «مختصر ربيع الأبرار»: «أنَّ المُعَادَ اسمه قيس بن أبي حازم»(٢) -ثُمَّ ذكر لفظَه الشاهدَ له- ثُمَّ قال: يُحَرَّر ذلك)، انتهى[الإفهام٥٠٨]، وقد تعقَّبتُ مقالَته قبل ذلك[ح١٨٨٣]، كذا ذكره بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين، ثُمَّ قال: (وإن صحَّ؛ فهو متَّفِقٌ مع التابعيِّ الكبيرِ المخضرمِ، وإلَّا؛ فهو وَهَمٌ)، انتهى[هُدى٣٤٦].

وقيس بن أبي حازمٍ: مخضرمٌ ولم يره ﷺ(٣)، ولا أعلم أحدًا في الصَّحابة اسمه قيس بن أبي

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٠٦).

(٢) انظر «ربيع الأبرار» (٥/٤٩).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٩).

حازم، نعم؛ فيهم: قيس بن حازم، ذكره الحافظ أبو موسى، قال الذَّهَبيُّ: (ولا يُدرَى مَن ذا)[التجريد٢/١٩]، ولا شكَّ أنَّه ليس بقيس بن أبي حازم، والله أعلم.

قوله: (طَهُورٌ): هو بفتح الطاء، ويجوز ضمُّها.

قوله: (فَنَعَمْ إِذًا) أي: فماذا كان ظنُّك؛ فكذا يكون، يُقال: إنَّه مات في ذلك المرض، والله أعلم.

١١- بَابُ عِيَادَةِ الْمُشْرِكِ

٥٦٥٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: **أَنَّ غُلَامًا لِيَهُودَ كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ** ﷺ فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ فَقَالَ: «أَسْلِمْ» فَأَسْلَمَ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ: **لَمَّا حُضِرَ أَبُو طَالِبٍ** جَاءَهُ النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (**أَنَّ غُلَامًا لِيَهُودَ كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ** ﷺ): هذا الغلام سمَّاه ابن بَشْكُوال في «مبهماته»: عبدَ القُدُّوس، ذكر ذلك مُحَمَّد بن أحمد العتبيُّ في «جامعه»، قال ابن بَشْكُوال: (ورَوَيْنا ذلك عن شيوخنا بأسانيدهم إليه، وهو غريبٌ من طريقهم(١)، قال: وما وجدناه عند غيره، ولا أعلمه في الصَّحابة)، انتهى[الغوامض٢/٦٤٤]، ولا ذكره أبو عمر ابن عَبْدِ البَرِّ(٢)، ولا ابن الجوزيِّ أبو الفرج، ولا الذَّهَبيُّ في «جمعه الكبير»، ولا ابن الأثير في «الأُسْد» قبله، لكن ذكره الذَّهَبيُّ فيمن لا يُعرَف إلَّا بصاحب رسول الله ﷺ، فقال: (غلامٌ يهوديٌّ يخدم النَّبيَّ ﷺ)، وذكر بعضَ قِصَّته، ولم يسمِّه[التجريد٢/٢٣١].

قوله: (**وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ أباه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غير أبيه ممَّن اسمه (المُسَيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتحُ[ح٢٦]، وتعليق سعيدٍ عن أبيه أخرجه البُخاريُّ في أماكن مِن «صحيحه»[ح١٣٦٠، ٤٧٧٢، ٦٦٨١]، وأخرجه مسلمٌ[م (٢٤) (٣٩)] والنَّسائيُّ[س٤/٩٠]، وقَدَّمْتُ أنَّ (المُسَيَّب): هو ابن حَزْن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عِمران بن مخزوم، صَحَابيٌّ مشهورٌ، وقَدَّمْتُ أنَّه لم يروِ عنه غير ابنه سعيدٍ، وأنَّ في ذلك ردًّا على الحاكم والبَيْهَقيِّ[ح٢٦]، والله أعلم.

قوله: (**لَمَّا حُضِرَ أَبُو طَالِبٍ**): (حُضِر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(أبو طالب): نائبٌ مناب الفاعل، وقد قَدَّمْتُ متى تُوُفِّيَ أبو طالب، والاختلاف في اسم أبي طالب[ح١٣٦٠]، والله أعلم.

---

(١) كذا في (أ)، وفي المطبوع من مصدره: (طريقه).

(٢) قال الحافظ في «الأجوبة الواردة» (ص٢٦): (ذكره ابن فتحون في «ذيل الاستيعاب»، ونسب تسميته إلى «العتبيَّة»، وذكره من رواية زياد شيطون، عن مالك) وكذا ورد في «الإصابة» (٢/٤٣٠).

١٢ - بَابٌ إِذَا عَادَ مَرِيضًا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً

٥٦٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ يَعُودُونَهُ فِي مَرَضِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا فَجَعَلُوا يُصَلُّونَ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمِ اجْلِسُوا، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «إِنَّ الإِمَامَ لَيُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ الْحُمَيْدِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم آخِرَ مَا صَلَّى صَلَّى قَاعِدًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو يحيى بن سعيد القَطَّان الحافظ، شيخ الحُفَّاظ، وقد قَدَّمْتُ جماعةً يُقال لكلٍّ منهم: يحيى، رَوَوا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في الكُتُب السِّتَّة أو بعضِها؛ فانظرهم[ح٥١٢].

قوله: (دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ يَعُودُونَهُ فِي مَرَضِهِ): هؤلاء الناس لا أعرفهم بأعيانهم.

قوله: (إِنَّ الإِمَامَ لَيُؤْتَمُّ بِهِ): (يُؤتَمُّ): مَرْفوعٌ؛ لأنَّ اللام في الخبر للتأكيد، و(يؤتَمُّ): فعل مضارع، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (قَالَ الْحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن الزُّبَير، وأنَّه أوَّل شيخٍ حدَّث عنه البُخاريُّ في هذا «الصَّحيح»، وتَقَدَّمَ الكلام على نسبته هذه[ح١].

١٣ - بَابُ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْمَرِيضِ

٥٦٥٩ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْجُعَيْدُ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَاهَا قَالَ: تَشَكَّيْتُ بِمَكَّةَ شَكْوًا شَدِيدًا، فَجَاءَنِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنِّي أَتْرُكُ مَالًا وَإِنِّي لَمْ أَتْرُكْ إِلَّا ابْنَةً وَاحِدَةً، فَأُوصِي بِثُلُثَيْ مَالِي وَأَتْرُكُ الثُّلُثَ؟ فَقَالَ: «لَا» قُلْتُ: فَأُوصِي بِالنِّصْفِ وَأَتْرُكُ النِّصْفَ؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: فَأُوصِي بِالثُّلُثِ وَأَتْرُكُ الثُّلُثَيْنِ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَبْهَتِهِ، ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى وَجْهِي وَبَطْنِي، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، وَأَتْمِمْ لَهُ هِجْرَتَهُ» فَمَا زِلْتُ أَجِدُ بَرْدَهُ عَلَى كَبِدِي فِيمَا يُخَالُ إِلَيَّ حَتَّى السَّاعَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] الْجُعَيْدُ): هو مُصَغَّرٌ، وهو الجَعْدُ أيضًا؛ مكبَّرًا، ابن عبد الرحمن، عن السائب ابن يزيدَ وجماعةٍ، وعنه: يحيى القَطَّان ومكِّيٌّ، ثقةٌ -تَقَدَّمَ[ح١٩٠]- أخرج له البُخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

داود، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسَائيُّ[الكاشف٢١/أ]، و(عَائِشَةَ بِنْت سَعْدٍ): هذه هي عائشة بنت سعدِ بن أبي وقَّاص مالكِ ابن وُهَيب أحدِ العشرة المشهود لهم بالجنَّة، وهي تابعيَّةٌ، تَقَدَّمَتْ[ح٢٧٤٢].

قوله: (شَكْوًا): في هامش أصلنا بخطٍّ بعض فُضَلاء الحنفيَّة ما لفظه: (قال القاضي: «اشتكى سعد شكوَى»: مقصورٌ، والشَّكْوُ: المرض، يُقال منه: شكا يشكُو شِكايةً، وشكاوةً، وشكْوًا، وشَكوَى، قال أبو عليٍّ: التنوين رديءٌ جدًّا(١))، انتهى.

قوله: (وَلَمْ(٢) أَتْرُكْ إِلَّا ابْنَةً وَاحِدَةً): هذه الابنة المشارُ إليها هي عائشةُ الراويةُ هنا، وهي تابعيَّة، لها رؤيةٌ، وقد ذكرتُ عن بعض الحُفَّاظ المصريِّين توهيم ذلك، وأنَّ هذه أمُّ الحكم الكبرى[ح١٢٩٥، ٢٧٤٢]، وهنا اقتصر على أنَّها أمُّ الحكم الكبرى، ثُمَّ قال: (كما تَقَدَّمَ في «الوصايا» موضَّحًا)، انتهى[هُدى٣٤٦]، وفي «تذهيب الذَّهَبيِّ» في عائشة بنت سعد: (قال ابن سعدٍ وخليفةُ: ماتت سنة سبعَ عشرةَ ومئة، قال الذَّهَبيُّ: قلت: يُقال: عاشت أربعًا وثمانين سنةً، وهي من كبار شيوخ مالك)، انتهى[التذهيب١١/١٥٧]، فهذا يدلُّ لِما قاله بعضُ الحُفَّاظ المتأخِّرين، وقد رُزِقَ سعدٌ بعد ذلك أولادًا عدَّدهم الدِّمْيَاطيُّ، وقد نقلتُهم من خطِّه في أوائل (البيع)، وزدتُ عليه[ح٢١٤٤]، والله أعلم./ [٢/٢٦٥ب]

قوله: (وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ): هو بالمثلَّثة في أصلنا، وسأذكر كلام ابن قُرْقُول فيه قريبًا؛ فانظره[ح٥٦٦٨].

قوله: (اشْفِ سَعْدًا): (اشف): بهمزة وصلٍ، ثُلاثيٌّ، فإن ابتدأتَ بها؛ كسرتَها.

قوله: (وَأَتْمِمْ لَهُ هِجْرَتَهُ): (أتمم): بهمزة قطعٍ؛ لأنَّه رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (فِيمَا يُخَالُ إِلَيَّ): هو بِضَمِّ أوَّله، قال شيخنا: (قال ابن التين: صوابه: يُخَيَّل؛ من التَّخَيُّل، قال تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ﴾ [طه: ٦٦])، انتهى[التوضيح٢٧/٢٩٧].

٥٦٦٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يُوعَكُ، فَمَسِسْتُهُ بِيَدِي فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعْكًا شَدِيدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَجَلْ، إِنِّي أُوعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ» فَقُلْتُ: ذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَجَلْ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى مَرَضٌ فَمَا سِوَاهُ، إِلَّا حَطَّ اللهُ لَهُ سَيِّئَاتِهِ، كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا».

---

(١) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٥٥٤).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وإنِّي لَمْ).

قوله: (**حَدَّثَنَا جَرِيرٌ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الجيم، وكسر الراء، وأنَّه ابن عبد الحميد الضَّبِّيُّ، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح٧٠]، و(**الأَعْمَش**): سليمان بن مِهْرَان، و(**إِبْرَاهِيم التَّيْمِيُّ**): هو ابن يزيد، تَقَدَّمَ.

قوله: (**وَهُوَ يُوعَكُ**): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وتَقَدَّمَ ما (الوعك)[ح١٨٨٩].

قوله: (**فَمَسِسْتُهُ**): هو بكسر السين الأولى، أَمَسُّهُ مسًّا، هذه هي اللُّغَة الفصيحة، وحكى أبو عُبيدة: (مَسَسْتُ الشيءَ؛ بالفتح، أَمُسُّهُ؛ بالضمِّ)، وربَّما قالوا: (مِسْتُ الشيءَ) يحذفون منه السين الأولى، ويحوِّلون كسرتها إلى الميم، ومنهم مَن لا يحوِّل، ويترك الميمَ على حالها مفتوحةً[(١)]، وقد تَقَدَّمَ[ح٨٨٠].

قوله: (**وَعْكًا**): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح١٨٨٩].

قوله: (**أَجَلْ**): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّ معناه: نعم[ح١٠٤٦]، وتَقَدَّمَ أنَّ (**أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ**) بالفتح، وتشديد النون، أي: بأنَّ، وكذا تَقَدَّمَ (**أَذًى مَرَضٌ**[(٢)]): أنَّ (مرضًا): مَرْفوعٌ منوَّنٌ بدلٌ من (أذًى) بدل بعضٍ مِن كلٍّ؛ لأنَّ الأذى أعمُّ من المرض[(٣)][ح٥٦٤٨].

١٤- بَابُ مَا يُقَالُ لِلْمَرِيضِ، وَمَا يُجِيبُ

٥٦٦١ - **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**، عَنِ **الأَعْمَشِ**، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ**، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ **عَبْدِ اللهِ** قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، **فَمَسِسْتُهُ** وَهُوَ **يُوعَكُ** وَعْكًا شَدِيدًا فَقُلْتُ: إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعْكًا شَدِيدًا، وَذَلِكَ **أَنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ**؟ قَالَ: «أَجَلْ، وَمَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى، إِلَّا حَاتَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ، **كَمَا تَحَاتُّ وَرَقُ** الشَّجَرِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، وأنَّه ابن عقبة السُّوائيُّ، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو -فيما يظهر- الثَّوريُّ، وقد قَدَّمْتُ مَدركي في ذلك: أنَّ عبد الغنيِّ في «الكمال» ذكر في مشايخه الثَّوريَّ، ولم يذكر ابنَ عيينة[الكمال ٨/١٩٤]، وفي «التذهيب» ذكر في قَبِيصة: أنَّه روى عن سفيان، وأطلق[التذهيب ٧/٣٩١]، فحملتُ المطلق على المقيَّد، والله أعلم، و(**الأَعْمَش**): سليمان بن مِهْرَان، و(**إِبْرَاهِيم التَّيْمِيُّ**): إبراهيم بن يزيد التيميُّ، و(**عَبْد اللهِ**): هو ابن مسعود.

قوله: (**فَمَسِسْتُهُ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه، وكذا (**يُوعَكُ**)، وما (الوعك)[ح١٨٨٩]، و(**أَنَّ لَكَ**

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (مسس).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق) بالرفع والخفض.

(٣) الذي تقدم لفظ (الشوكة).

أَجْرَيْنِ): بفتح الهمزة، وتشديد النون، تقدَّم، وكذا (كَمَا تَحَاتُّ): تَقَدَّمَ ضبطه ومعناه، و(وَرَقُ): مَرْفوعٌ فاعلٌ[ح٥٦٤٧].

٥٦٦٢ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ يَعُودُهُ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللهُ» فَقَالَ: كَلَّا بَلْ حُمَّى تَفُورُ، عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، كَيْمَا تُزِيرَهُ الْقُبُورَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَنَعَمْ إِذًا».

قوله: (حَدَّثَنِي[(١)] إسحاق: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): (إسحاق) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه في (بعث أبي موسى ومعاذٍ إلى اليمن)[ح٤٣٤٣]، وتَقَدَّمَ قبل ذلك أيضًا[ح٣٠٩]، وقال شيخُنا هنا: («إسحاق»: هو ابن شاهين، كما رواه الإسماعيليُّ)، انتهى[التوضيح٢٧/٢٩٩]، و(خالد بن عبد الله): هو الواسطيُّ الطَّحَّان، أحد العلماء والصالحين، تَقَدَّمَ، و(خَالِدٌ) بعده: هو الحَذَّاء خالد بن مِهْرَان.

قوله: (دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ يَعُودُهُ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجلَ -قريبًا- لا أعرفه، وتَقَدَّمَ ما قاله ابن شيخنا البُلْقينيِّ، وكذا قاله غيره، وما تعقَّبتُه[ح٥٦٥٦]، والله أعلم.

قوله: (طَهُورٌ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الطاء، ويجوز ضمُّها[قبل ح١٣٥].

قوله: (كَيْمَا تُزِيرَهُ): هو بنصب (تُزِيرَه)، كذا في أصلنا، والكلام على (كيما) و(كي لا) معروفٌ عند النُّحاةِ.

قوله: (فَنَعَمْ إِذًا): تَقَدَّمَ معناه قريبًا، وأنَّه قيل: إنَّه تُوُفِّيَ في ذلك المرض، والله أعلم[ح٥٦٥٦].

١٥ - بَابُ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ رَاكِبًا، وَمَاشِيًا، وَرِدْفًا عَلَى الْحِمَارِ

قوله: (وَرِدْفًا عَلَى الْحِمَارِ): (الرِّدْف): بكسر الراء، وإسكان الدال المُهْمَلة، وبالفاء، و(الرِّدْف): هو الذي يركب خلف الراكب[(٢)].

٥٦٦٣ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ أُسَامَةَ ابْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى إِكَافٍ عَلَى قَطِيفَةٍ فَدَكِيَّةٍ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ وَرَاءَهُ يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، فَسَارَ حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ -وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ عَبْدُ اللهِ- وَفِي الْمَجْلِسِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ وَالْيَهُودِ، وَفِي الْمَجْلِسِ

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدثنا) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١٣٩).

عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِيَتِ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ، خَمَّرَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ أَنْفَهُ بِرِدَائِهِ، قَالَ: لَا تُغَبِّرُوا عَلَيْنَا، فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَوَقَفَ وَنَزَلَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى اللهِ فَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ ابْنُ أُبَيٍّ: يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ، إِنَّهُ لَا أَحْسَنَ مِمَّا تَقُولُ إِنْ كَانَ حَقًّا، فَلَا تُؤْذِنَا بِهِ فِي مَجْلِسِنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ مِنَّا فَاقْصُصْ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، فَاغْشَنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نُحِبُّ ذَلِكَ، فَاسْتَبَّ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى كَادُوا يَتَثَاوَرُونَ، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكَنُوا، فَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ: «أَيْ سَعْدُ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟» يُرِيدُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ، قَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، اصْفَحْ عَنْهُ وَاعْفُ، فَلَقَدْ أَعْطَاكَ اللهُ مَا أَعْطَاكَ، وَلَقَدِ اجْتَمَعَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحْرَةِ أَنْ يُتَوِّجُوهُ فَيُعَصِّبُوهُ، فَلَمَّا رُدَّ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ شَرِقَ بِذَلِكَ، فَذَلِكَ الَّذِي فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ.

قوله: (حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَير، وأنَّ (بُكَيْرًا) بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وتَقَدَّمَ أنَّ (اللَّيْث) بعده: هو ابن سعد الإمام، أحد الأعلام، وأنَّ (عُقَيلًا) بِضَمِّ العين، وفتح القاف، وتَقَدَّمَ مَن يقال له كذلك في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ»، وأنَّ هذا هو ابن خالد[ح٣]، وأنَّ (ابْن شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الحمار ليس بعُفَير، ولا يعفور، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٢٨٥٦]، وتَقَدَّمَ (الإِكَاف): أنَّه بكسر الهمزة وضمِّها، وتخفيف الكاف، ويُقال: وُكَاف، قاله ثعلبٌ، وهو البرذعة، وقال غيره: ما يُشَدُّ فوق البرذعة من بعض أدواتها، ولم يذكر الهرويُّ في «شرح الفصيح»[٢/٦٤٣] غيرَه[ح٢٩٨٧]، وتَقَدَّمَ (القَطِيفَة) ما هي[ح١٣٥٥]، و[الكلامُ] على (فَدَكِيَّة)، وأنَّها منسوبة إلى فَدَك[ح٤٥٦٦]، وتَقَدَّمَ ضبط (فدك)، وكم مسيرتها من المدينة المشرَّفة[ح٣٠٩٣]، وتَقَدَّمَ (أَرْدَفَ(١) أُسَامَةَ)[ح٢٩٨٧]، ومَن أردفه ﷺ، وأنَّ ابن منده جمع ذلك، فبلغ بهم نيِّفًا وثلاثين شخصًا[ح١٢٨]، وتَقَدَّمَ الكلام على (عَبْد اللهِ بْن أُبَيٍّ ابْن سَلُولَ) ترجمةً، ونطقًا، وكتابةً[ح١٢٦٩]، وعلى قوله: (وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ) أي: في الظاهر، وإلَّا؛ فما زال منافقًا كافرًا حتَّى هلك، وتَقَدَّمَ الكلام على (عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ)، وأنَّه غبرة حوافرها، وعلى (خَمَّرَ) أي: غطَّى، وعلى (الرِّدَاء)، وما هو، وعلى قوله: (فَسَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ): لعلَّه عنى المسلمين بالسلام، والله أعلم، وعلى قوله: (لَا أَحْسَنَ مِمَّا تَقُولُ)، وكذا هو في أصلنا، وفي

(١) في (أ): (أرداف)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

الهامش: (ما أُحسِنُ مَا) نسخة بِضَمِّ الهمزة، وكسر السين، وضمِّ النون[(١)][ح٥٦٦٦]، و(**الرَّحْل**): المنزل والمأوى[ح٢٥٨]، و(**ابْنُ رَوَاحَةَ**): هو عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاريُّ، من بني الحارث بن الخزرج، أبو مُحَمَّد، نقيبٌ بدريٌّ أميرٌ، استُشهِد بمؤتة، سنة ثمانٍ، مشهورُ الترجمة، ﵁[(٢)]، و(**سَكَتُوا**): بالمُثَنَّاة فوق، وقوله: (**دَابَّتَهُ**): تَقَدَّمَ الكلام على هذه الإضافة، و(**أَبُو حُبَابٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الحاء المُهْمَلة، ثُمَّ موحَّدتين مخفَّفتين، بينهما ألف، وأنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبد الله بن أُبَيٍّ ابنِ سلول وَلَدَ هذا المنافق كان اسمه الحُبَاب، فغيَّره النَّبيُّ ﷺ إلى عبد الله، وقد استُشهِد باليمامة سنة اثنتي عشرة، و(**سَعْد**): هو ابن عبادة، و(**الْبَحْرَة**): تَقَدَّمَ ضبطها، وأنَّها البلدة، و(**يُعَصِّبُوهُ**) أي: يُسَوِّدوه ويُمَلِّكوه، وكانوا[(٣)] يسمُّون السيِّدَ المطاعَ معصَّبًا؛ لأنَّه يُعَصَّب بالتاج، أو تُعصَّب به أمور الناس، أي: تُرَدُّ إليه وتُدَار به، وتَقَدَّمَ معنى (**شَرِقَ بِذَلِكَ**)، وأنَّه بفتح الشين المُعْجَمة، وكسر الراء، وبالقاف، أي: ضاق صدره حَسَدًا منك[ح٥٦٦٦]./ [٢/٢٦٦أ]

٥٦٦٤ - **حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ**: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الرَّحْمَنِ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**، عَنْ **مُحَمَّدٍ** -هُوَ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ- عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَنِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي لَيْسَ بِرَاكِبِ بَغْلٍ **وَلَا بِرْذَوْنٍ**.

قوله: (**حَدَّثَنِي**[(٤)] **عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ**): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّه بالموحَّدة، والسين المُهْمَلة في آخره، وأنَّه ليس في الكُتُب السِّتَّة مَن اسمه عمرو بن عيَّاش؛ بالمُثَنَّاة، والشين المُعْجَمة، ولا عُمر بن عيَّاش[ح٣٩١]، و(**عَبْدُ الرَّحْمَنِ**) بعده: هو ابن مهديٍّ، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو الثَّوريُّ.

قوله: (**وَلَا بِرْذَوْنٍ**): (البِرذون): بكسر الموحَّدة، وهو الفَرَس الذي أبواه عجميَّان، و(العتيق) عكسُه، و(الهجين): أبوه عربيٌّ وأمُّه عجميَّة، و(المُقرِف) عكسه، وقد قَدَّمْتُ ذلك في (الجهاد)[ح٢٨٦٣]، والله أعلم.

١٦ - بَابُ قَوْلِ الْمَرِيضِ: إِنِّي وَجِعٌ، أَوْ: وَارَأْسَاهْ، أَوِ: اشْتَدَّ بِي الْوَجَعُ، وَقَوْلِ أَيُّوبَ: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾

قوله: (**بَابُ قولِ المَرِيضِ: إِنِّي وَجِعٌ...**) إلى آخره، ثُمَّ تلا قول الله تعالى حكايةً عن أيُّوب:

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والكشميهني.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٣٩٦)، «تهذيب الكمال» (١٤/٥٠٦) تقدم عند الحديث: (١٩٤٥).

(٣) في (أ): (وكان)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٤) كذا في (أ) و(ق) وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (حدثنا).

(﴿أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [الأنبياء: ٨٣]): ﴿أَنِّي﴾: بفتح الهمزة على الحكاية، قال شيخُنا: (قول أيُّوب ﷺ: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ ليس ممَّا يشاكل تبويبه؛ لأنَّ أيُّوبَ إنَّما قال ذلك داعيًا، ولم يذكره للمخلوقين، وقد ذُكِرَ أنَّه كان إذا سقطت منه دودةٌ مِن بعض جراحه؛ ردَّها مكانها)، انتهى[التوضيح ٢٧/٣٠٦]، قال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين ما لفظه: (بل هو مشاكلٌ لتبويبه، ويظهر بالتأمُّل)، انتهى.

قوله: (إِنِّي وَجِعٌ): هو بفتح الواو، وكسر الجيم.

٥٦٦٥ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَأَيُّوبَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ: مَرَّ بِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ الْقِدْرِ، فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَا الْحَلَّاقَ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ أَمَرَنِي بِالْفِدَاءِ.

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا ضبطُه، وأنَّه ابن عقبة السُّوائيُّ، وأنَّ (سُفْيَان) بعده: الظاهر أنَّه الثَّوريُّ، وقَدَّمْتُ مَدركي في ذلك قريبًا[ح٥٦٦١] وبعيدًا[ح١٦٥٧]، و(ابْن أَبِي نَجِيحٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن أبي نَجِيح يسارٍ، و(أَيُّوب): مجرورٌ معطوفٌ على (ابنِ أبي نَجِيح)، وهو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (هَوَامُّ رَأْسِكَ): (الهَوامُّ) -بفتح الهاء، وتشديد الميم- هنا: القمل(١).

قوله: (فَدَعَا الْحَلَّاقَ): الذي حلق رأسَ كعب بن عُجرة لا أعرف اسمه.

٥٦٦٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَبُو زَكَرِيَّا: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَا رَأْسَاهْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَاكِ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ، فَأَسْتَغْفِرُ لَكِ وَأَدْعُو لَكِ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ: وَا ثُكْلِيَاهْ، وَاللهِ إِنِّي لأَظُنُّكَ تُحِبُّ مَوْتِي، فَلَوْ كَانَ ذَاكَ لَظَلِلْتَ آخِرَ يَوْمِكَ مُعْرِسًا بِبَعْضِ أَزْوَاجِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلْ أَنَا وَا رَأْسَاهْ، لَقَدْ هَمَمْتُ -أَوْ: أَرَدْتُ- أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ، وَأَعْهَدَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُونَ، أَوْ يَتَمَنَّى الْمُتَمَنُّونَ، ثُمَّ قُلْتُ: يَأْبَى اللهُ وَيَدْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ أَوْ: يَدْفَعُ اللهُ وَيَأْبَى الْمُؤْمِنُونَ».

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَبُو زَكَرِيَّاءَ): تَقَدَّمَ أنَّه النيسابوريُّ، أحد الأعلام، وتَقَدَّمَ أنَّ يحيى ابن يحيى الليثيَّ عالمَ الأندلس ليس له شيءٌ في الكُتُب السِّتَّة، وكُنية الأندلسيِّ أبو مُحَمَّد[ح١٤٦١]، و(يحيى بن يحيى) جماعةٌ، و(يَحْيَى بْن سَعِيدٍ): هو الأنصاريُّ القاضي، تقدَّم مُترجَمًا[ح٣٨].

(١) تقدم عند الحديث: (١٨١٤).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، في (ق): (حدثنا).

قوله: (ذَاكِ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ): (ذاكِ): بكسر الكاف؛ لأنَّه خطاب لمؤنَّث، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (وَا رَأْسَاهْ...) إلى قوله: (بَلْ أَنَا وَا رَأْسَاهْ) أي: لا بأسَ عليكِ ممَّا تخافين، أي: إنَّك لا تُوَفَّي في هذه الأيَّام، لكن أنا أموتُ في هذه الأيَّام، والله أعلم.

قوله: (وَا ثُكْلَيَاهْ[1]): هو بِضَمِّ الثاء المثلَّثة، وإسكان الكاف، ثُمَّ لام مفتوحة، و(الثُّكْل) بِضَمِّ الثاء، وإسكان الكاف: فقدان المرأة ولدها، وكذلك (الثَّكَل) بفتح الثاء والكاف؛ كالبُخْل والبَخَل[2].

قوله: (لَظَلِلْتَ): هو بكسر اللام الأولى -نصَّ عليه الجوهريُّ- وفتح التاء على الخطاب.

قوله: (مُعْرِسًا): هو بإسكان العين، كناية عن الجماع، ويُروى: (معَرِّسًا) بالتشديد وكسر الراء[3]، وفيه نظرٌ من حيث اللغةُ[4].

قوله: (أَنْ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَابْنِهِ): قال ابن قُرْقُول: («لأبي بكر أو آتيه»: كذا لأبي ذرٍّ، وعند بعض رواته عنه: «أبي بكر وآتيه» من غير شكٍّ، والصواب: «أو آتيه» إن صحَّت الرواية بالتاء، وعند الأَصيليِّ والقابسيِّ والنَّسفيِّ: «إلى أبي بكر وابنه»، قيل: وهو وَهَمٌ، والصواب الأوَّل، قال ابن قُرْقُول: وعندي أنَّ الصواب هي الثانية؛ لما رواه مسلمٌ: «لقد هممتُ أن أدعُوَ أباكِ وأخاكِ حتَّى أكتبَ كتابًا»[م٢٣٨٧]، وتكون فائدة عبد الرحمن بن أبي بكرٍ أن يكتب الكتاب، أو يكونَ هو وأبوه شاهِدَين عليه، مع أنَّ إتيانه أبا بكر وهو في تلك الحال من شدَّة مرضه يبعدُ، والظاهر أنَّه تصحيفٌ)، انتهى[مطالع١/١٧٧]، وكذا قال القاضي: (ولبعض رواة «البُخاريِّ»: «أو آتيه» من الإتيان، وصوَّبه بعضهم، وليس كما صُوِّبَ، بل الصواب: «ابنه» بالباء الموحَّدة والنون، وهو أخو عائشة، وتوضِّحه رواية مسلم: «أخاك وأباك»[م٢٣٨٧)(١١)]، ولأنَّ إتيان النَّبيِّ ﷺ كان متعذِّرًا أو متعسِّرًا، وقد عجز عن حضور الجماعة، واستخلف أبا بكر ليصلِّيَ بالناس...) إلى آخر كلامه[5]، وهو كلامٌ حسنٌ متعيِّنٌ، والله أعلم، وقد قَدَّمْتُ في (باب مرض النَّبيِّ ﷺ) شيئًا ينبغي لك أن تراجعه هنا فيما يتعلَّق بهذا، وهو حَسَنٌ[ح٤٤٣١].

---

(١) في «اليونينيَّة»: (وا ثُكْلِياه) بكسر اللام، وبهما ضُبطَ في (ق).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (ثكل)، وانظر «إصلاح المنطق» (ص٨٦).

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤١٣-٤١٤).

(٥) انظر «إكمال المعلم» (٧/٣٩٠)، «المنهاج شرح مسلم» (١٥/١٥١-١٥٢) واللفظ بتمامه له.

قوله: (وَابْنِهِ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه عبد الرحمن.

٥٦٦٧ - **حَدَّثَنَا مُوسَى**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا **سُلَيْمَانُ**، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ**، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ **وَهوَ يُوعَكُ**، **فَمَسِسْتُهُ** بِيَدِي، فَقُلْتُ: إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعْكًا شَدِيدًا، قَالَ: «أَجَلْ، كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ» قَالَ: لَكَ أَجْرَانِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ **أَذًى مَرَضٌ** فَمَا سِوَاهُ، إِلَّا حَطَّ اللهُ سَيِّئَاتِهِ، كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى**): هو موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ الحافظ، و(**سُلَيْمَانُ**): هو الأعمش سليمان بن مِهْرَان، و(**إِبْرَاهِيم التَّيْمِيُّ**): هو إبراهيم بن يزيد، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (**وَهوَ يُوعَكُ**): تَقَدَّمَ معناه، وكذا تَقَدَّمَ (**مَسِسْتُهُ**(١))[ح٨٨٠]، وكذا تَقَدَّمَ (**الوَعْكُ**) ما هو[ح١٨٨٩]، و(**أَذًى مَرَضٌ**): تَقَدَّمَ أنَّ (مرضًا) مَرْفوعٌ منوَّنٌ، وأنَّه بدلُ بعضٍ من كلٍّ؛ لأنَّ الأذى أعمُّ[ح٥٦٦٠].

٥٦٦٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: **أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ**، عَنْ **عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ**، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُنِي مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي زَمَنَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقُلْتُ: بَلَغَ بِي مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ **وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي**، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: بِالشَّطْرِ؟ قَالَ: «لَا» قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ **كَثِيرٌ**، **أَنْ تَدَعَ** وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ **خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ** النَّاسَ، وَلَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ **فِي فِي امْرَأَتِكَ**».

قوله: (**أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب، العَلَم المشهور، و(**عَامِرِ بْنَ سَعْدٍ**): هو ابن أبي وقَّاص.

قوله: (**وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي**): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّ هذه البنتَ اسمُها عائشةُ، وأنَّها(٢) تابعيَّة لها رؤيةٌ، وقد تَقَدَّمَ عن بعض حفَّاظ العصر توهيمُه، وأنَّها أمُّ الحكم الكبرى[ح٥٦٥٩،٢٧٤٢،١٢٩٥]، و[تقدَّم] أنَّ سعدًا رُزِقَ بعد ذلك عدَّة أولادٍ ذكرتُهم في أوائل (البيع)[ح٢١٤٤].

قوله: (**كَثِيرٌ**): هو بالثاء المثلَّثة في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: («والثلث كَبِير» بالباء، ويُروى: «كَثِير»؛ بالثاء، وفي بعضها: «أو كَثِير» على الشكِّ)، انتهى[مطالع٣/٣٣١].

قوله: (**أَنْ تَدَعَ**): تَقَدَّمَ الكلام على (أن)، وأنَّها بالوجهين؛ الكسر على الشرط، والفتح على

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فمَسِسْتُه).

(٢) في (أ): (وأنَّه).

تأويل المصدر، أي: أنَّك ووذْرَهم وتركَهم أغنياءَ خيرٌ مِن تركِهم عَالَةً، قال ابن قُرْقُول: (وأكثر روايتنا فيه بالفتح، وقال ابن مكِّيٍّ في «تقويم اللسان»[تثقيف اللسان ٢٠٩]: لا يجوز هنا إلَّا الفتحُ)[مطالع ١/٣٠٧]، والله أعلم[ح ٢٧٤٢، ١٢٩٥]، وكذا الثانية: (خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ)./ [٢/٦٦٦ب]

قوله: (عَالَةً): تَقَدَّمَ أنَّهم الفقراء، وتَقَدَّمَ أنَّه بتخفيف اللام، وتَقَدَّمَ (يَتَكَفَّفُونَ)[ح ١٢٩٥].

١٧- بَابُ قَوْلِ الْمَرِيضِ: قُومُوا عَنِّي

٥٦٦٩- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ. (ح) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ»، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ وَعِنْدَكُمُ الْقُرْآنُ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللهِ، فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ فَاخْتَصَمُوا، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرِّبُوا يَكْتُبْ لَكُمُ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا اللَّغْوَ وَالِاخْتِلَافَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قُومُوا» قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيئَةَ كُلَّ الرَّزِيئَةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكِتَابَ مِنِ اخْتِلَافِهِمْ وَلَغَطِهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] هِشَامٌ): هذا هو هشام بن يوسف القاضي الصنعانيُّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح ١٦٢٠]، و(مَعْمَر) بفتح الميمين، وإسكان العين: ابن راشد.

قوله: (ح[(٢)]): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابةً وتلفُّظًا[ح ٦]، وسأذكره في أواخر هذا التعليق إن شاء الله تعالى[ح ٧٥٦١].

قوله: (وحَدَّثَنَا[(٣)] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هو المسنَديُّ، و(عَبْدُ الرَّزَّاقِ): هو ابن همَّام، الحافظ الكبير المصنِّف، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ أعلاه، و(الزُّهْرِيُّ): مُحمَّد بن مسلم، و(عُبَيْد اللهِ بْن عَبْدِ اللهِ): هو ابن عتبة ابن مسعود.

قوله: (لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ): (حُضِر): هو بِضَمِّ الحاء المُهْمَلة، وكسر الضاد المُعْجَمة، أي: حضره القبضُ، و(رسولُ): مَرْفوعٌ نائبُ مناب الفاعل.

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، في (ق): (أخبرنا).

(٢) (ح): ليست في «اليونينيَّة»، وعليها في (ق) علامة الزيادة.

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وحدَّثني).

قوله: (هَلُمَّ): تَقَدَّمَ الكلام عليها، وعلى اللُّغة الأخرى التي فيها[ح٩٧٩]، وتَقَدَّمَ الكلام في (الكِتَابِ) الذي همَّ ﷺ بكتابته ما هو، إمَّا بوحيٍ وإمَّا باجتهادٍ، ثُمَّ ترك الكتابة إمَّا بوحيٍ وإمَّا باجتهادٍ[ح١١٤].

قوله: (قَالَ عُبَيْدُ اللهِ): هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود المذكورُ في السند.

قوله: (إِنَّ الرَّزِيئَةَ): تَقَدَّمَ الكلام على أنَّها مهموزٌ، ويجوز تشديدها(١)، وكذا الثانية، في أوائل هذا التعليق، وأنَّها المصيبة، وقَدَّمْتُ[ح١١٤] أنَّ أبا العَبَّاس ابن تيمية قال: إنَّ(٢) عبد الله بن عَبَّاس ما قال هذا الكلام لمَّا خرجوا من عنده ﵇، وإنَّما قاله بعدَ حينٍ لمَّا رأى الفتن قد تفاقمت، قاله في الردِّ على ابن المطهر الرافضيِّ[منهاج السنة٦/٣١٦].

قوله: (وَلَغَطِهِمْ): تقدَّمَ ما (اللَّغط)[ح١١٤].

١٨ - بَابُ مَنْ ذَهَبَ بِالصَّبِيِّ الْمَرِيضِ لِيُدْعَى لَهُ

٥٦٧٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ -هُوَ: ابْنُ إِسْمَاعِيلَ- عَنِ الْجُعَيْدِ: سَمِعْتُ السَّائِبَ يَقُولُ: ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجِعٌ، فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ وَقُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ مِثْلَ زِرِّ الْحَجَلَةِ.

قوله: (سَمِعْتُ السَّائِبَ يَقُولُ: ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي): (السائب) هذا: هو ابن يزيد بن سعيد، أبو يزيدَ، المعروف بابن أخت نَمِر، قيل: إنَّه ليثيٌّ كِنَانيٌّ، وقيل: أزديٌّ، وقيل: كنديٌّ، وقيل: هُذَليٌّ، حليف بني أُمَيَّة، وُلِدَ في السنة الثانية من الهجرة، جزم به بعض الحُفَّاظ، وقيل: سنة ثلاث، وجزم به أيضًا بعض الحُفَّاظ، وخرج في الصبيان إلى ثنيَّة الوداع يتلقَّى رسولَ الله ﷺ من تبوك، وشهد حَجَّة الوداع، ذهبت به خالتُه إلى النَّبيِّ ﷺ، فدعا له، ومسح رأسه، وقال: (نظرت إلى خاتم النبوَّة)، أخرج له أحمد في «المسند»، والجماعةُ، ترجمته معروفةٌ(٣)، وقد تَقَدَّمَ بعضها، و(خالتُه): لا أعرف اسمها، غير أنَّها صحابيَّةٌ معدودةٌ فيهم، وقال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين -كما تَقَدَّمَ-: إنَّها فاطمة، انتهى(٤)،

(١) وهي رواية «اليونينيَّة»: (الرزيَّة).

(٢) زيد في (أ): (ابن)، وليس بصحيح.

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٣١٣)، «تهذيب الكمال» (١٠/١٩٣)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٠٧).

(٤) الذي في «هُدى الساري» (ص٢٦٨) في الحديث (١٩٠): (اسمها سلمى)، في هذا الموضع (ص٣٤٦): (لم تسمَّ).

وقد قَدَّمْتُ أنَّ فاطمةَ بنتَ شريح ذكرها أبو عبيدة في الزوجات، كما قاله الذَّهَبيُّ عن ابن بَشْكُوال[١]، وأمَّا أمُّه؛ فاسمها عُلَيَّة بنت شُرَيح، صحابيَّةٌ أيضًا[ح١٩٠].

قوله: (وَجِعٌ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بفتح الواو، وكسر الجيم[قبل٥٦٦٥].

قوله: (مِنْ وَضُوئِهِ): هو بفتح الواو: الماءُ، ويجوز فيه الضمُّ، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا[ح١٣٥].

قوله: (إِلَى خَاتَمٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر التاء وفتحها، وتَقَدَّمَت اللُّغات فيه[ح٦٥].

قوله: (مِثْلَ زِرِّ الْحَجَلَةِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وعلى الروايات التي جاءت في صفته في أوَّل (كتاب المناقب)[قبل ح٣٥٤١]، و(زِرُّ) هنا في أصلنا بتقديم الزاي، وهذه من رواية إبراهيم بن حمزة، وقد قَدَّمْتُ الكلام على روايته هناك، وأنَّه رُوِيَ بتقديم الراء على الزاي، والكلام هناك في ذلك[ح٣٥٤١]، ولم يذكروا هذا المكان، والذي ينبغي أن يجيءَ فيه ما جاء في ذاك، وقد حُكِيَ خلافٌ في المكان الذي خالف فيه إبراهيم من قبله؛ هل هو (زرٌّ) أو (الحجلة)، اللهمَّ إلَّا أن يكون حدَّثه به على الوجهين في (زرٍّ)، والله أعلم.

١٩- بَابُ تَمَنِّي الْمَرِيضِ الْمَوْتَ

٥٦٧١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ مِنْ ضُرٍّ أَصَابَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

قوله: (أَحْيِنِي): هو بقطع الهمزة، وهو رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

٥٦٧٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى خَبَّابٍ نَعُودُهُ وَقَدِ اكْتَوَى سَبْعَ كَيَّاتٍ، فَقَالَ: إِنَّ أَصْحَابَنَا الَّذِينَ سَلَفُوا مَضَوْا وَلَمْ تَنْقُصْهُمُ الدُّنْيَا، وَإِنَّا أَصَبْنَا مَا لَا نَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا إِلَّا التُّرَابَ، وَلَوْلَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَدْعُوَ بِالْمَوْتِ لَدَعَوْتُ بِهِ، ثُمَّ أَتَيْنَاهُ مَرَّةً أُخْرَى وَهُوَ يَبْنِي حَائِطًا لَهُ فَقَالَ: إِنَّ الْمُسْلِمَ يُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُنْفِقُهُ إِلَّا فِي شَيْءٍ يَجْعَلُهُ فِي هَذَا التُّرَابِ.

قوله: (عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، وقد تَقَدَّمَ قيسٌ مترجمًا[ح٥٧]، و(خَبَّاب): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الخاء المُعْجَمة، وتشديد الموحَّدة، وفي آخره مُوَحَّدَة أخرى، وأنَّه ابن الأَرَتِّ؛

---

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٩٤).

بالمُثَنَّاة فوق المُشَدَّدة، وهذا ظاهِرٌ إلَّا أنِّي رأيتُ بعضَ القاهريِّين يجعله بمثلَّثة، وهو تصحيفٌ، وقد قَدَّمْتُ بعض ترجمته رضي الله عنه[ح٧٤٦].

قوله: (وَقَدِ اكْتَوَى سَبْعَ كَيَّاتٍ): سيأتي الكلام على (الكَيِّ) في (الطِّبِّ) إن شاء الله تعالى[ح٥٦٨٠].

قوله: (وَلَمْ تَنْقُصْهُمْ): هو بِضَمِّ القاف، وهذا ظاهِرٌ.

٥٦٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ» قَالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «وَلَا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتَغَمَّدَنِي اللهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَلَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدَادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ): اسم (أبي عُبيد): سعد بن عبيد، أبو عبيدٍ الزُّهريُّ المدنيُّ، تَقَدَّمَ، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا عَمَلُهُ الْجَنَّةَ): إن قيل: فما الجمع بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]؟ قيل: للناس فيه أجوبةٌ، ومن أحسنِها ما قاله الإمام النَّحْويُّ جمال الدين ابن هشام القاهريُّ شيخُ بعض شيوخي في «المغني» له في (معاني الباء): (الباء من المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض؛ كاشتريته بألف، وكافأت إحسانَه بضِعْفٍ، وقولهم: هذا بذاك، ومنه: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنَّما لم نقدِّرْها باء السببيَّة؛ كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع [في]: «لن يَدخُل أحدُكم الجنَّة بعمله»[حم٧٤٧٩]؛ لأنَّ المعطِي بعوضٍ قد يُعطِي مجَّانًا، وأمَّا المسبَّب؛ فلا يوجد بدون السبب، وقد تبيَّن أنَّه لا تعارض بين الحديث والآية؛ لاختلاف محمَلَي الباء؛ جمعًا بين الأدلَّة)، انتهى[المغني١٤١]، وقد ذكره أيضًا؛ السؤالَ والجوابَ، وذكر شيخُنا عن ابن الجوزيِّ أربعة أجوبةٍ، والله أعلم(١).

قوله: (إِمَّا مُحْسِنًا): (إمَّا) في الموضعين: بكسر الهمزة، وتشديد الميم./ [٢/٢٦٧أ]

قوله: (أَنْ يَسْتَعْتِبَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (أي: يرجع عن الإساءة، ويطلب الرضا، يُقال: استعتبته

(١) انظر «التوضيح» (٢٧/٣٢١-٣٢٢).

فأعتبني، أي: عاد إلى مسرَّتي، وكذلك استرضيته فأرضاني) انتهى، وقال ابن قُرْقُول: («لعلَّه يستعتب»، أي: يعترف، ويلوم نفسه ويعتبها، وفي كتاب الأَصيليِّ مصلَّحًا[(١)] بِضَمِّ الياء، وهو وَهَمٌ، وإنَّما هو يطلب الرضا، ويسأل تركَ المؤاخذة، ويلوم نفسه على ما كان منه)، انتهى[مطالع ٤/٣٧١]، وكذا قال ابن الأثير، ولفظه: (واستعتب: طلب أن يُرضَى عنه...) إلى أن قال: («فلعلَّه يَستعتب»، أي: يرجع عن الإساءة، ويطلب الرضا).

٥٦٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَيَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، و(هِشَام) بعده: هو ابن عروة، و(عَبَّادِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ): هو ابن عمِّ هشام بن عروة بن الزُّبَير.

قوله: (وَأَلْحِقْنِي): هو بقطع الهمزة، وكسر الحاء، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (بِالرَّفِيقِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[٣٦٦٩].

٢٠ - بَابُ دُعَاءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا قالَهُ النَّبيُّ ﷺ».

قوله: (وَقَالَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ سَعْدٍ): تَقَدَّمَ أنَّها تابعيَّة لها رؤيةٌ، وأبوها هو سعد بن أبي وقَّاص مالكِ ابن أُهَيب أحدُ العشرة[ح٢٧٤١]، وتعليقها أخرجه في (الطِّبِّ[(٢)]) عن مكِّيِّ بن إبراهيم، عن الجُعَيْد، عنها، وقد تَقَدَّمَ[ح٥٦٥٩]، وأبو داود في (الجنائز)[د٣١٠٤]، والنَّسَائيُّ في (الفرائض)[كن٦٢٨٤] وفي (الطِّبِّ)[كن٧٤٦٢]، والله أعلم.

قوله: (اِشْفِ سَعْدًا): (اشف) بهمزة وصلٍ، فإن ابتدأتَ بها؛ كسرتَها، وهو ثُلاثيٌّ.

٥٦٧٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَتَى مَرِيضًا -أَوْ: أُتِيَ بِهِ- قَالَ: «أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا» قَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ،

---

(١) في (أ) تبعا لمصدره: (ويُعتبها)، وكتب في هامش (أ): (يُحَرَّر)، والمثبت من «مشارق الأنوار» (٢/٢١٢)، ثمَّ زيد في (أ): (بِضَمِّ الياء)، وهو تكرار.

(٢) كذا في (أ)، ولعله: (المرضى)، فلم يذكره في (الطب).

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَأَبِي الضُّحَى: إِذَا أُتِيَ بِالْمَرِيضِ، وَقَالَ جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى وَحْدَهُ، وَقَالَ: إِذَا أَتَى مَرِيضًا.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ**): هو الوضَّاح بن عبد الله، و(**مَنْصُور**): هو ابن المعتمر، و(**إِبْرَاهِيم**): هو ابن يزيد التيميُّ.

قوله: (**إِذَا أَتَى مَرِيضًا أَوْ أُتِيَ بِهِ**): (أَتى) الأوَّل: مَبْنيٌّ للفاعل، والثاني(١): مَبْنيٌّ للمفعول.

قوله: (**أَذْهِبِ**): هو بقطع الهمزة، وكسر الهاء، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**اِشْفِ**): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه ثُلاثيٌّ، فهمزته همزة وصلٍ.

قوله: (**لَا يُغَادِرُ**) أي: لا يُبقِي ولا يَترك، وهو بالغين المُعْجَمة، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**قَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَأَبِي الضُّحَى: إِذَا أُتِيَ بِالْمَرِيضِ**): أمَّا (عَمرو بن أبي قيس) فهو الرازيُّ الأزرقُ، كوفيٌّ نزل الريَّ، عن المنهال بن عمرو، ومُحَمَّد بن المنكدر، وسِمَاك بن حرب، وآدمَ بنِ عليٍّ، ومنصورِ بن المعتمر، وطائفةٍ، وعنه: حَكَّام ابن سَلْم، ويحيى بن الضُّريس، وآخرون، قيل: إنَّ أهل الريِّ أتَوا سفيان بن سعيد الثَّوريَّ يسألونه الحديثَ، فقال: أليس عندكم الأزرق؟! قال أبو داود: (لا بأس به، في حديثه خطأ)، وذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٧/٢٢٠]، أخرج له الأربعة، وعلَّق له البُخاريُّ كما ترى(٢)، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٢٨٥]، و(إبراهيم ابن طهمان): تَقَدَّمَ، و(منصور): تَقَدَّمَ أنَّه ابن المعتمر، و(إبراهيم): هو ابن يزيدَ النَّخَعيُّ، و(أبو الضحى): مسلم بن صُبَيح، تَقَدَّمَ.

وتعليق عمرو بن أبي قيس عن منصور لم أرَه في شيءٍ من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخُنا، [وقال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين: (رويناها(٣) موصولةً في «جُزء أبي العَبَّاس بن نجيح»(٤) بسند صحيح إلى عمرو بن أبي قيس)، انتهى(٥)](٦)، وأمَّا تعليق إبراهيم بن طهمان؛ لم أرَه أيضًا في

---

(١) في (أ): (والثانية)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٠٣).

(٣) في (أ): (روياها)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٤) كذا في (أ)، وفي «مقدمة الفتح»: (ورواية عمرو بن أبي قيس رويناها بعلو في «فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح»)، وفي «الفتح»: (وقد وقع لنا حديثه هذا موصولًا في «فوائد أبي العباس محمد بن نجيح») فليُحَرَّر.

(٥) انظر «فتح الباري» (١٠/١٣٧).

(٦) ما بين معقوفين جاء في (أ) مستدركًا لاحقًا بعد قوله: (في «صحيحه»، فذكره)، ومكانها هنا هو الصواب.

شيء منها إلَّا ما هنا، وقال شيخُنا: (أخرجه الإسماعيليُّ في «صحيحه»...) فذكره[التوضيح٢٧/٣٢٣].

قوله: (**وَقَالَ جَرِيرٌ**): هو ابن عبد الحميد الضبيُّ، تَقدَّمَ، و(**مَنْصُور**): هو ابن المعتمر، تَقدَّمَ، (**أَبُو الضُّحَى**): تَقدَّمَ، وتعليق جرير به لم أرَه، وعزاه شيخُنا إلى الإسماعيليِّ، انتهى[1]؛ أعني: حديثَه عن منصورٍ عن أبي الضحى وحدَه.

٢١ - بَابُ وُضُوءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ

قوله: (**بَابُ وُضُوءِ الْعَائِدِ لِلْمَرِيضِ**): (الوُضوء) بِضَمِّ الواو: الفعل، ويجوز فيه فتح الواو.

٥٦٧٦ - **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، فَتَوَضَّأَ فَصَبَّ عَلَيَّ -أَوْ قَالَ: صُبُّوا عَلَيْهِ- فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: **لَا يَرِثُنِي إِلَّا كَلَالَةٌ**، فَكَيْفَ الْمِيرَاثُ؟ فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقب مُحَمَّدٍ بُنْدَار، و(**مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**) بعده: هو غُنْدَر، وقد تَقَدَّمَ ضبطه، ومعناه، ومَن لقَّبه بذلك[ح٨٧].

قوله: (**لَا يَرِثُنِي إِلَّا كَلَالَةٌ**): تَقَدَّمَ الاختلاف في (الكلالة) مُطَوَّلًا في أوائل هذا التعليق[ح١٩٤].

٢٢ - بَابُ مَنْ دَعَا بِرَفْعِ الْوَبَأِ وَالْحُمَّى

قوله: (**بَابُ مَنْ دَعَا بِرَفْعِ الْوَبَأِ**[2] **وَالْحُمَّى**): (الوبأُ): مهموزٌ مقصورٌ، ويُمَدُّ أيضًا، وجمع المقصور: أوباء، وجمع الممدود: أوبئة[3]، قال ابن الأثير في (الوبأ): (هو الطاعون، والمرض العامُّ)، وفي (القاموس): (الوَبَأ؛ محرَّكة: الطاعون، أو كلُّ مرضٍ عامٍّ، الجمع: أوباء، ويُمَدُّ، الجمع: أوبئة)، انتهى، والتحقيق: أنَّ بين الوبأ والطاعون عمومًا وخصوصًا، فكلُّ طاعونٍ وباءٌ، وليس كلُّ وبأ طاعونًا، وكذلك الأمراض العامَّة أعمُّ من الطاعون، فإنَّه واحدٌ منها، والله أعلم، وسيأتي في (باب الطَّاعون) ما قيل فيه وفي (الوبأ) إن شاء الله تعالى مُطَوَّلًا[قبل ح٥٧٢٨].

تنبيهٌ: اعلم أنَّ الشَّافِعيَّة قالوا: يُقنَت للنازلة في جميع الصلوات، قالوا: ومنها الوبأ، والظاهر أنَّهم أرادوا به الطاعون، والله أعلم، والقول الثاني: يقنتون مطلقًا، سواء نزل نازلةٌ أم لا، والقول الثالث:

---

(١) «التوضيح» (٢٧/٣٢٤)، وقال الحافظ في «الفتح» (١٣٧): (وصله ابن ماجه [في «سننه» (٣٥٢٠)] عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جرير بلفظ: «إذا أتى إلى المريض فدعا له» وهي عند مسلم أيضًا [(٢١٩١) (٤٨)]).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الوباء)، وكتب فوقها في (ق): (قصر).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (وبأ).

لا مطلقًا، وكلُّ هذا في غير الصُّبح، والله أعلم(١).

٥٦٧٧ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ **وُعِكَ أَبُو بَكْرٍ** وَبِلَالٌ قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ، كَيْفَ تَجِدُكَ؟ وَيَا بِلَالُ، كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ: وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى يَقُولُ [من الرجز]:

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ
وَالْمَوْتُ أَدْنَى **مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ**

وَكَانَ بِلَالٌ **إِذَا أُقْلِعَ عَنْهُ يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ**، فَيَقُولُ [من الطويل]:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ... بِوَادٍ وَحَوْلِي **إِذْخِرٌ وَجَلِيلُ**
وَهَلْ أَرِدَنْ يَوْمًا مِيَاهَ **مِجَنَّةٍ** ... وَهَلْ تَبْدُوَنْ لِي **شَامَةٌ وَطَفِيلُ**

قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجِئْتُ رَسُولَ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا وَبَارِكْ لَنَا **فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا**، وَانْقُلْ حُمَّاهَا فَاجْعَلْهَا **بِالْجُحْفَةِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالكٍ المجتهدِ[ح٢٢].

قوله: (**وُعِكَ أَبُو بَكْرٍ**): (وُعِكَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(أبو بكر): نائبٌ مناب الفاعل، وتَقَدَّمَ ما (الوعك)، وتَقَدَّمَ أنَّ البيتين ليسا له، كما ذكره عمر بن شبَّة في كتاب «المدينة»، وتَقَدَّمَ لمن هما[ح١٨٨٩].

قوله: (**مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ**): تَقَدَّمَ ما (الشِّراك).

قوله: (**إِذَا أُقْلِعَ عَنْهُ**): (أُقلِع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (**يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ**): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه الصوت، وكذا تَقَدَّمَ أنَّهما ليسا له، وتَقَدَّمَ لمن هما[ح١٨٨٩]، وتَقَدَّمَ (**الإِذْخِر**)[ح١١٢]، و(**الجَلِيل**)، و(**مِيَاه**)، وأنَّه بالهاء لا بالتاء، و(**مِجَنَّة**): تَقَدَّمَتْ ضبطًا ومكانًا، و(**شَامَةٌ وَطَفِيل**)[ح١٨٨٩]، وتَقَدَّمَ (**الصَّاعُ**) كم هو، وكذا (**المُدُّ**)[قبل ح٢٠١]، وكذا تَقَدَّمَت (**الجُحْفَة**) أين هي[ح١٥٢٢]، وسببُ الدعاء عليها[ح١٨٨٩].

❁ ❁ ❁

(١) انظر «المجموع» (٣/٣٣٥-٣٣٦).

٧٥- كِتَابُ الطِّبِّ

١ - بَابٌ مَا أَنْزَلَ اللهُ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

(كِتَابُ الطِّبِّ)... إلى (كِتَاب اللِّبَاسِ)

قوله: (**كِتَابُ الطِّبِّ**): هو مثلَّث الطاء -كذا في «الصحاح» وغيره(١)-: العلاج، و(الطَّبُّ) بالفتح: الرجل العالم، وكذلك الطبيب أيضًا(٢)./ [٢/٢٦٧ب]

فائدةٌ: سُئِل العلَّامة عزُّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام الشَّافِعيُّ عمَّن يكتب حروفًا مجهولةَ المعنى للأمراض، ويسقيها للمريض، فينجح؟ **فقال**: (الظاهر أنَّه لا يجوز؛ لأنَّه ﷺ لمَّا سُئِل عن الرُّقى؛ قال: «اعرضوا عليَّ رقاكم»، فعرضوها، فقال: «لا أرى بأسًا»(٣)، وإنَّما أمر بذلك؛ لأنَّ منها ما يكون كفرًا)، انتهى [الفتاوى١٦٨].

قوله: (**مَا أَنْزَلَ اللهُ دَاءً**): (الدَّاء) بفتح الدال، ممدودٌ مهموزٌ: المرض(٤).

اعلم أنَّه جاء في حديث أسامة بن شريك: «إلَّا داءً واحدًا؛ وهو الهرم»[د٣٨٥٥]، وفي حديث آخر: «إلَّا السَّام؛ وهو الموت»(٥)، وفي آخر: «إلَّا السام والهرم»[حب٦٠٦٤]، فإذن الحديث ليس على عمومِه، والله أعلم.

٥٦٧٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: **حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ**: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ: حَدَّثَنِي **عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللهُ دَاءً، إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ**): تَقَدَّمَ أنَّ اسم (أبي أحمد) هذا: مُحَمَّد بن عبد الله بن الزُّبَير، أبو أحمد، الأَسَدي مولاهم، الزُّبَيريُّ -بِضَمِّ الزاي، وفتح الموحَّدة- الكوفيُّ، ترجمته معروفة[ح١٠٦٤]،

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (طبب).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٥/١١٠) مادَّة (طبب).

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأصله في «صحيح مسلم» (٢٢٠٠) من طريق عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٥٣).

(٥) وهو حديث أبي سعيد الخدري أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٢٣٢)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٩٢).

و(عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه بفتح الرَّاء وبالموحَّدة، وهذا مشهور.

٢ - بَابُ هَلْ يُدَاوِي الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، والْمَرْأَةُ الرَّجُلَ؟

٥٦٧٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ رُبَيِّعَ بِنْتِ مُعَوِّذٍ ابْنِ عَفْرَاءَ قَالَتْ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَسْقِي الْقَوْمَ، وَنَخْدُمُهُمْ، وَنَرُدُّ الْقَتْلَى وَالْجَرْحَى إِلَى الْمَدِينَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّ (بِشْرًا) بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، وأنَّ (المفضَّل) بفتح الضاد المُعْجَمة: اسم مفعول، من (فضَّله) المُشدَّد، و(الرُّبَيِّع بِنْت مُعَوِّذٍ): تَقَدَّمَ أنَّها بالتَّصغير، وقد وقعت في أصلنا مصروفةً بالقلم، وينبغي أنَّها تكون غير[1] مصروفة؛ لأنَّ فيها العلميَّةَ والتَّأنيثَ المعنويَّ، وأنَّ (معوِّذًا) بكسر الواو المُشَدَّدة وتُفتَح، حكاهما ابن قُرْقُول[2]، و(عَفْرَاءَ) بفتح العين المُهْمَلة، وإسكان الفاء، ممدودٌ.

٣ - بَابٌ الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثٍ

٥٦٨٠ - حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ: حَدَّثَنَا سَالِمٌ الأَفْطَسُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: شَرْبَةِ عَسَلٍ، وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ، وَكَيَّةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ» رَفَعَ الْحَدِيثَ، رَوَاهُ الْقُمِّيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فِي الْعَسَلِ وَالْحَجْمِ.

قوله: (حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ): قال الجَيَّانيُّ في «تقييده» -وقد ذكر هذا المكان-: (قال أبو عبد الله الحاكم: هذا هو الحسين بن يحيى بن جعفر البيكنديُّ[3]، وقد أكثر أبو عبد الله البُخاريُّ الرواية عن ابنه يحيى، وقد بلغني أيضًا: أنَّ أباه يحيى بن جعفر قد روى عن ابنه الحسين هذا، وقال أبو نصر: هو عندي الحسين بن مُحَمَّد بن زياد القبَّانيُّ النَّيسابوريُّ، وعنده «مسند أحمد ابن منيع»، وقد بلغني: أنَّ أباه كان يلزم البُخاريَّ، ويهوى هواه لمَّا وقع له بنيسابور مَا وقع[الهداية١/١٧٥])، قال الجَيَّانيُّ: (قلت: وهذا الحديث عندنا بعلوٍّ من الإسناد -فذكر إسناده به إلى أحمد بن منيع، ثُمَّ بالسَّند المذكور في هذا «الصَّحيح» إلى ابن عَبَّاس قال: «الشِّفاء في ثلاث...»؛ فذكره، وفي آخره:

---

(١) ضُرِب على (غير) في (أ).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٩٣).

(٣) «المدخل» (٢/٢١٩)، وفيه: (بن جعفر بن يحيى)، وفيه قلب.

«ورفع الحديث» - ثُمَّ قال: فكأنَّ شيخنا حكمَ بنَ مُحَمَّد أخذه عن البُخاريِّ)، انتهى[التقييد٣/٩٩١]، قال ابن عساكر في «النَّبَل» كما رأيتُه فيه: (الحسين بن مُحَمَّد بن زياد أبو عليٍّ النَّيسابوريُّ الحافظ المعروف بالقبَّانيِّ، روى البُخاريُّ عن حُسَين غير منسوب عن أحمد بن منيع، وقالوا: هو القبَّانيُّ، وقيل: هو الحسين بن يحيى بن جعفر البيكنديُّ)، انتهى[النَّبَل١٠٦]، وقد ذكر القولين غير واحد من الحُفَّاظ المتأخِّرين؛ كالذَّهَبيِّ في «التذهيب»[٢/٣٧٥] و«الكاشف»[١/١٩٠] تبعًا للمِزِّيِّ[تهذيب الكمال٦/٥٠٠].

قوله: (وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ): (المِحْجم) بالكسر: الآلةُ التي يجتمع فيها دم الحجامة عند المَصِّ، والمِحْجم أيضًا: مشرط الحجَّام(١)، والحكمة في اختصاص الحجامة بالذِّكر؛ لأنَّ أكثر إخراجهم الدَّم كذلك، وفي معناه: قطع العرق(٢)؛ وهو الفصد، لكن الأوفق لأهل البلاد الحارَّة الحجامةُ، ولأهل البلاد الباردة الفصدُ، والله أعلم.

قوله: (وَكَيَّةِ نَارٍ، وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ): اعلم أنَّ الأحاديث التي جاءت في الكيِّ تضمَّنت أربعة أنواع؛ أحدها: فعله(٣)، والثَّاني: عدم محبَّته له(٤)، والثالث: الثَّناء على مَن تركه(٥)، والرابع: النَّهْي عنه، ولا تعارُض، ولله الحمدُ، فإنَّ فعله يدلُّ على جوازه، وعدم محبَّته له لا يدلُّ على المنع منه، وأمَّا الثناء على تاركيه؛ فيدلُّ على أنَّ تركه أولى وأفضل، وأمَّا النَّهْي عنه؛ فعلى سبيل الاختيار والكراهة، أو عن النَّوع الذي لا يحتاج إليه، بل يفعله؛ خوفًا من حدوث الدَّاء.

فائدةٌ: في كتاب «التَّذكرة» للقرطبيِّ في (باب من يدخلِ الجنَّة بغير حساب) في أوائل النِّصف الثاني ما لفظه: (وقد كوى النَّبيُّ ﷺ نفسه، فيما ذكر الطَّبريُّ في كتاب «آداب النفوس» له، وذكر الحَليميُّ في كتاب «منهاج الدِّين»: واختلفتِ الرواية في الكيِّ؛ فرُوِي: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ اكتوى مِن الكَلْم

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث» (١/٣٤٧) مادَّة (حجم).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (فصد).

(٣) عن جابر بن عبدالله قال: (رُمِيَ أُبَيٌّ يوم الأحزاب على أكحله، فكواه رسول الله ﷺ) أخرجه مسلم في «الصحيح» (٢٢٠٧).

(٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي شرطة محجم، أو لذعة بنار، وما أحب أن أكتوي». أخرج البخاري في «الصحيح» (٥٧٠٤) واللفظ له، ومسلم في «الصحيح» (٢٢٠٥).

(٥) ذكر البخاري في «صحيحه» (٥٧٠٤) حديثًا طويلًا عن عمران بن حصين في السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب، وفيه: «هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتوون وعلى ربهم يتوكلون».

الذي أصابه في وجهه يوم أُحُد»(١)، ثُمَّ ذكر أنَّه كوى جماعة من أصحابه مسمَّين، انتهى[التذكرة٤٠٦]، وقد ذكر شيخنا في «شرحه» لهذا الكتاب كلامًا لابن التِّين، وفي آخره: (وإلَّا؛ فقد اكتوى وهو سيِّد هذه الأمَّة)(٢)، والظاهر أنَّه من تتمَّة كلام ابن التِّين، انتهى، وذكر أبو عبد الله ابن قَيِّم الجَوزيَّة الإمام الحنبليُّ ما لفظه: (وتداوى -يعني: النَّبي ﷺ- وكوى ولم يكتوِ)، انتهى[الهدي١٥٨/١]، وابن القَيِّم مُتأخِّر كثير الاستحضار، وإن كان غيرُه مُثبِتًا وهو نافٍ، والله أعلم ما كان، ثُمَّ اعلم أنِّي أنا أتوقَّف في كيِّ النَّبيِّ ﷺ نفسه؛ لما رُوِي: «لم يتوكَّل مَن استرْقى واكتوى»، رواه النَّسائيُّ في «الكبرى»[كن٧٥٦١]، وابن ماجه[جه٣٤٨٩]، والطَّبَرانيُّ واللَّفظ له إلَّا أنَّه قال: (أو) من حديث المغيرة بن شعبة[طب٣٨٠/٢٠]، وقال التِّرْمِذيُّ: «من اكتوى أو استرقى؛ فقد برئ مِن التَّوكُّل»[ت٢٠٥٥]، وقال النَّسائيُّ: «ما توكَّل من اكتوى أو استرقى»[كن٧٥٦١]، والله أعلم، اللَّهمَّ إلَّا أن يُتأوَّل بتأويل صحيح.

قوله: (**رَفَعَ الْحَدِيثَ**): تَقَدَّمَ أنَّ قوله: (يرفعه)، أو (يبلغ به)، أو (رواية)، أو (يَنْمِيه) مَرْفوعٌ، وقد تَقَدَّمَ ذلك مُطَوَّلًا[ح١٤١]، والله أعلم.

قوله: (**رَوَاهُ الْقُمِّيُّ عَنْ لَيْثٍ**): (القُمِّيُّ) بِضَمِّ القاف، وتشديد الميم، وقمٌّ: بلد بجهة الريِّ، قاله ابن قُرْقُول في (القُمِّيِّ)، وسمَّاه ونسبه[مطالع٣٨٠/٢٠]، قال الدِّمْيَاطيُّ: (أبو الحسين يعقوب بن عبد الله بن سعد بن مالك القُمِّيُّ الأشعريُّ ابن عمِّ الأشعث بن إسحاق الأشعريِّ، روى له أبو داود، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسَائيُّ) انتهى، فقوله: (روى له أبو داود، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسَائيُّ) فاعلم أنَّه رقم عليه في «التَّذهيب»[١٢٤/١٠] و«الكاشف»[١٦٢٤]: (خت، ٤) يعني: روى له أصحاب «السُّنن» الأربعة، وكذا رقم عليه في «الميزان»[٤٥٢/٤]، وعلَّق له البُخاريُّ كما ترى، قال النَّسَائيُّ: (ليس به بأس)، وقال الطَّبَرانيُّ: (ثقة)، وقال الدَّارقطنيُّ: (ليس بالقويِّ)[العلل٩١/٣]، له ترجمة في «الميزان»[٤٥٢/٤]، تُوُفِّيَ سنة (١٧٤هـ)(٣)، وتعليقه هذا لم أره في شيءٍ مِن الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، قال شيخنا: (أسنده أبو نعيم

---

(١) «المنهاج في شعب الإيمان» (٩/٢)، ذكر الحافظ في «فح الباري» (١٦٤/١٠) وقد ذكر كلام القرطبي: (ولم أر في أثرٍ صحيح أنَّ النبي ﷺ اكتوى، ثم قال: والثابت في الصحيح كما تقدم في غزوة أحد «أن فاطمة أحرقت حصيرًا فحشت به الجرح»، وليس هذا الكي المعهود).

(٢) عبارة «التوضيح» (٣٥٣/٢٧): (وهم) بدل: (وهو)، وفي هامش نسخة «التوضيح» بخط المصنف (٩٨/٤/ب): (لعله: اكتَوَوا).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٤/٣٢).

في «الطِّبِّ»(١)...) فذكره[التوضيح٢٧/٣٤٤](٢).

و(ليث): هو ابن أبي سُلَيم الكوفيُّ، ترجمته معروفة(٣)، وهو أبو بكر، القرشيُّ مولاهم، الكوفيُّ، أحد العلماء، عن مجاهد وطبقته، ولا نعلمه لقي صحابيًّا، وعنه: شعبة، وزائدة، وجَرير، وخلق، وفيه ضعف يسير مِن سوء حفظه، وكان ذا صلاة وصيام وعلم كثير، وبعضهم احتجَّ به، تُوُفِّيَ سنة (١٣٨هـ)، أخرج له البُخاريُّ تعليقًا كما ترى، ومسلم مقرونًا، والأربعة[الكاشف١١٩ب]، وله ترجمة في «الميزان»[٣/٤٢٠].

٥٦٨١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: أَخْبَرَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنْ سَالِمٍ الأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيَّةٍ بِنَارٍ، وَأَنَا أَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ».

قوله: (أَخْبَرَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ أَبُو الْحَارِثِ): (سُريج) هذا: بالسين المُهْمَلة، وفي آخره جيم، وقد قَدَّمْتُ أنَّ مَن يُقال [له]: سُريج -كهذا- في «البُخاريِّ» و«مسلم»: أحمد بن أبي سُرَيج، روى عنه البُخاريُّ في «صحيحه»(٤)، واسم أبي سريج: الصَّبَّاح، وقيل: هو أحمد بن عمر بن أبي سُرَيج، وسُرَيج ابن النُّعمان روى عنه البُخاريُّ أيضًا(٥)، وذكر الجَيَّانيُّ أنَّ مسلمًا روى عن واحد عنه، فالله أعلم(٦)، وسُرَيج بن يونس هذا صاحب الترجمة حديثه في «البُخاريِّ» و«مسلم»(٧)، والله أعلم[ح٩٠٤].

قوله: (فِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ): تَقَدَّمَ الكلام على (المحجم) أعلاه، وأنَّه بالكسر: الكأس والمِشراط[ح٥٦٨٠].

---

(١) «الطب النبوي» (١/٢٩٠) بلفظ مختلف.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/١٤٤): (وقع لنا هذا الحديث من رواية القمي موصولًا في «مسند البزار» [(١١/١٧٨)]، وفي «الغيلانيات» [(١/٦١٦)] وفي «جزء ابن بخيت»، كلهم من رواية عبد العزيز ابن الخطاب عنه بهذا السند، وقصَّر بعض الشُّرَّاح فنسبه إلى تخريج أبي نعيم في «الطب» والذي عند أبي نعيم بهذا السند حديث آخر في الحجامة).

(٣) تقدم عند الحديث (١٨٣٨).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١/٣٥٥).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢١٨).

(٦) كذا جاءت هذه العبارة هنا وفي المطبوع من «تقييد المهمل» (٢/٢٩٣-٢٩٤) عند الكلام على سُرَيج بن النعمان، لكنَّ سياقَ كلامِ الجيَّانيِّ يدُلُّ على أنَّها في سريج بن يونس؛ إذ قال: (وروى مسلمٌ أيضًا عن رجل عنه)، وليس في الكلام على ابن النعمان ذكرٌ لمُسْلِم، وكان قد قال في ابن يونس: (من شيوخ مسلم بن الحجَّاج، روى عنه فأكثرَ)، ومسلمٌ روى عنِ ابن يونس وروى أيضًا عن رجلٍ عنه، ولم يخرِّج لابن النعمان شيئًا، ولعلَّها عبارةٌ مستدركةٌ وضعها النُّسَّاخ في غير موضعها، والله أعلم، وانظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢١٨).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢٢١).

قوله: (وَأَنْهَى[(١)] أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ): تَقَدَّمَ أعلاه الكلام على (الكيِّ)[ح٥٦٨٠].

٤ - بَابُ الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ، وَقَوْلِهِ: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]

قوله: (بَابُ الدَّوَاءِ بِالْعَسَلِ): (الدَّواء) بفتح الدَّال وبالمدِّ، وبكسر الدَّال معه، ذكرهما غير واحد؛ منهم: الجوهريُّ وابن قُرْقُول[(٢)].

قوله: (﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]): اعلم أنَّه اختُلِف في الضمير في ﴿فِيهِ﴾ هل هو عائد على القرآن أو على العسل؟ قولان؛ فقيل: على القرآن، قاله مجاهد، وقال آخرون: على العسل، رُوِي ذلك عن ابن مسعود، وابن عَبَّاس، وهو [قول] الحسن، وقتادة، قال شيخنا: (وهو أولى؛ بدليل حديث الباب)[التوضيح٢٧/٣٤٦][(٣)]، وكذا قاله ابن قَيِّم الجَوزيَّة، ولفظه: (والصَّحيح: رجوعه إلى الشراب، وهو قول ابن مسعود، وابن عَبَّاس، والحسن، وقتادة، والأكثرين، فإنَّه هو المذكور، والكلام سِيق لأجله، ولا ذِكْرَ للقرآن في الآية، وهذا الحديث الصَّحيحُ -وهو قوله: «صدق الله»- كالصَّريح فيه، والله أعلم)، انتهى[الهدي٤/٣٤]./ [٢/٢٦٨أ]

٥٦٨٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الْحَلْوَاءُ وَالْعَسَلُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، و(هِشَامٌ): هو ابن عروة بن الزُّبَير بن العَوَّام، وهذا ظاهِرٌ معروف.

قوله: (يُعْجِبُهُ الْحَلْوَاءُ وَالْعَسَلُ): تَقَدَّمَ أنَّ (الحلواء) بالمدِّ والقصر، وتَقَدَّمَ ما هي[٥٢٦٨].

٥٦٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْغَسِيلِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ -أَوْ يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ- خَيْرٌ: فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ تُوَافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْغَسِيلِ):

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (وأنا أنهى) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (دوى)، «مطالع الأنوار» (٣/٥٣).

(٣) انظر الأقوال في «تفسير الطبري» (٦/٥٠١٥).

تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّه بفتح الغين المُعْجَمة، وكسر السِّين، وأنَّه عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة الغَسِيل ابن أبي عامر الأنصاريِّ[ح٢٩٠٠].

قوله: (إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ -أَوْ يَكُونُ): قال شيخنا: (قال ابن التِّين: صوابه: «أو يكن»؛ لأنَّه مجزوم بـ«إن»، ولعلَّ هذا قبل أن يعلم أنَّ لكلِّ داءٍ شفاءً)(١).

قوله: (فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ): تَقَدَّمَ (المحجم) بالكسر: الكأس والمشراط أيضًا[ح٥٦٨٠].

قوله: (أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ): (اللَّذعة) بالذال المُعْجَمة، والعين المُهْمَلة، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

قوله: (وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ): تَقَدَّمَ الكلام على (الكيِّ) في أوَّل (كتاب الطِّبِّ)[ح٥٦٨٠].

٥٦٨٤- حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنُهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: فَعَلْتُ، فَقَالَ: «صَدَقَ اللهُ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ، اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ فَبَرَأَ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالمُثَنَّاة تحت، وبالشين المُعْجَمة، وتَقَدَّمَ الكلام على عَبَّاس بن الوليد؛ بالموحَّدة، والسين المُهْمَلة، وكم الثَّاني في مكان من «الصَّحيح»[ح٢٨٥]، و(عَبْدُ الأَعْلَى): هو ابن عبد الأعلى السَّاميُّ، تَقَدَّمَ، و(سَعِيدٌ) بعده: هو ابن أبي عَروبة، و(أَبُو الْمُتَوَكِّل): تَقَدَّمَ أنَّه عليُّ بن داود، وقيل: عليُّ بن دُؤَادٍ، مشهور[ح٢٢٧٦]، وقد تَقَدَّمَ، و(أَبُو سَعِيدٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْريُّ.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ): (الرَّجل وأخوه) لا أعرفهما.

قوله: (يَشْتَكِي بَطْنُهُ(٣)): (بطنُه): مَرْفوعٌ فاعل، وينبغي أن يجيء فيه ما جاء في (اشتكت عينُها)، فإنَّها مثل هذه المسألة بعينها، وقد قَدَّمْتُ الكلام فيها أنَّهم قالوا: فيها الرَّفع والنصب، ورجَّح بعضهم الرَّفعَ -والله أعلم-؛ لرواية: (عيناها)[ح٥٣٣٦].

قوله: (صَدَقَ اللهُ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ): قال شيخنا: (قال قتادة من حديث أبي سعيد[جه٢٠١٧٣]:

---

(١) «التوضيح» (٢٧/٣٥٤) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/١٤٧): (وقد وقع في رواية أحمد [في مسنده» (٣/٣٤٣)] «إن كان، أو إن يكن» فلعل الراوي أشبع الضمة، فظنَّ السامع أن فيها واو فأثبتها).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي (ق): (حدثني).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (بطنَه) بالنَّصب.

«صدق القرآنُ، وكذب بطنُ أخيك»)[التوضيح٢٧/٣٤٧].

قوله: (فَبَرَأَ): كذا هو في أصلنا، وهما لغتان؛ برأ، وبَرِئ، وقال ابن التِّين -كما نقله شيخنا- إنَّه يجوز فيه الشيئان[التوضيح٢٧/٣٥٥].

٥ - بَابُ الدَّوَاءِ بِأَلْبَانِ الإِبِلِ

٥٦٨٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا سَلَّامُ بْنُ مِسْكِينٍ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ نَاسًا كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، آوِنَا وَأَطْعِمْنَا، فَلَمَّا صَحُّوا قَالُوا: إِنَّ الْمَدِينَةَ وَخِمَةٌ، فَأَنْزَلَهُمُ الْحَرَّةَ فِي ذَوْدٍ لَهُ، فَقَالَ: «اشْرَبُوا أَلْبَانَهَا» فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَاقُوا ذَوْدَهُ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَكْدِمُ الأَرْضَ بِلِسَانِهِ حَتَّى يَمُوتَ. قَالَ سَلَّامٌ: فَبَلَغَنِي أَنَّ الْحَجَّاجَ قَالَ لأَنَسٍ: حَدِّثْنِي بِأَشَدِّ عُقُوبَةٍ عَاقَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَحَدَّثَهُ بِهَذَا، فَبَلَغَ الْحَسَنَ فَقَالَ: وَدِدْتُ أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو الفراهيديُّ، نسبة إلى جدِّه، وأنَّه يجوز فيه: الفراهيديُّ والفُرهوديُّ[ح٢٦٤]، و(سَلَّامُ بْنُ مِسْكِينٍ): هو بتشديد اللَّام.

قوله: (أَنَّ نَاسًا كَانَ بِهِمْ سَقَمٌ): تَقَدَّمَ في «الصَّحيح»: (أنَّ نفرًا مِن عرينة)[ح١٥٠١]، ورُوِي: (من عكل)[ح٣٠١٨]، ورُوِي: (من عكل أو عرينة) على الشَّكِّ[ح٢٣٣]، ورُوِي: (مِن عكل وعرينة) من غير شكٍّ[ح٤١٩٢]، ورُوِي: (أنَّ ناسًا) كما هنا[ح٥٦٨٦]، ولم يذكر مِن أيِّ قبيلة هم، والكلُّ في «الصَّحيح» مِن حديث أنس، وقد قَدَّمْتُ الكلام على (عكل) و(عرينة) في مكانه، وأنَّهم كانوا ثمانية، كما في «البُخاريِّ»[ح٣٠١٨] و«مسلم»[م١٦٧١(١٠)]، وقد تَقَدَّمَ، وقيل: كانوا سبعة[ح٢٣٣].

قوله: (فَأَنْزَلَهُمُ الْحَرَّةَ): تَقَدَّمَ الكلام على (الحرَّة)، وأنَّها أرضٌ تركبها حجارةٌ سودٌ[ح٢٣٣].

قوله: (فِي ذَوْدٍ لَهُ): تَقَدَّمَ الكلام على (الذَّود)[ح٣٠١٨].

فائدةٌ: اللِّقاح التي خرجوا إليها كانت خمسَ عشرةَ غزارًا، وردت إلى المدينة، ولم يُفقَد منها غير واحدة تدعى: الحنَّاء، فسأل ﵇ عنها، فقيل: نحروها، انتهى(١).

قوله: (قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ ﷺ): تَقَدَّمَ أنَّ اسمه يسار؛ بالمُثنَّاة تحت، وبالسين المُهمَلة، صَحَابيٌّ معدودٌ فيهم، وهو مولاه ﵇[ح٢٣٣].

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٢/٩٠)، وقد تقدم عند الحديث (٤١٩٢).

قوله: (**فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ**): تَقَدَّمَ أنَّ أمير القوم يومئذٍ سعيد بن زيد أحدِ العشرة، قاله ابن عقبة، كما عُزِي إليه(١)، وفي كلام بعضهم: أنَّه الأشهليُّ(٢)، وقال ابن سعد: (فبعث في أثرهم عشرين فارسًا، واستعمل عليهم كرز بن جابر الفهريَّ)[الكبرى ٢/٨٩]، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البعث كان في شوَّال سنة ستٍّ عند ابن سعد[ح٢٣٣]، وقَدَّمْتُ تنبيهًا على غلطٍ وقعَ في ذلك لبعض الحُفَّاظ في (باب قصة عكل وعرينة)[ح٤١٩٢].

قوله: (**يَكْدُمُ الأَرْضَ**): هو بفتح أوَّله، وكسر الدَّال وضمِّها؛ لغتان في «الصِّحاح»(٣)، واقتصر ابن قُرْقُول على الكسر، أي: يعضُّها بفيه مِن شدَّة الوجع أو شدَّة العطش(٤).

قوله: (**بِلِسَانِهِ**): كذا هنا، قال ابن قُرْقُول: (وفي «كتاب الطِّبِّ»: «بلسانه»، وهو مُغيَّر من «أسنانه»، لا يكون باللِّسان، وكما جاء في الرِّواية الأخرى: «يعضُّون الحجارة»[خ١٥٠١]) انتهى[مطالع٣/٣٤٤].

قوله: (**قَالَ سَلَّامٌ**): هو بتشديد اللَّام، كما تَقَدَّمَ قريبًا، وهو ابن مسكين المذكور في السند.

قوله: (**فَبَلَغَنِي**): الذي بلَّغ سلَّامًا لا أعرفه.

قوله: (**أَنَّ الْحَجَّاجَ**): هذا هو الحَجَّاج بن يوسف الثَّقفيُّ، تَقَدَّمَ بعض ترجمته في (الحجِّ)[ح١٦٤٠].

قوله: (**بِأَشَدِّ عُقُوبَةٍ**): (أشدِّ): مجرور؛ لأنَّه مضاف، وكلُّ ما لا ينصرف إذا عُرِّف(٥) أو أُضِيف؛ انجرَّ بالكسرة(٦).

قوله: (**فَبَلَغَ الْحَسَنَ**): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، العالم المشهور، أحد الأعلام، وهو مَنْصوبٌ مفعولٌ.

قوله: (**وَدِدْتُ أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْهُ**): (ودِدتُ) بكسر الدَّال الأولى، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٦]، وهو معروف.

٦ - بَابُ الدَّوَاءِ بِأَبْوَالِ الإِبِلِ

قوله: (**بَابُ الدَّوَاءِ**): تَقَدَّمَ أنَّ (الدَّواء) بالمدِّ مع فتح الدَّال وكسرها[قبل ح٥٦٨٢].

قوله: (**بِأَبْوَالِ الإِبِلِ**): تَقَدَّمَ الكلام على ذلك[ح٢٣٣]، وسيأتي الكلام على التَّداوي أيضًا بالأشياء النَّجسة قريبًا في هذا الكتاب[ح٥٧٨١].

---

(١) انظر «عيون الأثر» (٢/١٣١).
(٢) انظر «مغازي الواقدي» (٢/٥٧٠).
(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (كدم).
(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٤٤).
(٥) في (أ): (نُكِّر)، ولعلَّه سبق قلم.
(٦) انظر «الكتاب» لسيبويه (١/٢٢).

٥٦٨٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ نَاسًا اجْتَوَوْا فِي الْمَدِينَةِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَلْحَقُوا بِرَاعِيهِ -يَعْنِي: الإِبِلَ- فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَلَحِقُوا بِرَاعِيهِ فَشَرِبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا حَتَّى صَلَحَتْ أَبْدَانُهُمْ، فَقَتَلُوا الرَّاعِيَ وَسَاقُوا الإِبِلَ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَبَعَثَ فِي طَلَبِهِمْ، فَجِيءَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ. قَالَ قَتَادَةُ: فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الْحُدُودُ.

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه همَّام بن يحيى العَوْذيُّ.

[٢/٢٦٨ب] قوله: (أَنَّ نَاسًا): تَقَدَّمَ الكلام عليهم أعلاه[ح٥٦٨٥] وقبله أيضًا[ح٢٣٣]./

قوله: (اجْتَوَوْا[(١)] الْمَدِينَةَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (أي: استوبلوا واستوخموا؛ ومعناه: كرهوها؛ لمرض أصابهم بها، وفرَّق بعضهم بين «اجتَوَوا» و«استوبلوا»، فجعل «اجتَوَوا»: كرهوا الموضع وإن وافق، و«استوبلوا»: إذا لم يوافقه وإن أحبَّه)، انتهى[مطالع٢/١٨٥]، وقد تَقَدَّمَ ذلك[ح٢٣٣].

قوله: (أَنْ يَلْحَقُوا بِرَاعِيهِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّ اسم راعيه يَسار، وأنَّه مولى النَّبيِّ ﷺ رضي الله عنه[٥٦٨٥].

قوله: (حَتَّى صَلَحَتْ): بفتح اللَّام، ويجوز ضمُّها.

قوله: (وَسَاقُوا الإِبِلَ): تَقَدَّمَ كم كانت الإبل قريبًا[ح٥٦٨٥] وبعيدًا جدًّا[ح٢٣٣].

قوله: (فَبَعَثَ فِي طَلَبِهِمْ): تَقَدَّمَ الكلام على أمير هذه السَّريَّة قريبًا وبعيدًا، وأنَّهم كانوا عشرين فارسًا[ح٢٣٣،٥٦٨٥].

قوله: (وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ): قال الدِّمْيَاطيُّ: («سمَر»: كَحَلَ بالمِسمار المحمَّاة وسمل، أو فقأها بالشوك، وقيل: بالحديدة المحمَّاة، تُدنَى مِن العين حتَّى يذهب نظرُها)، انتهى، قال ابن قُرْقُول: («وسمر أعينهم»؛ بالتخفيف: كحلها بالمسامير المحمَّاة، وضبطناه عنهم في «البُخاريِّ» بتشديد الميم، والأوَّل أوجه، ويروى: «سمل»؛ باللَّام[خ٦٨٠٢]، ومعناه مُتقارِب)، وقال: بُعَيد ذلك: («سمل أعينهم»، أي: فقأها بالشَّوك، وقيل: بحديدة محمَّاة، تُدنَى مِن العين حتَّى يذهب نظرها، وعلى هذا: تتَّفق مع رواية مَن قاله بالرَّاء؛ إذ قد تكون هذه الحديدةُ مسمارًا، وكذلك أيضًا قد يكون فقؤُها بالمِسمار، وسملها به، كما يُفعَل بالشوك)، انتهى[مطالع٥/٥٠٦].

قوله: (قَبْلَ أَنْ تَنْزِلَ الْحُدُودُ): يريد: حدَّ المحارب، والذي فعله ﷺ بهم كان هو الحدُّ،

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (في).

ثُمَّ نُسِخ بالقرآن، وقيل: إنَّهم فعلوا مثل ذلك بالرَّاعي، فعوقبوا بمثل ما أَتَوه، انتهى ما قاله شيخنا[التوضيح٢٧/٣٥٩]، ولا شكَّ أنَّهم فعلوا مثل ذلك بالراعي، فعوقبوا بمثله، فغرزوا الشَّوك في عينيه، وهذا في «مسلم»[م(١٦٧١) (١٤)] وغيره(١)، وعطَّشوا النَّبيَّ ﷺ وآله، والقطع على الحرابة، والقتلُ على الرِّدة، والله أعلم.

٧- بَابُ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ

قوله: (بَابُ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ): (الحبَّة السَّوداء): هي الشُّونيز كما سيجيء مِن قول ابن شهاب[ح٥٦٨٨]، وسيأتي ضبط (الشُّونيز)، قال ابن قُرْقُول: و(«الحبَّة السَّوداء»: الشُّونيز، ويقال: شِئْنِيزُ، وكذا فسَّرنا الشُّونيز، وقال الحسن: هي الخردل، حكاه الحربيُّ عنه، وحكى ابن الأنباريِّ: أنَّها الحبَّة الخضراء، واختُلِف في الحبَّة الخضراء؛ فقيل: هي الشُّونيز، والعرب تُسمِّي الأخضر أسود، والعكس، وقيل: الحبَّة الخضراء: ثمر البُطم، وقيل: الحبَّة الخضراء: الرازِيانج؛ وهو حبُّ البَسباس)، انتهى[مطالع٥/٥٤٦]، وقال في (الشُّونيز) ما لفظه: (بالفتح قيَّدناه، وقال ابن الأعرابيِّ: هي الشِّئْنيز، كذا تقوله العرب، وقال غيره: شونيز)، انتهى[مطالع٦/٨٧]، وقد ذكر شيخنا عن القُرْطُبيِّ: (أنَّه بفتح الشِّين، وقال غيره: بالضَّمِّ[المفهم٥/٦٠٥])، انتهى[التوضيح٢٧/٣٦٣]، ولم يذكر ابن الأثير في (الحبَّة السوداء) غير الشونيز، وقال الشيخ محيي الدين النَّوَويُّ: («الحبَّة السَّوداء»: الشُّونيز، هذا هو الصواب المشهور الذي ذكره الجمهور)، انتهى[شرح مسلم١٤/٤٤٢]، وقال ابن قَيِّم الجَوزيَّة في «الهدي»: (وكلاهما وَهَم) يعني: القول بأنَّها الخردل أو البُطم، قال: (والصَّواب: أنَّها الشونيز)، ثُمَّ ذكر ما فيها مِن المنافع، انتهى[الهدي٤/٢٧٣]، وقد ذكر الأطبَّاء فيها نحوَ اثنين وعشرين منفعةً، وقد نقل شيخنا عن الموفَّق البغداديِّ أنَّه الكمُّون الأسود، ويُسمَّى: الكمُّون الهنديَّ[التوضيح٢٧/٣٦٣]، فتحصَّلنا في (الحبَّة السَّوداء) على أقوال، والله أعلم.

٥٦٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ خَالِدِ ابْنِ سَعْدٍ قَالَ: خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ، فَمَرِضَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهوَ مَرِيضٌ، فَعَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ فَقَالَ لَنَا: عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الْحُبَيْبَةِ السَّوْدَاءِ، فَخُذُوا مِنْهَا خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَاسْحَقُوهَا، ثُمَّ أَقْطِرُوهَا فِي أَنْفِهِ بِقَطَرَاتِ زَيْتٍ فِي هَذَا الْجَانِبِ وَفِي هَذَا الْجَانِبِ، فَإِنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْنِي أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا مِنَ السَّامِ» قُلْتُ: وَمَا السَّامُ؟ قَالَ: الْمَوْتُ.

---

(١) انظر «سنن الترمذي» (٧٣)، «سنن النسائي» (٧/١٠٠).

قوله: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ): هذا هو عبيد الله بن موسى العَبْسيُّ، أبو مُحَمَّد، أحد الأعلام على تشيُّعه وبدعته، تقدَّم مُترجَمًا[ح١٨٤٤]، وهو شيخ البُخاريِّ، وسمع مِن واحد عنه، و(إِسْرَائِيلُ): هو ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعيُّ، تَقَدَّمَ، و(مَنْصُور): هو ابن المُعتمِر، و(خَالِد بْن سَعْدٍ): يروي عن مولاه أبي مسعود الأنصاريِّ، وحذيفةَ، وعائشةَ، وغيرِهم، وعنه: حَبِيب بن أبي ثابت، ومنصور، والأعمش، وآخرون، وَثَّقَهُ ابن معين(١)، وذكره ابن حِبَّان في «ثقاته»[١٩٧/٤]، وأخرج له البُخاريُّ، والنَّسَائيُّ، وابن ماجه، له ترجمة في «الميزان»[٦٣٠/١](٢).

قوله: (وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبْجَرَ): (غالب) هذا: ابن أَبْجَر؛ بفتح الهمزة، ثُمَّ مُوَحَّدَة ساكنة، ثُمَّ جيم مفتوحة، ثُمَّ راء، المزنيُّ، ويقال: غالب بن ذِيخ، ويقال: ابن ذريح، صَحَابيٌّ معدودٌ فيهم، له أحاديثُ عند البصريِّين، ومنها: شريك عن منصور، عن أبي الحسن عبيدٍ، عن غالب بن ذيخ مرفوعًا في الحُمُر الأهليَّة، وإسناده مُضطرب معلول(٣)، لغالبٍ هذا في «سنن أبي داود» هذا الحديثُ في الحُمُر الأهليَّة[د٣٨٠٩]، وأخرج له بقيٌّ في «مسنده» حديثًا واحدًا، والظاهر -والله أعلم- أنَّه في الحُمُرِ الأهليَّة الذي أشرت إليه.

قوله: (فَعَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ): اسمه عبد الله بن أبي عَتيق -واسمه مُحَمَّد- ابن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق، عن عمَّة أبيه عائشة ﵂ وابن عمر، وعنه: ابناه؛ مُحَمَّد وعبد الرَّحمن، وشُرَيك بن أبي نمر، وخالد بن سعد، وجماعة، وَثَّقَهُ العِجْليُّ وغيره، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، والنَّسَائيُّ، وابن ماجه، وذكر شيخُنا في ابن أبي عتيق هذا قولين؛ أحدهما -وقدَّمه-: أنَّه عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن عبد الرَّحمن بن أبي بكر، والقول الآخر: أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرحمن، ثُمَّ قال: ذكرهما ابن التِّين، انتهى[التوضيح٣٦٤/٢٧]، وفي قوله: (عبد الرَّحمن) نظرٌ، وكذا في قوله: (مُحَمَّد بن عبد الرحمن) إنَّما هو عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر، كما قدَّمته، والله أعلم، والحديث المذكور هنا ذكره المِزِّيُّ في ترجمة عبد الله بن أبي عتيق -واسمه مُحَمَّد- ابن عبد الرحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق عن عائشة، وعزاه إلى «البُخاريِّ»[خ٥٦٨٧] و«ابن ماجه»[٣٤٤٩]؛ كلاهما في (الطِّبِّ) عن عبد الله ابن أبي شيبة به، والله أعلم(٤).

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٣٣٤/٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٧٩/٨).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢)، وانظر تخريج الحديث عند الحديث: (٤١٩٨).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٤٦٣/١١).

تنبيهٌ: عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي بكر، وعبد الله بن مُحَمَّد ابن أبي بكر؛ كلاهما مِن ذريَّة أبي بكر الصِّدِّيق، وهما يرويان عن عائشة ﵂، وحديثهما في «البُخاريِّ» و«مسلم»، فالأوَّل منهما: من ولد مُحَمَّد بن أبي بكر الذي ولدتْه أسماءُ بنت عُمَيْس بالشَّجرة، وهو أخو القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر، والثاني: هذا الذي روى هنا، وقد قَدَّمْتُ أنَّ الأوَّل مذكور في «البُخاريِّ»[خ١٥٨٣] و«مسلم»[(١٣٣٣)(٣٩٩)] من رواية مالك عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله: أنَّ عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة: أنَّه ﵇ قال لها: «ألم تَرَي أنَّ قومَك حين بنَوا الكعبة...» الحديث، ولأبي مسعود في «أطرافه» وَهَمٌ حين جعل الحديثين -بل الأحاديثَ كلَّها- لعبد الله بن أبي عتيق، والأئِمَّة خالفوه في ذلك، فذكروا ذلك على الصواب، وقد تَقَدَّمَ في (الحجِّ)[ح١٥٨٣].

قوله: (**أَقْطِرُوهَا**): هو بقطع الهمزة، وكسر الطَّاء، رُبَاعيٌّ، ويجوز وصل الهمز، وضمُّ الطاء، ثُلاثيٌّ[(١)]، قال الجوهريُّ: (وقد قطر الماء وغيره يقطرُ قطْرًا، وقطرتُه أنا؛ يتعدَّى ولا يتعدَّى)، انتهى، فيُقرَأ الحديثُ بالقطع والوصل، والله أعلم.

قوله: (**مِنْ كُلِّ دَاءٍ**): تَقَدَّمَ أنَّ (الدَّاء): المرض[قبل ح٥٦٧٨]، وقوله: (من كلِّ داء): هو مثل قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، أي: كلُّ شيء يقبلُ التَّدميرَ ونظائره.

٥٦٨٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «فِي الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا السَّامَ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالسَّامُ: الْمَوْتُ، وَالْحَبَّةُ السَّوْدَاءُ: الشُّونِيزُ.

قوله: (**إِلَّا السَّامَ...**) إلى (**الْمَوْتُ**): (السَّام) بغير همز، وقد رُوِي في حديث دخول اليهود على النَّبيِّ ﷺ: (فقالوا: السَّأم عليكم) كذا رُوِي مهموزًا مِن (السَّأم) ومعناه: إنَّكم تسأمون دينكم[(٢)]، والمشهور فيه: تركُ الهمز، وهو معتلٌّ؛ يعنون به: الموت[(٣)]، وقد ذكر ابن قُرْقُول في «مطالعه» في (السِّين) قبل أن ينتقل إلى (السِّين مع الباء)، أو (مع التَّاء)، أو مع شيء مِن الحروف، وظاهر إخراجه له هناك: أن يكون مهموزًا، [قال]: («إنَّما يقولون: السَّام عليكم»، فيه تأويلان)، فذكرهما، ثُمَّ قال: (وقد جاء في الحديث: «في الحبَّة السَّوداء شفاءٌ من كلِّ داء إلَّا السَّامَ، والسَّام: الموت»)[مطالع٥/٤٣٣]،

(١) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٢) انظر «موارد الظمآن» للهيثمي (ص٤٧٨).

(٣) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/٣٢٨) مادَّة (سئم).

فإخراجه اللَّفظة يدلُّ على أنَّها عنده مهموزة، ولم أره ذكرها في المعتلِّ، وقد ذكرها الجوهريُّ في المعتلِّ، قال: (والسَّام الموت)(١)، وكذا ذكرها غيره(٢)، والله أعلم./ [٢/٢٦٩أ]

٨- بَابُ التَّلْبِينَةِ لِلْمَرِيضِ

قوله: (بَابُ التَّلْبِينَةِ لِلْمَرِيضِ): قد ذكرت الكلام على (التَّلبينة) ما هي في (كتاب الأطعمة) فانظره إن أردته، وأنَّه يقال: تلبين وتلبينة[قبل ح٥٤٠١ وقبل ح٥٤١٧].

٥٦٨٩ - حَدَّثَنِي حِبَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ لِلْمَرِيضِ وَالْمَحْزُونِ عَلَى الْهَالِكِ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ التَّلْبِينَةَ تُجِمُّ فُؤَادَ الْمَرِيضِ، وَتَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزْنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) حِبَّانُ بْنُ مُوسَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر الحاء المُهْمَلة، وتشديد الموحَّدة، و(عَبْدُ اللهِ) بعده: تَقَدَّمَ أنَّه ابن المبارك شيخ خراسان، و(عُقَيل): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، و(ابْنُ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (تُجِمُّ): تَقَدَّمَ ضبطه ومعناه[ح٥٤١٧]، وقال الدِّمْيَاطيُّ هنا: («تجمُّ»، أي: تريحه، وقيل: تجمعه، وتكمل صلاحه ونشاطه)، انتهى، وتَقَدَّمَ كلام شيخنا عن ابن بَطَّال ما معناه: أنَّه بالخاء المُعْجَمة، ثُمَّ قال: (ومنه حديث الصَّادق اللِّسان المخموم القلب(٤))، انتهى[ح٥٤١٧].

قوله: (وَالمَحْزُونِ(٥) عَلَى الْهَالِكِ): تَقَدَّمَ، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (تَذْهَبُ بِبَعْضِ الْحُزْنِ) في (الأطعمة)[ح٥٤١٧].

٥٦٩٠ - حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينَةِ وَتَقُولُ: هُوَ الْبَغِيضُ النَّافِعُ.

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (سوم).

(٢) انظر «النهاية فير غريب الحديث» (٤٢٦/٢) مادة (سوم).

(٣) كذا في (أ) و«اليونينية» وهي رواية أبي ذر، وفي (ق): (حدثني).

(٤) والحديث كما أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٤٢١٦): (عن عبد الله بن عمرو قال: قيل لرسول الله ﷺ: أيُّ الناس أفضل؟ قال: «كل مخموم القلب صدوق اللسان»، قالوا: صدوق اللسان نعرفه، فما مخموم القلب؟ قال: «هو التقي النقي، لا إثم فيه ولا بغي، ولا غل ولا حسد»)، وانظر «شرح ابن بطال» (٣٩٧/٩).

(٥) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (وللمحزون).

قوله: (حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الميم، وإسكان الغين المُعْجَمة، وبالمدِّ في آخره.

٩- بَابُ السَّعُوطِ

قوله: (بَابُ السَّعُوطِ): هو بفتح السِّين، وضمِّ العين، وبالطَّاء المُهْمَلات، و(السَّعُوط): ما يُجعَل في الأنف من الأدوية، يقال منه: سعطتُه وأسعطتُه، حكاهما أبو زيد(١).

٥٦٩١- حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ وَاسْتَعَطَ.

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): هو ابن خالد الحافظ، و(ابْن طَاوُسٍ): عبد الله، تَقَدَّمَ.

قوله: (وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ): (الحجَّام): هو أبو طيبة، وسيأتي قريبًا الكلام عليه[ح٥٦٩٦].

١٠- بَابُ السَّعُوطِ بِالْقُسْطِ الْهِنْدِيِّ الْبَحْرِيِّ، وَهُوَ الْكُسْتُ، مِثْلُ: الْكَافُورِ وَالْقَافُورِ، مِثْلُ: ﴿كُشِطَتْ﴾ [التكوير: ١١] نُزِعَتْ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللهِ: (قُشِطَتْ)

قوله: (بَابُ السَّعُوطِ بِالْقُسْطِ الْهِنْدِيِّ الْبَحْرِيِّ وَهُوَ الْكُسْتُ): تَقَدَّمَ الكلام على (القسط)[ح٣١٣ وقبل ح٥٣٤١]، ونقل شيخنا في (القسط) لغةً ثالثةً عن كتاب «المُنْتَهى»، ولفظه: (الكُست، والكُسْطُ، والقسط؛ ثلاث لغات)[التوضيح٢٧/٣٧٢].

قوله: (وَقَرَأَ عَبْدُ اللهِ: (قُشِطَتْ)): يعني: قرأ: (وَإِذَا السَّمَاءُ قُشِطَتْ) في (التكوير) [الآية ١١]، و(عبد الله): هو ابن مسعود رضي الله عنه، وهي شاذَّة(٢).

٥٦٩٢- ٥٦٩٣- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، يُسْتَعَطُ بِهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلَدُّ بِهِ مِنْ ذِي الْجَنْبِ». وَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِابْنٍ لِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَرَشَّ عَلَيْهِ.

قوله: (سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهريُّ،

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٢٧).

(٢) انظر «القراءات الشاذة» (ص١٦٩)، «البحر المحيط» (١٠/٤١٧).

و(عُبَيْد اللهِ) بعدَه: هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، تَقَدَّمَ، و(أُمُّ قَيْسٍ): آمنة بنت وهب بن محصن، قاله السُّهيليُّ[الروض٢/١٩٦]، وقال أبو عمر: (جذامة)[التمهيد٩/١٠٨]، قال ذلك بعض مشايخي، وليس ذلك في «الاستيعاب»، ترجمتها معروفة، أخرج لها الجماعة وأحمد في «المسند» رضي الله عنها(١).

قوله: (ويُسْتَعَطُ بِهِ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (مِنَ الْعُذْرَةِ): هي بِضَمِّ العين المُهْمَلة، وإسكان الذَّال المُعْجَمة، ثُمَّ راء، ثُمَّ تاء التأنيث، قال في «المطالع»: (وهو وجع الحلق، قاله ابن قتيبة[المعارف٢٧٣]، وقال أبو عليٍّ: اللَّهاةِ، وقال غيره: وهو قريب من اللَّهاة)، انتهى[مطالع٤/٣٩٤]، وفي «النهاية»: («العُذْرة»؛ بالضمِّ: وجع في الحلق يهيج من الدَّم، وقيل: هي قرحة تخرج في الخَرم الذي بين الأنف والحلق، يعرض للصبيان عند طلوع العُذرة، فتعمد المرأة إلى خِرقة، فتفتلها فتلًا شديدًا، وتُدخِلها في أنفه، فتطعن ذلك الموضع، فيتفجَّر منه دمٌ أسودُ، وربَّما أقرحه، [و] ذلك الطَّعن يسمَّى: الدغر، يقال: عَذَرَت المرأة الصَّبيَّ؛ إذا غَمزَت حلقه مِن العُذرة أو فعلت به ذلك، وكانوا بعد ذلك يُعلِّقون عليه عِلاقًا؛ كالعُوذة).

قوله: (وَيُلَدُّ بِهِ): (يُلَدُّ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، واللَّدود؛ بفتح اللَّام: الدَّواء الذي يُصَبُّ من أحد جانبي الفم، وهما لديداه، ولددْتُه: فعلتُ ذلك به(٢).

قوله: (مِنْ ذِي الْجَنْبِ): كذا في أصلنا، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (ذاتِ)(٣)، قال ابن قُرْقُول: (قال التِّرْمِذيُّ: هو السِّلُّ[ت٢١٦١]، وفي «البارع(٤)»: هو الذي يطول مرضه، وقال النضر: هو الدُّبيلة؛ وهي قرحة تثقب البطن، وقال بعضهم: الشوصة)، انتهى[مطالع٢/١٤٨].

قوله: (بِابْنٍ لِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ): ابن أمِّ قيس بنت محصن البائل لا أعرف اسمه، والله أعلم، وقد قَدَّمْتُ أسماء الجماعة الصِّغار الذين بالوا في حجره ﷺ قبل ذلك في أوائل هذا التعليق وقريبًا أيضًا(٥)[ح٢٢٣]، وهم: الحسن، والحسين، وابن الزُّبَير، وابن أمِّ قيس بنت محصن، وسليمان بن هاشم ابن عتبة بن عبد شمس بن عبد مناف.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٧٩)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٣٣٢)، وانظر ما قيل فيها عند الحديث (٢٢٣).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٢٦)، وقد تقدم عند الحديث: (٤٤٥٨).

(٣) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٤) في (أ): (التاريخ)، وهو تحريف، والمثبت من مصدره.

(٥) لم يتقدم قريبًا، وسيأتي عند الحديث (٦٠٠٢).

١١- بَابٌ: أَيَّةَ سَاعَةٍ يَحْتَجِمُ؟ وَاحْتَجَمَ أَبُو مُوسَى لَيْلًا

قوله: (بَابٌ: أَيِّ[(١)] سَاعَةٍ يَحْتَجِمُ): تنبيهٌ: الحجامة في أيَّام الأسبوع وفي وقت من الشهر لم يصحَّ فيه شيء عند البُخاريِّ؛ فلذلك لم يتعرَّض له.

واعلم أنَّ الحجامة ورد النَّهْي عنها يوم السَّبت، ويوم الأحد، ويوم الثلاثاء، ويوم الأربعاء، ويوم الخميس، ويوم الجمعة، ولم يسلَم مِن النَّهْي إلَّا يوم الاثنين، ثُمَّ إنِّي رأيت النَّهْي عنها يوم الاثنين، وكلُّه ضعيف، وقد أطال ابن القيِّم فيها النَّفَس في «الهدي»، وذكر النَّهْي عنها في يوم كذا، ويوم كذا، وكلُّه ضعيف، والله أعلم[(٢)].

تنبيهٌ: قال العقيليُّ: (ليس يثبت في التَّوقيت في الحجامة شيءٌ في يوم بعينه، ولا في الاختيار في الحجامة والكراهية شيء يُثبَت)[الضعفاء١/١٥٠]، قال ابن مهديٍّ: (ما صحَّ في الحجامة عن النَّبيِّ ﷺ شيءٌ إلَّا الأمر بها، والله أعلم).

تنبيهٌ: أستحضر أنَّه ﷺ احتجم مَرَّاتٍ، فاحتجم مرَّة في وسط رأسه[(٣)]، ومرَّة على ظهر قدمه[(٤)]، واحتجم في الأخدعين، واحتجم في الكاهل[(٥)]؛ وهو بين الكتفين[(٦)]، واحتجم على وركه كما رواه جابر[(٧)]، وفي «مسند أبي يعلى»: (أنَّه احتجم على قرنه بعدما سُمَّ)، أخرجه من حديث عبد الله بن جعفر[(٨)]، والقَرْن: جانبُ الرأس، وهو غير وسط الرأس، والظاهر أنَّه احتجم مرَّة كذا، ومرَّة كذا، ويحتمل أنَّه احتجم في وسط رأسه قريبًا مِن القرن، فأطلق الراوي عليه ذلك؛ لقربه، فإن كان غير الوسط؛ فقد احتجم سبع مَرَّاتٍ، وإن كان هو؛ فستًّا، وروى أبو نعيم في (الطِّبِّ) عن عبد الرحمن بن عثمان: (أنَّه ﵇ احتجم تحت كتفه اليسرى مِن الشاة التي أكل بخيبر)[٢/٥٤٦]، في إسناده ضعفٌ، وهذا ثامنٌ أو سابعٌ،

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»: وفي (ق): (أية) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «زاد المعاد» (٤/٥٥).

(٣) روى ذلك الشيخان في «صحيحهما»؛ البخاري (١٨٣٦)، ومسلم (١٢٠٣).

(٤) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/٣٣٩) من حديث أنس ﵁.

(٥) رواه أبوداود (٣٨٦٠)، وابن ماجه (٣٤٨١) من حديث أنس ﵁.

(٦) رواه أحمد (٢٠٩١) من حديث جابر ﵁.

(٧) رواه أبوداود (٣٨٦٣) وأحمد (١٤٢٠٨) من حديث جابر ﵁.

(٨) رواه أبو يعلى (٦٧٩٦) من حديث عبد الله بن جعفر ﵁.

وقد رأيتُ حديثًا ضعيفًا: (أنَّه احتجم ثلاثًا في النُّقرة، والكاهل، ووسط الرَّأس، وسمَّى الواحدة: النَّافعة، والأخرى: المُعِينة، والأخرى: مُنقِذة)(١)، والله أعلم.

قوله: (وَاحْتَجَمَ أَبُو مُوسَى لَيْلًا): (أبو موسى): هو الأشعريُّ عبد الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار، قال شيخنا: (أخرجه ابن أبي شيبة[ش٩٣٩٩])[التوضيح٢٧/٣٧٧].

٥٦٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عين ساكنة، وتَقَدَّمَ أنَّ اسمه عبد الله بن عمرو بن أبي الحَجَّاج الحافظ، و(عَبْدُ الْوَارِثِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن سعيد أبو عُبيدة الحافظ، و(أَيُّوبُ): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، أحد الأعلام./ [٢/٢٦٩ب]

١٢ - بَابُ الْحَجْمِ فِي السَّفَرِ وَالإِحْرَامِ، قَالَهُ ابْنُ بُحَيْنَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله: (قَالَهُ ابْنُ بُحَيْنَةَ): هو عبد الله بن مالكٍ ابنُ بُحينة، وبُحينة أمُّ عبد الله، لا أمُّ مالك، بل هي زوجة مالك، وقد قَدَّمْتُ ذلك، وقَدَّمْتُ كيف تُكتَب وكيف تُقرَأ[ح٣٩٠]، وتعليقه هذا أخرجه البُخاريُّ في (الحجِّ)[ح١٨٣٦]، وسيأتي في (الطِّبِّ) قريبًا[ح٥٦٩٨]، وأخرجه مسلم[١٢٠٣]، والنَّسائيُّ[٥/١٩٤]، وابن ماجه[٣٤٨١].

٥٦٩٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): (سفيان) هذا: هو ابن عيينة، و(عَمْرو): هو ابن دينار، (وَعَطَاء): هو ابن أبي رَباح.

١٣ - بَابُ الْحِجَامَةِ مِنَ الدَّاءِ

قوله: (بَابُ الْحِجَامَةِ مِنَ الدَّاءِ): تَقَدَّمَ أنَّ (الدَّاء): المرضُ[قبل ح٥٦٧٨].

٥٦٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَجْرِ الْحَجَّامِ، فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ

(١) انظر «تهذيب الآثار» مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (ص٥٢٨).

فَخَفِّفُوا عَنْهُ، وَقَالَ: «إِنَّ أَمْثَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ: الْحِجَامَةُ، وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ» وَقَالَ: «**لَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْزِ مِنَ الْعُذْرَةِ**، وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ».

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن المبارك، شيخ خراسان.

قوله: (**سُئِلَ عَنْ أَجْرِ الْحَجَّامِ**): اعلم أنَّه اختُلِف في أجرة الحجَّام؛ فقال الأكثرون سلفًا وخلفًا: لا يحرُم كسبُه ولا أكلُه، لا على الحرِّ ولا على العبد، وهو المشهور مِن مذهب أحمد، وفي رواية عنه قال بها فقهاء المُحدِّثين: يحرُم على الحرِّ دون العبد، مُعتمِدين الأحاديث الواردة في النَّهْي عن كسب الحجَّام وشبهها[١]، وهو وجهٌ في مذهب الشَّافِعيِّ[٢]، واحتجَّ الجمهور بحديث ابن عَبَّاس وغيره: أنَّه ﷺ احتجم وأعطى الحجَّام أجره[خ٥٦٩١،م١٢٠٢]، وحملوا الأحاديث على التَّنزيه والارتفاع، والله أعلم[٣].

قوله: (**حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ**): ضبطُه كمدينة النَّبيِّ ﷺ طيبةَ، واسمه دينار، وقيل: ميسرة، وقيل: نافع، قال بعض أشياخي: (قال ابن الحَذَّاء[التعريف٢/٢٩٠]: عاش مئة وثلاثًا وأربعين سنة)، انتهى[التوضيح١٤/٢٢٦]، كان عبدًا لبني بياضة رضي الله عنه[٤].

قوله: (**وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ**): تَقَدَّمَ ما (الصَّاع)[قبل ح٢٠١].

قوله: (**وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ**): هو بفتح الياء، ثُمَّ هاء الضَّمير، وهذا ظاهِرٌ، تَقَدَّمَ مَن (مَوَالِيهِ)[ح٢١٠٢].

قوله: (**فَخَفَّفُوا عَنْهُ**): تَقَدَّمَ أنَّه خُفِّف عنه صاعٌ مِن خَراجه[ح٢١٠٢].

قوله: (**وَلَا تُعَذِّبُوا**[٥] **صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْزِ مِنَ الْعُذْرَةِ**): (الغَمْز) بفتح الغين المُعْجَمة، وإسكان الميم، وبالزَّاي؛ وهو رفع اللَّهاة بالإصبع[٦]، و(العُذْرة): تَقَدَّمَ الكلام عليها قريبًا وضبطها[ح٥٦٩٢].

٥٦٩٧ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو وَغَيْرُهُ: أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ: أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ عَادَ الْمُقَنَّعَ** ثُمَّ قَالَ: لَا أَبْرَحُ حَتَّى تَحْتَجِمَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ فِيهِ شِفَاءً».

---

(١) منها «إن كسبه خبيث» رواه مسلم في «الصحيح» (١٥٦٨)، ومنها «اعلفه ناضحك، أو أطعمه رقيقك» أخرجه أبو داود في «سننه» (٣٤٢٢) والترمذي في «السنن» (١٢٧٧)، وانظر «المغني» لابن قدامة (٧/٤٧٠).

(٢) انظر «المجموع» (٩/٤١).

(٣) انظر «الإشراف على مذاهب العلماء» (٦/٢٢٧، ٢٢٩).

(٤) وقد تقدم عند الحديث (٢١٠٢).

(٥) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لا تعذِّبوا) بغير واو.

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٥٣).

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ**): تَقَدَّمَ أنَّ (تَلِيْدًا) بفتح المُثَنَّاة فوق، وكسر اللَّام، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ دال مهملة، و(**ابْنُ وَهْبٍ**): هو عبد الله، أحد الأعلام، و(**عَمْرٌو وَغَيْرُهُ**): (عَمرو): هو ابن الحارث بن يعقوب المصريُّ، أحد الأعلام، و(غيره): هو عبد الله بن لهيعة القاضي المصريُّ، أخرج له مسلم مقرونًا(١)، و(**بُكَيْر**): هو بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، هو ابن عبد الله بن الأشجِّ، تَقَدَّمَ، و(**المُقَنَّع**) بِضَمِّ الميم، ثُمَّ قاف مفتوحة، ثُمَّ نون مُشدَّدة مفتوحة، -وكذا قَيَّدَهُ بفتح النُّون في «المطالع»(٢)- ثُمَّ عين مهملة: اسم مفعول، و(المُقَنَّع) هذا: لا أعرف له ترجمة، ولم أره في «التذهيب» كذا، ولا في «فروعه»، ولا في «ثقات ابن حِبَّان»، ولا في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، ولا في «الميزان»، ولا في «رجال مسند أحمد»، ولا في غيره إلَّا أنِّي رأيت في «تجريد الذَّهَبيِّ» شخصًا يقال له: المُقنَّع، قال الذَّهَبيُّ: (له في «مسند بقيٍّ»، وهو ابن الحُصين التَّميميُّ، نزل البصرة، إسناد حديثه غريب)، انتهى[تجريد٢/٩٢]، وما أدري هل هو هذا أم لا؟ والله أعلم، وقد ذكر ابن عَبْدِ البَرِّ شخصًا في «استيعابه» اسمه الملفع بن الحصين [ويقال فيه: المنْقَع بن الحصين بن شبل] -وهو غير هذا- والصَّحيح: أنَّ الملفع تابعيٌّ، شهد القادسيَّة، وله حديث لا يصحُّ، وقال أبو حاتم: له صحبة(٣)، والله أعلم(٤).

١٤- بَابُ الْحِجَامَةِ عَلَى الرَّأْسِ

٥٦٩٨- **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**: حَدَّثَنِي **سُلَيْمَانُ**، عَنْ **عَلْقَمَةَ**: أَنَّهُ سَمِعَ **عَبْدَ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجَ**: أَنَّهُ سَمِعَ **عَبْدَ اللهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ** يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ احْتَجَمَ بِلَحْيِ جَمَلٍ مِنْ طَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فِي وَسَطِ رَأْسِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويس عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالك الإمام[ح٢٢]، و(**سُلَيْمَانُ**) بعده: هو ابن بلال، و(**عَلْقَمَة**): هو ابن أبي علقمة بلالٍ، عن أنس، وابن المُسَيَّب، وجمع، وعنه: مالك، والدَّراورديُّ، وجمع، وثَّقوه، وكان أديبًا نحويًّا، أخرج له الجماعة[الكاشف١٩٩أ]، وَثَّقَهُ ابن معين[الدوري٣/١٩١] وأبو داود، مات في أوَّل خلافة المنصور، وقال أبو حاتم: صالح[الجرح والتعديل٦/٤٠٦]،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٨٧).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٩٥).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٧٠٤)، «الجرح والتعديل» (٨/٤٢٦).

(٤) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/١٦٠) في المقنَّع: (هو ابن سنان، تابعي، لا أعرفه إلَّا في هذا الحديث)، وذكر حديثه مع تعيينه ابن عساكر في «تاريخه» (٢٥/٢٧٥) بالقصة وأنَّه خال عاصم بن عمر بن قتادة.

و(عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الرحمن بن هرمز، و(عَبْدِ اللهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ) تَقَدَّمَ، وأنَّ أباه اسمه مالك، وأنَّ (بُحَينة) أمُّ عبد الله، وتَقَدَّمَ كيف يُقرَأ، وكيف يُكتَب[ح٣٩٠].

قوله: (احْتَجَمَ بِلَحْيِ جَمَلٍ): و(لَحي) بفتح اللَّام وكسرها، وقال الدِّمْياطيُّ: («لَحي جمل» قال ابن وضَّاح: هي عقبة الجحفة، وقال غيره: على سبعةِ أميال من السُّقيا)، انتهى، وقد قَدَّمْتُ الكلام عليها فيما مضى[ح١٨٣٦].

٥٦٩٩ - وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ احْتَجَمَ فِي رَأْسِهِ.

قوله: (وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ): هو مُحَمَّد بن عبد الله بن المثنَّى الأنصاريُّ، قاضي البصرة، عن حُمَيد، وابن عون، وطبقتهما، وعنه: البُخاريُّ، وأحمد، وابن معين، والكَجِّيُّ، وخلائقُ، قال أبو حاتم: (صدوق(١) لم أرَ مِن الأئِمَّة إلَّا هو وأحمد وسليمان بن داود الهاشميَّ)، قال ابن معين: (ثقة)(٢)، مات في رجب سنة (٢١٥هـ)، أخرج له الجماعة[تاريخ بغداد ٥/٤١١]، وقد تَقَدَّمَ[ح١٤٤٨]، ولكن طال العهد به، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلان)، وفلانٌ المسندُ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ فإنَّه يكون كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالب أَخْذُه ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، والله أعلم.

١٥ - بَابُ الْحَجْمِ مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصُّدَاعِ

قوله: (مِنَ الشَّقِيقَةِ وَالصُّدَاعِ): (الشَّقِيقة) بفتح الشين المُعْجَمة، وكسر القاف؛ وهي وجع يأخذ نصف الرَّأس والوجه(٣).

٥٧٠٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَأْسِهِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، مِنْ وَجَعٍ كَانَ بِهِ بِمَاءٍ يُقَالُ لَهُ لَحْيُ جَمَلٍ.

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّ لقب مُحَمَّد بُنْدَارٌ، و(ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عديٍّ، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٢٦٧]، و(هِشَام) هذا: هو ابن حسَّان القُردوسيُّ البصريُّ.

---

(١) إلى هنا انتهى كلامه في «الجرح والتعديل» (٧/٣٠٥)، وفيه: صدوق ثقة.

(٢) «تاريخ بغداد» (٥/٤١١).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (شقق).

قوله: (يُقَالُ لَهُ: لَحْيُ جَمَلٍ): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله[ح١٨٣٦و٥٦٩٨].

٥٧٠١ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فِي رَأْسِهِ مِنْ شَقِيقَةٍ كَانَتْ بِهِ.

قوله: (وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ عَنْ[(1)] هِشَامٍ): هذا هو مُحَمَّد بن سَواء بن عنبر[(2)] السدوسيُّ، أبو الخطَّاب، البصريُّ المكفوف، عن حُسَين المُعلِّم، وابن عون، وهشام بن حسَّان، وروح بن القاسم، وسعيد بن أبي عَروبة فأكثر، وآخرين، وعنه: معلَّى بن أسد[(3)]، وعارم، وابن راهُوْيَه، وخليفة بن خيَّاط، والفَلَّاس، وخلق، وَثَّقَهُ ابن حِبَّان[٩/٤٢]، وقال هو والفَلَّاسُ: تُوُفِّيَ سنة (١٨٧هـ)، أخرج له مسلم، والتِّرمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، وعلَّق له البُخاريُّ كما ترى[(4)]، وتعليقه هذا لم أره في شيء من الكُتُب السِّتَّة، وأخرجه شيخنا من الإسماعيليِّ في «مستخرجه»[(5)]، و(هشام) بعده: هو ابن حسَّان.

٥٧٠٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْغَسِيلِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ خَيْرٌ: فَفِي شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ لَذْعَةٍ مِنْ نَارٍ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ): تَقَدَّمَ أنَّ (أبانًا) الصَّحيحُ: صرفُه، مُطوَّلًا في أوَّل هذا التعليق[ح٤٤]، و(ابْنُ الْغَسِيلِ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (عبد الرَّحمن بن سليمان بن عبد الرَّحمن بن عبد الله بن حنظلة الغَسِيل) انتهى، وقد قَدَّمْتُ أنا ذلك غيرَ مَرَّةٍ[ح٩٢٧]، و(الغَسِيل) بفتح الغين المُعْجَمة، وكسر السين المُهْمَلة، وسيأتي قريبًا عبد الرَّحمن بن سليمان ابن الغَسِيل[ح٥٧٠٤].

قوله: (أَوْ شَرْطَةِ مِحْجَمٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الميم، وأنَّ (المِحجم): الكأس والمِشراط؛ كلاهما بالكسر[ح٥٦٨٠]، وتَقَدَّمَ (اللَّذْعَة) ضبطها[ح٥٦٨٣]، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله: (وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ) مع أحاديث الكيِّ التي جمعَتْ أربعةَ أنواع، والتَّوفيق بينها[ح٥٦٨٠].

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٢) في (أ): (عبثر)، والمثبت من المصادر، وبه ضبط الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/١٦٢).

(٣) في (أ): (راشد)، والمثبت من «تذهيب التهذيب» (٨/١٢٤)، والمصادر.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٣٢٨)، «ميزان الاعتدال» (٣/٥٧٦)، وتقدم عند الحديث (٣٦٨٦).

(٥) انظر «التوضيح» (٢٧/٣٩١).

١٦- بَابُ الْحَلْقِ مِنَ الأَذَى

٥٧٠٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبٍ هو ابنِ عُجْرَةَ قَالَ: أَتَى عَلَيَّ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ بُرْمَةٍ، وَالْقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَنْ رَأْسِي فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْلِقْ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً، أَوِ انْسُكْ نَسِيكَةً»، قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَدْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأَ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هذا هو حمَّاد بن زيد، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، و(ابْن أَبِي لَيْلَى): عبد الرحمن، و(كَعْب[1] بن عُجْرَةَ) تَقَدَّمَ، وأنَّه بِضَمِّ العين المُهْمَلة، وإسكان الجيم، صَحَابيٌّ مشهور[ح١٨١٤]./ [٢/٢٧٠أ]

قوله: (زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ): تَقَدَّمَ أنَّ (الحديبية) كانت في ذي القعدة سنة ستٍّ، و(الحديبية) بالتخفيف والتَّشديد، وتَقَدَّمَ أين هي[قبل ح٢٤١].

قوله: (قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَدْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأَ): (أيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، المذكور في السَّند، و(بدأ): مهموز الآخر.

١٧- بَابُ مَنِ اكْتَوَى أَوْ كَوَى غَيْرَهُ، وَفَضْلِ مَنْ لَمْ يَكْتَوِ

٥٧٠٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ ابْنِ الْغَسِيلِ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَتِكُمْ شِفَاءٌ: فَفِي شَرْطَةِ مِحْجَمٍ، أَوْ لَذْعَةٍ بِنَارٍ، وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ ابْنِ الْغَسِيلِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حنظلة، وحنظلة: هو غَسِيل الملائكة يوم أُحُد رضي الله عنه[ح٥٧٠٢].

قوله: (مِحْجَمٍ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه بكسر الميم، وأنَّ (اللَّذْعَة)[٥٦٨٣]؛ بالذال المُعْجَمة، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله: (وَمَا أُحِبُّ أَنْ أَكْتَوِيَ)[ح٥٦٨٠].

٥٧٠٥- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ. فَذَكَرْتُهُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّانِ يَمُرُّونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (هو).

مَعَهُ أَحَدٌ، حَتَّى رُفِعَ لِي سَوَادٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ أُمَّتِي هَذِهِ؟ قِيلَ: بَلْ هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ، قِيلَ: انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ، فَإِذَا سَوَادٌ يَمْلأُ الأُفُقَ، ثُمَّ قِيلَ: انْظُرْ هَهُنَا وَهَهُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ، فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلأَ الأُفُقَ، قِيلَ: هَذِهِ أُمَّتُكَ، وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ، فَأَفَاضَ الْقَوْمُ وَقَالُوا: نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللهِ، وَاتَّبَعْنَا رَسُولَهُ، فَنَحْنُ هُمْ أَوْ أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الإِسْلَامِ، فَإِنَّا وُلِدْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ، فَخَرَجَ فَقَالَ: هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»، فَقَالَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟ فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ): تَقَدَّمَ أنَّه مُحمَّد بن فُضَيل، وأنَّ (فُضَيلًا) مُصغَّرٌ، وأنَّه بالضاد المُعْجَمة[ح٢٨١]، و(حُصَيْنٌ) بعده: بِضَمِّ الحاء وفتح الصاد المُهْمَلتين، وأنَّ الأسماء بالضَّمِّ، والكنى بالفتح[ح١١٠]، وهذا هو حُصَين بن عبد الرحمن، و(عَامِر): هو الشَّعْبيُّ ابن شَراحيل، و(عِمْرَان ابْن حُصَيْنٍ): هو بِضَمِّ الحاء وفتح الصَّاد المُهْمَلتين.

تنبيهٌ: في حاشية أصلنا بخطِّ بعض فضلاء الحنفيَّة من أصحابنا ما لفظه: (قال البُخاريُّ: الشَّعْبيُّ عن عمران مُرْسَل)، انتهى، والظَّاهر أنَّه أخذه من الدِّمْيَاطيِّ، وبيانُه: أنَّ شيخنا ذكر ذلك أيضًا، والظاهر أَخْذُه له من الدِّمْيَاطيِّ؛ وذلك لأنَّ كثيرًا مِن حواشيه في الأسماء والغريب يجعلها في «شرحه» من غير عزوٍ إليه، قال شيخنا هنا: (قال البُخاريُّ في بعض نسخه: استفدنا مِن هذا أنَّ حديث عمران مُرْسَل، وحديث ابن عَبَّاس مُسنَد)، انتهى[التوضيح٢٧/٣٩٧]، وهو مع إرساله موقوفٌ هنا، وقد أخرجه موقوفًا عن عامرٍ عن عمران أبو داود[د٣٨٨٤] والتِّرمِذيُّ[ت٢٠٥٧]، ثُمَّ قال التِّرمِذيُّ: (وروى هذا الحديث شعبةُ عن حُصَين، عن الشَّعْبيِّ، عن بريدةَ)، انتهى، وحديث عامر عن بريدة موقوفًا في «مسلم»[م(٢٢٠)(٣٧٤)]، وفي «ابن ماجه»[٣٥١٣] مرفوعًا، قال المِزِّيُّ: (وتابعهما شعبة عن حُصَين، ورواه غير واحد عن الشَّعْبيِّ عن عمران بن حُصَين، وهو المحفوظ، وسيأتي، ورواه العَبَّاس ابن ذَرِيح عن الشَّعْبيِّ عن أنس)، انتهى[تحفة٢/٧٧]، أخرج حديث عامر عن أنس أبو داود[د٣٨٨٩].

وقد راجعتُ «التَّذهيب» للذَّهبيِّ؛ فلم يذكرْ أنَّ روايتَه عن عمران مُرسَلَة، بل قال: سمع من فلان، وفلان، وفلان، وذكر فيهم عمرانَ بن حُصَين، وذكر قبل ذلك جماعةً أرسل عنهم(١)، وذكر في ترجمة

(١) انظر «تذهيب التهذيب» (٥/٢٦) (٣٠/٨٤).

عمرانَ بنِ حُصَين أنَّه روى عنه الشَّعْبيُّ، وأطلق ولم يقيِّد[التهذيب٧/٢٢٤]، والعلائيُّ صلاح الدين شيخ شيوخنا مع جمعه كتابًا في المراسيل لم يذكر أنَّه أرسل عن عمران بنِ الحُصَين[(١)]، وكذا عبد الغنيِّ في «الكمال» قال: إنَّه روى عن عمران، وأطلق[الكمال٦/٦٧]، والله أعلم.

قوله: (لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ عَيْنٍ أَوْ حُمَةٍ): (الحُمَة) بِضَمِّ الحاء المُهْمَلة، وتخفيف الميم، وعلى التَّخفيف اقتصر في «المطالع» وفي «النِّهاية»، وقد تُشدَّد، وأنكره الأزهريُّ، وأصلها: حُمَوٌ وحُمَيٌ، بوزن: (صُرَد)، والهاء فيها عوضٌ مِن الواو المحذوفة والياء، انتهى؛ ومعناه: أي: لدغه ذي حُمَة؛ كالعقرب وشبهها، والحمة: فَوْعَة السُّمِّ، وقيل: السُّمُّ نفسه، والفوعة: حدَّته وحرارته[(٢)].

فإن قيل: فما الجمع بين هذا وبين الأحاديث التي فيها الرُّقى؛ كحديثٍ في «أبي داود» عن أبي الدَّرداء مرفوعًا: «مَن اشتكى منكم شيئًا؛ فليقل: ربَّنا الله الذي في السَّماء، تقدَّس أمرك في السَّماء والأرض...»؛ الحديث[د٣٨٩٢]، وحديث مسلم عن أبي سعيد: (أنَّ جبريل أتى رسول الله ﷺ، فقال: يا مُحَمَّد؛ اشتكيتَ؟ فقال جبريل: بسم الله أَرقِيك...) الحديث[م٢١٨٦]، والجوابُ: أنَّه ﷺ لم يُرِد نفي جواز الرُّقية في غيرها، بل المراد: لا رقيةَ أولى وأنفع منها في العين والحُمة، ويدلُّ عليه: سياق الحديث في غير «الصَّحيح»، فإنَّ سهل بن حنيف قال لمَّا أصابته العين: (أَوَفي الرُّقى خيرٌ؟ قال: لا رقيةَ إلَّا في نفس أو حمة)[(٣)]، ويدلُّ عليه: سائر أحاديث الرُّقى العامَّة والخاصَّة؛ كحديث أنس في «أبي داود» مرفوعًا: (لا رقيةَ إلَّا من عين، أو حمة، أو دم يَرقأ)[د٣٨٨٩]، وفي «مسلم» عنه[(٤)] أيضًا: (رخَّص رسولُ الله ﷺ في الرُّقية من العين، والحُمة، والنَّملة)[م(٢١٩٦)(٥٨)]، والله أعلم[(٥)].

قوله: (مَعَهُمُ الرَّهْطُ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٢٧].

قوله: (سَوَادٌ عَظِيمٌ): (السَّواد): الأشخاص.

قوله: (إِلَى الأُفُقِ): هو بِضَمِّ الهمزة، وإسكان الفاء وضمِّها: جانب السَّماء.

قوله: (سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ): هؤلاء الظَّاهر أنَّهم مِن مقبرة واحدة، وهي البقيع، وسأذكر الكلام

---

(١) انظر «جامع التحصيل» (ص٢٠٤).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٢٩) «النهاية في غريب الحديث» (١/٤٤٦) مادَّة (حمه).

(٣) روى نحوه النسائي في «السنن الكبرى» (١٠٨٠٦).

(٤) في (أ): (عند)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٥) انظر «زاد المعاد» (٤/١٦١).

عليه في (باب: يدخل الجنَّة سبعون ألفًا بغير حساب) إن شاء الله تعالى ذلك وقدَّره[قبل ح٦٥٤١].

قوله: (هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ...) الحديث: تنبيهٌ: وقع في «مسلم»: (لا يرقون ولا يسترقون)[م(٢٢٠)(٣٧٤)]، قال ابن قَيِّم الجَوزيَّة في «الهدي»[٤٧٦/١] وفي «حادي الأرواح»، واللَّفظ لـ«حادي الأرواح»[ص٨٩] ما نصُّه: (وليس عند البُخاريِّ: «لا يرقون»، قال شيخنا -يعني: أبا العَبَّاس ابن تيمية الحافظ الإمام-: وهو الصَّواب، وهذه اللَّفظة وقعت مقحمة في الحديث، وهو[(١)] غلط من بعض الرواة، فإنَّ النَّبيَّ ﷺ جعل الوصف الذي استحقَّ به هؤلاء دخول الجنَّة بغير حساب هو تحقيق التوحيد وتجريده، فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم، ولا يتطيَّرون، والطيرة: نوع مِن الشِّرك، ويتوكَّلون على الله عَزَّ وَجَلَّ وحده، لا على غيره، وتركُهم الاسترقاء والتَّطيُّر هو من تمام التوكُّل على الله؛ كما في الحديث: «الطيرة شركٌ»، قال ابن مسعود: «وما منَّا إلَّا مَن يتطيَّر، ولكنَّ الله يُذهِبه بالتوكُّل»[د٣٩١٠]، فالتوكُّل ينافي التَّطيُّر، وأمَّا رقية الغير؛ فهو إحسان مِن الراقي، وقد رقى رسولَ الله ﷺ جبريلُ، وأذن في الرُّقى، وقال: «لا بأس بها ما لم يكن فيها شركٌ...»[(٢)]) إلى آخر كلامِه./ [٢/٢٧٠ب]

قوله: (فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ): (عُكَّاشة) بتشديد الكاف وتخفيفها، و(مِحصَن) بكسر الميم، قال ابن قُرْقُول: (ومحصن والد أمِّ قيس، ووجدت الأَصيليَّ ضبط اسم أبيها: بِضَمِّ الميم وكسرها)، انتهى[مطالع٤/٩٦]، وأمُّ قيس[(٣)] تَقَدَّمَتْ، وأنَّ اسمها آمنة، ويقال: جذامة، وهي أخت عُكَّاشة ابن محصن[ح٢٢٣]، وعُكَّاشة صَحَابيٌّ مشهور بدريٌّ، وهو أحد السابقين، وكان من أجمل الرِّجال وأشجعهم، قال البُخاريُّ: (أُصِيب في عهد أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قاله ابن إسحاق)[تخ٨٦/٧]، وقال سليمان التيميُّ: (قُتِل عُكَّاشة في سريَّة بعثها رسول الله ﷺ إلى بني أَسَد)[(٤)]، والصَّحيح الأوَّل، فإنَّه استُشهِد في قتال طلحة الأسديِّ أيَّام الرِّدَّة، كان طليعةً لجيش خالد بن الوليد، ومناقبه معروفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ولو لم يكن إلَّا هذه المنقبة[(٥)].

قوله: (فَقَامَ آخَرُ...) إلى آخره: هذا الرَّجل يقال: إنَّه سعد بن عبادة، قاله الخطيب البغداديُّ، وبَعْدَه

---

(١) في هامش (أ): (لعلَّه: وهي)، وفي المطبوع من مصدره: (هي)، وضمير المذكر يمكن أن يعود على الإقحام.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٠٠) (٦٤) من حديث عوف بن مالك الأشجعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) في (أ): (محصن)، وليس بصحيح، والتصويب من الموضع السابق.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٥٨٤).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٣٨٧/١).

النَّوَوِيُّ(١)، وسأذكر عليه كلامًا حسنًا من عند السُّهيليِّ في (باب من يدخل الجنَّة بغير حساب)[ح٦٥٤١]، وأذكر هناك حكمةً في كون الثاني ليس منهم إن شاء الله تعالى ذلك.

١٨- بَابُ الإِثْمِدِ وَالْكُحْلِ مِنَ الرَّمَدِ، فِيهِ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ﵂

قوله: (بَابُ الإِثْمِدِ): هو بكسر الهمزة، وإسكان الثاء المُثلَّثة، ثُمَّ ميم مكسورة، ثُمَّ دال مهملة؛ وهو حجر الكحل الأسود، يُؤتَى به من أصبهان، وهو أجودُه، ويُؤتَى به من جهة الغرب(٢)، معروف.

قوله: (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ ﵂): (أمُّ عَطيَّة): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّها نُسَيبة -بِضَمِّ النُّون على الصَّحيح، ويقال: بفتحها- بنت كعب الأنصاريَّة، من كبار نساء الصَّحابة، تَقَدَّمَتْ[ح١٦٧].

٥٧٠٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ امْرَأَةً تُوُفِّي زَوْجُهَا فَاشْتَكَتْ عَيْنُهَا، فَذَكَرُوهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَذَكَرُوا لَهُ الْكُحْلَ، وَأَنَّهُ يُخَافُ عَلَى عَيْنِهَا، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمْكُثُ فِي بَيْتِهَا فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا -أَوْ: فِي أَحْلَاسِهَا فِي شَرِّ بَيْتِهَا- فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بَعْرَةً، فَلَا، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مُسدَّد): هو ابن سعيد القَطَّان الحافظ، و(زَيْنَب) هذه: هي بنت أمِّ سلمة، تَقَدَّمَتْ، وأمُّها (أُمُّ سَلَمَةَ): هند بنت أبي أُمَيَّةَ حذيفةَ، المخزوميَّة أمُّ المؤمنين، تَقَدَّمَتْ مرارًا.

قوله: (أَنَّ امْرَأَةً تُوُفِّيَ زَوْجُهَا): (المرأة وزوجها) لا أعرفهما، وسيأتي قريبًا ما في الزَّوج، وقد تَقَدَّمَ في (النِّكاح) ما قاله بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين، وما قلته في ذلك[ح٥٣٣٦].

قوله: (فَاشْتَكَتْ عَيْنُهَا): تَقَدَّمَ أنَّ (عينها) مَنْصوبٌ ومرفوعٌ، وبالرَّفع ضبطه الشيخ محيي الدين مقتصرًا عليه، وفي بعض الأصول لمسلم: (عيناها)(٣)، وضبطه غيره بالرفع والنصب، وقد تَقَدَّمَ مُطَوَّلًا في (النِّكاح)[ح٥٣٣٦].

قوله: (فَذَكَرُوهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ): تَقَدَّمَ أنَّ أمَّها السَّائلةُ، وقد قَدَّمْتُ في (النِّكاح) في قوله: (أنَّ امرأة جاءت إلى النَّبيِّ ﷺ فقالت: يا رسول الله؛ إنَّ ابنتي تُوُفِّيَ عنها زوجها، وقد اشتكت عينها...)

(١) انظر «الأسماء المبهمة» (ص١٠٥)، «الإشارات» (٥٧٣).

(٢) انظر «تاج العروس» مادَّة (ثمد).

(٣) انظر «المنهاج» (١٠/٣٥٣).

الحديث، والظاهر أنَّ هذه هي تلك، والله أعلم، وذكرتُ هناك أنَّ المرأة المُستفتِية عن كحل العين عاتكةُ بنت عبد الله بن نُعَيم العدويِّ، والحجَّة لذلك مسوقةٌ في «المبهمات» لابن بَشْكُوال، وهي في «ابن وهب»، وسمَّاها الذَّهَبيُّ: عاتكة بنت نُعَيم بن عبد الله[1]، قال ابن بَشْكُوال: (والرَّجل المُتوفَّى المغيرةُ المخزوميُّ)، انتهى[2]، وقال الذَّهَبيُّ: (المغيرة بن شهاب المخزوميُّ شيخ بني عامر، قيل: إنَّه وُلِد سنة اثنتين من الهجرة أو قبلها، وهو مجهول)، انتهى[التجريد٢/٩٢]، فعلى هذا؛ ليس هو الزَّوج، وابنتها لا أعرف اسمها، وقد تَقَدَّمَ ذلك في (النِّكاح)[٥٣٣٦].

قوله: (**يُخَافُ**): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (**أَحْلَاسِهَا**): تَقَدَّمَ أنَّه الأثواب، في (النِّكاح)[ح٥٣٣٨].

قوله: (**رَمَتْ بَعْرَةً**): تَقَدَّمَ الكلام عليها في (النِّكاح)[ح٥٣٣٧].

قوله: (**فَلَا، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا**): (لا): نفي الكلام السَّابق، ويجب الوقف عليه؛ لأنَّه نهى عن الرُّخصة التي سألت، ثُمَّ أكَّد ثانيًا، فقال: (أربعة أشهر وعشرًا)، وهو مَنْصوبٌ بفعلٍ مُضمَر، أي: لتُكمِل.

١٩ - بَابُ الْجُذَامِ

٥٧٠٧ - **وَقَالَ عَفَّانُ**: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ: حَدَّثَنَا **سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ**: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ، وَفِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ، كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ**».

قوله: (**وَقَالَ عَفَّانُ**): هذا هو عَفَّانُ بن مسلم بن عبد الله، أبو عثمان، الصَّفَّار البصريُّ، أحد الأئِمَّة الأعلام، وهو شيخ البُخاريِّ[3]، وقد تَقَدَّمَ الكلام على ما إذا قال البُخاريُّ: (قال فلان) وفلانٌ المعزوُّ إليه القولُ شيخُه -كهذا- فإنَّه كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالب أَخْذُهُ ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، و(**سَلِيمُ**) بعده: بفتح السين المُهْمَلة، وكسر اللَّام، ووالده: (**حَيَّان**) بفتح الحاء المُهْمَلة، وتشديد المُثَنَّاة تحت، و(**سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ**): تَقَدَّمَ أنَّ (ميناء) بالمدِّ والقصر[ح١٣٣٤].

قوله: (**وَلَا طِيَرَةَ**): هي بفتح الياء، وقد تُسكَّن، قاله ابن الأثير، و(الطِّيَرَة): اعتقاد ما كانت عليه الجاهليَّة مِن التطيُّر بالطير وغيره، كانوا يعتقدون نزول المكروه عند حركاتِ الطَّير في تصرُّفه في الجهات

---

(١) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٨٥).

(٢) انظر «الغوامض والمبهمات» (ص٣٨٣).

(٣) تقدم عند الحديث (٢٤٦).

وصوته، واشتقاق الطِّيَرَة مِن (الطَّير)، كان أكثر علمهم ونظرهم فيه[1]، وقال ابن الأثير: (الطِّيَرة؛ بكسر الطَّاء، وفتح الياء، وقد تُسكَّن: هي التَّشاؤم بالشيء، وهو مصدر: تطيَّر طيرةً، وتخيَّر خيرةً، ولم يجئْ مِن المصادر هكذا غيرُهما، وأصله فيما يقال: التَّطيُّر بالسَّوانح والبَوارِح مِن الطَّير والظِّباء وغيرهما، كان ذلك يَصدُّهم عَن مقاصدهم، فنفاه الشَّرع وأبطله ونهى عنه، وأخبر أنَّه ليس له تأثيرٌ في جلب نفعٍ أو دفع ضرٍّ)، والله أعلم.

قوله: (**وَلَا هَامَةَ**): هو بتخفيف الميم، وسيأتي قريبًا كلام الدِّمْيَاطيِّ فيها، وهي الرَّأس واسم طائر؛ وهو المراد في الحديث؛ وذلك أنَّهم كانوا يتشاءمون بها، وهي مِن طير اللَّيل، وقيل: هي البُومة، وقيل: كانت العرب تزعم أنَّ روح القتيل الذي لا يُدرَك بثأره تصير هَامَة، فتقول: اسقوني اسقوني، فإذا أُدرِك بثأره طارت، وقيل: كانوا يزعمون أنَّ عظام الميِّت -وقيل: روحه- تصير هَامَة، فتطيرُ،/ ويسمُّونه: الصَّدَى، فنفاه الإسلام، ونهاهم عنه، وذكره الهرويُّ في (الهاء والواو)[2]، وكذا [٢/٢٧١أ] هو في «المطالع»[3] و«النِّهاية»، وفي «الجوهريِّ» في (الهاء والياء)[4]، وما ذكرته هو لفظ «النِّهاية»، وقد فسَّره الدِّمْيَاطيُّ فيما يأتي، والله أعلم، وقد قَدَّمْتُ فيه بعضَ كلام في (غزوة بدر)[ح٣٩٢١] في قول ذاك الشاعر [من الوافر]:

وَكَيْفَ حَيَاةُ أَصْدَاءٍ وَهَامِ

قوله: (**وَلَا صَفَرَ**): هو بفتح الصَّاد والفاء، وبالرَّاء، وسيأتي في تبويب البُخاريِّ[قبل ح٥٧١٧]، وهو داءٌ يأخذ البطن، انتهى، كانت العرب تزعم أنَّ في البطن حَيَّة يقال لها: الصَّفَر تُصيب الإنسان إذا جاع، وتؤذيه، وأنَّها تُعدِي، فأبطل الإسلام ذلك، وقيل: أراد به النَّسيءَ الذي كانوا يفعلونه في الجاهليَّة، وهو تأخير المُحرَّم إلى صفر، ويجعلون صفرًا هو الشهر الحرام، فأبطله، قاله ابن الأثير[5]، ولفظ «المطالع»: («لا صَفَرَ»؛ يعني: النَّسيء، وهو الشَّهر الذي كانوا يُحرِّمونه بعد المُحرَّم مكانه، هذا قول مالك[6]،

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٩٠).

(٢) انظر «الغريبين» (٦/١٩٥٠).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٤٦).

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (هيم).

(٥) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/٣٥) مادَّة (صفر).

(٦) انظر «البيان والتحصيل» (١٨/٣١٤).

وقيل: بل كانوا يزيدون في كلِّ أربع سنين شهرًا يسمُّونه: صفر الثاني، فتكون الرابعة ثلاثة عشر شهرًا؛ لتستقيم لهم الأزمان على موافقة أسمائها مع الشهور وأسمائها، فلذلك قال ﷺ: «السَّنة اثنا عشر شهرًا»(١)، وقيل: الصَّفَر: ذوات البطن؛ كالحيَّات تُصيب الإنسان إذا اشتدَّ جوعُه، وتُعدِي بزعمهم، فأبطل الإسلام ذلك)، انتهى[مطالع٤/٣٠٢].

قوله: (وَفِرَّ مِنَ الْمَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ): جعل بعضهم هذا وقوله ﷺ: «لا يُورِد مُمرِض على مُصِحٍّ»[خ٥٧٧٠، م(٢٢٢١)(١٠٤)] معارضًا؛ لقوله ﷺ: «لا عدوى»، وأدخلها بعضهم في الناسخ والمنسوخ؛ كأبي حفص بن شاهين(٢)، والصواب: الجمع بينهما، ووجهه: أنَّ قوله: «لا عدوى» نفيٌ لما كان يعتقده أهل الجاهليَّة وبعض الحكماء مِن أنَّ هذه الأمراضَ تُعدِي بطبعها، ولهذا قال: «فمَن أعدى الأوَّل؟»[خ٥٧١٧] أي: أنَّ الله هو الخالق لذلك بسبب وغير سبب، وأنَّ قوله: (لا يُورِد ممرِضٌ على مُصِحٍّ)، و(فِرَّ مِن المجذوم): بيان لما يخلقه الله من الأسباب عند المخالطة للمريض، وقد يتخلَّف ذلك عن سببه، وهذا مذهب أهل السُّنَّة كما أنَّ النَّار لا تحرق بطبعها، ولا الطَّعام يُشبِع بطبعه، ولا الماء يروي بطبعه؛ وإنَّما هي أسباب، والقدر وراء ذلك، وقد رأيت أنا غيرَ واحد خالط هذه الأمراض التي يزعمون أنَّها تُعدِي، ولم يتأثَّر بذلك بالكليَّة، وكثير مِن الناس يحترزون منها ويُصابُون، اللَّهمَّ عافنا مِن كلِّ داء بكرمك وفضلك.

٢٠- بَابٌ الْمَنُّ شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ

قوله: (بَابٌ: الْمَنُّ شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ): ذكر فيه حديث: «الكمأة مِن المنِّ، وماؤها شفاء للعين»[ح٥٧٠٨]، ولا يظهر لي التبويبُ مع الحديث، ولو كان كما بوَّب؛ لكان الحديث: وماؤه شفاءٌ للعين، والذي ظهر لي مِن الحديث -بل هو صريحه- أنَّ نوعًا مِن أنواعِ المنِّ ماؤه شفاءٌ للعين؛ وهو الكمأة، لا كلَّ المنِّ شفاء للعين، والله أعلم.

٥٧٠٨- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ حُرَيْثٍ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». قَالَ شُعْبَةُ: وَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ(٣)، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرَنِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٦)، ومسلم (١٦٧٩) (٢٩) من حديث أبي بكرة ضي الله عنه.

(٢) انظر «ناسخ الحديث ومنسوخه» (ص٤٠٨).

(٣) في الأصل تحتها: (الكندي مولى امرأة من كندة).

حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ شُعْبَةُ: **لَمَّا حَدَّثَنِي بِهِ الْحَكَمُ**، لَمْ أُنْكِرْهُ مِنْ حَدِيثِ **عَبْدِ الْمَلِكِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**(١) **غُنْدَرٌ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (غُنْدَرًا) بِضَمِّ الغين المُعْجَمة، وإسكان النون، ثُمَّ دال مهملة مفتوحة ومضمومة، ثُمَّ راء، وتَقَدَّمَ مَن قال له ذلك حتَّى ذهب عليه، وأنَّه ابن جُرَيج[ح٨٧]، و(**عَبْد الْمَلِكِ**) بعد (شعبة): هو ابن عُمَير، و(**سَعِيد بْن زَيْدٍ**): هو ابن عمرو بن نُفَيل، أحد العشرة، وقد تَقَدَّمَ أنَّ في الأنصار آخرَ اسمُه سعيدُ بن زيد الأشهليُّ، وقيل فيه: سعدٌ، والله أعلم[ح٢٤٥٢].

قوله: (**الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ**): تَقَدَّمَ ضبط (الكمأة) مفردًا وجمعًا في (سورة البقرة)، وأنَّها من المنِّ الذي أنزله الله على بني إسرائيل، وماذا قيل غير ذلك، والكلام [على]: (**وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ**) مُطوَّلًا، كلُّه في (سورة البقرة)[ح٤٤٧٨].

قوله: (**قَالَ شُعْبَةُ: وَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ عَنِ الْحَسَنِ الْعُرَنِيِّ**): (الحكم بن عتَيبة): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالمُثنَّاة فوق المفتوحة، [وليس] القاضي، وتَقَدَّمَتْ ترجمته، وما وَهم فيه البُخاريُّ[ح١١٧]، و(الحسن العُرنيُّ): هو الحسن بن عبد الله العُرنيُّ الكوفيُّ، عن ابن عَبَّاس وعلقمة، وعنه: الحكم وسلمة بن كُهَيل، ثقة، قرنه البُخاريُّ، وهو هنا مقرونٌ بآخرَ، والذي قرنه به هنا هو عبد الملك بن عمير، وهذا نوع مِن القرن، وَثَّقَهُ أبو زرعة، وقال ابن معين: (صدوق، إنَّما يقال: لم يسمع مِن ابن عَبَّاس)(٢)، وقوله: (قال شعبة): هذا معطوف على السَّند الذي قبله، فرواه به البُخاريُّ عن مُحَمَّد بن المثنَّى، عن غُنْدَر، عن شعبة(٣).

قوله: (**لَمَّا حَدَّثَنِي بِهِ الْحَكَمُ**): تَقَدَّمَ أنَّه الحكم بن عُتَيبة، و(**عَبْد الْمَلِكِ**): هو ابن عمير، كما تَقَدَّمَ.

٢١- بَابُ اللَّدُودِ

قوله: (**بَابُ اللَّدُودِ**): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح اللَّام، وتَقَدَّمَ ما هو[ح٤٤٥٨].

---

(١) (محمد بن جعفر) ليس في «اليونينيَّة».

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٤٥)، «تهذيب الكمال» (٦/١٩٥).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (١٠/١٧٥): (قوله: «وقال شعبة» كذا لأبي ذرٍّ بواو في أوله، وصورته صورة التعليق، وسقطت الواو لغيره، وهو أولى، فإنَّه موصولٌ بالإسناد المذكور، وقد أخرجه مسلم [٢٠٤٩] عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه، فأعاد الإسناد من أوله للطريق الثانية، وكذا أورده أحمد [(١/١٨٨)] عن محمَّد بن جعفر بالإسنادين معًا).

٥٧٠٩ ← ٥٧١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى ابْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَبَّلَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مَيِّتٌ. قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَدَدْنَاهُ فِي مَرَضِهِ، فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا، أَنْ لَا تَلُدُّونِي، فَقُلْنَا: كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكُمْ أَنْ تَلُدُّونِي» قُلْنَا: كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَقَالَ: «لَا يَبْقَى فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ إِلَّا لُدَّ -وَأَنَا أَنْظُرُ- إِلَّا الْعَبَّاسَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تَقَدَّمَ أنَّه ابن المدينيِّ الحافظُ مرارًا، و(يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بعده: هو القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ، و(سُفْيَانُ) بعده: لم يذكرِ الحافظ عبد الغنيِّ في «الكمال» أنَّه روى عن موسى ابن أبي عائشة منهما غير الثَّوريِّ، ولم يذكرِ ابن عيينة[الكمال ٦١/٩]، ولكن في «التذهيب»[١٤٤/٩] أنَّه روى عنه السُّفيانان، والقَطَّان روى أيضًا عنهما(١)، والله أعلم مَن هو منهما(٢)، و(عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هو ابن عتبة بن مسعود الهذليُّ، تَقَدَّمَ.

قوله: (قَبَّلَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مَيِّتٌ): تَقَدَّمَ أنَّ في «النَّسائيِّ»[١١/٤] وغيره: أنَّه قبَّله بين عينيه[ح ٤٤٥٦].

قوله: (لَدَدْنَاهُ فِي مَرَضِهِ): تَقَدَّمَ ما (اللَّدود)[ح ٤٤٥٨].

تنبيهٌ: تَقَدَّمَ أنَّه ﷺ لَدُّوه(٣) يوم الأحد، وأنَّه تُوُفِّيَ يوم الاثنين مع الزَّوال[ح ٤٤٥٨].

تنبيهٌ: جاء في بعض طرق الحديث: (فيمَ لددتموني؟ قالوا: بالعود الهنديِّ، وشيءٍ من ورس، وقطراتٍ من زيت، فقال: ما كان الله ليقذفني بذلك)(٤).

تنبيهٌ: جاء في «معجم الطَّبرانيِّ الكبير» من حديث أسماء بنت عميس: (قالوا: نتَّهم بك ذاتِ الجنب، قال: إنَّ ذاك داءٌ ما كان الله ليقذفني به)[طب ١٤٠/٢٤]، وهو في «المستدرك» أيضًا[ك ٢٠٢/٤]، وفي حديث آخر أنَّها علَّة مِن الشيطان[حم ٢٦٣٤٦]، فعلى هذا الحديث: هو ﷺ معصومٌ من ذاتِ الجنب؛ لأنَّها من الشيطان، قال الإمام السهيليُّ: (والوجع الذي كان به ﷺ هو الوجع الذي يُسمَّى: خاصرة، وقد جاء ذكره في «كتاب النُّذور» من «الموطَّأ»، قال فيه: «وأصابتني خاصرة»[ط ٤٧٤/٢]، قالت عائشة رضي الله عنها:

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢٩/٣١).

(٢) لعله الثوري كما تقدم عند الحديث (٤٤٥٦).

(٣) في الأصل: (لدوده).

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢٠٨/٢) من طريق الواقدي، وأخرجه بنحوه عبد الرزاق في «مصنفه» (٩٧٥٤) من حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها.

«وكثيرًا ما كانت تصيب رسولَ الله صلَّى الله/عليه وسلَّم الخاصرة، ولا نهتدي لاسم الخاصرة، ونقول: [٢٧١/٢ب] أخذه عرق الكُلية»، وفي «مسند الحارث» يرفعه قال: «الخاصرة: عرقٌ في الكلية إذا تحرَّك؛ وجع صاحبه، دواء صاحبه العسلُ بالماء المُحرَّق»[1]، يرويه عبد الرَّحيم بن عمر، عن الزُّهريِّ، عن عروة، وعبد الرَّحيم ضعيفٌ[2])[الروض الأنف٤/٢٦٩]، وهذا الحديث في «المستدرك» في (الطِّبِّ)[ك٤/٤٠٥]، وهو بسند صحيح[3]، والله أعلم.

قوله: (**كَرَاهِيَةُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّها بتخفيف الياء، وأنَّه يقال مِن حيث اللُّغةُ: كراهيٌّ[ح٤١٧]، وكذا تَقَدَّمَ (**الدَّوَاءِ**): أنَّه بفتح الدَّال وتُكسَر أيضًا مع المدِّ فيهما[قبل ح٥٦٨٢].

قوله: (**لَا يَبْقَى أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ**[4] **إِلَّا لُدَّ وَأَنَا أَنْظُرُ...**) إلى آخره: وإنَّما لدَّهم؛ لأنَّهم لدُّوه بعد أن نهاهم.

تنبيهٌ: أجاب القاضي أبو بكر بن العربيِّ المالكيُّ الإمام الحافظ عن هذا الحديث -أعني: هذا: «لا يبقى...»؛ الحديث- بجواب لطيف، وهو: إنَّما لدَّهم؛ لئلَّا يأتوا يوم القيامة وعليهم حقُّه، فيُدركهم خطب عظيم[العارضة٤/٣٨٣]، نقله شيخنا[التوضيح٢٧/٤٣٦]، وسيأتي أنَّه فعله؛ قصاصًا كما فعلوا به، واستدلَّ بذلك البُخاريُّ وبغيره من الآثار في (باب: إذا أصاب قومٌ من رجل؛ هل يعاقبوا أو يَقتصُّ منهم كلِّهم)[قبل ح٦٨٩٦].

سؤال: إن قيل: عارض هذا: (كان لا ينتقم لنفسه)، **والجواب**: أنَّه لا ينتقم لها باعتبار الغالب الأكثر مِن حاله، أو أنَّها نَسِيتْ هذا الحديث، وقيل: إنَّها أرادت في المال، وإذا أُصِيب في بدنه؛ كان انتهاكًا لحرمة الله، ذكرها ابن التِّين، كما نقله شيخنا[التوضيح٢٧/٤٣٧].

فإن قيل: كيف لم يَعفُ عنهم؟ **قيل**: أراد أن يُؤدِّبهم؛ لئلَّا يعودوا إلى مثلها، فيكون لهم أدبًا وقصاصًا، وأنَّه فعل ذلك بهم في مرض تحقَّق فيه الموت، وإذا تحقَّق العبدُ الموتَ؛ كُرِه له التداوي، قاله شيخنا[التوضيح٢٧/٤٣٧]، وقد تَقَدَّمَ بعضُ هذا قُبَيل (التَّفسير)[ح٤٤٥٨]، والله أعلم.

---

(١) «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٥٥٦).

(٢) أخرجه بهذا الطريق أبو نعيم في «الطب النبوي» (٢/٤٣٢)، قال الحافظ في «لسان الميزان» (٥/١٦٢): (لا يكاد يعرف)، وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٨٨٠): (لا يعرف إلا بعبد الرحيم وهو مجهول).

(٣) انظر «المستدرك» (٤/٤٠٥).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (لا يبقى في البيت أحدٌ).

٥٧١٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ قَالَتْ: دَخَلْتُ بِابْنٍ لِي عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَقَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ فَقَالَ: «عَلَامَ تَدْغَرْنَ أَوْلَادَكُنَّ بِهَذَا الْعِلَاقِ عَلَيْكُنَّ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ وَيُسْعَطُ مِنَ الْعُذْرَةِ، وَيُلَدُّ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ» فَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: بَيَّنَ لَنَا اثْنَتَيْنِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَنَا خَمْسَةً، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: فَإِنَّ مَعْمَرًا يَقُولُ: أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ، قَالَ: لَمْ يَحْفَظْ، إِنَّمَا قَالَ: أَعْلَقْتُ عَنْهُ، حَفِظْتُهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ. وَوَصَفَ سُفْيَانُ الْغُلَامَ يُحَنَّكُ بِالإِصْبَعِ، وَأَدْخَلَ سُفْيَانُ فِي حَنَكِهِ، إِنَّمَا يَعْنِي رَفْعَ حَنَكِهِ بِإِصْبَعِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: أَعْلِقُوا عَنْهُ شَيْئًا.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابن عيينة، و(الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، و(عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هو ابن عتبة بن مسعود الهذليُّ، و(أُمُّ قَيْسٍ): تَقَدَّمَ أنَّها آمنة، ويقال: جذامة، و(مِحصَن): تَقَدَّمَ ضبطه قريبًا[ح٥٧٠٥] وبعيدًا[ح٢٢٣].

قوله: (دَخَلْتُ بِابْنٍ لِي): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الابن) لا أعرف اسمه[ح٥٦٩٣].

قوله: (وَقَدْ أَعْلَقْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ): كذا في أصلنا، قال النَّوويُّ: (وكذا هو في جميع نسخ «مسلم»، وفي «البُخاريِّ» من رواية سفيان بن عيينة: «عنه»)، كذا قال، والذي هنا من رواية ابن عيينة، وفيها: (عليه) ولكن في نسخة في أصلنا: (عنه)(١) بدل (عليه)، و(«عنه»: هو المعروف عند أهل اللُّغة، قال الخَطَّابيُّ: المُحدِّثون يروون: «أعلقت عليه»، والصواب: «عنه»[أعلام الحديث٣/٢١٢١]، وكذا قال غيره، وحكاهما بعضهم لغتين؛ «عنه» و«عليه»)[شرح مسلم١٤/٢٢١]، و(العُذْرة): تَقَدَّمَ ضبطها، وما هي[ح٥٦٩٢].

قوله: (عَلَامَ(٢) تَدْغَرْنَ؟): هو بفتح المُثنَّاة فوق، ثُمَّ دال مهملة، ثُمَّ غين معجمة مفتوحة، ثُمَّ راء ساكنة، ثُمَّ نون جماعة النسوة، قال الدِّمْيَاطيُّ: («تَدغَرْن»: تدفعن، وأصل الدَّغر: الدَّفع(٣))، انتهى.

قوله: (بِهَذَا الْعِلَاقِ): هو بكسر العين، كذا هو في أصلنا، وتخفيف اللَّام، وفي آخره قافٌ، وفي هامش أصلنا نسخة، وعليها علامة راويها: (الإعْلاق)(٤)، قال الشيخ محيي الدين النَّوويُّ: («العَلَاق»؛ بفتح العين، وفي الرواية الأخرى: «الإعلاق»، وهو الأشهر عند أهل اللُّغة، حتَّى زعم بعضهم أنَّه الصَّواب،

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي والكشميهني.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (على ما).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (دغر).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، وهي رواية الحديث (٥٧١٨).

وأنَّ «العَلاق» لا يجوز، قالوا: و«الإعلاق»: هو معالجة عذرة الصبيِّ؛ وهي وجع حلقه، كما سبق، قال ابن الأثير: ويجوز أن يكون «العِلاق» هو الاسم[(١)]، انتهى[شرح مسلم ٤٢٢/١٤]، وقد راجعت نسخة صحيحة مِن «شرح مسلم»؛ فوجدتها كذلك؛ بفتح العين، وقد ذكر اللَّفظة غيرُ واحد، ولكنِّي آثرت ذكرها من عند الشيخ محيي الدين لاقتصاره، ولكنِّي لم أرَ (العَلاق) بالفتح إلَّا في كلامه، وكذا قيَّدها بعضُهم بالفتح أيضًا[(٢)]، وإنَّما كنَّا نقرؤها بالكسر، والله أعلم.

قوله: (مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ): تَقَدَّمَ ما هي (ذات الجنب)[ح٥٦٩٢].

قوله: (ويُسْعَطُ[(٣)] مِنَ الْعُذْرَةِ): (يُسعَط): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وتَقَدَّمَ ما (السَّعُوط)[قبل ح٥٦٩١]، وتَقَدَّمَ ضبط (العُذْرة)، وما هي[ح٥٦٩٢].

قوله: (فَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ...) إلى آخره: قائل ذلك هو ابن عيينة الرَّاوي عنه في السَّند.

واعلم أنَّ الأطبَّاء أطبقوا أنَّ (القسط) -وهو العود الهنديُّ المذكور هنا- يدرُّ الطَّمثَ والبولَ، وينفع مِن السموم، ويحرِّك شهوة الجماع، ويقتل الدُّود، وحبَّ القرع في الأمعاء؛ إذا شُرِبَ بعسلٍ، ويُذهِب الكلف؛ إذا طُلِي عليه، وينفع من ضَعْفِ المعدة، والكبد، وبردِهما، ومن حمَّى الورد، والرِّبْعِ، وغيرِ ذلك، قال القاضي عياض: (وإنَّما عددنا منافعَ القسط مِن كتب الأطبَّاء؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ ذكر منها عددًا مجملًا)، انتهى[إكمال ١١٨/٧]، والله أعلم.

قوله: (قُلْتُ لِسُفْيَانَ): القائل لسفيان ذلك هو عليُّ بن عبد الله ابن المدينيِّ، و(مَعْمَر): تَقَدَّمَ أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وهو ابن راشد.

قوله: (وَلَمْ يَقُلْ: أَعْلِقُوا عَلَيهِ[(٤)] شَيْئًا): (أَعْلِقوا) بفتح الهمزة، وكسر اللَّام.

٢٢ - بابٌ

٥٧١٤ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَيُونُسُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ، اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَّ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، تَخُطُّ رِجْلَاهُ فِي الأَرْضِ بَيْنَ

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/) مادَّة (علق).

(٢) انظر «التنقيح» (١١٢٧/٣).

(٣) كذا في (أ) و(ق) وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (يسعط) بدون واو.

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عنه).

عَبَّاسٍ وَآخَرَ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: هَلْ تَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ الآخَرُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ مَا دَخَلَ بَيْتَهَا وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ: «هَرِيقُوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قِرَبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْكِيَتُهُنَّ، لَعَلِّي أَعْهَدُ إِلَى النَّاسِ» قَالَتْ: فَأَجْلَسْنَاهُ فِي مِخْضَبٍ لِحَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُّ عَلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْقِرَبِ، حَتَّى جَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ قَدْ فَعَلْتُنَّ، قَالَتْ: وَخَرَجَ إِلَى النَّاسِ، فَصَلَّى بِهِمْ وَخَطَبَهُمْ.

قوله: (**حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، وهذا معروف عند أهله، و(**عَبْدُ اللهِ**): هو ابن المبارك، شيخ خراسان، و(**مَعْمَرٌ**): تَقَدَّمَ ضبطه أعلاه وقبله مرارًا، وأنَّه ابن راشد، (**وَيُونُسُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن يزيد الأيليُّ، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (**يُمَرَّضَ**): هو بِضَمِّ أوَّله، وتشديد الرَّاء المفتوحة، مَبْنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، وتَقَدَّمَ الكلام على (**الرَّجُل الآخَر**) مُطَوَّلًا[ح١٩٨]، وتَقَدَّمَ (**المِخْضَب**) ضبطًا وما هو[قبل ح١٩٥]، وقال الدِّمْيَاطيُّ: («المِخْضَب»: الإجَّانة التي تُغسَل فيها الثِّياب)، انتهى./ [٢/٢٧٢أ]

قوله: (**ثُمَّ طَفِقْنَا**): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: جعلنا، وأنَّه بكسر الفاء وفتحها[ح١٩٨].

٢٣ - بَابُ الْعُذْرَةِ(١)

قوله: (**بَابُ الْعُذْرَةِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليها وضبطُها[ح٥٦٩٢].

٥٧١٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي **عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ**: أَنَّ **أُمَّ قَيْسٍ** بِنْتَ مِحْصَنٍ **الأَسَدِيَّةَ** -أَسَدَ خُزَيْمَةَ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُوَلِ اللَّاتِي بَايَعْنَ النَّبِيَّ ﷺ، وَهِيَ أُخْتُ **عُكَّاشَةَ**- : أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا، قَدْ **أَعْلَقَتْ عَلَيْهِ** مِنَ **الْعُذْرَةِ**، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَامَ تَدْغَرْنَ أَوْلَادَكُنَّ بِهَذَا **الْعِلَاقِ**؟! عَلَيْكُمْ بِهَذَا **الْعُودِ الْهِنْدِيِّ**، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ مِنْهَا **ذَاتُ الْجَنْبِ**» يُرِيدُ الْكُسْتَ، وَهُوَ الْعُودُ الْهِنْدِيُّ، وَقَالَ **يُونُسُ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**: **عَلَّقَتْ عَلَيْهِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(**شُعَيْبٌ**): هو ابن أبي حمزة، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم، و(**عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تَقَدَّمَ أنَّه ابن عتبة بن مسعود الهُذَليُّ، و(**أُمُّ قَيْسٍ**): تَقَدَّمَ

(١) في الأصل تحتها: (وجع الحلق).

أنَّها آمنة، ويُقال: جُذامة، و(مِحْصَن): تَقَدَّمَ قريبًا ضبطه، وما قيل فيه[ح٥٧٠٥]، و(الأَسَدِيَّةُ): بفتح السين، و(عُكَّاشَة)، وأنَّه بالتخفيف والتشديد، وتَقَدَّمَ أنَّ (ابْنَهَا) لا أعرف اسمه[ح٥٦٩٣]، وكذا (أَعْلَقَتْ عَلَيْهِ)[ح٥٧١٣]، وكذا (الْعُذْرَة)[ح٥٦٩٢]، وعلى (الدَّغْر) ضبطًا ومعنًى، و(الْعَلَاقِ[(١)])، وأنَّه في أصلنا بكسر العين هنا أيضًا، وأنَّ النَّوَويَّ قال في «شرح مسلم»: بالفتح[ح٥٧١٣]، و(الْعُودُ الْهِنْدِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّه القُسْط، وقَدَّمْتُ ما ذكر الأطبَّاء فيه من المنافع[ح٥٧١٣]، و(ذَاتُ الْجَنْبِ)[ح٥٦٩٢]، و(الْكُسْتُ)، وتَقَدَّمَتْ فيه ثلاث لُغَاتٍ قريبًا[قبل ح٥٦٩٢].

قوله: (وَقَالَ يُونُسُ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ): (يونس): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(إسحاق ابن راشد): تَقَدَّمَ أنَّه جزريٌّ، يروي عن ميمون بن مِهْرَان والزُّهريِّ، وعنه: غياث بن بَشِير، وعبيد الله ابن عمرو، وعِدَّةٌ، صدوقٌ[(٢)][ح٤٥٥٩]، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، وتعليق يونس عن الزُّهريِّ أخرجه مسلمٌ عن حرملة، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزُّهريِّ به[م٢٢١٤) (٨٧)]، وأخرجه النَّسائيُّ عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن يونس به[كن٧٥٤٣]، وأخرجه ابن ماجه عن أحمد بن عمرو ابن السرح عن ابن وهب، وعبد الله بن زياد بن سمعان؛ كلاهما عن الزُّهريِّ به[جه ٣٤٦٨]، وتعليق إسحاق بن راشد أخرجه البُخاريُّ عن مُحَمَّد عن عتَّاب بن بَشِير، عن إسحاق -وهو ابن راشد-، عن الزُّهريِّ به[ح٥٧١٨].

٢٤- بَابُ دَوَاءِ الْمَبْطُونِ

٥٧١٦- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ، فَقَالَ: «اسْقِهِ عَسَلًا» فَسَقَاهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَقَيْتُهُ، فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ: «صَدَقَ اللهُ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ». تَابَعَهُ النَّضْرُ، عَنْ شُعْبَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه مُحَمَّدًا لَقَبُه بُنْدَار[ح٦٩]، و(مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) بعده: هو غُنْدَر، وتَقَدَّمَ ضبط (غُنْدَر) مرارًا[ح٨٧]، و(أَبُو الْمُتَوَكِّل): تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ أنَّه عليُّ بن داود، وقيل: دُوَاد، وتَقَدَّمَ مترجمًا[ح٢٢٧٦]، و(أَبُو سَعِيدٍ): سعد بن مالك بن سنان الخُدْريُّ.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (العِلاق) بكسر العين.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤١٩/٢)، «ميزان الاعتدال» (١٩٠/١).

قوله: (**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ**): الرجل الجائي لا أعرف اسمه، وكذا أخوه، وقد تَقَدَّمَ ذلك[ح٥٦٨٤].

قوله: (**اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ**): (بطنُه) مَرْفوعٌ، ومعنى (استطلق): أصابه انطلاق البطن؛ وهو الإسهالُ.

قوله: (**اسْقِهِ عَسَلًا**): (اسقه): ثُلاثيٌّ ورُبَاعيٌّ، تَقَدَّمَ، فهمزته همزة وصلٍ وقطعٍ؛ على اللُّغَتَين[ح٢٣٥٩].

قوله: (**صَدَقَ اللهُ**): تَقَدَّمَ أنَّ في روايةٍ: «صدق القرآن»[ح٥٦٨٤].

قوله: (**تَابَعَهُ النَّضْرُ عَنْ شُعْبَةَ**): الضمير في (تابعه) يعود على مُحَمَّد بن جعفر؛ وهو غُنْدَر، و(النضر): هو ابن شُمَيل الإمام، وهو بالضاد المُعْجَمة، وقد تَقَدَّمَ [أنَّه] لا يحتاج إلى تقييد مرارًا[ح١٥٢]، ومتابعته ليست في شيء من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخُنا(١).

٢٥ - بابٌ «لَا صَفَرَ» وَهُوَ دَاءٌ يَأْخُذُ الْبَطْنَ

قوله: (**بَابٌ: «لَا صَفَرَ» وَهُوَ دَاءٌ يَأْخُذُ الْبَطْنَ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه قبل ذلك بقليل؛ فانظره إن أردته، وما قاله البُخاريُّ هو قولٌ فيه[ح٥٧٠٧].

٥٧١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، **عَنْ صَالِحٍ**، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي **أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرُهُ**: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا عَدْوَى، وَلَا صَفَرَ، وَلَا هَامَةَ**»، **فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ**: يَا رَسُولَ اللهِ، فَمَا بَالُ إِبِلِي تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ، فَيَأْتِي الْبَعِيرُ الأَجْرَبُ فَيَدْخُلُ بَيْنَهَا **فَيُجْرِبُهَا**؟ فَقَالَ: «فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ؟»، **رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ**.

قوله: (**عَنْ صَالِحٍ**): هو ابن كيسان، و(**ابْنِ شِهَابٍ**): مُحَمَّد بن مسلم، و(**أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**): تَقَدَّمَ أنَّه ابن عوف، وأنَّ اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وأنَّه أحد الفقهاء السبعة على قول الأكثر[ح٤].

قوله: (**وَغَيْرُهُ**): هو بالرفع معطوفُ على (أبي سلمة بن عبد الرحمن)، والظاهر أنَّه سنان بن أبي سنان، وذلك لأنَّ الزُّهريَّ رواه في (كتاب الطِّبِّ) هنا عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزُّهريِّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وعن الزُّهريِّ، عن سنان بن أبي سنان، عن أبي هريرة، والله أعلم[ح٥٧٧٥]، وسيأتي في هذا تعليقًا ما لفظه: (ورواه الزُّهريُّ عن أبي سلمة وسنان بن أبي سنان).

قوله: (**لَا عَدْوَى**): تَقَدَّمَ الكلام مع ما يُقال أنَّه يعارضه قريبًا، وعلى (**لَا صَفَرَ**)، وعلى (**وَلَا**

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/١٧٩): (وصله إسحاق بن راهُوْيَه في «مسنده» عن النضر).

هَامَةَ)[ح٥٧٠٧]، قال الدِّمْيَاطيُّ هنا: (الهامة هنا: الطير كانوا يتشاءمون به، وهي من طير الليل، وقيل: هي البُومة، وقيل: كانت العرب تزعم أنَّ روح الميِّت إذا لم يُدرَك ثأره؛ تصير هامة، وتقول: اسقوني اسقوني، فإذا أُدرِك ثأرُه؛ طارت، وقيل: كانوا يزعمون أنَّ رُوح الميِّت أو عظامَه تصير هامة فتطير، ويسمُّونه الصَّدَى، فنفاه الإسلام، ونهاهم عنه)، انتهى(١).

قوله: (فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ): هذا الأعرابيُّ لا أعرف اسمه.

قوله: (فَيُجْرِبُهَا): هو بِضَمِّ أوَّله، وكسر الراء، وهو رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (الزُّهريَّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(أبو سلمة): هو ابن عبد الرحمن بن عوف، والله أعلم.

٢٦- باب ذَاتِ الْجَنْبِ

قوله: (بَابُ ذَاتِ الْجَنْبِ): تَقَدَّمَ الكلام على (ذات الجنب) ما هي[ح٥٦٩٢]، عافانا الله تعالى.

٥٧١٨- حَدَّثَنا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مِحْصَنٍ -وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُوَلِ الَّتِي بَايَعْنَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَهِيَ أُخْتُ عُكَّاشَةَ بْنِ مِحْصَنٍ- أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا، وَقَدْ عَلَّقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، فَقَالَ: «اتَّقُوا اللهَ، عَلَامَ تَدْغَرُونَ أَوْلَادَكُمْ بِهَذِهِ الأَعْلَاقِ؟! عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ، مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ»، يُرِيدُ الْكُسْتَ، يَعْنِي: الْقُسْطَ، قَالَ: وَهِيَ لُغَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا(٢) عَتَّابُ بْنُ بَشِيرٍ): (مُحَمَّدٌ(٣)) هذا: قال الجَيَّانيُّ: (وقال -يعني: البُخاري- في «كتاب الطِّبِّ»[ح٥٧١٨] و«الاعتصام»[ح٧٣٤٧](٤): «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عتَّاب بن بَشِير» -فذكر هذا الحديثَ- قال البُخاريُّ: «وأخبرنا مُحَمَّد: أخبرنا عتَّاب بن بَشِير عن إسحاق، عن الزُّهريِّ»)، فذكر حديث: أنَّه ﷺ طرق عليًّا وفاطمة، ثُمَّ قال الجَيَّانيُّ: (أتى «مُحَمَّد» غير منسوب في الإسنادين في نسخة الأَصيليِّ، ونسبه ابن السكن وأبو ذرٍّ عن المستملي: مُحَمَّد بن سلَام، وقال أبو

(١) تقدم الكلام عن (الهامة) عند الحديث (٣٩٢١) فانظره.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَخْبَرَنَا).

(٣) في (أ): (محمدًا)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٤) وهو منسوب هناك في «اليونينية».

نصر: سألت أبا أحمد الحافظَ عن «مُحَمَّد» هذا، فقال: ابن سلَام[الهداية٢/٥٩٨]»، انتهى[التقييد٣/١٠٢٦]، والمِزِّيُّ وشيخُنا لم ينسباه(١).

و(عَتَّاب بن بَشِير): بفتح العين المُهْمَلة، وتشديد المُثَنَّاة فوق، وفي آخره مُوَحَّدَة، و(بَشِير): بفتح الموحَّدة، وكسر الشين المُعْجَمة، و(إِسْحَاق): هو ابن راشد، و(الزُّهْرِيّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هو ابن عتبة بن مسعود، و(أُمُّ قَيْسٍ): تَقَدَّمَ أنَّها آمنة، ويقال: جُذامة، وتَقَدَّمَ ضبط (مِحْصَن)، وما نقل فيه ابن قُرْقُول[ح٥٧٠٧]، و(عُكَّاشَة): أنَّه بالتخفيف والتشديد، وتَقَدَّمَ أنَّ (ابْنَهَا) لا أعرف اسمه[ح٥٦٩٣]، و(أَعْلَقَتْ(٢) عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ): تَقَدَّمَ، و(الدَّغْرُ) ضبطًا ومعنًى، و(الأَعْلَاق(٣))، و(الْعُودُ الْهِنْدِيُّ): أنَّه الكُسْت[ح٥٧١٣]، و(ذَاتُ الْجَنْبِ) ما هي[ح٥٦٩٢].

٥٧١٩ ← ٥٧٢١ - حَدَّثَنَا عَارِمٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ قَالَ: قُرِئَ عَلَى أَيُّوبَ مِنْ كُتُبِ أَبِي قِلَابَةَ، مِنْهُ مَا حَدَّثَ بِهِ وَمِنْهُ مَا قُرِئَ عَلَيْهِ، وَكَانَ هَذَا فِي الْكِتَابِ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ وَأَنَسَ بْنَ النَّضْرِ كَوَيَاهُ، وَكَوَاهُ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِهِ.

وَقَالَ عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَذِنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الأَنْصَارِ أَنْ يَرْقُوا مِنَ الْحُمَةِ وَالأُذُنِ، قَالَ أَنَسٌ: كُوِيتُ مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ حَيٌّ، وَشَهِدَنِي أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَسُ بْنُ النَّضْرِ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو طَلْحَةَ كَوَانِي.

قوله: (حَدَّثَنَا عَارِمٌ): تَقَدَّمَ أنَّه بالعين المُهْمَلة، وبعد الألف راء، وتَقَدَّمَ ما (العَرامة)، وأنَّه بعيدٌ منها، وأنَّ اسمه مُحَمَّد بن الفضل[ح٦٠]، و(حَمَّادٌ) بعده: هو ابن زيد، وقد تَقَدَّمَ أنَّ حمادًا إذا أطلقه عَارِمٌ مُحَمَّد بن الفضل أو سليمان بن حرب؛ فهو ابن زيد، وأنَّه إذا أطلقه موسى بن إسماعيل التَّبُوذَكيُّ أو عَفَّانُ أو حجَّاج بن منهال؛ فهو ابن سلمة، وكذا إذا أطلقه هدبة بن خالد، والله أعلم[ح٤٢١]، و(أَيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، و(أَبُو قِلَابَةَ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه عبد الله بن زيد الجَرْميُّ، و(أَبُو طَلْحَةَ): زيد ابن سهلٍ، نقيبٌ بدريٌّ جليلٌ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٧١]، و(أَنَس بْن النَّضْرِ): هو عمُّ أنس بن مالك بن النضر ابن ضمضم النَّجَّاريُّ، استُشهِد بأُحُد، وكان من السَّادة، غاب عن بدرٍ[ح٢٧٠٣]، كما في «الصَّحيح»[ح٢٨٠٥]./ [٢/٢٧٢ب]

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١٣/٩٧).

(٢) في «اليونينية»: (علقت).

(٣) في (أ) و(ق): (الإعلاق).

قوله: (وَقَالَ عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ): هذا تعليقٌ، و(عبَّاد ابن منصور): الناجيُّ، عن أبي رجاء العُطارديِّ، وعكرمة، وعِدَّةٍ، وعنه: القَطَّان، ورَوح بن عُبادة، وطائفةٌ، ضعيفٌ، وقال النَّسَائيُّ: (ليس بالقويِّ) -وقد قدَّمته[ح١٧٢٢]- وأنَّ البُخاريَّ علَّق له، وروى له الأربعةُ[الكاشف٦٦١أ]، وقد قَدَّمْتُ أنَّ التعليق المجزوم به صحيحٌ عند الإمام البُخاريِّ إلى المسنَد إليه، ومنه إلى آخره قد يكون على شرطه، وقد لا يكون؛ كهذا؛ فاعلمه[قبل ح١٧٦]، وقد ذكر شيخُنا عن الإسماعيليِّ قال: (لم يذكر البُخاريُّ حديثَ عبَّاد؛ لأنَّه ليس من شرطه)، وقد أسنده الإسماعيليُّ، كما ذكره شيخُنا من الإسماعيليِّ إلى أيُّوب، قال: (ورواه أبو نُعيم من حديث ابن ناجية...) فذكره، وقال: (ذكره البُخاريُّ عن عبَّاد استشهادًا)، انتهى[التوضيح٢٧/٤٤٨].

و(أيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتيَانيُّ، و(أبو قِلَابَة): عبد الله بن زيد الجَرْميُّ.

قوله: (أَذِنَ لأَهْلِ بَيْتٍ مِنَ الأَنْصَارِ أَنْ يَرْقُوا مِنَ الْحُمَةِ وَالأُذْنِ): روى مسلمٌ: (نهى رسولُ الله ﷺ عن الرُّقى)، وكان عند آل عمرو بن حَزْم رقيةٌ يرقون بها من العقرب... الحديث[م(٢١٩٩)(٦٣)]، فهذا يَحتمل أن يُفسَّر بما نحن فيه، وعمرو بن حَزْم أنصاريٌّ، ثُمَّ ذكر ابن شيخنا البُلْقَينيِّ عن «شرح ابن بَطَّال»، وفيه: («ادعوا لي عُمارة»، وكان قد شهد بدرًا، فقال: «اعرض عليَّ رقيتك...»[(١)]) إلى أن قال: (وتبيَّن بهذا أنَّ المبهم في قول الراوي في «مسلم»: «فاعرضها» وقوله: «فعرضها» هو عمارة بن حَزْم أخو عمرو ابن حَزْم، ويحتمل أن يكونا معًا كانا يرقيان)، انتهى[الإفهام٥١٣]، والله أعلم، وذكره كذلك بعض حفَّاظ المصريِّين المتأخِّرين[هُدى٣٤٦]، غير أنَّه عزا عُمارة بن حَزْم لـ«موطَّأ ابن وهب»[الجامع٧٠٠].

قوله: (مِنَ الْحُمَةِ): تَقَدَّمَ ضبطها قريبًا، وما هي[ح٥٧٠٥].

قوله: (وَالأُذْنِ[(٢)]): هو بِضَمِّ الهمزة، وإسكان الذال الـمُعْجَمة، كذا في أصلنا، وهو وجع الأذن.

قوله: (كُوِيتُ): هو بِضَمِّ الكاف، وكسر الواو، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، والتاء مضمومةٌ تاء المتكلِّم، وتَقَدَّمَ مَن كواه[ح٥٧١٩]، ويجيء هنا أيضًا: (وأبو طلحة كواني).

قوله: (مِنْ ذَاتِ الْجَنْبِ): تَقَدَّمَ ما (ذات الجنب)[ح٥٦٩٢].

قوله: (وَشَهِدَنِي أَبُو طَلْحَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه زيد بن سهلٍ، نقيبٌ بدريٌّ جليلٌ، زوجُ أمِّ سُلَيم، ذو مناقبَ يُقَصُّ بعضُها[ح٣٧١].

---

(١) انظر «شرح ابن بطال» (٩/٤٣١-٤٣٢) وقد ذكره من رواية ابن وهب عن يونس بن زيد.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (والأُذُن) بضمِّ الذال.

٢٧ - بَابُ حَرْقِ الْحَصِيرِ؛ لِيُسَدَّ بِهِ الدَّمُ

قوله: (بَابُ حَرْقِ الْحَصِيرِ لِيُسَدَّ بِهِ الدَّمُ): كذا في أصلنا القاهريِّ وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (حَرْقِ)، والصواب: (إحراق)، وقد تَقَدَّمَ أنَّ مفهوم كلام ابن القَيِّم: أنَّ الحصير التي أُحْرِقَت ليُسَدَّ بها جرحُه ﷺ كانت من برديٍّ[ح٢٤٣]، انتهى[(١)]، و(ليُسَدَّ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الدَّمُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

٥٧٢٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: لَمَّا كُسِرَتْ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ الْبَيْضَةُ، وَأُدْمِيَ وَجْهُهُ، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَخْتَلِفُ بِالْمَاءِ فِي الْمِجَنِّ، وَجَاءَتْ فَاطِمَةُ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ الدَّمَ يَزِيدُ عَلَى الْمَاءِ كَثْرَةً عَمَدَتْ إِلَى حَصِيرٍ، فَأَحْرَقَتْهَا وَأَلْصَقَتْهَا عَلَى جُرْحِ النَّبِيِّ ﷺ، فَرَقَأَ الدَّمُ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٢)] سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (عُفَيرًا) بِضَمِّ العين المُهْمَلة، وفتح الفاء، و(يَعْقُوبُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّه بتشديد الياء، منسوبٌ إلى القَارَة؛ القبيلة المعروفة[ح٩١٧]، و(أَبُو حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، وأنَّه سلمة بن دينار.

قوله: (لَمَّا كُسِرَتْ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ الْبَيْضَةُ): (كُسِرت): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(البيضةُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (وَأُدْمِيَ وَجْهُهُ): (أُدمِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(وجهُه): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ): (كُسِرت): مَبْنيٌّ أيضًا [لِما] لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الرَّبَاعِيَة) بالتخفيف؛ كـ(الثمانية): مرفوعةٌ نائبةٌ مناب الفاعل، وتَقَدَّمَ أنَّ (الرَّبَاعِيَة): السِّنُّ التي بين الثنيَّة والنَّاب، وأنَّها كانت السُّفلى اليُمنى، ولم تنكسر من أصلها، وإنَّما ذهب منها فِلْقة[ح٤٠٧٣]، وقد قَدَّمْتُ مَن فَعَلَ الفعلاتِ الثلاثَ به ﷺ في (أُحُدٍ) وغيرِه، وذكرتُ ماذا جرى لهم، والله أعلم[ح٢٩٠٣ وقبل ح٤٠٧٣].

قوله: (فِي الْمِجَنِّ): هو بكسر الميم، وفتح الجيم، وتشديد النون؛ وهو الترس، وقد تَقَدَّمَ[قبل ح٢٩٠٢].

قوله: (عَمَدَتْ): هو بفتح الميم في الماضي، وكسرها في المستقبل، وتَقَدَّمَ ماذا رأيت في حاشيةٍ على «البُخاريِّ» من أنَّ الماضيَ بكسر الميم، ونقله عن «شرح الفصيح»[(٣)][ح١٢٢].

---

(١) انظر «زاد المعاد» (٤/٤٥).

(٢) كذا في (أ) و(ق) وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (حدثني).

(٣) انظر «تحفة المجد الصريح» (ص٨٣).

قوله: (إِلَى حَصِيرٍ): تَقَدَّمَ أنَّ مفهوم كلام ابن القَيِّم: أنَّه من برديٍّ[ح٢٤٣].

قوله: (فَرَقَأَ الدَّمُ): (رقأ): مهموز الآخر، وهذا ظاهِرٌ.

٢٨ - بَابٌ الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ

قوله: (مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ): (الفَيْح): بفتح الفاء، وإسكان المُثَنَّاة تحت، وبالحاء المُهْمَلة، و(فَيْحُها): هو انتشارُ حرِّها وقوَّتُه، وتَقَدَّمَ أنَّ عند أبي ذرٍّ: «فوح» في الحديث، وهما بمعنًى[ح٥٣٤].

٥٧٢٣ - حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ»، قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ يَقُولُ: اكْشِفْ عَنَّا الرِّجْزَ.

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن وَهْب، أحد الأعلام.

قوله: (فَأَطْفِئُوهَا): هو بقطع الهمزة، وكسر الفاء، وبالهمزة، رُبَاعيٌّ مهموزٌ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (بِالْمَاءِ): تَقَدَّمَ الكلام على هذا (الماء) أهو مطلقٌ أو مقيَّد بماء زمزم، وما المراد به، في (باب صفة النار)[ح٣٢٦١].

قوله: (وَكَانَ عَبْدُ اللهِ يَقُولُ: اكْشِفْ عَنَّا الرِّجْزَ): هو عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، السيِّدُ الجليلُ ابنُ السيِّدِ الجليلِ الخليفةِ الفاروقِ.

٥٧٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ: أَنَّ أَسْمَاءَ ابْنَةَ أَبِي بَكْرٍ، كَانَتْ إِذَا أُتِيَتْ بِالْمَرْأَةِ قَدْ حُمَّتْ تَدْعُو لَهَا، أَخَذَتِ الْمَاءَ فَصَبَّتْهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَيْبِهَا قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَبْرُدَهَا بِالْمَاءِ.

قوله: (عَنْ هِشَام): هو ابن عروة بن الزُّبَير بن العَوَّام، و(فَاطِمَةَ بِنْت الْمُنْذِرِ): زوجة هشام، وبنت عمِّه، وهي فاطمة بنت المنذر بن الزُّبَير بن العَوَّام، تَقَدَّمَتْ، و(أَسْمَاءُ بِنْتُ(١) أَبِي بَكْرٍ) جدَّتُها: صحابيَّة جليلةٌ، تَقَدَّمَ بعض ترجمتها[ح٨٦].

قوله: (إِذَا أُتِيَتْ): (أُتِيَتْ): مَبْنِيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وفي آخره تاء التأنيث الساكنة.

قوله: (قَدْ حُمَّتْ): هو بِضَمِّ الحاء، وفتح الميم المُشَدَّدة، وتاء التأنيث ساكنة.

قوله: (وَبَيْنَ جَيْبِهَا): (جيب القميص): هو طوقه الذي يخرج منه الرأس(٢).

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (ابنة).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١٧٨).

قوله: (نَبْرُدَهَا بِالْمَاءِ): قال ابن قُرْقُول: (هو بِضَمِّ الراء، وهي اللُّغة الفُصحى، ويُقال: بالقطع، وكسرِ الراء)، انتهى[المطالع ١/٤٦٨]، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٢٦١]./ [٢/٢٧٣أ]

٥٧٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَابْرُدُوهَا بِالْمَاءِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هو يحيى بن سعيد القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ(١) عَنْ عَائِشَةَ): هو هشام بن عروة بن الزُّبَير.

قوله: (مِنْ فَيْحِ): تَقَدَّمَ ضبطه ومعناه قريبًا وبعيدًا[قبل ح٥٧٢٣ وح٥٣٤]، وكذا (فَابْرُدُوهَا): تَقَدَّمَ قريبًا ضبطه[ح٥٧٢٤].

٥٧٢٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحُمَّى مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ، فَابْرُدُوهَا بِالْمَاءِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ): هو بالحاء المُهْمَلة، وتَقَدَّمَ أَنَّ اسمه سلَّام -بتشديد اللَّام- ابن سُلَيم -بِضَمِّ السين، وفتح اللام- مرارًا[ح٧٥١].

قوله: (رَافِع بْن خَدِيجٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الخاء المُعْجَمة، وكسر الدال المُهْمَلة، وفي آخره جيم[ح٥٥٩].

قوله: (مِنْ فَوْحِ): كذا في أصلنا، وفي نسخة في هامش أصلنا: «فيح»، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٥٣٤]، وكذا (ابْرُدُوهَا)[ح٣٢٦١].

٢٩ - بَابُ مَنْ خَرَجَ مِنْ أَرْضٍ لَا تُلَائِمُهُ

قوله: (لَا تُلَائِمُهُ): هو بِضَمِّ المُثَنَّاة فوق، وبعد الألف همزة مكسورة، أي: لا توافقه، يُقال: هذا طعامٌ لا يلائمني، ولا تقُل: لا يلاومني، وإنَّما هذا من اللَّوم(٢).

٥٧٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ: عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ نَاسًا أَوْ رِجَالًا مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَتَكَلَّمُوا بِالإِسْلَامِ فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ، وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِيفٍ، وَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمْ

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنِي أَبِي).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (لئم).

رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَوْدٍ وَبِرَاعٍ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَانْطَلَقُوا حَتَّى كَانُوا نَاحِيَةَ الْحَرَّةِ، كَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، وَقَتَلُوا رَاعِيَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَاسْتَاقُوا الذَّوْدَ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ فِي آثَارِهِمْ، وَأَمَرَ بِهِمْ، فَسَمَرُوا أَعْيُنَهُمْ وَقَطَعُوا أَيْدِيَهُمْ وَتُرِكُوا فِي نَاحِيَةِ الْحَرَّةِ حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ[(١)] قَتَادَةَ): هذا هو سعيد بن أبي عَروبة، وتَقَدَّمَ كلام صاحب «القاموس»: أنَّ صوابه: ابن أبي العَروبة... إلى آخر كلامه[(٢)][ح٢٨٤].

قوله: (مِنْ عُكْلٍ وَعُرَيْنَةَ): تَقَدَّمَت الروايات التي جاءت في «الصَّحيح»، وقد تَقَدَّمَ في بعض طرقه في «البُخاريِّ» و«مسلم»: أنَّهم كانوا ثمانيةً، وقَدَّمْتُ أنَّ بعضهم قال: سبعة[ح٢٣٣].

قوله: (وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رِيفٍ): هو بكسر الراء، وبالمُثَنَّاة تحت، وبالفاء، و(الرِّيف): الخِصب والسعة في المأكل، و(الرِّيف): ما قارب الماءَ من العربِ وغيرِها[(٣)].

قوله: (بِذَوْدٍ): تَقَدَّمَ ما (الذَّوْد)[ح٣٠١٨]، وتَقَدَّمَ أنَّ (الرَّاعِيَ): اسمه يسار، وهو مولاه ﷺ[ح٢٣٣]، وفي أصلنا: (وبراعي)، وهذه لغةٌ، والجادَّة حذف الياء والتنوينُ؛ لأنَّه منقوصٌ، وكذا تَقَدَّمَتْ (الْحَرَّةِ) ما هي، وأنَّها أرضٌ تركبها حجارةٌ سُود، وكذا تَقَدَّمَ (الطَّلَبَ) كم كانوا فارسًا، وقَدَّمْتُ الاختلافَ في أميرهم، وغلطَ مَن غَلِطَ فيه، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (فَسَمَرُوا): أنَّه بالتخفيف، وما معناه، وأنَّ بعضهم ضبطه بالتشديد، وأنَّ التخفيفَ أوجهُ[ح٢٣٣].

٣٠ - بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الطَّاعُونِ

قوله: (بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الطَّاعُونِ): غريبةٌ: نقل شيخُنا عن «كتاب أبي الفرج الأصبهانيِّ» قال: (كانت العرب تقول: إذا دخل بلدًا وفيها وبأٌ؛ فإنَّه ينهق كنهيق الحمار قبل دخولها، فإنَّه إذا فعل ذلك؛ أمن من الوبأ)، انتهى[التوضيح١٩/٦٥٠]، وفي «صحاح الجوهريِّ» في (عشر): (وتعشير الحمار: نهيقه عشرة أصوات في طلق واحدٍ) ثُمَّ أنشد بيتًا، ثُمَّ قال: (وذلك أنَّهم كانوا إذا خافوا وبأَ بلدٍ؛ عشَّروا كتعشير الحمار قبل أن يدخلوه، وكانوا يزعمون أنَّه ينفعهم)، انتهى، وقد قَدَّمْتُ ذلك في (بني إسرائيل) في (المناقب)[ح٣٤٧٣].

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدثنا).

(٢) انظر «القاموس المحيط» مادَّة (عرب).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٠٤)، وقد تقدم عند الحديث (٤١٩٢).

تنبيهٌ: أبو الفرج الأصبهانيُّ: اسمه عليُّ بن الحُسين الأَمويُّ، صاحب كتاب «الأغاني»، شيعيٌّ، وهذا نادر في أُمويٍّ، كان إليه المنتهى في الأخبارِ، ومعرفةِ الناس، والشِّعرِ، والغِناءِ، والمحاضراتِ، قال الذَّهَبيُّ في «ميزانه»: (حتَّى لقد اتُّهم، والظاهر أنَّه صدوقٌ، وقد قال أبو الفتح ابن أبي الفوارس: خلَّط قبل موته، ومات سنة (٣٥٦هـ)، ومولده سنة أربعٍ وثمانين ومئتين)، ثُمَّ ذكر بقيَّةً من الكلام فيه وتوثيقه، والله أعلم[الميزان٣/١٢٣].

تنبيهٌ: في «مسند أبي يعلى الموصليِّ» **حديثان؛ أحدهما**: عن أبي موسى الأشعريِّ: قال رسول الله ﷺ: «اللهمَّ؛ اجعل فناء أمَّتي في الطعن والطاعون»، قالوا: يا رسول الله؛ قد عرفنا الطعن، فما الطاعون؟ قال: «وَخْزُ أعدائكم من الجنِّ، وفيه شهادةٌ»[عل٧٢٢٦]، **الحديث الثاني**: عن عائشة ﵄: أنَّه ذُكِرَ الطاعونُ، فذَكَرَتْ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «وَخْزَةٌ تصيب أمَّتي مِنْ أعدائهم مِنَ الجنِّ، غُدَّة كغُدَّة الإبل، مَن أقام عليها؛ كان مرابطًا، ومَن أُصِيب به؛ كان شهيدًا، ومَن فرَّ منه؛ كالفارِّ مِن الزحف»[عل٤٦٦٤]، في سند الحديث الأوَّل جبارةُ؛ وهو ابن المغلس(١)، وفي سند الثاني شخصٌ مجهولٌ، وبقيَّة السندين لم أعتبرها، والله أعلم، والوخز: الطعن الذي ليس بنافذ، ورأيت في «نهاية ابن الأثير» عزوَ هذا الحديث لـ«الغريبَين» للهرويِّ، وأنَّه: «وخز إخوانكم من الجنِّ»(٢)، فإن صحَّ ذلك كتابةً ومجيئًا؛ فلعلَّ الجنَّ الكفَّار يطعنون المؤمنين، والجنَّ المؤمنين يطعنون الكفَّار، والله أعلم.

قوله: (بَابُ مَا يُذْكَرُ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (فِي الطَّاعُونِ): هو مرضٌ عامٌّ معروفٌ، وهو بثر ووَرَمٌ مؤلمٌ جدًّا، يخرج مع لهبٍ، ويَسْوَدُّ ما حواليه أو يخضرُّ أو يحمرُّ حُمْرَةً بنفسجيَّةً كدرةً، ويحصل معه خفقانُ القلبِ والقيءُ، ويخرج في المرافق والآباط غالبًا، أو الأيدي والأصابع، وفي سائر الجسد، وفي كلام الإمام الرافعيِّ الشَّافِعيِّ في (الوصيَّة) ما مقتضاه: أنَّ الوبأ ليس من الطاعون(٣)، وليس كذلك، فقد قال الجوهريُّ: الطاعون: هو الموت من الوبأ، وقال في (الوبأ): إنَّه مرضٌ عامٌّ، وفي «نهاية ابن الأثير»: (الطاعون: المرض العامُّ،

(١) انظر «ضعفاء العقيلي» (١/٢٠٦).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٥/١٦٣) مادَّة (وخز)، «الغريبين» (٦/١٩٧٩).

(٣) ذكره في الأمراض المخوفة، ونص عبارته: (إذا وقع الطاعون في بلد وفشا الوباء، فهل هو مخوف في حق من لم يصبه؟ وجهان... والأصح: أنَّه مخوف) انظر «فتح العزيز» (٧/٤٩).

والوبأ: الذي يفسد له الهواءُ، فتفسد منه الأمزجة)، فجعل الوبأ قِسمًا من الطَّاعون، وفي «الروضة» ما مقتضاه: أنَّ الوبأ: هو الموت، وأنَّ الطَّاعونَ سببٌ له، والله أعلم(١)، وقد قَدَّمْتُ غير بعيد أنَّ التَّحقيق أنَّ بين الوبأ والطاعون عمومًا وخصوصًا، فكلُّ طاعون وبأٌ، وليس كلُّ وبأ طاعونًا، وكذلك الأمراض العامَّة أعمُّ من الطاعون، فإنَّه واحد منها، انتهى ما قدَّمته[قبل ح٥٦٧٧].

٥٧٢٨ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ سَعْدًا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونِ بِأَرْضٍ، فَلَا تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا»، فَقُلْتُ: آنْتَ سَمِعْتَهُ يُحَدِّثُ سَعْدًا وَلَا يُنْكِرُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قوله: (أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بالحاء المُهْمَلة المفتوحة، و(إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ): هو إبراهيم بن سعد بن أبي وقَّاص مالكِ بن أُهيب الزُّهريُّ، تَقَدَّمَ، وقوله: (يُحَدِّثُ سَعْدًا) يعني: والده سعد بن أبي وقَّاص، أحد العشرة المشهود لهم بالجنَّة.

قوله: (فَقُلْتُ لَهُ(٢)): قائل ذلك هو إبراهيم بن سعد.

قوله: (آنت(٣)): هو بهمزة الاستفهام الممدودة.

٥٧٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الأَجْنَادِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَأَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَأَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْنَا لأَمْرٍ، وَلَا نَرَى أَنْ نَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا نَرَى أَنْ تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُوا لِي الأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَهُنَا مِنْ

(١) انظر «روضة الطالبين» (٦/١٢٦)، ولم أقف على مقتضى هذا الكلام بتمامه، وإنما هو في «المنهاج شرح مسلم» (٩/١٥٢).

(٢) (له): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أنت) بغير مدٍّ.

مَشْيَخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمْ يَخْتَلِفْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ، وَلَا تُقْدِمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصْبِحٌ عَلَى ظَهْرٍ، فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللهِ؟ قَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ، نَعَمْ نَفِرُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ إِلَى قَدَرِ اللهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ هَبَطَتْ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا خَصِبَةٌ، وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصِبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللهِ؟ قَالَ: فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي فِي هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ»، قَالَ: فَحَمِدَ اللهَ عُمَرُ، ثُمَّ انْصَرَفَ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب.

قوله: (خَرَجَ إِلى الشَّامِ): هو إقليم معروف، تَقَدَّمَ الكلام [عليه] وعلى طوله وعرضه[ح٧]، وهذه الخرجة كانت سنة سبعَ عشرةَ(١)، وأمَّا طاعون عَمْواس -وهي قرية بين الرَّملة وبيت المقدس- فقد كان سنة ثماني عشرةَ، كذلك عن أحمد، وروى أبو زرعة عن أحمد: أنَّه كان سنة سبعَ عشرةَ وثماني عشرةَ، وفي هذه السَّنة رجع عمر رضي الله عنه مِن سرغ، وقد كان خرج قبل ذلك سنة ستَّ عشرةَ في حصار أبي عبيدة بيتَ المقدس، فقال/ أهله: يكون الصلح على يد عمر، فخرج لذلك، وأمَّا الجابية؛ فهي [٢/٢٧٣ب] سنة ثماني عشرةَ بعد رجوعه من سرغ(٢)، والله أعلم.

قوله: (حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ): (سَرْغ) بفتح السِّين المُهْمَلة، ثُمَّ راء ساكنة، ثُمَّ غين معجمة، يُصرَف ولا يُصرَف، قال ابن قُرْقُول: («سَرْغ»: ساكن الراء، وعند ابن الوضَّاح(٣): بتحريكها، وقال ابن وضَّاح: من المدينة على ثلاثةَ عشرَ مرحلة، وقال ابن مكِّيٍّ: الصواب: سكون الراء، قال الجوهريُّ عن مالك: قرية بوادي تبوك من طريق الشام، وهي آخر عمل الحجاز الأوَّل)، انتهى[مطالع٥/٥٨٧]، والجوهريُّ المذكور هنا ليس صاحب «الصِّحاح»؛ فاعلمه، وفي «النهاية»: (بفتح الرَّاء وسكونها؛ قرية بوادي تبوك من طريق الشام، وقيل: على ثلاثَ عشرةَ مرحلة من المدينة).

قوله: (لَقِيَهُ أُمَرَاءُ الأَجْنَادِ): هم: أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجرَّاح وأصحابه، وبقيَّتهم:

(١) انظر «تاريخ ابن خليفة» (ص٩٣).

(٢) انظر «تاريخ أبي زرعة» (ص٦٣).

(٣) كذا في (أ) تبعًا لمصدره، وفي «المشارق» (٢/٥١٨): (ابن عتَّاب).

يزيد بن أبي سفيان، وخالد بن الوليد، وشرحبيل ابن حسنة، وعمرو بن العاصي، و(الأَجْناد) بفتح الهمزة، ثُمَّ جيم ساكنة، ثُمَّ نون، في آخره دالٌ مهملةٌ؛ يعني: أَجْناد الشام، وكان عمر رضي الله عنه قسمها أوَّلًا على أربعةِ أمراءَ مع كلِّ أمير جند، ثُمَّ جمعها آخرًا لمعاوية(١)، قال الشيخ محيي الدين النَّوَويُّ: (والمراد بـ«الأَجْناد» هنا: مدن الشام الخمس؛ وهي: فِلَسْطِين، والأُرْدُنُّ، ودمشق، وحمص، وقنسرين، هكذا فسَّروه واتَّفقوا عليه، ومعلوم أنَّ فلسطين: اسم لناحية بيت المقدس، والأردنَّ: اسم لناحية بيسان وطبريَّة وما يتعلَّق بهما، ولا يضرُّ إطلاق اسم المدينة عليه)، انتهى[شرح مسلم١٤/٢٢٩]، قال الإمام الحافظ كمال الدين أبو حفص عمر بن أحمد بن هبة الله بن العديم في «تاريخ حلب» فيما نقلته مِن خطِّه من المبيَّضة: (واختلفوا في تسمية الأجناد؛ فقال بعضهم: سمَّى المسلمون فلسطين جندًا؛ لأنَّه يَجمَع كُورًا، وكذلك دمشق، وكذلك الأردنُّ، وكذلك حمص، وقِنَّسْرين، قال: وقال بعضهم: سُمِّيت كلُّ ناحية بها جندًا؛ لأنَّ بها جندًا يقتصون أطماعَهم بها...) إلى أن قال: (وذكر أبو عبيد الله مُحَمَّد بن أحمد الجَيْهانيُّ فيما نقلته من كتابه قال: كان أيام عمر ترد عليه وفود اليمن...) إلى أن قال: (فجنَّد عمر الشام أربعة أجناد مُفرَّقة في أيدي عمَّاله؛ وهم: أبو عبيدة ابن الجرَّاح، وخالد بن الوليد، ويزيد ابن أبي سفيان، وعمرو بن العاصي، فبقيت الشَّام على ذلك التَّجنيد حتَّى زاد فيها يزيد بن معاوية قنسرين، وكانت من أرض الجزيرة، فصارت أجناد الشَّام خمسة)، انتهى، وقد وَهم الصَّاحبُ الجَيهانيَّ في مكانين؛ أحدهما: جَعلُه قنسرينَ من أرض الجزيرة، والثاني: قوله: إنَّ يزيد زاد فيها -يعني: في الشام قنسرين- بل أفرد قنسرين من حمص، والله أعلم، ورأيت في «أربعين الآجريِّ» في الحديث المُوفِي عشرين: (قال أبو صالح لأبي عبد الله الأشعريِّ: مَن حدَّثك هذا الحديث؟ فقال: أمراء الأجناد؛ خالد بن الوليد، وعَمرو بن العاصي، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحبيل ابن حسنة)، انتهى[ح٢٠]، وذكروا في ترجمة عياض بن غنم: أنَّه أحد الأمراء الخمسة يوم اليرموك؛ وهم: أبو عُبيدة، وخالد، وشرحبيل، ويزيد بن أبي سفيان، انتهى(٢)، وأمراء الأجناد يوم اليرموك هم هؤلاء وعياض بن غنم، والله أعلم، واليرموك سنة خمسَ عشرةَ، وهو مكان بالشام[ح٣٧٢٠].

قوله: (**فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَأَ**(٣)): تَقَدَّمَ أنَّه بالقصر والهمزة، وبالمدِّ أيضًا، وقد تَقَدَّمَ الكلام على

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٥٠).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٥٧١).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الوباء) بالمدِّ.

(الوبأ) و(الطاعون) قريبًا وبعيدًا[ح١٨٨٩، ٥٦٧٧، وقبل٥٧٢٨].

قوله: (**الْمُهَاجِرِينَ الأَوَّلِينَ**): تَقَدَّمَ أنَّ (المهاجرين الأوَّلين): هو من صلَّى القبلتين مع النَّبيِّ ﷺ منهم، وأمَّا مَن أسلم بعد التحويل؛ فلا يُعدُّ منهم، قاله القاضي عياض[1]، وذكرت قبل ذلك قولًا آخر [ح٨٧٨].

قوله: (**أَنْ تُقْدِمَهُمْ**): هو بِضَمِّ أوَّله، وكسر الدال، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**مِنْ مَشْيَخَةِ[2] قُرَيْشٍ**): (المَشِيخَة) بفتح الميم، وكسر الشين، كذا هو مضبوط في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: («مَشِيخة»؛ بكسر الشين عند الكافَّة في «المُوطَّأ»، والمعروف في اللُّغة بسكونها)، انتهى[مطالع٦/٩٠]، بل هما لغتان وستجيئان [ح]، فـ(شيخٌ) له جموع: شِيوخ -بِضَمِّ الشين وكسرها- وأشياخ، وشِيَخة، وشِيْخة، وشِيْخان، ومشْيخة، ومشِيخة، ومشيوخة، ومشيوخاءُ، ومَشْيُخاء، ومشايخ، وتصغيره: شُيَيخ وشِييخ، وشُويخ قليلة، ولم يعرفها الجوهريُّ؛ وذلك لأنَّه قال: ولا تقل: شُوَيخ، وقد نقلها شيخنا مجد الدين في «القاموس»[3]، والله أعلم.

قوله: (**مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ**): قال القاضي عياض: (هم الذين أسلموا قُبَيل الفتح، فحصل لهم فضل بالهجرة قبل الفتح؛ إذ لا هجرة بعد الفتح، وقيل: هم مُسْلِمة الفَتْح الذين هاجروا بعده، فحصل لهم اسم فضيلة دون الفضيلة)، قال القاضي: (هذا أظهر؛ لأنَّهم الذين ينطلق عليهم: مشيخة قريش)[الإكمال٧/١٣٧].

قوله: (**نَرَى**): هو بفتح النُّون، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**وَلَا تُقْدِمَهُمْ**): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه بِضَمِّ أوَّله، وكسر الدَّال، رُبَاعيٌّ.

قوله: (**عَلَى هَذَا الْوَبَأ[4]**): تَقَدَّمَ أنَّه مهموز مقصور، وأنَّه يجوز مدُّه، وتَقَدَّمَ ما جَمْعُ كلِّ لغةٍ[قبلح٥٦٧٧].

قوله: (**فَأَصْبِحُوا عَلَيْهِ**): هو بفتح الهمزة، وكسر الموحَّدة، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا**): هذا مِثل: (لَوْ ذاتُ سوارٍ لَطَمَتني)، وجوابه محذوف، وفي تقديره وجهان؛ أحدهما: لو قالها غيرُك؛ لأدَّبته؛ لاعتراضه عليَّ في مسألة اجتهاديَّة، واتَّفق عليها الأكثر، والثاني:

---

(١) انظر «إكمال المُعْلِم» (٧/١٣٧).

(٢) في «اليونينيَّة»: (من مَشْيَخَة).

(٣) انظر «القاموس المحيط» مادَّة (شيخ).

(٤) في «اليونينيَّة» و(ق): (الوباء) بالمدِّ.

لو قالها غيرك؛ لم أتعجَّب منه، وإنَّما العجب مِن قولك مع فعلك، والله أعلم(١).

قوله: (**لَهُ عُدْوَتَانِ**): (العِدوة) بضمِّ العين وكسرها: جانب الوادي.

قوله: (**خَصِبَةٌ**) و(**جَدْبَةٌ**): قال الشيخ محيي الدين النَّوَويُّ: (و«الجَدْبة»؛ بفتح الجيم وكسرها، وإسكان الدال، وهي ضدُّ «الخصبة»، والخِصْبة والخَصْبة، قال صاحب «التحرير»: «الجدِبة» هنا: بسكون الدَّال وكسرها، قال: والخصِبة كذلك)[شرح مسلم١٤/٤٣١].

قوله: (**فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ**): هو بفتح أوَّله وثالثه، وهذا ظاهِرٌ جدًّا، وبضمِّ التاء، وكسر الدال، من الإقدام.

تنبيهٌ: أمَّا الخروج لعارض مِن بلد الطاعون؛ فجائزٌ اتِّفاقًا، وأمَّا الخروج والقدوم فرارًا فقد جوَّزه بعضهم، رُوِي هذا عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، وأنَّه ندم على رجوعه من سرغ(٢)، وعن أبي موسى الأشعريِّ، ومسروق، والأسود بن هلال: أنَّهم فرُّوا مِن الطاعون(٣)، وقال عمرو بن العاصي: (فِرُّوا عن هذا الرِّجس في الشِّعاب، والأودية، ورؤوس الجبال، فقال(٤) معاذ: بل هو شهادة ورحمة)[حم٢٢١٣٦]، وتأوَّل هؤلاء النَّهي: على أنَّه لم ينه عن الدُّخول عليه والخروج منه؛ مخافة أن يصيبه غير المُقدَّر، لكن مخافة الفتنة على النَّاس؛ لئلَّا يظنُّوا أنَّ هلاك القادم إنَّما حصل بقدومه، وسلامة الفارِّ إنَّما كانت لفراره، قالوا: أو هذا مِن نحو النَّهي عن الطيرة والقرب مِن المجذوم، وقد جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه: (الطَّاعون فتنة على الفارِّ والمقيم، أمَّا الفار؛ فيقول: فررت فنجوت، وأمَّا المقيم؛ فيقول: أقمت فمتُّ، وإنَّما فرَّ من لم يأت أجله، وأقام مَن حضرَ أجله)(٥)، قاله القاضي عياض[الإكمال٧/١٣٣]، ولخَّصته.

٥٧٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَلَمَّا كَانَ بِسَرْغَ بَلَغَهُ أَنَّ الْوَبَأَ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ».

---

(١) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١٤/٤٣١).

(٢) روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٥٤٠): من حديث عبد الله بن عمر (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي رُجُوعِي مِنْ غَزْوَةِ سَرْغَ).

(٣) انظر «شرح ابن بطال» (٩/٤٢٤).

(٤) في (أ): (وقال) والمثبت من مصدره.

(٥) الأثر ذكره المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٤/٢٨٢)، وابن بطال في «شرحه» (٩/٤٢٦).

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ، العالم المشهور، أحد الأعلام.

قوله: (خَرَجَ إِلَى الشَّأْمِ، فَلَمَّا كَانَ بِسَرْغَ): تَقَدَّمَ تاريخ خروجه قريبًا[ح٥٧٢٩].

٥٧٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نُعَيْمٍ الْمُجْمِرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ الْمَسِيحُ وَلَا الطَّاعُونُ».

قوله: (عَنْ نُعَيْمٍ الْمجْمِرِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه نُعَيم بن عبد الله، و(المُجْمِر) بإسكان الجيم وكسر الميم المُخفَّفة الثانية، وبفتحها وكسر الميم المُشَدَّدة[ح١٣٦].

قوله: (لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ الْمَسِيحُ وَلَا الطَّاعُونُ): تَقَدَّمَ أنَّ في حديث ضعيف: أنَّ مكَّة أيضًا لا يدخلها الطَّاعون، وقد دخلها سنة تسع وأربعين وسبع مئة[ح١٨٨٠]، وسبب عدم دخول المدينةِ الطَّاعونُ: كونه في الأصل عذابًا ورجزًا، وإن كان شهادة؛ فبِبَرَكة مجاورته ﷺ لها رُفِع عنهم ذلك، وقد دعا بنقل الحمَّى عنها إلى الجحفة كما مرَّ، وهي طهور، وقد قَدَّمْتُ في أواخر (الحجِّ) أنَّ الدَّجَّال لا يدخل أماكن؛ مكَّة، والمدينة، وبيت المقدس، والطُّور[ح١٨٧٩]، وقَدَّمْتُ كلام ابن قتيبة في الطاعون أنَّه لا يدخل مكَّة،
[٢٧٤/٢أ] وما تعقَّبه به شيخنا، والله أعلم[ح١٨٨٠]./

٥٧٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: حَدَّثَتْنِي حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ قَالَتْ: قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: يَحْيَى بِمَا مَاتَ؟ قُلْتُ: مِنَ الطَّاعُونِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الطَّاعُونُ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه التَّبُوذَكيُّ، وتَقَدَّمَ الكلام على هذه النسبة لماذا[ح٦٣]، و(عَبْدُ الْوَاحِدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن زياد، وأنَّ صاحبَي «الصَّحيحين» تجنَّبا ما يُنكَر مِن حديثه، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا[ح٣٦]، و(عَاصِمٌ): هو ابن سليمان الأحول، و(حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ): تَقَدَّمَ بعض ترجمتها، وأنَّ أفضل نساء التابعين ثلاث؛ حفصة، وعَمرة، وأمُّ الدرداء الصُّغرى[ح٣١٣].

قوله: (قَالَ لِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: يَحْيَى بِمَا مَاتَ؟): (يحيى) هذا: هو أخو حفصة يحيى بن سيرين، وأولاد سيرين تسعة؛ كلُّهم تابعيُّون؛ وهم: مُحَمَّد، وأنس، ويحيى، ومعبد، وحفصة، وكريمة، كذا سمَّاهم ابن معين والنَّسَائيُّ في «الكنى»، والحاكم في «علومه»(١)، ولكنَّه نقل في «التاريخ» عن أبي عليٍّ الحافظ تسميتَهم، فزاد فيهم: (خالد بن سيرين) مكان: (كريمة)(٢)، وذكر ابن سعد في «طبقاته»: عَمرة بنت

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» (ص١٥٣). وفيه أنيس بدل أنس.

(٢) ينظر «التقييد والإيضاح» (٣٣٩/١).

سيرين وسودة بنت سيرين؛ أمُّهما أمُّ ولد كانت لأنس بن مالك(١)، قال شيخنا الحافظ العراقيُّ فيما قرأته عليه وسمعته أيضًا عليه ما لفظه: (ولكن لم أر مَن ذكَرَ لهاتين روايةً(٢)، ولا أعلم تاريخ وفاة يحيى بن سيرين(٣)، وقد روى عن مولاه أنس وغيرِه، وعنه: أخوه مُحَمَّد وغيرُه، قال ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٥/٥١٩]: (قيل: إنَّه كان يفضَّل على أخيه مُحَمَّد بن سيرين)، انتهى، وقد خرَّج له النَّسَائيُّ في «مسند عليٍّ»(٤)، وقد صرَّح مسلم بيحيى هذا، فقال: يحيى بن أبي عَمْرة[م(١٩١٦)(١٦٦)]، وكذا هو في «ثقات ابن حِبَّان» في ترجمة حفصة هذه، وهو أخوها يحيى بن سيرين(٥)، ورأيت في حاشية على «صحيح مسلم» أنَّ يحيى هذا يكنى أبا عَمْرة، وعزا ذلك للبخاريِّ(٦)، وأمَّا والده؛ فكنيته أبو عَمْرة، كذا في «ثقات ابن حِبَّان»(٧)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم(٨).

تنبيهٌ: قال شيخنا الشارح: (قال البُخاريُّ في «تاريخه الأوسط»: حدَّثنا عليُّ بن نصر: حدَّثنا سليمان بن حرب: حدَّثنا حمَّادٌ عن يحيى بن عتيق قال: سمعت يحيى بن سيرين ومُحَمَّد بن سيرين يتذاكران السَّاعة التي في الجمعة لعلَّه بعد موت أنس بن مالك، قال البُخاريُّ: أراد: أنَّ يحيى مات بعد أنس، وأنَّ حديث حفصة خطأ)[الأوسط١/٢٢٣]، قال شيخنا المشار إليه: (فهذه علَّة في إيراده، فلعلَّه اطَّلع على هذا بعد أن أخرجه، ولم يعتمدْ على قولٍ، على أنَّ جماعة ذكروا وفاة يحيى قبل أخيه مُحَمَّد المُتوفَّى سنة عشر ومئة(٩))، انتهى[التوضيح١٧/٤٥٣]، وهذا مكان حسن، والله أعلم، وقال بعض الحُفَّاظ العصريِّين ما لفظه: (لا يلزم مِن هذا أن يكون حديث حفصة خطأً؛ لاحتمال أن يكون الخطأ في تفسير يحيى أنَّه ابن سيرين، فيحتمل أن يكون غير ابن سيرين)، انتهى، في «صحيح مسلم» ما يَردُّ على هذا الحافظ عن حفصة بنت سيرين قالت: (قال لي أنس بن مالك، ثمَّ يحيى بن أبي عمرة...)[م(١٩١٦)(١٦٦)]

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (٩/٢٠٥).

(٢) انظر «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٧٤-٧٥) والكلام بتمامه له.

(٣) ذكر الحافظ ابن حجر في «تذهيب التهذيب» (٤/٣٦٣): أنَّ وفاته كانت في حدود التسعين من الهجرة.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٣٧٣).

(٥) انظر «الثقات» (٤/١٩٤).

(٦) كذا قاله البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٢٧٥).

(٧) انظر «الثقات» (٤/٣٤٩).

(٨) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٣٢٢).

(٩) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٣٧٣).

الحديث، وقد تَقَدَّمَ أعلاه أنَّ سيرين كنيته أبو عَمْرة، وهذا الحديث في «البُخاريِّ» و«مسلم»، وليس في بقيَّة السِّتَّة، ثُمَّ كتب هذا الحافظ إلى أبي ذرٍّ حين ذكر له ما في «صحيح مسلم»، فكتب إليه: أنِّي قد رجعت عنها -يعني: الحاشية-؛ فليُضرَبْ عليها، انتهى(١)، وقوله: (بِمَا مَاتَ): كذا في أصلنا القاهريِّ والدِّمَشْقيِّ، وهي لغة، والأكثر حذف الألف، ويقال: (بمَ مات) لأنَّها استفهاميَّة، والله أعلم.

٥٧٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَبْطُونُ شَهِيدٌ، وَالْمَطْعُونُ شَهِيدٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيلُ، و(سُمَيٌّ): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّه مُصغَّر، بوزن (عُلِيٍّ) المُصغَّر، وأنَّ (أَبَا صَالِحٍ): اسمه ذكوان الزَّيَّات السَّمَّان، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبد الرحمن ابن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (الْمَبْطُونُ شَهِيدٌ): تَقَدَّمَ ما (المبطون)، وأنَّه صاحب الإسهال، وقيل: صاحبُ الاستسقاء، وبفلان بطن؛ إذا أصابه داء في بطنه إسهال أو غيره، يقال: بُطِن الرَّجل -مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه-: صار مبطونًا، والصَّحيح أنَّ (المبطون): الشهيد الذي به الاستسقاء[ح٦٥٣].

قوله: (وَالْمَطْعُونُ شَهِيدٌ): هو الذي أصابه الطاعون، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (الطَّاعون) ما هو[قبل ح٥٧٢٨].

٣١ - بَابُ أَجْرِ الصَّابِرِ فِي الطَّاعُونِ

٥٧٣٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي حَبَّانُ: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا أَخْبَرَته أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الطَّاعُونِ، فَأَخْبَرَهَا نَبِيُّ اللهِ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ اللهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ اللهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، فَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَقَعُ الطَّاعُونُ فَيَمْكُثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللهُ لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ». تَابَعَهُ النَّضْرُ، عَنْ دَاوُدَ.

قوله: (حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي(٢) حَبَّانُ): (إسحاق) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه في حديث بني النضير، و(حَبَّان) بفتح الحاء، وتشديد الموحَّدة: ابن هلال، و(يَحْيَى بْن يَعْمَرَ) بفتح الميم، غير مصروف؛ للعلميَّة ووزن الفعل، وقولي: (بفتح الميم) كذا أحفظه، وقد قال ابن قُرْقُول في «مطالعه»: («اليَعمَريُّ»؛

(١) انظر «الأجوبة الواردة» (ص٤١).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثنا إسحاق: أخبرنا).

بفتح الياء والميم، وحكى البُخاريُّ: ضمَّ الميم وفتحها)، انتهى[مطالع الأنوار٦/٢٩٤]، فمقتضى ما حكاه في النسبة أن يأتي كذلك في العَلَم، والله أعلم.

قوله: (تَابَعَهُ النَّضْرُ، عَنْ دَاوُدَ): الضَّمير في (تابعه) يعود على (حَبَّان) وهو ابن هلال، و(النضر) بالضاد المُعْجَمة، ولا يحتاج إلى تقييد، كما قدَّمته مرارًا، هو ابن شُميل الإمام، و(داود): هو ابن أبي الفراتِ، ومتابعة النَّضر أخرجها البُخاريُّ في (القدر)[ح٦٦١٩]، والله أعلم، وأخرجها النَّسَائيُّ في (الطِّبِّ) عن العَبَّاس بن مُحَمَّد، عن يونس بن مُحمَّد، [وعن إبراهيم بن يونس بن محمد]، عن أبيه، عن داود ابن أبي الفرات[كن٧٤٨٥]، حديث النَّسَائيِّ ليس في الرواية، ولم يذكره أبو القاسم(١).

٣٢ - بَابُ الرُّقَى بِالْقُرْآنِ وَالْمُعَوِّذَاتِ

قوله: (بَابُ الرُّقَى بِالْقُرْآنِ): اعلم أنَّ الرُّقى بآيات القرآن والأذكار المعروفة لا نهيَ فيه بل هو سُنَّة، ومنهم مَن قال في الجمع بين حديث: (أنَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن الرُّقى)(٢) وغيره، وكذا حديث: «لا يسترقون»: أنَّ المدح في ترك الرُّقى؛ للأفضليَّة وبيان التوكُّل، والذي فعل الرُّقى أو أذن فيها؛ لبيان الجواز مع أنَّ تركها أفضل، وبهذا قال ابن عَبْدِ البَرِّ(٣)، وحكاه عمَّن حكاه، والمختار الأوَّل، وقد نقلوا الإجماع على جواز الرُّقى بالآيات والأذكار، قال المازريُّ: (جميعُ الرُّقى جائزة إذا كانت بكتاب الله تعالى وبذكره، ومنهيٌّ عنها إذا كانت باللُّغة العجميَّة، أو بما لا يُدرَى ما معناه؛ لجواز أن يكون فيه كفر، قال: واختلفوا في رقية أهل الكتاب؛ فجوَّزها أبو بكر الصِّدِّيق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ[ح٥٧٠٥]، وكرهها مالك؛ خوفًا أن يكون ممَّا بدَّلوه، ومَن جوَّزها قال: الظَّاهر أنَّهم لم يبدِّلوا الرُّقى، فإنَّهم لا غرضَ لهم في ذلك بخلاف غيرها، وقد قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اعرضوا عليَّ رقاكم، لا بأس بالرُّقى ما لم يكن فيه شرك»، رواه مسلم[م٢٢٠٠])(٤)، قال القاضي عياض: (اختُلِف في رقية اليهوديِّ والنَّصرانيِّ؛ فجوَّزه الشَّافِعيُّ)، انتهى(٥)، وقد قَدَّمْتُ كلام المازَريِّ، وهو مُتبَاين.

تنبيهٌ: سُئِل الإمام العلَّامة عزُّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام الشَّافِعيُّ عمَّن يكتب حروفًا مجهولة

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١٢/٣٣٦).
(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥١٥) عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٣) انظر «الاستذكار» (٨/٤٠٥).
(٤) انظر «المعلم بفوائد مسلم» (٢/٢٥٩-٢٦٠).
(٥) انظر «إكمال المعلم» (٧/١٠١)، «المنهاج شرح مسلم» (١٤/٤٠٤).

المعنى للأمراض ويسقيها المرضى؛ فينجح، فقال: (الظَّاهر أنَّه لا يجوز؛ لأنَّه ﷺ لمَّا سُئِل عن الرُّقى؛ فقال: «اعرضوا عليَّ رقاكم»، فعرضوها، فقال: «ما أرى بأسًا»، وإنَّما أمر بذلك؛ لأنَّ منها ما يكون كفرًا)، انتهى[الفتاوى١٦٨]، وقد قدَّمته أيضًا[ح٥٦٧٨]؛ فاعلمْه.

قوله: (وَالْمُعَوِّذَاتِ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الواو، وكذا قوله في الحديث الآتي: (بالمعوِّذات)[٤٤٣٩].

٥٧٣٥ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْفِثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي الْمَرَضِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ، فَلَمَّا ثَقُلَ كُنْتُ أَنْفِثُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، وَأَمْسَحُ بِيَدِ نَفْسِهِ لِبَرَكَتِهَا، فَسَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ: كَيْفَ يَنْفِثُ؟ فَقَالَ: كَانَ يَنْفِثُ عَلَى يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ.

قوله: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن يوسف القاضي الصنعانيُّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٨٨٥]، و(مَعْمَر): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه ابن راشد، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (كَانَ يَنْفِثُ): هو بكسر الفاء وضمِّها؛ لغتان مشهورتان، وكذا قوله: (كُنْتُ أَنْفُثُ)، وقد تَقَدَّمَ ما (النَّفث)[ح١٢٧٠]، والمراد بالنَّفث: التبرُّك بتلك الرطوبة أو الهواء، أو النفس المباشر لتلك الرُّقية والذكر، وقد يكون على وجه التَّفاؤل بزَوْلِ الألم عن المريض وانفصاله عنه كما/ ينفصِلُ [٢/٢٧٤ب] ذلك النَّفث عن الرَّاقي، قاله شيخنا[التوضيح٢٧/٤٧٧]، والله أعلم.

٣٣- بَابُ الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): سيأتي حديث ابن عبَّاس في الباب بعده[ح٥٧٣٧]، والجوابُ عن قوله: (ويُذكَر) مع أنَّه صحيح: تَقَدَّمَ في (باب ذكر العشاء والعتمة، ومن رآه واسعًا) فانظره[قبل ح٥٦٤]، والله أعلم.

٥٧٣٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوْا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَلَمْ يَقْرُوهُمْ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ لُدِغَ سَيِّدُ أُولَئِكَ فَقَالُوا: هَلْ مَعَكُمْ دَوَاءٌ أَوْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا، وَلَا نَفْعَلُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِنَ الشَّاءِ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأُمِّ الْقُرْآنِ، وَيَجْمَعُ بُزَاقَهُ، وَيَتْفُلُ، فَبَرَأَ، فَأَتَوْا بِالشَّاءِ، فَقَالُوا: لَا نَأْخُذُهُ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلُوهُ فَضَحِكَ، وَقَالَ: «مَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟! خُذُوهَا، وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ».

قوله: (**حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقب (مُحَمَّد) بُنْدَار، و(**مُحَمَّد بْنُ جَعْفَر**[1]) بعده: **تَقَدَّمَ** مِرارًا أنَّه **غُنْدُر**، و(**أَبُو بِشْر**): **تَقَدَّمَ** مِرارًا أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، وأنَّ اسمه جعفر بن أبي وحشيَّة إياسٍ، و(**أَبُو المُتَوَكِّل**): **تَقَدَّمَ** مِرارًا أنَّه عليُّ بن داود، وقيل: ابن دُوَاد، و(**أَبُو سَعِيْدٍ الخُدْرِي**): سعد بن مالك بن سنان، **تَقَدَّمَ** مِرارًا.

قوله: (**فَلَمْ يَقْرُوهُمْ**): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح أوَّله، ثُلاثيٌّ، و(القِرى): الضيافة[ح٢٤٦١].

قوله: (**فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِنَ الشَّاءِ**): تَقَدَّمَ أنَّ هذا كان ثلاثين شاةً، كما في بعض طرقه في هذا «الصَّحيح»[٥٠٠٧].

قوله: (**فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأُمِّ الْقُرْآنِ**): تَقَدَّمَ أنَّ الرَّاقي هو أبو سعيد الخُدْريُّ راوي هذا الحديث، وقد **تَقَدَّمَ** ما في ذلك[ح٥٠٠٧].

قوله: (**وَيَتْفُلُ**): تَقَدَّمَ ما (التَّفل)، وتَقَدَّمَ أنَّ (يتفُل) بكسر الفاء وضمِّها[ح٢٢٧٦].

قوله: (**وَمَا أَدْرَاكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ**): تَقَدَّمَ الكلام وهل كلُّها الرقية[ح٢٢٧٦]؟ وهذا ظاهِرُ اللَّفظ أو ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

٣٤- بَابُ الشَّرْطِ فِي الرُّقْيَةِ بِقَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ

٥٧٣٧- حَدَّثَنا سِيدَانُ بْنُ مُضَارِبٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا **أَبُو مَعْشَرٍ يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ الْبَرَّاءُ** قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ الأَخْنَسِ أَبُو مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ **أَبِي مُلَيْكَةَ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَرُّوا بِمَاءٍ فِيهِمْ لَدِيغٌ -أَوْ: سَلِيمٌ- **فَعَرَضَ لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ** فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ إِنَّ فِي الْمَاءِ رَجُلًا لَدِيغًا -أَوْ: سَلِيمًا- **فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ** فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ **عَلَى شَاءٍ**، فَبَرَأَ، فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَكَرِهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللهِ أَجْرًا، حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللهِ أَجْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا**[2] **سِيْدَانُ بْنُ مُضَارِبٍ**): (سِيْدان): بكسر السين، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ دال مهملتين، ثُمَّ ألف، ثُمَّ نون، وأنَّ (مُضارِب) بالضاد المُعْجَمة: اسم فاعل مِن (ضَارب) فهو مضارب، وهو سيدان

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (غندر).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدثني).

ابن مضارب الباهليُّ البصريُّ، عن حمَّاد بن زيد، وأبي معشر البرَّاء، ويزيد بن زريع، وعنه: البُخاريُّ، وأبو حاتم، وغيرهما، قال أبو حاتم: (صدوق)[الجرح والتعديل ٤/٣٢٧]، وقال البُخاريُّ: (مات سنة أربع وعشرين ومئتين)[تخ ٤/٢١٦]، انفرد بالإخراج له البُخاريُّ(١)، وله ترجمة في «الميزان»[٢/٤٥٤]، و(**أَبُو مَعْشَرٍ يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ الْبَرَّاءُ**) بفتح الموحَّدة، ثُمَّ راء مُشدَّدة، ممدود الآخِر، كان يبري النَّبل، تَقَدَّمَ[ح٢/١٥٧]، و(**ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيْكَة زُهيرٍ، وتَقَدَّمَ أنَّ زُهيرًا صَحَابيٌّ[قبل ح٤٨].

قوله: (**فَعَرَضَ لَهُمْ [رَجُلٌ] مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ**): (الرَّجل) الذي عرض لهم لا أعرف اسمه.

قوله: (**فَانْطَلَقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ**): قال بعضُ حفَّاظ المصريِّين بعد أن ذكر حديث أبي سعيد: (وأنَّ الرَّاقي هو أبو سعيد الخُدْريُّ)، ثُمَّ قال: (حديث ابن عَبَّاس في المعنى -يعني: هذا الحديث الذي نحن فيه- كان الرَّاقي فيه عمُّ(٢) خارجة بن الصَّلت)، كذا قال[هُدى ٣٤٦]، وكأنَّ النُّسخة سقط منها شيء وهي سقيمة ومُصحَّفة؛ فيُحرَّر هذا القدر، ثُمَّ ما المانع أن يكون الراقي في حديث أبي سعيد الراقيَ [في] حديث ابن عَبَّاس، فإنَّ القصَّتَين واحدة، والحامل لي على هذا: أنَّه لم يذكر عزو خارجة بن الصَّلت لكتاب، وإن كان هذا؛ لا يقال إلَّا بنقل، والله أعلم(٣).

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٣١٩).

(٢) في (أ): (عمَّه) والمثبت من مصدره.

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٥٣٢-٥٣٣): (نعم وقعت للصحابة قصة أخرى في رجل مصاب بعقله فقرأ عليه بعضهم فاتحة الكتاب خبرًا أخرجه أبو داود [٣٤٢٠] والترمذي [ولم يعزه له في «تحفة الأشراف» (٨/٢٤٩)] والنسائي [سك٢/٤٧٩٢] من طريق خارجة بن الصلت عن عمِّه أنَّه مرَّ بقومٍ وعندهم رجل مجنون موثق في الحديد، فقالوا: إنَّك جئت مِن عند هذا الرجل بخير؛ فارقِ لنا هذا الرجل... الحديث، فالذي يظهر أنَّهما قصتان) ثم قال بعدها: (وقد استشكل كون الراقي هو أبو سعيد راوي الخبر مع ما وقع في رواية معبد بن سيرين: «فقام معها رجل ما كنا نظنه يحسن رقية» وأخرجه مسلم [(٢٢٠١) (٦٦)] وسيأتي للمصنف في فضائل القرآن بلفظ آخر وفيه: «فلما رجع قلنا له: أكنت تحسن رقية؟» [ح٥٠٠٧] ففي ذلك إشعار بأنَّه غيره، والجواب: أنه لا مانع مِن أن يَكْنِيَ الرجل عن نفسه، فلعلَّ أبا سعيد صرح تارةً، وكَنَى أخرى، ولم ينفرد الأعمش بتعيينه، وقد وقع أيضًا في رواية سليمان بن قتة بلفظ: «فأتيته فرقيته بفاتحة الكتاب» وفي حديث جابر عند البزار: «فقال رجلٌ من الأنصار: أنا أرقيه»، وهو ممَّا يقوِّي رواية الأعمش، فإنَّ أبا سعيدٍ أنصاريٌّ، وأمَّا حَملُ بعض الشارحين ذلك على تعدُّد القِصَّة، وأنَّ أبا سعيدٍ روى قصتين كان في إحداهما راقيًا وفي الأخرى كان الراقي غيرُه؛ فبعيد جدًا ولا سيما مع اتحاد المخرج والسياق والسبب، ويكفي في رد ذلك أنَّ الأصل عدم التعدُّد ولا حامل عليه، فإنَّ الجمع بين الروايتين ممكن بدونه، وهذا بخلاف ما قدمته من حديث خارجة بن الصلت عن عمِّه، فإنَّ السياقين مختلفان وكذا السبب، فكان الحمل على التعدُّد فيه قريبًا).

قوله: (عَلَى شَاءٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (الشاءَ) كانت ثلاثين، كما في بعض طرقه في «الصَّحيح»[ح٥٠٠٧].

٣٥- بَابُ رُقْيَةِ الْعَيْنِ

٥٧٣٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي مَعْبَدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ شَدَّادٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَوْ أَمَرَ أَنْ يُسْتَرْقَى(١) مِنَ الْعَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وهذا ممَّا لا خلاف فيه، ووقع في «شرح شيخنا»: أنَّه بالباء الموحَّدة[التوضيح٢٧/٤٨٤]، وهو غلط محضٌ، وسبق قلم، بل ليس في رواة الكُتُب السِّتَّة راوٍ اسمه مُحَمَّد بن كَبِير؛ بالموحَّدة، والله أعلم، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ فيما يظهر؛ وذلك لأنِّي راجعت ترجمة مُحَمَّد بن كَثِير مِن «الكمال»[٢/٣٨٠] للحافظ عبد الغنيِّ؛ فرأيتُه ذكر في مشايخه الثَّوريَّ، ولم يذكرِ ابن عيينة، والذَّهَبيُّ[تذهيب٨/٢٦٥] قال: روى عن سفيان، وراجعت ترجمة معبد بن خالد؛ فرأيت الحافظ عبد الغنيِّ[الكمال٨/٤٣٨] والذَّهَبيَّ[تذهيب٩/٤٥] لم يذكرا فيها ابن عيينة فيمَن أخذ عنه، إنَّما ذكرا الثَّوريَّ، وقد تَقَدَّمَ مثله[ح٤٩١٨].

قوله: (أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ الْعَيْنِ): هو مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه وللفاعل أيضًا، وبالوجهين هو في أصلنا.

٥٧٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبِ بْنِ عَطِيَّةَ الدِّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ: أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سُفْعَةٌ فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا، فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ». تَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَالِمٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، وَقَالَ عُقَيْلٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ خَالِدٍ): قال المِزِّيُّ: (قال أبو مسعود: مُحَمَّد بن خالد: هو مُحَمَّد يحيى ابن عبد الله بن خالد الذُّهْليُّ)، انتهى[تحفة١٣/٥٥].

تنبيهٌ هو فائدةٌ: اجتمع في هذا الحديث عدَّةُ مُحَمَّدين سبعة، فرواه الفِرَبْريُّ -واسمه مُحَمَّد- عن البُخاريِّ، عن مُحَمَّد ابن خالد، عن مُحَمَّد بن وهب، عن مُحَمَّد بن حرب، عن مُحَمَّد بن الوليد، عن مُحَمَّد الزُّهريِّ، وهذا مِن لطائف الإسناد، وقد رَوينا جزءًا مسلسلًا بالمُحَمَّدين، لكن انقطع التَّسلسُل فيَّ؛ لأنِّي إبراهيمُ، وفي شيخنا محبِّ الدين ابن ظافر المصريِّ؛ لأنَّ اسمه عبدُ الله.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الزَّاي وفتح الموحَّدة، و(زَيْنَب): بنت

(١) ضُبط في الأصل بضبطين أحدهما المثبت والآخر: (نَسْتَرْقِي).

أمِّ سلمة رضي الله عنها، تَقَدَّمَتْ، وكذا أمُّها (أُمُّ سَلَمَةَ): هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفةَ، المخزوميَّة، وتَقَدَّمَتْ وفاتها، وأنَّها بعد مقتل الحسين رضي الله عنهما[ح١١٥].

قوله: (رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً): هذه (الجارية) لا أعرف اسمها.

قوله: (فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ): بفتح السِّين، ثُمَّ فاء ساكنة، ثُمَّ عين مفتوحة مهملتين، ثُمَّ تاء التأنيث، فسَّرها في الحديث في «مسلم»: (يعني: صُفرة)[م٢١٩٧]، قال ابن قُرْقُول: (وهذا غير معروف في اللُّغة، وقيل: معناه: علامةٌ مِن الشيطان، وقيل: ضربةٌ وأخذةٌ مِن الشيطان، مِن قوله: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، سفعت بالنَّاصية: قبضت عليها، وسفعتُه: لطمتُه، وسفعتُه بالعصا: ضربته، وأصل السَّفع: الأخذ بالنَّاصية، ثُمَّ استُعمِل في غيرها...) إلى آخر كلامه[مطالع٥/٥٣٣]، وقال شيخنا: (إنَّه بفتح السِّين وضمِّها، وهو شحوب في سواد الوجه...)، وذكر أقوالًا أخرى؛ بعضها تَقَدَّمَ، ثُمَّ ذكر عن ابن بَطَّال أنَّه ضبطه بالضَّمِّ(١)، ثُمَّ قال: (وضبط: «به سَفعة من الشيطان» بالفتح)، ونقل شيخنا: (عن ابن الجوزيِّ، عن ابن ناصر، عن الخطيب التبريزيِّ، عن المعريِّ أبي العلاء أنَّه بالفتح أجود، وقد يُضمُّ)، انتهى[التوضيح٢٧/٤٨٦].

قوله: (فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ): هو بفتح النُّون، وإسكان الظاء المُعْجَمة المشالة، مِن نظر الجنِّ، و(النَّظرة): العين(٢)، يقال: عيون الجنِّ أنفذ مِن أسنَّة الرِّماح.

قوله: (تَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ(٣)): الضمير في (تابعه) يعود على مُحَمَّد بن حرب، و(الزُّبَيديُّ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الزاي، وسمَّاه في السند مُحَمَّد بن الوليد الزُّبَيديَّ، و(عَبْدُ اللهِ بْنُ سَالِمٍ): هو الأشعريُّ الحمصيُّ أبو يوسف، عن مُحَمَّد بن زياد الألهانيِّ والزُّبَيديِّ، وعنه: أبو مسهر والهيثم ابن خارجة، قال يحيى بن حسَّان: ما رأيت بالشام مثله، صدوق ناصبيٌّ، تُوُفِّيَ سنة (١٧٩هـ)، علَّق له البُخاريُّ كما ترى، وأخرج له أبو داود والنَّسَائيُّ، له ترجمة في «الميزان»[٢/٤٢٦](٤)، ومتابعة عبد الله بن سالم ليست في شيء من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٥).

---

(١) نقله عن «الصحاح» وليس عن ابن بطال، انظر «الصحاح» مادَّة (سفع)، وانظر «شرح ابن بطال» (٩/٤٦٠).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٥٦).

(٣) متابعة عبد الله جاءت في «اليونينيَّة» بعد قول عقيل، وتقديمها رواية أبي ذرٍّ.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٥٤٩).

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (١٠/٢١٣): (رواية عبد الله بن سالم؛ فوصلها الذهلي في «الزهريات»، والطبراني في «مسند الشاميين» [(١٧٤٥)] من طريق إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي...).

قوله: (وَقَالَ عُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): أمَّا (عُقيل) فقد تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ العين، وأنَّه ابن خالد، وتعليقه ليس في شيء من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا[1]، و(الزُّهريُّ): تَقَدَّمَ أنَّه مُحَمَّد بن مسلم، وقوله: (أخبرني عروة عن النَّبيِّ ﷺ) يعني: أن عُقيلًا روى هذا الحديث مُرْسَلًا، وإن شئت؛ قلت: مُعضَلًا، وأنَّ مُحَمَّد بن الوليد الزُّبيديَّ رواه مُتَّصلًا، وقد تَقَدَّمَ الأقوال فيما إذا روى بعض الثِّقات الحديثَ مرفوعًا، وبعضُهم موقوفًا، أو بعضُهم مُرْسَلًا، وبعضُهم مُتَّصلًا؛ أربعة أقوال، وأنَّ الصَّحيح: أنَّ العبرة بمَن رفع أو وصل، مُطَوَّلًا، والله أعلم[ح٤٥٦]، قال المِزِّيُّ: (وفي «كتاب خلف» عن عروة عن زينب: أنَّ النَّبيَّ ﷺ...) انتهى[تحفة١٣/٥٥]./ [٢/٢٧٥أ]

٣٦- بَابٌ الْعَيْنُ حَقٌّ

٥٧٤٠- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ: أخبرنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْعَيْنُ حَقٌّ» وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[2] عَبْدُ الرَّزَّاقِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو الحافظ الكبير المُصنِّف عبد الرَّزَّاق بن همام الصنعانيُّ، و(مَعْمَر): تَقَدَّمَ ضبطه مِرارًا، وأنَّه ابن راشد، و(هَمَّام): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن منبِّه بن كامل اليَمانيُّ، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبد الرحمن بن صخر، على الأصحِّ.

٣٧- بَابُ رُقْيَةِ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ

٥٧٤١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الرُّقْيَةِ مِنَ الْحُمَةِ، فَقَالَتْ: رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ الرُّقْيَةَ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن زياد، وأنَّ صاحبَي «الصَّحيح» عَدَلا عمَّا يُنكر عليه[ح١٢٥]، و(سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ): بالشين المُعْجَمة، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمان بن فيروز.

---

(١) قال الحافظ في «الفتح» (١٠/٢١٣): (وأما رواية عقيل فرواها ابن وهب عن ابن لهيعة عن عقيل ولفظه: أن جارية دخلت على رسول الله ﷺ وهو في بيت أم سلمة فقال: «كأن بها سفعة أو خطرت بنار»، هكذا وقع لنا مسموعا في جزء من «فوائد أبي الفضل بن طاهر» بسنده إلى ابن وهب، ورواه الليث عن عقيل أيضا، ووجدته في «مستدرك الحاكم» [٤/٤١٤] من حديثه لكن زاد فيه عائشة بعد عروة، وهو وهم فيما أحسب، ووجدته في «جامع ابن وهب» عن يونس عن الزهري...فذكر الحديث).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (حدثني).

قوله: (**مِنَ الحُمَةِ**): تَقَدَّمَ ضبطها وما هي قريبًا[ح٥٧٠٥].

٣٨- بَابُ رُقْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٧٤٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ**، عَنْ **عَبْدِ الْعَزِيزِ** قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَثَابِتٌ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَقَالَ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، **اشْتَكَيْتُ**، فَقَالَ أَنَسٌ: أَلَا أَرْقِيكَ بِرُقْيَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ: بَلَى، قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ مُذْهِبَ الْبَاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شَافِيَ إِلَّا أَنْتَ، شِفَاءً **لَا يُغَادِرُ سَقَمًا**».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، و(**عَبْدُ الْعَزِيزِ**): هو ابن صُهيب.

قوله: (**اشْتَكَيْتُ**): ثابتٌ أخبر أنسًا أنَّه اشتكى، فـ(اشتكيت) على هذا بكسر الهمزة، إذا ابتدأتَ بها؛ كسرتَها، وإن درجتَ؛ وصلتَ، وهي ألفُ وصل، وتاؤه مضمومة، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**لَا يُغَادِرُ سَقَمًا**): تَقَدَّمَ معنى: (لا يغادر)، وأنَّه لا يُبقِي ولا يترك.

٥٧٤٣ - **حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ**: حَدَّثَنَا **يَحْيَى**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**: حَدَّثَنِي **سُلَيْمَانُ**، عَنْ **مُسْلِمٍ**، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعَوِّذُ بَعْضَ أَهْلِهِ، يَمْسَحُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ، **أَذْهِبِ الْبَأسَ**، **وَاشْفِهِ** وَأَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً **لَا يُغَادِرُ** سَقَمًا»، **قَالَ سُفْيَانُ**: حَدَّثْتُ بِهِ **مَنْصُورًا**، فَحَدَّثَنِي عَنْ **إِبْرَاهِيمَ**، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفَلَّاس الصَّيرفيُّ، أحد الأعلام، و(**يَحْيَى**): بعده هو ابن سعيد القَطَّان، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو الثَّوريُّ فيما يظهر، و(**سُلَيْمَانُ**): هو الأعمش سليمان بن مِهْران، و(**مُسْلِم**): هو أبو الضُّحى مسلم بن صُبَيح.

قوله: (**أَذْهِبِ الْبَاسَ**): هو بفتح الهمزة، وكسر الهاء، رُبَاعيٌّ.

قوله: (**وَاشْفِهِ**(١)): هو بهمزةِ وصل، ثُلاثيٌّ.

قوله: (**لَا يُغَادِرُ**): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّ معناه: لا يُبقِي ولا يترك[ح٥٧٤٢]، وتَقَدَّمَ بعيدًا[ح٥٦٧٥].

قوله: (**قَالَ سُفْيَانُ**): تَقَدَّمَ أنَّه الثَّوريُّ فيما يظهر، و(**مَنْصُور**): هو ابن المُعتمِر، و(**إِبْرَاهِيم**): هو ابن يزيد النَّخعيُّ.

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (اشفه) بغير واو.

٥٧٤٤ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: **حَدَّثَنَا النَّضْرُ**، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَرْقِي يَقُولُ: «امْسَحِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، بِيَدِكَ الشِّفَاءُ، لَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا أَنْتَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا النَّضْرُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالضَّاد المُعْجَمة، وأنَّه لا يشتبه بـ(نصر) بالصاد المُهْمَلة، وتَقَدَّمَ أنَّ هذا هو ابن شُميل الإمامُ[ح١٥٢].

٥٧٤٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ لِلْمَرِيضِ: «بِسْمِ اللهِ، **تُرْبَةُ أَرْضِنَا**، **وَبِرِيقَةِ بَعْضِنَا**، **يُشْفَى سَقِيمُنَا**».

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): تَقَدَّمَ أنَّه ابن عيينة بعد (ابن المدينيِّ) الحافظ.

قوله: (**تُرْبَةُ أَرْضِنَا**): (تربة): مَرْفوعٌ، ومعنى (تربة أرضنا): قال جمهورُ العلماء: المراد بـ(أرضنا): جملةُ الأرض، وقيل: أرض مدينة النَّبيِّ ﷺ خاصَّة[١].

قوله: (**بِرِيقَةِ بَعْضِنَا**[٢]): (الرِّيقة): أخصُّ من الرِّيق[٣]، وإن شئت؛ قلت: أقلُّ مِن الرِّيق، والرِّيق: الرُّضاب، وهو معروف، يريد: بصاق بني آدم، وفيه شفاء مِن الجراحات والقُوْباء وغيرها[٤]، و(القُوْباء) بِضَمِّ القاف، وفتح الواو وتُسكَّن، ثُمَّ مُوَحَّدَة، ثُمَّ همزه ممدود: داء معروف ينقشر ويتَّسع، ويُعَالج بالرِّيق[٥]، وهي مؤنَّثة لا تنصرف، وجمعها: قُوَبٌ، قال: [من الرَّجز]

يَـا عَجَبًـا لِهَـذِهِ الفَلِيقَـةْ

هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَبَاءَ الرِّيقَةْ[٥]

فإن سكَّنت الواو؛ ذكَّرت وصرفت، ويأتي بُعَيد هذا كيف يُصنَع بالرِّيق[ح٥٧٤٦].

قوله: (**يُشْفَى سَقِيمُنَا**): (يُشفَى): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(سقيمُنا): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

٥٧٤٦ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي الرُّقْيَةِ: «**تُرْبَةُ أَرْضِنَا**، **وَرِيقَةُ بَعْضِنَا**، **يُشْفَى سَقِيمُنَا**، بِإِذْنِ رَبِّنَا».

---

(١) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١٤/٤٠٤).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينية»، وفي (ق): (وبريقة) وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر.

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (ريق).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٠٥).

(٥) انظر «الصحاح» مادَّة (قوب).

قوله: (**تُرْبَةُ أَرْضِنَا**): تَقَدَّمَ أعلاه، (**وَرِيقَةُ**) تَقَدَّمَ، و(**يُشْفَى سَقِيمُنَا**): تَقَدَّمَ أعلاه[ح٥٧٤٥]، ومعناه: أنَّه يأخذ مِن ريق نفسه على إصبعه السَّبابة، ثُمَّ يضعُها على التراب، فيتعلَّق بها شيء، فيمسح به موضع الجرح أو الألم، ويقول هذا الكلامَ في حال المسح، والله أعلم.

٣٩- بَابُ النَّفْثِ فِي الرُّقْيَةِ

قوله: (**بَابُ النَّفْثِ فِي الرُّقْيَةِ**): (النَّفْث): تَقَدَّمَ قريبًا ضبطه[ح٥٧٣٥]، وتَقَدَّمَ ما هو[ح١٢٧٠]، وقال الشيخ محيي الدين: («النَّفْث: نفخ لطيف لا ريقَ معه»)، انتهى[شرح مسلم١٤/٤٠٢]، وقيل: معه ريق يسير، قال شيخنا حين ذكر (النَّفْث): (وفيه إباحة النَّفْث في الرُّقى، وقد روى الثَّوريُّ عن الأعمش، عن إبراهيم قال: إذا رقيت بآي القرآن؛ فلا تنفث، وقال الأسود: أكره النَّفث، وكان لا يرى بالنفخ بأسًا، وكرهه أيضًا عكرمة، والحكم، وحمَّادٌ، وأظنُّ حجَّة مَن كرهه ظاهرَ قوله: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، وذلك نفثُ سحرٍ، والسِّحر مُحرَّمٌ، وما جاء عن الشارع أولى)، انتهى[التوضيح٢٧/٤٧٧]، ففي تبويب البُخاريِّ هذا ردٌّ على مَن كره ذلك، والله أعلم، واعلم أنَّ النَّسائيَّ روى في «سننه» في (كتاب المحاربة) عن عمرو بن عليٍّ عن أبي داود الطَّيالسيِّ، عن عبَّاد بن ميسرة المنقريِّ، عن الحسن، عن أبي هريرة مرفوعًا: «مَن عقد عُقدة، فنفث فيها، فقد سَحَر، ومَن سَحَر؛ فقد أشركَ بالله»[س٧/١١٢]، هذا الحديث لا يصحُّ لعبَّاد بن ميسرة المنقريِّ؛ لأنَّ أحمد ويحيى ضعَّفاه، وقال يحيى مرَّة: (ليس به بأس)(١)، وقال أبو داود: (ليس بالقويِّ)(٢)، وكان من العُبَّاد(٣)، ثُمَّ إنَّ الحسن لم يسمع مِن أبي هريرة، على قول الأكثرين، والله أعلم.

٥٧٤٧- حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الرُّؤْيَا مِنَ اللهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ، فَلْيَنْفُثْ حِينَ يَسْتَيْقِظُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَتَعَوَّذْ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ»، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَإِنْ كُنْتُ لَأَرَى الرُّؤْيَا أَثْقَلَ عَلَيَّ مِنَ الْجَبَلِ، فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فَمَا أُبَالِيهَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ**): هو بإسكان الخاء، و(**سُلَيْمَانُ**) بعده: هو ابن بلال، و(**يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**) بعده: هو الأنصاريُّ، و(**أَبُو سَلَمَةَ**): هو ابن عبد الرحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السبعة، على

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٦/٨٦).

(٢) «سؤلات الآجري» (٢/٤٨).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/١٦٧).

قول الأكثر، وتَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، و(أَبُو قَتَادَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه اختُلِف في اسمه، فقيل: الحارث، وقيل: النُّعمان، وقيل: عمرو، ابن ربعيٍّ الخزرجيُّ، تَقَدَّمَ ﵁[ح١٥٣].

قوله: (وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ): تَقَدَّمَ الكلام على (الحلم مِن الشَّيطان)، وأنَّه (الحلْم) بالإسكان والضَّمِّ[ح٣٢٩٢].

قوله: (فَلْيَنْفِثْ): تَقَدَّمَ أنَّه(١) بكسر الفاء وضمِّها، وتَقَدَّمَ ما (النَّفْث)[ح١٢٧٠]، وسأذكر الروايات التي جاءت، ماذا يصنع إذا رأى ما يكره في (التَّعبير) إن شاء الله تعالى[ح٦٩٨٦].

٥٧٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأُوَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ نَفَثَ فِي كَفَّيْهِ بِقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ وَبِالْمُعَوِّذَتَيْنِ جَمِيعًا، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ، وَمَا بَلَغَتْ يَدَاهُ مِنْ جَسَدِهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا اشْتَكَى كَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ بِهِ. قَالَ يُونُسُ: كُنْتُ أَرَى ابْنَ شِهَابٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ إِذَا أَتَى إِلَى فِرَاشِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ): هذا هو سليمان بن بلال، و(يُونُس): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(الزُّهْري(٢)): هو مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب./ [٢/٢٧٥ب]

قوله: (إِذَا أَوَى): هو بقصر الهمزة، هذا هو الفصيح، وقد تَقَدَّمَ أنَّه متى كان لازمًا؛ كان بقصر الهمزة، ومتى كان متعدِّيًا؛ كان بمدٍّ على الفصيح فيهما، وهي لغة القرآن[ح٤٧٤].

قوله: (وَبِالْمُعَوِّذَتَيْنِ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الواو[ح٤٤٣٩].

قوله: (قَالَ يُونُسُ): تَقَدَّمَ أنَّه ابن يزيد الأيليُّ، المذكور في السند، و(ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم.

٥٧٤٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ رَهْطًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ انْطَلَقُوا فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا بِحَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ، فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ قَدْ نَزَلُوا بِكُمْ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ، إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، فَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ شَيْءٌ؟

(١) في (أ): (هو أنه).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ابن شهاب).

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللهِ إِنِّي لَرَاقٍ، وَلَكِنْ وَاللهِ، لَقَدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَانْطَلَقَ فَجَعَلَ يَتْفِلُ وَيَقْرَأُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ حَتَّى لَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فَانْطَلَقَ يَمْشِي مَا بِهِ قَلَبَةٌ، قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه التَّبُوذَكيُّ، و(أَبُو عَوَانَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الوضَّاح ابن عبد الله، و(أَبُو بِشْرٍ) بعده: بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، وتَقَدَّمَ أنَّه جعفر بن أبي وحشيَّة إياسٍ، و(أَبُو المُتَوَكِّل): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عليُّ بن داود، وقيل: ابن دُواد، و(أَبُو سَعِيدٍ): سعد بن مالك ابن سنان الخُدْريُّ.

قوله: (أَنَّ رَهْطًا): تَقَدَّمَ أنَّ (الرهط): ما دون العشرة من الرجال[ح٢٧]، وهؤلاء كانوا ثلاثين رجلًا، كما في بعض طرق الحديث⁽¹⁾، وكأنَّه أراد الرُّؤساء.

قوله: (فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ): (لُدِغ): بِضَمِّ اللَّام، وكسر الدال المُهْمَلة، وبالغين المُعْجَمة، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكانت قد لدغته⁽²⁾ عقرب، كما في بعض طرقه⁽³⁾، و(سيِّد الحيِّ): لا أعرف اسمه.

قوله: (فَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَاللهِ إِنِّي لَرَاقٍ): تَقَدَّمَ أنَّه أبو سعيد الخُدْريُّ، كما جاء التَّصريح به في «سنن ابن ماجه»[جه٢١٥٦]، وقد تَقَدَّمَ ما فيه[ح٥٠٠٧].

قوله: (عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ): تَقَدَّمَ أنَّه كان ثلاثين شاة، كما في بعض طرق هذا «الصَّحيح»[٥٠٠٧].

قوله: (فَجَعَلَ يَتْفُلُ): تَقَدَّمَ ما (التفل)، وأنَّ (يتفُل) بكسر الفاء وضمِّها[ح٢٢٧٦].

قوله: (لَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ): (نُشِطَ): بِضَمِّ النون، وكسر الشين المُعْجَمة، وبالطاء المُهْمَلة، قال في «النهاية»: («فكأنَّما أُنشِط مِن عقال»، أي: حلَّ، وقد تكرَّر في الحديث، وكثيرًا ما يجيء في الرواية: «كأنَّما نُشِط من عقال»، وليس بصحيح، يقال: نشطتُ العقدةَ؛ إذا عقدتَها، وأنشطتُها، وانتشطتُها؛ إذا حللتَها)، انتهى، وفي «المطالع»: («كأنَّما أُنشِط من عقال»، أي: حُلَّ، وأصله: مِن البعير المعقول، يُقال:

---

(1) كما جاء في «مسند أحمد» (٣/١٠)، و«سنن ابن ماجه» (٢١٥٦).

(2) في (أ): (دلغته)، وهو تحريف.

(3) كذا في «سنن الترمذي» (٢٠٦٣)، «سنن ابن ماجه» (٢١٥٦).

نشطتُ البعيرَ؛ إذا عقلتَه بالأنشوطة، وهي عقدة في العقال، وأنشطتُ العقال ونشطتُه؛ إذا حللتَه)[مطالع٤/٢٢٢]، ونقل شيخنا كلام صاحب «الأفعال»، فقال: (أنشطتُ العقدة؛ حللتُها، ونشطتُها؛ عقدتُها بأنشوطة؛ وهي حديدة يعقد بها[الأفعال٣/٢٣٠]، قلت: فعلى هذا: صوابه: أُنشِط، كما نبَّه عليه ابن التين)، انتهى[التوضيح٢٧/٥٠٠]، وقد تَقَدَّمَ مُختصَرًا[ح٢٢٧٦].

قوله: (مَا بِهِ قَلَبَةٌ): هي بفتح القاف واللَّام والموحَّدة، ثُمَّ تاء التأنيث، و(القلبة): الداء، وأصله مِن القُلَاب؛ وهو داء يصيب الإبل، ثُمَّ استُعمِل في كلِّ داء، وقيل: معناه: وما به داء يُقلَبُ له[مطالع٥/٣٥٩].

قوله: (فَأَوْفَوْهُمْ): هو بهمزة القطع، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (اقْسِمُوا): هو بهمزة وصل، فإن ابتدأتَ بها؛ كسرتها، وهو ثُلاثيٌّ، ولا أعرف قائل: (اقسموا).

قوله: (فَقَالَ الَّذِي رَقَى): (الذي رقى): تَقَدَّمَ أنَّه أبو سعيد الخُدْريُّ، و(رقى): معتلٌّ، غير مهموز، وهذا غاية في الظهور.

قوله: (أَنَّهَا رُقْيَةٌ): تَقَدَّمَ أنَّ جوهر اللَّفظ يعطي أنَّ جميع السورة رقية، وقال بعضهم: موضع الرقية منها: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وفي لفظ بعضهم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[ح٢٢٧٦].

٤٠ - بَابُ مَسْحِ الرَّاقِي الْوَجَعَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى

٥٧٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ بَعْضَهُمْ، يَمْسَحُهُ بِيَمِينِهِ: «أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا». فَذَكَرْتُهُ لِمَنْصُورٍ، فَحَدَّثَنِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنَحْوِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هو ابن سعيد القَطَّان، و(سُفْيَان) بعده: الظاهر أنَّه الثَّوريُّ، و(الأَعْمَش): سليمان بن مِهْرَان، أبو مُحمَّد، القارئ، و(مُسْلِم): هو أبو الضُّحى مسلم ابن صُبَيح.

قوله: (أَذْهِبِ الْبَاسَ): (أَذْهب): بقطع الهمزة، وكسر الهاء، رُبَاعيٌّ.

قوله: (وَاشْفِ): تَقَدَّمَ أنَّه بهمزة وصل، فإن ابتدأتَ بها؛ كسرتَها، ثُلاثيٌّ[قبل ح٥٦٧٥]، و(لَا يُغَادِرُ): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: لا يترك ولا يُبقي، وتَقَدَّمَ أنَّ قوله: (فَذَكَرْتُهُ لِمَنْصُورٍ): قائله هو سفيان الثَّوريُّ، و(مَنْصُور): هو ابن المُعتمِر، و(إِبْرَاهِيم): هو ابن يزيد النَّخعيُّ، وتَقَدَّمَ كلُّ ذلك قريبًا[ح٥٦٧٥].

٤١ - بَابُ الْمَرْأَةِ تَرْقِي الرَّجُلَ

٥٧٥١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ،

عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْفِثُ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ، فَلَمَّا ثَقُلَ كُنْتُ أَنَا أَنْفِثُ عَلَيْهِ بِهِنَّ، وَأَمْسَحُ بِيَدِ نَفْسِهِ لِبَرَكَتِهَا، فَسَأَلْتُ ابْنَ شِهَابٍ: كَيْفَ كَانَ يَنْفِثُ؟ قَالَ: يَنْفِثُ عَلَى يَدَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه المسنديُّ الحافظ، وتَقَدَّمَ لمَ قيل له: (المسنديُّ)، في أوائل هذا التعليق[ح٩]، و(هِشَامٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن يوسف، قاضي صنعاء، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه ابن راشد، و(الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (يَنْفِثُ): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الفاء وضمِّها، وتَقَدَّمَ ما (النفث) قريبًا وبعيدًا[ح١٢٧٠و٥٧٣٥].

قوله: (قُبِضَ فِيهِ): (قُبِض): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (بِالْمُعَوِّذَاتِ): تَقَدَّمَ مَرَّاتٍ أنَّها بكسر الواو، و(أَنْفِثُ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه بكسر الفاء وضمِّها.

قوله: (فَسَأَلْتُ ابْنَ شِهَابٍ): السَّائل له مَعْمَر؛ هو ابن راشد، وهذا ظاهِرٌ جدًّا، والزُّهريُّ: تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه مُحَمَّد بن مسلم.

وقوله: (يَنْفِثُ) و(يَنْفُثُ): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله مرارًا أنَّه بكسر الفاء وضمِّها.

٤٢ - بَابُ مَنْ لَمْ يَرْقِ

قوله: (بَابُ مَنْ لَمْ يَرْقِ): هو بفتح أوَّله، وسكون ثانيه، معتلٌّ، محذوف الياء؛ للجزم.

٥٧٥٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَجَعَلَ يَمُرُّ النَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّجُلُ، وَالنَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلَانِ، وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ رَهْطٌ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفُقَ، فَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمَّتِي، فَقِيلَ هَذَا: مُوسَى فِي قَوْمِهِ، ثُمَّ قِيلَ لِي: انْظُرْ، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفُقَ، فَقِيلَ لِي: انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا، فَرَأَيْتُ سَوَادًا كَثِيرًا سَدَّ الأُفُقَ فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ»، فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يُبَيَّنْ لَهُمْ، فَتَذَاكَرَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: أَمَّا نَحْنُ فَوُلِدْنَا فِي الشِّرْكِ، وَلَكِنَّا آمَنَّا بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ هُمْ أَبْنَاؤُنَا، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «هُمُ الَّذِينَ لَا يَتَطَيَّرُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتَوُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»، فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: أَمِنْهُمْ أَنَا؟ فَقَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ الأسماء بالضَّمِّ، والكنى بالفتح[ح١١٠]، و(حُصَيْنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) مثلُه.

قوله: (عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ): (عُرِضت): بِضَمِّ العين، وكسر الرَّاء، وفي آخره تاء التأنيث الساكنة، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الأمم): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (مَعَهُ الرَّهْطُ): تَقَدَّمَ أنَّ (الرَّهط): ما دون العشرة مِن الرجال[ح٢٧]، وتَقَدَّمَ أنَّ (السَّواد): الأشخاص، وتَقَدَّمَ (الأُفُق): أنَّه بِضَمِّ الهمزة، وضمِّ الفاء، وسكونها، جانب السَّماء[٥٧٠٥]./ [٢/٢٧٦أ]

قوله: (وَمَعَهُمْ(١) سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ): تَقَدَّمَ أنَّه يجيء أنَّ هؤلاء مِن مقبرة واحدة؛ وهي البقيع، والله أعلم[ح٥٧٠٥].

قوله: (لَا يَتَطَيَّرُونَ): تَقَدَّمَ ما (الطِّيَرة).

قوله: (وَلَا يَسْتَرْقُونَ): تَقَدَّمَ تنبيهٌ على ما وقع في «صحيح مسلم»: (لا يرقون، ولا يسترقون)[م(٢٢٠)(٣٤٧)]، ولم يقع (يرقون) في «البُخاريِّ»؛ فانظر ذلك غير بعيد جدًّا[ح٥٧٠٥].

قوله: (وَلَا يَكْتَوُونَ): تَقَدَّمَ الكلام على (الكيِّ)، والأحاديث الواردة فيها، والجمع بينها[ح٥٦٨٠].

قوله: (فَقَامَ عُكَّاشَةُ): تَقَدَّمَ أنَّه بالتشديد والتَّخفيف، وتَقَدَّمَ ضبط والده (مِحْصَنٍ)، وما وقع فيه لبعض رواة «البُخاريِّ»، وتَقَدَّمَ الكلام على القائم الثاني، وأنَّه سعد بن عبادة[ح٥٧٠٥]، وستأتي الحكمة في تأخُّره عن هذا المقام، وفيه كلام حسن من عند السُّهيليِّ في (باب يدخلون الجنَّة سبعون ألفًا بغير حساب)، فقيل في معناه: كانت ساعة إجابة، ويقال: كي لا يتسلسل الأمرُ، والله أعلم[٦٥٤١].

٤٣ - بَابُ الطِّيَرَةِ

قوله: (بَابُ الطِّيَرَةِ): تَقَدَّمَ أنَّ (الطِّيَرَة): بكسر الطاء، وفتح الياء وتُسكَّن؛ حكاهما ابن الأثير(٢)[ح٥٧٠٧].

٥٧٥٣ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَرْأَةِ، وَالدَّارِ، وَالدَّابَّةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّد): الظاهر أنَّه المسنديُّ، وقد تَقَدَّمَ، وسيأتي قريبًا، تقدَّمت

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ومع هؤلاء).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/١٥٢).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثني).

ترجمته[ح٩]، و(**يُونُسُ**): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه ابن يزيد الأيليُّ، و(**الزُّهْرِي**): مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب.

قوله: (**لَا عَدْوَى**): تَقَدَّمَ الجمع بينه وبين قوله: (وفِرَّ من المجذوم كما تفرُّ من الأسد)، وقوله: (لا يوردنَّ مُمرِض على مُصِحٍّ)[خ٥٧٧٠،م(٢٢٢١)(١٠٤)]، وأنَّه لا تعارُض، والله أعلم[ح٥٧٠٧].

قوله: (**وَلَا طِيَرَةَ**): تَقَدَّمَ ما (الطِّيرة)، وتَقَدَّمَ ضبطها أعلاه وقبله مرارًا[ح٥٧٠٧]، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله: (**وَالشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ**) مُطَوَّلًا في أوَّل (الجهاد)[ح٢٨٥٨].

٥٧٥٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا طِيَرَةَ، وَخَيْرُهَا **الْفَأْلُ**» قَالُوا: وَمَا الْفَأْلُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّه الحكم بن نافع، و(**شُعَيْبٌ**): هو ابن أبي حمزة، و(**الزُّهْرِي**): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (**الْفَأْلُ**): هو مهموز؛ ما يسرُّ ويسوء؛ بخلاف الطِّيرة، فإنَّها لا تكون إلَّا فيما يسوء، وربَّما استُعمِلت فيما يسرُّ ويسوء، وهمزة (الفأل) ساكنة، فيجوز تسهيلها، وجمع (الفأل): فُؤُل، وقال بعضهم: هو ضدُّ (الطِّيرة)(١)، قال الخَطَّابيُّ: (الفرق بين الفأل والطِّيرة أنَّ الفأل: مأخوذ من طريق حُسْن الظَّنِّ بالله تعالى، والطِّيَرة: إنَّما هي من طريق الاتِّكال على شيء سواه، وقال الأصمعيُّ: سألت ابن عون عن الفأل؛ فقال: هو أن يكون مريضًا، فيسمع: يا سالم، أو غائبًا، فيسمع: يا واجد)، والله أعلم(٢).

٤٤ - بَابُ الْفَأْلِ

٥٧٥٥ - **حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**: أَخْبَرَنَا **هِشَامٌ**: أَخْبَرَنَا **مَعْمَرٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ **عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا طِيَرَةَ، وَخَيْرُهَا **الْفَأْلُ**» قَالَ: وَمَا الْفَأْلُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «الْكَلِمَةُ الصَّالِحَةُ يَسْمَعُهَا أَحَدُكُمْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): هذا هو المسنديُّ، و(**هِشَامٌ**): هو ابن يوسف القاضي الصنعانيُّ، و(**مَعْمَرٌ**): هو ابن راشد، و(**الزُّهْرِي**): مُحَمَّد بن مسلم، و(**عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هو ابن عتبة بن مسعود الهذليُّ.

---

(١) انظر «التنقيح» (١١٣٢/٣)، «مطالع الأنوار» (١٨٦/٥).

(٢) انظر «غريب الحديث» (١٨٣/١).

قوله: (لَا طِيَرَةَ): تَقَدَّمَ ضبطها قريبًا[٥٧٥٣]، وكذا (الْفَأْلُ)[٥٧٥٤].

٥٧٥٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ الصَّالِحُ، الْكَلِمَةُ الْحَسَنَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو الفراهيديُّ، وأنَّه نسبه إلى جدِّه فُرهود، وأنَّ النسبة إلى فرهود: فرهوديٌّ وفراهيديٌّ، و(مسلم): حافظ مشهور، تقدَّم مُترجَمًا[ح٢٦٤]، و(هِشَامٌ) بعده: هو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ.

٤٥ - بَابٌ لَا هَامَةَ

قوله: (بَابٌ: لَا هَامَةَ): تَقَدَّمَ ضبطها، والكلام عليها قريبًا وبعيدًا[ح٥٧٠٧، ٣٩٢١].

٥٧٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ».

قوله: (حَدَّثَنَا(١) النَّضْرُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالضَّاد المُعْجَمة، وأنَّه لا يشتبه بـ(نصر) بالمُهْمَلة، وهذا هو ابن شميل الإمام، و(إِسْرَائِيلُ): هو ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبِيعيُّ، و(أَبُو حَصِينٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ الكنى بالفتح، والأسماء بالضَّمِّ[ح١١٠]، وهذا عثمان بن عاصم، و(أَبُو صَالِحٍ): ذكوان السَّمَّان الزَّيَّات، و(أَبُو هُرَيْرَةَ): عبد الرحمن بن صخر، على الأصحِّ.

قوله: (لَا عَدْوَى): تَقَدَّمَ الكلام عليه مع ما يعارضه في الظاهر قريبًا، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (الطِّيَرَة)، وعلى (الهَامَةَ)، وعلى (الصَّفَر)[ح٥٧٠٧].

٤٦ - بَابُ الْكِهَانَةِ

قوله: (بَابُ الْكِهَانَةِ): هي بكسر الكاف؛ مصدر (كَهَن يكهُن) مثل: (كتَب يكتُب كِتابة)، قال القاضي عياض رحمه الله: (كانت الكهانة في العرب ثلاثة أضرب؛ أحدها: يكون للإنسان وليٌّ من الجنِّ يخبره بما يسترق مِن السَّمع مِن السماء، وهذا القِسم بطل مِن حين بُعِث مُحَمَّد ﷺ، الثاني: أن يخبره بما يطرأُ، أو يكون في أقطار الأرض، وما خَفي عنه ممَّا قَرُب أو بَعُد، وهذا لا يبعدُ وجودُه، ونفت المعتزلة وبعض المتكلِّمين هذين الضَّربَين وأحالوهما، ولا استحالة في ذلك، ولا بُعد في وجوده، لكنَّهم يَصدُقون ويَكذِبون، والنَّهيُ عن تصديقهم والسماع منهم عامٌّ، الثالث: المُنجِّمون، وهذا الضرب يخلق الله

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): أخبرنا.

فيه لبعض الناس قوَّةً ما، لكن الكذب عليه أغلب، ومِن هذا الفنِّ العرافة، وصاحبها عرَّاف؛ وهو الذي يستدلُّ على الأمور بأسباب ومُقدِّمات يدَّعي معرفتها بها، وقد يعتضد بعض هذا الفنِّ في ذلك بالزجر، والطرق، والنُّجوم، وأسباب معتادة، وهذه الأضرب كلُّها تُسمَّى: كهانة، وقد أكذبهم الشرع، ونهى عن تصديقهم وإتيانِهم، والله أعلم)[(١)]، وقد قدَّمته مرَّة أخرى.

٥٧٥٨ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ**: حَدَّثَنَا **اللَّيْثُ**: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى **فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ اقْتَتَلَتَا**، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَأَصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَتَلَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَضَى أَنَّ دِيَةَ مَا فِي بَطْنِهَا **غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ**، فَقَالَ **وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غُرِّمَتْ**: كَيْفَ أَغْرَمُ يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلَ، وَلَا نَطَقَ، **وَلَا اسْتَهَلَّ**، فَمِثْلُ ذَلِكَ **بَطَلَ**؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (عفيرًا) بِضَمِّ العين المُهْمَلة، وفتح الفاء، وهذا ظاهِرٌ عند أهله، و(**اللَّيْثُ**): هو ابن سعد الإمام، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ، تَقَدَّمَ مرارًا، و(**أَبُو سَلَمَةَ**): عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرحمن بن عوف، أحد الفقهاء السَّبعة، على قول الأكثر.

قوله: (**فِي امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ اقْتَتَلَتَا...**) إلى آخره: المضروبة ذات الجنين: مُلَيكة بنت عويمر، والضاربة: أمُّ غُطَيف[(٢)] بنت مسروح، كذا في «غوامض عبد الغنيِّ»[الغوامض ١٣٦]، وفي «النَّسَائيِّ» تسمية المرأتين عن ابن عَبَّاس، وقيل في الثانية -وهي الضَّاربة-: أمُّ عَفيف[(٣)][س ٥٢/٨]، قال أبو الفرج ابن الجوزيِّ في «تلقيحه»: (واسم إحدى المرأتين: مُلَيكة، والأخرى: غُطَيف[(٤)]، وقيل: أمُّ غطيف، ورُوِي: أنَّ إحدى المرأتين أمُّ عَفيف، والأخرى: أمُّ مُكلِّف، وذكر أنَّ الضاربة[(٥)] هي أمُّ عفيف بنت مسروح،/ والمضروبة كانت مليكة بنت ساعدة الهذليِّ)، انتهى[تلقيح فهوم الأثر ٦٩٥]، وقال ابن بَشْكُوال: (الضَّاربة: أمُّ عَفِيف بنت [٢/٢٧٦ب]

(١) انظر «إكمال المعلم» (٧/١٥٣)، «المنهاج شرح مسلم» (١٤/٤٤٢-٤٤٣)، والكلام بتمامه له.

(٢) كذا في (أ)، وفي المطبوع من مصدره: (عفيف).

(٣) كذا في (أ)، وفي المطبوع من مصدره: (أم غطيف).

(٤) كذا في (أ)، وفي المطبوع من مصدره: (عطيف)، وكذا الموضع اللاحق.

(٥) كذا في (أ)، وفي المطبوع من مصدره: (أنصارية).

مسروح، وذات الجنين مُلَيكة بنت عويمر)[الغوامض٢٤٩] ذكره عبد الغنيِّ، وفي حديثه: (فقال العلاء بن مسروح)[الغوامض١٣٨]، وقيل: إنَّ المُتكلِّم بذلك حَمَلُ بن مالك بن النَّابغة[حم١٠٩١٦]، وعن ابن طاهر مثلُه، إلَّا أنَّه قال: (أمُّ عَفيفة)، ولم يحكِ كون المتكلِّم حَمَلُ بن مالك، والله أعلم(١).

قوله: (مِنْ هُذَيْلٍ): كذا هنا، وفي بعض طرقه: (من بني لحيان)(٢)، و(لِحيان) بكسر اللَّام على المشهور: بطنٌ مِن هذيل(٣)، والله أعلم(٤).

قوله: (بِحَجَرٍ): كذا هنا، وفي بعض طرقه في هذا «الصَّحيح»: (رمت إحداهما الأخرى)[ح٦٩٠٤]، ولم يتعرَّض للمَرميِّ به، وفي رواية: (بعمود فُسطاط)(٥)، وقد تَقَدَّمَ ما الفُسطاط، ولغاته[ح٩٦٩]، ولعلَّها فعلت بها الشَّيئين؛ رمتها بحجر، وضربتها بعمود فُسطاط؛ جمعًا بين الروايتين، والله أعلم.

قوله: (غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ): (غرَّةٌ): منوَّن مَرْفوعٌ، و(عبدٌ أو أمةٌ): مثله بدل من (غرَّة) كذا ضبطه غير واحد، ولكنِ المُحدِّثون يروونه على الإضافة، قال ابن قُرْقُول: (والأوَّل هو الصواب؛ لأنَّه بيَّن الغرَّة ما هي)، انتهى[مطالع٥/١٣٧]، وممَّا يُؤيِّد ما قاله ويوضِّحه روايةٌ في هذا «الصَّحيح» في (كتاب الدِّيات) في (باب دية جنين المرأة) عن المغيرة بن شعبة: (قضى رسولُ الله ﷺ بالغرَّة عبدٍ أو أمةٍ)[ح٦٩٠٤]، فقد فسَّر (الغرَّة) في الحديث: بعبدٍ أو أمةٍ، قال العلماء: و(أو) في الحديث؛ للتَّقسيم، لا للشَّكِّ(٦)، ونقل شيخنا احتمالًا عن ابن التِّين: أنَّها للشَّكِّ، ثُمَّ نقل عنه ما معناه أنَّها ليست للشَّكِّ، قال: (وهذا المعوَّل عليه)، انتهى[التوضيح٢٧/٥٢٨]، و(الغُرَّة): العبدُ نفسُه أو الأمة، وأصل الغرَّة: البياض الذي يكون في وجه الفرس، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: (الغرَّة: عبد أبيض، أو أمة بيضاء)، وسُمِّي غرَّة؛ لبياضه، ولا يُقبَل في الدِّية عبدٌ أسودُ، ولا جاريةٌ سوداءُ، وليس ذلك شرطًا عند الفقهاء(٧)، وإنَّما (الغرَّة) عندهم: ما بلغ ثمنه نصف عُشْر الدِّية مِن العبيد والإماء، وإنَّما تجب الغرَّة في الجنين؛ إذا سقط ميتًا،

---

(١) انظر «إيضاح الإشكال» (ص ١٣٤)، وفيه: (أم عفيف) لا (أم عفيفة).

(٢) كما في «صحيح البخاري» (٦٧٤٠)، «صحيح مسلم» (١٦٨١) (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) صرح بذلك الإمام احمد في «مسنده» (٢/٥٣٩).

(٤) هذه الفقرة جاءت في (أ) بعد الفقرة اللَّاحقة.

(٥) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (١٦٨٢) (٣٨) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٦) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١١/١٧٦).

(٧) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣/٣٥٣) مادَّة (غرر).

فإن سقط حيًّا ثُمَّ مات؛ ففيه الدِّية كاملةٌ، وقد جاء في بعض الرِّوايات: (غرَّة عبد أو أمة، أو فرس، أو بغل)(١)، وقيل: إنَّ الفرس والبغل غلط مِن الراوي، وقد أخذ بها بعضُ السَّلف(٢).

تنبيهٌ: قال كافَّة العلماء بالغرَّة، قال شيخنا: (وخالف فيه قوم فقالوا: لا شيء فيه؛ حكاه في «المعونة»[١٣٥٧/٣]، وهو منابذ للنَّص، فلا يُلتفَتُ إليه)، انتهى[التوضيح٢٧/٥٢٧]، قال شيخنا في (الفرائض): (ومِن غريب ما وقع في هذا الحديث بعد قوله: «أو أمة»: «أو بغل، أو حمار»، أخرجها أبو داود[ح٤٥٧٩](٣)، وهي معلولة، وفي رواية لابن أبي شيبة مِن حديث عطاء مُرْسَلًا: «أو بغل»[ش٢٧٨٣٧] فقط، وأخرى: «أو فرس»[ش٢٧٨٣٧] من حديث هشام عن أبيه، وقال به مجاهد وطاوس، وفي «الدَّارقطنيِّ» من حديث معمر عن ابن طاوس، عن أبيه أنَّ عمر قال: «أو فرس»[قط٣١٨٤]، وفي «الإسماعيليِّ» قال عروة: «الفرس غرَّة»، وقال ابن سيرين: «يجزئ مئة شاة»، وفي بعض طرق «أبي داود»: «خمس مئة شاة»، وهو وَهَمٌ صوابه: «مئة شاة»، كما نبَّه عليه أبو داود[د٤٥٧٨]، وفي «مسند الحارث بن أبي أسامة» مِن حديث حَمَل بن مالك: «أو عشرين من الإبل، أو مئة شاة»[بغية الباحث٥٨٢]، قال البَيْهَقيُّ[هق١١٥/٨]: ورواه أبو الفتح أيضًا عن أبيه، عن رسول الله ﷺ إلَّا أنَّه قال: «أو عشرون ومئة شاة»، وإسناده ضعيف)[التوضيح٥٠١/٣٠].

قوله: (**فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي غُرِمَتْ**(٤)): (وليُّها): هو حَمَلُ بن مالك بن النَّابغة، كذا جاء مُصرَّحًا به في بعض طرق «الصَّحيح»[م(١٦٨١)(٣٦)]، و(حَمَل) بفتح الحاء المُهْمَلة، والميم، وقيل فيه: حملة، وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (وليُّ المرأة هو العلاء بن مسروح، وفي بعض الرِّوايات: «فقال حَمل بن مالك بن النابغة الهذليُّ، وهو زوج المرأتين»، وفي «مختصر الاستيعاب»...)، فذكر مستنده من كونه العلاء بن مسروح من «مختصر الاستيعاب»، وعزاه لعبد الغنيِّ بن سعيد[الغوامض١٣٨]، قال: (ووقع في «البَيْهَقيِّ»: «فقال أبوها»[هق١٠٨/٨]، وحينئذٍ؛ فيكون القائل مسروح)، انتهى[الإفهام٥١٤]، قال شيخنا: (وروى أبو موسى المدينيُّ في «الصَّحابة»: أنَّ حَمَل بن مالك هذا تُوُفِّيَ في زمن رسول الله ﷺ، وُجِد مقتولًا، قتلته امرأة اسمها أُثَيلة، وأنَّه ﵇ أهدر دمه)، انتهى[التوضيح٥٠٣/٣٠]، و(حَمَل) هذا: تَقَدَّمَ

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٧٩) من طريق أبي هريرة ﵁، ثم قال: (روى هذا الحديث حماد بن سلمة، وخالد بن عبد الله عن محمد بن عمرو، ولم يذكروا «أو فرسٍ أو بغل»).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١١/١٧٦).

(٣) والرواية: (أو فرس).

(٤) كذا في (أ) معًا، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (غَرِمَت)، وفي (ق): (غُرِّمَتْ)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

أنَّه هذليٌّ، له صحبة، روى عنه ابن عَبَّاس، روى له أبو داود، والنَّسَائيُّ، وابن ماجه[الكاشف٣٣أ]، ولم أر مِن وفاته إلَّا ما ذكرته مِن كلام شيخنا الذي نقله عن أبي موسى، والحديث الذي لـ(حَمَل) في «أبي داود»[د٤٥٧٢] و«النَّسَائيِّ» و«ابن ماجه»[جه٢٦٤١] يشهدُ بأنَّه تخلَّف بعد النَّبيِّ ﷺ إلى زمن عمر رضي الله عنه، و(غُرِّمَتْ) بِضَمِّ الغين المُعْجَمة، وكسر الراء المُشَدَّدة، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (غَرِمَتْ) بفتح الغين، وكسر الرَّاء المُخفَّفة، مَبْنيٌّ للفاعل.

قوله: (**وَلَا اسْتَهَلَّ**[(١)]) أي: صاح[(٢)]، وهذا معروفٌ.

قوله: (بَطَلَ): هو في أصلنا بالموحَّدة المفتوحة، وفي نسخة: (يُطَلُّ)[(٣)]، قال ابن قُرْقُول: («بطَلْ» أو «يُطَلّ»، بالوجهين رويناه في «المُوطَّأ» ليحيى عنه[(٤)]، قال ابن بُكَيْر: بالوجهين رويناه عن مالك، ورجَّح الخَطَّابيُّ رواية الياء من «طُلَّ دمَه»، أو «طُلَّ دمُه»، و«أُطِلَّ دمه»؛ كلُّ ذلك إذا لم يُطلَب به، وأكثر الروايات: «بطل»؛ بباء واحدة، وكذلك في «البُخاريِّ» في «باب الطِّيَرة والكهانة»[ح٥٧٥٨]، يقال منه: بطل الشيء بُطلًا وبُطلانًا؛ ذهب، وكذلك إذا لم يُؤخَذ به القاتلُ، وكذلك في «كتاب مسلم»[م١٦٨٢][(٥)]، إلَّا عند أبي جعفر، فإنَّ الرواية عنه في حديث أبي الطاهر وحرملة: بالياء مثنَّاة)، انتهى[مطالع١/٤٨٩]، ونقل شيخنا عن ابن دريد قال: (أهل الحديث يقولونه بالباء، وهو تصحيف؛ إنَّما هو بالياء[الجمهرة١/٤٧٤])[التوضيح٢٧/٥٣٠].

قوله: (**إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ**): في بعض طرق «الصَّحيح»: (مِن أجل سجعه الذي سَجَع)[م(١٦٨١)(٣٦)]، وفي رواية أخرى: (أسجع كسجع الأعراب؟)[م(١٦٨٢)(٣٧)]، قال العلماء: إنَّما ذَمَّ سَجْعَهُ؛ لوجهين؛ **أحدهما**: أنَّه عارض به حكم الشرع ورام إبطاله، **والثاني**: تكلُّفه في مخاطبته، وهذان الوجهان في السجع مذمومان، وأمَّا السجع الذي كان ﷺ يقوله وهو في الحديث؛ فليس من هذا؛ لأنَّه لا يعارض به حكم الشرع ولا يتكلَّفه، فلا نهي فيه، بل هو حسن، ويؤيِّد ذلك قولُه: (كسجع الأعراب)، فأشار إلى بعض السَّجع، وهو المذموم[(٦)].

---

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق) به وبالسكون كذا الكلمات اللاحقة.

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (هلل).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍ عن الحمُّويي والمستملي، وابن عساكر.

(٤) في المطبوع من رواية يحيى عن مالك في «الموطأ» (٢/٨٥٥): (بطل)، وفي رواية الحسن (ص٢١٢): (يُطلُّ).

(٥) في المطبوع من مصدره: (يطل) بالياء.

(٦) انظر «شرح مسلم» (١١/١٧٨).

٥٧٥٩ - ٥٧٦٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ.

وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ، فَقَالَ الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ: كَيْفَ أَغْرَمُ مَا لَا أَكَلَ، وَلَا شَرِبَ، وَلَا نَطَقَ، وَلَا اسْتَهَلَّ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بَطَلْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ».

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو سَلَمَةَ): هو ابن عبد الرَّحمن بن عوف عبدُ الله، وقيل: إسماعيل.

قوله: (أَنَّ امْرَأَتَيْنِ): تقَدَّمَ الكلام عليهما أعلاه؛ الضَّاربة والمضروبة، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (الغُرَّة)، و(عَبْد أَوْ أَمَة) إعرابه[ح٥٧٥٨]، وهنا (وَلِيدَة): عوض (أمة)، وهي هي.

قوله: (وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ): هذا معطوف على السند الذي قبله، فرواه البُخاريُّ عن قتيبة، عن مالك، عن ابن شهاب به، وهو من طريق سعيد هنا مُرْسَل، وقد أخرجه النَّسائيُّ كذلك عن الحارث بن مسكين، عن ابن القاسم، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المُسَيَّب به[س٨/٤٩]، والله أعلم.

قوله: (يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ): (يُقتَل): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليه وإعرابه[ح٥٧٥٨].

قوله: (فَقَالَ الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ): (قُضِي) بِضَمِّ القاف، وكسر الضَّاد، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وقد تَقَدَّمَ أعلاه مَن هو، وأنَّه حمل بن مالك بن النابغة، وتَقَدَّمَ أنَّه غيره[ح٥٧٥٨].

قوله: (وَلَا اسْتَهَلَّ): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: صاح، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (بَطَل)، وهو بالباء الموحَّدة هنا في أصلنا، وعلى قوله: (إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ)[ح٥٧٥٩]./ [٢/٢٧٧أ]

٥٧٦١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّه المسنديُّ، كما تَقَدَّمَ في (الجمعة)[ح٨٩٩]، لا الحافظ الكبير المُصنِّف أبو بكر ابن أبي شيبة، و(الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو مَسْعُود): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (حدثني).

عقبة بن عمرو الأنصاريُّ البدريُّ، نُسِب إليها؛ لأنَّه كان ينزلها، وقد تَقَدَّمَ تَعقُّبُ البُخاريِّ في عدِّه في البدريِّين[ح٤٠٠٦].

قوله: (عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه في (البيوع)[ح٢٢٣٧]، ورواية: (إلَّا كلب صيد)(١)، وتَقَدَّمَ قصَّة عثمان في تغريم مَن قتل كلب صيدٍ، وأنَّهما ضعيفان، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (مَهْرِ الْبَغِيِّ): وهو ما تأخذه الزَّانية الفاجرة على زناها، وعلى (حُلْوَانِ الْكَاهِنِ): وأنَّه حرام بالإجماع[ح٢٢٣٧]، وهو ما يأخذه الكاهن، والمُنجِّم، والرَّمَّال، وأصحاب الحصى، والشَّعير، وزجر الطَّير(٢) أجرة له، وتَقَدَّمَ الكلام قريبًا وبعيدًا ما (الكاهن)[ح٢٢٨٢، قبل ح٥٧٥٨].

٥٧٦٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَاسٌ عَنِ الْكُهَّانِ، فَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُمْ يُحَدِّثُونَا أَحْيَانًا بِشَيْءٍ، فَيَكُونُ حَقًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تِلْكَ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ، يَخْطِفُهَا الْجِنِّيُّ، فَيَقُرُّهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ، فَيَخْلِطُونَ مَعَهَا مِئَةَ كَذْبَةٍ». قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: مُرْسَلٌ، الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ، ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ أَسْنَدَهُ بَعْدَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن راشد، وتَقَدَّمَ ضبطه، وتَقَدَّمَ (الزُّهْرِي): أنَّه مُحَمَّد ابن مسلم.

قوله: (نَاسٌ): هؤلاء (النَّاس) السائلون عن الكهَّان لا أعرفهم.

قوله: (لَيْسَ بِشَيْءٍ): معنى هذا الكلام: بطلان قولهم، وأنَّه لا حقيقة له، وفي هذا الحديث جوازُ إطلاق هذا اللَّفظ على ما كان باطلًا.

قوله: (أَحْيَانًا): تَقَدَّمَ أنَّ (الأحيان): الأوقات[ح٢].

قوله: (يَخْطَفُهَا): هو بفتح الطَّاء، وهذه اللُّغة الفصيحة، وهي لغة القرآن، ويجوز في لغة قليلة كسرُ الطاء(٤).

قوله: (فَيَقُرُّهَا): هو بفتح المُثنَّاة تحت، ثُمَّ قاف، ثُمَّ راء مشدَّدة مضمومتين كذا في أصلنا، قال

---

(١) أخرجه النسائيُّ في «المجتبى» (٧/٣٠٩) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وقال بعده: (هذا منكر).

(٢) في (أ): (الطيب)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرنا).

(٤) وبها ضُبط في (ق)، انظر «الصحاح» مادَّة (خطف)، وقد تقدم الكلام عنها عند الحديث (٨٠٦).

ابن قُرْقُول: (كذا ضبطه الأَصيليُّ بفتح الياء وضمِّ القاف، وعند غيره بِضَمِّ الياء وكسر القاف، وصوَّب بعضهم رواية الأَصيليِّ، وكلاهما صوابٌ على اختلاف التَّفسير، فقيل على ضمِّ القاف: إنَّ معناه: يردِّدها؛ كما تُردِّد الدَّجاجة صوتَها، وكذلك على مَن فسَّره أيضًا: تُصوِّتُ بها الدَّجاجة، يقال منه: قرَّت الدَّجاجة تَقُرُّ؛ إذا قطعت صوتها، وقرقرت قرقرة؛ إذا ردَّدت أيضًا، كما تصوِّت الزُّجاجة إذا حرَّكتها على شيء، أو كما تردِّد ما يُصَبُّ في القارورة في مدخلها أو جوانبها، وهذا يصحُّ على الضَّمِّ والكسر في القاف، يقال: قَرِرْتُ الماء في الآنية وأقررته؛ إذا صببته، قاله ابن القوطيَّة[الأفعال٥٤]، وقيل: معنى «يَقُرُّها»: يودعها في أذنه، أي: يجعل أذنه لها قرارًا، وهذا على رواية[1] مَن كسر القاف مِن «أقرَّ الشيء»، وقيل: «يَقُرُّها»؛ بِضَمِّ القاف: يُسِرُّها يُسارُّه بها، يقال: قرَّ الخبر في أذنه يَقُرُّه قَرًّا؛ إذا أودعه إيَّاه سرًّا، و«الدَّجاجة»[ح٦٢١٣، م(٢٢٢٨) (١٢٨)] و«الزُّجاجة»[2][ح٧٥٦١] روايتان، وكذلك «تُقِرُّها» روايات في «الصَّحيحَين»)، انتهى لفظه[مطالع٥/٣٣٠].

قوله: (مِئَةَ كَذْبَةٍ): هي بفتح الكاف وإسكان الذَّال، وكسر الكاف مع إسكان الذال، قال عياض: (وأنكر بعضهم الكسر إلَّا إذا أراد الحالة والهيئة، وليس هذا موضعَها)[مشارق١/٦٦٦].

قوله: (قَالَ عَلِيٌّ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ): (عليٌّ) هذا: هو المذكور أوَّل السند، وهو عليُّ بن عبد الله ابن المدينيِّ، الحافظ، الجهبذ، و(عبد الرَّزَّاق): هو ابن همام، الحافظ الكبير، الصَّنْعانيُّ، وقد أخرجه مسلم في (الطِّبِّ) عن عبد بن حميد، عن عبد الرَّزَّاق، عن معمر، عن الزُّهريِّ به[م(٢٢٢٨) (١٢٢)].

تنبيهٌ: في أصلنا: (قال عليٌّ: قال عبد الرَّزَّاق، مُرْسَل)، وفي الهامش: (قال عليٌّ: قال عبد الرَّحمن ابن مهديٍّ)، وكتب عليه: (خ) يعني: أنَّه نسخة، ولم أرَ أنا هذه في «شرح شيخنا»، ولا في «تقييد المُهْمَل»، ولا في «أطراف» المِزِّيِّ، فإذن الصَّواب: (قال عليٌّ: قال عبد الرَّزَّاق)، والله أعلم.

٤٧ - بَابُ السِّحْرِ،

وَقَوْلِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾ الآية [البقرة: ١٠٢]، **وَقَوْلِهِ**: ﴿وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]، **وَقَوْلِهِ**: ﴿أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣]، **وَقَوْلِهِ**: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]، **وَقَوْلِهِ**: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، **وَالنَّفَّاثَاتُ: السَّوَاحِرُ**. ﴿تُسۡحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٩]: **تُعَمَّوْنَ**.

---

(١) في (أ): (روايته)، والمثبت من مصدره.

(٢) من رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (بَابُ السِّحْرِ وَقَوْلِ اللهِ عَزَّجَلَّ[(١)]: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ١٠٢]): اعلم أنَّ المازريَّ قال: (مذهب أهل السُّنَّة وجمهور علماء الأمَّة على إثبات السِّحر، وأنَّ له حقيقةً؛ كحقيقة غيره مِن الأشياء الثابتة خلافًا لمَن أنكر ذلك، ونفى حقيقته، وأضاف ما يقع منه إلى خيالات باطلة لا حقيقة لها) انتهى[المعلم٣/١٥٨]، وقد رأيتُ بعض الشَّارحين نقل أنَّ الشَّاشيَّ مِن الشَّافِعيَّة نقل عن أبي جعفر الاستراباذيِّ: (أنَّ السِّحر لا حقيقة له) انتهى[(٢)]، قال المازَريُّ: (وقد ذكره الله تعالى في كتابه، وذكر أنَّه ممَّا يُتعلَّم، وذكر ما فيه إشارة إلى أنَّه ممَّا يُكفَر به، وأنَّه يُفرِّق بين المرء وزوجه، وهذا كلُّه لا يمكن فيما لا حقيقة له)[المعلم٣/١٥٨] انتهى، والسحر قد يكون كفرًا، وقد لا يكون كفرًا، بل معصيته كبيرة، فإنْ كان فيه قول، أو فعل يقتضي الكفر؛ فهو كفر، وإلَّا فلا، وأمَّا تعليمه وتعلُّمه؛ فحرام[(٣)]، واعلم أنَّه وقع في «الكفاية» للفقيه العلَّامة نجم الدين ابن الرِّفعة المصريِّ الشَّافِعيِّ: أنَّ الغزاليَّ قال في «وسيطه»: (لا يُكرَه تعلُّم السحر)[(٤)]، والذي في «الوسيط»: لا يُكرَه الجوازُ فقط[(٥)] مع أنَّه قد جزم بتحريم تعلُّمه في (كتاب الإجارة) عند[(٦)] الكلام على ركن المنفعة[الوسيط٤/١٦٣]، والمذهب أنَّ تعليمه وتعلُّمه حرامٌ على الأصحِّ، وفي «المستدرك» في (الزَّكاة) في كتاب عمرو بن حزم قال: (وكان في الكتاب أنَّ أكبر الكبائر عند الله يوم القيامة إشراكٌ بالله، وكذا، وكذا...) إلى أن قال: (وتعلُّم السِّحر...) الحديث، وقد سكت عليه الذَّهَبيُّ في «تلخيصه»[ك١/٣٩٥]، ورجَّح في «الميزان» أنَّ سُليمان في سنده ابنُ أرقم، لا ابن داود، قال: (فإذن الحديث ضعيف)، انتهى[الميزان٢/٢٠٢]، وإن كان السِّحر يتضمَّن الكفر؛ كَفَرَ، وإلَّا فلا، وإذا لم يكن فيه ما يقتضي الكفر؛ عُزِّر واستُتِيب، ولا يُقتَل عند الشَّافِعيَّة، فإن تاب؛ قُبِلت توبتُه[(٧)]، وقال مالك: (السَّاحر كافر يُقتَل بالسحر، ولا يُستَتاب، ولا تُقبَل توبتُه، بل يتحتَّم قتلُه)[(٨)]، والمسألة مبنيَّة على الخلاف في قبول توبة الزِّنديق؛ لأنَّ السَّاحر عنده كما ذكر، وليس عند الشَّافِعيَّة كذلك،

---

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (تعالى).

(٢) انظر «المجموع» (٢١/٦٣).

(٣) انظر «المجموع» (٢١/٦٤).

(٤) انظر «كفاية النبيه» (١٥/٣٦١).

(٥) انظر «الوسيط» (٦/٤٠٨)، والذي فيه نفي الحرمة.

(٦) في (أ): (على)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٧) انظر «المجموع» (٢١/٦٤).

(٨) انظر «مواهب الجليل» (٦/٢٧٩).

وعندهم تُقبَل توبة المنافق والزِّنديق، قال عياض: (وبقول مالك قال أحمد ابن حنبل، وهو مَرويٌّ عن جماعة مِن الصَّحابة والتَّابعين)[الإكمال٧/٩٠]، ومسألة ما إذا قَتَل الساحر بسحره، واعترف بذلك، وأنَّ سحره ممَّا يقتُل غالبًا معروفةٌ، وكذا مسألة العائن، ومسألة ما إذا قَتَل بالحال؛ كلُّها معروفة، فلا نطوِّل بها الكتاب، ومحلُّها كتب الفروع.

قوله: (﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]: وَالنَّفَّاثَاتُ: السَّوَاحِرُ): اعلم أنَّ عُقَد السِّحر التي سُحِر فيها ﷺ كانت إحدى عشرة عقدةً،/ فأنزل الله تعالى المُعوِّذتَين إحدى عشرة آيةً، فانحلَّت بكلِّ آية عقدةٌ، وقوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ﴾، ولم يقل: النَّفاثِّين، وإنَّما الذي سحره كان رجلًا، والجواب: أنَّ الحديث قد رواه إسماعيل القاضي، وزاد في روايته أنَّ زينب اليهوديَّة أعانت لبيد بن الأعصم على ذلك السِّحر مع أنَّ الأُخذة في الغالب مِن عمل النساء وكيدهنَّ، والله أعلم؛ ذكره السُّيهليُّ(١)، وعن «تفسير البغويِّ» في ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ﴾: أنَّ بنات لبيد ابن الأعصم سحرْنَه، ولعلَّهنَّ أعنَّ والدهنَّ مع زينب، والله أعلم(٢)، وفي كلام بعض الحفَّاظ المصريِّين: ذكر ابن سعد في «الطبقات»[الكبرى٢/١٧٧]: (أنَّ مُتولِّي السِّحر أخوات لبيد وكنَّ أسحر منه، وأنَّه هو الذي دفنه)[هُدى٣٤٦]. [٢/٢٧٧ب]

قوله: (﴿تُسۡحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٩]: تُعَمَّوْنَ): التِّلاوة معروفةٌ، و(تُعَمَّون) بِضَمِّ المُثنَّاة فوق، وفتح العين المُهمَلة، والميم مشدَّدة مفتوحة أيضًا، كذا في أصلنا، ويجوز ضمُّ أوَّله، وإسكان ثانيه، وفتح ثالثه، والذي قاله الثَّعالبيُّ: (﴿تُسۡحَرُونَ﴾، أي: تُخدَعُون وتُصرَفُون عن طاعته وتوحيده)[الكشف والبيان٧/٥٤].

٥٧٦٣ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَحَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ -أَوْ: ذَاتَ لَيْلَةٍ- وَهُوَ عِنْدِي لَكِنَّهُ دَعَا وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَشَعَرْتِ أَنَّ اللهَ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، أَتَانِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: مَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، قَالَ: فِي أَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ، وَجُفِّ طَلْعِ نَخْلَةٍ ذَكَرٍ، قَالَ: وَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ» فَأَتَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَّاءِ، وَكَأَنَّ رُؤُوسَ نَخْلِهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا اسْتَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ:

(١) انظر «الروض الأُنُف» (٢/٢٩١).

(٢) انظر «تفسير البغوي» (٤/٥٤٧).

«قَدْ عَافَانِي اللهُ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ شَرًّا» فَأَمَرَ بِهَا فَدُفِنَتْ. تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ وَأَبُو ضَمْرَةَ وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامٍ، وَقَالَ اللَّيْثُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامٍ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ، يُقَالُ: الْمُشَاطَةُ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الشَّعَرِ إِذَا مُشِطَ، وَالْمُشَاقَةُ: مِنْ مُشَاقَةِ الْكَتَّانِ.

قوله: (سَحَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَجُلٌ): أنكر هذا طائفةٌ من النَّاس، وقالوا: لا يجوز هذا عليه ﷺ، وظنُّوه نقصًا وعيبًا، وليس الأمر كما زعموا، بل هو من جنس ما يعتريه ﷺ مِن الأسقام والأوجاع، وهو مرضٌ مِن الأمراض، وإصابتُه به كإصابته بالسُّمِّ، لا فرق بينهما(١)، قال القاضي عياض: (والسِّحر مرضٌ مِن الأمراض، وعلَّة من العلل، يجوز عليه ﷺ كأنواع الأمراض ممَّا لا تُنكَر، ولا تقدح في نبوَّته)[الشفا٧١٩]، وسيأتي الكلام على هذا الرَّجل الساحر اليهوديِّ قريبًا جدًّا إن شاء الله تعالى.

قوله: (مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ): هو بِضَمِّ الزَّاي، ثُمَّ الرَّاء مفتوحة.

قوله: (يُقَالُ لَهُ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ): (لبيد) هذا: يهوديٌّ، كما سيأتي قريبًا، هلك على يهوديَّته، ولم يؤاخذه ﷺ؛ تكرُّمًا منه، وحكى القاضي عياض في «الشفا» خلافًا في أنَّه قتله أم لا(٢)، وحكى في (فصل: فإن قلت: لم يقتل النَّبيُّ ﷺ اليهوديَّ الذي قال له: «سام عليكم») ما لفظه: (أو يكون هذا ممَّا آذاه به كافر، وجاء بعد ذلك إسلامُه؛ كعفوه عن اليهوديِّ الذي سحر، وعن الأعرابيِّ الذي أراد قتله، وعن اليهوديَّة التي سمَّته، وقد قيل: قتلها)، انتهى[الشفا٧٨٦]، وجاء في بعض طرق هذا الحديث -كما سيأتي قريبًا- «حليف ليهود كان منافقًا»[ح٥٧٦٥]، وقوله: (وجاء بعد ذلك إسلامُه)، كذا رأيتُه في نسخة مِن «الشفا» صحيحة، ورأيت في نسخة دونها في الصِّحَّة: (رجا) بالرَّاء مِن الرَّجاء، وعلى هذه؛ فهذا ليس بقولٍ في إسلامه، و(لبيد) هذا: لا أعلم أحدًا عدَّه في المنافقين، والظَّاهر أنَّ المراد بالنِّفاق: الكفر، أو أنَّه كان يداهن المسلمين وهو على يهوديَّته، لا النِّفاق المعروف، ثُمَّ إنِّي رأيت شيخنا نقل عن الدَّاوديِّ: (أنَّه كان يهوديًّا، وأُراه كان ذلك منه قبل أن يكون لهم ذمَّة، ثُمَّ آمن بلسانه، ولم يؤمن بقلبه، وكان منافقًا)، انتهى[التوضيح١٩/١٩٦]، فقوله: (كان ذلك منه قبل أن يكون لهم ذمَّة): فيه نظر، ومَن عرف متى كاتبهم ﷺ؛ عَرَفَ بطلانَ ذلك، ونقل شيخنا في هذا المكان عن ابن الجوزيِّ ما لفظه: (وهذا يدلُّ على أنَّه كان أسلم وهو منافق) انتهى[التوضيح٢٧/٥٤٠]، وهذا أخذه مِن قوله: (كان منافقًا)، والله أعلم.

---

(١) انظر «زاد المعاد» (٤/١١٣).

(٢) انظر «الشفا» (ص٣٨٩).

قوله: (حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ): قيل: إنَّما كان يُتَخيَّل إليه وطءُ زوجاته، وليس بواطِئ، وقد يُتخيَّل للإنسان مثلُ هذا في المنام، فلا يبعد تخيُّله في اليقظة ولا حقيقة له، وقيل: إنَّه يُخيَّل إليه أنَّه فعله وما فعله، ولكن لا يعتقد صحَّة ما تخيَّله، فيكون اعتقاده على السَّداد، قال القاضي عياض رحمه الله: (وقد جاءت روايات هذا الحديث مُبَيِّنةً أنَّ السحر إنَّما سُلِّط على جسده وظواهر جوارحه، لا على عقله وقلبه واعتقادِه، ويكون معنى: «حتَّى يظنُّ أنَّه يأتي أهله ولا يأتيهنَّ»، ويروى: «أنَّه يخيَّل إليه»: أنَّه يظهر له مِن نشاطه، ومُتقدَّم عادته القُدرة عليهنَّ، فإذا دنا؛ أخذته أُخذة السِّحر، فلم يأتِهنَّ، ولم يتمكَّن مِن ذلك؛ كما يعتري المسحور، وكلُّ ما جاء مِن الروايات من أنَّه يخيَّل إليه فعل شيء لم يفعله ونحوه؛ فمحمولٌ على التَّخييل بالبصر، لا تخيُّل يتطرَّق إلى العقل، وليس في ذلك ما يُدخِل لبْسًا على الرِّسالة، ولا طعنًا لأهل الضَّلالة)، انتهى[(١)]، وقد ذكر ذلك في كتابه «الشفا» مُطَوَّلًا، فإن أردتَه؛ فانظره منه، أو مِن «شرح مسلم» له، أو للنَّوويِّ، والله أعلم.

قوله: (حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمٌ -أَوْ ذَاتَ لَيْلَةٍ-): مقتضى ذلك: أنَّه بقي كذلك أيَّامًا، وهذا ممَّا يُسأَل عنه كثيرًا، فيُقال: كم أقام بهذا الدَّاء النَّبيُّ ﷺ؟ وجوابُه: ما قاله السُّهيليُّ في «روضه»: (لم أجده في الكتب المشهورة: كم لبث رسولُ الله ﷺ بذلك السحر حتَّى شُفِي منه، ثُمَّ وقعت على البيان في «جامع معمر بن راشد»[ق١٩٧٦٥]؛ روى معمر عن الزُّهريِّ قال: سُحِر رسول الله ﷺ سنةً، يُخيَّل إليه أنَّه يفعل الشيء وهو لا يفعله) انتهى[الروض٢/٢٩٠]، وقال الحكيم التِّرْمِذيُّ مُحَمَّد بن عليٍّ الحافظ في أوَّل «نوادر الأصول» ما لفظه: (ولمَّا سُحِر رسول الله ﷺ حتَّى عجز عن نسائه، وأُخِذ بقلبه؛ لبث في ذلك ستَّة أشهر فيما رُوِي في الخبر، ثُمَّ نزلت المُعوِّذتان) انتهى[النوادر١/٢٠]، وكذا في «تفسير الإمام البغويِّ» وعُزِي إلى «النَّسائيِّ»: (شهرين)[(٢)]، وقال شيخنا في تفسير: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾: (وعن عطاء الخراسانيِّ: «حُبِس عن عائشة سنة»، قال عبد الرَّزَّاق: «وحُبس عنها خاصَّة حتَّى أنكر بصره»[ق١٩٧٦٣]، قلت: وما أسلفنا من رواية: «ثلاثة أيَّام»، أو «أربعة»: هو أصوب، و«سنة» بعيد)، انتهى[التوضيح٢٣/٦١٠]، والله أعلم.

قوله: (أَشَعَرْتِ؟) أي: أعلمت؟

---

(١) انظر «إكمال المُعْلِم» (٧/٨٨)، «المنهاج شرح مسلم» (١٤/٣٩٧).

(٢) الذي في «تفسير البغوي» (٤/٥٤٧) أنه لبث فيه سنة أشهر.

قوله: (أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ) أي: أجابني فيما دعوته، فسمَّى الدُّعاء استفتاءً؛ لأنَّ الدُّعاء طلبٌ، والمُجيب مُسعِفٌ، فاستعار أحدهما للآخر.

قوله: (أَتَانِي رَجُلَانِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ): (أحدهما): جبريل، و(الآخر): ميكائيل، كذا رأيته بخطِّي معزوًّا لـ«سيرة شيخ شيوخنا الحافظ أبي مُحمَّد عبد المؤمن بن خلف الدِّمْيَاطيِّ»(١)، وفي «مسند عبد بن حميد» في (مسند زيد بن أرقم) قال: (سَحَرَ النَّبيَّ ﷺ رجلٌ من اليهود، قال: واشتكى فأتاه جبريل، فنزل عليه بالمُعوِّذتَين، وقال: إنَّ رجلًا مِن اليهود سحرك، والسِّحر في بئر فلان، قال: فأرسل عليًّا، فجاء به، قال: فأمره أن يحلَّ العُقَدَ، ويقرأَ آيةً، فجعل يقرأ ويحلُّ حتَّى قام النَّبيُّ ﷺ كأنَّما نُشِط مِن عقال... الحديث)، انتهى(٢)، فإذا قلنا: اثنين؛ اللَّذان قعد أحدهما عند رأسه، والآخر عند رجليه، كما في «الصَّحيح» يقال: مَن كان عند رأسه؟ فالجواب: الظاهر أنَّه جبريل؛ لأنَّه أكبر قدرًا مِن ميكائيل، والعادة اليوم في العيادة أنَّ الكبير يجلس عند رأس الضعيف، ودونه يجلس عند رجليه أو تحته، ويؤيِّد هذا: أنَّه ﷺ ذكرهما مرَّة أخرى، كما رواه التِّرْمِذيُّ في أبواب (الأمثال)[ت٢٨٦٠]، والبُخاريُّ في (الاعتصام) تعليقًا عقب حديث سعيد بن ميناء عن جابر[ح٧٢٨١]، قال التِّرْمِذيُّ: (سعيد لم يدرك جابرًا)، و(رجليَّ) بالتَّثنية.

قوله: (مَطْبُوبٌ) أي: مسحور، وقوله: (وَمَنْ(٣) طَبَّهُ؟) أي: سحره.

قوله: (لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه.

قوله: (فِي مُشْطٍ): (المُشط): فيه لغاتٌ؛ ضمُّ الميم مع إسكان الشِّين، ومع ضمِّهما أيضًا، وكسر الميم مع إسكان الشين، ويقال: مِمْشَط؛ بميمَين؛ الأولى مكسورة(٤)، ويقال له: المِشْقا بكسر الميم، وإسكان الشين المُعْجَمة، وبالقاف، مهموز وغير مهموز، والمِشقاء بالمدِّ، والمِكَد بكسر الميم، وفتح الكاف(٥)، والقَيْلَم بفتح القاف، وإسكان المُثنَّاة من تحت، وفتح اللَّام، والمِرحل بكسر الميم؛ ذكرها

---

(١) انظر «السيرة النبويَّة» (ص٢٦٨).

(٢) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (٢٧١).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (مَن) بغير واو.

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٦٣)، وأنكر ابن دريد الكسر، فقال: إلَّا أن تزيد ميمًا فتقول: «مِمْشَط» وحكي ضم الميم والشين، انظر «جمهرة اللغة» (٢/٨٦٧).

(٥) انظر «لسان العرب» مادَّة (مشط).

[٢٧٨/٢أ] أبو عمر الزَّاهد في أوَّل «شرح الفصيح»، والله أعلم./

قوله: (وَمُشَاطَةٍ): هي بِضَمِّ الميم، وتخفيف الشين المُعْجَمة، وبعد الألف طاءٌ مهملةٌ، ثُمَّ تاء التأنيث، وهي الشعر الذي يسقط مِن الرأس واللِّحية عند تسريحهما بالمشط، وسيجيءُ بعد هذا قريبًا، ويقال: المشاطة: ما يخرج مِن الشعر إذا مُشِط، والمشاقة مِن مشاقة الكتَّان، انتهى، وقيل: هما سواء[(١)]، و(الكَتَّان) بفتح الكاف.

قوله: (وَجُفِّ طَلْعِ نَخْلَةٍ ذَكَرٍ): (جُفِّ الطَّلع) بِضَمِّ الجيم، وتشديد الفاء: هو وعاء الطَّلع الذي للنَّخلة، وهو الغشاء الذي يكون عليه، وفي نسخة: (وجُبِّ) بِضَمِّ الجيم، وبالموحَّدة المُشَدَّدة[(٢)]، و(الجبُّ) و(الجفُّ) بمعنًى، ومعناه ما تَقَدَّمَ، وقد تَقَدَّمَ في (صفة إبليس وجنوده)[ح٣٢٦٨]، وهو هنا في أصلنا مضاف (طلع) إلى (نخلة).

قوله: (فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ): هو بفتح الذَّال المُعْجَمة، ثُمَّ راء ساكنة بعدها واوٌ، ثُمَّ ألف، ثُمَّ نون، قال ابن قُرْقُول: («ذروان»: بئر بني زُرَيق، كذا جاء في «الدعوات» من «البُخاريِّ»[ح٦٣٩١]، وفي غير موضع: «بئر ذروان»[ح٥٧٦٣، ٥٧٦٥، ٦٠٦٣]، وعند «مسلم»: «بئر ذي أروان»[م٢١٨٩]، وقال الأصمعيُّ: وهو الصواب، وقد صُحِّف بـ«ذي أوان»، وقد ذكرناه)، انتهى[مطالع٣/٩٧]، وقال في (الهمزة): («أروان»، ويقال: «ذروان»؛ وهو اسم بئر بالمدينة، ويقال لها أيضًا: «ذو أروان»، وكلُّ ذلك قد رُوِي)، انتهى[مطالع١/٣٧٠]، وهي بئر بالمدينة في بستان بني زريق.

قوله: (فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ): قال ابن شيخنا البُلْقينيِّ: (جماعة ممَّن حضر هذه الواقعة -أعني: ذهابه ﷺ إلى هذه البئر- من المهاجرين: عليٌّ وعمَّار، ومن الأنصار: جبير بن إياس، وقيس بن محصن الزُّرقيُّ، والحارث بن قيس الزُّرقيُّ، قال: وكان ذلك؛ لأنَّ لبيدًا حليفٌ لبني زريق)، انتهى[الإفهام٥١٧]، وقال شيخنا الشارح في أواخر (الخمس) عن «مختلف ابن قتيبة»[تأويل مختلف ١٧٧]: (إنَّ عليًّا استخرج السِّحر، فكلَّما حلَّ عقدة؛ وجد ﷺ خفَّة، فلمَّا انتهى؛ قام قائمًا؛ كأنَّما نُشِط مِن عقال) انتهى[التوضيح١٨/٦٣٤]، وهذا في «مسند عبد بن حميد» في مسند (زيد بن أرقم)[(٣)]، وقد ذكرته قريبًا، وذكر بعضَ هؤلاء بعضُ حفَّاظ المُتأخِّرين؛ وهم عمَّار، وعليٌّ، والحارث، فيحتمل أنَّ النسخة سقط منها بعضُ أسماء، وعزا

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٦٣).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٣) «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (٢٧١).

ذلك هذا الحافظُ لابن سعد، ثُمَّ قال: (وذكر ابن سعد أيضًا أنَّ الذي استخرجه قيسُ بن محصن الزُّرقيُّ)[هُدى٣٤٧]، وفي «تفسير الثَّعلبيِّ» ذكر القصَّة، وفيها: (ثُمَّ بعث رسول الله ﷺ عليًّا، والزُّبَير، وعمَّار بن ياسر، فنزحوا[(١)] ماء تلك البئر كأنَّه نقاعة الحِنَّاء، ثُمَّ رفعوا الصخرة وأخرجوا الجفَّ، فإذا فيه مُشاطة رأسِه ﵇، وأسنان مِن مشطه، وإذا وتر مُعقَدٌ فيه إحدى عشرة عقدة مغروزة بالإبر، فأنزل الله هاتين السُّورتَين)، ذكر ذلك عن ابن عبَّاس وعائشة، ذكر حديث بعضهما في بعض، قد ذكر في أوَّل القصَّة أنَّه كان غلام من اليهود يخدم النَّبيَّ ﷺ، فدبَّت إليه اليهود، فلم يزالوا به حتَّى أخذَ مُشاطة رأسه ﵇ وعِدَّةَ أسنانٍ من مشطه فأعطاها اليهود، فسحروه فيها[(٢)].

قوله: (**كَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَّاءِ**): (كأنَّ): هي مِن أخوات (إنَّ)، و(ماءَها): مَنْصوبُ اسمها، و(نُقاعة) بِضَمِّ النون، وتخفيف القاف، مَرْفوعٌ خبرها، و(الحنَّاء): الذي يُخضَب به معروف، وهو ممدود.

قوله: (**وَكَأَنَّ رُؤُوسَ نَخْلِهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ**): (كأنَّ) أيضًا: مثل ما قبلها، و(رؤوس) الأولى: مَنْصوبٌ اسمها، و(رؤوس) الثَّانية: مَرْفوعُ الخبرُ، ونقل شيخنا عن الدَّاوديِّ: (يعني: أنَّ السِّحر عُمِل في النخل حتَّى صار أعلاها وأعلا نخلها كأنَّه رؤوس ذلك، وهي الحيَّات، وفي الآية عن الفرَّاء[معاني القرآن٢/٣٨٧] ثلاثةُ أوجه؛ **أحدها**: أن يُشبَّه طلعها في قُبحه برؤوس الشياطين، **ثانيها**: أنَّ العرب تسمِّي بعض الحيَّات شيطانًا، **ثالثها**: أنَّه نَبْت قبيح يُسمَّى بذلك). انتهى[التوضيح٢٧/٥٤٠].

قوله: (**وَكَرِهْتُ**[(٣)] **أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ**[(٤)] **شَرًّا**): تَقَدَّمَ الكلام على هذا (الشَّرِّ) في (باب صفة إبليس وجنوده)، مُطَوَّلًا[ح٣٢٦٨].

قوله: (**فَدُفِنَتْ**): هو بِضَمِّ الدال، وكسر الفاء، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، سيأتي الكلام عليه، وعلى قوله: (هل يستخرجُ السِّحرُ)، وماذا جرى فيه[ح٥٧٦٥].

قوله: (**تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ وَأَبُو ضَمْرَةَ وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ هِشَامٍ**): الضمير في (تابعه) يعود على عيسى بن يونس المذكور في السَّند الرَّاوي عن هشام بن عروة، و(أبو أسامة): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، ومتابعتُه أخرجها مسندةً البُخاريُّ في (الطِّبِّ)[ح٥٧٦٦] وأخرجها مسلم[م(٢١٨٩)(٤٤)]، و(أبو ضمرة):

---

(١) في (أ): (فزنحوا)، وهو تحريف.

(٢) انظر «الكشف والبيان» (١٠/٣٣٨).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فكَرِهت).

(٤) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (فيه).

هو أنس بن عياض، ومتابعتُه أخرجها مسندةً البُخاريُّ في (الدعوات)[ح٦٣٩١]، و(ابن أبي الزِّناد): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالنون، واسمه: عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان، ومتابعته ذكرها البُخاريُّ هنا وفي (صفة إبليس) عقيب حديث عيسى بن يونس، والله أعلم(١)، ولم يخرِّجها أحدٌ من أصحاب الكُتُب السِّتَّة سواه، ولم أرَ شيخنا خرَّجها(٢).

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ): أمَّا (اللَّيث) فهو ابن سعد الإمام، قال شيخنا في متابعة اللَّيث: (ذكرها الدَّارقطنيُّ في «علله»(٣))، وكذا قال في متابعة سفيان بن عيينة وزاد: (والبُخاريُّ)(٤)، وكذا هو، فهي في «البُخاريِّ» في (الأدب)(٥) عن الحُميديِّ، عن سفيان، عن هشام به[ح٦٠٦٣]، و[في (الطِّبِّ)] عن عبد الله بن مُحَمَّد، عن سفيان؛ نحوه، وزاد: (قال سفيان: أوَّل ما حدَّثنا ابن جُرَيج يقول: حدَّثني آل عروة عن عروة، فسألت هشام...) فذكره[ح٥٧٦٥]، والله أعلم.

قوله: (فِي مُشْطٍ): تَقَدَّمَ الكلام على (المشط) قريبًا بلغاته.

٤٨ - بَابُ الشِّرْكُ وَالسِّحْرُ مِنَ الْمُوبِقَاتِ

٥٧٦٤ - حَدَّثَنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنا سُلَيْمَانُ**، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ **أَبِي الْغَيْثِ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**اجْتَنِبُوا الْمُوبِقَاتِ: الشِّرْكُ بِاللهِ، وَالسِّحْرُ**».

قوله: (**مِنَ الْمُوبِقَاتِ**)، وكذا في الحديث: (**اجْتَنِبُوا الْمُوبِقَاتِ**): هي المُهلِكات، كما فسَّرها به البُخاريُّ في بعض طرقه[ح٦٤٩٢].

قوله: (**حَدَّثَنَا**(٦) **سُلَيْمَانُ**): هذا هو سليمان بن بلال، و(**أَبُو الْغَيْثِ**): تَقَدَّمَ أنَّ اسمه سالم، مولى

(١) كذا قال، والمتابعة التي ذكرها الإمام البخاريُّ في (صفة إبليس) عقب حديث عيسى بن يونس هي متابعة الليث (٣٢٦٨)، فليُتنبَّه.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٢٤٢): (وابن أبي الزناد، هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان، ولم أعرف مَن وصلها).

(٣) انظر «العلل» (١٤/١٦٥).

(٤) عبارة ابن الملقن كما وردت في «التوضيح» (٢٧/٥٣٥): (وذكر الدارقطني في «علله» من هذِه المتابعات متابعةَ الليث وابن عيينة وأبي أسامة وأبي ضمرة، وأسند البخاريُّ متابعة أبي أسامة قريبًا في باب السحر أيضًا عن عبيد ابن إسماعيل عنه، وأبي ضمرة عن إبراهيم بن المنذر عنه، وابن عيينة عن عبد الله بن محمَّد عنه).

(٥) في (أ): (في «الطِّبِّ»).

(٦) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدثني).

عبد الله بن مطيع بن الأسود العدويّ، وَثَّقَهُ ابن معين والنَّسَائيُّ، وأخرج له الجماعة، له ترجمة في «الميزان»(١)، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٣٨٧]، ولكن طال به العهدُ.

قوله: (الشِّرْكُ(٢)): يجوز فيه النَّصب على البدل مِن (الموبقات)، وكذا (السِّحْرُ)، ويجوز رفعهما، والله أعلم.

٤٩ - بَابٌ هَلْ يُسْتَخْرَجُ السِّحْرُ؟

وَقَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: رَجُلٌ بِهِ طِبٌّ، أَوْ: يُؤَخَّذُ عَنِ امْرَأَتِهِ، أَيُحَلُّ عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ الإِصْلَاحَ، فَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَلَمْ يُنْهَ عَنْهُ.

قوله: (هَلْ يُسْتَخْرَجُ السِّحْرُ(٣)): (يُستخرَجُ): مَبْنيٌّ للمفعول، فـ(السِّحرُ): مَرْفوعٌ، ويجوز بناء (يستخرج) للفاعل، فـ(السحر) مَنْصوبٌ عليه، وهذا ظاهِرٌ، وسأذكر هل أُخرِج أم دُفِنت البئرُ قريبًا.

قوله: (لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ): تَقَدَّمَ أنَّ ياءَه مفتوحة ومكسورة، بخلاف غيره ممَّن اسمه (المُسَيَّب)، فإنَّه لا يجوز فيه إلَّا الفتح[ح٢٢٦].

قوله: (رَجُلٌ بِهِ طِبٌّ(٤)): قال ابن قُرْقُول: («الطِّبُّ»: السِّحر، والطِّبُّ أيضًا: علاج الدَّاء، وهو مِن الأضداد، وقيل: كنَى بالطِّبِّ عن السِّحرِ تفاؤلًا، كما سمَّوا اللَّديغ سليمًا، و«الطَّبُّ»؛ بفتح الطاء: الرَّجل الحاذق)، انتهى[مطالع٣/٦٦٢]، وكذا قال ابن الأثير: (كنَوا بالطِّبِّ عن السِّحر تفاؤلًا بالبُرءِ، كما كنَوا بالسَّليم عن اللَّديغ)، انتهى، وفي «الصِّحاح» و«القاموس»، واللَّفظ لـ«القاموس»: (الطُّب: مُثلَّث الطاء، علاج الجسم والنَّفس، يطُبُّ ويطِبُّ، والرِّفق والسِّحر)(٥)، فعلى ما قالاه في «الصِّحاح» و«القاموس» يجوز أنَّ يُقرَأ ما في «الصَّحيح» مُثلَّث الطَّاء، وفي نسخة بـ«الصِّحاح» صحيحةٍ قال: (و«الطِّب»: السَّحر، هي بكسر الطَّاء بالقلم)، والله أعلم./ [٢/٢٧٨ب]

قوله: (أَوْ يُؤَخَّذُ عَنِ امْرَأَتِه): (يُؤَخَّذ) بِضَمِّ أوَّله، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ همزة مفتوحة بعد الواو، ثُمَّ خاء معجمة مشدَّدة، ثُمَّ ذال معجمة، كذا في أصلنا القاهريِّ، وضبطه شيخنا بتشديد الخاء، كما ذكرت،

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٢/١١٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٠/١٧٩).

(٢) كذا في (أ) و(ق) بالوجهين فيها وفي (السحر) بعدها، وفي «اليونينيَّة» بالرفع فقط.

(٣) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (يَستخرِج السِّحرَ)، وفي (ق) بالضَّبطين معًا.

(٤) في (ق): (طِب)، وفي هامشها: (في رواية الفتح إشكالٌ).

(٥) انظر «الصحاح» مادَّة (طبب)، «القاموس المحيط» مادَّة (طبٌّ).

ولم يتعرَّض لضبط غيرها، قال ابن قُرْقُول: («يُؤَخَّذ عن امرأته»، أي: يُحبَس عنها، فلا يقدر على جماعها، و«الأُخذة»: رقية الساحر، وأصله من الرَّبط، ومنه سُمِّي الأسير أخيذًا)، انتهى[مطالع١/٢٠٨]، وقال الجوهريُّ: (و«الأُخذة»؛ بالضمِّ: رقية؛ كالسحر، أو خرزة تُؤَخِّذ النِّساءُ بها الرِّجالَ مِن التَّأخيذ)، انتهى، وهذا يوضِّح الضبط الذي ضبطتُ به (يُؤَخَّذ)، وكذا قال ابن الأثير: («عن عائشة: أنَّ امرأة قالت لها: أُؤَخِّذ جملي؟ قالت: نعم»، التَّأخيذ: حبس السَّواحر أزواجهنَّ عن غيرهنَّ مِن النساء، وكنَت بالجمل عن زوجها، ولم تعلم عائشة، فلذلك أذنت لها فيه)، انتهى(١).

قوله: (أَيُحَلُّ عَنْهُ أَوْ يُنَشَّرُ؟): (يُحلُّ) و(يُنشَّر): مبنيَّان لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهما، و(يُنشَّر): مُشدَّد الشِّين المُعْجَمة، وهو من النُّشرة؛ وهي نوع من التَّطبُّب بالاغتسال على هيئاتٍ مخصوصة بالتَّجربة لا تُدرك بقياس ظنِّيٍّ، ومِن العلماء مَن أجازها، ومنهم مَن كرهها)، انتهى لفظ ابن قُرْقُول[مطالع٤/٢٢١]، وقد قال الدِّمْيَاطيُّ فيه شيئًا في (باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ [النحل: ٩٠])، سأذكره هناك حيث ذكره[ح٦٠٦٣].

تنبيهٌ: سُئِل النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم عن النُّشرة، فقال: «هي مِن عمل الشَّيطان»، ذكره أحمد[حم١٤١٣٥] وأبو داود[د٣٨٦٨]، والنُّشرة: حلُّ السِّحر عن المسحور، وهي نوعان: حلُّها بسحر مثلها، وهذا من عمل الشيطان، والثانية: النُّشرة بالرُّقية، والتَّعويذات، والدَّعوات، والأدوية المباحة، فهذا جائز، بل مُستحبٌّ، وعلى النَّوع المذموم يُحمَل قولُ الحسن: (لا يُحِلُّ السِّحرَ إلَّا ساحرٌ)، والله أعلم(٢).

فائدةٌ: قال شيخنا: (في كتب وهب بن مُنبِّه: أن يأخذ سبع ورقات مِن سدرٍ أخضرَ، فيدقُّه بين حجرين، ثُمَّ يضربه بالماء، ويقرأ فيه آية الكرسيِّ، وذوات ﴿قُلْ﴾، ثُمَّ يحسو منه ثلاث حسوات، ويغتسل به، فإنَّه يذهب عنه كلُّ عاهةٍ إن شاء الله، وهو جيِّد؛ لأجل حبس الرَّجل عن أهله(٣))، انتهى[التوضيح٢٧/٥٤٧].

قوله: (فَلَمْ يُنْهَ عَنْهُ): (يُنْهَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

٥٧٦٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي آلُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ فَسَأَلْتُ هِشَامًا عَنْهُ، فَحَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم سُحِرَ حَتَّى كَانَ يُرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ وَلَا يَأْتِيهِنَّ، قَالَ سُفْيَانُ: وَهَذَا أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ السِّحْرِ إِذَا كَانَ كَذَا،

(١) «النهاية في غريب الحديث» (١/٢٨) مادَّة (أخذ)، وفيه: (أَؤُأَخِّذ) بهمزة الاستفهام.
(٢) انظر «إعلام الموقعين» (٤/٣٩٦).
(٣) انظر «مصنف عبد الرزاق» (١٩٧٦٣).

فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَعَلِمْتِ أَنَّ اللهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ، أَتَانِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَقَالَ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِي لِلآخَرِ: مَا بَالُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ أَعْصَمَ -رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، حَلِيفٌ لِيَهُودَ، كَانَ مُنَافِقًا- قَالَ: وَفِيمَ؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ، قَالَ: وَأَيْنَ؟ قَالَ: فِي جُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ، تَحْتَ رَعُوفَةٍ، فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ» قَالَتْ: فَأَتَى الْبِئْرَ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ فَقَالَ: «هَذِهِ الْبِئْرُ الَّتِي أُرِيتُهَا، وَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَّاءِ، وَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ»، قَالَ: فَاستخرَجَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَفَلَا -أَيْ: تَنَشَّرْتَ- فَقَالَ: «أَمَا وَاللهِ فَقَدْ شَفَانِي، وَأَكْرَهُ أَنْ أُثِيرَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرًّا».

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): قال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين: (إنَّه المسنَديُّ بلا شكٍّ)، انتهى، و(ابْنُ جُرَيْجٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج.

قوله: (سُحِرَ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الذي سحره لبيد بن الأعصم اليهوديُّ[ح٥٧٦٣].

قوله: (حَتَّى كَانَ يُرَى[1] أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ): (يُرَى) بفتح الياء وضمِّها، وهذا ظاهِرٌ، ومعنى المضموم: يظنُّ.

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ): تَقَدَّمَ أنَّه ابن عيينة المذكور في السَّند.

قوله: (أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: أجابني فيما دعوته، فسمَّى الدُّعاء استفتاءً؛ لأنَّ الدُّعاء طلبٌ، والمجيبَ مُسعِفٌ، فاستعار أحدهما للآخر، وتَقَدَّمَ أنَّ (الرَّجلين): جبريل وميكائيل، وعلى (مَطْبُوبٌ)، وعلى (لَبِيد بْن أَعْصَمَ)، و(زُرَيْق): تَقَدَّمَ أنَّه بتقديم الزاي على الراء، وعلى قوله: (كَانَ مُنَافِقًا)، وعلى (المُشْط)[ح٥٧٦٣]، وعلى (جُفِّ طَلْعَةٍ[2] ذَكَرٍ)، هما منوَّنان في أصلنا، وقد قَدَّمْتُ أنَّ النَّوَويَّ لمَّا[3] ذكر (جُفّ) و(جُبّ) ذكر ما لفظه: (وهما بمعنًى، وهو وعاء الطلع؛ وهو الغشاء الذي يكون عليه، ويُطلَق على الذَّكر والأنثى، فلهذا قَيَّدهُ في الحديث بقوله: «طلعةِ ذكرٍ»، وهو بإضافة «طلعة» إلى «ذكر»)، انتهى[شرح مسلم ١٤/٣٩٨]، وقد تَقَدَّمَ ذلك في (صفة إبليس)[ح٣٢٦٨].

قوله: (تَحْتَ رَعُوفَةٍ): هي بفتح الرَّاء، وضمِّ العين المُهْمَلة، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ فاء، ثُمَّ تاء التَّأنيث، وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (راعوفة)[4]، قال ابن قُرْقُول: (هي صخرة يتركها حافر البئر ثابتةً في

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (يَرى).

(٢) كذا في ضبطت في (أ)، على رواية النَّوويِّ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (طلعةٍ).

(٣) في (أ): (ما)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني.

قعره؛ ليجلس عليها مائحه ومنقِّيه، ونحوُه لأبي عُبيد⁽¹⁾، وقيل: هو حجر على رأس البئر يستقي عليها المستقي، وقيل: هو حجر نادر من طيِّها يقف عليه المستقي والنَّاظرُ فيها، وقيل: هو حجر ناتِئ في بعض البئر لم يمكن قطعُه؛ لصلابته فترُك، وجاء في بعض روايات «البُخاريِّ»: «رَعُوفة»؛ بغير ألف، والمعروف اللُّغة الأخرى: أرعوفة، ويقال: راعوثة أيضًا؛ بالثَّاء)، انتهى[مطالع٣/١٦٧]، وقال ابن الأثير في (رعث): («راعوثة»: هكذا جاء في رواية، والمشهور بالفاء، وهيَ هيَ، وستُذكر)، انتهى، وذكرها أيضًا في (رعف)، فذكر بعض الأقوال التي ذكرها ابن قُرْقُول[2]، وقد ذكرها الهرويُّ في «غريبيه» (بالفاء والثاء)[3]، وهذا ظاهِرٌ، وإنَّما ذكرت هذه النقول؛ لئلَّا يُظنَّ أنَّ ابن قُرْقُول انفرد بذكر المُثلَّثة، وقال ابن الأثير أيضًا في (زعب) بالزاي، والعين المُهْمَلة، وبموحَّدة: (إنَّه كان يحبُّ زَعُوبة، أي: رَعوفة، هي بمعنى: راعوفة، وقد تَقَدَّمَتْ في «حرف الرَّاء»)، انتهى.

قوله: (فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ): تَقَدَّمَ الكلام عليها قريبًا وبعيدًا[ح٣٢٦٨،٥٧٦٣].

قوله: (فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ الْبِئْرَ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ): سيأتي أيضًا: (فأُخرِج)[ح٦٠٦٣]، والأكثر في الروايات أنَّه ﷺ لم يخرجِ السِّحر، وأنَّ البئر دُفِنَت، وأنَّه خَشِي من إخراجه أن يثير على الناس شرًّا، وقد ترجَّح عند البُخاريِّ أنَّه أُخرِج، ولهذا ترجم عليه بـ(باب: هل يُستخرَج السِّحرُ؟)، فيحتمل أنَّه أُخرِج، ثُمَّ دُفِنَتِ البئرُ، أو يكون المراد بإخراجه: إبطال عمله، والدَّفن: إبطالٌ لعمله، وقال شيخنا عن ابن التِّين: (إنَّ سفيان أثبت الاستخراج مِن طريقَين، ونفاه عيسى بن يونس، ووافق[4] سفيان سؤال عائشة رسولَ الله ﷺ عن النُّشرة، ووافق عيسى بن يونس سؤالها رسولَ الله ﷺ عن الاستخراج، ولم يذكر أنَّه جاوب بشيء، وحقَّق أبو أسامة جوابَه ﷺ؛ إذ سألته عائشة عن استخراجه بـ«لا»، ولا ذكرَ النُّشرة، والزِّيادة مِن سفيان مقبولةٌ؛ لأنَّه أثبتُهم، وقوَّى ثبوت الاستخراج تكرُّرُه مرَّتين، وبَعُد مِن الوَهَم، فيما حقَّق من الاستخراج في ذكره للنُّشرة في جوابه ﷺ مكان الاستخراج، وفيه وجهٌ آخرُ يحتمل أن يُحكَم بالاستخراج لسفيان، ويُحكَم لأبي أسامة بقوله: «لا» على أنَّه استخرج الجُفَّ بالمشاقة، ولم يستخرج صورة ما في الجفِّ مِن المشط وما ربطَه؛ لئلَّا يراه الناس فيتعلَّموا، فهو عندهم

(١) انظر «غريب الحديث» (٢/٢٦٨).

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/٢٣٥) مادَّة (رعف).

(٣) انظر «الغريبين» (٣/٧٥١، ٧٥٣).

(٤) كذا في (أ)، وفي المطبوع من مصدره: (وأوقف)، وكذا في الموضع اللاحق.

مُستخرَج مِن البئر، وغير مُستَخرَج من الجُفِّ)، انتهى[التوضيح٢٧/٥٤٥]، وهذا كلام حسن، وقد ذكرتُ قريبًا[ح٥٧٦٣] من كلام شيخنا عن ابن قتيبة: (أنَّه استخرجه، فكلَّما حلَّ عقدة وجد ﷺ خفَّةً، فلمَّا انتهى؛ قام كأنَّما نُشِط من عقال)[تأويل مختلف١٧٧]، وهذا يعارض الوجه الآخر الذي ذكره ابن التِّين، والله أعلم، وتَقَدَّمَ الكلام على (نُقَاعَةِ الْحِنَّاءِ)، وعلى (رُؤُوسِ الشَّيَاطِينِ)، وعلى (تَنَشَّرْتَ)[ح٥٧٦٣].

قوله: (أَمَّا اللهُ[(١)]): هو في أصلنا بتخفيف الميم، وفي نسخة في هامش أصلنا بتشديد الميم، وعليها علامة راويها، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله: (أَنْ أُثِيرَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ شَرًّا) ما (الشَّرُّ)[ح٣٢٦٨].

٥٠ - بَابُ السِّحْرِ

قوله: (بَابُ السِّحْرِ): إن قيل: قد قال قبل هذا: (باب السِّحر)، فلأيِّ شيء كرَّر الترجمة؟ وجوابه: أنَّ الترجمة الأولى للسِّحر مِن حيث هو، وهذا الباب للسِّحر الذي صُنِع للنَّبيِّ ﷺ؛ فهو باب خاصٌّ، والله أعلم.

٥٧٦٦ - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُحِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى إِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ، حَتَّى إِذَا كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُوَ عِنْدِي دَعَا اللهَ وَدَعَاهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَشَعَرْتِ يَا عَائِشَةُ أَنَّ اللهَ قَدْ أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ؟» قُلْتُ: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «جَاءَنِي رَجُلَانِ، فَجَلَسَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي، وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ، قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ، الْيَهُودِيُّ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ، قَالَ: فِيمَا ذَا؟ قَالَ: فِي مُشْطٍ وَمُشَاطَةٍ وَجُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ، قَالَ: فَأَيْنَ هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذِي أَرْوَانَ» قَالَ: فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُنَاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى الْبِئْرِ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا وَعَلَيْهَا نَخْلٌ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَ: «وَاللهِ لَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَّاءِ، وَلَكَأَنَّ نَخْلَهَا رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَأَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: «لَا، أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَافَانِي اللهُ وَشَفَانِي، وَخَشِيتُ أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا» وَأَمَرَ بِهَا، فَدُفِنَتْ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُحِرَ، حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيهِ أَنَّهُ صَنَعَ الشَّيْءَ وَلَمْ يَصْنَعْهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه حمَّاد بن أسامة مرارًا.

قوله: (سُحِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ): (سُحِر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(رسولُ): مَرْفوعٌ نائب مناب

(١) كذا في (أ) وهامش (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر وأبي الوقت، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَمَا واللهِ).

الفاعل، وقد تَقَدَّمَ أنَّ الذي سحره لبيدُ بن الأعصم، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله: (حَتَّى إِنَّهُ لَيُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يفعَلَهُ[١])، وتَقَدَّمَ أنَّ (أَشَعَرْتِ؟): معناه: أعلمتِ؟ وعلى قوله: (أَفْتَانِي فِيمَا اسْتَفْتَيْتُهُ فِيهِ)، وعلى (جَاءَنِي رَجُلَانِ) مَن هما، وعلى (رِجْلَيَّ): أنَّها بالتَّثنية، وعلى (مَطْبُوب)، وعلى (مَنْ[٢] طَبَّه؟)، وعلى (لَبِيد بْن الأَعْصَمِ الْيَهُودِي)، وعلى ضبط (بَنِي زُرَيْقٍ): وأنَّه بتقديم الزَّاي،/وتَقَدَّمَ الكلام [٢/١٢٧٩أ] على (الْمُشْط) و(الْمُشَاطَة)[ح٥٧٦٣]، (وَجُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ): وهما منوَّنان هنا في أصلنا، وتَقَدَّمَ قريبًا أنَّ النَّوَويَّ ذكره بإضافة (طلعةِ) إلى (ذكرٍ)[ح٥٧٦٥]، وعلى (بِئْرِ ذِي أَرْوَانَ): كذا في أصلنا هنا، وعلى (النَّاس) الذي ذهبوا معه لاستخراجه، وعلى (لَكَأَنَّ مَاءَهَا نُقَاعَةُ الْحِنَّاءِ)، وعلى (رُؤُوس الشَّيَاطِينِ)[ح٥٧٦٣]، وعلى قوله: (أَفَأَخْرَجْتَهُ؟ قَالَ: لَا)، وعلى قوله: (أَنْ أُثَوِّرَ عَلَى النَّاسِ[٣] شَرًّا)[ح٣٢٦٨].

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى[٤]): (يحيى) هذا بعد (مُحَمَّد بن المثنَّى): تَقَدَّمَ أنَّه يحيى بن سعيد القَطَّان، وهذا السَّند والمتن مكتوب عليه في أصلنا: (زائد)، وقد تَقَدَّمَ السندُ والمتن في (الجزية)[ح٣١٧٥]، ولم يطرِّفه المِزِّيُّ إلَّا من (الجزية)[تحفة١٢/٢٢٢]، ولم يذكره هنا، وراجعتُ أصلنا الدِّمَشْقيَّ، فما رأيته ذكره في هذا الباب بالكليَّة؛ فهو زائد، لا شكَّ في زيادته، والله أعلم.

٥١ - بَابٌ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا

قوله في الترجمة: (مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا): كذا في أصلنا على الحكاية للحديث الآتي، وفي نسخة في هامش أصلنا (سحرٌ) بالرفع، وهذه ظاهرة، وقوله في التبويب وفي الحديث: (إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا): اعلم أنَّه لمَّا فرغ مِن السِّحر المُحرَّم؛ شرع بذكر السِّحر الجائز، وفي قوله: (إِنَّ مِنَ البَيَانِ لسِحْرًا): وجهان؛ قيل: مقصده الذَّمُّ؛ لأنَّه يصرف الحقَّ إلى صورة الباطل، والباطلَ إلى صورة الحقِّ؛ كالسِّحر الذي يقلب الأعيان، وسياق الحديث وسببه يشهدُ لهذا، وقيل: هو مدح وثناء عليه، وشبَّهه بالسِّحر؛ لصرف القلوب به، ومنه قالوا: السحر الحلال، والبيان: الفهم وذكاء القلب مع اللَّسن، و(البيان) أيضًا: الظُّهور، ومنه: بان لي كذا -أي: ظهر وتبيَّن- بَيْنًا وبيانًا، قاله ابن قُرْقُول[٥]، وقد تَقَدَّمَ[ح٥١٤٦]، قال

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فعله).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ومَنْ).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (منه).

(٤) قوله: (حدَّثنا يحيى): ليس في «اليونينيَّة»، وعليه في (ق): علامة الزيادة.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥٥٩/١).

الشيخ محيي الدين النَّوَويُّ بعد أن ذكر القولين في «شرح مسلم» عن القاضي عياض ما لفظه: (وهذا التَّأويل الثاني هو الصَّحيح المختار) انتهى.

٥٧٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ **قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ، فَخَطَبَا**، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا** -أَوْ: إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ لَسِحْرٌ-».

قوله: (**قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَخَطَبَا**): تَقَدَّمَ الكلام على (الرَّجلين) في أوائل (النِّكاح)، وأنَّ المراد بـ(المشرق): مشرق المدينة، وهما الزِّبرقان بن بدر، وعمرو بن الأهتم[ح٥١٤٦].

٥٢ - بَابُ الدَّوَاءِ بِالْعَجْوَةِ لِلسِّحْرِ

قوله: (**بَابُ الدَّوَاءِ**): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الدَّال وكسرها مع المدِّ[قبل ح٥٦٨٢].

٥٧٦٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنَا مَرْوَانُ**: حَدَّثَنَا **هَاشِمٌ**: حَدَّثَنَا **عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ**، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَنِ اصْطَبَحَ كُلَّ يَوْمٍ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً**، **لَمْ يَضُرَّهُ** سَمٌّ وَلَا سِحْرٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ»، وَقَالَ غَيْرُهُ: «سَبْعَ تَمَرَاتٍ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مَرْوَانُ**): هذا هو مروان بن معاوية الفَزاريُّ، الحافظ، تَقَدَّمَ، و(**هَاشِمٌ**) بعده: هو هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقَّاص، وقد تَقَدَّمَ أنَّ المِزِّيَّ قال: (هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقَّاص، ويقال: هاشم بن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقَّاص الزُّهريُّ)(١)، وقال الذَّهبيُّ: (قلتُ: وهذا أصحُّ، فإنَّ هاشم بن عتبة؛ قُتِل بصفِّين، ولا يمكن أن يكون هذا ولدَه لصلبه إلَّا ولد ولده)[التذهيب ٩/٢٧١]، وقد ذكرت أنا ترجمته فيما مضى[ح٢٧٤٤]، و(**عامر بن سعد**): هو عامر بن سعد بن أبي وقَّاص مالكِ بن أهيب الزُّهريُّ، و(سعد): أحد العشرة رضي الله عنهم.

قوله: (**مَنْ تَصَبَّحَ**(٢) **كُلَّ يَوْمٍ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً**): تَقَدَّمَ الكلام عليها، وأنَّ هذه عجوةُ مكانٍ مخصوصٍ[ح٥٤٤٥]، كما في «مسلم»[م (٢٠٤٧) (١٥٤)]، وظاهر التَّبويب أنَّ البُخاريَّ غيرُ قائل بالقيد؛ إمَّا لأنَّه لم يصحَّ عنده، أو أنَّه لم يقع له، وفي الثاني بُعدٌ، وقد ذكرت ذلك في (كتاب الأطعمة)، وقد رأيت فيها حديثًا بالإطلاق[ح٥٤٤٥].

(١) لم يتقدم، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٣٧).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (اصطبح).

قوله: (لَمْ يَضُرَّهُ): تَقَدَّمَ أنَّه بالضَّمِّ والفتح في الرَّاء، وهذا جارٍ فيه وفي نظائره مِن المجزوم المُضعَّف، وقد تَقَدَّمَ[ح١٤١، ٥٤٤٥].

قوله: (سُمٌّ): تَقَدَّمَ أنَّه مُثلَّث السين، أفصحها: الفتح، ويليه الضَّمُّ، وقد أُنْكِرَ الكسرُ[قبل ح٦٢١٥].

٥٧٦٩ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَامِرًا، سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَصَبَّحَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ وَلَا سِحْرٌ».

قوله: (أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، و(هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليه أعلاه وقبله؛ فانظره، و(عَامِر): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه ابن سعد بن أبي وقَّاصٍ مالكِ بن أُهيب أحدِ العشرة والدِه.

٥٣ - بَابٌ لَا هَامَةَ

قوله: (بَابٌ: لَا هَامَةَ): تَقَدَّمَ الكلام عليها في (كتاب الطِّبِّ)[ح٥٧٠٧].

٥٧٧٠ - ٥٧٧١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا عَدْوَى، وَلَا صَفَرَ، وَلَا هَامَةَ»، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا بَالُ الإِبِلِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الظِّبَاءُ، فَيُخَالِطُهَا الْبَعِيرُ الأَجْرَبُ فَيُجْرِبُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ».

وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ بَعْدُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ»، وَأَنْكَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثَ الأَوَّلِ، قُلْنَا: أَلَمْ تُحَدِّثْ أَنَّهُ لَا عَدْوَى؟ فَرَطَنَ بِالْحَبَشِيَّةِ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَمَا رَأَيْتُهُ نَسِيَ حَدِيثًا غَيْرَهُ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنديُّ، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا، ولِمَ قيل له: المسنديُّ[ح٩]، و(هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ): هو قاضي صنعاء، تَقَدَّمَ، و(مَعْمَرٌ) بفتح الميمَين وإسكان العين: هو ابن راشد، و(الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم، تقدَّما، و(أَبُو سَلَمَةَ): هو عبد الله -ويقال: إسماعيل- ابن عبد الرحمن ابن عوف الزُّهريُّ، أحد الفقهاء السبعة، على قول الأكثر، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبد الرحمن بن صخر، تقدَّما.

قوله: (لَا عَدْوَى): تَقَدَّمَ الكلام عليها مع ما يعارضها في الظاهر، والجمع بينهما، وعلى (وَلَا صَفَرَ)، وعلى (وَلَا هَامَةَ)[ح٥٧٠٧]، وعلى أنَّ (الأَعْرَابِي): هذا القائل لا أعرف اسمه، وعلى (فَيُجْرِبُهَا)، وأنَّه

بِضَمِّ أَوَّله، رُبَاعيٌّ[ح٥٧١٧].

قوله: (وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ...) الحديث: هو معطوف على السَّند الذي قبله، والاثنان بسندٍ واحد، وليس تعليقًا؛ فاعلمْه.

قوله: (لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ): (يُورِدنَّ) بكسر الرَّاء؛ ومعناه: لا يُورِدنَّ صاحبُ إبلِ مِراض إبلَه على صاحب إبلِ صِحاح، و(المُمرِض) بكسر الرَّاء، و(المُصِحُّ) بكسر الصَّاد، وقد تَقَدَّمَ الجمع بينه وبين: «لا عدوى»[ح٥٧٠٧].

قوله: (وَأَنْكَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثَ الأَوَّلِ): وفي نسخة: (الحديث الأوَّل) يعني: (لا عدوى...) إلى آخره، وهذا ظاهِرٌ، ويوضِّحه قوله: (أَلَمْ تُحَدِّثْ أَنَّهُ لَا عَدْوَى؟!).

قوله: (فَرَطَنَ بِالْحَبَشِيَّةِ): تَقَدَّمَ الكلام على (الرَّطانة) ما هي[قبل ح٣٠٧٠]، و(الحبشيَّة): لغة الحبشة، وهذا ظاهِرٌ، وفي «مسلم» أنَّه قال للحارث -يعني: ابن أبي ذباب، وهو ابن عمِّ أبي هريرة-: (أتدري ماذا قلت؟ قال: لا، قال: قلتُ: قد أبيتُ)[م(٢٢٢١)(١٠٤)] انتهى.

قوله: (قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَمَا رَأَيْتُهُ نَسِيَ حَدِيثًا غَيْرَهُ): (أبو سلمة): هو ابن عبد الرحمن بن عوف الراوي عنه الحديثَين، واعلم أنَّ الذي فهمه أبو سلمة أنَّ أبا هريرة نسي الحديث الأوَّل، فيكون هذا الحديث سمعه منه ﷺ قبل بسط الرِّداء، والله أعلم، ويحتمل أن يكون قوله: (أنكر حديث الأوَّل) يعني: أنكر التَّعارض بينهما، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ أنَّه لا مُعارَضة، قلت هذين ولم أرهما لأحد، ثُمَّ إنِّي رأيت شيخنا قال:/ (لعلَّه كان سمع هذا الحديث من رسول الله ﷺ قبل أن يسمع: «مَن يبسط رداءه، ثُمَّ يضمَّه إليه؛ لم ينسَ شيئًا مِن مقالتي»، وقيل: يريد من «مقالتي»: تلك التي قال اليوم)، انتهى، وهي رواية في «الصَّحيح»[ح٢٠٤٧]، (وقيل: يحتمل أن يكون الحديث الآخر ناسخًا، فسكت عن المنسوخ)، انتهى[التوضيح ٢٧/٥٢٣]، والاحتمال الثاني مِن بسطِ الرِّداء فيه نظرٌ؛ لأنَّ فيه مجازًا إذا حملنا قوله: «لن ينسى شيئًا سمعه منه»، وإذا عملنا بقوله: «مِن مقالتي» تلك؛ فلا، ولكن رواية العموم أبلغ في المعنى، وحمله على العموم مُقدَّم، وقوله: (فسكت عن المنسوخ) فيه نظر؛ لأنَّه تَقَدَّمَ في كلامي أنَّه لا تعارُض بينهما، والله أعلم[ح٥٧٠٧]. [٢/٢٧٩ب]

٥٤ - بَابٌ لَا عَدْوَى

قوله: (بَابٌ: لَا عَدْوَى): تَقَدَّمَ ما (العَدْوَى)[ح٥٧٠٧].

٥٧٧٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ وَحَمْزَةُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْفَرَسِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالدَّارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أَنَّ (عُفَيرًا) بِضَمِّ العين المُهْمَلة، وفتح الفاء، وتَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (ابْن وَهْبٍ): عبد الله، أحد الأعلام، و(يُونُسَ): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أحد الأعلام.

قوله: (لَا عَدْوَى): تَقَدَّمَ الكلام عليه مع ما قد يعارضه في الظَّاهر، وذكرت الجمع بينهما، وتَقَدَّمَتْ (الطِّيَرَة) ضبطًا، وما هي[ح٥٧٠٧]، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله: (وَإِنَّمَا[(١)] الشُّؤْمُ فِي ثَلَاثٍ)، وما يتعلَّق به، وما هو شؤم (الفَرَسِ، والدَّارِ، والمَرْأَةِ[(٢)]) مُطَوَّلًا، وحديث: «اليُمن في ثلاث» من عند السِّلفيِّ، والكلام عليه[ح٢٨٥٨].

٥٧٧٣ ← ٥٧٧٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا عَدْوَى».

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُورِدُوا الْمُمْرِضَ عَلَى الْمُصِحِّ».

وَعَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى»، فَقَامَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ الإِبِلَ تَكُونُ فِي الرِّمَالِ أَمْثَالَ الظِّبَاءِ، فَيَأْتِيهِ الْبَعِيرُ الأَجْرَبُ فَتَجْرَبُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِي) أعلاه، و(أَبُو سَلَمَةَ): عبد الله -وقيل: إسماعيل- الزُّهريُّ.

قوله: (وَعَنِ الزُّهْرِيِّ[(٣)]: أَخْبَرَنِي سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ الدُّؤَلِيُّ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ): هذا معطوف على السند الذي قبله، فرواه البُخاريُّ عن أبي اليمان، عن شعيب، عن الزُّهريِّ، عن سنان به، وليس تعليقًا؛ فاعلمْه.

قوله: (فَقَامَ أَعْرَابِيٌّ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الأعرابيَّ) لا أعرف اسمه[ح٥٧١٧].

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (إنَّما) بغير واو.

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (والمرأة والدَّار).

(٣) زيد في «اليونينيَّة»: (قال).

٥٧٧٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَيُعْجِبُنِي الْفَأْلُ»، قَالُوا: وَمَا الْفَأْلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةٌ طَيِّبَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا[1] مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (بَشّارًا) بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقب مُحَمَّد بُنْدار، وتَقَدَّمَ ما (البُنْدار)، و(مُحَمَّدُ[2] بنُ جَعْفَرٍ) بعده: هو غُنْدُر، وقد تَقَدَّمَ ضبطه، ومَن أطلق عليه ذلك، فمرَّت عليه، وما معنى (غُنْدَر) وهو المُشغِّب[ح٨٧].

قوله: (لَا عَدْوَى): تَقَدَّمَ، وكذا (وَلَا طِيَرَةَ)[ح٥٧٠٧]، وكذا تَقَدَّمَ (الْفَأْلُ)، وأنَّه مهموز الوسط، ويجوز تسهيله، وما هو، والفرق بينه وبين الطِّيرة[ح٥٧٤٥].

٥٥ - بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي سَمِّ النَّبِيِّ ﷺ

رَوَاهُ عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي سَمِّ النَّبِيِّ ﷺ): (يُذكَر): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(سُمُّ): تَقَدَّمَ أنَّه مثلَّث السين، الكسر أردؤها، وقد أُنكِرت، والفتح أعلاها، هذا الاسم، أمَّا المصدر -وهو المراد هنا فيما يظهر-؛ فهو بالفتح[قبل ح٢٦١٥].

٥٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ لَمَّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ: أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ شَاةٌ فِيهَا سُمٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اجْمَعُوا لِي مَنْ كَانَ هَهُنَا مِنَ الْيَهُودِ» فَجُمِعُوا لَهُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنِّي سَائِلُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي عَنْهُ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَبُوكُمْ» قَالُوا: أَبُونَا فُلَانٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَذَبْتُمْ، بَلْ أَبُوكُمْ فُلَانٌ»، فَقَالُوا: صَدَقْتَ وَبَرِرْتَ، فَقَالَ: «هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، يَا أَبَا الْقَاسِمِ، وَإِنْ كَذَبْنَاكَ عَرَفْتَ كَذِبَنَا كَمَا عَرَفْتَهُ فِي أَبِينَا، قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَهْلُ النَّارِ؟» فَقَالُوا: نَكُونُ فِيهَا يَسِيرًا، ثُمَّ تَخْلُفُونَنَا فِيهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اخْسَئُوا فِيهَا، وَاللهِ لَا نَخْلُفُكُمْ فِيهَا أَبَدًا»، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي عَنْ شَيْءٍ إِنْ سَأَلْتُكُمْ عَنْهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «هَلْ جَعَلْتُمْ فِي هَذِهِ الشَّاةِ سُمًّا؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، فَقَالَ: «مَا حَمَلَكُمْ عَلَى ذَلِكَ؟» فَقَالُوا: أَرَدْنَا إِنْ كُنْتَ كَذَّابًا نَسْتَرِيحُ مِنْكَ، وَإِنْ كُنْتَ نَبِيًّا لَمْ يَضُرَّكَ.

---

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثني).

(٢) (محمد) ليست في «اليونينيَّة».

قوله: (**لَمَّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ**): تَقَدَّمَ متى كانت غزوة خيبر بالاختلاف فيها، وعلى أيِّ شيء هو مَبْنيٌّ[ح٢٠٩، قبل٤١٩٥]، و(فُتِحَت): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(خيبرُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (**أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ شَاةٌ**): (أُهدِيتْ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(شاةٌ): مَرْفوعٌ مُنوَّن نائب مناب الفاعل، والتي أَهْدَتِ الشَّاةَ هي زينب بنت الحارث بن سلَّام، وقال أبو داود: أخت مَرْحَب اليهوديِّ[د٤٥٠٩]، وقد جاء ذلك في «مغازي موسى بن عقبة»، و«الدلائل» للبيهقيِّ(١)، وللواقديِّ عن الزُّهريِّ: أنَّ زينب التي سمَّته هي ابنة أخي مَرْحَب، وأنَّه ﷺ قال لها: «ما حملكِ على هذا؟» قالت: قتلتَ أبي، وعمِّي، وزوجي، وأخي، قال مُحمَّد: سألت إبراهيم بن جعفر عن هذا، فقال: أبوها: الحارث، وعمُّها: يسار، وكان أجبنَ النَّاس، وهو الذي أُنزِل مِن الرَّفِّ، وأخوها: زَبِير، وزوجها: سلَّام ابن مشكَم(٢)، وأمَّا السُّهيليُّ؛ فقال: إنَّها أخت مَرحَب، وقد اختُلِف فيماذا صُنِع بها؟ فقال ابن إسحاق: صفح عنها(٣)، وقد روى أبو داود: أنَّه قتلها[د٤٥١١]، وعن «شرف المصطفى»: أنَّه قتلها وصلبها(٤)، ووجه الجمع بين رواية القتل ورواية عدمه: أنَّه ﷺ صفح عنها أوَّلًا؛ لأنَّه كان لا ينتقم لنفسه، فلمَّا مات بِشْر بن البَراء بن مَعْرور من تلك الأكلة؛ قتلها به قِصَاصًا؛ وذلك أنَّ بِشْر بن البَراء لم يزل مُعتلًّا من تلك الأكلة حتَّى مات منها بعد حَول(٥)، وعند القُرْطُبيِّ: (لم يبرح من مكانه حتَّى مات)(٦)، قتلها به.

وقد روى مَعْمَر بن راشد في «جامعه» عن الزُّهريِّ: أنَّها أسلمت، فتركها رسول الله ﷺ، قال مَعْمَر: (قال الزُّهريُّ: أسلمت، والنَّاس يقولون: قتلها)، وفي «جامع مَعْمَر» أيضًا: أنَّ أمَّ بِشْر بن البَراء ابن معرور قالت لرسول الله ﷺ في المرض الذي مات فيه: يا رسول الله؛ فإنِّي لا أتَّهم لبِشْر إلَّا الأُكلة التي أكلها معك بخيبر، فقال: «وأنا لا أتَّهم بنفسي إلَّا ذلك»[ق١٩٨١٥، ١٩٨١٤]، وقد قَدَّمْتُ ذلك في (غزوة خيبر)، والله أعلم[ح٤٢٤٩]، ولكن طال العهدُ به.

قوله: (**فَجُمِعُوا**): (جُمِعوا): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

---

(١) انظر «دلائل النبوة» (٤/٢٦٣)، وقد أخرجه من طريق موسى بن عقبة، وفيه أنها ابنة أخي مرحب لا أخته.

(٢) انظر «مغازي الواقدي» (٢/٦٧٨).

(٣) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٣٦٧).

(٤) لم أقف على هذا القول في «شرف المصطفى»، وقد ذكره الواقدي في «المغازي» (٢/٦٧٨)، أما ما ورد في «شرف المصطفى» (٤/٥٣٩) فهو: (فأمر بها ﷺ فخلَّى سبيلها، وعفا عنها ما صنعت).

(٥) انظر «الروض الأنف» (٤/٦٢).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٨٣).

قوله: (قَالُوا: أَبُونَا فُلَانٌ): هذا (فلان) المُكنَّى عنه لا أعرفُه، ولا عرفه بعض الحُفَّاظ المصريِّين مِن المعاصرين[هُدى٣٤٧].

قوله: (بَلْ أَبُوكُمْ فُلَانٌ): قال بعض المتأخِّرين من المصريِّين الحُفَّاظ، قال: (والمبهم في الجواب هو إسرائيل يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل ﷺ)[هُدى٣٤٧].

قوله: (وَبَرَرْتَ): هو بكسر الرَّاء الأولى، وتُفتَح أيضًا، حكاه غير واحد.

قوله: (سَمًّا): تَقَدَّمَ أنَّه مثلَّث السين، وأنَّ أفصحها الفتحُ، ويليه الضَّمُّ، والكسر محكيٌّ، وأُنكِر[قبل ح٢٦١٥].

قوله: (لَمْ يَضُرَّكَ): تَقَدَّمَ أنَّه يجوز في نظائره الضَّمُّ والفتحُ، وفي كلِّ مضاعف مجزوم، والله أعلم[ح١٤١].

٥٦ - بابُ شُرْبِ السُّمِّ، وَالدَّوَاءِ بِهِ، وَبِمَا يَخَافُ مِنْهُ الخبيثُ

قوله: (شُرْبِ السُّمِّ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّ (السُّمَّ) مُثلَّث السِّين، وتَقَدَّمَ (الدَّوَاءِ): أنَّه بفتح الدَّال وكسرها مع المدِّ[قبل ح٥٦٨٢].

قوله: (وَمَا(١) يُخافُ مِنْهُ): (يُخاف): مَبْنيٌّ لما لم [يسمَّ] فاعله،/ ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب مُختَصرًا بلا إسناد، ثُمَّ قال: (الحديث الأوَّل -يعني: «مَن تردَّى مِن جبل...» الحديث- مطابقٌ لأوَّل الترجمة، والحديث الثاني -يعني: «مَنِ اصطبح بسبع تمرات عجوة...»- مطابقٌ لآخرها؛ لأنَّه ما بيَّن دواءه إلَّا وهو داءٌ، وقد أثبت أنَّه مُضِرٌّ بقوله: «لم يضرَّه ذلك اليوم سمٌّ»، ومدخله في الفقه: جوازُ إضافة الضَّرر إلى الأسباب، والضَّارُّ النَّافع هو الله حقيقةً، والله أعلم)، انتهى[المتواري٣٧٠]. [٢/٢٨٠أ]

٥٧٧٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ: سَمِعْتُ ذَكْوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ، يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ، يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا».

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن مِهْرَان الأعمش، أبو مُحَمَّد، الكاهليُّ القارئ، و(ذَكْوَان): هو أبو صالح السَّمَّان الزَّيَّات.

---

(١) كذا في (أ) وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وبما).

قوله: (مَنْ تَرَدَّى) أي: سقط، يقال: رَدَى وتردَّى؛ لغتان، كأنَّه تفعَّل؛ من الرَّدى؛ وهو الهلاك(١).

قوله: (خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا): الكلام فيه معروف، والمراد بـ(الخلود): المكث الطويل، أو أنَّه إذا استحلَّ ذلك، والله أعلم.

قوله: (وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا): (تَحَسَّى) بفتح التَّاء والحاء وتشديد السين المُهْمَلتَين، ومعناه معروف، و(السُّمُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُثلَّث السِّين[قبل ح٢٦١٥].

قوله: (يَجَأُ بِهَا): هو بفتح المُثَنَّاة تحت، وبالجيم، وفي آخره همزةٌ مقصورةٌ، قال شيخنا: (وهو بالهمز والتَّسهيل)[التوضيح٢٧/٥٦٦]؛ معناه: يطعُن ويشقُّ.

٥٧٧٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ وَلَا سِحْرٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا(٣) أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ أَبُو بَكْرٍ): (مُحمَّد) هذا: قال الجَيَّانيُّ: (وقال -يعني: البُخاري- في «كتاب الطِّبِّ»: «حدَّثنا مُحمَّد: حدَّثنا أحمد بن بَشِير أبو بكر»، نسبه الأَصيليُّ في نسخته: «مُحمَّد بن سلَام»، وكذلك قال أبو نصر[الهداية٢٨])، انتهى[التقييد٣/١٠٢٩]، والمِزِّيُّ لم ينسبه[التحفة٣/٣٠٠]، وشيخنا قال: (هو مُحمَّد بن سلَام)، انتهى[التوضيح٢٧/٥٦٤]، و(أحمد بن بَشِير): بفتح الموحَّدة، وكسر الشِّين المُعْجَمة، مشهورٌ، وله ترجمة في «الميزان»[١/٨٥]، و(هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليه قريبًا، و(عَامِرُ ابْنُ سَعْدٍ) هو ابن أبي وقَّاصٍ مالكِ بن أُهَيب، وسعدٌ أحدُ العشرة رضي الله عنهم.

قوله: (مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتِ عَجْوَةٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليها[ح٥٤٤٥]، وأنَّها في «مسلم» مقيَّدة[م(٢٠٤٧)(١٥٤)]، وتَقَدَّمَ (لَمْ يَضُرَّهُ): أنَّه بالضَّمِّ والفتح، وكذا نظراؤه[ح١٤١]، وتَقَدَّمَ (السُّمُّ): أنَّه مُثلَّث السين، وأردؤها الكسرُ وأُنكِر[قبل ح٢٦١٥].

٥٧ - بَابُ أَلْبَانِ الأُتُنِ

قوله: (بَابُ أَلْبَانِ الأُتُنِ): (الأُتُن) بِضَمِّ الهمزة والتَّاء وتُسكَّن، جمع (أتان)، و(الأتان): الحمارة،

---

(١) انظر «النهاية في غريب الحديث» (٢/٢١٦) مادة (ردا).

(٢) كذا في (أ) و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (حدثني) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

ولا يقال: أتانة، وقد حُكِيتْ، وثلاث آتُن؛ مثل: عناق وأعنُق، والكثير: أُتْنٌ وأُتُنٌ[١].

٥٧٨٠ - ٥٧٨١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ حَتَّى أَتَيْتُ الشَّأْمَ.

وَزَادَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: وَسَأَلْتُهُ: هَلْ يُتَوَضَّأُ أَوْ تُشْرَبُ أَلْبَانُ الأُتُنِ، أَوْ مَرَارَةُ السَّبُعِ، أَوْ أَبْوَالُ الإِبِلِ؟ قَالَ: قَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَتَدَاوَوْنَ بِهَا، فَلَا يَرَوْنَ بِذَلِكَ بَأْسًا، فَأَمَّا أَلْبَانُ الأُتُنِ فَقَدْ بَلَغَنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُحُومِهَا، وَلَمْ يَبْلُغْنَا عَنْ أَلْبَانِهَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ، وَأَمَّا مَرَارَةُ السَّبُعِ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): تَقَدَّمَ أنَّه المسنديُّ من كلام بعض الحُفَّاظ قريبًا هناك[ح٥٧٦٥] وهنا، و(سُفْيَانُ) بعده: هو ابن عيينة، و(الزُّهْرِي): مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو إِدْرِيس الخَوْلَانِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّ اسمه عائذ الله -أحد الأعلام- ابن عبد الله، و(أَبُو ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ): تَقَدَّمَ الخلاف في اسمه واسم أبيه، والكلام على نسبته؛ فقيل: اسمه جُرثوم، وقيل: جرثومة، وقيل: جرهم، وقيل غير ذلك، وقيل: اسم أبيه ناشر، قيل: ناشب، وقيل: ناسخ، وقيل غير ذلك، نزل الشَّام رضي الله عنه[ح٥٤٧٨].

قوله: (وَزَادَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): (اللَّيث): هو ابن سعد، لم يخرِّج زيادة اللَّيث أحدٌ مِن أصحاب الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجها شيخنا[٢]، وحديث أبي ثعلبة أخرجه الجماعة، و(يونس): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(ابن شهاب): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (وَسَأَلْتُهُ: هَلْ يُتَوَضَّأُ أو تُشْرَبُ أَلْبَانُ[٣] الأُتُنِ): (يُتوضَّأ): مَبنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(تُشرَب): مَبنيٌّ أيضًا مثله، و(ألبانُ): مَرفوعٌ نائب مناب الفاعل، و(الأُتُن): تَقَدَّمَ الكلام عليها أعلاه[قبل ح٥٧٨٠].

قوله: (أَوْ مَرَارَةَ السَّبُعِ): (المَرارة) بفتح الميم؛ وهي التي فيها المُرَّة، و(السبُع): معروف بِضَمِّ الباء، وتُسكَّن.

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (أتن)، «النهاية في غريب الحديث» (٢١/١) مادَّة (أتن).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢٦٠/١٠): (هذه الزيادة وصلها الذهلي في «الزهرايات»، أوردها أبو نعيم في «المستخرج» مطولة من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض عن يونس بن يزيد).

(٣) في (أ) مبنيٌّ للمفعول بلا نقط، وفي (ق): (يُتَوَضَّأُ أَوْ تُشْرَبُ)، وفي «اليونينيَّة»: (نَتَوَضَّأُ أَوْ نَشْرَبُ أَلْبَانَ)، وفي هامشها: (يُتَوَضَّأُ أَوْ يُشْرَبُ) مُصحَّحًا عليه.

قوله: (أَوْ أَبْوَالَ الإِبِلِ؟ قَالَ: قَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَتَدَاوَوْنَ بِهَا، فَلَا يَرَوْنَ بِذَلِكَ بَأْسًا): يعني: بأبوال الإبل؛ لأنَّه ﷺ أباح للعرنيِّين شُربَها والتَّداوي بها، والدليل على أنَّه أرادها فقط دون غيرها؛ لأنَّه قال بعد ذلك: (وأمَّا ألبان الأُتُن...) إلى أن قال: (وأمَّا مَرارة السَّبُع)، فذكر جوابه عنهما، وقوله في: (أَلْبَانُ الأُتُنِ): (لم يبلغنا عنه[(١)] أمرٌ ولا نهيٌ) فليعلم أنَّ كلَّ ما نُهِي عن لحمه؛ فلبنُه منهيٌّ عنه؛ لأنَّه مُتولِّد منه، ألا ترى أنَّه استدلَّ على النَّهْي عن مرارة السَّبُع بنهيه ﷺ عن أكل ذي ناب مِن السباع، فكذلك ألبان[(٢)] الأُتُن، واعلم أنَّ التداوي بالمُحرَّمات إلَّا الخمر هو جائز عند الشَّافِعيَّة، وذلك بشرطين؛ أحدهما: أن يُخبره ثقةٌ أنَّ ذلك يفيده، أو أن يكون عارفًا بذلك، فيعتمد على معرفة نفسه، وألَّا يقوم شيء مِن الطَّاهرات مقام ذلك النَّجس[(٣)]، وقد ذكرت ذلك في أوائل هذا التعليق[ح٢٣٣]، وفي غير أوائله، وقد عقد ابن قَيِّم الجَوزيَّة في كتاب «الهدي» في (الطِّبِّ) في التداوي بالأشياء النَّجسة فصلًا، وهو مفيد جدًّا، وأنَّ التداوي بها حرام عقلًا وشرعًا، ثُمَّ برهن على ذلك بكلام حسن؛ فانظره إن أردتَه من «الهدي»[الهدي٤/١٤١].

٥٨ - بَابٌ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي الإِنَاءِ

٥٧٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ مَوْلَى بَنِي تَيْمٍ، عَنْ عُبَيْدِ ابْنِ حُنَيْنٍ مَوْلَى بَنِي زُرَيْقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لْيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً وَفِي الآخَرِ دَاءً»[(٤)].

قوله: (مَوْلَى بَنِي زُرَيْقٍ): هو بتقديم الزَّاي على الرَّاء، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبد الرحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ): هذا (الغمس) يصدق بمرَّة، ولكن في «الأحاديث المختارة» للحافظ ضياء الدين مُحَمَّد بن عبد الواحد المقدسيِّ -وقد قرأت بعضها بصالحيَّة دمشق على ابن عوض البيطار عن القاضي سليمان بن حمزة عن الضِّياء-: الأمر بالغمس ثلاثًا، والله أعلم[المختارة٥/٢٠٦].

❁ ❁ ❁

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (عن ألبانها).

(٢) في (أ): (أبان)، وهو تحريفٌ.

(٣) انظر «المجموع» (٩/٣٥).

(٤) في هامش الأصل: (بلغ الشيخ عز الدين الحاضري ومن معه سماعًا عليَّ، كتبه عبد الرحيم بن الحسين).

٧٦- كِتَابُ اللِّبَاسِ

١- بابُ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ [الأعراف: ٣٢]

وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَالْبَسُوا وَتَصَدَّقُوا، فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ».

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلْ مَا شِئْتَ وَالْبَسْ مَا شِئْتَ، مَا أَخْطَأَتْكَ اثْنَتَانِ: سَرَفٌ أَوْ مَخِيلَةٌ.

(كِتَابُ اللِّبَاسِ...) إلى (بَابِ النِّعَالِ السِّبْتِيَّةِ)

قوله: (وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا وَاشْرَبُوا...») إلى آخره: قال شيخنا: (أخرجه ابن أبي شيبة عن يزيدَ بن هارونَ: أخبرنا همَّام عن قَتادةَ، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه مرفوعًا...؛ الحديثَ[ش٢٥٣٧٤]، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي، وحدَّثنا عن الفضل بن الصَّبَّاح، عن أبي عُبيدة الحدَّاد، عن همَّام، عن قتادة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه»(١)). انتهى[التوضيح٢٧/٥٧٦]، وما أظنُّ أنا أنَّ البُخاريَّ جزم بذلك، وأراد هذا السَّند؛ لأنَّ عَمْرًا عن أبيه عن جدِّه ليس مِن شرطه وإن كان يُحتَجُّ بحديثه عنده إلَّا أنَّه لم يخرِّج له في «صحيحه»، ولا مسلمٌ أيضًا، والَّذي يظهر لي أنَّه أراد طريقًا أخرى، ويحتمل أنَّه أراده، والله أعلم./ [٢/٢٨٠ب]

قوله: (فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيْلَةٍ): (المَخِيْلَةُ) بفتح الميم، وكسر الخاء المعجمة، ثُمَّ مثنَّاة تحتُ ساكنة، والباقي معروف؛ وهي الكِبْرُ، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٢٠٦].

٥٧٨٣- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ يُخْبِرُونَهُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أبي أُويس عبد الله، وأنَّه ابنُ أخت مالك الإمامِ.

قوله: (لَا يَنْظُرُ اللهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ) أي: لا ينظر إليه نظرَ رحمة إن أنفذ عليه الوعيدَ، والله أعلم.

قوله: (خُيَلَاءَ): هو بِضَمِّ الخاء المعجمة وتُكسَر أيضًا، ثُمَّ مثنَّاة تحتُ مفتوحة، وفي آخره همزةٌ

---

(١) «علل الحديث» (٤/٣٣٣)، وفيه بدل (عمرو بن شعيب عن أبيه): (عمرو بن سعيد، عن أنس بن مالك)، ثم قال: (قال أبي: أخطأ فيه -أي: الفضل-، هو قتادة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن كذا قال الفضل).

ممدودةٌ؛ وهي التَّكبُّر، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٣٠١].

٢- باب مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خُيَلَاءَ

٥٧٨٤- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ؛ لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَحَدَ شِقَّيْ إِزَارِي يَسْتَرْخِي، إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَسْتَ مِمَّنْ يَصْنَعُهُ خُيَلَاءَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أحمد بنُ عبد الله بن يونس، و(زُهَيْرٌ): هو ابن معاويةَ بن حُدَيج، الحافظ، أبو خيثمة(١)، تَقَدَّمَ[ح١٥٦].

قوله: (خُيَلَاءَ): تَقَدَّمَ ضبطها، وما هي أعلاه وقبله أيضًا.

٥٧٨٥- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ يَجُرُّ ثَوْبَهُ مُسْتَعْجِلًا حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، وَثَابَ النَّاسُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَجُلِّيَ عَنْهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، وَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا، فَصَلُّوا وَادْعُوا اللهَ حَتَّى يَكْشِفَهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى): (مُحَمَّد) هذا: قال الجَيَّانيُّ: (نسبه ابنُ السَّكَن: مُحَمَّد بن سلَام). انتهى[التقييد٣/١٠٢٥]، والمِزِّيُّ لم ينسبه[تحفة ٩/٤٠]، و(عبد الأعلى): هو ابن عبد الأعلى السَّاميُّ، و(يُونُس): هو ابن يزيدَ الأيليُّ، و(الْحَسَن): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، وتَقَدَّمَ سماعه من أبي بكرةَ نُفَيع بن الحارث[ح٧٨٣]، وتَقَدَّمَ (أَبُو بَكْرَةَ) مُترجَمًا[ح٣١].

قوله: (خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ): تَقَدَّمَ الكلام على (الخسوف) و(الكسوف) مُطَوَّلًا في بابه[قبل ح١٠٤٧]، ومتى خُسِفتِ الشَّمس، وهل اتَّفق ذلك مَرَّاتٍ أو مرَّة واحدة، مُطَوَّلًا في بابه[قبل ح١٠٤٠].

قوله: (وَثَابَ النَّاسُ): (ثاب) بالمثلَّثةِ، وفي آخره مُوَحَّدَةٌ، أي: اجتمعَ.

قوله: (فَجُلِّيَ عَنْهَا): (جُلِّيَ) بضمِّ الجيم، وكسر اللَّام المُشَدَّدة وتُخفَّف، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، ومعناه معروف.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٤٢٠).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثني).

٣- بابُ التَّشْمِيرِ فِي الثِّيَابِ

٥٧٨٦- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: أَخْبَرَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: فَرَأَيْتُ بِلَالًا جَاءَ بِعَنَزَةٍ فَرَكَزَهَا، ثُمَّ أَقَامَ الصَّلَاةَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ فِي حُلَّةٍ مُشَمِّرًا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ إِلَى الْعَنَزَةِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالدَّوَابَّ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ وَرَاءِ الْعَنَزَةِ.

قوله: (حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شُمَيْلٍ): تقدَّمَ الكلام على (إسحاق) هذا في (سورة البقرة) في (التَّفسير)[ح٤٥١٦]، و(ابن شُمَيل): هو النَّضر؛ بالمُعْجَمة، ولا يحتاج إلى تقييد[ح١٥٢]، و(عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الجيم، وفتح الحاء، ثُمَّ مثنَّاة تحتُ ساكنة، ثُمَّ فاء مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، وتَقَدَّمَ أنَّ اسمه وهبُ بن عبد الله السُّوائيُّ، والاختلاف فيه[ح١١١].

قوله: (جَاءَ بِعَنَزَةٍ): تقدَّمَ الكلام على هذه (العَنَزَة) في أوائل هذا التعليق، ومَن جاء بها، ومن أين أتت، وغير ذلك؛ فانظره[قبل ح١٥٢].

قوله: (فِي حُلَّةٍ): تَقَدَّمَ الكلام على (الحُلَّة) ما هي[ح٨٨٦].

٤- بابٌ مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، فَهُوَ فِي النَّارِ

٥٧٨٧- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الإِزَارِ، فَفِي النَّارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الموحَّدة وفتحِها[ح٣٩].

٥- بابُ مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخُيَلَاءِ

قوله في التَّرجمة: (مِنَ الْخُيَلَاءِ): تَقَدَّمَ قريبًا ضبطها، وما هي[ح٥٧٨٣].

٥٧٨٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالنُّون، واسمه: عبد الله بن ذكوان، وتَقَدَّمَ (الْأَعْرَج): أنَّه عبد الرَّحمن بن هُرْمُز، وأنَّ (أَبَا هُرَيْرَة): عبد الرَّحمن بن صخر.

قوله: (بَطَرًا): هو بفتح الموحَّدة والطَّاء المُهْمَلة، قال ابن قُرْقُول: (ويجوز كسرها على المصدر أو على الحال، وأصل البطر: الطُّغيان عند النِّعمة والعافية، فيسوء احتماله لها، فيكون[1] منه الكِبرُ

(١) في الأصل: (يكون)، والمثبت من مصدره.

والأَشَرُ والبَذَخُ...) إلى آخر كلامه[مطالع١/٤٨٧].

٥٧٨٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ -أَوْ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ-: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ تُعْجِبُهُ نَفْسُهُ، مُرَجِّلٌ جُمَّتَهُ، إِذْ خَسَفَ اللهُ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

قوله: (بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي فِي حُلَّةٍ): هذا (الرَّجل) الَّذي خُسِف به تَقَدَّمَ في (المناقب)[ح٣٤٨٥] عن شيخنا أنَّه قارون[التوضيح١٩/٦٥٩]، وهذا الحديث يُشبه ذاك الحديثَ الَّذي قال فيه شيخنا ذلك، ويَحتمل أن يكون غيرَه، وأمَّا هنا؛ فلم يذكر فيه شيئًا، وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ هنا: (عن السُّهيليِّ أنَّه ذكر في «مبهمات القرآن» في قوله تعالى: ﴿قَالُوا ابْنُوا لَهُ بُنْيَانًا﴾ [الصَّافَّات: ٩٧]: قائلُ هذه المقالة -فيما ذكره الطَّبريُّ- الهَيْزَنُ[(١)]، رجل من أعراب فارس؛ وهم التُّرك، وهو الذي جاء في الحديث: «بينما رجل في حُلَّة يتبختر فيها فخُسِف به؛ فهو يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة»[التعريف١٥٥]، قال: وفي «صحاح الجوهريِّ»: أنَّه قارون). انتهى[الإفهام٥٢٠]، وقال بعض حُفَّاظ مِصْرَ من المعاصرين: (ذكر السُّهيليُّ[(٢)] عن الطَّبريِّ أنَّ اسمه الهَيْزَن، وأنَّه مِن أعراب فارس، قال: ووقع في كتاب «معاني الأخبار[(٣)]» للكَلاباذيِّ الجزمُ بأنَّه قارون، وكذا ذكر الجوهريُّ في «الصِّحاح»، وفي «تاريخ الطَّبريِّ»[تاريخ الرسل١/٤٥٠]: «عن سعيد ابن أبي عَروبة عن قتادة: ذُكِر لنا أنَّه يُخسَف بقارونَ كلَّ يوم قامة، وأنَّه يَتَجَلْجَلُ فيها، لا يَبْلُغ قعرَها إلى يوم القيامة»)[هدى٣٤٧].

قوله: (فِي حُلَّةٍ): تَقَدَّمَ ما (الحلَّة)[ح٨٨٦].

قوله: (مُرَجِّلٌ جُمَّتَهُ): (مُرَجِّل): بِضَمِّ الميم، وفتح الراء، وكسر الجيم المُشَدَّدة، أي: مُسرِّح مُنظِّف شعر رأسه، و(الجُمَّة) بضمِّ الجيم، وفتح الميم المُشدَّدة، ثُمَّ تاء التأنيث: أكثر من الوَفرة، وذلك إذا سقطت على المنكبينِ، والوفرة إلى شحمة الأذن، واللِّمَّة بينهما تُلِمُّ بالمنكب، وقد تَقَدَّمَ الكلام على الجُمَّة والوفرة، وما وقع فيهما مِن التناقُض لبعضهم[ح٢٨٥٥، ٣٤٤٠].

قوله: (فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ[(٤)]): هو بجيمَين مفتوحتَين، بعد كلِّ جيم لامٌ؛ الأولى ساكنة، قال ابن قُرْقُول:

---

(١) رواه الطبريُّ في «تاريخه» (١/٢٤١) عن شعيب الجبَّائيِّ، وفيه (هينون) بدل: (هيزن).

(٢) في الأصل: (البيهقيُّ)، والمثبت من مصدره.

(٣) في الأصل: (القرآن)، والمثبت من مصدره.

(٤) كذا في (أ) و(ق) وهامش «اليونينيَّة»، وفي «اليونينيَّة»: (يَتجَلَّل).

(«يتجلجل»: كذا للكافَّة، ورواه بعضهم: «يتخلْخل»؛ بخاءَين معجمتَين، والأوَّل أصحُّ وأعرفُ، والتَّجلجل: السُّؤوخ في الأرض مع حركة واضطراب، قاله الخليل، قال الأصمعيُّ: هو الذهاب بالشيء أو المجيء به، وأصله: التَّردُّد، ومنه: تَجلْجَل في كلامه وتلَجْلَج؛ إذا تردَّد، وأمَّا «يتخَلْخَل»؛ فبعيدٌ ههنا إلَّا أن يكون من قولهم: خَلْخلتُ العظمَ؛ إذا أخذت ما عليه مِن اللَّحم، أو من التخلُّل والتَّداخُل خلال الأرض، قال القاضي: «وقد رويناه في غير هذه الكتب[(١)]: يتحلحل؛ بحاءَين مهملتين»[المشارق١/٣٢٧]). انتهى[مطالع٢/١٣١]، وفي أصل من أصولي: (يتخلَّل)، والله أعلم.

٥٧٩٠ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ، خُسِفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلْجَلُ فِي الأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، تَابَعَهُ يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ عَمِّهِ جَرِيرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَلَى بَابِ دَارِهِ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، نَحْوَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّ (عُفَيرًا) بِضَمِّ العين المُهمَلة، وفتح الفاء، وأنَّ (اللَّيْثَ): هو ابن سعد، الإمام الجَوَادُ، و(ابْنَ شِهَابٍ): هو مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (بَيْنَا رَجُلٌ يَجُرُّ إِزَارَهُ): تَقَدَّمَ الكلام على هذا (الرَّجل) أعلاه، وقبله قبيل (المناقب) فانظره[ح٣٤٨٥].

قوله: (تَابَعَهُ يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ): الضَّمير في (تابعه) يعود على عبد الرَّحمن بن خالد الراوي عنِ ابن شهاب؛ وهو الزُّهريُّ، و(يونس): هو ابن يزيدَ الأيليُّ، ومتابعة يونسَ عن الزُّهريِّ أخرجها البُخاريُّ في (ذكر بني إسرائيلَ) عن بِشْر بن مُحَمَّد، عن عبد الله، عنه به، وقال: تابعه عبد الرَّحمن بن خالد عن الزُّهريِّ[ح٣٤٨٥]، وأخرجها النَّسائيُّ في (الزِّينة) عن وَهْب بن بيان، عن ابن وَهْب، عنه به[س٥٣٢٦].

قوله: (وَلَمْ يَرْفَعْهُ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ): كذا في أصلنا، وعليه علامة راويه، وفي الهامش عوض (الزُّهريِّ): (أبي هريرة)، وعليه: (صح)، وفوقه: (كذا) أي: كذا وُجِد، وفي هذا نظر، و(أبو هريرة) لم يجرِ له ذكرٌ في هذا الحديث، وراجعتُ أصلنا الدِّمَشْقيَّ؛ فوجدته كان كذلك: (عن أبي هريرة)، ثُمَّ ضُرِب عليه، وعُمِل عوضه (عن الزُّهريِّ)، ولكنَّه كُتِب عليه: (خ) صورة نسخة، ولم يذكر ذلك أبو

---

(١) في (أ) تبعًا لمصدره: (هذين الكتابين)، والمثبت من «مشارق الأنوار»، وهو الصَّواب، ويريد «الصحيحين» و«الموطأ».

عليٍّ الغسَّانيُّ في «تقييده»، ولا ابن قُرْقُول في «مطالعه»، والذي يظهر أنَّ الصواب: (عن الزُّهريِّ)[(١)]، وكذا ذكره المِزِّيُّ في مكانَين في تطريف الحديث[تحفة٥/٣٧٧و٣٨٠]، والله أعلم.

و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، هذا وقفه، والاثنانِ؛ عبدُ الرَّحمن بن خالد ويونسُ رفعاه، وقد قدَّمْتُ الخلاف فيما إذا روى بعضُ الثِّقات الحديثَ موقوفًا وبعضُهم مرفوعًا، أو بعضُهم مُرْسَلًا وبعضُهم مُتَّصلًا؛ أربعةُ أقوال، وأنَّ الصَّحيح: أنَّ العبرة بمَن رَفَع أو وَصَل، والله أعلم[(٢)][ح٥٦٤]./ [٢/٢٨١أ]

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المُسنَديُّ، وذلك لأنَّ عبد الغنيِّ في «الكمال» لم يذكر راويًا عن وَهْب بن جَرير اسمُه عبدُ الله بن مُحَمَّد إلَّا المسنَديَّ، ونسبَه أيضًا[الكمال٩/٢٠٨]، وأمَّا الذَّهبيُّ؛ فإنَّه ذكر رواةً في ترجمة وهب، ثُمَّ قال: وخلائق، ولم يذكر فيهم المسنَديَّ[التذهيب٩/٣٨٩]، والله أعلم، و(وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ): هو ابن حازم.

٥٧٩١ - حَدَّثَني مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: لَقِيتُ مُحَارِبَ بْنَ دِثَارٍ عَلَى فَرَسٍ، وَهُوَ يَأْتِي مَكَانَهُ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِي فَقَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنْ مَخِيلَةٍ، لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَقُلْتُ لِمُحَارِبٍ: أَذَكَرَ إِزَارَهُ؟ قَالَ: مَا خَصَّ إِزَارًا وَلَا قَمِيصًا. تَابَعَهُ جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَزَيْدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مِثْلَهُ. وَتَابَعَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَقُدَامَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ».

قوله: (لَقِيتُ مُحَارِبَ بْنَ دِثَارٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (مُحَارِبًا[(٣)]) بالحاء المُهْمَلة، والموحَّدة: اسم فاعل من (حَارب)، و(دِثَارًا[(٤)]) بكسر الدال المُهْمَلة، وتخفيف الثاء المثلَّثة، وفي آخره راءٌ، وهذا كلُّه ظاهر عند أهله معروف لا يحتاج إليه المُحدِّثون، وترجمة مُحَارِب معروفة، قاضي الكوفة، وله ترجمة في «الميزان»[٣/٤٤١].

---

(١) أسنده الحافظ في «تغليق التعليق» (٥/٥٥) من وجهين من طريق الإسماعيليِّ بإسناده عن الزهريِّ، عن سالم أن عبد الله ابن عمر... وذكره، وقال في «فتح الباري» (١٠/٢٧٣): (وصله الإسماعيليُّ من طريق أبي اليمان عنه بتمامه).

(٢) انظر «علوم الحديث» (ص٧١-٧٢)، «شرح التبصرة والتذكرة» (١/١٧٤-١٧٩)، «النكت» للزركشي (٢/٥٨-٦١).

(٣) في (أ): (محارب)، ويمكن أن يكون على لغة ربيعة.

(٤) في (أ): (دثار)، ويقال فيه ما قيل في (محارب).

قوله: (مِنْ مَخِيلَةٍ): تَقَدَّمَ ضبطها، وأنَّها التَّكبُّر [ح٣٢٠٦، وقبل ح٥٧٨٣].

قوله: (تَابَعَهُ جَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ): الضمير في (تابعه) يعود على مُحارِب بن دِثَار، و(جَبَلة) بالجيم المفتوحة والموحَّدة المفتوحة، ثُمَّ لام، ثُمَّ تاء التأنيث، و(سُحَيْم) بِضَمِّ السين وفتح الحاء المُهملتَين، ثُمَّ مثنَّاة تحتُ ساكنة، ثُمَّ ميم، ومتابعته أخرجها النَّسَائيُّ [كن٩٧٢٧]، ومتابعة زيد بن أسلم أخرجها البُخاريُّ [ح٥٧٨٣]، ومسلم [م(٢٠٨٥)(٤٢)]، والتِّرْمِذيُّ [ت١٧٣٠].

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ(١) مِثْلَهُ): ومتابعة (اللَّيث) -هو ابن سعد- أخرجها مسلمٌ [م٢٠٨٥] والنَّسَائيُّ [س٥٣٢٧].

قوله: (وَتَابَعَهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَقُدَامَةُ بْنُ مُوسَى، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ): متابعة موسى بن عُقبةَ أخرجها البُخاريُّ [خ٣٦٦٥]، وأبو داود [د٤٠٨٥]، والنَّسَائيُّ [س٥٣٣٥]، ومتابعة عمرَ ابنِ مُحَمَّد -[و]هو عمر بن مُحَمَّد بن زيد بن عبد الله بن عمر- أخرجها مسلم [م(٤٣)(٢٠٨٥)]، و(قُدامةُ بن موسى): هو قُدامةُ بن موسى بن عمرَ بن قدامةَ بن مظعونٍ، ومتابعته ليست في الكُتُب السِّتَّة ولا في شيء منها(٢)، والله أعلم.

٦- بَابُ الإِزَارِ الْمُهَدَّبِ

وَيُذْكَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَحَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُمْ لَبِسُوا ثِيَابًا مُهَدَّبَةً.

قوله: (بَابُ الإِزَارِ الْمُهَدَّبِ): هو بِضَمِّ الميم، وفتح الهاء، وتشديد الدال المُهْمَلة المفتوحة، ثُمَّ مُوَحَّدَة؛ وهو الذي له هُدَب؛ وهي أطراف مِن سَداه لم تُلحَم، وربَّما فُتِلَتْ يُقصَد بها بقاؤه، قاله الحربيُّ، وقد يُقصَد به جَمالُه أيضًا، وقد فسَّره بعضهم بما له خملٌ، ولم يقل شيئًا، قاله ابن قُرْقُول [مطالع٦/١١٥].

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَحَمْزَةَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ): (يُذْكَرُ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكأنَّه لم يصحَّ عنده الإسنادُ إلى كلِّ واحد منهم، و(الزُّهريُّ): مُحَمَّد ابن مسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب، العالم المشهور، و(أبو بكر بن مُحَمَّد): الظاهر أنَّه أبو بكر بن مُحَمَّد بن عمرو بن حزم الأنصاريُّ النَّجَّاريُّ المدنيُّ، تَقَدَّمَتْ ترجمته، وقد ولي القضاء والإمرة

---

(١) قوله: (عن ابن عمر): عليه في (أ) علامة نسخة، وهو ثابت في رواية غير أبي ذرٍّ.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٢٧٤): (وأمَّا رواية قدامة... فوصلها أبو عوانة في «صحيحه» [٨٥٨٢]، ووقعَتْ لنا بعلوٍّ في «الثقفيَّات» بلفظ حديث مالك المذكور أوَّل «كتاب اللِّباس»).

والموسم على المدينة لسليمانَ ولعمرَ بن عبد العزيز، كان من علماء زمانه، مشهور الترجمة، وقد تَقَدَّمَ بعضُها[ح٣٤٩]، وأمَّا (حمزة بن أَبي أُسَيد) فهو بِضَمِّ الهمزة، وفتح السِّين على الصواب، كما تَقَدَّمَ[ح٢٩٠٠] -وأبو أُسَيد: تَقَدَّمَ أنَّه مالك بن ربيعة السَّاعديُّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٥١٧٦]- أخرج له البُخاريُّ، وأبو داود، وابنُ ماجه[(١)]، وأمَّا (معاوية بن عبد الله بن جعفر) فهو ابن أبي طالب الهاشميُّ المدنيُّ، وَثَّقَهُ أحمد العِجْليُّ[معرفة الثقات٢/٢٨٤] وغيره، وقال يعقوب بن شيبة: كان مُقدَّمًا يُوصَف بالفضل والعلم، علَّق له البُخاريُّ كما ترى، وروى له النَّسائيُّ وابنُ ماجه[(٢)].

قوله: (لَبِسُوا ثِيَابًا مُهَدَّبَةً): تَقَدَّمَ أعلاه ما (المُهَدَّب)، والله أعلم.

٥٧٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: **أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ**: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: **جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيِّ** رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَأَنَا جَالِسَةٌ وَعِنْدَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي كُنْتُ تَحْتَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ **عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّبِيرِ**، وَإِنَّهُ وَاللهِ، مَا مَعَهُ يَا رَسُولَ اللهِ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ **الْهُدْبَةِ**، وَأَخَذَتْ هُدْبَةً مِنْ جِلْبَابِهَا، فَسَمِعَ **خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ** قَوْلَهَا وَهُوَ بِالْبَابِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، قَالَتْ: فَقَالَ خَالِدٌ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَلَا تَنْهَى هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَا وَاللهِ مَا يَزِيدُ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى التَّبَسُّمِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَعَلَّكِ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ، لَا، حَتَّى يَذُوقَ **عُسَيْلَتَكِ** وَتَذُوقِي **عُسَيْلَتَهُ**»، فَصَارَ سُنَّةً بَعْدُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(**شُعَيْبٌ**): هو ابن أبي حمزةَ، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (**جَاءَتِ امْرَأَةُ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيِّ**): تقدَّمَ الاختلاف في اسمها؛ فقيل: سُهيمة، وقيل: عائشة، وقيل: تُميمة، وقيل غير ذلك، وقد تقدَّمَ الكلام في أوَّل (باب مَن أجاز الطَّلاق الثلاث) عليها؛ فانظره إن أردته[ح٥٢٦٠]، و(رِفاعة): تَقَدَّمَ الكلام عليه في الباب المشار إليه، وتقدَّمَ الكلام على (**عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الزَّبِيرِ**)، وأنَّه بفتح الزَّاي، وكسر الموحَّدة، وتقدَّمَ الكلام على نسبه رضي الله عنه[ح٥٢٦٠].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٣١١).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/١٩٦-١٩٧)، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/٢٧٦): (وهذه الآثار لم يقع لي أكثرها موصولًا)، ثم قال: (أمَّا حمزة... فوصله ابن سعد [في «الطبقات» ٧/٢٦٧] قال: «أخبرنا معن بن عيسى: حدَّثنا سلمة بن ميمون مولى أبي أُسَيد قال: رأيت حمزة بن أبي أُسَيد السَّاعديَّ عليه ثوب مفتول الهدب»).

قوله: (مِثْلُ الْهُدْبَةِ(١)): تَقَدَّمَ الكلام على (الهدبة) وضبطِها، وأنَّها الخصلة الواحدة من الهُدَب، ومثَّلتْ ذَكَره بهُدْبَةِ الثَّوب[ح٥٢٦٠].

قوله: (مِنْ جِلْبَابِهَا): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الجيم، وإسكان اللَّام، وتَقَدَّمَ ما هو[ح٣٢٤].

قوله: (فَسَمِعَ خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ): هو خالد بن سعيد بن العاصي بن أُمَيَّة بن عبد شمس، أبو سعيد، قالت ابنتُه أمُّ خالد: كان أبي خامسًا في الإسلام، وقيل: كان ثالثًا أو رابعًا في الإسلام، وهو مشهور رضي الله عنه، وتَقَدَّمَ كلام مَن قال: إنَّه أسلم قبل الصِّدِّيق، وكلامُ من قال: قبل عليٍّ رضي الله عنهم أجمعين[ح٢٧٣١، ٢٧٣٢].

قوله: (حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ): تَقَدَّمَ الكلام عليها؛ فانظر ذلك، وما جاء في «النَّسَائيِّ» وغيره أنَّها الجماع(٢)[ح٢٦٣٩].

قوله: (فَصَارَ سُنَّةً بَعْدُ): هذا من كلام الزُّهريِّ، فيما يظهر لي، فإنَّها عادتُه، وإذا كان كذلك؛ فقول التابعيِّ: (مِن السُّنَّة كذا) هل هو موقوف مُتَّصِل أو مَرْفوعٌ مُرْسَل؟ فيه وجهان لأصحاب الشَّافِعيِّ، والأصحُّ في مسألة التابعيِّ: أنَّه موقوف، كما قاله النَّوَويُّ في «شرح المُهذَّب». انتهى[المجموع١/١٢٧]، والَّذي يظهر لي أنَّه مُرْسَل على قياس قول التابعيِّ: (يرفع الحديث) ونحوها من الألفاظ، وإلَّا؛ فما الفرق؟! وقد قال شيخنا العراقيُّ فرقًا بينه وبين (يرفع الحديث) ونحوها من تلك الألفاظ، لكن قال فيه: (يُمكن أن يجاب عنه...) فذكره[شرح التبصرة١/١٣٧]، وقد رأيتُ المسألة في كلام ابن قَيِّم الجَوزيَّة، ولم يذكر إلَّا أنَّه مُرْسَل، وهو الذي يظهر، والله أعلم.

٧- بَابُ الْأَرْدِيَةِ

وَقَالَ أَنَسٌ: جَبَذَ أَعْرَابِيٌّ رِدَاءَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (بَابُ الأَرْدِيَةِ): هو جمع (رِداء) وهو -بكسر الرَّاء وبالمدِّ- ما كان على أعلى الجسد، والإزار: ما كان على أسفله.

قوله: (وَقَالَ أَنَسٌ: جَبَذَ أَعْرَابِيٌّ رِدَاءَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم): هذا (الأعرابيُّ) لا أعرفه، وهذا التَّعليق يأتي في (باب البُرُود والحِبَرة والشَّمْلَة)[ح٥٨٠٩]، وقد أخرجه في (الخُمُس)[ح٣١٤٩]، وهنا في (اللِّباس) في (باب البُرُود والحِبَرة)، وفي (الأدب)[ح٦٠٨٨]، وأخرجه مسلم في (الزَّكاة)[م(١٠٥٧)(١٢٨)] وابن ماجه[جه٣٥٥٣].

---

(١) كذا رواية أبي ذرٍّ، ورواية غيره: (مثل هذه الهدبة).

(٢) تقدَّم عزوه إلى النَّسائيِّ عن عائشة رضي الله عنها مرفوعًا، ولم أقف عليه في «السنن الكبرى» ولا في «المجتبى»، ورواه الإمام أحمد في «مسنده» (٦/٦٢).

٥٧٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِرِدَائِهِ، فَارْتَدَى ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةُ، فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنُوا لَهُمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (عَبْدان) لقبٌ، وأنَّ اسمه عبد الله بن عثمان بن جَبَلَةَ بن أبي روَّاد، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابن المبارَك، و(يُونُسُ): هو ابن يزيدَ الأيليُّ(١)، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ): هو زين العابدين./ [٢/٢٨١ب]

٨- بَابُ لُبْسِ الْقَمِيصِ

وَقَالَ يُوسُفُ: ﴿ٱذْهَبُواْ بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِي﴾ الآيَة [يوسف: ٩٣].

قوله: (بَابُ لُبْسِ الْقَمِيصِ): ذكر فيه ثلاثةَ أحاديث، وقد ذكر شيخنا عدَّة أحاديثَ فيها ذكرُ القميص من الكُتُب السِّتَّة، ثُمَّ قال: (وفيما ذكرناه ردٌّ على قول ابن العربيِّ في «سراجه»: «ما سمعتُ للقميص ذكرًا صحيحًا إلَّا في الآية السَّابقة؛ يعني: التي ساقها البُخاريُّ، وحديث ابن أُبيٍّ وتكفينه في قميصه(٢)، ولم أرَ لهما ثالثًا فيما يتعلَّق برسول الله ﷺ في خاصَّته صحيحًا»). انتهى[التوضيح ٢٧/٦٠١]، وكأنَّ هذه الأحاديثَ التي ساقها شيخنا لم تصحَّ عند ابن العربيِّ، وبعضُها لا يَرِدُ عليه، والله أعلم.

٥٧٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا الْخُفَّيْنِ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ مَا هُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هو حمَّاد بن زيد، و(أَيُّوبَ): هو ابن أبي تَميمةَ السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يا رَسُولَ اللهِ؛ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الرجل) لا أعرفه[ح١٣٤].

قوله: (وَلَا السَّرَاوِيلَ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وكذا (الْبُرْنُس)[ح١٣٤].

٥٧٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ قَبْرَهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، وَوُضِعَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) في (أ): (اللَّيثي)، والمثبت ممَّا تقدَّم من ترجمته.

(٢) أي: قميص النبي ﷺ، والحديث رواه الشيخان في «صحيحيهما»؛ البخاري (١٢٦٩) و(٥٧٩٥)، ومسلم (٢٤٠٠)(٢٥) من حديث سيِّدنا ابن عمر رضي الله عنهما.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ[1]): كذا في أصلنا، وعلى (عثمان): نسخةٌ، وفي الهامش: (مُحَمَّد) عوض (عثمان)، وعُمِل عليه: (صح)، فصار الصَّحيح فيها: (عبد الله بن مُحَمَّد)، وكذا هو في أصلنا الدِّمَشْقيِّ في الأصل: (عبد الله بن مُحَمَّد)، وفي نسخة عوض (مُحَمَّد): (عثمان)، وقد راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ»؛ فرأيته قد طرَّفه، فقال: (وفي «اللِّباس»: عن عبد الله بن عثمان، قال: وفي «الجهاد»: عن عبد الله ابن مُحَمَّد[ح٣٠٠٨])[تحفة٢/٢٥٥]، فالحاصلُ: أنَّ هذا عنده: عبد الله بن عثمان، والَّذي في (الجهاد): عبد الله ابن مُحَمَّد، وقد تابع شيخُنا المِزِّيَّ على تطريفه على ما ذكرته: أنَّ هذا الذي في (اللِّباس) عبد الله بن عثمان، والَّذي في (الجهاد) عبد الله بن مُحَمَّد. انتهى[التوضيح٢٧/٥٩٩]، ورأيتُ أبا عليٍّ الغسَّانيَّ ذكر هذا المكان، فقال: (هكذا روينا في «الجامع»: «حدَّثنا عبد الله بن عثمان: حدَّثنا سفيان»، عن أبي عليٍّ بن السَّكَن وأبي ذرٍّ عن شيوخه، وكذلك في نسخة النَّسفيِّ، وهكذا أخرجه أبو مسعود الدِّمَشْقيُّ في كتابه عن البُخاريِّ: «عن عبد الله بن عثمان عن سفيان»، ووقع في نسخة أبي زيد: «حدَّثنا عبد الله بن مُحَمَّد: حدَّثنا سفيان»، أمَّا عبد الله بن عثمان؛ فهو عَبْدان، ولا أحفظ له رواية عن سفيان في «الجامع» إلَّا هذه إن كانت محفوظةً، وعبد الله بن مُحَمَّد المسنَديُّ قد روى البُخاريُّ عنه كثيرًا عن ابن عُيينةَ، وروى البُخاريُّ أيضًا بعضَ هذا الحديث في «الجهاد» عن عبد الله بن مُحَمَّد المسنَديِّ عن سفيان). انتهى[التقييد٣/٩٩٧]، فإذن الراجح عنده أنَّه عبد الله بن مُحَمَّد المسنَديُّ، والله أعلم.

و(عبد الله بن عثمانَ): هو ابن جَبَلة بن أبي روَّاد، عَبْدان، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(عبد الله بن مُحَمَّد) الَّذي في (الجهاد): تَقَدَّمَ أيضًا الكلام عليه مَن هو، و(عَمْرو): هو ابن دينار المَكِّيُّ.

قوله: (أَتَى النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ): (النَّبيُّ): مَرْفوعٌ فاعلٌ، و(عبدَ الله): مَنْصوبٌ مفعولٌ، وهو عبد الله بن أُبَيٍّ ابنُ سلولَ، تَقَدَّمَ الكلام عليه وبعض ترجمته، وأنَّه رأس المنافقين، وكيف التلفُّظ به وكتابته[ح١٢٦٩].

قوله: (بَعْدَمَا أُدْخِلَ قَبْرَهُ): (أُدخِل): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(قبرَه): مَنْصوبٌ مفعولٌ ثانٍ، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليه في (الجنائز) فانظره[ح١٢٧٠].

قوله: (فَأُخْرِجَ، وَوُضِعَ): هما مبنيَّان لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهما.

قوله: (وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ): تَقَدَّمَ ما (النَّفْث)، وكذا (وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ)، والضمير في (القميص) يعود على النَّبيِّ ﷺ، وقد تَقَدَّمَ في (الجنائز) لِمَ فعل ذلك به[ح١٢٧٠].

---

(١) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ الهرويِّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، وفي «اليونينيَّة»: (عبد الله بن محمَّد).

٥٧٩٦ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ، جَاءَ ابْنُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أُكَفِّنْهُ فِيهِ، وَصَلِّ عَلَيْهِ، وَاسْتَغْفِرْ لَهُ، فَأَعْطَاهُ قَمِيصَهُ وَقَالَ: «إِذَا فَرَغْتَ فَآذِنَّا»، فَلَمَّا فَرَغَ آذَنَهُ بِهِ، فَجَاءَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَجَذَبَهُ عُمَرُ فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ نَهَاكَ اللهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، فَنَزَلَتْ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]، فَتَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن الفضل، و(يَحْيَى) بعده: هو القَطَّان الحافظ، شيخ الحُفَّاظ، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب العمريُّ الفقيهُ، أحد الفقهاء السبعةِ.

قوله: (لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ): تَقَدَّمَ تاريخ وفاته في (الجنائز)[ح١٢٦٩].

قوله: (جَاءَ ابْنُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ): (ابنه): عبد الله بنُ عبد الله بن أُبَيٍّ، رجلٌ صالحٌ من الأخيار الشُّهداء يوم اليمامة، وقد كان اسمه الحُبَاب، فسمَّاه النَّبيُّ ﷺ عبدَ الله، تَقَدَّمَ رضي الله عنه[ح١٢٦٩].

قوله: (أَعْطِنِي): هو بهمزة قطعٍ؛ لأنَّه رُباعيٌّ، وكذا (فَآذِنَّا): تَقَدَّمَ أنَّه بمدِّ الهمزة، أي: أَعْلِمْنا، وكذا (آذَنَهُ[(١)]) بمدِّها، أي: أَعْلَمَه، وهذا ظاهرٌ[ح١٢٥٣].

٩ - بَابُ جَيْبِ الْقَمِيصِ مِنْ عِنْدِ الصَّدْرِ وَغَيْرِهِ

قوله: (بَابُ جَيْبِ الْقَمِيصِ): (جيب القميص): هو طَوْقه الَّذي يخرج منه الرَّأس، وإن شئتَ؛ قلتَ: المنفذ الَّذي يدخل فيه الرَّأس.

٥٧٩٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَثَلَ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ، قَدِ اضْطُرَّتْ أَيْدِيهُمَا إِلَى ثُدِيِّهِمَا وَتَرَاقِيهِمَا، فَجَعَلَ الْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ، حَتَّى تَغْشَى أَنَامِلَهُ وَتَعْفُوَ أَثَرَهُ، وَجَعَلَ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ، وَأَخَذَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ بِمَكَانِهَا، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ بِإِصْبَعِهِ هَكَذَا فِي جَيْبِهِ، فَلَوْ رَأَيْتَهُ يُوَسِّعُهَا وَلَا تَتَوَسَّعُ. تَابَعَهُ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، وَأَبُو الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ: فِي الْجُبَّتَيْنِ. وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ حَيَّانَ عَنِ الأَعْرَجِ: جُنَّتَانِ. وَقَالَ حَنْظَلَةُ: سَمِعْتُ طَاوُسًا: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: جُبَّتَانِ.

(١) في (أ): (فآذنه)، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق).

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظاهر أنَّه المسنَديُّ، ومستندي في «الكمال»[١٢٨/٧] للحافظ عبد الغنيِّ؛ وذلك لأنَّه لم يذكر في الرُّواة عن أبي عامر العَقَديِّ عبدِ الملك بن عمرٍو راويًا اسمُه عبدُ الله ابن مُحَمَّد سوى المسنَديِّ(١)، فغلب على ظنِّي أنَّه هو، والذهبيُّ ذكر جماعةً رَوَوا عنه لم يذكر فيهم المسنَديَّ، ولا مَن اسمه عبد الله بن مُحَمَّد، ثُمَّ قال: (وخلائق)[التذهيب١٥٨/٦]، و(أَبُو عَامِرٍ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه العَقَديُّ، وقد تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٨٩٢،٩]، و(الْحَسَن): هو ابن مسلم بن يَنَّاق.

قوله: (عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ): هو هنا في أصلنا بالموحَّدة، وقد تَقَدَّمَ الكلام عليهما في (الزكاة) فانظره، وأنَّ الصَّحيحَ النونُ(٢)[ح١٤٤٣].

قوله: (قَدِ اضْطُرَّتْ): هو بفتح الطاء المُهْمَلة وضمِّها؛ لُغَتان تقدَّما(٣)[ح٢٩١٧]، و(أَيْدِيهِمَا) بالرفع في الحالَين، وفي أصلنا القاهريِّ مَنْصوبٌ مع فتح الطاء، وعليه علامة راويه، وفيه نظرٌ.

قوله: (إِلَى ثُدِيِّهِمَا): تَقَدَّمَ الكلام على (الثُّديِّ)، وعلى (التَّرَاقِي)، وعلى (الحَلْقَةِ)، وأنَّها بسكون اللام وتُفْتَح، والكلام على جمعهما[ح١٤٤٣].

قوله: (تَابَعَهُ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ): الضمير في (تابعه) يعود على (الحسن بن مسلم بن يَنَّاق)، و(ابن طاوس): تَقَدَّمَ أنَّ اسمه عبد الله(٤)[ح٨٩٦]، ومتابعة ابن طاوس عن أبيه أخرجها البُخاريُّ في (الزكاة)[ح١٤٤٣] وفي (الجهاد) عن موسى بن إسماعيل[ح٢٩١٧]، ومسلمٌ في (الزكاة) عن أبي بكر ابن أبي شيبة عن أحمد ابن إسحاق الحضرميِّ[م١٠٢١(٧٧)]، والنَّسائيُّ فيه عن أحمد بن سليمان عن عَفَّانَ بن مسلم[س٢٥٤٨]؛ ثلاثتهم عن وهيب بن خالد، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه به.

قوله: (وَأَبُو الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ): تَقَدَّمَ أنَّ (أبا الزِّناد) بالنون، وأنَّه عبد الله بن ذكوان، وتَقَدَّمَ (الأعرج): عبد الرحمن بن هُرْمُز[ح١٤]، وطاوس والأعرج يرويانه عن أبي هريرة، و(الْجُبَّتَيْنِ): بالموحَّدة، وحديث أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة أخرجه مسلمٌ في (الزكاة)(٥) عن عمرٍو الناقد[م١٠٢١(٧٥)]، والنَّسائيُّ

---

(١) ذكر المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٣٦٦/١٨) راويًا آخر اسمه عبد الله بن محمد؛ وهو عبد الله ابن محمد بن المِسْور الزُّهريُّ إلا أنَّه رقم له بـ(عس).

(٢) أي: جُنَّتان، انظر «مطالع الأنوار» (٨٧/٢).

(٣) حيث نصَّ هناك على الضمِّ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بالفتح.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٣٠/١٥).

(٥) وهو عند البخاريِّ في (الزكاة) (١٤٤٣م).

فيها عن مُحَمَّد بن منصور الجوَّاز[س٢٥٤٧]؛ كلاهما عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وشيخُنا بيَّض له[التوضيح٢٧/٦٠٤].

قوله: (**وَقَالَ جَعْفَرُ بنُ حَيَّانَ**[١]): هو بفتح الحاء المُهْمَلة، وتشديد المُثنَّاة تحت، يُكنى (جعفرٌ) هذا أبو الأشهب، عطارديٌّ، يروي عن أبي رجاء والحسن، وعنه: القَطَّان ومسلم بن إبراهيم، ثقة، تُوُفِّيَ سنة (١٦٥هـ)، أخرج له الجماعة[٢]، وقال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين: (قوله: «ابن[٣] حَيَّانَ»: وقع في روايةٍ[٤]، والأكثر: «ابن ربيعة»؛ وهو الأشبهُ). انتهى.

قوله: (**جُنَّتَانِ**): هو بالنون، في رواية جعفر[٥] عن الأعرج: (جُنَّتان) بالنون.

قوله: (**وَقَالَ حَنْظَلَةُ: سَمِعْتُ طَاوُسًا: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: جُبَّتَانِ**)[٦]: (حنظلة) هذا: هو حنظلة ابن أبي سفيان الجُمَحيُّ، وهو حنظلة بن أبي سفيانَ بن عبد الرَّحمن بن صفوان بن أُمَيَّة المَكِّيُّ، من الأثبات، عن طاوس والقاسم، وعنه: القَطَّان وأبو عاصم، ثبْتٌ، تُوُفِّيَ سنة (١٥١هـ)، أخرج له الجماعة[٧]، وقد تقدَّمَ[ح٢٥٨]، قال شيخنا: (وحديث حنظلة أخرجه الإسماعيليُّ عن الفضل بن سهل: حدَّثنا إسحاق الرازيُّ: حدَّثنا حنظلةُ به)[التوضيح٢٧/٦٠٤].

قوله: (**وَقَالَ جَعْفَرٌ عَنِ الأَعْرَجِ: جُنَّتَانِ**)[٨]: يعني: بالنون، ولم يُخَرِّج أحدٌ من أصحاب الكُتُب السِّتَّة حديثَ جعفر -وهو ابن ربيعة- عن الأعرج إلَّا ما في «البُخاريِّ»، ولم يخرِّجه شيخُنا[٩].

---

(١) (بن حيَّان): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٢٢).

(٣) في (أ): (أبو)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) أي: ابن ربيعة، وستأتي بعد تعليق حنظلة.

(٦) هذا القول جاء في «اليونينيَّة» متقدِّمًا على قول جعفر، وتأخيره رواية أبي ذرٍّ.

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٤٤٣).

(٨) قول جعفر لم يتكرَّر في «اليونينيَّة» و(ق)، وجاء في (أ) مستدركًا، وسبب التَّكرار هنا أن تعليق جعفر في رواية أبي ذرٍّ متقدِّم وتعليق حنظلة متأخِّر، وعند غير أبي ذرٍّ بالعكس.

(٩) ذكر البخاريُّ هذا التعليق (ح١٤٤٤) بزيادة: (وقال اللَّيث حدثني جعفر)، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/٣٦٠): (ولم تقع لي رواية اللَّيث موصولة إلى الآن، وقد رأيته عنه بإسناد آخر، أخرجه ابن حبَّان من طريق عيسى ابن حماد عن اللَّيث عن ابن عجلان عن أبي الزِّناد بسنده [٣٣١٣]).

١٠- بَابُ مَنْ لَبِسَ جُبَّةً ضَيِّقَةَ الْكُمَّيْنِ فِي السَّفَرِ

٥٧٩٨- حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو الضُّحَى قَالَ: حَدَّثَنِي مَسْرُوقٌ: حَدَّثَنِي الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ ثُمَّ أَقْبَلَ، فَتَلَقَّيْتُهُ بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ مِنْ كُمَّيْهِ فَكَانَا ضَيِّقَيْنِ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ بَدَنِهِ، فَغَسَلَهُمَا وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَعَلَى خُفَّيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ): هذا دارميٌّ بصريٌّ، يروي عن أبي عَوانةَ وطبقتِه، وعنه: البُخاريُّ، وابن الضُّرَيس، وجماعةٌ، تُوُفِّيَ سنة (٢٢٧هـ)[الكاشف١١١٨]، وقيل غير ذلك، انفرد البُخاريُّ بالإخراج له، وَثَّقَهُ ابن معين، وقال أبو حاتم: (شيخٌ)(١)، وهذا غير قيس بن حفص أبي مُحَمَّد البصريِّ، حاجبِ بكَّار بن قتيبةَ القاضي بمصر، قال ابن يونس: (كتبَ عنه(٢)، تُوُفِّيَ سنة «٢٨١هـ»)، ذكرتُه للتمييز(٣)، و(عَبْدُ الْوَاحِدِ): هو ابن زياد، و(الأَعْمَشُ): سليمان بن مِهْرَان، و(أَبُو الضُّحَى): مسلم بن صُبَيح، و(مَسْرُوقٌ): هو ابن الأجدع، أحد الأعلام./ [٢/٢٨٢أ]

قوله: (انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ): هذا كان في غزوة تبوك، كما هو مصرَّح به في بعض طرقه[ح٤٤٢١].

قوله: (شَامِيَّةٌ): هي بتشديد الياء، ويُقال بالتخفيف، ذكر ذلك الجوهريُّ.

١١- بابُ جُبَّةِ الصُّوفِ فِي الْغَزْوِ

٥٧٩٩- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ فَقَالَ: «أَمَعَكَ مَاءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ الإِدَاوَةَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا، حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْجُبَّةِ، فَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «دَعْهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، و(زَكَرِيَّا) بعده: هو زكرياءُ بن أبي زائدة،

---

(١) «الجرح والتعديل» (٧/٩٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٢١).

(٢) (كتب عنه) أي: عن بكَّار، وفي (أ) تحتمل: (كتبت)، والصوابُ ما أُثبت.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٤)، وذكره المِزِّيُّ للتمييز أيضًا.

و(عَامِر): هو عامر بن شراحيل الشَّعْبيُّ.

قوله: (فِي سَفَرٍ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّها غزوة تبوك، وكذا تَقَدَّمَت (الإِدَاوَة)[ح١٥٠].

١٢- بَابُ الْقَبَاءِ وَفَرُّوجِ حَرِيرٍ، وَهُوَ الْقَبَاءُ، وَيُقَالُ: هُوَ الَّذِي لَهُ شَقٌّ مِنْ خَلْفِهِ

قوله: (بَابُ الْقَبَاءِ وَفَرُّوجِ حَرِيرٍ): (الفَرُّوج): بفتح الفاء، وبعد الفاء راءٌ مشدَّدة وتُخَفَّف -ذكرهما ابن قُرْقُول[مطالع٥/٢٠٩]، وقال الشيخ محيي الدِّين في «شرح مسلم»: (بفتح الفاء، وضمِّ الراء المُشَدَّدة، هذا هو الصَّحيح، ولم يذكر الجمهورُ غيرَه، وحُكِيَ ضمُّ الفاء، وحكى القاضي في «الشرح»[الإكمال٦/٥٨٤] و«المشارق»[٢/٣٦٣] تخفيفَ الراء وتشديدَها، والتخفيف ضعيفٌ غريبٌ)، قاله النَّوَويُّ[شرح مسلم١٤/٢٧٧]، وقد ذُكِرَ ذلك في (الصلاة) بأطولَ من هذا[ح٣٧٥]- وبعد الراء واوٌ ساكنة، ثُمَّ جيم، قال البُخاريُّ في الترجمة: (وَهُوَ الْقَبَاءُ، وَيُقَالُ: هُوَ الَّذِي لَهُ شَقٌّ مِنْ خَلْفِهِ)، ولم يذكر النَّوَويُّ غير الثاني، والله أعلم.

٥٨٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْبِيَةً، وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ شَيْئًا، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بُنَيَّ، انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَقَالَ: ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي، قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا، فَقَالَ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ»، قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: رَضِيَ مَخْرَمَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): هو ابن سعد الإمام، و(ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيْكَة زُهيرٍ، وتَقَدَّمَ أنَّ زُهيرًا صَحَابيٌّ، و(الْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ): تَقَدَّمَ أنَّه صَحَابيٌّ صغير، وأنَّه بكسر الميم، وإسكان السين، وفتح الواو، وتَقَدَّمَ أنَّ (مَخْرَمة) والدَه: من مُسْلِمة الفَتْح[ح٩٢٦].

٥٨٠١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، أَنَّهُ قَالَ: أُهْدِيَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَرُّوجُ حَرِيرٍ، فَلَبِسَهُ، ثُمَّ صَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ»، تَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ عَنِ اللَّيْثِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: فَرُّوجٌ حَرِيرٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): هو ابن سعد، و(يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح الحاء المُهْمَلة، وكسر الموحَّدة[ح١٢]، و(أَبُو الخَيْرِ): اسمه مَرْثد بن عبد الله اليزنيُّ.

قوله: (أُهْدِيَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَرُّوجُ حَرِيرٍ): (أُهدِيَ): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(فَرُّوجُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، وتَقَدَّمَ ما (الفَرُّوج) أعلاه وضبطه.

قوله: (فَلَبِسَهُ): كان هذا قبل تحريم الحرير على الرجال.

قوله: (تَابَعَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ عَنِ اللَّيْثِ): الضمير في (تابعه) يعود على (قتيبةَ بن سعيد)، ومتابعة عبد الله بن يوسف عن الليث أخرجها البُخاريُّ في (الصلاة) عن عبد الله بن يوسف عن الليث به[ح٣٧٥].

قوله: (وَقَالَ غَيْرُهُ: فَرُّوجٌ حَرِيرٌ): هما مرفوعان منوَّنان في أصلنا، قال شيخُنا: (كذلك تَقَدَّمَ له(١)، إلَّا أنَّ في بعض الرِّوايات أحدهما مشدَّد، والآخر مخفَّف(٢)، ويَحتمل أن يريد أنَّ أحدهما غير مضاف، والآخرَ مضافٌ؛ كـ«ثوبِ خزٍّ»، و«بابِ حديدٍ»، وفي بعض الكتب ضُبِطَ أحدُهما بِضَمِّ الفاء، والآخرُ بفتحها(٣)، والفتح أوجهُ؛ لأنَّ «فُعُّولًا» بالضمِّ ليس إلَّا في سُبُّوح، وقُدُّوس، وفُرُّوج). انتهى[التوضيح٢٧/٦١٢]، وقال بعض حُفَّاظ مِصْرَ من المعاصرين: («وقال غيره: فرُّوجُ حريرٍ»؛ يعني: بالإضافة: هو أبو صالحٍ كاتبُ الليث، وكذا رواه يونس بن مُحَمَّد المؤدِّب[حم١٧٣٤٣] عن الليث)[هدى٣٤٧].

١٣ - بَابُ الْبَرَانِسِ

قوله: (بَابُ الْبَرَانِسِ): واحد (البرانس): بُرنُس، وقد تَقَدَّمَ ما هو في (الحجِّ)[ح١٥٤٣].

٥٨٠٢ - وَقَالَ لِي مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي: رَأَيْتُ عَلَى أَنَسٍ بُرْنُسًا أَصْفَرَ مِنْ خَزٍّ.

قوله: (وَقَالَ لِي مُسَدَّدٌ): تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال لي فلان) فإنَّه كـ(حدَّثني)، غير أنَّ(٤) الغالبَ أَخْذُه ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، و(مُعْتَمِرٌ): هو ابن سليمان بن طرخان التيميُّ، تقدَّما[ح١٢٩].

قوله: (بُرْنُسًا): تَقَدَّمَ ما (البرنس)[ح١٥٤٣].

قوله: (مِنْ خَزٍّ): (الخزُّ) بفتح الخاء المُعْجَمة، وبالزاي المُشَدَّدة: هو ما خُلِطَ بالحرير والوَبَر وشبهه، وأصله من وبر الأرنب، ويُسَمَّى ذَكَرُه خُزَزًا، فَسُمِّيَ -وإن خُلِطَ بكلِّ وَبَرٍ- خَزًّا؛ من أجل خَلْطِه به.

٥٨٠٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا الْوَرْسُ».

---

(١) أي: بعين اللفظ، ثم ذكر وجه المغايرة.

(٢) حكاهما القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (٢/٣٦٣ - ٣٦٤).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/٢٨٣): (حكاه ابن التين رواية).

(٤) في (أ): (أنَّه)، والمثبت ممَّا تقدَّم من عبارة المصنِّف نفسِه.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أُويس عبدِ الله، وأنَّه ابن أخت مالكٍ الإمام[ح٢٢].

قوله: (**أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يا رَسُولَ اللهِ؛ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟**): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجل لا أعرفه[ح١٣٤].

قوله: (**وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ**): تَقَدَّمَ الكلام على (السراويل)، وكذا (**الْبَرَانِسُ**)[ح١٣٤].

١٤- بَابُ السَّرَاوِيلِ

قوله: (**بَابُ السَّرَاوِيلِ**): تَقَدَّمَ، وأنَّه ﷺ صحَّ أنَّه اشتراه، وتَقَدَّمَ الكلام في أنَّه لبسه أم لا؛ فانظره في (باب الصلاة في القميص، والسراويل، والتُّبَّان، والقَبَاء)، وتَقَدَّمَ بما اشتراه به، والله أعلم[قبل ح٣٦٥].

٥٨٠٤- حَدَّثَنَا **أَبُو نُعَيْمٍ**: أَخْبَرَنَا **سُفْيَانُ**: عَنْ **عَمْرٍو** عَنْ **جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، و(**سُفْيَانُ**) بعده: تَقَدَّمَ أنَّه الثَّوريُّ سفيان ابن سعيد بن مسروق[ح٦٩٠]، و(**عَمْرٌو**): هو ابن دينار، و(**جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ**): هو أبو الشَّعْثَاء.

٥٨٠٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: **حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ**: عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: **قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ** إِذَا أَحْرَمْنَا؟ قَالَ: «لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ، وَالسَّرَاوِيلَ، وَالْعَمَائِمَ، وَالْبَرَانِسَ، وَالْخِفَافَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ لَيْسَ لَهُ نَعْلَانِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا وَرْسٌ».

قوله: (**حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أسماء[ح٢٨٩].

قوله: (**قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ، مَا تَأْمُرُنَا أَنْ نَلْبَسَ؟**): هذا الرجل تَقَدَّمَ أنِّي لا أعرفُه[ح١٣٤].

١٥- بَابُ الْعَمَائِمِ

٥٨٠٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ** قَالَ: سَمِعْتُ **الزُّهْرِيَّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا وَرْسٌ، وَلَا الْخُفَّيْنِ، إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُمَا فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (سفيانَ) بعد (عليِّ بن عبد الله): ابنُ عيينة[ح١١٣، ١٣٨، ٢٤٢]، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحمَّد بن مسلم.

١٦ - بَابُ التَّقَنُّعِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ عِصَابَةٌ دَسْمَاءُ.

وَقَالَ أَنَسٌ: عَصَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ حَاشِيَةَ بُرْدٍ.

قوله: (بَابُ التَّقَنُّعِ): (التقنُّع): تغطية الرأس من داء ونحوه، قاله ابن قُرْقُول[مطالع٥/٣٧٠]، وقد تَقَدَّمَ الكلام على (التطيْلُس)، وكلامُ ابن القيِّم[الهدي١/١٣٦] وغيره، في (حديث الهجرة) مُطَوَّلًا؛ فانظره[ح٣٩٠٥].

قوله: (وَعَلَيْهِ عِصَابَةٌ دَسْمَاءُ): وهي بفتح الدال وإسكان السين المُهْمَلتين، ممدودة، قال ابن قُرْقُول: (و«عصابة دسماء»، ويُروى: «دَسِمة»؛ بكسر السين، أي: لونها كلون الدَّسم؛ كالزيت وشبهه، وقيل: سوداء، وقد رُوِيَت هكذا: «وعليه عصابة سوداء»(١)، ولم تكن دسماء لِما خالطها من الدَّسم، بل لأنَّ لونَها لونُ الدَّسم؛ كما يُقال: ثوب زيتيٌّ وجوزيٌّ). انتهى[مطالع٣/٤٩].

قوله: (عَصَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَأْسِهِ): (عَصَبَ): بتخفيف الصاد وتشديدها، تَقَدَّمَ[ح٩٢٧].

٥٨٠٧ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: هَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى رِسْلِكَ، فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَوَتَرْجُوهُ بِأَبِي أَنْتَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَحَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيَصْحَبَهُ، وَعَلَفَ رَاحِلَتَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ وَرَقَ السَّمُرِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ. قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَبَيْنَا نَحْنُ يَوْمًا جُلُوسٌ فِي بَيْتِنَا فِي نَحْرِ الظَّهِيرَةِ، فَقَالَ قَائِلٌ لأَبِي بَكْرٍ: هَذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مُقْبِلًا مُتَقَنِّعًا فِي سَاعَةٍ لَمْ يَكُنْ يَأْتِينَا فِيهَا. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فِدًا لَهُ أَبِي وَأُمِّي، وَاللهِ إِنْ جَاءَ بِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا لأَمْرٍ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَ، فَأَذِنَ لَهُ فَدَخَلَ، فَقَالَ حِينَ دَخَلَ لأَبِي بَكْرٍ: «أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ» قَالَ: إِنَّمَا هُمْ أَهْلُكَ، بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «فَإِنِّي قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ»، قَالَ: فَالصُّحْبَةُ، بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَخُذْ بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ إِحْدَى رَاحِلَتَيَّ هَاتَيْنِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بِالثَّمَنِ»، قَالَتْ: فَجَهَّزْنَاهُمَا أَحَثَّ الْجِهَازِ، وَضَعْنَا لَهُمَا سُفْرَةً فِي جِرَابٍ، فَقَطَعَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ قِطْعَةً مِنْ نِطَاقِهَا، فَأَوْكَتْ بِهِ الْجِرَابَ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ تُسَمَّى ذَاتَ النِّطَاقَيْنِ، ثُمَّ لَحِقَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بِغَارٍ فِي جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ: ثَوْرٌ، فَمَكَثَ فِيهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يَبِيتُ عِنْدَهُمَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ لَقِنٌ ثَقِفٌ، فَيَرْحَلُ مِنْ عِنْدِهِمَا سَحَرًا، فَيُصْبِحُ مَعَ قُرَيْشٍ بِمَكَّةَ كَبَائِتٍ، فَلَا يَسْمَعُ أَمْرًا يُكَادَانِ بِهِ إِلَّا وَعَاهُ، حَتَّى يَأْتِيَهُمَا بِخَبَرِ ذَلِكَ حِينَ يَخْتَلِطُ الظَّلَامُ، وَيَرْعَى عَلَيْهِمَا عَامِرُ

---

(١) رواه مسلمٌ (١٣٥٨) (٤٥١) من حديث سيِّدنا جابر رضي الله عنه، بلفظ: «وعليه عِمامة سوداء».

ابْنُ فُهَيْرَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ مَنْحَةً مِنْ غَنَمٍ، فَيُرِيحُهَا عَلَيْهِمَا حِينَ تَذْهَبُ سَاعَةٌ مِنَ الْعِشَاءِ، فَيَبِيتَانِ فِي رِسْلِهَا حَتَّى يَنْعِقَ بِهَا عَامِرُ ابْنُ فُهَيْرَةَ بِغَلَسٍ، يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ تِلْكَ اللَّيَالِي الثَّلَاثِ.

قوله: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن يوسف القاضي الصنعانيُّ، و(مَعْمَر): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّه ابن راشد، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (هَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ رِجَالٌ[1] مِنَ الْمُسْلِمِينَ): تَقَدَّمَ أنَّ الهجرة إلى أرض الحبشة كانت مرَّتين، وقد ذكرتُ ذلك وعدَّتَهم في المرَّتين/ في (هجرة الحبشة) فانظره إن أردته[قبل ح٣٨٧٢]. [٢/٢٨٢ب]

قوله: (عَلَى رِسْلِكَ): تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه بفتح الراء وكسرها باختلاف المعنى[ح٥٦٧].

قوله: (أَوَتَرْجُوهُ؟): هو بفتح الواو على الاستفهام، وقد قَدَّمْتُ[ح٣] أنَّ (أو) إذا كانت للاستفهام؛ تكون واوُها مفتوحةً[مطالع١/٣٤٧]، وتَقَدَّمَ متى تُسَكَّن[مطالع١/٣٤٧].

قوله: (وَعَلَفَ رَاحِلَتَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ): تَقَدَّمَ أنَّ إحداهما ناقة النَّبيِّ ﷺ الجدعاء[ح٤٠٩٣]، أخذها ﵇ منه بالثَّمَن، وقد قَدَّمْتُ كم الثَّمَن؛ وهو أربع مئة درهمٍ؛ وذلك لأنَّ الصِّدِّيق اشتراهما بثمان مئة درهمٍ[2]، كما تَقَدَّمَ[ح٢١٣٨، ٣٩٠٥]، ويُقال: إنَّها القصواء[3]؛ وذلك لأنَّ الناقة التي هاجر عليها قال جماعة: إنَّها الجدعاء[4]، وتَقَدَّمَ أنَّها القصواء في (باب هجرة النَّبيِّ ﷺ وأصحابِه إلى المدينة)[ح٣٩٠٥]، وقبل ذلك أيضًا[ح٢١٣٨].

قوله: (وَرَقَ السَّمُرِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٤٨٤]، وكذا تَقَدَّمَ (نَحْرُ الظَّهِيرَةِ) ما هو[ح٢٦٦١]، وكذا تَقَدَّمَ أنَّ هذا القائل لا أعرفه[ح٣٩٠٥]، وكذا تَقَدَّمَ (التَّقَنُّع) ما هو[ح٣٩٠٥]، وكذا (فِدًى لَهُ أَبِي وَأُمِّي) على لفظ (فداء)، وعلى التفدية بالأبوَين أو بأحدهما[ح٩٧٩، ٤١٩٦]، و(أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ): بقطع الهمزة، وكسر الراء، رُبَاعيٌّ، فعل أمر، و(مَن): موصولة، وتَقَدَّمَ الكلام على (إِنَّمَا هُمْ أَهْلُكَ)[5]، وتَقَدَّمَ الكلام على (الصُّحْبَةُ): أنَّه يجوز في تائها النصبُ والرفعُ، وهما ظاهران[ح٢١٣٨، ٣٩٠٥]، وتَقَدَّمَ الكلام على قوله ﷺ: (بِالثَّمَنِ)، وما الحكمة فيه، وأنَّه لم يأخذها إلَّا بالثمن، في (باب الهجرة إلى المدينة) وقبلها[ح٢١٣٨، ٣٩٠٥].

---

(١) (رجال): ليس في «اليونينيَّة»، وضُرِب عليه في (ق) بقلم مغاير.

(٢) كما روى ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/١٩٤).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (١/٤٢٤)، «تاريخ الطبريِّ» (٣/١٧٥).

(٤) انظر «الروض الأُنُف» (٢/٢٣٠).

(٥) تقدمت هذه اللَّفظة في الحديث (٣٩٠٥)، ولم يتكلَّم عليها.

قوله: (**أَحَثَّ الْجَهَازِ**): هو بالثاء المثلَّثة المُشَدَّدة، أي: أَسْرَعه وأَعْجَله، وكذلك هو في أصلنا، وفي هامش أصلنا: (أحبَّ) بالموحَّدة، وكتب عليها علامة راويها[1]، ولم يذكر هذه ابنُ قُرْقُول، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٩٠٥]، وتَقَدَّمَ الكلام على (**الْجَهَاز**)، وأنَّه بالفتح والكسر[ح٣٩٠٥]، وعلى (**السُّفْرَة**) ما هي، وأنَّها الزوَّادة[2][ح٢٩٧٩]، وعلى (**الجِرَاب**)، وأنَّه بالكسر ويُفتَح، حكاه النَّوَويُّ[3][ح٢٣٠٩،وقبل ح٢٤٨١]، وعلى (**النِّطَاق**)[ح٢٩٧٩].

و(**أَوْكَتْ**): كذا في أصلنا هنا، وهو المعروف في اللُّغة، وفي نسخة على هامش أصلنا: (أوكأت) بهمزة مفتوحةٍ بعد الكاف، وعليها علامة راويها[4]، وأنا لا أعرف هذه اللُّغَةَ؛ فلتُتْبع، والله أعلم.

وتَقَدَّمَ الكلام على (**جَبَلِ ثَوْرٍ**)، وأنَّه بالثاء المثلَّثة المفتوحة، ثُمَّ واو ساكنة، ثُمَّ راء[ح٢٢٦٣]، وعلى قوله: (**فَمَكُثَ فِيهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ...**) إلى آخره[ح١٩٣٦، ٣٩٠٥]، وتَقَدَّمَ في بعض طرقه: (فأتاهما براحلتيهما صبيحة ليالٍ ثلاث)[ح٢٢٦٣]: [أنَّه] صريحٌ في أنَّهما مكثا فيه ثلاثًا، وقد حكى بعضهم: (بضعَ عشرةَ يومًا)[5]، وقد تَقَدَّمَ أنَّ هذا -وهو (ثلاث)- الصَّحيح[ح٣٩٠٥]، وتَقَدَّمَ الكلام على (**لَقِنٌ**) ضبطًا ومعنًى، وكذا (**ثَقِفٌ**)[ح٣٩٠٥]، وعلى (**عَامِرِ ابْنِ فُهَيْرَةَ**)، وأنَّه قُتِل رضي الله عنه في بئر معونة[ح٢٢٦٣]، وتَقَدَّمَ متى كانت بئر معونة[ح٤٠٧٨]، وقد قَدَّمْتُ متى أسلم عامرُ بن فُهَيرة، وأنَّه أسلم قبل دخوله صلى الله عليه وسلم دار الأرقم[6][ح٢٢٦٣]، وتَقَدَّمَ الكلام على (**المِنْحَة**)، وأنَّها بكسر الميم، وإسكان النون، وهي هنا في أصلنا بفتح الميم والنون، وعلى التي بالكسر وإسكان النون تصويبٌ، وهذا هو المعروف، وتَقَدَّمَ ما (المِنْحة)[ح٢٥٦٧]، وتَقَدَّمَ الكلام على (**الْإِرَاحَة**)[ح٢٢٧٢]، وعلى (**الرِّسْل**) ضبطًا، وما هو[ح٢٥٦٧، ٣٩٠٥]، وعلى (**يَنْعِق**) ضبطه ومعناه[ح٣٩٠٥].

١٧- بَابُ الْمِغْفَرِ

قوله: (**بَابُ الْمِغْفَرِ**): هو بكسر الميم، وإسكان الغين المُعْجَمة، ثُمَّ فاء مفتوحة، ثُمَّ راء، وقد تَقَدَّمَ ما هو[ح١٨٤٦].

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) تصحفت في (أ) إلى: (الزاودة).

(٣) «شرح مسلم» (١٢/٣٢١)، وقال: (الكسر أفصح وأشهر).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) أخرجه أحمد (١٥٩٨٨) والحاكم (٣/١٥).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٥١٤)، «الروض الأُنُف» (١/٢٩٤)، «الإصابة» (٢/٢٥٦).

٥٨٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ): تَقَدَّمَ أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ[ح١٧]، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد ابن مسلم ابن شهاب.

قوله: (دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ): تَقَدَّمَ أنَّ الفتح كان في رمضان سنة ثمان، وتَقَدَّمَ متى كان من الشَّهر بالاختلاف فيه[ح١٠٤، وقبل ح٤٢٧٤].

قوله: (وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ): في هامش أصلنا بخطِّ بعض فضلاء الحنفيَّة: (قال الحافظ أبو ذرٍّ: لم يروِ حديث المِغْفَر عن الزُّهريِّ إلَّا مالكٌ) انتهى، وأصل هذا الكلام للتِّرمذيِّ في «سننه» قال عقيب الحديث: (لا نعرف كبيرَ أحدٍ رواه غيرُ مالك عن الزُّهريِّ) انتهى[ت١٦٩٣]، قال شيخنا العراقيُّ فيما قرأته عليه في «النُّكَت على ابن الصَّلاح»: (وقد ورد من عدَّة طرق غير طريق مالك من رواية ابن أخي الزُّهريِّ، وأبي أُويس عبد الله بن عبد الله بن أبي عامر، ومَعْمَر، والأوزاعيِّ؛ كلهم عن الزُّهريِّ). انتهى[التقييد١/٤٦٨]، ورواه أيضًا ابن جُمَيع بإسناده إلى ابن لَهِيعَة عن عُقَيل عن الزُّهريِّ[معجم الشيوخ١/٧٢]، قال شيخنا العراقيُّ: (فأمَّا رواية ابن أخي الزُّهريِّ عنه؛ فرواها البزَّار في «مسنده»[ح٦٢٩١]، وأمَّا رواية أبي أويس؛ فرواها ابن سعد في «الطَّبقات»[الكبرى٢/١٣٠] وابن عديٍّ في «الكامل»[٤/١٨٣] في ترجمة أبي أويس، وأمَّا رواية مَعْمَر؛ فذكرها ابن عديٍّ في «الكامل»(١)، وأمَّا رواية الأوزاعيِّ؛ فذكرها المِزِّيُّ في «الأطراف»[تحفة١/٣٨٨]). انتهى[التقييد١/٤٦٩]، قال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين: (رواية الأوزاعيِّ وصلها تمَّام في «فوائده»[الفوائد١/٣٤٨]). انتهى[النكت٢/٦٦٠]، وأمَّا رواية عُقَيل عن الزُّهريِّ؛ فقد عزوتُها أنا أعلاه، والله أعلم.

تنبيهٌ: ذكر ابن مُسْدي في «معجم شيوخه»: (أنَّ أبا بكر بن العربيِّ قال لأبي جعفر المُرْخيِّ(٢) حين ذكر له أنَّه لا يُعرَف إلَّا مِن حديث مالك عن الزُّهريِّ: وقد رويتُه من ثلاثةَ عشرَ طريقًا غير طريق مالك، فقالوا له: أفِدْنا هذه الفوائدَ، فوعدهم، ولم يُخرِج لهم شيئًا، ثُمَّ تعقَّب ابن مُسْدي هذه الحكاية بأنَّ(٣) شيخه فيها -وهو أبو العَبَّاس العشَّاب(٤)- كان مُتعصِّبًا على ابن العربيِّ؛ لكونه مُتعصِّبًا على

(١) «الكامل» (٤/١٨٣)، ورواها أبو بكر ابن المقرئ في «معجمه» (٢٥).
(٢) انظر «توضيح المشتبه» (٨/١٠٨).
(٣) في (أ): (بأنَّه)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.
(٤) انظر «غاية النهاية» (١/١٠٠).

ابن حزم، فالله أعلم). انتهى(١)، وقال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين: (وقد تتبَّعت طرقه، فوقع لي عن ستَّةَ عشرَ نفسًا روَوه عن الزُّهريِّ غير مالك، وقد أشرت إليها في «فتح الباري»، وذكرت من خرَّجها أو ذكرها، وظهر لي مِن ذلك أنَّ الحكاية صحيحة، وأنْ لا حاجة لتُهَمة أحدٍ، وأنَّ ابن العربيِّ إنَّما لم يخرِّج لهم شيئًا تأديبًا(٢) لهم؛ لأنَّهم أنكروه عليه، وظهر له منهم التَّكذيب، فحرمهم، هذا الذي أظنُّه، والله أعلم). انتهى(٣).

وقد ذكرت هنا ابن مُسدي، فتعيَّن أن نُعرِّفه، فنقول: هو مُحَمَّد بن يوسف بن مُسدي أبو بكر المهلبيُّ الغَرْناطيُّ المجاور، كان من بحور العلم، ومن كبار الحُفَّاظ، له أوهام، وفيه تشيُّع، قال الذَّهَبيُّ في «ميزانه»: (ورأيت جماعة يضعِّفونه، وله «معجم» في ثلاث مجلَّدات كبار طالعتُه، وعلَّقتُ منه كثيرًا، قُتِل بمكَّة سنة «٦٦٣هـ»). انتهى[الميزان ٤/٧٣]، وقال الحافظ قطب الدين عبد الكريم الحلبيُّ في ترجمة ابن مُسدي: (إنَّه رأى «مسدي» بخطِّه: «مُسْدٍ»؛ على الميم ضمَّة، وعلى السِّين المُهْمَلة سكون، وتحت الدال المُهْمَلة كسرتين(٤))، وقال أيضًا في ترجمته ما لفظه: (قال الشيخ أبو حَيَّانَ الأندلسيُّ: أخبرني شيخنا النَّاقد أبو عليٍّ بن أبي الأحوص: أنَّ بعض شيوخهم مِن أهل الأندلس عمل أربعين حديثًا، فأخذها ابن مُسدٍ، ووصل بها أسانيده وادَّعاها) انتهى.

وقد ذكر المِزِّيُّ هذا الحديث في ترجمة مالك عن الزُّهريِّ عن أنس، وقال بعد تطريفه: («ز» -يعني: زاد المِزِّيُّ-: رواه أبو أويس ومُحَمَّد بن عبد الله ابن أخي الزُّهريِّ عن الزُّهريِّ، وروي عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن الزُّهريِّ). انتهى[التحفة ١/٣٨٨]، وإنَّما عُدَّ في أفراد مالك: (أنَّه ﷺ دخلها يوم الفتح، وعليه عِمامة سوداء)، كما أخرجه التِّرْمِذيُّ من حديث حمَّاد بن سلمة، عن أبي الزُّبَير، عن جابر، ثُمَّ قال: (حسن)[ت ١٧٣٥]، ولم يكن عليه مِغْفَرٌ، ويمكن أن يكون عليه مِغْفَرٌ وتحته عمامة سوداء؛ لتتَّفق الروايات ولا تتباين، والله أعلم.

---

(١) انظر «التقييد والإيضاح» (١/٤٧٠ - ٤٧١).

(٢) في (أ): (تأدُّبًا).

(٣) انظر بنحوه في «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/٦٥٦، ٦٦٩).

(٤) وذكر ابن ناصر الدين الدمشقيُّ الوجهين؛ ضمُّ الميم وفتحها في «توضيح المشتبه» (٨/١٤٦)، والصَّواب الضمُّ كما هو ظاهرٌ؛ لأنه بخط المُسدي نفسِه.

١٨- بَابُ الْبُرُودِ وَالْحِبَرَةِ وَالشَّمْلَةِ،

وَقَالَ خَبَّابٌ: شَكَوْنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ.

قوله: (بَابُ الْبُرُودِ وَالْحِبَرَةِ): هي بكسر الحاء المُهْمَلة، وفتح الموحَّدة، بوزن: (عِنَبَة)، وهو بُرْدٌ مُوشًّى مُخطَّط.

قوله: (وَالشَّمْلَةِ): هو كساء يُشتمَل به، وقيل: إنَّما (الشَّملة) إذا كان لها هُدْبٌ، وقال ابن دُريد: (هو كساء يُؤْتزر به)[الجمهرة٢/٨٧٩]، وقال الخليل: (الشِّملة[(١)] [بالكسر: كساء له خَمْل متفرِّق يُلتحَف به دون القطيفة])[العين٦/٢٦٦]، [وقيل: الشَّملةُ: كلُّ][(٢)] ما اشتمل به الإنسان من الملاحف والبُرود، قاله ابن قُرْقُول[مطالع٦/٥٥].

قوله: (وَقَالَ خَبَّابٌ): هو بفتح الخاء المُعْجَمة، وتشديد الموحَّدة، وهو ابن الأَرَتِّ، تَقَدَّمَ رضي الله عنه[(٣)][ح٧٤٦].

٥٨٠٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ، فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَبَذَهُ بِرِدَائِهِ جَبْذَةً شَدِيدَةً، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاتِقِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَدْ أَثَّرَتْ بِهَا حَاشِيَةُ الْبُرْدِ مِنْ شِدَّةِ جَبْذَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللهِ الَّذِي عِنْدَكَ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ ضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ.

قوله: (نَجْرَانِيٌّ): هو منسوب إلى نَجْران؛ مدينة معروفة، وهي بين مكَّة واليمن، على سبع مراحل من مكَّة، وقد تَقَدَّمَتْ[ح٣١٤٩].

قوله: (فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الأعرابيَّ) لا أعرف اسمه[ح٣١٤٩].

قوله: (فَجَذَبَهُ[(٤)] بِرِدَائِهِ): صوابه: (ببُردِه) لقوله في أوَّله: (عَلَيهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ)، قاله بعضهم[(٥)]. انتهى،

---

(١) كذا في الأصل و«مشارق الأنوار» (٢/٥٥٦)، وفي مصدره و«مطالع الأنوار»: (المِشملة) وكلاهما بمعنًى، قال في «القاموس المحيط» مادَّة (شمل): («والشِّملة الصَّمَّاء» -في الميم- وبالفتح: كساء دون القطيفة يُشتمَلُ به، كالمِشمل والمِشملة بكسر أوَّلهما)، ولعلَّ الأولى ما في «العين» لذكره الشملة أولًا، ثم المشملة.

(٢) في (أ): (وكل شملة)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٢٠٦)، «تهذيب الكمال» (٨/٢١٩).

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَجَبَذَهُ)، وهما بمعنًى.

(٥) هو العلامة الزركشي في «التنقيح» (٣/١١٤٠).

وقد يكون البُردُ مُرتديًا به، والله أعلم.

٥٨١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ بِبُرْدَةٍ -قَالَ سَهْلٌ: هَلْ تَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، هِيَ الشَّمْلَةُ، مَنْسُوجٌ فِي حَاشِيَتِهَا- قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدِي أَكْسُوكَهَا، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا لإِزَارُهُ، فَجَسَّهَا(١) رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، اكْسُنِيهَا، قَالَ: «نَعَمْ» فَجَلَسَ مَا شَاءَ اللهُ فِي الْمَجْلِسِ، ثُمَّ رَجَعَ فَطَوَاهَا، ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ، سَأَلْتَهَا إِيَّاهُ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ سَائِلًا، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَاللهِ، مَا سَأَلْتُهَا إِلَّا لِتَكُونَ كَفَنِي يَوْمَ أَمُوتُ، قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنَهُ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، وأنَّه سلمة بن دينار(٢)[ح١٠٢، وقبل ح٣٥٢].

قوله: (جَاءَتِ امْرَأَةٌ بِبُرْدَةٍ): هذه (المرأة) لا أعرف اسمها.

قوله: (فَجَسَّهَا فُلَانٌ(٣)، فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ؛ اكْسُنِيهَا): تَقَدَّمَ أنَّ هذا الرجل هو عبد الرحمن بن عوف، أحد العشرة رضي الله عنهم، وقد تَقَدَّمَ ما قاله شيخنا فيه في بعض شروح الفقه[ح١٢٧٧].

٥٨١١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا، تُضِيءُ وُجُوهُهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ»، فَقَامَ عُكَاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ الأَسَدِيُّ يَرْفَعُ نَمِرَةً عَلَيْهِ، قَالَ: ادْعُ اللهَ لِي يَا رَسُولَ اللهِ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ، اجْعَلْهُ مِنْهُمْ»، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ادْعُ اللهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَبَقَكَ عُكَاشَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع[ح٧]، (شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ) بفتح الياء وكسرها، وغيره ممَّن اسمه (المُسَيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتح./ [٢/٢٨٣أ]

قوله: (فَقَامَ عُكَاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ): تَقَدَّمَ أنَّه بالتَّشديد والتَّخفيف، وتَقَدَّمَ ضبط (مِحْصَن)، وما وقع فيه[ح٥٧٠٥]، و(الأَسَدِيُّ) بفتح السِّين.

---

(١) في هامش الأصل: (خ: فَحَسَّنَها).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٢٧٢).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رجلٌ من القوم).

قوله: (نَمِرَةً): هي بفتح النُّون، وكسر الميم، تَقَدَّمَ أنَّها شملة مُخطَّطة من صوف، قيل: فيها أمثال الأَهِلَّة[ح١٣٤٨].

قوله: (ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الرجلَ الأنصاريَّ) الَّذي قام ثانيًا: قيل: هو سعد بن عبادة[ح٥٧٠٥]، قاله الخطيب البغداديُّ[الأسماء المبهمة١٠٦]، كما نقله عنه الشَّيخ محيي الدين النَّوَويُّ[شرح مسلم٨٤/٣].

٥٨١٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَيُّ الثِّيَابِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَلْبَسَهَا؟ قَالَ: الْحِبَرَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ): هو عَمرو بن عاصم الكِلابيُّ الحافظ، عن جدِّه عبيد الله بن الوازع، وعمر بن أبي زائدة، وشعبة، وعنه: البُخاريُّ، وعبد بن حُمَيد، وخلق، قال: كتبت عن حمَّاد ابن سلمة بضعةَ عشرَ ألفًا، تُوُفِّيَ سنة (٢١٣هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف١١٠٧]، وَثَّقَهُ ابن معين(١)، وقال النَّسَائيُّ: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ بعمرٍو)، وقال أبو داود: (لا أنشط لحديثه)(٢)، له ترجمة في «الميزان»[٢٦٩/٣](٣)، و(هَمَّامٌ) بعده: هو همَّام بن يحيى العَوْذِيُّ.

قوله: (الْحِبَرَةُ): تَقَدَّمَ ضبطها قريبًا، وما هي[قبل ح٥٨٠٩].

٥٨١٣ - حَدَّثَنا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَحَبُّ الثِّيَابِ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَلْبَسَهَا الْحِبَرَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذٌ): هذا هو معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتُوائيُّ(٤).

٥٨١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ تُوُفِّيَ سُجِّيَ بِبُرْدٍ حِبَرَةٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرحمن بن عوف؛ كما نسبه هنا الزُّهريُّ، أحد الفقهاء السبعة، على قول الأكثر.

---

(١) وفي «تاريخ ابن معين» (رواية الدارميّ) (١٧٧/١): (أُراه كان صادقًا)، وفي «الجرح والتعديل» (٢٥٠/٦): (سُئل يحيى ابن معين عن عمرو بن عاصم فقال: صالح).

(٢) «سؤالات الآجري» (ص٢٣٦).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٨٧/٢٢).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٣٩/٢٨).

قوله: (سُجِّيَ): هو بِضَمِّ السين، وكسر الجيم المُشَدَّدة، مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، أي: غُطِّي.

قوله: (بِبُرْدٍ حِبَرَةٍ): وقد قَدَّمْتُ كلام ابن قُرْقُول[مطالع ٢/٢١٣] في (الجنائز)، وأنَّ الدَّاوديَّ قال: هو ثوب أخضر[ح١٢٤١، ١٢٤٢]، وقال ابن الأثير: (والحَبِير من البُرُود: ما كان مَوْشِيًّا مُخطَّطًا، يقال: بُرْدٌ حَبِيرٌ، وبُرْدُ حِبَرَةٍ -بوزن «عِنَبَة»- على الوصف والإضافة، وهو بُرْدُ يمانٍ، والجمع: حِبَر وحِبَرات). انتهى.

١٩- بَابُ الْأَكْسِيَةِ وَالْخَمَائِصِ

قوله: (بَابُ الْأَكْسِيَةِ وَالْخَمَائِصِ): (الخمائص): جمع (خَمِيصَة)، وهي بفتح الخاء المُعْجَمة، وكسر الميم، ثُمَّ مثنَّاة تحتُ ساكنة، ثُمَّ صاد مهملة مفتوحة، ثُمَّ تاء التَّأنيث، وهي كما قال ابن قُرْقُول: ([قال الأصمعيُّ:](١) «كساء من خزٍّ أو صوف مُعلَّمة كانت [مِن](٢) لباس الناس»، قال غيره: «هو البَرْنَكان الأسود»[تهذيب اللغة ٧/٧٣]، وقال أبو عُبيد: «هو كساء مُربَّع له عَلَمان»(٣)، وقال الجوهريُّ: «هو كساء رقيقٌ أصفرُ، أو أحمرُ، أو أسودُ»[مسند الموطأ ٤٨٣]). انتهى[مطالع ٢/٤٥٢]، وقد تَقَدَّمَ، وتَقَدَّمَ أنَّ الجوهريَّ هذا ليس بصاحب «الصَّحاح»[ح٢٩٨]، والله أعلم.

٥٨١٥ - ٥٨١٦ - حَدَّثَنا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، وأنَّه بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وتَقَدَّمَ أنَّ (اللَّيْثَ): هو ابن سعد، و(عُقَيْلٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد، وأنَّ (ابْنَ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ): هو بفتح النُّون والزَّاي، وقد تَقَدَّمَ[ح٤٣٥] أنَّ النَّوَويَّ ضبطه: بِضَمِّ النُّون، وكسر الزَّاي، مبنيًّا لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه[شرح مسلم ٥/١٦]، وقد تَقَدَّمَ في (باب ما ذكر في بني إسرائيل)[ح٣٤٥٣، ٣٤٥٤]، والله أعلم.

---

(١) ما بين معقوفين مثبت من «مشارق الأنوار» (١/٤٨١).

(٢) (من): مثبت ممَّا تقدَّم من كلام المصنِّف.

(٣) «الغريب المصنَّف» (١/٧٧)، وفيه: (كساء أسود)، كذا في «تهذيب اللغة» (٧/٧٣) نقلًا عنه.

قوله: (طَفِق): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الفاء وفتحها، والكسر أفصحُ؛ ومعناه: جعل[ح١٩٨]، و(الخَمِيصَة): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا ما هي[ح٢٩٨].

٥٨١٨ـ حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ كِسَاءً وَإِزَارًا غَلِيظًا، فَقَالَتْ: قُبِضَ رُوحُ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ)(١): (إسماعيل) هذا بعد (مُسدَّد): هو إسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّةَ، أحد الأعلام(٢)، و(أَيُّوبُ): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، و(أَبُو بُرْدَةَ): ابن أبي موسى الأشعريُّ، تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحارث - أو عامر - القاضي، وتَقَدَّمَ مُترجمًا(٣)[ح١١].

قوله: (قُبِضَ رُوحُ رَسُولِ اللهِ ﷺ): (قُبِضَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(روحُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وتَقَدَّمَ أنَّ (الرُّوحَ) تُؤنَّث وتُذكَّر[ح٤٧٢١].

٥٨١٧ـ(٤) حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي خَمِيصَةٍ لَهُ لَهَا أَعْلَامٌ، فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي آنِفًا عَنْ صَلَاتِي، وَائْتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمِ بْنِ حُذَيْفَةَ بْنِ غَانِمٍ مِنْ بَنِي عَدِيِّ بْنِ كَعْبٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (فِي خَمِيصَةٍ(٥) لَهَا أَعْلَامٌ): تَقَدَّمَ ما (الخميصة)[ح٢٩٨، وقبل ح٥٨١٥].

قوله: (إِلَى أَبِي جَهْمٍ): تَقَدَّمَ الكلام على اسم (أبي جهم) هذا، وأنَّه عامر -وقيل: عُبيد- ابن حذيفة ابن غانم[ح٣٧٣، ٧٥٢]، وسيأتي قريبًا(٦) نسبته كذلك، وأنَّه من بني عديِّ بن كعب. انتهى، القرشيُّ العدويُّ، أسلم يوم الفتح(٧).

---

(١) هذا الحديثُ حديثُ مُسدَّد جاء في «اليونينيَّة» لاحقًا بعد حديث موسى، وتقديمه رواية أبي ذرٍّ، وعليه شرح المصنِّف، وعلى الحديثين في (ق) علامة تقديم وتأخير.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٢٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٦٦).

(٤) هكذا هذا الحديث مؤخر في رواية أبي ذر.

(٥) زيد في «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (له).

(٦) أي: في نهاية هذا الحديث نفسه.

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٧٨٦)، «أُسْد الغابة» (٥/٥٧).

قوله: (آنِفًا): تَقَدَّمَ أنَّه بالمدِّ والقصر؛ لغتان، وأنَّهما قراءتان(١)[ح٧]، وتَقَدَّمَ الكلام على (الأَنْبَجَانِيَّة) ولغاتها في أوائل هذا التَّعليق[ح٣٧٣].

٢٠ - بَابُ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ

قوله: (بَابُ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ): هي بفتح الصاد المُهْمَلة، وتشديد الميم، وبالمدِّ، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٦٧] أنَّه الالتفاف في ثوب واحد مِن رأسه إلى قدمَيه، يجلِّل به جسده، وتُسمَّى: الشَّمْلة الصَّمَّاء، سُمِّيت بذلك؛ لشدِّها وضمِّها جميعَ الجسد، ومنه: صِمام القارورة، قال ابن قُرْقُول: (وهذا قول أهل اللُّغة، فأمَّا قول مالك وجماعةٍ من الفقهاء؛ فهو عندهم: الالتحاف بثوب واحد، ويرفع جانبه عن كتفه، وهو بغير إزار، فيُفضِي ذلك إلى كشف عورته)[مطالع٤/٢٨٨]، وسيأتي بُعَيد هذا تفسيرها بذلك في الحديث، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٦٧].

٥٨١٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ خُبَيْبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَعَنْ صَلَاتَيْنِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ، وَأَنْ يُحْتَبَى بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ الصَّمَّاءَ.

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح المُوحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقب مُحَمَّد بُنْدار(٢)[ح٦٩]، و(عَبْدُ الْوَهَّابِ) بعده: هو عبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثَّقفيُّ الحافظ(٣)، و(عُبَيْدُ اللهِ) بعده: هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، و(خُبَيْب) بعده: هو بِضَمِّ الخاء المُعْجَمة، وفتح الموحَّدة، وهو ابن عبد الرَّحمن، و(حَفْص بْن عَاصِمٍ): هو ابن عُمر ابن الخطَّاب(٤).

قوله: (عَنِ الْمُلَامَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ): تَقَدَّمَ تفسيرهما[ح٣٦٨]، وسيأتي قريبًا في الحديث[ح٥٨٢٠].

---

(١) رُوِيَ القصرُ عن البزِّيِّ بخُلفٍ عن ابن كثير، وقد ذكر القراءتين ابن مجاهد في «السبعة» (ص٦٠٠)، وانظر «الحجة» (٦/١٩٠-١٩٢)، «الكامل» (ص٤٠١)، «النشر» (٢/٢٧٩).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٥١١).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٥٠٣).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» بالترتيب (١٩/١٢٤) (٨/٢٢٧) (٧/١٧).

٥٨٢٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ، وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ، نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمُلَامَسَةُ: لَمْسُ الرَّجُلِ ثَوْبَ الآخَرِ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ، وَلَا يُقَلِّبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ بِثَوْبِهِ، وَيَنْبِذَ الآخَرُ ثَوْبَهُ، وَيَكُونَ ذَلِكَ بَيْعَهُمَا، عَنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاضٍ، وَاللِّبْسَتَيْنِ اشْتِمَالُ الصَّمَّاءِ، وَالصَّمَّاءُ أَنْ يَجْعَلَ ثَوْبَهُ عَلَى أَحَدِ عَاتِقَيْهِ، فَيَبْدُو أَحَدُ شِقَّيْهِ لَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ، وَاللِّبْسَةُ الأُخْرَى احْتِبَاؤُهُ بِثَوْبِهِ وَهُوَ جَالِسٌ، لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ قريبًا أعلاه أنَّه ابن عبد الله بن بُكَيْر، وتَقَدَّمَ ضبطه(1)[ح٥٨١٥، ٥٨١٦]، وكذا تَقَدَّمَ (اللَّيْثُ)، و(يُونُسُ): هو ابن يزيد الأيليُّ(2)، و(ابْنُ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ أعلاه أنَّه مُحمَّد بن مسلم، و(عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ): هو ابن أبي وقَّاص، و(أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِي): سعد بن مالك بن سنان ﷺ./ [٢/٢٨٣ب]

قوله: (عَنْ لِبْسَتَيْنِ): هي -بكسر اللَّام- الهيئة، تَقَدَّمَ[ح٥٨٤]، وكذا تَقَدَّمَ أنَّ (الْبَيْعَة) بفتح الباء، وضبطها بعضهم بكسرها: الهيئة[ح٥٨٤]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ) وهنا تفسيرهما وقد تَقَدَّمَ[ح٣٦٨]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (الصَّمَّاءِ) قريبًا وبعيدًا[ح٣٦٧، قبل ح٥٨١٩]، وكذا تَقَدَّمَ أنَّ (الاحْتِبَاء): أن ينصب ساقيه، ويُدِير عليهما ثوبَه أو يعقد يديه على ركبتيه مُعتمِدًا على ذلك، والاسم: الحُبوة؛ بالضَّمِّ والكسر، والحُبْية والحِبية؛ بالياء(3)[ح٣٦٧]، والله أعلم.

٢١ - بَابُ الِاحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

قوله: (بَابُ الِاحْتِبَاءِ): تَقَدَّمَ أعلاه ما (الاحتباء).

٥٨٢١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ: أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَأَنْ يَشْتَمِلَ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى أَحَدِ شِقَّيْهِ، وَعَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أبي أويس عبدِ الله، وأنَّه ابن أختِ مالكٍ الإمامِ، و(أَبُو الزِّنَادِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّه عبد الله بن ذكوان، و(الأَعْرَجُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الرحمن

---

(1) انظر «تهذيب الكمال» (٤٠١/٣١).

(2) في (أ): (اللَّيثيُّ)، ولعلَّ المُثبَت هو الصَّواب.

(3) انظر «مطالع الأنوار» (٢١٩/٢).

ابن هُرْمُز، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبد الرحمن بن صخر، على الأصحِّ مِن نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**عَنْ لِبْسَتَيْنِ**): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر اللَّام[ح٥٨٤، ٥٨٢٠]، وكذا (**الاحْتِبَاء**): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا[ح٣٦٧، ٥٨٢٠]، وكذا (**الْمُلَامَسَة وَالْمُنَابَذَة**) تقدَّمتا[ح٣٦٨]، وتَقَدَّمَ تفسيرهما في الحديث قريبًا[ح٥٨٢٠].

٥٨٢٢ - **حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنِي مَخْلَدٌ**: أَخْبَرَنَا **ابْنُ جُرَيْجٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي **ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ**، عَنْ **أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ**: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **نَهَى عَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ**، لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

قوله: (**حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا**(١) **مَخْلَدٌ**): (مُحَمَّد) هذا: هو ابن سلَام، قاله الجَيَّانيُّ في «تقييده»[٣/١٠٢٨]، و(مَخْلَد): هو بفتح الميم، وإسكان الخاء، وهو ابن يزيد، و(**ابْنُ جُرَيْجٍ**): عبد الملك بن عبد العزيز ابن جُرَيج، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ، و(**عُبَيْد اللهِ بْن عَبْدِ اللهِ**): هو ابن عتبة ابن مسعود، و(**أَبُو سَعِيْد الخُدْرِي**): سعد بن مالك بن سنان رضي الله عنه.

قوله: (**نَهَى عَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ**): تَقَدَّمَ تفسيرها قريبًا وبعيدًا[٣٦٧، قبل ح٥٨١٩]، وكذا تَقَدَّمَ (**الاحْتِبَاء فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ**) ما هو[ح٣٦٧، ٥٨٢٠].

٢٢ - بَابُ الْخَمِيصَةِ السَّوْدَاءِ

قوله: (**بَابُ الْخَمِيصَةِ السَّوْدَاءِ**): تَقَدَّمَ ما (الخميصة) قريبًا وبعيدًا[ح٢٩٨، وقبل ح٥٨١٥].

٥٨٢٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**: حَدَّثَنَا **إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ سَعِيدِ بْنِ فُلَانِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ**، عَنْ **أُمِّ خَالِدٍ بِنْتِ خَالِدٍ** قَالَتْ: **أُتِيَ النَّبِيُّ** ﷺ **بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ** سَوْدَاءُ صَغِيرَةٌ، فَقَالَ: «**مَنْ تَرَوْنَ** أَنْ نَكْسُو هَذِهِ؟» فَسَكَتَ الْقَوْمُ قَالَ: «ائْتُونِي بِأُمِّ خَالِدٍ» **فَأُتِيَ بِهَا تُحْمَلُ**، فَأَخَذَ الْخَمِيصَةَ بِيَدِهِ فَأَلْبَسَهَا وَقَالَ: «**أَبْلِي وَأَخْلِقِي**» وَكَانَ فِيهَا عَلَمٌ أَخْضَرُ أَوْ أَصْفَرُ فَقَالَ: «يَا أُمَّ خَالِدٍ، **هَذَا سَنَاهْ**» **وَسَنَاهْ بِالْحَبَشِيَّةِ**: حَسَنٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، و(**إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ**): هو إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي بن سعيد الأُمويُّ الكوفيُّ، عن أبيه وعكرمة بن خالد، وعنه: ابن عيينة، ووكيع، وأبو الوليد الطَّيالسيُّ، وأبو نُعيم، وجماعة، وَثَّقَهُ النَّسائيُّ وغيره، وقال أبو داود: (مات سنة سبعين ومئة)، وقال البُخاريُّ: (يقال: مات سنة ستٍّ وسبعين)[الأوسط٢/٢١١]، أخرج له البُخاريُّ،

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرني).

ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه(١)، وإنَّما ذكرت ترجمته؛ ليُعرَف نسبه، فإنَّ فيه: (**عَنْ أَبِيهِ سَعِيدِ بْنِ فُلَانٍ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي**)، وفي بعض النسخ بعد (فلان): (هو عمرٌو)(٢)، وأمَّا (أبوه سعيد ابن عمرو) فقد قال النَّسَائيُّ: (ثقة)، وقال أبو حاتم: (صدوق)[الجرح والتعديل٤/٤٩]، وقال الزُّبَير: (كان مِن علماء قريش بالكوفة، وولده بها)، قال الذَّهَبيُّ من زياداته على المِزِّيِّ: (قلتُ: عاش إلى أن وفد على الوليد بن يزيد). انتهى[التذهيب٤/٣٣]، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسَائيُّ، وابن ماجه(٣)، و(**أُمُّ خَالِدٍ بِنْت خَالِدٍ**): تَقَدَّمَ أنَّ اسمها: أمةُ -من غير إضافة- بنت خالد بن سعيد بن العاصي الأمويَّة، وُلِدت بالحبشة، تزوَّجها الزُّبَير، فولدت له خالدًا وعَمرًا، ولها صحبة(٤)، وقد تَقَدَّمَتْ رضي الله عنها[ح١٣٧٦].

قوله: (**أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِثِيَابٍ**): (أُتِي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(النَّبيُّ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل.

قوله: (**فِيهَا خَمِيصَةٌ**): تَقَدَّمَ ما (الخميصة) قريبًا وبعيدًا[ح٢٩٨ وقبل ح٥٨١٥].

قوله: (**مَنْ تَرَوْنَ**): هو بفتح المُثنَّاة فوق.

قوله: (**فَأُتِيَ بِهَا**): (أُتِي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا (**تُحْمَلُ**): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

قوله: (**أَبْلِي وَأَخْلِقِي**): هو بقطع همزة (أبْلِي)، ثُمَّ مُوَحَّدَة ساكنة، ثُمَّ لام مكسورة، و(أَخْلِقي) كذلك بقطع الهمزة، ثُمَّ خاء معجمة ساكنة، ثُمَّ لام مكسورة، ثُمَّ قاف، قال ابن قُرْقُول: («وأخْلِفي»: كذا لأبي ذرٍّ والمَرْوزيِّ بالفاء، ولغيرهما: بالقاف؛ مِن إخلاق الثَّوب، ومعناه بالفاء: أن تَكتَسِب خَلَفَه بعد بِلاه، يقال: خلَفَ الله لك مالًا، وأخْلفه، وهو الأشهر، رُباعيٌّ). انتهى[مطالع٢/٤٤٨]، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٠٧١].

قوله: (**هَذَا سَنَّاهْ، وَسَنَّاهْ**(٥) **بِالْحَبَشِيَّةِ حَسَنٌ**): (سنَّاه سنَّاه)، وفي أخرى: (سَنَّه سَنَّه)[ح٣٠٧١، ٥٩٩٣]؛ كلُّها بفتح السين وشدِّ النُّون، إلَّا عند أبي ذرٍّ فإنَّه خفَّف النون، [و]إلَّا القابسيَّ فإنَّه كسرَ السين من (سِنًّا)، ومعنى هذه الكلمة: حَسَنَة؛ بالحبشيَّة، وقال عكرمةُ: سنًّا: الحسنُ. انتهى، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٠٧١].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٤٢٨).

(٢) وهي رواية غير أبي ذرٍّ، وهي رواية «اليونينيَّة».

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١١/١٨).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٨٧٤)، «تهذيب الكمال» (٣٥/١٢٩)، «تذهيب التهذيب» (١١/١١٣).

(٥) كذا في (أ) و(ق) بعد الإصلاح، وفي «اليونينيَّة»: (سَنَاه سَنَاه)؛ بتخفيف النُّون.

٥٨٢٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا وَلَدَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ قَالَتْ لِي: يَا أَنَسُ، انْظُرْ هَذَا الْغُلَامَ، فَلَا يُصِيبَنَّ شَيْئًا حَتَّى تَغْدُوَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُحَنِّكُهُ. فَغَدَوْتُ بِهِ، فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ حُرَيْثِيَّةٌ، وَهُوَ يَسِمُ الظَّهْرَ الَّذِي قَدِمَ عَلَيْهِ فِي الْفَتْحِ.

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عديٍّ[ح٢٦٧]، و(ابْنُ عَوْنٍ): هو عبد الله بن عون بن أَرْطَبان، لا ابن عون ابن أمير مصر، عبدُ الله بن عون ابن أمير مصر لم يروِ له البُخاريُّ شيئًا؛ إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ(١)، وقد قَدَّمْتُ ذلك مراراً[ح٤٨٢]، و(مُحَمَّد) هذا: هو مُحَمَّد ابن سيرين، أحد الأعلام.

قوله: (لَمَّا وَلَدَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ): تَقَدَّمَ الكلام عليها والاختلاف في اسمها، وأنَّها بِضَمِّ السين، وفتح اللَّام، زوج أبي طلحةَ زيدِ بن سهل(٢)[ح١٣٠]، وهذا الغلام هو عبد الله بن أبي طلحة، وكذا جاء مُسمًّى في بعض طرقه[ح١٥٠٢].

قوله: (فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ): تَقَدَّمَ ما (الحائط)[ح٢١٦].

قوله: (خَمِيصَةٌ): تَقَدَّمَتْ قريبًا وبعيدًا[ح٢٩٨ وقبل ح٥٨١٥].

قوله: (حُرَيْثِيَّةٌ): هو بالحاء المُهمَلة المضمومة، وفتح الرَّاء، ثُمَّ مثناة تحت ساكنة، ثُمَّ ثاء مُثَلَّثة مكسورة، ثُمَّ ياءُ النِّسبة، ثُمَّ تاء التَّأنيث، كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: («جَوْنيَّة»: منسوبة إلى بني الجَوْن؛ قبيلة من الأزْد، أو إلى لونها مِن السواد أو البياض أو الحمرة؛ لأنَّ العرب تُسمِّي كلَّ لونٍ مِن هذه: جَوْنًا، وهذه رواية ابن الحَذَّاء، وفي «البُخاريِّ»: «حُرَيْثيَّة»: منسوبة إلى حُرَيث؛ رجل من قُضاعةَ، وصوَّب هذا بعضُهم، وكذا في «كتاب مسلم» عند بعض رواته، وفي «البُخاريِّ» أيضًا عند ابن السَّكَن: «خَيْبريَّة»: [منسوبة](٣) إلى خيبر، وعند العذريِّ في «مسلم»: «حَوثنيَّة»؛ بالحاء، والواو، ثُمَّ الثَّاء المُثلَّثة، ثُمَّ نون، قيل: معناه: مكفوفة الهُدَب، وعند الفارسيِّ(٤): «حُوَيْتِيَّة»[م(٢١١٩)(١٠٩)]؛ من الحوت؛ مُصغَّر، وعند الهَوزنيِّ: «حُوْنيَّة»(٥)؛ بنون بعد الواو، وهذه كلُّها تصاحيف إلَّا الوجهين الأوَّلين).

(١) انظر «تهذيب الكمال» بالترتيب (٣٢١/٢٤) (٣٩٤/١٥) (٤٠٢/١٥).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٩٥٣)، «تهذيب الكمال» (٣٦٥/٣٥).

(٣) (منسوبة): مثبت من «مشارق الأنوار» (٣٥٣/١).

(٤) في الأصل وبعض النُسخ الخطيَّة من مصدره -كما ذكره محقِّقه-: (القابسي)، وفي باقي النُسخ من مصدره -وهو المثبت فيه- و«مشارق الأنوار» (٣٥٣/١): (الفارسي).

(٥) في الأصل ضُبطت بالقلم: (حَوْنية) هكذا، ونصَّ القاضي عياضٌ في «مشارق الأنوار» (٣٥٤/١) أنَّها بضمِّ الحاء.

انتهى [مطالع ٥/٥١٩]، وقد تَقَدَّمَ مرَّة أخرى، وفي هامش نسخة صحيحة بـ«البُخاريِّ» عن الصَّغانيِّ ما لفظه: (وقع في بعض النُّسخ: «حُرَيْثِيَّة»، وهو تصحيف لا محالة، والصواب: «حوتكيَّة»، فصُحِّفتِ الواو بالرَّاء، والتَّاء بالياء، والكاف إذ كانت غير ممطوطة بالثَّاء، وخرَّجه الإسماعيليُّ بهذا الإسناد بعينه،/ فقال: [٢/٢٨٤أ]
«حوتكيَّة» على الصواب، والحوتكيَّة ههنا: القصيرة، وهي في معنى «الشَّملة»، ومنه ما رُوِي عن عِرباض ابن سارية ﵁ أنَّه قال: «كان النَّبيُّ ﷺ يخرج علينا في الصُّفَّة وعليه الحوتكيَّة...»؛ الحديثَ[١]، قال شَمِرٌ: قال أبو سعيد: عِمَّة يعتمُّها الأعرابُ يسمُّونها بهذا الاسم[٢]، والحوتكيُّ والحوتكة: القصير). انتهى ببعض اختصار.

قوله: (وَهُوَ يَسِمُ) أي: يُعلِّم.

٢٣ - بَابُ ثِيَابِ الْخُضْرِ

٥٨٢٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ الْقُرَظِيُّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَعَلَيْهَا خِمَارٌ أَخْضَرُ. فَشَكَتْ إِلَيْهَا، وَأَرَتْهَا خُضْرَةً بِجِلْدِهَا، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ -وَالنِّسَاءُ يَنْصُرُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا- قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَا يَلْقَى الْمُؤْمِنَاتُ، لَجِلْدُهَا أَشَدُّ خُضْرَةً مِنْ ثَوْبِهَا. قَالَ: وَسَمِعَ أَنَّهَا قَدْ أَتَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَجَاءَ وَمَعَهُ ابْنَانِ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا. قَالَتْ: وَاللهِ، مَا لِي إِلَيْهِ مِنْ ذَنْبٍ، إِلَّا أَنَّ مَا مَعَهُ لَيْسَ بِأَغْنَى عَنِّي مِنْ هَذِهِ. وَأَخَذَتْ هُدْبَةً مِنْ ثَوْبِهَا، فَقَالَ: كَذَبَتْ وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لأَنْفُضُهَا نَفْضَ الأَدِيمِ، وَلَكِنَّهَا نَاشِزٌ تُرِيدُ رِفَاعَةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لا تَحِلِّينَ لَهُ -أَوْ: لَمْ تَصْلُحِي لَهُ- حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكِ» قَالَ: وَأَبْصَرَ مَعَهُ ابْنَيْنِ لَهُ، فَقَالَ: «بَنُوكَ هَؤُلَاءِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا الَّذِي تَزْعُمِينَ مَا تَزْعُمِينَ؟! فَوَاللهِ، لَهُمْ أَشْبَهُ بِهِ مِنَ الْغُرَابِ بِالْغُرَابِ».

قوله: (حَدَّثَنِي[٣] مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ بُنْدَارٌ، و(عَبْدُ الْوَهَّابِ) بعده: ابن عبد المجيد الثَّقفيُّ، و(أَيُّوبُ): هو ابن أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ، أحد الأعلام.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/١٢٨)، وقوله: (وعليه) جاء في نسخة معتمدة من نسخ طبعة مؤسسة الرسالة، وفي غيرها: (وعلينا)، وانظر «فتح الباري» (١٠/٢٩٣).

(٢) انظر «الغريبين» (٢/٤٠٥) مادَّة (حتك).

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق): (حدَّثنا).

قوله: (عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ): وهذا ممَّا انفرد به البُخاريُّ عن الأئِمَّة السِّتَّة، ولم يصرِّح هنا عكرمة بأنَّ عائشة حدَّثته أو أخبرته، ولا بالسَّماع منها، وقد قال العلائيُّ في «مراسيله» في عكرمة ما لفظه: (قال ابن المدينيِّ: «لا أعلمه سمع مِن أحد من أزواج النَّبيِّ ﷺ شيئًا»، وقال أبو حاتم: «لم يسمع مِن سعد بن أبي وقَّاص ولا من عائشة»(١)). انتهى[جامع التحصيل٢٣٩]، فعلى هذا؛ الحديث مُرْسَل، وقد أخرج البُخاريُّ حديثًا عنه عن عائشة في (اعتكاف المستحاضة) وقد عنعن فيه[ح٢٠٣٧]، ولم أرهم ذكروه في المُدلِّسين، وقد أخرج له التِّرْمِذيُّ حديثًا عنها، وقال: حسن صحيح[ت١٢١٣]، وعجبٌ من البُخاريِّ مِن كونه دخل عليه ذلك، وحديثه عنها في (اعتكاف المستحاضة) أخرجه مع البُخاريِّ أبو داود[د٢٤٧٦]، والنَّسَائيُّ[كن٣٣٤٦]، وابن ماجه[جه١٧٨٠]، والله أعلم، ولولا أنَّ البُخاريَّ ثبت عنده لقاء عكرمةَ لعائشةَ؛ لم يخرِّج له عنها شيئًا؛ لأنَّه اشترط ثبوت اللِّقاء، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ رِفَاعَةَ): هو رفاعة القرظيُّ، تَقَدَّمَ[ح٥٢٦٠] الكلام عليه، وعلى (امْرَأته) في (الطَّلاق)، وبُعيده قريبًا[ح٥٧٩٢] فانظره، وتَقَدَّمَ[ح٢٦٣٩] (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ)، وأنَّه بفتح الزَّاي، وكسر الموحَّدة، وقَدَّمْتُ نسبه، وأنَّ (الزَّبَير): اسم الجبل الذي كلَّم الله عليه موسى، قاله الجوهريُّ في «صحاحه»(٢).

قوله: (لَجِلْدُهَا): اللَّام مفتوحة؛ لام التَّأكيد، و(جلدُها) مَرْفوعٌ مبتدأٌ، و(أَشَدُّ): خبره مَرْفوعٌ أيضًا، و(ابْنَاهُ) لا أعرف اسمَيهما.

قوله: (وَأَخَذَتْ هُدْبَةً): تَقَدَّمَ ضبط (الهُدْبَة)، وما هي[ح٥٢٦٠].

قوله: (فَإِنْ [كَانَ] ذَلِكَ): هو بفتح الكاف في أصلنا، وصوابه الكسر؛ لأنَّه خطاب لمؤنَّث، وهذا جليٌّ ظاهرٌ.

قوله: (حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكِ): تَقَدَّمَ الكلام على (العُسَيلة) ما هي[ح٢٦٣٩].

٢٤- بَابُ الثِّيَابِ الْبِيضِ

٥٨٢٦- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ بِشِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَمِينِهِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بِيضٌ يَوْمَ أُحُدٍ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ.

---

(١) «المراسيل» (١٥٨/١)، وتقدَّم الكلام عليه (ح ٣٠٩)، وأنَّ ما في «الجرح والتعديل» (٧/٧) أنَّه سمع منها رضي الله عنها.

(٢) لم أجده في «الصحاح»، وذُكِر في «معجم البلدان» (١٣٢/٣)، «القاموس المحيط» مادَّة (زبر).

قوله: (**أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، العَبْديُّ.

قوله: (**رَأَيْتُ بِشِمَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَبِيَمِينِهِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا ثِيَابٌ بِيضٌ يَوْمَ أُحُدٍ، مَا رَأَيْتُهُمَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ**): في «مسلمٍ»: (يعني: جبريلَ وميكائيلَ)[م(٢٣٠٦)(٤٦)].

٥٨٢٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الْوَارِثِ عَنِ الْحُسَيْنِ**، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ **يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ** حَدَّثَهُ: أَنَّ **أَبَا الْأَسْوَدِ الدِّيلِيَّ** حَدَّثَهُ: أَنَّ **أَبَا ذَرٍّ** حَدَّثَهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضُ وَهُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدِ اسْتَيْقَظَ فَقَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ» قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ» قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ» قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، **عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ**» وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا قَالَ: **وَإِنْ رَغَمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ**، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: هَذَا عِنْدَ الْمَوْتِ أَوْ قَبْلَهُ إِذَا تَابَ وَنَدِمَ وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ غُفِرَ لَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه عبد الله بن عمرو بن أبي الحَجَّاج، تقدَّم مُتَرجَمًا(١)[ح٢١٣]، و(**عَبْدُ الْوَارِثِ**): تَقَدَّمَ أنَّه ابن سعيد، أبو عُبيدة، الحافظ، تَقَدَّمَ، و(**الْحُسَيْنِ**) بعده: هو ابن ذكوان، المعلِّم البصريُّ الثِّقة، تَقَدَّمَ، و(**يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ**): تَقَدَّمَ أنَّه بفتح المُثَنَّاة تحت، وفتح الميم، غير مصروف، وتَقَدَّمَ ما نقله ابن قُرْقُول عن البُخاريِّ في اليَعمَريِّ مِن أنَّه بِضَمِّ الميم أيضًا[مطالع٦/٢٩٤]، فيجيء في الاسم مثله، والله أعلم، و(**أَبُو الْأَسْوَدِ الدِّيلِيُّ**): اسمه ظالم بن عمرو، وقيل: عمرو بن سفيان، وقال الواقديُّ: عُوَيمِر ابن ظُوَيلِم، ترجمته معروفةٌ، فلا نطوِّل بها، أخرج له الأئمَّة السِّتَّة، وهو ثقة(٢)، و(**أَبُو ذَرٍّ**): تَقَدَّمَ الاختلاف في اسمه واسم أبيه، والأكثر: جندب بن جنادة، وتَقَدَّمَ[ح٣٠] بعض ترجمته رضي الله عنه(٣).

قوله: (**عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ**): هو بفتح الرَّاء، وإسكان الغين، المصدر، وفيه ضمُّ الرَّاء، وكسرها؛ ثلاث لغات في المصدر مع إسكان الغين، وأمَّا قوله: (**وَإِنْ رَغَمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ**) الآتية؛ فإنَّه بفتح الرَّاء والغين، ويجوز كسر الغين أيضًا(٤).

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٣٥٣)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٣٨).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٧).

(٣) انظر «طبقات ابن سعد» (٤/٢٠٥)، «الاستيعاب» (ص١١٠) و(ص٨٠٠).

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة»، وانظر «مشارق الأنوار» (١/٥٨٥).

٢٥ - بَابُ لُبْسِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ، وَقَدْرِ مَا يَجُوزُ مِنْهُ

قوله: (بَابُ لُبْسِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ): ذكرتُ في لُبْس الحرير في الجملة عشرةَ أقوال، وذلك في (باب لُبْس الحرير في الحرب) في (كتاب الجهاد)[قبل ح٢٩١٩].

٥٨٢٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ: أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ وَنَحْنُ مَعَ عُتْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ بِآذَرْبِيجَانَ[١]: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ اللَّتَيْنِ تَلِيَانِ الإِبْهَامَ قَالَ: فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَعْنِي الْأَعْلَامَ.

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الرحمن بن مِلٍّ، وتَقَدَّمَتِ اللُّغات في (مِلٍّ)[ح٥٢٦].

قوله: (بِأَذْرَبِيجَانَ): (أذربيجان): تقدَّم الكلام على ضبطها، وعلى موانع الصَّرف فيها في (باب جمع القرآن) مُطوَّلًا[ح٤٩٨٧].

قوله: (إِلَّا هَكَذَا وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ...) إلى آخره: وكذا الطَّريق بعده: السَّبَّابَة وَالوُسْطَى، وقد أخرج مسلم من حديث عمر رضي الله عنه: (نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلَّا موضع إصبعَين، أو ثلاث، أو أربع)[م(٢٠٦٩)(١٥)]، وفي «أبي داود»: (ثلاثة أو أربعة)[٢][د٤٠٤٢]، والظاهر أنَّ هذا ليس شكًّا مِن الراوي، وإنَّما هو تفصيلٌ للإباحة كما يقال: خذ واحدًا، أو اثنين، أو ثلاثة؛ يعني: خذْ ما شئت مِن ذلك، و[الله] أعلم.

٥٨٢٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ وَنَحْنُ بِأَذَرْبِيجَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَوَصَفَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ إِصْبَعَيْهِ. وَرَفَعَ زُهَيْرٌ الْوُسْطَى وَالسَّبَّابَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أحمد بن عبد الله بن يونس، و(زُهَيْرٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه زُهير بن معاوية أبو خيثمة، و(عَاصِمٌ): تَقَدَّمَ أنَّه عاصم الأحول ابن سليمان، و(أَبُو عُثْمَان): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله مرارًا.

قوله: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ): (إنَّ) بالكسر؛ لأنَّها[٣] ابتدائيَّة، ويجوز أن تُفتح[٤]؛ لما تَقَدَّمَ قبلها.

---

(١) في الأصل بالهمزة والمدِّ معًا، ثمَّ بفتح الذال وسكون الراء، والمدُّ للأَصيليِّ.

(٢) ولفظ أبي داود: (إلا ما كان هكذا وهكذا إصبعَين وثلاثة وأربعة).

(٣) في (أ): (لأنَّ)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة»، وفي (ق) بالفتح والكسر.

قوله: (وَرَفَعَ زُهَيْرٌ): تقدَّمَ أنَّه زُهير بن معاوية أبو خيثمة.

٥٨٣٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ: كُنَّا مَعَ عُتْبَةَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يُلْبَسُ الْحَرِيرُ فِي الدُّنْيَا، إِلَّا لَمْ يُلْبَسْ فِي الآخِرَةِ مِنْهُ». وَأَشَارَ أَبُو عُثْمَانَ بِإِصْبَعَيهِ الْمُسَبِّحَةِ وَالْوُسْطَى.

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ: وَأَشَارَ أَبُو عُثْمَانَ بِإِصْبَعَيْهِ الْمُسَبِّحَةِ وَالْوُسْطَى.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مسدَّد): هو يحيى بن سعيد القَطَّان، شيخ الحُفَّاظ، و(التَّيْمِي): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه سليمان بن طرخان، و(أَبُو عُثْمَان): هو النَّهديُّ، تَقَدَّمَ أعلاه.

قوله: (وَنَحْنُ[1] مَعَ عُتْبَةَ): هو عتبة بن فَرْقَد، أبو عبد الله، السُّلميُّ الصَّحابيُّ، نزل الكوفة، وكان من أشراف قومه، له عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وعن عمر، وعنه: قيس بن أبي حَازم، والشَّعْبيُّ، وعَرْفَجة الثَّقفيُّ، وغيرُهم، وقد وُلِّي بعض الفتوحات، أخرج له النَّسائيُّ، وقد شهد خيبر[2].

قوله: (إِنَّ[3] النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم): (إِنَّ) بالكسر على الابتداء، ويجوز فتحها[4]، وانظر ما قبلها؛ تعرف ذلك.

قوله: (لَا يُلْبَسُ الْحَرِيرُ فِي الدُّنْيَا إِلَّا لَمْ يَلْبِسْهُ[5] فِي الآخِرَةِ): سأذكر في هذا سؤالًا وجوابه فيما يأتي قريبًا جدًّا[ح٥٨٣٢]، وقد تَقَدَّمَ أيضًا إن شاء الله تعالى[ح٥٥٧٥].

قوله: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قال: حَدَّثَنَا أَبِي): هو معتمر بن سليمان بن طرخان، تقدَّما، و(أَبُو عُثْمَانَ): عبد الرحمن بن مَلٍّ، تَقَدَّمَ.

٥٨٣١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ حُذَيْفَةُ بِالْمَدَايِنِ فَاسْتَسْقَى، فَأَتَاهُ دِهْقَانٌ بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ مِنْ فِضَّةٍ، فَرَمَى بِهِ وَقَالَ: إِنِّي لَمْ أَرْمِهِ إِلَّا أَنِّي نَهَيْتُهُ فَلَمْ يَنْتَهِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «الذَّهَبُ، وَالْفِضَّةُ، وَالْحَرِيرُ، وَالدِّيبَاجُ، هِيَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الآخِرَةِ».

---

(١) كذا في (أ) وهي رواية (ح ٥٨٢٨)، فلعلَّه سبق نظر، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (كنَّا).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣١٩/١٩).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة»: (أنَّ)، وفي (ق) بالفتح والكسر.

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة»، وفي (ق) بالفتح والكسر.

(٥) كذا في (أ) وهي رواية (ح ٥٨٣٣)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لم يُلْبَسْ).

قوله: (عَنِ الْحَكَمِ): هو ابن عُتَيبة القاضي، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(ابْنِ أَبِي لَيْلَى): تَقَدَّمَ مِرارًا عبد الرحمن ابن أبي ليلى، و(حُذَيْفَةُ): هو ابن اليمانيِّ، تَقَدَّمَ رضي الله عنه.

قوله: (بِالْمَدَايِنِ): تَقَدَّمَ أنَّها مدائن كسرى[ح٥٦٣٢]، وتَقَدَّمَ (الدِّهْقَان) -ولا أعرف اسمه- ومِن أيِّ شيء سُمِّي دِهْقَانًا[ح٥٦٣٢].

٥٨٣٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ -قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ: أَعَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ شَدِيدًا: عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ: «مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا، فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الآخِرَةِ».

قوله: (قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لَهُ[(١)]) أي: لعبد العزيز بن صُهَيب./ [٢/٢٨٤ب]

قوله: (فَقَالَ شَدِيدًا: عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم): قال ابن قُرْقُول: («شديدًا عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم»؛ يعني: حقًّا صحيحًا عنه). انتهى[مطالع٦/٢٢]، وفي هامش أصلنا: (قال أبو ذرٍّ: يعني: أنَّ رفعه شديد). انتهى، والَّذي ظهر لي أنَّه رفع صوته شديدًا، فقال: (عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم)، يؤكِّد رفعه إليه عليه السلام، ونزِّلْ كلامَ أبي ذرٍّ على ما قلتُه؛ تَجِدْه هو، والله أعلم، ولو فُرِض أنَّه لم يرفعه لفظًا؛ فهو مَرْفوعٌ معنًى؛ لأنَّ مثله لا يقال من قِبَلِ الرَّأي والاجتهاد كما نصَّ عليه الشَّافِعيُّ[(٢)] وغيرُه فيما قدَّمته[ح٣٣٦٤]؛ أعني: فيما قاله الصَّحابيُّ موقوفًا عليه، ومثله لا يقال مِن قِبَل الرَّأي؛ فإنَّه مَرْفوعٌ، والله أعلم.

قوله: (مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا؛ فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الآخِرَةِ): اعلم أنَّ لابس الحرير في الدُّنيا؛ إذا لم يتُبْ منه، وكذلك شارب الخمر؛ إذا لم يتب منه، وكذلك مَنِ استعمل آنيةَ الذَّهب والفضَّة؛ إذا لم يتب مِن استعمالها، وقد روى أبو موسى الأشعريُّ: (أنَّه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من استمع إلى صوت غناء؛ لم يُؤذَن له أن يسمعَ الرُّوحانِيِّين»، قيل: وما الرُّوحانيُّون يا رسول الله؟ قال: «قرَّاء أهل الجنَّة»)، أخرجه التِّرْمِذيُّ مُحَمَّد بن عليٍّ الحكيم في «نوادره»[٣/٢٨٥]، وقد قيل: إنَّ حرمانه للخمر، ولباسه الحرير، وشربه في إناء الذَّهب والفضَّة، واستماعه للرُّوحانيِّين؛ إنَّما هو في الوقت الَّذي يُعذَّب فيه في النَّار، ويُسقَى من طينة الخَبَال، فإذا خرج من النَّار بالشَّفاعة أو بالرَّحمة العامَّة المُعبَّر عنها في الحديث بالقَبْضة[(٣)][ح٧٤٣٩]؛ دخل الجنَّة، ولم يحرم عليه شيء منها؛ لا خمر ولا حرير ولا غيره؛ لأنَّ حرمان

(١) (له): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).
(٢) «الأم» (٨/٤١٢)، وانظر «المحصول» (٤/٦٤٣).
(٣) وضبط في (أ) بالقلم (بالقُبضة).

الشيء من لذَّات الدُّنيا لمن في الجنَّة نوعُ عقوبة ومؤاخذة، والجنَّة ليست بدار عقوبة ولا مُؤاخَذة، ولكنَّ حديث أبي سعيد الآتي يردُّ هذا القول، وكما لا يشتهي منزلة مَن هو أرفع منه وليس ذلك بعقوبة؛ كذلك لا يشتهي خمر الجنَّة ولا حريرها ولا يكون ذلك عقوبةً، وحديث أبي سعيد المشارُ إليه رواه أبو داود الطَّيالسيُّ، وفيه: (وإن دخل الجنَّة؛ لبِسه أهلُ الجنَّة، ولم يَلبسْهُ هو)[ح٢٢١٧]، قال الإمام القُرْطُبيُّ في «تذكرته»: (وهذا نصٌّ صريح، وإسناد صحيح)، ثُمَّ قال: (وإن كان ذلك من قول الراوي على ما ذُكِر أنَّه موقوف؛ فمثله لا يُقال بالرَّأي) انتهى[التذكرة٤٩٢]، والله أعلم، وفي «التُّحفة على المنهاج» لشيخنا المؤلِّف حين ذكر حديث أبي موسى مرفوعًا: («مَن لبس [الحرير] في الدُّنيا؛ لم يلبسْه في الآخرة» مُتَّفق عليه[ح٥٨٣٢، م(٢٠٦٩) (١١)])، ثُمَّ قال: (وعن أبي سعيد الخُدْريِّ قال: قال رسول الله ﷺ بمثله بزيادة: «وإن دخل الجنَّة؛ لَبِسَهُ أهلُ الجنَّة ولم يَلْبَسْهُ هو»، رواه ابن حِبَّان[حب٥٤٣٧] والحاكم[ك١٩١/٤] في «صحيحَيهما»، وقال[(١)]: صحيح). انتهى[تحفة المحتاج٥٣٤/١].

٥٨٣٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ يَقُولُ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الآخِرَةِ».

٥٨٣٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي ذُبْيَانَ خَلِيفَةَ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الآخِرَةِ». وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ يَزِيدَ، قَالَتْ مُعَاذَةُ: أَخْبَرَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِنْتُ عَبْدِ اللهِ قَالَتْ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ: سَمِعَ عُمَرَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ نَحْوَهُ.

قوله: (عَنْ ثَابِتٍ): هو ثابت بن أسلمَ البُنَانيُّ.

قوله: (عَنْ أَبِي ذُبْيَانَ خَلِيفَةَ بْنِ كَعْبٍ): (أبو ذُبْيَانَ) بِضَمِّ الذال المُعْجَمة وكسرها -قال الذَّهبيُّ: (وبالكسر أفصح)[التذهيب١٣٩/٣]- ثُمَّ مُوَحَّدَة ساكنة، ثُمَّ مثنَّاة تحت، ثُمَّ ألف، ثُمَّ نون، وَثَّقَهُ النَّسائيُّ، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، والنَّسَائيُّ[(٢)]، و(ابْنُ الزُّبَيْرِ): هو عبد الله بن الزُّبَير بن العَوَّام الخليفةُ رضي الله عنهما.

قوله: (وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ ساكنةٌ، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن عمرو بن أبي الحَجَّاج الحافظ، وفي نسخة: (وقال لنا)[(٣)]، وقد قَدَّمْتُ مرارًا أنَّ البُخاريَّ

(١) في الأصل: (قالا)، والمثبت من مصدره.
(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢٢/٨).
(٣) وهي رواية غير أبي ذرٍّ، وكذا في «اليونينيَّة».

إذا قال: (قال فلان)، وفلانٌ المُسنَدُ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ فإنَّه يكون كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالب أَخْذُ ذلك عنه في حال المذاكرة[ح٤٤٢]، وأَوْلَى منها: (قال لنا)، و(**عَبْدُ الْوَارِثِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الوارث ابن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة، الحافظ، و(**يَزِيد**): هو يزيد بن أبي يزيدَ الضُّبَعيُّ الرِّشْك، و(الرِّشْك) بكسر الرَّاء، وإسكان الشين المُعْجَمة، ثُمَّ كاف، وهو بالفارسيَّة: القاسم، وقيل: الغَيُور، وقيل: العقرب، وهو اسمها بالفارسيَّة، ولأنَّها اختفت في لحيته ثلاثة أيَّام، وقيل: سُمِّي به؛ لكبر لحيته، قاله في «المطالع»[٣/٢١٣]، وقال التِّرْمِذيُّ في «جامعه»[ت٧٦٣]: (ويزيد، وهو القاسم، وهو القَسَّام، والرِّشْك: هو القَسَّام في لغة أهل البصرة). انتهى، كان يقسم الدُّور، أي: يمسحها، روى عن مُطرِّف ومُعاذة، وعنه: شعبة وابن عُلَيَّةَ، ثقة مُتعبِّد، تُوُفِّيَ سنة (١٣٠هـ)، أخرج له الجماعة(١)، و(**مُعَاذَةُ**): هي العدويَّة، أُمُّ الصَّهباء، البصريَّة الزَّاهدة، زوجة صلة بن أَشْيم، عن عليٍّ وعائشة، وعنها: قَتادةُ، وأيُّوبُ، وعمر بن ذرٍّ، وقيل: كانت تحيي اللَّيل، ماتت سنة (٨٣هـ)، أخرج لها الجماعة(٢)، و(**أُمُّ عَمْرٍو بِنْتُ عَبْدِ اللهِ**): هي أمُّ عمرو بنت عبد الله بن الزُّبَير بن العَوَّام، عن أبيها كما هنا، وعنها: مُعاذة العدويَّة، أخرج لها النَّسَائيُّ، وعلَّق لها البُخاريُّ(٣)، وقولي: (علَّق لها): تبعتُ فيه المِزِّيَّ والذَّهبيَّ(٤)، وقد قَدَّمْتُ أنَّ ابن الصَّلاح أبا عمرو ذكر في «علومه» أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلان)، وفلانٌ شيخُه -كهذا-؛ فإنَّه يكون كـ(حدَّثنا)، فهو مُتَّصل[علوم الحديث١٣٦]، فمقتضى ما قاله ابن الصلاح أن يُرقَم على أمِّ عمرو: (خ)، لا (خت)، لكن تبعتُ في كونه علَّق لها المِزِّيَّ والذَّهبيَّ، وفي كونه مُتَّصلًا ابنَ الصَّلاح، وتبعتُ في الرَّقم المِزِّيَّ والذَّهبيَّ؛ لئلَّا أبتدعَ شيئًا مِن عندي، فلا تناقُض في كلامي، والله أعلم.

٥٨٣٥ - **حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ **يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ**، عَنْ **عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ** قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْحَرِيرِ فَقَالَتِ: ائْتِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَاسْأَلْهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَلِ ابْنَ عُمَرَ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَفْصٍ -يَعْنِي: عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ- أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا **مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ**» فَقُلْتُ: صَدَقَ وَمَا كَذَبَ

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٨٠).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٠٨).

(٣) وصله أبو نُعيم في «المستخرج»، انظر «تغليق التعليق» (٥/٦٠ - ٦١)، «فتح الباري» (١٠/٣٠٢).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٧٢)، «تذهيب تهذيب الكمال» (١١/٢١١).

أَبُو حَفْصٍ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ. وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عِمْرَانُ، وَقَصَّ الْحَدِيثَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقب مُحَمَّد بُنْدَارٌ، و(يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وهذا ظاهِرٌ عند أهله، و(عِمْرَان بْن حِطَّانَ) بكسر الحاء وتشديد الطَّاء المُهْمَلتين، و(عمران): من الخوارج الدُّعاة إلى بِدعته، وهذا يردُّ قول مَن قال: إنَّه ليس في «الصَّحيحَين» ولا أحدِهما أحدٌ من الدُّعاة، فهذا قد احتجَّ به البُخاريُّ، وهو من دُعاة الشُّراة -بِضَمِّ الشين المُعْجَمة-؛ وهم الخوارج، واحدهم: شارٍ، سُمُّوا بذلك؛ لقولهم: إنَّا شرينا أنفسنا في طاعة الله سبحانه، أي: بعناها بالجنَّة حين فارقنا الأئمَّة الجائرة، وأخرج البُخاريُّ ومسلمٌ لعبد الحميد بن عبد الرَّحمن الحِمَّانيِّ، وكان داعيةً إلى الإرجاء، كما قال أبو داود[(١)]، ولم يخرِّج مسلم لعبد الحميد إلَّا في المُقدِّمة[مق١/٢٠]، وقد وَثَّقَهُ[(٢)] ابن مَعِين[(٣)]، (قال أبو داود: «ليس في أهل الأهواء أصحُّ حديثًا من الخوارج»، ثُمَّ ذكر: عمران بن حِطَّان وأبا حسَّان الأعرج)[(٤)]، ولِعِمرانَ بن حِطَّان[الميزان٣/٢٣٥] وعبدِ الحميد الحمَّانيِّ[الميزان٢/٥٤٢] ترجمتان في «الميزان»، والله أعلم.

قوله: (مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الآخِرَةِ) أي: لا نصيبَ.

قوله: (قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ): هو عبد الله [بن] رجاء، أبو عمرو، الغُدَانيُّ البصريُّ، عن شعبة، وعكرمة بن عمَّار، وعمران القَطَّان، وهشام الدَّستوائيِّ، وحرب بن شدَّاد، وخلق، وعنه: البُخاريُّ، وأبو بكر الأثرم، وأبو حاتم، وعثمان الدَّارميُّ، وأبو مسلم الكَجِّيُّ، وخلائقُ، قال الفَلَّاس: (صدوق كثير الغلط والتَّصحيف ليس بحجَّة)، وقال أبو حاتم: (ثقة رِضًى)[الجرح والتعديل٥/٥٥]، وقال ابن المدينيِّ: (اجتمع أهلُ البصرة على عدالة رجلين: أبي عمر الحَوْضيِّ، وعبدِ الله بن رجاء)، قيل: مات في سَلْخ ذي الحجَّة سنة تسعَ عشرةَ ومئتين[(٥)]، وقيل: في أوَّل سنة عشرين ومئتين، أخرج له البُخاريُّ والنَّسائيُّ[(٦)]،

(١) انظر «سؤالات الآجري» (ص١٧٧)، وفيه: (والحِمَّانيُّ مرجئ)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/٤٥٤).

(٢) في (أ): (ثقه)، وهو تحريف.

(٣) «تاريخ ابن معين» (رواية الدوري) (٣/٢٦٩)، «تاريخ ابن معين» (رواية الدارمي) (ص١٨٥).

(٤) «سؤالات الآجري» (٢/١١٧)، طبعة مؤسسة الريان.

(٥) قاله خليفة بن خياط في «طبقاته» (ص٣٩٩).

(٦) وأخرج له ابنُ ماجه أيضًا، كما في مصادره.

وله ترجمة في «الميزان»[٢/٤٢١]، وصحَّح عليه(١)، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلان)، وفلانٌ المعزوُّ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ فإنَّه كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالب أَخْذُهُ له عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، و(حَرْبٌ): هو ابن شدَّاد أبو الخطَّاب، عن الحسن وشَهْر، وعنه: ابن مهديٍّ، وعمرو بن مرزوق، وَثَّقَهُ أحمد[العلل٣/٤٥٣]، تُوُفِّيَ سنة (١٦١هـ)، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسَائيُّ، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٤٧٠]، وصحَّح عليه(٢)، وفي أصلنا: (حرب)، وعليه علامة راويه(٣) و(صح)، وفي الهامش عوضه: (جَرير)، وصحَّح عليه، وقد راجعتُ «تقييد المُهْمَل» و«المطالع»؛ فلم أرَ ذلك فيهما، وراجعت «الأطراف» للمزِّيِّ؛ فرأيته ذكره فيه: (عن عبد الله بن رجاء، عن حَرْب ابن شدَّاد)[التحفة ٨/٦٥]، هكذا مُسمًّى منسوبًا، فإذن هو الصَّواب، لا (جَرِير)، و(يَحْيَى) بعده: هو ابن أبي كَثِير، و(عِمْرَان): هو ابن حِطَّان، تَقَدَّمَ، والله أعلم./ [٢/٢٨٥أ]

٢٦- بَابُ مَسِّ الْحَرِيرِ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ

وَيُرْوَى فِيهِ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (بَابُ مَنْ مَسَّ الْحَرِيرَ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ): قال ابن بَطَّال: (وليس النَّهْي عن لباس الحرير من أجل نجاسة عينه؛ فيحرمَ مسُّه باليد، وإنَّما نُهِيَ عن لبسه مِن أنَّه ليس من لباس المُتَّقِين، وعينُه مع ذلك طاهرةٌ؛ فلذلك جاز مسُّه والانتفاع به)[ابن بطال٩/١١١]، نقله شيخنا عنه[التوضيح٢٧/٦٧٦].

قوله: (وَيُرْوَى فِيهِ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ...) إلى آخره: (يُروَى) بِضَمِّ أَوَّله، وفتح الواو: مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهذه صيغة تمريض، وهو مُعلَّق، وقد أخرجه أبو داود والنَّسَائيُّ، أمَّا أبو داود؛ ففي (اللِّباس)[د٤٠٥٨] عن عمرو بن عثمان وكثير بن عُبَيد الحمصيَّين؛ كلاهما عن بقيَّة بن الوليد عن الزُّبيديِّ به، والنَّسَائيُّ في (الزِّينة)[س٥٢٩٧] عن عمرو بن عثمان، عن بقيَّة به(٤)، و(بقيَّة) ليس مِن شرط

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٤٩٥).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٥٢٤).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) تبع المصنِّفُ المِزِّيَّ في «تحفة الأشراف» (١/٣٩٠) في أنَّ البخاريَّ أراد بهذا التعليق ما رواه أبو داود والنسائيُّ عن أنس: (أنَّه رأى على أمِّ كلثوم بنت النبيِّ صلى الله عليه وسلم بردًا سيراء)، وتعقَّبه الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٣٠٣-٣٠٤) فقال: (وليس هذا مراد البخاريِّ، و«الرُّؤية» لا يقال لها: «مسٌّ»، وأيضًا لو كان هذا الحديث مراده لجزم به؛ لأنَّه صحيح عنده على شرطه، وقد أخرجه في «باب الحرير للنساء» من رواية شعيب عن الزهريِّ كما سيأتي قريبًا، =

هذا الكتاب، ولهذا علَّقه بصيغة تمريض، والله أعلم، و(الزُّبَيديُّ): تَقَدَّمَ أنَّه بِضَمِّ الزاي، وفتح الموحَّدة، وهو مُحَمَّد بن الوليد، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(الزُّهريُّ): مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله ابن شهاب، تَقَدَّمَ مِرارًا.

٥٨٣٦ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ثَوْبُ حَرِيرٍ، فَجَعَلْنَا نَلْمُسُهُ، وَنَتَعَجَّبُ مِنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ هَذَا؟» قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «مَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ، خَيْرٌ مِنْ هَذَا».

قوله: (عَنْ إِسْرَائِيلَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاقَ عَمرِو بن عبد الله السَّبِيعيُّ، و(الْبَرَاء): هو ابن عَازب رضي الله عنهما.

قوله: (أُهْدِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ثَوْبُ حَرِيرٍ): (أُهدِي): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(ثوبُ): مَرْفوعٌ نائب مناب الفاعل، وقد تقدَّمَ أنَّ هذا أهداه له صاحبُ دومةِ الجندل، واسمه أُكيدر بن عبد الملك[ح٢٦١٦]، كذا في «مسلم»(١)[م٢٤٦٩ (١٢٧)]، وذكرتُ ذلك في (مناقب سعد بن معاذ)[ح٣٨٠٢]، و(أُكيدرُ) ذكرتُ ما يتعلَّق به، وغلَطَ مَن غلِطَ فيه في (مناقب سعد بن معاذ) فانظره إن أردته[ح٣٨٠٢].

قوله: (نَلْمُسُهُ(٢)): هو في أصلنا: بِضَمِّ الميم بالقلم، وقد ذكر فيه الجوهريُّ الضَّمَّ والكسرَ، وقد ذكر ذلك غيرُ واحد، والله أعلم.

قوله: (لَمَنَادِيلُ(٣) سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ هَذَا): تَقَدَّمَ ما الحكمة في ذكر المناديل دون غيرها في (مناقب سعد بن معاذ)(٤)[ح٣٢٤٨].

= وإنما أراد البخاريُّ ما رويناه في «المعجم الكبير» للطبرانيِّ [١٣/٦ (٥٣٤٧)] وفي «فوائد تمَّام» [٣٤/٢ (١٠٦١)] من طريق عبد الله بن سالم الحمصيِّ، عن الزُّبيديِّ عن الزُّهريِّ، عن أنس قال: أُهدي للنبيِّ ﷺ حلة من إستبرق، فجعل ناس يلمسونها بأيديهم ويتعجبون منها، فقال النبيُّ ﷺ: «تعجبكم هذه؟ فوالله، لمناديل سعد في الجنة أحسن منها»)، ثم ساق ما يؤكِّد ما قاله.

(١) ذكر «مسلمًا»؛ لأنَّه جاء في «البخاري» معلَّقًا.

(٢) كذا في (أ) وفوقها (معًا)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (نلمُسه)؛ بالضَّمِّ فقط، وفي هامش «اليونينيَّة» («نلمسه» رواه أبو ذرٍّ بفتح الميم وكسرها ولم يتعرَّض للضمِّ، ولم يذكر ابن سيده في «محكمه» [٥٢٠/٨] غير الضم. اهـ من «اليونينيَّة»).

(٣) كذا في (أ) وهي رواية الحديث (٣٨٠٢) وغيره.

(٤) لم يتقدم ذكر الحكمة في (مناقب سعد بن معاذ).

٢٧- بَابُ افْتِرَاشِ الْحَرِيرِ، وَقَالَ عَبِيدَةُ: هُوَ كَلُبْسِهِ

قوله: (وَقَالَ عَبِيدَةُ: هُوَ كَلُبْسِهِ): (عَبِيدة) هذا: بفتح العين، وكسر الموحَّدة، ابن عمرو السَّلْمانيُّ[١]، تقدَّم مُترجَمًا.

٥٨٣٧- حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ حُذَيْفَةَ: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالدِّيبَاجِ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ): هذا هو ابن عبد الله ابن المدينيِّ، الحافظ الجهبذ، و(وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ[٢]): هو وهب بن جَرِير بن حازم بن زيد، الأزديُّ البصريُّ، الحافظ، و(ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ): تَقَدَّمَ أنَّ اسمه عبدُ الله بن أبي نَجيح يسارٍ، و(ابْنُ أَبِي لَيْلَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الرحمن، و(حُذَيْفَة): هو ابن اليمانيِّ، تَقَدَّمَ.

٢٨- بَابُ لُبْسِ الْقَسِّيِّ

وَقَالَ عَاصِمٌ عَنِ ابن أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ: مَا الْقَسِّيَّةُ؟ قَالَ: ثِيَابٌ أَتَتْنَا مِنَ الشَّامِ أَوْ مِنْ مِصْرَ، مُضَلَّعَةٌ فِيهَا حَرِيرٌ وَفِيهَا أَمْثَالُ الْأُتْرُنْجِ، وَالْمِيثَرَةُ كَانَتِ النِّسَاءُ تَصْنَعُهُ لِبُعُولَتِهِنَّ، مِثْلُ الْقَطَائِفِ يُصَفِّرْنَهَا، وَقَالَ جَرِيرٌ: عَنْ يَزِيدَ فِي حَدِيثِهِ: الْقَسِّيَّةُ ثِيَابٌ مُضَلَّعَةٌ، يُجَاءُ بِهَا مِنْ مِصْرَ، فِيهَا الْحَرِيرُ، وَالْمِيثَرَةُ جُلُودُ السِّبَاعِ.

قوله: (لُبْسِ الْقَسِّيِّ): تَقَدَّمَ الكلام عليه ضبطًا، وما هو، في أوَّل (الجنائز) وغيرِها[ح١٢٣٩، ٥١٧٥]، وسيأتي هنا ما هو.

قوله: (وَقَالَ عَاصِمٌ عَنِ ابْنِ[٣] أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيٍّ): كذا في أصلنا، أمَّا (عاصمٌ) فهو ابن كُليب بن شهاب الجَرْميُّ الكوفيُّ، عن أبيه، وأبي بردة، وعلقمةَ بن وائل، وعبدِ الرحمن بن الأسود، ومُحمَّد بن كعب القرظيِّ، وجماعة، وعنه: ابن عون، وشعبة، والسُّفيانان، وزائدة، وأبو الأحوص، وأبو عَوانة، وابن فُضَيل، وآخرون، وَثَّقَهُ ابن معين والنَّسائيُّ، وقال أحمد: (لا بأس بحديثه)، وقال

(١) وصله الحارث ابن أبي أسامة من طريق محمد بن سيرين عنه، كما رواه الحافظ في «تغليق التعليق» (٥/٦٣-٦٤)، وانظر «فتح الباري» (١٠/٣٠٤)، ووصله ابن عبد البرِّ في «التمهيد» (١/٢٦٥) من طريق ابن سيرين أيضًا.

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا أبي).

(٣) (ابن): ليس في «اليونينيَّة».

أبو حاتم: (صالحٌ)[الجرح والتعديل٦/٣٥٠]، وقال أبو داود: (كان أفضلَ أهل الكوفة[(١)]، كان من العبَّاد)، تُوُفِّيَ سنة سبع وثلاثين ومئة، أخرج له البُخاريُّ تعليقًا، ومسلمٌ والأربعةُ، له ترجمة في «الميزان»[(٢)].

و(ابنُ أبي بردة): خطأٌ في الأصل، صوابه: حذف (ابن)، فيبقى: (عن أبي بردة)، وعلى الصَّواب هو في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، و(أبو بردة): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحارث، ويقال: عامر القاضي، ولدُ أبي موسى عبدِ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريِّ، تقدَّم مُتَرجَمًا، وقد أخرج الحديث المشار إليه المِزِّيُّ في «أطرافه» في ترجمة أبي بردة عن عليٍّ[تحفة٧/٤٥٩]، والله أعلم، وأصل الحديث أخرجه البُخاريُّ تعليقًا، ومسلم، وأبو داود، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسَائيُّ، وابن ماجه، وحديث عاصم عن أبي بردة أخرجه مسلم من طريق أبي عاصم[(٣)]، وأخرجه[(٤)] أبو داود[د٤٢٢٥] والتِّرْمِذيُّ[ت١٧٨٦] والنَّسَائيُّ من غير طريق[(٥)][س٥١٧٨]، وفي بعضها بقصَّة الخاتم[س٥٢٨٧]، وابن ماجه بقصَّة الخاتم[جه٣٦٤٨].

تنبيهٌ: روى مُحَمَّد بن فُضَيل قصَّة الخاتم منه عن عاصم بن كُلَيب، عن أبي بردة، عن أبيه، عن عليٍّ، قال شيخنا: (وتعليق عاصم وصله أبو عُبيد في «غريبه»[(٦)]، وبيَّن أنَّه ابن كُلَيب)[التوضيح٢٧/٦٨١].

قوله: (**فِيهَا أَمْثَالُ الْأُتْرُجِّ**): تَقَدَّمَتْ لغاته في (تفسير يوسف)[قبل ح٤٦٨٨].

قوله: (**وَالْمِيثَرَةُ**): تَقَدَّمَ الكلام عليها[ح٥١٧٥]، وقد فسَّرها هنا.

قوله: (**يُصَفِّرْنَهَا**[(٧)]): كذا في أصلنا، وفي الهامش: (يصُفُّونها)[(٨)]، قال ابن قُرْقُول: («يَصُفُّونَها»: كذا لهم، وعند الجرجانيِّ: «يَصْبُغُونَها[(٩)]»، وفي رواية: «يُصفِّرُونها»، والأوَّل أشبه[(١٠)]). انتهى[مطالع٤/٣٠٦]،

---

(١) «سؤالات الآجري» (ص١٦٧).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٣/٥٣٧).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٠٧٨) (٦٤) (كتاب اللِّباس والزينة، باب النهي عن التختم في الوسطى والتي تليها)، وفيها شاهد الباب، وانظر «فتح الباري» (١٠/٣٠٥).

(٤) أي: أخرجوا أصل الحديث؛ ولذلك عطف فقال: (وأخرجه).

(٥) أي: أخرجه النسائيُّ من أكثر من طريق.

(٦) «غريب الحديث» لابن سلَّام (١/٢٨٣).

(٧) وهي رواية «البونينيَّة».

(٨) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٩) في (أ): (يضيقونها)، والمثبت من مصدره تبعًا لـ«مشارق الأنوار» (٢/١٨٥).

(١٠) في (أ) زيادة: (قاله الحربيُّ)، والذي في مصدره: (قال الحربيُّ:...)، ثمَّ ساق كلام الحربيِّ.

ومعنى (يصُفُّونها) أي: يجعلنها صفَّة السَّرْج، أي: يوطئون بها السَّرْجَ، و(يُصفِّرْنَهَا) من الصُّفْرة.

قوله: (وَقَالَ جَرِيرٌ: عَنْ يَزِيدَ فِي حَدِيثِهِ): هذا الحديث الذي أشار إليه لا أعرف ما هو، ولا ذكره شيخنا في شرحه، والله أعلم، قال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين ما لفظه: (قد عرفتُه وذكرتُه في «فتح الباري»[٣٠٦/١٠]، وبيَّنتُ أنَّه سقط منه رجل، وأنَّه عن جَرِير -وهو ابن عبد الحميد- عن يزيد -وهو ابن أبي زياد- عن الحسن، وهو ابن سُهيل[(١)]، فأسقط البُخاريُّ ذكرَ [ابن] سهيل، وأنَّ إبراهيم الحربيَّ وصله في «غريب[(٢)] الحديث» له مِن طريق جَرِير به). انتهى[(٣)].

٥٨٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَيَاثِرِ الْحُمْرِ، وَعَنِ الْقَسِّيِّ.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن المبارك، شيخ خراسان، و(سُفْيَانُ) بعده: الظاهر أنَّه الثَّوريُّ؛ وذلك لأنِّي راجعتُ «الكمال»[٣١٨/٣] لعبد الغنيِّ الحافظِ و«التذهيب» للذَّهبيِّ[٣٩٧/١]؛ فلم أرَهما ذكرا ابنَ عُيينةَ في الرُّواة عن (أشعثَ بن أبي الشَّعثاء)، والله أعلم، و(مُقَرِّنٌ): جدُّ معاوية؛ هو بِضَمِّ الميم، وفتح القاف، وكسر الرَّاء المُشَدَّدة، ثُمَّ نون، وهذا ظاهِرٌ عند أهله.

قوله: (عَنِ الْمَيَاثِرِ الْحُمْرِ): تَقَدَّمَ أنَّ (المَيَاثِرَ): جمع (مِيثَرَة)[ح٥١٧٥]، وتَقَدَّمَ هنا تفسيرها، وسيأتي الكلام في لبس الأحمر سواء كان ميثرةً أو غيرَها قريبًا إن شاء الله تعالى[قبل ح٥٨٤٨].

قوله: (وَعَنِ الْقَسِيِّ): تَقَدَّمَ الكلام على (القَسِيِّ) مُطَوَّلًا في (الجنائز)[ح١٢٣٩]، وقد تَقَدَّمَ هنا تفسيرها.

٢٩ - بَابُ مَا يُرَخَّصُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْحَرِيرِ لِلْحِكَّةِ

٥٨٣٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ لِحِكَّةٍ بِهِمَا.

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ): قال الجَيَّانيُّ: (قال البُخاريُّ في «الشركة»، و«الجزية»، و«اللِّباس»: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا وكيع»، نسبه ابن السَّكَن: «ابن سلَام»، وقد صرَّح البُخاريُّ باسمه في «كتاب العلم» و«الفرائض»، فقال: «حدَّثنا مُحَمَّد بن سلَام: أخبرنا وكيع عن سفيان...»؛ فذكر حديثًا،

---

(١) في (أ): (سهيل وهو ابن...) بياض في (أ)، والمثبت هو الصواب.

(٢) في (أ): (غر)، وهو تحريفٌ.

(٣) انظر «تغليق التعليق» (٥/٦٥-٦٦).

قال: «وحدَّثنا ابن سلَام: أخبرنا وكيع عن سفيان، عن الثَّوريِّ...» فذكر حديثًا آخرَ)، قال الجَيَّانيُّ: (وقال -يعني: البُخاريَّ- في «الوضوء»: «وقال ابن المثنَّى: حدَّثنا وكيع عن الأعمش: سمعت مجاهدًا مثله»، وذكر أبو نصر: أنَّ مُحَمَّد بن سلَام، ومُحَمَّد بن مقاتل، ومُحَمَّد بن عبد الله بن نُمَيْر روَوا في «الجامع» عن وكيع[الهداية٢/٧٦٧]). انتهى باختصار[التقييد٣/١٠١٨]، وقال المِزِّيُّ لمَّا طرَّف هذا الحديث قال: (البُخاريُّ في «الجهاد»: «عن مُسدَّد، عن يحيى، وعن بُنْدَار، عن غُنْدُر»، وفي «النِّكاح»: «عن مُحَمَّد -هو ابن سلَام- عن وكيع») انتهى[تحفة١/٣٢٩]، وأغفل هذا المكان(١)، فكتب الحافظ شيخ شيوخنا عماد الدين ابن كَثِير ما صورته: (و«اللِّباس» أيضًا)، وخرَّج ذلك بعد (النِّكاح)، فالظاهر أنَّه عند ابن كَثِير: (عن مُحَمَّد: هو ابن سلَام)، وشيخنا لم يتعرَّض له هنا./ [٢/٢٨٥ب]

٣٠- بَابُ(٢) الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ

قوله: (بَابُ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب على عادته، ثُمَّ قال: (الأحاديث مطابقة للترجمة إلَّا حديثَ عمر -يعني: «أنَّه رأى حلَّةَ سِيراء، فقال: يا رسول الله؛ لو ابتعتها تلبَسُها للوفد...» إلى آخره- قال: فليس فيه إلَّا «لتبيعَها أو تكسوَها(٣)» وإن لم يقل: للنِّساء، ولكن قد عُلِم أنَّه لا يكسوها الرِّجال؛ لأنَّه نهاه عنها، والناس في الدين شرعٌ(٤)، فلم يبقَ إلَّا النساءُ، فتعيَّن جواز لباسهنَّ له(٥)، ويَرِد عليه احتمال أن يبيعَها[ح٩٤٨، ٦٠٨١] أو يكسوَها كافرًا[ح٨٨٦]، وقد ورد هذا صحيحًا في حديث عمر، إلَّا أن يكون ما صحَّ عنده أنَّ عمرَ كساها لأخٍ(٦) له مشركٍ بإذن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبنى على أنَّ الكافرَ مخاطَبٌ، فتعيَّن كون المرادِ النساءَ، والله أعلم). انتهى[المتواري٣٦١].

ولا شك أنَّه ليس في «الصَّحيح»: أنَّه كساه إيَّاها بإذنه عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولكنَّ البُخاريَّ صحَّ عنده أنَّ عمرَ كساها أخاه، وقد أخرجه في عدَّة مواضعَ: (فكساها عمر أخًا له بمكَّة مشركًا)[ح٨٨٦، ٢٦١٢]، وقد قَدَّمْتُ

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (١/٣٢٩): (قلتُ: هو في اللِّباس لا في النكاح).

(٢) زيد في الأصل: (لبس) ثم ضرب عليها.

(٣) في (أ): (يكسوها)، والمثبت موافق للحديث.

(٤) في (أ): (سريح)، والمثبت من مصدره.

(٥) وقد جاء مصرَّحًا به فيما روى الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (٤/٢٥٣) وفيه: (فقال: «لم أكسكها لتلبسها، إنَّما أعطيتكها لتلبسها النساء»)، وانظر «فتح الباري» (١٠/٣١٢-٣١٣).

(٦) في (أ): (الأخ)، والمثبت من مصدره.

أنَّ هذا المشركَ ليس بأخيه، وإنَّما هو أخو أخيه زيدِ بن الخطَّاب لأمِّه، واسمه عثمان بن حَكِيم، ولا أعرف ترجمته، ولم أرَه في الصَّحابة، ولا في التابعين الَّذين وقفتُ عليهم، والظاهر هلاكُه على كفره[ح٨٨٦،٢٦١٢]، وإن وقع في «الصَّحيح»: (قبل أنْ يُسلِمَ)[ح٢٦١٩،٥٩٨١]، والله أعلم.

٥٨٤٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ قَالَ: كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ حُلَّةً سِيَرَاءَ، فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي.

قوله: (ح): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابةً وتلفُّظًا في أوائل هذا التعليق[ح٦]؛ فانظر ذلك إن أردته، وسأذكره في أواخره إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المُعْجَمة، وأنَّ لقب (مُحَمَّدٍ) بُنْدَارٌ، و(غُنْدَرٌ(١)): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر[ح٨٧].

قوله: (حُلَّةً سِيَرَاءَ): تَقَدَّمَ الكلام عليها، وعلى (السِّيَرَاء)، وأنَّها بالإضافة والصفة، مُطَوَّلًا؛ فانظره في (الهبة)(٢).

قوله: (فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي): تَقَدَّمَ الكلام على نسائه مَن هنَّ في (الهبة)[ح٢٦١٤].

٥٨٤١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عُمَرَ رَأَى حُلَّةً سِيَرَاءَ تُبَاعُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوِ ابْتَعْتَهَا تَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ إِذَا أَتَوْكَ وَالْجُمُعَةِ، قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ»، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ حُلَّةً سِيَرَاءَ حَرِيرٍ، كَسَاهَا إِيَّاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: كَسَوْتَنِيهَا وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَقُولُ فِيهَا مَا قُلْتَ؟! فَقَالَ: «إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَبِيعَهَا أَوْ تَكْسُوَهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذَكيُّ الحافظ، و(جُوَيْرِيَةُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أسماء.

قوله: (حُلَّةً سِيَرَاءَ): تَقَدَّمَ الكلام عليها في (الهبة)(٢)[ح٢٦١٢].

تنبيهٌ: هذه الحُلَّة كانت لعطارد بن حاجب بن زرارة، قال شيخنا: (وفي «مشكل الطَّحاويِّ»: «كانت مع لَبِيد بن ربيعة»[شرح المشكل١٢/٣١٧]). انتهى[التوضيح٢٨/١٠]، وقد تَقَدَّمَ في (الهبة)[ح٢٦١٤] أنَّ في «مسلم»:

---

(١) كذا في (أ) وهامش (ق) و«اليونينيَّة»، وهي رواية غير أبي ذرٍّ.

(٢) ذكره المصنِّف في (الهبة) (٢٦١٢ و٢٦١٤) مختصرًا وأحال إلى ما تقدَّم في (كتاب الجمعة) (٨٨٦).

(أنَّ أُكيدر أهداها له)[م(٢٠٧١)(١٨)]، والله أعلم، وتَقَدَّمَ (الْخَلَاقُ): أنَّه النَّصيب[ح٨٨٦].

٥٨٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّهُ رَأَى عَلَى أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بُرْدَ حَرِيرٍ سِيَرَاءَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، و(شُعَيْبٌ): هو ابن أبي حمزة، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (رَأَى عَلَى أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بُرْدَ حَرِيرٍ سِيَرَاءَ): (أمُّ كُلْثومٍ) هذه: هي بنت رسول الله ﷺ، ترجمتها ﵂ معروفةٌ، أمُّها: خديجة بنت خُويلد، وَلَدَتها قبل فاطمةَ وقبل رُقَيَّة فيما ذكر مصعب، وخالفه أكثر أهل العلم بالأنساب والأخبار، وقد تابعه قومٌ، والاختلاف في الصُّغرى من بناته ﷺ ورضي عنهنَّ كثيرٌ، والاختلاف في أكبرهنَّ شذوذٌ، والصَّحيح أنَّ أكبرَهنَّ زينبُ، نكحها أبو العاصي بن الربيع، وتُوُفِّيَت سنة ثمانٍ من الهجرة، وتزوَّج رُقيَّةَ عثمانُ ﵄، وتُوُفِّيَت يومَ قدوم زيد بن حارثة بشيرًا بقتلى أصحاب بدر، وتزوَّج فاطمةَ عليٌّ، وتُوُفِّيَت بعد النَّبيِّ ﷺ بستَّة أشهرٍ على الصَّحيح من أقوالٍ، وتزوَّج أمَّ كُلْثوم عثمانُ، وتُوُفِّيَت سنة تسع من الهجرة(١).

قوله: (سِيَرَاءَ): تَقَدَّمَ ما (السِّيَرَاء) مُطَوَّلًا؛ فانظره[ح٨٨٦].

٣١ - بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَجَوَّزُ مِنَ اللِّبَاسِ وَالْبُسْطِ

قوله: (بَابُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَّخِذُ(٢) مِنَ اللِّبَاسِ وَالْبُسْطِ): ساق ابن المُنَيِّر ما في الباب مختصرًا، ثُمَّ قال: (المطابقة بين حديث هند والترجمة، وحديث هند -هي بنت الحارث- عن أمِّ سلمة: استيقظ النَّبيُّ ﷺ من اللَّيل وهو يقول: «لا إله إلَّا الله، ماذا أُنزلَ اللَّيلةَ منَ الفتنة؟...»؛ الحديثَ، قال ابن المُنَيِّر: من وجهين؛ **أحدهما**: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «أيقظوا صواحبَ الحجراتِ»؛ يعني: أزواجَه، ثُمَّ حذَّرهنَّ من لباس الشُّفوف؛ لأنَّ الجسد بها موصوفٌ، فإذا حذَّر النساء منه؛ فما الظنُّ به ﷺ، **الثاني**: أنَّ هندًا راويةَ الحديث فهمَتْ هذا المعنى، فجعلت أزرارًا(٣) على كُمَّيها؛ خشيةَ ظهور طرفها، وأفهم البُخاريُّ بهذا أنَّ الحديث على غير ما ظنَّه بعضُهم أنَّ المراد: ربَّ كاسيةٍ

---

(١) انظر «عيون الأثر» (٢/٣٧٨-٣٨٠).

(٢) كذا في (أ) وهامش (ق) من نسخة الدمياطيِّ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يتجوَّز).

(٣) في (أ): (أزراره)، والمثبت من مصدره.

من الثياب، عاريةٍ من التقوى، فهي عاريةٌ يوم القيامة، وهذا المعنى يشبه لولا ما فهمته هند منه، والله أعلم، وتأويلُ راوي الحديثِ في سياق التفسير يُقدَّم على غيره). انتهى[المتواري٣٦٢].

قوله: (مِنَ اللِّبَاسِ وَالْبُسْطِ): هو بِضَمِّ الموحَّدة -وكذا هو مجوَّد في أصلنا القاهريِّ والدِّمَشْقيِّ- وإسكان السين.

٥٨٤٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَبِثْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرْأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَجَعَلْتُ أَهَابُهُ، فَنَزَلَ يَوْمًا مَنْزِلًا فَدَخَلَ الْأَرَاكَ، فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلْتُهُ، فَقَالَ: عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ، ثُمَّ قَالَ: كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا نَعُدُّ النِّسَاءَ شَيْئًا، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلَامُ وَذَكَرَهُنَّ اللهُ، رَأَيْنَا لَهُنَّ بِذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا، مِنْ غَيْرِ أَنْ نُدْخِلَهُنَّ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِنَا، وَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ امْرَأَتِي كَلَامٌ، فَأَغْلَظَتْ لِي، فَقُلْتُ لَهَا: وَإِنَّكِ لَهُنَاكِ، قَالَتْ: تَقُولُ هَذَا لِي، وَابْنَتُكَ تُؤْذِي رَسُولَ اللهِ ﷺ؟! فَأَتَيْتُ حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَهَا: إِنِّي أُحَذِّرُكِ أَنْ تَعْصِيَ اللهَ وَرَسُولَهُ، وَتَقَدَّمْتُ إِلَيْهَا فِي أَذَاهُ، فَأَتَيْتُ أُمَّ سَلَمَةَ فَقُلْتُ لَهَا، فَقَالَتْ: أَعْجَبُ مِنْكَ يَا عُمَرُ، قَدْ دَخَلْتَ فِي أُمُورِنَا، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ! فرددتُ، وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ إِذَا غَابَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَشَهِدْتُهُ أَتَيْتُهُ بِمَا يَكُونُ، وَإِذَا غِبْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَشَهِدَ أَتَانِي بِمَا يَكُونُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَانَ مَنْ حَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَدِ اسْتَقَامَ لَهُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَلِكُ غَسَّانَ بِالشَّامِ، كُنَّا نَخَافُ أَنْ يَأْتِيَنَا، فَمَا شَعَرْتُ إِلَّا بِالأَنْصَارِيِّ وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ، قُلْتُ لَهُ: وَمَا هُوَ، أَجَاءَ الْغَسَّانِيُّ؟ قَالَ: أَعْظَمُ مِنْ ذَاكَ، طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ، فَجِئْتُ فَإِذَا الْبُكَاءُ مِنْ حُجَرِهَا كُلِّهَا، وَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ قَدْ صَعِدَ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ، وَعَلَى بَابِ الْمَشْرُبَةِ وَصِيفٌ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِي فَأَذِنَ لِي، فَدَخَلْتُ فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَصِيرٍ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، وَتَحْتَ رَأْسِهِ مِرْفَقَةٌ مِنْ أَدَمٍ، حَشْوُهَا لِيفٌ، وَإِذَا أُهُبٌ مُعَلَّقَةٌ وَقَرَظٌ، فَذَكَرْتُ الَّذِي قُلْتُ لِحَفْصَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَالَّذِي رَدَّتْ عَلَيَّ أُمُّ سَلَمَةَ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَبِثَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ نَزَلَ.

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ القاضي، تَقَدَّمَ، و(عُبَيْدُ بْنُ حُنَيْنٍ): بِضَمِّ الحاء المُهْمَلة، وفتح النون، وهذا معروفٌ عند أهله.

قوله: (تَظَاهَرَتَا): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: تعاونتا[ح٤٩١٣].

قوله: (وَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ امْرَأَتِي كَلَامٌ): امرأة عمر هذه لا أعرفها بعينها.

قوله: (**وإِنَّكِ لَهُنَاكِ**): هو بكسر الكاف فيهما، وهذا ظاهِرٌ لا شكَّ فيه.

قوله: (**فَأَتَيْتُ أُمَّ سَلَمَةَ**): تَقَدَّمَ أنَّها هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفةَ المخزوميَّةُ، وهي بنت عمٍّ أمِّ عمرَ حَنْتمةَ بنتِ هاشم على الصَّحيح، وقيل: بنت هشام، تَقَدَّمَ بعض ترجمة أمِّ سلمة، ومتى تُوُفِّيَت، وأنَّها بقيت إلى بعد مقتل الحُسين رضي الله عنهما(١)[ح١١٥]، وأمُّ عمرَ لم تُسْلِم.

قوله: (**أَعْجَبُ مِنْكَ يَا عُمَرُ!**): (أعجبُ): فعلٌ مضارعٌ مَرْفوعٌ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (**وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ**): تَقَدَّمَ الكلام عليه أنَّه عِتْبَان بن مالك، وقيل: أوس بن خولي؛
[٢/٢٨٦أ] لأنَّ في بعض طرقه: (وكان لي أخٌ من الأنصار)(٢)، وأخوه الأنصاريُّ هذا أو هذا، وقد تَقَدَّمَ ما فيه[ح١١٥]./

قوله: (**إِلَّا مَلِكُ غَسَّانَ**): (غسَّان): يُصرَف ولا يُصرَف، وتَقَدَّمَ أنَّ (مَلِكَ غسَّان): هو الحارث بن أبي شمر، وقيل: جبَلَة بن الأيهم[ح٤٤١٨].

قوله: (**فَمَا شَعَرْتُ**): تَقَدَّمَ أنَّ معناه: علمتُ.

قوله: (**طَلَّقَ رَسُولُ اللهِ(٣) صلى الله عليه وسلم نِسَاءَهُ**): تَقَدَّمَ أنَّه جاء في بعض طرقه: (اعتزلَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أزواجَه)[٤٩١٣]؛ وهو الصواب.

قوله: (**صَعِدَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل.

قوله: (**فِي مَشْرُبَةٍ**): تَقَدَّمَ ضبطها، وما هي[ح٣٧٨]، وقد تَقَدَّمَ أنَّ (**الوَصِيف**) هذا: اسمه رَباح، وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو بفتح الراء، وبالموحَّدة[ح٢٤٦٨].

قوله: (**فَأُذِنَ لِي**(٤)): هو مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وهذا مختصر، إنَّما أذن له بعد الثالثة، كما جاء في «الصَّحيح» في بعض طرقه[ح٥١٩١].

قوله: (**مِرْفَقَةٌ**): هي بكسر الميم، وإسكان الراء، ثُمَّ فاء ثُمَّ قاف مفتوحتين، ثُمَّ تاء التأنيث: المِخدَّة، وفي «المطالع»: (الوِسادة)[مطالع٣/١٧٦]، وهي هي.

قوله: (**مِنْ أَدَمٍ**): هو بقصر الهمزة، وفتح الدال، معروفٌ.

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٩٤١)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٣١٧)، «تذهيب تهذيب الكمال» (١١/١٨٤).

(٢) رواه ابن بَشْكُوال في «الغوامض والمبهمات» (٢/٦٠٤)، وانظر «فتح الباري» (٩/١٩٠-١٩١).

(٣) كذا في (أ) وهامش (ق) وهي رواية «اليونينيَّة»، وفي (ق): (النبي) وهي رواية أبي الوقت.

(٤) (فأُذن لي): ثابت من رواية أبي ذرٍّ، لكنَّ روايته في هامش «اليونينيَّة»: (فأَذِنَ)؛ مبنيًّا للفاعل، كما ضبطه المصنِّف نفسه في (ح٤٩١٣).

قوله: (وَإِذَا أُهُبٌ): هو بِضَمِّ الهمزة والهاء، وفتحهما(١)، تَقَدَّمَ الكلام عليه ما هو[ح٤٩١٣].

قوله: (وَقَرَظٌ): هو الذي يُدبَغ به، وقد تَقَدَّمَ[ح٤٩١٣].

٥٨٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتِ: اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتْنَةِ؟ مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْخَزَائِنِ؟ مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ؟ كَمْ مِنْ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَتْ هِنْدُ لَهَا أَزْرَارٌ فِي كُمَّيْهَا بَيْنَ أَصَابِعِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنَديُّ الحافظ، و(هِشَامٌ) بعده: هو ابن يوسف، قاضي صنعاء، تقدَّما، و(مَعْمَرٌ): هو ابن راشد، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم، و(أُمُّ سَلَمَةَ): هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفةَ المخزوميَّةُ، تَقَدَّمَتْ مرارًا.

قوله: (مَاذَا أُنْزِلَ): هو مَبْنِيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، وكذا الثانية، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ): هي بِضَمِّ الحاء والجيم، ويجوز إسكان الجيم، وقد قُرِئ بهما(٢)، والثانية قراءة أبي مَعْمَر خارج السَّبعة(٣)، جمع (حُجْرة)، والمراد: أزواجُه ﷺ ورضي عنهنَّ، كما جاء في بعض طرقه[ح٧٠٦٩].

قوله: (وَكَانَتْ هِنْدُ لَهَا أَزْرَارٌ فِي كُمَّيْهَا): (هندٌ) هذه: هي بنتُ الحارثِ، المذكورةُ في السند، الراويةُ عن أمِّ سلمة، وعنها: الزُّهريُّ، وهي هند بنتُ الحارث الفِراسيَّة، ويقال: القُرشيَّة، وكانت تحت المقداد، كذا في «الكاشف»(٤) و«التذهيب»[التذهيب١١/١٨٨]، وهو غلطٌ، وصوابه: تحت معبد بن المقداد، وكذا هو في «تهذيب المِزِّيِّ»[تهذيب الكمال٣٥/٣٢٠] على الصواب وفي (باب مكث الإمام في مصلَّاه بعد السَّلام) من «البُخاريِّ»، وقد ذكرته هناك، وذكر هناك البُخاريُّ الاختلافَ في أنَّها قرشيَّة أو فراسيَّة[ح٨٥٠]، روت عن أمِّ سلمة، وعنها: الزُّهريُّ، لها حديثان، أخرج لها البُخاريُّ والأربعة، والله أعلم.

---

(١) فتحهما رواية أبي ذرٍّ.

(٢) قرأ أبو جعفر بن القعقاع بفتح الجيم، وقرأ الباقون بضمِّها، انظر «التحصيل» (٦/١٩٧)، «النشر» (٢/٢٨١).

(٣) عزاها ابن خالويه في «القراءات الشاذة» (ص١٤٣) لابن أبي عبلة، ثم قال: (ما كان على «فُعْلة» جاز جمعه على ثلاثة أوجه ظُلْمة وظُلُمات وظُلَمات وظُلْمات، وكذلك حُجْرة وحُجُرات وحُجَرات وحُجْرات).

(٤) «الكاشف» (٣/٤٢٩)، وفيه: (زوجة ابن المقداد)، وتقدَّمت ترجمتها مع كلام للمصنِّف عن اختلاف نسخ «الكاشف» في الحديث (١١٥) فانظره.

٣٢- بَابُ مَا يُدْعَى لِمَنْ لَبِسَ ثَوْبًا جَدِيدًا

قوله: (بَابُ مَا يُدْعَى لِمَنْ لَبِسَ ثَوْبًا جَدِيدًا): ذكر ابن المُنَيِّر حديثَ الباب بغير إسناد، ثُمَّ قال: (كان هذا من قِبل التهنئة -يعني: قولَه: (سنَّاه سنَّاه)- بلُبس الجديد، وأدخله البُخاريُّ؛ لئلَّا يُظَنَّ أنَّ مثل هذا من قبيل ما اختُلِف فيه من التهنئة بالمواسم الشرعيَّة، والله أعلم). انتهى[المتواري٣٦٣]، وقد قَدَّمْتُ الكلام في التهنئة بالأعياد والأعوام في (العيد)[ح٩٤٨]، وذكرتُ ما ذكر فيه القَمُوليُّ وغيرُه عن عليِّ بن المفضَّل المقدسيِّ، وأنَّه مباحٌ، وهو حافظٌ مالكيٌّ إسكندرانيٌّ.

٥٨٤٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمُّ خَالِدٍ بِنْتُ خَالِدٍ قَالَتْ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِثِيَابٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ، قَالَ: «مَنْ تَرَوْنَ نَكْسُو هَذِهِ الْخَمِيصَةَ؟»، فَأُسْكِتَ[(١)] الْقَوْمُ، فقَالَ: «ائْتُونِي بِأُمِّ خَالِدٍ»، فَأُتِيَ بِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَلْبَسَهَا بِيَدِهِ، وَقَالَ: «أَبْلِي وَأَخْلِقِي» مَرَّتَيْنِ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَلَمِ الْخَمِيصَةِ، وَيُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَيَّ وَيَقُولُ: «يَا أُمَّ خَالِدٍ، هَذَا سَنَا، يَا أُمَّ خَالِدٍ، هَذَا سَنَا» وَالسَّنَا بِلِسَانِ الْحَبَشَةِ: الْحَسَنُ، قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَتْنِي امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِي: أَنَّهَا رَأَتْهُ عَلَى أُمِّ خَالِدٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطيالسيُّ، وقَدَّمْتُ بعض ترجمته(٢)[ح١٧]، وتقدَّمَتْ (أُمُّ خَالِدٍ بِنْتُ خَالِدٍ): هو ابن سعيد بن العاصي، وأنَّ اسمَها أَمَةُ؛ بغير إضافةٍ، وبعض ترجمتها، وأنَّها صحابيَّة صغيرة، ومَن تزوَّج بها، وبعض ترجمة أبيها رضي الله عنهما(٣)[ح١٣٧٦].

قوله: (أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِثِيَابٍ): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(رسولُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ): تَقَدَّمَ الكلام على (الخميصة) ضبطًا، وما هي[ح٢٩٨، وقبل ح٥٨١٥].

قوله: (فَأَسْكَتَ[(٤)] الْقَوْمُ): هو بفتح الهمزة، قال ابن قُرْقُول: (فأَسْكَتَ القومُ، أي: سكتوا، يقال: سَكَتَ وأَسْكَتَ، وقيل: أطرقوا)(٥)، وفي «النهاية»: (أَسْكَت...) إلى أن قال: (يُقال: تكلَّم الرجل ثُمَّ سَكَت؛

(١) في هامش الأصل: (فأَسكت، كذا أعرفه).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٢٦).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٨٧٤)، «تهذيب الكمال» (٣٥/١٢٩).

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فأُسكِتَ)؛ مبنيًّا للمفعول، وفي هامش (ق): («فأَسكَت»، كذا أعرفه).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤٨٧).

بغير أَلِفٍ، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلَّم؛ قيل: أَسْكَتَ). انتهى، وهذا في «صحاح الجوهريِّ»، وكذا في «القاموس»، وقد تَقدَّمَ ذلك في (فأَسْكَتَ الشيخان) في (مناقب عثمان رضي الله عنه)[ح٣٧٠٠]، وقد وقع في أصلنا: (أُسْكِتَ) بِضَمِّ الهمزة، وكسر الكاف، وهذا لا أعرفه أنا، ولا رأيتُه إلَّا في هذه، والله أعلم، وقال شيخُنا هنا: (إنَّه بِضَمِّ الهمزة)[التوضيح٢٨/٢٠]، ثُمَّ ذكر كلامًا من عند أهل اللُّغَة يدلُّ كلامُهم على أنَّه بالفتح، فضبطه بالضمِّ، وساق كلامَهم الدالَّ على الفتح، والله أعلم، فلعلَّ قوله: (بِضَمِّ الهمزة): إنَّما هو: (بفتح الهمزة)، والله أعلم.

قوله: (**فَأُتِيَ بِي**): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(النَّبِيُّ): مرفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

قوله: (**أَبْلِي وَأَخْلِقِي**): تَقَدَّمَ الكلام عليهما قريبًا[ح٥٨٢٣]، و(**الْعَلَمُ**): بفتح العين واللام، معروفٌ، وتَقَدَّمَ (سَنَا) ضبطًا ومعنًى[ح٥٨٢٣].

قوله: (**قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَتْنِي امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِي...**) إلى آخره: (إسحاق) هذا: هو المذكور في السند، (إسحاقُ بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن عمرو بن العاصي)، والمرأة من أهله لا أعرفها، وهي مجهولةٌ.

٣٣- بَابُ التَّزَعْفُرِ لِلرِّجَالِ

٥٨٤٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ**، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرِّجَالُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان، أبو عُبيدة الحافظ، و(**عَبْدُ الْعَزِيزِ**): هو ابن صُهَيب.

٣٤- بَابُ الثَّوْبِ الْمُزَعْفَرِ

٥٨٤٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ** عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِوَرْسٍ أَوْ بِزَعْفَرَانٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو سفيان ابن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ.

٣٥- بَابُ الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ

قوله: (**بَابُ الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ**): أخرج في هذا الباب حديثَ البَراء: (كان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم مربوعًا، وقد رأيتُه في حُلَّة حمراءَ ما رأيتُ شيئًا أحسنَ منه)، وهذا صريحٌ في أنَّ الإمام شيخَ الإسلامِ البُخاريَّ يرى جوازَ

[٢/٢٨٦ب] لُبس الأحمر، والظاهر أنَّه البحثُ، وقد حكى الإجماعَ في/ ذلك النَّوويُّ في «شرح المهذَّب»[المجموع٤/٣٣٥]، وفي تبويب «رياض الصالحين» للنوويِّ أيضًا جوازُه، ولم يحكِ فيه إجماعًا[الرياض١٦٤].

وقد ذكر شيخُنا في هذا المكان في «شرحه» بعد أن ذكر أحاديثَ في الأحمر ظاهرةً في النَّهْي، ذكر أنَّها غيرُ مستقيمةِ الإسنادِ، ثُمَّ قال: (قال الطبريُّ: وقد اختلف السَّلَفُ في ذلك؛ فمنهم مَن رخَّص في لُبس ألوان الثياب المصبغة بالحُمرة مشبَعةً كانت أو غيرَ مشبَعة، ومنهم مَن كره المشبَعة، ورخَّص فيما لم يكن مشبَعًا، ومنهم مَن كره لُبس جميع الثياب مشبَعِها وغيرِ مشبَعها، ومنهم مَن رخَّص فيه للمهنة، وكرهه للُّبس، ثُمَّ شرع يذكر مدركَ كلِّ قولٍ). انتهى[التوضيح٢٨/٢٤].

وقال أبو عبد الله الإمامُ الحافظ ابنُ قَيِّم الجَوزيَّة ما لفظه: (ولبسَ ﷺ حُلَّةً حمراءَ، والحُلَّةُ: إزارٌ ورداءٌ، ولا تكون الحُلَّة إلَّا اسمًا للثوبَين معًا، وغَلِطَ مَن ظنَّ أنَّها كانت حمراءَ بَحْتًا لا يخالطها غيرُها، وإنَّما الحُلَّة الحمراء بُردان يمانيان منسوجان بخطوطٍ حُمْرٍ مع الأسود؛ كسائر البُرود اليمنيَّة، وهي معروفةٌ بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخطوط الحُمْر، وإلَّا؛ فالأحمر البحت منهيٌّ عنه أشدَّ النَّهْي)، ثُمَّ شرع يذكر الأحاديثَ الدالَّةَ على ذلك، ثُمَّ قال: (وفي جواز لُبس الأحمر من الثياب والجوخِ وغيرِها نظرٌ، وأمَّا كراهته؛ فشديدةٌ جدًّا، فكيف يُظَنُّ بالنَّبيِّ ﷺ أنَّه لبس الأحمر القانئَ؟! كلَّا؛ لقد أعاذه الله منه، وإنَّما وقعت الشبهة من لفظ «الحُلَّة الحمراء»، والله أعلم). انتهى[الهدي١/١٣٢]، وقال في (العيدين) من «الهدي»: (والذي يقوم عليه الدليل تحريمُ لباس الأحمر، أو كراهته كراهةً شديدةً). انتهى[الهدي١/٤٢٦]، وما قاله هذا الإمامُ؛ لم أرَه لغيره إلَّا ما في كلام شيخِنا الذي قدَّمتُه الذي نقله عن الطبريِّ، والله أعلم.

٥٨٤٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعَ الْبَرَاءَ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَرْبُوعًا، وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْهُ.

قوله: (فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: («الحُلَّةُ[(١)]»: بُرُودُ اليمن، ولا تُسَمَّى حُلَّة إلَّا أن تكون ثوبَين من جنسٍ واحدٍ). انتهى، وقد ذكرت أنا قبل هذا ما (الحُلَّة)[ح٨٨٦].

٣٦ - بَابُ الْمِيثَرَةِ الْحَمْرَاءِ

قوله: (بَابُ الْمِيثَرَةِ الْحَمْرَاءِ): تَقَدَّمَ الكلام على (الميثرة) ما هي[ح٥١٧٥]، وتَقَدَّمَ الكلام على

(١) هكذا في (أ) وبهامش (ق): «الحُلَلُ» وهو الأنسب.

لباس الأحمر مِيْثَرةً كانت أو غيرَها[قبل ح٥٨٤٨]، والله أعلم.

٥٨٤٩ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ: عِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: لُبْسِ الْحَرِيرِ، وَالدِّيبَاجِ، وَالْقَسِّيِّ، وَالْإِسْتَبْرَقِ، وَمَيَاثِرِ الْحُمْرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): تقدَّمَ مِراراً أنَّه بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، وأنَّه ابن عُقْبَةَ السُّوائيُّ، و(سُفْيَانُ) بعده: تَقَدَّمَ قريبًا أنَّ الظاهر أنَّه الثَّوريُّ، و(أَشْعَثُ): بالمثلَّثة، وأمَّا الطامعُ؛ فذاك بالموحَّدة، وهو فردٌ[ح١٦٨]، قال الدِّمْياطيُّ: (ابن أبي الشعثاء سُلَيمِ بن الأسود المحاربيُّ الكوفيُّ، مات سنة خمسٍ وعشرين ومئة). انتهى(١)، و(مُعَاوِيَةُ بْنُ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ): تَقَدَّمَ ضبط (مُقَرِّن) قريبًا وبعيدًا أنَّه بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح القاف، وتشديد الراء مكسورة[ح١٢٣٩، ٥٨٣٨]، وهذا ظاهِرٌ عند أهله، و(الْبَرَاءُ): تَقَدَّمَ، ابن عَازب، وتَقَدَّمَ أنَّ عَازبًا صَحَابيٌّ أيضًا.

قوله: (وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ): تقدَّمَ مرَّاتٍ أنَّه بالشين المُعْجَمة وبالمُهْمَلة، وقَدَّمْتُ أنَّ ألفاظًا كذلك تُقال بهما زيادة على تسعين لفظةً أفردها شيخُنا مجد الدين صاحبُ «القاموس» بالتأليف(٢)، وقد قرأتُها عليه بالقاهرة[ح١٢٣٩، ٢٤٤٥].

قوله: (وَالدِّيبَاجِ): تَقَدَّمَ الكلام عليه[ح٩٤٨]، وقال الدِّمْياطيُّ هنا: («الدِّيباج»: ثيابٌ تتَّخذ منَ الحرير)، وكذا تَقَدَّمَ (الْقَسِّيُّ) ضبطًا وما هو مُطَوَّلًا[ح١٢٣٩]، وقال الدِّمْياطيُّ هنا: (ثيابٌ من كَتَّان مخلوطٍ بحرير، يُؤتى بها من مصر، منسوبة إلى قرية يُقال لها: القَسُّ). انتهى، وكذا تَقَدَّمَ (الإِسْتَبْرَقُ) أيضًا[ح٩٤٨]، وقال الدِّمْيَاطيُّ هنا: (ما غَلُظَ من الحرير، والسُّندُس: ما رقَّ من الدِّيباج) انتهى، و(الْمَيَاثِرُ): تَقَدَّمَ الكلام عليها[ح٥١٧٥]، وقال الدِّمْيَاطيُّ هنا: (و«المِيْثَرةُ»: من مراكب العجم، تُعمَل من حريرٍ أو ديباجٍ، وتتَّخذ كالفراش الصغير، وتُحشَى بقطن أو صوف، يجعلها الراكبُ تحته فوق الرَّحل أو السَّرج). انتهى، وقد تَقَدَّمَ ذلك في (الجنائز)[ح١٢٣٩].

٣٧ - بَابُ النِّعَالِ السِّبْتِيَّةِ وَغَيْرِهَا

(بَابُ النِّعَالِ السِّبْتِيَّةِ) إلى (كِتَابِ الْأَدَبِ)

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٢٧١).

(٢) سمَّاه «تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين»، وهو مطبوع في دار قتيبة.

قوله: (السِّبْتِيَّةِ): قال ابن قُرْقُول: (و«السِّبْتُ»: كلُّ جلدٍ مدبوغٍ، قاله أبو عمرو(١)، وقال أبو زيد: «السِّبت»: جلود البقر خاصَّةً، سواء دُبِغَت أو لم تُدبَغ، وقيل: هي جلودُ البقرِ المدبوغةُ بالقَرَظ، وقال ابن وهب: هي السُّود الَّتي لا شَعر عليها، وقيل: هي التي لا شَعر عليها؛ أيَّ لون كانت، ومن أيِّ جلد كانت، وبأيِّ دباغ دُبِغَت، وهو ظاهِر قول ابن عمر في هذه الكتب(٢)، وهي مأخوذة من السَّبت؛ وهو الحَلْق، «سَبَتَ»: حَلَقَ، قال بعضهم: فعلى هذا ينبغي أن يُقال: سَبْتِيَّة؛ بفتح السين، ولم يُروَ إلَّا بالكسر، وقال الأزهريُّ: «كأنَّها من انسَبَتَتْ(٣) بالدِّباغ، أي: لانت»(٤)، وقال الداوديُّ: «منسوبة إلى موضعٍ يُقال له: سوق السِّبت»). انتهى[مطالع٥/٤٣٨]، وقد تَقَدَّمَ في (الوضوء)[ح١٦٦] مع مذهبٍ أفاده شيخُنا هنا عن قوم: أنَّه لا يجوز لُبسها في المقابر، ويجوز في غيرِها[التوضيح٢٨/٣٣]، وقال الدِّمْيَاطيُّ: (السِّبت؛ بالكسر: جلود البقر المدبوغة بالقَرَظ، تُتَّخذ منها النعال، سُمِّيَت بذلك؛ لأنَّ شَعرها قد سُبِتَ عنها، أي: حُلِق). انتهى، وهذا لفظ «النهاية».

٥٨٥١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا، قَالَ: مَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السِّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهَلَّ النَّاسُ إِذَا رَأَوُا الْهِلَالَ، وَلَمْ تُهْلِلْ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ ابْنُ عُمَرَ: أَمَّا الأَرْكَانُ؛ فَإِنِّي لَمْ أَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ، وَأَمَّا النِّعَالُ السِّبْتِيَّةُ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَلْبَسُ النِّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعَرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا، وَأَمَّا الإِهْلَالُ؛ فَإِنِّي لَمْ أَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُهِلُّ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

قوله: (عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بِضَمِّ الموحَّدة وفتحها وكسرها، و(المقبُرة): مُثَلَّثة الباء، تَقَدَّمَتْ غيرَ مَرَّةٍ.

---

(١) انظر «غريب الحديث» (٢/١٥٠)، وأبو عمرو هو الشيبانيُّ، وله كتاب غريب المصنَّف؛ وهو مفقود، وله كتاب الجيم؛ مطبوع.

(٢) أي: قول سيِّدنا ابن عمر رضي الله عنهما في البخاري (٥٨٥١)، ومسلم (٢٥) (١١٨٧)، و(الموطَّأ) (١/٣٣٣).

(٣) كذا في مصدره، وفي (أ) تبعًا لـ«مطالع الأنوار»: (سبتت).

(٤) «تهذيب اللغة» (١٢/٢٧٠)، معزوًّا إلى ابن الأعرابيِّ.

قوله: (إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ): تَقَدَّمَ أنَّه بالتخفيف ويُشَدَّد، و(السِّبْتِيَّةَ): تَقَدَّمَ الكلام عليها أعلاه وقبله أيضًا في (الوضوء)، وأنَّه إنَّما نكر عليه النعال السِّبْتِيَّة؛ لأنَّها لباس أهل الترف والسعادة[ح١٦٦]، قاله ابن الأثير، وكذا الكلام على (تَصْبُغُ)، وأنَّه مثلَّث الباء، وتَقَدَّمَ ما المراد بالصبغ بها آلشَّعر أم الأثواب[ح١٦٦]، وتَقَدَّمَ أنَّ (أَهَلَّ): رفعَ صوتَه، وأنَّ (الإهلال): رفع الصوت بالتلبية، وتَقَدَّمَ أنَّ (يَوْمَ التَّرْوِيَةِ): ثامنُ ذي الحجَّة، وعلى (تَنْبَعِثَ).

٥٨٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِزَارٌ؛ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَعْلَانِ؛ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا هو الفِرْيَابيُّ الحافظ، و(سُفْيَانُ) بعده: هو الثَّوريُّ، نصَّ عليه المِزِّيُّ[تحفة الأشراف ٣٧٠/٤]، وقد ذكرتُ الفرقَ بين مُحَمَّد بن يوسف الفِرْيَابيِّ ومُحَمَّد بن يوسف البُخاريِّ البِيكنديِّ، وأين روى عن البُخاريِّ البِيكنديِّ من الأبواب في أوائل هذا التعليق[ح٦٨]، والله أعلم.

قوله: (السَّرَاوِيلَ): تَقَدَّمَ الكلام عليه.

٣٨ - بَابٌ يَبْدَأُ بِالنَّعْلِ الْيُمْنَى

٥٨٥٤ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ فِي طُهُورِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَتَنَعُّلِهِ.

قوله: (أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ): (أشعث): بالثاء المثلَّثة، وقد تَقَدَّمَ أنَّ (أشعب) الطامع بالموحَّدة فردٌ[ح١٦٨]، و(سُلَيم): بِضَمِّ السين، وفتح اللام.

قوله: (فِي طُهُورِهِ): هو بِضَمِّ الطاء: الفعل، والماءُ بالفتح، ويجوز في كلٍّ منهما ما في الآخَرِ، وقد تَقَدَّمَ[قبل ح١٣٥]، وتَقَدَّمَ أنَّ (التَّرَجُّلَ): تسريحُ الشَّعر، وهو الترجيل أيضًا.

٤٠ - بَابٌ لَا يَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدٍ

٥٨٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيُحْفِهِمَا جَمِيعًا، أَوْ لِيُنْعِلْهُمَا جَمِيعًا».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالنون، وأنَّه عبد الله بن ذكوان، وأنَّ (الْأَعْرَجَ): عبدُ الرحمن ابن هُرْمُز، وأنَّ (أَبَا هُرَيْرَةَ): عبدُ الرحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ./ [٢/٢٨٧أ]

قوله: (لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ): كذا في أصلنا، وهو خبرٌ بمعنى النَّهْي، وهو أبلغُ من النَّهْي.

قوله: (وَلِيُحْفِهِمَا[(١)]): هو بِضَمِّ أَوَّله، رُبَاعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ.

قوله: (أَوْ لِيَ نْعَلْهُمَا جَمِيعًا): هو بِضَمِّ الياء وفتحها، وبالضمِّ هو مضبوطٌ في أصلنا، وكذا هو في ألسنة المحدِّثين ممَّن رأيتُه، يقال: نَعَلتُ رِجلِي، وأَنْعلتُها، والثلاثيُّ أكثر، وذكر الرُّبَاعيَّ ابنُ القَطَّاع في «أفعاله»[٣/٢٢٤].

٣٩- بَابٌ تُنْزَعُ نَعْلُ الْيُسْرَى

قوله: (بَابٌ: تُنْزَعُ[(٢)] نَعْلُ الْيُسْرَى): (تُنزَع): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(نعلُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل.

٥٨٥٥[(٣)]- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشِّمَالِ، لِتَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرَهُمَا تُنْزَعُ».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تَقَدَّمَ قريبًا جدًّا ضبطًا، واسمه[(٤)] واسم أبيه، وكذا (الْأَعْرَجُ)، وكذا (أَبُو هُرَيْرَة).

قوله: (لِتَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرَهُمَا تُنْزَعُ): قال شيخُنا: (قال ابن وضَّاح: كلامه ﵇ إلى قوله: «فليبدأْ بالشِّمال»؛ يعني: والباقي من الراوي، ولا يظهر لي ذلك). انتهى[التوضيح٢٨/٣٩]؛ يعني: أنَّ قولَه: (لتكنِ اليُمنى...) إلى آخره مدرجٌ في الحديث، وقد تعقَّبه شيخُنا بقوله: (ولا يظهر لي ذلك)، وما قاله شيخُنا هو الظاهر، والله أعلم.

قوله: (تُنْعَلُ) و(تُنْزَعُ): هما مبنيَّان لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهما، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

٤١ - بَابٌ قِبَالَانِ فِي نَعْلٍ، وَمَنْ رَأَى قِبَالًا وَاحِدًا وَاسِعًا

قوله: (بَابٌ[(٥)]: قِبَالَانِ فِي نَعْلٍ): (بابٌ): مَرْفوعٌ منوَّن، و(القِبَالُ): بكسر القاف، وتخفيف الموحَّدة، وباللام في آخره، قال الدِّمْيَاطيُّ: (زمام النَّعل، وهو السيرُ الذي يكون بين الإصبعَين). انتهى، والإصبعان:

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لِيُحْفِهِمَا)؛ بلا واو.

(٢) في «اليونينيَّة» وهامش (ق) من نسخة: (يَنزِع)؛ مبنيًّا للفاعل.

(٣) هكذا هذا الحديث مؤخر في رواية أبي ذر.

(٤) في (أ): (واسم).

(٥) كذا في (أ) و(ق) بعد الإصلاح، وفي «اليونينيَّة»: (بابُ).

هي الوسطى والتي تليها، كذا قاله غيرُ واحد[1].

٥٨٥٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ: أَنَّ نَعْلَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ لَهَا قِبَالَانِ.

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هذا هو همَّام بن يحيى العَوْذِيُّ الحافظ.

٥٨٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ -يَعْنِي ابْنَ مُقَاتِلٍ- : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ قَالَ: أَخْرَجَ إِلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ نَعْلَيْنِ لَهُمَا قِبَالَانِ، فَقَالَ ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ: هَذِهِ نَعْلُ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا[2] مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا[3] عَبْدُ اللهِ): (مُحَمَّدٌ) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه في (غزوة الرجيع)[ح٤٠٩٤]، وقد وقع في أصلنا هنا: (يعني: ابنَ مُقَاتِلٍ)، وكُتِب عليه: (زائد)، ولم ينسبه المِزِّيُّ[تحفة ١/١٤٧] ولا شيخُنا، وهو مُحَمَّد بن مقاتل، و(عبدُ الله): هو ابنُ المبارك.

٤٢ - بَابُ الْقُبَّةِ الْحَمْرَاءِ مِنْ أَدَمٍ

٥٨٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي قُبَّةٍ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمٍ، وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ يَبْتَدِرُونَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدِ صَاحِبِهِ.

قوله: (عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ): تَقَدَّمَ ضبط (أبي جُحَيْفَةَ) مرارًا، وأنَّه بِضَمِّ الجيم، وفتح الحاء المُهْمَلة، وأنَّه وَهْب بنُ عبد الله السُّوائيُّ.

قوله: (وَضُوءَ): هو بفتح الواو: الماءُ، ويجوز فيه الضمُّ، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا[قبل ح١٣٥]، وكذا (يَبْتَدِرُونَ الْوَضُوءَ): بالفتح أيضًا، ويجوز ضمُّه.

٥٨٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (ح) وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الأَنْصَارِ، وَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكم بن نافع، وتَقَدَّمَ (شُعَيْبٌ): أنَّه ابن أبي حمزة،

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (قبل)، «النهاية» (٤/٨) مادَّة (قبل).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (حَدَّثَنِي).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (ح): تَقَدَّمَ الكلام عليها كتابةً وتلفُّظًا في أوائل هذا التعليق[ح٦]، وسأذكره في أواخره إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ...) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أخرجه مسلمٌ في (الزكاة) عن حرملة عن ابن وهب؛ كلاهما(١) عن يونس به(٢)[م(١٠٥٩)(١٣٢)]، والله أعلم.

٤٣ - بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْحَصِيرِ وَنَحْوِهِ

٥٨٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَحْتَجِرُ حَصِيرًا بِاللَّيْلِ فَيُصَلِّي، وَيَبْسُطُهُ بِالنَّهَارِ فَيَجْلِسُ عَلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَثُوبُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ حَتَّى كَثُرُوا، فَأَقْبَلَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، خُذُوا مِنَ الأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَإِنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَى اللهِ مَا دَامَ وَإِنْ قَلَّ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ): هذا هو المقدَّميُّ، وتَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه منسوبٌ إلى مُقَدَّم؛ بفتح الدال المُشَدَّدة، وهو جدُّه، و(مُعْتَمِرٌ): هو ابن سليمان، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، الفقيهُ، تَقَدَّمَ مِرارًا، و(سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ): هو المَقْبُرِيُّ، و(أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو ابنُ عوفٍ عبدُ الله، وقيل: إسماعيلُ، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (يَحْتَجِرُ حَصِيرًا بِاللَّيْلِ): (يَحْتَجِرُ): (يَفْتَعِل) من الحَجْر، ومعناه: يجعله لنفسه خاصَّةً دون غيره، وقد تَقَدَّمَ[ح٧٣٠]، وتَقَدَّمَ (يَثُوبُونَ) أي: يجتمعون[ح٧٣٠]، وكذا تَقَدَّمَ الكلامُ على (فَإِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا) مُطوَّلًا[ح٤٣].

٤٤ - بَابُ الْمُزَرَّرِ بِالذَّهَبِ

٥٨٦٢ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ: أَنَّ أَبَاهُ مَخْرَمَةَ قَالَ لَهُ: يَا بُنَيَّ، إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَتْ عَلَيْهِ أَقْبِيَةٌ فَهُوَ يَقْسِمُهَا، فَاذْهَبْ بِنَا إِلَيْهِ، فَذَهَبْنَا فَوَجَدْنَا

(١) أي: كلٌّ منَ اللَّيث وابن وهب روياه عن يونس.

(٢) وصل الإسماعيليُّ رواية اللَّيث من طريق الرماديِّ: حدثنا أبو صالح: حدثنا اللَّيث: حدثني يونس، ومن طريق حرملة عن ابن وهب: أخبرني يونس، انظر «فتح الباري» (١٠/٣٢٦)، «تغليق التعليق» (٥/٦٦).

النَّبِيَّ ﷺ فِي مَنْزِلِهِ، فَقَالَ لِي: يَا بُنَيَّ، ادْعُ لِي النَّبِيَّ ﷺ، فَأَعْظَمْتُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: أَدْعُو لَكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟! فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّهُ لَيْسَ بِجَبَّارٍ، فَدَعَوْتُهُ فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْ دِيبَاجٍ مُزَرَّرٌ بِالذَّهَبِ، فَقَالَ: «يَا مَخْرَمَةُ، هَذَا خَبَأْنَاهُ لَكَ»، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ): كذا في أصلَينا القاهريِّ والدِّمَشْقيِّ، وفي بعض النسخ: (حدَّثنا قتيبة: حدَّثنا الليث)، وكذا ذكره خلفٌ والمِزِّيُّ[(١)]، قال شيخُنا: (هذا التعليق وصله الإسماعيليُّ عن يوسف القاضي: حدَّثنا كامل بن طلحة: حدَّثنا الليث...؛ فذكره، وأخرجه الحازميُّ من حديث أبي الشيخ: حدَّثنا عبد الله بن مُحَمَّد بن زكريَّا: حدَّثنا ابن خالد الرمليُّ[(٢)]: حدَّثنا الليث به[الاعتبار ٢٣٠])، ثُمَّ ذكر ما في بعض النُّسخ مِن وَصْلِه، ثُمَّ قال: (كذا ذكره خلفٌ وغيرُه، قال: وأخرجه في «الشهادات» متَّصلًا من حديث أيوب عن ابن أبي مُلَيْكَةَ به[ح ٢٦٥٧]). انتهى[(٣)].

و(المِسْوَرُ بن مَخْرَمَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بكسر الميم، وإسكان السين، وأنَّه صَحَابيٌّ صغيرٌ، وأنَّ أباه مَخْرَمَةَ من مُسْلِمة الفَتْح، والله أعلم.

قوله: (خَبَأْنَاهُ[(٤)]): هو بهمزة ساكنة قبل النون، وهذا ظاهرٌ.

٤٥ - بَابُ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ

قوله: (بَابُ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ): قال أبو الفتح اليَعمَريُّ شيخُ شيوخِنا: (وقد اختلفتِ الرِّوايات في صفة الخاتم -يعني: خاتمَ النَّبيِّ ﷺ- قال: فيحتمل أن تكون خواتمَ متعدِّدةً، وقد كان له ﵇ خاتمٌ من فضَّة، وخاتمٌ من ذهب لبسه ثُمَّ طرحه[(٥)]، وخاتم حديد ملويٌّ بفضَّة[(٦)]، نقشُه: «مُحَمَّد رسولُ الله»[(٧)]). انتهى[عيون الأثر ٢/٤١٧]، وفي «مسلم»: (كان خاتم النَّبيِّ ﷺ من فضَّة، وكان فَصُّه

---

(١) «تحفة الأشرف» (٨/٣٨٢)، وتعقَّبه الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (٨/٣٨٢).

(٢) في (أ): (البرمكي)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٣) «التوضيح» (٢٨/٤٩-٥٠)، ووصله الإمام أحمدُ في «مسنده» (٤/٣٢٨) عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن اللَّيث بلفظه، وأخرجه البخاريُّ عن قُتيبة عن اللَّيث بهذا الإسناد في «صحيحه» (٢٥٩٩، ٥٨٠٠) لكن بغير هذا اللفظ، انظر «فتح الباري» (١٠/٣٢٧)، «تغليق التعليق» (٥/٦٧).

(٤) في (أ): (خبأنا)، والمثبت من (ق)، و«اليونينيَّة».

(٥) رواه الشيخان في «صحيحيهما»؛ البخاريُّ (٥٨٦٥)، ومسلمٌ (٢٠٩١) (٥٣) من حديث ابن عمر ﭭ.

(٦) رواه أبو داود في «سننه» (٤٢٢٤)، والنسائيُّ في «سننه» (٥٢٠٥) عن مُعيقيب ﵁.

(٧) كما روى الشيخان في «صحيحيهما»؛ البخاريُّ (٥٨٦٦)، ومسلمٌ (٢٠٩١) (٥٤) من حديث ابن عمر ﭭ.

حبشيًّا)[م٢٠٩٤ (٦١)]، وفي «صحيح البُخاريِّ» عن أنس أيضًا: (فَصُّه منه)، كما سيجيء قريبًا[ح٥٨٧٠]، (قال ابن عَبْدِ البَرِّ: «هذا أصحُّ»[التمهيد١٧/١٠٨]، وقال غيره: «كلاهما صحيحٌ، وكان له ﷺ خاتمٌ فَصُّه منه، وفي وقتٍ خاتمٌ فصُّه حبشيٌّ»[ابن بطال٩/١٣١]، وفي حديثٍ آخَرَ: «فَصُّه مِن عقيق»)، قاله النَّوَويُّ[شرح مسلم١٤/٢٩٧].

فالحاصلُ إذن من الخواتيم: خاتم ذَهَبٍ قبل النَّهْي، ثُمَّ طرحه، ثُمَّ خاتم فضَّة فَصُّه منه، وآخر فصُّه حبشيٌّ، والحبشيُّ: قيل: العقيق، وقيل: الجزع؛ لأنَّ معدِنَهما الحبشةُ، وقيل: أسودُ، وآخرُ فَصُّه من عقيق، وآخَرُ من حديد ملويٌّ عليه فضَّة، فهذه خمسة خواتمَ، ويمكن ردُّها إلى أربعةٍ.

فائدةٌ: كان اتِّخاذ الخاتم الذي تُختَم به الكتب في السنة السادسة، قاله بعض الحُفَّاظ(١)، وهذا ظاهِرٌ؛ لأنَّه حينئذٍ كتب إلى الملوك، وعمل ابن سَيِّد النَّاسِ في «سيرته»: (أنَّ الكتابة واتِّخاذ الخاتم في السابعة)، ذكر ذلك في (الحوادث)[العيون٢/٣٧٤]، وقد قَدَّمْتُ كلام مَن قال: إنَّ الكتابة في السابعة في أوَّل هذا التعليق وبعده[ح٧، ٦٤].

فائدةٌ: ذكر القاضي أبو بكر ابن العربيِّ في «الأحوذيِّ» لمَّا ذكر الخاتم؛ قال: (وكان قبلُ إذا كتب كتابًا؛ ختمَه بظفره)[عارضة٤/١٩٧].

فائدةٌ ثانيةٌ: الخاتم الحديد معروفٌ، وكذا الحديث الضعيف فيه وفي النحاس، ونقل شيخُنا عن التيفاشي في «نزهة الألباب» قال: (خاتم الفولاذ مطردةٌ للشَّيطان، لا سيَّما إذا لُوِّيَ عليه فضَّةٌ بيضاءُ، فكأنَّه أراد تعليم أمَّته بهذا). انتهى[التوضيح٢٨/٧٥].

قوله: (بَابُ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ): هو جمع (خاتم)، وقد تَقَدَّمَ أنَّ في (الخاتم) لغاتٌ: فتح التاء، وكسرها، والخيتام، والخاتام، والجمع: الخواتيم[ح٦٥].

٥٨٦٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: **حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ** قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ قَالَ: نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ سَبْعٍ، نَهَانَا عَنْ: خَاتَمِ الذَّهَبِ -أَوْ قَالَ: حَلْقَةِ الذَّهَبِ- وَعَنِ الْحَرِيرِ، وَالْإِسْتَبْرَقِ، وَالدِّيبَاجِ، وَالْمِيثَرَةِ الْحَمْرَاءِ، وَالْقَسِّيِّ، وَآنِيَةِ الْفِضَّةِ. وَأَمَرَنَا بِسَبْعٍ: بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ**): تَقَدَّمَ أنَّه بالمثلَّثة في آخره، وأنَّ ذاك الطامعَ بالموحَّدة، وأنَّه

---

(١) منهم ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» (ص٢١٧).

فردٌ[ح١٦٨]، وتَقَدَّمَ أنَّ (سُلَيمًا) بِضَمِّ السين، وفتح اللام، وتَقَدَّمَ ضبط (مُقَرِّنٍ) قريبًا وبعيدًا، وأنَّه بكسر الراء المُشَدَّدة، وضمِّ الميم./ [٢/٢٨٧ب]

قوله: (حَلْقَةِ الذَّهَبِ): تَقَدَّمَ أنَّه بإسكان اللام وتُفتَح، وتَقَدَّمَ الكلام على جمعهما[قبل ح٦٦]، وكذا تَقَدَّمَ الكلام على (الْإِسْتَبْرَقِ)، وعلى (الدِّيبَاجِ)، وعلى (الْمِيثَرَةِ)، وعلى (الْقَسِّيِّ)، وعلى (التَّشْمِيت)، وأنَّه بالمُعْجَمة والمُهْمَلة، وهو الدعاء للعاطس بقولك: (يرحمُكَ اللهُ).

٥٨٦٤ - حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ، وَقَالَ عَمْرٌو: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ: سَمِعَ النَّضْرَ: سَمِعَ بَشِيرًا مِثْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّ لقبَ مُحَمَّدٍ بُنْدَار، و(غُنْدَرٌ[(١)]): تَقَدَّمَ ضبطه، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر[ح٨٧]، وتَقَدَّمَ أنَّ (النَّضْرَ) بالضاد المُعْجَمة، وأنَّه لا يشتبه بـ(نصر) بالمُهْمَلة؛ لأنَّ (النضر) -بالمُعْجَمة- لا يأتي إلَّا بالألف واللام، بخلاف (نصر) -بالمُهْمَلة-؛ فإنَّه لا يأتي بهما[ح١٥٢]، و(بَشِيرُ بْنُ نَهِيكٍ): بفتح الموحَّدة، وكسر الشين المُعْجَمة، و(نَهِيكٌ): بفتح النون، وكسر الهاء، وهذا كلُّه ظاهرٌ.

قوله: (وَقَالَ عَمْرٌو: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ): (عمرٌو) هذا: هو ابن مرزوق الباهليُّ، أبو عثمان البصريُّ، عن شعبة، ومالك بن مغول، وعكرمة بن عمَّار، والمسعوديِّ، وزائدة، وطائفةٍ، وعنه: البُخاريُّ مقرونًا بغيره، وأبو داود، وأبو زُرْعة، وأبو قِلابة الرَّقاشيُّ، وإسماعيل القاضي، وخلقٌ، قال أبو حاتم: (ثقةٌ منَ العُبَّاد، لم نجد أحدًا من أصحاب شُعبة [ممَّن كتبنا عنه][(٢)] كان أحسنَ حديثًا منه)[الجرح والتعديل٦/٢٦٤]، تُوُفِّيَ بالبصرة سنة (٢٢٤هـ)، أخرج له البُخاريُّ، وأبو داود، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٢٨٧][(٣)]، وهذه الطريق أعلى من التي قبلها بواحدٍ.

وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلانٌ)، وفلانٌ شيخُه كهذا؛ فإنَّه مثل (حدَّثنا)، لكنَّ الغالبَ أخْذُ ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، والله أعلم.

---

(١) كذا في (أ) وهامش (ق) و«اليونينيَّة»، وهي رواية غير أبي ذرٍّ.

(٢) ما بين معقوفين مثبت من مصدره.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٢٤).

٥٨٦٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، وَجَعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي بَطْنَ كَفِّهِ، فَاتَّخَذَهُ النَّاسُ، فَرَمَى بِهِ، وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ -أَوْ فِضَّةٍ-.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تَقَدَّمَ أَنَّ (يحيى) بعد (مسدَّدٍ): هو ابن سعيد القَطَّان، و(عُبَيْدُ اللهِ) بعد (يحيى): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العمريُّ الفقيهُ.

٤٦ - بَابُ خَاتَمِ الْفِضَّةِ

٥٨٦٦ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَجَعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي بَطْنَ كَفِّهِ، وَنَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ مِثْلَهُ، فَلَمَّا رَآهُمْ قَدِ اتَّخَذُوهَا رَمَى بِهِ، وَقَالَ: «لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا»، ثُمَّ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، فَاتَّخَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ الْفِضَّةِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَلَبِسَ الْخَاتَمَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، حَتَّى وَقَعَ مِنْ عُثْمَانَ فِي بِئْرِ أَرِيسٍ[(١)].

قوله: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى): هذا هو يوسف بن موسى بن راشد القَطَّان الكوفيُّ، تَجِر إلى الريِّ، وسمع جريرًا، وأبا خالد الأحمرَ، وابنَ وهب، وعنه: البُخاريُّ، وأبو داود، والتِّرْمِذيُّ، وابن ماجه، والمَحامليُّ، وسمع منه ابنُ معين، مات سنة (٢٥٣هـ)، أخرج له مِن الأئِمَّة مَن روى عنه، قال ابن معين[(٢)] وأبو حاتم: (صدوق)[(٣)]، و(أَبُو أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمريُّ.

قوله: (مِنْ وَرِقٍ[(٤)]): (الوَرِقُ): الدَّراهم المضروبة، وكذلك الرِّقَة، والهاء عوض من الواو، وقيل: إنَّهما يقعان على المسكوك وغيره، وقيل: الوَرِق: المسكوك، والرِّقة: الفضَّة كيفما كانت، وفي (الوَرِق) أربعُ لُغَات؛ ثلاثٌ حكاهنَّ الفرَّاء: وَرِق، وَوَرْق، وَوِرْق[معاني القرآن٢/١٣٧]، والرابعة حكاها الصغانيُّ: وَرَقٌ -بفتح الواو والرَّاء- في كتابٍ له مفردٍ[الشوارد٢٦]، فيه لغاتٌ وقراءاتٌ شاذَّةٌ، وبحلبَ منه نسخةٌ، والله أعلم.

---

(١) في الأصل ضُبِط بالتنوين، ثم أقحمت الفتحة بقلم مغاير.

(٢) رواه عنه الخطيب البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (١٤/٣٠٤).

(٣) «الجرح والتعديل» (٩/٢٣١)، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٦٥)، «تذهيب تهذيب الكمال» (١٠/١٥٣).

(٤) كذا في (أ)، وهو رواية الحديث (٥٨٦٥)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (من فضَّة).

قوله: (حَتَّى وَقَعَ مِنْ عُثْمَانَ فِي بِئْرِ أَرِيسٍ): كذا في «البُخاريِّ» و«مسلم» أنَّه: (وقع من عثمان) من حديث ابن عُمر[م٢٠٩١ (٥٤)]، وفي «مسلم» أيضًا من حديثه: (وهو الذي سقط من مُعَيقِيب في بئر أريس)[م٢٠٩١ (٥٥)]، وسيجيء من حديث أنس أنَّه: (سقط من عثمان)[ح٥٨٧٩]، وفي «النَّسَائيِّ» من حديث ابن عمر: (أنَّ ﷺ لبس خاتمًا...) إلى أن قال: (وفي يد عثمان ستَّ سنين من عمله، فلمَّا كثرت عليه؛ دفعه إلى رجل مِن الأنصار، فكان يختم به، فخرج الأنصاريُّ إلى قليبٍ لعثمان فسقط، فالتُمِس فلم يُوجد)[س٥٢١٧]، فهذا فيه أنَّ الخاتم سقط من أنصاريٍّ، فينبغي أن يُجمَع بين سقوطه من عثمان ومُعَيقِيب -وهو ليس أنصاريًّا- ومن الأنصاريِّ، ولعلَّه أضاف السقوط إلى عثمان؛ لأنَّه كان في زمنه، وهو الخليفة الإمام، وعنده الخاتم، فكأنَّه سقط منه، ولكن يُبعد هذا قولُه هنا في «البُخاريِّ»: (فجعل يعبث به، فسقط)[ح٥٨٧٩]، اللَّهمَّ إلَّا أن يقال: إنَّه بعد أن كان يعبث به أعطاه واحدًا من الأنصاريِّ أو مُعَيقِيب، فسقط، والله أعلم، وأمَّا مُعَيقِيبٌ والأنصاريُّ؛ فلعلَّهما كانا على بئر أريس يتعاطيانه، فسقط منهما، فأُضِيف السقوط إلى هذا مرَّة وإلى الآخر أخرى، وقد ذكر المحبُّ الطَّبريُّ مُعَيقِيبًا، وقال: (إنَّه الذي سقط منه الخاتم في بئر أريس زمن عثمان)[غاية الإحكام٣/٩٢]، وقد جمع بين سقوطه من مُعَيقِيب ومن عثمان الشيخُ محيي الدين النَّوَويُّ بأنَّ أحدَهما كان يناوله الآخر، فسقط، وأشكُّ؛ هل قال هذا أو إنَّهما كانا يتجاذبانه، فسقط، وأُضِيف سقوطه إلى هذا مرَّة وإلى الآخر مرَّة؟ وكأنَّ الشيخ محيي الدين لم يستحضر قصَّة الأنصاريِّ.

تنبيهٌ: ذكر شيخنا ما لفظه: (وفي «علل أبي جعفر»: «ذهب يوم الدَّار، فلا يُدرَى أين ذهب»(١)) [التوضيح ٢٨/٥٦]؛ يعني: خاتم النَّبيِّ ﷺ الذي كان في يد عثمان، وهذا شيخنا ذكر أنَّه في «علل» هذا الرجل؛ يعني: أنَّه معلول، ولا حجَّة فيه، والحجَّة لما في «الصَّحيحَين» وغيرِهما، والله أعلم.

فائدةٌ: قال أبو داود: (لم يختلف النَّاس على عثمان حتَّى سقط الخاتم من يده)[د٤٢١٨].

و(بئرُ أَرِيْسٍ): معروفة بالمدينة المشرَّفة، عليها مال لعثمان، وهي إلى جانب مسجد قُباء، و(أَرِيْس) بفتح الهمزة، وكسر الرَّاء، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ سين مهملة، مصروفٌ، وقَيَّدهُ الشيخ

(١) يحتمل أن يكون «العلل» لأبي جعفر محمد بن عبد الله المخرميِّ الموصليِّ، وقد أورده الدارقطنيُّ في «علله» (٨٣/١٣)، ورواه الجوزقانيُّ في «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» (٢/٢٤٣)، وقال عقِبه: (هذا حديث باطل)، واقتصرا على علَّةٍ واحدةٍ؛ وهي كون الخاتم في اليمين، وتعقَّب الحافظ الجوزقانيَّ في «لسان الميزان» (١٤٥/٣) بأنَّه غفَل أنَّ الخاتم سقط من عثمان في بئر أريس، وأنَّه علَّة هذا الحديث، ثم ذكر وجهًا للجمع بينَهما.

محيي الدين تارة بالصَّرف[شرح مسلم ١٤/٢٩٤]، وتارة بعدمه(١)، والله أعلم.

٥٨٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَلْبَسُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَنَبَذَهُ فَقَالَ: «لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا»، فَنَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

قوله: (فَنَبَذَهُ) أي: طرحه، و(النَّبْذُ): الطرح، وهذا معروف.

٥٨٦٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ يَوْمًا وَاحِدًا، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اصْطَنَعُوا الْخَوَاتِيمَ مِنْ وَرِقٍ وَلَبِسُوهَا، فَطَرَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَاتَمَهُ، فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ، تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَزِيَادٌ، وَشُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابْنُ مُسَافِرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أُرَى: خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، وأنَّ (بُكَيْرًا) بِضَمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، و(اللَّيْثُ): هو ابن سعد الإمام، و(يُونُسُ): هو ابن يزيد الأيليُّ، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (أَنَّهُ رَأَى فِي يَدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ يَوْمًا وَاحِدًا...) إلى أن قال فيه: (فَطَرَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَاتَمَهُ...) إلى آخرها، قال: (تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَزِيَادٌ، وَشُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ): وكذا في «مسلم»: أنَّ النَّبذ جرى في خاتم الفضَّة، وأنَّ الناس طرحوها لمَّا طرحه ﷺ[م٢٠٩٣]، قال القاضي عياض: (قال جميعُ أهل الحديث: هذا وَهَمٌ من ابن شهاب، فوهَمَ مِن خاتم الذَّهب إلى خاتم الوَرِق، والمعروف من روايات أنس من غير طريق ابن شهاب(٢) اتِّخاذه ﷺ خاتم فضَّة، وإنَّما طرح خاتم الذَّهب(٣)، كما ذكره مسلم في باقي الأحاديث[م(٢٠٩١)(٥٣)]). انتهى[إكمال المعلم ٦/٦١٠]، وكذا ذكره البُخاريُّ، قال القاضي: (ومنهم مَن تأوَّل حديث ابن شهاب، وجمع بينه وبين الرِّوايات، فقال: «لمَّا أراد النَّبيُّ ﷺ تحريمَ خاتم الذهب؛ اتَّخذ خاتم الفضَّة، فلمَّا لبس خاتم الفضَّة؛ أراه(٤) النَّاسَ في

(١) قال في «رياض الصالحين» (ص١٥٢): (وهو مصروف، ومنهم من منع صرفه)، ووجه منعِه من الصرف: إن جعلتَه علَمًا لتلك البقعة؛ فيكون غيرَ مصروف للعلميَّة والتأنيث.

(٢) قال ابن الملقن في «التوضيح» (٢٨/٧٠): (رواه عبد العزيز بن صهيب، وثابت البُناني وقتادة عن أنس، وهو خلاف ما رواه الزُّهريُّ عنه، فوجب القضاء للجماعة على الواحد إذا خالفها، مع ما يشهد للجماعة من حديث ابن عمر - يعني: الحديث السابق «٥٨٦٧»).

(٣) انظر الحديث مع بيان طرقه في «مسند الإمام أحمد» (٢٠/٧٩) طبعة مؤسسة الرسالة، «صحيح ابن حبان» (٥٤٩٢).

(٤) في الأصل: (رآه)، والمثبت من مصدره.

ذلك اليوم؛ يُعلِمُهم إباحته، ثُمَّ طرح خاتم الذَّهب، فأعلمهم تحريمه، فطرح الناس خواتيمهم من الذهب»[(١)][(٢)]، [قال النوويُّ]: (فيكون قوله: «**فَطَرَحَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ**»، أي: خواتيم الذهب، وهذا التأويل هو الصَّحيح، وليس في الحديث ما يمنعه). انتهى[شرح مسلم ٢٩٦/١٤]، [وكلام القاضي] نقله النَّوَويُّ عنه في «شرح مسلم»، وقال المحبُ/ الطَّبريُّ بعد أن ذكر هذا الوهَمَ، وذكر جوابَهُ عن المهلَّب [٢/٢٨٨أ] ما لفظه: (وفيما ذكره المُهلَّب تكلُّفٌ لا حاجة إليه، بل نقول: طرحه لمَّا تتابع الناس على عمل الخواتيم، والظاهر من حالهم إرادةُ الزِّينة، فطرحه وَجْدًا عليهم؛ لكي يطرحوه، فلمَّا طرحوه لبسه بعد ذلك، ودام لبسه). انتهى، كذا قال[غاية الإحكام ٨٩/٣].

وقولُ البُخاريِّ: (تابعه إبراهيم بن سعد...) إلى آخره: الضَّمير في (تابعه): يعود على (يونس)، وأراد البُخاريُّ رحمه الله بهذه المتابعة: حصرَ الوهَم في الزُّهريِّ هذا إن قلنا: إنَّه وهَم، وهو الظاهر، فالبُخاريُّ حصر بذلك الوهَمَ في الزُّهريِّ، ومتابعة إبراهيم بن سعد أخرجها مسلم عن مُحَمَّد بن جعفر بن زياد -هو الوَركانيُّ[(٣)]- [م٢٠٩٣(٥٩)]، وأبو داود في (الخاتم)[د٤٢٢١]، والنَّسَائيُّ في (الزِّينة)[س٥٢٩١]؛ جميعًا عن مُحَمَّد ابن سليمان لُوَيْن؛ كلاهما[(٤)] عن إبراهيم بن سعد عنه به[(٥)].

و(زياد): هو زياد بن سعد الخراسانيُّ، نزل مكَّة، ثُمَّ اليمن، عن شُرَحْبيل بن سعد، وضَمْرة بن سعيد، والزُّهريِّ، وعنه: ابن عُيينة ومالك، ثقةٌ ثَبْتٌ في الزُّهريِّ، أخرج له الجماعة، قال أحمد وجماعة: (ثقةٌ)[(٦)]، وقال النَّسَائيُّ: (ثقةٌ ثَبْتٌ)[(٧)].

تنبيهٌ: هذا الرجل هو غير زياد بن سعد بن ضُمَيرة -ويقال: زياد بن ضُميرة بن سعد، ويقال:

---

(١) هو نحوُ قول المهلَّب كما نقله عنه تلميذه ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (١٣٠/٩).

(٢) «إكمال المُعْلم» (٦١٠/٦)، وقد تعقَّب القاضي هذا التأويل ولم يرتضِه بخلاف النوويِّ.

(٣) ضبطه السَّمعانيُّ في «الأنساب» (٥٩٢/٥-٥٩٣) وياقوت الحمَويُّ في «معجم البلدان» (٣٧٣/٥) بفتح الواو وسكون الراء، على شكٍّ في نسبته، فقال ياقوت: (قال أبو موسى: ومحمد بن جعفر الوركانيُّ بغداديٌّ، وليس من هاتين -أي: المحلةِ بأصبهان، والقريةِ من قرى قاشان- قيل: إنه من محلة بنيسابور، ولا أعرف صحته)، وضبطه الحافظ في «تقريب التهذيب» (ص٤٧١) بفتحتين.

(٤) أي: محمد بن جعفر بن زياد شيخُ مسلمٍ، ومحمد بن سليمان لوين شيخ أبي داود والنسائيِّ.

(٥) وأخرجه أيضًا الإمام أحمدُ في «مسنده» في موضعين؛ الأول: عن أبي كامل (١٦٠/٣)، والثاني: عن هاشم (٢٢٣/٣)، كلاهما عن إبراهيم بن سعد.

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٤١٣/١)، وانظر «الجرح والتعديل» (٥٣٣/٣-٥٣٤).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٤٧٤/٩)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٣١٨/٣).

زيد بن ضُمَيرة- السُّلميُّ -ويقال: الأسلميُّ- الحجازيُّ، عن أبيه وجدِّه، ويقال: عن أبيه وعمِّه، شهدا(١) حُنينًا، فذكر قصَّة مُحَلِّم بن جَثَّامة(٢)، وعنه: مُحَمَّد بن جعفر بن الزُّبَير، أخرج له أبو داود(٣)، قال الذَّهَبيُّ في «تجريده»: (زياد بن سعد السُّلميُّ، ذكره ابنُ قانع في «الصَّحابة»(٤)، والمشهور بالصُّحبة أبوه وجدُّه) انتهى[التجريد١/١٩٤].

ومتابعة زيادٍ أخرجها مسلم في (اللِّباس) عن مُحَمَّد بن عبد الله بن نُمَير، عن رَوْح بن عُبادة، وعن عُقبة بن مُكْرَم، عن أبي عاصم؛ كلاهما عن ابن جُرَيج، عن زياد بن سعد به[م(٢٠٩٣)(٦٠)].

و(شعيب): هو ابن أبي حمزة، تَقَدَّمَ مِرارًا، ومتابعةُ شعيب لم يخرِّجها أحد من أصحاب الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٥)، وقال شيخنا: (وحديث شعيب: رواه) يعني: الإسماعيليَّ، قال شيخنا: (عن الفضل ابن عبد الله: حدَّثنا عمرو بن عثمان: حدَّثنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة)[التوضيح ٢٨/٥٧]. انتهى(٦)، كان ينبغي أن يقول: (عن أبيه به)، ويحتمل أنَّ الناقل غلط، وأنَّ شيخنا قال: (حدَّثنا بشر عن شعيب بن أبي حمزة)، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ مُسَافِرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أُرَى: خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ**): (ابنُ مُسافرٍ): هو عبد الرَّحمن بن خالد بن مسافر، هذا فَهْميٌّ، أميرُ مصر، كنيته أبو خالد وأبو الوليد المصريُّ، أمير مصر لهشام، واللَّيثُ بن سعد أحدُ مواليه، روى عن الزُّهريِّ، وعنه: اللَّيثُ، ويحيى بن أيُّوب، قال ابن معين: (كان عنده عن الزُّهريِّ كتابٌ فيه مئتا حديث أو ثلاث مئة حديث، كان اللَّيث يحدِّث بها عنه)، قال

---

(١) في (أ): (شهد)، والمثبت من مصدره.

(٢) رواها عن أبيه وجدِّه أبو داود في «سننه» (٤٥٠٣)، ورواها عن أبيه وعمِّه ابن ماجه في «سننه» (٢٦٢٥)، وقد ورد اسمه في «سنن ابن ماجه»: (زيد بن ضميرة).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٤٧٤)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٣/٣١٨)، وأخرج له ابن ماجه إلَّا أنه ذكره باسم (زيد بن ضميرة)، انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٨١).

(٤) «معجم الصحابة» (١/٢٣٦-٢٣٧)، إلَّا أنَّ محقِّقه قال في آخر الترجمة: (بعد أن أُغلِق على الحديث بدارة منقوطة كُتِب: «منِّي»، ولعلَّ هذه الترجمة زائدة من بعضهم، والله أعلم)، وقد اعتمد في تحقيقه على نسخة (كوبريلي) التي نُسِخت سنة أربع وثمانين وأربع مئة، وقد جزم الحافظ ابن حجر بأنه تابعيٌّ، انظر «الإصابة» (١/٥٨٦).

(٥) وأشار إليها وإلى متابعةِ زياد بن سعد وتعليقِ ابن مسافر أبو داود في «سننه» (٤٢٢١)، انظر «فتح الباري» (١٠/٣٣٣-٣٣٤).

(٦) انظر «تغليق التعليق» (٥/٦٩).

النَّسَائيُّ: (ليس به بأس)، قال ابن يونس: (ولي مصر سنة ثماني عشرة، وعُزِل سنة تسع عشرة، وكان ثَبْتًا في الحديث، تُوُفِّيَ سنة سبع وعشرين ومئة)، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، والترمذيُّ، والنَّسَائيُّ[1].

وتعليقُ ابن مسافر: لم أره في «أطراف المِزِّيِّ»، وهو يلزمه إلَّا أنِّي رأيتُ في أصلنا الدِّمَشْقيِّ مكتوبًا عليه: (لا... إلى) يعني: أنَّه ليس في الأصل المُقابَل عليه[2]، وهو أصل في الضِّيائيَّة، وأصل في السُّمَيْسَاطيَّة، فعليه؛ لا يلزمه، وقال شيخنا: (رواه الإسماعيليُّ...) فذكر سنده إليه[التوضيح٢٨/٥٧].

وقوله: (أُرَى[3]): هو بِضَمِّ الهمزة، وفتح الرَّاء، أي: أظنُّ[4]، والله أعلم.

٤٨ - بَابُ فَصِّ الْخَاتَمِ

قوله: (بَابُ فَصِّ الْخَاتَمِ): (الفَصُّ): بفتح الفاء وكسرها[5].

٥٨٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ: هَلِ اتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا؟ قَالَ: أَخَّرَ لَيْلَةً صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ خَاتَمِهِ، قَالَ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَنَامُوا، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمُوهَا»، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: سَمِعَ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (عبدانَ) لقبٌ لعبد الله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي رَوَّاد.

قوله: (وَبِيصِ): هو بفتح الواو، وكسر الموحَّدة، ثُمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ صاد مهملة: البريق واللَّمعان، وقد تَقَدَّمَ[ح٢٧١].

قوله: (وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: سَمِعَ أَنَسًا[6]): (يحيى بنُ أيُّوب) هذا: هو الغافقيُّ، أبو العَبَّاس المِصريُّ، مولى بني أُمَيَّة، وأحد علماء مصر، عن جعفر بن ربيعة، وبُكَيْر بن الأشجِّ، وسهل

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٧٦/١٧)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٤٠٤/٥).

(٢) وإسقاطه رواية أبي ذرٍّ.

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَرَى).

(٤) قال الحافظ في «فتح الباري» (٣٣٤/١٠): (وليس فيه لفظ «أرى»، فكأنها من البخاريِّ).

(٥) انظر «مشارق الأنوار» (٣٨١/٢).

(٦) جاء هذا التعليق في «اليونينيَّة» بعد حديث (٥٨٧٠)، وتقديمُه رواية أبي ذرٍّ، ووصله الحافظ من طريق أبي طاهر المخلِّص في «فوائده»، انظر «تغليق التعليق» (٢٦١/٢)، «فتح الباري» (٦٣/٢).

ابن معاذ الجهنيِّ، وخلقٍ، وعنه: جَرير بن حازم، واللَّيث بن سعد، وابن المبارك، وابن وَهْب، وخلقٌ، قال ابن معين: (صالح)، وقال مرَّة: (ثقة)[الدارمي ١٩٦]، وقال أبو حاتم: (محلُّه الصِّدقُ ولا يُحتجُّ به)[الجرح والتعديل ٩/١٢٧]، وقال النَّسائيُّ: (ليس بالقويِّ)[الضعفاء ٢٤٨]، تُوُفِّيَ سنة (١٦٨هـ)، أخرج له الجماعة(١)، له ترجمة في «الميزان»[٤/٣٦٢].

تنبيهٌ: (يحيى بن أيُّوب) جماعة: هذا الرَّجل، ويحيى بن أيُّوب العلَّاف، ويحيى بن أيُّوب بن أبي زُرعة بن عمرو بن جرير البَجَليُّ، ويحيى بن أيُّوب المقابريُّ(٢)، والله أعلم.

٥٨٧٠ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا مُعْتَمِرٌ**: سَمِعْتُ حُمَيْدًا يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ كَانَ خَاتَمُهُ مِنْ فِضَّةٍ، وَكَانَ فَصُّهُ مِنْهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرِ**): (إسحاق) هذا: قال الجَيَّانيُّ في «تقييده»: (وقال -يعني: البُخاريَّ- في «اللِّباس»: «حدَّثنا إسحاق: حدَّثنا مُعْتمِر...»؛ فذكر هذا المكان، ثُمَّ قال: لم أجد «إسحاق» هذا منسوبًا لأحدٍ من رواة الكتاب، ولا قال فيه أبو نصر شيئًا). انتهى[التقييد ٣/٩٧٨]، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»: («عن إسحاق»: هو ابن إبراهيم). انتهى[التحفة ١/٢٠٧]، والظَّاهر أنَّه ابن راهُوْيَه، أحد الأعلام(٣)، و(معتمر): هو ابن سليمان.

٤٩ - بَابُ خَاتَمِ الْحَدِيدِ

٥٨٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ** عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلًا يَقُولُ: **جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ** ﷺ فَقَالَتْ: جِئْتُ أَهَبُ نَفْسِي، فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَنَظَرَ وَصَوَّبَ، فَلَمَّا طَالَ مُقَامُهَا، **فَقَالَ رَجُلٌ**: زَوِّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، قَالَ: «عِنْدَكَ شَيْءٌ تُصْدِقُهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «انْظُرْ»، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: وَاللهِ، إِنْ وَجَدْتُ شَيْئًا، قَالَ: «اذْهَبْ، فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ قَالَ: لَا وَاللهِ، وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَعَلَيْهِ إِزَارٌ مَا عَلَيْهِ رِدَاءٌ، فَقَالَ: أُصْدِقُهَا إِزَارِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِزَارُكَ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ» فَتَنَحَّى الرَّجُلُ فَجَلَسَ، فَرَآهُ النَّبِيُّ ﷺ مُوَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ فَقَالَ: «مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قَالَ: **سُورَةُ كَذَا وَكَذَا**، لِسُوَرٍ عَدَّدَهَا، قَالَ: «**قَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ**».

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٢٣٣)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٩/٤١٨-٤١٩).

(٢) انظر تراجمهم بالترتيب «تهذيب الكمال» (٣١/٢٣٠-٢٣١-٢٣٨)، «تذهيب التهذيب» (٩/٤١٨-٤١٩).

(٣) قال الحافظ في «هدى الساري» (ص٢٤٢): (وأخرجه أبو نُعيم في «المستخرج» من «مسند إسحاق بن راهُوْيَه»).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بالحاء المُهْمَلة، واسم (أبي حازم): سلمة ابن دينار.

قوله: (جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ): تقدَّمَ الكلام على هذه (المرأة) في (سورة الأحزاب)[ح٢٣١٠].

قوله: (قَالَ[(١)] رَجُلٌ: زَوِّجْنِيهَا): تَقَدَّمَ أنَّ هذا (الرجلَ) لا أعرف اسمه[ح٢٣١٠].

قوله: (مَعِي[(٢)] سُورَةُ كَذَا وَكَذَا): تَقَدَّمَ الكلام على ما معه من القرآن مُعيَّنًا[ح٥٠٢٩] كما في «أبي داود»[د٢١١٢].

قوله: (قَدْ مَلَكْتَهَا[(٣)] بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ): تَقَدَّمَ على ذلك كلامٌ[ح٥٠٣٠].

٥٠ - بَابُ نَقْشِ الْخَاتَمِ

٥٨٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى رَهْطٍ -أَوْ أُنَاسٍ مِنَ الأَعَاجِمِ-، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ كِتَابًا إِلَّا عَلَيْهِ خَاتَمٌ، فَاتَّخَذَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ نَقْشُهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَكَأَنِّي بِوَبِيصِ -أَوْ بِبَصِيصِ- الْخَاتَمِ فِي إِصْبَعِ النَّبِيِّ ﷺ -أَوْ فِي كَفِّهِ-.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى): هو عبد الأعلى بن حمَّاد بن نصر الباهليُّ مولاهم، البصريُّ، أبو يحيى النَّرسيُّ، عن الحمَّادَين، وسلَّام بن أبي مطيع، وداود العطَّار، ومالك، ووُهَيب بن خالد، وخلقٍ، وعنه: البُخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وأبو زُرْعة، وزكريَّا خيَّاط السُّنَّة، وأبو يعلى، والبغويُّ، وخلقٌ، وَثَّقَهُ أبو حاتم وغيرُه[الجرح والتعديل٦/٢٩]، وقال ابن خِراش: (صدوقٌ)[(٤)]، تُوُفِّيَ في جُمادى الآخرة سنة سبع وثلاثين ومئتين، وقيل: سنة ستٍّ، وهو غلط، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ[(٥)].

قوله: (أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى رَهْطٍ -أَوْ أُنَاسٍ مِنَ الأَعَاجِمِ-): في «مسلم» من حديث أنس: (أنْ يكتبَ إلى الرُّوم)[م(٢٠٩٢) (٥٦)]، وسيأتي قريبًا في هذا «الصَّحيح»[ح (٥٨٧٥)]، وفي أخرى في «مسلم»: (أراد أنْ يكتبَ إلى العجم)[م(٢٠٩٢)(٥٧)]، وفي أخرى: (أراد أن يكتب إلى كسرى، وقيصر، والنَّجاشيِّ)[م(٢٠٩٢)(٥٨)]،

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (فقال).

(٢) (معي): ليس في «اليونينيَّة» و(ق)، وإثباته في الحديث (٥٠٣٠)، وغيره.

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) لعلَّه بعد الإصلاح: (مَلَّكْتُكَهَا).

(٤) رواه الخطيب البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (١١/٧٥).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٦/٣٤٨)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٥/٣٥٤).

ولا تنافي بين هذه الرِّوايات، والله أعلم.

قوله: (بِوَبِيصٍ أَوْ بِبَصِيصٍ): (الوَبِيْص): تَقَدَّمَ قريبًا ضبطه، وأنَّه البريق واللَّمعان[ح٥٨٦٩]، وأمَّا (البَصيصُ) فهو كالوبيص، و(أو): شكٌّ من الرَّاوي.

قوله: (فِي إِصْبَعِ النَّبِيِّ ﷺ): تَقَدَّمَ أنَّ في (الإصبع) تثليثَ الهمزة، وتثليثَ الباء، والعاشرة: أُصْبُوع(١).

تنبيهٌ: هذه الإصبع: هي الخنصر؛ كما سيأتي من حديث أنس أيضًا[ح٥٨٧٤]، فيحتمل أن يكون من اليد اليمنى، ويحتمل أن يكون من اليد الشِّمال، فإنَّ كلًّا قد ثبت أنَّه تختَّم فيه من حديث أنس(٢)، قال الشيخ محيي الدين: (قد أجمعوا على جواز التَّختُّم في اليمين، وعلى جوازه في اليسار، ولا كراهة في/ واحدة منهما، وسيأتي ما قاله مالك، واختلفوا أيَّتُهما أفضلُ، فتختَّم كثيرون من السَّلف في اليمين وكثيرون في اليسار، واستحبَّ مالكٌ اليسارَ، وكره اليمين(٣)، وفي مذهبنا وجهان لأصحابنا؛ الصَّحيح: أنَّ اليمين أفضل؛ لأنَّه زينة، واليمين أحقُّ بالزِّينة والإكرام). انتهى[شرح مسلم ١٤/٢٩٩]، وقال المحبُّ الطَّبريُّ: (قال البغويُّ في «شرحه»: كان آخرُ الأمرين من رسول الله ﷺ التَّختُّمَ في اليسار)، قال المحبُّ: (قلتُ: ولا يُحمَل ذلك على النَّسخ، وإنَّما اتَّفق أنَّ المدَّة التي تختَّم فيها كان يساره يعقبها حال استمرَّ إلى وفاته ﷺ). انتهى[غاية الإحكام٣/٩٠]. [٢/٢٨٨ب]

٥٨٧٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: اتَّخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ، وَكَانَ فِي يَدِهِ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ عُمَرَ، ثُمَّ كَانَ بَعْدُ فِي يَدِ عُثْمَانَ، حَتَّى وَقَعَ بَعْدُ فِي بِئْرِ أَرِيسٍ، نَقْشُهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ (سلامًا) بالتخفيف على الصَّحيح، وقد قَدَّمْتُ ما يفصل النزاع[ح٢٠]، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، الفقيهُ.

قوله: (اتَّخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ): تَقَدَّمَ[قبل ح٥٨٦٣] متى اتِّخاذ الخاتم، وأنَّ ابن سَيِّد النَّاسِ قال: (إنَّه في السَّنة السَّابعة حين كتب إلى الملوك)[عيون الأثر٢/٣٧٤]، وقد قَدَّمْتُ متى كتب إلى

---

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٣٠٣).

(٢) ممَّا ورد في تختُّمه ﷺ في يمينه: ما رواه مسلمٌ (٢٠٩٤) (٦٢)، وممَّا ورد في تختُّمه ﷺ في يده اليسرى ما رواه مسلم أيضًا (٢٠٩٥) (٦٣).

(٣) انظر «البيان والتحصيل» (١/٣١٣)، «مواهب الجليل» (١/١٢٧).

الملوك مرَّات؛ أوَّلها في أوَّل هذا التَّعليق في كتابه إلى هرقل[ح٧].

قوله: (**حَتَّى وَقَعَ**(١) **فِي بِئْرِ أَرِيسَ**): تَقَدَّمَ تاريخ وقوعه قريبًا، وممَّن وقع، وأنَّ (أريس) تُصرَف ولا تُصرَف، وأين هي، وأنَّها بئر قباء[ح٥٨٦٦].

٥١ - بَابُ الْخَاتَمِ فِي الْخِنْصَرِ

قوله: (**بَابُ الْخَاتَمِ فِي الْخِنْصَرِ**): (الخاتم): تَقَدَّمَتْ لغاته غيرَ مَرَّةٍ[قبل ح٥٨٦٣]، و(الخنصر): هي الإصبع الصُّغرى، والجمع: الخناصر، وفي «المطالع»[٢/٤٥٦] بعد أن ضبطها بكسر الخاء والصاد، فقال: (الإصبع الصغير في اليد والرِّجل، قال أبو عليٍّ[المحكم٥/٣٣١]: والخنصر أيضًا: الإصبع الوسطى). انتهى، وهذا غريب(٢).

٥٨٧٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ**: اصْطَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ خَاتَمًا قَالَ: «إِنَّا اتَّخَذْنَا خَاتَمًا، وَنَقَشْنَا فِيهِ نَقْشًا، **فَلَا يَنْقُشْ عَلَيْهِ أَحَدٌ**»، قَالَ: فَإِنِّي لَأَرَى بَرِيقَهُ فِي خِنْصَرِهِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الميمين، وإسكان العين، وأنَّ اسمه عبد الله بن عمرو بن أبي الحَجَّاج، و(**عَبْدُ الْوَارِثِ**): هو ابن سعيد بن ذكوان، أبو عُبيدة، الحافظُ.

قوله: (**فَلَا يَنْقُشْ عَلَيْهِ أَحَدٌ**): سبب النَّهي أنَّه ﷺ إنَّما اتَّخذه ونقش فيه؛ ليختِمَ به كُتُبَه إلى ملوك العجم وغيرِهم، فلو نقش غيرُه مثلَه؛ لدخلَتِ المَفسدة، وحصل الخللُ، ولم أرَ مَن تعرَّض لهذه المسألة ما حكمها بعد موته ﷺ؛ هل النَّهْي زال بموتِه ﷺ، أو النَّهْي باقٍ؟ وكلٌّ منهما له نظائرُ، فلو قيل بالنَّهي؛ كان له نظائرُ، ولو قيل بالجواز؛ كان له نظائرُ، والله أعلم، ثُمَّ إنِّي رأيتُ المحبَّ الطبريَّ قال في «أحكامه»: (ذكرُ نقشِ خاتم النَّبيِّ ﷺ، والمنعِ مِن أن يُنقَش على نفس خاتمه)، وذكرَ فيها حديثًا من عند أحمد (عن أنس: قال رسول الله ﷺ: «لا تنقشُوا على خواتمكم عَربيًّا»[حم١٢٦٤٧](٣)، قال الهرويُّ: «معناه: لا تنقشوا فيها: مُحَمَّدٌ رسول الله(٤)؛ لأنَّه كان نقش خاتم

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (بَعْدُ).

(٢) وقد حكاه شيخه في «القاموس المحيط» مادَّة (خنصر).

(٣) أخرجه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١/٤٥٥)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٥٢٠٩)، و«الكبرى» (٩٤٦٤)، والطحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (٤/٢٦٣)، والبيهقيُّ في «السنن» (١٠/١٢٧)، و«شعب الإيمان» (١٢/١٠).

(٤) وهذا التفسير مرويٌّ عن الحسن في «شرح معاني الآثار» (٤/٢٦٣).

النَّبيِّ ﷺ». انتهى(١)، وأصل هذا الحديث في «أبي داود»(٢)). انتهى[غاية الإحكام٣/٨٥]، وقد فسَّر (عربيًّا) ابنُ الأثير في «نهايته»، ونقل شيخنا[التوضيح١٨/٣٢] عن ابن بَطَّال: (واتَّخذ النَّبيُّ ﷺ خاتمًا، ونقش فيه ما سلف، وعهد أَلَّا ينقش أحدٌ مثله، فصارت خواتيم الأئمَّة والحكَّام سُنَّةً لا يُعاب(٣) عليهم فيها، ولا يتسوَّر في اصطناع مثلها)[ابن بطال٥/١١٥]، ثُمَّ ذكر المسألة[التوضيح٢٨/٨٥] في اتِّخاذ الخاتم في الخنصر، وذكر كلامًا ظاهرُه تحريم نقش ذلك لغير النَّبيِّ ﷺ[ابن بطال٩/١٣٥].

٥٢ - بَابُ اتِّخَاذِ الْخَاتَمِ لِيُخْتَمَ بِهِ الشَّيْءُ، أَوْ لِيُكْتَبَ بِهِ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ

قوله: (بَابُ اتِّخَاذِ الْخَاتَمِ؛ لِيُخْتَمَ بِهِ الشَّيْءُ): (يُخْتَم): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه، و(الشيءُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، وكذا (لِيُكْتَبَ بِهِ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

٥٣ - بَابُ مَنْ جَعَلَ فَصَّ الْخَاتَمِ فِي بَطْنِ كَفِّهِ

قوله: (بَابُ(٤) جَعْلِ فَصِّ الْخَاتَمِ فِي بَطْنِ كَفِّهِ): (فَصّ): تَقَدَّمَ أَنَّه بفتح الفاء وكسرها[قبل ح٥٨٦٩].

قوله: (فِي بَطْنِ كَفِّهِ): قال العلماء: (لم يأمر النَّبيُّ ﷺ في ذلك بشيء، فيجوز جعل فَصِّ الخاتم في بطن كفِّه وفي ظاهرها، وقد عمل السَّلف بالوجهين، وممَّن اتَّخذه في ظاهرها ابنُ عَبَّاس(٥)، قالوا: ولكنَّ الباطن أفضلُ؛ اقتداءً به ﵇، ولأنَّه أصونُ لفصِّه وأسلمُ، وأبعدُ مِن الإعجاب)(٦).

٥٨٧٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ حَدَّثَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، وَيَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَطْنِ كَفِّهِ إِذَا لَبِسَهُ، فَاصْطَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، فَرَقَى(٧) الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ: «إِنِّي كُنْتُ اصْطَنَعْتُهُ، وَإِنِّي لَا أَلْبَسُهُ»، فَنَبَذَهُ، فَنَبَذَ النَّاسُ، قَالَ جُوَيْرِيَةُ: وَلَا أَحْسِبُهُ إِلَّا قَالَ: فِي يَدِهِ الْيُمْنَى.

---

(١) «الغريبين» (٤/١٢٤٧)، والتعليل ليس في مطبوع «الغريبين».

(٢) لعلَّه يريد الحديث (٤٢١٩)، إلَّا أنَّه مِن طريق ابن عمر ﵄، وقد سبق تخريج حديث الإمام أحمد، ولعلَّ الذي أشكل على المصنِّف أنَّ المحبَّ الطبريَّ ساق حديث ابن عمر بين أحاديث أنس ﵁.

(٣) كذا في (أ) تبعًا لـ«التوضيح»، وفي «شرح ابن بطَّال»: (يفتأت).

(٤) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (مَنْ).

(٥) كما روى أبو داود في «سننه» (٤٢٢٩) عن الصَّلت بن عبد الله قال: (رأيتُ ابن عبَّاس يلبس خاتمه هكذا، وجعل فصَّه على ظهرها، قال: ولا يخال ابن عبَّاس إلا قد كان يذكر أنَّ رسول الله ﷺ كان يلبس خاتمه كذلك).

(٦) انظر «إكمال المُعْلم» (٦/٦٠٧).

(٧) في الأصل فوقها: (فَرَقِيَ، صح).

قوله: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه ابن أسماء.

قوله: (فَرَقِيَ الْمِنْبَرَ): هو بكسر القاف، وفتح الياء، وفي نسخة: (فرَقَى) بفتح القاف، من غير همز[(١)]، وهي لغة معروفة، وقد تَقدَّمَ أنَّه يجوز (رقأ) بالهمز[(٢)][ح١٣٦].

٥٤ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُنْقَشْ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِهِ»

قوله: (بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُنْقَشْ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِهِ»): تَقَدَّمَتِ المسألة أعلاه؛ فانظرها[ح٥٨٧٤].

٥٨٧٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، وَنَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، وَقَالَ: «إِنِّي اتَّخَذْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرِقٍ، وَنَقَشْتُ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ، فَلَا يَنْقُشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): [حمَّاد] بعد (مُسدَّد): هو حمَّاد بن زيد، وهذا ظاهِرٌ.

٥٥ - بَابٌ هَلْ يُجْعَلُ نَقْشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ؟

قوله: (بَابٌ: هَلْ يُجْعَلُ نَقْشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ؟): (يُجْعَلُ): مبنيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، و(نَقْشُ): مَرْفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، و(ثَلَاثَة): منصوبة مفعول ثانٍ.

٥٨٧٨ - حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه لَمَّا اسْتُخْلِفَ كَتَبَ لَهُ، وَكَانَ نَقْشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ: (مُحَمَّدٌ) سَطْرٌ، وَ(رَسُولُ) سَطْرٌ، وَ(اللهِ) سَطْرٌ.

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمَّا اسْتُخْلِفَ...) الحديثَ: (ثمامةُ): ذكره ابنُ عَدِيٍّ[الكامل٢/١٠٨]، وتابعه الذَّهبيُّ في «ميزانه»[٣٧٢/١]، فذكره وصحَّح عليه[(٣)]، وفي «الميزان»: (وذُكِر كتاب الصَّدقات لابن معين، فقال: لا يصحُّ هذا الحديث، يرويه ثمامةُ عن أنس[(٤)]، وكذا انفرد) فذكر له حديثًا آخر، وسأذكره في (الأحكام)[ح٧١٥٥]، وحديثًا آخر، والله أعلم.

قوله: («مُحَمَّدٌ» سَطْرٌ، وَ«رَسُولُ» سَطْرٌ، وَ«اللهِ» سَطْرٌ): (مُحَمَّدٌ): مرفوعٌ منوَّن، و(رسولُ): مرفوعٌ

---

(١) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١٨٤/٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤٠٥/٤).

(٤) هذا الحديث صحيح أخرجه البخاريُّ (١٤٥٤)، وتعقَّب الحافظ ابن حجر مَن ضعَّفه، انظر «هدى الساري» (ص٣٧٥-٣٧٦، ٤١٣-٤١٤).

من غير تنوين، و(الله): مجرورٌ، وهذا على الحكايةِ.

تنبيهٌ: المُتبادَر إلى الذهن أنَّ الكتابة التي كانت على خاتمه ﷺ من فوق إلى أسفلَ كما هو المعتاد في الكتابة ثلاثة أسطر؛ سطرٌ فيه: (مُحَمَّدٌ)، وسطرٌ فيه: (رسولُ)، وسطرٌ فيه: (اللهِ)، ولكنِّي رأيتُ في كلام العلَّامة شيخِ شيوخنا جمال الدين عبد الرحيم الإسنويِّ في «المُهمَّات»: (أنَّه رأى في بعض الكتب -قال: ولا يحضرني اسمه-: أنَّ الكتابة كانت على خاتمه ﵇ تُقرَأ من أسفلَ إلى فوق، واسم الرَّبِّ ﷿ فوق، وفي الوسط: «رسولُ»، وتحته: «مُحَمَّدٌ» قال: وهذا إن صحَّ؛ كان حسنًا في غايةٍ). انتهى(١)، وقال شيخنا: (وكنَّا نبحث قديمًا: هل الجلالة فوق، والرسول في الوسط، والباقي في أسفلَ، أو بالعكس؛ فيُحرَّر). انتهى[التوضيح٢٨/٩٠]، وقد ذكرتُ ذلك في أوائل هذا التعليق، وذكرتُ هناك أنَّ الكتابة التي على الخاتم الشريف الظاهرُ أنَّها كانت مقلوبةً؛ لأنَّه ﵇ إذا ختم به؛ جاءت الكتابة على المختوم مستويةً، وليس كذلك إذا كانت الكتابةُ في الخاتم مستويةً، فإنَّها تُختَم مقلوبًا، ولا تُقرَأُ إلَّا بعُسر؛ كيف والقارئ مِن الأعاجم؟! ومع ذلك فلم أرَ في ذلك كلامًا لأحد، والله أعلم[ح٦٥].

تنبيهٌ: ما هو مذكور هنا هو الصَّحيح في نقش خاتمه ﷺ، قال شيخنا ﵀: (قيل كان نقشُه: «لا إله إلَّا الله محمَّد رسول الله»)[التوضيح١٨/٣٢]، وذكر شيخنا ﵀ هنا: (عن جعفر، عن أبيه قال: كان نقش خاتمه ﵇: «العزَّةُ لله»(٢))[التوضيح٢٨/٧٥]، ثُمَّ قال: (ولابن سعد قال: قال ابن سيرين: كان في خاتم رسولِ الله ﷺ:/ «باسم الله مُحَمَّد رسول الله»[الكبرى١/٤٠٨]، وقال أبو العالية: كان نقشه: [٢/٢٨٩أ]
«صدق الله»، -وسيأتي قريبًا ما رأيته في «الميزان» للذهبيِّ، قال شيخنا:- ثُمَّ ألحق الخلفاءُ بعده: «مُحَمَّد رسول الله»(٣)) انتهى[التوضيح٢٨/٧٦]، فإن صحَّت هذه الأحاديثُ؛ فقد تقدَّمَ أنَّه ﵇ كان له خمسُ خواتمَ، كلُّ كتابةٍ من المذكورات على واحد منها، والله أعلم، وإن لم يصحَّ؛ فالقول قولُ «الصَّحيح» أنَّه: (كان نقشه: «مُحَمَّد رسول الله»)، وقد رأيتُ في «ميزان الذَّهبيِّ» في ترجمة مُحَمَّد بن عبد العزيز الدِّينَوَريِّ: (من موضوعاته: عن قتادة، عن أنس ﵁: كان نقش خاتم رسول الله ﷺ: «صدق الله») انتهى[الميزان٣/٦٢٩].

تنبيهٌ شاردٌ: جاء عن جابر بن عبد الله: قال رسول الله ﷺ: «كان نقش خاتم سليمانَ بنِ

(١) «المهمَّات» (٢/١٩٥)، وقوله: (وهذا إن صحَّ؛ كان حسنًا في غايةٍ) ليس فيه.

(٢) روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٥٦١٩) أنَّه كان نقش خاتم أبي جعفر.

(٣) «الطبقات الكبرى» (١/٤٠٩)، وإلى هنا كلام أبي العالية.

داود: لا إله إلَّا الله مُحَمَّدٌ رسول الله»، ذكر هذا بإسناده في «سيرته» أبو الفتح ابنُ سيِّد النَّاسِ في (ذكر ما حفظ من الأحبار والرُّهبان والكهَّان...) إلى آخر التبويب[عيون الأثر١/١٤٤]، وفي سنده: (شيخ بن أبي خالد)، وهو وضَّاع، وقد ذكر هذا الحديث في «ميزانه» الذَّهبيُّ في ترجمة (شيخ)، وقال: (إنَّه من أباطيله)[الميزان٢/٢٨٦]، وذكر أيضًا أبو الفرج ابنُ الجوزيِّ هذا الحديث في «موضوعاته»، وتكلَّم عليه بسبب (شيخ) المذكورِ[الموضوعات١/٢٠١]. انتهى.

٥٨٧٩ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: **وَزَادَنِي أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ**: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَدِهِ، وَفِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَفِي يَدِ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، **فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ جَلَسَ عَلَى بِئْرِ أَرِيسَ، فَأَخْرَجَ الْخَاتَمَ، فَجَعَلَ يَعْبَثُ بِهِ** فَسَقَطَ، قَالَ: فَاخْتَلَفْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَعَ عُثْمَانَ فَنَنْزَحُ، فَلَمْ نَجِدْهُ.

قوله: (**وَزَادَنِي أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ...**) إلى آخره: أمَّا (أحمد) فهو أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، أبو عبد الله، الإمامُ المجتهدُ رحمه الله، فيما قِيل، قاله شيخنا في (الخمس) في (باب ما ذُكِرَ في دِرْعِ النَّبيِّ ﷺ وعصاه وسيفِه)[التوضيح١٨/٤١٠]، والله أعلم، ولم ينسبه المِزِّيُّ في «أطرافه» في هذا الحديث(١)، ولم أره في «كتاب الغسَّانيِّ»، وقد تَقَدَّمَ أنَّ (زاد) مثل: (قال)[ح٢٦٤]، و(أحمد): شيخ البُخاريِّ، ومسلم، وأبي داود، وأخرج له الباقون بواسطة، وقد تَقَدَّمَ أنَّه إذا قال: (قال فلان)، وكان شيخَه -كهذا-؛ فإنَّه كـ(حدَّثنا)، لكنَّ الغالبَ أَخْذُ ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، وترجمة أحمد مشهورةٌ رحمة الله عليه(٢)، و(الأنصاريُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاريُّ(٣)، تقدَّم مُترجَمًا(٤).

قوله: (**فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ جَلَسَ عَلَى بِئْرِ أَرِيسَ؛ فَأَخْرَجَ الْخَاتَمَ فَجَعَلَ يَعْبَثُ بِهِ...**) الحديثَ: تَقَدَّمَ أنَّه سقط من عثمان، وفي روايةٍ: (من مُعَيْقِيب)(٥)، وفي رواية في «النَّسائيِّ»: (من أنصاريٍّ)[س٥٢١٧]، وتَقَدَّمَ أنَّ معيقيبًا ليس أنصاريًّا، وقَدَّمْتُ جمعًا جمعته أنا وجمعًا للشيخ محيي الدين[ح٥٨٦٦]، ولم يقف الشيخ

---

(١) «تحفة الأشراف» (١/١٥٨)، ونسبه جازمًا في حديث آخر؛ وهو حديث فرائض الصدقات ممَّا رواه أنس عن أبي بكر رضي الله عنه (٥/٢٨٤)، وانظر «فتح الباري» (١٠/٣٤١).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١/٤٣٧)، «تذهيب تهذيب الكمال» (١/١٨٥).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٣٩).

(٤) تقدَّم في حديث (٣٣٦٣) أنَّ ترجمته مشهورة.

(٥) رواها مسلمٌ (٢٠٩١) (٥٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

على الرواية بأنَّه: (سقط من الأنصاريِّ)، وتَقدَّمَ متى سقط، وأنَّ (بئر أريس) بالصَّرف وعدمه، وأنَّها بئر قباء[ح٥٨٦٦]، والله أعلم.

٥٦ - بَابُ الْخَاتَمِ لِلنِّسَاءِ

وَكَانَ عَلَى عَائِشَةَ خَوَاتِيمُ الذَّهَبِ.

٥٨٨٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**: أَخْبَرَنَا **ابْنُ جُرَيْجٍ**: أَخْبَرَنَا **الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ** عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، **وَزَادَ ابْنُ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ**: فَأَتَى النِّسَاءَ، فَجَعَلْنَ **يُلْقِينَ الْفَتَخَ** وَالْخَوَاتِمَ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه الضَّحَّاك بنُ مَخْلَد النَّبِيلُ، و(**ابْنُ جُرَيْجٍ**): عبدُ الملك ابن عبد العزيز بن جُرَيج، و(**الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ**): تَقدَّمَ أنَّه ابن يَنَّاق، وأنَّ (يَنَّاق) لا يُصرَف؛ للعلميَّة والعجمة[ح٤٨٩٥].

قوله: (**وَزَادَ ابْنُ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ**): (ابنُ وَهْبٍ): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله بن وهب، أحد الأعلام، وتَقدَّمَ أنَّ (زادَ) مثل: (قالَ)[ح٢٦٤]، و(ابنُ جُرَيْجٍ): تَقدَّمَ أعلاه، وتعليق ابن وهب أخرجه البُخاريُّ في (التَّفسير) عن مُحَمَّد بن عبد الرَّحيم، عن هارون بن معروف، عن ابن وهب به[ح٤٨٩٥].

قوله: (**يُلْقِينَ الْفَتَخَ**): هو بفتح الفاء والمُثنَّاةِ فوق، وبالخاء المُعْجَمة، تَقدَّمَ ما هو في أوائل هذا التعليق مُطوَّلًا[ح٩٧٨].

٥٧ - بَابُ الْقَلَائِدِ وَالسِّخَابِ لِلنِّسَاءِ

يَعْنِي: قِلَادَةً مِنْ طِيبٍ وَسُكٍّ.

قوله: (**وَالسِّخَابِ لِلنِّسَاءِ؛ يَعْنِي: قِلَادَةً مِنْ طِيبٍ وَسُكٍّ**): (السِّخابُ) بكسر السين المُهْمَلة، وتخفيف الخاء المُعْجَمة، وفي آخره مُوحَّدة، وقد فسَّره البُخاريُّ في الترجمة، وقال ابن الأنباريِّ: (هو خيط يُنظَم فيه خَرَزٌ، ويلبسه الصِّبيان والجواري)، وقال غيره: هو من المُعاذات[(١)]، وقال ابن دُرَيدٍ: (هي قِلادة من قَرَنْفُلٍ أو غيره، والجمع: سُخُب)، وقال غيره: (هي قِلادة من قَرَنْفُلٍ، وسُكٍّ، ومَحْلَبٍ، ليس فيها من الجوهر شيءٌ)[(٢)]، وقد ذكر فيه ابن الأثير بعضَ ما ذكرتُه[(٣)]، وقد تَقدَّمَ[ح٢١٢٢].

(١) انظر «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص١٥٣).

(٢) قاله اللَّيث كما نقله عنه الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (٨٧/٧)، وانظر «الصحاح» مادَّة (سخب).

(٣) «النهاية» (٣٤٩/٢)، مادَّة (سخب)، وانظر «مشارق الأنوار» (٤٧٤/٢).

٥٨٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَصَدَّقُ بِخُرْصِهَا وَسِخَابِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ): تَقَدَّمَ ضبط (عرعرة) مرارًا، وأنَّه بعينَين مهمَلتَين مفتوحتَين، بعد كلِّ واحدة راءٌ؛ الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث.

قوله: (بِخُرْصِهَا وَسِخَابِهَا): (الخُرص): تَقَدَّمَ[ح٩٦٤]، وهو بِضَمِّ الخاء المُعْجَمة وكسرها، ذكرهما الجوهريُّ، و(السِّخاب): تَقَدَّمَ أعلاه، وقبله أيضًا.

٥٨ - بَابُ اسْتِعَارَةِ الْقَلَائِدِ

٥٨٨٢ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: هَلَكَتْ قِلَادَةٌ لِأَسْمَاءَ، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَلَبِهَا رِجَالًا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسُوا عَلَى وُضُوءٍ وَلَمْ يَجِدُوا مَاءً، فَصَلَّوْا وَهُمْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى آيَةَ التَّيَمُّمِ. زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ: اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ.

قوله: (أَخْبَرَنَا[(١)] عَبْدَةُ): هو بإسكان الموحَّدة، تَقَدَّمَ مِرارًا، وأنَّه ابن سليمان، كما صرَّح به المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة١٢/١٧٧]، وهو معروف، وقد تَقَدَّمَ.

قوله: (هَلَكَتْ قِلَادَةٌ لِأَسْمَاءَ): هذه هي أسماءُ بنتُ أبي بكر، أختُ عائشة لأبيها، جليلةٌ ﵄، تَقَدَّمَتْ مُترجَمة، وأنَّها تُوُفِّيَت بعد ابنها عبد الله بن الزُّبَير[(٢)][ح٨٦].

قوله: (فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ رِجَالًا فِي طَلَبِهَا[(٣)]): تَقَدَّمَ[ح٣٣٦، ٥١٦٤] أنَّ هذه القلادةَ ضاعت من عائشة ﵄، وكانت استعارَتْها من أختها أسماء، وتَقَدَّمَ كم ثمنها، ومتى ضاعت[ح٣٣٤]، وأنَّها إن كانت التي سقطت بالأبواء؛ فقد قال ابن بَشْكُوال: (إنَّه ﵇ أرسل في طلبها الزُّبَير وأُسيد بن الحُضير[(٤)])[الغوامض١/٣٩٤]، والله أعلم.

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثنا).

(٢) انظر «أُسد الغابة» (٩/٦)، «تهذيب الكمال» (١٢٣/٣٥).

(٣) كذا في (أ)، وهي رواية أحمد في «مسنده» (٥٧/٦)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (في طلبها رجالًا).

(٤) لم يذكر في المطبوع من «الغوامض والمبهمات»: (الزبير).

قوله: (زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ): تَقَدَّمَ أنَّ (زاد) كـ(قال)[ح٢٦٤]، و(ابن نُمير): هو عبد الله بن نُمَير[(١)]، وتعليقه أخرجه البُخاريُّ في (الطَّهارة) عن زكريَّا بن يحيى، عن عبد الله بن نُمَير به[ح٣٣٦]، والله أعلم.

٥٩ - بَابُ الْقُرْطِ لِلنِّسَاءِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَرَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّدَقَةِ، فَرَأَيْتُهُنَّ يُهْوِينَ إِلَى آذَانِهِنَّ وَحُلُوقِهِنَّ.

قوله: (بَابُ الْقُرْطِ لِلنِّسَاءِ): (القُرْطُ): بِضَمِّ القاف، وإسكان الراء، وبالطاء المُهْمَلة، قال ابن دُرَيْدٍ: (هو ما عُلِّق في شحمة الأذن مِن ذهب أو فضَّة أو غيرِهما)[الجمهرة٢/٧٥٧].

تنبيهٌ: ثقب المرأة أذنَها أو ثقبُ غيرها أذنَها حرامٌ عند الشَّافِعيَّة[(٢)]، صرَّح به الغزاليُّ في «الإحياء» في (باب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر) في الباب الثالث، وقال فيه: (إنَّ الاستئجار عليه حرام إلَّا أن يثبت فيه من جهة النَّقل رخصة، ولم تبلغنا إلى الآن فيه رخصةٌ) انتهى[الإحياء٤/٦٥٤]، وقال ابن حمدان من الحنابلة -وهو أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان[(٣)] بن محمود بن شبيب بن غياث بن سابق بن وثَّاب النُّميريُّ شيخ مذهبه، عنده فنونٌ عديدةٌ، صنَّف «الرِّعاية»، وله مصنَّفات في الأصول، واشتُهِر بالفتوى، وله يدٌ باسطةٌ في علم الخلاف والجبر والمقابلة، سمع من عبد القادر، وابن رُوزبة، وابن تيميَّة بحرَّان، وابن خليل يوسفَ بحلب، وبدمشق من مُحَمَّد بن غسَّان، وعمر بن المنجى، وكريمةَ القرشيَّةِ، وغيرِهم، وله إجازةٌ من بغداد سنة (٦١١هـ) وكذا الموصل، مولده في سنة ثلاث وستِّ مئة، وتُوُفِّيَ بكرة الخميس سادس صفر سنة (٦٩٥هـ) بالمدرسة المنصوريَّة بالقاهرة، ودُفِن مِن يومه بالقرافة الصُّغرى بالقرب من تربة الشَّافِعيِّ - في «الرِّعاية»: (ويجوز ثقبُ أذنها للزِّينة، ويُكرَه ثقب أذن الصبيِّ، قال أحمد: إنَّما هو للبنات). انتهى[(٤)].

وقال ابن قَيِّم الجَوزيَّة في «الإغاثة»: (ومن هنا كره جمهور أهل العلم تثقيبَ أذنَي الطفل، ورخَّص

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٢٢٥)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٥/٣٣٠).

(٢) المعتمد عند الشافعيَّة جواز ثقب أذن المرأة، انظر «حاشية الشهاب الرمليِّ على أسنى المطالب» (٤/٩٢٦)، «تحفة المحتاج» (٩/١٩٦)، «نهاية المحتاج» (٨/٣٣-٣٤).

(٣) الَّذي في «تاريخ الإسلام» (٥٢/٢٤٠-٢٤٢)، و«الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/٢٦٦-٢٦٧): (أحمد بن حمدان ابن شبيب بن حمدان بن شبيب بن حمدان بن محمود).

(٤) لابن حمدان كتابان عُرِفا بـ«الرعاية»، اشتُهر أكبرهما بـ«الرعاية الكبرى»، والأصغر بـ«الرعاية الصغرى»، ويقع في حجم ثلث «الكبرى» تقريبًا، قال في «الرعاية الصغرى» (١/١٨٩): (ويجوز ثقب أذنها دون الصبيِّ)، وانظر «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» (١/١٢٥).

بعضهم في ذلك للأنثى دون الذَّكر؛ لحاجتها، واحتجُّوا بحديث أمِّ زرع...) إلى أن قال: (ونصَّ أحمدُ على جواز ذلك في حقِّ البنت، وكراهته في حقِّ الصَّبيِّ) انتهى[إغاثة اللهفان١/١٥١]، وفي «الأوسط» للطَّبَرانيِّ: عن ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: (سبعة من السُّنَّة في الصَّبيِّ يومَ السابع: يُسمَّى، ويُختَن، ويُماط عنه الأذى، وتُثقَب أذنه، ويُعقُّ عنه، ويُحلَق رأسه، ويُلطَخ بدم عقيقته، ويُتصدَّق بوزن شعره في رأسه/ ذهبًا أو [٢/٢٨٩ب] فضَّةً)[الأوسط١/٣٣٤]، قال شيخنا الحافظ نورُ الدين الهيثميُّ تلميذ شيخنا العراقيِّ: (رجالُه ثقاتٌ) لمَّا سألته عنه، كذا في غالب ظنِّي، والله أعلم. انتهى(١)، وفي سنده روَّادٌ -وهو ابن الجرَّاح- وَثَّقَهُ ابن معين. انتهى[الدارمي١١٠]، وقد ضُعِّف، وله مناكير(٢)، وقد ذكر الطَّبَرانيُّ: أنَّه انفرد به.

تنبيهٌ شاردٌ: قال شيخنا الشَّارح في «العجالة شرح المنهاج» له -وقد قرأت عليه بعضَها- في (العقيقة) في قوله: (ويُتصدَّق بزنته) أي: زنة شعره ذهبًا أو فضَّةً، قال: (للأمر، لكن لم أرَ للذَّهب ذكرًا في الأخبار). انتهى[عجالة٤/١٧٤٤]، وقد علمتَ أنَّه في «الطَّبَرانيِّ»، والله أعلم.

قوله: (**يُهْوِينَ**): هو بِضَمِّ أوَّله في أصلنا، وقد تَقَدَّمَ أنَّه ثُلاثيٌّ ورُبَاعيٌّ[ح٨٦٣].

٥٨٨٣ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: **أَخْبَرَنِي عَدِيٌّ**: سَمِعْتُ سَعِيدًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَلَّى يَوْمَ الْعِيدِ رَكْعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ **تُلْقِي قُرْطَهَا**.

قوله: (**حَدَّثَنَا**(٣) **عَدِيٌّ**): هذا هو عديُّ بن ثابت، و(سَعِيد) بعده: هو ابن جُبير.

قوله: (**تُلْقِي قُرْطَهَا**): تَقَدَّمَ قريبًا ما (القُرط)[قبل ح٥٨٨٣] وبعيدًا أيضًا[ح٩٨].

٦٠ - بَابُ السِّخَابِ لِلصِّبْيَانِ

قوله: (**بَابُ السِّخَابِ لِلصِّبْيَانِ**): تَقَدَّمَ قريبًا ما (السِّخاب) وضبطُه[قبل ح٥٨٨١]، وبعيدًا أيضًا[ح٢١٢٢].

٥٨٨٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ بْنُ عُمَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم **فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ**، فَانْصَرَفَ فَانْصَرَفْتُ، فَقَالَ: «**أَيْنَ لُكَعُ**؟ -ثَلَاثًا- ادْعُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ»، فَقَامَ الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ يَمْشِي وَفِي عُنُقِهِ السِّخَابُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِيَدِهِ هَكَذَا، فَقَالَ الْحَسَنُ بِيَدِهِ هَكَذَا، **فَالْتَزَمَهُ**

(١) وكذا في «مجمع الزوائد» (٤/٩٥).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٢٢٧)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٣/٢٥٤).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرني).

فَقَالَ: «اللهُمَّ، إِنِّي أُحِبُّهُ؛ فَأَحِبَّهُ وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الْحَسَنِ ابْنِ عَلِيٍّ بَعْدَ مَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا قَالَ.

قوله: (فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ): جاء في بعض طرقِ هذا الحديثِ في (باب ما ذُكِرَ في الأسواقِ): أنَّه سوق بني قينقاع[ح٢١٢٢]، وتَقَدَّمَ أنَّ (قينُقاع): مثلَّث النون[ح٢٠٤٨].

قوله: (أَيْنَ لُكَعُ؟): تَقَدَّمَ الكلام عليه مُطَوَّلًا في (باب ما ذكر في الأسواق)، وأنَّه لا ينصرف[ح٢١٢٢].

قوله: (فَالْتَزَمَهُ) أي: أعتنقه، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (فَأَحِبَّهُ): قال القاضي: (نقوله بالفتح، ومذهب سيبويه ضمُّها). انتهى[مشارق٣/١٠٢]، وقد تَقَدَّمَ مثل هذا في (لم يضرَّه شيطان)[ح٥١٥٦]، وفي (لم نردَّه(١))[ح٢٥٧٣]، وكذا يأتي في كلِّ فعل مُضعَّف مجزوم(٢)، والله أعلم.

٦١ - بَابُ الْمُتَشَبِّهُونَ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتُ بِالرِّجَالِ

٥٨٨٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ. تَابَعَهُ عَمْرٌو: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تَقَدَّمَ ضبط (بَشَّار) مرارًا، وأنَّ (مُحَمَّدًا) لقبُه بُنْدَارٌ، و(مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) بعده: هو غُنْدَر، وتَقَدَّمَ ضبط (غُنْدَر)[ح٨٧].

قوله: (تَابَعَهُ عَمْرٌو: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ): الضمير في (تابعه) يعود على (مُحَمَّد بن جعفر) وهو غُنْدَر، و(عَمرو): هو ابن مرزوق الباهليُّ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ عَمْرًا هذا روى عنه البُخاريُّ مقرونًا بغيره، وقد روى عنه أبو داود أيضًا، وقد قَدَّمْتُ ترجمته(٣)[ح٢٩١]، وقد ذكر هذه المتابعةَ هنا؛ لعلوِّها؛ لأنَّه فيها يكون بينه وبين شعبةَ واحدٌ؛ وهو عَمرٌو، وفي السند الأوَّل بينه وبين شعبةَ اثنان، والله أعلم، ولم أرَ متابعةَ عَمرٍو في شيء من الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجها شيخنا(٤).

---

(١) في (أ): (لم يرده)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) وتقدَّم الكلام عليه في الحديث (١٤١).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٢٤)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٧/٢٠٢).

(٤) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٣٤٦): (وقد وصله أبو نُعيم في «المستخرج» من طريق يوسفَ القاضي قال: حدَّثنا عَمرو بن مرزوق به)، وانظر «تغليق التعليق» (٥/٧٢).

٦٢ - بَابُ إِخْرَاجِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الْبُيُوتِ

٥٨٨٦ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: «أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ»، قَالَ: فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فُلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فُلَانًا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الفاء، وهذا ظاهِرٌ إلَّا أنِّي رأيتُ مَن ينطق بالفاء مضمومةً، و(هِشَامٌ) بعده: هو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، تقدَّم مُترجمًا(١)[ح٤٤]، و(يَحْيَى) بعده: هو ابن أبي كَثِير اليماميُّ، وتَقَدَّمَ أنَّ (كَثِيرًا) بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وهذا ظاهِرٌ عند أهله.

قوله: (الْمُخَنَّثِينَ): تَقَدَّمَ غيرَ مَرَّةٍ أنَّ (المُخنَّث) بكسر النُّون وفتحِها[ح٦٩٥].

قوله: (أَخْرِجُوهُمْ): هو بقطع الهمزة، وكسر الرَّاء.

قوله: (فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فُلَانًا): لعلَّه هِيت، وقد قَدَّمْتُ أسماءَ المخانثة الَّذين كانوا في عهده ﷺ، وأنَّهم أربعةٌ: هِيت، وأنَّة، وهِدْم(٢)، وماتع[ح٤٣٢٤]، وقال ابن شيخنا البُلْقينيِّ هنا: (لعلَّه هيت)[الإفهام٥٢٢]، وقال بعض الحُفَّاظ العصريِّين: (إنَّ المُخنِّث الذي أمر ﷺ ألَّا يدخلَ على نسائه هو هِيت، وقيل: ماتع، وقيل: أنَّة، قال: ووقع في رواية أبي ذرٍّ الهرويِّ: «فأخرج ﷺ فلانة»(٣)، فإن كان محفوظًا؛ فيُكشَف عن اسمها، وفي «الطَّبَرانيِّ» من حديث واثلةَ نحوُ حديث ابن عَبَّاس، وفيه: «أنَّه أخرجَ أَنجشةَ»(٤)، وهو [في] «فوائد تمَّام»[ح١٢٠٩] أيضًا). انتهى[هُدى٣٤٨]، وقال ابن البُلْقيني: (وروى الطَّبَرانيُّ في «معجمه» عن واثلة قال: لعن رسول الله ﷺ المُخنَّثين من الرِّجال، والمترجِّلاتِ مِنَ النِّساء، وقال: «أخرِجُوهم من بيوتِكُم»، وأخرج رسول الله ﷺ أَنجشةَ، وأخرج عمر فلانًا(٥)، ثُمَّ قال: فهذا يفسِّر المُبهَمَ في رواية «البُخاريِّ»، وذكر قبله عن «قبائلِ الخزرج» للدِّمياطيِّ من جملة كلام: (وكان أنجشةُ يحدو للنِّساء)(٦) انتهى[الإفهام٥٢٢-٥٢٣].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٢١٥)، «ميزان الاعتدال» (٤/٣٠٠).

(٢) في (أ): (وهرم)، وكتب فوقها: (هدم)، وقد ذكره الحافظ في «الإصابة» (٣/٦٠٠) في (هدم).

(٣) وهي رواية أبي الوقت أيضًا.

(٤) «المعجم الكبير» (٢٢/٨٥)، وصُحِّفت فيه (أنجشة) إلى (الحبشة).

(٥) تقدَّم تخريجه.

(٦) وأصله في «الصحيحين» البخاري (٦١٤٩) ومسلمٌ (٢٣٢٣) (٧١) من حديث أنس رضي الله عنه.

قوله: (**وَأَخْرَجَ عُمَرُ فُلَانًا**): لعلَّه واحد من الأربعة المذكورينَ أعلاه، وقال بعضُ حفَّاظ العَصرِ: (إنَّه ماتع، وقيل: هِدْم)[هُدى٣٤٨].

٥٨٨٧ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: **حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ**: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ **زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ** أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ **أُمَّ سَلَمَةَ** أَخْبَرَتْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا **وَفِي الْبَيْتِ مُخَنَّثٌ**، فَقَالَ لِعَبْدِ اللهِ أَخِي أُمِّ سَلَمَةَ: يَا عَبْدَ اللهِ، إِنْ فَتَحَ اللهُ لَكُمْ غَدًا الطَّائِفَ، فَأَنَا أَدُلُّكَ عَلَى **بِنْتِ غَيْلَانَ**، فَإِنَّهَا **تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ**، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ**): هو زُهير بن معاويةَ بن حُدَيج، أبو خيثمةَ، الحافظُ، و(**زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ**): تَقَدَّمَ بعض ترجمتها[1][ح٢٦٨٠]، وكذا أمُّها (**أُمُّ سَلَمَةَ**): هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفةَ، المخزوميَّة، إحدى أمَّهات المؤمنين رضي الله عنهن[ح١١٥].

قوله: (**وَفِي الْبَيْتِ مُخَنَّثٌ**): تَقَدَّمَ أنَّ هذا هو هيت[ح٤٣٢٤]، وقيل: ماتع، وأنَّ (المخنَّث) بكسر النُّون وفتحها[ح٦٩٥، ٥٨٨٦]، وكذا تَقَدَّمَ (**عَبْد اللهِ**): أخو أمِّ سلمة رضي الله عنهما[2][ح١٣٦٠]، وتَقَدَّمَ الكلام على (**بِنْتِ غَيْلَانَ**)، وأنَّها بادية، وقيل: بادنة، وأنَّ أباها غيلانَ بنَ سلمةَ، أسلمَ على عشرِ نسوةٍ[ح٤٣٢٤]، وتقدَّمَ الكلام على (**تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ**)، وذكرتُ زياداتٍ على ذلكَ في (غزوةِ الطَّائف) وغيرها[ح٤٣٢٤].

٦٣ - بَابُ قَصِّ الشَّارِبِ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُحْفِي شَارِبَهُ حَتَّى يُنْظَرَ إِلَى بَيَاضِ الْجِلْدِ، وَيَأْخُذُ هَذَيْنِ، يَعْنِي: بَيْنَ الشَّارِبِ وَاللِّحْيَةِ.

قوله: (**وكانَ ابنُ عُمَرَ يُحْفِي شَارِبَهُ حَتَّى يُنْظَرَ إِلَى بَيَاضِ الْجِلْدِ...**) إلى آخره: لم يخرِّج هذا شيخُنا[3]، والأحاديثُ بإحفاء الشَّوارب كثيرةٌ؛ منها: ما هو في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ»[4]، ومنها: ما

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٨)، «تهذيب الكمال» (٣٥/١٨٥).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٣٨٢).

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٣٤٧): (وصله أبو بكر الأثرم من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال: «رأيتُ ابنَ عمرَ يحفي شاربه حتى لا يترك منه شيئًا»، وأخرجه الطبريُّ من طريق عبد الله بن أبي عثمان: «رأيتُ ابنَ عمرَ يأخذ من شاربه أعلاه وأسفله»)، وانظر «تغليق التعليق» (٥/٧٢).

(٤) روى البخاريُّ (٥٨٩٢)، ومسلمٌ في (٢٥٩) (٥٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ قال: «خالفوا المشركينَ، وفِّروا اللِّحى وأَحْفُوا الشَّواربَ».

هو في «البُخاريِّ»(١)، ومنها: ما هو في «مسلم»(٢)، ومنها: ما هو في «النَّسَائيِّ»[س١٥]، ومنها: ما هو في «السُّنَن»[د٤١٩٩، ت٢٧٦٣، كن٩٢٤٦]، وقد روى الخُشَنيُّ عن عثمان بن عبد الله بن رافع قال: (رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يبيِّضون شواربهم سُنَّة الحَلْق)، وقال الطَّحاويُّ في «شرح الآثار» (باب حلق الشَّارِبِ): (وهو مذهب أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومُحَمَّد بن الحسن، ونقل غير واحد أنَّه مذهبُ أحمدَ وغيره، قال بعض أصحابنا: ولا يُعرَف فيه خلافٌ بين الصَّحابة ولا التَّابعين). انتهى(٣)، وما قاله البُخاريُّ عن ابن عمر دليلٌ لذلك، كيف وهو راوي حديث الإحفاء؟! وأمَّا رواية النَّسَائيِّ: (وحلقُ الشَّارِبِ) -رواها النَّسَائيُّ في «الصغرى»[س١١] و«الكبرى»[كن٩](٤)-؛ فأجاب شيخنا العراقيُّ عنها بالشُّذوذ، وقد قرأتُ الجواب عليه(٥)، والله أعلم، وقد قرأ بعض أصْحَابي الظاهريَّة عليَّ مُؤلَّفًا له في حلق الشارب، والدليلُ له روايةُ النَّسَائيِّ وغيرِه، وليس هذا موضعَ نصب الأدلَّة، والله أعلم.

٥٨٨٨ - حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ أَصْحَابُنَا: عَنِ الْمَكِّيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مَكِّيُّ**(٦) **بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ نَافِعٍ: قَالَ أَصْحَابُنَا: عَنِ الْمَكِّيِّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ**): قال شيخنا البُلْقَينيُّ شيخ الإسلام فيما رأيتُه من كلام ولده قاضي المسلمين الإمامِ جلال الدِّين: (القائلُ: «قال أصحابنا» هو البُخاريُّ، و«المَكِّيُّ»: هو حنظلةُ؛ يعني: ابنَ أبي سفيان الجُمَحيَّ المَكِّيَّ، والمراد به في السند الأوَّل سُمِّي بـ(حنظلة)، وفي طريقة أصحابنا نُسِب إلى بلده، والسَّندان متَّصلان؛ الأوَّل(٧): مكيٌّ عن حنظلة، عن نافع، عَنِ ابن عمرَ، والثاني: أصحاب

---

(١) «صحيح البخاريِّ» (٥٨٩٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «انْهَكُوا الشوارب، وأعفوا اللِّحى».

(٢) «صحيح مسلم» (٢٦٠) (٥٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «جزُّوا الشواربَ وأرخوا اللِّحى؛ خالفوا المجوسَ».

(٣) «شرح معاني الآثار» (٤/٢٣١)، وانظر «الاستذكار» (٢٦/٢٤٢).

(٤) والذي في «المجتبى»: (وأخذ الشارب)، وفي هامش طبعة دار المعرفة: (في إحدى النسخ النظامية: «حلق الشارب»).

(٥) «مسألة في قص الشارب» (ص٢٥، ٣٦)، وقد اعتمد محقِّقه على نسخة منسوخة عن نسخة مقروءة على المؤلِّف وعليها سماعات لثُلَّةٍ من العلماء؛ منهم البرهان سبط ابن العجمي، ومعه عز الدين الحاضريِّ، وكان ذلك سنة خمس وثمانين وسبع مئة.

(٦) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (المكيُّ).

(٧) في (أ): (الأولى)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

البُخاريِّ عَنِ المَكِّيِّ -وهو حنظلة- عن نافع، عَنِ ابن عمرَ، وفي فهمِ ذلك صعوبةٌ، قال: وترك المُصنِّفُ -يعني: المِزِّيَّ- أيضًا الحديث الأوَّل في ترجمة حنظلة[1] [كما ترك الحديث الثاني الوارد عن حنظلة] بسندٍ آخرَ أخرجه البُخاريُّ عقب التَّرجمة المذكورة، فقال: «حدَّثنا أحمد ابن أبي رجاء: حدَّثنا إسحاق بن سليمان: سمعت حنظلة عن نافع، عَنِ ابن عمرَ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مِنَ الفطرة...»؛ -فذكره- وفي «أطراف خلف» ذكر حديث: «من الفطرة: تقليم الأظفار»، وقال: رواه البُخاريُّ في «اللِّباس» عن أحمد ابن أبي رجاء، عن إسحاق بن سليمان، عن حنظلة بهذا، قال أبو مسعود: وأخرجه في «اللِّباس» عن مكيٍّ، عن حنظلة، عن نافع، قال أبو عبد الله: وقال أصحابنا: عن مكِّيٍّ، عن حنظلة، عن نافع، [عَنِ ابن عمرَ]، عَنِ النَّبيِّ ﷺ، قال خلف: ولم أجد أنا حديثَ مكِّيٍّ)، قال شيخنا البُلْقَينيُّ: (وحديث مكِّيٍّ الذي لم يجده خلفٌ هو في باب قبل الباب الذي فيه حديث أحمد بن أبي رجاء)، قال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (قلتُ: لكن قول أبي مسعود: «وقال أصحابنا: عن مكِّيٍّ، عن حنظلة، عن نافع»؛ يقتضي أنَّ المراد: مكِّيُّ بن إبراهيم). انتهى، والظاهر هو الذي قاله ابن شيخنا البُلْقَينيِّ.

والذي فهمه بعضُهم[2] من ذلك أنَّه يحتمل أنَّ البُخاريَّ رواه مرَّةً عن شيخه مكِّيِّ بن إبراهيم، عن نافع مُرْسَلًا، ومرَّةً عن أصحابه، عَنِ المكِّيِّ، عن ابن عمر مرفوعًا، فذكر الطَّريقَين، ويحتمل أنَّ بعضَهم نسب الراوي عَنِ ابن عمرَ إلى أنَّه المَكِّيُّ[3]، ويشهد للأوَّل أنَّ البُخاريَّ يروي عَنِ المَكِّيِّ بن إبراهيم شيخه مرَّة، ويروي أيضًا عن واحد عنه، والله أعلم، وقد كتب بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين تُجاه قوله: (بعضهم) ما لفظه -هو أحمد بن عليِّ بن حجر- قال[4] - وقد أوضحه في «المقدِّمة» مبسوطًا في «فتح الباري»، ومِنَ «المقدِّمة» تلقَّنه القاضي جلال الدِّين-: (وقد أوردتُه في «تغليق التَّعليق» مِن ثلاثة طرق عن ثلاثة مِنَ الحُفَّاظ رَوَوه عن مكِّيِّ بن إبراهيم، عن حنظلة موصولًا، فحرَّرت أن يكون مرادَ البُخاريِّ). انتهى[5].

---

(١) «تحفة الأشراف» (٩٢/٦-٩٣)، وانظر «النكت الظراف» المطبوع بهامش «التحفة».

(٢) هو العلامة الزركشي في «التنقيح» (١١٤٦/٣).

(٣) وبه جزم الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (١١٠/٢١).

(٤) أي: الحافظ ابن حجر.

(٥) الَّذي في «تغليق التعليق» (٧٣/٥): (وقد وقع لنا مِن رواية شيخَين عن مكيٍّ)، وكذا ذكره مِن طريقَين في «هدى الساري» (ص٦٥)، «فتح الباري» (٣٤٨/١٠).

ولم يطرِّف المِزِّيُّ هذا الحديث ولا حديث أحمد ابن أبي رجاء المذكور بعده[تحفة٦/٩٢]، وهما يلزمانه؛ لأنَّهما يأتيانِ في رِواية الحمُّويي في نسخة صحيحة مقابَلة على نسخة السُّمَيساطيَّة والضِّيائيَّة، والله أعلم، وقال بعض الحُفَّاظ المتأخِّرين: («قال بعض أصحابنا: عَنِ المَكِّيِّ بن إبراهيم»: رويناه من طريق أبي أُمَيَّة الطرسوسيِّ عن مكِّيٍّ، وهو في «جزء أبي الفضل ابن الفرات»، وفي «شعب الإيمان» للبيهقيِّ من وجه آخر: «عن مكِّيِّ بن إبراهيم»[هب٦٠٢١]، [وكأنَّ مكيَّ بن إبراهيم] أرسله لمَّا حدَّث به البُخاريَّ، ثُمَّ سمعه البُخاريُّ موصولًا). انتهى[هُدى٦٥].

قوله: (**مِنَ الْفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ**) يعني: مِن سُنن الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام الذين أُمِرْنا بالاقتداء بهم فيها.

٥٨٨٩ - **حَدَّثَنَا عَلِيٌّ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ** قَالَ: **الزُّهْرِيُّ** حَدَّثَنَا عَنْ **سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً: «**الْفِطْرَةُ خَمْسٌ** -أَوْ: خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ-: الْخِتَانُ، وَ**الاِسْتِحْدَادُ**، وَنَتْفُ الإِبْطِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيٌّ**): هو عليُّ بن عبد الله ابن المدينيِّ، الحافظُ، و(**سُفْيَانُ**) بعده: هو ابن عُيَينةَ، و(**الزُّهْرِيُّ**): مُحَمَّد بن مسلم، و(**سَعِيد بْن الْمُسَيَّب**) بفتح ياء أبيه وكسرها، بخلاف غير أبيه، فإنَّه لا يقال فيه إلَّا بالفتح، وقد تَقَدَّمَ مرارًا[ح٢٦].

قوله: (**رِوَايَةً: الْفِطْرَةُ خَمْسٌ...**) الحديثَ: تَقَدَّمَ أنَّ الصَّحابيَّ إذا قيل عنه: (يرفعُ الحديثَ)، أو (يبلغُ به)، أو (روايةً)، أو (ينميه) أنَّ كلَّ ذلك مَرْفوعٌ، وقد تَقَدَّمَ ذلك مُطَوَّلًا، وإن قيل: عن تابعيٍّ؛ فهو مُرْسَلٌ[ح١٤١، ٢٩٢٩]، والله أعلم./ [٢/٢٩٠أ]

قوله: (**الاِسْتِحْدَادُ**): هو حلْقُ العانةِ بالحديدِ.

٦٤ - بَابُ تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ

قوله: (**بَابُ تَقْلِيمِ الأَظْفَارِ**): أخرج فيه حديثَ ابنِ عمرَ رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خالفُوا المشركينَ، وفِّرُوا اللِّحى، وأَحفُوا الشَّواربَ»، **إنْ قيلَ**: ما وجهُ إخراج هذا الحديثِ في هذا البابِ؟ **فالجوابُ**: أنَّ في «الصحيح»: «وأمَّا الظُّفرُ؛ فمُدى الحبشةِ»[خ٢٤٨٨]، ولولا أنَّها تطوِّلُه طولًا زائدًا(١)؛ لما كانت تَذبَح به، والحبشةُ إذ ذاك كانوا مشركين نصارى، وقد نُهينا عنِ التَّشبُّه بهم، وأُمِرنا بمخالفتِهم

---

(١) في الأصل: (زائدة)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

ومخالفةِ غيرِهم من المشركين، ومن جملة ما كانوا يصنعونه طولُ أظافرهم، ففيه حثٌّ على تقليم الأظفار، وهو استدلالٌ بالعُموم، والله أعلم.

تنبيهٌ: [الحكمةُ مِن] قَلْمِ الأظفارِ إزالةُ وسخ، فيُستحَبُّ متى طال، ولكن لا يُؤخَّر زيادةً على أربعين يومًا؛ للحديث في «مسلم»[م٢٥٨]، فإن أَخَّر؛ عصى عند الظَّاهِرِيَّة، وفي حفظي: «أنَّه ﷺ كان يقصُّ شاربَه، ويقلِّم أظفارَه يومَ الجمعة»، وفي حفظي: أنَّه في «البزَّار»[ح٨٢٩١]، وروينا في «مسلسلات التَّيميِّ» أنَّه قال: (وقص الأظفار يوم الخميس)[ح١]، قال الشيخ محيي الدين في «شرح مسلم»: (وأمَّا تقليم الأظفار؛ فسُنَّةٌ، ليس بواجبٍ، وهو «تفعيل» مِنَ «القَلْم»؛ وهو القطع، ويُستحَبُّ أن يبدأ باليدَين قبل الرِّجلَين، فيبدأ بمُسبِّحة يده اليمنى، ثُمَّ الوسطى، ثُمَّ البِنصر، ثُمَّ الخِنصر، ثُمَّ الإبهام، ثُمَّ يعود إلى اليسرى، فيبدأ بخِنصرها، ثُمَّ ببِنصرها، إلى آخرها، ثُمَّ يعود إلى الرِّجل اليمنى، فيبدأ بخِنصرها، ويختم بخِنصر اليسرى). انتهى(١)، قال شيخنا الحافظ العراقيُّ في «تخريج أحاديث الإحياء للغزاليِّ» لمَّا ذكر هذه الكيفيَّة ما لفظه: (لم أجد له أصلًا، وقد أنكره أبو عبد الله المازريُّ في «الردِّ على الغزاليِّ»(٢)، وشنَّع عليه به). انتهى[المغني١/٩٠].

٥٨٩٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْفِطْرَةِ: حَلْقُ الْعَانَةِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ».

قوله: (سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّه حنظلة بن أبي سفيان المَكِّيُّ[ح٥٨٨٨]، وقد قَدَّمْتُ فيما مضى ترجمته[ح٨٦٥].

قوله: (مِنَ الْفِطْرَةِ): تَقَدَّمَ أنَّه مِنْ سُننِ الأنبياءِ الَّذينَ أُمِرْنا بالاقتداءِ بهم[ح٥٨٨٨].

٥٨٩١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْخِتَانُ، وَالاِسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الإِبْطِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ يونسَ، وتَقَدَّمَ (ابْنُ شِهَابٍ): أنَّه مُحمَّد بنُ مُسلمٍ الزُّهريُّ، وتَقَدَّمَ أنَّ (سَعِيدَ بْنَ المُسَيِّبِ): بفتحِ ياء أبيه وكسرِها، وأنَّ غيرَ أبيه لا

(١) «شرح مسلم» (٣/١٤٠)، وانظر «إحياء علوم الدين» (١/٥٢٠)، و«فتح الباري» (١٠/٣٥٨).

(٢) المسمَّى بـ«الكشف والإنباء على المترجم بالإحياء»، وانظر كلامه في «تاريخ الإسلام» (٣٥/١٢١-١٢٢)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/٢٤١-٢٤٢).

يجوزُ فيه إلَّا الفتحُ[ح٢٦].

٥٨٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَفِّرُوا اللِّحَى، وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ»، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا حَجَّ أَوِ اعْتَمَرَ قَبَضَ عَلَى لِحْيَتِهِ، فَمَا فَضَلَ أَخَذَهُ.

قوله: (وَفِّرُوا اللِّحَى): (اللِّحَى): بكسر اللَّام وضمِّها، مقصورٌ؛ مثل: ذِروة، وذُروة، وذُرًى.

قوله: (وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ): هو بفتح الهمزة، رُباعيٌّ: جُزُّوا، قال ابن قُرْقُول: (وحكى ابن الأنباريِّ: «حفوت»). انتهى[مطالع٢/٣٣٧]، وكذا في «الجمهرة»: (حَفُوت شاربي أَحْفُوه حَفْوًا؛ إذا استأصلت أخذَ شعرِه، ومنه الحديثُ...) فذكره. انتهى[الجمهرة١/٥٥٧]؛ يعني: فعلى هذه؛ تكون همزتُه همزةَ وصل.

تنبيهٌ: مسألةُ حلقِ الشارب -كما في «سنن النَّسائيِّ الصغرى»[س١١] و«الكبرى» بإسنادٍ صحيحٍ[كن٩]- معروفةٌ، وكذا المذاهبُ فيها ومذهب الشَّافعيِّ وأبي حنيفة وغيرِهما، والأحاديثُ فيه، وقد ألَّف فيه بعضُ أصحابنا الفقهاء الظَّاهريَّة مؤلَّفًا وقرأه عليَّ، وقد ذكر شيخنا الحافظ العراقيُّ الحديثَ الذي في «سنن النَّسائيِّ»، ونسبه إلى الشُّذوذ، وقد قرأتُ عليه الكلام على الحديث المذكور، وأنَّ المختار قصُّ الشارب، لا حلقُه(١)، وهو ردٌّ حسنٌ من حيثُ صنعةُ الحديث، والله أعلم.

٦٥ - بَابُ إِعْفَاءِ اللِّحَى، ﴿عَفَوا﴾ [الأعراف: ٩٥]: كَثُرُوا وَكَثُرَتْ أَمْوَالُهُمْ

قوله: (بَابُ إِعْفَاءِ اللِّحَى): (إعفاء): مصدر بكسر الهمزة، ممدودٌ، وسيأتي أنَّ فيه الرُّباعيَّ والثُّلاثيَّ[ح٥٨٩٣]، وقد تَقَدَّمَ(٢)[ح٥٨٩٢].

٥٨٩٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «انْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَى».

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ): (مُحَمَّدٌ) هذا: هو ابنُ سلَام، قاله الجَيَّانيُّ[التقييد٣/١٠١٩]، وقد ذكرتُه قبل هذا[ح٤٣٤]، وكذا قال المِزِّيُّ: (هو ابنُ سلَامٍ)[التحفة٦/١٥٩]، و(عَبْدَةُ): هو ابنُ سليمانَ الكلابيُّ، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب العمريُّ.

(١) «مسألة في قصِّ الشارب» (٢٥، ٣٦، ٤٤)، وانظر «طرح التثريب» (٢/٧٦)، وانظر في الكلام على الأصل الخطي الهامش من آخر شرح باب قص الشارب.

(٢) أي: تقدَّم ذلك في قوله: (أحفوا).

قوله: (انْهَكُوا الشَّوَارِبَ): هو بهمزةِ وصلٍ - فإن ابتدأتَ بها؛ كسرتها - وفتحِ الهاء، وفي أصلنا القاهريِّ هذه اللُّغةُ ولغةٌ أخرى؛ وهي فتح الهمزة وكسر الهاء، رُباعيٌّ، وأنا لا أعرف هذه، والله أعلم.

قوله: (وَأَعْفُوا): تَقَدَّمَ أنَّه بقطع الهمزة، رُباعيٌّ، ويجوز من حيثُ اللُّغةُ وصلُها ثلاثيًا، وقد ذكر الجوهريُّ اللُّغتين.

٦٦ - بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الشَّيْبِ

قوله: (بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الشَّيْبِ): (يُذكَرُ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

٥٨٩٤ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: أَخَضَبَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: لَمْ يَبْلُغِ الشَّيْبَ إِلَّا قَلِيلًا.

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه وهيبُ بن خالد، الباهليُّ الكرابيسيُّ، الحافظ، و(ابْن سِيرِينَ): هو مُحَمَّد، وقد قَدَّمْتُ الكلام في عدد بني سيرين وبناته، ومن هو سيرين؛ وهو مولى أنس ابن مالك الأنصاريِّ الخادم[قبل ح ١٢٦٠، وقبل ح ١٥٠٣].

قوله: (أَخَضَبَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: لَمْ يَبْلُغِ الشَّيْبَ إِلَّا قَلِيلًا): هذه المسألة: (هل خضب النَّبيُّ ﷺ أم لا؟) تَقَدَّمَت في (باب صفة النَّبيِّ ﷺ)[ح ٣٥٥٠]، وسيجيء من حديث [عثمان بن] عبد الله بن مَوهَب: (أنَّه رأى شعرَ النَّبيِّ ﷺ مخضوبًا)[ح ٥٨٩٧]، وسيأتي بعيد هذا روايةٌ أخرى: (أنَّه رأى شعرَ النَّبيِّ ﷺ أحمرَ)[ح ٥٨٩٨]، وتَقَدَّمَ كلام السُّهَيليِّ في ذلك[ح ٣٥٥٠]؛ فانظره[الروض ٤/١٠٠].

٥٨٩٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ خِضَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مَا يَخْضِبُ، لَوْ شِئْتُ أَنْ أَعُدَّ شَمَطَاتِهِ فِي لِحْيَتِهِ.

قوله: (لَوْ شِئْتُ أَنْ أَعُدَّ شَمَطَاتِهِ) أي: شيباتِه.

٥٨٩٦ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: أَرْسَلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ -وَقَبَضَ إِسْرَائِيلُ ثَلَاثَ أَصَابِعَ - مِنْ قُصَّةٍ(١) فِيهِ شَعَرٌ مِنْ شَعَرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ إِذَا أَصَابَ الإِنْسَانَ عَيْنٌ أَوْ شَيْءٌ بَعَثَ إِلَيْهَا مِخْضَبَهُ، فَاطَّلَعْتُ فِي الجُلْجُلِ، فَرَأَيْتُ شَعَرَاتٍ حُمْرًا.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ يونسَ بنِ أبي إسحاقَ السَّبِيعيُّ.

---

(١) ضبط في الأصل بضبطين أحدهما المثبت والآخر: (فضة)، وفي الهامش: (القصة بالضم شعر الناصية، جوهري).

قوله: (أَرْسَلَنِي أَهْلِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ): أهله المُرسِلون لا أعرفهم.

قوله: (إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ): تَقَدَّمَ مِراراً أنَّها هند بنت أبي أُمَيَّة حذيفةَ، المخزوميَّةُ، أمُّ المؤمنين، وتَقَدَّمَ بعض ترجمتها[ح١١٥].

قوله: (مِنْ قُصَّةٍ فِيهَا(١) شَعَرٌ): (القُصَّةُ) بضَمِّ القاف، وتشديد الصاد المُهْمَلة: ما أقبلَ على الجبهة من شعر الرأس، سُمِّي بذلك؛ لأنَّه يُقَصُّ، وقال ابن دُرَيْدٍ: (كلُّ خُصلة من الشعر قُصَّة)[الجمهرة٢/٨٩٥]، و(قُصَّة) في أصلنا: بضَمِّ القاف وكسرها، وفي الكسر نظرٌ، ولكن طرأ عليها مع الكسر إعجامُ الضَّاد، بقيت: (من فضَّة)، قال ابن قُرْقُول في (الفاء مع الضَّاد) يعني المُعْجَمةَ: (وقبض إسرائيلُ ثلاثة أصابع مِن قُصَّة فيها شعرُ النَّبيِّ ﷺ، كذا لهم، وعند الأَصيليِّ: «مِن فِضَّة» و«مِن قُصَّة»؛ معًا، قال القاضي: والأشبه عندي: «مِن فِضَّة»؛ لقوله بعدُ: «فاطَّلعتُ في الجُلْجُل»[مشارق٢/٣٨٤]). انتهى[مطالع٥/٢٥٨]، وقال ابنُ الأثير في «نهايته» في (الفاء مع الضَّاد) يعني: المُعْجَمةَ: («فقبضَ ثلاثة أصابع من فِضَّة فيها مِن شعر»، وفي رواية: «مِن فِضَّة/، أو مِن قُصَّة»، فالمراد بـ«الفضَّة»: شيءٌ مَصُوغٌ منها قد تُرِك فيه الشعر، [٢/٢٩٠ب] فأمَّا بالقاف والصاد المُهْمَلة، فهو الخُصلة مِنَ الشَّعر). انتهى، وقال السُّهَيليُّ في «روضه» في (غزوة الفتح) وقد ذكرَ الحديثَ المذكورَ فيه: (فاطَّلعتُ في الجُلْجُل)، ثُمَّ قال: (وهذا كلامٌ مُشكِلٌ، وشرحُه في «مُسْنَد وكيع بن الجرَّاح»، قال: كان جُلْجُلًا من فِضَّة صُنِع صوانًا لشَعَراتٍ كانت عندَهم مِن شعرِ رسولِ الله ﷺ). انتهى[الروض٤/١٠٠].

قوله: (مِخْضَبَهُ): (المِخْضَبُ): بكسر الميم، تَقَدَّمَ ضبطه وما هو[قبل ح١٩٥].

قوله: (فِي الجُلْجُلِ): هو بجيمَينْ مضمومتَين، وبعد كلِّ جيم لامٌ؛ الأولى ساكنة، وهو الحُقُّ، وهذه في أصلنا، وعليها: (صح) وعلامة راويها(٢)، وفي نسخة خارج الأصل الذي لنا وعليها (صح): (الحَجْل(٣))، وهذه لا أعرفها، وقد قال ابن قُرْقُول في (الجُلْجُل): (كذا لكافَّتهم، وعند ابن السَّكَن: «في المِخْضَبِ»، و«الجُلْجُل» ههنا أشبهُ). انتهى[مطالع٢/١٢٧].

---

(١) كذا في (أ)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فيه).

(٢) وهو أبو ذرٍّ.

(٣) كذا ضُبِطت في (أ) وهامش (ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الحُجُل)، وفي هامشها: (كذا هو مضبوطٌ في بعض النُّسخ المعتمدة بيدنا، وفي نسخة أُخرى «الحجل» وضبطه القسطلانيُّ [٨/٤٦٥] بفتح الحاء وسكون الجيم وقال: «كذا هو في الفرع مضبَّبًا عليه»).

٥٨٩٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا سَلَّامٌ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَأَخْرَجَتْ إِلَيْنَا شَعَرًا مِنْ شَعَرِ النَّبِيِّ ﷺ مَخْضُوبًا.

قوله: (حَدَّثَنَا سَلَّامٌ): هو بتشديد اللَّام، قال المِزِّيُّ: (وهو ابن أبي مطيع)[تحفة١٣/٢٤]، قال الجَيَّانيُّ في «تقييده»: («سلَّام» في هذا الإسناد غيرُ منسوبٍ، وقد نسبَه ابنُ السَّكَن: سلَّام بن أبي مطيع، وذهب الكَلَاباذيُّ: إلى أنَّه سلَّامُ بن مسكين[الهداية٢/٥١٩])، قال الجَيَّانيُّ: (وقول أبي عليٍّ -يعني: ابنَ السَّكَن- أولى بالصواب، والحديثُ محفوظٌ لسلَّام بن أبي مطيع)، وساق ما يشهدُ لذلك بفوائدَ(١)، فإن أردتَه؛ فانظره من «تقييد المُهْمَل»[٢/٧٣١]، والله أعلم، ولخَّص شيخُنا كلامَ الجَيَّانيِّ، ونسبَه إليه بلا شاهد لذلك[التوضيح٢٨/١١٩].

٥٨٩٨ - وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا نُصَيْرُ بْنُ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنِ ابْنِ مَوْهَبٍ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَرَتْهُ شَعَرَ النَّبِيِّ ﷺ أَحْمَرَ.

قوله: (وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال لنا فلان) أنَّه كـ(حدَّثنا) غير أنَّ الغالبَ أَخْذُه ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، والله أعلم، و(نُصَيْرُ بْنُ أَبِي الْأَشْعَثِ): بضَمِّ النُّون، وفتح الصاد المُهْمَلة، وهو نُصَير بن أبي الأشعث -ويقال: ابن الأشعث- الأسديُّ الكوفيُّ، أبو الوليد، عن حبيب بن أبي ثابت، وسِمَاك بن حرب، وعثمانَ بن عبد الله بن مَوهَب، وأبي الزُّبَير، وطائفةٍ، وعنه: شعبةُ -وهو من أقرانه-، وأبو بكر بن عيَّاش، وأبو نُعيم، وآخرون، وَثَّقَهُ أبو حاتم وأبو زُرعةَ[الجرح والتعديل٨/٤٩١]، انفرد بالإخراج له البُخاريُّ(٢)، و(ابْن مَوْهَبٍ): تَقَدَّمَ أنَّه عثمانُ ابن عبد الله بن مَوهَب، و(أُم سَلَمَةَ): هند، تَقَدَّمَت رضي الله عنها.

٦٧ - بَابُ الْخِضَابِ

٥٨٩٩ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ، فَخَالِفُوهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الله بنُ الزُّبَير، وتَقَدَّمَ الكلام على هذه النِّسبة لماذا في أوَّل هذا التعليق[ح١]، و(سُفْيَانُ) بعده: تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ عُيَيْنَةَ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم،

(١) أي: مع ذكر فوائدَ من ترجمتهما.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٣٦٨)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٩/٢٠٥).

و(**أَبُو سَلَمَةَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابنُ عبد الرَّحْمَن بنِ عوف، وأنَّه أحد الفقهاء السَّبعة، على قول الأكثر، و(**سُلَيْمَان بْن يَسَارٍ**): بتقدُّم المُثنَّاة تحتُ، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبد الرَّحْمَن بنُ صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا، تَقَدَّمَ مِرارًا[ح٩].

٦٨ - بَابُ الْجَعْدِ

قوله: (**بَابُ الجَعْدِ**): هو بفتح الجيم، وإسكان العين، وبالدال المُهْمَلتَين، وهو ضدُّ (السَّبط)، وهو الذي في شعره عِزَّةٌ ورجوعٌ في نفسه، وليس باللَّيِّن في استرساله، فإذا وُصِفَ بالقَطَط؛ كان الشَّديدَ الجعودةِ؛ كشعور السُّودان[(١)]، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٢٣٩].

٥٩٠٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ **الْبَائِنِ**، وَلَا بِالْقَصِيرِ، وَلَيْسَ بِالأَبْيَضِ **الْأَمْهَقِ**، وَلَيْسَ **بِالْآدَمِ**، وَلَيْسَ **بِالْجَعْدِ الْقَطَطِ**، وَلَا بِالسَّبِطِ، **بَعَثَهُ اللهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ** سَنَةً، **فَأَقَامَ بِمَكَّةَ** عَشْرَ سِنِينَ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، **وَتَوَفَّاهُ اللهُ عَلَى رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةً، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ**[(٢)] **عِشْرُونَ شَعَرَةً بَيْضَاءَ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أبي أويس عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ.

قوله: (**الْبَائِنِ**): هو المُفرطُ طُولًا، الذي بانَ عن قُدُودِ الرِّجال الطِّوَال، وبَعُد عن شَبَهِهِم.

قوله: (**الْأَمْهَقِ**): هو بفتح الهمزة، ثُمَّ ميم ساكنة، ثُمَّ هاء مفتوحة، ثُمَّ قاف؛ وهو الأبيضُ الذي لا يَشوبُ بياضَه حُمْرةٌ، ولا صُفْرةٌ، ولا سُمْرةٌ، ولا إشراقٌ، كلون[(٣)] المريضِ، وقال الخليلُ: (بياضٌ في زُرقةٍ)[(٤)]، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٥٤٧].

قوله: (**بِالْآدَمِ**): هو بمدِّ الهمزة، وفتح الدَّال، و(الأُدْمة): السُّمْرةُ الشَّديدةُ، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٥٤٧]، وتَقَدَّمَ[ح٣٥٤٤] أنَّ هذا أصحُّ من الحديث الذي أخرجه ابنُ أبي حاتم وغيرُه مِن أنَّه أسمرُ[(٥)]، وأنَّ الصَّحيحَ

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٥٧).

(٢) في الأصل: (لحيته ورأسه)، وفوق كلٍّ منهما: (م).

(٣) في مصدره: (كبياض).

(٤) «العين» (٣/٣٧٢)، وانظر «مطالع الأنوار» (٤/٦٨).

(٥) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/٢٥٨-٢٥٩)، والترمذي في «سننه» (١٧٥٤)، وفي «الشمائل» أيضًا (٢) من حديث أنس رضي الله عنه.

في لونه ﷺ: أنَّه أبيضُ مُشرَبٌ بحُمْرةٍ(١)، وهذا أحسنُ الألوان وأعدلُها، وكذا تَقَدَّمَ (الجَعْدُ)[ح٣٢٣٩]، و(القَطِطُ)، وأنَّه بفتح الطَّاء وكسرها[ح٣٤٤٠].

قوله: (بَعَثَهُ اللهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً): تقدَّمَ الاختلاف في ذلك[ح٣٥٣٦،٣٥٤٧]، وحكيتُ فيه أربعة أقوال؛ بل خمسة[ح٣٨٥١]، بل ستَّة(٢)، هذا أصحُّها، وكذا تَقَدَّمَ قوله: (فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ)[ح٣٥٤٧]، وكذا (وَتَوَفَّاهُ اللهُ عَلَى رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةً)، وتَقَدَّمَ الاختلاف في مَبْلَغِ سنِّه، وأنَّه ثلاث وستُّون سنةً، وأنَّه قد قال شيخنا العِرَاقيُّ في «سيرته المنظومة» بأنَّ(٣) القولين خمسًا وستِّين، وستِّين: [من الرجز]

قَوْلَانِ وَهَّنُوهُمَا بِمَرَّةْ(٤)

كلُّ ذلك في (باب صفة النَّبيِّ ﷺ)، وذكرت هناك جمعًا بين الرِّوايات للسُّهَيليِّ فانظره(٥).

قوله: (وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ عِشْرُونَ شَعَرَةً بَيْضَاءَ): جاء عند ابن سعد تعيينُ عددِها: بسبعةَ عشرَ[الكبرى١/٣٧٢]، قال شيخنا العلَّامة غياثُ الدِّين ابن العاقوليِّ في كتابه «الرصف» ما لفظه: (روى ابن سعد عن زُهَير عن حُمَيدٍ الطَّويلِ قال: قيل لأنس بن مالك: أكان رسولُ الله ﷺ يَخْضِبُ؟ قال: كان شَمَطُه أقلَّ مِن ذلك، لم يبلغ ما في لِحيته مِنَ الشَّيب عشرينَ شعرةً، قال زُهيرٌ: وأَصْغى حُمَيدٌ إلى رجل عن يمينه، قال: سبعَ عشرةَ، ووضعَ يده على عَنْفَقَته، وأخرجه من طريقٍ آخرَ عن أنسٍ، وقال فيه: ما كان في رأسه ولِحيته إلَّا سبعَ عشرةَ، أو ثماني عشرةَ[الكبرى١/٣٧٢]). انتهى(٦)، وقد تَقَدَّمَ هذا في (باب صفة النَّبيِّ ﷺ) بزياداتٍ[ح٣٥٤٧]، ومعها حديثٌ آخرُ من عند التِّرْمِذيِّ في «الشمائل»[٣٧]، وهو أيضًا في «مسند عَبْد بن حُمَيدٍ»[المنتخب١٢٤٣]: عن أنسٍ: أنَّه ما عدَّ في رأسه ﷺ ولِحيته إلَّا أربعَ

---

(١) كما روى الإمام أحمد في «مسنده» (١/١١٦)، والترمذيُّ في «سننه» (٣٦٣٨) من حديث عليٍّ رضي الله عنه.

(٢) لم يتقدَّم فيها ذكر ستة أقوال، وذكر المصنِّف نفسُه أنَّ جملة الأقوال خمسةٌ في الحديث (٣٥٤٧).

(٣) في (أ): (أن).

(٤) «ألفية السيرة النبوية» (ص٤٣)، وتمامه:

أَقَامَ فِي مَكَّةَ بَعْدَ الْبِعْثَةِ ... ثَلَاثَ عَشْرَةٍ بِغَيْرِ مِرْيَةِ
وَقِيلَ: عَشْرًا، أَوْ فَخَمْسَ عَشْرَةْ ... قَوْلَانِ وَهَّنُوهُمَا بِمَرَّةْ

(٥) «الروض الأُنُف» (١/٢٨١)، وهذه الفقرة جاءت في (أ) بعد الفقرة اللَّاحقة، ولعلَّ المثبت هو الصواب، وما ذكره من كلام شيخه العراقيِّ ذكرَه في (باب خاتم النَّبيِّينَ ﷺ) (ح٣٥٣٦).

(٦) لم أقف عليه هكذا في كتاب «الرصف»، وفيه نحوه (١/٧٥، ١٠١).

عشرةَ شعرةً بيضاءَ، ولا تنافي بين الرِّوايات في ذلك، فإنَّها وإن كانت أربعَ عشرةَ، ثُمَّ صارت سبعَ عشرةَ، ثُمَّ ثماني عشرةَ؛ فأخبر عمَّا عدَّه في كلِّ مرَّة، والله أعلم.

٥٩٠١ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِي عَنْ مَالِكٍ: إِنَّ جُمَّتَهُ لَتَضْرِبُ قَرِيبًا مِنْ مَنْكِبَيْهِ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، مَا حَدَّثَ بِهِ قَطُّ إِلَّا ضَحِكَ، قَالَ شُعْبَةُ: شَعَرُهُ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ يونسَ بنِ أبي إسحاقَ عمرِو بنِ عبد الله السَّبِيعيُّ.

قوله: (قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِي عَنْ مَالِكٍ): (بعضُ أصحاب البُخاريِّ) لا أعرفُه، وقال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين: (هو يعقوبُ بن سفيان، كذا رواه في «تاريخه» بالزِّيادة التي أشار إليها المُؤلِّف). انتهى[هُدى٦٥]، و(مالكٌ): هو ابنُ إسماعيلَ شيخُ البُخاريِّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (إِنَّ جُمَّتَهُ): تَقَدَّمَ الكلام على (الجُمَّةِ) و(اللِّمَّةِ) و(الوَفْرَةِ)، وما وقع فيها من التناقض للجوهريِّ[ح٣٤٤٠، ٥٧٨٩]، قال ابن قُرْقُول: («الجُمَّة»: أكثرُ من «الوَفْرة»، وذلك إذا سقطت على المنكبَين)[مطالع٢/١٤٢]./ [٢/٢٩١أ]

قوله: (قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ): هو المذكور في السَّند، وقد قَدَّمْتُ أنَّه عمرو بن عبد الله السَّبِيعيُّ، جدُّ إسرائيلَ بنِ يونسَ بنِ أبي إسحاقَ هذا.

قوله: (تَابَعَهُ(١) شُعْبَةُ): الضَّميرُ في (تابعه) يعود على (إسرائيل)، ومتابعةُ شعبةَ عن أبي إسحاق به أخرجَها البُخاريُّ في (صفة النَّبيِّ ﷺ)[ح٣٥٥١]، وفي (اللِّباس) مختصرًا[ح٥٨٤٨]، وأخرجها مسلمٌ[م٢٣٣٧(٩١)]، وأبو داود[د٤٠٧٢]، والتِّرمذيُّ(٢)، والنَّسائيُّ[س٥٢٣٢] أيضًا(٣).

٥٩٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنْ أُدْمِ الرِّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنَ اللِّمَمِ، قَدْ رَجَّلَهَا فَهْيَ تَقْطُرُ مَاءً، مُتَّكِئًا عَلَى رَجُلَيْنِ، أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِالْبَيْتِ

(١) كذا في (أ) و«اليونينيَّة» وهامش (ق)، وهي رواية غير أبي ذرٍّ، وفي (ق): (قال)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وزاد الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٣٧٠)، فقال: (لأبي ذرٍّ والنسفيِّ).

(٢) رواه في «سننه» (٢٨١١) بعضه: (رأيتُ على رسولِ اللهِ ﷺ حلَّةً حمراءَ)، وفي «الشمائل» بتمامه (٣).

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (٢/٥٢).

فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، وَإِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ، قَطَطٍ، أَعْوَرِ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: الْمَسِيحُ الدَّجَّالُ».

قوله: (أَرَانِي[١] اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ): (أَراني): بفتح الهمزة، مِن رؤية العين، قاله ابن قُرْقُول[مطالع٣/١٠٢]، وقد تَقَدَّمَ[ح٣٤٤٠]، وكذا تَقَدَّمَ (آدَمُ)[ح٣٢٣٩]؛ يعني: عيسى ابنَ مريم، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ على لون عيسى ﷺ هل هو آدمُ، أو أحمرُ، وجَمْعُ مَن جَمَعَ، ومَن قال: إنَّ روايةَ (آدم) أَثْبتُ في مناقب عيسى[٢][ح٣٤٤١]، وتَقَدَّمَ الكلام على (اللِّمَّة)، وما وقع مِن التناقض بينها وبين (الجُمَّة) و(الوَفْرَة)[ح٣٤٤٠]، قال ابن قُرْقُول: (إنَّ اللِّمَّةَ بين الجُمَّةِ والوَفْرَةِ، تلُمُّ بالمنكب)[مطالع٢/١٤٢]، وتَقَدَّمَ (رَجَّلَهَا)، وأنَّ معناه: سرَّحها[ح١٦٨]، وتَقَدَّمَ الكلام على (جَعْدٍ)[ح٣٢٣٩]، وعلى (قَطِطٍ)، وأنَّه بفتح الطاء وكسرها[ح٣٤٤٠]، وعلى (أَعْوَرِ الْعَيْنِ الْيُمْنَى)، وما وقع في «مسلم» في رواية: (اليسرى)[م(٢٩٣٤)(١٠٤)]، والجمع بينهما[ح٣٤٣٩]، وعلى (طَافِيَة)، وأنَّها بالهمز وعدمه، وما معناه[ح٣٤٣٩].

٥٩٠٣ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ شَعَرُهُ مَنْكِبَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ): (إسحاق) هذا تَقَدَّمَ الكلامُ عليه، وأنَّ الجَيَّانيَّ قال: (إنَّه لم يجدْه منسوبًا عند أحد مِن رُواةِ الكتاب)، قال: (ولعلَّه: إسحاقُ بنُ منصورٍ). انتهى[التقييد٣/٩٧٥]، والمِزِّيُّ لم ينسبه في «أطرافه»[تحفة١/٣٥٨]، و(حَبَّان) بفتح الحاء وتشديد المُوَحَّدة: هو ابنُ هلالٍ.

٥٩٠٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ يَضْرِبُ شَعَرُ النَّبِيِّ ﷺ مَنْكِبَيْهِ.

٥٩٠٥ - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ شَعَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: كَانَ شَعَرُ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَجِلًا، لَيْسَ بِالسَّبِطِ وَلَا الْجَعْدِ، بَيْنَ أُذُنَيْهِ وَعَاتِقِهِ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو الصَّيرفيُّ الحافظ الفلَّاس.

قوله: (رَجِلًا): هو بكسر الجيم، كذا هو في أصلنا، وكذا قرأناه على المشايخ، وفي «الصحاح»: («شعر رَجِل»، و«رَجَل»؛ بكسر الجيم وفتحها، عن ابن السِّكِّيت[إصلاح المنطق٥٢، ١٠٠]). انتهى، وهو الشعر

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (أُراني).

(٢) وهو قول الداوديِّ، انظر «التوضيح» (١٩/٥٦١).

المُتكسِّر قليلًا؛ بخلاف (السَّبِط والجَعْد).

قوله: (**لَيْسَ بِالسَّبِطِ**): (السَّبِطُ): الشَّعر الذي ليس فيه تكسُّرٌ؛ كشُعور العجم، قال ابن قُرْقُول: (وفي «الأفعال»: سَبُطَ الجسمُ سَبَاطَةً، والشَّعرُ سُبُوطةً، فالجسمُ سَبْطٌ، والشَّعرُ سَبِطٌ[ابن القوطية ٧٤]، وحكى الحربيُّ: «سَبَط»). انتهى[مطالع ٥/٤٤٢]، وفي «الصِّحاح»: (شعرٌ سَبِطٌ وسَبْطٌ) بكسر المُوَحَّدة وفتحها(١).

قوله: (**وَلَا بِالْجَعْدِ**(٢)): تَقَدَّمَ ما (الجعد)[ح٣٢٣٩]، وكذا تَقَدَّمَ [الكلام] على (**الرَّجِل**)[ح٣٣٩٤]، وعلى (**السَّبِطِ**)[ح٣٢٣٩].

٥٩٠٦ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ**: حَدَّثَنَا **جَرِيرٌ** عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخْمَ الْيَدَيْنِ، لَمْ أَرَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَكَانَ شَعَرُ النَّبِيِّ ﷺ **رَجِلًا**، لَا جَعْدَ، وَلَا سَبِطَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ**): هو مسلم بن إبراهيم الفراهيديُّ، الحافظ، تَقَدَّمَ مِرارًا، والفراهيديُّ: نسبة إلى جدِّه فُرْهُود، والنسبة إليه: فُرْهُوديٌّ، وفراهيديٌّ، و(**جَرِيرٌ**) بعده: هو بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، ابنُ حازم الأزديُّ.

قوله: (**رَجِلًا**): تَقَدَّمَ معنى (رَجِل)[ح٥٩٠٥]، وكذا تَقَدَّمَ (الجَعْدُ)[ح٣٢٣٩، وقبل ح٥٩٠٠] و(السَّبِطُ) قريبًا وبعيدًا[ح٣٢٣٩، ٥٩٠٥].

٥٩٠٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**: حَدَّثَنَا **جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ** عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخْمَ الرَّأْسِ وَالْقَدَمَيْنِ، لَمْ أَرَ بَعْدَهُ وَلَا قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَكَانَ **سَبْطَ الْكَفَّيْنِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل السدوسيُّ عارمٌ، كذا في أصلنا القاهريِّ، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ في الأصل: (أبو نُعيم)، وفوقه: (أبو النُّعمان)، ولم يذكره في «الأطراف» إلَّا من حديث أبي النُّعمان مُحَمَّد بن الفضل[تحفة ١/٣٠٢]، فإذًا هو الصواب، والله أعلم، وتَقَدَّمَ [أنَّ] (عارمًا) لقبٌ له، وأنَّه بعيد مِن العرامة، وأنَّه الشِّرِّير، أو الشَّرس[ح٦٠]، و(**جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ**): بالحاء المُهْمَلَة، وهذا مَعْرُوفٌ جدًّا.

قوله: (**بَسِيطَ**(٣) **الْكَفَّيْنِ**): هو بفتح المُوَحَّدة، وكسر السِّين المُهْمَلَة، ثُمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ

---

(١) يقال: (شعرٌ سبْطٌ)؛ بتثليث الموحَّدة كما في «لسان العرب»، «المصباح المنير»، «القاموس المحيط» مادَّة (سبط).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الْجَعْدِ).

(٣) كذا في (أ)، وهي رواية بعضهم، ورواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي: (سَبِط)، وللأكثر، وهي رواية «اليونينيَّة»: (بَسِط)، انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٤٣).

طاء مهملة، أي: واسع.

٥٩٠٨←٥٩١٢ - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِئٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَوْ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخْمَ الْقَدَمَيْنِ، حَسَنَ الْوَجْهِ، لَمْ أَرَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ. وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ شَثْنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ. وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ، أَوْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَخْمَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، لَمْ أَرَ بَعْدَهُ شَبَهًا لَهُ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): تَقَدَّمَ أنَّه الصَّيرفيُّ الفلَّاس الحافظ، وتَقَدَّمَ مُترجَمًا(١)[ح١٧٧٤].

قوله: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَوْ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): فقوله: (أو عن رجل عن أبي هريرة): هذا (الرَّجل) لا أعرفه، ولا عرَّفه المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة١/٣٦٠]، وقال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين: (هذا الرجل يحتمل أن يكون سعيدَ بن المُسَيَّب، فقد رواه ابن سعد في حديثه عن أبي هريرة(٢)، وقتادةُ مُكثِر عنه). انتهى[هُدى٣٤٨].

قوله: (وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ): هذا تعليقٌ مجزومٌ به، و(هشامٌ): هو ابنُ يوسفَ القاضي الصَّنعانيُّ، تقدَّم مُترجَمًا(٣)[ح٨٨٥]، وهو من شيوخ شيوخ البُخاريِّ، و(مَعْمَرٌ): تَقَدَّمَ ضبطه مرارًا، وأنَّه ابنُ راشد، قال شيخنا: (وتعليقُ هِشامٍ رواه الإسماعيليُّ من حديث عليِّ بن بحرٍ عنه)[التوضيح٢٨/١٤٠].

قوله: (شَثْنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ(٤)): (الشَّثْنُ): بفتح الشين المُعْجَمة، ثُمَّ مُثَلَّثة ساكنة، ثُمَّ نون؛ يعني: أنَّ كفَّيه وقدمَيه يميلانِ إلى الغِلَظِ والقِصَرِ، وقيل: (الشَّثْنُ): الذي في أنامله غِلَظٌ بلا قِصَر(٥)، ويُحمَد ذلك في الرِّجال؛ لأنَّه أشدُّ لقبضهم، ويُذَمُّ في النِّساء، قاله ابنُ الأثير، وقال القاضي عياضٌ: (شثن الكفَّين والقدمين: لَحِيمهما)(٦)، والله أعلم.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/١٦٢)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٧/١٨٦).

(٢) لم أقف عليه، ورواه في «طبقاته» (١/٣٥٦) كما روي هنا: (أخبرنا قتادة عن أنس بن مالك، أو عن رجل، عن أبي هريرة).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٦٥)، «تذهيب التهذيب» (٩/٣٠١).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الْقَدَمَيْنِ وَالْكَفَّيْنِ).

(٥) قاله الخليل في «العين» (٦/٢٥٠).

(٦) انظر «مشارق الأنوار» (١/٢٣٩)، ففيه: (أي: غليظهما، وهذا يدلُّ على سعتهما وكبرهما)، وهذا بمعنى: (لحيمهما)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٥٣٨).

قوله: (وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ): (أبو هلالٍ) هذا: هو مُحَمَّد بن سُلَيم الرَّاسبيُّ، نزل البصرة، ولاؤه لبني سامة بن لُؤيٍّ، يروي عن الحسن، وابن سيرين، وقتادة، وجماعةٍ، وعنه: وكيع، وزيد بن الحُبَاب، وابن مهديٍّ، وخلقٌ، قال ابن معين: (صدوق)[الدارمي٤٩]، وقال أبو داود: (ثقة، ولم يكن صاحبَ كتاب، وهو فوق عمران القَطَّان(١))، وقال ابن أبي حاتم: (أدخله البُخاريُّ في كتاب «الضُّعفاء»[١٠٦]، فسمعتُ أَبي يقول: يُحوَّلُ منه)[الجرح والتعديل٧/٢٧٤]، وقال النَّسائيُّ: (ليس بالقويِّ)[الضعفاء٢٣١]، وقال مُحَمَّد ابن محبوب: (مات سنة سبع وستِّين ومئة في ذي [الحجَّة])(٢)، عَلَّقَ له البُخاريُّ كما ترى، وروى له الأربعةُ، وقولُ أبي هلال؛ قال بعض الحُفَّاظ المُتَأخِّرين: (وصلها البيهقيُّ في «دلائل النُّبوَّة»[١/٢٤٤]). انتهى(٣)، له ترجمةٌ في «الميزان»(٤).

٥٩١٣ - حَدَّثَني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرُوا الدَّجَّالَ، فَقَالَ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ قَالَ ذَاكَ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَانْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ، وَأَمَّا مُوسَى فَرَجُلٌ(٥) آدَمُ جَعْدٌ، عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَبِّي».

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عَدِيٍّ، و(ابْنُ عَوْنٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الله بن عون بن أَرْطَبان(٦)، لا عبد الله بن عون ابن أمير مصر، هذا الثاني ليس له شيءٌ في «البُخاريِّ»، إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ(٧)[ح٥٨٢٤].

قوله: (فَانْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ): كذا هنا، وفي بعض طرقه: (يعني: نفسَه)، ويُؤيِّدُ هذا: أنَّ في بعض طرقه: «وأنا أَشْبهُ ولده به»[حم٢٥٠٢]؛ يعني: إبراهيمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: (فَرَجُلٌ آدَمُ): تَقَدَّمَ قريبًا وبعيدًا ما (الآدمُ)، وضبطه[ح٣٥٤٧، ٥٩٠٠]، وكذا (الجَعْدُ)[ح٣٢٣٩، وقبل ح٥٩٠٠].

قوله: (مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ): (المَخطُومُ): هو الذي له خِطامٌ، وقد قَدَّمْتُ ما (الخِطام)[ح٦٧]، وأمَّا (الخُلْبَةُ)

(١) تقديمه على عمران القطان في «سؤالات الآجري» (ص٣٢٥).
(٢) انظر «التاريخ الكبير» (١/١٠٥).
(٣) «هدى الساري» (ص٦٥)، وانظر «فتح الباري» (١٠/٣٧٢).
(٤) «ميزان الاعتدال» (٣/٥٧٤)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٢٩٢)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٨/١١٧).
(٥) ضبط في الأصل بكسر الراء مع ضم الجيم!!
(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٣٩٤).
(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢).

فبضمِّ الخاء المُعْجَمة، ثُمَّ لام ساكنة -وتُضمُّ، ذكرهما الجوهريُّ- ثُمَّ مُوَحَّدة، ثُمَّ تاء التأنيث؛ وهي

[٢/٢٩١ب] اللِّيفُ، ويقال: بل هو ليفُ المُقْلِ[(١)]./

٦٩- بَابُ التَّلْبِيدِ

قوله: (بَابُ التَّلْبِيدِ): تَقَدَّمَ ما (التَّلبيدُ) في (الحجِّ)[ح:١٥٤٠]؛ وهو جمعُ الشعر بما يُلزِقُ بعضَه إلى بعضٍ من خطميٍّ، أو صَمْغ، أو شبهه؛ ليتَّصل بعضُه ببعض.

٥٩١٤- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: مَنْ ضَفَّرَ فَلْيَحْلِقْ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالتَّلْبِيدِ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مُلَبِّدًا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الحكمُ بنُ نافعٍ، وتَقَدَّمَ أنَّ (شُعَيْبًا): هو ابنُ أبي حمزةَ، وأنَّ (الزُّهْرِيَّ): هو مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (مَنْ ضَفَّرَ): هو بالتَّشديد في أصلنا، وهو يقال بالتَّخفيف والتَّشديد؛ لغتان حكاهما الجوهريُّ، وهذا ظاهِرٌ، وهو بالضاد المُعْجَمة غيرِ المُشالة، ووقع في أصلنا بالظاء المُشالة، وهو خطأٌ في الكتابة، وقد ضبَّبتُ أنا عليه في الأصل، وصوَّبتُ في الحاشية بأنَّه بالضَّاد غيرِ المُشالة.

قوله: (فَلْيَحْلِقْ) يعني: في الحجِّ.

قوله: (وَلَا تَشَبَّهُوا بِالتَّلْبِيدِ) أي: لا تفعلوا أفعالًا تُشبِه التَّلبيد في الانتفاع بها؛ وهي العَقْصُ، والضَّفْرُ، ثُمَّ تُقصِّرون، وتقولون: لم نُلبِّد، فمَن فعلَ؛ فهو مُلبِّدٌ، وعليه الحِلَاق، كذا حلَّه شيخُنا[التوضيح ٢٨/١٤٩][(٢)]، ثُمَّ اعلم أنَّ الحاجَّ والمُعتمِر يُستحَبُّ لهما تلبيدُ شعر رأسِهما، فإذا لبَّد رأسَه أحدُهما عند الإحرام؛ لم يكن مُلتزِمًا الحلقَ على المذهب الصَّحيح عند الشَّافعيَّة، وللشَّافعيِّ ﵀ قولٌ قديمٌ: أنَّ التَّلبيد كنذرِ الحلقِ، وإذا نذر الحلقَ؛ لزمه، وفي وجهٍ غريبٍ: أنَّه لا يلزم بالنَّذر؛ إذا لم نجعلْه نُسُكًا. انتهى[(٣)]، ونقل شيخنا في (حجَّةِ الوداعِ): (أنَّ مالكًا يرى على مَن لبَّد أن يحلقَ للاتِّباع[(٤)]). انتهى[التوضيح ٢١/٥٨١]، والله أعلم.

(١) انظر «أعلام الحديث» (٣/٢١٥٨)، والمُقْلُ: ثمر شجر الدَّوم، انظر «القاموس المحيط» مادَّة (مقل).

(٢) انظر «شرح ابن بطَّال» (٩/١٥٩).

(٣) انظر «المجموع» (٨/١١٧).

(٤) انظر «المدونة» (٢/٤٠٢)، «مواهب الجليل» (٣/١٢٧).

قوله: (مُلَبِّدًا): هو بكسر المُوَحَّدة وفتحِها.

٥٩١٥ - حَدَّثَنِي حِبَّانُ بْنُ مُوسَى وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُهِلُّ مُلَبِّدًا يَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ» لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ.

قوله: (حَدَّثَنَا(١) حِبَّانُ بْنُ مُوسَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا بكسر الحاء المُهْمَلة، وتشديدِ المُوَحَّدة.

قوله: (وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو -فيما يظهرُ- أحمدُ بن مُحَمَّد بن موسى المَرْوَزيُّ مردويه السِّمسارُ، تقدَّم مُتَرجَمًا(٢)[ح١٠٨٧]، ومَن يقال له: أحمد بن مُحَمَّد في مشايخ البُخاريِّ ثلاثةُ أشخاص؛ **الأوَّل**: أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، الإمامُ المجتهد المشهور، لم أرَ عبدَ الغَنيِّ صاحبَ «الكمال»[٨٧/٣] ولا الذَّهَبيَّ في «تذهيبه»[١٨٥/١]: ذكرا في ترجمته أنَّه روى عن عبد الله بن المبارك، ولا في ترجمة ابن المبارك أنَّه روى عنه أحمدُ(٣)، ومثل أحمد وابن المبارك في الترجمتَين لا يُهملانِ كما يُهمَل غيرُهما؛ لعظمِهما وجلالتِهما وعلمِهما، **والثاني**: أحمد بن مُحَمَّد بن الوليد الغسَّانيُّ الأزرقيُّ المَكِّيُّ، فنظرتُ ترجمته في «الكمال»؛ فلم أرَه ذكر في شيوخه(٤) ابنَ المبارك[الكمال٣/٩٥]، ولا ذكر في ترجمة ابن المبارك أنَّه أخذ عنه هذا[٦/٢٧٧]، وكذا في «التذهيب»[١/١٩٩، ٥/٢٧٢]، فغلب على ظنِّي أنَّه مردويه؛ لأنَّه ذُكِر في الآخذينَ عن ابن المبارك، وهو مذكورٌ في الآخذ عنهم(٥) في «الكمال» و«التذهيب»، أمَّا في «الكمال»؛ ففي ترجمة ابن المبارك[٦/٢٧٩] وترجمة مردويه[٣/٩٦]، وأمَّا «التذهيب»؛ ففي ترجمة مردويه(٦)، والله أعلم، و(يُونُسُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ يزيد الأيليُّ، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (يُهِلُّ): تقدَّمَ أنَّ (الإهلالَ): رفعُ الصوت بالتلبية، وهو رُباعيٌّ[ح١٣٣]، وهذا يُعرَف من قولي: (الإهلال)، ولكن قد يجيءُ شخصٌ لا يعرف ذلك، وتَقَدَّمَ (مُلَبِّدًا): أنَّه بكسر المُوَحَّدة وفتحها[ح٥٩١٤]، وتَقَدَّمَ ما (التلبيدُ) قريبًا وبعيدًا[ح١٥٤٠، وقبل ح٥٩١٤]، وتَقَدَّمَ قوله: (إِنَّ الْحَمْدَ) بكسر

(١) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حَدَّثَنِي).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١/٤٧٣).

(٣) انظر: «الكمال» (٦/٢٧٧)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٥/٢٧٢).

(٤) في (أ): (ذكره في تلاميذ)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) في (أ): (الآخذين عنه)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) «تذهيب تهذيب الكمال» (١/١٩٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٦/١١).

الهمزة، ويجوزُ فتحها في (الحجِّ)، وما نُسِب إلى الشَّافِعيِّ عند الزَّمخشريِّ[الكشاف ٤/٢٣] عكسُ المعروف عند أصحابه[ح١٥٤٩]، والله أعلم، وتقدَّمَ أنَّ (النِّعْمَةَ): المشهورُ نصبُها، وأنَّه يجوز رفعُها على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ[ح١٥٤٩].

٥٩١٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «**إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي**، وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أبي أُويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ، وتقدَّمت حفصةُ بنتُ عمرَ بنِ الخطَّاب أمُّ المؤمنين، ومتى تزوَّج بها ﷺ، ومتى تُوفِّيت، وبعض ترجمتها رضي الله عنها(١)[ح١٨٢٨].

قوله: (**إِنِّي لَبَّدْتُ رَأْسِي**): تَقَدَّمَ ما (التلبيد) غيْرَ مَرَّةٍ[قبل ح٥٩١٤].

٧٠ - بَابُ الْفَرْقِ

قوله: (**بَابُ الْفَرْقِ**): هو بفتح الفاء، وإسكان الراء، وبالقاف، وهو فرقُ الشَّعر.

٥٩١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا **ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ **يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ**، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ **يَسْدِلُونَ** أَشْعَارَهُمْ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ **يَفْرُقُونَ** رُؤُوسَهُمْ، **فَسَدَلَ النَّبِيُّ** ﷺ **نَاصِيَتَهُ، ثُمَّ فَرَقَ بَعْدُ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه أحمد بن عبد الله بن يونس، وتَقَدَّمَ مُترجمًا(٢)[ح٧٠٢]، و(**ابْنُ شِهَابٍ**): مُحَمَّد بن مسلم، و(**عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هو ابنُ عُتبةَ بن مسعود، تَقَدَّمَ مِرارًا.

قوله: (**يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ**): هذا كان في أوَّل الأمر، ثُمَّ إنَّه أحبَّ مخالفتَهم، وهذا معروفٌ.

قوله: (**يَسْدُلُونَ**): هو بفتح أوَّله، وإسكان السين وضمِّ الدال المُهْمَلتَين، كذا نصَّ على ضمِّ الدَّال

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٨٨٢)، «تهذيب الكمال» (٣٥/١٥٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١/٣٧٥).

الجوهريُّ في «صحاحه»، وكذا هو مضبوطٌ في أصلنا هنا بالقلم، ثُمَّ طرأ عليها الكسرُ أيضًا(١)، وقد تَقَدَّمَ في (بَابِ صفةِ النَّبيِّ ﷺ) أنَّه مكسورُ الدَّال بالقلم في أصلنا[ح٣٥٥٨]، ولم أقف أنا على الكسر(٢)، وقال شيخنا هنا ما قلتُه عن الجوهريِّ، ونقل عن ابن التِّين أنَّه قرأه بكسر الدَّال. انتهى[التوضيح٢٨/١٥١]، ومعناه: يُرخُون.

قوله: (**يَفْرُقُونَ**): هو بضَمِّ الرَّاء، وفتح أوَّله، قال ابن قُرْقُول: (فرَقَ رسولُ الله ﷺ، وكانوا يَفْرُقُونَ؛ بالتخفيف أشهرُ، وقد شدَّها بعضُهم، والمصدر «الفرْق»؛ بالسُّكون، وقد انفرق شعرُه: انقسمَ في مَفْرِقه؛ وهو وسط رأسه؛ وأصلُه: الفرقُ بين الشَّيْئَينِ)[مطالع٥/٢٢٠].

قوله: (**فَسَدَلَ النَّبِيُّ ﷺ نَاصِيَتَهُ**): تَقَدَّمَ ما (السَّدلُ) أعلاه.

قوله: (**ثُمَّ فَرَقَ بَعْدُ**): تَقَدَّمَ كلام ابن قُرْقُول أعلاه في (فرق).

٥٩١٨ - حَدَّثَنَا **أَبُو الْوَلِيدِ** وَعَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ **الْحَكَمِ**، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ**، عَنِ **الْأَسْوَدِ**، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى **وَبِيصِ الطِّيبِ فِي مَفَارِقِ النَّبِيِّ ﷺ** وَهُوَ مُحْرِمٌ. قَالَ عَبْدُ اللهِ: فِي مَفْرِقِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشام بنُ عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظُ، و(**الْحَكَمُ**): هو ابنُ عُتَيبةَ القاضي الإمامُ، و(**إِبْرَاهِيمُ**): هو ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، و(**الْأَسْوَدُ**): هو ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ؛ تقدَّموا كلُّهم./ [٢/٢٩٤أ]

قوله: (**وَبِيصِ الطِّيبِ**): تَقَدَّمَ أنَّ (الوَبِيصَ) بفتح الواو، وكسر المُوَحَّدة، ثُمَّ مُثنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ صاد مهملة، وأنَّه البريقُ واللَّمَعانُ[ح٥٨٦٩].

قوله: (**فِي مَفَارِقِ النَّبِيِّ ﷺ**): إنَّما جمعَتْهُ؛ لأنَّ كلَّ قطعةٍ منه مَفْرَقٌ، و(المَفرَقُ): بفتح الميم والراء، وبفتح الميم وكسر الرَّاء: وسط الرَّأس؛ وهو الذي يُفرَق فيه الشَّعرُ.

٧١ - بَابُ الذَّوَائِبِ

٥٩١٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَنْبَسَةَ: حَدَّثَنَا **هُشَيْمٌ**: أَخْبَرَنَا **أَبُو بِشْرٍ** (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا **هُشَيْمٌ** عَنْ **أَبِي بِشْرٍ**، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: بِتُّ لَيْلَةً عِنْدَ **مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ** خَالَتِي، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا، قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ

---

(١) والكسر رواية «اليونينيَّة».

(٢) وضبطه بالوجهين ابن سيده في «المخصص» (٤/٣٩٧)، والفيروزآبادي في «القاموس المحيط» مادَّة (سدل).

يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، قَالَ: فَأَخَذَ بِذُؤَابَتِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ.
حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ بِهَذَا، وَقَالَ: بِذُؤَابَتِي -أَوْ: بِرَأْسِي-.

قوله: (**حَدَّثَنَا**(١) **هُشَيْمٌ**): هو هُشَيم بن بَشِير، حافظُ بغداد، تَقَدَّمَ، و(**أَبُو بِشْرٍ**) بعدَه: بكسر المُوَحَّدة، وإسكان الشين المُعْجَمة، وتَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه جعفرُ بنُ أبي وَحْشِيَّةَ إِيَاسٍ.

قوله: (ح(٢)): تَقَدَّمَ الكلامُ عليها كتابةً وتلفُّظًا في أوائل هذا التعليق[ح٦]، وسأذكره في أواخره إن شاء الله تعالى[ح٧٥٦١].

قوله: (**حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ**): تَقَدَّمَ أعلاه وقبله مرارًا، و(**أَبُو بِشْرٍ**): تَقَدَّمَ أعلاه ضبطه، ومَن هو، و(**مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ**): هي أمُّ المؤمنين زوجُ النَّبيِّ ﷺ، وهي خالة ابن عبَّاس وخالد بن الوليد، وتَقَدَّمَ بعضُ ترجمتها، وأنَّها تُوفِّيت بسَرِفٍ، وتاريخُ وفاتها رضي الله عنها(٣)[ح٢١٠].

قوله: (**حَدَّثَنِي**(٤) **عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ**): هذا هو عمرُو بنُ مُحَمَّد بنِ بُكَيْر، أبو عثمانَ، البغداديُّ، الناقد الحافظ، تَقَدَّمَ، و(**هُشَيْمٌ**): هو ابن بَشِير، تَقَدَّمَ أعلاه وقبله مرارًا، و(**أَبُو بِشْرٍ**): تَقَدَّمَ أعلاه، جعفرُ بن أبي وَحْشِيَّةَ إِيَاسٍ.

٧٢- بَابُ الْقَزَعِ

قوله: (بَابُ الْقَزَعِ): هو بفتح القاف والزَّاي، وبالعين المُهْمَلة؛ وهو أنْ تُحلَقَ مِن رأس الصَّبيِّ مَواضعُ، وتُترَكَ مواضعُ، وأصلُه: من (قَزَعِ السَّحابِ) وهي قِطَعٌ دِقاقٌ(٥) متفرِّقاتٌ، قاله أبو عُبيد، كذا ذكره الهرويُّ، وابنُ فارسٍ، والجوهريُّ(٦)، وقال اللَّيثُ عن الخليل(٧) في النَّهي عن القَزَعِ: (هو أخذُ بعض الشعر، وتركُ بعضِه مِنَ الرأس)[العين١/١٣٣]، وكذا قال في «المُحكَم»، وسيأتي هنا: (وَمَا الْقَزَعُ؟

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَخْبَرَنَا).
(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (خ)، وينظر هامشها.
(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٩٣٦)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٣١٢).
(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).
(٥) كذا في (أ) تبعًا لـ«مطالع الأنوار» (٥/٣٥١)، وفي «مشارق الأنوار» (٢/٤٢٢) وغيره: (رقاق).
(٦) «غريب الحديث» (١/١٨٥)، «الغريبين»، «معجم مقاييس اللغة»، «الصحاح» مادَّة (قزع).
(٧) اللَّيث: هو ابن نصر بن سيَّار، صاحبُ الخليل، وقد اختُلف في نسبة كتاب «العين» إلى الخليل، فقيل: ليس له وإنما هو للَّيث، وقيل: عمل الخليل منه قطعة من أوله وكمَّله اللَّيث؛ لأنَّ أوَّله لا يناسب آخره، وقيل غير ذلك، انظر «بغية الوعاة» (١/٥٤٠)، (٢/٢٦١).

فَأَشَارَ لَنَا عُبَيْدُ اللهِ قَالَ: إِذَا حُلِقَ الصَّبِيُّ، وَتُرِكَ هَهُنَا [شَعَرَةً وَهَهُنَا] وَهَهُنَا، فَأَشَارَ لَنَا عُبَيْدُ اللهِ إِلَى نَاصِيَتِهِ وَجَانِبَيْ رَأْسِهِ...) إلى أن قال: (وَلَكِنِ الْقَزَعُ أَنْ يُتْرَكَ بِنَاصِيَتِهِ شَعَرٌ، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ غَيْرُهُ، وَكَذَلِكَ شِقُّ رَأْسِهِ هَذَا وَهَذَا)[ح٥٩٢٠]، وقال الشيخ أبو إسحاق صاحبُ «التَّنبيه» في «المُهذَّب»: (ويُكرَه أن يَترك على بعض رأسه الشعرَ؛ للنَّهي عن القزَع)[المهذب١/٢٤١]، وظاهرُ كلامه أنَّ مُطلَقَ البعضِ مكروهٌ، وقال الشيخ محيي الدِّين في «شرح مسلم»: («القزعُ»: حلقُ بعض الرأس مُطلَقًا، وقيل: إنَّه حلق مواضعَ مُتفرِّقةٍ منه)، قال الشيخ محيي الدين: (أجمع العلماء على كراهة القزَع إذا كان في مواضعَ متفرِّقةٍ، إلَّا أن يكونَ لمداواة ونحوِها، وهي كراهةُ تنزيهٍ، وقال بعض أصحاب مالكٍ: لا بأس به في القُصَّة والقفا للغلام، قال العلماء: والحكمةُ في النَّهي عنه: أنَّه تشويه للخَلْق، وقيل: لأنَّه زِيُّ أهل الشَّرِّ والشَّطارة، وقيل: لأنَّه زِيُّ اليهود، وقد جاء هذا في رواية لأبي داود[د٤١٩٧]). انتهى مُلَخَّصًا[شرح مسلم١٤/٣٢٧]، وقال شيخنا هنا: (حقيقة القزع: حلقُ بعض الرأس مُطلَقًا، وقيل: إنَّه حلقُ بعض مواضعَ متفرِّقةٍ منه)، قال: (وهو قول الغزاليِّ[الإحياء١/٥١٧]). انتهى[التوضيح٢٨/١٥٩].

٥٩٢٠ - **حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنِي مَخْلَدٌ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ حَفْصٍ:** أَنَّ عُمَرَ بْنَ نَافِعٍ أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْقَزَعِ، **قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: قُلْتُ: وَمَا الْقَزَعُ؟ فَأَشَارَ لَنَا عُبَيْدُ اللهِ قَالَ: إِذَا حُلِقَ الصَّبِيُّ** تُرِكَ هَهُنَا شَعَرٌ، وَهَهُنَا وَهَهُنَا، فَأَشَارَ لَنَا عُبَيْدُ اللهِ إِلَى نَاصِيَتِهِ وَجَانِبَيْ رَأْسِهِ، **قِيلَ لِعُبَيْدِ اللهِ: فَالْجَارِيَةُ وَالْغُلَامُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي، هَكَذَا قَالَ: الصَّبِيُّ، قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: وَعَاوَدْتُهُ، فَقَالَ: أَمَّا الْقُصَّةُ وَالْقَفَا** لِلْغُلَامِ فَلَا بَأْسَ بِهِمَا، وَلَكِنِ **الْقَزَعُ أَنْ يُتْرَكَ بِنَاصِيَتِهِ شَعَرٌ**، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ غَيْرُهُ، **وَكَذَلِكَ شِقُّ رَأْسِهِ** هَذَا وَهَذَا.

قوله: (**حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنِي مَخْلَدٌ**): (مُحَمَّد) هذا: تَقَدَّمَ الكلام عليه، وأنَّه ابن سلَام[ح٩١١]، و(مَخْلَد): هو -بفتح الميم، وإسكان الخاء- ابنُ يزيد، و(**ابْنُ جُرَيْجٍ**): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بنُ عبد العزيز بن جُرَيجٍ، الإمامُ، أحد الأعلام، و(**عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ حَفْصٍ**): كذا في أصلنا، وعلى (حفص) علامة نسخة(١)، وفي نسخة الدِّمْيَاطيِّ: (عبيدُ الله بنُ عمرَ بنِ حفص)، وكلاهما صوابٌ، وما في أصلنا هو نسبةٌ إلى جدِّه، وهو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب، الفقيهُ، أحد الأعلام، تَقَدَّمَ.

---

(١) وهي علامة أبي ذرٍّ.

قوله: (**قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: قُلْتُ: وَمَا الْقَزَعُ؟ فَأَشَارَ لَنَا عُبَيْدُ اللهِ**): كذا في أصلنا، وهو صحيحٌ في نفسِه، لكن في فهمه وقفة، والذي يظهر أنَّ ابن جُرَيجٍ ينبغي أن يكون السائلَ، والمُجيب عبيد الله، وهذا ظاهرٌ لو قيل كذلك، ولكنَّه ليس كذلك في أصلنا القاهريِّ، ولا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ؛ بل كلاهما واحدٌ، وأمَّا آخر الحديث؛ فيدلُّ على أنَّه من كلام عمرَ بنِ نافعٍ، ولفظُه: (**فَأَشَارَ لَنَا عُبَيْدُ اللهِ قَالَ: إِذَا حُلِقَ الصَّبِيُّ...**) إلى آخره، ثُمَّ قال: (**قِيلَ لِعُبَيْدِ اللهِ: فَالْجَارِيَةُ وَالْغُلَامُ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي، هَكَذَا قَالَ: الصَّبِيُّ، قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: وَعَاوَدْتُهُ، فَقَالَ...**) كذا وكذا، وأمَّا «مسلمٌ»؛ ففيه: (قال: قلتُ لنافعٍ)[م٢١٢٠(١١٣)]؛ يعني: أنَّ عمر بن نافع هو السَّائلُ لأبيه(١)، وذكرَ التَّفسيرَ، وفي رواية جَعْلُ التَّفسيرُ مِن قول عُبيدِ الله كما في أصلَينا[م٢١٢٠]، وفي رواية إلحاقُ التَّفسير في الحديث[م٢١٢٠]، والله أعلم، وكذا في «أبي داود» إلحاقُ التَّفسير بالحديث[د٤١٩٣]، وفي «ابن ماجه»: «قال: وما القزع؟»[جه٣٦٣٧]؛ فذكرَه، ولكن لم يُعيِّن مِن قولِ مَن التَّفسيرَ مِن رُواتِهِ، ولم أُراجع «النَّسائيَّ الكبير»، وراجعتُ «الصَّغير»، فلم يذكر فيه التَّفسيرَ بالكلِّيَّة(٢)، والله أعلم.

قوله: (**إِذَا حُلِقَ الصَّبِيُّ**(٣)): (حُلِق): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الصَّبِيُّ): مَرْفُوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (**أَمَّا الْقُصَّةُ**): تَقَدَّمَ أنَّها بضَمِّ القاف، وتشديد الصاد المفتوحة المُهْمَلة، ثُمَّ تاء التأنيث.

قوله: (**وَالْقَفَا**): هو مقصورٌ، وحكى شيخُنا الشارحُ في «شرح التنبيه» له: مَدَّه عن أبي الحسن طاهرِ ابن بابشاذ في «شرح الجُمَل» أنَّه حكى عَنِ الفرَّاء أنَّه جوَّز فيه القصرَ والمدَّ[شرح الجمل٥٥١]. انتهى(٤).

قوله: (**أَنْ يُتْرَكَ بِنَاصِيَتِهِ شَعَرٌ**): (يُترَك): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(شعرٌ): مَرْفُوعٌ مُنَوَّن نائبٌ مَنابَ الفاعل.

قوله: (**وَكَذَلِكَ شِقُّ رَأْسِهِ**): هو بفتح الشين وكسرها، كذا في أصلنا، والذي أعرفه أنا الكسرَ فقط(٥).

---

(١) وقال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٣٧٧): (وظاهره أنَّ المسؤول هو عمرُ بن نافع، لكن بيَّن مسلم أنَّ عُبيد الله إنَّما سأل نافعًا).

(٢) انظر «المجتبى» (٥٠٥٠، ٥٠٥١، ٥٢٢٨، ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٢٣١) وكذا في «السنن الكبرى» لم يذكر التفسير بالكلِّيَّة، الحديث (٩٢٥٢) وما بعده.

(٣) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (حَلَقَ الصَّبِيَّ).

(٤) انظر «لسان العرب» مادَّة (قفا).

(٥) انظر «تاج العروس» مادَّة (شقق).

٥٩٢١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُثَنَّى بْن عَبْدِ اللهِ بْن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْقَزَعِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه الفراهيديُّ الحافظُ.

قوله: (عَنِ الْقَزَعِ): تَقَدَّمَ أعلاه ما (القزعُ).

٧٣ - بَابُ تَطْيِيبِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِيَدَيْهَا

قوله: (بَابُ تَطْيِيبِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا بِيَدَيْهَا): (زوجَها): بالنَّصب، مفعولُ المصدر؛ وهو (تطييب)، وهذا ظاهرٌ.

٥٩٢٢ - حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِيَدَيَّ لِحُرْمِهِ، وَطَيَّبْتُهُ بِمِنًى قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ قريبًا أنَّ (أحمدَ بنَ مُحَمَّد) هذا -فيما يظهر- : مردويه، و(عبد الله): هو ابن المبارك[ح٥٩١٥]، و(يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ):/هو الأنصاريُّ القاضي. [٢/٢٩٢ب]

قوله: (قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ): هو بضَمِّ أوَّله، رُباعيٌّ، وتعني بـ(الإفاضة): طوافَ الإفاضة.

٧٤- بَابُ الطِّيبِ فِي الرَّأْسِ وَاللِّحْيَةِ

٥٩٢٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أُطَيِّبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، حَتَّى أَجِدُ وَبِيصَ الطِّيبِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه إسرائيل بنُ يونسَ بنِ أبي إسحاق السَّبِيعيُّ عمرِو بن عبد الله.

قوله: (بِأَطْيَبِ مَا نَجِدُ): (أطيب): مجرورٌ وإن كان (أفعلَ) تفضيلٍ، إلَّا أنَّه أُضِيف، فانجرَّ بالكسرة.

قوله: (حَتَّى أَجِدُ): هو مَرْفُوعٌ في أصلنا بالقلم؛ والمراد الحال على ذلك، ويجوز نصبُه(١)، وقد قَدَّمْتُ نظيرَه؛ وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] على قراءة نافعٍ، وقرأ الباقون بالنَّصب(٢)[ح١١٣٠].

قوله: (وَبِيصَ الطِّيبِ): تَقَدَّمَ ما (الوَبيص) ضبطًا ومعنًى قريبًا وبعيدًا[ح٢٧١، ٥٩١٨].

---

(١) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٢) انظر «السبعة» (ص١٨١)، «الحجة» (٢/٣٠٥)، «حجة القراءات» (ص١٣١)، «النشر» (٢/١٧١).

٧٥- بَابُ الامْتِشَاطِ

٥٩٢٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ مِنْ جُحْرٍ فِي دَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَحُكُّ رَأْسَهُ بِالْمِدْرَى فَقَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ؛ لَطَعَنْتُ بِهَا فِي عَيْنِكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الإِذْنُ مِنْ قِبَلِ الْأَبْصَارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بنُ عبد الرَّحْمَن بن المغيرة بن أبي ذئب، أحدُ الأعلام.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا اطَّلَعَ مِنْ جُحْرٍ فِي دَارِ النَّبِيِّ ﷺ): هذا (الرجلُ): هو الحكمُ بن أبي العاصي، قال ابنُ بَشْكُوال: (سمعتُ شيخنا أبا الحسن بنَ مغيث يقولُ ذلك، ولم يأتِ عليه بشاهدٍ). انتهى[الغوامض٢/٥٩٥]، وقال ابن شيخِنا العِرَاقيِّ الحافظ وليُّ الدين: (إنَّه رواه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»). انتهى[المستفاد٢/١١٨٠]، وقال بعض حُفَّاظ مِصْرَ مِنَ المُتأخِّرين كذلك، ولم يعزه هنا، قال: (وفي «أبي داود» في «باب كيفيَّة الاستئذان» من طريق هزيل -يعني: ابن شُرَحْبيل- قال: «جاء سعد فوقف على باب النَّبيِّ ﷺ ليستأذنَ، فقام على الباب مستقبلَ البابِ، فقال النَّبيُّ ﷺ: «هَكَذَا عَنْكَ، وَإِنَّمَا الاسْتِئْذَانُ مِنَ النَّظَرِ»[د٥١٧٤]، وسعدٌ هذا لم يُسمَّ، وأورد ابن عساكر هذا الحديث في «الأطراف» في ترجمة سعد بن أبي وقَّاص). انتهى[1]، كذا رأيته في «أبي داود» في (الاستئذان)، وتُجاهه بخطِّي: (سعد هو ابن أبي وقَّاص)، وكذا جعله المِزِّيُّ في «أطرافه» في مسند سعد بن أبي وقَّاص[تحفة٣/٣٢٢].

قوله: (مِنْ جُحْرٍ): هو بضمِّ الجيم، وإسكان الحاء المُهْمَلة، وبالرَّاء، وهو معروفٌ.

قوله: (بِالْمِدْرَى): هو بكسر الميم، وإسكان الدال المُهْمَلة، مقصورٌ، قال الدِّمْياطيُّ: («المِدْرى»: شيءٌ من حديد أو خشب، على شكل سِنٍّ من أسنان المشط، وأطولُ منه، يُسرَّح به الشعرُ المتلبِّدُ، ويَسْتعملُه مَن لا مشطَ له). انتهى، وما ذكره هو عبارة «النِّهاية»، وقال ابن قُرْقُول: (هو مجموعُ أعوادٍ مُحدَّدةٍ؛ مثل: المشط، وقال ابنُ كيسان: هو عود تُدخِله المرأةُ في شعرها؛ لتضمَّ بعضَه إلى بعضٍ)[مطالع٣/٢٤].

قوله: (مِنْ قِبَلِ): هو بكسر القاف، وفتح المُوَحَّدة، وهذا مَعْرُوفٌ، و(الْأَبْصَارُ): بفتح الهمزة جمعُ

---

(١) «هُدى الساري» (ص٣٤٨)، وقال الحافظ في «فتح الباري» (١٢/٢٥٤): (ووقع في رواية الطبرانيِّ أنه سعد بن عبادة [«المعجم الكبير» (٦/٢٢)]، والله أعلم).

(بَصَر)، و(البَصَرُ): حاسَّةُ الرُّؤيةِ، وجاء في بعض طُرُقِهِ: (مِن أجلِ البَصَرِ)[(١)]، وضبط بعضُهم: (الإبصار) بالكسرِ أيضًا.

٧٦- بَابُ تَرْجِيلِ الْحَائِضِ زَوْجَهَا

قوله: (بَابُ تَرْجِيلِ الحَائِضِ[(٢)] زَوْجَهَا): (التَّرْجيلُ): تقدَّمَ[ح١٦٨، ٥٩٠٢]، و(زوجَها): منصوبٌ مفعولُ المصدرِ؛ وهو (تَرْجيل).

٥٩٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، مِثْلَهُ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ.

قوله: (كُنْتُ أُرَجِّلُ): تَقَدَّمَ ما (التَّرجيل)[ح١٦٨، ٥٩٠٢].

٧٧- بابُ التَّرْجِيلِ

٥٩٢٦- حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ مَا اسْتَطَاعَ فِي تَرَجُّلِهِ وَوُضُوئِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه هشام بنُ عبد الملك الطَّيالسيُّ، و(أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ): تقدَّمَ أنَّه بالمُثَلَّثة، وتقدَّمَ مِرارًا أنَّ (أشعبَ) الذي هو بالمُوَحَّدة الطَّامعَ فردٌ[ح١٦٨]، و(سُلَيْمٌ): بضَمِّ السين، وفتحِ اللَّام.

قوله: (التَّيَمُّنُ): مرفوعٌ فاعلُ (يُعجِبُه)، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (فِي تَرَجُّلِهِ): تقدَّمَ ما (التَّرجُّلُ)[ح١٦٨، ٥٩٠٢]، وكذا (وُضُوئِهِ): وهو بضَمِّ الواو: الفعل، ويجوز فتح الواو، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا[قبل ح١٣٥].

٧٨- بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الْمِسْكِ

قوله: (بَابُ مَا يُذْكَرُ): هو بضمِّ أوَّله، مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(الْمِسْكُ): تقدَّمَ في (الذَّبائح والصَّيد) أنَّه فارسيٌّ مُعرَّب، وأنَّ العربَ كانت تُسمِّيه المشموم، قاله الجوهريُّ[قبل ح٥٥٣٣].

---

(١) رواه الشيخان في «صحيحيهما»؛ البخاريُّ (٦٩٠١)، ومسلمٌ (٢١٥٦).

(٢) في (أ): (المرأة)، والمثبت من (ق) واليونينية.

٥٩٢٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ».

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هو المُسنَديُّ، تقدَّمَ، و(هِشَامٌ): هو ابنُ يوسفَ الصَّنعانيُّ القاضي، و(مَعْمَرٌ) بفتح الميمَينِ، وإسكان العين: ابنُ راشد، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّد بنُ مسلم ابن شهاب، و(ابْنُ الْمُسَيَّبِ): سعيدٌ، و(الْمُسَيَّبُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه ممَّن اسمُه (الْمُسَيَّبُ) لا يجوزُ فيه إلَّا فتحُ يائه، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبدُ الرَّحمن بنُ صخر، على الأصَحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ): تقدَّمَ لِمَ اختصَّ الله بالصَّوم مِن بين سائر العبادات في (كتاب الصَّوم)[ح١٨٩٤].

قوله: (وَأَنَا أَجْزِي) بفتح الهمزة، معتلٌّ، غير مهموز الآخِر، وقد تقدَّمَ[ح٣٢٠٧]، وكذا تَقَدَّمَ (الْخُلُوفُ)، وأنَّ الصَّوابَ فيه ضمُّ الخاء، وتَقَدَّمَ ما هو[ح١٨٩٤]، وكذا تَقَدَّمَ (أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ)، هل هو في الدُّنيا والآخرة، كما قاله ابنُ الصَّلاح، أو في الآخرة فقط، كما قاله ابنُ عبد السَّلام، والصَّحيحُ أنَّه فيهما[1]، والله أعلم[ح١٨٩٤].

٧- بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الطِّيبِ

٥٩٢٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: كُنْتُ أُطَيِّبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه موسى بنُ إسماعيل التَّبُوذَكيُّ، الحافظُ، وتقدَّمَ (وُهَيْبٌ): أنَّه ابنُ خالد الكرابيسيُّ، الحافظُ، و(هِشَامٌ) بعده: هو هشام بنُ عُروةَ بنِ الزُّبَير بن العَوَّام، عن أخيه عثمانَ بنِ عُروةَ، و(عُثْمَانُ) روى عن أبيه، وعنه: أخوه هشام، وابنُ عُيَيْنَةَ، وكان خطيبًا بليغًا عالمًا، تُوُفِّيَ قبل أخيه، وهو ابن عمَّة عبد الملك بنِ مروان، أخرج له البُخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، وَثَّقَهُ ابن معين والنَّسائيُّ، وقال يعقوب بن شيبةَ: (كان من خطباء النَّاس وعلمائهم، من ذوي الأقدار، أمُّه أمُّ يحيى أختُ مروان بن الحكم الأمويِّ)، قال ابن سعد: (كان قليلَ الحديث، مات

(١) جاءت هذه المسألةُ في «فتاوى ابن الصَّلاح» (١/٩٦-١٠٨) التي اعتنى بها بعضُ تلامذته، وبيَّن فيها صحَّةَ الفتاوى التي صدرت منَ الشيخ ابن الصلاح، وردَّ على مَن خالفه فيها.

قبل الأربعين ومئة)[1].

قوله: (**بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ**): (أطيب): مجرور بالإضافة وإن كان (أفعلَ) تفضيلٍ.

٨٠- بَابُ مَنْ لَمْ يَرُدَّ الطِّيبَ

قوله: (**بَابُ مَنْ لَمْ يَرُدَّ الطِّيبَ**): تقدَّمَ أنَّ مثل (يَرُدَّ) يجوز فيه الفتحُ، ونصَّ سيبويه على الضَّمِّ، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ مثله قريبًا[ح٥٨٨٤]./ [٢/٢٩٣أ]

٥٩٢٩- **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَنَسٍ:** أَنَّهُ كَانَ لَا يَرُدُّ الطِّيبَ، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطِّيبَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّمَ مرارًا أنَّه الفضل بنُ دُكَين، الحافظُ، و(**عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ**): بفتح العين المُهْمَلة، ثُمَّ زاي ساكنة، ثُمَّ راء مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث.

٨١- بَابُ الذَّرِيرَةِ

قوله: (**بَابُ الذَّرِيرَةِ**): هي بفتح الذَّال المُعْجَمة، وكسر الرَّاء، ثُمَّ مُثَنَّاة تحت ساكنة، ثُمَّ راء أخرى مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، قال الدِّمْيَاطيُّ: (نوعٌ مِنَ الطِّيب مجموعٌ مِنَ الأخلاط)، وما قاله نحوُ عبارة ابن الأثير، وفي حفظي أنِّي رأيتُ: أنَّه فُتاتُ قصبٍ هنديٍّ[2]. انتهى، ولعلَّه الكاذي، فإنَّه كذلك.

٥٩٣٠- **حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ -أَوْ مُحَمَّدٌ عَنْهُ- عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُرْوَةَ:** سَمِعَ عُرْوَةَ وَالْقَاسِمَ يُخْبِرَانِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِيَدَيَّ **بِذَرِيرَةٍ فِي** حَجَّةِ الْوَدَاعِ، لِلْحِلِّ وَالْإِحْرَامِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ -أَوْ مُحَمَّدٌ عَنْهُ- عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ**): (مُحَمَّدٌ) هذا: قال الجَيَّانيُّ -وقد ذكر هذا الموضع، وموضعًا في (الأيمان والنُّذور)[ح٦٦٦٥]-: («مُحَمَّدٌ» في هذين الموضعَين، وفي الموضع الذي قبله -يعني: مكانًا في «البيوع»[ح٢٠٧١]-: هو الذهليُّ، فيما قاله الحاكمُ[3] وغيرُه).

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٧/٤٦٢) وفيه: (وتوفي في أوَّل خلافة أبي جعفر)، وخلافته كانت من سنة سبع وثلاثين ومئة، إلى سنة ثمان وخمسين ومئة، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩/٤٤٠)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٩/٢٩٣).

(٢) ذُكِر في «العين» (٨/١٧٥).

(٣) لم أقف عليه في «المدخل إلى الصحيح»، وقال الحافظ في «هدى الساري» (ص٢٥٢): (قال في «اللِّباس» وفي «الأيمان والنذور» حدَّثنا عثمان بن الهيثم أو محمد عنه، جزم الحاكم بأن محمَّدًا هو الذهليُّ).

انتهى[التقييد٣/١٠٤٥]، والظاهرُ ما قاله الحاكمُ وغيرُه، ولم ينسبْه المِزِّيُّ في «أطرافه»[التحفة١٢/١٩]، ولا شيخُنا تعرَّض له بالكلِّيَّة هنا، و(ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه عبد الملك بنُ عبد العزيز بن جُرَيجٍ.

قوله: (بِيَدَيَّ): هو بتشديد الياء، كذا في أصلنا[(١)].

قوله: (بِذَرِيرَةٍ): تقدَّمَ أعلاه ما (الذَّريرةُ).

٨٢- بَابُ الْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ

قوله: (بَابُ الْمُتَفَلِّجَاتِ؛ لِلْحُسْنِ): قال ابن قُرْقُول: (هنَّ اللَّاتي يأشُرن أسنانَهنَّ بحديدةٍ حتَّى يُفلِّجْنها، و«الفَلَجُ»: فُرْجةٌ بين الثَّنايا، قاله الخليلُ[(٢)]، وقال غيره: «بين الأسنان»، وقال بعضُهم: «بين الثَّنايا والرُّباعيات»...) إلى أن قال: (و«المُتفلِّجاتُ»: هُنَّ المُؤْتَشِراتُ). انتهى[مطالع٥/٢٤١]، وفي «النهاية»: (في وصفه ﷺ: «كان مُفلَّجَ الأسنانِ»[(٣)]، وفي روايةٍ: «أفْلَجَ الأسنانِ»[دلائل البيهقي١/٣٠٣]، «الفَلَجُ»؛ بالتَّحريكِ: فُرْجةٌ بينَ الثَّنايا والرُّباعياتِ، والفَرَقُ: فُرْجةٌ بين الثَّنيَّتَين، ومنه الحديثُ: «أنَّه لعنَ المُتفلِّجاتِ؛ للحُسْنِ»، أي: النِّساءَ اللَّاتي تفعلن ذلك بأسنانِهنَّ؛ رغبةً في التحسين).

٥٩٣١- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ عَبْدُ اللهِ: لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، مَالِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾.

قوله: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ): هذا هو عثمان ابنُ أبي شيبةَ، أخو الحافظِ أبي بكرٍ، وقد قَدَّمْتُ أنَّه أسنُّ من أبي بكر، و(جَرِيرٌ): ابنُ عبد الحَمِيد الضَّبِّيُّ، و(مَنْصُورٌ): هو ابن المُعتمِر، و(إِبْرَاهِيمُ): هو ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، تقدَّمَ.

قوله: (لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ): (الوَشْمُ): كالخِيلانِ تُجعَلُ في الوجه، والرُّقوم في الأيدي والمعاصم وغيرِها، كانت العربُ تفعلُ ذلك، فتَشُقُّ مكانَ ذلك بإبرةٍ، ثُمَّ تملؤه كُحلًا، أو دُخانًا، فيَلتئم الجلدُ عليها، فيخضر منه مكانُها، وهو معروفٌ، و(المُوتَشِمةُ): التي تَسألُ مَن يفعلُ ذلك بها[مطالع٦/٢٤٨].

---

(١) وكذا «اليونينيَّة».

(٢) «العين» (٦/١٢٧)، وفيه: (الفَلَجُ في الأسنان: تباعد ما بين الثَّنايا والرُّباعيات).

(٣) رواه الترمذيُّ في «الشمائل المحمَّدية» (٧) من حديث هند بن أبي هالة ﵁.

قوله: (وَالْمُتَنَمِّصَاتِ): (النَّامصةُ): بالنون، والصاد المُهْمَلة؛ التي تَنتِفُ الشَّعرَ مِن وجهها، أو وجهِ غيرِها، و(المُتنمِّصةُ): التي تطلب مَن يفعلُ بها ذلك.

قوله: (وَالْمُتَفَلِّجَاتِ): تقدَّمَ ما (التَّفلُّجُ) قريبًا[قبل ح٥٩٣١].

٨٣- بَابُ الْوَصْلِ فِي الشَّعَرِ

قوله: (بَابُ الْوَصْلِ في الشَّعَرِ): ساقَ ابنُ المُنَيِّر ما في الباب بلا إسنادٍ، ثُمَّ قال: (الأحاديثُ مطابقةٌ إلَّا قول نافع: الوَشْمُ في اللِّثَة، لكن وجه دخوله أنَّ الوشمَ كُرِهَ؛ لأنَّه يُغيِّر الخِلْقة؛ لمعنى التَّحسين، فساواه الوصلُ في ذلك، والله أعلم). انتهى[المتواري٣٦٤]، وسيأتي ضبط (اللِّثَة) في كلامي وما هي[ح٥٩٣٧].

٥٩٣٢- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَامَ حَجَّ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَقُولُ -وَتَنَاوَلَ قُصَّةً مِنْ شَعَرٍ كَانَتْ بِيَدِ[1] حَرَسِيٍّ- أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ وَيَقُولُ: «إِنَّمَا هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤُهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أبي أُويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أُختِ مالكٍ أحدِ الأعلام، و(ابْنِ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ، مُحَمَّدُ بن مسلم، و(مُعَاوِيَة بْن أَبِي سُفْيَانَ): تَقَدَّمَ هو وأبوه أبو سفيان صخرُ بنُ حربِ بن أُمَيَّة بن عبد شمس.

قوله: (عَامَ حَجَّ): حجُّ معاويةَ تقدَّمَ في (الصَّوم)[ح٢٠٠٣].

قوله: (وَتَنَاوَلَ قُصَّةً): تَقَدَّمَ أنَّها بضَمِّ القاف، وتشديد الصاد المُهْمَلة.

قوله: (حَرَسِيٍّ): هو بفتح الحاء والراء وبالسين المُهْمَلتَين، ثُمَّ ياء مُشَدَّدة، منسوب إلى: (الحَرَس)، و(الحَرَسُ) و(الحُرَّاسُ): خدمُ السُّلطان المُرتَّبون لحفظه وحراسته، و(الحَرَسِيُّ): واحدُ (الحَرَس) كأنَّه منسوبٌ إليه؛ حيثُ صار اسمَ جنس[2]، ويجوزُ أن يكونَ منسوبًا إلى الجمع شاذًّا، وذلك؛ [لأنَّه] لا يُنسَب إلى الجمع إلَّا إذا سُمِّي به، ومنه قول بعض الفقهاء: (الآفاقيُّ) و(الفرائضيُّ)، والله أعلم.

٥٩٣٣- وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ».

---

(١) كانت في الأصل: (في يدي)، ثم ضرب عليها، والمثبت من الهامش وعليه (صح).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (حرس).

قوله: (وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ): لم يعيِّنه المِزِّيُّ في «أطرافه»؛ بل قال: (البُخاريُّ في «اللِّباس»: «قال ابنُ أبي شيبةَ عن يونس...») إلى آخره[تحفة١٠/٢٧٣]، والظَّاهر: أنَّه أبو بكر ابنُ أبي شيبة الحافظُ المُصنِّفُ، وذلك؛ لأنِّي راجعتُ «الكمال»[٩/٤٨٤] لعبد الغنيِّ الحافظِ؛ فرأيتُه ذكر أبا بكر فيمَن روى عن يونس بن مُحَمَّد، ولم يذكر أخاه عثمانَ(١)، والله أعلم، وقد تَقَدَّمَ أنَّ البُخاريَّ إذا قال: (قال فلان)، وفلانٌ المُسنَد إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ فإنَّه كـ(حدَّثنا)، غير أنَّ الغالب أَخْذُه ذلك عنه في حال المذاكرة[ح١٤٢]، والله أعلم، و(يُونُسُ): هو يونس بنُ مُحَمَّد المُؤدِّبُ البغداديُّ، و(فُلَيْحٌ): هو ابن سليمانَ، وقد تقدَّمَ أنَّه بضَمِّ الفاء، وفتح اللَّام؛ مُصغَّرًا.

قوله: (لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ): أمَّا (الواصلةُ) فهي التي تَصِلُ شعرَها بشعرٍ غيرِه، و(المُسْتوصِلةُ): التي تَسْتدعي ذلك مِن غيرها، وهي أيضًا المَوصولةُ، وأمَّا (المُوصِلةُ) فهي الواصلةُ، وهذا معروفٌ، وقد ذكر ابنُ الأثير الكلامَ عليه، ثُمَّ قال: (رُوِيَ عن عائشة أنَّها قالت: «ليست الواصلةُ بالتي تَعْنُون، لا بأس أن تَعْرَى المرأةُ عنِ الشَّعر، فتصل قرنًا من قُرونها بصوفٍ أسودَ، وإنَّما الواصلةُ التي تكون بغيًّا في شَبيبتِها، فإذا أسنَّت؛ وصلَتْها بالقِيادة»(٢)، قال أحمد ابن حنبل لمَّا ذُكِر له ذلك: ما سمعتُ بأعجبَ مِن ذلك). انتهى، وما أظنُّ هذا التَّفسيرَ يصحُّ عن عائشة رضي الله عنها، ولا أنَّ عائشة تقولُ بجواز وصل الشَّعر، ثُمَّ إنِّي رأيتُ الشيخ محيي الدِّين النَّوويَّ في «شرح مسلم» قال ما لفظه: (واختلف العلماءُ في المسألة؛ فقال مالكٌ والطَّبَريُّ وكثيرون -أو الأكثرون-: الوصلُ ممنوعٌ سواءً وصله بشعرٍ، أو بصوفٍ، أو خِرَقٍ....) إلى أن قال: (قال اللَّيث بن سعد: النَّهي مُختصٌّ بالوصل بالشعر، ولا بأس بوصله بصوفٍ أو خِرَقٍ أو غيرِها، وقال بعضهم: يجوزُ جميع ذلك، وهو مرويٌّ عن عائشة، ولا يصحُّ عنها؛ بل الصَّحيح عنها كقول الجمهور). انتهى(٣)، وأمَّا كلامُ أحمدَ؛ فالذي فهمتُه منه: التعجُّبُ مِن أن يُنسَب مثلُ هذا لعائشةَ، لا أنَّه استحسنه، والله أعلم، ثُمَّ إنِّي رأيتُ شيخَنا ذكرَ هذا القول عن عائشة

(١) وعثمان قد روى عن يونس بن محمَّد، كما في «تهذيب الكمال» (٣٢/٥٤٢)، وقال في «فتح الباري» (١٠/٣٨٨): («وقال ابن أبي شيبة»: هو أبو بكر، كذا أخرجه في مسنده ومصنَّفه بهذا الإسناد [٢٥٧٤٠]، ووصله أبو نُعيم في «المستخرج» من طريقه، وأخرجه الإسماعيليُّ من طريق عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمَّد كذلك، فيحتمل أن يكون هو المراد؛ لأنَّ أبا بكر وعثمان كلاهما من شيوخ البخاريِّ)، وانظر «تغليق التعليق» (٥/٧٦).

(٢) رواه الخطيب البغداديُّ في «تاريخه» (٧/٤٠٥) عن ابن أَشْوع.

(٣) «شرح مسلم» (١٤/٣٣٠)، والكلام فيه معزوٌّ إلى القاضي عياض، انظر «إكمال المعلم» (٦/٦٥٢)، وانظر «المجموع» (٣/١٠٣-١٠٤).

-أعني: جوازَ الوصل في الشعر- فقال: (وسألها ابن أَشْوَع، فقالت هذا القولَ المنقولَ عنها هنا) وهو وصل المرأة الزِّنى بالقِيادة.../ إلى أن قال: (قال الطَّبَريُّ: وأمَّا خبرُ ابن أَشْوَع عن عائشة؛ فهو باطلٌ؛ [٢/٢٩٣ب] لأنَّ رُواته لا يُعرَفون، وابنُ أشوع لم يُدرِكْ عائشةَ). انتهى[التوضيح ٢٨/١٨٤]، وقال بعضُ الحُفَّاظ المُتَأخِّرين ما لفظه: (كيف يجتمعُ قوله: «سألها»، وقول الآخر: «لم يدركها»؟! يمكن الجوابُ: بأنَّ الذي سألها غيرُ الذي لم يدركها). انتهى.

٥٩٣٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ يَنَّاقٍ يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ جَارِيَةً مِنَ الأَنْصَارِ تَزَوَّجَتْ، وَأَنَّهَا مَرِضَتْ فَتَمَعَّطَ شَعَرُهَا، فَأَرَادُوا أَنْ يَصِلُوهَا، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ»، تَابَعَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبَانَ ابْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

قوله: (سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ يَنَّاقٍ): هو بفتح المُثنَّاة تحتُ، ثُمَّ نون مُشَدَّدة، وفي آخره قافٌ، لا ينصرفُ؛ للعُجْمة والعلَميَّة، وقد تقدَّمَ، و(يَنَّاق) هذا: جدُّ الحسن بن مسلم، صَحَابيٌّ، وفد يوم حجَّة الوداع، فسمع الخُطبةَ ﷺ(١)، و(صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ): تقدَّمَ الكلام [عليها]، وهل هي صحابيَّة أم لا، والصَّحيح: لا، مُطوَّلًا[ح٢٧٧].

قوله: (أَنَّ جَارِيَةً مِنَ الأَنْصَارِ تَزَوَّجَتْ): هذه (الجارية وزوجها) لا أعرفهما.

قوله: (فَتَمَعَّطَ شَعَرُهَا): (تمعَّطَ): بفتح المُثنَّاة فوق، ثُمَّ ميم، ثُمَّ عين مهملة مُشَدَّدة، ثُمَّ طاء مهملة مفتوحات، ويقال: (امَّعَطَ الشَّعر) و(تمعَّطَ) إذا تناثر(٢).

قوله: (تَابَعَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ): الضمير في (تَابَعَهُ) يعود على (عمرو بن مُرَّة)، و(ابْنُ إِسْحَاقَ): مُحَمَّد بنُ إسحاقَ بن يسار، الإمامُ في المغازي، تقدَّمَ، و(أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ): هو أبان بنُ صالح بن عُمير القُرشيُّ مولاهم، أبو بكر المدنيُّ، وقيل: المَكِّيُّ، عن أنس، ومجاهد، والحسن، وعطاء، ومُحَمَّد بنِ كعب القرظيِّ، والزُّهْريِّ، وجماعةٍ، وعنه: ابن جُرَيجٍ، وابن إسحاق، وعُقَيل الأيليُّ، ومُحَمَّد بنُ خالد الجَنَديُّ، وجماعةٌ، وَثَّقَهُ ابنُ معين وأبو حاتم، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأس)، مات بعسقلان سنة بضعَ عشرةَ ومئة، أخرج له البُخاريُّ تعليقًا والأربعةُ(٣)،

---

(١) انظر «معرفة الصحابة» (٥/٢٨٢١)، «أسد الغابة» (٤/٧٢٥-٧٢٦).

(٢) انظر «النهاية» (٤/٣٤٣)، مادَّة (معط).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٩)، «تذهيب تهذيب الكمال» (١/٢١٨).

وقد ضعَّفه المِزِّيُ في «الأطراف»[تحفة١١/٣٤٣]، ولا أعلم مَن قال مثلَه، والله أعلم، وقد كتب بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين ما لفظه: (سبق المِزِّيَّ إلى تضعيفه ابنُ عَبْدِ البَرِّ في «التَّمهيد»[١/٣١٢]، لكنَّهم ردُّوا عليه وقالوا: التبسَ عليه بأبان بن أبي عَيَّاش). انتهى(١)، و(الْحَسَنُ): هو ابنُ مسلم بنِ يَنَّاق، والله أعلم، ومتابعةُ ابن إسحاق لم أرَها في شيءٍ من الكُتب السِّتَّة، ولم أرَ تخريجها في كلام شيخنا(٢)، والله أعلم.

٥٩٣٥ - حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمِّي، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ: إِنِّي أَنْكَحْتُ ابْنَتِي، ثُمَّ أَصَابَهَا شَكْوَى فَتَمَرَّقَ رَأْسُهَا، وَزَوْجُهَا يَسْتَحِثُّنِي بِهَا، أَفَأَصِلُ رَأْسَهَا؟ فَسَبَّ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ): هو بضَمِّ الفاء، وفتح الضَّاد المُعْجَمة، وهذا ظاهِرٌ، و(مَنْصُورُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ(٣)): قال الدِّمْياطيُّ: (صفيَّة بنت شيبةَ بنِ عثمانَ بنِ أبي طلحةَ). انتهى، وهذا ظاهِرٌ، وقد قَدَّمْتُ الكلام على صفيَّة هذه؛ أهي صحابيَّة أم لا، مُطوَّلًا غيرَ مرَّةٍ[ح٢٧٧]؛ منها مرَّة في (الجنائز)[ح١٣٤٩].

قوله: (أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم): هذه المرأة، و(ابْنَتهَا)، و(زَوْجُهَا): لا أعرفهم، وقد تَقَدَّمَ في (النِّكاح) ما قاله بعض المُتأخِّرين[هُدى٣٤٣]، وما قلتُه أنا، والله أعلم[ح٥٢٠٥، ٥٣٣٥].

قوله: (فَتَمَرَّقَ رَأْسُهَا): هو بالرَّاء؛ ومعناه: انتتفَ، وهو بمعنى: تمعَّط وانمرق، قال ابن قُرْقُول: («فتمزَّقَ شعرُها»؛ بالزَّاي لهم؛ ومعناه: تمرَّط وتمعَّط، أي: انتتف وسقط مِن أجل المرض، وعند القابسيِّ وعُبْدُوس وأبي الهيثم: «فتمرَّقَ»؛ بالرَّاء، والمعنى واحدٌ، غير أنَّه -يعني: الذي بالزَّاي- لا يُستعمَل في الشعر حال المرض(٤)). انتهى[مطالع٤/٣٣].

---

(١) ذكر نحوه مختصرًا في «هدى الساري» (ص٤٧٩)، وذكر قريبًا منه في «تهذيب التهذيب» (١/٥٣-٥٤)، وانظر «فتح الباري» (٩/١٤٧) فذكر كلامًا مطوَّلًا عمَّا هنا.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٣٨٩): (وهذه المتابعة رويناها موصولة في «أمالي المحاملي» من رواية الأصبهانيين عنه، ثم من طريق إبراهيم بن سعد بن إسحاق: حدثني أبان بن صالح... فذكره)، وانظر «تغليق التعليق» (٥/٧٧).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال: حدَّثتني أمِّي).

(٤) وعلى عكس هذا قال في «مشارق الأنوار» (٢/٥١): («فتمرَّق شعري» كذا لهم بالراء المهملة)، ثم قال: (وعند عُبْدُوس وأبي الهيثم والقابسيِّ «تمزق» بالزاي)، ورُويت في «اليونينيَّة» في (ح٣٨٩٤) بالراء رواية أبي الهيثم =

قوله: (وَزَوْجُهَا يَسْتَحِثُّنِي بِهَا): تقدَّمَ أعلاه أنَّ (زوجها) لا أعرفه.

٥٩٣٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنِ امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ.

قوله: (عَنِ امْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ): تقدَّمَ أنَّها فاطمةُ بنتُ المنذر بن الزُّبَير بن العَوَّام، وأنَّها زوجُ هشام ابنِ عُرْوةَ بن الزُّبَير، وتقدَّمَ الكلام عليها(١)[ح٨٦].

٥٩٣٧ - حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ»، قَالَ نَافِعٌ: الْوَشْمُ فِي اللِّثَةِ.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّمَ أنَّ عبدَ الله بعدَ (مُحَمَّدِ بنِ مُقَاتِلٍ): هو ابنُ المبارك، شيخُ خُراسان، و(عُبَيْدُ اللهِ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه العمريُّ عُبَيدُ الله بنُ عمرَ بنِ حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب، الفقيهُ العمريُّ.

قوله: (قَالَ نَافِعٌ: الْوَشْمُ فِي اللِّثَةِ): (اللِّثَةُ): بكسر اللَّام، وفتح الثاء المُثَلَّثة المُخَفَّفة، ثُمَّ تاء التأنيث، وهي لحم الأسنان. انتهى(٢)، وقد قَدَّمْتُ[قبل ح٥٩٣٢] كلامَ ابنِ المُنَيِّر في مطابقة هذا القول للتبويب هناك[المتواري٣٦٤]، وقال شيخُنا: (واعترض ابنُ التِّين على هذا التفسير، فقال: الَّذي ذكره أبو عُبَيدٍ[غريب الحديث١/١٦٧] وغيرُه: «أنَّ الوشم في اليد»، وقال الداوديُّ: هو أنْ يعملَ على لحم الأسنان صفرةً وغيرها، قال ابن التِّين: وقول أهل اللُّغة ما تقدَّمَ). انتهى[التوضيح٢٨/١٨٧].

٨٤- بَابُ الْمُتَنَمِّصَاتِ

قوله: (بَابُ الْمُتَنَمِّصَاتِ): تقدَّمَ ما (التَّنمُّص) قريبًا وبعيدًا[ح٤٨٨٦، ٥٩٣١].

٥٩٣٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: لَعَنَ عَبْدُ اللهِ الْوَاشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، فَقَالَتْ أُمُّ يَعْقُوبَ:

= الكشميهني، وبالزاي للحمُّويي والمستملي، وقال القسطلانيُّ في «إرشاد الساري» (٦/٢١٠): (لكن قال القاضي عياض أنَّه بالزاي عند الكشميهني عكس ما هنا)، ورُويت هنا للحمُّويي والكشميهني بالزاي، وفاقًا للقاضي عياض.

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٢٦٥)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٨/٢٧).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٤١٨).

مَا هَذَا؟ قَالَ عَبْدُ اللهِ: وَمَا لِيَ لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ، قَالَتْ: وَاللهِ، لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ، فَمَا وَجَدْتُهُ، قَالَ: وَاللهِ، لَئِنْ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): الظاهر أنَّه ابنُ راهُوْيَه، الإمامُ، أحدُ الأعلام، و(جَرِيرٌ): هو ابن عبد الحميد، و(مَنْصُورٌ): هو ابن المُعتمِر، و(إِبْرَاهِيمُ): هو ابن يزيدَ النَّخَعيُّ، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابن مسعود بن غافل الهُذَليُّ؛ تقدَّموا كلُّهم.

قوله: (الْوَاشِمَاتِ): تَقَدَّمَ مَن هنَّ[ح٥٩٣١]، وكذا (الْمُتَنَمِّصَاتُ)[ح٥٩٣١]، وكذا (الْمُتَفَلِّجَاتُ) قريبًا كلُّه[قبل ح٥٩٣١].

قوله: (فَقَالَتْ أُمُّ يَعْقُوبَ): هذه لا أعرف فيها شيئًا غيرَ أنَّها مِن بني أَسَدٍ، و(أَسَدُ): بفتح السِّين، وسيجيء قريبًا جدًّا روايتُها عن عبد الله؛ هو ابنُ مسعودٍ[ح٥٩٤٤]، وعنها: عبدُ الرَّحْمَن بنُ عابسٍ؛ بالمُوَحَّدة، والسِّين المُهْمَلَة، وقد تقدَّمَ ذلك في (سورة الحشر)[ح٤٨٨٦].

قوله: (مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ): تريد: القرآنَ، وقد تقدَّمَ[ح٤٨٨٦].

٥٩٤٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ.

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا[(١)] عَبْدَةُ): (مُحَمَّدٌ) هذا: هو ابنُ سلَام، وقد تقدَّمَ ذلك[ح٥٨٩٣]، و(عَبْدَةُ): بإسكان المُوَحَّدة، وهو عَبْدةُ بنُ سُلَيمانَ الكلابيُّ، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابنُ عمرَ بنِ حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب، الفقيهُ.

قوله: (الْوَاصِلَةَ): تَقَدَّمَت، وكذا (الْمُسْتَوْصِلَة)[ح٥٩٣٣]، وكذا (الْوَاشِمَة وَالْمُسْتَوْشِمَة)[ح٥٩٣١].

٥٩٤١ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَنَّهُ سَمِعَ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْمُنْذِرِ تَقُولُ: سَمِعْتُ أَسْمَاءَ قَالَتْ: سَأَلَتِ امْرَأَةٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ ابْنَتِي أَصَابَتْهَا الْحَصْبَةُ، فَامَّرَقَ شَعَرُهَا، وَإِنِّي زَوَّجْتُهَا، أَفَأَصِلُ فِيهِ؟ فَقَالَ: «لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمَوْصُولَةَ».

قوله: (حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الله بنُ الزُّبَير، وتقدَّمَ الكلامُ على هذه النِّسبة لماذا[ح١]، و(سُفْيَانُ) بعدَه: تقدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ عُيَيْنَةَ، و(هِشَامٌ): هو ابنُ عُرْوةَ بن الزُّبَير، و(فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ):

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حَدَّثَنَا).

زوجةُ هشام، بنت عمِّه المنذرِ بن الزُّبَير، و(أَسْمَاءُ): جدَّتُهم بنتُ أبي بكر الصِّدِّيق، تقدَّمَت[ح٨٦].

قوله: (سَأَلَتِ امْرَأَةٌ رَسُولَ اللهِ[(١)] ﷺ): هذه (المرأةُ)، و(ابْنَتُهَا) المريضةُ لا أعرفهما، والله أعلم./ [٢/٢٩٤أ]

قوله: (أَصَابَتْهَا الْحَصْبَةُ) بفتح الحاء، وإسكان الصاد المُهْمَلتَين، وبفتح الصَّاد وكسرِها: داءٌ معروفٌ[(٢)].

قوله: (فَامَّرَقَ شَعَرُهَا): هو بتشديد الميم وبالرَّاء؛ ومعناه: انتتف وتقطَّع، وقد تقدَّمَ قريبًا[ح٥٩٣٥].

قوله: (وَإِنِّي زَوَّجْتُهَا): تَقَدَّمَ أنَّ الزَّوجَ لا أعرفه أيضًا.

٥٩٤٢ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ: حَدَّثَنِي صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ -أَوْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ-: «الْوَاشِمَةَ وَالْمُوتَشِمَةَ، وَالْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ» يَعْنِي: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى): (يوسفُ) هذا: هو ابن موسى -كما قال- ابنِ راشد بن بلال، أبو يعقوب، الكوفيُّ القَطَّانُ، كان عالمًا صاحبَ حديثٍ، عن جرير بن عبد الحميد، وأبي خالد الأحمر، وابن عُيَيْنَةَ، وأبي نُعيم، وخلقٍ، وعنه: البُخاريُّ، وأبو داود، والتِّرْمِذيُّ، والنَّسائيُّ في «مسند عليٍّ»، [وابنُ ماجه]، وأبو زُرْعةَ، وأبو حاتم، والبغويُّ، وآخرون، وكتب عنه ابنُ معين مع تقدُّمه، وقال هو وأبو حاتم: (صدوق)[(٣)]، تُوُفِّيَ سنة (٢٥٣هـ)[(٤)]، وقد قدَّمْتُ الكلامَ فيه في (تفسير البقرة)[ح٤٤٨٧]، وفي غير ذلك؛ فاعلمْه.

قوله: (حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ): كذا في أصلنا الَّذي سمعْنَا فيه على العِراقيِّ، وكذا في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، وعلى (دُكَين) في أصلنا القاهريِّ: (صح)، وكذا وقع عن النَّسَفيِّ، ورُوِيَ عن الفِرَبْريِّ: (الفضلُ ابن زُهَير)[(٥)]، قال الجَيَّانيُّ: (وكلا الرِّوايتَين صوابٌ، وهو أبو نُعيم الفضلُ بن دُكَين بن حَمَّاد ابن زُهَير، وهو الفضل بن عمرو، و«دُكَينٌ»: لقبٌ، نُسِب في رواية الفِرَبْريِّ إلى جدِّه، وقلَّما يستعمل [ذلك] المُحدِّثون في اسم أبي نُعَيم إذا نُسِب، وإنَّما يقولون: الفضل بن دُكَين). انتهى[التقييد٢/٧٣٣]، وأمَّا المِزِّيُّ

(١) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (النَّبيَّ).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣٢٢).

(٣) رواه عن ابن معين الخطيب البغداديُّ في «تاريخه» (١٤/٣٠٤)، «الجرح والتعديل» (٩/٢٣١).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٤٦٥)، «تذهيب تهذيب الكمال» (١٠/١٥٣).

(٥) وهي رواية المستملي.

في «الأطراف» فقال: (عنِ الفضل ابن زُهَير، ثمَّ ذكر كلام أبي مسعود، وهو: «كان في كتاب الفِرَبْرِيِّ: الفضل بن دُكَينٍ، أو زُهَير [ثمَّ قرأ زُهَير]»، وقال غيرُه: هما واحدٌ، هو الفضل بن دُكَين بن حَمَّاد بن زُهَير). انتهى[تحفة٦/١٠١].

قوله في حديث ابنِ عمرَ: (الْوَاشِمَةَ وَالْمُوتَشِمَةَ[(١)])، وكذا ما بعده؛ كلُّه مَنصُوبٌ على أنَّه مفعولٌ؛ أعني: الواشمةَ، والباقي معطوفٌ عليه، ويُوضِّحه قولُه فيه: (يَعْنِي: لَعَنَ)، فهو مفعولٌ بفعل مُقدَّرٍ؛ تقديرُه: لعنَ النَّبيُّ ﷺ الملفوظَ به في الرِّواية[(٢)]، وسيأتي قريبًا من حديث ابن عمر: (لعنَ النَّبيُّ ﷺ الواصلةَ...) إلى آخره[ح٥٩٤٧].

٥٩٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ، وَالْمُتَوَشِّمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ المبارك، شيخُ خُراسان، و(سُفْيَانُ) بعده: لا أعرفه بعينِه، وقد روى عبدُ الله بن المبارك عن السُّفيانَين، وهما رَويا عن منصورٍ، غيرَ أنَّ أثْبَتَ [الناسِ] فيه الثَّوريُّ[(٣)]، والله أعلم، و(مَنْصُورٌ): هو ابن المُعتمِر، و(إِبْرَاهِيمُ): هو ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ.

٨٦ - بَابُ الْوَاشِمَةِ

٥٩٤٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْعَيْنُ حَقٌّ»، وَنَهَى عَنِ الْوَشْمِ.

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: ذَكَرْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ حَدِيثَ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ أُمِّ يَعْقُوبَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ مِثْلَ حَدِيثِ مَنْصُورٍ.

قوله: (حَدَّثَنِي يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ): (يحيى) هذا: تقدَّمَ الكلام عليه في (سورة اقرأ)[ح٤٩٥٣]، وقبل ذلك أيضًا[ح١٣٦١]، و(عَبْدُ الرَّزَّاقِ): هو ابن همَّام، الحافظُ الكبيرُ المُصنِّفُ، الصنعانيُّ، و(مَعْمَرٌ)

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (الْوَاشِمَةُ وَالْمُوتَشِمَةُ) بالرَّفع.

(٢) وفي رواية أبي ذرٍّ: (لعن الله الواشمة...).

(٣) وجزم به الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٣٩٢).

بفتح الميمَين، وإسكان العين: ابن راشد، و(هَمَّامٌ): ابن مُنبِّه الصَّنعانيُّ.

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّمَ ضبطُ (بشَّار) مرارًا، وأنَّ لقبَ (مُحَمَّدٍ) بُنْدَارٌ[ح٥٨٤٠]، و(ابْنُ مَهْدِيٍّ): عبدُ الرَّحمن، أحدُ الأعلام، الحافظُ الكبيرُ، و(سُفْيَانُ) بعدَه: الظاهرُ أنَّه الثَّوريُّ؛ وذلك لأنَّ عَبْدَ الغَنيِّ في «الكمال»[٤٤١/٦] ذكر الثَّوريَّ في الرُّواة عن (عبدِ الرَّحمن بن عابسٍ)، ولم يذكرِ ابنَ عُيَيْنَةَ(١)، والذَّهَبيَّ في «التَّذهيب»[٤٢٩/٥] قال في ترجمة (ابن عابس): (روى عنه سفيانُ)، وأطلقَ، فحملتُ المُطلَق على المُقيَّد، والله أعلم، و(عَبْد الرَّحْمَن بْن عَابِسٍ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه بمُوَحَّدة، وسين مهملة، وتقدَّمَ أنَّ لهم عبدَ الرَّحمن بنَ عائشٍ؛ بمُثنَّاة تحتُ وشين مُعْجَمة، وهذا الثاني ليس له في «البُخاريِّ» و«مسلمٍ» شيءٌ، إنَّما روى [له] التِّرمِذيُّ، وهو شاميٌّ مُختلَف في صحبته، له حديث الرُّؤية، وحديثه عن مالك بن يُخامِر عن معاذ؛ صحَّحه التِّرْمِذيُّ[ت٣٢٣٥]، تقدَّم مُترجَمًا(٢)، وكذا ابنُ عابسٍ؛ بالمُوَحَّدة والمُهْمَلة(٣)[ح٨٦٣]، و(مَنْصُورٌ): هو ابن المُعتمِر، و(إِبْرَاهِيمُ): هو ابن يزيدَ النَّخعيُّ، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابن مسعود بن غافل الهُذَليُّ، و(أُمُّ يَعْقُوبَ): تقدَّمَت قريبًا وبعيدًا[ح٤٨٨٦، ٥٩٣٩].

٥٩٤٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَأَكِلِ الرِّبَا وَمُوكِلِهِ، وَالْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ.

قوله: (عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّ (أبا جُحَيفةَ) بضَمِّ الجيم، وفتح الحاء المُهْمَلة، ثُمَّ مُثنَّاة تحتُ ساكنة، ثُمَّ فاء، ثُمَّ تاء التأنيث، وأنَّه وَهْبُ بنُ عبد الله السُّوائيُّ، صحابيٌّ مشهورٌ.

قوله: (رَأَيْتُ أَبِي، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ): تقديره: رأيتُ أبي اشترى غلامًا حجَّامًا، فكسر محاجمَه، وقال: إنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن ثمن الدَّم، كما جاء في طريقٍ أُخرى[ح٢٢٣٨]، طُوِي في هذه الرِّواية(٤)، والله أعلم.

قوله: (وَأَكِلِ(٥) الرِّبَا وَمُوكِلِهِ...) إلى آخره: مُقتضَى العطفِ أنْ يكونَ (أكلِ الرِّبا)، وما بعده

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٩٣/١٧-١٩٤).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠٢/١٧)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٤٣١/٥)، «الإصابة» (٤٠٥/٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٩٣/١٧)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٤٢٩/٥).

(٤) أي: طُوِي تقديره في هذه الرواية.

(٥) نسخة «اليونينيَّة»: (آكِلِ)؛ اسم فاعل، وفي (ق): (أكلِ)، وعليها شرح المصنِّف، ولذلك لمَّا قدَّر؛ قال: (نهى عن أكلِ الرِّبا)، وعلى رواية «اليونينيَّة» يكون التقدير: (ونهى عن فعلِ آكلٍ).

مجرورًا، وقد ضُبِط في أصلنا ما يدلُّ للعطف، فإنَّه ضُبِط (ومُوْكِلِ) بالجرِّ بالقلم، وطرأ عليه جرُّ ما بعده، والَّذي أحفظُه أنَّ (آكلَ الرِّبا) مَنْصُوبٌ، وهو اسمُ فاعلٍ، وما بعده معطوفٌ عليه؛ وتقديرُه: (ولعنَ آكلَ الرِّبا)، وما في أصلنا صحيحٌ في المعنى، لكن يحتاج إلى تقديرٍ، وتقديرُه: (ونهى عن أكلِ الرِّبا، ونهى عن كسبِ الواشمةِ)، أو (فعلِ الواشمةِ، وفعلِ المستوشمةِ)، وأمَّا (مُوكِلِ الرِّبا) فيُقدَّر أيضًا، لكنَّ التَّقدير فيه قلقٌ، وما أحفظُه ليس فيه شيءٌ، غيرَ أنَّ العاملَ مُقدَّرٌ، ويؤيِّد ما أحفظُه حديثُ ابن عمر قبله بيسير جدًّا: (قال النَّبيُّ ﷺ: «الواشمةَ»)[ح٥٩٤٢]؛ بالنَّصب؛ يعني: (لعنَ)، وما بعدَه معطوفٌ عليه، ثُمَّ إنِّي رأيتُ في هامش نسخةٍ عن الصَّغانيِّ ما لفظه: (كذا وقع في النُّسخ، والصَّوابُ: ولعن آكلَ الرِّبا، وقد أخرجه الإسماعيليُّ وابن عمارة على الوجه). انتهى.

٨٧- بَابُ الْمُسْتَوْشِمَةِ

٥٩٤٦- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: **حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: **أُتِيَ عُمَرُ بِامْرَأَةٍ تَشِمُ**، فَقَامَ فَقَالَ: **أَنْشُدُكُمْ** بِاللهِ، مَنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوَشْمِ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَا سَمِعْتُ، قَالَ: مَا سَمِعْتَ؟ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَشِمْنَ، وَلَا تَسْتَوْشِمْنَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا جَرِيرٌ**): هو ابنُ عبد الحميد الضَّبِّيُّ، القاضي، و(**عُمَارَةُ**) بعده: هو بضَمِّ العين، وتخفيف الميم، وهو ابنُ القعقاع، و(**أَبُو زُرْعَةَ**): تَقدَّمَ مِرارًا أنَّ اسمَه هَرِمٌ -وقيل غير ذلك- ابنُ عَمْرِو بن جرير بن عبد الله البَجَليُّ، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبدُ الرَّحمن بن صَخْرٍ، على الأصَحِّ مِن نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**أُتِيَ عُمَرُ**): (أُتِيَ): مَبْنيٌّ لِما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(عُمَرُ): مَرْفُوعٌ نائبُ منابَ الفاعلِ.

قوله: (**بِامْرَأَةٍ تَشِمُ**): هذه (المرأةُ) لا أعرف اسمَها، و(الوَشْمُ): تقدَّمَ ما هو قريبًا[ح٥٩٣١].

قوله: (**أَنْشُدُكُمْ**): هو بفتح الهمزة، وضمِّ الشين المُعْجَمة، أي: أسألُكم.

٥٩٤٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ** قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**): هذا هو القَطَّانُ، وقدَّمْتُ مرارًا أنَّ (يحيى) بعد (مُسَدَّدٍ): هو القَطَّانُ، شيخُ الحُفَّاظ، و(**عُبَيْدُ اللهِ**): تقدَّمَ مرارًا أنَّه ابنُ عُمَرَ بنِ حفص بن عاصم بن عمر بن الخَطَّاب، الفقيهُ العمريُّ.

٥٩٤٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ[(١)]، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ): هذا هو ابن مهديٍّ، أحدُ الأعلام، و(سُفْيَانُ) بعدَه: تقدَّمَ أعلاه أنَّ الظَّاهر أنَّه الثَّوريُّ[ح٥٩٤٣]، الرَّاوي عن (مَنْصُورٍ): هو ابن المُعتمِر، و(إِبْرَاهِيمُ): هو ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعود.

٨٨- بَابُ التَّصَاوِيرِ

قوله: (بَابُ التَّصَاوِيرِ): ذكر ابنُ المُنَيِّر حديثَ الباب بلا إسنادٍ، ثُمَّ قال: (أتبع البُخاريُّ حديثَ الوصل والوَشْم بحديث التَّصاويرِ؛ لاشتراكِ الجميع في تضادِّ[(٢)] خلقِ الله تعالى). انتهى[المتواري٣٦٤].

٥٩٤٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَصَاوِيرُ».

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ أَبَا طَلْحَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بنُ عبد الرَّحمن بن المُغيرة ابن أبي ذئب، أحدُ الأعلام، و(الزُّهْرِيُّ): مُحَمَّدُ بنُ مسلم ابن شهاب، و(أَبُو طَلْحَةَ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه زيدُ بن سهل البُخاريُّ، النقيبُ البدريُّ الكبيرُ، تقدَّم مُترجَمًا[(٣)][ح٣٧١]./ [٢/٢٩٤ب]

قوله: (لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ[(٤)]): قال العلماء: سببُ امتناع الملائكة مِن دخولِ البيت الَّذي فيه ذلك: أمَّا الصُّورةُ؛ فلأنَّها معصيةٌ فاحشةٌ، وفيها مضاهاةٌ لخَلْقِ الله، وبعضُها في صورة ما عُبِد مِن دون الله، وأمَّا الكلبُ؛ فلكثرة أكلِه النَّجاساتِ، ولأنَّ بعضَها -وهو الأسودُ- يُسمَّى شيطانًا[(٥)]، والملائكةُ ضدُّ الشَّياطينِ، وأيضًا؛ لقُبْحِ رائحته، والملائكةُ تكرهُ الرَّائحةَ القبيحةَ،

(١) كانت في الأصل: (بالحسن) وهي رواية أبي ذر عن الحمُّويي والمستملي.

(٢) كذا في (أ)، وفي مصدره: (مضاهاة).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٥)، «تهذيب الكمال» (١٠/٧٥).

(٤) كذا في (أ)، وهي رواية (ح٣٣٢٢)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (تصاوير).

(٥) كما روى مسلمٌ في «صحيحه» (٥١٠) (٢٦٥) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه.

ولأنَّه منهيٌّ عنِ اتِّخاذه، فعُوقِب مُتَّخِذُها بحرمانه دخولَ الملائكة بيتَه، وصلاتَها فيه، واستغفارَها، وتبرُّكَها عليه في بيته، ودفعَها أذى الشيطان؛ والمرادُ بهؤلاء الملائكةِ: همُ الملائكة الَّذين يطوفون بالرَّحمة والتبريك والاستغفار، وأمَّا الحَفَظَةُ؛ فيدخلون كلَّ بيت، ولا يُفارقون ابنَ آدمَ إلَّا في مكانَين؛ عند الجماعِ ودخولِ الخلاء، كما في «التِّرْمِذيِّ»[ت٢٨٠٠]، قال الخَطَّابيُّ: (وإنَّما لا تدخل الملائكةُ بيتًا فيه كلبٌ أو صورةٌ ممَّا يحرمُ اقتناؤه مِنَ الكلاب والصُّور، وأمَّا ما ليس بحرامٍ مِن كلبِ الزَّرع والصَّيد والماشية، والصُّورةِ الَّتي تُمتهَن في البِساط والوِسادة، وغيرِهما؛ فلا يُمتنَع الدُّخولُ بسببه)[معالم١/١٥٤]، وأشار القاضي عياضٌ[إكمال٦/٦٣٠] إلى نحو ما ذكره الخَطَّابيُّ، قال الشيخ محيي الدِّين النَّوَويُّ في «شرح مسلم»: (والأظهر أنَّه عامٌّ في كلِّ كلب وكلِّ صورة، وأنَّهم يمتنعون مِنَ الجميع؛ لإطلاق الأحاديث، ولأنَّ الجِرْوَ الذي كان في بيته ﷺ تحتَ السَّرير كان له فيه عذرٌ ظاهرٌ، فإنَّه لم يعلم به، ومع هذا امتنع جبريلُ مِن دخول البيت(١)...) إلى آخر كلامه[شرح مسلم١٤/٣٠٩]، وليس من عادتي ذكرُ مثلِ هذا، إلَّا أنَّ النَّاس يسألون عن هذه المسألةِ كثيرًا، فلهذا ذكرتُها، وما ذكره الخَطَّابيُّ وأشار إليه القاضي أفقهُ؛ وذلكَ لأنَّه لو امتنعتِ الملائكةُ مِنَ الدُّخول معَ ما أُبِيح اتِّخاذُه؛ لكان عقابًا، والعقابُ لا يُناسِب الإباحةَ، والله أعلم، وقال شيخُنا: (وادَّعى ابنُ وضَّاح، والدَّاوديُّ، وجماعةٌ مِنَ الفقهاءِ: أنَّ الملائكةَ في هذا الحديثِ ملائكةُ الوحي؛ مثل: جبريلَ وإسرافيلَ، فأمَّا الحفظةُ؛ فيدخلون في كلِّ بيت، ولا يُفارقانِ الإنسانَ على كلِّ حال إلَّا عند الخلاءِ والجماعِ، كما ورد في الحديثِ، وقال بعضُهم: المرادُ ملائكةٌ يَطوفون بالرَّحمة والاستغفار دونَ الحفظةِ، وقيل: أراد لا تدخلُه الملائكةُ كدخولهم لو لم يكن في البيت صورةٌ؛ نحو قوله ﷺ: «لا يزني الزَّاني حين يزني وهو مؤمنٌ»(٢)). انتهى[التوضيح٢٨/١٨٩]، وقولُ ابنِ وضَّاح والدَّاوديِّ والجماعةِ مِنَ الفقهاء: أنَّ المرادَ بالملائكة ملائكةُ الوحي؛ كجبريلَ وإسرافيلَ؛ هذا في زمنه ﷺ في بيتِه في النُّزول عليه، وأمَّا غيرُه وغيرُ بيتِه؛ فليس كذلك، وهذا ظاهِرٌ لا خفاءَ فيه، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ [قَالَ: أَخْبَرَنِي]**(٣) **عُبَيْدُ اللهِ: سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ:**

---

(١) كما روى مسلمٌ في «صحيحه» (٢١٠٤) (٨١) عن عائشة ﵂.

(٢) رواه الشيخان في «صحيحيهما»؛ البخاريُّ (٢٤٧٥)، ومسلمٌ (٥٧) (١٠٠) من حديث أبي هريرة ﵁.

(٣) في (أ): (عن)، والمثبت من (ق)، وهو الصَّواب؛ لما سيأتي من قول المصنِّف نفسِه: (تصريح الزُّهريِّ فيه بالإخبار من عُبَيد الله).

سَمِعْتُ أَبَا طَلْحَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ): هذا تعليقٌ مجزومٌ به، و(اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ، و(يونسُ): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، و(ابنُ شهابٍ): مُحَمَّدُ بنُ مسلم الزُّهرِيُّ، و(عُبَيْدُ اللهِ): هو ابنُ عبد الله بنِ عُتبةَ بنِ مسعودٍ، و(أبو طلحةَ): تقدَّمَ قريبًا أنَّه زيدُ بنُ سهلٍ، نقيبٌ بدريٌّ جليلٌ[ح٥٩٤٩]، تقدَّم مُتَرجَمًا(١)[ح٣٧١]، وجاء بهذا التعليقِ لفوائدَ؛ منها: تصريحُ الزُّهْرِيِّ فيه بالإخبارِ من عُبيدِ الله، والزُّهْرِيُّ مُدَلِّسٌ، وقد عَنْعَنَ في السَّند الأوَّل، وعُبيدُ اللهِ صَرَّحَ بالسَّماع مِن ابن عَبَّاس، وفي الأوَّل عَنْعَنَ، وإن لم يُذكَر في المدلِّسينَ، وإنَّما أرادَ أنْ يَخرجَ مِن خلاف مَن خالف في ذلك، كما ذكرتُه غَيْرَ مَرَّةٍ، وابنُ عبَّاس صرَّحَ بالسَّماع من أبي طلحةَ، والله أعلم، وتعليقُ اللَّيث لم أرَه في شيءٍ مِنَ الكُتُب السِّتَّة إلَّا ما هنا(٢)، ولكنَّ حديثَ يونسَ في هذا عن الزُّهْرِيِّ أخرجه مسلمٌ عن أبي الطاهر بنِ السَّرْح وحرملةَ بنِ يحيى؛ كلاهما عن ابن وَهْبٍ، عن يونسَ به[م(٢١٠٦)(٨٤)]، وشيخُنا لم يخرِّج تعليقَ اللَّيث.

٨٩- بَابُ عَذَابِ الْمُصَوِّرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

٥٩٥٠- حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ مَسْرُوقٍ فِي دَارِ يَسَارِ بْنِ نُمَيْرٍ، فَرَأَى فِي صُفَّتِهِ تَمَاثِيلَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ».

قوله: (حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه عبدُ الله بنُ الزُّبَير، وتقدَّمَ الكلامُ على نسبته هذه لماذا في أوَّل هذا التعليقِ[ح١]، و(سُفْيَانُ) بعدَه: تقدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ عُيَيْنَةَ، و(الأَعْمَشُ): سُلَيمانُ بنُ مِهْرَان، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئُ، و(مُسْلِمٌ): هو ابنُ صُبَيحٍ، أبو الضُّحى، و(عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مسعودٍ، تقدَّموا.

قوله: (فِي دَارِ يَسَارِ بْنِ نُمَيْرٍ): (يسارٌ): بالمُثنَّاة تحتُ، وسين مُهْمَلةٍ مُخَفَّفةٍ، قال الدِّمْيَاطيُّ: (خازنُ عمرَ، وروى عن عمرَ وابنِه، وروى عنه: أبو وائل شقيقُ بنُ سلمةَ، وأبو عاصمٍ الغَطَفانيُّ). انتهى، قال الذَّهَبيُّ: (يسارُ بنُ نُمَير: مولى عمرَ وخازنُه، حكى عنه: أبو وائلٍ وأبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ وغيرُهما، ذُكِرَ للتمييز)[التذهيب١٠/١١٢]؛ يعني: أنَّه ليس له شيءٌ في الكُتُب السِّتَّة، ولا في مؤلَّفاتِهم المذكورةِ في «التهذيب»[٣٢/٢٩٧] للمِزِّيِّ شيءٌ انتهى، وقد ذكرَه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، فلم يذكر فيه

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٥)، «تهذيب الكمال» (١٠/٧٥).

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٣٩٤): (وصله أبو نُعيم في «المستخرج» من طريق أبي صالح كاتبِ اللَّيث: حدثنا اللَّيث)، وانظر «تغليق التعليق» (٥/٧٧ - ٧٨).

شيئًا، إلَّا أنَّه قال: (روى عن عمرَ، روى عنه: أبو إسحاقَ الهَمْدانيُّ، وأبو وائل، وسعيدُ بن أبي بُرْدةَ، وعُبَيدُ الله بن سعد، وأبو عاصم الغَطَفانيُّ، سمعتُ أَبي يقولُ ذلك) انتهى[الجرح والتعديل٩/٣٠٧]، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»[٥/٥٥٧]، والله أعلم.

قوله: (تَمَاثِيلَ): تقدَّمَ الكلامُ على (التَّماثيلِ)[قبل ح٤٣٤]، و(الصُّفَّةُ): كالظُّلَّةِ والسَّقيفةِ يُؤوَى إليها، وقد تَقَدَّمَت أيضًا[قبل ح٤٤٠].

٥٩٥١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّوَرَ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ».

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ): هو عُبَيدُ اللهِ بنُ عمرَ بنِ حفص بن عاصم بن عمرَ بنِ الخَطَّاب العُمَريُّ، تَقَدَّمَ مِرارًا.

٩٠ - بَابُ نَقْضِ الصُّوَرِ

٥٩٥٢ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ: أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيبُ، إِلَّا نَقَضَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه بفتح الفاء، وتخفيف الضاد المُعْجَمة، وهذا ظاهِرٌ جدًّا، و(هِشَامٌ) بعدَه: هو ابنُ أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، تقدَّمَ، و(يَحْيَى): هو ابنُ أبي كثيرٍ، و(عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانَ): خارجيٌّ، تقدَّم مُترجمًا(١)[ح٥٨٣٥].

قوله: (فِيهِ تَصَالِيبُ إِلَّا نَقَضَهُ): (التَّصاليبُ): قال الدِّمْياطيُّ: (أي: نقشٌ فيه أمثالُ الصُّلْبان) انتهى، وكذا قال غيرُه(٢)، وهو ظاهِرٌ.

٥٩٥٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ دَارًا بِالْمَدِينَةِ، فَرَأَى فِي أَعْلَاهَا مُصَوِّرًا يُصَوِّرُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا حَبَّةً، وَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً»، ثُمَّ دَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ حَتَّى بَلَغَ إِبْطَيهِ، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: مُنْتَهَى الْحِلْيَةِ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٣٢٢)، «ميزان الاعتدال» (٣/٢٣٥-٢٣٦).

(٢) انظر «النهاية» (٣/٤٤)، مادَّة (صلب).

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): هو ابنُ إسماعيلَ التَّبُوذَكيُّ، و(عَبْدُ الْوَاحِدِ) بعدَه: هو ابنُ زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، ثقةٌ، وله[1] [أحاديثُ] تُنكر تجنَّبها أهلُ الصَّحيح، وقد تقدَّمَ مُطَوَّلًا مترجمًا[2][ح٣٦]، و(عُمَارَةُ): تقدَّمَ قريبًا وبعيدًا أنَّه بضَمِّ العين، وتخفيف الميم، وأنَّه ابنُ القعقاع[ح٣٦،٥٩٤٦]، و(أَبُو زُرْعَةَ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّ اسمه هَرِمٌ -وقيل غير ذلك- ابنُ عمرو بن جرير بن عبد الله البَجَليُّ.

قوله: (دَارًا بِالْمَدِينَةِ): هذه الدارُ لمروانَ بنِ الحَكَم.

قوله: (مُصَوِّرًا يُصَوِّرُ): (المُصوِّرُ) بكسر الواو المُشَدَّدة: الَّذي يصنعُ الصُّوَرَ، وهذا المصوِّر لا أعرفُه، و(يُصَوِّرُ): بضَمِّ أوَّله، وكسر الواو المُشَدَّدة، فعلٌ مضارعٌ، كذا في أصلنا الاثنانِ[3].

قوله: (ثُمَّ دَعَا بِتَوْرٍ): تقدَّمَ أنَّه بالتاء المُثَنَّاة فوقُ، وتقدَّمَ ما هو[ح١٨٦].

٩١- بَابُ مَا وُطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ

قوله: (بَابُ مَا وُطِئَ مِنَ التَّصَاوِيرِ): (وُطِئَ): بضَمِّ الواو، وكسر الطَّاء، ثُمَّ همزة مفتوحة، ومعناه معروفٌ./ [٢/٢٩٥أ]

٥٩٥٤- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ -وَمَا بِالْمَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ أَفْضَلُ مِنْهُ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ سَفَرٍ، وَقَدْ سَتَرْتُ بِقِرَامٍ عَلَى سَهْوَةٍ لِي فِيهَا تَمَاثِيلُ، فَلَمَّا رَآهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ هَتَكَهُ وَقَالَ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللهِ»، قَالَتْ: فَجَعَلْنَاهُ وِسَادَةً أَوْ وِسَادَتَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّ (سفيانَ) بعدَ (عليِّ بنِ عبد الله ابن المَدينيِّ): هو ابنُ عُيَيْنَةَ.

قوله: (وَقَدْ سَتَرْتُ بِقِرَامٍ[4] عَلَى سَهْوَةٍ): (سَتَرْتُ): قال شيخُنا: (بتشديد التَّاء المُثَنَّاة فوقُ). انتهى[التوضيح٢٨/٢٠٠]، وكذا قال الشيخ محيي الدِّين النَّوَويُّ في «شرح مسلم» في (سترت على بابي دُرْنُوكًا): (إنَّه بتشديد التاء)[شرح مسلم١٤/٣١٣]، وهذا إن كانت الرِّوايةُ كذلك، وإلَّا؛ فـ(سَتَرَ) بالتخفيف متعدٍّ، يُقال: سترَ اللهُ عبدَه، و(الْقِرَامُ): بكسر القاف، وتخفيف الراء، قال ابن قُرْقُول: (هو السِّترُ، قال الهرويُّ:

---

(١) في (أ): (وأبو)، ولعلَّه سبق نظر.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٤٥٠)، «ميزان الاعتدال» (٢/٦٧٢).

(٣) أي: كذا الاثنان في أصلنا؛ وهما: (مصوِّرًا)، و(يصوِّرُ)، وقال الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٢١/١٣٥): («مُصوِّرًا» بلفظ المفعول و«بصورٍ» بلفظ الجار والمجرور، وبلفظ الفاعل و«يصوِّرُ» بلفظ المضارع).

(٤) زيد في «اليونينيَّة»: (لي)، وضُرِب عليها في (ق).

«الرَّقيقُ»[الغريبين٥/١٥٣٣]، قال ابنُ دُرَيْدٍ: «هو السِّترُ الرَّقيقُ وراءَ السِّترِ الغليظِ»[الجمهرة٢/٧٩٢]، وهذا يَعْضُدُ قولَه في الحديث الآخر: «قِرَامُ سِتْرٍ»(١)، أي: سِترٌ لسِترٍ، وقال الخليل: «القِرَامُ: ثوبٌ مِن صُوفٍ فيه ألوانٌ، وهو شفيفٌ، يُتَّخذُ سِترًا»[العين٥/١٥٩]، وإذا خِيط وصُيِّر بيتًا؛ فهو كِلَّةٌ). انتهى[مطالع٥/٣٣٦]، وذكر ابنُ الأثير بعض ما هنا، وفي «الصحاح»: (سِترٌ فيه رَقْمٌ ونُقوشٌ، وكذلكَ «المِقْرَمُ» و«المِقْرَمَةُ»).

قوله: (عَلَى سَهْوَةٍ): هي بفتح السين المُهْمَلة، وإسكان الهاء، ثُمَّ واو مفتوحة، ثُمَّ تاء التأنيث، قال ابن قُرْقُول: (قال أبو عُبَيْدٍ: «هي كالصُّفَّة بين يدي البيت، وقيل: بيتٌ صغيرٌ شبهُ المُخْدع(٢)»[غريب الحديث١/٥٠]، وقال الخليلُ: «هي عيدانٌ تُعرَض بعضُها على بعضٍ، يُوضَعُ عليها المتاعُ في البيت»[العين٤/٧٢]، قال ابنُ الأعرابيِّ: هو الكوَّة بين الدارينِ، قال غيرُه: هي أن يُبنَى بين حائطَيِ البيتِ حائطٌ صغيرٌ، ويُجعَل السَّقفُ على الجميع، فما كان في وسط البيت؛ فهو سَهْوةٌ، وما كان داخلَه؛ فهو مُخْدعٌ، وقيل: هو شبيهٌ بالرَّف والطاق، يُوضَع فيه الشيءُ، وقيل: هو شبه دخلةٍ داخلةَ البيت، وقيل: بيتٌ صغيرٌ مُنحدرٌ في الأرض، سَمكُه مرتفعٌ شبيهٌ بالخزانة، وقيل: هي صُفَّة بين بيتَين). انتهى[مطالع٥/٥٤٢]، وقال في «النهاية» بعضَ ما هنا، وقال غيرُهما: السَّهْوة: كالصُّفَّة وشبهِها.

قوله: (فِيهَا تَمَاثِيلُ): تَقَدَّمَ الكلام على (التماثيل)[قبل ح٤٣٤].

قوله: (أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا...) الحديثَ: أي: مِن أشدِّهم، قال شيخُنا: (لأنَّ إبليسَ وابنَ آدمَ الذي سنَّ القتلَ أشدُّ النَّاس عذابًا). انتهى[التوضيح٢٨/٢٠٢]، أمَّا إبليسُ؛ فنَعمْ(٣)؛ لأنَّ خطايا بني آدمَ عليه مثلُها؛ لأنَّه سنَّها لهم، مع خطيئته وهو كافرٌ، وأمَّا ابنُ آدمَ؛ فيحتاجُ إلى نصٍّ، ولا شكَّ أنَّ عليه مثلَ آثام القاتلينَ، والكلامُ في قوله: ﴿مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١] معروفٌ، قيل: إنَّه لم يكن ندمَ توبةً، إنَّما كان ندمُه على فقده، وإبليسُ كافرٌ، وحسَّن للناس الكفرَ والخطايا والفواحشَ، وأمَّا ابنُ آدمَ؛ فإنَّ عليه إثمَ قتلِ أخيه، ومثلَ آثام القاتلينَ، وهو شيءٌ كبيرٌ أيضًا؛ فيُحرَّر ذلك.

قوله: (يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللهِ) أي: يعارضُونَه ويُشَبِّهون أنفسَهم بالله في صنعها أو صنعتهم لها، ويحتمل أن يكونَ المراد بـ(خَلْقِ اللهِ): مخلوقاتِ الله، ومنهم مَن يهمزُ، ومنهم مَن لا يهمزُ، وقُرِئَ بهما(٤).

---

(١) رواه أحمدُ في «مسنده» (٢/٣٠٥)، وأبو داود (٤١٥٨)، والترمذي (٢٨٠٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) المخدع: بضمِّ الميم وكسرها، وحُكِيَ الفتح لغةً، فتحصَّل أنَّه مثلَّث.

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٣٩٧): (وأُجيب: بأنَّه في إبليسَ واضحٌ، ويُجابُ: بأنَّ المراد بالناس مَن يُنسَب إلى آدم).

(٤) قرأ عاصم بالهمز، والباقون بدونه، انظر «التحصيل» (٣/٢٥٦)، «النشر» (١/٤٦١).

٥٩٥٥ - ٥٩٥٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ سَفَرٍ، وَعَلَّقْتُ دُرْنُوكًا فِيهِ تَمَاثِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَنْزِعَهُ، فَنَزَعْتُهُ. وَكُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

قوله: (مِنْ سَفَرٍ): هذا السَّفَر لا أعرفه بعينه.

قوله: (وَعَلَّقْتُ دُرْنُوكًا): (الدُّرْنُوكُ): بضَمِّ الدال المُهْمَلة، ثُمَّ راء ساكنة، ثُمَّ نون مضمومة، ثُمَّ كاف، قال الدِّمْيَاطيُّ: (سِتر له خَمْلٌ، وجمعُه: دَرانِكُ). انتهى، وما قاله لفظ «النهاية».

قوله: (فِيهِ تَمَاثِيلُ): تصاويرُ ذاتُ أرواحٍ وأجرامٍ، وقد تَقَدَّمَ مِرارًا[قبل ح٤٣٤].

قوله: (أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ): (النَّبيُّ): يجوزُ فيه الرَّفعُ، ويجوزُ فيه النَّصبُ، وتكون الواو بمعنى: (مع).

٩٢ - بَابُ مَنْ كَرِهَ الْقُعُودَ عَلَى الصُّوَرِ

٥٩٥٧ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَقُلْتُ: أَتُوبُ إِلَى اللهِ مِمَّا أَذْنَبْتُ، قَالَ: «مَا هَذِهِ النُّمْرُقَةُ؟» قُلْتُ: لِتَجْلِسَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا، قَالَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ الصُّوَرُ».

قوله: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ): تَقَدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ أسماء.

قوله: (نُمْرُقَةً): تَقَدَّمَ الكلام عليها بِلُغاتها، وما هي[ح٢١٠٥].

٥٩٥٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ» قَالَ بُسْرٌ: ثُمَّ اشْتَكَى زَيْدٌ فَعُدْنَاهُ، فَإِذَا عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ فِيهِ صُورَةٌ، قُلْتُ لِعُبَيْدِ اللهِ رَبِيبِ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَلَمْ يُخْبِرْنَا زَيْدٌ عَنِ الصُّوَرِ يَوْمَ الْأَوَّلِ؟ فَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ: أَلَمْ تَسْمَعْهُ حِينَ قَالَ: إِلَّا رَقْمًا فِي ثَوْبٍ.

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرٌو -هُوَ: ابْنُ الْحَارِثِ-: حَدَّثَهُ بُكَيْرٌ: حَدَّثَهُ بُسْرٌ: حَدَّثَهُ زَيْدٌ: حَدَّثَهُ أَبُو طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ سعد، و(بُكَيْرٌ): بضَمِّ المُوَحَّدة، وفتح الكاف، وهو

ابن عبد الله بن الأشجِّ، و(بُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ): بضَمِّ المُوَحَّدة، وإسكان السين المُهْمَلة، و(زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ): هو الجهنيُّ الصَّحابيُّ، و(أَبُو طَلْحَةَ): زيدُ بن سهل، النقيبُ البدريُّ النَّجَّاريُّ، تقدَّموا، قال الدِّمْيَاطيُّ: (زيد بن سهل ابن عمِّ حسَّان بن ثابت). انتهى.

قوله: (قَالَ بُسْرٌ): هو بُسْرُ بن سعيد، تقدَّمَ أعلاه ضبطُه.

قوله: (ثُمَّ اشْتَكَى زَيْدٌ فَعُدْنَاهُ): (زَيْدٌ): هو ابنُ خالد المذكورُ في السَّند، الصَّحابيُّ المشهورُ.

قوله: (فَإِذَا عَلَى بَابِهِ سِتْرٌ فِيهِ صُورَةٌ...) إلى آخره: اعلم أنَّ طائفةً مِنَ العلماء قالوا: إنَّما يحرم مِنَ الصُّور ما كان في الحيطان، وأمَّا ما كان رَقْمًا في ثوب؛ فلا، على هذا الحديث، وسواء كان الثوبُ مبسوطًا أو منصوبًا، قال شيخُنا: (وبه قال القاسم، وخالفُه حديثُه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[ح٥٩٥٧]...) إلى أن قال: (وقال الطحاويُّ: يحتمل قوله: «إلَّا رَقْمًا في ثوب» أنَّه أراد: رَقْمًا يُوطَأ ويُمتَهَن؛ كالبُسُط والوِسادة(١)). انتهى[التوضيح٢٨/٢٠٦]، والكلامُ في الصُّورِ والأقوالِ فيها معروفةٌ، فلا نطوِّل به، والله أعلم.

قوله: (قُلْتُ(٢) لِعُبَيْدِ اللهِ رَبِيبِ مَيْمُونَةَ): هذا هو عُبَيْدُ الله بن [أسد](٣) الخولانيُّ، ربيبُ ميمونةَ زوجِ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يروي عن عثمان بن عفَّان، وزيدِ بن خالد، عدادُه في أهل المدينة، روى عنه: عاصم بن عمر بن قَتادةَ، وبسرُ بن سعيد، ذكره ابن حِبَّان في «ثقاته»[٥/٦٧]، وليس له روايةٌ في الكُتُب السِّتَّة، ولا في مؤلَّفاتهم التي ذكرها المِزِّيُّ في «التهذيب»(٤)، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرٌو -[هُوَ] بْنُ الْحَارِثِ-: حَدَّثَهُ بُكَيْرٌ: حَدَّثَهُ بُسْرٌ: حَدَّثَهُ زَيْدٌ: حَدَّثَهُ أَبُو طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): أمَّا تعليقُ (ابنِ وَهْب) فقد أخرجه البخاريُّ في (بدء الخلق) عن أحمدَ عن ابن وَهْب به[ح٣٢٢٦]، وأخرجه مسلمٌ عن أبي الطاهر بن السَّرْح، عن ابن وَهْب به[م(٢١٠٦)(٨٦)]، و(ابنُ وَهْبٍ): هو عبدُ الله بن وَهْب، أحدُ الأعلام[ح٢٠٢]، و(عَمْرُو بنُ الحارثِ): هو ابن يعقوب، أبو أُمَيَّة الأنصاريُّ مولاهم، المصريُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّمَ[ح٢٠٢]، و(بُكَيْرٌ): هو ابنُ عبدِ الله ابنِ الأشجِّ، تقدَّمَ أعلاه وقبله[ح٢١٠]، و(بُسْرٌ): هو ابن سعيد، تقدَّمَ أعلاه وقبله[ح٤٦٦]، و(زَيْدٌ): هو ابنُ خالد الجُهَنيُّ،

---

(١) انظر «مختصر اختلاف العلماء» (٤/٣٨١).

(٢) كذا في (أ) و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (فَقُلْتُ).

(٣) كذا في (أ) تبعًا لأصلَي كتاب «الثقات»، كما نبَّه عليه محقِّقُه، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) بل روى له البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود والنَّسائيُّ، وجملة ما له عندهم ثلاثة أحاديث، هذا أحدها، انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٦)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٦/٢٠٠).

تقدَّمَ أعلاه، و(أبو طَلْحَةَ): زيدُ بنُ سَهْلٍ، تقدَّمَ أعلاه وقبله[ح٥٩٤٩]، والله أعلم، وأتى بهذا؛ لأنَّ الذي قبله عَنْعَنَ فيه الليثُ، وبُكَيْرٌ، وبُسْرٌ، ومَن فوقه، وفي هذا كلُّهم صرَّحوا بالتَّحديث، والله أعلم./ [٢/٢٩٥ب]

٩٣- بَابُ كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي التَّصَاوِيرِ

٥٩٥٩- حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنِّي، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّ هذا هو عبدُ الوارث بن سعيد، أبو عُبيدة الحافظُ، وتقدَّمَ مترجمًا(١)[ح٢١٣].

قوله: (كَانَ قِرَامٌ لِعَائِشَةَ): تقدَّمَ ضبطُ (القِرَامِ) وما هو قريبًا[٥٩٥٤]؛ فانظره.

قوله: (أَمِيطِي): هو بفتح الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي): (تَعْرِضُ): بفتح أوَّله، وكسر الراء، أي: تظهرُ وتبدو، كذا هو بالقلم مكسورُ الراء في أصلنا.

٩٤- بَابٌ لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ

٥٩٦٠- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ -هُوَ: ابْنُ مُحَمَّدٍ- عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَعَدَ النَّبِيَّ ﷺ جِبْرِيلُ، فَرَاثَ عَلَيْهِ حَتَّى اشْتَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَقِيَهُ، فَشَكَا إِلَيْهِ مَا وَجَدَ، فَقَالَ لَهُ: «إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) ابْنُ وَهْبٍ): تقدَّمَ مِرارًا، عبد الله بن وهب، أحد الأعلام.

قوله: (وَعَدَ النَّبِيَّ ﷺ جِبْرِيلُ): (النَّبيَّ): مَنْصُوبٌ مفعولٌ، و(جبريلُ): مرفوعٌ فاعلٌ، كذا في أصلنا، وهو ظاهرٌ.

قوله: (فَرَاثَ عَلَيْهِ): هو بالراء، وبعد الألف ثاء مُثَلَّثةٌ، أي: أبطأَ.

٩٥- بَابُ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ

٥٩٦١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٤٧٨)، «تذهيب تهذيب الكمال» (٦/١٨٣).

(٢) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَآهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَلَمْ يَدْخُلْ، فَعَرَفَتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ، وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتُوبُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ قَالَ: «مَا بَالُ هَذِهِ النُّمْرُقَةِ؟»، فَقَالَتِ: اشْتَرَيْتُهَا؛ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»، وَقَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّوَرُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ».

قوله: (اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً): تقدَّمَ ما (النُّمرقةُ) ولُغاتُها[ح٢١٠٥].

قوله: (فَعَرَفَتْ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ): (عَرَفَتْ): هو بإسكان تاء التَّأنيث، و(الكراهيَةَ): منصوبٌ مفعولٌ، كذا في أصلنا، و(الكراهيَة): بتخفيف الياء، تقدَّمَ مِرارًا، ويقال مِن حيثُ اللُّغةُ: (كراهي)(١).

قوله: (أَحْيُوا): هو بفتح الهمزة، رُباعيٌّ، وهذا ظاهِرٌ جدًّا.

٩٦ - بَابُ مَنْ لَعَنَ الْمُصَوِّرَ

٥٩٦٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ اشْتَرَى غُلَامًا حَجَّامًا، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ وَالْمُصَوِّرَ.

قوله: (حَدَّثَنِي غُنْدَرٌ): تقدَّمَ ضبطُه، وأنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر[ح٨٧]، وتَقَدَّمَ ضبط (أَبِي جُحَيْفَةَ) قريبًا، وأنَّه وهب بن عبد الله، وقيل: وهب بن وهب، السُّوائيُّ[ح٥٩٤٥].

قوله: (اشْتَرَى غُلَامًا حَجَّامًا): تقدَّمَ أنَّ هذا الغلامَ لا أعرف اسمه.

قوله: (وَكَسْبِ الْبَغِيِّ): هو ما تأخذُه الزَّانيةُ على زناها.

٩٧ - بَابُ مَنْ صَوَّرَ صُورَةً كُلِّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ

٥٩٦٣ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ: سَمِعْتُ النَّضْرَ بْنَ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ يُحَدِّثُهُ قَتَادَةَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ يَسْأَلُونَهُ، وَلَا يَذْكُرُ النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى سُئِلَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا، كُلِّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّ (عيَّاشًا) هذا بالمُثنَّاة تحتُ، وبالشين المُعْجَمة،

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٥٥).

وقد قَدَّمْتُ الفرقَ بينه وبين عبَّاس بن الوليد؛ بالمُوَحَّدة والسين المُهْمَلة، وكم لهذا الثاني من مكان في «البُخاريِّ»، وهو مكانان[ح٣٦٣٣، ٤٣٤٦]، والثالثُ صَرَّحَ فيه بأنَّه النَّرْسيُّ[ح٧٠٩٠]، وقد عيَّنتُهما وعيَّنتُ الثالثَ، وهذا عيَّاش بن الوليد الرَّقَّام: بالمُثَنَّاة تحت والشين المُعْجَمة، فقد أكثرَ عنه البُخاريُّ[ح٢٨٥]، و(**عَبْدُ الأَعْلَى**) بعده: هو ابن عبد الأعلى السَّاميُّ، تقدَّمَ، و(**سَعِيدٌ**) بعده: هو ابن أبي عَروبة، و(**النَّضْرُ ابْنُ أَنَسٍ**): بالضاد المُعْجَمة، وقد تقدَّمَ أنَّه لا يحتاج إلى التقييد مرارًا[ح١٥٢، ٥٨٦٤].

قوله: (**يُحَدِّثُهُ**(١) **قَتَادَةَ**): كذا في أصلنا، وهو خطأٌ محضٌ(٢)، وفي أصلنا الدِّمَشْقيِّ: (يحدِّثُ قتادة)، وهذا هو الصَّواب، وهذا الحديث مذكورٌ في مُسنَد النَّضْر بن أنس عن ابن عبَّاس، لا في مُسنَد قَتادة عن ابن عَبَّاس، بل لم يروِ قتادةُ عن ابن عَبَّاس في الكُتُب السِّتَّة شيئًا ولا في بعضها، ولم يُدرِكْ من حياة ابن عَبَّاس إلَّا دون العشرِ سنين، وليس ببلديِّه(٣)، ولا أستحضرُ أيضًا أنَّه أرسلَ عنه، ولا أستحضرُ له عنه روايةً، والحاصلُ: أنَّ ما في الأصل خطأٌ، وصوابه: (يُحَدِّثُ) بغير ضميرٍ.

٩٨- بَابُ الْاِرْتِدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ

٥٩٦٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ** بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ، **عَلَى إِكَافٍ**، عَلَيْهِ **قَطِيفَةٌ فَدَكِيَّةٌ**، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ وَرَاءَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ**): (أَبُو صَفْوَانَ): قال الدِّمْيَاطيُّ: (عبدُ(٤) اللهِ بن سعيد بن عبد الملك بن مروان، اتَّفقا عليه). انتهى، وقد وَثَّقَهُ ابن معين وغيرُه، وقال أبو زُرعة: (صدوقٌ). انتهى(٥)، سمع منه أبو السُّكَين الطائيُّ سنة أربع -أو خمس- ومئتين، وفي «الكاشف»: (مات بعد المئتين)[الكاشف٢/٨٨]، له ترجمةٌ في «الميزان» قال فيها: (وقد ذكرتُ في «المغني»: أنَّ ابنَ معين ضعَّفه[المغني١/٣٤٠]، ولا أدري السَّاعةَ مِن أين نقلتُه، فيكون فيه قولان). انتهى، وقد صحَّح عليه في

(١) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُويي والمستملي، وفي «اليونينيَّة»: (يحدِّث).

(٢) وجه الحافظُ ذلك في «فتح الباري» (١٠/٤٠٧) بأنَّ الضميرَ للحديث.

(٣) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٤٠٧): (قتادة لم يسمع من ابن عبَّاس ولا حضر عنده).

(٤) في (أ): (عبيد)، وفي هامش (ق) من كلام الدمياطيِّ: (عبد)، وهو الصَّواب كما في مصادر ترجمته، فلعلَّه سبق قلمٍ مِنَ المصنِّف رحمه الله.

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٧٢).

«الميزان»[٤٢٩/٢](١)، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّدُ بنُ مسلم.

قوله: (عَلَى إِكَافٍ): تقدَّمَ أنَّه بكسر الهمزة، وتخفيف الكاف، وفي آخره فاء، تقدَّمَ بِلُغَاته، وما هو[ح٢٩٨٧].

قوله: (قَطِيفَةٌ): تقدَّمَ ما (القطيفةُ)[ح١٣٥٥].

قوله: (فَدَكِيَّةٌ): كذا لكافَّة رُواةِ مسلمٍ بالدَّال، منسوبة إلى (فَدَك) المكان المعروف، ولبعضِهم: (فَرَكِيَّة)، وكذا للنَّسفيِّ، وهو تصحيفٌ(٢)، وقد تقدَّمَ[ح٤٥٦٦].

قوله: (وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ وَرَاءَهُ): تقدَّمَ أنَّ ابن مَنْدَه جمعَ أرداف النَّبيِّ ﷺ، فنيَّف على الثلاثين(٣)، وقد ذكرتُ أنا جماعةً أردفَهم ﷺ في (كتابِ العلمِ) مِن هذا التعليق[ح١٢٨]، ولم أقفْ على مؤلَّف ابن مَنْدَه، وذكر شيخُنا منهم جماعةً يسيرةً، فقال: (منهم أولادُ العبَّاس، وعبدُ الله بن جعفر، وأبو هريرة، وقيسُ بن سعد بن عُبادةَ، وصفيَّةُ، وأمُّ صُبَيَّةَ الجُهَنيَّة). انتهى[التوضيح ٢٢٩/٢٨]، ففي هذا: إرادفُ أولاد العبَّاس؛ إن أراد كلَّهم؛ ففيه زيادةٌ، وإنْ أراد أولادَ أمِّ الفضل السِّتَّةَ؛ ففيه أيضًا زيادةٌ على ما ذكرتُه، وفيه زيادةُ أمِّ صُبَيَّةَ الجُهَنِيَّة، والله أعلم، وأصغرُ أولاد العبَّاس: تمَّامٌ، وقد اختُلِف في صُحبتِه، وقال ابنُ عبدِ البرِّ: (له رُؤيةٌ). انتهى(٤)، فإن أردت زيادةً على ما هنا؛ فانظر مَن ذكرتُه في (كتاب العلم)[ح١٢٨].

٩٩- بَابُ الثَّلَاثَةِ عَلَى الدَّابَّةِ

قوله: (بَابُ الثَّلَاثَةِ عَلَى الدَّابَّةِ): في هذا الحديث الَّذي أوردَه هنا تخصيصٌ لحديثٍ أوردَه ابنُ جرير، وذكره شيخُنا مِن حديث إسحاقَ بنِ زيد الخَطَّابيِّ: (حدَّثنا محمَّد بن سليمان عن أبيه: حدَّثنا عطاء عن أبي سعيد الخُدْريِّ مرفوعًا: «لا يركبِ الدَّابَّةَ فوقَ اثنينِ»[الأوسط ٤٣٣/٥]، ثُمَّ قال -يعني: ابنَ جرير-: اختلف السَّلَف في ذلك، فقال بعضُهم بحديث الباب بشرط الإطاقة، رُويَ ذلك عن ابن عمرَ، قال: «ما أُبالي أن أكونَ عاشرَ عشرةٍ على دابَّةٍ إذا طاقت حملَ ذلك»[ش٢٦٨٩٨]، وكره آخرون ركوبَ أكثرَ مِن اثنين؛ عملًا بحديث أبي سعيد، رُوِيَ ذلك عن عليٍّ، قال: «إذا رأيتُم ثلاثةً على دابَّةٍ؛

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/١٥)، «تذهيب التهذيب» (١٦٥/٥).
(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٥٧٥/١)، «مطالع الأنوار» (١٥١/٣).
(٣) وذلك في كتاب «معرفة أسامي أرداف النبيِّ ﷺ»، وهو كتابٌ مطبوع.
(٤) «الاستيعاب» (ص٩٨-٩٩)، وجاءت في بعض النُّسخ المطبوعة: (له رواية)، وانظر «الإصابة» (١٨٦/١).

فارجمُوهم حتَّى ينزلَ أحدُهم»(١)، قال الطَّبَريُّ: وكلا الخبرَين صحيحانِ، فحديثُ البابِ محمولٌ على الإطاقة...) إلى آخر كلامه[التوضيح٢٨/٢٢٠]، والله أعلم، وقد ذكر ابنُ الجَوْزيِّ في «موضوعاته» في (باب رُكوب ثلاثةٍ على دابَّةٍ) بسنده إلى زاذان: (أنَّه رأى ثلاثةً على بغلٍ، فقال: لينزل أحدُكم، فإنَّ رسول الله ﷺ لعنَ الثالثَ[ش٢٦٩٠٨]، قال ابنُ الجوزيِّ: هذا حديثٌ ليس بصحيحٍ، وإسنادُه منقطعٌ، وقد صحَّ أنَّه ﷺ دخل المدينةَ راكبًا، فتُلُقِّيَ بالصِّبيان، فحملَ واحدًا بين يديه وآخرَ خلفَه، فدخلوا المدينة ثلاثةً على دابَّةٍ) انتهى(٢)، والله أعلم./ [٢/٢٩٦أ]

٥٩٦٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: **حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَهُ **أُغَيْلِمَةُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَحَمَلَ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرَ خَلْفَهُ.**

قوله: (**حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ**): هذا هو خالد بن مِهْرَان الحَذَّاءُ، تقدَّم مُترجَمًا(٣)[ح٧٥].

قوله: (**أُغَيْلِمَةُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ**): (الغلامُ): معروفٌ، وتصغيره: (غُلَيِّم)، وجمعُه: (غِلمان)، و(**أُغَيْلِمة**): تصغيرٌ[مطالع٥/١٤٩]، وقد تقدَّمَ[ح١٧٩٨].

قوله: (**فَحَمَلَ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرَ**(٤) **خَلْفَهُ**): قال الخطيب البغداديُّ: (أحدُهما: عبدُ الله بن جعفر، والآخَرُ: قيل: الحسنُ بن عليٍّ بن أبي طالب، وقيل: عبدُ الله بن عبَّاس)[الأسماء المبهمة٤٥١]، ذكره الشيخ محيي الدِّين عنه. انتهى، وفي «سنن الدارميِّ»[مي٢٧٠٧] من حديث عبد الله بن جعفر قال: (كان رسول الله ﷺ إذا قفلَ؛ تُلُقِّيَ بي وبالحسنِ -أو بالحُسَينِ وأُراه قال: الحسن- فحملَني بين يديه والحسن(٥) وراءه، [حتَّى] قَدِمْنا المدينةَ ونحنُ على الدَّابَّة الَّتي عليها النَّبيُّ ﷺ)(٦).

١٠٠ - بَابُ حَمْلِ صَاحِبِ الدَّابَّةِ غَيْرَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَاحِبُ الدَّابَّةِ أَحَقُّ بِصَدْرِ الدَّابَّةِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ.

قوله: (**وَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَاحِبُ الدَّابَّةِ أَحَقُّ بِصَدْرِ الدَّابَّةِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ**): هذا ثابتٌ في بعض النُّسخ،

---

(١) عزاه الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٤١٠) إلى الطبريِّ.

(٢) «الموضوعات» (٢/٢٢٢)، وانظر «اللآلئ المصنوعة» (٢/١٣٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٨/١٧٧)، «ميزان الاعتدال» (١/٦٤٢).

(٤) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وَالْآخَرَ).

(٥) في (أ): (والحسين)، وفوقها ضبَّة، والمثبت من مصدره.

(٦) وروى مسلم نحوه (٢٤٢٨).

وهو في أصلنا، ومُعَلَّمٌ عليه علامة نسخةٍ[1]، وهو ثابت في أصلنا الدِّمَشْقيِّ، وكأنَّه لم يصحَّ عنده إلَّا موقوفًا[2]، وهو معنى حديثٍ في «أبي داود»[د٢٥٧٢] و«التِّرْمِذيِّ»[ت٢٧٧٣] من حديث بُرَيدةَ، ولفظه من جملة حديثه: قال ﷺ: «لا، أنتَ أحقُّ بصدرِ دابَّتِكَ، إلَّا أنْ تجعلَهُ لي»، قاله لرَجُلٍ، وقد بوَّب عليه أبو داود: (بابٌ رَبُّ الدَّابَّةِ أحقُّ بصدرِها)، وقد سكتَ عليه أبو داود، فهو صالحٌ للاحتجاج به، وقد روى الإمامُ أحمدُ في «المسند»: (أنَّ حبيب بنَ مَسْلَمَةَ جاء إلى قيس بن سعد بن عبادة في الفتنة الأُولى وهو على فرس، فأخَّر عَنِ السَّرْجِ، وقال: اركبْ، فأبى، فقال قيس بنُ سعد: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «صاحبُ الدَّابَّةِ أَولى بصدرِها»، فقال: إنِّي لستُ أجهلُ ما قاله رسولُ الله ﷺ، ولكنِّي أخشى عليكَ)[حم١٥٤٧٨]، وفيه أيضًا: عن عمرَ بنِ الخَطَّاب قال: (قضى رسولُ الله ﷺ أنَّ صاحبَ الدَّابَّةِ أحقُّ بصدرِ حمارِهِ)[حم١١٩]، وفيه قصَّةٌ، وقد روى ابنُ ماجه القصَّةَ، ولم يذكر هذا الَّذي ذكرتُه.

٥٩٦٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ: ذُكِرَ أَشَرُّ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ عِكْرِمَةَ فَقَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَدْ حَمَلَ قُثَمَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالْفَضْلَ خَلْفَهُ - أَوْ: قُثَمَ خَلْفَهُ وَالْفَضْلَ بَيْنَ يَدَيْهِ -، فَأَيُّهُمْ أَشَرُّ وَأَيُّهُمْ أَخْيَرُ.

قوله: (**حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تقدَّمَ ضبطُه مرارًا، وأنَّ (بُنْدَارًا) لقبُ مُحمَّدٍ هذا[ح٥٨٤٠]، و(**عَبْدُ الْوَهَّابِ**): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه ابنُ عبد المجيد الحافظُ، وتقدَّمَ مُترجَمًا[3][ح٤٥٦]، و(**أَيُّوبُ**): هو ابنُ أبي تميمةَ السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (**ذُكِرَ أَشَرُّ[4] الثَّلَاثَةِ**): (ذُكِرَ): مَبْنيٌّ لِما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(أَشَرُّ): مرفوعٌ نائبٌ مَنابَ الفاعل، وكذا هو في أصلنا (أشرُّ)، قال الجوهريُّ: (ولا يقال: أشرُّ النَّاس إلَّا في لغةٍ رديئةٍ)، وكذا قاله غيره، وقال في (خير): (وفلانٌ خيرُ النَّاس، ولم يَقُل: أخيرُ النَّاس). انتهى، وقد أنكرَ ابن قُتَيْبَةَ: (أشرُّ) و(أخير)[أدب الكاتب٣٧٢]، وقد جاءا في الأحاديث، فدلَّ على جوازِهما، وسيجيء مِن كلام ابن عبَّاس في آخر هذا: (**فَأَيُّهُمْ أَشَرُّ أَوْ أَيُّهُم أَخْيَرُ**[5])، وفي نسخةٍ أُخرى -وقد صُحِّح عليها في أصلنا-: (شرٌّ)،

---

(١) وهي لأبي ذرٍّ عن المستملي.

(٢) قال الحافظ في «فتح الباري» (١٠/٤١١): (والبعضُ المُبهَم هو الشَّعبيُّ، أخرجه ابنُ أبي شيبة عنه [«مصنَّفه» (٢٥٩٨٥)]).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٥٠٣)، «ميزان الاعتدال» (٢/٦٨٠) وصحَّح عليه.

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: (الأَشَرُّ).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

و(خيرٌ)(١)، والله أعلم.

قوله: (وَقَدْ حَمَلَ قُثَمَ بَيْنَ يَدَيْهِ): (قُثَمُ) هذا: هو ابنُ العَبَّاس بنِ عبد المُطَّلِبِ، قال الجوهريُّ: (و«قُثَمُ»: اسمُ رَجُلٍ مَعْدُولٌ عَن «قاثِم»؛ وهو المُعطي). انتهى، فإذًا هو ممنوعٌ مِنَ الصَّرف، ويدلُّ لعدم صرفه قولُه: (حملَ قُثَمَ بينَ يدَيه)، ولو كان مصروفًا؛ لقال: (قُثَمًا)، والله أعلم، وكذا قال بعده: (أَوْ قُثَمَ خَلْفَهُ).

٥٩٦٧ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: بَيْنَا أَنَا رَدِيفُ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا آخِرَةُ الرَّحْلِ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ؟»، قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «حَقُّ اللهِ عَلَى عِبَادِهِ: أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ إِذَا فَعَلُوهُ؟»، قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللهِ: أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه بضَمِّ الهاء، وإسكان الدال المُهْمَلة، ثُمَّ مُوَحَّدة، ويقال له: (هَدَّاب)، و(هَمَّامٌ) بعده: هو همَّام بنُ يحيى العوذيُّ الحافظُ.

قوله: (إِلَّا آخِرَةُ الرَّحْلِ): تقدَّمَ الكلام على (آخِرةِ الرَّحلِ)(٢)[ح٥٠٧].

١٠٢ - بَابُ إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ خَلْفَ الرَّجُلِ

٥٩٦٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ، وَإِنِّي لَرَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، وَهُوَ يَسِيرُ، وَبَعْضُ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَدِيفُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ عَثَرَتِ النَّاقَةُ، فَقُلْتُ: الْمَرْأَةُ، فَنَزَلْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّهَا أُمُّكُمْ»، فَشَدَدْتُ الرَّحْلَ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَلَمَّا دَنَا -أَوْ: رَأَى- الْمَدِينَةَ؛ قَالَ: «آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ».

قوله: (وَإِنِّي رَدِيفُ(٣) أَبِي طَلْحَةَ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّ (أبا طَلْحَةَ): زيدُ بنُ سَهْلٍ، نقيبٌ بَدْريٌّ جليلٌ رضي الله عنه.

(١) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٢) وسيأتي الكلام عليه أيضًا في (ح٦٥٠٠).

(٣) كذا في (أ)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (لرديف).

قوله: (وَبَعْضُ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ رَدِيفُ رَسُولِ اللهِ ﷺ...) الحديث: هذه المرأة هي صفيَّة بنتُ حُيَيٍّ -بضَمِّ الحاء المُهْمَلة وكسرها[تهذيب الأسماء ٤٢٠/١]، تقدَّمَ[ح٣٢٨]- ابنِ أخطبَ، وكذا صُرِّحَ بها في بعضِ طرق هذا الحديث في «الصَّحيح»[ح٢٨٩٣].

قوله: (فَقُلْتُ: الْمَرْأَةُ): يجوزُ في (المرأة) النَّصبُ، أي: عليك أو أدركِ المرأةَ، يخاطبُ نفسَه، ويجوزُ الرَّفعُ، أي: سقطَتِ المرأةُ، أو نحو هذا.

١٠٣- بَابُ الِاسْتِلْقَاءِ وَوَضْعِ الرِّجْلِ عَلَى الأُخْرَى

٥٩٦٩- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ: أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَضْطَجِعُ فِي الْمَسْجِدِ، رَافِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): تقدَّمَ مِرارًا أنَّه أحمدُ بنُ عبد الله بن يونس، و(ابْنُ شِهَابٍ): هو الزُّهْرِيُّ مُحَمَّد بن مسلم، و(عَبَّادُ بْنُ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ): (عمُّ عبَّادِ بنِ تميمٍ): هو عبدُ الله بنُ زيد بن عاصم المازنيُّ، ذكره التِّرْمِذيُّ[ت١٨٩]، والله أعلم، وقد تقدَّمَ الكلام عليه[ح١٥٨].

❁ ❁ ❁

الفهرس

❋ ❋ ❋